

تاليفُ الإمَّامِ شَكَيخِ الإِسلَامِ وَقَاضِي القُّضَاءُ زَينِ الدِّينِ أَي بَحِينَ زَكَرِيَّا بِ مُحَمَّدٍ الأَنصَّادِيِّ الشَّافِيِّ (١٦٨-١٩٢١م)

يُطبعَ أوّل مرّةٍ

مُقِّقَ على أنفس نُسَخِه الخطَّية وموى تعليفات مهمّة وفوائد سَنِيَّة

> فحقيق بلال محمت د حاتم الشقا









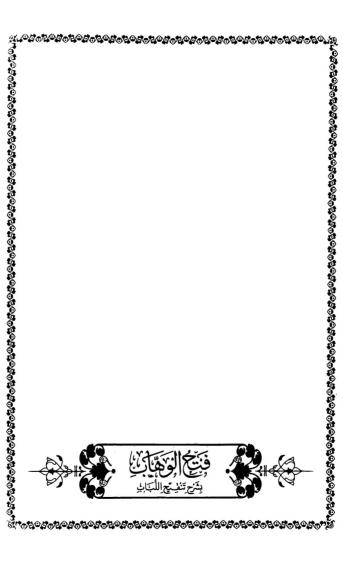


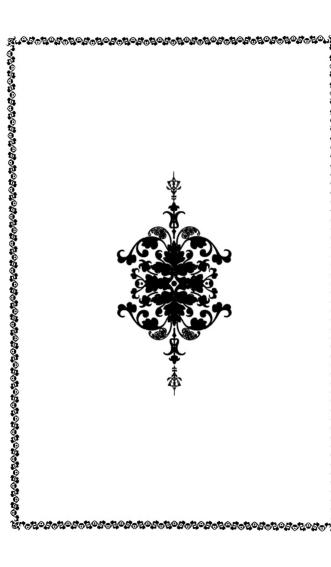






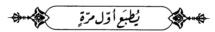








تأليفُ الإِمَامِشَيخ الإِسلَامِ وَقَاضِي القُضَافِ زَيْنِ الدِّينِ أَبِي جَمِيْ زَكَرِيَّا بنِ مُحَمَّدٍ الأَنصَارِيِّ الشَّافِعِيِّ (٨٢٦- ٩٢١هـ)



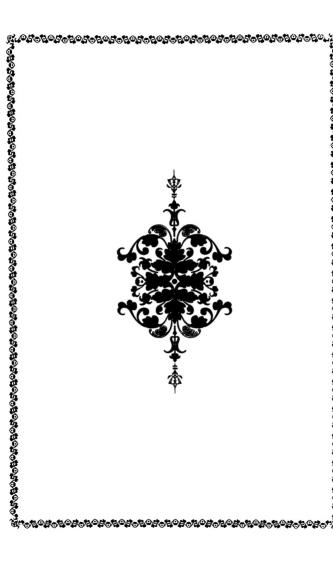
خُقِّقَ على أنفس شُنِغِه الخُطَيَّة وحوى تعليقات مهمّة وفوائر بَيْثَيَّة

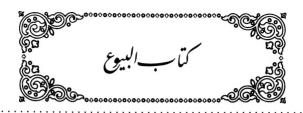
> خنيق بلال محت وحاتم السّقا الجزءالقّاني بزاولا بيرم مزرد

ڮؙٳڔٛڵڷؾڠ۬ٷڰ ؙؙؙؙۻڗؙۻؙ









(كتاب البيوع)

جمعُ (بَيْعٍ)^(١) ، وهوَ لغةً : مقابلةُ شيءِ بشيءِ ، وشرعاً : مقابلةُ مالِ بمالِ على وجهِ مخصوص^(٢) .

والأصلُ فيهِ قبلَ الإجماعِ آياتٌ ؛ كقولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَأَمَلَ اللَّهُ ٱلْبَـّنِيمَ ﴾ [البغرة: ٢٧٥] ، وقولِهِ : ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَطِلِّ إِلَّا أَن تَكُونَ يَجَــَـٰرَةً عَن زَاضِ مِنكُمْ ﴾ [الساء ٢٩] .

وأخبارٌ ؛ كخبرِ : سُئِلَ النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ : أَيُّ الكسبِ أَطْيَبُ ؟ فقالَ : « عملُ الرَّجلِ بيدِهِ ، وكلُّ بيع مبرورِ » رواهُ الحاكمُ وصَحَّحَهُ^(٣) .

(١) وإنّما جمعه ؛ نَظَراً لتنوّعه إلى بيع أعيانٍ وبيع ذِمَم ، وإلى صحيح وفاسد ، وغير ذلك ،
 والمصدرُ يجوزُ جمعُهُ إذا قُصدت أنواعُهُ ، وأفردَ في بعض المصادر والعراجع ؛ نظراً لأصله ،
 وهو المصدرُ يقطم النظر عن التنوّع المذكور . انظر • حاشية الشرقاوي ، (٢/٢) .

(٢) قُوله : (مقابلة) خَرَجَ بها : الهبةُ والقَرْضُ ؛ فإنَّهُ لا مقابلة فيهما ، والمُرادُ بالمال : ما قابل المنفعة ؛ فيرادُ في التعريف : (أو منفعة مُؤيَّدة) ، وحَرَجَ بكلُّ : الإجارةُ والنكاحُ ، ولا بُذَ في المال أنْ يكونَ مُتموَّلًا ؛ ليخرجَ نحوُ : حبَّني البُرُّ ؛ فلا يصحُّ ببعهُ ولا شراؤه ، وقوله : (علىٰ وجه مخصوص) إشارةً إلى بقيَّة شروط الأركان الآتية . انظر « حاشية الشرقاوى » (٢/ ٢) .

(٣) المستدرك (١٠/٢) عن سيدنا البراء بن عازب رضي الله عنهما ، ورواه أحمد (٣/ ٤٦٦) عن سيدنا أبي بردة بن يُبَار رضي الله عنه ، والبيهقي (٢٦٣/٥) مرسلاً عن سعيد بن عُمير رحمه الله تعالى ، ثم قال : (هــلـذا هـو المحفوظ مرسلاً) ، وانظر (البدر المنير » (٢٩٦١- ٤٤١) .

العقودُ نوعان :

أحدُهُما : ينفردُ بهِ العاقدُ ؛ وهوَ ثمانيةٌ : النَّذرُ ، واليمينُ ، والطَّلاقُ ، والعتقُ ، والعبدُّةُ ، والعُشرةُ ، والصَّلاةُ ، إلا الجُمُعةَ .

[أركانُ البيع]

وأركانُهُ ثلاثةٌ : عاقدٌ ، ومعقودٌ عليهِ ، وصيغةٌ ، وقد بَسَطْتُ الكلامَ علىٰ ذلكَ في " شرح البَهْجةِ "(١) .

[أنواعُ العقودِ مِنْ حيثُ انفرادُ العاقدِ وتعدُّدُهُ]

ولمَّا كانَ البيعُ عقداً. . استطردَ المُصنِّفُ في التَّقسيم سائرَ العقودِ ؟ فقالَ :

(العقودُ نوعانِ : أحدُهُما : ينفردُ بهِ العاقدُ) الواحدُ ؛ (وهوَ ثمانيةٌ : النَّدُرُ ، واليمينُ) باللهِ تعالىٰ أو بصفتِهِ ، (والطَّلاقُ ، والعتقُ) بمعنى الإعتاقِ ، (والعِدَّةُ ، والحجُّ ، والعُمْرةُ ، والصَّلاةُ (٢) ، إلا الجُمُعةَ) ؛ فلا تنعقدُ إلا بإمامٍ ومأموم علىٰ وجهِ مخصوصِ ، كما مرَّ (٣) .

واعلَمْ : أنَّ الطَّلاقَ والعتقَ معدودانِ مِنَ الحُلُولِ ، لا مِنَ العُقُودِ ، وأنَّ العِدَّةَ ليستْ مِنَ العُقُودِ ، ولم أَرَ ذِكْرَها في « اللَّبابِ »(٤٠ .

انظر (الغرر البهية) (٢٨٨/٢) .

⁽۲) مثلها: الاعتكاف . د شرقاوى ١ (٣/٢) .

⁽٣) انظر (١/ ٧٢٥) وما بعدها .

 ⁽٤) هو كذلك في (ح)، ونُصَّ عليه في (ط)، واعتمده في مطبوع اللباب ((٢١٣٠)، وزاد في (ج) ونسخة الغزولي : (وأنَّ قياسَ عدَّ الصلاة منها : عدُّ الصوم والاعتكاف ونحوهما منها)، وشُطب عليه في (أ، ب).

الثَّاني : لا بُدَّ فيهِ مِنْ متعاقدَين ؛ وهوَ ثلاثةُ أقسام :

جائزٌ مِنَ الوجهَينِ ؛ وهوَ سبعةٌ : الشَّرْكةُ ، والوَكالةُ ، والقِراضُ ، والوديعةُ ، والعاريّةُ ، والجعالةُ ، والمسابقةُ .

قلتُ : الأصحُّ : أنَّها لازمةٌ مِنَ الجانبَين، ويُزادُ عليهِ : القضاءُ، والوصيَّةُ،

[أقسامُ العقودِ الجاريةِ مِنْ متعاقدَين]

(الثَّاني : لا بُدَّ فيهِ مِنْ متعاقدَينِ ؛ وهوَ ثلاثةُ أقسامٍ) :

(جائزٌ مِنَ الوجهَينِ)؛ فلكلِّ مِنَ العاقدَينِ فسخُهُ^(۱)؛ (وهوَ سبعةٌ: الشَّرْكةُ، والوَكالةُ، والقِراضُ، والوديعةُ، والعاريَّةُ) في غيرِ ما يأتي في بابها^(۱۲)، (والجِعالةُ، والمُسابقةُ).

(قلتُ : الأصحُّ : أنَّها لازمةٌ مِنَ الجانبَينِ)(٣) ، كالإجارةِ ، والأوَّلُ قاسَها بالجِعالةِ ؛ بجامعِ أنَّ كلّاً منهما عقدٌ يُبدَلُ فيهِ العِوَضُ على ما لا يُوثَقُ بهِ ، وهذا إذا كانَ العِوَضُ على ما لا يُوثَقُ بهِ ، وهذا واذا كانَ العِوَضُ منهُما (٤) ، فإنْ كانَ مِنْ أحدِهِما. . فهيَ جائزةٌ في حقَّ الآخرِ قطعاً .

(ويُزادُ عليهِ : القضاءُ) ، إلا أنْ يكونَ القاضي مُتعيِّناً (*) ، (والوصيَّةُ ،

 ⁽١) قوله : (فلكلُّ . . .) إلىٰ آخره : تفسيرٌ للجائز هنا ، أشار به : إلىٰ أنَّه ليس المُرادُ به ما قابل
 الحرامَ ، بل يشملُهُ . (شرقاوی ، (٢/ ٤) .

⁽٢) انظر (٢/١٤٦_١٤٧).

⁽٣) قوله : (أنَّها) ؛ أي : المسابقة .

إذا كان العِوَضُ منهما. . فلا بُدَّ مِنْ إدخال مُحلِّلِ بينهما ؛ إنْ سبق. . أخذه ، وإن لم يسبق. .
 لم يغرم شيئاً . من هامش (ب) .

 ⁽٥) قوله: (إلا أنْ يكونَ ...) إلىٰ آخره: قال الشرقاري في الحاشية (٢ /٤): (كان الأُولىٰ حذفَ القاضي ، وتأخير ذلك عن قوله: (والوصاية)؛ ليشمل تعيُّنَ الوديع ، أو الوصيّ ، أو الوكيل ، أو غير ذلك).

والوِّصايةُ ، لكنْ للمُوصِي في الحياةِ ، وللمُوصىٰ لهُ بعدَ الموتِ ، واللهُ أعلمُ .

ولازمٌ مِنَ الوجهَينِ ؛ وهو تسعةٌ : النَّكاحُ ، والخُلْعُ ، والإجارةُ ، والمُساقاةُ ، والمُزارعةُ ، والوصيَّةُ .

قلتُ : إذا قَبِلَ بعدَ الموتِ ، واللهُ أعلمُ .

والوَصايةُ ، لـٰكنُ) جوازُهُما (للمُوصِي في الحياةِ ، وللمُوصىٰ لهُ بعدَ الموتِ) ، بل وقبلَ القَبُولِ في الوصيّةِ (١) ، (واللهُ أعلمُ) .

ويُزادُ أيضاً : البيعُ والسَّلَمُ قبلَ لزومِهِما ، والرَّهنُ والهبةُ قبلَ القبضِ^(٢) ، والقرضُ قبلَ زوالِ مِلْكِ المُقترض عمَّا اقترضَهُ^(٣) .

(ولازمٌ مِنَ الوجهَينِ) ؛ فليسَ لأحدِهِما فسخُهُ بلا مُوجِبُ (؛ (وهوَ تسعةٌ : النَّكَاحُ () ، والخُلْعُ ، والإجارةُ ، والمُساقاةُ ، والمُزارعةُ) على القولِ بصحّتِها ، (والوصيّةُ) .

(قلتُ) : هـٰذا^(١) (إذا قَبلَ بعدَ الموتِ ، واللهُ أعلمُ) ؛ لأنَّها بلا قَبُولِ جائزةٌ

 ⁽١) قوله: (في الوصيّة) احترَزَ به : عن الوصاية ؛ فإنّها جائزةٌ مطلقاً ولو بعد القُبُول . انظر
 د حاشية الشرقاوى ٥ (٢ / ٥) .

 ⁽۲) احتَرَزَ بذلك : عمًّا بعد القبض ؛ فيكونُ الرهنُ لازماً من جهة الراهن كما سيأتي ، ويكونُ في الهمة تفصيلٌ يأتي قريباً . انظر * حاشية الشرقاري * (۲/ ٥) ، و(٢/ ١٧١ ـ ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٤ .
 ١٨٨ ـ ١٨٨) .

 ⁽٣) أي : والقرضُ بشرطِ أنْ يكونَ المالُ المُقرَضُ باقياً بعينه في مِلْك المقترض . انظر • حاشية الشرقاوي » (٢/ ٥) .

 ⁽٤) أي : بلا سببٍ يقتضي الفسخ ؛ كعيب أو شرط أو مجلس ؛ فإنَّها مقتضيةٌ لجواز الفسخ .
 د شرقاوي ١ (٥ / ٢) .

 ⁽٥) أي : عقدُه ؛ فهو لازمٌ ليس لأحد الزوجَين فسخُهُ . ٩ شرقاوي ١ (٢/٥) .

⁽٦) أي : اللزومُ في الوصيّة .

والحوالةُ ، والصُّلْحُ ، والبيعُ .

قلتُ : ويُزادُ عليهِ : السَّلَمُ ، والمأخوذُ بالشُّفْعةِ ، والهبةُ بعدَ القبضِ ، إلا في حقَّ الفرع ، والوقفُ ، والصَّداقُ ، والعتقُ على العِوَضِ ، واللهُ أعلمُ .

كما مرّ^(١) ، وقضيّةُ تركِهِ هنا الوَصايةَ : أنَّها لا تلزمُ في حقّ الوصيِّ بعدَ قَبُولِهِ ، فيتخصَّصُ بهِ مفهومُ كلامِهِ السَّابقِ في القسم الأوَّلِ .

(والحوالةُ ، والصُّلْحُ ، والبيعُ) بعدَ لزومِهِ (٢) .

(قلتُ : ويُزادُ عليهِ : السَّلَمُ) بعدَ لزومِهِ (٣) ، (والمأخودُ) بمعنى الأُخْذِ (بالشُّفْعةِ) ، وفي عدِّ هذا مِنَ العقودِ الَّتي لا بُدَّ فيها مِنْ متعاقلَينِ . . نَظَرٌ ، (والهبةُ بعدَ القبضِ) بالإذنِ ، (إلا في حقِّ الفرعِ) ، كما سيأتي بيانُهُ (٤) ، (والوقفُ) على مُعيَّنِ على القولِ بأنَّهُ لا بُدَّ فيه مِنَ القَبُولِ ، (والصَّداقُ) ؛ أي : عقدُهُ ، (والعتقُ على العوضِ (٥) ، واللهُ أعلمُ) ، والقرضُ بعد زوالِ مِلْكِ المُقترضِ عمَّا اقترضَهُ ، والعاريَّةُ للرَّهنِ أو للدَّفْنِ إذا وَقَعَ ذلكَ (١) ، والمُسابقةُ كما مرَّ (٧) .

⁽۱) انظر (۲/۱۰).

 ⁽۲) أي : بعد انقضاء خيار المجلس أو الشرط . انظر (حاشية الشرقاوي) (۲/٥) .

 ⁽٣) أي : انقضاء خيار المجلس، ولا يدخلُ السلمَ خيارُ الشرط. انظر (حاشية الشرقاوي)
 (٢/ ٥) .

⁽٤) انظر (٢/ ١٧١_ ١٧٢).

 ⁽٥) أي: في البيع الضَّمْنيُ ؛ بأنْ يقولَ للغير : (أَغْنِقُ عبدَك عني بكذا) ، وفي بيع العبد مِنْ نفسه ، ويكونُ افتداءً ، ولا يدخلُهُما خيارُ مجلس ، وأمّا إذا كان العتقُ بغير عِوَض. . فهو حلَّ لا عقدٌ . انظر (حاشية الشرقارى ١ (٧/ ٥) .

⁽٦) أي : إذا فُعل أحدُهُما .

⁽٧) انظر (٢/٩).

وجائزٌ مِنْ وجو لازمٌ مِنْ وجهِ ؛ وهوَ خمسةٌ : الرَّهنُ ، والضَّمانُ ، والجزْيةُ ، والكتابةُ ، والإمامةُ .

قلتُ : ويُزادُ عليهِ : هبهُ الأصلِ للفرعِ ، والهُدْنةُ ، والأمانُ ، واللهُ أعلمُ . والبيعُ أربعهُ أنواعِ : صحيحٌ قطعاً ، وفاسدٌ قطعاً ، ومُختلَف فيهِ ، ومكروهٌ .

(وجائزٌ مِنْ وجو لازمٌ مِنْ وجو) آخَرَ ؛ (وهوَ خمسةٌ : الرَّهنُ) بعدَ القبضِ بالإذنِ ؛ فإنَّهُ جائزٌ مِنْ جهةِ المُرتهِنِ لازمٌ مِنْ جهةِ الرَّاهنِ ('') ، (والضَّمانُ) ؛ فإنَّهُ جائزٌ مِنْ جهةِ المَسمونِ لهُ لازمٌ مِنْ جهةِ الضَّامنِ ('') ، (والجِزْيةُ) ؛ فإنَّها جائزةٌ مِنْ جهةِ الكافوِ لازمةٌ مِنْ جهةِ الإمامِ ، (والكتابةُ) (") ؛ فإنَّها جائزةٌ مِنْ جهةِ المماتِ لازمةٌ مِنْ جهةِ الإمامِ للزمةٌ مِنْ جهةٍ أهلِ الكَانِةُ الإمامُ مُتعيّناً .

(قلتُ : ويُزادُ عليهِ : هبهُ الأصلِ للفرعِ)(٥) ؛ فإنَّها جائزةٌ مِنْ جهتِهِ لازمةٌ مِنْ جهةِ الفرعِ ، (والهُدْنةُ ، والأمانُ ، واللهُ أعلمُ) ؛ فإنَّهُما جائزانِ مِنْ جهةِ الكفَّارِ لازمانِ مِنْ جهتِنا .

[أنواعُ البيعِ مِنْ حيثُ الصِّحَّةُ والفسادُ]

(والبيعُ أربعةُ أنواع : صحيحٌ قطعاً ، وفاسدٌ قطعاً ، ومُختلَفَ فيهِ ، ومكروهٌ) .

 ⁽١) المُرتهِنُ : هو الدائنُ الذي له الدينُ في ذمَّة الراهن ، والراهنُ : هو المَدِين ؛ أي : الذي عليه
 الذَّينُ .

⁽٢) المضمون له: هو صاحبُ الحقُّ ، والضامن : المعنى الذي يشمل الكفيل .

⁽٣) أي : الصحيحة ، أمَّا الفاسدة : فجائزة منهما . ٩ شرقاوي ٩ (٦/٢) .

⁽٤) أي : حَلَّ الأمور وعقدِها ، وهم رؤساء المحلُّ وأكابرُهُ مِنَ العلماء والأمراء ، والظاهرُ : أنَّهُ لو انحصر الحلُّ والعقد في واحد. . انعقدتِ الإمامةُ به، ولا يُشترَطُ التعدُّدُ . ١ شرقاوي ١ (٢/١).

⁽٥) أي : بعد القبض بالإذن . • تحفة الطلاب » (ص ٦٤) .

فالصَّحيحُ قطعاً سبعة : بيعُ الأَعْيانِ ، والصَّفاتِ ـ وهوَ السَّلَمُ ـ والصَّرْفِ ، والمُرابحةُ ، وشراءُ ما باع ، وبيعُ الخِيار ، وبيعُ الحيوانِ بالحيوانِ .

والفاسدُ قطعاً عشرونَ : بيعُ ما لم يُقبَضْ ، وما لم يُقدَرْ علىٰ تسليمِهِ ، وحَبَلِ الحَبَلَةِ ، والمَضامِينِ ، والمَلاقِيعِ ، وبيعٌ وشرطٌ ،

[أنواعُ البيع الصَّحيح]

(فالصَّحيحُ قطعاً سبعةٌ) ، بل أكثرُ ((()) : (بيعُ الأَغيانِ) الخاليةِ عمَّا تضمَّنتُهُ بقيَّةُ السَّبعةِ ((()) ، بيعُ (الصَّفاتِ) ؛ يعني : الأعيانَ الموصوفةَ في الذَّمَّةِ ؛ (وهوَ السَّلمُ ، و) بيعُ (الصَّرْفِ) ((()) ونحوهِ مِنْ بيعِ الطَّعامِ بالطَّعامِ، (والمُرابحةُ)، والمُحاطَّةُ ، والتَّوليةُ ، والإشراكُ ، (وشراءُ ما باعَ) بعدَ القبضِ والتَّفرُقِ ، (وبيعُ الخيارِ) ؛ أي : البيعُ المشروطُ فيهِ الخِيارُ ، (وبيعُ الحيوانِ بالحيوانِ) .

[أنواعُ البيع الفاسدِ]

(والفاسدُ قطعاً عشرونَ) ، بل أكثرُ^(٤) : (بيعُ ما لم يُقبَضُ) مِنْ غيرِ الباتعِ وهوَ مَكِيلٌ أو موزونٌ ، (و) بيعُ (ما لم يُقدَرْ علىٰ تسليمِهِ) ، وبيعُ ما لا نفعَ فيهِ ، (و) بيعُ (حَبَلِ الحَبَلَةِ ، والمَضامِينِ ، والمَلاقِيحِ ، وبيعٌ وشرطٌ) ؛ أي : معَ شرطٍ ، إلا ما استُنيَ^(٥) .

⁽١) وسيأتي الحديث عنها تفصيلاً .

 ⁽٢) أي : بيع الأعيان التي رآها العاقدان حالة العقد أو قبله ولم تتغيّر ، فإن لم تُر لهما أو لأحدهما. لم يصحّ بيمُها .

 ⁽٣) هو بيعُ أحد النقلينِ بالآخر مِنْ جنسه أو مِنْ غير جنسه ، لــٰكن إنْ كان مِنَ الجنس. . اشتُرِطَ للحَمْدُ ثلائةُ شروط : الحلول ، والنقابض ، والتماثل ، أو مِنْ غيره . . اشتُرطُ الأوَّل والثانى .

 ⁽٤) وأغلبُ هاذه الأنواع سيأتي الحديث عنها .

⁽٥) أي : ممَّا هو شرطٌ لَلصَّحَّة ؛ كشرط القطع للثمرة ، أو للإصلاح ؛ كشرط الحمل أو الرهن ، أو=

(وبيعُ المُنابذةِ ، والمُلامسةِ) ، لكنْ في هنذَينِ خلافٌ ، وكأنَّ المُصنَّفَ ومَنْ نحا نحوَهُ لم يعتبروهُ ؛ لضعفِهِ ، فعَدُّوهُما مِنَ المقطوعِ بهِ ، (والحِنْطةِ في شُنْبُلِها ، وما لم يُملَكْ ، والرَّبا^(۱) ، وبيعُ اللَّحم بالحيوانِ) مِنْ جنسِهِ .

(و) بيعُ (الحَصَاةِ ، والماءِ مُفرَداً) إذا كان يَنبُعُ أو يَجْرِي^(٢) ، (و) بيعُ (الشَّمرةِ قبلَ التَّابِيرِ) ، صوابُهُ : (قبلَ الصَّلاحِ)^(٣) (بشرطِ التَّبقيةِ) أو مطلقاً ، (و) بيعُ (الرُّطَبِ بالتَّمرِ) ، وهـنذا يُغني عنهُ قولُهُ قبلُ : (والرُّبا) ، معَ أنَّهُ يُستننى منه بيمُ العَرَايا فيما دونَ خمسةِ أَوْسُق كما سيأتى (٤٠٠ .

(و) بيعُ (الكلبِ، والخِنْزِيرِ، وكلِّ نَجِسٍ، وبيعُ عَسْبِ الفحلِ^(٥)،

اللَّمْقَتَضَىٰ ؛ كشرط القبض ، أو كان لاغياً ؛ كشرطِ ألَّا يأكلَ إلا كذا . • قليوبي علىٰ شرح التَّحرير ، (ق ٩٦) .

 ⁽١) أي : إِنْ فَقِدَ فيه شرطً مِنَ الشروط الآتية ؛ الحلول ، والتقابض ، والتماثل . • شرقاوي •
 (٨/٢) .

⁽٢) قوله: (إذا كان ينبغ) ؛ أي : في بئر أو عين ، وقوله : (أو يجري) أي : في قناة أو نحوها ، وقوله : (مفرداً) حَرَجَ : ما لو باعه مع الأرض أو باعها وحدّها ؛ فيصح ؛ سواءٌ فيهما الجاري والنابع ، ولا يدخلُ في بيع الأرض وحدّها إلا بالنص عليه على المعتمد ، أمّا إذا لم يُنُصَ عليه . . فهو بأقي على ملك البائع ؛ سواءٌ الموجودُ منه حالَ البيع والحادثُ بعدُ ، وخَرَجَ بالجاري والنابع : الراكدُ ؛ فبيمهُ مفرداً صحيحٌ . (شرقاوي) (٨/٢) .

⁽٣) انظر د حاشية الشرقاوي ١ (٩ /٢) .

⁽٤) انظر (۲/ ۱۰۲ ـ ۱۰۵) .

⁽٥) وهو ضِرَابُهُ ، أو أجرهُ ضِرَابِهِ ، أو ماؤه ، أو ثمنُ مائه ، وخَرَجَ بالبيع : إعارتُهُ للضَّرَاب ؛ فهي=

والأعمىٰ ، وبيعُ الغَرَر .

و) بيعُ (الأعمىٰ ، وبيعُ الغَرَرِ)(١) ، وبيعُ الوقفِ إذا لم يُشرِف على الخرابِ ،
 والأُضْحِيَّةِ ، والمرهونِ بعد القبض بلا إذنٍ .

وقولُهُ : (وكلِّ نَجِسٍ) مِنْ زيادتِهِ^(٢) .

[أنواعُ البيع المُختلَفِ فيهِ]

(والمُختلَفُ فيهِ اثنا عَشَرَ) ، بل أكثرُ^(٣) : (بيعُ خيارِ الرُّؤْيةِ ، و) بيعُ (الموقوفِ) إذا أَشْرَفَ على الخرابِ^(٤) ، (و) بيعُ (العبدِ المسلمِ) أوِ المُرتدُ (مِنْ كافرِ)^(٥) ، إلا أَنْ يُحكَمَ بعتقِهِ عليهِ بشرائِهِ لهُ^{٢١)} ، (وشراءُ الأعمىٰ ، واشتراطُ الـوَلاءِ) لغيرِ المشتري ، (أوِ) اشتراطُ (الـرَّهـنِ) أوِ الكفيـلِ

[·] مندوبةٌ ، بل واجبةً إنْ تعبَّن في الناحية ، ويُندَبُ لصاحب الأنثيٰ إهداءُ شيء لمالكه . انظر * حاشية القليوبي ؛ (ق ٩٦) .

أي : البيعُ المشتمل على غَرَر في المبيع ، والبيعُ الذي فيه غَرَرٌ : هو ما انطوت عنّا عاقبتُهُ ، أو ما تردّد بين أمرين أغلبُهُما أخوفُهما ؟ كالطير ـ غير النحل ـ في الهواء . • شرقاوي ١ (٩/٢).

⁽٢) انظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٢١٤) .

 ⁽٣) سيأتي الكلام على غالب هذه الأنواع ، كما سينصُ عليه الشارح .

⁽٤) قال الشرقاوي في « الحاشية » (٩/٢) : (أي : أو لم ينتفع به أصلاً على المعتمد . نعم ؛ نحوُ حُصُرٍ بَلِيَتْ كالقناديل والجذوع الموقوفة ولا نفع فيها . يجوزُ بيمُها ليُصرَفَ ثمنُها في مصالح الموقوف ، بخلاف العقارات ، والكلامُ في غير المسجد ، أمًّا هو : فلا يصحُ بيمُهُ بحال) .

⁽٥) أي: له.

 ⁽٦) أي : كأبيه وابنه ومَنْ أقرَّ بحرَّيته ، وخَرَجَ : شراؤه بشرط العتق ؛ فلا يصخ . (قليوبي على شرح التحرير) (ق9٦) .

مجهولاً ، وبيعُ العَرَايا في خمسةِ أَوْسُقٍ ، وتفريقُ الصَّفْقةِ ، والجمعُ بينَ بيعٍ وعقدٍ آخَرَ ، والبيعُ بشرطِ البراءةِ ، أو بشرطِ العِنْقِ ، وبيعُ عبدَينِ بثمنٍ واحدٍ علىٰ أنَّهُ بالخيار في أحدِهِما .

قلتُ : الأصحُّ في السَّبعةِ الأُولى : البطلانُ ، وفي الخمسةِ الأخيرةِ : الصَّحَّةُ ، كما سيأتي ، واللهُ أعلمُ .

، كما سياتي ، والله اعلمُ .

(مجهولاً^(١) ، وبيعُ العَرَايا في خمسةِ أَوْسُقٍ) فأكثرَ .

(وتفريقُ الصَّفْقةِ ، والجمعُ بينَ بيعٍ وعقدِ آخَرَ) ؛ كإجارةٍ ، (والبيعُ بشرطِ البراءةِ) مِنَ العيوبِ ، (أو بشرطِ العِنْقِ ، وبيعُ عبدَينِ بثمنٍ واحدٍ على أنَّهُ بالخيارِ في أحدِهِما) فقطْ .

(قلتُ : الأصحُّ في السَّبعةِ الأُولىٰ) مِنَ الاثنَىٰ عَشَرَ : (البطلانُ ، وفي الخمسةِ الأخيرةِ : الصَّحَّةُ ، كما سيأتي) بيانُ ذلكَ معَ سائرِ المذكوراتِ قبلَهُ ٢٠٠ ، (واللهُ أعلمُ) .

ومِنَ المُختلَفِ فيهِ والأصحُّ البُطْلانُ : بيعُ المُعاطاةِ ، وبيعُ ما يَنجُسُ مِنَ المُعاطاةِ ، وبيعُ ما يَنجُسُ مِنَ المائع ، وبيعُ الفُضُوليُّ ، وبيعُ الجاني جناية تُوجِبُ مالاً مُتعلَّقاً برقبتِهِ ، وبيعُ المكاتبِ إذا لم يرضَ ، وبيعُ المبيعِ مِنَ البائعِ قبلَ القبضِ ، أو مِنْ غيرِهِ وليسَ مَكِيلاً ولا موزوناً .

ومِنَ المُختلَفِ فيهِ والأصعُّ الجوازُ : بيعُ الماءِ بالشَّطُّ ، والتُّرابِ بالصَّحراءِ ، والعَلَقِ لامتصاصِ الدَّم ، وبيعُ العبدِ الَّذي وَجَبَ عليهِ قتلٌ بقَوْدٍ أو غيرِهِ .

أي : مجهولاً كلُّ منهما ؛ كأنْ قال : (بعتُكَ هـــــذا بثمن في ذمَّتك بشرطِ أنْ ترهنني به شيئاً أو ثوباً) ، أو (يَكفُلُكَ به أحدٌ أو رجلٌ) . انظر ٩ حاشية الشرقاوى ١ (٢/ ٩- ١٠) .

⁽٢) أي : في (باب الخيار) ، و(باب البيوع الباطلة) .

والمكروهُ عشرةٌ : بيعُ الحاضرِ للبادي ،

تنبيب

[في تسويةِ المُصنَّفِ بينَ بيعِ الأعمىٰ وشرائهِ فيما سيأتي] جَعَلَ المُصنَّفُ كـ ﴿ أصلِهِ ﴾ هنا بيعَ الأعمىٰ مقطوعاً بفسادِهِ ، وشراءَهُ مُختلَفاً فيهِ ، وسوَّىٰ بينَهُما في (باب الخيار) ، كما سيأتي بيانُهُ^(١) .

[أنواعُ البيع المكروهِ]

(والمكروهُ) تحريماً كما سيأتي (٢) (عشرةٌ) ، بل أكثرُ :

[بيعُ الحاضرِ للبادي]

⁽۱) انظر (۲/۲).

⁽٢) انظر (٢/٢٤).

⁽٣) قوله: (بأنْ يَقدَمَ) ليس بقيد، أو يكونَ بالبلد عند ابن حجر، ولا حرمة عند الرملي إلا في القادم الغريب، وقوله: (تَمَمُّ الحاجةُ إليه) المُرادُ: عمومُ الحاجة إلى جنسه لا إلىٰ شخصه، وخَرَحَ بذلك: ما لا يُحتاج إليه أصلاً ، أو يُحتاجُ إليه نادراً ؛ كالخيل البُلنَ ، وقوله: (ليبيمة بسعر يومه) قيدٌ خَرَجَ به: ما لو قصد بيعةُ تدريجاً فسأله الحاضر أنْ يُعرَّضهُ إليه. انظر ٥ تحفة المحتاج ، مع ٥ عبد الحميد ١ (٣٩/٤) ، و٥ حاشية الشرقاري ١ (١٠/٢) .

 ⁽٤) قوله: (بأغلىٰ) ليس بقيد، وقوله: (فيُوافقُهُ) ليس بقيد. من هامش (د).

⁽٥) صحيح البخاري (٢١٦٠)، صحيح مسلم (١١/١٥١٥) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽٦) صحيح مسلم (١٥٢٢) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

وتَلَقِّي الرُّكْبانِ ، والنَّجْشُ ؛ وهوَ أنْ يزيدَ في الثَّمن لغير رغبةٍ ،

والإِثْمُ على الحاضرِ فقطُ)^(١) .

[تَلَقِّي الرُّكْبانِ للبيع أوِ الشِّراءِ]

(وتلَقِّي الرُّكبانِ) (٢) ؛ بأنْ يتلقَّىٰ طائفة يحملونَ متاعاً إلى البلدِ (٣) ، فيشتريَهُ منهُم قبلَ قُدُومِهِم ومعرفتِهِم بالسِّعرِ (٤) ، ولهمُ الخيارُ إذا عرفوا الغُبَنُ (٥) ، كما سيأتي (٢) ؛ قالَ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ : « لا تَلَقَّوُا الرُّعْبانَ للبيعِ » ، رواهُ الشَّيخانِ (٧) ، وفي رواية للبخاريِّ : « لا تَلَقَّوُا السَّلَعَ حتىٰ يُهبَطَ بها إلى الأسواقِ (٨) ، فمَنْ تلقَّاها. . فصاحبُ السَّلْعةِ بالخيارِ ، والمعنىٰ في النَّهيِ عنهُ : غَبْنُهُم ، والإثمُ على المُتلقِّى فقطْ .

[بيعُ النَّجُشِ]

(والنَّجْشُ ؛ وهوَ أنْ يزيدَ في النَّمن) لسلعةٍ (لغير رغبةٍ) في شرائِها ، بل

 ⁽١) روضة الطالبين (٣/ ٤١٤)، وقوله : (على الحاضر)؛ أي : لا على صاحب المتاع وإن
 أجابه ؛ لأنَّ له غرضاً جائزاً ، ولأنَّ العِلَّة في الحرمة إشارةُ الحاضر عليه بتركه ، وقد انقضت .
 انظر دحاشة الشرقاوى» (٢٠/٢) .

 ⁽٢) جمعُ (راكب) ، وكلِّ مِنَ الجمع والركوب للأغلب ؛ فالمُرادُ : مُطلَقُ القادم ولو واحداً أو ماشياً ، والراكبُ لفة : خاصٌ براكب الإبل ، والمُرادُهنا : الأعمُ . « شرقاوي » (٢/ ١١) .

⁽٣) أي : وإنْ لم تَعُمَّ الحاجةُ إليه ؛ لأنَّ العِلَّةَ ضَرَرُ القادمين . • شرقاوي • (٢/ ١١) .

 ⁽٤) قوله : (فيشتريه منهم) ؛ أي : بغير طلبهم ، ومثلُ الشراء : البيعُ إذا كان بغين . انظر • تحفة المحتاج » (٢١٣-٣١٣) .

 ⁽٥) والخيارُ على الفور وإنَّ عاد السعرُ لما اشتُري به على معتمد ابن حجر ، خلافاً للرملي . انظر
 * تحفة المحتاج ، مع * عبد الحميد » (٢٩٢/٣) .

⁽٦) انظر (٢/١٤_٥٥).

⁽٧) صحيح البخاري (٢١٥٠) ، صحيح مسلم (١١/١٥١٥) عن سيدنا أبي هويرة رضي الله عنه .

⁽٨) صحيح البخاري (٢١٦٥) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضى الله عنهما .

لَيُغِرَّ غيرَهُ فيشتريَها (١٠) ؛ لأنَّهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ نهىٰ عنِ النَّجُشِ (٢⁾ ، والمعنىٰ فيه : الإيذاءُ (٣) ، ولا خيارَ للمشتري ولو كانَ بمُواطأةٍ ؛ لتفريطِهِ ، ومِثْلُهُ : ما لو قالَ : (أُعطِيتُ فيها كذا) وكَذَبَ .

[البيعُ على البيع في زمنِ الخيارِ]

(والبيعُ علىٰ بيعِ أخيهِ في زمنِ الخيارِ) ؛ أي : خيارِ المجلسِ أو الشَّرطِ ؛ بأنْ يأمرَ المشتريَ بالفسخِ لبيبعَهُ مثلَ المبيعِ بأقلَّ مِنْ ثمنهِ أَنَّ ، أو نحوُهُ ممّاً يأتي في السَّومِ على السَّومِ على السَّراءِ في زمنِ الخيارِ ؛ بأنْ يأمرَ البائعَ بالفسخِ ليشتريّهُ بأكثرَ ؛ قالَ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ : « لا يَبِعْ بعضُكُم علىٰ بيعِ بعضٍ » رواهُ الشَّيخانِ (٥٠) ، زادَ النَّسَائيُّ : « حتىٰ يبتاعَ أو يَذَرَ » (١٠) ، وقالَ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ : « المُؤمِنُ أخو المؤمنِ ؛ فلا يَحِلُ للمؤمنِ أنْ يبتاعَ علىٰ بيعِ أخيهِ ، ولا يَخلُبُ ، والمعنىٰ فيهِ : الإيذاءُ .

 ⁽١) قوله : (لِيُغِرَّ غِيرَهُ) ليس بقيد ، بل لو قصد نفعَ البائعِ ولم يقصدْ خديعة غيره . . كان الحُكْمُ
 كذلك . • شرقاوي ٥ (٢١ /١١) .

⁽٢) رواه البخاري (٢١٤٢) ، ومسلم (١٥١٦) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

 ⁽٣) فيحرمُ على العامد العالمِ بالنهي دون غيره على المعتمد كبقيَّة المُحرَّمات . ﴿ شرقاوي ﴾
 (١١/٢) .

 ⁽٤) ومحلُّ الحرمةِ : ما لم يأذنِ البائعُ ، فإنْ أَذِنَ . . جاز ؛ لأنَّ الحقَّ له ، هـنذا إنْ دَلَت الحالُ على
 رضاه باطناً ، فإنْ دلَّت على عدمه . . فلا . انظر و حاشية الشرقاوي ، (١٢/٢) .

 ⁽٥) صحيح البخاري (٢١٥٠) ، صحيح مسلم (١١/١٥١٥) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

 ⁽٦) سنن النسائي (٢٥٨/٧) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهم ، وقوله : (يبتاع) هو بمعنىٰ يشتري ؛ أي : حتىٰ يَتِمَّ الشراءُ ، وإلا فهو قد وَتَعَ ، والشراءُ على الشراء مقيسٌ علىٰ ذلك . • شرقاوي ، (٢/٢/) .

⁽٧) صحيح مسلم (١٤١٤) عن سيدنا عقبة بن عامر رضى الله عنه .

[السَّوْمُ على السَّوْم بعدَ استقرارِ الثَّمن]

(والسَّوْمُ علىٰ سَوْمِهِ بعدَ استقرارِ النَّمنِ) بالتَّراضي بهِ صريحاً(١) ؛ بأنْ يقولَ لَمَنْ أَخذَ شيئاً ليشتريَهُ بكذا : (رُدُّهُ حتىٰ أبيعَكَ خيراً منهُ بهذا النَّمنِ) ، أو : (مثلهُ بأقلَ) ، أو يقولَ لمالكِهِ : (استردُّهُ لأشتريهُ منكَ بأكثرَ) .

والأصلُ فيهِ : قولُهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ : « لا يَسُومُ الرَّجلُ علىٰ سَوْمِ أخيهِ ، رواهُ الشَّيخانِ^(٢) ، وهوَ خبرٌ بمعنى النَّهي ، والمعنىٰ فيهِ : الإيذاءُ .

وخرجَ باستقرارِ النَّمنِ : ما لو كانَ المَبِيعُ يُطافُ بهِ علىٰ مَنْ يَزِيدُ ؛ فلا منعَ مِنَ الزِّيادةِ .

وذِكْرُهُ الأخَ في هـٰـلـهِ والَّتي قبلَها. ليسَ للتَّقييدِ ، بل للتَّاسِّي بالخبرَينِ المحمولَينِ على الغالبِ ، وإنَّما عَبَرَ فيهما به^(٣) ؛ للرَّقَةِ والعطفِ عليه^(١) .

[بيعُ المُصَرَّاةِ]

(و) بيعُ (المُصَرَّاةِ^(٥) ؛ وهميَ متروكةُ الحَلَبِ ؛ لإيهام كَثْرةِ لَبَيْها)^(١) ؛ قالَ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ : « بيعُ المُحقَّلاتِ خِلابةٌ ، ولا تَحِلُّ خِلابةُ مسلم » رواهُ

 ⁽۱) قوله: (والسَّومُ...) إلى آخره: هو أنْ يأخذَ سلعة لِيُقلِّبَها هل تُعجِبُهُ فيشتريَها، أو
 لا فيردُها . (شرقاري ٤ (١٢/٢)) .

⁽٢) صحيح البخاري (٢٧٢٧) ، صحيح مسلم (٣٨/١٤٠٨) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه.

 ⁽٣) أي : في هاذه والتي قبلها بالأخ .

 ⁽٤) في (د): (للرأفة) بدل (للرقة) ، وفي (هـ): (للترفّه) .

 ⁽٥) سواءٌ كانت المُصرَّاةُ مأكولةَ اللحم أم لا . قشرقاوي ١ (١٢/٢) .

⁽٦) أو هي مربوطةُ الأخلاف لذلك . انظر ﴿ تحفة المحتاج ﴾ (٣٨٩/٤) .

فيتخيَّرُ المشتري بعدَ ثلاثِ ؛ فإنْ ردَّها بالتَّصْريةِ أو بعيبِ آخَرَ. . ردَّ معَها صاعاً مِنْ تمرِ .

عبدُ الحقّ (١) ، وقالَ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ : « لا تُصَرُّوا الإبلَ والغنمَ ، فمَنِ ابتاعَها بعدَ ذلكَ . . فهوَ بخيرِ النَّظَرَينِ بعدَ أَنْ يَحلُبَها ؛ إِنْ رَضِيَها . أَمْسَكَها ، وإِنْ سَخِطَها . . ردَّها وصاعاً مِنْ تمرٍ » رواهُ الشَّيخانِ (٢) ، والمعنىٰ فيهِ : التَّليسُ .

وقولُهُ : (خِلابةٌ) ؛ أي : غَبْنٌ وخديعةٌ ، وقولُهُ : (تُصَرُّوا) بوزنِ (تُزَكُّوا) ؛ مِنْ (صَرَّى الماءَ في الحوضِ) : جَمَعَهُ ، وقولُهُ : (بعدَ ذلكَ) ؛ أي : بعدَ النَّهي .

(فيتخيَّرُ المشتري بعدَ) صوابُهُ : (إلىٰ)^(٣) (ثلاثٍ) ؛ أي : ثلاثةِ أيَّامٍ مِنَ العقدِ ؛ (فإنْ ردَّها بالتَّصْرِيةِ أو بعيبِ آخَرَ) بعدَ حَلَيِها (٤٠) . . (ردَّ معَها صاعاً مِنْ تمرٍ) (٥٠) ؛ لخيرِ مسلمٍ : « مَنِ اشترىٰ شاةً مُصَرَّاةً . . فهوَ بالخيارِ ثلاثةَ أَيَّامٍ ، فإنْ ردَّها . . ردَّ معَها صاعَ تمرٍ ، لا سمراءً » (٢) ؛ أي : حنطةً .

 ⁽۱) الأحكام الوسطى (۱/ ۳۳ ، ۳/ ۲۳۰) ، ورواه ابن ماجه (۲۲٤۱) ، وأحمد (۲۳۳/۱) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، ورُوي موقوفاً بإسناد صحيح . انظر (فتح الباري ا ۲۵۷/۶) .

 ⁽۲) صحیح البخاري (۲۱٤۸)، صحیح مسلم (۱۱/۱۵۱۵) عن سیدنا أبي هریرة رضي الله عنه .

⁽٣) في (و): (بين).

 ⁽٤) ليس بقيد ؟ أي : أو شُرْبِ ولدها ، أو شُرْبِها نفسِها ؟ فالمدارُ : على تلف اللبن الموجودِ عند
 الشراء . • شرقاوي ١ (١٣/٢) .

 ⁽٥) محلُّ وجوبِ ردَّ الصاع : إنْ لم يتَققا علىٰ غيره ، فإنِ اتَّققا علىٰ ردَّ اللبن ، أو دراهم ، أو علىٰ عدم ردَّ شهه . . جاز . انظر ٩ حاشية الشرقاوي ١٣/٢) .

⁽٦) صحيح مسلم (٢٥/١٥٢٤) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(قلتُ : الأصعُ عندَ الرَّافعيِّ والنَّوويِّ) وغيرِهما : (أنَّ خيارَها) ؛ أي : التَّصْريةِ (على الفورِ^(۱) ، واللهُ أعلمُ) ، كخيارِ العيبِ ، وأُجِيبَ عنِ الخبرِ المدكورِ^(۲) : بأنَّهُ محمولٌ على الغالبِ ؛ وهوَ أنَّ التَّصْريةَ لا تظهرُ إلا بثلاثةِ أيَّامٍ ؛ لإحالةِ نقصِ اللَّبَنِ قبلَ تمامِها على اختلافِ العَلَفِ ، أو المَأْوىٰ ، أو تَبَدُّلِ الأيدي^(۳) ، أو غير ذلك .

وعلى الأوَّلِ^(٤) : لو عُرِفَتِ التَّصْريَّةُ قبلَ تمامِ الثَّلاثةِ بإقرارِ البائعِ أو بيَّنةٍ . . امتدَّ الخيارُ إلىٰ تمامِها ، أو بعدَ التَّمامِ . . فلا خيارَ ؛ لامتناع مجاوزةِ الثَّلاثةِ .

ولا يختصُّ الخيارُ بالمأكولِ .

وقضيَّةُ كلامِهِ : ثبوتُهُ وإنْ دَرَّ اللَّبَنُ واستمرَّ علىٰ ما استقرَّتْ عليهِ التَّصْريةُ ، وهوَ الأصحُّ ، وبه جَزَمَ البَغَويُّ ، كذا قالَهُ القَمُوليُّ وغيرُهُ .

ثمَّ قالَ _ أعني : القَمُوليَّ _ : (وقالَ الشَّيخُ أبو حامدٍ : عندي : أنَّهُ لا خيارَ لهُ قولاً واحداً) انتهىٰ^(٥) ، وهــٰذا هوَ مُقتضىٰ كلامٍ « الرَّوْضةِ » و« أصلِها »^(٢) ، وعليهِ اختصرَ شيخُنا أبو عبدِ اللهِ الحجازيُّ وغيرُهُ كلامَ « الرَّوْضةِ »^(٧) .

⁽١) الشرح الكبير (٤/ ١٢٩) ، روضة الطالبين (٣/ ٤٦٨) .

⁽٢) أي : خبر مسلم المُصرَّح فيه بالخيار ثلاثة أيَّام .

 ⁽٣) بأنْ كان يَحلُبُهَا النساء ، ثمَّ حَلَبَها الرجالُ ، وأيديهم فيها يبوسةٌ بالنسبة لأيدي النساء .
 « شرقاوي » (١٣/٢) .

أي : وعلى القول الأوّل القائل بالخيار ثلاثة أيام .

⁽٥) جواهر البحر المحيط (٢/ق ٤٨) ، وانظر (التهذيب » (٣/ ٢٩) .

 ⁽ع) روضة الطالبين (٣/ ٤٧١) ، الشرح الكبير (٤/ ٣٣٣) ، وهو المعتمد والمقرر في ٥ تحفة المحتاج ٥ (٣٨٩) .

⁽٧) مرشد السائل إلىٰ تصحيح المسائل (ق٩٢) ، وانظر ﴿ روض الطالب ﴾ (١/ ٣٥٥) ، =

وبيعُ العِنَبِ مِمَّنْ يَتَّخِذُهُ خمراً ، أوِ السَّيفِ ممَّنْ يقتلُ بهِ المسلمينَ ظلماً ، أوِ الشَّبكةِ ممَّنْ يصطادُ في الحَرَمِ ، أوِ الخشبِ ممَّنْ يتَّخِذُ المَلاهِيَ ، وبيعُ العُرُبُونِ ؛ بأنْ يُعْطِيَهُ شيئاً علىٰ أنَّهُ لصاحب السَّلْعةِ إنْ لم يَرَمَّ البيعُ ،

[بيعُ العِنَب ممَّنْ يتَّخِذُهُ خمراً ، ونحوهِ]

(وبيعُ العِنَبِ ممَّنْ يتَّخِذُهُ خمراً (١) ، أو السَّيفِ ممَّنْ يقتلُ بهِ المسلمينَ) أو غيرَهُم (ظلماً (٢) ، أو الشَّبكةِ ممَّنْ يصطادُ) بها (في الحَرَمِ ، أو الخسبِ ممَّنْ يتَخِذُ) منهُ (المَلاهِيَ) ؛ لتسبُّيهِ في الحرامِ ، ومِثْلُها : بيعُ المماليكِ المُرْدِ ممَّنْ عُرفَ بالفجورِ فيهم .

ومحلُّ تحريمِ بيعِهِ ذلكَ ممَّنْ ذُكِرَ : إذا تحقَّقَ أو ظنَّ أنَّهُ يفعلُ ذلكَ ، فإنْ توهَّمَهُ . . كُرهَ .

[بيعُ العُرُّبُونِ]

﴿ وَبِيعُ الغُرُّبُونِ ﴾ بفتحِ العينِ والرَّاءِ^(٣) ، وبضمَّ العينِ وإسكانِ الرَّاءِ ؛ ﴿ بأَنْ يُمطِيّهُ شيئاً علىٰ أنَّهُ لصاحبِ السَّلْعةِ ﴾ هبةٌّ^(٤) ﴿ إِنْ لم يَتِمَّ البيعُ ﴾ ، ومِنَ الشَّمنِ إِنْ

وأبو عبد الله الحجازي: هو الإمام الفقيه النَّحْوي الفَرَضي شمس الدين محمد بن محمد بن احمد القليوبي القاهري (ت ١٩٤٩هـ): قال السخاوي في (الضوء اللامع) (١٩/٩٥):
 (اختصر (الروضة) اختصاراً حسناً ، ضمّ إليه مِنْ كلام الإسْنَوي والبُلْقيني والولي العراقي وغيرهم أشياءً مفيدة).

 ⁽١) قوله : (وبيعُ العنب) ؛ أي : ولو مِنْ كافر ، قال الشرقاوي (١٤/٢) : (ولا يخفىٰ ما في عبارته مِنَ القصور ؛ فكان الأَوْلَىٰ أَنْ يقولَ ـ كما في ١ منهجه ؛ ـ : ١ وبيعُ نحوِ رُطَب كعنب لمُنَّخذه مُسكِراً ١) .

 ⁽٢) محلُّه : إذا كان لغير حربي ، أمَّا هو . . فالبيعُ له فاسدٌ ، وقوله : (ممَّنْ يقتلُ به . . .) إلى آخره ،
 وكذلك إذا كان يقتلُ به نفسه ، وكالسيف : كلُّ آلةِ قتلِ . انظر " حاشية الشرقاوي » (٢/ ١٤) .

⁽٣) وهي اللغة الفصحي .

⁽٤) بالرَفع علىٰ أنَّهُ خبرٌ ثانٍ لـ (أنَّ) ، أو بالنصب على الحال أو التمييز ، أو خبر لـ (تكونُ)=

والتَّدليسُ ؛ مثلُ كَتْمِ العيبِ ، وتسويدِ شَعْرِ الجاريةِ أو تجعيدِهِ ، وتحميرِ وجهها .

قلتُ : المُرادُ بالكراهةِ هنا : التَّحريمُ ، فيأثمُ فاعلُهُ ، وللكنَّ العقدَ صحيحٌ ، واللهُ أعلمُ .

تم (١) ؛ روى أبو داود وغيره : (أنَّهُ صلَّى الله عليه وسَلَّم نهى عن بيع العُرْبانِ) بضم العين وسكونِ الرَّاءِ (٢) ؛ لغةٌ ثالثةٌ ، ويجوزُ إبدالُ العين همزةً مع النَّلاثةِ (٢) .

[التَّدليسُ في البيع]

(والنَّدليسُ ؛ مثلُ كَنْمِ العيبِ ، وتسويدِ شَغْرِ الجاريةِ أو تجعيدِهِ) الدَّالُّ علىٰ فرَّةِ البدنِ ، (وتحمير وجهها) ، ويثبتُ الخيارُ على الفورِ كالتَّصْريةِ .

(قلتُ : المُرادُ بالكراهةِ هنا) ؛ أي : فيما ذَكرَهُ : (التَّحريمُ ، فيأثمُ فاعلُهُ) العالمُ بالنَّهيِ عنهُ ، (ولئكنَّ العقدَ) في غيرِ العَرَبُونِ (صحيحٌ ، واللهُ أعلمُ) ؛ لأنَّ النَّهيَ عنهُ إنَّما هوَ لأمرِ خارجٍ عنهُ (اللهُ أَعل في العَرَبُونِ . . فباطلٌ ؛ لاشتمالِهِ على شرطِ الهبةِ إنْ لم يَتِمَّ البيهُ (ا) .

ومِنَ المُحرَّم : التَّفريتُ بينَ الرَّقيقةِ وولـدِهـا الـرَّقيقِ الصَّغيرِ حتى

 ⁻ خُذفت هي واسمُها . قاله الشرقاوي في (الحاشية) (١٤/٢) .

⁽١) ويُشترَط وقوعُ الشرط في العقد أو زمن خياره . ﴿ تحفة المحتاج ﴾ (٣٢٢ /٤) .

 ⁽۲) سنن أبي دآود (۲۰۰۳) ، ورواه مالك (۲۰۹۲) ، وابن ماجه (۲۱۹۲) ، وأحمد
 (۲) ۱۸۳/۲) عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما .

 ⁽٣) ففيها ستُ لغات ، ويُقالُ أيضاً : (عُرْبَان) ، كما نقله بعضُ شُرَّاح (الفصيح) ،
 و(عَرْبُون) ، والصحيحُ : أنَّها لغة عامُيَّة ، ونقل أيضاً : (رَبُون) . انظر (تحرير ألفاظ النبيه) (ص١٧٦) ، و(تاج العروس) (٣٠ - ٣٥١) .

⁽٤) أي : وهو التدليسُ .

٥) أي : وشرطِ ردُّ المبيع إن لم يرضَ . انظر ا تحفة المحتاج ١ (٣٢٢/٤) .

يُميَّرُ^(١)، وإذا فُرُقَ ببيعٍ أو هبةِ أو نحوِهِما.. بَطَلَ ؛ للعجزِ عنِ التَّسليمِ شرعاً^(١).

فعُلِمَ : أَنَّ المُصنَّفَ لم يَستوفِ المكروة ، وقد ذكرَ أَنَّهُ عشرةٌ ، وعدَّ أكثرَ منها ، والَّذي في « اللَّبابِ » هنا : أَنَّهُ تسعةٌ ، وعدَّ ما ذَكَرَهُ المُصنَّفُ غيرَ بيعِ الحاضرِ للبادي ، والسَّومِ على السَّومِ ، وبيعِ الشَّبكةِ ممَّنْ يصطادُ في الحَرَمِ^(٣) ، وهو مستقيمٌ ، لكنَّهُ لم يَستوفِ أيضاً .

أَمَّا المكروهُ تنزيهاً : فمنهُ : ما مرَّ مِنْ بيعِ العِنَبِ ونحوهِ ممَّنْ يتوهَّمُ أَنَّهُ يتعاطىٰ بهِ مُحرَّماً (٤) ، ومنهُ : بيعُ الصُّبْرةِ جُّزافاً ، وبيعُ الهِرَّةِ (٥) ، والبيعُ ممَّنْ أكثرُ مالِهِ حرامٌ (١) .



⁽١) وهـنذا إذا اتَّحد المالك ، وإلا فيجوزُ التفريقُ . انظر " تحفة المحتاج ، (٣١٩/٤) .

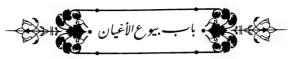
⁽٢) أي: بالمنع مِنَ التفريق ، ويُكرَّهُ التفريقُ بينهما بعد التمييز حتىٰ بعد البلوغ ؛ لِمَا فيه مِنَ التشريش ، ويصحُّ العقدُ ، ويجوزُ تفريقُ ولد البهيمة إن استغنىٰ عن أمَّهِ بلبن أو غيره ، للكن يُكرَّهُ في الرضيع ، كتفريق الأدمي المُميَّر قبل البلوغ عن الأمَّ ، فإنْ لم يستغنِ عن اللبن . . حُرَمَ ويَطلُ ، إلا إن كان لغرض الذبح ، للكن بحث السبكيُّ حرمةً ذبح أمه مع بقائه . انظر ٩ أسنى المطالب ، (٧/ ٤١) ، و٩ فتح المعين ، (ص ٣٤١) .

⁽٣) انظر د اللباب ، (ص ٢١٥) .

⁽٤) انظر (٢/٢٣).

⁽٥) أي : الأهليِّةِ ، أمَّا الوحشيَّةُ : فلا يصحُّ بيعُها . انظر (المجموع) (٩/ ٢٧٤) .

⁽٦) وقولُ الغزاليُّ بالحرمة شاذٌ غيرُ معتمد، والورعُ التركُ والآجتناب، قال العلامة الكردي: (وفي اجتناب الشبهة أثرٌ عظيمٌ في تنوير القلب وصلاحِهِ ، كما أنَّ تناولَها يُكسِبُ إظلامَهُ) . انظر (إحياء علوم الدين) (٣/ ٤٢٤) ، و انهاية المحتاج) (٣/ ٧٧٤) ، و ابغية المسترشدين (٢/ ٢٤ ي ٥٠) .



قد تكونُ العينُ حاضرةً ، وقد تكونُ غائبةً ، وقد تكونُ في الذِّمَّةِ . فالحاضرةُ ـ وهيَ المَرْثِيَّةُ الرُّوْيةَ المعتبرةَ ـ بيعُها صحيحٌ بشروطِهِ . والغائبةُ إِنْ لم تُرَ قطُّ . . لم يصحَّ بيعُها إلا بالصَّفةِ ، كما سيأتي ،

(باب بيوع الأغيان)

وهيَ ثلاثةٌ ذَكَرَها بقولِهِ : (قد تكونُ العينُ حاضرةً ، وقد تكونُ غائبةً ، وقد تكونُ غائبةً ، وقد تكونُ في الذِّمَّةِ) .

[بيعُ العينِ الحاضرةِ]

(فالحاضرةُ _ وهي المَرْثَيَّةُ الرُّؤيةَ المعتبرةَ) في البيع _ (بيعُها صحيحٌ بشروطِهِ) الآتيةِ ؛ مُثْمَناً كانبِ العينُ أو ثَمَناً .

[بيعُ العينِ الغائبةِ]

(والغائبةُ إِنْ لَم تُرَ) للعاقدَينِ (قطُّ . . لم يصعَّ بيعُها) ؛ لأنَّهُ غَرَرٌ وقد نهى النَّبُ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ عنهُ ، رواهُ مسلمُ (() ، (إلا بالصَّفةِ) ؛ فيصحُّ بيعُها في الذَّمَةِ ، (كما سيأتي) في البابِ (٢) ، ولو تَرَكَ هـنذا . . كانَ أَوْلىٰ ؛ لأنَّهُ مِنَ النَّالَثِ الآتي ، فلم يدخلُ في النَّاني ؛ إِذِ المُرادُ بهِ : العينُ الغائبةُ المُعيَّنةُ ، وبالنَّالثِ : المُرسَلةُ في الذَّتَةِ ؛ بقرينةِ المقابلةِ بينَهُما ، والأَولىٰ بالاستثناءِ : شراهُ العبدِ نفسَهُ ؛ فإنَّهُ يصحُّ وإنْ لم يَرَها ؛ لأنَّ أحداً لا يجهلُ نفسهُ ، لكن قد يُتوقَفُ في كونِها غائبةً .

⁽١) صحيح مسلم (١٥١٣) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽٢) انظر (٢/ ٢٨_٢٩).

وإنْ رآها العاقدانِ قبلَ ذلكَ : فإنْ لم تنفيَّرْ في العادةِ ؛ كالأرضِ والحديدِ. . صَحَّ بيعُها ، وإن غَلَبَ تغيُّرُها ؛ كالفاكهةِ الرَّطْبةِ. . لم يصحَّ ، وإنِ احتملَ ؛ كالحيوانِ . . فالنَّصُّ : الصَّحَّةُ ، وقالَ ابنُ أبي هُرَيرةَ : (لا يصحُّ) ، وهوَ غلطٌ .

(وإنْ رآها العاقدانِ قبلَ ذلكَ) ؛ أي : قبلَ البيع : (فإنْ لم تتفيَّرْ في العادةِ) في المُدَّةِ المُتخلِّلةِ ؛ (كالأرضِ والحديدِ) ، وكالثيَّابِ الَّتي رَأَيَاها مِنْ نحوِ شهر.. (صَحَّ بِيعُها) ؛ لأنَّ الغالبَ بقاؤُها على ما كانتْ عليهِ ، ومحلُّهُ : إذا كانا

ور المركبين لأوصافِها عند البيع ، قالهُ الماوَرْديُّ (١) ، وتَبِعَهُ ابنُ الرَّفْعَ وغيرُهُ (١) .

(وإنْ غَلَبَ تغيُّرُها) فَي المُدَّةِ ؛ (كالفاكهةِ الرَّطْبةِ^(٣). . لم يصعَّ) بيعُها ؛ لوجودِ الغَرَر .

(وإنِ احتملَ) تغيُّرُها وعدمُهُ ؛ (كالحيوانِ. . فالنَّصُّ : الصَّحَةُ) ؛ لأنَّ الظَّاهرَ بقاؤُها بحالِها(٤٠) ، (وقالَ) القاضي أبو عليَّ الحسنُ (بنُ أبي هُرَيرةَ : « لا يصحُ » ، وهوَ غلطٌ)(٥٠) .

وتكفي رؤيةً بعضِ المبيعِ إِنْ دلَّ علىٰ باقِيهِ ؛ كظاهرِ صُبْرةِ البُرُّ والعَجْوةِ ونحوِهِما^(١) ، والقُطْنِ ، وأَنْهُوذَج المُتماثِلِ إِنْ أَذَخَلَهُ في البيع^(٧) .

⁽١) الحاوي الكبير (٢٦/٥).

⁽٢) كفاية النبيه (٩/ ٥٥- ٥٦) .

 ⁽٣) أي : مضى زمنٌ يَغلِبُ تغيَّرُها فيه ، وإلا فهي مِنَ القسم السابق ؛ إذ تغيَّرُ كلِّ شيء بحسبه ،
 وكالفاكهة : الأطعمةُ التي يُسرعُ فسادُها . ٩ شرقاوي ١ (١٥/١٠) .

⁽٤) الأم (٣/٢٧).

⁽٥) انظر (المجموع) (٩/ ٣٥٩) ، و(الشرح الكبير) (٤/ ٥٥) .

⁽٦) أي : مِنْ كلِّ ما اتفقتْ أجزاؤه . انظر ﴿ حاشية الشرقاوي ١ (١٦/٢) .

 ⁽٧) كَانْ يقولَ : (بعتُكَ البُرَّ الذي عندي مع أنموذجه) وإنْ لم يردُّهُ للمبيع ، أو تلف قبل العقد ؛
 لأنَّهُ وَرَدَ على الباقي والمرثي ، فإنْ لم يُدْخِلْهُ في ذلك . . لم يصحَّ وإنْ ردَّهُ للمبيع ؛ لانتفاء رؤية=

والَّتي في الذَّمَّةِ يصحُّ بيعُها إذا ذَكَرَ العينَ ؛ كعبدِ ، والجنسَ ؛ كرُوميٌّ ، والصِّفةَ ؛ كخُماسيٌّ ، فقالَ : (اشتريتُ منكَ عبداً بهاذهِ الصِّفةِ) .

والرُّوْيةُ في كلِّ شيءٍ علىٰ ما يليقُ به (۱۱) ؛ ففي العبدِ والأَمَةِ تُعتبَرُ رؤيةُ ما عدا العررةَ ، وفي الدَّابَةِ مُقدَّمُها ومُؤخَّرُها ، ورفعُ ما على ظهرِها مِنْ سَرْجٍ وجُلُّ ونحوهِما ، والصُّوانُ خِلْقة تكفي رؤيتُه (۱۲) ؛ كقِشْرِ رُمَّانِ ، وكذا ما لم يكنْ خِلْقة لكنّةُ مِنْ مصلحتِهِ ؛ كالفُقَّاعِ والخُشْكَنانِ (۱۲) ، وتكفي رؤيةُ الأرضِ وعليها الماءُ الصَّافى ، وكذا السَّمكُ في الماءِ (۱۱) .

[شرطُ بيعِ العينِ الغائبةِ]

(و) العينُ (النَّي في الذَّمَةِ يصحُّ بيعُها إذا ذَكَرَ العينَ ؛ كعبدٍ ، والجنسَ ؛ كرُوميٍّ ، والصَّفةَ ؛ كخُماسيٍّ)^(٥) ؛ كأنْ قالَ : (بعتُكَ عبداً رُومياً خُماسيًا ـ معَ بقيّةِ الصَّفاتِ الَّتِي تُذْكَرُ في السَّلَمِ ـ بكذا) ، (فقالَ) المُخاطَبُ : (اشتريتُ منكَ عبداً بهذهِ الصَّفةِ) بذلكَ .

شيء مِنَ العبيع حينئذ . ٩ شرقاوي ٩ (٢/ ١٦)، والأنَّمُوذج : هو المعروفُ في زماننا بــ (العَيْنة).

⁽١) وضَبطه في ﴿ الْكَافِي ﴾ : بأنْ يُرى منه ما يختلفُ معظمُ الماليَّة باختلافه. ﴿ تحفة المحتاجِ ﴾ (٢٦٩/٤).

 ⁽٢) الصُّوان : الوعاء الذي يُصانُ فيه الشيءُ .

⁽٣) الفَقَّاع : السَّراكِ الْمُتَّخَذُ مِنَ الزَّبَب ، سُمِّي بذلك ؛ لِمَا يرتفعُ في رأسه مِنَ الزَّبد ، والخُشْكنان : عجينةٌ يُضافُ لها لوز رجوز وفستن وسُكَر ، ويُلفَّ علىٰ ذلك عجينةٌ رقيقة وقاية لها ، وتُسوَّىٰ في التثور ، وبعد نضجها يُؤكلُ ما في بطنها ، وتُرمى القشرة ، وهي كلمة أعجميّة ، و(خُشُك) معناه : يابس ، و(نان) معناه : عجين ؛ فيكفي رؤيةُ القشرة عن رؤية ما فيها ؛ لأنها صوان له .

أي: إن كان الماء صافياً ، وبيعُ السمك في الماء يصتعُ إذا كان في بركة صغيرة بحيثُ يسهل
 أخذه ، وإلا فلا يصتعُ في الأصع . انظر (الإقناع ، (٢/ ٤) .

 ⁽٥) وهو الذي طُولُهُ خَمسَةُ أشبار . انظر (نهاية المطلب) (١/١١)، و(بحر المذهب)
 (٥/ ١٣٤)، وزاد في بعض النسخ بعد (والصفة): (والسن)؛ فيكون المُرادُ بالخماسيَّ أَيضاً: مَنْ له خمسُ سنوات .

قلتُ : وعُدَّ هـٰذا مِنْ بيوعِ الأعيانِ وإنْ كانَ في الذِّمَّةِ ؛ لأنَّ الأصحَّ : أَنَّهُ بيعٌ اعتباراً بلفظِهِ ؛ فلا يُشترَطُ فيهِ تسليمُ رأسِ المالِ في المجلسِ ، واللهُ أعلمُ .

· ·

(قلتُ : وعُدَّ هـٰذا مِنْ بيوعِ الأعيانِ وإنْ كانَ في الذَّقَةِ ؛ لأنَّ الأصحَّ) كما عليهِ الشَّيخانِ وجماعةٌ : (أنَّهُ بيعٌ اعتباراً بلفظِهِ ؛ فلا يُسْترَطُ فيهِ تسليمُ رأسِ المالِ) ؛ وهوَ النَّمَنُ (في المجلسِ^(۱) ، واللهُ أعلمُ) ، إلا أنْ يكونَ ذلكَ في رِيَوِيَّينِ^(۲) ، فيُشترَطُ تقابضُهُما في المجلسِ ، كما في بيعِ الأعيانِ الحاضرةِ .

والنَّاني : أنَّهُ سَلَمٌ ؛ اعتباراً بالمعنى ، ونصَّ عليهِ الشَّافعيُّ ، ونقلَهُ الشَّيخُ أبو حامدٍ عنهُ وعنِ العراقيِّينَ^(٣) ، وقالَ في « المُهِمَّاتِ » : (إنَّ الفتوىٰ عليهِ)^(٤) .

ومحلُّ الخلافِ : إذا لم يذكرْ معَ ذلكَ لفظَ السَّلَمِ ، فإنْ ذَكَرَهُ فقالَ : (اشتريتُهُ سَلَماً).. كانَ سَلَماً ، كما جَزَمَ بهِ الشَّيخانِ في (تفريقِ الصَّفْقةِ) (*) .

وعلى الأوَّلِ: لا بُدَّ مِنْ تعيينِ أحدِ العِوَضَينِ في المجلسِ ، وإلا يصيرُ بيعَ دَيْنِ بدَيْنِ ، وهوَ باطلُ^(١) .

0 0 0

 ⁽١) بل يُشترَطُ التعيينُ فقط كما سيأتي . انظر د الشرح الكبير » (٤/ ٣٩٥) ، و د روضة الطالبين »
 (٤/٤) ، و د حاشية الشرقارى » (١٧/٢) .

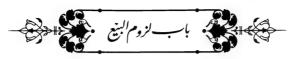
⁽٢) سواء كانا مُتَّفقي الجنس أو مختلفيه . « شرقاوي » (١٧/٢) .

 ⁽٣) نقله أبو حامد عن (الإملاء) . انظر (المهمات) (٥/ ٢٨٨) .

 ⁽٤) المهمات (٥/٨٨٨_ ٢٨٩)، وهو ضعيف، والمعتمد: أنَّهُ بيعٌ. انظر (تحفة المحتاج)
 (٥/٨)، و(نهاية المحتاج)(٤/٨٨٨).

⁽٥) الشرح الكبير (٤/ ١٥٥ ـ ١٥٦) ، روضة الطالبين (٣/ ٤٣١) .

⁽٦) راجع (حاشية الشرقاوي) (٢/ ١٧ ـ ١٨) .



إذا اجتمعتْ في البيعِ شروطُهُ ؛ مِنَ الصَّيغةِ ؛ وهيَ الإيجابُ والقَبُولُ ، وكونِ العاقدَينِ رشيدَينِ غيرَ مُكرَهَينِ ، وكونِ المَبِيعِ طاهراً ، مُنتفَعاً بهِ ، مقدوراً على تسليمِهِ ، معلوماً ، للعاقدِ عليهِ ولايةٌ ، وانقطعَ الخيارُ بتفرُّتِهِما ، أو تخايُرِهِما . .

(باسب لزوم البنيع)

(إذا اجتمعتْ في البيعِ شروطُهُ)، والمُرادُ: ما لا بُدَّ منهُ فيهِ ؛ (مِنَ الصَّبغةِ ؛ وهيَ الإيجابُ والقَبُولُ ، و) مِنْ (كونِ العاقدَينِ رشيدَينِ غيرَ مُكرَهَينِ) بغيرِ حقِّ (١)، (وكونِ المَبِيعِ طاهراً، مُنتفَعاً بهِ (٢)، مقدوراً على تسليمهِ (٣)، معلوماً) لهُما (٤)، (للعاقدِ عليهِ ولايةٌ (٥)، وانقطعَ الخيارُ بتفوُّقِهما) مِنَ المجلسِ ، (أو تخايرُهِما) وإنْ لم يتفرَّقا ؛ كأنْ يقولا : (اخْتَرَنا لزومَ البيع).

 ⁽١) أَمَّا بحقٌّ : فيصحُّ . انظر (حاشية الشرقاوي) (١٩/٢) ، و(١٩/٢٥) .

 ⁽٢) أي : بما وقع عليه الشراء بحد ذاته ؛ فلا يصح بيع ما لا يُتنفَع به بمجرّده وإذْ تأتَّى النفع به بضمه إلى غيره . • شرواني ٥ (٢٣٧/٤) .

⁽٣) في " التحرير " (ص٨٦) : (علىٰ تسلُّمه) ، وقال في " الشرح " (ص٥٥) : (وتعبيري بالتسلُّم أَوْلَىٰ من تعبيره بالتسليم) ؛ قال الشرقاوي (٢١/٢) : (أي : لأنَّ التسلَّمَ فعلُ المشتري ، وهو الذي تُعتبر القدرةُ عليه في كلَّ بيع ، والتسليمُ فعلُ البائع ، وهو لا يُشترَطُ القدرةُ عليه في بيع نحو المغصوب) .

⁽٤) أي : عيناً في المُمتين الذي لم يختلط بغيره ؛ فتكفي معاينة ذلك عن العلم بقدره ، وقَدْراً - أي : مع العين _ في المُعين المختلطِ بغيره ؛ كصاع مِنْ صُبْرة ، وصفة مع القدر أيضاً فيما في الذَّمَة . انظر د حاشية الشرقاوي ٥ (١٩/٣) ، وه حاشية الجمل ٥ (٣٣ /٣) .

 ⁽٥) إِمَّا بملك ، أو ولاية خاصَّة ؛ كالأب والجدِّ والوصيِّ والقاضي في مال المُؤليِّ ، أو إذن ؛
 كالوكيل بإذن المُوكِّل ، والظافر بغير جنس حقَّه بإذن الشارع ، ومثلهُ : المُلتقِطُ والوديع فيما
 يُخافُ فسادُهُ . « شرقاوي » (١٩/٢) .

لزِم ،لزِم ،

(لَزَمَ) إِنْ لَم يَكُنْ فِيهِ خِيارُ شُرطٍ .

فلوِ اختارَ أحدُّهُما لزومَهُ. . سقطَ خيارُهُ ويَقِيَ خيارُ الآخَرِ ، ولو قالَ أحدُّهُما للآخَرِ : (الحُتَرْ). . سقطَ خيارُهُ ؛ لتضئّيهِ الرُّضا باللُّزومِ ، ويَقِيَ خيارُ الآخَرِ ، ولو اختارَ أحدُّهُما اللُّزومَ والآخَرُ الفسخَ . قُدَّمَ الفسخُ .

ويحصلُ المُرادُ مِنَ التَّفَرُقِ بمفارقةِ أحدِهِما الآخَرَ ، ويُعتبَرُ فيهِ المُرْفُ ؛ فإنْ كانا في نحو دارٍ صغيرةٍ.. فالتَّفرُقُ : بأنْ يخرجَ أحدُهُما منها ، أو يَصعَدَ سطحَها ، أو كبيرةٍ.. فبأنْ ينتقلَ أحدُهُما مِنْ صحنِها إلى صُفَّتِها ، أو بيتٍ مِنْ بيرتِها ، أو عكسِهِ ، أو في صحراءَ أو سوقٍ أو دارٍ مُتفاحِشةِ الاتَساعِ.. فبأنْ يُولِّيَ أحدُهُما ظهرَهُ ويمشى قليلاً .

وعُلِمَ مِنَ الشُّروطِ الَّتي ذَكَرَها : أنَّهُ لا يصحُّ البيعُ بلا صيغة ، ولا بغيرِ عاقدَينِ مُتَّصِفَينِ بما ذُكِرَ ، ولا بيعُ النَّجِسِ^(۱) ، ولا ما لا نفعَ فيه^(۲) ؛ كحيَّة^(۳) وذِئْبٍ ونَمِرِ^(٤) ، ولا ما لا يُقدَرُ علىٰ تسليمهِ ، ولا مجهولِ ، ولا ما ليسَ للعاقدِ عليهِ

أي: إلا تبعاً ؛ كدار بُنيت بَآجُرٌ نجس ، وكنجس العينِ المُتنجُسُ الذي لا يُمكِنُ تطهيرُهُ بالغَسْل ؛ كالخلِّ واللبن والدُّهن . انظر ٥ حاشية الشرقاري ٥ (٢٠ /٢) .

 ⁽۲) أي: شرعاً ؛ فلا عبرة بمنافعه الطّبيّة التي تُذكّرُ في الكتب التي يُتكلّمُ فيها علىٰ خواصُ الحيوانات . د شرقاوى ١ (٢٠/٢) .

⁽٣) قوله: (كحيّة...) إلى آخره: دَخَلَ تحت الكاف: باقي الحشرات التي لا تنفع؛ كفأرة وخنفساه، بخلاف ما ينفع ؛ كفئب لمنفعة أكله، ونحلٍ لمنفعة عسله، وعَلَقٍ لمنفعة امتصاص الله، وهِرَّةٍ لصيد الفأر، وكالحشرات السباغ؛ فما لا ينفع منها - كأسد وذئب ونمر - لا يصحّ ببعثه ، بخلاف ما ينفع ؛ كضبع للأكل، وفهد للصيد، وفيل للقتال. انظر حاشية الشرقاوى ٥ (٢٠/٢) .

⁽٤) أي : إذا كان كبيراً لا يقبلُ التعليم ، فإنْ قبله أو كان مُعلَّماً وكان فيه نفعٌ . صحَّ بيعُهُ .

ولم يكنْ لأحدِهِما فسخُهُ ، إلا بعيبٍ ، أو خيارِ شرطٍ ، أو خُلْفِ شرطٍ ، أو بتغيُّر صفةٍ عن الرُّؤيةِ السَّابقةِ .

ويجوزُ بيعُ كلِّ عينِ مملوكةٍ ، إلا المُكاتَبَ في الأظهرِ ، وأمَّ الولدِ ، والوقفَ ، وما لا يُقدَرُ على تسليمِهِ ،

ولايةٌ ؛ كبيعِ الفُضُوليِّ^(١) ، وبعضُ هـٰـذهِ يُعلَمُ ممَّا سيأتي أيضاً ، وبعضُها ممَّا مرَّ .

(ولم يكن لأحدِهِما) بعدَ انقطاعِ خيارِ المجلسِ. . (فسخُهُ ، إلا بعيبٍ ، أو خيارِ شرطٍ ، أو خُلفِ شرطٍ ، أو بتغيُّرِ صفةٍ عنِ الرُّوْيةِ السَّابقةِ) على البيعِ ؛ فلهُ الفسخُ بكلُّ منها ، كما سيأتي بيانُه(٢) .

(ويجوزُ بيعُ كلِّ عينٍ مملوكةٍ ، إلا المُكاتَبَ) ؛ فلا يجوزُ بيعُهُ (في الأظهرِ) ، كأمَّ الولدِ ، ومحلَّهُ : إذا لم يرضَ .

والنَّاني : يجوزُ ؛ كبيعِ المُعلَّقِ عتقُهُ بصفةٍ ، ويملكُهُ المشتري مُكاتبًا ، ويعتقُ بأداءِ النُّجوم إليهِ ، والوَلاءُ لهُ .

(و) إلا (أمَّ الولدِ)؛ للنَّهيِ عن بيعِها، كما سيأتي في بابِها^(٣)، وولدَها قياساً عليها أن (والوقف) كالعتيق ، (وما لا يُقدَرُ على تسليمِهِ)؛ كالطَّيرِ عني النَّحلِ ـ في الهواءِ، والمرهونِ بعد قبضِهِ بلا إذنِ ؛ لعدم الوثوقِ بالمقصودِ،

 ⁽١) وفي القديم _ وحُكي عن الجديد أيضاً _ : أنَّهُ موقوفٌ على إجازة المالك . انظر الحاشية الشرقارى ا (٢١/٢) .

⁽٢) انظر (٢/ ٥٧) وما بعدها .

⁽٣) انظر (٩٣/٢) .

 ⁽٤) قوله: (وولدها) ؛ أي : وإلا ولدّها الحادث بعد الاستيلاد مِنْ زوج أو زنئ ، لا الموجود قبله ؛ فإنّه قِنْ ، فيجوزُ بيمهُ . انظر ٩ حاشية الشرقاوي ٩ (٢١/٢) .

ولحمَ الأُضْحِيَّةِ .

وهل يزولُ مِلْكُ البائعِ عنِ المبيعِ بنَفْسِ العقدِ ، أو بالتَّقرُّقِ ، أو بهِما ؟ أقوالٌ .
قلتُ : الأظهرُ : أنَّهُ إنْ كانَ الخيارُ للبائعِ وحدَهُ.. لم ينتقلُ عنهُ إلا
بانقضائهِ ، وإنْ كانَ للمشتري وحدَهُ.. انتقلَ إليهِ بنَفْسِ العقدِ ، وإنْ كانَ
لهُما.. فهوَ موقوفٌ ؛ فإنْ تمَّ

(ولحمَ الأُضْحِيَّةِ)(١) ؛ لظاهرِ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ فَكُلُّواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْقَالِعَ وَٱلْمُعَدَّ ﴾ [الحج: ٢٦] .

[متىٰ يزولُ مِلْكُ البائعِ عنِ المبيعِ ؟]

(وهل يزولُ مِلْكُ البائعِ عنِ المبيعِ بنَفْسِ العقدِ) ؛ لتمامِهِ بالإيجابِ والقَبُولِ ، (أو باللّغرُقِ) مِنَ المجلسِ ؛ لأنَّهُ تبلَهُ ينفذُ تصرُّفُهُ فيهِ ، (أو بهِما) ؛ أي : بالعقدِ والتَّفرُقِ ؛ فيكونُ المِلْكُ موقوفاً ؛ نَظَراً إلى الجانبَينِ ؟ (أقوالٌ) .

(قلتُ : الأظهرُ : أنَّهُ إِنْ كَانَ الخيارُ للبائعِ وحدَهُ.. لم ينتقلْ عنهُ) المِلْكُ (إلا بانقضائهِ) ؛ لنفوذِ تصرُّفهِ فيهِ ، (وإنْ كَانَ للمشتري وحدَهُ.. انتقلَ إليهِ) المِلْكُ (بنَفْس العقدِ) ؛ لذلكَ^(۲) ، (وإنْ كَانَ لهُما.. فهوَ موقوفٌ^(۳) ؛ فإنْ تمَّ

⁽١) ومثلُ اللحم : الجلد والشعر والصوف ، ومحلُّ امتناع البيع : في حقُّ المُضحُّي ، أمَّا مَنِ انتقل إليه اللحمُ أو نحوُهُ : فإنْ كان فقيراً . . جاز له البيعُ ، أو غنيًا . . فلا . انظر ﴿ حاشية الشرقاوي ﴾ (٢١/٢) .

⁽٢) أي : لنفوذ تصرُّفه فيه . انظر ٩ حاشية الشرقاوي ١ (٢٢ / ٢) .

⁽٣) وفي هذه الحالة إن اتَّفقا علىٰ مَن ينفقُ عليه ويرجمُ بما أنفقه . . فالأمرُ ظاهرٌ ، وإنْ لم يتَّفقا ؛ بأنِ امتنعا مِنَ الإنفاق . . أَجْرَرَ الحاكمُ أحدَهُما عليه ، ثمَّ يرجمُ بما أنفقه على الآخر إنْ بان عدمُ ملكِهِ ، فإنْ لم يكن هناك حاكمٌ وأنفق أحدُهُما بقصد الرجوع وأَشْهَدَ . . رَجَعَ علىٰ صاحبه ، وإلا فلا . « شرقاوي » (٢٢ /٢) .

البيعُ.. تبيَّنَ انتقالُهُ بنَفْسِ العقدِ ، وإنْ لم يَتِمَّ.. تبيَّنَ عدمُ انتقالِهِ ، واللهُ أعلمُ .

البيعُ.. تبيَّنَ انتقالُهُ بنَفْسِ العقدِ ، وإنْ لم يَتِمَّ.. تبيَّنَ عدمُ انتقالِهِ ، واللهُ أعلمُ) ؛ لأنَّ البيعَ سببٌ لزوالِ المِلْكِ ، إلا أنَّ الخيارَ مانعٌ مِنَ الجزمِ بهِ ، فوَجَبَ التَّربُّصُ إلىٰ آخِرِ الأمرِ .

ويُتصوَّرُ كونُ الخيارِ لأحدِهِما دونَ الآخَرِ في خيارِ المجلسِ ؛ بأنْ يختارَ الآخَرُ لزومَهُ ، أو يُفارِقَ أحدُهُما مُكرَها ويتمكَّنَ الآخَرُ مِنْ خروجِهِ معَهُ ولم يخرجُ^(١) .

والخلافُ جارٍ في خيارِ الشَّرطِ أيضاً ؛ فلو قالَ في « اللَّبابِ » بدلَ قولِهِ : (بالتَّقَوُّقِ)(٢) : (بانقضاءِ الخيار) ، كما عَبَّرَ بهِ « مُختصِرُهُ » . . كانَ أَوْلَىٰ .

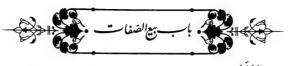
وحيثُ حُكِمَ بمِلْكِ المَهِيعِ لأحدِهِما.. حُكِمَ بمِلْكِ الثَّمنِ للآخَرِ ، وحيثُ يُوقَفُ وُقِفَ مِلْكُ الثَّمنِ .

وينبني على الخلافِ فوائدُ المَبِيعِ في زمنِ الخيارِ ؛ فإنْ تمَّ البيعُ.. فهيَ للمشتري إنْ قُلْنا : المِلْكُ لهُ أو موقوفٌ ، وإنْ قُلْنا : للبائع.. فهيَ لهُ على الأصعِّ ، وإنْ فُسِغَ البيعُ.. فهيَ للبائعِ إنْ قُلْنا : المِلْكُ لهُ أَو موقوفٌ ، وإنْ قُلْنا : المِلْكُ لهُ أَو موقوفٌ ، وإنْ قُلْنا : للمشتري.. فهيَ لهُ على الأصعِّ .



⁽١) فهاذا المُتمكِّنُ يسقط خيارُهُ . ﴿ قليوبي علىٰ شرح التحرير ؛ ﴿ ق ٩٨ ﴾ .

⁽٢) اللباب (ص٢١٦).



وهوَ السَّلَمُ .

(باببيالضفات)

(وهوَ السَّلَمُ) () ؛ ويُقالُ : (السَّلَفُ) () ؛ وهوَ بيعُ موصوفِ في الذَّمَةِ () بلفظِ (السَّلَم) أو نحوه (؛) .

والأصلُ فيهِ قبلَ الإجماعِ: قولُهُ تعالىٰ: ﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِيكَ اَسُوَّا إِذَا لَكَ يَكَايَّهُا الَّذِيكَ السَّحيحَينِ »: تَدَايَنتُمُ . . . ﴾ الآية البقرة: ٢٨٢] ، نزلتْ في السَّلَمِ (٥٠) ، وخبرُ « الصَّحيحَينِ »: « مَنْ أَسْلَفَ في شيءٍ . . فلْيُسْلِفْ في كيلٍ معلومٍ ووزنِ معلومٍ إلىٰ أجلٍ معلومٍ »(١٠) .

⁽١) لا بُدَّ من بيان ألفاظ يكثر تكرارُها في (باب السلم) ؛ وهي : المُسلِم ؛ وهو المشتري بشروطه الذي يُسلِفُ مالهُ مقابل السلعة الآجلة ، والمُسلَمُ إليه ؛ وهو البائع الذي استلف المالَ مقابل تقديم السلعة الآجلة المُشَقَق عليها ، والمُسلَمُ فيه ؛ وهي السلعة التي تعهد البائعُ بتقديمها للمشترى .

 ⁽٢) والأوَّلُ لغة الحجاز ، والثاني لغة العراق ، وكلاهما اسم مصدر ؛ يُقالُ : (سَلَّمَ وأَسْلَمَ) ،
 و(سَلَّفَ وأَسْلَفَ) ؛ سُمِّيَ سَلَمًا ؛ لتسليم رأس المال في المجلس ، وسَلَفًا ؛ لتقديم رأس المال . انظر « تحرير ألفاظ التنبيه » (ص١٨٧) ، و« الحاوي الكبير » (٣٥١/٥) .

 ⁽٣) قوله: (بيځ موصوف) بالإضافة ، و(موصوف) صفة محدوف ؛ أي : بيځ شيء موصوف ،
 ولا يصځ تنوين (بيع) ورفع ما بعدة ؛ لأنَّ البيع لا يُوصَف ، وإنَّما يُوصَف المبيع . انظر
 د حاشية الشرقاوي ٥ (٢ / ٢ / ٣) .

⁽٤) وهو لفظ (السلف) خاصَّةً . انظر (تحفة المحتاج) (٢/٥) .

 ⁽٥) قاله سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما ، كما رواه الحاكم (٢٨٦ /٢) ، والطبري في ٥ تفسيره ،
 (٢/٥ ٤) ، والبيهقي (١٨/٦) .

⁽٦) صحيح البخاري (٢٢٤٠)، صحيح مسلم (١٦٠٤) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضى الله عنهما .

لهُ سبعُ شروطٍ :

أحدُها : قبضُ رأسِ المالِ قبلَ التَّمَرُّقِ ؛ سواءٌ أكانَ مُعيَّناً أم موصوفاً في الذَّبَةِ .

النَّاني : كونُ المُسلّم فيهِ دَيناً ، موصوفاً بصفةٍ معلومةٍ .

[شروطُ السَّلَم]

ويُعتبَرُ (لهُ) معَ أركانِ البيع وشروطِهِ. . (سبعُ شروطٍ)^(١) :

(أحدُها: قبضُ رأسِ المالِ قبلَ التَّفْرُقِ) مِنْ مجلسِ العقدِ ؛ (سواءٌ أكانَ مُميَّناً أم موصوفاً في الدَّقةِ)^(۲)؛ فلو تفرَّقا قبلَ قبضِ بعضِهِ.. بَطَلَ فيما لم يُقبَضُ ؛ لأنَّه عقدُ غَرَرٍ ، فلا يُضَمَّ إليهِ غَرَرٌ آخَرُ ، ولو جُعِلَ رأسُ المالِ منفعةَ دارِ مثلاً . حَصَلَ القبضُ بتسليم الدَّارِ في المجلسِ ؛ لأنَّهُ المُمكِنُ .

(النَّاني : كونُ المُسلَمِ فيهِ دَيناً) ؛ فلو قالَ : (أَسْلَمْتُ إِلِيكَ هـٰذا الثَّرِبَ في هـٰذا الثَّرِبَ في هـٰذا العبدِ) فقبِلَ. . لم يصحَّ ، (موصوفاً بصفةٍ معلومةٍ) لهُما ولعدلَينِ غيرِهِما ؛ ليُرجَعَ إليهِما عندَ التَّنازع^(٣) .

⁽١) قوله : (سبعُ شروطِ) كذا في النسخ ، والقياسُ : (سبعةُ شروطِ) بمخالفة العدد للمعدود .

 ⁽٢) المُمنيَّنُ : كقوله : (أسلمتُ إليك هذا الدينار) ، والذي في الذَمَّة : كقوله : (أسلمتُ إليك ديناراً) وإنْ لم يقل : (في ذَمَّتِي) ؛ فإذا عيَّته في المجلس وقَبَضَ قبل التخاير . . جاز . انظر حاشية الشرقاوي ٢٤ /٢٤) .

⁽٣) شُيْلُ السهاب الرمليُّ: هل يُشترَطُ في صحَّة السَّلَم حضورُ عدلينِ عند عقده ؛ فقد عدَّ في ٥ شرح تقيح اللباب ٤ مِنْ شروطه : أنْ يكونَ موصوفاً بصفة معلومة . . إلىٰ آخره ٤ مفهومُ ٤ أنَّ ذلك شرط ٤ أعني : حضورَهُما عند المقد لا معرفقها لذلك ۶ فأجاب : بأنَّهُ ليس مفهومُ ٥ شرح التنقيح ٥ ما ذكر في السؤال ، وإنَّما معناه : أنَّهُ يُشترَطُ مع معرفة الماقلين صفاتِ المُسلَم فيه معرفة عدلين غيرهما ، والله أعلم . انظر ٥ فناوى الشهاب الرملي ٥ (١٦٧/٢) ، وبنحوه جاء في هامش (ب) .

النَّالَثُ : كُونُهُ مَأْمُونَ الانقطاع وقتَ وجوبِ التَّسليمِ .

الرَّابِعُ : بيانُ موضعِ التَّسليمِ إنْ عُقِدَ في موضعٍ لا يَصلُحُ للتَّسليمِ ، أو يَصلُحُ للتَّسليمِ ، أو يَصلُحُ ولحَمْلِهِ مُؤْنةٌ ، وإلا فلا ، ويجبُ تسليمُهُ موضعَ العقدِ .

(الثَّالَثُ : كُونُهُ مأمونَ الانقطاعِ وقتَ وجوبِ التَّسليمِ) ؛ فلا يصحُّ السَّلَمُ في قَدْرٍ يَعسُرُ تحصيلُهُ وقتَ الباكُورةِ^(١) ، ولا في ثمرِ بُسْتانِ^(٢) ، أو قريةِ صغيرةِ^(٣) ، ولا بُلَّ مِنْ وجودِهِ في الموضعِ الَّذي يُعتبَرُ فيهِ التَّسليمُ ، ولو بنقلِهِ للبيع عادةً .

(الرَّابِعُ: بيانُ موضعِ التَّسليمِ) في المُؤجَّلِ (إِنْ عُقِدَ في موضَعِ لا يَصلُحُ للتَّسليمِ (1) ، أو يَصلُحُ) لهُ (ولحَمْلِهِ) ؛ أي : المُسلَم فيهِ (مُؤنةٌ) ؛ لتفاوتِ الأغراضِ باختلافِ المواضعِ ، (وإلا) ؛ بأنْ صَلَحَ للتَّسليمِ ولم يكنْ للحَمْلِ مُؤْنةٌ.. (فلا) يُشترَطُ ذلكَ ، (ويجبُ تسليمُهُ موضعَ العقدِ) ، وإِنْ عَيَّنَ غيرَهُ.. تعيَّنَ ، أمَّا الحالُّ : فيتعيَّنُ فيهِ موضعُ العقدِ ، وينبغي أَنْ يُقيَّدَ بالموضعِ الصَّالحِ للتَّسليمِ ، قالَهُ البُلْقِينيُ كابن الرَّفْعةِ (٥) ، ولو عيَّنا غيرَهُ.. جازَ وتعيَّنَ .

والمُرادُ بموضع العقدِ : تلكَ المَحِلَّةُ ، لا ذلكَ الموضعُ بعينِهِ (١٦) .

 ⁽١) وقتُ الباكُورة : هي أوَّل الفاكهة ؛ ك : (أسلمتُ إليك في مئةِ قِنْطارِ رُطَبٍ في أوَّله) ، وقيل :
 تُطلَقُ الباكُورةُ على ذلك وعلىٰ آخرها عند الفراغ . انظر ٥ حاشية الشرقاوي ٥ (٢٤/٢) .

 ⁽٢) أي : قليل بالنسبة للقدر المُسلَم فيه ؛ ك. : (مئة قِنْطار مِنْ هنذا البستان) . «شرقاوي »
 (٢٤/٢) .

⁽٣) أمَّا العظيمةُ : فيصحُ ؛ لأنَّ ثمرها لا ينقطعُ غالباً . انظر (تحفة المحتاج) (١٨/٥) .

⁽٤) كأنْ عُقد في مركب في البحر.

⁽٥) التدريب (٢/ ٦٦) ، كفاية النبيه (٣٥٣/٩) .

 ⁽٦) ولو قال : (في أيّ مكان مِنَ المحلّة) . . لم يَضُرّ إنْ لم يتَسع البلد ، وإلا فَسَد ، كما لو قال :
 (في أيّ البلاد شئت) ، أو : (في بلد كذا أو بلد كذا) . (قليوبي على المحلي)
 (٣٠٧/٢) .

الخامسُ : اشتراطُ ذِكْرِ الجَوْدةِ ، وفي ذِكْرِ الرَّداءةِ قولانِ .

قلتُ : الأظهرُ : أنَّهُ لا يُشترَطُ ذِكْرُ جَوْدة ولا رداءة ، واللهُ أعلمُ .

وحيثُ اعتُبِرَ موضعٌ صالحٌ فخرجَ عنِ الصَّلاحيَةِ. . فأقربُ مكانِ إليهِ صالحٍ ؟ حيثُ لا زيادةَ في المُؤنةِ والمشقَّةِ .

قالَ البُلْقِينيُّ : (وكلُّ ما ثَبَتَ في الذَّمَّةِ باختيارِ المتعاقدَينِ . . لهُ حُكْمُ السَّلَمِ في بيانِ الموضعِ)^(۱) ، وما قالَهُ يشملُ القَرْضَ معَ أنَّهُ لا يجبُ فيهِ تعيينُ الموضع ؛ لأنَّهُ لا يكونُ إلا حالاً .

(الخامسُ : اشتراطُ ذِكْرِ الجَوْدةِ ، وفي) اشتراطِ (ذِكْرِ الرَّداءةِ قولانِ) ؛ أَحدُهُما : يُشترَطُ أيضاً ؛ وذلكَ لأنَّ القيمةَ والأغراضَ تختلفُ بهِما ، فيُمْضِي تركُهُما إلى النَّزاع .

(قلتُ : الأظهرُ : أنَّهُ لا يُشترَطُ ذِكْرُ جَوْدةٍ ولا رداءةٍ (٢٠) ، واللهُ أعلمُ) ، ويُحمَلُ المطلقُ على الجيِّدِ ، وسواءٌ اشتُرِطَ أم لم يُشترَطُ (٣) يُنزَّلُ علىٰ أقلً درجاتِهِ .

وإنْ شُرِطَ رداءةُ العيبِ^(٤).. لم يصعَّ العقدُ ؛ لعدمِ انضباطِهِ^(٥) ، أو رداءةُ النَّوعِ^(١).. صعَّ ؛ لانضباطِهِ ، وهيَ المُرادةُ في كلامِ المُصنَّفِ ، ولفظُ (اشتراطُ) في كلامهِ زائدٌ .

⁽۱) التدريب (۲/۲۲).

 ⁽۲) انظر (روضة الطالبين) (۲۸/٤)، و كفاية النبيه، (۳۳۱/۹)، و تحرير الفتاوي،
 (۸۱٦/۱).

 ⁽٣) أي : ذِكْرُ الجودة والرداءة على قولي الاشتراط وعدمه .

⁽٤) كَأَنْ قال له: (أسلمتُ إليك في عبد ردي العرج) أو (البرص). • شرقاوي ، (٢٧/٢).

⁽٥) إذ ما مِنْ رديء إلا ويُوجَدُ رديءٌ آخَرُ خيرٌ منه . • نهاية المحتاج » (٢١٣/٤) .

 ⁽٦) كالبصل البعليّ والمسقيّ ؛ فالنوع الأوّل أَرْدَأُ مِنَ الثاني .

فإنْ شُرِطَ الأجودُ أوِ الأردأُ. بَطَلَ ، وقيلَ : في شرطِ الأجودِ قولانِ ، وفي شرطِ الأردأِ وجهان .

قلتُ : الأظهرُ : بطلانُ شرطِ الأجودِ ، وصحَّةُ شرطِ الأردأِ ، واللهُ أعلمُ . السَّـادسُ : بيـانُ المقـدارِ ؛ وهــوَ ستَّـةٌ : الكيـلُ ، والـوزنُ ، والـنَّـرْءُ ، والعدُ ، والسِّنُ ، والسِّنُونَ .

(فإنْ شُرِطَ الأجودُ أوِ الأردأُ. . بَطَلَ) العقدُ؛ لأنَّ أَفْصاهُ غيرُ معلومٍ، (وقبلَ : في شرطِ الأجودِ قولانِ ، وفي شرطِ الأردأِ وجهانِ) ؛ أحدُهُما في الصُّورتَينِ : ما مرَّ ، وثانيهما : الصَّحَّةُ ، ويُحمَلُ على أقلُ درجاتِ الجَوْدةِ والرَّداءةِ .

(قلتُ : الأظهرُ : بطلانُ شرطِ الأجودِ) ؛ لِمَا مرَّ ، (وصحَّةُ شرطِ الأردأِ ، واللهُ أعلمُ) ؛ لأنَّهُ إِنْ أَتَىٰ برديءِ هوَ أرداُ الأشياءِ . . فهوَ المُسلَمُ فيهِ ، أو بما هوَ فوقَ ذلكَ . . فالمطالبةُ بما دونَهُ عنادٌ .

(السَّادسُ: بيانُ المقدارِ^(۱)؛ وهوَ ستَّةٌ: الكيلُ) فيما يُكالُ، (والوزنُ) فيما يُوزَنُ، (واللَّمَنُ) في فيما يُوزَنُ، (واللَّمَنُ) في المحيوانِ^(۲)، (واللَّمَنُونَ) فيما يأتي^(۳)، والمُرادُ: بيانُ كونِ المُسلَمِ فيهِ معلومَ القَدْرِ بواحدٍ مِنَ السَّنَّةِ على الوجهِ المذكورِ ؛ للخبرِ السَّابقِ^(٤)، معَ قياسِ ما ليسَ فيهِ على ما فيهِ .

ويجوزُ فيما يُكالُ بالوزنِ وفيما يُوزَنُ بالكيلِ إنْ عُدَّ مِثْلُهُ ضابطاً ؛ فيُسلَمُ في

⁽١) أي: بيانُ مقدار المُسلَم فيه .

 ⁽٢) كما يُشترَطُ بيانُ السنَّ فيه يُشترَطُ غيرُهُ أيضاً ؛ كنوعه ولونه وقامته وغيرِ ذلك ممًا فصَّله وبيَّنه المحشى في « الحاشية » (٢٦/٢) .

⁽٣) انظر (٢/٤٠).

⁽٤) انظر (٢/ ٣٥).

قلتُ : أشارَ بذِكْرِ السَّنِينَ : إلى اشتراطِ ذِكْرِ العُنْقِ والحَدَاثةِ في الحبوبِ والتَّمرِ والزَّبيبِ ، وهوَ غيرُ معتبرِ في العسلِ ، خلافاً للمَحَامِليِّ ، واللهُ أعلمُ .

السَّابِعُ: بيانُ هل هوَ حالٌ أو مُؤجِّلٌ، ويُحمَلُ عندَ الإطلاقِ على الحُلُولِ. قلتُ : هذا يَدُلُ على عدم اعتبارِ هذا الشَّرطِ، واللهُ أعلمُ.

اللُّؤلؤِ الصَّغيرِ وزناً وكيلاً ، ولا يُسلَمُ في المِسْكِ والعَنْبَرِ كيلاُّ^(١) .

. (قلتُ : أشارَ بذِكْرِ السِّنِينَ : إلى اشتراطِ ذِكْرِ المُتْقِ) بضمُّ العينِ^(٢) ، (والحَدَاثةِ في الحبوبِ والتَّمرِ والزَّبيبِ) ، ويُعتبُرُ ذِكْرُ بلدِها ولونِها وصِغَرِ حبَّاتِها وكِبَرها ، وواوُ (والحَدَاثةِ) بمعنىٰ (أو) .

(وهوَ) ؛ أي : ذِكْرُ العُتْقِ أوِ الحَدَاثةِ.. (غيرُ معتبرٍ في العسلِ) ؛ إذ لا يختلفُ الغَرَضُ فيهِ بذلكُ^(٣) ، بخلافِ ما قبلَهُ ، (خلافاً للمَحَامِليَّ) في إلحاقِهِ لهُ بما قبلَهُ^(٤) ، (واللهُ أعلمُ) ، ويذكرُ فيهِ أنَّهُ جبليٍّ أو بَلَديٍّ (٥) ، صيفيٍّ أو خريفيٍّ ، أبيضُ أو أصفرُ .

(السَّابِعُ : بيانُ هل هوَ حالٌ أو مُؤجَّلٌ ، ويُحمَلُ عندَ الإطلاقِ على الخُلُولِ) ، كالثَّمنِ في البيع .

(قلتُ : هـٰـذا(٢) يَـدُلُ علىٰ عـدم اعتبارِ هـٰـذا الشَّـرطِ ، واللهُ أعلـمُ) ؛

⁽١) وذلك لأنَّ للقدر اليسير منه ماليَّةً كثيرة ؛ فالكيلُ لا يُعَدُّ ضابطاً فيه .

⁽٢) أي : القِدَم ؛ فهو مصدرٌ ضد الحداثة .

⁽٣) أي : في العسل بذكر العُنْق أو الحداثة .

 ⁽٤) لم يتعرّض في (اللباب) (ص٢١٦ ـ ٢١٧) لذكر العُثق والحداثة فضلاً عن ذكر متعلقاتهما ،
 ولعلّه من اختلاف النسخ ، وانظر (المقنع) (ق٣٠ ـ ٩٤) .

⁽٥) قوله : (فيه) ؛ أي : في العسل .

أى: حملُهُ عند الإطلاق على الحلول.

ويُشترَطُ كونُ الأجلِ معلوماً ؛ فلو أَجَّلَ بمجهولٍ ؛ كقولِهِ : (في رمضانَ).. بَطَلَ .

ولا يصحُّ السَّلَمُ في ثلاثينَ شيئاً : النَّبْلِ المَرِيشِ، وجميعِ الجواهرِ؛ كاللَّالمِ. قلتُ : يجوزُ في اللَّالئ الصَّغار إذا عَمَّ وجودُها ، واللهُ أعلمُ .

لأنَّ تركَهُ لا يُخِلُّ بالعقدِ .

(ويُشترَطُ) في المُؤجَّلِ (كونُ الأجلِ معلوماً) ؛ للآيةِ والخبرِ السَّابقَينِ (' ' ؛ (فلو أَجَّلَ بمجهولِ ؛ كقولِهِ : « في رمضانَ » . . بَطَلَ) ؛ لأنَّهُ جعلَهُ ظرفاً ؛ فكأنَّهُ قالَ : (يَحِلُّ في جزءِ مِنْ أجزائِهِ) ، بخلافِ ما لو قالَ : (إلى رمضانَ) ؛ فإنَّهُ يصحُّ ويَحِلُّ بأوَّلِهِ ؛ لتحقُّقِ الاسم بهِ .

[ما لا يصحُّ السَّلَمُ فيهِ]

(ولا يصنعُ السَّلَمُ في ثلاثينَ شيئاً) ، بل أكثرَ ؛ لعدمِ انضباطِها : (النَّبَلِ المَرِيشِ) بفتحِ الميمِ وكسرِ الرَّاءِ ؛ أيِ : المُلصَقِ عليهِ الرَّيشُ^(٢) ، (وجميعِ الجواهرِ ؛ كاللَّآلئِ) .

(قلتُ)^(٣) : لنكنَ (يجوزُ في اللَّآلمِ الصَّغارِ إذا عَمَّ وجودُها ، واللهُ أعلمُ) ؛ وهيَ ما تُقصَدُ للدَّواءِ لا للزِّينةِ^(٤) ، قالَ الماوَرْديُّ : (والبِلَّورُ لا بأسَ بالسَّلَم

⁽١) انظر (٢/٣٥).

 ⁽٢) وإنَّما لم يصحَّ ؛ لاختلاف وسطه وطرفيه رقَّة وغِلَظاً وتعذُّر ضبطه . انظر ٥ حاشية الشرقاوي ١
 (٢٧/٢) .

⁽٣) هذا الاستدراك بناء على ما وُجد في بعض نسخ اللباب التي اختصر منها ، وإلا فالأشياء التي لا يصحُّ السلم فيها . غيرُ موجودة في النسخ التي وقفت عليها ، وانظر ما سيأتي في كلام الشارح في (٢/٤٦٤) .

⁽٤) أمَّا الكبار : فلا يصحُّ ؛ لعزَّة وجودها ، وضبَطَ الجُوَينيُّ الصَّمَرَ : بسُدُس دينار ، قال الرملي في=

والجوزِ ، واللَّوْزِ .

فيهِ ؛ لأنَّ صفتَهُ مضبوطةٌ ، بخلافِ العقيقِ ؛ فإنَّ الحجرَ الواحدَ منهُ يختلفُ) (١٠). (والحوز ، واللَّوز) .

(قلتُ : يجوزُ السَّلَمُ فيهِما وزناً إذا لم تختلفْ قشورُهُ) ($^{(7)}$ ؛ أي : قشورُ كلُّ منهُما (غالباً) ، بخلافِ ما إذا اختلفتْ قشورُهُ غالباً ؛ لاختلافِ الأغراضِ فيهِما بذلكَ ، وهذا استدركَهُ الإمامُ على إطلاقِ الأصحابِ الجوازَ $^{(7)}$ ، وتَبِعَهُ الغزاليُّ والنَّوعِيُّ والنَّوعِيُّ الغزاليُّ على إلى الكَهْمُ والرَّافعيُّ والنَّوعِيُّ ، لكنَّهُ قالَ في « شرحِ الوسيطِ » بعدَ ذِكْرِهِ لهُ : (والمشهورُ في المذهبِ : ما أَطْلَقَهُ الأصحابُ $^{(0)}$ ، ونصَّ عليهِ الشَّافعيُّ) $^{(7)}$ ، قالَ في « المُهمَّاتِ » : (والصَّوابُ : التَّمشُكُ بهِ) $^{(8)}$.

(ويجوزُ) السَّلَمُ فيهما (كيلاً في الأصحِّ) ، كما يجوزُ وزناً ، والنَّاني :

 ⁽ النهاية) (۲۰۳/۲) : (ولعلَّهُ باعتبار ما كان مِنْ كثرة وجود كباره في زمنهم ، أمَّا الآن . . فهذا لا يُعلَب إلا للزينة لا غيرُ ؛ فلا يصحُّ السَّلمُ فيه ؛ لعزَّته) .

⁽١) انظر « بحر المذهب » (١٦٨/٥) ، و « كَفَاية النبيه » (٩/ ٣٤٠) .

⁽٢) أي : غِلَظاً ورِقَّةً .

⁽٣) نهاية المطلب (٦/ ٥٠).

 ⁽٤) الوسيط (٣٣٣/٣)، الوجيز (٣٢٢/١)، الشرح الكبير (٤٠٦/٤)، روضة الطالبين
 (٤) .

 ⁽٥) وهو عدمُ تقييده بما إذا لم تختلفُ قشورُهُ في الغالب .

⁽٦) انظر دالأم ١ (٣/٨٠٢).

 ⁽٧) المهمات (٥/ ٢٩٨)، وهمو المعتمد، كما في 3 التحفة ، (١٧/٥)، وقالنهاية المراح (١٩/٥)، وقوله : (به) ؛ أي : بما قاله النووي في 3 شرح الوسيط ؛ وقال الشرقاوي (١٩٧/٤) : (وإنّما قدّموا ما في 3 شرح الوسيط » ؛ لأنّه مُتبّعٌ فيه كلام الأصحاب، لا مُختصرٌ ، بل قبل : إنّه آخرُ مؤلفاته).

انتهى .

والبِطِّيخ والقِثَّاءِ غيرَ مُدرِكَينِ في أحدِ الوجهَينِ .

قلتُ : مَنْهُ بيعِهِما قبلَ بُدُوٌ صلاحِهِما لا يختصُّ بالسَّلَمِ ، والكلامُ هنا إنَّما هوَ فيما يُعتبَرُ في السَّلَم زيادةً على شروطِ البيع ، واللهُ أعلمُ .

والرَّانِجِ ، والسَّفَرْجَلِ ، والكُمَّثْرَىٰ ، والرُّمَّانِ ، والبيضِ ؛ عدداً وكيلاً .

لا ؛ لتجافِيهِما في المِكْيالِ ، ولا يجوزُ عدّاً .

والأَوْلَىٰ بعادتِهِ : أَنْ يقولَ بدلَ قولِهِ : (انتهىٰ) : (واللهُ أعلمُ) .

(والبِطَيخِ والقِئَّاءِ غيرَ مُدرِكَينِ) ؛ أي : لم يبدُ صلاحُهُما (في أحدِ الوجهَين) ، وهوَ الأصعُ .

(قلتُ : مَنْعُ بيمِهِما قبلَ بُدُوِّ صلاحِهِما لا يختصُّ بالسَّلَمِ ، والكلامُ هنا إنَّما هوَ فيما يُعتبَرُ في السَّلَم زيادةً علىٰ شروطِ البيع ، واللهُ أعلمُ) .

قلتُ : محلُّ مَنْعِ بيعِهِما : إذا لم يُشرَطْ قطعُهُما ، وإلا جازَ ، والسَّلَمُ فيهِما باطلٌ مطلقاً ؛ لعدم انضباطِهما .

(والرَّانِجِ) بكسرِ النُّونِ ، قالَهُ النَّوويُّ ، ثمَّ قالَ : (ورأيتُهُ في " المُحكَمِ » بفتحِها)(١) ؛ وهوَ الجوزُ الهنديُّ ، (والسَّفَرْجَلِ ، والكُمَّثْرِيٰ ، والرُّمَّانِ ، والرُّمَّانِ ، والبُّمَانِ ،

(قلتُ) : أَنْهُمَ كلامُهُ : أنَّهُ (يجوزُ السَّلَمُ فيها) ؛ أي : في هذه ِ الخمسةِ

⁽١) تحرير ألفاظ التنبيه (ص١٨١) ، تهذيب الأسماء واللغات (١٢٨/٣) ، ولم يضبطها في المحكم ، (٣٩٩/٧) ، ولعلَّ الإمام النوويُّ وجدها مضبوطةً كذلك ضبطً قلم لا ضبطً حرف ، وضبطُ القلَم لا يَشْفي مِنْ أَلَم ، كما قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في «تبصير المنتبه » (١/١) ، أو لعلَّهُ من اختلاف النسخ ، وذكر الوجهين الفيومي في «المصباح» (٣٢٨/١) ، وحكى الكسر بصيغة التضعيف .

وزناً ؛ فلا معنىٰ لذِكْرِها فيما يمتنعُ فيهِ السَّلَمُ مطلقاً ، واللهُ أعلمُ .

والوَرْس ، والأطرافِ ، والفَرَاشِيع ؛ عدداً .

قلتُ : فيهِ ما تقدَّمَ في الرَّانِج ، واللهُ أعلمُ .

والجُلُودِ ، والرَّقِّ ، والخِفَافِ ، والنِّعالِ ، والبُّقُولِ حَزْماً .

(وزناً ؛ فلا معنىٰ لذِكْرِها فيما يمتنعُ فيهِ السَّلَمُ مطلقاً ، واللهُ أعلمُ) .

(والوَرْسِ) ؛ وهوَ نبتٌ أصفرُ باليمنِ يُصبَغُ بهِ ، (والأطرافِ) ؛ أي : أطرافِ الحيوانِ ؛ كيدَيْهِ ، (والفَرَاشِيحِ) بشينِ مُعجَمةٍ ، ثمَّ ياءٍ مُثنَّاةٍ تحتُ ، ثمَّ حاءِ مُهمَلةٍ : جمعُ (فِرْشاحِ) ؛ وهوُ الحافرُ المُنبطِحُ وإنْ لم يختصَّ الحُكْمُ بالمُنبطِح ؛ فيمتنعُ السَّلَمُ في الثَّلاثةِ (عدداً) ، وكيلاً كما فُهمَ بالأَوْليٰ .

(قلتُ : فيهِ) ؛ أي : في كلِّ منها (ما تقدَّمَ في الرَّانِجِ) وأخواتِهِ ، (واللهُ أعلمُ) .

وكلامُهُ كـ ﴿ أَصِلِهِ ﴾ يُفهِمُ : أنَّهُ يجوزُ السَّلَمُ فيها وزناً ، وهوَ صحيحٌ في الوَرْسِ ، وأمَّا الأخيرانِ : فيمتنعُ فيهِما السَّلَمُ مطلقاً ، كما يُعلَمُ بالنَّسبةِ إلى الأطرافِ مِنْ قولِهِ بعدُ : (والأكارع)(١) .

(والجُلُودِ ، والرَّقِّ) بفتح الرَّاءِ (٢ ، (والخِفَافِ ، والنَّعالِ) .

نَعَمْ ؛ إنْ كانتِ الخِفافُ مِنْ غيرِ جلدٍ ، كثيابٍ جديدةٍ. . فينبغي فيها الصَّحَّةُ ، كنظيرِهِ في القُمُص والسَّرَاوِيلاتِ .

(والبُقُولِ حَزْماً) .

⁽١) انظر (٢/٢٤).

 ⁽٢) الرَّقُّ : جلود الغز الن ونحوها ، وعطفُهُ على ما قبله مِنْ عطف الخاصُّ على العامُّ .

قلتُ : يصحُّ السَّلَمُ فيها وزناً ؛ فلا ينبغي ذِكْرُها هنا ، واللهُ أعلمُ .

والبَنَفْسَجِ ، والياسِمِينَ ، ودُهْنِ الوردِ ، والغالِيَةِ ، والثَّوبِ المَوْشِيِّ ، والمعمولِ بالإبَر .

قلتُ : أي : رُكِّبَ عليهِ بالإِبْرةِ بعدَ النَّسْجِ شيءٌ مِنْ غيرِ جنسِ الأصلِ ؛ كالإِبْرَيْسَمِ على الكِتَّانِ ، والمُرادُ : إذا لم ينضبطْ ذلكَ ، فإنِ انضبطَ . صَعَّ السَّلَمُ فيهِ ، واللهُ أعلمُ .

والثَّوبِ المصبوغِ بعدَ النَّسْجِ ، فإنْ صُبِغَ غزلاً . . جازَ ،

(قلتُ) : أَفْهَمَ كلامُهُ : أنَّهُ (يصحُّ السَّلَمُ فيها وزناً ؛ فلا ينبغي ذِكْرُها هنا ، واللهُ أعلمُ) .

(والبَنَفْسَجِ ، والياسِمِينِ) بكسر سينهِ (١) ، (ودُهْنِ الوردِ ، والغالِيَةِ (٢) ، والنَّوبِ المُتحِ ، والغالِيَةِ (٢) ، والنَّوبِ المُتينِ ، وبضمَّ الميمِ وفتحِ الوَّوبِ المُشينِ المُشدَّدةِ ؛ أي : الَّذي فيهِ شِيَةٌ ؛ أي : لونٌ يُخالِفُ معظمَ لونِهِ ، (والمعمولِ بالإبر) .

(قلتُ : أي : رُكِّبَ عليهِ بالإِبْرةِ بعدَ النَّسْجِ شيءٌ مِنْ غيرِ جنسِ الأصلِ ؛ كالإِبْرَيْسَمِ) ؛ أي : الحريرِ (على الكِتَّانِ) بفتحِ الكافِ وكسرِها ، (والمُرادُ : إذا لم ينضبطْ ذلكَ ، فإنِ انضبطَ . . صَحَّ السَّلَمُ فيهِ ، واللهُ أعلمُ) .

(والنَّوبِ المصبوغِ بعدَ النَّسْجِ ، فإنْ صُبِغَ غزلاً) ثمَّ نُسِجَ . . (جازَ) ، والفرقُ : أنَّ الصَّفَاقةُ ، بخلافِ ما قبلَهُ^(٢٢) .

⁽١) انظر ما سبق تعليقاً في (١/ ٨٤٤) .

 ⁽٢) الغالبة : هي مُركّبة مِنْ مسك وعنبر وعُود وكافور ، وقبل : مِنْ مسك وعنبر ودهنِ بانِ أو غيره .
 د شرقارى ١ (٢٨/٢) .

⁽٣) أي : قبل النسج .

والرُّؤوسِ ، والأكارع ، والمَخِيضِ في أحدِ الوجهَينِ .

قلتُ : إذا كانَ فيهِ ماءٌ ، نصَّ عليهِ الشَّافعيُّ ، فإنْ لم يكنْ فيهِ ماءٌ. . جازَ ، واللهُ أعلمُ .

ولَبَنِ مَا لَا يُؤكِّلُ لَحَمُّهُ .

قلتُ : امتناعُهُ لنجاستِهِ ، ولا يختصُّ ذلكَ بالسَّلَمِ ، وإنَّما يُذكَرُ هنا ما يختصُّ بهِ كما تقدَّمَ ، واللهُ أعلمُ .

وقد بَسَطَ في «اللَّبابِ» هـٰذا البابَ جدّاً ، وحذفتُ أكثرَهُ ؛ لتناسُبِ الأبوابِ .

(والرُّؤوسِ ، والأكارع) ؛ أي : سِيقانِ الحيوانِ ، ويُقالُ : الأطرافُ .

(والمَخِيضِ في أحدِ الوجهَينِ)(١) ، وهوَ الأصحُّ .

(قلتُ) : محلُّهُ^(۲) : (إذا كانَ فيهِ ماءٌ ، نصَّ عليهِ الشَّافعيُّ) رضيَ اللهُ عنهُ^(۲) ، (فإنْ لم يكنْ فيهِ ماءٌ . . جازَ ، واللهُ أعلمُ) ، وكذا إنْ كانَ فيهِ ماءٌ وعُيِّنَ قَدْرُ كلِّ منهُما فيما يظهرُ ؛ لانضباطِهِ .

(ولَبَنِ ما لا يُؤكِّلُ لحمُّهُ) .

(قلتُ : امتناعُهُ لنجاستِهِ) ، وامتناعُ ما قبلَهُ لجهالةِ قَدْرِ اللَّبَنِ بالخَلْطِ ، (ولا يختصُّ ذلكَ بالسَّلَم ، وإنَّما يُذكَرُ هنا ما يختصُّ بهِ كما تقدَّمَ ، واللهُ أعلمُ) .

(وقد بَسَطَ في « اللُّبابِ » هـٰذا البابَ جدّاً ، وحذفتُ أكثرَهُ ؛ لتناسُبِ الأبوابِ) ؛ أي : ليحصلَ تناسبُها في الاختصارِ ، ولعلَّ ما قالَهُ مِنَ البَسْطِ وَقَعَ لهُ

المَخِيضُ : اللَّبَنُ المخضوض بالقِرْبة . • شرقاوي ١ (٢٩/٢) .

⁽٢) أي : محلُّ عدم جواز السلم في المَخيض .

⁽٣) مختصر المزني (ص١٨٩) .

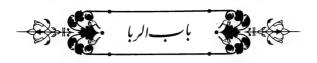
في نسخةٍ ، لكنِّي لم أَرَّهُ فيما وقفتُ عليهِ مِنْ نسخ « اللُّبابِ »(١) .

ولا يجوزُ السَّلَمُ في المطبوخِ والمَشْوِيِّ ، ولا في الأَذْهانِ المُطَيِّبةِ ، ولا في المعجوناتِ ، والغاليّةِ المُركَّبةِ^(۲) ، ولا في الكِيزانِ والقَمَاقِم والبِرَام المعمولةِ^(٣) .

ويجوزُ في المُنضِطِ ؛ كالأَسْطالِ المُربَّعةِ (٤) ، ويجوزُ في الآجُرَّ (٥) ، والشَّكَر ، والقَنْدِ (١) ، والدُّبْس ، والفانِيدِ (٧) ، واللِّبَالِّ ، وماءِ الوردِ (٩) .



- (١) وكذلك لم أجده فيما توفّر لديّ من نسخه ، وعبارة البُلْفيني في (التدريب) (٧٢/٢) :
 (والبابُ مُتَسِعٌ ، وقد أَوْسَعَ فيه المحامليُّ وغيرُهُ) ، بالإطلاق دون تخصيص بكتاب ، فيحتملُ أنّه قاله المحاملي في أحد مؤلفاته غير (اللباب) ، والله تعالى أعلم .
 - (٢) انظر (٢/ ٤٥).
- (٣) الكِيزان : جمع (كُوز) ؛ وهو الكُوب إذا كان بعُرْوة ، والقَماقِم : جمع (قُمْقُم) ؛ وهو وعاء مِنْ نحاس له عُرُوتان ، والبِرام : جمع (بُرْمة) ؛ وهو القِدْر مِنَ الحجر ، ولا يجوزُ السلمُ فيها في زمانهم ؛ لتعذَّر انضباطها .
 - (٤) أي : مثلاً ، والمُدوّرةُ كذلك . انظر (نهاية المحتاج) (٢١٢/٤) .
- (٥) اللَّجُزُ : الطُّوبُ المُحرَّق ، أمَّا قبل حرقه . . فيُسمَّىٰ لَبِناً ، وهو يجوزُ السلمُ فيه . شرقاوي ، (٢٩/٢) .
 - (٦) نوعٌ مِنْ سُكِّر اليمن كألواح الصابون . ﴿ شرقاوى ﴾ (٢٩/٢) .
- (٧) وهو العسل المأخوذ مِنْ أطراف القصب المُسمَّاة باللكاليك ، وهو غيرُ حُلُو ، وقبل : المأخوذ
 مِنَ القصب مطلقاً ، وفي الرشيدي على الرملي » : أنَّ الفانيدَ نوعٌ مِنَ العسل ، وقبل : هو
 الشُكِّر الأحمر . انظر حاشية الجمل علىٰ شرح المنهج » (٢٤١/٣) ، و• حاشية الشرقاوي »
 (٢٩/٢) .
- (A) اللّبَأ : أوّل ما ينزل مِنَ اللّبن ، يُطبَخُ في التنور حتىٰ يجمد ، ويصحُ السلمُ فيه وإنْ لم يُطبَخ ؛
 بأن يُجفّف . انظر ٩ حاشية الشرقاوي ١ (٢٩/٢) .
- (٩) تنبيه : كثيرٌ من الأمور السابقة يصحُّ السلمُ فيها في زماننا ؛ لانضباطها وعدم جهالتها ، وغليةِ
 الظن بوجودها غالباً .



(باب الربا)

بالقصر ، وألفُهُ بدلٌ مِنْ واوِ ، ويُكتَبُ بها(١) ، وبالياءِ أيضاً(٢) .

وهوَ لغة : الزِّيادة ، وشرعاً : عقدٌ علىٰ عِوضِ مخصوصِ غيرِ معلومِ التَّماثلِ في مِعْبارِ الشَّرع حالة العقدِ^(٣) ، أو معَ تأخيرِ في البدلين ، أو أحدِهِما^(٤) .

والأصلُ في تحريمِهِ قبلَ الإجماع : قولُهُ تعالىٰ: ﴿ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوا ﴾ [البغرة: ٢٧٥]،

- (١) في و تحفة الطلاب ٥ (ص ٦٧) : (بهما) بدل (بها) ؛ أي : بالواو نظراً للأصل ، وبالألف نظراً للبدل ، وأمّا بإفراد الضمير : فيرجع إلى الألف ، ولم ينصَّ على الواو ؛ لقلّته ، أو لكونه مُختصاً برسم المصحف ، ويحتمل : أنّ الضميرَ يرجعُ إلى الواو ، ويُقهَم ممّا قبله أنّه يُكتب بالألف ، وجعل المُحشَّى في ٥ الحاشية ٥ (٣٠ / ٢) الإفرادَ تحريفاً .
- (٢) لعلَّه على مذهب الكوفيّين ؟ فإنَّ الكلمة عندهم إذا كُسِرَ أولُها أو ضُمَّ وكان أصلُها واويّاً . يجوزُ كتابتُها بالألف والياء ، وأمًّا عند البصريين : فلا يجوزُ في هنذه الكلمة وأمثالها إلا كتابتُها بالألف ؛ نظراً لأصلها الواوي ، ولرسم الألف تفصيلاتٌ توسَّع فيها الهورينيُّ في ٩ مطالعه ٤ . انظره (ص٣٠٣) وما بعدها .
- (٣) قوله: (في معيار الشرع) أي: عادته ؛ وهو الكيلُ فيما يكال ، والوزن فيما يُوزن ، ودخل بذلك: ما لو كان معلوم التماثل لا في معيار الشرع ؛ كبيع الموزون كيلاً وبالمكس ، وقوله: (حالة المقد) دَخَلَ به: ما لو كان معلومة في معيار الشرع لا حالة المقد ؛ بأن تبايعا جزافاً . انظر • تحفة المحتاج • (٢٧٨/٤) ، و• حاشية الشرقاوي • (٢/٣٠_٣١) .
- (٤) قوله : (أو معَ تأخير . .) إلى آخره : معطوف على (عقدٌ) ؛ أي : أو عقدٌ مع تأخير ، وأشار بذلك : إلى ربا اليد والنَّسَاء ، والتأخيرُ صادقٌ بتأخير القبض ، وتأخير الاستحقاق ؛ فالأوَّل في ربا اليد ، والثاني في ربا النَّسَاء ، وبقيَ مِنْ أنواع الربا : ربا القرض الذي جرَّ نفعاً للمُقرِض ، ولا يختصُّ بالربويات ، بل يجري فيها وفي غيرها . انظر ٥ حاشية الشرقاوى ٥ (٣١/٣) .

يَجْرِي : في الصَّرْفِ ؛ وهوَ بيعُ الذَّهبِ بالذَّهبِ ، أوِ الفضَّةِ بالفضَّةِ ، أو أحدِهِما بالآخَرِ ، وفي المطعومِ والمشروبِ ، فإنِ اتَّحدَ الجنسُ. . حَرُمَ التَّقاضُ ، والأَجْلُ ، والتَّقرُقُ قبلَ التَّقابض .

وقولُهُ : ﴿وَذَرُواْ مَا يَقِيَ مِنَ ٱلْرِيْوَا﴾ [البغرة : ٢٧٨] ، وخبرُ مسلم : ﴿ لَعَنَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ آكِلَ الرِّبا ، ومُؤكِلَهُ ، وكاتبَهُ ، وشاهدَهُ ، ١٠٠ .

[الرِّبا في الصَّرْفِ والمطعوم والمشروبِ]

وهوَ (يَجْرِي^(٢) : في الصَّرْفِ ؛ وهوَ بيعُ الذَّهبِ بالذَّهبِ ، أوِ الفضَّةِ بالفَضَّةِ ، أو أحدِهما بالآخرِ) ، وقالَ الكِرْمانيُّ : (هوَ بيعُ الذَّهبِ بالفضَّةِ وبالعكسِ) ، قالَ : (وسُمِّيَ بهِ ؛ لصرفِهِ عن مُقتضى البِياعاتِ مِنْ جوازِ التَّفاضُلِ فيهِ ، وقبلَ : مِنْ صَرِيفِهِما ؛ وهو تصويتُهُما في الميزانِ) انتهى (٣) .

وفي توجيهِهِ الأوَّلِ للتَّسميةِ علىٰ تفسيرِهِ للصَّرفِ. . نَظَرٌ .

(و) يَجْري الرِّبا : (في المطعومِ والمشروبِ) ؛ بأنْ يُباعَ كلٌّ منهُما بمِثْلِهِ أو بالآخَر .

[حُكْمُ البيع إذا اتَّحدَ الجنسُ]

(فإنِ اتَّحدَ الجنسُ) ؛ كأنْ بِيعَ ذهبٌ بذهبٍ ، أو فضَّةٌ بفضَّةٍ ، أو بُرُّ ببُرُّ ، أو ماءٌ بماء . (خُرُمُ التَّفاضُلُ ، والأجلُ ، والتَّفرُقُ قبلَ التَّقابض) ؛ فيجبُ في

 ⁽١) صحيح مسلم (١٥٩٨) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، وآكل الربا : آخذه ، ومؤكله - بالهمز وعدمه - : مُعطِيه ، وكاتبه ؛ أي : كاتب الوثيقة ، وشاهده : حاضره وإن لم يُستشهد .

⁽٢) أي : يوجدُ ويتحقَّق .

⁽٣) الكواكب الدراري (٦١/١١) .

⁽٤) المُرادُ بالماء : العذبُ ، بخلاف المِلْع ؛ فليس ربويّاً ؛ لكونه ليس مطعوماً ، وتُعتَبُرُ ملوحتُهُ=

صحَّةِ العقدِ : المُماثلةُ ، والحُلُولُ ، والتَّقابضُ في المجلسِ ؛ لخبرِ مسلم : « النَّهرُ بالنَّهبِ ، والفَضَّةُ بالفَضَّةِ ، والبُرُ بالبُرُ ، والشَّعيرُ بالشَّعيرِ ، والتَّمرُ بالنَّمرِ ، والمِلْحُ بالمِلْحِ .. مِثْلاً بمِثْلِ ، سواءً بسواءٍ ، يداً بيدٍ ، فإذا اختلفتْ هنذهِ الأجناسُ . فبِيعُوا كيفَ شئتُم إذا كانَ يداً بيدٍ » (١٠) .

[عِلَّةُ الرِّبا في الصَّرْفِ وغيرِهِ]

وعِلَّةُ الرَّبا في الصَّرْفِ: النَّقْدُ، وفي المطعومِ: الطُّعْمُ، والمطعومُ: ما قُصِدَ لطُعْمِ الآدميِّ ؛ اقتياتاً أو تفكُّها أو تَدَاوِياً (() كما يُؤخَدُ مِنَ الخبرِ ؛ فإنَّهُ نصَّ فيه على البُرِّ والشَّعيرِ ، والمقصودُ منهُما التَّقَوُّتُ ، فأُلحِقَ بهِما ما في معناهُما ؛ كالأَرْزُ والذُّرَةِ ، وعلى النَّمرِ ، والمقصودُ منهُ النَّادُمُ والتَّفكُهُ ، فأُلحِقَ بهِ ما في معناهُ ؛ كالزَّبيبِ والنِّينِ ، وعلى الملحِ (") ، والمقصودُ منهُ الإصلاحُ ، فأُلحِقَ بهِ ما في معناهُ ؛ كالزَّبيبِ والنَّينِ ، وعلى الملحِ (") ، والمقصودُ منهُ الإصلاحُ ، فأُلحِقَ بهِ ما في معناهُ ؛ كالمُصْطَكى (أ) ، والزَّنْجَبِيلِ ، والزَّعْفرانِ ،

وعذوبتُهُ بالعرف . انظر (حاشية الشرقاوي) (٣١ /٢) .

⁽١) صحيح مسلم (١١٥/ ٨١) عن سيدنا عبادة بن الصامت رضي الله عنه ، وقوله : (الذهبُ) مبتدأ ، و(بالذهب) متعلَّقٌ بمحذوف خبر ؛ أي : يُباع بالذهب ، وكذا ما بعده .

⁽٢) قوله : (ما تُصِدَ لطُمْم الاَدعيُّ) ؛ أي : بأنِ اختصَّ به ؛ كبُرُّ ، أو غلب فيه ؛ كشمير ، أو استوىٰ مع البهائم فيه ؛ كفول ، فهاذه ثلاثةُ أقسام ربويَّة ، أمَّا ما اختصَّت به البهائم ؛ كبِرْسِم ، أو غَلَبَ فيها ؛ كحُلْبة خضراء . . فليس بربويُّ ، وخَرَجَ بالخضراء : اليابسة ؛ فهي ربويَّة ؛ لأنها تقصد للتداوي ، وقوله : (أو تفكُّها) ؛ أي : تلذُّذاً ، وهو يشملُ التأذُّم والتحلي بحلوى . انظر ه حاشية الشرقاوي ، (٣٣/٢) .

⁽٣) سواءٌ كان مائيّاً أو جبليّاً ؛ لأنَّ كلّاً منهما يُقصد للإصلاح . • شرقاوي • (٢/ ٣٤) .

⁽٤) المُصْطَكَىٰ _ بضم الميم وفتحها ، ويُمَدُّ مع الفتح فقط _ : العِلْك الرومي ، وأبيضُه نافع للمعدة والكبد والسعال العزمن شرباً وغيرِ ذلك . انظر • تاج العروس ، (٢٧ / ٣٤٠) ، و • حاشبة الشرقاوي ، (٣٤ / ٣٤) .

ويَحرُمُ بيعُ مُثَتَىٰ دينارِ جيَّدةِ أو رديئةِ أو وسطٍ . . بمئةِ جيَّدةِ ومئةِ رديئةٍ . قلتُ : وذلكَ مِنْ قاعدةِ (مُدَّ عَجْوةٍ) ؛ وهيَ أَنْ تشتملَ الصَّفْقةُ علىٰ رِبَويٌّ مِنَ الجانبَين يُعتبَرُ فيهِ التَّماثلُ ، ومعَهُ غيرهُ ولو مِنْ غير نوعِهِ ، واللهُ أعلمُ .

والسَّقَمُونِيا(١) ، والطِّين الأَرْمَنيِّ لا الخُرَاسانيِّ(٢) ، وسائرِ الأدويةِ .

ولو تَرَكَ المُصنَّفُ المشروبَ.. دخلَ في المطعومِ ؛ قالَ تعالىٰ : ﴿ وَمَن لَمْ يَتْلَمَمُهُ فَإِنَّامُومَى ﴾ [البترة: ٢٤٩] .

والمُماثلةُ إنَّما تُعتبَرُ في حالِ الكمالِ ، ومنهُ (٣) : اللَّبَنُ والسَّمْنُ .

[بيانُ قاعدةِ : (مُدِّ عَجْوةٍ)]

(ويَحرُمُ) ولا يصحُّ (بيعُ مثتَىٰ دينارٍ جيَّدةِ أو رديثةٍ أو وسطٍ. . بمثةٍ) مِنَ الدَّنانيرِ (جيَّدةِ ومثةِ رديثةِ) أو وسطٍ ، أو بمثةِ رديثةِ ومثةِ وسطٍ .

(قلتُ : وذلكَ مِنْ قاعدةِ " مُدِّ عَجْوةٍ " (عَلَى الْ تَسْتَمَلَ الصَّفْقَةُ) ؛ أي : البَّيْعَةُ ، شُمِّتْ بها ؛ لأنَّ أحدَ المتبايعَينِ يَصفِقُ يدَهُ على يدِ الآخَرِ في عادةِ العربِ. . (علىٰ رِبَويًّ مِنَ المجانبَينِ) موصوفٍ بأنَّهُ (يُعتبَرُ فيهِ التَّمائلُ ، ومعَهُ) ولو مِنْ أحدِ الجانبَينِ (غيرُهُ ولو مِنْ غيرِ نوعِهِ) رِبَويًا كانَ أو غيرَهُ ، (واللهُ أعلمُ) ؛

⁽١) السَّقَمُونيا : نباتٌ يُستخرَجُ منه دواء مُسهلٌ للبطن ومُزيلٌ لدوده .

⁽٢) قوله : (والطَّينُ الأَرْمنيُّ) ؛ وهو ممَّا يُتُداوىٰ به مِنَ الطاعون . • شرقاوي ٩ (٣٤ /٢) .

⁽٣) أي : ممّا تُعتبرُ فيه المماثلةُ حالَ الكمال ، ويحتملُ : أنَّ المعنىٰ : ومِنْ حال الكمال حالُ اللَّبن والسمن ؛ أي : إنَّ اللبنَ له أحوالُ كمالٍ تُعتبرُ فيها المُماثلة ؛ فمِنْ أحوال كماله : حال كونه لَبَنَا لم يتغيَّر ، أو سمناً ، أو مَخِيضاً ؛ فله ثلاثُ حالات تكفي المُماثلة فيها ، فلا تكفي في باقي أحواله ؛ كجبن وأقطٍ ومَصْل وزُبُد ؛ لأنها لا تخلو عن مخالطة شيء ، والمعبارُ في اللَّبن والمنزن ، الكيلُ إن كانا جامدين . انظر ﴿ حاشية الشرقاوي » (٣/ ٣٥) .

 ⁽٤) انظر تفصيل هنذه القاعدة في «الوسيط» (٥/٣٠)، و«روضة الطالبين» (٩/٦٦٣_
 ٣٨٨)، و«جواهر البحر المحيط» (٢/و٢٢).

كُمُدًّ عَجْوةٍ ودرهم بِمِثْلِهِما ، أو بِمُدَّينِ ، أو دِرْهمَينِ ، وكصحيحٍ ومُكسَّرِ بهِما ، أو بأحدِهما ، وقيمة المُكسَّرِ دونَ قيمةِ الصَّحيحِ ؛ فيبطلُ العقدُ ؛ لخبرِ مسلم عن فَضَالةً بن عُبَيدِ قالَ : اشتريتُ يومَ حُنينِ قِلادةً باثنيْ عَشَرَ ديناراً ، فيها ذهبٌ وخَرَزٌ ، ففصَّلتُها(۱) ، فوجدتُ فيها أكثرَ مِنِ اثنيْ عَشَرَ ديناراً ، فذكرتُ ذلكَ لرسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسَلَّم ، فقالَ : « لا تُباعُ حتى تُفصَّلَ "(۲) .

ولأنَّ قضيَّة اشتمالِ أحدِ طَرَخَيِ العقدِ على مالَينِ مختلفَينِ. . توزيعُ ما في الطَّرفِ الآخرِ عليهما باعتبارِ القيمةِ ؛ كما لو باعَ شِفْصاً مِنْ دارِ وسيفاً بالفِ وقيمةُ الشَّفْصِ مئةٌ والسَّيفِ خمسونَ ؛ يأخذُ الشَّفيعُ الشَّقْصَ بثُلُثيِ الألفِ ، والتَّوزيعُ في اللَّمَقْصِ مئةٌ والسَّيفِ خمسونَ ؛ يأخذُ الشَّفيعُ الشَّقْصَ بثُلُثي الألفِ ، والتَّوزيعُ في البابِ (٣) يُودِّي إلى المُفاضلةِ ، أو عدمِ تحقِّقِ المُماثلةِ ؛ ففي بيعِ مُدَّ ودرهم بعِثْلِهما إنِ اختلفتْ قيمةُ المُدَّ مِنَ الطَّرفَينِ . تحققتِ المفاضلةُ ، وإنِ استوتْ . . فالمماثلةُ غيرُ مُتحققةٍ ؛ لأنَّها تعتمدُ التَّقويمَ ، وهوَ تخمينٌ قد يُخطِعُ ، فلو تعدَّدتِ الصَّفْقةُ بتفصيلِ النَّمنِ ؛ كأنْ جُعِلَ المُدُّ في مقابلةِ المُدَّ ، والدَّرهمُ في مقابلةِ المُدَّ ، والدَّرهمُ في مقابلةِ الدُّده . . صحَّ ذلكَ .

[حُكْمُ البيع إذا اختلفَ الجنسُ]

(فإنِ اختلفَ الجنسُ) بقيدِ زادَهُ بقولِهِ : (معَ اتِّحادِ عِلَّةِ الرِّبا)⁽¹⁾ ؛ كَبُرُّ بشعيرِ ، وذهبِ بفضَّةٍ. . (جازَ التَّفاضلُ ، وحَرُمَ الأخيرانِ) ؛ وهما الأجلُ

⁽١) أي : فرَّقتُ بين الذهب والخرز . • شرقاوي ، (٣٧/٢) .

 ⁽۲) صحيح مسلم (١٥٩١/ ٩٠) ، وقوله : (يومَ حُنين) كذا في النسخ ، وفي ٩ مسلم ٩ وغيره :
 (يوم خيبر) .

⁽٣) أى: باب الربا.

⁽٤) نصَّ الماتن عليه في « دقائق التنقيح ؛ (ق١٢١) ، وانظر « اللباب ؛ (ص٢٢٧) .

والتَّمْرُقُ قبلَ التَّقابضِ ؛ لقولِهِ في الخبرِ السَّابقِ : « فإذا اختلفتْ هـٰـذهِ الأَّجناسُ. . فبِيعُوا كيفَ شنتُمْ إذا كانَ يداً بيدِ ، (١٠) ؛ أي : مُقابضةً ، ويُؤخَذُ منهُ : الحُلُولُ ؛ نَظَراً للغالبِ .

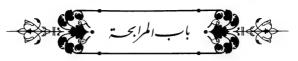
فإنْ لم تتَّحِدْ عِلَّةُ الرُّبا ؛ كأنْ بِيعَ طعامٌ بغيرِهِ ؛ كنقدِ أو ثوبٍ.. لم يُشترَطُ شيءٌ مِنَ التَّلاثةِ ، وقضيَّةُ الخبرِ^(٢) : أنَّهُ لا يصعُّ بيعُ الطَّعامِ بالنَّقدِ إلا مُقابضةً ، للكنَّهُ غيرُ مُرادِ إجماعاً .

وقولُهُ : (فقطُ) تأكيدٌ .

000

⁽۱) انظر (۲/۰۰).

 ⁽٢) أي : قضيةً قوله : (فإذا اختلفتْ هـٰذه الأجناسُ) مع قوله : (إذا كان يداً بيد) المغيدِ لاشتر اط التقابضِ اللازمِ . . الحلولُ غالباً كما مرَّ . • شرقاوي » (٣٣/٣) .



هيَ أَنْ يُخبِرَ بما اشترىٰ بهِ السِّلْعةَ ويبيعَها بربحِ درهم لكلِّ عشرةٍ مثلاً ، وهيَ جائزةً ، فإنِ ادَّعى الغلطَ وقالَ : (اشتريتُها بأكثرَ). . لم يُقبَلُ .

قلتُ : إلا أَنْ يُبِيِّنَ لغَلَطِهِ وجهاَ مُحتمَلاً ؛ فتُسمَعُ بيِّنتُهُ ، ولهُ تحليفُ المشتري أنَّه لا يعرفُ ذلكَ على الأصحِّ فيهما ، واللهُ أعلمُ .

(باب المرابحة)

(هَيَ أَنْ يُخبِرَ) المشتري^(١) (بما اشترىٰ بهِ السَّلْعةَ ويبيعَها) بِمِثْلِهِ (بربحِ) ؛ أي : معَ ربحِ^(٢) (درهمٍ لكلَّ عشرةٍ مثلاً ، وهيَ) ؛ أيِ : المُرابحةُ (جائزةٌ) مِنْ غيرِ كراهةٍ ؛ لوقوعِها بثمنٍ معلومٍ ، ويجوزُ أَنْ يكونَ الرَّبحُ مِنْ غيرِ جنسِ النَّمنِ .

(فإنِ ادَّعَى الغلطَ وقالَ : اشتريتُها بأكثرَ) ممَّا أخبرتُ بهِ ، وكذَّبُهُ المشتري . . (لم يُقبَلُ) منهُ ؛ لأنَّهُ رجوعٌ عن إقرارِ تعلَّقَ بهِ حقُّ آدميٌّ .

(قلتُ : إلا أَنْ يُبِيَّنَ لَفَلَطِهِ وجهاً مُحتمَلاً) بفتحِ الميمِ^(٣) ؛ كأَنْ قالَ : (كنتُ راجعتُ جَرِيدَتي فَغَلِطْتُ مِنْ ثَمْنِ مِتاعِ إلىٰ غيرِهِ)^(٤) ؛ (فتُسمَعُ بيَّتَهُ ، ولهُ تحليفُ المشتري أنَّهُ لا يعرفُ ذلكَ على الأصحِّ فيهِما ، واللهُ أعلمُ) ؛ لعُذْرِهِ ، ولأنَّ المشتري في النَّاني قد يُقِرُّ عندَ عَرْضِ اليمين عليهِ .

أي : الأوَّلُ ولو بعد إيجابه وقبلَ القبول . انظر (حاشية الشرقاوي) (٣٨/٢) .

⁽٢) أشار بذلك : إلى أنَّ الباء بمعنى (مع) ، لا للعوض .

⁽٣) وكسرها ؛ بمعنى : قريباً . (شرقاوي) (٣٩ /٢) .

 ⁽٤) قوله : (جَرِيدتي) بمعنى مجرودة ؛ وهي الدُّفْتر ، سُمِّي بذلك ؛ لكون الأثمان مجرودة _أي :
 مثبتة _فه . • شرقاوي ١ (٣٩/٢) .

وإنْ قالَ : (اشتريتُها بأقلُّ). . قُبلَ ، وحُطَّتِ الزِّيادةُ وربْحُها .

والنَّاني : لا تُسمَعُ بيَّنتُهُ ؛ لتكذيبِهِ لها ، ولا يُحلَّفُ المشتري ، كما لا تُسمَعُ بيِّنتُهُ ، قـالَ ابـنُ الـرَّفْعـةِ والسُّبْكـيُّ : (وعـدمُ سمـاعِ البيِّنـةِ هـوَ المشهـورُ المنصوصُ)(۱) .

(وإنْ قالَ : اشتريتُها بأقلَّ) ممَّا أخبرتُ بهِ.. (قُبِلَ) قولُهُ ، (وحُطَّتِ الزَّيادةُ ورِبْحُها) ؛ لكذبهِ ، فلو قالَ : (اشتريتُها بمثةِ) وباعَها بمثةِ وربحَ درهم لكلِّ عشرةٍ ، ثمَّ أَخْبَرَ أَنَّهُ اشتراها بتسعينَ.. حَطَّ الزِّيادةَ وربحَها ؛ وذلكَ أحدَ عَشَرَ ، فيكونُ النَّمُنُ تسعةً وتسعينَ .

[بيعُ المُحاطَّةِ]

ويجوزُ البيعُ مُحاطَّةً (٢) ؛ ك (بعتُكَ هاذا بما اشتريتُ وحَطَّ درهم لكلًّ عشرة) (٣) ، أو (مِنْ كلِّ عشرة) ، للكنَّ المحطوطَ في الأُولئ واحدٌ مِنْ كلِّ أحدَ عَشَرَ ، كما في الرَّبحِ ، بخلافِ الثَّانيةِ ؛ فإنَّ المحطوطَ فيها واحدٌ مِنْ كلِّ عشرة .

ويدخلُ في : (بعثُ بما قامَ عليَّ) معَ النَّمنِ (٤) : المُؤَنُ الَّتي يُقصَدُ بها

⁽۱) والمعتمد : ما جاء في المتن ، وانظر النجم الوهاج ، (۱۸۳/۶) ، واعجالة المحتاج ، (۲۲/۷۲/۲) ، وا تحقة المحتاج ، (۲۳۶/۳۶) ، وا نهاية المحتاج ، (۱۱۷/۶ / ۱۱۸) .

⁽٢) يجوزُ بلا كراهة كالمرابحة .

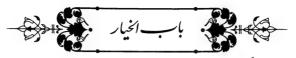
 ⁽٣) ولا بُدَّ مِنْ علمهما بالثمن كالمرابحة ؛ فلو جَهِلَهُ أحدُهُما. . لم يصحَّ البيعُ ، وقوله : (وحَطَ)
 بالنصب على المفعول معه ، لا بالجر ؛ لثلا يصيرَ ثمناً وهو يُؤخَذُ ولا يُعطى . انظر * حاشية الشرقاوى * (٢٩/٢) .

 ⁽٤) معنى دخول هاذه الأمور الآتية : أنَّه يضمُّها للثمن ؛ فيقولُ : (اشتريتُهُ بكذا) ، وليس المُرادُ
 أنَّها تدخلُ مع السكوت عنها وجهلها . ١ شرقاوي ١ (٢٩/٣) .

الاسترباحُ ؛ كالعَلَفِ الزَّائدِ للتَّسمينِ ، وأجرةِ الطَّبيبِ إِنِ اشتراهُ مريضاً ، والمَكْسِ ، لا فداءُ الجاني ، ولا ما أعْطاهُ لردِّ المغصوبِ ونحوهِ .

ولا بدَّ مِنْ عِلْمِ العاقدَينِ برأسِ المالِ والمُؤَنِ الدَّاخلةِ فيما قامَ على البائعِ ، فإنْ جَهلَهُ أحدُهُما. . لم يصحَّ .





الخيارُ الَّذي لهُ مدخلٌ في البيوعِ عشرةٌ : خيارُ شرعٍ ؛ وهوَ خيارُ المجلسِ. وخيارُ شرطٍ ؛ وهوَ خيارُ الثَّلاثِ ، فإنْ زادَ عليها. . بطلَ العقدُ .

(باب انخيار) في أنواع البنيع [خيارُ المجلس]

(الخيارُ الَّذِي لهُ مدخلٌ في البيوعِ عشرةٌ (١) : خيارُ شرعِ) ثَبَتَ بغيرِ شرطٍ ؟ (الخيارُ اللَّهِ المَّعينِ » : « البيَّعانِ بالخيارِ ما لم يتفرَقا ، أو يقولَ أحدُهُما لللآخرِ : اخْتَرْ » (٣) ، و (يقولَ) : قالَ في "المجموع » : (منصوبٌ بـ « أو » بتقدير « إلا أنْ » ، أو « إلى أنْ » ، ولو كانَ معطوفاً . لَجَزَمَهُ ، ولقالَ : « أو يَقُلُ ») (٤) .

[خيارُ الشَّرطِ]

(وخيارُ شرطٍ (٥٠ ؛ وهوَ خيارُ النَّلاثِ) فأقلَّ ، (فإنْ زادَ عليها. . بطلَ العقدُ)

 ⁽١) في (ط) من (اللباب): (أحد عشر) بزيادة خيار الامتناع عن الثمن ، وانظر ما سيأتي في
 (٢٦/٢) .

 ⁽٢) وهنذا الخيارُ يثبتُ في كلِّ معاوضةٍ محضةٍ ، واقعة على عين أو منفعة على التأبيد ، لازمةٍ مِنَ الجانبَينِ ، ليس فيها تملُّكُ قهريٌّ ، ولا جَرَتْ مَجْرى الرُّخَص ، وانظر محترزات ذلك في د حاشية الشرقاوي ٤ (٢٠/٢) .

⁽٣) صحيح البخاري (٢١٠٩) ، صحيح مسلم (٢١٥٩) ٤٤) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، وقوله : (أو يقول) قال القسطلاني في الإرشاد ، (٤٣/٤) : (برفع اللام وإثبات الواو بعد القاف في جميع الطرق) ، ثمَّ ذَكَرَ جزم النووي بالنصب الآتي .

⁽³⁾ المجموع (٢٠٦/٩) .

⁽٥) ويثبتُ في كلُّ ما ثَبَتَ فيه خيارُ المجلس ، إلا ما شُرط فيه القبضُ في المجلس مِنَ الجانبَين ؟ =

بلا تفريقِ ؛ لأنَّهُ صارَ شرطاً فاسداً ، والأصلُ في ذلكَ : خبرُ " الصَّحيحَينِ " عنِ ابنِ عمرَ : ذُكِرَ رجلٌ للنَّبِيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ أَنَّهُ يُخدَّعُ في البيوعِ ، فقالَ لهُ : " إذا بايعتَ . . فقُلْ : لا خِلابةَ "(') ، زادَ البَيْهَقيُّ وغيرُهُ بإسنادٍ حسنِ : " ثمَّ أنتَ بالخيارِ في كلِّ سِلْعةِ ابتعتَها ثلاثَ ليالِ "(') ، وفي روايةِ الدَّارَقُطْنيُّ عن عمرَ : (فجَعَلَ لهُ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ عُهْدَةَ ثلاثةِ أيَّام)(") .

و (خِلابةً): قالَ في « المجموعِ » : (هيَ الغَبْنُ والخَدِيعةُ) (عَ ، وفي « الرَّوْضةِ » كارةٌ عنِ « الرَّوْضةِ » كارةٌ عنِ الشَّرعِ أَنَّ قولَ : « لا خِلابةً » عبارةٌ عنِ الشَراطِ الخيارِ ثلاثةَ أيَّام) (0) .

ولا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مُدَّةُ الخيارِ معلومة ، وأَنْ تَكُونَ مُتَّصِلةً () وابتداؤها مِنْ حين الشَّرطِ (() .

كالرُّبَرِيُّ ، أو مِنْ جانب ؟ كالسلم ؛ فلا يجوزُ شرطُهُ فيهما لأحد ، ويمتنعُ شرطُهُ أيضاً في شراء مَنْ يعتق عليه للمشتري وحدّهُ ؟ لاستلزامه الملكَ المستلزمَ لعتقه المانعِ مِنَ الخيار . انظر
 د حاشية الشرقاوي » (۲۱/۲) .

⁽۱) صحيح البخاري (۲۱۱۷) ، صحيح مسلم (۱۵۳۳) .

 ⁽۲) السنن الكبرئ (/ ۲۷۳) ، ورواه ابن ماجه (۲۳۵) ، والدارقطني (۳۰۱۱) ، والرجل المغبون : هو سيدنا منقذ بن عمرو الأنصاري رضي الله عنه ، وقيل : وقعتْ هذه القصةُ لابنه سيدنا حَبَّان بن منقذ رضى الله عنهما . انظر • الإصابة ، (۲/۱۰ ـ ۱۱) .

⁽٣) سنن الدارقطني (٣٠٠٧) .

⁽³⁾ Ilarang (P/ YYY).

⁽٥) روضة الطالبين (٣/٤٤٦) ، الشرح الكبير (٤٤٦/١) .

 ⁽٦) أي: متصلةً بالعقد المشروطِ فيه الخيارُ ، ولابدً أيضاً أنْ تكونَ متواليةً . انظر ١ حاشية الجمل ١ (٣/٣/١) .

 ⁽٧) قال الشيخُ جمالُ الدين الإسنويُّ في المهمات ١: (ولو شُرِطَ الخيارُ في أثناء خيار المجلس وقُلنا بالصحيح وهو الصحَّةُ . فإنَّ ابتداءَ المُدَّة مِنْ حين العقد علىٰ ما دلَّ عليه كلام الرافعي) =

وخيارُ الرُّؤيةِ ؛ وهوَ شراءُ ما لم يَرَهُ علىٰ أنَّ لهُ الخيارَ إذا رآهُ ، وفيهِ قولانِ .

قلتُ : قالَ في القديم، و« الإملاءِ » و« الصَّرفِ » مِنَ الجديدِ: (يصحُ)، وأفتىٰ بهِ البَعَويُّ والرُّويانيُّ ، وقالَ في « الأمُّ » و« البُوَيطِيُّ » : (لا يصحُّ) ، واختارَهُ المُؤنَيُّ ، وهوَ الأظهرُ ، واللهُ أعلمُ .

[خيارُ الرُّؤية]

(وخيارُ الرُّؤيةِ ؛ وهوَ) ؛ يعني : ما يقعُ فيهِ خيارُها (شراءُ ما لم يَرَهُ علىٰ أنَّ لهُ الخيارَ إذا رَآهُ ، وفيهِ) ؛ أي : في شرائِهِ (قولانِ) .

(قلتُ : قالَ) الشَّافعيُّ رضيَ اللهُ عنهُ (في القديمِ ، و « الإملاءِ » و « المُملاءِ » و « الصّرفِ » مِنَ الجديدِ : « يصحُّ » (١) ، و أفتىٰ بهِ البَعَويُّ والرُّويانيُّ) (٢) ؛ لخبرِ : « مَنِ اشترىٰ ما لم يَرَهُ.. فهوَ بالخيارِ إذا رآهُ » (٢) ، (وقالَ في « الأمَّ » و « البُوَيطِيِّ » : « لا يصحُ » (٤) ، واختارَهُ المُرْزَيُّ (٥) ، وهوَ الأظهرُ (١) ، واللهُ أعلمُ) ؛ للجهل بالمَيع ، والخبرُ ضعيف (٧) .

انتهني . من هامش (ب) ، وانظر (المهمات) (١٧٣/٥) ، وقيل : مِنَ التفرُّق .

 ⁽١) انظر و مختصر المزني ١ (ص١٧٢) ، وو الحاوي الكبير ١ (٥/١٤) ، وو بحر المذهب ١
 (٣٥٢/٤) .

⁽٢) فتاوي البغوي (ق٢٥٦ ، ٢٥٩) ، وانظر ﴿ بحر المذهب ﴾ (٤/ ٣٥٦ ، ٣٥٦) .

 ⁽٣) رواه الدارقطني (٢٨٠٣ ، ٢٨٠٥)، والبيهةي (٢٦٨/٥) مرفوعاً عن سيدنا أبي هريرة
 رضي الله عنه ، ومرسلاً عن مكحول رحمه الله تعالئ .

⁽٤) الأم (٦/٣) ، مختصر البويطي (ص٩٥٥) .

⁽٥) مختصر المزني (ص١٧٢) .

⁽٦) والمعتمدُ . انظر (تحفة المحتاج) (٢٦٣/٤) ، و(نهاية المحتاج) (٣/ ١٥٤ـ ٤١٦) .

 ⁽٧) انظر (المجموع) (٣٦٥/٩) ، و(البدر المنير) (٢٠/٦١ ـ ٤٦١) ، و(التلخيص الحبير)
 (١٣/٣) .

ولا يصحُّ بيعُ الأعمىٰ وشراؤُهُ قطعاً ، وقيلَ : على القولَينِ ، إلا أَنْ يشتريَ ما رآهُ قبلَ العَمَىٰ ولم يتغيَّرْ بعدَهُ ، ويصحُّ سَلَمُهُ .

وعلى الأوَّلِ : يَنفُذُ قبلَ الرُّؤيةِ الفسخُ دونَ الإجازةِ .

وهل يجوزُ أنْ يُوكِّلَ في الرُّؤيةِ مَنْ يفسخُ أو يُجِيزُ ما يستصوبُهُ ؟ وجهانِ ؟ أصحُّهُما : يجوزُ ، كالتَّوكيل في خيارِ العيبِ والحَلِفِ .

وحيثُ ثَبَتَ الخيارُ. . فقيلَ : هوَ على الفورِ ، والأصحُّ : يمتدُّ امتدادَ مجلسِ الرُّويةِ .

[حُكْمُ بيع الأعمىٰ وشرائِهِ]

(ولا يصحُّ بيعُ الأعمىٰ وشراؤُهُ قطعاً)(۱) ؛ إذ لا سبيلَ إلىٰ رؤيتِهِ ، فيكونُ كبيعِ الغائبِ علىٰ أنْ لا خيارَ ، (وقيلَ : على القولَينِ) في بيعِ الغائبِ^(٢) ، ويقومُ وصفُ غيرِهِ لهُ مَقَامَ رؤيتِهِ^(٣) .

(إلا أَنْ يشتريَ) الأعمىٰ أو يبيعَ (ما رآهُ قبلَ العَمَىٰ ولم يتغيَّرُ) ؛ يعني : ولم يكنْ ممَّا يتغيَّرُ (بعدَهُ) غالباً (؛ فيصحُ ، كما في البصير .

(ويصحُّ سَلَمُهُ) ؛ أي : أنْ يُسلِمَ ، أو يُسلَمَ إليهِ بعِوَضِ في الذَّمَّةِ يُعيَّنُ في المحلسِ ، ويُوكَّلُ مَنْ يُقبِضُ عنهُ أو يقبضُ لهُ رأسَ مالِ السَّلَمِ والمُسلَمَ فيهِ (٥٠) ؛ لأنَّ السَّلَمَ يعتمدُ الوصفَ لا الرُّوْية (٢٠) .

انظر ما سبق فی (۲/ ۱۵ ، ۱۷) .

⁽۲) وسبق بيع الغائب في (۲/ ۲۲، ۲۸-۲۹) .

 ⁽٣) قوله : (ويقومُ) ؛ أي : على قول الجواز .

⁽٤) كالحديد والأرض.

⁽٥) ولا يصحُّ قبضُهُ بنفسه على الصحيح ؛ لأنَّهُ لا يُميَّزُ بين المستحق وغيره . ١ روضة ، (٣/ ٣٧١).

⁽٦) وهـٰذا الَّحكم شاملٌ لمَنْ عَمِيَ بعد بلوغه سنَّ التمييز ، ولمَنْ خُلق أعمىٰ أو عَمِيَ قبل التمييز . =

وإذا لم تُشترَطِ الرُّؤيةُ ، فرأىٰ بعضَ الثَّوب. . فوجهانِ .

قلتُ : الجمهورُ علىٰ أنَّهُ على القولَينِ ، وقيلَ : باطلٌ قطعاً ، واللهُ أعلمُ . وفي اشتراطِ وصفه وجهان .

قلتُ : الأصعُّ : لا يُشترَطُ إلا ذِكْرُ الجنس والنَّوع ، واللهُ أعلمُ .

ويصحُّ نكاحُهُ .

[فروعٌ تتعلَّقُ بخيارِ الرُّؤيةِ]

(وإذا لم تُشترَطِ الرُّؤيةُ) في صحَّةِ البيعِ ، (فرأَىٰ بعضَ النَّوبِ) أو غيرِهِ. . (فوجهانِ) في صحَّةِ بيعِهِ .

(قلتُ : الجمهورُ علىٰ أنَّهُ على القولَينِ) في بيعِ الغائبِ ، (وقيلَ : باطلٌ قطعاً ، واللهُ أعلمُ) ؛ لسهولةِ رؤيةِ الباقي ، وأفسدوهُ بأنَّ بيعَ ما في الكمَّ على القولَين مع سهولةِ إخراجِو(١٠) .

(وفي اشتراطِ وصفِهِ) إذا باعَهُ قبلَ الرُّؤيةِ (وجهانِ) .

(قلتُ : الأصحُّ : لا يُشترَطُ إلا ذِكْرُ الجنسِ والنَّوعِ ، واللهُ أعلمُ) ؛ كأنْ يقولَ : (بعتُكَ عبدي التُّرْكيَّ) و(فَرَسي العربيَّ) ، ولا يفتقرُ بعدَ ذلكَ إلىٰ ذِكْرِ صفاتٍ أُخَرَ^(٢) .

نَعَمْ ؛ لو كانَ لهُ عبدانِ مثلاً مِنْ نوع . . فلا بُدَّ مِنْ زيادةٍ يقعُ بها التَّمييزُ^{٣٧} .

[:] انظر (روضة الطالبين) (٣/ ٣٧١) .

⁽١) قوله : (بيعَ ما في الكُمُّ) ؛ أي : فيما لو قال : (بعتُكَ ما في كُمِّي) ؛ فإنَّهُ على القولين .

 ⁽٢) وفي وجه ضعيف : يفتقرُ إلى ذكر معظم الصفات ، وفي آخَرَ أضعف منه : يفتقرُ إلى صفات السَّلَم . انظر (روضة الطالبين ٩ (٣٧٦-٣٧١) .

⁽٣) كالتعرُّض للسُّنِّ أو غيره .

وهل لهُ الخيارُ إذا وجدَهُ علىٰ صفتِهِ ؟ وجهانِ .

قلتُ : الأصحُّ : نَعَمْ ، واللهُ أعلمُ .

فإنْ باعَ ما لم يَرَهُ علىٰ أنَّهُ بالخيارِ إذا رآهُ. . فوجهانِ .

قلتُ : الأصحُّ : أنَّهُ كالمشترى ، ومُقابِلُهُ : أنَّهُ باطلٌ قطعاً ، واللهُ أعلمُ .

والثَّاني : لا يُشترَطُ وصفُهُ ؛ لظاهر الخبر السَّابقِ(١) .

(وهل لهُ الخيارُ إذا وجدَهُ) ؛ أي : ما اشتراهُ ولم يَرَهُ (علىٰ صفتِهِ) الَّتي وُصِفَتْ في العقدِ ؟ (وجهانِ) .

(قلتُ : الأصحُّ : نَعَمْ ، واللهُ أعلمُ) ؛ لأنَّ الخبرَ ليسَ كالعِيانِ ، والثَّاني : لا ؛ لعدم تغيُّرهِ .

(فإنْ باعَ ما لم يَرَهُ علىٰ أنَّهُ بالخيارِ إذا رآهُ. . فوجهانِ) .

(قلتُ : الأصحُّ : أنَّهُ كالمشتري) ؛ فيَجْري فيهِ القولانِ ، والأظهرُ : البُّطُلانُ ، (ومُقابِلُهُ : أنَّهُ باطلٌ قطعاً ، واللهُ أعلمُ) ؛ لسهولةِ اجتنابِ هـٰذا الغَرَرِ عليهِ ؛ لأنَّهُ المالكُ والمُتصرَّفُ في المبيع .

ومُقْتضىٰ كلامِهِ على القولِ بالصَّحَةِ : ثبوتُ الخيارِ للبائعِ كالمشتري ، وهوَ الصَّحيحُ ، قالَ الإسْنوَيُّ : (وما وَقَعَ في « أصلِ الرَّوْضةِ » و « المجموعِ » هنا مِنْ تصحيحِ عدم ثبوتِهِ . فمردودٌ مخالفٌ لِمَا وافقَ عليهِ قبلَ ذلكَ ، وعلى القولِ بعدم ثبوتِه لهُ : فَوَقَ الرَّافعيُّ بينَهُ وبينَ المشتري : بأنَّ جانبُهُ بعيدٌ عنِ الخيارِ ، بخلافِ جانبُ المشتري ؛ ولهذا لو باعَ شيئًا علىٰ أنَّهُ مَعِبٌ فبانَ صحيحاً . . لا خيارَ لهُ ، ولو اشتراهُ علىٰ أنَّهُ مَعِبٌ فبانَ صحيحاً . . لا خيارَ لهُ ،

⁽١) انظر (٢/٥٩).

⁽٢) المهمات (٥/ ٧٨_ ٧٩ ، ٩٣) ، وانظر (روضة الطالبين) (٣٧ · ٣٧) ، و(الشرح الكبير ٤=

وخيارُ التَّخْييرِ ؛ وهوَ أَنْ يُخيِّرَ أَحدُهُما صاحبَهُ .

قلتُ : تخييرُ أحدِهِما الآخَرَ لا يُتبِتُ خياراً ، واللهُ أعلمُ .

وخيارُ العيبِ للمشتري عندَ اطِّلاعِهِ علىٰ عيبٍ كانَ عندَ البائع ،

وتقييدُ المُصنَّفِ فيما مرَّ وهنا بقولِهِ : (علىٰ أنَّهُ بالخيارِ إذا رآهُ). . وجه ، والصَّحيحُ : أنَّهُ لِسَ بقيدِ .

[خيارُ التَّخْيير]

(وخيارُ التَّخْيير ؛ وهوَ أَنْ يُخيِّرَ أحدُهُما صاحبَهُ) .

(قلتُ : تخييرُ أحدِهِما الآخَرَ لا يُثبِتُ خياراً ، واللهُ أعلمُ) ؛ فلا يُعَدُّ مِنْ أنواع الخيارِ .

[خيارُ العيب]

(وخيارُ العيبِ للمشتري عندَ اطُلاعِهِ علىٰ عيبٍ كانَ عندَ البائعِ) ولو قبلَ القبضِ^(۱) ؛ لخبرِ التَّرْمِذيُّ والحاكم وغيرِهِما : أنَّ رجلاً ابتاعَ غلاماً ، فأقامَ عندَهُ ما شاءَ اللهُ ، ثمَّ وَجَدَ بهِ عيباً ، فخاصمَهُ إلى النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ ، فردَّهُ عليهِ^(۱) ، وقياساً على التَّصْرية .

^{= (17/8) ،} و « المجموع » (P/009) .

⁽١) أي : وقد بقي إلى الفسخ في كلا الصورتين ، وقوله : (وخيارُ العيبِ) ؛ وهو المُتعلَّقُ بفواتِ مقصودِ مظنونِ نشأ الظنَّ فيه مِنِ التزامِ شَرْطيٍّ ، أو قضاءِ عُرْفيٍّ ، أو تغريرِ فعليٍّ ؛ فالأوَّلُ : ككون العبد ككون العبد كاتباً ، والثاني : كعدم بول العبد الكبير في الفراش ، والثالثُ : كتحمير وجه ، فإذا اختلفتْ هذا ، الأمررُ . ثَبَّتَ الخيارُ ، وسيأتي الكلامُ على الأوَّل والثاني هذا ، وتقلَّم الكلامُ على الثالث . انظر ق تحفة المحتاج ، (٣٥١/٤) ، وق حاشية الشرقاوي ، (٢٢/٢) ، و (٢٤/٢) .

 ⁽۲) سنن الترمذي (۱۲۸۰) ، المستدرك (۲۰/۲) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها ، وانظر
 « البدر المنبر ١ (١٩٥٠ - ٥٤٢) .

ويُكرَهُ تركُ إعلامِهِ بهِ .

قلتُ : بل يَحرُمُ عليهِ وعلىٰ كلِّ مَنْ عَلِمَ بهِ ، واللهُ أعلمُ . وخيارُ تَلَقَّى الرُّكْبانِ إذا وجدوا السَّعْرَ أَغْلىٰ ممَّا ذَكَرَهُ ،

وضابطُ العيبِ هنا^(١): كلُّ ما يَنقُصُ العينَ أوِ القيمةَ نقصاً يفوتُ بهِ غرضٌ صحيحٌ إذا غلبَ في جنسِ المَبِيعِ عدمُهُ ؛ كالخِصَاءِ ، والزَّنيٰ ، والسَّرقةِ^(٢) ، والإباقِ .

وخرجَ بقولِهِم : (يفوتُ بهِ غرضٌ صحيحٌ) : ما لو بانَ بالحيوانِ قَطْعُ فِلْقَةٍ صغيرةٍ مِنْ فَخِذِهِ أو ساقِهِ لا يُورِثُ شَيْناً^(٣) ، ولا يُقوَّتُ غَرَضاً ؛ فإنَّهُ لا خيارَ بذلكَ .

وبقولِهِم : (إذا غلبَ. . .) إلى آخرِهِ : الثُّيُوبةُ في الأَمَةِ المُحتمِلةِ للوطءِ ؛ فإنَّها تَنقُصُ القيمةَ ، ولا خيارَ بها ؛ إذ ليسَ الغالبُ في الإماءِ عدمَها(^(٤) .

(ويُكرَهُ) للبائع (تركُ إعلامِهِ) ؛ أي : المشتري (بهِ) ؛ أي : بالعيبِ .

(قلتُ : بل يَحرُمُ) ذلكَ (عليهِ وعلىٰ كلِّ مَنْ عَلِمَ بهِ ، واللهُ أعلمُ) ؛ لتركِهِ النَّصحةَ الواجمةَ .

[خيارُ تَلَقِّي الرُّكْبانِ]

(وخيارُ تَلَقِّي الرُّكْبانِ إذا وجدوا السِّعْرَ أَغْلىٰ ممًّا ذَكَرَهُ) المُتلقِّي ؛ لِمَا مرَّ في

 ⁽١) قوله : (هنا) ؛ أي : في (باب البيع) ؛ احترازٌ عن عيب النكاح وغيره ، وجملةُ العيوب في
 (باب البيم) وغيره . . ستةٌ ذكرها الشرقاوي في (الحاشية ، (٢٧ ٢ ٤) ، فراجمهها .

 ⁽٢) قوله: (والزُّنني، والسرقة)؛ أي: ولو صورةً؛ كالسرقة مِنْ دار الحرب؛ فإنَّها غنيمةً،
 لاكنَّها صورةُ سرقة، فتكونُ عبياً. انظر" حاشية الشرقاوي» (٢٣/٢)).

⁽٣) قوله : (لا يُورِثُ) ؛ أي : القطعُ ، وقوله : (شيناً) ؛ أي : عيباً .

⁽٤) أي : بل الغالبُ الوجود ، وكذا لو استوىٰ هو والعدمُ . انظر • حاشية الشرقاوي ، (٢/ ٤٤) .

فإنْ كانَ مِثْلَهُ . . فقولانِ .

قلتُ : الأظهرُ : لا خيارَ ، واللهُ أعلمُ .

وهوَ حرامٌ إذا عَلِمَ النَّهيَ .

وخيارُ تفريقِ الصَّفْقةِ .

(كتابِ البيوعِ)^(١) ، (فإنْ كانَ) السَّعْرُ (مِثْلَهُ) ؛ أي : مِثْلَ ما ذَكَرَهُ أو دونَهُ . . (فقولانِ) ، والَّذي في « الرَّوْضةِ » و« أصلِها » : (فوجهان)^(٢) .

(قلتُ : الأظهرُ : لا خيارَ ، واللهُ أعلمُ) ؛ لأنَّهُ لم يوجدُ تغريرٌ ولا خيانهُ (٣). والثَّاني : لهُمُ الخيارُ ؛ لظاهر الخبر (٤) .

ولو غَبَنَهُم فلم يطَّلِعُوا على الغَبْنِ حتىٰ رَخُصَ السَّعرُ وعادَ إلىٰ ما أُخيرُوا بهِ. . استمرَّ خيارُهُم^(°) ، ولم يُصرِّح الرَّافعيُّ بالمسألةِ .

نَعَمْ ؛ حكى الماوَرْديُّ والشَّاشيُّ فيها وجهَينِ ، ذَكَرَ ذلكَ الإِسْنَويُّ^(٦) .

(وهوَ) ؛ أي : تَلَقِّي الرُّكْبانِ (حرامٌ إذا عَلِمَ النَّهيِّ) ، كسائرِ المَناهِي .

[خيارُ تفريقِ الصَّفْقةِ]

(وخيارُ تفريقِ الصَّفْقةِ) ، وتفريقُها بتعدُّدِها ؛ إمَّا في الابتداءِ ؛ كبيع حِلٍّ

⁽١) انظر (١٨/٢).

⁽٢) روضة الطالبين (٣/ ٤١٥) ، الشرح الكبير (١٢٩/٤) .

⁽٣) في (ب، د، هـ): (ولا جناية).

⁽٤) وهو قوله صلَّى الله عليه وسلَّم فيما رواه مسلم (١٧/١٥١٩) من حديث سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه : و لا تَلَقُوا الجَلَب ، فمَن تلقًّاه فاشترى منه ، فإذا أتى سيُّدُهُ السوق. . فهو بالخيار ؟ .

⁽٥) أي : عند ابن حجر ، وقد سبق التنبيه عليه تعليقاً في (١٨/٢) .

٢) كافي المحتاج (٣/ق ١٥٥)، وانظر (الحاوي الكبير) (٣٤٩/٥)، و(حلية العلماء)
 (١٣١٣/٤)، و(وبحر المذهب) (١٢٥/٥).

وحِرْم (١) ، أو الدَّوامِ ؛ كتَلَفِ أحدِ المبيعَينِ قبلَ القبضِ ، أوِ اختلافِ الأحكامِ ؛ كالجمع بينَ بيع وإجارة (٢) .

(قلتُ) : كَانَّ الخيارَ إِنَّمَا يَشْبَ بَتَفْرِيقِهَا بَتَعَدُّدِهَا (في الدَّوامِ ، وكذا في الابتداء إنْ جَهِلَ المشتري) الحالَ ، (واللهُ أعلمُ) ؛ لتفريقِ الصَّفْقَةِ عليهِ ، فإنْ عَلِمَهُ ، أو كانَ تفريقُها بتعدُّدِها في اختلافِ الأحكامِ . . فلا خيارَ لهُ ، كما لوِ الشرى مَعِيباً يعلمُ عيبهُ .

[خيارُ العَجْزِ عنِ الثَّمنِ]

(وخيارُ العَجْزِ عنِ النَّمنِ) ؛ بأنْ عَجَزَ عنهُ المشتري والمبيعُ باقي عندَهُ " ؛ قالَ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ : " إذا أَفْلَسَ الرَّجلُ ووَجَدَ البائعُ سِلْعَتَهُ بعينِها . . فهوَ أحتُّ بها مِنَ الغُرَماءِ » رواهُ مسلمٌ (عَ) ، وللبخاريِّ وغيرِهِ نحوُهُ (ه) ، ولا بُدَّ في ذلكَ مِنَ الحَجْرِ عليهِ بسببِ عَجْزِهِ (ا) ، أو مِنْ غَيْبةِ مالِهِ مسافةَ القصرِ .

 ⁽١) أي : حلال وحرام ، والمثبت لغةً فيهما ، وفي (ب، هـ) : (كبيع خلَّ وخمر) ، وكلاهما صحيحٌ ، والمثبت أعمُّ ، ويدخلُ فيه : بيعُ عبد وحُرٌّ ؛ فيصحُّ البيعُ في الحِلُّ ، ويبطلُ في الحِرْم .

 ⁽٢) كَانْ يَقُولَ: (بعتُكَ عبدي وآجِرتُكَ داري بألف) وأجرةُ الدار تعدلُ خمسين، وقيمةُ العبد.. رَجَعَ بثُلُني العبد منة ؛ فيَخْصُ الإجارةُ ثُلُثُ الألف، والعبدُ الثَّلْثان، فإذا تلف العبدُ.. رَجَعَ بثُلُني الألف، أو الدارُ.. رَجَعَ بثُلُني
 الألف، أو الدارُ.. رَجَمَ بثلُك . • شرقاوي • (٢/ ٤٥) .

 ⁽٣) فلو خَرَجَ عن ملكه ثمّ عاد. . لم يرجعُ فيه ، بل يضاربُ بثمنه مع الغرماء ؛ لأنّ الزائلَ العائدَ هنا
 كالذي لم يَكُدُ . ١ شرقاوي ١ (١/٤٩) .

⁽٤) صحيح مسلم (٢٥/١٥٥٩) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽٥) صحيح البخاري (٢٤٠٢) ، ورواه مسلم (١٥٥٩) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽٦) قوله : (في ذلك) ؛ أي : في ثبوت الخيار للبائع وفسخه .

وخيارُ الامتناع مِنَ العِتْقِ المشروطِ .

قلتُ : الأصحُّ فيهِ : الإجبارُ عليهِ ، لا الخيارُ في الفسخِ ، واللهُ أعلمُ .

وخيارُ عدم الحِرْفةِ المشروطةِ .

قلتُ : وينبغي التَّعبيرُ بـ (فقدِ الوصفِ المشروطِ) ؛ فهوَ أعمُّ مِنَ الحِرْفةِ .

[خيارُ الامتناع مِنَ العِنْقِ المشروطِ]

(وخيارُ الامتناعِ مِنَ العِنْقِ المشروطِ) في البيعِ^(١) ؛ بناءٌ علىٰ أنَّ الحقَّ في العِنْقِ للبائع .

(قلتُ : الأصخُّ فيهِ : الإجبارُ عليهِ) ؛ أي : إجبارُ المشتري على العِنْقِ (٢) ، (لا الخيارُ) للبائع (في الفسخِ ، واللهُ أعلمُ) ؛ بناءً علىٰ أنَّ الحقَّ في العِنْقِ للهِ تعالىٰ ، كالمُلتَزَم بالنَّذرِ ؛ لأنَّهُ لَزِمَ باشتراطِهِ .

[خيارُ عدم الحِرْفةِ المشروطةِ]

(وخيارُ عدمِ) وجودِ (الحِرْفةِ اَلمشروطةِ) في المَبِيعِ ؛ كأنِ ابتاعَ عبداً بشرطِ كونِهِ كاتباً ، فبانَ غيرَ كاتب ؛ فيثبتُ لهُ الخيارُ ؛ لفواتِ الشَّرطِ .

(قلتُ : وينبغي التَّعبيرُ بـ « فقدِ الوصفِ المشروطِ » ؛ فهوَ أعمُّ مِنَ المِحْرُفةِ) ؛ لنهوَ أعمُّ مِنَ الحِرْفةِ) ؛ لتناولِهِ الأوصافَ الَّتي ليستُ بحِرْفةِ ؛ ككونِهِ أسمرَ أو أبيضَ (٢٠) ، والمُرادُ : وصفٌ يُقصَدُ ؛ ليخرجَ ما لا يُقصَدُ ؛ كالزَّنيٰ والسَّرقةِ ؛ فإنَّهُ لا خيارَ بفواتِه .

⁽١) أي : كأن قال البائع للمشتري : (بعتُكَ هـنذا العبدَ بشرط إعتاقه) .

⁽٢) انظر ما سيأتي تعليقاً في (٦٩/٢) .

⁽٣) في (أ، ج): (أحمر) بدل (أسمر).

[خياراتٌ أُخْرىٰ زادها الماتنُ]

(ويُزادُ عليهِ) ؛ أي : على ما ذَكَرَهُ « اللّبابُ » مِنَ العشرةِ (٢٠). . (عشرةٌ) أُخْرى ، بل أكثرُ : (الخيارُ فيما رآهُ قبلَ العقدِ إذا تَغَيَّرَ عن صفتِهِ) ، قالَ الإمامُ : (وليسَ المُرادُ بالتّغيُّرِ التّعيُّبَ ؛ فإنَّ خيارَ العيبِ لا يختصُّ بهنذهِ الصُّورةِ ، بلِ الرُّويةُ بمنزلةِ الشَّرطِ في الصَّفاتِ الكائنةِ عندَ الرُّويةِ ، فكلُّ ما فاتَ منها . . فهوَ كتبيُن الخُلْفِ في الشَّرطِ)(٢٠) .

(و) الخيارُ (لجهلِ دَكَّةٍ) بفتحِ الدَّالِ^(٤) (تحتَ الصُّبْرةِ المُشتراةِ)^(٥) ؛ إلحاقاً لِمَا ظهرَ بالعيبِ ، بخلافِ ما إذا عَلِمَها ؛ فإنَّ البيعَ باطلٌ ؛ لمنعِها تخمينَ القَدْر ، فَيَكثُرُ الغَرَرُ .

⁽١) الحاوي الصغير (ص٢٧٢) .

 ⁽٢) اللباب (ص٢١٩) ، وفيه ذِكْرُ أحدَ عَشَرَ نوعاً كما في (ط) ، وحدَّ في (ح) عشرة مُسقِطاً خيارَ العيب ، وفي كلا النسختين ذكرُ خيار الامتناع عن الثمن الذي أسقطه الماتن هنا ، ولعلَّه داخلٌ في خيار العجز عن الثمن ، والله تعالى أعلم .

⁽٣) نهاية المطلب (٨/٥) .

⁽٤) الدَّكَّة : المكان المرتفع .

 ⁽٥) وذلك بأنْ جَهِلَها العاقدان معاً ؛ أمَّا جهلُ المشتري . . فواضحٌ ، وأمَّا جهلُ البائع . . فيُتصوّر : بما لو ورث صُبْرةً ولم يعلم ما تحتها ، ومثلُها : الحفرةُ ، والخيار لمَنْ لحقه الضررُ ؛ وهو المشتري في الذّكة ، والبائعُ في الحفرة . • شرقاري • (٢/ ٢٤) .

ولجهلِ الغَصْبِ معَ قُدْرةِ الانتزاعِ ، ولطَرَيانِ العَجْزِ معَ العِلْمِ بهِ ، ولجهلِ كونِ المَبِيعِ مُستأجَراً ، وللامتناع مِنَ الشُّروطِ الصَّحيحةِ ، غيرَ العِثْقِ ،

نَعَمْ ؛ إنْ رأى الموضعَ قبلَ وضع الصُّبْرَةِ عليهِ. . صحَّ البيعُ ؛ لحصولِ التَّخمينِ .

(و) الخيارُ (لجهلِ الغَصْبِ معَ قُذُرةِ الانتزاعِ) للمَبِيعِ مِنَ الغاصبِ(١) ؛ دفعاً للضَّرَر .

(ولطَرَيانِ العَجْزِ) عنِ الانتزاعِ (معَ العِلْمِ بهِ) ؛ أي : بالغصبِ .

(ولجهلِ كونِ المَبِيعِ مُستأجَراً) ، أو مزروعاً .

(وللامتناعِ مِنَ الشُّروطِ الصَّحيحةِ) ؛ أي : مِنَ الوفاءِ بها ؛ كشرطِ رهنٍ أو كفيلِ في البيع^(٢) .

(غيرَ) شرطِ (العِتْقِ) ؛ فلا خيارَ للامتناعِ مِنَ الوفاءِ بهِ^(٣) ، بل يُجبَرُ عليهِ المشترى^(٤) ، كما مرَّ^(٥) .

 (١) قوله : (والخيارُ لجهلِ الغصبِ) ؛ أي : وإن لم يدخل وقتُ وجوب التسليم ، وقوله : (مع القدرة) قيدٌ لصحَّة العقد ، فإنْ لم توجدِ القدرةُ . كان باطلاً ولو مع العلم بالغصب . انظر
 ٤ حاشية الشرقاوي ٥ (٢٦/٢٤) .

⁽٢) قوله: (كشرط رهن أو كفيل) ؛ أي : عن عِوَض في الذَّمَة مِنْ مبيع أو ثمن ؛ كأنْ يقولَ البائعُ : (بعثُكَ هذا بثمن في ذُقتك بشرط أنْ ترهنني عليه كذا) ، أو (يكفُلك به فلان) ، أو يعقل المشتري : (اشتريتُ منك كذا في ذُقتك ...) إلى آخره ، فإذا لم يحصل الوفاءُ بالشرط.. تَبَتَ الخيارُ . • شرقاوى ، (٤٧/٢) ، وانظر (٢٩/٧-٨٣) .

⁽٣) قوله : (فلاخيار) ؛ أي : للمشتري .

 ⁽٤) أي : يُجيِرُهُ الحاكم على العتق ؛ أي : بعد مطالبة البائع له بذلك ، وكالبائع : وارثُهُ . انظر
 وحاشية الشرقاوي ٥ (٢٧/٢) .

 ⁽٥) انظر (۲/ ۲۷) ، ويُشترَطُ لصحَّة البيع : أنْ يكونَ الإعتاقُ مُنجَّزاً ، وأنْ يكونَ مطلقاً أو عن
 مُشترِ ، وأنْ يكونَ المشروطُ عليه مُتمكِّناً مِنَ الوفاء . انظر (حاشية الشرقاوي) (۲/ ۷٪) ،
 و د حاشية الشرواني) (٣٠٣/٤) .

(و) غيرَ شرطِ (القطعِ في بيعِ النَّمرةِ قبلَ) بُدُّوُ (صلاحِها مِنْ صاحبِ الأصلِ بشرطِ القطعِ)(١) ؛ فلا خيارَ للامتناعِ مِنَ الوفاءِ بهِ ؛ إذ لا يلزمُ المشتريَ الوفاءُ بهِ .

وتقبيدُهُ بقولِهِ : (مِنْ صاحبِ الأصلِ). . يَقتضِي : أَنَّهُ لُو بِيعَتِ الثَّمرةُ مِنْ غيرهِ . . ثَبَتَ الخيارُ ، وليسَ كذلكَ ، وإنَّما يُجبَرُ المشتري علىٰ قطعِها .

(والخيارُ بعدَ التَّحالُفِ) فيما إذا اتَّفقا على صحَّةِ البيعِ ، ثمَّ اختلفا في كيفيَّتِهِ ؛ كَفَدْرِ النَّمنِ أو صفتِهِ ، فيفسخانِه (٢) ، أو أحدُهُما ، أو الحاكمُ ؛ إنْ لم يتراضيا (٣) .

(و) الخيارُ (لتعذُّرِ قبضِ المَبِيع بجَحْدٍ أو غَصْبِ) أو نحوِهِ ؛ دفعاً للضَّرَرِ .

(والخيارُ للبائعِ في ظهورِ زيادةِ النَّمنِ في المُرابحةِ) ؛ فلو قالَ : (اشتريتُ هلذا بمئةٍ) ، وباعَهُ بمئةٍ وربحَ درهم لكلِّ عشرةٍ ، ثمَّ زَعَمَ أَنَّهُ كانَ اشتراهُ بمئةٍ وعشرةً وصَدَّقَهُ المشتري . . صحَّ العقدُ ، ولا تثبتُ العشرةُ (٤) ، ولهُ الخيارُ (٥) ،

⁽١) قوله : (مِنْ صاحب) مُتعلِّقٌ بـ (بيع) .

 ⁽٢) أي : بعد التحالف ؛ بأنْ يحلف كلٌّ يميناً تجمعُ نفياً وإثباتاً . انظر (حاشية الشرقاوي)
 (٢) ٤٨/٢) .

 ⁽٣) قوله: (إن لم يتراضيا) قيدٌ للفسخ المُرتَّب على التحالف، فإن تراضيا بعد التحالف بما قاله
 احدُهُما.. بقي العقدُ به، ومثلُ التراضي: ما إذا أعرضا بعد التحالف. انظر «حاشية
 الشرقاوي ٥ (٢٨/٢)).

⁽٤) أي : ولا ربحها .

⁽٥) قوله: (وله) ؛ أي: للبائع.

وللمشتري في اختلاطِ النَّمَرةِ إنْ لم يَهَبِ البائعُ لهُ ما تجدَّدَ ، وبتعيُّبِ النَّمرةِ بتركِ البائع السَّقيَ .

وقيلَ : تثبتُ بربحِها وللمشتري الخيارُ (١) .

(و) الخيارُ (للمشتري في اختلاطِ النَّمرةِ) المَبِيعةِ بالمُتجدِّدةِ قبلَ التَّخْلِيةِ (٢٪ (إنْ لم يَهَبِ البائعُ لهُ ما تجدَّدَ) ، فإنْ وهبَهُ لهُ ـ وعبارةُ كثيرٍ : (فإنْ سمحَ لهُ به)(٣) ـ . . سَقَطَ خيارُهُ ؛ لزوالِ المحذورِ .

(و) الخيارُ لهُ (٤) (بتعيُّبِ النَّمرةِ بتركِ البائع السَّقيَ) بعدَ التَّخْلِيةِ (٥) .

ولهُ الخيارُ أيضاً في صورةِ الأحجارِ المدفونةِ في الأرضِ المَبِيعةِ إذا كانَ القَلْعُ والتَّركُ مُضِرَّينِ ، أو كانَ القَلْعُ مُضِرَّاً ولم يتركِ البائعُ الأحجارَ ، وتركُها إعراضٌ لا تمليكٌ على الأصحِّ ، كنعل الدَّالِيَّةِ⁽¹⁷⁾ .

(وقد ذَكَرَ هوَ) ؛ أي : " اللُّبابُ » مِنْ مُوجِباتِ الخيارِ (بعدَ) صوابُهُ :

(١) انظر ما تقدَّم في (٢/ ٥٤ ٥٥) .

(٢) الظرف مُتعلُّقٌ بـ (اختلاط) ، وخَرَجَ به : ما لو وَقَعَ الاختلاطُ بعد التخلية ؛ فلا يُخيَّرُ المشتري ، بل إنْ توافقا على قَدْر . . فذاك ، وإلا صُدق صاحبُ اليد بيمينه في قدر حقَّ الآخر ، واللهُ بعد التخلية للمشتري على المعتمد . • شرقاوي » (٤٩/٢) .

(٣) انظر الحاوي الكبير ١ (٥/ ١٧٤) ، و بحر المذهب ١ (٤/ ٤٨٠) ، و منهاج الطالبين ١
 (ص٣٣٣) ، و اروضة الطالبين ١ (٣/ ٧٦٥) .

(٤) أي : للمشتري كما هو ظاهر" .

(٥) قوله : (بتعيُّب النَّمرةِ) ؛ أي : بسبب تعيُّب الشمرة المبيعة بعد بُدُوَّ صلاحها ؛ لأنَّه يلزمُ البائع السقيُ عند استحقاق المشتري الإبقاءَ ؛ بأنْ كان المبيعُ مطلقاً أو بشرط الإبقاء ، وخَرَجَ بالتعيُّب : التلفُّ ؛ فإنَّه ينفسخُ البيعُ حينتذِ ، وانظر ٩ حاشية الشرقاري » (٢/ ٥٠) .

(٦) وذلك فيما لو أَنْقَلَ المشتري الدائةَ ثم عَلِمَ بها عيباً قديماً ، واختار ردَّها مع النعل ؛ فلو سقط النعلُ . . فإنَّهُ يكونُ للمشتري ؛ لأنَّ تركَهُ على الدائة إعراضٌ منه على الأصح لا تمليك . انظر ورفضة الطالبين » (٣/ ٨٥٤) .

ذلكَ التَّغريرَ الفعليَّ مِنَ التَّصْريةِ وغيرها ، واللهُ أعلمُ .

فصل

(قبلَ) (ذلكَ.. التَّغريرَ الفعليَّ مِنَ التَّصْريةِ وغيرِها)؛ كتسويدِ الشَّغْرِ وتجعيدِه(١١)، (واللهُ أعلمُ)، وتقدَّم بيانُه(٢).

(فصل)

[في حكم شراء البائع ما باعَهُ بعدَ التَّفرُّقِ والقبضِ]

(يجوزُ) للبائعِ (أَنْ يشتريَ ما باعَهُ بعدَ التَّفُرُّقِ) والقبضِ _ كما صَرَّحَ بهِ في « اللَّبابِ » (عَنَ المشتري بمِثْلِ ذلكَ النَّمنِ) الَّذي باعَ بهِ ، (وأقلَّ وأكثرَ) منهُ ، (بذلكَ النَّقدِ أو غيرهِ ، حالاً أو مُؤجَّلاً) ؛ إذ لا مانعَ .

أمًّا قبلَ التَّفْرُقِ أَوِ القبضِ.. فلا يجوزُ ؛ أمَّا الأوَّلُ ـ ومحلُّهُ : إذا لم ينقطعُ خيارُ البائعِ ـ.. فلعدمِ مِلْكِ المشتري ، وأمَّا النَّاني : فلقولِهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ لحَكِيمِ بنِ حِزَامٍ : « لا تَبِيعَنَّ شيئاً حتى تَقبِضَهُ » رواهُ البَيْهَقيُّ وقالَ : (إسنادُهُ حسنٌ مُثَّصِلٌ)(أَنَّ) ، وفي « الصَّحيحَينِ » وغيرِهِما أخبارٌ بمعناهُ(٥٠) ، ولضعف

⁽١) انظر (اللباب) (ص ٢٤٣).

⁽۲) انظر (۲/۲۰_۲۱، ۲۶).

⁽٣) اللباب (ص٢١٨ - ٢١٩) ، وليس فيه تصريحٌ بالقبض .

⁽٤) سنن البيهقي (٣١٣/٥) .

⁽٥) روى البخاري (٢١٣١) ، ومسلم (٣٨/١٥٢٧) و واللفظ له - عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما قال : (قد رأيتُ الناسَ في عهد رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم إذا ابتاعوا الطعامَ جزافاً يُضرَبُونَ في أنْ يبيعوهُ في مكانهم ، وذلك حتى يُؤوُوه إلىٰ رحالهم) ، وروى مسلم (١٥٢٦)=

وبيعُ حيوانِ بحيوانِ آخَرَ مِنْ جنسِهِ أو غيرِ جنسِهِ ، مُعيَّناً كانَ أو في الذَّمَّةِ ؛ إذا وصفَهُ بصفةٍ معلومةٍ ، حالًا أو مُؤجَّلاً .

المِلْكِ حينَثَذِ ؛ فإنَّهُ مُعرَّضٌ للسُّقوطِ بالتَّلَفِ .

وقيلَ : يجوزُ ، كما سيأتي^(١) .

والخلافُ في بيعِد بغيرِ جنسِ الثَّمنِ ، أو بزيادةِ أو نقصِ أو تفاوتِ صفةٍ ، وإلا فهوَ إقالةٌ بلفظِ البيع ، قالةُ المُتولِّي^(٢) ، وأقرَّهُ عليهِ الشَّيخانِ^(٣) .

[حكمُ بيعِ الحيوانِ بالحيوانِ]

(و) يجوزُ (بيعُ حيوانٍ بحيوانٍ آخَرَ مِنْ جنسِهِ أو غيرِ جنسِهِ ، مُميّناً كانَ أو في اللَّمّةِ ؛ إذا وصفةُ بصفةٍ معلومةٍ ، حالاً أو مُؤجَّلاً) وإنْ كانَ في ضَرَّعِ أحدِهِما للنَّمّةِ ؛ إذا لا مانعَ ، وسيأتي حُكْمُ بيعِ اللَّبَنِ بالحيوانِ ، وبيعِ الحيوانِ اللَّبُونِ بيفِلهِ () .



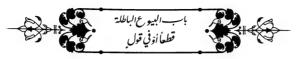
وغيره عنه أيضاً مرفوعاً: (مَنِ اشترىٰ طعاماً.. فلا يَبِعْهُ حتىٰ يستوفيّهُ ويَقبِضَهُ) ، وانظر
 (المجموع) ((/ ٣٢٧-٣٢٨) .

⁽١) انظر (٢/٥٧).

⁽٢) انظر (تحرير الفتاوي) (١/ ٧٦٢) ، و(بداية المحتاج) (٢/ ٦٩) .

⁽٣) الشرح الكبير (٤/ ٢٩٦ - ٢٩٧) ، روضة الطالبين (٣/ ٥٠٩) .

⁽٤) انظر (٢/ ٨٨_٨٨).



(باسب البيوع الباطلة قطعاً أو في قول إصحيح أوضيف

وهيَ الَّتي عدَّدَها فيما مرَّ^(١) .

[بيعُ ما لم يُقبَضُ]

(هي بيعُ ما لم يُقبَضُ) وإنْ أَذِنَ البائعُ وقبضَ النَّمنَ ؛ لِمَا مرَّ في الفصلِ السَّابقِ(٢٠).

[ما يُستثنى مِنْ بُطْلانِ بيع ما لم يُقبَضْ]

(إلا في عَشَرَةٍ مواضعَ) ، بل أكثرَ : (الميراثِ ، والوصيَّةِ () ، والوصيَّةِ () ، ورَزُقِ الشُلطانِ) () ؛ بأنْ عَيَّنَ لَمُستحِقُّ في بيتِ المالِ قَدْرَ حِصَّتِهِ أو أَصَالًا أَنْ ، (والغنيمةِ () ، و) فوائدِ (الوقفِ) () مِنْ نِتاجٍ وثمرةٍ أَصَالًا أَنْ)

⁽۱) انظر (۲/۱۳/۲).

⁽٢) انظر (٧٢/٢) .

 ⁽٣) أي : المُوصىٰ به بعد الموت والقبول ؛ لأنَّ الوصية لا تلزم إلا بذلك ، فإذا أوصىٰ بشيء لشخص ومات وقبِله الموصىٰ له . . صحَّ أن بيعةُ قبل قبضه . « شرقاوي » (٢/ ١٥) .

 ⁽٤) أي : مرزوقِهِ وعطائه . « شرقاوي » (٢/ ١٥) .

⁽٥) أي : بشرط أَنْ تُعْرَزَ له ولو مع غيره ؛ بأنْ أَفْرِزَ رزقُ طائفةِ هو منهم فباع حصَّتَهُ منه ، ولا بُدَّ مِنْ رؤيته ما أُفرزَ له . انظر • حاشية الشرقاوي » (٢/ ١٥) .

أي : بعد قَسمتها ، أو اختيارِ تملُّكها ؛ لأنَّها لا تُملَّكُ إلا بذلك . انظر ا حاشية الشرقاوي ا
 (١/٢٥) .

⁽٧) أي : الموقوف .

والهبة إذا استُرجِعَتْ ، والصَّيدِ المُثبَتِ ، والسَّلَمِ ، والإجارةِ ، وأنْ يبيعَهُ مِنْ باثههِ على أحدِ الوجهَين .

قلتُ : الأصحُّ : أنَّ بيعَهُ لبائعِهِ كغيرهِ ، واللهُ أعلمُ .

وغيرِهِما^(١) ، (والهبة إذا استُرجِعَتْ) مِنَ المُتَّهِبِ^(٢) ، (والصَّيدِ المُثْبَتِ) بشبكة أو نحوِها ، (والسَّلمِ^(٣) ، والإجارةِ) ، والشُّرْكةِ ، والقِراضِ^(٤) ، والرَّهنِ بعدَ انفكاكِهِ^(٥) ، والوَكالةِ^(١) ، ونحوِها ، (وأنْ يبيعَهُ) ؛ أي : المبيعَ (مِنْ بانعِهِ) .

فيصعُ البيعُ في كلِّ منها قبلَ القبضِ في غيرِ الأخيرةِ قطعاً ؛ لتمامِ المِلْكِ ، وفي الأخيرةِ (علىٰ أحدِ الوجهَينِ) ، كبيع المغصوبِ مِنَ الغاصبِ .

(قلتُ : الأصحُّ : أنَّ بيعَهُ لبائعِهِ كغيرِهِ ، واللهُ أعلمُ) ؛ فلا يصحُّ ؛ لِمَا مرَّ في الفصل السَّابِقِ (٧) .

ويُستثنىٰ مِنَ الميراثِ : ما إذا كانَ المُورُثُ لا يملكُ بيعَهُ ؛ لكونِهِ

 ⁽١) كأجرةٍ ومهرِ جارية موقوفة ؛ فإذا كان الموقوفُ عقاراً وله ناظرٌ أو مستأجرٌ. . فللموقوف عليه أنْ
 يبيع حصّتهُ مِنَ الأجرة قبل قبضها مِنَ الناظر أو المستأجر ، ولا بئدٌ أنْ تكونَ الحصَّةُ معلومةً قبل
 التفرقة . انظر ٥ حاشية الشرقاوى ٥ (١/ ١٥) .

⁽٢) أي : الموهوب له ؛ وهو الفرع ؛ فللأصل بيعُها قبل قبضها منه . ﴿ شرقاوى ﴾ (٢/ ٥١) .

⁽٣) أي : المُسلّم فيه ؛ كـ (أسلمتُ إليك هنذا الدينارَ في إِذَرَبٌ قمع) ؛ فيصغُ للمُسلّم أن يبيمة للمُسلّم إليه للمُسلّم إليه أو لغيره قبل قبضه . وهنذه طريقةٌ ضعيفة للشارح ؛ إذ لا يصغُ بيعُهُ لا للمُسلّم إليه ولا لغيره إلا بعد قبضه . نعم ؛ إن باعه للمُسلّم إليه برأس المال. . صحّ وكان إقالة . «شرقاوي» (٢/ ٥)) ، وزاد في (ج) ونسخة على هامش (ب) : (بأنِ اعتيضَ عن دينه اجردُ أو أرداً منه مِنْ نوعه) ، ورمز إلى تصحيحه في (ب) ، وشطب عليه في (1) .

⁽٤) أي: مالِهِ ؛ فإنَّ للمالك بيعَهُ قبل قبضه مِنَ العامل .

⁽٥) قوله : (والرهن) ؛ أي : المرهون ، وانفكاكُهُ بوفاء الدين .

⁽٦) أي : بأنْ يبيعَ المُوكُلُ ما وكَّل في بيعه قبل قبضه .

⁽٧) انظر (٢/٧٢_٧٣).

وبيعُ ما لا يُقدَرُ علىٰ تسليمِهِ في الحالِ ؛ كالطَّيرِ في الهواءِ ، إلا في خمسةِ أشياءَ : الإجارةِ ، والسَّلَمِ ، والغَلَّةِ الكثيرةِ الَّتي لا يُمكِنُ كيلُها إلا في زمنٍ طويلٍ ، وبيعِ المغصوبِ أوِ الآبقِ ممَّنْ هوَ تحتَ يدِهِ ، والعقارِ الَّذي ببلدِ آخَرَ .

ماتَ قبلَ قبضِهِ .

[بيعُ ما لا يُقدَرُ علىٰ تسليمِهِ]

(وبيعُ ما لا يُقدَرُ علىٰ تسليمِهِ في الحالِ ؛ كالطَّيرِ في الهواءِ) ؛ لعدمِ وُثُوقِ المشتري بحصولِ الغَرْض .

[ما يُستثنى مِنْ بُطْلانِ بيع ما لم يُقدَرُ على تسليمِهِ]

(إلا في خمسةِ أشياء : الإجارة (١) ، والسَّلَمِ (٢) ، والغَلَّةِ الكثيرةِ التَّي لا يُمكِنُ كيلُها إلا في زمنِ طويلٍ ، وبيعِ المغصوبِ أوِ الآبقِ ممَّنْ هوَ تحتَ يدِهِ (٣) ، والعقارِ الذّي ببلدِ آخَرَ) أو نحوهِ .

فيصحُّ البيعُ في كلِّ منها وإنْ لم يُقدَرُ على التَّسليمِ في الحالِ ؛ لأنَّ المشتريَ يَصلُ إلىٰ غَرَضهِ فيها .

 ⁽١) كَانْ آجَرَ الدار شهراً بدينار مثلاً ؛ فالمنافعُ مبيعةٌ مع أنَّهُ غيرُ قادر على تسليمها شرعاً في الحال ؛
 لأنَّها تُستوفىٰ شيئاً فشيئاً . • شرقاوي • (٢/٢٥) .

 ⁽٢) زاد في النسخ ما عدا (أ، هـ) : (بتصويره السابق)، وشُطب عليه في (أ)، وفي (هـ):
 (بتصويره الآتي في بيع ما لم يملك)، وانظر ما سبق تعليقاً في (٢/ ٧٥).

 ⁽٣) عبارة (التحرير " (ص٩٠- ٩١) : (لقادر عليه) بدل (ممَّنْ هو تحت يده) ، وهي أعمّ ،
 كما قال في (شرحه) (ص٦٩) ؛ وذلك لشمولها المتقولة ، أفاده الشرقاوي في (الحاشية)
 (٢ / ٢٥) .

وبيعُ حَبَلِ الحَبَلةِ ، وهوَ نوعانِ :

أحدُهُما : أنْ يقولَ : (إذا نُتِجَتْ هـٰـذهِ النَّاقةُ ، ثُمَّ نُتِجَتِ الَّتي في بطنِها. . فقد بعتُكَ الولدَ) .

الثَّاني : شراءُ سِلْعةٍ بثمنِ مُؤجَّلٍ بنِتاجِ ناقةٍ مُعيَّنةٍ ، ثمَّ نِتاجِ الَّتي في بطنِها .

[بيعُ حَبَل الحَبَلَةِ]

(وبيعُ حَبَلِ الحَبَلةِ) بفتحِ المُهمَلةِ والمُوحَّدةِ ؛ للنَّهيِ عنهُ في خبرِ «١ الصَّحيحَين »(١) .

(وهوَ نوعانِ) :

(أحدُهُما : أَنْ يقولَ) البائعُ : (إذا نُتِجَتْ) بالبناءِ للمفعولِ^(٢) ؛ أي : وَلَدَتْ (هانهِ النَّاقةُ ، ثمَّ نُتِجَتِ النَّي في بطنِها . . فقد بعتُكَ الولدَ) ؛ أي : ولدَها ، قالَ : (وهاندا أوضحُ في المقصودِ مِنْ قولِ « اللَّبابِ » : « أَنْ يبتاعَ الجَزُورَ إلىٰ أَنْ تُنتَجَ النَّاقةُ ثُمَّ تُنتَجَ النَّي في بطنِها »)(٣) .

(النَّاني : شراءُ سِلْعةِ بثمنٍ مُؤجَّلٍ بِنِتاجٍ ناقةٍ مُعيَّنةٍ (أَ) ، ثمَّ نِتاجِ الَّتي في بطنِها) ؛ أي : مُؤجَّلٍ بِنِتاجِ نِتاجِها ؛ بكسرِ النُّونِ .

وبطلانُ البيعِ مِنْ حيثُ المعنىٰ في النَّوعِ الأوَّلِ ؛ لأنَّهُ بيعُ ما ليسَ بمملوكٍ

⁽۱) صحيح البخاري (۲۱٤٣) ، صحيح مسلم (١٥١٤) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

⁽٢) أي : صورةً ، والمُرادُ الفاعلُ ، ومثلُ ذلك : (زُكِمَ) ، و(زُهِيَ) علىٰ قول ، و(جُنَّ) ، و(عُنِنَ) ، فما بعدَها فاعلٌ لا نائبه . ١ شرقاري ١ (٢/ ٢٥) .

⁽٣) دقائق تنقيح اللباب (ق ١٢١) ، وانظر (اللباب) (ص٢٢٢) .

 ⁽٤) أي : أو غير مُعيَّنة ؛ فهو ليس بقيد . ٩ شرقاوي ١ (٢/ ٥٢) .

وبيعُ المَضامِينِ ؛ وهيَ ما في أصلابِ الفُحُولِ ، والمَلاقِيحِ ؛ وهيَ ما في بطونِ الإناثِ ، كذا فسَّرَهُ الشَّافعيُّ رضيَ اللهُ عنهُ ، وعَكَسَهُ غيرُهُ .

- -

ولا معلوم ولا مقدورٍ علىٰ تسليمِهِ ، وفي الثَّاني ؛ للتَّأْجيلِ بأجلِ مجهولٍ .

[بيعُ المضامينِ والملاقيح]

(وبيعُ المَضامِينِ ؛ وهي ما في أصلابِ الفُحُولِ^(۱) ، و) بيعُ (المَلاقِبِعِ ؛ وهي ما في أصلابِ الفُحُولِ^(۱) ، و) بيعُ (المَلاقِبِعِ ؛ وهي ما في بطونِ الإناثِ) ؛ النَّهي عنهُما ، كما رواهُ مالكٌ في « المُوطَّإ) « أي ولِمَا عُلِمَ ممَّا مرَّ ، (كذا فَشَرَهُ) ؛ أي : كلَّا منهُما (الشَّافعيُّ رضيَ اللهُ عنهُ (٢) ، وعَكَسَهُ غيرُهُ) ؛ ففَسَّرَ بيعَ المَضامِينِ بما في بطونِ الإناثِ ، وبيعَ المَلاقِيحِ بما في أَصْلابِ الفُحُولِ (١٤) .

والمَضامِينُ : جمعُ (مضمـونِ)^(ه) ؛ بمعنى (مُتضمَّـنِ)^(١) ، ومنـهُ : (مضمونُ الكتابِ كذا) ، والمَلاقِيعُ : جمعُ (مَلْقُرحةٍ)^(٧) ؛ وهوَ علىٰ تفسيرِ

⁽١) أي: من الماء . من هامش (د) .

 ⁽٢) الموطأ (٢/٤/٣) مرسلاً عن سيدنا سعيد بن المُسيّب رحمه الله تعالىٰ ، وأسنده البزار
 (٧٧٨٥) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، قال الدَّميري في (النجم الوهاج ١ (٤/٩٧) :
 (واعتضد المرسلُ بالإجماع على حكمه) .

⁽٣) الأم (٣/٤٤٢).

⁽٤) وممَّنْ فترها بذلك : أبو عُبيد القاسم بن سلام في و غريب الحديث ، (۲۰۸/۱) ، والإمام الشافعي أيضاً في رواية المزني عنه ، كما في و سنن البيهقي الكبرئ ، (۲/ ۳٤۱) ، والمشهور في المذهب : الأول ؛ قال النووي في و المجموع ، (۲۹۰/۹) : (هكذا فشره أصحابًنا وجماهير العلماء وأهل اللغة) ، وانظر و الحاوي الكبير ، ((۲۶۰/۵) ، و بحر المذهب ، (۲۲/۰۸) ، و قالم العرب ، (۲۸/۲۷) . و قالم العرب ، (۲۸/۲۷) ، و قالم العرب ، (

⁽٥) کـ (مجانین) جمع (مجنون) .

⁽٦) أي : مشتمل عليه .

⁽٧) في النسخ ما عدا (أ) : (ملقوح) ، وكالاهما صحيح .

وبيعٌ وشرطٌ ، إلا ستَّةَ عَشَرَ : شَرْطَ الرَّهنِ ، أوِ الكفيلِ ،

الشَّافعيِّ : جنينُ النَّاقةِ ، ولا يكونُ إلا في الإِبلِ ، قالَهُ أبو عُبَيدةَ وغيرُهُ^(۱) ، والمُرادُ هنا^(۱۲) : أعمُّ مِنْ ذلكَ^(۱۲) .

[البيعُ بالشَّرطِ]

(وبيعٌ وشرطٌ) ؛ كبيعٍ بشرطِ بيعٍ أو قرضٍ^(٤) ؛ للنَّهيِ عنهُ في خبرِ أبي داودَ وغيرِه^(٥) .

[ما يُستثنى مِنْ بطلانِ البيع بالشَّرطِ]

(إلا ستَّةَ عَشَرَ) شيئاً : (شَرْطَ الرَّهنِ أوِ الكفيلِ) المُعيَّنينِ لثمنٍ في الذِّقَةِ (٢٠) ؛ للحاجةِ إليهما في معاملةِ مَنْ لا يرضئ إلا بهما ، ولا بُدَّ مِنْ كونِ الرَّهن

 (١) في بعض العصادر والمراجع: (أبو عُبيد) بدل (أبو عبيدة)، وأبو عبيدة: هو معمر بن المثنى اللغوي المشهور. انظر (غريب الحديث) الأبي عُبيد القاسم بن سلام (٢٠٨/١)، و (الصحاح) (٢٠١/١)، و (النجم الوهاج) (٧٩/٤)، و (بداية المحتاج) (٣٠/٢).

(٢) أي : في الشرع .

(٣) أي: مِن الإبل ؛ فالمعنى الشرعيُّ أعمُّ مِنَ اللغويُّ علىٰ خلاف الغالب . • شرقاوي ٤
 (٥٢/٢) ، لكن قال ابن حجر في • التحقة ، (٢٩٣/٤) : (وإطلاقُ الملاقيح علىٰ ما في بطون الإبل وغيرها . . سائعٌ لغة ، خلافاً للجوهري) .

(\$) كان قال : (بعتك ذا اللبد بالف بشرط أنْ تبيعني دارك بكذا) ، أو (تُقرِضَني مئة من الدراهم) ، ثم إنْ أوقعوا العقد الثاني ؛ بأنْ باعه الدار أو أقرضه الدراهم ، مع علمهما بفساد الأوَّل . . صعَ ، وإلا فلا ، ومحلُّ فسادِ الأوَّل : إنْ وقع الشرطُ في صُلْب العقد أو في زمن الخيار ، وإلا فلا يَضُرُّ . انظر «حاشية الشرقاوي » (٣/٣) ، و«حاشية البجيرمي على شرح المنهج » (٢/٣٠) .

 (٥) سنن أبي داود (٣٥٠٤)، ورواه الترمذي (٣٠٧٣)، والنسائي (٧٨٨/٧) عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما .

(٦) كَانْ يقولَ : (بِعِنْكُ هَـٰذَا العبدَ بعشرةِ دراهمَ بشرطِ أَنْ ترهننَي بها دارُك) ، أو (يَكفُلكَ بها فلانٌ) .

غيرَ المَبِيعِ (١) ، فإنْ شرطَ رهنَهُ بالنَّمنِ أو غيرِهِ.. بَطَلَ البيعُ ؛ لاشتمالِهِ على شرطِ رهنِ ما لَم يملكُهُ بعدُ ، والتَّميينُ فيهِ (٢) : بالمشاهدةِ ، أو الوصفِ بصفاتِ السَّلَمِ ، وفي الكفيلِ : بالمشاهدةِ ، أو بالاسمِ والنَّسَبِ ، ولا يكفي الوصفُ ؛ كمُوسِرِ ثقةٍ ، قالَ الرَّافعيُّ : (ولو قالَ قائلٌ : الاكتفاءُ بالوصفِ أَوْلىٰ منهُ بمشاهدةِ مَنْ لا يُعرَفُ حالهُ.. لم يكنْ مُبعَداً (٣) ، وأقرَّهُ النَّوَدِيُّ (١٠) .

(أوِ الإشهادِ) ؛ لقولِهِ تعالى : ﴿ وَأَشْهِ دُوٓا إِذَا تَهَايَعْتُمْ ﴾ [البقر: ٢٨٦] ، ولا يُسْتَرَطُ تعيينُ الشَّهودِ في الأصحِّ (٥) ؛ لأنَّ الأغراضَ لا تتفاوتُ فيهم ؛ فإنَّ الحقّ يشبتُ بأيِّ عدولٍ كانوا ، وقد يُتوقَّفُ فيه بما ذَكَرُوهُ في التَّرْكيةِ ؛ مِنْ أَنَّهُ يكتبُ فيها قدرَ الدَّين (٢) ؛ لأنَّهُ قد يَعْلِبُ على الظَّنِّ صدقُ الشَّاهدِ في القليل دونَ الكثير .

(أو الخيار) ؛ لِمَا مرَّ في بابِهِ (٧) .

(أو الأجل) المُعيَّن ^(٨) ؛ لقولِهِ تعالى : ﴿ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنِ إِلَىٰٓ أَجَكُلِ مُسَكَّى ﴾ ؛

⁽١) قوله: (الرهن) ؛ أي : المرهون .

⁽٢) أي: الرهن بمعنى المرهون.

⁽٣) الشرح الكبير (١٠٨/٤).

 ⁽٤) روضة الطالبين (٣/ ٤٠٢)، والمعتمدُ : أنَّهُ لا يكفي الوصف . انظر (تحفة المحتاج)
 (٢٩٨٤)، و(نهاية المحتاج) (٣/ ٤٥٣).

 ⁽٥) فإنْ عُيَّنوا. لغا ، ولهُ الإتيانُ بغيرهم .

⁽٦) قوله: (مِنْ أَنَّهُ) ؛ أي : الحاكم ، وقوله: (فيها) ؛ أي : التزكية .

⁽٧) انظر (٢/٧٥_٨٥).

⁽٨) ويُشترَطُ ايضاً: أنْ يكونَ في غير الرَّبُوي، وألَّا يَبَمُدَ بقاءُ الدنيا إليه ؛ كالف سنة وإنْ بَمُدَ بقاءُ العاقدين إليه ؛ كمثني سنة ، وينتقلُ بموت البائع لورثته ، ويحلُّ بموت المشتري ، ويُشترَطُ أيضاً : أنْ يكونَ العقدُ في الذَّمَة ، فإنْ كان مُعينًا ؛ كـ (بعثكَ بهاذه الدراهم على أنْ تُسلَمها إليَّ وقتَ كذا) . . لم يصحَّ ؛ فجملةُ الشروط أربعةً . انظر • حاشية الشرقاوى » (٢/٣٥) .

أي : مُعيَّنِ . . ﴿ فَأَكْتُبُوهُ ﴾ [البقرة : ٢٨٢] .

(أوِ العِنْقِ) للمَبِيعِ (في أصعُ القولَينِ) ؛ لخبرِ " الصَّحيحَينِ " عن بَرِيرةَ : أنَّ عائشةَ اشتَرَتْها بشرطِ العِنْقِ والوَلاءِ ، ولم يُنكِرْ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ إلا شرطَ الوَلاءِ لهُم بقولِهِ: " ما بالُ أقوامٍ يشترطونَ شروطاً ليستْ في كتابِ اللهِ. . . " إلىٰ آخرِهِ('') ، ولأنَّ اسْتِغقابَ البيع العِنْقَ عُهِدَ في شراءِ القريبِ ، فاحتُمِلَ شرطُهُ .

والنَّاني : البُطْلانُ ، كما لو شرطَ بيعَهُ أو هبتَهُ ، وقيلَ : يصحُّ البيعُ ويبطلُ الشَّرطُ ، كما في النَّكاحِ ؛ فلو قالَ : (في أصحِّ الأقوالِ).. كانَ أَوْليْ .

(أو) شَرْطَ (الوَلاءِ) لغيرِ المشتري (معَ العِنْقِ في أضعفِ القولَينِ) ؛
بمعنىٰ : أَنَّهُ يصحُّ البيعُ ويبطلُ الشَّرطُ ؛ لظاهرِ خبرِ بَرِيرةَ ، والأصحُّ :
بطلانُهُما ؛ لمُخالفتِهِ ما تقرَّرَ في الشَّرعِ ؛ مِنْ أَنَّ الوَلاءَ لمَنْ أَعْتَنَ ، وأمَّا قولُهُ في
خبرِ بَرِيرةَ لعائشةَ : ﴿ واشْتَرِطِي لهُمُ الوَلاءَ ». فأُجِيبَ عنهُ : بأنَّ الشَّرطَ لم يقعْ
في العقدِ ، وبأنَّهُ خاصٌ بقصَّةِ عائشةَ ، وبأنَّ (لهُم) بمعنىٰ (عليهِم) ، كما في :
﴿ وَإِنْ أَسَاتُمُ فَلَكِا ﴾ [الإسراء: ٧] .

والتَّرجيحُ في هـٰـذهِ والَّتي قبلَها. . مِنْ زيادةِ المُصنَّفِ(٢) .

(أوِ البراءةِ مِنَ العيوبِ) في المَبِيع ؛ لِمَا سيأتي في آخِرِ البابِ(٣) .

 ⁽١) صحيح البخاري (٢٧٢٩) ، صحيح مسلم (٦/١٥٠٤) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها ،
 وقوله : (عن بريرةَ أنَّ عائشةَ أشترتها) لو قال : (عن عائشةَ أنَّها اشترتُ بريرةَ) . . لكان أوضحَ ، والله تعالىٰ أعلم .

 ⁽٢) نصرً الماتن على هنذه الزيادة في د دقائق التقيح ؛ (ق ١٢١) ، وانظر د اللباب ؛
 (ص٣٣٩-٢٤).

⁽٣) انظر (٢/١٠٦_١٠٠).

أو شَرْطَ نقلِ المَبِيعِ مِنْ مكانِ البائعِ ، أو قَطْعِ الثَّمارِ أو تَبْقِيَتِها بعدَ التَّأْبيرِ ، أو أنْ يعملَ فيهِ البائمُ عملاً معلوماً في أضعفِ القولين ،

(أو شَرْطَ نقل المَبِيع مِنْ مكانِ البائع) ؛ لأنَّهُ تصريحٌ بمُقتضى العقدِ .

(أو) شَرْطَ (قَطْعِ النَّمارِ أو تَبْقِيَهِاً بعدَ التَّأْبيرِ) ، صوابُهُ في النَّانيةِ : (بعدَ الصَّلاح)(١) .

واحتجُّوا للجوازِ في الأُولئ بالإجماع ، وفي النَّانيةِ بأَمْنِ النَّمارِ مِنَ الآفاتِ بعدَ صلاحِها غالباً ، بخلافِها قبلَهُ ، فإذا تَلِفَتْ.. لم يبقْ شيءٌ في مقابلةِ النَّمنِ ، ويَدُلُّ لهُ : خبرُ مسلم : أنَّهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ نهيٰ عن بيعِ النَّمرةِ حتىٰ يبدوَ صلاحُها وتذهبَ عنها الآفةُ^(۲).

(أو) شَرْطَ (أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ البَائِمُ عَمَلاً مَعْلُوماً) ؛ كَأَنْ بِاعَ ثُوباً بِشَرِطِ أَنْ يَخِيطُهُ (فِي أَضْعَفِ القَولَينِ) ، وهوَ فِي المعنىٰ بيعٌ وإجارةٌ يُوزَّعُ المُستَّىٰ عليهِما باعتبارِ القيمةِ ، وقيلَ : يبطلُ الشَّرطُ ويصحُّ البيعُ بما يُقابِلُ المبيعَ مِنَ المُستَّىٰ ، والأصحُّ : بطلانُهُما ؛ لاشتمالِ البيعِ علىٰ شرطِ عملٍ فيما لم يملكُهُ بعدُ ؛ فلو قال : (في أضعف الأتوالِ) . . كان أَوْلىٰ .

والتَّرجيحُ مِنْ زيادتِهِ^(٣) .

⁽١) أي : بعد بُدُو الصلاح ، وعبَر في « تحفة الطلاب » (ص٦٩) بالأولويّة بدل الصواب ، وعلّله الشرقاوي في « الحاشية » (٢/٥٥) بقوله : (لإيهامه _ أي : قولِه : « بعد التأبير » _ صحّّة شرط التبقية بعد التأبير وقبل بُدُو الصلاح ، مع أنَّه لا يصحُّ ؛ لعدم الأمن من الآفات حينئذٍ ، كما يَدُلُ عليه ما بعده ، وإنَّما قال : « أَوْلَىٰ » ؛ لإمكان أنْ يريدَ بالتأبير : بعد بُدُو الصلاح مجازاً) .

 ⁽۲) صحيح مسلم (١٥٣٥/ ٥٠) ، ورواه البخاري (١٤٨٦) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله
 عنهما .

أو بشرطِ أنَّ العبدَ محترفٌ .

قلتُ : لو عَبَّرَ بأنَّ فيهِ وصفاً مقصوداً. . لكانَ أعمَّ ، واللهُ أعلمُ .

أو بشرطِ ألَّا يُسلِّمَ المَهِيعَ حتىٰ يستوفيَ الثَّمنَ ، أوِ الرَّدِّ بالعيبِ ، أو خيارِ رُؤيةِ .

(أو بشرطِ أنَّ العبدَ محترفٌ) ؛ لأنَّهُ النزامٌ تتعلَّقُ بهِ مصلحةُ العقدِ^(١) ، ولم يقتضِ إنشاءَ أمرٍ مستقبلٍ^(٢) ، فلم يدخلْ في النَّهيِ عن بيعِ وشرطٍ .

(قلتُ : لو عَبَّرَ بِأَنَّ فيهِ وصفاً مقصوداً $(^{7})$. لكانَ أُعمَّ ، واللهُ أعلمُ) ، كما مرَّ في الخيار $(^{4})$.

(أو بشرطِ ألَّا يُسلِّمَ المَبيعَ حتىٰ يستوفيَ النَّمنَ) الحالُّ .

(أو) بشرطِ (الرَّدِّ بالعيبِ ، أو خيارِ الرُّؤيةِ) فيما إذا باعَ ما لم يَرَهُ على القولِ بصحَّتِهِ ؛ للحاجةِ إلىٰ ذلكَ^(٥) .

ولمَّا فَرَغَ مِنَ المُستثنياتِ مِنْ بطلانِ البيعِ بشرطٍ. . رجعَ إلى بقيَّةِ البيوعِ الباطلة ؛ فقالَ :

[بيعُ المُلامَسةِ]

(وبيعُ المُلامَسةِ) ؛ للنَّهي عنهُ في خبرِ « الصَّحيحَينِ »^(١٦) ؛ (بأنْ يَلمُِسَ)

⁽١) وهو العلمُ بصفات المبيع التي يختلف بها الغرض . ﴿ شرقاوي ﴾ (٢/ ٥٦) .

⁽٢) احتَرَزَ بذلك : عن البيع بشرطِ بيع أو قرض . • شرقاوي ١ (٢/٢٥) .

 ⁽٣) ككون العبد كاتباً ، وحَرَجَ بذلك : ما لا يُقصَدُ ؛ كشرط كونه زانياً أو سارقاً ، فبان خلافهُ ، وكأنْ
 يأكلَ كذا ؛ فيصحُّ البيم لا الشرط ، ولا خيارَ فيهما بفوته . انظر ٥ حاشية الشرقاوى ، (٢/ ٥٥) .

⁽٤) انظر (٢/٦٧).

⁽٥) انظر ما سبق في (٦٣،٥٩/٢) .

⁽٦) صحيح البخاري (١٩٩٣) ، صحيح مسلم (٢/١٥١١) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

بضمَّ الميمِ وكسرِها(١) (ثوباً مَطْوِيّاً أو في ظُلْمةٍ ، ثمَّ يشتريَهُ علىٰ أنَّهُ لا خيارَ لهُ إذا رآهُ) ؛ اكتفاءً بَلَمْسِهِ عن رؤيتِهِ ، أو يقولَ : (إذا لَمَسْتَهُ . . فقد بعثُكَهُ) ؛ اكتفاءً بَلَمْسِهِ عنِ الصَّيغةِ ، أو يبيعَهُ شيئاً(٢) علىٰ أنَّهُ متىٰ لَمَسَهُ لَزِمَ البيعُ وانقطعَ الخيارُ ؛ اكتفاءً بلَمْسِهِ عنِ الإلزام بتفرُّقِ أو تخايُرٍ .

[بيعُ المُنابَذةِ]

(والمُنابَدَةِ) بالمُعجَمةِ ؛ للنَّهي عنها في خبرِ " الصَّحيحَينِ "^(٣) ؛ (بأنْ يَنْبِذَ كلٌّ منهُما^(٤) ثُوبَهُ علىٰ أنَّ كلاً منهُما) مُقابَلٌ (بالآخَرِ ، ولا خيارَ) لهُما (إذا عرفا الطُّولَ والعَرْضَ ، وكذا لو نَبَذَهُ إليهِ بثمنِ معلوم)^(٥) ؛ اكتفاءً بذلكَ عنِ الصَّبغةِ .

والبُّفُلانُ فيها وفي المُلامسةِ مِنْ حيثُ المعنى ؛ لعدمِ الرُّوْيةِ ، أو عدمِ الصَّيغةِ ، أو للشَّرط الفاسد^(٦) .

⁽١) أي : من باب (نَصَرَ) و(ضَرَبَ) ؛ فالماضي مفتوحٌ علىٰ كلِّ حال ، ونُقل فيه الكسرُ في الماضي والفتحُ في المضارع مِنْ باب (عَلِمَ) ، وانظر • حاشية الشرقاوي ، (٢/ ٢ ٥) .

⁽٢) أي : مَرْثِيًا ؛ لئلا يتكرَّر مع الأوَّل . ﴿ شرقاوي ﴾ (٢/٢٥) .

 ⁽٣) صحيح البخاري (٢١٤٦) ، صحيح مسلم (١٥١١) عن سيدنا أبي هريرة رضى الله عنه .

 ⁽³⁾ قوله : (كلِّ منهما) ليس بقيد ، بل مثلة : ما لو قال أحدُهُما للآخر : (بعثكَ هنذا بكذا على
 أَنِّي إذا نَبَذْتُهُ إليك لَزِمَ البيمُ وانقطع الخيارُ) ، فيقبلُ ؛ فهو وإنْ وُجِدَ فيه الإيجابُ والقَبُول للكن
 مع الشرط الفاسد . • شرقاوي ٩ (٥٦/٢) .

 ⁽٥) أي : كأنْ يقولَ أحدُهُما : (أَنبِذُ إليك ثوبي بعشرة) ، فيأخذَه الآخر ساكتاً ؛ لأنَّه على فَرْض أنْ
 يكونَ قولُهُ : (أَنبِذُ إليك ثوبي بعشرة) كنايةً . لم يوجد فَبُولٌ ، فلم توجد الصَّيغةُ .
 دشرقاوى » (٢/٢٥) .

والمُحاقَلةِ ؛ وهمَي بيعُ الحِنْطةِ في سُنْبُلِها ، فإنْ باعَها دونَ التَّبْنِ. . فقَوْلا خيارِ الرُّؤيةِ .

[بيعُ المُحاقَلةِ]

(والمُحاقَلةِ ؛ وهيَ بيعُ الحِنْطةِ في سُنْئِلِها)(١) بصافيةٍ(٢) ؛ للنَّهي عنها في خبرِ « الصَّحيحَينِ ١٦٥ ، ولعدم العِلْمِ بالمُماثلةِ ، ولأنَّ المقصودَ مِنَ المَبِيعِ فيها مستورٌ بما ليسَ مِنْ صلاحِهِ (١) ، (فإنْ باعَها) في سُنْئِلها (دونَ النَّبْنِ) بغيرِ جِنْسِها . . (فقَوْلا خيارِ الرُّوْيةِ) ؛ يعني : بيعَ الغائبِ ؛ فلا يصحُّ في الأصحَّ (٥) .

[بيعُ ما لم يَملِكُ]

(وبيعُ ما لم يَملِكُ) ؛ لخبرِ : « لا طلاقَ إلا فيما تَملِكُ ، ولا عتقَ إلا فيما تَملِكُ ، ولا عتقَ إلا فيما تَملِكُ ، ولا بيعَ إلا فيما تَملِكُ ، رواهُ التَّرْمِذيُّ وحَسَّنَهُ (١٠) ، (إلا في الإجارةِ ،

 ⁽١) ومثلة : جزر في أرضه ، وفول في قشره الأعلىٰ ، بخلاف اللَّوبياء في قشرها ، ونحو عنب في شجره ، وشعير في سنبله ، وأرَّزُ في قشره ؛ فيجوزُ البيعُ ، بخلاف السَّلَم فيه ؛ فإنَّه لا يصحُ على المعتمد . ٩ شرقاوي ٥ (٥٦/٣) .

 ⁽٢) أي : من التَّبن ، والتقييدُ بها ؛ لأجل التسمية بالمحاقلة ، وإلا فمثلُ ذلك : بيمهُ بمثله وبدراهم أو دنانير ، فهو باطلٌ ؛ لعدم الرؤية ، لنكن لا يُسمَّىٰ مُحاقلةً على الصحيح . « شرقاوي ؟
 (٢٦/٢ ٥) .

⁽٣) صحيح البخاري (٢٣٨١) ، صحيح مسلم (١٥٣٦) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

أي: وهو التُّبن ، واحترَز بذلك : عن بيع الرُّمّان في قشره ، والجوز واللوز في قشرته السفلن ؛ فيصحُ ؛ لأنَّ الساتر له منْ صلاحه . • شرقاوي » (٥٦/٢) .

⁽۵) وقد سبق في (۲/۹۹).

 ⁽٦) سنن الترمذي (١١٨١) ، ورواه أبو داود (٢١٩٠) عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

والسَّلَم ، والرِّبا ، كما تقدُّمَ .

والسَّلَم ، والرَّبا)(١) الواقعِ هوَ والإجارةُ على ما في الذَّمَّةِ ؛ فإنَّها تصحُّ وإنْ كانتِ المنفعةُ والمُسلَمُ فيهِ والمَسِمُ غيرَ مملوكةٍ حالةَ العقدِ ، (كما تقدَّمَ)كلِّ منها في عمومِ الكلامِ ، لكن لا معنى لتخصيصِ الرَّبا ، بل كلُّ بيعٍ وَقَعَ على ما في الدُّمَّةِ كذلكَ ؛ على أنَّ الرَّبا لم أَرَهُ في « اللُّباب »(٢) .

[بيعُ اللَّحم بالحيوانِ]

(وبيعُ اللَّحمِ بحيوانٍ مأكولٍ ولو مِنْ غيرِ جنسِهِ) ؛ كبيعِ لحمِ البقرِ بالبقرِ أو بالشَّاةِ ، (وكذا) بحيوانِ (غيرِ مأكولٍ) ؛ كبيع لحمِ البقرِ بالحمارِ (في الأطهرِ) ؛ لأنَّهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ نهيٰ أَنْ تُباعَ الشَّاةُ باللَّحمِ ، رواهُ الحاكمُ والبَّبَهَتيُّ وقالَ : (إسنادُهُ صحيحٌ)(٢٠ ، ونهيٰ عن بيعِ اللَّحمِ بالحيوانِ ، رواهُ التَّمَديُّ .

ومُقابِلُ الأظهرِ : الجوازُ ؛ لأنَّ سببَ المنع بيعُ مالِ الرِّبا بأصلِهِ المُشتمِلِ

 ⁽١) كَانْ يبيعَهُ صَاعَ بُرُ في ذَمَّته مثلاً بصاع آخَرَ في ذَمَّته ولم يكنْ واحدٌ منهما مالكاً له حالَ العقد ؟
 فإنّهُ يصحُ ، ثمَّ قبل تفرّقهما مِنَ المجلس يُحصّلان ذلك بقرض أو اتّهاب أو نحوهما ويتقابضان قبل التفرق . د شرقاوى » (٢/ ٧٥) .

⁽٢) وليس موجوداً أيضاً في مطبوعه (ص٢٢٦) .

 ⁽٣) المستدرك (٣٥/٢) ، السنن الكبرئ (٩٩٦/٥) عن سيدنا سمرة بن جندب رضي الله عنه ،
 وانظر (البدر المنير) (٢/ ٤٨٥-٤٨٨) .

⁽٤) رواه أبو داود في (المراسيل) (١٧٨) ، والحاكم (٢/ ٣٥) مرسلاً عن سعيد بن المُسيَّب رحمه الله تعالى ، ورواه الدارقطني (٣٠٥٦) موصولاً عن سيدنا سهل بن سعد رضي الله عنهما ، وانظر (البدر المنير ٥ (٢/ ٤٨٥) .

ويجوزُ بيعُ اللَّبَنِ بالحيوانِ ؛ سواءٌ أكانَ مأكولاً أم لا .

قلتُ : إلا أنْ يكونَ لبنَ شاة بشاة في ضَرْعِها لبنٌ ، واللهُ أعلمُ .

عليهِ ، ولم يوجدْ ذلكَ هنا .

والتَّرجيحُ مِنْ زيادتِهِ^(١) .

وأشارَ بقولِهِ مِنْ زيادتِهِ : (ولو مِنْ غيرِ جنسِهِ) : إلىٰ أنَّ فيهِ خلافاً ؛ ففيهِ قولٌ بالجوازِ ؛ قياساً علىٰ بيع اللَّحم باللَّحم مِنْ غيرِ جنسِهِ .

وكاللَّحمِ فيما ذُكِرَ : الأَلْيةُ ، والقلبُ ، والكَيدُ ، والطِّحالُ ، والكُلْيةُ ، والجّلدُ إذا لم يُدبَغُ .

[بيعُ اللَّبَنِ بالحيوانِ]

(ويجوزُ بيعُ اللَّبَنِ بالحيوانِ ؛ سواءٌ أكانَ مأكولاً أم لا)(٢) ؛ إذ لم يَرِدْ فيهِ نهيٌ .

(قلتُ : إلا أَنْ يكونَ) اللَّبَنُ (لِبنَ شَاةٍ) وبِيعَ (بِشَاةٍ في ضَرْعِها لِبنٌ) ؛ فلا يجوزُ^(٣) ، (واللهُ أعلمُ) ؛ للرّبا ؛ لكونِهِ مِنْ قاعدةٍ (مُدَّ عَجُوةٍ)^(٤) ، وذِكْرُ الشَّاةِ معَ لَبَنِها مثالٌ ؛ فكلُ مأكولٍ معَ لَبَنِهِ أو بيضِهِ. . كذلكَ ؛ فيمتنعُ بيعُ بيضِ دجاجةٍ بيجاجةِ فيها بيضٌ .

⁽١) نصَّ الماتن عليها مع تاليتها في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق ١٢١) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٢٢٧) .

 ⁽٢) قوله: (سواءٌ...) إلى آخره: هذا التعميم في الحيوان، أمَّا اللبن: فلا بُدَّ أَنْ يكونَ
 مأكولًا، وإلا كان نجساً لا يصحُّ بيمُهُ. « شرقاوى » (١٩/٣)).

 ⁽٣) فإنْ لم يكن في ضَرعها لبن ، أو كان لكن مِن غير جنس ذلك اللبن ؛ كبيع لبن بقر بشاة لا لبن في ضَرعها أو فيه لبن . . فيجوز . • تحفة الطلاب ، (ص٠٠) .

⁽٤) وقد سبق الحديث عنها في (٢/ ٥١ - ٥٢) .

ويبطلُ بيعُ شاةٍ لَبُونٍ بشاةٍ لَبُونٍ .

وبيعُ الحَصَاةِ ؛ بأنْ يبيعَهُ مِنْ هـٰذهِ الأثوابِ ما تقعُ عليهِ الحَصَاةُ ،

[بيعُ شاةٍ لبونٍ بمِثْلِها]

(ويبطلُ بيعُ شاةٍ لَبُونِ بشاةٍ لَبُونٍ) ؛ لِمَا مرَّ (() ، وذِكْرُ الشَّاةِ مثالٌ أيضاً ؛ فكلُّ مأكولِ لَبُونِ أو فيهارِقُ اللَّبنُ والبيضُ في المحيوانِ اللَّهْنَ في السَّمْسِم ونحوهِ : بأنَّهُما مُهيَّآنِ للخروجِ معَ بقاءِ أصلِهِما بحالِهِ ، بخلافِ اللَّهْن فيما ذُكِرَ (٢) .

[بيعُ الحَصَاةِ]

(وبيعُ الحَصَاةِ) ؛ للنَّهِي عنهُ في خبرِ مسلم (٣) ؛ (بأنْ يبيعَهُ مِنْ هـنه الأثوابِ ما تقعُ عليه) هـنه و الحَصَاةُ) ، أو يقولَ : (إذا رَمَيْتُ هـنه الحَصَاةَ . . فهـنه التَّوبُ مَبِيعٌ منكَ بكذا)(٤) ، أو يقولَ : (بعتُكَ ولكَ الخيارُ إلى رَمْيِها) ، والبُطْلانُ في ذلكَ مِنْ حيثُ المعنى ؛ للجهلِ بالمَبِيعِ (٥) ، أو بزمنِ الخيارِ (٢) ، أو لعدم الصّيغة (٧) .

⁽۱) انظر (۲/۸۷).

أي : في السَّمْسِم ؛ فإنَّ تهيُّؤهُ للخروج ليس مع بقاء أصله ، بل مع ذهابه ؛ فيصحُ بيعُ إِرْدَبُ
 سِمْسِم مثلاً بمثله . • شرقاوي • (٩٩ /٢) .

⁽٣) صحيح مسلم (١٥١٣) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

 ⁽٤) قوله : (رَمَيْتُ)، ويجوزُ أيضاً سكونُ الناء مع البناء للمجهول ورفع (الحصاة) ، وعليه : فيكونُ شاملاً لرميها مِنْ أجنبي . انظر ٩ حاشية الشرقاوي ١ (٥٩ /٢) .

أي : في الأولئ .

 ⁽٦) أي: في الثالثة .
 (٧) انظر (حاشية الشيراملسي على النهاية) (٤٤٩_٤٤٨/٤) ، و الحاشية الجمل (٧ / ٧١) .

وبيعُ الماءِ الجاري مُدَّةَ معلومةً ؛ لأنَّهُ غيرُ مملوكٍ ، وللجهلِ بقَدْرِهِ ، فإنْ كانَ راكداً ، أو في إناءٍ . . جازَ .

[بيعُ الماءِ الجاري]

(وبيعُ الماءِ الجاري مُدَّةً معلومةً ؛ لأنَّهُ غيرُ مملوكٍ ، وللجهلِ بقَدْرِهِ) ، ولو كانَ مملوكاً . . امتنعَ أيضاً ؛ للعِلَّةِ الثَّانيةِ ، (فإنْ كانَ راكداً ، أو في إناءٍ . . جازَ) بيعُهُ ، وقولُهُ : (راكداً) يُغنى عمَّا بعدَهُ .

[بيعُ النَّمرةِ قبلَ التَّأبيرِ]

(وبيعُ النَّمرةِ قبلَ التَّأبيرِ بشرطِ التَّبَقِيَةِ أو مطلقاً) (١٠) ؛ للنَّهيِ عن بيعِها قبلَ الصَّلاحِ ، كما موّ (٢٠) ، (فإنْ باعَها بشرطِ القَطْعِ) قبلَ التَّأبيرِ ، (أو بعدَ التَّأبيرِ مطلقاً ، أو بشرطِ القَطْعِ أوِ التَّبَقِيَةِ . . جازَ) ، وهاذا عُلِمَ ممَّا مرّ (٢٠) ، ومحلُ الجوازِ في الإطلاقِ والتَّبْقِيَةِ : بعدَ بُكُو الصَّلاح .

(فإنْ باعَ نخلاً وعليهِ ثمرةٌ غيرُ مُؤبَّرةٍ (٤). . فهيَ للمشتري ، فإنْ كانتْ

 ⁽١) قوله : (قبلَ التأبيرِ) الأولىٰ : (قبل الصلاح) ؛ أي : بُدُوِّهِ ، وسيأتي تعريف التأبير بعد قليل ، وانظر ما سبق تعليقاً في (٢ / ٢ ٨) .

⁽٢) انظر (٢/٨٢).

⁽٣) انظر د حاشية الشرقاوى ٤ (٢/ ٥٩) ، و(٢/ ٨٢) .

 ⁽٤) تكلَّم قبلُ عن بيع الشمرة وحدها ، وسيتكلَّم هنا عن بيع النخل وحده أو مع الشمرة ، وقوله :
 (نخلاً) ليس بقيدٍ ، وكذا التأبيرُ ؛ فالشجرُ جميعُهُ كالنخل ، والظهورُ بغير تأبيرٍ _ كتنائرُ النَّور _
 كالتأبير ، وانظر (حاشية الشرقاوي ، (٢٠/٢) .

مُؤبَّرةً . . فللبائع .

مُؤبَّرةً.. فللبائعِ)، هنذا إذا لم تُشرَطِ الثَّمرةُ لأحدِهِما، فإنْ شُرِطَتْ لهُ.. عُمِلَ بِهِ تأبَّرتْ أم لا

والأصلُ في ذلكَ : خبرُ " الصَّحيحَينِ " : " مَنْ باعَ نخلاً قد أَبُرَتْ . . فثمرتُها للبائعِ ، إلا أَنْ يشترطَ المُبْتاعُ "(١) ، مفهومُهُ : أنَّها إذا لم تُؤيَّرُ تكونُ النَّمرةُ للمشتري ، إلا أَنْ يَشرُطَها البائعُ ، وكونُها في الأوَّلِ للبائعِ صادقٌ بأَنْ تُشرَطَ لهُ أو يسكتَ عن ذلكَ ، وكونُها في الثَّاني للمشتري كذلكَ .

وأُلحِقَ تأبيرُ بعضِها بتأبيرِ كلَّها بتبعيَّةِ غيرِ المُؤبَّرِ للمُؤبَّرِ ؛ لِمَا في تتبُّعِ ذلكَ مِنَ العُسْر(٢) .

والتَّأْبِيرُ : تشقيقُ طَلْعِ الإناثِ وذَرُّ طَلْعِ الذُّكُورِ فيهِ ، ومُرادُ الفقهاءِ : تَشَقُّقُ الطَّلْعِ مطلقاً (٣) ؛ اعتباراً بظهورِ المقصودِ (٤) .

[بيعُ الرُّطَبِ بمِثْلِهِ أو بتمرٍ]

(وبيعُ الرُّطَبِ) بضمَّ الرَّاءِ (بمِثْلِهِ أو بنمرٍ) ، وبيعُ العِنَبِ بمِثْلِهِ أو بزَبيبٍ ؛ للجهل الآنَ بالمُماثلةِ وقتَ الجفافِ ، والأصلُ في ذلكَ : أنَّهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ

⁽۱) صحيح البخاري (۲۲۰٤) ، صحيح مسلم (۱۰٤۳) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

⁽٢) أي : عُسْر إفراد ما لم يُؤيَّرُ فيكون للمشتري ، وما أَبُّر فيكون للبائع . ﴿ شرقاوي ﴾ (٢/ ٦٦) .

 ⁽٣) أي : سواةً كان بفعل فاعلي أم لا ، كان طَلْمَ إناثٍ أم لا ، كان مع ذلك ذَرِّ أم لا ، وانظر (حاشية الشرقاوى ٥ (٢ / ٢١) .

 ⁽٤) قوله: (اعتباراً...) إلى آخره: عِلَّة لمحذوف؛ أي: وقد لا يُؤبَّر شيءٌ ويتشقَّقُ الكلُّ
وحُكْمُهُ كَالمُؤبِّر؛ اعتباراً... إلى آخره. انظر ا حاشية الشرقاوى ١ (٢ / ٢) .

سُئِلَ عن بيعِ الرُّطَبِ بالتَّمرِ ، فقالَ : ﴿ أَيَنقُصُ الرُّطَبُ إِذَا جِفَّ ؟ » ، فقالوا : نعم ، فقالَ : ﴿ فلا إِذَا » رواهُ التَّرْمِذيُّ وصَحَّحَهُ (١٠ ، وتقدَّمَ أَنَّهُ يَصِعُّ بيعُ العَرَايا ، وسِأتَى أَيضاً (٢٠ . وسِأتَى أَيضاً (٢٠ .

[بيعُ الحِنْطةِ المبلولةِ بالجافّةِ أو بمِنْلِها]

(و) بيعُ (الحِنْطةِ المبلولةِ) وإنْ جَفَّتْ (بالجافَّةِ) أو بمِثْلِها .

[بيعُ اللَّحم الطَّرِيِّ بالقَدِيدِ]

(و) بيعُ (اللَّحمِ الطَّرِيِّ بالقَدِيدِ) (٢) ؛ لِمَا مرَّ (١) ؛ (فلو باعَ) منهُ (رَطْباً) بفتحِ الرَّاءِ بِمِثْلِهِ (١٠) ، (أو يابساً بمِثْلِهِ . . جازَ إنْ تماثلا) فَدْراً ، وهوَ مردودٌ في الأُولِين (٢) ؛ لِمَا مرَّ (٧) ، (أو اختلفَ الجنسُ) ؛ كبيعِ لحمِ بقرِ بلحمِ غنمٍ . . جازَ البيعُ وإنْ لم يتماثلا (في الأظهرِ) ؛ لعدم اعتبارِ المُماثلةِ .

والثَّاني : لا يجوزُ إنْ لم يتماثلا ؛ بناءً علىٰ أنَّ اللُّحُومَ جنسٌ .

⁽۱) سنن الترمذي (۱۲۲۵) ، ورواه أبو داود (۳۳۵۹) ، والنسائي (۲۲۸ ٪) ، وابن ماجه (۲۲۱٤) عن سيدنا سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه .

⁽٢) انظر (۱۰۲ ، ۱۰۲ – ۱۰۵) .

⁽٣) خَرَجَ : بيعُ القديد بمثله ؛ فجائزٌ حيثُ خلا عن عَظْم وملح يظهرُ ذلك الملحُ في الوزن ، أمّا المَظُمُ .. فلا يُغتَفَرُ منه شيءٌ ؛ لإمكان خُلُو القديد عنه ، بخلاف الملح ؛ فإنهُ لمّا كان مِنْ مصالحه ولا يُمكِنُ خُلُوهُ عنه . . اغتمر القليلُ منه . انظر • النهاية ، مع • الشَّبرامَلْسي ، (٣٦/٣٤) .

⁽٤) انظر (٢/١٥، ٨٧).

⁽٥) أي : منَ اللحم .

⁽٦) وهي بيعُ الرَّطْب بمثله .

⁽٧) أي : مِنْ أَنَّ المُماثلةَ إِنَّما تُعتبرُ بالجفاف في الرَّطْب ونحوه كاللحم .

فإنْ تفاضلا واتَّحدَ الجنسُ. . بَطَلَ ، وفي اللُّحْمانِ ، والأَلْبانِ ، والأَدْهانِ ، والأَدْهانِ ، والخُدهانِ ، والخِلوبِ ، وأنواع الخبزِ . . قولانِ .

قلتُ : الأظهرُ : أنَّها أجناسٌ ، واللهُ أعلمُ .

وعلى القولَينِ : لحومُ عِرَابِ البقرِ وجواميسِها جنسٌ ، ولحومُ الضَّأْنِ والمَغْزِ جنسٌ .

والتَّرجيحُ مِنْ زيادتِهِ^(١) .

(فإنْ تفاضلا واتَّحدَ الجنسُ. . بَطَلَ) البيعُ ؛ للرُّبا ، وهـٰـذا مفهومٌ ممَّا قبلَهُ .

[بيعُ اللُّحْمان والألبانِ ونحوِهِما]

(وفي اللَّحْمانِ) بضمَّ اللَّامِ ، (والأَلْبانِ^(٢) ، والأَدْهانِ^(٣) ، والحِيتانِ) ؛ أي : السَّمكِ ، (والخُلُولِ^(٤) ، وأنواعِ الخبزِ) ؛ كخبزِ البُرُّ ، وخبزِ الشَّعيرِ ، وخبز اللَّرَةِ . . (قولانِ) .

(قلتُ : الأظهرُ : أنَّها أجناسٌ ، واللهُ أعلمُ) كأصولِها (٥٠) ؛ فيجوزُ بيعُ لحمِ الشَّأْنِ مُتفاضِلاً .

⁽١) نصَّ الماتن علىٰ هـٰذه الزيادة في « دقائق التنقيح » (ق ١٢١) ، وانظر « اللباب » (ص٢٣٠).

 ⁽٢) ومثلُها : البيوض ، والصفارُ والبياض جنسٌ واحد ، والسمنُ والمَخِيض جنسان . • قليوبي على شرح التحرير ، (ق.١٠٤) .

 ⁽٣) كدهن سِمْسِم، ودهن لوز، ودهن ورد، ودهن ياسمين، ونحوها، وانظر ٥ حاشية الشرقاري ٥ (٢/ ٦٣) .

 ⁽٤) كلُّ خلَّينِ فيهما ماءٌ ولو غيرَ عذب ، أو في أحدهما واتَّحد جنسُهُما. . لم يصحَّ بيعُ أحدهما بالآخر ، وكلُّ خلَّينِ لا ماءٌ فيهما ، أو في أحدهما ماءٌ واختلف جنسُهُما. . صحَّ بيعُ أحدهما بالآخر ولو مُتفاضِلاً ، وانظر ٥ حاشية الشرقاوي ٥ (٢/ ٢٧) .

 ⁽٥) الأصول في اللحوم والألبان: الحيوانات، وفي الأدهان: حبوبُها _ كالسَّمْسِم واللَّوز _
 وأوراقُها؛ كالورد والياسِمين، وفي الخلول: ما يُتَّخذُ منها؛ كالعنب والنمر والزبيب، وأمّا
 الأسماك: فليس لها أصلٌ؛ فذكرُ الأصولِ فيها تجوّزٌ. انظر ٥ حاشية الشرقاوي ٥ (٢٢ /٢) .

والنَّاني : هيَ جنسٌ ؛ فلا يجوزُ التَّفاضلُ فيها .

وأمَّا الجرادُ: فليسَ مِنْ جنسِ اللُّحومِ على الأصحِّ ، وأمَّا أعضاءُ الحيوانِ الواحدِ ؛ كالكَرِشِ ، والكَبِدِ ، والطّحالِ ، والقلبِ ، والرُّنةِ . . فالمذهبُ : أنَّها أجناسٌ ، ذَكَرَ ذلكَ في « الرَّوْضةِ »(١) .

[بيعُ الكلبِ والخِنْزِيرِ وما تولَّدَ مِنْ أحدِهِما]

(و) يبطلُ (بيعُ الكلبِ ، والخِنْزِيرِ ، وما تولَّد مِنْ أحدِهِما) معَ الآخَرِ أو غيرِهِ ، وسائرِ الأعيانِ النَّجِسةِ ؛ لأنَّهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ نهىٰ عن ثمنِ الكلبِ ، وقالَ : " إنَّ اللهَ حَرَّمَ بيعَ الخمرِ والمَيْتةِ والخِنْزِيرِ » رواهُما الشَّيخانِ (٢٠) ، والمعنىٰ في ذلكَ : نجاسةُ عين المذكوراتِ ، فأُلحِقَ بها باقي نجس العين .

[بيعُ الحُرِّ وأمِّ الولدِ والمُكاتَبِ]

(و) بيعُ (الحُرِّ) ؛ للإجماعِ ، (وأمَّ الولدِ ، والمُكاتَبِ) ؛ لِمَا مرَّ في (بابِ لزوم البيع) ، .

[بيعُ الحَشَراتِ]

(والحَشَراتِ) ؛ كالحيَّاتِ ، والعقاربِ ، والفِثْرانِ ، والخَنافِسِ ، والنَّملِ ؛ إذ لا نفعَ فيها يُقابَلُ بالمالِ^(٤) ، وإنْ ذُكِرَ لها منافعُ فى الخواصُ .

⁽١) روضة الطالبين (٣/ ٣٩٥).

⁽٢) صحيح البخاري (٢٢٣٦ ، ٢٢٣٧) ، صحيح مسلم (١٥٦٧ ، ١٥٨١) عن سيدنا أبي مسعود الأنصاري وسيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهم .

⁽٣) انظر (٣٢/٢).

⁽٤) إلا بيعَ العَلَق لمصِّ الدم ونحوه ، كما سبق التصريح به في (١٦/٢) .

وما لا يُقدَرُ علىٰ تسليمِهِ ، فإنْ قُتِلَ شيءٌ منهُ . . لم يُضمَنْ إلا الآدميُّ بدِيَتِهِ إنْ كانَ حُرّاً ، وقيمتِهِ إنْ كانَ مملوكاً ، إلا المُرتدَّ ؛ فإنَّهُ لا يُضمَنُ معَ جوازِ بيعِهِ ، وليسَ لنا ما يجوزُ بيعُهُ ولا يُضمَنُ بالإتلافِ . . إلا العبدُ المُرتذُ .

وعَسْبِ الفَحْلِ ؛ وهوَ أَجرَةُ ضِرَابِهِ ،

(وما لا يُقَدَرُ علىٰ تسليمِهِ) ؛ لِمَا مرَّ في البابِ المذكورِ (١٠ .

[حُكْمُ قتلِ الكلبِ والخِنْزِيرِ ونحوِهِما مِنْ حيثُ الضَّمانُ]

(فإنْ قُتِلَ شيءٌ منهُ) ؛ أي : ممَّا ذُكِرَ مِنَ الكلبِ وما بعدَهُ. . (لم يُضمَنُ) ، وهنذا الإطلاق ليسَ بصحيح وإنِ استثنى منهُ قولَهُ : (إلا الآدميُ) ؛ فيُضمَنُ (بدِيَتِهِ إِنْ كَانَ حُرّاً ، وقيمتِهِ إِنْ كَانَ مملوكاً ، إلا المُرتدَّ ؛ فإنَّهُ لا يُضمَنُ معَ جوازِ بيعه ، وليسَ لنا ما يجوزُ بيعهُ ولا يُضمَنُ بالإتلافِ . . إلا العبدُ المُرتدُّ) ؛ لأنَّهُ لا حرمةَ لهُ .

[بيعُ عَسْبِ الفحلِ]

(وعَسْبِ الفَحْلِ) ؛ للنَّهيِ عنهُ في خبرِ البخاريِّ (٢٠) ؛ (وهوَ أَجرهُ ضِرَابِهِ) ، ويُقالُ : ضِرَابُهُ (٣) ، ويُقالُ : ماؤُهُ (٤) ، وعليهما يُقدَّرُ في الخبرِ مضافٌ ليصحَّ النَّهيُ ؛ أي : انهن عن بدلِ عَسْبِ الفحلِ ؛ مِنْ أَجرةٍ ضِرَابِهِ ، أو ثمنِ ماثِهِ ؛ أي : يَذُلُ وَأَخذُهُ (٥) .

⁽۱) انظر (۲/۷۱).

 ⁽٢) صحيح البخاري (٢٢٨٤) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، ولفظ الحديث :
 (نهى النبئ صلَّى الله عليه وسلَّم عن عَسْبِ الفحل) .

⁽٣) وهاذا هو الأشهر . انظر (تحفة المحتاج ٤ (٤/ ٢٩٢) ، و(نهاية المحتاج ٤ (٣/ ٤٤٧) .

 ⁽٤) وقد سبق التنبيه على هـنـذه الأقوال في (١٤/٢) .

⁽٥) وأخذُ المبذول كبيرةً ؛ لأنَّه مِنْ أكل أموال الناس بالباطل . • جمل على شرح المنهج ، (٢٠/٢) ، وانظر • حاشية البجيرمي ، (٢٠/٢) .

وبيعُ الأعمىٰ ، كما تقدَّمَ ، وبيعُ الغَرَرِ ؛ كالمِسْكِ في الفاْرةِ ، والصُّوفِ علىٰ ظهرِ الغنمِ ، وذراعٍ مُشاعٍ مِنْ دارٍ تُجهَلُ ذُرْعانُها ، وبيعُ خيارِ الرُّؤيةِ ، كما تقدَّمَ .

(وبيعُ الأعمىٰ ، كما تقدَّمَ) في (بابِ الخيارِ)(١) .

[بيعُ الغَرَدِ]

(وبيعُ الغَرَرِ ؛ كالمِسْكِ في الفأرةِ ، والصُّوفِ على ظهرِ الغنمِ ، وذراعٍ مُشاعٍ مِنْ دارٍ تُجهَلُ ذُرْعانُها) ؛ للجهلِ بقَدْرِ المبيعِ ، بخلافِ بيعِ ذِراعٍ مُعيَّنِ أو مُشاعٍ مِنْ دارِ تُعلَمُ ذُرْعانُها .

وتقييدُهُ بالمُشاع ، وتصريحُهُ بجَهْلِ الذُّرْعانِ. . مِنْ زيادتِهِ (٢٠ .

(وبيعُ خيارِ الرُّؤيةِ ، كما تقدَّمَ) في (باب الخيار)(٣) .

[حُكْمُ ما إذا جَمَعَتِ الصَّفْقةُ حلالاً وحراماً]

(وإذا جَمَعَتِ الصَّفْقةُ الواحدةُ حلالاً وحراماً) ؛ كخَلِّ وخمرٍ ، أو عبدِهِ وحُرِّ ، أو وعبدِ غيرِهِ ، أو مُشترَكٍ بغيرِ إذنِ شريكِهِ . (بَطَلَ في الحلالِ أيضاً) ؛ أي : كما بَطَلَ في الحرامِ (علىٰ قولٍ مرجوحٍ) ؛ تغليباً للحرامِ على الحلالِ ، قالَ الرَّبيعُ : (وإليهِ رَجَعَ الشَّافعيُّ آخِراً) () ، والأظهرُ عندَ الشَّيخَين وغيرهِما :

⁽۱) انظر (۲/۲).

⁽٢) نصَّ الماتن على هـٰـذه الزيادة في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق١٢١) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٢٣٣).

⁽٣) انظر (٢/٥٩).

⁽³⁾ في (ب، د، هـ) : (قول الشافعي) بدل (الشافعي)، والعبارة في ا المهمات ، (0/1 الله)، و (0/1 الله)، و (0/1 الله) و (0/1 الله)، وقال الخطيب الشربيني في ا المغنى ا (0/1) (0/1 الله)،

فإذا قُلْنا بالأظهرِ _ وهوَ الصَّحَّةُ _ . . فللمشتري الخيارُ في فسخِ العقدِ ، وليسَ ذلكَ لوارثِهِ فيما إذا كانَ الثَّمنُ مُؤجَّلاً وماتَ المشتري قبلَ الحُلُولِ ،

الصَّحَّةُ ؛ إعطاءً لكلِّ منهُما حُكْمَهُ(١) .

وترجيحُ هلذا مِنْ زيادتِهِ معَ أنَّهُ زادَهُ أيضاً فيما يأتي (٢) .

هـٰذا إذا لم يتعذَّرِ التَّوزيعُ ، فإنْ تعذَّرَ ؛ بأنْ باعَ معلوماً ومجهولاً لا تُعرَفُ قيمتُهُ. . تعيَّنَ البُطْلانُ .

(فإذا) وفي نسخة : (فإنْ) (قُلْنا بالأظهرِ وهوَ الصَّحَّةُ ... فللمشتري الخيارِ) (أَلَّنا بالأظهرِ وهوَ الصَّحَّةُ ... فللمشتري الخيارُ في فسخ العقدِ) إنْ جَهِلَ الحالَ ، كما مرَّ في (بابِ الخيارِ) (أَ) أمَّا البائعُ : فلا خيارَ لهُ وإنْ لم يجبْ لهُ إلا الحِصَّةُ ؛ لأنَّ المُقتضِيَ للتَّقريقِ نَشَاً منهُ ؛ حيثُ باعَ ما لا يَملِكُهُ وطَهِعَ في ثمنِهِ .

(وليسَ ذلكَ) ؛ أي : الخيارُ (لوارثِهِ) ؛ أي : المشتري (فيما إذا كانَ النَّمنُ مُؤجَّلاً وماتَ المشتري قبلَ الحُلُولِ) وإنْ لم يَسْلَمْ لهُ كُلُّ الأَجلِ ، وظاهرٌ : أنَّ هاذا الخيارَ الممنفيَّ ليسَ مِنَ الخيار الَّذي الكلامُ فيهِ .

نقلاً عن الأفرعيُّ : (إذا كان راوي المذهبِ قد شهد بذلك . . فغي النفس حَزَازَةٌ مِنْ ترجيح الصحَّة مع ذلك ، وأُجيب : بانُّ قولَ الربيع : «إنَّ البطلانَ آخِرُ قولَيهِ » يحتملُ : انْ يكونَ آخِرُ مُداهِ الشَّافِيِّ إذا أفتىٰ به ، أمَّا إذا ذَكَرُهُ أَلَمْتَأَخُّرُ مُدْهبَ الشَّافِيِّ إذا أفتىٰ به ، أمَّا إذا ذَكَرُهُ في مقام الاستنباطِ والترجيحِ ولم يُصرَّحْ بالرجوع عن الأوَّل . . فلا ، معَ أنَّ هنذه اللفظة _ وهي « آخر قوليه » بالدال ، فقصُرتْ فقرنتْ بالراه) .

 ⁽١) واشترط ابن حجر تقديم الحلال ، وإلا فلا يصغ في الجميع ، وانظر المحرر ، (١/٢٧٤) ، و و منهاج الطالبين ، (ص ٢١٧) ، و التحفة المحتاج ، (٣٢٣/٤) ، و المحتاج ، (٣٢٣/٤) .

⁽٣) انظر (٦٦/٢) .

فإنِ اختارَ إمضاءَهُ. . فهل يأخذُهُ بجميع الثَّمنِ ، أو بالقِسْطِ ؟ قولانِ .

قلتُ : أظهرُهُما : النَّاني ، واللهُ أعلمُ .

والبيعُ الموقوفُ ، والشِّراءُ الموقوفُ. . باطلانِ في الأظهرِ .

قلتُ : المُرادُ بذلكَ : بيعُ الفُضُوليِّ وشراؤُهُ ينعقدُ في قولِ موقوفاً علىٰ إجازة المالكِ ، واللهُ أعلمُ .

(فإنِ اختارَ) المشتري (إمضاءَهُ) ؛ أي : البيعِ الَّذي جَمَعَ حلالاً وحراماً. . (فهل يأخذُهُ) ؛ أي : ما صَعَّ فيهِ البيعُ (بجميعِ النَّمْنِ) ؛ لأنَّهُ بالإجازةِ كأنَّهُ رَضِيَ بجميعِ النَّمْنِ في مقابلةِ المملوكِ للبائعِ ، (أو بالقِسْطِ) ؛ أي : بقِسْطِ المأخوذِ مِنَ المُستَّىٰ باعتبار قيمتِهما ؟ (قولانِ) .

(قلتُ : أظهرُهُما : النَّاني ، واللهُ أعلمُ) ، وكذا الحُكْمُ لوِ اشتراهُ عالماً بالحالِ على الأصحِّ ، ويُقدَّرُ الخمرُ خَلاً - وقيل : عصيراً - والحُرُّ رقيقاً ؟ فإذا كانتْ قيمتُهُما ثلاثَ مثةِ والمُسمَّىٰ مئةً وخمسينَ ، وقيمةُ المملوكِ مئةً . فحِصَّتُهُ مِن المُسمَّىٰ خمسونَ .

[بيعُ الفُضُوليِّ وشراؤُهُ]

(والبيعُ الموقوفُ ، والشِّراءُ الموقوفُ . . باطلانِ في الأظهرِ) ؛ لعدمِ ولايةِ العاقدِ عليهما .

(قلتُ : المُرادُ بذلكَ : بيعُ الفُضُوليِّ وشراؤُهُ) ، وكلٌّ منهُما (ينعقدُ) ناجِزاً (في قولٍ موقوفاً) فيهِ العِلْكُ (علىٰ إجازةِ المالكِ) أو وَلَيُّهِ^(١) ، (واللهُ أعلمُ) ؛

 ⁽١) وهو قول الشافعي في القديم ، قال الإمامُ في * النهاية ، (٥/٨٠٤) : (والعراقيُّون لم يعرفوا القولَ القديم في هنذا القسم ، وقطعوا بالبطلان) ، وقال النوويُّ في * الروضة ، (٣٥ ٣٥٣) :
 (. . . نصَّ عليه في * البُويطيُّ ، ، وهو قويٌّ _ أي : مِنْ جهة الدليل _ وإنْ كان الأظهرُ =

وبيعُ العبدِ المسلمِ مِنَ الكافرِ في الأظهرِ ، والنَّاني : يصحُّ ، ويُؤمَرُ بإزالةِ مِلْكِهِ عنهُ ولو بالعِنْقِ ، ويكونُ لهُ الولاءُ ، ولا تكفي كتابتُهُ ولا تدبيرُهُ ،

لخبرِ عُرُوةَ البارِقِيِّ : أَنَّ النَّبِيَّ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ أَعْطَاهُ ديناراً يشتري بهِ شاةً ، فاسترى بهِ شاةً ، فاسترى بهِ شاةً ، فاسترى بهِ شاقً ، فاسترى بهِ شاقً ، فاسترى بهِ شاقً ، فاسترى بهِ شاقً بالبركةِ في بيعِهِ ، فكانَ لوِ اشترى التُّرابَ لَرَبِحَ فيهِ ، رواهُ التَّرْمِذيُّ وغيرُهُ بإسنادِ صحيح (١) ، لكنْ رواهُ البخاريُّ في (بابِ علاماتِ النُّبُوَّةِ) بإسنادِ مرسلٍ ولم يَعتضِدُ (١) فلذلكَ لم يحتجَّ بهِ الشَّافعيُّ هنا (١) ، واحتجَّ بهِ في أنَّ لمَنْ وُكِّلَ في شراءِ شاةٍ بديناري أنْ يشتريَ شاةً بدينارٍ ؛ لاعتضادِهِ بمُوافقةِ القياس (١) .

[بيعُ العبدِ المسلمِ مِنَ الكافرِ]

(و) يَبطُلُ (بيعُ العبدِ المسلمِ مِنَ الكافرِ في الأظهرِ) ؛ لِمَا في مِلْكِهِ لهُ مِنَ الإهانةِ ، وقد قالَ تعالى: ﴿ وَلَن يَجْمَلُ اللَّهُ لِلْكَنْفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِينَ سَهِيلاً ﴾ [الساء: ١٤١].

(والنَّاني : يصحُّ) البيمُ ؛ لأنَّهُ سببٌ للمِلْكِ كالإرثِ ، (و) لكنْ (يُؤمَّرُ بإزالةٍ مِلْكِهِ عنهُ ولو بالعِتْقِ) ؛ دفعاً للإهانةِ ، (ويكونُ لهُ الولاءُ) عليهِ في صورةِ العِتْقِ ، (ولا تكفي كتابتُهُ ولا تدبيرُهُ) ؛ لبقاءِ المحذور^(٥) .

عند الأصحاب هو الجديد) .

⁽۱) سنن الترمذي (۱۲۵۸) ، ورواه أبو داود (۳۳۸۶) ، وابن ماجه (۲٤۰۲) .

⁽٢) صحيح البخاري (٣٦٤٢) .

⁽٣) أي : في البيع .

⁽٤) انظر د الأم ، (٤/٦٠- ٦١).

⁽٥) قال في الرَّوْضة ٤ : (فرع : يجوزُ أَنْ يستأجرَ الكافر مسلماً على عملٍ في الدَّمَّة ، ويجوزُ أَنْ يستأجرَ عينه على الأصحِّ ؛ حُرَّا كان أو عبداً ؛ فعلى هذا : هل يُؤمَّرُ الزالة الملك عن المنافع ؛ بأنْ يُؤجِرَهُ مسلماً ؟ وجهانِ ، قَطَعَ الشيخُ أبو حامد بأنَّه يُؤمَّرُ) انتهى كلام الروضة ٤ ، قال الشيخُ جمالُ الدين الإسنويُّ في المهمات ٤ : (إنَّ الصحيحَ مِنَ الوجهَين : أَنَّ نَامَرُهُ بالإزالة ،=

وما قالَهُ في الكتابةِ وجهٌ ، والأصعُ : أنَّها تكفي إذا كانتْ صحيحةً وإنْ لم تُزِلِ المِلْكَ ؛ لإفادتِها الاستقلالَ ، بخلافِ التَّدبير ونحوهِ .

ومثلُ ذلكَ يأتي فيمَنْ عَرَضَ إسلامُهُ في مِلْكِهِ .

وعلى القولِ بصحَّةِ البيعِ : يَنصِبُ القاضي مَنْ يَقبِضُهُ عنهُ ، وقيلَ : يُمكُّنُهُ مِنْ قبضِهِ ، وقيلَ : يأمرُهُ بالتَّوكيلِ ، ولو قَبَضَهُ بغيرِ إذنِ القاضي.. صَحَّ ؛ لصحَّةِ البيع .

وكالبيعِ : الهبةُ ، والوصيّةُ ، والسَّلَمُ ، بخلافِ الإجارةِ ، والرَّهنِ ، والإعارةِ ، والوديعةِ ، ونحوها .

وكالمُسلِمِ : المصحفُ(١) ، وكتبُ الحديثِ(٢) ، وكتبُ الفقهِ الَّتي فيها آثارُ

كذا صحّحه النّوريّ في (شرح المهذب) انتهن ، قال النّوريّ في (الروضة) مِنْ زياداته : (وإذا صحّحنا إجارةَ عينه . . في مكروهة ، نصّ عليه الشافعيُّ) انتهن ، قال الشيخُ جمالُ الدين الإسْنَويُّ في (الإيضاح) : إنّهُم حملوا الكراهة في كلام الشافعيُّ هنا على التحريم) انتهن . قلتُ : ما قاله الصَّيْمَريُّ واضحٌ . من هامش (ب) ، وانظر (روضة الطالبين) (٣٤٧) ، وا المهمات) (٥ / ٢٠ ـ ٢١) ، وا المجموع) (٣ / ٢٣) . وا المجموع) .

⁽١) وإن كان ضمنَ نحو تفسير ، أو علم ، أو على نحو ثوب أو جدار ، ما عدا النقدَ ؛ للحاجة ، ومِنْ ثُمَّ لو اشترىٰ داراً بسقفها قرآنٌ . بَطلَ البيعُ فيما عليه قرآنٌ ، وصَحَ في الباقي ؛ تفريقاً للصفقة . • تحفة المحتاج » (٢٣٠/٤) ، وخالفه الرملي في • النهاية » (٣٨٨/٣) فقال بصحة البيع في الكل .

⁽٢) ولو ضعيفاً فيما يظهر ؟ لأنهما أولئ مِن الآثار الآتية . • تحفة المحتاج » (٤/ ٢٣٠) » وقال ابن قاسم في • حاشيته على التحفة » (٤/ ٣٣٠) : (وأمّا الأحاديثُ المُشّقق على وضعها. . فينبغي أنْ يُقالَ : إنْ تضمّنتَ آثاراً للسلف أو ما في معنى الآثار . . امتنع بيمُها مِنَ الكافر ، وإلا فلا ، ولا تعمُدُ أنَّ أسعاء الأنساء ستَّما نشا كالآثار) .

وإنِ اسْتَوْلَدَها. . تُركَتْ علىٰ مِلْكِهِ .

ولا يدخلُ عبدٌ مسلمٌ في مِلْكِ كافرِ ابتداءً ، إلا في ستّ مسائلَ : بالإرثِ ، أو استرجاعِهِ بإفلاسِ المشتري ، أو بالرُّجوعِ في هبتِهِ لولدِهِ ، أو يُرَدُّ عليهِ بعيبٍ ، أو يقولُ لمسلمِ : (أَغْنِقْ عبدَكَ عنيٍّ) فَأَغْنَقَهُ عنهُ على

السَّلفِ^(١) ، وكذا المُرتدُّ على الأصحِّ في « المجموعِ » (٢) ؛ لبقاءِ عُلْقةِ الإسلامِ . والتَّرجيحُ في كلام المُصنَّفِ مِنْ زيادتِهِ (٢) .

(وإنِ اسْتَوْلَدَها) ؛ أي : الأَمَةَ المسلمةَ . . (تُرِكَتْ علىٰ مِلْكِهِ) ؛ لتعذُّرِ إِنْ اللهِ مِلْكِهِ) ؛ لتعذُّر إِنْ اللهِ مِلْكِهِ عنها بغيرِ إعتاقِ ، والإعتاقُ لا يتعيَّنُ على الأصحِّ ، بل يُحالُ بينَهُما ، ويُنْفِقُ عليها ، وتَستكسِبُ لهُ في يدِ مسلم .

فإنْ قلتَ : لِمَ لَمْ يُؤمَرْ بالكتابةِ ؛ فإنَّها تكفي على الأصحِّ كما مرَّ ؟

قلتُ : لِمَا فيها مِنَ الإِضْرارِ بهِ ؛ لأنَّها تبرُّعٌ ، والمعاوضةَ فيها مقابلةُ مالِهِ بمالِهِ ؛ فكأنَّها عتنٌ ، وهوَ لا يُؤمّرُ بهِ عيناً .

[المسائلُ الَّتي يدخلُ فيها العبدُ المسلمُ في ملكِ الكافر ابتداءً]

(ولا يدخلُ عبدٌ مسلمٌ في مِلْكِ كافرٍ ابتداءُ (٤) ، إلا في ستَّ مسائلَ : بالإرثِ) لهُ ، (أوِ استرجاعِهِ بإفلاسِ المشتري ، أو بالزُّجوعِ في هبتِهِ لولدِهِ ، أو) بأنَّهُ (يُرَدُّ عليهِ بعيبٍ ، أو يقولُ لمسلمِ : " أَغْنِقُ عبدَكَ عني " فأَغْتَقَهُ عنهُ على

⁽١) وذلك لتعريضها للامتهان ، وبُعِثَ أنَّ كلَّ علم شرعيٍّ أو آلةٍ له كذلك ، واعتمده ابن حجر . انظر (التحقة » مع (الشرواني » (٤/ ٢٣٠ - ٣٦١) .

⁽Y) Ilaraes (1/27).

⁽٤) خَرَجَ به : مَا لُو أَسْلَمَ عنده ؛ لَأَنَّهُ لَم يدخلُ في ملكه ابتداءً ، بل كان في ملكه ؛ فهو مِنْ دوام الملك . « شرقاوى » (۲۳/۲) .

الأصحِّ ، أو يُكاتِبُ عبدَهُ الكافرَ فيُسلِمُ العبدُ ثمَّ يَعجِزُ عنِ النُّجومِ ؛ فلهُ تعجبهُهُ .

قلتُ : قالَ النَّوَويُّ في " الرَّوْضةِ " : (هـٰـذهِ السَّادسةُ فيها تساهلٌ ؛ فإنَّ المُكاتَبَ لا يزولُ المِلْكُ فيهِ لِيتجدَّدَ بالتَّعجيزِ ، وتَرَكَ سابعةٌ ؛ وهميَ إذا اشترىٰ مَنْ يَعتِقُ عليهِ) ، ويُزادُ على النَّوويِّ قريبٌ مِنْ أربعينَ مسألةً ، واللهُ أعلمُ .

الأصحِّ) ، والتَّرجيحُ مِنْ زيادتِهِ^(١) ، (أو يُكاتِبُ عبدَهُ الكافرَ فيُسلِمُ العبدُ ثمَّ يَعجِزُ عنِ النُّجوم ؛ فلهُ تعجيزُهُ) .

(قلتُ : قالَ النَّوويُّ في « الرَّوْضةِ » : « هـٰذهِ السَّادسةُ فيها تساهلٌ ؛ فإنَّ المُكاتبَ لا يزولُ الملْكُ فيهِ ليتجدَّدَ بالتَّعجيز »)(٢٠) .

قالَ : (وتَرَكَ سابعةً ؛ وهيَ إذا اشترىٰ مَنْ يَعتِقُ عليهِ^(٣) ، ويُزادُ على النَّوَويِّ قريبٌّ مِنْ أربعينَ مسألةً ، واللهُ أعلمُ) زادَها شيخُهُ البُّلْقِينيُّ^(٤) ، وسبقَهُ إلىٰ زيادةِ بعضها الإسنويُّ^(٥) .

منها: أنْ يرجعَ إليهِ بتَلَفِ مُقابِلِهِ قبلَ القبض.

ومنها : أنْ يبيعَ الكافرُ عبداً مسلماً بثوبٍ ثمَّ يجدَ بالثَّوبِ عيباً (٢) ؛ فلهُ أنْ يَرُدَّهُ ويستردَّ العبدَ .

ومنها : أَنْ يَتِبايعَ كافرانِ كافراً بشرطِ الخيارِ للبائع فيُسلِمَ العبدُ ؛ فإنَّهُ يدخلُ

⁽١) نصَّ الماتن علىٰ هـٰـذه الزيادة في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق ١٢٢) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٢٣٦).

⁽٢) في هامش (ج): (الحمدالله، تم، بلغ على أصل مؤلفه، نفع الله به).

⁽٣) روضة الطالبين (٣/ ٣٥٠).

 ⁽٤) المسائل التي يدخل فيها العبد المسلم في ملك الكافر (ص١١٤ ـ ١٣٤) ، وهي رسالة لطيفة مطبوعة ضمن مجموع (رسائله) ، وأشار إليها في (التدريب) (١٧/٢) .

⁽٥) المهمات (٥/٢٦_٣١).

⁽٦) قوله : (ثمَّ يجد) ؛ أي : المشتري .

في مِلْكِ الكافرِ بانقضاءِ خيارِ البائعِ .

وما زِيدَ يرجعُ أكثرُ ما يصحُّ منهُ إلىٰ صورتَيِ الرَّدِّ بالفَلَسِ والعيبِ ؛ بجامعِ الفسخِ ، وفي معناهُ الانفساخُ .

[حكم بيع العَرَايا]

(و) يَبطُلُ (بيعُ العَرَايا(١) ؛ وهوَ بيعُ الرُّطَبِ علىٰ رؤوسِ النَّخلِ بِجَرْصِها) بفتحِ الخاءِ وكسرِها(٢) ؛ أي : بقَدْرِ مَخْرُوصِها (مِنَ النَّمرِ) على الأرضِ ، (أو) بيعُ (العِنبِ في) بمعنىٰ (على) (الشَّجرِ بزَبِيبٍ) على الأرضِ (فيما زادَ علىٰ خمسةِ أَوْسُتِ في الأظهرِ ، فإنْ كانَ في دونِها. . جازَ) ؛ وذلكَ لأنَّهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم نهىٰ عن بيع النَّمرِ بالنَّمرِ ، ورَخَّصَ في العَرَايا ؛ أنْ تُباعَ بِخَرْصِها يأكلُها أهلُها رُطَباً ، رواهُ الشَّيخانِ(٣) ، ورَوَيا أيضاً : أنَّهُ أَرْخَصَ في بيع العَرَايا بِخَرْصِها يأملها رُطَباً ، رواهُ الشَّيخانِ (٣) ، ورَوَيا أيضاً : أنَّهُ أَرْخَصَ في بيع العَرَايا بِخَرْصِها فيما دونَ خمسةِ أَوْسُقٍ ، أو في خمسةِ أَوْسُقٍ ،

⁽١) العَرَايا: جمعُ (عَرِيّة) (فَعِيلة) بمعنى (فاعلة)، وأصلُها: نخلةٌ يستثنيها بائعُ النخل منه ليأكل ثهرها، سُعِيّتْ بذلك ؛ لأنَّها عَرِيتْ عن حكم البستان، ثمَّ سُعِيّ البيعُ المذكور بذلك ؛ فالإضافة في (بيع العرايا) للبيان. انظر قحاشية القليوبي على المحلي ، (٢/ ٢٩٥)، وقد حاشية الشرقاري ، (٢/ ٢٠)).

 ⁽۲) والفتخ أشهر ، كما قاله النووي في ا شرح مسلم ، وقيل : الفتخ للمصدر ، والكسر لاسمه ،
 وانظر ا شرح صحيح مسلم ، (۱۸٤/۱۰) ، وا إرشاد الساري ، (۱۸۶/۷) ، وا تاج العروس ، (۱۸۲/٤٥) .

 ⁽٣) صحيح البخاري (٢١٩١) ، صحيح مسلم (١٥٤٠) عن سيدنا سهل بن أبي حَثْمة رضي الله عنهما .

شكَّ داودُ بنُ الحُصَينِ أحدُ رواتِهِ (١) ، فأُخَذَ الشَّافعيُّ بالأقلُّ (٢) .

وقِيسَ بالتَّمرِ العِنَبُ ؛ بجامعِ أنَّ كلَّا منهُما زَكَويٌّ يُمكِنُ خَرْصُهُ ويُدَّخَرُ يابسُهُ ، واَلْحَقَ الماوَرْديُّ البُسْرَ بالرُّطَبِ^(٣) ، بخلافِ سائرِ الثَّمارِ ؛ كالجوزِ واللَّوْزِ ؛ لأنَّها مُتفرِّقةٌ مستورةٌ بالأوراقِ ، فلا يُمكِنُ خَرْصُها .

وقولُهُ: (أَوِ العِنَبِ في الشَّجرِ بزَبِيبٍ).. مِنْ زيادتِهِ ، وكذا التَّرجيحُ بعدَهُ^(٤).

[شروطُ بيع العَرَايا]

ولا يجوزُ بيعُ العَرَايا إلا (بتسع شروطِ)^(ه) :

(أَنْ يَكُونَ) المَبِيعُ (عِنَبَا أَو رُطَباً) ؛ فلا يجوزُ في سائرِ الثَّمارِ ، كما مرَّ^(١٦) .

إِنْ شَنْتَ اَنْ تَصْبِطَ بِاخلِيلُ أَسْمِاهَ مِا يُعْمِرُهُ النخِيلُ فَاسْمَعُهُ مُوصُوفًا عَلَىٰ ما أَذْكُرُ طَلْعَ وبعدةُ خَيلَالٌ يظهر فَاسَمَعُهُ مُوصِوفًا عَلَىٰ ما أَذْكُرُ فَيرُطُبُ تَجْنِيبِ فِي مَا يُسْرِ فَيرُطُبُ تَجْنِيبِ فِي مَا يَلِيبِ فِيشِيرِ فِي مُنْسِرُ فَيرُطُبُ تَجْنِيبِ فِي اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى مَضْوطةً عن صاحب الصّحاح ، الصّحاح ،

وانظر (الحاوي الكبير) ((710/0) ، و بحر المذهب (0.00/0) ، و حاشية الشرقاوي (78/0) .

⁽١) صحيح البخاري (٢٣٨٢) ، صحيح مسلم (١٥٤١) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽٢) انظر د الأم ، (٣/١١٢).

⁽٣) وألحقه أيضاً الرُّوياني ، كما في و شرح المنهج ، (٢١٦/١) ، وهو معتمدٌ ، ولا يُلحَقُ بالعنبِ الحِصْرِمُ على المعتمد أيضاً ؛ لأنَّهُ لم يبدُ به صلاحُ العنب ، ولعدم دخول الخرص فيه حينئذٍ ؛ إذ لم يتناة كبرُهُ ، والبُسْرُ : اسمٌ مِنْ أسماء ما يُشمِرُهُ النخل ، وهي ستةٌ نَظَمَها بعضُ الأدباء مُرتَّبة بقوله : (من الرجز)

⁽٤) نصَّ الماتن عليهما في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق١٢٢) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٢٣٧) .

⁽٥) كذا في النسخ ، والقياسُ : (بتسعة شروط) .

⁽٦) أي: قبل قليل .

وأَنْ يَكُونَ أَحَدُهُما مَكِيلاً والآخَرُ مَخْرُوصاً ، وأَنْ يَكُونَ أَحَدُهُما يَابِساً والآخَرُ رَطْباً ، وأَنْ يَكُونَ عَلَىٰ رؤوسِ الشَّجرِ ، وأَنْ يَكُونَ دُونَ خَمَسةِ أَوسُقٍ ، وأَنْ يَتَقابَضا قبلَ التَّقْرُقِ ، وأَنْ يَكُونَ بَعَدَ ظَهُورِ الصَّلاح ، وأَلَّا يَتَناولَ قِسْطَ الزَّكَاةِ ،

(وأنْ يكونَ أحدُّهُما) ؛ يعني : ما على الأرضِ (مَكِيلاً والآخَرُ مَخْرُوصاً) ؛ فلا يجوزُ فيهما مَخْرُوصَينِ ، أو مَكِيلَينِ ، أو موزونَينِ ، أو أحدُّهُما مَكِيلاً والآخَرُ موزوناً أو مَخْرُوصاً .

(وأنْ يكونَ أحدُهُما) ؛ يعني : ما على الأرضِ (يابساً والآخَرُ رَطْباً) ؛ فلا يجوزُ في اليابسَينِ وأحدُهُما مُقلَّرٌ بِخِرْصٍ أو غيرِهِ علىٰ رؤوسِ الشَّجرِ ، ولا في الرَّطْبَينِ ، ولا في الرَّطْبِ على الأرضِ بما على الشَّجرِ .

(وأَنْ يَكُونَ) الرَّطْبُ (علىٰ رؤوسِ الشَّجرِ) ؛ فلا يَجُوزُ في المقطوعِ ؛ لأَنَّ مِنْ جملةِ المعاني في جوازِ بيعِ العَرَايا أكلَ الرَّطْبِ على التَّدريجِ ، وهوَ مُنتفٍ هنا .

(وأنْ يكونَ دونَ خمسةِ أَوسُقٍ) ، قالَ : (وتعبيري بهـٰذا أَحْسَنُ مِنْ قولِهِ : « والَّا يزيدَ على خمسةِ أَوسُق » ؛ لموافقتِهِ الأصحَّ) () .

(وأنْ يتقابَضا قبلَ التَّفرُّقِ) ، كما مرَّ في (بابِ الرِّبا)(٢) .

(وأنْ يكونَ بعدَ ظهورِ الصَّلاحِ) ؛ فلا يجوزُ قبلَـهُ ؛ لعدمِ الحاجةِ إليهِ حينَئذٍ .

(وألَّا يتناولَ قِسْطَ الزَّكاةِ) ؛ كأنْ يكونَ مالكُهُ كافراً ، فإنْ تناولَ قِسْطَها ؛ بأنْ

⁽١) دقائق تنقيح اللباب (ق ١٢٢) ، وانظر (اللباب) (ص٣٣٧) .

⁽٢) انظر (٢/ ٤٩ ـ ٥٠) .

وألَّا يكونَ معَ أحدِهِما شيءٌ مِنْ غيرِ جنسِهِ ، فإنْ تبيَّنَ الخطأُ بعدَ الخِرْصِ بزيادةِ . . رُدَّتْ .

تعلَّقتْ بهِ. . لم يَجُزْ بيعُ جميعِهِ .

(وَالَّا يَكُونَ مَعَ أَحَدِهِمَا شَيٌّ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ) ؛ فلو كانَ مَعَهُ غَيْرُ جَنْسِهِ. . لم يَجُزْ ؛ لأنَّهُ مِنْ قاعدةٍ (مُدَّ عَجْوةٍ) .

(فإنْ تبيَّنَ الخطأُ بعدَ الخِرْصِ بزيادةِ) في أحدِهِما.. (رُدَّتْ) ؛ أي : البَيْعةُ ، لا الزِّيادةُ ؛ لأنَّ الرَّدَّ لا يختصُّ بها ، هـٰذا إنْ كانتِ الزِّيادةُ أكثرَ ممَّا يقعُ بينَ الكيلَين ، وإلا فلا تَضُرُّ .

[حكمُ الجمعِ بينَ عقدَينِ مُختلِفَيِ الحُكْمِ]

(و) يَبطُلُ (الجمعُ بينَ عقدَينِ مُختلِفَيِ الحُكْمِ ؛ كبيعِ وصَرْفٍ ، أو سَلَمٍ ، أو سَلَمٍ ، أو إجارةٍ ، أو نكاحٍ ، أو خُلْعٍ) ؛ ك : (بعثُكَ عبدي وهنذا الدَّرهمَ بدينارَينِ) ، وك : (بعثُكَ عبدي وبعثُكَ ثوباً في ذِمّتي سَلَماً صفتُهُ كذا وكذا بكذا) ، وك : (بعثُكَ عبدي وآجَرتُكَ داري سنة بكذا) ، وك : (بعثُكَ عبدي وأنكحتُكَ أَمّتي - أو اختلعتُ منكَ -بكذا) .

(في قولٍ)(١) ؛ لأنَّهُ قد يَعرِضُ لاختلافِ حُكْمِهِما باختلافِ أسبابِ الفسخِ والانفساخِ وغيرِ ذلكَ . . ما يَقتضِي فسخَ أحدِهِما ، فيحتاجُ إلى التَّوزيعِ ، ويلزمُ الجهلُ عندَ العقدِ بما يَخُصُّ كلَّا منهُما مِنَ العِوَضِ ، وذلكَ محذورٌ ، للكنِ

⁽١) أي : يبطلُ الجمع المذكور في قولٍ .

الأظهرُ خلافُهُ ، ومنهُ : أنْ يبيعَ عبدَينِ بثمنٍ واحدٍ ويَشرُِطَ الخيارَ في أحدِهِما فقطْ .

والبيعُ بشرطِ البراءةِ مِنَ العيوبِ في أحدِ الأقوالِ ،

(الأظهرُ خلاقُهُ) ، وما ذُكِرَ ليسَ بمحذورِ^(١) ؛ لأنَّهُ يجوزُ بيعُ ثوبِ وشِفْصِ مِنْ دارِ في صَفْقةِ وإنِ اختلفا في الشُّفعةِ واحتِيجَ إلى التَّوزيع اللَّازم لهُ ما ذُكِرَ .

والتَّرجيحُ في هنذا وفيما يأتي في البابِ ، وَوصفُ العقدَينِ بمُختلِفَيِ الحُكْم. . مِنْ زيادتِهِ (٢) .

وفَائدةُ الوصفِ بهِ^(٣) : الإشارةُ إلى أنَّهُ محلُّ الخلافِ ، ومحلَّهُ أيضاً : إذا كانَ العقدانِ لازمَينِ ؛ فلو جمع بينَ بيع وجِعالةِ . لم يصعَّ قطعاً ، ولو كانا جائزينِ ؛ كان خَلَطَ لهُ الفَينِ بالفِ لآخَرَ وقالَ : (قارضتُكَ بالفِ وشاركتُكَ بالفِ) . . صعَّ قطعاً (٤) ، وعَلَلهُ الرَّافعيُّ : بانَّهُما راجعانِ إلى الإذنِ في التَّصرُفِ (٥) .

(ومنهُ) ؛ أي : مِنَ الجمعِ بينَ مُختلِفَيِ الحُكْمِ : (أَنْ يبيعَ عبدَينِ بثمنِ واحدٍ ويَشرُطُ الخيارَ في أحدِهِما فقطُ) ؛ ففيهِ القولانِ ؛ لاختلافِ الحُكْمِ ، والأصحُّ : الصَّحَةُ

[البيعُ بشرطِ البراءةِ مِنَ العيوب]

(و) يَبطُلُ (البيعُ بشرطِ البراءةِ مِنَ العيوبِ في أحدِ الأقوالِ) ؛ للنَّهيِ عن بيعٍ وشرطِ^(١) .

⁽١) قوله : (وما ذُكِرَ) ؛ أي : مِنَ التعليل بعُرُوض ما يقتضي فسخَ أحدهما. . . إلىٰ آخره .

 ⁽٢) نصَّ الماتن عليهما في و دقائق التنقيح ، (ق ١٢٢) ، وانظر و اللباب ، (ص ٢٣٨) وما بعدها.

⁽٣) أي : وصفِ العقدين بمختلفي الحكم .

⁽٤) وسبق بيان العقد اللازم والجائز في (٢/ ٩ - ١٢) .

⁽٥) الشرح الكبير (١١/٦).

⁽٦) سبق تخریجه فی (۲۹/۲) .

والنَّاني : الصَّحَّةُ ، والنَّالثُ ـ وهوَ الأظهرُ ـ : الصَّحَّةُ في الحيوانِ فقطْ ؛ فيبرأُ مِنْ عيبٍ لم يعلمْ بهِ البائعُ .

قلتُ : بشرطِ كونِهِ باطناً ، واللهُ أعلمُ .

(والثَّاني : الصِّحَّةُ) ؛ بناءً على بطلان الشَّرط .

(والنَّالثُ _ وهوَ الأظهرُ _ : الصَّحَّةُ في الحيوانِ فقطْ ؛ فيبرأُ مِنْ عيبٍ لم يعلمْ بهِ البائعُ) .

(قلتُ : بشرطِ كونِهِ باطناً ، واللهُ أعلمُ) .

بخلافِ غيرِ العيبِ المذكورِ ؛ فلا يبرأُ مِنْ عيبٍ بغيرِ الحيوانِ ؛ كالعقارِ والنيابِ مطلقاً ، ولا مِنْ عيبٍ باطنِ بالحيوانِ عَلِمَهُ أو لا ، ولا مِنْ عيبِ باطنِ بالحيوانِ عَلِمَهُ أو لا ، ولا مِنْ عيبِ باطنِ بالحيوانِ عَلِمَهُ ؛ أنَّ ابنَ عمرَ باعَ عبداً لهُ بشمانِ مئةِ درهم بالبراءةِ ، فقالَ لهُ المشتري : بهِ داءٌ لم تُسمِّهِ لي ، فاختصَما إلى عثمانَ ، فقضى على ابنِ عمرَ أنْ يَحلِفَ : لقد باعَهُ العبدَ وما بهِ داءٌ يعلمُهُ ، فأبى أنْ يَحلِفَ ، وارتجعَ العبدَ ، فباعَهُ بألفٍ وخمس مئةٍ (١) .

فدلَّ قضاءُ عثمانَ رضيَ اللهُ عنهُ على البراءةِ في صورةِ الحيوانِ المذكورةِ ، وقد وافقَ اجتهادهُ فيها اجتهادُ الشَّافعيِّ رضيَ اللهُ عنهُ ، وقالَ الشَّافعيُّ : (الحيوانُ يتغذَّىٰ في الصَّحَةِ والسُّقْم وتحرُّلِ طباعِهِ ، فقلَّما ينفكُ عن عيبٍ خفيُّ أو ظاهرِ)(٢) ؛

⁽١) السنن الكبرئ (٥/٣٢٨) ، ورواه مالك في ﴿ الموطأ ﴾ (٦١٣/٢) .

⁽٢) الأم (٧/ ٢٢٥) ، وقوله : (يتفدَّى في الصَّحَة . .) إلى آخره : قال عميرة في ٩ حاشيته على المحطي ٩ (٢٢٨/٢) : (يعني : أنَّهُ يأكلُ في حال صحَّته وفي حال مرضه ، فلا يُهتدئ إلى معرفة مرضِه ٩ إذ لو كان مِنْ شأنه تركُّ الأكلِ حالَ المرض . لكان الأمرُ بيئاً) ، وقوله : (وتَحَوُّلُ طِبَعِهِ) قال الجمل في ٩ حاشيته على شرح المنهج ٩ (٣/ ١٣٢) نقلاً عن الحلبي : (بالجرُ تفسيرٌ لِمَا قبله) ، وأجاز القليوبي في ٩ حاشيته على المحلي ١ (٢٤٨/٢)

والبيعُ بشرطِ العِتْقِ في قولٍ ، والأظهرُ : صحَّتُهُ ، فإنْ أعتقَهُ المشتري ، وإلا فللبائع فسخُ العقدِ .

أي : فيحتاجُ البائعُ فيهِ إلى شرطِ البراءةِ ؛ ليثنَ بلزومِ البيعِ فيما لا يعلمُهُ مِنَ الخَفِيِّ ، دونَ ما يعلمُهُ مِن الخَفِيِّ ، دونَ ما يعلمُهُ مَن الظَّاهرِ فيهِما ؛ لنُدْرةِ خفائِهِ عليهِ ، أو مِنَ الخفيِّ في غيرِ الحيوانِ ؛ كالجوزِ واللَّوْذِ ؛ إذِ الغالبُ عدمُ تغيُّرِهِ ، بخلافِ الحيوانِ .

ولهُ معَ الشَّرطِ المذكورِ الرَّدُّ بعيبٍ حَدَثَ قبلَ القبضِ ؛ لأنَّ الأصلَ والظَّاهرَ أَنَّهُما لم يُريداهُ .

واعلَمْ : أنَّهُ قدِ التَبَسَ عليهِ خِلافيَّةُ صحَّةِ البيعِ بخِلافيَّةِ البراءةِ ؛ إذ في البراءةِ ثلاثةُ أقوالي : يبرأُ مطلقاً ؛ عملاً بالشَّرطِ ، لا يبرأُ مطلقاً ؛ للجهلِ بالمُبرَأِ منهُ ، وهوَ القياسُ ، يبرأُ مِنْ عيبِ باطنِ بالحيوانِ لم يعلمهُ دونَ غيرِهِ ، وهوَ الأظهرُ ، أمَّا البيعُ : فصحيحٌ على الأقوالِ كلَّها ، وقيلَ : باطلٌ على بطلانِ الشَّرطِ ، ورُدَّ باشتهارِ القصَّةِ بينَ الصَّحابةِ وعدم إنكارِهِم .

[البيعُ بشرطِ العتق]

(و) يَبطُلُ (البيعُ بشرطِ الْعِنْقِ في قولٍ) ، كما لو شرطَ بيعَهُ أو هبتَهُ ، (والأظهرُ : صحَّتُهُ) ؛ لتشوُّفِ الشَّارعِ إلى العِنْقِ ، وقد قدَّمتُ بيانَ ذلكَ^(۱) ، (فإنْ أعتقَهُ المشتري) . . فذاكَ^(۲) ، (وإلا فللبائعِ فسخُ العقدِ) ؛ بناءً على أنَّ الحققِ لهُ .

ضبطاً آخَرَ ؛ فقال : (أو بضم الناه وفتح الواو ؛ مضارعٌ مجهول ، و طباعهُ ، نائبُ فاعلٍ ؛
 أي : تتغيرُ أحوالُهُ ؛ فهو عطفُ عام) .

⁽١) انظر (٢/٨١).

⁽٢) أي : فالعقدُ صحيحٌ ؛ لوفائه بالشرط .

قلتُ : الأظهرُ : إجبارُ المشتري على الإعتاقِ ، واللهُ أعلمُ . فإنْ شُرِطَ مَعَ العِتْقِ الوَلاءُ للبائعِ . . فَسَدَ الشَّرطُ قطعاً ، والبيعُ في الأظهرِ . والبيعُ بشرطِ رهنِ مجهولِ في الأظهرِ ، فإنْ كانَ معلوماً . . صحَّ .

(قلتُ : الأظهرُ : إجبارُ المشتري على الإعتاقِ ، واللهُ أعلمُ) ؛ بناءً علىٰ أنَّ الحقَّ فيه للهِ تعالىٰ .

(فإنْ شُرِطَ معَ العِنْقِ الوَلاءُ للبائع . . فَسَدَ الشَّرطُ قطعاً) ؛ لمُنافاتِهِ العقدَ ، (و) فَسَدَ (البيعُ في الأظهر) ، كما مرَّ بيانُهُ (١٠ .

[البيعُ بشرطِ رهنِ مجهولٍ]

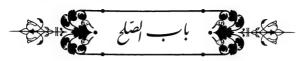
(و) يَبطُلُ (البيعُ بشرطِ رهنٍ مجهولٍ في الأظهرِ) ؛ للجهلِ بالمرهونِ ، والنَّاني : صحيحٌ ؛ للحاجةِ إلى الرَّهنِ ، وكلامُ الشَّيخَينِ يقتضي الجزمَ بالبطلانِ^(٢) ، (فإنْ كانَ معلوماً . . صحَّ) ، كما مرَّ بيانُهُ^(٣) .



⁽۱) انظر (۲/۸۱).

⁽٢) الشرح الكبير (٤٠٨/٤) ، روضة الطالبين (٣/٤٠٢) .

⁽٣) انظر (٧٩/٢) .



يكونُ هبةً ؛ بأنْ يدَّعيَ عيناً ، فيُصالِحَ منها على بعضِها ،

(باب لِصّلح)(۱)

هوَ لغةً : قطعُ النَّزاع (٢) ، وشرعاً : عقدٌ يحصلُ بهِ ذلكَ (٣) .

والأصلُ فيهِ قبلَ الإجماعِ: خبرُ: «الصَّلْحُ جائزٌ بينَ المسلمينَ ، إلا صُلْحاً أَحَلَّ حراماً ، أو حَرَّمَ حَلَالاً » رواهُ ابنُ حِبَّانَ وصَحَّحَهُ (٤) ، والكفَّارُ فيهِ كالمسلمينَ ، وإنَّما خصَّهُم بالذِّكْر (٥) ؛ لانقيادِهِم إلى الأحكام غالباً .

فالصُّلْحُ الَّذي يُحلِّلُ الحرامَ : كَأَنْ يُصالِحَ علىٰ خمرٍ أو نُحوِهِ ، والَّذي يُحرِّمُ الحلالَ : كأنْ يُصالحَ علىٰ ألَّا يتصرَّفَ في المُصالَح بهِ .

[أقسامُ الصُّلْح]

ثمَّ هوَ (يكونُ هبةً (١) ؛ بأنْ يدَّعيَ عيناً ، فيُصالِحَ منها علىٰ بعضِها) ؛ فيثبتُ

⁽١) هو سيّد الأحكام ؛ لأنَّه يجري في عقودٍ كثيرة ، وهو أنواعٌ : صلحٌ بين المسلمين والكفار ، وعقدوا له (بابَ الهُذْنة) ، وبين الإمام والبُّغاة ، وعقدوا له (بابَ البُّغاة) ، وبين الزوجين عند الشقاق ، وعقدوا له (بابَ القَسْم والنشوز) ، وصلحٌ في المعاملة واللَّين ، وهو مقصود الباب . انظر ٩ حاشية الشرقاوي ٩ (٢٤/٢) .

⁽٢) أي : سواءٌ كان بعقد أم لا . • شرقاوى ، (٢٤/٢) .

⁽٣) أي : قطعُ النزاع .

 ⁽٤) صحيح أبن حبال (٩٠٩١) ، ورواه أبو داود (٣٥٩٤) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ،
 والترمذي (١٣٥٢) عن سيدنا عمرو بن عوف المزني رضى الله عنه .

⁽٥) قوله: (خصَّهُم) ؛ أي: المسلمين في الحديث.

أي : للعين المُذَّعاة مِنَ المُدَّعي ؛ بمعنى أنَّه يقوم عقده مقامَ عقد الهبة مِنْ حيثُ الصيغةُ ، وكذا
 يُقالُ فيما بعدها . • قليوبي على شرح التحرير ٩ (ق ١٠٥) .

وبيعاً ؛ بأنْ يُصالِحَ مِنَ العينِ المُدَّعىٰ بها علىٰ غيرِها ، وإبراءً ؛ بأن يدَّعيَ دَيناً ، فيُصالِحَ منهُ علىٰ بعضِهِ ، وسيأتي ذِكْرُ الصُّلْح معَ الكفَّارِ .

لهُ ما يثبتُ لها(١).

(و) يكونُ (بيعاً (٢٠) ؛ بأنْ يُصالِحَ مِنَ العينِ المُدَّعيٰ بها علىٰ غيرِها) ؛ فيثبتُ لهُ ما يثبتُ للبيع .

(و) يكونُ (إبراءً^(٣) ؛ بأنْ يدَّعيَ دَيناً ، فيُصالِحَ منهُ علىٰ بعضِهِ) ؛ كقولِهِ : (أبراتُكَ مِنْ خمسةٍ مِنَ العشرةِ الَّتي عليكَ وصالحتُكَ على الباقي) ، ولا يُشترَطُ القَبُولُ^(٤) ، فإنِ اقتصرَ علىٰ لفظِ الصُّلْحِ ؛ كقولِهِ : (صالحتُكَ مِنَ العشرةِ الَّتي عليكَ علىٰ خمسةٍ) . . اشتُرِطَ القَبُولُ ؛ لأنَّ لفظَ الصُّلْح يَقتضِيهِ .

(وسيأتي ذِكْرُ الصُّلْحِ معَ الكفَّارِ)(٥) ، وليسَ هوَ ، ولا الصُّلْحُ بينَ الإمامِ والبُغاةِ ، أو بينَ الأنواعِ المذكورةِ والبُغاةِ ، أو بحوِ ذلكَ . . مِنَ الأنواعِ المذكورةِ هنا(٦) .

 ⁽١) قوله : (فيثبتُ له) ؛ أي : لعقد الصُّلحِ (ما يثبتُ لها) ؛ أي : للهبة ؛ مِنِ اشتراط القيود ،
 وكونها لا تُملك إلا بالقبض بالإذن أو الإقباض . • شوقاوى » (٢ / ٦٥) .

 ⁽٢) قوله: (بيعاً)؛ أي: للعين المُدَّعاة بغيرها مِنَ المُدَّعي لغريمه، وصورتُهُ: أَنْ يدَّعيَ زيدٌ
 على عمرو داراً أو حصَّة منها مثلاً، فأقرَّ له بها، وصالحه منها على مُعيَّن مِنْ نحو ثوب أو عبد. ٩ شرقاوي ١ (٢ / ٦٥) .

 ⁽٣) أي: مِنَ المُدَّعى للمُدَّعىٰ عليه.

قوله: (أبرأتُكَ...) إلىٰ آخره: الحطُّ، والتركُ، والإسقاطُ، والإحلالُ، والتحليلُ،
 والعفوُ، والوَضْعُ.. كالإبراء في عدم اشتراط القَبُول، وانظر «حاشية الشرقاوي»
 (٦٦/٢) .

⁽٥) انظر (۲/ ٥٨٥ ـ ٥٩٠).

⁽٦) وقد ذكرت هـٰـذه الأنواع قبل قليل في (٢/ ١١٠) .

قلتُ : ويكونُ إجارةً ؛ فيما لو صالحَ على منفعةٍ ، واللهُ أعلمُ .

(قلتُ : ويكونُ إجارةً ؛ فيما لو صالحَ) مِنْ عينٍ (علىٰ منفعةٍ ، واللهُ أعلمُ)(١) .

> وقد يكونُ سَلَماً ؛ بأنْ يجعلَ العينَ المُدَّعىٰ بها رأسَ مالِ سَلَمٍ (٢٠) . وجِعالةً ؛ كقولِهِ : (صالحتُكَ مِنْ كذا علىٰ ردَّ عبدي)(٣) .

> وخُلْعاً ؛ كقولِها : (صالحتُكَ مِنْ كذا علىٰ أَنْ تُطلَّقَني طلقةً)(١٠ .

ومُعاوضةً عن دمٍ ؛ كقولِهِ : (صالحتُكَ مِنْ كذا علىٰ ما أستحقُّهُ عليكَ مِنَ القِصاصِ) .

وفداءً ؛ كقولِهِ لحربيِّ ^(٥) : (صالحتُكَ مِنْ كذا علىٰ إطلاقِ هـنذا الأسيرِ) . وعاريَّةً ؛ كقولِهِ : (صالحتُكَ مِنَ الدَّارِ المُدَّعاةِ علىٰ أَنْ تَسكُنَها سنةً) . وفسخاً ؛ كأنْ صالحَ مِنَ المُسلَم فيهِ علىٰ رأسِ المالِ .

 ⁽۱) صورة ذلك: إنْ صالح على العين المُقرَّ بها على منفعة دار أو عبد _أي: خدمتِه_مُدَّة معلومة، ذكره في (الروضة)، فاغرِف ذلك. مِنْ هامش (ب)، وانظر (روضة الطالبين)
 (١٩٣/٤) .

⁽٢) قوله: (بأنْ يجعلَ...) إلىٰ آخره ؛ بأنْ يقولَ المُدَّعي بعد إقرار الخصم: (صالحتُك مِنَ العين المُدَّعاة على إردبُ قمح - مثلاً - في ذمتك سلَماً) ، فإن لم يقل: (سلَماً) .. فليس من السَّلَم على المعتمد، وقوله: (رأس مالِ سلَم) ؛ فيُسترَطُ قبضُها في المجلس إنْ لم تكن تحت يد المُدَّعن عليه . انظر د حاشية الشرقاوي أ (٦٦/٢) .

 ⁽٣) قوله : (مِنْ كذا) ؛ كالدار ، فتكونُ جُعْلاً . ﴿ شرقاوى ﴾ (٦٦/٢) .

⁽٤) قوله: (كقولها...) إلى آخره ؛ كأنِ ادَّعتْ عليه داراً ، فاقرَّ لها بها ، فقالت : (صالحتكُ منها على أن تُطلَّقني طلقةً) ؛ أي : تركتُها لك في مقابلة الطلقة ، ولا بُدَّ أنْ يُجِيبَها ؛ بأنْ يقولَ : (طلَّقتُكِ) ، أو (صالحتُكِ) ؛ لقيامه مقامَ (طلقتُكِ) ؛ فيكفي أحدُهُما ، ولو قال الزوجُ ابتداءً : (صالحتُكِ مِنْ كذا على طلقة) فقبلتْ . صحَّ إيضاً . • شرقاوي » (٢٦/٢) .

⁽٥) أي : فيما لو دخل دارنا بأمان .

[شرطُ الصُّلْح]

ويُشترَطُ لصحَّةِ الصُّلْحِ: سَبْقُ خصومةِ^(١) ؛ لأنَّ لفظَهُ يَقتضِيهِ ، وإقرارُ الخصمِ^(١) ؛ إذ بدونِهِ لا يُمكِنُ تصحيحُ التَّمليكِ ؛ لاستلزامِهِ أَنْ يَملِكَ المُدَّعي ما لا يَملِكُهُ ، ويتملَّكَ المُدَّعى عليهِ ما يَملِكُهُ .

[حُكْمُ صُلْحِ الأجنبيِّ]

ويجوزُ للأجنبيُّ الصَّلْحُ معَ إنكارِ الخصمِ^(٣) ؛ إنْ قالَ : (أَقَرَّ ووَكَّلَني في الصُّلْحِ) ، وإنْ صالحَ لنفسِهِ في الدَّينِ . . لم يَجُزْ ، أو في العينِ . . جازَ إنْ قالَ : (هوَ مُبطِلٌ في إنكارِهِ) ، وقَدَرَ على الانتزاع^(٤) .

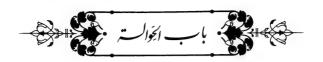


 ⁽١) ويكفي في الخصومة إنكارُ المُدَّعن عليه ، ولا يُشترَطُ كونُها عند الحاكم ، ولو قال : (صالحني
عن دارك بكذا) مِنْ غير سبق خصومة . . لم يصحَّ ، وكان كنايةً في البيع ، وانظر ٥ حاشية
الشرقاوى ٥ (٢/ ٦٧) .

 ⁽۲) فلا يجوزُ مع الإنكار ، خلافاً للأثمة الثلاثة ، وكذا مع السكوت ، وانظر ٩ حاشية الشرقاوي ٩
 (٢ / ٢) .

 ⁽٣) قوله : (ويجوزُ للأجني الشُلْحُ) ؛ أي : لمُوكُله ـ وهو المُدَّعن عليه ـ نيابة عنه ، وقوله : (إن قال : (إنكار الخصم) ؛ أي : للمُدَّعن مع إقراره للأجنبي ؛ فلا يُنافي قوله بعدُ : (إنْ قال : أوَّدَ . .) إلى آخه . « شوقاوى » (٢٧/٢) .

⁽٤) انظر « تحفة المحتاج » (١٩٥/٥ - ١٩٧) ، و« نهاية المحتاج » (٣٩٠/٤) ، و« حاشية الشرقاوي » (٢/٧٢ ـ ٦٨) .



(باب ایخوالته)(۱)

هيَ لغةً : التَّحوُّلُ والانتقالُ ؛ يُقالُ : (حالتِ الأسعارُ) : إذا انتقلتْ عمَّا كانتْ عليهِ ، وشرعاً : عقدٌ يُقتضِي نقلَ دَيْن مِنْ ذِمَّةٍ إلىٰ ذِمَّةٍ '⁷⁷ .

والأصلُ فيها قبلَ الإجماعِ : خبرُ " الصَّحيحَينِ " : " مَطْلُ الغنيُّ ظُلْمٌ ، وإذا أُثْبِعَ أَحدُكُم علىٰ مَلِيءٍ.. فلْيَتُنَعُ "^(٣) ؛ أي : وإذا أُحِيلَ أحدُكُم علىٰ مليءِ.. فلْيَحْتَلُ ، كما رواهُ هنكذا البَّيْهَاتِيُّ ⁽¹⁾ ، والأمرُ فيهِ للنَّدبِ^(٥) .

 ⁽١) قال الشيخُ تقيُّ الدين الجِصْنيُّ : (الحوالةُ : بفتح الحاء ، وحُكِيَ كسرُها) . من هامش
 (ب) ، وذكر النوويُّ في «التحرير » (ص٣٠٣) الفتحَ فقط ، وقال البُلْقيني في « التدريب » (٢٠/٣٠) : (أَغْرَبَ مَنْ ذكر كسرَها) ، وانظر « كفاية الأخيار » (ص٣٧١) .

 ⁽٢) قوله: (نقلَ دينِ)؛ أي: نظيرِه، وإلا فالدَّينُ يسقطُ ويثبتُ نظيرُهُ في ذمَّة المُحال عليه،
 والمُرادُ بالنقل: الانتقال، والدينُ المنقولُ: هو دين المحتال، وقوله: (مِنْ ذمَّة)؛ أي:
 ذمَّة المحيل، وقوله: (إلى ذمَّة)؛ أي: ذمَّة المُحال عليه، والناقلُ: هو المُحِيلُ. انظر
 وحاشية الشرقارى ٤ (٢٨/٢).

⁽٣) صحيح البخاري (٢٢٨٧) ، صحيح مسلم (١٥٦٤) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، وفي هامش (ب) : (قال الشيخ تقيُّ الدين الجَصْنيُّ : قولُهُ : ٩ أَلَبُمَ ٩ بضمُ الهمزة وسكون التاه ، وقوله : ٩ فليتبغ ٩ قال بعضُ المُحقَقين : إنَّ تاءه مُشدَّدة ، وقال التَّوَويُّ في ٩ شرح مسلم ٩ : الصوابُ المعروف : تخفيفُها ، وقوله : ٩ علىٰ مَليء ٩ هو بالهمزة) ، وانظر ٩ كفاية الأخيار ٩ (٣٧٧) ، و٩ شرح صحيح مسلم ٩ (٢٢٨/١٠) .

⁽٤) السنن الكبرئ (٦/ ١٤٥) ، ورواه أحمد (٢/ ٤٦٣) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

 ⁽٥) محلُ الندب : إنْ كان المليءُ وفيّاً ولا شبهة في ماله ، فإنْ تحقّق أنَّ في ماله حراماً.. حَرُمتْ ،
 أو شكّ في ذلك . . كُرهت ؛ فالندبُ مشروطٌ بثلاثة أمور : الملاءة ، والوفاء ، وعدم الشبهة . =

يُعتبَرُ لصحَّتِها : مُحِيلٌ ومُحتالٌ برضاهُما .

قلتُ : ولا بُدَّ مِنْ لفظٍ دالِّ علىٰ ذلكَ ، وصريحُهُ : (أَحَلْتُكَ علىٰ فُلانِ بالدَّين الَّذي لكَ عليَّ) ، فإنِ اقتصرَ علىٰ : (أَحَلْتُكَ علىٰ فُلانِ بكذا)...

[أركانُ الحوالة]

وأركانُها سنَّةٌ : مُحِيلٌ^(١) ، ومُحتالٌ^(١) ، ومُحالٌ عليهِ ، ودينٌ عليه للمُحِيلِ ، ودينٌ على المُحيلِ ، ودينٌ على المُحيلِ للمُحتالِ ، وصِيغةٌ^(١) ، كما تُؤخَذُ مِنْ كلامِهِ ؛ حيثُ قالَ :

(يُعتبَرُ لصحَتِها : مُحِيلٌ ومُحتالٌ برضاهُما) ؛ أي : معَ رضاهُما بها^(٤) ؛ لأنَّ للمُحِيلِ إيفاءَ الحقِّ مِنْ حيثُ شاءَ ، فلا يُلزَمُ بجهةٍ ، وحقَّ المُحتالِ في ذِمَّةِ المُحِيلِ ، فلا ينتقلُ إلا برضاهُ ، وهيَ بيعُ دَينِ بدَينِ استُثنِيَ للحاجةِ^(٥) .

ومعرفةُ رِضاهُما بالصَّيغةِ ، كما ذَكَرَهُ بقولِهِ : (قلتُ : ولا بُدَّ مِنْ لفظٍ دالًّ علىٰ ذلكَ ، وصريحُهُ) في جانبِ المُحِيلِ : (" أَحَلْتُكَ علىٰ فُلانٍ بالدَّين الَّذي لكَ عليَّ » ، فإنِ اقتصرَ علىٰ : " أَحَلْتُكَ علىٰ فُلانٍ بكذا »..

د شرقاوی ۱ (۲/ ۲۸ ـ ۲۹) .

⁽١) المُحِيلُ: هو المَدِين الذي يُحِيلُ المُحتالَ ـ الذي هو دائنهُ ـ علىٰ غيره ؛ الذي هو المُحالُ عليه .

⁽٢) ويُقال له : (مُحالٌ) أيضاً .

⁽٣) ولا يتعبّن لفظُ الحوالة ، بل يكفي ما يُؤدِّي معناها ؛ كـ (نقلتُ حقَّك إلىٰ فلان) ، أو (جعلتُ ما أستحقُّهُ على فلان لك) ، ولا تنعقدُ بلفظ البيع ولو نواها على الأصحُّ ، خلافاً لابن حجر . انظر ٥ تحفة المحتاج » (٥/٢٢/٤ ٣٢٤) ، وومغني انظر ٥ تحفة المحتاج » (٢٥٧/٥) .

 ⁽٤) أشار بذلك : إلى أنَّ الباء بمعنى (مع) ، ويجوزُ أنْ تتعلَّق بمحذوف ؛ أي : تُشهِرُ برضاهما .
 انظر ٥ حاشية الشرقاوي ١ (٦٩/٢) .

 ⁽٥) وصورة بيع اللّـين باللّـين : كأنْ كان له علىٰ عمرو دينٌ ، وزيدٌ له علىٰ بكر دينٌ ، فاستبدل
ما علىٰ عمرو بالدين الذي علىٰ بكر ؛ بأن يأخذَ زيدٌ ما علىٰ عمرو ، وصاحبُ الدين يأخذُ
ما علىٰ بكر . ﴿ بجيرمي على الخطيب ﴾ (٣/ ٢٤) .

فكنايةٌ في الأصحِّ ، واللهُ أعلمُ .

ومُحالٌ عليهِ ، ولا يُشترَطُ رضاهُ ، ومُحالٌ بهِ ، ويُشترَطُ كونُهُ معلوماً يجوزُ بيعُهُ ، لا كدَين السَّلَم ، ومالِ الكتابةِ .

قلتُ : أي : أنْ يُحِيلَ السَّيِّدُ بهِ على المُكاتَبِ ، فإنْ أحالَ بهِ المُكاتَبُ سيِّدَهُ . صَحَّ في الأصحّ ، واللهُ أعلمُ .

فكنايةٌ في الأصحِّ ، واللهُ أعلمُ) ؛ إنْ نوى بهِ الحوالةَ . صَحَّتْ ، وإلا فلا ، والنَّاني : صريحٌ ؛ لتبادُرها إلى الفهم منهُ(١) .

(و) يُعتبَرُ (مُحالٌ عليهِ) ؛ لأنَّهُ المحلُّ الَّذي يُستوفى منهُ ، (ولا يُشترَطُ رضاهُ) ؛ لأنَّهُ محلُّ الحقِّ والتَّصرُّفِ ، كالعبدِ المَبِيعِ ، ولأنَّ الحقَّ للمُحِيلِ ، فلهُ أنْ يستوفيهُ بغيرِهِ ، كما لو وَكَّلَ غيرهُ بالاستيفاءِ^(٢) .

(و) يُعتَبَرُ دَينٌ (مُحالٌ بهِ) وعليهِ ، (ويُشترَطُ كونُهُ معلوماً يجوزُ بيعُهُ) ؛ فلا تجوزُ بيعُهُ ولا عليهِ ، ولا بما لا يجوزُ بيعُهُ ولا عليهِ ^(٣) ؛ لعدمِ استقرارِهِ ، كما ذَكرَهُ بقولِهِ : (لا كدّينِ السَّلَم ، ومالِ الكتابةِ) ^(٤) .

(قلتُ : أي : أنْ يُجِيلَ السَّيِّدُ بهِ على المُكاتَبِ ، فإنْ أحالَ بهِ المُكاتَبُ سيِّدَهُ.. صَعَّ في الأصحِّ ، واللهُ أعلمُ) ؛ للزومِهِ واستقرارِهِ مِنْ جهةِ السَّيْدِ والمُحالِ عليهِ .

وما ذَكَرَهُ في مالِ الكتابةِ مِنْ عدمٍ صحَّةِ بيعِهِ المبنيِّ عليهِ عدمُ صحَّةِ الحوالةِ

 ⁽١) وهو ما اعتمده الرملي ، خلافاً للبُلْقيني وابن حجر . انظر ٥ نهاية المحتاج ، (٢٢/٤) ،
 و٥ تحفة المحتاج ، (٢٢٧/٥) .

 ⁽٢) أى : مِنَ المَدِين ؛ فلا يُعتبَرُ رضا مَنْ عليه الدين .

⁽٣) قوله : (بما لا يجوزُ بيعُهُ) ؛ أي : ما لا يُعتاضُ عنه ؛ كدّين السلم . ﴿ شرقاوي ، (٢/ ٧٠).

 ⁽٤) لأنَّ للمكاتب إسقاطَهُ متىٰ شاء ؛ لعدم لزومه مِنْ جهته . انظر " حاشية الشرقاوي ١ (٢٠ /٧) .

ويُشترَطُ تساويهِما في الصِّفةِ والقَدْرِ ، والحُلُولِ والتَّأجيلِ ، وأنْ يكونَ ذلكَ المالُ على المُحالِ عليهِ في الأصحِّ .

بهِ.. هوَ ما صَحَّحَهُ الشَّيخانِ في (بابِ الكتابةِ)^(۱) ، والَّذي نصَّ عليهِ الشَّافعيُّ في « الأمَّ » صحَّةُ بيعِه^(۲) ، وصَوَّبَهُ الإِسْنَويُّ^(٣) ؛ فتصحُّ الحوالةُ بهِ ، وعليهِ يُمْرَقُ بينَ ذلكَ ودينِ السَّلَم : بأنَّ الشَّارِعَ مُتشوِّفٌ للعتقِ .

ولا تصعُّ حوالةُ مُستحِقُ الزَّكاةِ أوِ السَّاعي علىٰ مَنْ هيَ عليهِ ، ولا حوالةُ مَنْ هيَ عليهِ ، ولا حوالةُ مَنْ هيَ عليهِ مُستحِقَّها أوِ السَّاعيَ ؛ بناءً علىٰ أنَّها اعتياضٌ^(٤) ، ويمتنعُ أخذُ العِوَضِ عنِ الزَّكاةِ ، ولأنَّ الزَّكاةَ عبادةٌ فتُوَدَّىٰ على الوجهِ المأمورِ بهِ .

(ويُشترَطُ) مع العِلْمِ بالدَّينينِ المُحالِ بهِ وعليهِ (تساويهِما في الصَّفةِ والقَّدْرِ (٥) ، والحُلُولِ والتَّأْجيلِ) ؛ لأنَّ الحوالةَ معاوضةُ إرفاقِ للحاجةِ ، فاشتُرِطَ فيها التَّساوي في القَدْرِ ، كالقَرْضِ ، وأُلحِقَ بالقَدْرِ البقيَّةُ ، واستغنىٰ بذِكْرِ الفَدْرِ والوصفِ عن ذِكْر الجنس .

(و) يُشترَطُ (أَنْ يكونَ ذلكَ المالُ) المُحالُ عليه (١٦) (على) الشَّخصِ (المُحالِ عليهِ في الأصحِّ) ؛ فلا تصحُّ علىٰ مَنْ لا دينَ عليهِ ؛ بناءً علىٰ أنَها اعتياضٌ .

 ⁽۱) الشرح الكبير (۱۳/ ۹۳) ، روضة الطالبين (۲۷۲/۱۲) ، وهو المعتمد . انظر (تحفة المحتاج) (۲۳۰ / ۲۳۰) .

⁽٢) الأم (٨/ ٧٠٤) .

⁽٣) المهمات (٩/ ٥٠٦) .

⁽٤) قوله : (أنَّها) ؛ أي : الحوالة .

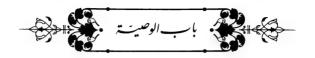
أي : تساوي الدينين المُحالِ به وعليه في القَدْر وإنْ كان دينُ أحدِهِما أكثرَ ؟ فلو كان لبكر علىٰ زيد خمسة ، ولزيد علىٰ عمرو عشرة ، فأحال زيد بكراً بخمسة منها. . صح ، بخلاف عكسه .
 انظر (شرح المنهج) (٢١٣/١) ، و « حاشية الجمل » (٣٧٤) ، و « حاشية الشرقاوي » (٢٠/٧) .

⁽٦) صوابه: (المحالبه). من هامش (ب، د).

والثَّاني : تصحُّ برضاهُ ؛ بناءً علىٰ أنَّها استيفاءُ حتَّ ؛ كأنَّ المُحتالَ استوفىٰ ما كانَ لهُ على المُجِيلِ وأقرضَهُ المُحالَ عليهِ . والتَّصحيحُ المذكورُ مِنْ زيادتِهِ^(۱) .

0 0 0

⁽١) نصَّ الماتن على هنذه الزيادة في و دقائق التنقيع ، (ق٢٢٠) ، وانظر ا اللباب ، (ص٢٤٧) . تتمَّةٌ : يبرأُ بالحوالة المُجيلُ عن دين المُحتال ، والمُحالُ عليه عن دين المُحيل ، ويتحوَّلُ حقُّ المُحتال إلى ذمّة المُحال عليه ، فإنْ تعذّر بفَلَسِ أو جَحْد وحَلِفٍ ونحوهما . . لم يرجعُ على المُحِيلِ ، فلو كان مفلساً عند الحوالة وجَهِلَة المُحتال . . فلا رجوع له ، وقيل : له الرجوعُ إنْ شرطا يسارَهُ ، ولو أحال المشتري بالثمن ، فردَّ المبيعَ بعيب . . بطلتْ في الأظهر ، أو البائم بالثمن فوُجِدَ الردُّد . لم تبطلُ على المذهب . ومنهاج ، (ص١٤٢ ـ ٢٦٥) .



(باب الوصيت)

هيَ لغة : الإيصالُ ؛ مِنْ (وَصَى الشَّيءَ بكذا) : وَصَلَهُ بهِ ؛ لأنَّ المُوصِيَ وَصَلَ خيرَ دُنْياهُ بخيرِ عُقْباهُ ، وشرعاً : تبرُّعٌ بحقٌ مضافٌ لِمَا بعدَ الموتِ^(۱) ؛ ليسَ بتدبيرٍ ولا تعليقِ عتقِ وإنِ التُتَحَقَّ بها حُكْماً في حُسْبانِهِما مِنَ الثَّلُثِ ؛ كالتَّبرُّعِ المُنجَزِ في مرضِ الموتِ أوِ المُلحَقِ بهِ^(۱) .

واَلأَصْلُ فيهَا قبلَ الإجماعِ: قُولُهُ تعالىٰ: ﴿ مِنْ بَمْدِ وَصِــَيَةِ يُومِي بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ﴾ [النماء: ١١]، وأخبارٌ ؛ كخبرِ « الصَّحيحَينِ »: « ما حقُّ امريُ مسلم لهُ شيءٌ يُوصى فيهِ يَبِيتُ ليلتَين إلا ووصيَّتُهُ مكتوبةٌ عندَهُ »(٣).

وكانتْ أَوَّلَ الإِسَلامِ واجبةً للأقاربِ بقولِهِ تعالىٰ : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرْكَ خَيِّرًا الْوَصِيَّةُ . . . ﴾ الآية [البزه : ٢١٨ ، ثمَّ نُسِخَ وجوبُها بآياتِ المواريثِ ، ويَقِيَ استحبابُها في التُّلُثِ فأقلَّ لغيرِ الوارثِ^(٤) .

⁽١) والإضافة لما بعدَهُ : إمَّا حقيقة ؛ ك (أوصيتُ لزيد بكذا بعد موتي) ، أو تقديراً ؛ ك (أوصيتُ له بكذا) ؛ فإنَّهُ على تقدير (بعد موتي) ؛ لأنَّ لفظَ الوصيَّة موضوعٌ لذلك شرعاً ، فلا حاجة إلى التصريح به ، بخلاف ما لو قال : (أغطُوهُ له) ، أو : (هو له) ؛ فلا بُذَ أنْ يقولَ : (بعد موتى) . « شرقاوي » (٧٢ / ٢) .

 ⁽۲) كاضطراب الريح و مُيَجان موج في حتى راكب السفينة ، والتقديم للقتل ، والطلق في الحامل ،
 وموت الولد في بطنها ، وانظر ٥ تحفة المحتاج ١ (٧/ ٣٤) .

 ⁽٣) صحيح البخاري (٢٧٣٨) ، صحيح مسلم (١٦٢٧) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، والمعنى - كما في « شرح صحيح مسلم » (١٩/١) - : ما الحزمُ والاحتياط للمسلم إلا أنْ تكونَ وصيتُهُ مكتوبةً عنده .

⁽٤) في هامش (د): (بلغ مقابلةً).

هل تُملَكُ بالموتِ ، أوِ القَبُولِ ، أو موقوفةٌ ؛ فإنْ قَبِلَ . . فبالموتِ ، وإلا فللوارثِ ؟ أقوالٌ ؛ أظهرُها : التَّالثُ .

[أركانُ الوصيَّةِ]

وأركانُها أربعةٌ : مُوصِ ، ومُوصى لهُ ، ومُوصى بهِ ، وصيغةٌ .

ويُشترَطُ في المُوصِي : أَنْ يكونَ مُكلَّفاً ، حُرّاً كلُّهُ أو بعضُهُ ، مُختاراً .

وفي المُوصَىٰى لهُ : أَنْ يُتصوَّرَ لهُ المِلْكُ إِنْ كَانَ مُعيَّناً ، وأَنْ تنتفيَ عنهُ المعصيةُ إِنْ كَانَ جَهةً .

وفي المُوصىٰ بهِ: أَنْ يكونَ مقصوداً يقبلُ النَّقلَ مِنْ شخصِ إلىٰ آخَرَ ؛ فلا تصحُّ الوصيَّةُ بدم ، ولا بأمُّ ولدٍ ، وحدُّ وقصاصِ ، ونحوِها(١) .

[الخلافُ في كيفيَّةِ تملُّكِ الوصيَّةِ بعدَ موتِ المُوصى]

وبعد موتِ المُوصِي (هل تُملَكُ) الوصيَّةُ - بمعنى المُوصَىٰ بهِ - (بالموتِ) ؛ بناءً على أنَّهُ لا يُشترَطُ القَبُولُ ؛ لأنَّهُ استحقاقٌ يتعلَّقُ بالموتِ ، فأَشْبَهَ الإرثَ والتّدبيرَ ، (أو القَبُولِ) ، كما لو أَوْصىٰ بعتقِ عبدٍ ؛ فإنَّهُ لا يزولُ رقَّهُ إلا بالإعتاقِ ، (أو موقوفةٌ ؛ فإنْ قَبِلَ) المُوصَىٰ لهُ. . (فبالموتِ) يملكُ (٢٠) ، (وإلا فللوارثِ ؟ أقوالٌ) ثلاثةٌ ؟ (أظهرُها : النَّالثُ) ؛ قالوا : لأنَّهُ لا يُمكِنُ جَعْلُهُ للميَّتِ ؛ لأنَّهُ جمادٌ ، ولا للوارثِ ؛ لأنَّ الإرثَ مُؤخَّرٌ عنِ الدَّينِ والوصيَّةِ ، ولا للمُوصَىٰ لهُ ، وإلا لمَاصحَ ردُّهُ كالميراثِ (٢٠) ؛ فتميَّنَ وَقَفْهُ .

 ⁽١) ويُشترَطُ في الصَّينة : لفظ يُشعِرُ بالوصيَّة؛ إمَّا صراحةً ؛ كـ (أوصيتُ له بكذا)، أو (أَعْطُوهُ له ـ
أو : هو له ، أو وهبتُهُ له ـ بعد موتي) في الثلاثة ، وإمَّا كنايةً ؛ كـ (هو له مِنْ مالي) ، ويحتاج
إلىٰ نيَّة . انظر « الإقناع » (١١٣/ ١١) .

⁽٢) في (ج، د): (تُملَكُ)؛ أي: الوصيةُ ، ويجوز في العثبت البِناءُ للمجهول؛ أي: يُملَكُ المُوصىٰ به. ـ

⁽٣) قُولُه : (وإلا) ؛ أي : لو ملكه المُوصىٰ له بالموت. . لَمَا صَّعَّ ردُّهُ ؛ لأنَّ مِلْكُهُ قهريٌّ لا يقبلُ=

ولا تصحُّ إلا بعشرةِ شروطٍ : ألَّا يكونَ عليهِ دينٌ مُستغرِقٌ ، وأنْ تُخرَجَ مِنَ النُّلُك .

قلتُ : فإنْ لم تُخرَجْ منهُ. . توقَّفتْ علىٰ إجازةِ الورثةِ ، واللهُ أعلمُ .

وعلى الأقوالِ تُبنى ثمرةٌ وكَسْبُ عبدٍ حصلا بينَ الموتِ والقَبُولِ ، ونفقتُهُ وفِطْرتُهُ ؛ فعلى الأوَّلِ والنَّالثِ : للمُوصَىٰ لهُ النَّمرةُ والكَسْبُ ، وعليهِ النَّفقةُ والفِطْرةُ ، وعلى النَّاني : لا ولا .

قالَ : (وتعبيري بما ذُكِرَ أَوْضَحُ مِنْ قولِهِ : ﴿ وَالنَّالَثُ : بِهِما جميعاً ﴾ ، وترجيحُ النَّالثِ مِنْ زيادتي)(١) .

[شروطُ الوصيَّةِ]

(ولا تصحُّ) الوصيَّةُ (إلا بعشرةِ شروطٍ) :

(ألَّا يكونَ عليهِ دينٌ مُستغرِقٌ) لمالِهِ ، فإنْ كانَ عليهِ ذلكَ. . توقَّفتْ على سقوطِ الدَّين بإبراء أو غيرو^(٢) .

(وأَنْ تُخرَجَ مِنَ الثُّلُثِ) الَّذي هوَ محلُّ التَّبرُّع .

(قلتُ : فإنْ لم تُخرَجُ منهُ (٣). . توقَّفتْ علىٰ إجازةِ الورثةِ ، واللهُ أعلمُ) .

واعلَمْ : أنَّ توقُّفَ هاذهِ وما قدَّمتُهُ آنفاً علىٰ ما ذُكِرَ.. لا يُنافي صحَّةَ الوصيَّةِ ، بل هي صحيحةٌ ، للكنَّها مُتوقِّفةٌ علىٰ ما ذُكِرَ ؛ ففي عبارة المُصنَّفِ

الردُّ . ﴿ شرقاوي ﴾ (٢/ ٧٤) .

⁽١) دقائق تنقيح اللباب (ق١٢٢) ، وانظر (اللباب) (ص٢٤٨) .

⁽٢) كأداءِ أجنبيُّ مُتبرُّعاً ، أو وارثِ الموصى كذلك . ﴿ شرقاوى ، (٢/ ٧٧) .

 ⁽٣) أي : بأن زادت عليه ، أمّا الثلث : فلا يتوقّف على الإجازة ، وهــٰـذا في الوصيّة لغير وارث ،
 أمّا له : فتتوقّف على الإجازة مطلقاً . انظر (حاشية الشرقاوي ، (٧٦/٢) .

وألَّا يكونَ المُوصَىٰ لهُ وارثاً ، ولا قاتلاً ، ولا حربيّاً ، ولا مُرتداً ، ولا مُرتداً ،

ك « أصلِهِ » بالنِّسبةِ إليهما (١). . تَسَمُّحُ .

(والَّا يكونَ المُوصَىٰ لهُ وارثاً) للمُوصِي ، (ولا قاتلاً) لهُ ، (ولا حربيّاً ، ولا مربيّاً ، ولا مُربيّاً واحداً منهُم . . لم تصعّ الوصيّة ؛ لخبر : « لا وصيّة لوارث الا معنى وخبر : « ليس للقاتل وصيّة الله ، والحربيّ والمُربيّ ألمُرنا بقتلِهما ، فلا معنى للوصيّة لهُما ، ورقيقُ أحدِهم كهوَ ؛ إذ الوصيّة لهُ وصيّةٌ لذلكَ الآخِذِ ، ما لم يَميّق قبلَ موت المُوصى .

وهاذا ضعيفٌ ، كما نَبَّهَ عليهِ بقولِهِ :

(قلتُ : الأصحُّ : الصَّحَّةُ في الكلِّ) ؛ لعمومِ أدلَّةِ الوصيَّةِ ، ولأنَّها تمليكٌ بصيغة كالهية .

وصورتُها في القاتلِ : أنْ يُوصِيَ لجارحِهِ ثمَّ يموتَ بالجَرْحِ^(٤) ، وفي المُرتدِّ : ألَّا يموتَ مُرتدًا ، وإلا فنبطلُ قطعاً .

والخبرُ الأوَّلُ مُقيَّدٌ بخبرِ : ﴿ لا وصيَّةَ لوارثٍ إلا أَنْ يُجِيزَ الورثةُ ﴾(٥) ، والنَّاني

⁽١) انظر (اللباب) (ص٢٤٨) .

 ⁽۲) رواه أبو داود (۲۸۷۰)، والترمذي (۲۱۲۰)، وابن ماجه (۲۷۱۳) عن سيدنا أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه .

⁽٣) رواه الدارقطني (٤٥٧١) ، والبيهقي (٦/ ٢٨١) عن سيدنا على رضي الله عنه .

⁽٤) أي: بسبب جَرْح الجارح.

⁽٥) رواه الدارقطني (٤٢٩٦) ، والبيهقي (٢٦٤ / ٢) عن سيدنا عمرو بن خارجة رضي الله عنه .

إلا أنَّها تتوقَّفُ في الوارثِ على إجازةِ بقيَّةِ الورثةِ ، إلا في صورةٍ واحدةٍ ؛ وهميّ أنْ يقفَ ما يخرجُ مِنْ ثُلُثِهِ على جميعِ ورثتِهِ علىٰ فَدْرِ أنصبائِهِم في الأصحِّ ، واللهُ أعلمُ .

ضعيف (١) ، ولو صعَّ . . حُمِلَ علىٰ وصيَّتِهِ لمَنْ يقتلُه (٢) ؛ فثَبَتَ أَنَّها تصحُّ في الكلِّ .

(إلا أنَّها تتوقَّفُ في الوارثِ على إجازةِ بقيَّةِ الورثةِ) المُطلَقِينَ النَّصرُّفَ ؛ حتىٰ لو أَوْصىٰ لكلِّ مِنْ بَنِيهِ بعينِ بقَدْرِ نصيبِهِ. . صحَّتْ بشرطِ الإجازةِ ؛ لاختلافِ الأغراض في الأعيانِ ومنافعِها .

(إلا في صورةٍ واحدةٍ ؛ وهيَ أَنْ يقفَ ما يخرجُ مِنْ ثُلُثِهِ علىٰ جميعِ ورثتِهِ علىٰ قَدُرِ أنصبائِهِم) ؛ فتصحُّ مِنْ غيرِ توقُفِ علىٰ إجازةٍ (في الأصحُّ ، واللهُ أعلمُ) ؛ نَظَراً لدوامٍ نفعِ المالكِ ، معَ أَنَّهُ لم يخصَّ أحداً بضَيْمٍ ، بخلافِ ما لو أَوْصلىٰ لكلُّ منهُم بقَدْرِ نصيبِهِ مُشاعاً ؛ فإنَّها لغوٌ ؛ لأنَّهُم يستحقُّونَ ذلكَ بلا وصيَّةٍ ، وفي معنى الوقفِ : الوصيَّةِ ، بل هيَ أَوْليٰ بالاستثناءِ فيما نحنُ فيهِ .

والمُرادُ بالوارثِ : الوارثُ الخاصُّ ؛ فلو ماتَ مِنْ غيرِ وارثٍ خاصَّ^(٣). . فوصيَّتُهُ بالثُّلُثِ صحيحةٌ ، وبما زادَ عليه باطلةٌ .

⁽١) انظر (البدر المنير) (٧/ ٢٦٢ - ٢٦٣) ، و(التلخيص الحبير) (٣/ ١٩٧) .

 ⁽٢) أي : بغير حقّ ؛ كأنْ يقولَ : (أوصيتُ بكذا لمَنْ يقتلُني عدواناً) ، أمّا بحقّ ؛ كما إذا تحتّم
 قتلُهُ حِرابةَ مثلاً ، فأوصىٰ لمَنْ يُباشِرُ ذلك بإذن الإمام . . فتصحُّ الوصيّةُ له . انظر ٥ حاشية الشرقاوي ٥ (٧٧/٢) .

 ⁽٣) كبيت المال ؛ بأنْ أَوْصِيْ لإنسان بشيء هو ثلثُ ماله فأقل ، ثمَّ انتقل إرثُهُ لبيت المال ؛ فإنَّ ذلك يُصرَفُ إليه ، والوصيَّة صحيحةٌ ، ولا يحتاجُ إلى إجازة إمام . • مغني ، (٥٨/٣) ، وراجع تعقيب ابن حجر عليه في • التحقة ، (٧/ ١٥) .

وألَّا تكونَ في معصيةٍ ، ولا مُحالاً ، العاشرُ : ألَّا يكونَ المُوصَىٰ لهُ أو بهِ حَمْلاً انفصلَ لسنَّةِ أشهرِ فأكثرَ مِنْ حين الوصيَّة إنْ كانتْ أثَّهُ فِراشاً ،

ولو كانَ في الورثةِ محجورٌ عليهِ لصِغَرِ أو جنونِ أو سَفَهِ^(١). . لم يصعَّ منهُ ولا مِنْ وليَّهِ إجازةٌ .

والعِبْرةُ في الإجازةِ والرَّدُّ : بصدورِهِما بعدَ موتِ المُوصِي ، وفي كونِهِ وارثاً : بوقتِ الموتِ .

(والَّا تكونَ في معصيةٍ) ؛ كأنْ أَوْصىٰ بسلاحٍ لحربيَّ ، (ولا مُحالاً) ؛ كأنْ أَوْصىٰ بعبدِهِ ولا عبدَ لهُ^(٢) .

(العاشرُ : أَلَّا يكونَ المُوصَىٰ لهُ أَوِ) المُوصَىٰ (بهِ حَمْلاً انفصلَ لسنَّةِ أشهرٍ فَاكَثَرَ مِنْ حينِ الوصيَّةِ) بهِ (۲۳)، (إنْ كانتْ أَمُّهُ فِراشاً) لزوجٍ أو سيِّد، قالَ الإمامُ : (وأَمْكَنَهُ غِشْيانُها) (٤)؛ لاحتمالِ حدوثِهِ بعدَ الوصيَّةِ، والأصلُ عدمُهُ عندَها.

نَعَمْ ؛ لوِ انفصلَ قبلَ سَتَّةِ أشهرِ توءمٌ ، ثمَّ انفصلَ بعدَها توءمٌ آخَرُ. . دَخَلَ في الوصيَّةِ وإنْ زادَ ما بينَها وبينَ انفصالِهِ علىٰ ستَّةِ أشهرٍ^(٥) .

⁽١) قوله : (ولو كان في الورثة) هو مقابلٌ لقوله السابق : (المطلقين التصرف) .

 ⁽٢) أي : عند الموت ؟ فالمُرادُ بالمحال : ألَّا يكونَ موجوداً عند الموت ، وهذا شرطٌ لدوام صحّتها ، فإذا أَوْصَىٰ بعبد ولا عبد له ، أو بعبد غيره . . صحّتِ الوصيَّةُ مطلقاً ، ثمَ إنْ دخل في ملكه ذلك عند الموت . . دامت الصحّةُ ، وإلا فلا . ٩ شرقاوي ١ (٢ / ٧٥) .

 ⁽٣) قال الشرقاري في (الحاشية) (٢/ ٧٥) : (كان الأَوْلَىٰ حذَفَ لفظة (به) ، أو زيادة (له) ؛
 بأنْ يقولَ : (مِنْ حين الوصيّة به أو له) ؛ لأنَّ كلامة في الأمرَين ، كما هو ظاهر) .

⁽٤) نهاية المطلب (١١/ ١١٥) .

⁽٥) قوله : (بينها)؛ أي : الوصيَّة ؛ أي : التلفُّظ بها ، وقوله : (انفصاله)؛ أي : النوءمِ الثاني .

وإلا فتصحُّ إنِ انفصلَ لأربع سنينَ فما دونَها في الأظهرِ .

قلتُ : وتصحُّ بالحَمْل الحادثِ في الأصحِّ ، واللهُ أعلمُ .

(۱۷) و المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع الأربية

(وإلا) ؛ أي : وإنْ لم تكنْ فِراشاً (١٠). (فتصحُّ) الوصيَّةُ (إنِ انفصلَ لأربعِ سنينَ فما دونَها في الأظهرِ) ؛ لأنَّ الظَّاهرَ وجودُهُ عندَ الوصيَّةِ ؛ لنُدْرةِ وَطْءِ الشُّبْهةِ ، وفي تقديرِ الزِّنيٰ إساءةً ظنَّ .

والثَّاني : لا تصحُّ ؛ لاحتمالِ حدوثِهِ بعدَها .

أمًّا إذا أتتْ بهِ لدونِ ستَّةِ أشهرٍ . . فإنَّها تصعُّ وإنْ كانتْ فِراشاً ؛ للعِلْمِ بأنَّهُ كانَ موجوداً عندَها .

قالَ : (وقولي : « لسنّةِ أشهرٍ » أَصْوَبُ مِنْ قولِهِ : « لأكثرَ مِنْ سنّةِ أشهرٍ » ؛ فإنَّ انفصالَهُ لها كانفصالِهِ لأكثرَ منها في عدمِ الاستحقاقِ ، والنَّصريحُ بقولي : « مِنْ حينِ الوصيّةِ » . . مِنْ زيادتي ، وكذا التَّرجيحُ بعدَهُ ، وذِكْرُ الحَمْلِ المُوصَىٰ بهِ ساقطٌ مِنْ بعضِ النَّسَخ) انتهىٰ (۲) .

ولمَّا اقتضىٰ كلامُ " اللَّبابِ " أنَّهُ لا تصحُّ الوصيَّةُ لحَمْلِ سيحدُثُ ولا بهِ ، وكانَ الأصحُّ خلافَهُ في النَّانيةِ . . استدركةُ المُصنَّفُ فقالَ :

(قلتُ : وتصحُّ بالحَمْل الحادثِ في الأصحِّ (٣) ، واللهُ أعلمُ) ؛ لأنَّ المعدومَ

 ⁽١) قال ابن حجر في و التحفة ٤ (١٠ /٧) : (والكلام كلَّهُ حيثُ عُرف لها فراشٌ سابقٌ ثمَّ انقطع ،
 أمَّا مَنْ لم يُعرف لها فراشٌ أصلاً وقد انفصل لأربع سنينَ فأقلَّ ولستة أشهرٍ فأكثرَ . . فلا استحقاق قطعاً ؛ لانحصار الأمر حينتذ في وطء الشَّبْهة أو الزَّنْن . . .) .

⁽٢) دقائق تنقيح اللباب (ق ١٢٢) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص ٢٤٩) .

⁽٣) قوله : (بالحمل الحادثِ) ؛ أي : الذي سيحدثُ ؛ بشرط انفصاله لمُدَّة يُمكِنُ حدوثُه فيها [عند] الوصيَّة ؛ كأنْ ينفصلَ لأكثرَ مِنْ أربع سنينَ ، وكالحمل : الثمرةُ ؛ فتصحُ الوصيَّة بشمرة ستحدثُ . انظر الحاشية الشرقاري ٤ (٧٠٥٢) .

9, ,,

يجوزُ أَنْ يُمْلَكَ ، كما في السَّلَم (١) .

والثَّاني : لا تصحُّ ؛ بناءً علىٰ أنَّ العِبْرةَ بحالِ الوصيَّةِ ، ولا مِلْكَ يومَنذِ ، بل لا وجودَ .

[الوصيَّةُ تُحسَبُ مِنَ النُّلُثِ]

(وكلُّ وصيَّةِ) تُحسَبُ (مِنَ الظُّلُثِ) ؛ لِمَا في « الصَّحيحَينِ » : أنَّ سعدَ بنَ أبي وَقَاصِ قالَ : قلتُ : يا رسولَ اللهِ ؛ قد بَلَغَ بي مِنَ الوجعِ ما ترىٰ ، وأنا ذو مالٍ ، ولا يَرِثُني إلا ابنةٌ ، أفأتصدَّقُ بثُلُثيْ مالي ؟ قالَ : « لا » ، قلتُ : فالشَّطْرُُ ، قالَ : « اللهُ كُثِيرٌ » (٢٠ . فالشَّطْرُ ، قالَ : « اللهُ كثيرٌ » (٢٠ .

وكالوصيَّةِ فيما ذُكِرَ : سائرُ التَّبرُّعاتِ الواقعةِ في مرض الموتِ (٣) .

(إلا عِنْقَ أَمَّ الولدِ) وإنِ استولدَها في مرضِ موتِهِ ، (و) إلا (أَنْ يموتَ المُعتَقُ) بفتحِ التَّاءِ ، وفي نسخةٍ : (العَتِيقُ) (بصفةٍ) عُلِّقَ بها عتقُهُ في الصَّحَّةِ ، ووُجِدَتْ في المرضِ بغيرِ اختيارِ السَّيِّدِ (، (قبلَ موتِ المُعتِقِ) بكسرِ

⁽١) قوله : (أَنْ يُمُلَكَ) ، ويجوزُ أَنْ يُضبَطَ أيضاً بضمِّ الياء مع فتح الميم واللام المُشدَّدة .

 ⁽۲) صحيح البخاري (۱۲۹۵) ، صحيح مسلم (۱۲۲۸) ، وتوجيه الضبط في (الشطر)
 و(الثلث) أورده الشرقاوي في (الحاشية) (۲۷/۲) مفصلاً .

 ⁽٣) قوله : (سائرُ التبرُّعات) ؛ أي : باقيها ؛ كالوقف والهبة ؛ فإنَّها تصبحُ بما زاد على الثلث إنْ
 أجازه الوارث .

 ⁽³⁾ وذلك كنزول المطر ؛ كأن قال : (إنْ أمطرتِ السماءُ.. فأنتَ حرَّ) ، فوُجِدَ المطرُ والسيئد مريضٌ ؛ فإنَّ عتنَ العبد يكونُ مِنْ رأس المال ، فإنْ وُجدتْ باختياره.. حُسِبَ عتقُهُ مِنْ رأس المال بالأؤلى . • شرقاوى » (٧٨/٢) .

ولا مالَ لهُ غيرُهُ ، وفي النَّانيةِ وجهٌ ؛ أنَّهُ مِنَ الثُّلُثِ .

النَّاءِ ، (ولا مالَ لهُ غيرُهُ) ؛ فإنَّ كلَّا منهُما يُحسَبُ مِنْ رأسِ المالِ^(١) ؛ تنزيلاً لهُما منزلةَ استهلاكِ المالِ بإنفاقِهِ في اللَّذَّاتِ والشَّهَواتِ ، واعتباراً للثَّاني بحالةِ التَّمليقِ ؛ ولأنَّهُ حينَنذِ لم يكن مُثَّهَماً بإبطالِ حقَّ الورثةِ^(٢) .

(وفي الثَّانيةِ وجهٌ ؛ أنَّهُ مِنَ الثُّلُثِ) ، كما لو ماتَ بعدَ موتِ سيِّدِهِ ، واعتباراً بحالةِ وجودِ الصَّفةِ .

وقولُهُ : (بصفةٍ) مِنْ زيادتِهِ (٣ .

وقد أعادَ المسألتَينِ في (بابِ العتقِ) معَ زيادةٍ في الثَّانيةِ مِنْ غيرِ تقييدٍ لها بصفة (١٤) .

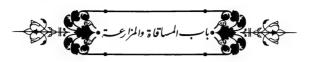


⁽١) قوله: (منهما) ؛ أي : عتق أم الولد ، والعتق المُعلَّق بصفة .

⁽٢) قوله: (حينثذ)؛ أي: حينَ التعليق.

⁽٣) انظر د اللباب (ص ٢٥٠) .

 ⁽٤) في (ب، د، هـ): (في الزيادة) بدل (في الثانية)، وانظر (٢/ ٧١٥ ـ ٧١٦).



المُساقاةُ : أَنْ يَعَقِدَ على النَّخلِ أو شجرِ العِنَبِ أوِ المُقْلِ لمَنْ يتعهَّدُها بجزءِ معلوم ممَّا يخرجُ منها .

قلتُ : الأصحُّ : بطلانُها في المُقْل ، واللهُ أعلمُ .

(باب المساقاة والمزارعة)(١)

والأصلُ فيهِما قبلَ الإجماعِ : خبرُ « الصَّحيحَينِ » : أنَّهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ عامَلَ أهلَ خيبرَ بشَطْرِ ما يخرجُ منها مِنْ ثمرٍ أو زرعِ (٢) .

[أحكامُ المُساقاةِ]

(المُساقاةُ : أَنْ يَعقِدَ على النَّخلِ أو شجرِ العِنَبِ أوِ المُقْلِ) (٢٣) . . مالكُها (المَشْ اللهُ ال

(قلتُ : الأصحُّ : بطلانُها في المُقْلِ ، واللهُ أعلمُ) ؛ لَانَّهُ لا زكاةَ في ثمرتِهِ ، فأَشْبَهَ غيرَ المُثمِرِ ، كالخِلافِ ثمارِ النَّخلِ فأشْبَهَ غيرَ المُثمِرِ ، كالخِلافِ ثمارِ النَّخلِ والعِنَب .

 ⁽١) أي : والمُخابَرةِ ، وإنَّما لم يذكرُها في الترجمة ؛ لبطلانها مطلقاً ؛ أي : استقلالاً وتبعاً ، كما
 سيأتي . د شرقاوي ٥ (٢٨/٢) ، وإنظر (٢/ ٢٨٥) .

⁽٢) صحبّ البخاري (٢٣٢٨) ، صحبح مسلم (١٥٥١) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، والمُرادُ بمُعاملتهم : مُساقاتُهُم ومُزارعتُهُم ؛ فالواقعُ منه صلَّى الله عليه وسلَّم مُزارعةٌ تابعة للمُساقاة . د شرقاوى ١ (٧٨/٢) .

⁽٣) المُقْلُ : ثمرُ الدَّوْم ، وهو شجرٌ يُشبهُ النخلَ .

⁽٤) الخلافُ: شجرُ الصَّفْصاف.

فَمُلِمَ : أنَّ مدارَها علىٰ عاقدَينِ ، وصِيغةٍ ، وشجرِ نخلِ أو عِنَبٍ ، وعملٍ ، ومُذَّةٍ ، وشرطِ جزءِ مِنَ النَّمرةِ للعامل بسبب عملِهِ .

ويُشترَطُ : تخصيصُ النَّمرِ بهِ وبالمالكِ شركة ، والعِلْمُ بالنَّصِيبَينِ بالجَرْئيَّةِ (٢) ، وأَنْ تُتُمِرَ في المُدَّةِ غالباً ، وألَّا يُسترَطَ على العاملِ ما ليسَ مِنْ جنسِ أعمالِها ، وأَنْ ينفردَ بالعملِ وباليدِ في المحديقة (٣) ، ومعرفةُ العملِ (٤) ، ويُحمَلُ المُطلَقُ في كلَّ ناحيةِ على المُرْفِ الغالب (٥) .

وشَمِلَ كلامُهُم ذكورَ النَّخل ، وبهِ صَرَّحَ صاحبُ " الخِصالِ "(٦) .

 ⁽١) الأَوْلِينَ : أن يعطفه بالواو ؛ بأنْ يقول : (وبالجزئية) ؛ كنصف وثلث ؛ ليخرجَ به ما لو قال :
 (ساقيَّتُكَ علىٰ أنَّ الربح بيننا أثلاثاً) ؛ فلا يصحُّ ؛ للجهل بمَنْ له الثُّلُث ومَنْ له الثُّلثان . انظر عادى ٥ (٢٩/٢) .

 ⁽٢) ويُشترَطُ أيضاً : أنّ تكونَ تلك الأشجار نخلاً أو عنباً مغروساً لم يبدُ صلاحُ ثمره ؛ سواءٌ أظهر أم
 لا ، وانظر « حاشية الشرقاوى » (١/ ٨٠ /) .

⁽٣) قوله: (وباليد) ؛ بأنْ يُسلَّمَهُ مفتاحَ الحديقة ليتمكَّنَ مِنَ العمل منى شاء ؛ فلو شرط عمل المالك معه. . فَسَدَ ، بخلاف شرط عمل غلام المالك معه ؛ فإنَّهُ يجوزُ بل أَولىٰ ؛ لأنَّ بعضَ أعمال المُساقاة على المالك . انظر * تحفة المحتاج * (١١٤/٦) ، و * نهاية المحتاج * (٥٠٤/٥) ، و * حاشية الشرقاوي * (٨٠ ٨٠) .

⁽٤) وبقي من الشروط: أن يُقدَّرَ عملُ المُساقاة بزمنٍ معلوم يُشمِرُ فيه الشجرُ غالباً . • الياقوت النفيس ١ (ص١٧٥) .

 ⁽٥) قوله: (المطلق)؛ أي: بأنْ قال: (ساقيتُكَ على هـٰـذه الأشجار على أنْ تتعهَّدَها).
 د شرقاوى ١ (٢ / ٨١).

⁽٦) الأقسام والخصال (ق٣٦)، وصاحب و الخصال »: هو الإمام الفقيه أبو بكر أحمد بن عمر بن يوسف الخفّاف، ذكره أبو إسحاق الشيرازي في طبقة ابن الحداد، قال الإسنوي: (وكتابُهُ المُسمّىٰ بـ و الخصال » مختصرٌ قليل الوجود). انظر و طبقات الفقهاء » (ص١١٤)، و و طبقات الشافعية » للإسنوي (٢٢٢) ، و و طبقات الشافعية » لابن قاضى شهبة (٢١٤)).

وفي جوازِها في بقيَّةِ الأشجار قولان .

قلتُ : الأظهـرُ : البطـلانُ ، إلا أنْ يكـونَ تبعـاً للنَّخـلِ أو العِنَـبِ ، كالمُزارعةِ ، واللهُ أعلمُ .

ويُخالِفانِ غيرَهُما في خمسةِ أمورٍ : الخِرْصِ ، والزَّكاةِ ، والعَرَايا ،

قالَ المُصنَّفُ: (وقولي : « أَنْ يَعقِدَ على النَّخلِ أَو شَجرِ العِنَبِ لَمَنْ يَعقَدُها ». أَحْسَنُ مِنْ قولِهِ : « أَنْ يُعطِيَ النَّخلَ والكَرْمَ » ؛ لأنَّهُ لِسَ في لفظِهِ ذِكْرُ عقدٍ ، ولأنَّه لم يذكرُ « لمَنْ يتعقَدُها »)(ا) .

(وفي جوازِها في بقيّةِ الأشجارِ قولانِ) ؛ أحدُهُما : الصَّحَّةُ كشجرِ النَّخلِ والعِنَب .

وثانيهما : ما ذَكَرَهُ بقولِهِ :

(قلتُ : الأظهرُ : البطلانُ) ؛ لأنَّهُ لا زكاةَ في ثمرتِهِ ، (إلا أنْ يكونَ تبعاً للنَّخلِ أوِ العِنبِ) ؛ فتجوزُ^(٢) ، (كالمُزارعةِ ، واللهُ أعلمُ) .

[الأحكامُ الَّتِي يُخالِفُ بها النَّخلُ والعِنَبُ بِقيَّةَ الثِّمارِ]

(ويُخالِفانِ) ؛ أي : النَّخلُ والعِنبُ (غيرَهُما في خمسةِ أمورٍ) تَجْري فيهِما دونَ غيرهِما : تَأَتَّى (الخَوْص^(٣) ، و) وجوب (الزَّكاةِ ، و) صحَّةِ (المَرَايا ،

⁽١) دقائق تنقيح اللباب (ق ١٢٢) ، وانظر (اللباب) (ص٢٥١) ، وقوله : (منهي عنه) ؛ أي : فيما رواه مسلم (٢٢٤٧) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً : (لا يقولَنَّ أحدُكُم للمنب الكَرْمَ ؛ فإنَّ الكَرْمَ الرجلُ المسلمُ) ، وانظر (النجم الوهاج) (٢٩٢/٥) .

 ⁽٢) أي: المساقاة على غير النخل والعنب تبعاً لهما.

⁽٣) فلا يتأتَّى في غيرهما ؛ لاستتاره بالأوراق . انظر ﴿ حاشية الشرقاوي ، (٢ / ٨١) .

والمُساقاةِ ، وجوازِ الاستقراض .

قلتُ : بل يجوزُ قَرْضُ ثمار سائر الأشجار ، واللهُ أعلمُ .

ويَزِيدُ النَّخلُ على العِنَبِ التَّأْبِيرَ .

والمُزارَعةُ : أَنْ يُعطِيَ الأرضَ لمَنْ يزرعُها بجزءٍ معلوم ممَّا يخرجُ منها .

والمُساقاةِ) ؛ لِمَا مرَّ في مَحَالُها ، (وجوازِ الاستقراضِ) للشَّمرةِ ؛ لتعذُّرِ خِرْصِها في غيرهِما .

(قلتُ : بل يجوزُ قَرْضُ ثمارِ سائرِ الأشجارِ ، واللهُ أعلمُ) ، كذا ذَكَرَهُ تبعاً لشيخِهِ البُلْقِينيُّ^(١) ، والأوجهُ : خلافُهُ ؛ لأنَّ القرضَ يُشترَطُ فيهِ معرفةُ القَدْرِ ، وهيَ في ثمرةِ النَّخل والعِنَب بالخِرْصِ ، وهوَ مُتعذَّرٌ في ثمرةِ غيرهِما .

(ويَزِيدُ النَّخلُ على العِنَبِ) كغيرِهِ (التَّأْبِيرَ) ؛ أي : مسألتَهُ^(٢) ؛ وهيَ أنَّهُ لو بِيعَ شجرٌ عليهِ ثمرٌ لم يتبعْهُ إلا ثمرُ النَّخلِ قبلَ التَّأْبِيرِ ؛ لأنَّهُ مُستتِرٌ كالحَمْلِ .

[أحكامُ المُزارَعةِ]

(والمُزارَعةُ : أنْ يُعطِيَ الأرضَ) مالكُها (لمَنْ يزرعُها بجزءِ معلومٍ ممَّا يخرجُ منها) .

⁽۱) التدريب (۲/۸۱۸_۲۱۹).

⁽٢) فشره المُحشَّى الشرقاوي (٢/ ٨٨) بقوله : (أي : بوجود التأبير وتأتيه فيه ، بخلاف العنب ؛ فإنَّه لا يتأتَّى فيه ؛ لاستتاره ، هذا هو مُفادُ المتن) ، ثمَّ قال : (وأمَّا قولُ الشارح : ق مسألته ؛ وهي . . . ؛ إلى آخره . . فمُخالِفٌ لمُفاده كما علمت ، وفاسدٌ أيضاً مِنْ حيثُ الحكمُ ؛ فإنَّ كلَّ شجرِ بِيعَ وعليه ثمرٌ موجود : فإنْ كان ظاهراً بتأبير أو غيره ؛ كتساقط النَّور . . فللبائع ، وإلا فللمشتري ، إلا أنْ يُشترَطُ خلافُ ذلك كما تقدم ؛ فلا فرق في هذا بين النخل وغيره ، بل المدارُ على الظهور بتأبير أو غيره كما علمتَ) .

قلتُ : إِنْ كَانَ البَنْرُ مِنَ المالكِ ، فإنْ كَانَ مِنَ العاملِ . . فهيَ مُخابَرةٌ ، واللهُ أعلمُ .

وهيَ باطلةٌ ، إلا في صورتَين :

إحداهُما : في يسيرٍ مِنَ البياضِ بينَ النَّخلِ أوِ العِنَبِ ؛ تصحُّ المُزارَعةُ عليهِ تبعاً للمُساقاة إذا عَسُرَ سَقْيُها إلا بسَقْي البياضِ .

قلتُ : بشرطِ اتِّحادِ العاملِ ،

(قلتُ) : إنَّما تكونُ هـٰذهِ مُزارَعةً (إِنْ كانَ البَنْدُ مِنَ المالكِ ، فإنْ كانَ مِنَ العامل. . فهيَ مُخابَرةٌ ، واللهُ أعلمُ) .

(وهيَ) ؛ أي: المُزارَعةُ (باطلةٌ) ؛ للنَّهيِ عنها في خبرِ « الصَّحيحَينِ »(١)، فلو أُفرِدَتْ بها أرضٌ.. فالمَغَلُّ للمالكِ^(٢) ، وعليهِ للعاملِ أجرةُ عملِهِ ودوائمِهِ وآلاتِه^(٣).

(إلا في صورتَينِ : إحداهُما : في يسيرٍ مِنَ البياضِ) ؛ أي : الأرضِ الخاليةِ مِنَ الزَّرعِ ونحوهِ (بينَ النَّخلِ أوِ العِنَبِ) ؛ فإنَّهُ (تصحُّ المُرْارَعةُ عليهِ تبعاً للمُساقاةِ) على أشجارِ النَّخلِ أوِ العِنَبِ (إذا عَسُرَ سَقْيُها إلا بسَقْيِ البياضِ) ، وعلىٰ ذلك حُمِلَ معاملةُ أهل خيبرَ السَّابقةُ () .

(قلتُ : بشرطِ اتِّحادِ العامل) ؛ بأنْ يكونَ عاملُ المُزارَعةِ هوَ عاملَ

 ⁽۱) النهي عنها جاء في و صحيح مسلم » (۱۵۶۹) عن سيدنا ثابت بن الضحاك رضي الله عنه ، كما سيأتي في (۱۳۲/۲) ، وانظر و أسنى المطالب » (۲/ ٤٠١) ، وو الغرر البهية » (۳۱۰/۳) .

⁽٢) أي : لأنَّهُ نماءُ ملكِهِ ، والمَغَل : الغلةُ والثمرة .

 ⁽٣) قوله : (وعليه للعامل) ؛ أي : لبطلان العقد ، ولا يُمكِنُ إحباطُ عمله مجاناً ، ولا فرق بين أن
 يسلم الزرعُ أو يهلك بآفة سماوية أو غيرها على المعتمد . ١ شرقاوي ١ (٢/ ٨٨) .

⁽٤) انظر (٢/ ١٢٨) .

والأصحُ : أنَّهُ يُشترَطُ ألَّا يُفصَلَ بينَهُما ، وألَّا تُقَدَّمَ المُزارَعةُ ، وأنَّ كثيرَ البياضِ كقليلهِ ، واللهُ أعلمُ .

النَّانيةُ : أَنْ يقولَ : (ازرعْ لي سهمَينِ مثلاً مِنْ أرضي هـْـٰـــــــ بَـَـٰــري علىٰ أَنْ يكونَ السَّهُمُ النَّالثُ أُجُرتَكَ) .

المُساقاةِ ، (والأصحُّ : أنَّهُ يُسْتَرَطُ ألَّا يُفصَلَ بِينَهُما) ؛ أي : بينَ المُساقاةِ والمُزارَعةِ في العقدِ^(۱) ؛ لأنَّها تابعةٌ ، فحقُها الاتصالُ لتحصلَ التَّبَعِيَّةُ ، (وألَّا تُقَدَّمَ المُزارَعةُ) على المُساقاةِ ، بل يُؤتىٰ بها عَقِبَها في عقدٍ واحدٍ ؛ لِمَا مرَّ أنَّها تابعةٌ ، والتَّابِعُ لا يتقدَّمُ متبوعَهُ .

والثَّاني : يجوزُ الفصلُ بينَهُما ؛ لحصولِهِما لواحدٍ ، ويجوزُ تقديمُ المُزارَعةِ وتكونُ موقوفةً ؛ إنْ ساقاهُ بعدَها.. بانَ صحَّتُها ، وإلا فلا .

(و) الأصحُّ : (أنَّ كثيرَ البياضِ كقليلهِ) في صحَّةِ المُزارَعةِ عليهِ ؟ للحاجةِ ، والشَّارُ في الكَثْرةِ للحاجةِ ، (واللهُ أعلمُ)، والثَّاني قالَ : الكثيرُ لا يكونُ تابعاً ، والثَّظرُ في الكَثْرةِ إلىٰ مساحةِ البياضِ ومغارسِ الشَّجرِ ، لا إلىٰ زيادةِ النَّماءِ على الأصحُّ في «الرَّوْضةِ »(٢).

قَالَ المُصنَّفُ: (وقولي : " إذا عَسُرَ سَقْيُها ».. أَحْسَنُ مِنْ قولِهِ : " ولا يُمكِنُ سَقْيُها » ؛ فإنَّ المدارَ على المُسْرِ ، لا على عدم الإمكانِ)(٣) .

(النَّانيةُ : أَنْ يقولَ : ازرغ لي سهمَينِ مثلاً مِنْ أرضي هـٰـٰذهِ ببَذْري علىٰ أَنْ يكونَ السَّهمُ النَّالثُ) منها (أُجْرتَكَ) ، فيقبلَ ويزرعَ لهُ وللمالكِ ببَذْرِهِما ،

 ⁽١) المُرادُ بفصلهما : أَنْ يستقلَ كلَّ بعقد ؛ بأَنْ يقول : (ساقيتُكَ) فيقبلَ ، ثمَّ يقولَ : (زارعتُك) فيقبلَ أيضاً . « شرقاوى » (٢/٢٨) .

⁽٢) روضة الطالبين (٥/ ١٧١).

⁽٣) دقائق تنقيح اللباب (ق ١٢٢) ، وانظر (اللباب) (ص٢٥١) .

Smith of first or

فيكونَ المَغَلُّ بينَهُما أثلاثاً .

وهـُـذهِ ليستْ مُزارَعةً ، فلا تُستثنى إلا على تجوُّزٍ ، وبتقديرِ استثنائِها : فيُستثنى صُورٌ أُخْرىٰ :

أَنْ يستأجرَهُ بنصفِ البَذْرِ ؛ ليزرعَ لهُ النَّصفَ الآخَرَ ، ويُعِيرَهُ نصفَ الأرضِ .

أو يستأجرَهُ بنصفِ البَنْدِ ونصفِ منفعةِ الأرضِ ؛ ليزرعَ لهُ النَّصفَ الآخَرَ مِنَ البَنْدِ في النَّصفِ الآخَرِ مِنَ الأرضِ .

أو يُقرِضَهُ نصفَ البَنْرِ ويُؤجِّرَهُ نصفَ الأرضِ بنصفِ عملِهِ ونصفِ منافعِ آلاتِهِ .

[حُكْمُ المُخابَرةِ]

وأمَّا المُخابَرَةُ: فهيَ أيضاً باطلةٌ^(١)؛ للنَّهيِ عنها^(٢)، فلو أُفرِدَتْ بها أرضٌ.. فالمَغَلُّ للعامل^(٣)، وعليهِ لمالكِ الأرض أجرةُ مِثْلِها.

⁽١) وهي مثل المزارعة ، إلا أنَّ البَذْرَ فيها من العامل ، وفي هامش (ب): (هل المزارعةُ والمخابرة بمعنى واحدٍ أم لا؟ قال الرافعيُّ : الصحيحُ - وهو ظاهرُ نصَّ الشافعيِّ - أنَّهما عقدان مختلفان ، قال النووي : وما صحَّحه الرافعيُّ هو الصوابُ ، قال الشيخ تقيُّ الدين الجَصْنيُّ : واعلَم : أنَّ الرافعيُّ والنوويُّ قالا : إنَّ المزارعة يكونُ البذرُ فيها من المالك ، والمخابرة يكونُ البذر فيها من العامل) ، وانظر (الشرح الكبير (٦/٤٥) ، و (وضة الطالبين (٥/١٦٨) ، و كفاية الأخيار (٥/٢١٥) .

 ⁽٢) رواه البخاري (٢٣٨١) ، ومسلم (١٥٣٦) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ،
 وجوَّز المزارعة والمخابرة من الشافعيّة ابنُ سُريج وابن المنذر وابن خزيمة والخطَّابيُّ ، واختاره النوريُّ في ١ الروضة ١ (١٦٨٠) ، والمذهبُ : ما ذكره الشارح .

 ⁽٣) أي: لأنَّ الزرعَ تابعٌ للبَنْر ، فلو كان البَنْرُ لهما.. فالغلةُ لهما ، ولكلِّ على الآخر أجرةُ ما صرفه مِنْ منافعه على حصَّة صاحبه . (نهاية المحتاج) (٢٤٩/٥ - ٢٥٠) .

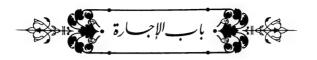
وطريقُ جَعْلِ المَغَلِّ لهُما ولا أجرةً (١٠): أنْ يستأجرَ العاملُ نصفَ الأرضِ بنصفِ البَذْرِ ونصفِ عملِهِ ومنافعِ دوابُّهِ وآلاتِهِ (٢٠) ، أو بنصفِ البَذْرِ ويتبرَّعَ بالعملِ والمنافع (٢٠) .



 ⁽١) قوله : (وطريقُ . . .) إلى آخره : أشار بذلك : لحيلة تُسقِط الأجرةَ وتجعل الغلة مشتركة بين المالك والعامل ، وقوله : (ولا أجرةً) ؛ أي : على العامل للمالك . «شرقاوي »
 (١/ ٨٣) .

 ⁽۲) قوله : (بنصف البَدْر) ؛ أي : ويُسلّمه للمالك ؛ لئلًا يتَّحدَ القابضُ والمُقبض . (شرقاوي)
 (۲ / ۲۸) .

 ⁽٣) قال ابن حجر في (التحفة) (١١١ / ١) : (ويُشتَرَطُ في هذه الإجارات وجودُ جميع شروطها الآتية) .



(باب الإجب ارة)

هيَ لغةً : اسمٌ للأجرةِ^(١) ، وشرعاً : عقدٌ علىٰ منفعةٍ مقصودةٍ معلومةٍ قابلةٍ للبَذْكِ والإباحةِ بعِوَضِ معلوم .

فَخَرَجَ بـ (منفعةٍ) : العينُ .

وبـ (مقصودةٍ) : التَّافهةُ ؛ كَتُفَّاحةٍ للشَّمِّ .

وبـ (معلومةٍ) : القِرَاضُ ، والجعَالةُ علىٰ عمل مجهولٍ .

وبقابلةٍ لِمَا ذُكِرَ : منفعةُ البُضْع (٢) .

وبـ (عِوَضٍ معلومٍ) : هبةُ المنافع والوصيَّةُ بها ، والإعارةُ ، والمُساقاةُ (٣٠٠ .

نَعَمْ ؛ يَرِدُ عليهِ بيعُ حقِّ المَمَرِّ ونحوهِ ، والجِعالةُ على عملٍ معلومٍ .

والأصلُ فيها قبلَ الإجماعِ : خبرُ البخاريُّ : أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ والصِّدُينَ استأجرا رجلاً مِنْ بني الدِّيلِ يُقالُ لهُ : عبدُ اللهِ بنُ الأُرَيقِطِ⁽¹⁾ ، وخبرُ مسلم : أنَّهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ نهىٰ عنِ المُزارَعةِ ، وأَمَرَ بالمُؤاجَرةِ⁽⁰⁾ .

⁽١) أي : سواء أُخذت بعقد أم لا . انظر (حاشية الشرقاوي) (٨٣/٢) .

⁽٢) أي : فلا تصحُّ أجرةُ الجواري للوطء . ﴿ شبراملسي على النهاية ﴾ (٥/ ٢٦١) .

 ⁽٣) وخَرَجَ بمعلوم: العِوْضُ المجهولُ ، كما في المساقاة والجعالة أيضاً على عمل مُعين بعوض مجهول ؛ كالحجّ بالزارق . انظر • حاشية الشرقاوي » (١٨٤/٢) .

⁽٤) صحيح البخاري (٢٢٦٤) عن سيدتنا عائشة رضى الله عنها .

⁽٥) صحيح مسلم (١٥٤٩) عن سيدنا ثابت بن الضحاك رضى الله عنه .

والمعنىٰ فيها: أنَّ الحاجةَ داعيةٌ إليها.

[أركانُ الإجارةِ]

وأركانُها أربعةٌ : عاقدٌ(١) ، وصِيغةٌ(٢) ، وأجرةٌ(٣) ، ومنفعةٌ(١) .

والمنفعةُ (قد تُقدَّرُ بِمُدَّةٍ) ؛ كَسُكْنَى الدَّارِ سنةٌ (٥٠ ، (وقد تُقدَّرُ بعملٍ) (٢٠ ؛ كركوبِ الدَّابَةِ إلىٰ مكَّةَ ، وكخياطةِ ذا التَّوبِ (٧٧ ، فلو جمعَهُما (٨٨ ؛ فاستأجرَهُ ليخيطَ الثَّوبَ بياضَ النَّهارِ . لم يصعَّ في الأصحِّ ؛ لأنَّ المُدَّةَ قد لا تَفِي بالعمل .

[شروطُ الإجارةِ]

(ولا تصحُّ) الإجارةُ (إلا بأربعةِ شروطٍ) :

أي : مُكْرٍ ومُكتَرٍ ، ويُشترَطُ فيهما ما مرّ في البائع والمشتري ؛ من الرشد ، وعدمِ الإكراه بغير
 حقّ . انظر (حاشية الشرقاوي ٤ (٨٤/٣) ، و(٢٠/٣) .

(٢) ويُشترَطُ فيها جميعُ ما يُشترَطُ في صيغة البيع ، إلا عدم التأفيت ، وهي إمّا صريحةٌ ؟ كـ (آجرتُكُ)،
 وإمّا كنايةٌ ؟ كـ (جعلتُ لك منفعة سنة بكذا) ، ولا تصحُّ بلفظ البيع والشراء على المعتمد .
 انظر ٥ حاشية القليوبي ٥ (ق ١٠٨) ، و٥ حاشية الشرقاوي ٥ (٢٨ / ٨٢) ، و(٢ / ٨ ، ٣٠) .

(٣) ويُشْتَرَطُ فيها : أَنْ تَكُونَ معلومة جنساً وقدراً وصفة ، إلا أَنْ تكونَ مُعيَّة ؛ فتكفي رؤيتُها ، وأن
 تكونَ حالةً مُسلَّمة في المجلس في إجارة الذَمَّة . انظر ٤ حاشية الشرقاوي ٥ (٨٤/٢) .

(٤) ويُشترَطُ فيها: أنْ يكونَ لها قيمةٌ ، وأنْ تكونَ معلومة عيناً وقدراً وصفة ، مقدورة التسليم حساً وشرعاً ، واقعة للمكتري ، ولا تتضمّنَ استيفاء عين قصداً ؛ باللا يتضمّنهُ العقدُ . انظر * حاشية الشرقاوى » (٢/ ٨٤ _ ٨٥) .

(٥) صورتُهُ : أَنْ يقولَ : (آجرتُكُها سنةً لتسكنَها) ؛ فلو قال : (علىٰ أَنْ تسكنَها) . . لم يجزُ .

(٦) أي : بمحلِّ عمل .

(٧) فالركوبُ والخياطة كلاهما عملٌ ، وهي المنفعة ، والطريقُ إلى مكة والثوبُ محلَّة .

 أي : المُدَّة ومحلَّ العمل ، أمَّا لو جمع بين المُدَّة والعمل فقط ؛ كـ (استأجرتُكَ للخياطة شهراً) . . فإنَّه يصحُّ . انظر و حاشية الشرقاوي ، (٢/ ٨٥) . العِلْمُ بالمُدَّةِ والأَجرةِ ، وأَنْ يَتَّصِلَ الشُّروعُ في استيفاءِ المنفعةِ بالعقدِ في إجارةِ العين .

قلتُ : إلا في إجارةِ السَّنةِ النَّانيةِ لمستأجرِ الأُولَىٰ قبلَ انقضائِها في الأُصحِّ ، فلو آجَرَها . صَحَّتْ معَ المستأجرِ منهُ، لا معَ الَّذي وَقَعَ العقدُ معّهُ ،

الأوَّلُ والنَّاني : (المِلْمُ بالمُدَّةِ والأجرةِ)(١) ؛ فلا تصحُّ معَ الجهلِ بشيءٍ منهُما ؛ للغَرَر .

(و) الثَّالَثُ : (أَنْ يَتَّصِلَ الشُّرُوعُ في استيفاءِ المنفعةِ بالعقدِ)، قالَ : (وهاذا أَوْضَحُ مِنْ قولِهِ : ﴿ وأَنْ تَلزَمَ مِنْ حَيْنِ العقدِ ﴾ (٢٠). (في إجارةِ العينِ) ؛ فلو آجَرَهُ داراً السَّنةَ القابلةَ . لم تصحَّ ؛ كما لو باعَها على أَنْ يُسلِّمَها في السَّنةِ القابلةِ .

(قلتُ : إلا في إجارةِ السَّنةِ النَّانيةِ لمستأجرِ الأُولىٰ قبلَ انقضائِها) ؛ فتصحُّ (في الأصحِّ) ؛ لاتَّصالِ المُدَّتَينِ ، كما لو آجَرَ منهُ المُدَّتَينِ في عقدٍ واحدٍ .

والثَّاني : لا تصحُّ ، كما لو آجَرَها مِنْ غيرِهِ أو منهُ مُدَّةً لا تَتَّصِلُ بالأُولىٰ .

(فلو آجَرَها) المستأجرُ . (صَحَّتُ) إجارة مُؤْجِرِهِ (معَ المستأجرِ منهُ) ؛ فالعبرة منهُ) ؛ فالعبرة منهُ) أي المعبرة المعدد منه أ(٣) المعرد منهُ) أي العبرة المعدد منهُ) أي العبرة المعدد منهُ) أي العبرة المعدد منه أردي المعدد منه أردي المعدد منه أردي المعدد المعدد

⁽١) قوله : (العلمُ بالمُدَّة) ؛ أي : إنْ كانت الإجارةُ تُقدَّر بها ، فإن قُدُرت بمحلُّ العمل . . لم يُشترط إلا العلمُ بالأجرة . انظر • حاشية الشرقاوي ، (٢/ ٨٥) .

⁽٢) دقائق تنقيح اللباب (ق ١٢٢_١٢٣) ، وانظر اللباب ، (ص ٢٥٢).

⁽٣) وصورة ذلك : أنْ يُؤجِرَ زيدٌ دارَهُ لعمرو سنة ، ثمَّ تارةً يُبقِيها عمرو تحت يده وتارةً يُؤجِرها لبكر تلك السنة ؛ لأنَّ المستأجرَ له أنْ يُؤجِر ، بخلاف المستعير ؛ فلزيد مالك الدار أنْ يُؤجِرَها السنة الثانية لعمرو إنْ بقبت تحت يده ، ولبكر إن أكراها عمرُّو له ، ولا يجوز له في هذه المحالة أنْ يُؤجِرَها لعمرو على المعتمد ؛ لعدم ملكه المنفعة . • شرقاوى » (٨٦/٢) .

خلافاً للقفَّالِ ، وإلا في كِراءِ العُقَبِ في الأصحِّ ؛ وهوَ أنْ يُؤجرَ رجلاً دابَّةً ليركبَها بعضَ الطَّريقِ ، أو رجلَين ليركبَ كلٌّ منهُما مُدَّةً معلومةً، ثمَّ يقتسمانِ ،

بِمَنْ يِدُهُ مُستمرَّةٌ ، لا بِمَنْ وقعَ العقدُ معَهُ ، (خلافاً للقفَّالِ) ؛ فإنَّهُ عَكَسَ ذلكَ (١١) ، ونقلَ عنهُ الشَّيخانِ : أنَّهُ لو آجَرَ العينَ مُدَّةً ثمَّ باعَها في أثنائِها. . فليسَ للمشتري إيجارُها السَّنةَ الثَّانيةَ مِنَ المستأجرِ ؛ إذ ليسَ بينَهُما مُعاقدةٌ (٢).

(وإلا في كِراءِ العُقَبِ) ؛ أي : النُّوَبِ ؛ فتصحُّ (في الأصحُّ ؛ وهوَ أنْ يُؤجِرَ رجلاً دابَّةً ليركبَها بعضَ الطَّريق) وينزلَ عنها البعضَ الآخَرَ ، أو ويركبَها المُؤجِرُ البعضَ الآخَرَ على التَّناوب، (أو) يُؤجِرَها (رجلَين ليركبَ كلٌّ منهُما مُدَّةً معلومةً) على التَّناوبِ ، ويُبيِّنُ البعضَينِ في الصُّورِ الثَّلاثِ ، (ثمَّ يقتسمانِ) ما لهُما مِنَ الرُّكوبِ على الوجهِ المُبيَّنِ ؛ كفرسخ لهـٰذا ثمَّ فرسخ للآخَرِ في النَّانيةِ(٣)، ويوم لهـٰذا ثمَّ يوم للآخَرِ في النَّالثةِ ، ووجَّهُ الصَّحَّةِ : ثبوتُ الاستحقاقِ حالاً ، والتَّأخيرُ الواقعُ مِنْ ضرورةِ القسمةِ لا يُؤثِّرُ ؛ كالدَّار المشتركةِ (٤٠) .

ومحلُّ اعتبارِ البيانِ : إذا لم تنضبطِ الطَّريقُ ، فإنِ انضبطتْ ؛ كيوم ويوم ، وفرسخ وفرسخ. . حُمِلَ العقدُ عليهِ .

والثَّاني : المنعُ في الصُّورتَين ؛ لأنَّها إجارةٌ إلىٰ آجالِ مُتقطِّعةٍ (٥٠) .

والنَّالَثُ : المنعُ في الأُولَىٰ ؛ لعدم اتِّصالِ زمن الإجارةِ فيها ، بخلافِ النَّانيةِ .

والزَّمنُ المحسوبُ مِنَ النُّوبِ زمنُ السَّيرِ دونَ النُّزولِ^(١) ، ولو اختلفا فيمَنْ

فتاوي القفال (ق ١٠٦) . (1)

الشرح الكبير (٦/ ٩٧) ، روضة الطالبين (٥/ ١٨٢) . (٢)

في (أ): (للمؤجر) بدل (للآخر). (٣)

فإنَّ لكلِّ واحد أنْ يسكنَها شهراً . ﴿ شرقاوى ١ (٨٧ /٢) . (٤)

العبارة في بعض المصادر: (إلى آجال مُتفرِّقة وأزمنة مُتقطُّعة) . (0)

فإذا نزل أحدُهُما لنحو استراحةِ أو علف دابَّة أو عُذْر . . لم يُحسَبُ زمنُ النزول لذلك؛ لأنَّ نفسَ = (1)

وإلا في استئجارِ عبدٍ أو بهيمةٍ لعملٍ مُدَّةً علىٰ أنْ ينتفعَ بهِما الأيَّامَ دونَ اللَّيالي ، وهوَ في الحقيقةِ تصريحٌ بمُقتضى الإطلاقِ ، واللهُ أعلمُ .

وألَّا تُعلَّقَ بعقدٍ آخَرَ في أحدِ القولَين .

يركبُ أوَّلاً . . أُقرعَ .

وفي معنى الدَّابَّةِ : الرَّقِيقُ .

(وإلا في استئجارِ عبد أو بهيمةٍ لعملٍ مُدَّةً علىٰ أَنْ ينتفعَ بهِما الأَيَّامَ دونَ اللَّيالي) ، بخلافِ غيرِ الحيوانِ^(١) ، وإنَّما اغتُفرَ ذلكَ في الحيوانِ ؛ لأنَّهُ لا يُطِيقُ دوامَ العمل ، (وهوَ في الحقيقةِ تصريحٌ بمُقتضى الإطلاق ، واللهُ أعلمُ) .

وإلا في إجارة الأرض الَّتي عَلَاها الماءُ قبلَ انحسارِه (٢).

وإلا فيما لو آجَرَ نَفْسَهُ ليَحُجَّ عن غيرِهِ إجارةَ عينٍ قبلَ وقتِهِ بشرطَينِ : بُغْدِ المسافةِ ، وكونِهِ زمنَ خروجِ أهلِ بلدِهِ ؛ بحيثُ يتهيًّأُ للخروجِ عَقِبَهُ .

وخَرَجَ بقولِهِ أَوَّلاً مِنْ زيادتِهِ : (في إجارةِ العينِ)^(٣) : إجارةُ الذَّمَّةِ ؛ فيصحُّ فيها التَّأجِيلُ ؛ كـ (ألزمتُ ذِمَّتَكَ الحَمْلَ إلىٰ مكَّةَ أَوَّلَ شهرِ كذا) ؛ لأنَّ الدَّينَ يقبلُ التَّأْجِيلُ ، كما في السَّلَم .

(و) الرَّابِعُ : (أَلَّا تُعلَّقَ) الإجارةُ (بعقدٍ آخَرَ في أحدِ القولَينِ) ، وهوَ الأصحُّ ، كما في البيعِ ، والثَّاني : تصحُّ معَ التَّعليقِ بذلكَ ، كما تصحُّ

⁽١) كالدار والثوب إذا استأجرهما للانتفاع ليلاَّ فقط أو عكسه؛ فإنَّهُ لا يصحُّ . • شرقاوي ، (٢/ ٨٧).

 ⁽٢) وهنذا إنْ وَثِقَ بانحساره عنها وقت الزراعة ، وإلا تبيّن بطلانُ الإجارة ، فلو انحسر عن بعضها
 دون بعض. . انفسختُ فيما لم ينحسر عنه ، وثبت الخيارُ فيما انحسر عنه للمستأجر ؛ لتفريق
 الصفقة ، وهو على الفور على المعتمد . انظر قحاشية الشرقاوي ، (٢/ ٨٨) .

⁽٣) نصَّ الماتن على هـلذه الزيادة في و دقائق التنقيح ، (ق١٢٣) ، وانظر و اللباب ، (ص٢٥١) .

معَ التَّأجيلِ بمُدَّةٍ .

[يدُ المستأجر يدُ أمانةٍ]

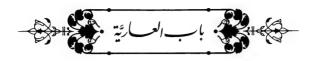
(والمنافعُ) معَ الأعيانِ المُؤْجَرةِ (مِنْ ضمانِ المُكْرِي قبلَ القبضِ وبعدَهُ) ؛ فيَدُ المُكترِي عليها يدُ أمانةٍ ؛ إذ لا يُمكِنُ استيفاءُ حقّهِ إلا بإثباتِ اليدِ على العينِ (`` ، فلا تُضمَنُ بلا تَعَدَّ ؛ كالنَّخلةِ الَّتي يشتري ثمرتَها ('` ، بخلافِ ظَرْفِ المبيع ('`) ؛ لأنَّهُ أَخَذَهُ لمنفعةِ نفسِهِ ، ولا ضرورةَ إلى قبضِ المبيع فيهِ .



⁽١) أي : وضعها عليها .

 ⁽٢) أي : كما أنَّ يد المشتري على النخلة يدُ أمانة ؛ إذ لا يُمكِنُ قبضُ الثمرة بدونه ؛ فلا تُضمَنُ بلا
 تعدُ . • شرقاوي • (٨٩/٢) .

كظرف السمن وكوز السقاء الذي فيه الماءُ المأخوذَينِ بعوض ؛ فإنَّ اليدَ عليه يدُ ضمان
 لا أمانة ؛ فهو عارية مضمونة . انظر فحاشية الشرقارى ١ (٨٩/٢) .



(باب العاريّة)

بتشديدِ الياءِ ، وقد تُخفَّفُ^(١) ، وهيَ اسمٌ لِمَا يُعارُ^(١) ، وحقيقتُها شرعاً : إباحةُ الانتفاع بما يَجلُّ الانتفاعُ بهِ معَ بقاءِ عينِهِ .

والأصلُ فيها قبلَ الإجماعِ: قولُهُ تعالىٰ: ﴿ وَتَمَاوَقُواْ عَلَى ٱلْإِرِ وَالنَّقَرَىٰ ﴾ [المائدة: ٢] ، وقولُهُ: ﴿ وَيَمْنَكُونَ ٱلْمَاعُونَ ﴾ [المائدة: ٢] ، فَشَرَهُ الجمهورُ: بما يَستجِيرُهُ الجيرانُ بعضُهُم مِنْ بعضٍ (٣) ، وخبرُ ﴿ الصَّحيحَينِ ﴾ : أنَّهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ استعارَ فرساً مِنْ أبي طَلْحَةَ فَرَكِهُ (٤) .

[أركانُ العاريَّة]

وأركانُها أربعةٌ : مُعِيرٌ ؛ وهوَ مَنْ يَصلُحُ للتَّبرُّع (٥٠) ، ومُستعِيرٌ ؛ وهوَ مَنْ

⁽١) وفيها لغةٌ ثالثة ؛ (عَارَة) بوزن (ناقة) . ﴿ نهاية المحتاج ؛ (٥/١١٧) .

 ⁽۲) مأخوذة من (عار): إذا ذهب وجاء بسرعة ، ومنه قبل للغلام الخفيف: (عَيَّار) ؛ لكثرة ذهابه ومجيثه ، وقبل: مِنَ التعاور ؛ أي : التناوب . • نهاية المحتاج ، (٥/١١٧) ، و و إقناع ، (/ ٢٥) .

 ⁽٣) كالقدر والفأس والإبرة والدلو وغيرها ، وقيل : هي الزكوات ، وقيل : الصدقات ، وقبل : المياه . انظر « تفسير الطبري » (٢٤/ ١٣٤- ١٤٠) ، و« النكت والعيون » (٦/ ٣٥٣- ٣٥٣).

⁽٤) صحيح البخاري (٢٦٢٧) ، صحيح مسلم (٤٩/٢٣٠٧) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه .

أي : بأن يكونَ بالغاً عاقلاً حرّاً رشيداً ، ويُشترَط أيضاً كونُهُ مختاراً ، ومالكاً لمنفعةِ ما يعيره .
 انظر ٩ حاشية الشرقاوى ٥ (٢ / ٩٩) .

هيَ مضمونةٌ ، إلا ما استعارَهُ ليرهنَهُ ، فرَهَنَهُ فتَلِفَ عندَ المُرتهِنِ في أحدِ القولَين .

قلتُ : الأظهرُ : أنَّهُ لا ضمانَ ؛ بناءً على أنَّهُ ليسَ عاريَّةً ، وإنَّما هوَ ضمانُ

يَصُلُحُ للتَّبرُعِ عليهِ بعقدٍ معَهُ وليسَ بسفيهِ (١) ، ومُعارٌ ، وصِيغةٌ ، ويكفي اللَّفظُ مِنْ أَحدِ الطَّرَفَين والفعلُ مِنَ الحَرْ^(١) .

[العاريَّةُ مضمونةٌ إلا ما استُثنِيَ]

(هيَ)؛ أي : العاريَّةُ (مضمونةٌ)؛ لخبرِ : «العاريَّةُ مضمونةٌ) وواهُ أبو داودَ وغيرُهُ^(٣)، ولأنَّهُ مالٌ يجبُ ردُّهُ لمالكِهِ ، فتجبُ قيمتُهُ عندَ تَلَفِه^(٤)؛ كالمأخوذِ بجهةِ السَّوْمُ^(٥).

(إلا ما استعارَهُ ليرهنَهُ ، فرَهَنَهُ فتَلِفَ عندَ المُرتهِنِ)(١٦) ؛ فلا يضمنُهُ (في أحدِ القولَين) .

(قلتُ : الأظهرُ : أنَّهُ لا ضمانَ ؛ بناءً علىٰ أنَّهُ ليسَ عاريَّةٌ ، وإنَّما هوَ ضمانُ

 ⁽١) ويُشترَطُ أيضاً كونُهُ مُميّناً ؛ فخرج ما لو قال : (أعرتُ أحدكما) ، وقوله : (بعقدٍ معه) قيد خَرجَ به : الصبيُ والمجنون ؛ فإنَّهُما لا يصلحان للتبرُّع عليهما إلا بعقدِ وليِّهما . انظر ٥ حاشية الشرقاوي ٥ (٢/ ٩٩_٩٢) .

 ⁽٢) قوله: (ويكفي اللفظُ...) إلى آخره ؛ أي: لفظٌ يُشعِرُ بالإذن في الانتفاع ؛ كـ (أعرتكَ ـ
أو: أبحتُكَ ـ منفعة هذا) ، أو بطلبه ـ كـ (أعِرني) ـ مع فعل مِنَ الجانب الآخر وإنْ تأخّر
أحدُهُما عن الآخر . انظر ٥ حاشية الشرقاوى ٤ (٩٢/٢) .

⁽٣) سنن أبي داود (٣٥٦٢) ، ورواه أحمد (٤٠١/٣) ، والحاكم (٤٧/٢) عن سيدنا صفوان بن أمية رضى الله عنه .

 ⁽٤) وإن كانت العاريّةُ مثليّةٌ علىٰ معتمد الرملي ، وعند ابن حجر : تُضمن بالقيمة إن كانت متقومة وإلا فبالمثل . انظر (التحقة) مع (الشرواني » (٣٦١/٥) .

⁽٥) ولا تَردُ الوديعةُ؛ لأنَّ الواجبَ فيها التخليةُ فقط لا الردُّ. من هامش (د).

 ⁽٦) قوله : (فَرَهَنَهُ) قِيدٌ في عدم الضمان ، أمَّا قبل رهنه ؛ بأنْ تَلِفَ في يد الراهن قبل قبض المرتهن . فهو باقي على العاريَّة . • شرقاوي » (٩٣/٢) .

دينٍ في رقبةِ ذلكَ الشَّيءِ ؛ فيُشترَطُ ذِكْرُ جنسِ الدَّيْنِ وقدرِهِ وصفتِهِ ، وكذا المرهونُ عندَهُ في الأصحّ ، واللهُ أعلمُ .

وهيَ مضمونةٌ بقيمةِ يومِ التَّلَفِ في الأصحُّ ،

دين في رقبةِ ذلكَ الشَّيءِ) المرهونِ ، والحقُّ لم يسقطْ عن ذمَّةِ الرَّاهنِ^(۱) ؛ (فَيُشْتَرَطُ ذِكْرُ جنسِ اللَّيْنِ وقدرِهِ وصفتِهِ) ، ومنها الحُلُولُ والتَّأْجِيلُ ، (وكذا المرهونُ عندَهُ في الأصحِّ ، واللهُ أعلمُ) ؛ لاختلافِ الأغراضِ بذلكَ ، ولا يُسْتَرَطُ شيءٌ ممَّا ذُكِرَ على قولِ العاريَّةِ ؛ لضعفِ الغرضِ ، وإذا عَيَّنَ شيئاً مِنْ ذلكَ . . لم تَجُزْ مخالفَتُهُ على القولين .

نَعَمْ ؛ لو عَيَّنَ قَدْراً فرَهَنَ بما دونَهُ. . جازَ .

وكذا لا يضمنُ ما استعارَهُ مِنْ مستأجرٍ أو نحوهِ ؛ لأنَّهُ نائبُهُ ، وهوَ لا يضمنُ^(٢) .

(وهيَ) ؛ أي : العاريَّةُ (مضمونةٌ بقيمةِ يوم التَّلَفِ في الأصحِّ) ، كما في

 ⁽١) جوابٌ عمًا يُقالُ : لِمَ لَمْ يضمنهُ المستعيرُ الذي هو الراهن؟ وحاصلُ الجواب : أنَّهُ إنَّما لم
يضمنهُ ؟ لأنَّ الحقَّ مُتعلَّقٌ بذتته ولم يسقطُ عنه بتلف المُعار ، فلو أَلْزَمْناهُ. . لكان فيه إجحافً
به . د شرقاوي ١ (٩٣/٢) .

⁽١) نحو المستأجر : المُوصَىٰ له بالمنفعة ، والموقوفُ عليه ، قال الشيخ وليُّ الدين العراقيُّ في و شرح البهجة » : ومحلُّ إعارة الموقوف عليه : إنْ كان الوقف مطلقاً ، فإن قال : (ليسكنها مُعلَّمُ الصبيان في القرية) . فلا ، قاله القفَّالُ وغيره ، انتهن ، وقال غيرهُ : وقياسهُ : المنع في البين العراقية المُمدُّس ونحوه ؛ لأنَّه ملك الانتفاع لا المنفعة ، وقيَّد في و المطلب » [جواز] الإعارة للموقوف عليه إذا كان ناظراً ، ولو استمار كتاباً يقرأ فيه فوجد فيه خطأً . لا يُميدُّهُ بالإصلاح يُمدَّمُ منه أنَّ ذلك لو كان يُؤدِّي إلىٰ نقص قيمته لرداءة خطَّ ونحوه .. امتنع ؛ لأنَّهُ إنسادٌ لما كتب لا إصلاح ، امّا الكتابُ الموقوف .. فيصلَح جزماً ، خصوصاً ما كان خطأ محضاً لا يحتملُ التأويل ، والله اعلم . من هامش (ب) ، وانظر * النهجة المرضية » (ا/ق ۱۸۷) ، و قتاوى القفال ، احدید (ص ۲۶۸) ، و « النجم الوهاج » (۱۳۷) ، و « تحاوى القفال » (ص ۲۶۸) ، و « النجم الوهاج » (۱۳ / ۱۲) ، و « تحفة المحتاج » (۱/ ۱۲)) .

وقيلَ : بأقصى القِيَمِ ، ولا يضمنُ ما يَنمَحِقُ أو يَنسَحِقُ باستعمالٍ في الأصحّ ، وللمُستعِير الانتفاعُ بحسّب الإذنِ .

المُستامِ ، (وقيلَ : بأقصى القِيَمِ) ، كالمغصوبِ ، وقيلَ : بقيمةِ يومِ القبضِ ، كالقرض .

والتَّرجيعُ فيهِ مِنْ زيادتِهِ^(۱) ، وكذا في قولِهِ : (ولا يضمنُ ما يَنمَحِقُ) مِنَ النَّيابِ ؛ بأنْ يَتلَفَ بالكُلِّيَّةِ ، (أو يَنسَحِقُ) ؛ بأنْ يَنقُصَ (باستعمالٍ) مأذونٍ فيهِ (في الأصحِّ) ؛ لحصولِ ذلكَ بسببِ مأذونِ فيهِ (۱) ، فأشْبَة ما لوقالَ : (اقتُلْ عبدي)(۱) .

والنَّاني : يضمنُهُما ؛ لعمومِ خبرِ : « على اليدِ ما أَخَذَتْ حتىٰ تُؤدِّيَهُ »^(٤) ، ولأنَّ حقَّ العاريَّةِ أَنْ تُرَدَّ ، وقد تَعَذَّرَ ردُّها في الأوَّلِ ، فيضمنُهُ في آخِرِ حالاتِ التَّقويم ، وفاتَ ردُّ بعضها في الثَّاني ، فيضمنُ بدلَهُ .

والنَّالثُ : يضمنُ المُنمَحِقَ دونَ المُسَحِقِ ؛ لأنَّ مُقتضى الإعارةِ الرَّدُ ، ولم يُوجَدُ في المُنمَحِقِ ، فيضمنُهُ في آخِرِ حالاتِ التَّقويمِ ، وعلىٰ هـٰذا : إذا انتهى النَّوبُ إلىٰ تلكَ الحالةِ ؛ ليسَ لهُ استعمالُهُ ، قالهُ البَغَويُّ^(٥) .

(وللمُستعِيرِ الانتفاعُ) بالعاريَّةِ (بحسَبِ الإذنِ)(٦) ؛ فإنْ أعارَهُ لزراعةِ

⁽١) نصَّ الماتن عليها مع تاليتها في (دقائق التنقيع ؟ (ق١٢٣) ، وانظر (اللباب ؟ (ص٢٥٣) .

 ⁽٢) خَرَجَ : ما تَلِفَ لا باستعمالِ مأذون فيه ولو بلا تقصير ؟ [فيضمنهُ] ؟ وذلك كسقوط الدابّة في
بئر حال سيرها ، وغرقها في بحر ، وعثورِها حالَ ركوبها أو الحمل عليها . انظر ١ حاشية
الشرقاوى ١ (٢/ ٩٤) .

 ⁽٣) أي : مِنْ حيثُ الضمانُ إذا قتله وإن كان قتلُهُ حراماً ، أو يُصوَّرُ بما لو كان العبدُ مستجِفاً للقتل بردَّة أو نحوها . « شرقاوي » (٢/ ٩٤) .

⁽٤) رَوَاهُ أَبُو دَاوَدَ (٣٥٦١) ، والتَرمذي (١٢٦٦) ، وابن ماجه (٢٤٠٠) عن سيدنا سمرة بن جندب رضي الله عنه .

⁽٥) التهذيب (٤/ ٢٨٠).

⁽٦) أي : بما يقتضيه، لا بقدره؛ أخذاً ممَّا بعدَهُ مِنْ أنَّ له زرعَ المثل والدون. ٩ شرقاوي ١ (٩٤ /٣).

وهيَ جائزةٌ مِنَ الجانبَينِ .

قلتُ : إلا إذا أعارَ لدفن ؛ فلا يرجعُ حتىٰ يندرسَ أَثَرُ المدفونِ ،

حِنْطَةِ.. زَرَعَها ومِثْلَها ودونَها في ضَرَرِ الأرضِ إنْ لم يَنْهَهُ عن غيرِها ، ولو أَطْلَقَ الزَّراعة (١) . وَرَعَها ويؤنَها في ضَرَرِ الأرضِ إنْ لم يَنْهَهُ عن غيرِها ، ولو قبلَ : الزَّراعة (١) . قالَ الرَّافعيُّ : (ولو قبلَ : لا يـزرعُ إلا أقـلَ الأنـواعِ ضَـرَراً.. لكـانَ مَـذْهباً)(١) ، وأقـرَّهُ عليهِ في «الرَّوْضةِ »(١) .

[صفةُ العاريَّةِ وما تنفسخُ بهِ]

(وهيَ جائزةٌ مِنَ الجانبَينِ) ؛ فلكلِّ مِنَ المُعِيرِ والمُستعِيرِ ردُّها متىٰ شاءَ ؛ سواءٌ فيهِ المُطلَقةُ والمُؤقَّتةُ .

وتنفسخُ : بالموتِ ، والجنونِ ، والإغماءِ ، وحَجْر السَّفَهِ (٥) .

(قلتُ : إلا إذا أعارَ) أرضاً (لدفنٍ) لميّتِ محترمٍ ودُفِنَ ؛ (فلا يرجعُ) فيها (حتىٰ يندرسَ أَثْرُ المدفونِ) (ثَا ؛ مُحافظة على حُرْمةِ الميّتِ ؛ فعُلِمَ (الله عنه الله عنه الله عنه أنّهُ لا أجرةَ له أيضاً ، وبهِ صَرَّحَ الماوَرْديُّ والبّغَويُّ وغيرُهُما ؛ لأنَّ العُرْفَ قاضِ

 ⁽١) أي : الإذن فيها ؛ كـ (أعرتُكَ للزراعة) ، أو (لتزرعَها) ، وكذا لو عمَّمها ؛ كقوله : (ازرَغ ما شئت) . « غيرقاوى ؛ (٢/٩٤) .

إن عنه الفراد المحتاج عنه الفراد المحتاج الفراد الفراد الفراد الفراد الفراد الفراد المحتاج عنه المحتاج ا

⁽٣) الشرح الكبير (٥/ ٣٨١).

⁽٤) روضة الطالبين (٤/ ٤٣٥).

 ⁽٥) وحيثُ انفسختُ أو انتهتْ.. وَجَبَ على المستعير أو ورثيه إنْ مات ردُّها فوراً وإن لم يطلب المعيرُ ، فإن أخر الورثةُ لعدم تمكَّنهم.. ضُمنت في التركة ولا أجرةَ ، وإلا ضَمِنُوها مع الأجرة . • نهاية المحتاج • (٥/ ١٣٣- ١٣٣) .

⁽٦) أي : بأن يصير تراباً . ﴿ تحفة المحتاج ﴾ (٥/ ٤٢٧) .

⁽٧) أي : مِنَ الاستثناء المفيدِ كونَها لازمةً لا رجوعَ فيها . ﴿ شرقاوي ﴾ (٢/ ٩٥) .

بذلكُ (') والميّتُ لا مالَ لهُ (٢) ، وأَطْلَقَ الماوَرْديُّ المنعَ مِنَ التَّصرُفاتِ علىٰ ظاهرِ القبرِ (٣).

نَعَمْ ؛ للمالكِ سَفْيُ الأشجارِ إنْ لم يُفْضِ إلىٰ ظهورِ شيءٍ مِنْ بدنِ الميَّتِ ، كذا نَقَلُهُ الرَّافعيُّ عنِ الإمام وأقرَّهُ (٤) ، وذَكَرَهُ أيضاً القاضي والغزاليُّ (٥) .

وعُلِمَ ممَّا تقرَّرَ : أنَّ لهُ الرُّجوعَ قبلَ الدَّفنِ ولو بعدَ الحَفْرِ ، للكنَّهُ يغرمُ لوليًّ الميَّتِ مُؤْنةَ الحَفْرِ ؛ لأنَّهُ الَّذي وَرَّطَهُ فيهِ ، قالَهُ المُتولِّي^(٢) ، ووَقَعَ في ﴿ الرَّافعيِّ ﴾ عنهُ : أنَّ وليَّ الميَّتِ يغرمُ^(٧) ، وهوَ سَبْقُ قلم .

وفي « فتاوى البَغَويُ » : (لو بادرَ المُعِيرُ إلى زراعةِ الأرضِ بعدَ حَرْثِ المُستعِيرِ . . لم تلزمُهُ أجرةُ الحَرْثِ) (() ، قالَ الإِسْنَويُّ : (والقياسُ : التَّسويةُ بينَ المسألتين) (٩) .

(أوِ استعارَ لسُكْنيٰ مُعتدَّةٍ ؛ فليسَ لهُ الرَّدُ ، واللهُ أعلمُ) .

ولو قالَ : (أَعِيرُوا داري بعدَ موتي لفلانٍ شهراً) مثلاً. . لم يكنُ للوارثِ

⁽١) الحاوي الكبير (٧/ ١٣٠) ، التهذيب (١٥٣/٤) .

 ⁽۲) عِلَّةٌ أخرىٰ ، وكأنَّهُ قال : (ولأنَّهُ لو وجبت الأجرة لوجبت على الميت مع أنَّهُ لا مالَ له) .
 د شرقاوى ١ (٢/ ٩٥) .

⁽٣) الحاوى الكبير (٧/ ١٣١).

⁽٤) الشرح الكبير (٥/ ٣٨٢) ، نهاية المطلب (٧/ ١٦٦) .

 ⁽٥) الوسيط في المذهب (٣/٣٧٣) ، وانظر (النجم الوهاج) (١٥٣/٥) .

⁽٦) انظر (كفاية النبيه) (١٠/ ٣٩١)، و(تحرير الفتاوي) (٢/ ١٧١).

⁽٧) الشرح الكبير (٥/ ٣٨٢) ، وانظر (روضة الطالبين) (٤٣٦ / ٤٣١) .

⁽٨) فتاوى البغوي (ق ٢٧٢) .

⁽٩) كافي المحتاج (٣/ ق ٢٨١_ ٢٨٢) .

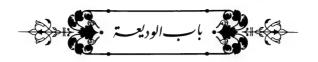
الرُّجوعُ (١) ، ولو أعارَهُ سفينةً فطَرَحَ فيها مالاً . . لم يكنْ لهُ الرُّجوعُ ، قالَهُ في « البحرِ » (٢) ، والأوجهُ : أنَّ لهُ الرُّجوعَ ، وأنَّ لهُ الأجرةَ ، كما لو أعارَهُ أرضاً للزِّراعةِ ورَجَعَ قبلَ إدراكِ الزَّرْعِ ؛ لَزِمَهُ إبقاؤُهُ إلى الحَصَادِ ؛ لأنَّ لهُ أمداً يُنتظَرُ ، بخلافِ البناءِ والغِراس ، ولهُ الأجرةُ .

ولو أعارَهُ جداراً لوَضْعِ الجذوعِ ، فوَضَعَها وأَحْكَمَها. . فلهُ الرُّجوعُ على الأُصحِّ ؛ فيتخرَّرُ بينَ الإبقاءِ بأجرةِ العِثْلِ ، والقَلْع وضمانِ أرشِ النَّقصِ .



⁽١) بشرطِ أن تخرجَ من الثلث . ٩ تحفة المحتاج ، (٤٢٨/٥) .

⁽٢) يحر المذهب (٦/ ٣٩٥) ، وفيه : (طعاماً) بدل (مالاً).



(باب الوديعة)

تُقالُ (۱): على العينِ المُودَعةِ ، وعلى الإيداعِ ، وهوَ (۱) توكيلٌ بِجفْظِ الحقّ (۱).
والأصلُ فيها : قولُهُ تعالى : ﴿ إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن ثُوَدُّوا ٱلأَمْنَئَتِ إِلَىٰ آهَلِهَا ﴾
[النساء : ٨٥] ، وقولُهُ : ﴿ فَلَيُوْوَ ٱلَذِى ٱقْتُمِنَ آمَنْئَهُ ﴾ [البقرة : ٢٨٣] (٤) ، وخبرُ : ﴿ أَدَّ الأمانةَ إِلَىٰ مَنِ التمنكَ ، ولا تَخُنْ مَنْ خانكَ » رواهُ الحاكمُ علىٰ شرطِ مسلم (٥٠).

[أركانُ الوديعةِ]

وأركانُها أربعةٌ : مُودِعٌ (٦) ، ومُودَعٌ (٧) ، ووديعةٌ (٨) ، وصِيغةٌ (٩) .

⁽١) أي : تُطلّقُ لغةً وشرعاً . ١ شبر املسي على شرح المنهج ١ (و٢٠٣) .

⁽٢) أي : الإيداع .

 ⁽٣) أي : سواءً كان مالاً أو اختصاصاً .

⁽٤) قُولُه : (أَمَانَتُهُ) ؛ أَي : الأَمَانَةَ الموضوعةَ عنده ؛ فالإضافةُ لأَدنى ملابسة . ﴿ شرقاوي ٠ (٢/ ٩٧) .

المستدرك (٢٦/٢) ، ورواه أبو داود (٣٥٣٥) ، والترمذي (١٣٦٤) عن سيدنا أبي هريرة
 رضى الله عنه .

⁽٦) وهو صاحبُ الوديعة .

 ⁽٧) وهو الوديعُ الذي أُودعت عنده الوديعة ، ويُشترَطُ في المُودِع والمُودَع ما سيأتي في المُركَل والوكيل . انظر (٢ / ١٦٠) .

 ⁽٨) ويُشترَطُ فيها كونُها محترمة وإن لم تكن متموّلة ولو نجسة ؛ نحوٌ حبّة بُرُّ وكلب ينفعُ . انظر
 د إعانة الطالس: ١ (٢٤٣/٣) .

⁽٩) أي : باللفظ من أحد الجانبين والفعل من الآخر ، أو باللفظ منهما معاً . انظر • حاشية =

هيَ أنواعٌ :

أحدُها : أنْ تحصلَ في يدِ المُودَع برضاهُ ورضا المالكِ .

النَّاني : أَنْ تحصلَ في يدِهِ برضاَّهُ دونَ المالكِ ؛ كاللُّقَطَةِ ، والإمامِ يأخذُ الزَّكاةَ .

والنَّالثُ : أنْ تحصلَ في يدِهِ لا برضاهُ ولا برضا المالكِ ؛ كتطبيرِ الرُيحِ ثوباً في بيتِهِ .

ولا ضمانَ فيها ، إلا في تعجيلِ الإمامِ الزَّكاةَ للفقراءِ بغيرِ طَلَبِهِم .

[أنواعُ الوديعةِ]

(هي) ؛ أي : الوديعةُ بالمعنى الأوَّلِ (أنواعٌ) ثلاثةٌ :

(أحدُها : أَنْ تحصلَ في يدِ المُودَعِ برضاهُ ورضا المالكِ) ؛ كأَنْ يقولَ لهُ : (استودعتُكَ هـٰـذا) ، أوِ : (استَخْفَظْتُكَـهُ) ، أو : (أَنَبَتُكَ في حِفْظِهِ) ، فيأخذَها منهُ .

(النَّاني : أَنْ تحصلَ في يدِهِ برضاهُ دونَ) رضا (المالكِ ؛ كاللُّقَطَةِ) الَّتي أُخِذَتْ لا بقَصْدِ الخيانةِ ، (والإمامِ يأخذُ الزَّكاةَ) ؛ أي : وكالزَّكاةِ الَّتي أَخَذَها الإمامُ ليُمْرَّقَها علىٰ مُستحِقِّبها .

(والثَّالثُ : أنْ تحصلَ في يدِهِ لا برضاهُ ولا برضا المالكِ ؛ كتطبيرِ الرَّبِحِ ثوباً في بيتِهِ) .

(ولا ضمانَ فيها) ؛ أي : في الثَّلاثةِ ، (إلا في تعجيلِ) ؛ أي : تَعَجُّلِ (الإمامِ الزَّكاةَ للفقراءِ) ؛ أي : مُستحِقِّيها (بغيرِ طَلَبِهِم) وطَلَبِ المالكِ ، وبغيرِ

الشرقاوي ١ (٢/ ٩٧) .

قلتُ : تسميةُ القِسْمَينِ الأخيرَينِ وديعةً . . تجوُّزٌ ، وإنَّما شاركا الوديعةَ في حُكْمِها ؛ وهوَ الأمانةُ ، واللهُ أعلمُ .

ويضمنُ ما تعدَّىٰ فيهِ مِنَ الوديعةِ ، إلا أَنْ يَاخذَ درهماً مِنْ كيسٍ ثُمَّ يُرُدَّ إليهِ مِثْلَهُ ؛ فيصيرُ ضامناً لجميعِه إذا لم يتميَّرْ .

قلتُ : ويضمنُ أيضاً بإيداعِ غيرِه بلا إذنٍ ولا عُذْرٍ ،

حاجةٍ مَنْ تحتَ ولايتِهِ منهُم ؛ مِنْ صبيٌّ ونحوهِ ؛ فيضمنُ ؛ لتقصيرِهِ حينَئلٍ .

(قلتُ : تسميةُ القِسْمَينِ) ؛ أي : النَّوعَينِ (الأخيرَينِ وديعةً . . تجوُّزٌ ، وإنَّما شاركا الوديعةَ في حُكْمِها ؛ وهوَ الأمانةُ ، واللهُ أعلمُ) ؛ حتىٰ لا يُضمنانِ إلا بالتَّعدُي .

[المسائلُ الَّتي تُضمَنُ فيها الوديعةُ]

(ويضمنُ) المُودَعُ (ما تعدَّىٰ فيهِ مِنَ الوديعةِ ، إلا أَنْ يَأْخَذَ درهماً مِنْ كيسٍ) فيهِ دراهم مُودَعةٌ عندَهُ () ، (ثمَّ يَرُدُ إليهِ مِثْلَهُ ؛ فيصيرُ ضامناً لجميعهِ إذا لم يتميَّزُ) عنِ البقيّةِ ؛ لأنَّهُ خَلَطَهُ بمالِ نفسِهِ بلا تمييزٍ ، فهوَ مُتعَدَّ ، فإنْ تميَّزَ بسِكَّةٍ أو نحوِها ، أو رَدَّ إليهِ عينَ الدِّرهمِ . . ضَمِنَهُ فقطُ () ؛ فقولُهُ : (ثمَّ يَرُدَّ إليهِ مِثْلَهُ) . . أَصُوَبُ مِنْ قولِ « اللَّبابِ » : (ثمَّ ردَّهُ) ، نَبَهَ عليهِ في « دقائقِهِ » () .

(قلتُ : ويضمنُ) الوديعةَ (أيضاً بإيداعِ غيرِهِ) ولو قاضياً (بلا إذنِ) مِنَ المالكِ (ولا عُذْرِ) لهُ ، وإذا لم يُرَلْ يدَهُ عنها . . جازتِ الاستعانةُ بمَنْ يحملُها

 ⁽١) قوله : (مِنْ كيس) ؛ أي : بغير قطعه ، أو فَضُ ختمه ، أو حَلُّ رباطه ، وإلا ضَمِنَ الجميعَ مطلقاً . • قليوبي علىٰ شرح التحرير ٩ (ق ١١١) .

 ⁽٢) أي : بشرط عدم قطع الكيس . . . إلى آخر ما سبق قبل قليل تعليقاً .

⁽٣) دقائق تنقيح اللباب (ق ١٢٣) ، وعبارة (اللباب) (ص٢٥٤) : (ثمَّ يردُّه إليه) .

⁽٤) ومثلُهُ : الزُّوجة ، والولد ، والأب ، والعبد . ﴿ شرقاوي ﴾ (٩٨/٢) .

وبوضعِها في غيرِ حِرْزِ مِثْلِها ، وبنقلِها إلىٰ دونِ حِرْزِها الأوَّلِ ،

إلى الحِرْزِ(١) ، أو يضعُها في خِزانةٍ مشتركةٍ بينَهُ وبينَ ابنِهِ مثلاً ، ونحو ذلكَ(٢) .

وإنْ كانَ لهُ عُذْرٌ ؛ كحريقِ ، وإغارةٍ في البُقْعةِ ، وإشرافِ الحِرْزِ على الخرابِ ولم يجدُ حِرْزاً ينقلُها إليهِ ، وإرادةِ سفرٍ . . ردَّها إلى مالكِها ، أو وكيلِهِ (٣) ، فإنْ فَقَدَهُما . . فإلى أمينٍ ، فإنْ دَفنَها بموضعٍ وسافرَ (٤) . . ضَمِنَ .

نَعَمْ ؛ إِنْ أَعْلَمَ بها أميناً يسكنُ الموضعَ. . لم يضمنْ ؛ لأنَّ إعلامَهُ بمنزلةِ إيداعِهِ .

(و) يضمنُها (بوضعِها في غيرِ حِرْزِ مِثْلِها ، وبنقلِها إلىٰ دونِ حِرْزِها الأَوَّالِ) ؛ لأَنَّهُ عَرَّضَها للتَّلَفِ .

نَعَمْ ؛ إِنْ نَقَلَها مِنْ بيتِ إلىٰ بيتِ في دارِ واحدةٍ أو خانِ واحدٍ. . فلا ضمانَ وإنْ كانَ الأوَّلُ أَحْرَزَ ، قالَهُ البَغَويُّيُ^(٥) .

وكلامُ المُصنِّفِ كالشَّيخينِ شاملٌ لِمَا إذا نَقَلَها إلى حِرْزِ مِثْلِها(٢)، قالَ

⁽١) أي : حيثُ كان ثقةً ، أو مع ملازمته ، وإلا ضَمِنَ . انظر • حاشية الشرقاوي • (٢/ ٩٩_٩٩).

⁽٢) كأن استعان بمن يعلفُ الدابَّةَ أو يسقيها . ﴿ شرقاوى ﴾ (٢ / ٩٩) .

 ⁽٣) ومحلُّ ردِّها إليه : إنْ لم يعلم رضا العالك ببقائها عنده ، لا سيَّما إذا كان السفر قصيراً . انظر
 • نهاية المحتاج ١ (١١٦/٦) .

⁽٤) قوله : (بموضع) ؛ أي : ولو في حرز . « نهاية المحتاج ، (١١٧/٦) .

⁽٥) التهذيب (٥/٩١١).

⁽٦) الشرح الكبير (٣١٣/٧) ، روضة الطالبين (٣٤١/٦) ، واعتمده ابن حجر في (التحقة) (١/٧) ، وفي هامش (ب) : (أفتى شيخُنا الرمليُّ : أنَّهُ إذا نقلَها إلىٰ حِزْرَ مثلها وإن كان دون حرزها الأوَّل. لا يضمنُ إلا إذا عين مالكُها لحفظها المنقولَ منه ، فاغرِفَهُ) ، ووافقه ابنه الشمس ، وانظر (فتاوى الشهاب الرملي » (٣٤/٣١) ، و فنهاية المحتاج » (٢٠٠٨)).

وبتَرْكِ دفعِ مُتلِفاتِها ، وبالعدولِ عنِ الحفظِ المأمورِ بهِ معَ تَلَفِها بسببِ ذلكَ ، وبالانتفاع بها ، واللهُ أعلمُ .

الإِسْنَويُّ : ﴿ وَالَّذِي أَوْرَدَهُ جَمَهُورُ العَرَاقَيِّينَ : أَنَّ لَهُ نَقَلَهَا إِلَيْهِ وَإِنْ كَانَ دُونَ حِرْزِهَا الأَوَّلِ ﴾ ، ونَقَلَ ابنُ الرُّفْعَةِ الاتَّفَاقَ عَلَيْهِ (١ .

ولا يضمنُ بنقلِها بظنِّ المِلْكِ ، بخلافِ ما لوِ انتفعَ بها بظنَّهِ ، قالَهُ ابنُ الرَّفْعةِ^(٢) .

(و) يضمنُها (بِتَرْكِ دفع مُتلِفاتِها)^(٣) ؛ لتركِه حِفْظَها الواجبَ عليه بالتزامِهِ ؛ فلو أَوْ عَهُ دابَّةً فَتَرَكَ عَلْفَها (٤٠) . . ضَمِنَ ، إلا أَنْ يكونَ المالكُ نهاهُ عنهُ .

(و) يضمنُها (بالعدولِ عنِ الحفظِ المأمورِ بهِ) مِنَ المالكِ (مَعَ تَلَفِها بسببِ ذلكَ) ؛ أي : العدولِ ؛ لتعدِّيهِ ؛ فلو قالَ لهُ : (لا تَرَقُدْ على الصَّنْدُوقِ) ، فرَقَدَ وانكسرَ بثِقَلِهِ وتَلِفَ ما فيهِ . . ضَمِنَ ، فإنْ تَلِفَ بغيرِهِ . . فلا ضمانَ ، وكذا لو قالَ : (لا تُقفِلْ عليهِ قُفْلَينِ) فأَقْفَلَهُما ؛ قالَ ذا لا تُقفِلْ عليهِ قُفْلَينِ) فأَقْفَلَهُما ؛ لأنَّهُ زادَ في الحفظ ولم يُقصِّر .

(و) يضمنُها (بالانتفاعِ بها ، واللهُ أعلمُ) وإنْ لم يأخذُها لنفسِهِ ؛ فلو لَبِسَ

⁽۱) كفاية النبه (۲۰/۳۲۷).

⁽٢) كفاية النبيه (١٠/ ٣٤٥).

 ⁽٤) ومثلة : تركُ سقيها حيثُ كانت المُدَّة يموت مثلها فيها جوعاً أو عطشاً . انظر الحاشية الشرقاوي العرب الدربية المستقل الشرقاوي العرب المستقل الشرقاوي العرب المستقل الم

⁽٥) قوله: (وكذا)؛ أي: لا ضمان.

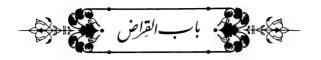
النُّوبَ أو رَكِبَ الدَّابَّةَ لغير غرض المالكِ. . ضَمِنَ ؛ لتعدُّيهِ .

ومتى صارتْ مضمونةً بانتفاعٍ أو غيرِهِ ، ثمَّ تَرَكَ الخِيانةَ (١٠). لم يَبْرَأُ ، إلا أنْ تُحدثَ لهُ المالكُ استثماناً (٢٠) .



 ⁽١) أي: بأن كانت الوديعة دابّة أو ثوباً ، لانحو مطعوم ؛ لاستهلاكه . • شرقاوي •
 (١٠١/٢) .

 ⁽٢) أي: بعقد جديد؛ كأنْ يقولَ له: (استأمنتُكَ عليها)؛ فيبرأُ حينئذٍ. انظر «حاشية الشرقاوي» (١٠١/٢).



(باب القِراضِ)

ويُقالُ: (المُقارَضةُ)، و(المُضارَبةُ)؛ وهوَ^(١) أَنْ يدفعَ لغيرِهِ مالاً ليتَّجِرَ فيهِ علىٰ أَنْ يكونَ الرُّبْحُ مشتركاً بينَهُما.

والأصلُ فيهِ : الإجماعُ ، واخْتُجَّ لهُ أيضاً بقولِهِ تعالىٰ :﴿ وَمَاخُرُونَ يَضْرِيُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللّهِ ﴾ [المنزمل : ٢٠] ، وبقولِهِ : ﴿ لَيْسَ عَلَيْتُ مُّ مُحْسَاحُ أَن تَبْتَغُوا فَضَـلًا مِن فَضَّلًا اللهُ عليهِ وسَلَّمَ ضارَبَ لخديجةً بمالِها إلى الشَّامِ ، وأَنْفَذَتْ معَهُ عبدَها مَيْشُرَةٌ (٢٠ .

واختُلِفَ في حقيقتِهِ ؛ فقيلَ : أوَّلُهُ وَكالةٌ وآخِرُهُ شِرْكةٌ (٣) ، وقيلَ : أوَّلُهُ وَكالةٌ وآخِرُهُ شِرْكةٌ (٣) ، وقيلَ : أوَّلُهُ وَكالةٌ وآخِرُهُ جِعالةٌ (٤) ، والأوَّلُ على القولِ بأنَّ العاملَ يملكُ الرَّبْحَ بالظُّهورِ ، والنَّاني على القولِ بأنَّهُ إنَّها يملكُهُ بالقشمةِ ، وهوَ الأصحُ .

أي : شرعاً ، وأمَّا لغةً : فمشتنٌّ مِنَ القَرْض الذي هو القطعُ ، سُمِّي بذلك ؛ لأنَّ المالكَ قطع للعامل قطعة مِنْ ماله يتصرّفُ فيها ، وقطعة مِنَ الربح . • [قناع » (٢ / ٦٣) .

 ⁽۲) رواه ابن سعد في (الطبقات ١ (١/١٥٥ - ١٥٥) ، وانظر (سيرة ابن هشام ١ (١/١٨٧ - ١٨٨) ، ووجه الدّلالة : أنه صلّى الله عليه وسلّم حكاه بعد البعثة مُقرّراً له ، فدلَ عليٰ جوازه .
 د شرقاوى ١ (٢٠٢ / ٢) .

⁽٣) قوله : (اَوَّلُهُ) ؛ أي : قبل ظهور الربح ، وقوله : (وكالة) ؛ لأنَّهُ حينتذِ تصرُّفٌ محضٌ في مال الغير بإذنه . • شرقاري ، (٢٠٣/) .

 ⁽٤) قوله : (جعالة) ؛ الأنَّهُ إذ ذاك عملٌ بجُعْل . « شرقاوي » (۱۰۲/۲) .

[أركانُ القِراض]

وأركانُهُ خمسةٌ : عاقدٌ ، وصِيغةٌ (١) ، ورأسُ مالٍ ، وعملٌ (٢) ، ورِبْحٌ (٣) .

والقِرَاصُ (عَن يَعْتَصُّ بِالدَّراهِمِ والدَّنانيرِ) الخالصةِ (فلا يصحُ على غيرِهِما ؛ كَتِبْرِ () ، ومغشوشِ ، وفُلُوسٍ ، وسائرِ العُرُوضِ ؛ لأنَّ في القِراضِ أغراراً () ؛ لأنَّ العملَ فيهِ غيرُ مضبوطٍ ، والرِّبْحَ غيرُ موثوقِ بهِ ، وإنَّما جُوَّزَ للحاجةِ ، فاختصَّ بما يَرُوجُ بكلِّ حالٍ وتَسَهُلُ التَّجارةُ بهِ .

(والرَّبْعُ مشتركٌ) بينَهُما (بحسَبِ الشَّرطِ) ؛ فلا يجوزُ اختصاصُ أحدِهِما بهِ ، ولا شرطُ شيءٍ منهُ لغيرِهِما (^) ، إلا عبدَ المالكِ ، أو العاملِ (٩٠ ؛

(١) أي : إيجابُ ؛ كـ (قارضتُكَ) ، و(عاملتُكَ) ، و(ضاربتُكَ) ، وقَبُولٌ بلفظ متَّصل بالإيجاب ، وشرطُ صيغة القراض : شرطُ صيغة البيم . انظر * حاشية الشرقاوي * (٢/ ١٠٢).

- (٣) ويُشترَطُ فيه : كونُهُ لهما ، وكونُهُ معلوماً بالجزئيّة ؛ كنصف وثُلُث . ٩ شرقاوي ١ (٢/ ١٠٣).
 - (٤) أي : رأسُ المالِ فيه .
- أسقط من الشروط: كونَهُ معلوماً جنساً وقدراً وصفة ، وكونَهُ مُعيّناً ، وكونَهُ بيد العامل . انظر
 حاشية الشرقارى ٤ (٢٠٣/٢) .
- (٦) المُرادُ به في عرف الفقهاء : الذهبُ والفضّة غير مضروبَينِ ؛ سواءٌ في ذلك القُراضة وغيرها .
 د شرقاوي » (١٠٣/٢) .
- (٧) بفتح الهمزة جمع (غَرَر) ، والمُرادُ به : ما فوق الواحد بدليل التعليل بعدُ ، أو بكسرها مصدرٌ بمعنى الإيقاع في الغَرَر ، والأوَّلُ أظهرُ . ﴿ شرقاوي ﴾ (١٠٣/٢) .
 - (٨) إلا أن يشرطُ عليه العملَ معه ؛ فيكونُ قراضاً بين اثنين . تحفة المحتاج ، (٦/ ٨٨) .
 - (٩) المُرادُ به : مَنْ يملكُ منفعتة ولو حرّاً أجيراً أو دائّة أو دُكَّاناً . شرقاوي (١٠٣/٢) .

 ⁽٢) ويُشترَطُ فيه : كونُهُ تجارةً ، واللّا يُضيّقَهُ على العامل ؛ فلا يصنحُ علىٰ شراءِ بُرُّ يطحنهُ ؛ لأنَّ الطَّخن عملٌ لا يُسمَّىٰ تجارة ، بل هو عملٌ مضبوطٌ يستأجرُ عليه ، فلا يحتاج إلى القِرَاض ، ولا علىٰ شراءِ نوع نادر ، أو متاعٍ مُعيَّن ، أو معاملةِ شخص مُعيَّن . انظر ﴿ حاشية الشرقاوي ﴾
 (١٠٣ ـ ١٠٣) .

فإنْ شَرَطَهُ كلَّهُ للعاملِ. . فقَرْضٌ ، أو لنفسِهِ . . فإِبْضاعٌ .

قلتُ : الأصحُّ فيهِما : أنَّهُ قِراضٌ فاسدٌ ، واللهُ أعلمُ .

ولا يجوزُ تقييدُهُ بمُدَّةٍ .

قلتُ : أي : ويمنعُهُ التَّصرُّفَ بعدَها ، فإنْ مَنَعَهُ الشِّراءَ بعدَها فقطْ. . جازَ في الأصبحُ ، واللهُ أعلمُ .

فما شُرطَ لهُ فهوَ لسيُّدِهِ .

(فإنْ شَرَطَهُ كلَّهُ للعاملِ . . فقَرْضٌ ، أو لنفسِهِ . . فإِبْضاعٌ) ؛ أي : توكيلٌ بلا جُعْل ؛ نَظَراً للمعنى فيهما .

(قلتُ : الأصحُ فيهِما : أنَّه قِراضٌ فاسدٌ ، واللهُ أعلمُ) ؛ نَظَراً للَّفظُ^(١) ، والرَّبْحُ كلَّه للمالكِ فيهما ، وللعامل أجرةُ المِثْل في الأُولىٰ دونَ الثَّانيةِ .

(ولا يجوزُ تقييدُهُ بمُدَّةٍ) .

(قلتُ : أي : ويمنعُهُ التَّصرُّفَ) أوِ البيعَ (بعدَها) ؛ لأنَّ الرُّبْحَ لا ينضبطُ وقتُهُ ، ولقدرتِهما على الفسخ متىٰ أرادا ، بخلافِ ذلكَ في المُساقاةِ^(٢) .

(فإنْ مَنَعَهُ الشَّراءَ بعدَها فقطْ^(٣). . جازَ في الأصحِّ ، واللهُ أعلمُ) ؛ لحصولِ الاسترباح بالبيع الَّذي لهُ فعلُهُ بعدَها ، والثَّاني : يَفسُدُ ؛ للتَّاقيتِ .

وفي (الرَّوْضةِ » كـ (أصلِها » حكايةُ الخلافِ في قولِهِ : (لا تَشْتَر بعدَها ولكَ

 ⁽١) عِلَّةٌ لكونه قِراضاً ، وأمَّا الفسادُ : فعلَّله في (التحفة) (٨٨/٦) ، و(النهاية) (٢٢٦/٥)
 بمخالفته لمقتضى العقد .

 ⁽٢) أي : فإنّها لازمة ، والثمرة لها وقت معلوم تحصل فيه ، بخلاف الربح . «شرقاوي »
 (١٠٤/٢) .

 ⁽٣) أي : ولم يُؤقِّت القراض ؛ بأنْ أطلق صيغتهُ ؛ كقوله : (قارضتُك) ، وبعد ذلك قال : (ولا تشرِّ بعد سنة) . انظر (نهاية المحتاج ؛ مع (حاشية الشبر أملسي ؛ (٥/ ٢٢٥)) .

البيعُ)^(۱) ، وما هنا كـ « المنهاجِ » و« أصلِهِ » و« التَّنبيهِ ». . يَصدُقُ معَ ذلكَ ومعَ السُّكوتِ عنِ البيع^(۲) ، قالَ في « المطلبِ » : (وهوَ الَّذي يظهرُ)^(۳) .

وإنِ اقتصرَ علىٰ قولِهِ : (قارضُتُكَ سنةً).. فسدَ العقدُ ، وقيلَ : يجوزُ ، ويُحمَلُ على المنع مِنَ الشِّراءِ .

والعاملُ أمينٌ ؛ فيُصدَّقُ في الرَّدِّ والتَّلَفِ^(٤) ، كما في الوديعةِ ، وفي أنَّهُ اشترىٰ للقِراضِ أو لنفسِهِ ، وفي الرِّبْح والخُسْرانِ وقَدْرِ رأس المالِ .

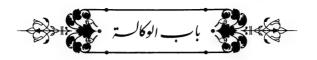


روضة الطالبين (٥/ ١٢٢) ، الشرح الكبير (٦/ ١٤) .

⁽٢) منهاج الطالبين (ص٣٠٠) ، المحرر (٢/ ٧٤١) ، التنبيه (ص٨٢) .

⁽٣) المطلب العالى شرح وسيط الغزالي (ص٠١٨) .

⁽٤) قوله : (في الردُ) ؟ أي : ردِّ المال على المالك ؛ لأنَّهُ التمنه كالمُودَع ، ويُصدَّق في التلف ؛ بأنْ يذكر سببا خفيًا أو ظاهراً . انظر « حاشية الشرقاوي » (٢ / ١٠٤) .



(باب الوكالة)

هيَ ـ بفتحِ الواوِ وكسرِها ـ لغةً : التَّفويضُ ، وشرعاً : تفويضُ شخصٍ أَمْرَهُ إلىٰ آخَرَ فيما يقبلُ النَّبابةَ ليفعلهُ في حياتِهِ .

والأصلُ فيها قبلَ الإجماعِ: قولُهُ تعالى: ﴿ أَذْهَبُواْ بِقَمِيهِى هَـٰذَا﴾ [بوسف: ١٦]، وهـٰذا شرعُ مَنْ قبلَنا ، ووَرَدَ في شرعِنا ما يُقرِّرُهُ (١) ؛ كخبرِ « الصَّحيحَينِ » : أنَّهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ عليهِ وسَلَّمَ اللهُ عليهِ وسَلَّمَ عمرُو بنَ أُميَّةَ الضَّمْرِيَّ في نكاح أمَّ حَبِيبةً (٣) .

[أركانُ الوكالةِ]

وأركانُها أربعةٌ : مُوكّلٌ ، ووكيلٌ ، ومُوكّلٌ فيهِ ، وصِيغةٌ (٤) ، للكن

⁽١) أفتىٰ شيخُنا الرَّمْلَيُّ : أنَّ شرعَ مَنْ قبلنا لا يكونُ شرعاً لنا وإنْ وَرَدَ في شرعنا ما يُمْرُرُهُ ؛ لأنَّ شريعة نبيّنا صلَّى الله عليه وسلَّم ناسخة لجميع الشرائع . من هامش (ب) ؛ فالشارحُ جرئ علىٰ طريقةِ ضعيفة ، والأَولى : الاستدلال بقوله تعالىٰ : ﴿ فَٱبْمَشُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ ﴾ علىٰ طريقةِ ضعيفة ، والأَولى : الاستدلال بقوله تعالىٰ : ﴿ فَٱبْمَشُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ ﴾ [الناء : ٣٥] ، وانظر « فتارى الشهاب الرملى » (٣٧/٤) ، و د حاشية الشرقارى » (٢/٥/١٠).

 ⁽۲) صحيح البخاري (۱۹۰۰) ، صحيح مسلم (۱۸۳۲) عن سيدنا أبي حميد الساعدي رضي الله عنه ، والاستدلال ببعث الشعاة مبنيًّ على أنَّ بعثَ الإمام وكالةٌ ؛ فللسَّاعي أنْ يُوكِّلَ فيما عَجَزَ عنه ، وقيل : ولاية ؛ فله أنْ يُوكِّلَ مطلقاً . « شرقاوي » (۲۰۵۲) .

⁽٣) رواه الحاكم (٢٢/٤) ، والبيهقي (٧/ ١٣٩) ، وانظر البدر المنير ، (٦/ ٧٢٩ ـ ٧٣١) .

 ⁽³⁾ كـ (وكلتك في كذا) ، أو (فؤضت إليك كذا) ؛ سواءً كان ذلك مشافهة أو كتابة أو مراسلة ،
 ويُشترَطُ عدمُ ردَّها ، وعدمُ التعليق . انظر * حاشية الشرقاوي » (٢ / ١٠٥ /) ، و * الياقوت النفيس » (ص ١٠٥ / ٢) .

لا يُشترَطُ القَبُولُ لفظاً .

ويُشترَطُ في المُوكِّلِ : صحَّةُ مُباشرتِهِ ما وَكَّلَ فيهِ بمِلْكِ أو وِلايةِ^(١) ، لا صبيٍّ ومجنونٌ ، ولا امرأةٌ ومُحْدِمٌ في النّكاح .

وفي الوكيلِ: صحَّةُ مُباشرتِهِ التَّصُرُّفَ لنفسِهِ ، لا صبيٍّ ومجنونٌٍ ، ولا امرأةٌ ومُحْرِمٌ فيما ذُكِرَ^(٢) ، للكنَّ الصَّحبحَ : اعتمادُ قولِ صبيٍّ في الإذنِ في دخولِ دارِ ، وإيصالِهِ هديّةً .

وفي المُوكَّلِ فيهِ : أَنْ يملكَ المُوكِّلُ الولايةَ عليهِ ، وأَنْ يكونَ قابلاً للنَّباية (٢٠٠ .

[المواضعُ الَّتي لا يصحُّ التَّوكيلُ فيها]

فَمُلِمَ : أَنَّهُ (يَصِحُّ التَّوكيلُ) في العقودِ وغيرِها ، (إلا في ستَّةِ مواضعَ : أَنْ يَجبَ على الإنسانِ حدِّ أو قصاصٌ فيُوكِّلَ مَنْ يحملُ العقوبةَ عنهُ (٤) ، والقبضِ في الصَّرْفِ ، و) في (كلِّ رِبَويِّ (٥) ، وقَبْضِ رأسِ مالِ السَّلَمِ) بعدَ مفارقةِ المجلسِ

⁽١) أي : بأنْ يكونَ أباً ، أو جدّاً ، أو وصيّاً ، أو قاضياً .

 ⁽٢) أي : في النكاح ، ، ويُشترط أيضاً تعيينُ الوكيل ؛ فلا يصنح : (وكَلتُ أحدَكما) . ١ الياقوت النفيس ١ (ص١٥٩) .

 ⁽٣) خَرَجَ : العباداتُ والحدود ، ودَخَلَ : تفرقةُ الزكاة والكفَّارةِ ، وذبعُ الأُضْحِيَّة ، وغيرُ ذلك ممًا سيأتي ، وبقي شرطٌ ثالثٌ ؛ وهو أن يكونَ معلوماً ولو بوجه . انظر ٥ حاشية الشرقاوي ،
 (١٠٦/٢) ، و٥ الياقوت النفيس ٤ (ص١٥٥) .

⁽٤) خَرَجَ بِحَمْل العقوبة _ أي : تحمُّلِها _ : استيفاؤها ؛ فيصحُّ التوكيلُ فيه .

 ⁽٥) أي : سواةً كان مُتَّحِد الجنس أم لا ؛ لاشتراط التقابض والحلول في كلَّ . د شرقاوي ،
 (١٠٧/٢) .

والوَطْءِ .

قلتُ : وكذا لا يصحُّ التَّوكيلُ في عبادةٍ ، إلا الحجِّ ، وتفرقةِ الزَّكاةِ ، وذبحِ أُضْحِيَّةٍ ، ولا في شهادةٍ ، وإيلاءٍ ، ولعانٍ ، وسائرِ الأيمانِ ، ولا في ظِهارٍ ولا إقرار على الأصحِّ فيهما ، واللهُ أعلمُ .

في الثَّلاثةِ ، (والوَطْءِ)^(١) ؛ فلا يصغُّ التَّوكيلُ في شيءِ منها ؛ لأنَّها لا تقبلُ النَّيابةَ ، كما هوَ معلومٌ مِنْ أبوابها .

وعطفُ (كلِّ رِبَويُّ) بعدَ (الصَّرْفِ). . مِنْ عطفِ العامُّ على الخاصُّ .

(قلتُ : وكذا لا يصحُّ التَّوكيلُ في عبادةٍ) ؛ لِمَا قُلْناهُ ، (إلا) في (الحجِّ) ، والعُمْرةِ ، (وتفرقةِ الزَّكاةِ ، وذبحِ أُضْحِيَّةٍ) ؛ لأدلَّتِها المُقرَّرةِ في أبوابِها ، (ولا) يصحُّ التَّوكيلُ (في شهادةٍ (٢٠) ، وإيلاءٍ ، ولعانٍ ، وسائرِ الأيمانِ) ؛ إلحاقاً لها بالعباداتِ ؛ لتعلَّقِ حُكْمِها بتعظيم اللهِ تعالىٰ .

ويُلحَقُ بالزَّكاةِ: الكفَّارةُ، وصدقةُ التَّطوُّعِ، وبالأُضْحِيَّةِ: الهَدْيُ، وبنَّدُمِهِ الهَدْيُ، وبنَّنِي وبنَبْحِها: تفرقةُ لحمِها ولحمِ الهَدْيِ (٣)، وباليمينِ: النَّذرُ، وتعليقُ العِنْقِ والطَّلاقِ (٤٠).

(ولا في ظِهارٍ ولا إقرارٍ على الأصحِّ فيهِما ، واللهُ أعلمُ) ؛ لأنَّ المُغلَّبَ في الظَّهارِ معنى اليمينِ ، والإقرارَ إخبارٌ عن حتَّ فأشْبَهَ الشَّهادةَ .

⁽١) أي : كأن عَجَزَ عن افتضاض البكر ؛ فليس له أنْ يُوكِّلَ فيه . « شرقاوي » (١٠٧/٢) .

⁽٢) أي : أدائها . انظر (حاشية الشرقاوي) (١٠٧/٢) .

⁽٣) ولحم العقيقة أيضاً . انظر (تحفة الطلاب) (ص٧٦) .

⁽٤) قوله : (وتعليق) ، ومنه : التدبيرُ ، وخَرَجَ بالتعليق : التنجيزُ ؛ فيصحُّ التوكيلُ فيه ، وكتعليق العتق والطلاق سائرُ التعاليق ؛ كتعليق الوصاية ؛ فلا يصحُّ التوكيلُ فيه . • شرقاوي ، (١٠٧/٢) .

ولا يجوزُ التَّوكيلُ إلا في معلومٍ ؛ فلو وَكَّلَهُ في كلِّ قليلِ وكثيرٍ . . لم يَجُزْ ، نصَّ عليهِ .

والثَّاني : يصحُّ التَّوكيلُ فيهِما ؛ إلحاقاً لهُما بالطَّلاقِ وسائرِ أسبابِ الالتزامِ ، ويُبيِّنُ المُوكِّلُ جنسَ المُقرِّبِ وقَدْرَهُ(١) .

وصورةُ لفظِ الوكيلِ في الظُّهارِ أنْ يقولَ : (أنتِ علىٰ مُوكِّلي كظهرِ أَمْهِ) ، أو : (جعلتُ مُوكِّلي مُظاهِراً منكِ) .

وفي الإقرارِ أنْ يقولَ : (أقررتُ عن مُوكِّلي بكذا) ، أو : (جعلتُهُ مُقِرَّاً بكذا) ، ولا يلزمُهُ نفسِ التَّوكيلِ ، وعلىٰ بكذا) ، ولا يلزمُهُ نفسِ التَّوكيلِ ، وعلىٰ عدم الصَّحَّةِ : يُجعَلُ^(١١) مُقِرًا بنفسِ التَّوكيلِ على الأصحَّ في « الرَّوْضةِ »^(١٢) .

(ولا يجوزُ التَّوكيلُ إلا في معلوم) ولو مِنْ بعضِ الوجوهِ ؛ (فلو وَكَّلَهُ في كلُّ قليلٍ وكثيرٍ^(٤). . لم يَجُزْ ، نصَّ عليهِ) الشَّافعيُّ والأصحابُ^(٥) ؛ لأنَّ فيهِ غرراً عظيماً لا ضرورةَ إلى احتمالِهِ .

وإنْ قالَ : (وَكَلْتُكَ في بيعِ أموالي وعِنْقِ أَرِقَائي). . صحَّ وإنْ لم تكنْ أموالُهُ معلومةً ؛ لأنَّ الغررَ فيهِ قليلٌ .

⁽١) زاد في بعض النسخ : (وصفته) .

⁽٢) أي : المُوكِّلُ .

⁽٣) روضة الطالبين (٢٩٣/٤) ، واعتمده الرملي في ١ (النهاية ١ (/ ٢٥) ، خلافاً لابن حجر في التحفة ١ (/ ٣٠٧) ، وصورةً المسألة : أنْ يقولَ : (وكَلنّكُ لَتُكِّرَ عني لفلان بألف) ، وأمّا لو قال : (أَقِرُ له علي لو قال : (أَقِرُ له علي بألف) . . لم يكن إقراراً ، كما صرَّح به صاحبُ ١ التمجيز ١ . من هامش (ب) ، وانظر و التحجيز ١ (و٣٢) ، و١ حاشية الشرقاوى ١ (/ ١٠٧ ـ ١٠٨) .

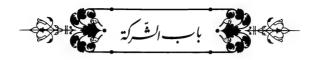
 ⁽٤) وكذا في كلِّ أموره أو حقوقه ؛ فلا يصعُّ ولو تبعاً . انظر « نهاية المحتاج » (٢٦/٥) .

⁽٥) الأم (٣/ ٩٨٤).

ولو وَكَّلَهُ في شراءِ عبدٍ.. وَجَبَ بيانُ نوعِهِ ، وكذا صِنْفُهُ إِنِ اختلفتْ أصنافُ نوعِهِ اختلافاً ظاهراً ، أو في شراءِ دارٍ.. وَجَبَ بيانُ المَحَلَّةِ والسُّكَّةِ ؛ ـ أيِ: الحارةِ والرُّقاقِ ـ ، لا قَدْرِ النَّمنِ^(١) .



أي : في العبد والدار ؟ لأنَّ غَرَضَهُ قد يتعلَّق بواحد من النوع مِنْ غير نظر لخِسَّة ونفاسة . نعم ؟
 يُراعىٰ حالُ المُوكِّل وما يتعلَّق به . ٥ نهاية المحتاج ١ (٢٧/٥) .



كالإرثِ ، أوِ اختياراً ؛	إمَّا قهراً ؛	، المِلْكِ ؛	: في	أحدُهُما	نوعانِ :	هيَ
				: بالعَقْدِ	، ثانيهما	كالشراء

(بابرات ركة)

هيَ ـ بكسرِ الشَّينِ وإسكانِ الرَّاءِ ، وبفتحِ الشَّينِ معَ كسرِ الرَّاءِ وإسكانِها(١٠ ـ لغةً : الاختلاطُ(٢) ، وشرعاً : ثبوتُ الحقّ في شيءِ لمُتعدَّدٍ علىٰ جهةِ الشُّيُوعِ .

والأصلُ فيها قبلَ الإجماعِ: آياتٌ ؛ كقولِهِ تعالىٰ: ﴿ وَأَعَلَمُواۤ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن مَّى وَالْأَصلُ فيها قبلَ الإجماعِ: آياتٌ ؛ كقولِهِ تعالىٰ: ﴿ وَأَعَلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن مُّى وَ . . ﴾ الآية الانفال: ٤١] ، وأخبارٌ ؛ كخبرِ: « يقولُ اللهُ : أنا ثالثُ الشَّريكينِ ما لم يَخُنْ أَحدُهُما صاحبَهُ ، فإذا خانَهُ.. خرجتُ مِنْ بينِهِما » رواهُ الحاكمُ وصَحَّمَ إسنادَهُ (٣) .

(هيَ نوعانِ : أحدُهُما : في المِلْكِ^(٤) ؛ إمَّا قهراً ؛ كالإرثِ ، أوِ اختياراً ؛ كالشِّراءِ ، ثانيهما : بالعَقْدِ) لها^(٥) ؛ (وهيَ) أنواعٌ (أربعةٌ) :

⁽١) وقد تُحذَفُ تاؤها فيُقال : (شِرْكُ) ، فتصيرُ مشتركة بينها وبين الكفر والنصيب . انظر ٥ تحفة المحتاج ٥ (٢٠٨) ، و٥ حاشية الشرقاوي ٥ (١٠٩/٢) .

⁽٢) أي : شيوعاً أو مجاورةً . ﴿ زَيَّادِي علىٰ شرحَ المنهج ﴾ (ق ١٧٣) .

 ⁽٣) المستدرك (٢/٢٥) ، ورواه أبو داود (٣٣٨٣) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، وقوله :
 (خرجتُ مِنْ بينهما) ؛ أى : رفعتُ البركةَ والإعانة عنهما .

⁽٤) أي : بسببه .

⁽٥) أي : بسببه ؛ فسبب الاشتراك هو العقد .

[شِرْكةُ الأبدانِ]

(شِرْكَةُ الأبدانِ) ؛ كَشِرْكَةِ الحَمَّالَينِ وسائرِ المُحترِفةِ ؛ ليكونَ بينَهُما كسبُهُما مُتساوِياً أو مُتفاوِتاً (١٠) ، معَ اتَّفاقِ الصَّنْعةِ أوِ اختلافِها .

[شِرْكةُ الوجوهِ]

(و) شِرْكَةُ (الوُجُوهِ) ؛ كَانْ يشتركَ وَجِيهانِ ليبتاعَ كلَّ منهُما بمُؤجَّلٍ ويكونَ المُبتاعُ لهُما^(٢٠) ، فإذا باعا. . كانَ الفاضلُ عن الأثمانِ بينَهُما .

[شِرْكةُ المُفاوَضةِ]

(و) شِرْكَةُ (المُفاوَضةِ) ؛ بأنْ يشتركَ اثنانِ ليكونَ بينَهُما كسبُهُما بأموالِهِما أو أبدانِهِما ، وعليهِما ما يعرضُ مِنْ غُرْمٍ ، وسُمِّيتْ مُفاوَضةً ؛ مِنْ (تفاوَضَا في الحديثِ) : شَرَعَا فيهِ جميعاً (٣٠) .

[شِرْكةُ العِنانِ]

(و) شِرْكَةُ (العِنانِ) بكسرِ العينِ ؛ مِنْ (عَنَّ الشَّيءُ) : ظَهَرَ ؛ إمَّا لأنَّها أظهرُ الأنواع ، أو لأنَّهُ ظَهَرَ لكلَّ منهُما مالُ الآخَرِ ، وقيلَ غيرُ ذلكَ^(٤) .

 ⁽١) قوله : (كسبُهُما) ؛ أي : في زمنٍ مُعيَّن ؛ كيوم ويوم ، أو شهر وشهر ؛ بأن يجمعا ما تحصَّل لهما مِنَ الأجرة ويقتسماه على حسب ما شرطاه . « شرقاوى » (١١٠/٢) .

 ⁽٢) قوله: (وَجِيهانِ) ليس بقيد؛ أي: أو خاملان، أو وجيةٌ وخامل، وكذا قوله الآتي: (كلَّ منهما بمُؤجَّل)؛ فمِثْلُ ذلك: ما لو ابتاع وجيةٌ في ذمَّته وفوَّض بيعَهُ للخامل والربح بينهما.
 انظر ٩ حاشية الشرقاوي ٥ (١١٠/٢).

⁽٣) أو مِنْ (قوم فَوْضيٰ) ؛ أي : مستوين . ﴿ تحرير أَلْفَاظُ التنبيه ﴾ (ص٢٠٥) .

 ⁽٤) انظر «الغرر البهية» (٣/٣١)، و«تحفة المحتاج» (٩/٣٨٠)، و«نهاية المحتاج»
 (٥٤).

وهيَ باطلةٌ ، إلا الأخيرةَ بخمسِ شروطٍ : أنْ يكونَ رأسُ المالِ دراهمَ أو دنانيرَ . قلتُ : الأصحُ : صحَّتُهُ في كلِّ مِثْلِيٍّ ، واللهُ أعلمُ .

[جميعُ الشِّركاتِ باطلةٌ إلا العِنانَ بشروطٍ]

(وهيَ) ؛ أي : أنواعُ الشِّرْكةِ (باطلةٌ ، إلا الأخيرةَ) ؛ لخُلُوُ النَّلاثةِ الأُوَلِ عنِ المالِ المشتركِ ، ولكَثْرةِ الغررِ فيها ، بخلافِ الأخيرةِ ؛ فهيَ الصَّحيحةُ (بخمس شروطٍ)(١٠ :

(أَنْ يكونَ رأسُ المالِ دراهمَ أو دنانيرَ) ، كالقِراضِ ؛ بجامعِ أَنَّ كلَّا منهُما موضوعٌ للتَّصرُّفِ في مِلْكِ الغيرِ ؛ طلباً للرِّبْح^(٢) .

(قلتُ : الأصحُ : صحَّتُهُ) ؛ أي : عقدِ الشَّرْكةِ (في كلِّ مِثْليٌ ، واللهُ أعلمُ) ؛ كالبُرُ ؛ لأنَّهُ إذا اختلطَ بجنسِهِ لم يتميَّزْ ، فأَشْبَهَ الدَّراهمَ والدَّنانيرَ ، بخلافِ المُتقوِّمِ ، وقد تصحُّ في المُتقوِّمِ ؛ بأنْ يكونَ مشتركاً بينَهُما قبلَ العقدِ^(٣) ؛ فالشَّرطُ : ألَّ يتميَّزَ المالانِ عندَ العقدِ^(٤) .

وفي جوازِها في الدَّراهمِ المغشوشةِ وجهانِ ؛ أصخُهُما في « الرَّوْضةِ » : الجواذُ إِنِ استمرَّ بالبلدِ رَوَاجُها^(ه) ، بخلافِ التَّبْرِ والحُلِيِّ والسَّبِيكةِ ، قالَ

 ⁽١) القياسُ : (بخمسة شروط) ، وأركانُها خمسة : عاقدانِ ، ومعقودٌ عليه ، وعملٌ ـ أي :
 ذِكْرُهُ ـ وصيغةٌ ، وشُرط فيها : لفظ صريحٌ أو كنايةٌ يُشعِرُ بإذن في تجارة ، وفي العمل : مصلحةٌ ؛
 بأنْ ببيعَ بحالٌ ونقد بلدِ وغيره إذا راج . انظر ٤ حاشية الشرقاوي ٥ (١١١/٢) .

⁽۲) في هامش (د): (بلغ مقابلةً).

 ⁽٣) كَأَنْ وَرِثاه أو اشترياه وأَذِنَ كلُّ لصاحبه في التصرُّف بعد القبض فيما اشترياه . انظر ٥ شرح المنهج ٥ (٢١٧/١) ، و٥ حاشية الجمل ٥ (٣٩٦/٣) .

 ⁽³⁾ قوله : (ألّا يتميّز العالان) ؛ أي : لا عند العاقدين ، ولا عند غيرهما ؛ كالصيرفي على المعتمد . انظر ٩ حاشية الشرقاوي ١ (/ / ١١١) .

⁽٥) روضة الطالبين (٢٧٦/٤) .

وأنْ يَتَّحدَ جنسُهُما وصفتُهُما ؛ بحيثُ لو خُلِطَا لم يتميَّزا ، وأنْ يُخلَطا فبلَ العقدِ ، وألَّا يُشترَطَ الرِّبُعُ والخُسْرانُ إلا علىٰ قَدْر المالَين .

الشَّيخانِ : (ويجوزُ تخريجُ ذلكَ في التَّبْرِ علىٰ أنَّهُ مِثْلَيٌّ أو مُتقوِّمٌ)(١) .

(وأنْ يتَّحدَ جنسُهُما) ؛ أي : المالَينِ (وصفتُهُما ؛ بحيثُ لو خُلِطًا لم يتميَّزا) ؛ أي : لم يتميَّز كلٌّ منهُما عنِ الآخَرِ .

(وأنْ يُخلَطا قبلَ العقدِ) ؛ ليتحقَّقَ معنى الشَّرْكةِ (٢) .

وقولُهُ : (وصفتُهُما) و(قبلَ العقدِ). . مِنْ زيادتِهِ^(٣) .

(وأَلَّا يُشْتَرَطَ) ، وفي نسخة : (وألَّا يَشْتَرِطا)⁽¹⁾ (الرَّبْحُ والخُسْرانُ إلا علىٰ قَدْرِ المالَينِ)⁽⁰⁾ ؛ عملاً بقضيَّةِ العقدِ ، فإنْ شَرَطَا خلافَهُ⁽¹⁾ . فَسَدَ العقدُ ، فيرجعُ كلُّ على الآخَرِ بأجرةِ عملِهِ في مالِهِ ، وتَنفُذُ التَّصرُّفاتُ منهُما للإذنِ ، والرُبْحُ بينَهُما علىٰ قَدْرِ المالَين .

ولا بدَّ مِنْ صيغةٍ تَدُلُّ على الإذنِ في التَّصرُّفِ ؛ فلوِ اقتصرا على (اشتَرَكْنا). .

 ⁽١) الشرح الكبير (٥/ ١٨٨) ، روضة الطالبين (٢٧٦ /٤) ، وفي هامش (هـ) : (والمعتمد : أنَّ التبر والحُلِيَّ مثلي ، فيجوزُ الشركةُ به علىٰ ما أفاده شيخنا) .

 ⁽٢) محلُّ هـنـذا الشرطُّ : إذا أخرجا مالين وعقدا ، فإنْ ملكا مشتركاً بإرث وشراء وغيرهما وأَذِنَ كلُّ
 للآخر في التجارة فيه . . تمّت الشركة . • منهاج الطالبين • (ص ٢٧٠) .

⁽٣) نصَّ الماتن على هذه الزيادة في و دقائق التنقيع ؟ (ق١٢٣) ، وانظر و اللباب ؛ (ص٢٥٦).

⁽٤) في (و، ز): (وألا يُشرَط).

أي : إن اشترطاهُ.. فليكن كذلك ؛ فالشرطُ ألّا يشترطا خلاف ما ذُكر ، فلو لم يشترطا شيئاً..
 صحّ وكان الربحُ على قدر المالين . انظر و حاشية الشرقاوي » (۱۲/۲) .

 ⁽٦) بأنّ شَرَطا التساوي في الربح والخسران مع التفاوت في المال ، أو عكسه . د شرقاوي ،
 (١١٢/٢) .

وإنْ كانَ لواحدٍ بغلٌ ، ولآخَرَ راويةٌ ، وثالثٌ يُباشِرُ الاستقاءَ. . فالأظهرُ : أنَّ الحاصلَ للمُستقِي ، وعليهِ كِراءُ البغلِ والرَّاويةِ ، والنَّاني ـ قالَهُ البُوَيْطِيُّ ـ : أنَّهُ بينَهُم علىٰ قَدْر أجرةِ كلِّ واحدٍ منهُم .

لم يَكُفُو^(١) ، ويُعتبَرُ في كلِّ منهُما أهليَّةُ التَّوكيلِ والتَّوكُّلِ ، وهوَ أمينٌ ، فيأتي فيهِ ما قَدَّمتُهُ في القِراض^(٣) .

(وإنْ كانَ لواحدٍ بغلٌ ، ولآخَرَ راويةٌ ، وثالثٌ يُباشِرُ الاستقاءَ) بإذنِهِما علىٰ أنَّ الحاصلَ بالاستقاء) بإذنِهِما علىٰ أنَّ الحاصلَ بالاستقاء بينَهُم. . (فالأظهرُ : أنَّ الحاصلَ للمُستقِي ، وعليهِ كِراءُ البغلِ والرَّاويةِ) ؛ إذ ليسَ لواحدٍ مِنْ مالكَنْهِما في ذلكَ مالٌ حتىٰ يأخذَهُ ، فأَشْبَهَ ما لوِ اشتركَ ثلاثةٌ : أحدُهُم بمالِهِ ، والثَّاني بشرائِهِ ، والثَّالثُ ببيعِهِ ؛ فإنَّ الرِّبْحَ للمالكِ ، وعليهِ لكلَّ مِنَ الآخَرَين أجرةً عملِهِ .

(والنَّاني) _ وهوَ ما (قالَهُ البُوَيْطِيُّ _ : أنَّهُ) ؛ أيِ : الحاصلَ (بينَهُم علىٰ قَدْرِ أجرةِ كلِّ واحدٍ منهُم) ؛ أي : مِنَ المُستقِي والبغلِ والرَّاويةِ^(٣) .

والتَّرجيحُ مِنْ زيادتِهِ (٤) .

ومحلُّ الخلافِ : إذا كانَ الماءُ مملوكاً للمُستقِي ، أو مُباحاً وقَصَدَ بهِ نفسَهُ ، أو فَصَدَ بهِ نفسَهُ ، أو فَصَدَ بهِ أنفسَهُ ، أو فَصَدَ بهِ الشَّرْكةَ ولم يأذنْ لهُ الآخَرانِ في تملُّكِ المباحِ ، أو لم يَقصِدْ بهِ شيئاً وإنْ أَذِنا لهُ في ذلكَ .

فإنْ قَصَدَ بهِ الشَّرْكةَ وَأَذِنا لهُ في ذلكَ.. فقيلَ : يُقسَمُ بينَهُم علىٰ قَدْرِ أجورِهِم ، والأصحُّ : أنَّه يُقسَمُ بينَهُم بالسَّوِيَّةِ ، ويُطالِبُ المُستقِي كلَّا مِنَ الآخَرَينِ

⁽١) انظر ما سبق تعليقاً في (١٦٦/٢) .

⁽٢) انظر (٢/ ١٥٨) .

⁽٣) مختصر البويطي (ص٦٧٠) .

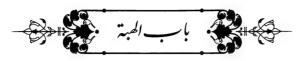
⁽٤) نصَّ الماتن على هاذه الزيادة في و دقائق التنقيع ١ (ق١٢٣) ، وانظر و اللباب ١ (ص٢٥٦).

بثُلُثِ أَجرتِهِ ، ويرجعُ كلٌّ منهُما عليهِ وعلى الآخَرِ بثُلُقَيْ أَجرةِ مالِهِ ، فإنِ استوتْ.. جرى التَّقَاصُّ ، وإلا رَجَعَ بالتَّفاوتِ .

وأفتى القاضي حسينٌ: بأنَّهُ لو قالَ لغيرِهِ: (سَمُنْ هنذهِ الشَّاةَ ولكَ نصنهُا)، أو: (هاتَينِ علىٰ أنَّ لكَ إحداهُما).. لم يصعَّ ، فإذا سَمَّنَ.. استحقَّ أجرةَ المِثْل للنُصفِ الَّذي سَمَّنَهُ للمالكِ(١١).

0 0 0

⁽۱) فتاوى القاضى حسين (ص٢٦٣_ ٢٦٤) .



إنْ كانتْ بعِوَضٍ معلوم. . فالأظهرُ : صحَّةُ العقدِ ، ويكونُ بيعاً على

(باب الحبة)(١)

الأصلُ فيها قبلَ الإجماعِ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءو مِنْهُ نَفْسًا قَكُلُوهُ هَيْنَكَ مَرْيَكًا ﴾ [النساء : ٤]، وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَتَمَاوَنُوا عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلْقَوْمُ ﴾ [المائدة : ٢] ، وأخبارٌ ؛ كخبرِ ﴿ الصَّحيحَينِ ﴾ : ﴿ لا تَحقِرَنَّ جارةٌ لجارتِها ولو فِرْسِنَ شَاةٍ ﴾ (٢) ؛ أي : ظِلْفَها .

[أركانُ الهبةِ]

وأركانها ثلاثة : عاقد (٢) ، ومعقود عليه (١) ، وصِيغة (٥) . [أحكام الهبة بعوض أو دونه]

ثُمَّ هِيَ (إِنْ كَانَتْ بِعِوَضٍ معلومٍ . . فالأظهرُ : صحَّةُ العقدِ ، ويكونُ بيعاً على

 ⁽١) مأخوذةً مِنْ (هـ بَّ) بمعنى مرّ ؛ لمرورها مِنْ يد إلىٰ أخرىٰ ، أو بمعنى (استيقظ) ؛ لأنّ فاعلَها استيقظ للإحسان بعد أنْ كان غافلًا عنه . ﴿ زَيَّادِي علىٰ شرح العنهج » (ق٦١٣) .

 ⁽۲) صحيح البخاري (۲۰۱۲) ، صحيح مسلم (۱۰۳۰) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ،
 والمعنى : لا تَصفَرَنَّ جارةٌ هديةٌ أَعطتُها لجارتها ولو كان حقيراً ، والفِرْسِن للبعير كالحافر للفرس ، وقد يُستمار للشاة ؛ كما وقم هنا .

 ⁽٣) وشُرط في العاقد بمعنى الواهب : أهليّة أنْ يُتبرّع ، وبمعنى الموهوب له : أهليّة أن يُتبرّع عليه .
 انظر ﴿ إِعانة الطالبين ﴾ (١٤١ /٣) .

 ⁽٤) ويُسْتَرَطُ فيه : صحّةُ جعله عوضاً ، إلا نحو حبّة بُرُ ؛ فتصحُّ هبتُها وإن لم يصحّ بيعُها .
 د شرقاوى ١ (١١٤ /) .

 ⁽٥) أي : إيجاب ٤ كـ (وهبتُك) ، و(ملَّحتُك) ، وقَبُولٌ ٤ كـ (قبلتُ) ، و(رضيتُ) ، وتنعقد بالكناية ، ويُشترَطُ فيها : ما مرَّ في البيع ، ومنه : عدمُ التعليق والتأقيت إلا في مسائل المُمْرئ والرَّقبَيٰ ، والقَبُولُ عليٰ وفق الإيجاب ، واعتبارُ الفوريَّة . انظر ٥ تحفة المحتاج ٤ (٣٠١٦) ، وه حاشية الشرقاوي ٤ (١١٤/٢) .

الصَّحيحِ) ؛ نَظَراً للمعنى (١٠ ، والنَّاني : يكونُ هبة ؛ نَظَراً للَّفْظِ ؛ فلا تلزمُ قبلَ القبض .

ومُقابِلُ الأظهرِ : بطلانُ العقدِ ؛ لمُنافاةِ شرطِ الثَّوابِ للَّفْظِ الهبةِ المُقتضِي للتَّبرُّء .

(ولا رجوعَ فيها) ، كسائرِ أنواع البيع .

(أو) بعِوَضٍ (مجهولٍ . . فالمذهبُ : بطلائها) ؛ أيِ : الهبةِ ، بل بطلانُ العقدِ أصلاً ؛ إذ لا يصحُّ بيعاً ؛ لجهالةِ العِوَضِ ، ولا هبةً ؛ لذِكْرِ العِوَضِ ؛ بناءً علىٰ أنَّها لا تَقتضِيهِ ، وهو الأصحُّ ، وقبلَ : يصحُّ هبةً ؛ بناءً علىٰ أنَّها تَقتضِيهِ .

والتَّصريحُ بقولِهِ : (إنْ كانتْ بعِوَضٍ...) إلىٰ هنا.. مِنْ زيادتِهِ ، إلا قولَهُ : (ولا رجوعَ فيها)^(۲) .

(أو بغيرِ عِوَضٍ) ؛ وهي الهبةُ المطلقةُ الشَّاملةُ للصَّدقةِ المُمتازةِ بالدَّفعِ لمحتاج للوابِ الآخِرةِ ، وللهديّةِ الممتازةِ بالنَّقلِ إكراماً. . (فلا رجوعَ فيها إذا كانتُ لأجنبيًّ " ، فإنْ كانتْ مِنَ الأبِ) لولدِهِ . . (فلهُ الرُّجوعُ) فيها لأب كانتْ لأجنبيًّ أو يَهَبَ هبةً فيرجعَ فيها ، إلا الوالدُّ فيما لخبرِ : « لا يَحِلُّ لرجلٍ أنْ يُعطِيَ عطيّةً أو يَهَبَ هبةً فيرجعَ فيها ، إلا الوالدُّ فيما

⁽١) فتجري فيه أحكام البيع .

⁽٢) نصَّ الماتن على هـٰـذه الزيادة في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق٢٢٣) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٢٥٧).

 ⁽٣) أي : غير الفرع من النسب ؛ فيشملُ العمَّ والأخَ وغيرهما .

⁽٤) ولا يتميّنُ الفوزُ ، بل له الرجوعُ متىٰ شاء وإنْ لم يحكم به حاكم ، وهو مكروهٌ مِنْ غير عذر ، وإلا ؛ بأنْ كان الولدُ عاقاً . . فلا يُكرَهُ . انظر * نهاية المحتاج » (١٦/٥) .

وكذا لسائر الأصولِ في الأصحِّ .

قلتُ : بشرطِ بقاءِ الموهوبِ في سَلْطَنَةِ المُنَّهِبِ ، واللهُ أعلمُ .

ومنها : العُمْرىٰ ؛ كأنْ يقولَ : ﴿ أَعْمَرْتُكَ داري ﴾ ؛ سواءٌ قالَ :

يُعطِي ولدَهُ » رواهُ التِّرْمِذيُّ والحاكمُ وصحَّحاهُ(١).

(وكذا) يثبتُ الرُّجوعُ (لسائرِ الأصولِ) مِنَ الأمِّ والأجدادِ والجدَّاتِ مِنْ جهةِ الأب والأمَّ (في الأصحِّ) كالأب ؛ بجامع أنَّ لكلَّ ولادةً .

والثَّاني : لا ؛ لظاهرِ الخبرِ .

والتَّرَجيحُ مِنْ زيادتِهِ^(٢) ، وتعبيرُهُ بما قالَهُ أعمُّ مِنْ قولِ ﴿ اللَّبابِ ﴾ : ﴿ وأمَّا هبةُ الوالدةِ والجدُّ . . ففيهِ قولانِ ﴾^(٣) .

(قلتُ) : وإنَّما يرجعُ (بشرطِ بقاءِ الموهوبِ في سَلْطَنَةِ المُتَّهِبِ^(٤) ، واللهُ أعلمُ) ؛ فيمتنعُ الرُّجوعُ ببيعِهِ ، ووقفِهِ ، وكتابتِهِ الصَّحيحةِ ، وإيلادِهِ .

[أحكامُ العُمْرى]

(ومنها) ؛ أي : الهبةِ : (العُمْرِىٰ ؛ كأنْ يقولَ : « أَغَمَرْتُكَ داري ») ؛ أي : جعلتُها لكَ عُمُرَكَ^(ه) ؛ (سواءٌ) اقتصرَ على ذلكَ ، أو (قالَ) معهُ :

⁽۱) سنن الترمذي (۲۱۳۲) ، المستدرك (٤٦/٢) عن سيدنا ابن عمر وسيدنا ابن عباس رضي الله عنهم .

⁽٣) اللباب (ص٢٥٧) ، وانظر (دقائق تنقيح اللباب) (ق٦٢٣) .

⁽٤) وبشرط كون الموهوب عيناً ؛ فخرج : الدينُ ؛ فإنهُ لا رجوعَ فيه جزماً ، وقوله : (في سَلطنة السُّهب) ؛ أي : استيلانهِ وإنْ لم يبنَ ملكه ؛ فيشملُ ما لو أعطاه عصيراً فتخبّر ثمّ تخلّل ؛ فله الرجوعُ فيه حينتذ ؛ لبقاه السلطنة وإن لم يبنَ الملك ، ولو زرع الحبّ ، أو فرّخ البيضُ . . امتنع الرجوعُ . انظر وحاشية الشرواني ، (١٩٠٢) ، وا حاشية الشرواني ، (٣٠٩) .

⁽٥) بخلاف ما لو قال : (جعلتُها لك عُمُري) ، أو : (عُمُرَ زيدٍ) ؛ فَإِنَّهُ ببطلُ ؛ لخروجه عن=

(فإذا مُتَّ قبلي. . فهيَ لورثتِكَ) ، أو قالَ : (رجعتْ إليَّ) .

إلىَّ) .

ومنها : الرُّقْبِيٰ ؛ كَأْنْ يقولَ : ﴿ أَرْقَبْتُكُهَا ، فإنْ مُتَّ قبلي. . رجعتْ إليَّ ، وإنْ مُتُّ قبلَكَ . . استقرَّتْ لكَ ﴾ ؛ فهيَ هبةٌ ، ويبَطُلُ الشَّرطُ ،

(﴿ فَإِذَا مُثَّ قَبْلِي . . فَهِيَ لُورِثْتِكَ ﴾ ، أو قالَ) : فإذا مُثَّ قبلي . . (رجعتْ

[بيانُ الرُّقْبِيٰ]

(ومنها : الرُّقْبَىٰ) مِنَ المُراقبةِ ؛ لأنَّ كلَّا منهُما يَرقُبُ الآخَرَ ؛ (كأنْ يقولَ : ﴿ أَرْقَبْنُكُهَا ﴾) أو : (جعلتُها لكَ رُقْبَىٰ) ، واقتصرَ علىٰ ذلكَ ، أو قالَ معَهُ : (﴿ فإنْ مُتَّ قبلي . . رجعتْ إليَّ ، وإنْ مُتُّ قبلَكَ . . استقرَّتْ لكَ ») .

(فهيَ هبةٌ ، ويَبطُلُ الشَّرطُ) المذكورُ ؛ أي : يلغو^(١) ، وكذا لو قالَ : (أَغْمَرْتُكَ _ (أَغْمَرْتُكَ _ (أَغْمَرْتُكَ _ أو : أَزْفَبُتُكَ _ عبدي ، فإذا مُتَّ . . فهوَ حُرُّ) .

والأصلُ في ذلك : خبرُ مسلم : « أيُّما رجلٍ أَعْمَرَ عُمْرَىٰ لهُ ولعَقِيهِ.. فإنَّها للَّذي أُعطِيَها لا ترجعُ إلى الَّذي أَعْطاها ؛ لأنَّهُ أعطىٰ عطاءً وقعتْ فيهِ المواريثُ »(٢) ، وخبرُ الشَّافعيُّ وغيرِهِ : « لا تُعْمِرُوا ولا تُرْقِبُوا ، فمَنْ أَرْقَبَ شيئاً أَوْ أَعْمَرُهُ. فسبيلُهُ سبيلُ المهراكِ »(٣) .

[·] اللفظ المعتاد ، ولما فيه مِنْ تأقيت المِلْك . ﴿ شرقاوى ﴾ (١١٦/٢) .

⁽١) قال ابن حجر في (التحقة) (٣٠٢/٦) : (ليس لنا موضعٌ يصحُّ فيه العقدُ مع وجود الشرط الفاسد المُنافي لمقتضاه . . إلا هذا) ؛ أي : المُمْرَىٰ والرُّقْيَعِ .

⁽٢) صحيح مسلم (١٦٢٥) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضى الله عنهما .

 ⁽٣) مسند الشافعي (٥٨٧) ، الأم (٧/ ٥٩٥) ، ورواه أبو داود (٣٥٥٦) ، والنسائي
 (٢٧٣/٦) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضى الله عنهما .

وقد يُرْقِبُ كلٌّ منهُما صاحبَهُ دارَهُ ، فينتقلُ مِلْكُ كلِّ منهُما للآخَر إذا تقابضا .

(وقد يُرْقِبُ كلِّ منهُما صاحبَهُ دارَهُ) مثلاً () ، (فينتقلُ مِلْكُ كلِّ منهُما للآخَرِ إذا تقابضا) ؛ فهي رُفْعِيْ مِنَ الجانبين .

ولا يحصلُ المِلْكُ في الهبةِ إلا بالقبض بإذنِ الواهب فيه (٢) .

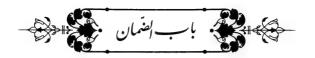
ولو ماتَ أحدُ العاقدَينِ قبلَ القبضِ. . لم ينفسخِ العقدُ على الأصحِّ ، ويتخيَّرُ الوارثُ^(٣) .

0 0 0

 ⁽١) وذلك بأنْ يجعل كلُّ واحد منهما دارَهُ لصاحبه عُمُرَ صاحبه علىٰ أنَّهُ إذا مات قبله عادت إليه .

 ⁽٢) أي : بعد تمام الصيغة ؛ فلو قال : (وهبتُكَ هـٰذا وأذنتُ لك في قبضه) ، فقال : (قبلتُ) . .
 لم يكف . • شرقاوي • (١١٧/٢) .

⁽٣) في هامش (ج): (بلغ).



(باب لضّمان)

هوَ لغةً : الالتزامُ ، وشرعاً : يُقالُ لالتزامِ حقَّ ثابتٍ في ذِمَّةِ الغيرِ ، أو إحضارِ مَنْ هوَ عليهِ ، أو عينِ مضمونةٍ ، ويُقالُ للعقدِ الَّذي يحصلُ بهِ ذلكَ .

والأصلُ فيهِ قبلَ الإجماعِ: قولُهُ تعالىٰ: ﴿ وَلِمَن جَآة بِهِ جَمْلُ بَعِيرِ وَأَناْ بِهِ عَلَى وَأَناْ بِهِ مَ وَالْأَصلُ فيهِ قبلُ بَعِيرِ وَأَناْ بِهِ عَلَى البعيرِ معروفاً عندَهُم ، وشرعُ مَنْ قبلنا شرعٌ لنا إذا وَرَدَ في شرعِنا ما يُؤيّدُهُ (١) ، وقد وَرَدَ فيهِ ذلكَ ؛ كخبرِ: ﴿ الزَّعيمُ غارمٌ ﴾ رواهُ التَّرمِذيُ وقالَ : (حسنٌ صحيحٌ) (٢) ، وخبرِ الحاكمِ بإسنادٍ صحيحٍ : أنَّهُ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ تَحَمَّلَ عن رجلِ عشرةَ دنانيرَ (٣) .

[أركانُ الضَّمان]

وأركانُه خمسة : ضامن (٤) ، ومضمونٌ لهُ (٥) ، ومضمونٌ

 ⁽١) أفنى شيخُنا الرَّمْليُّ : أنَّ شرعَ مَنْ قبلنا لا يكونُ شرعاً لنا وإنْ وَرَدَ في شرعنا ما يُوافِقُهُ ؛ لأنَّ شرعة نبيًّا صلَّى الله عليه وسلَّم ناسخة لجميع الشرائع . من هامش (ب) ، وانظر ما سبق تعليقاً في (١٩٥/٣) .

 ⁽۲) سنن الترمذي (۱۲۲۵) ، ورواه أبو داود (۳۵۲۵) ، وابن ماجه (۲٤٠٥) عن سيدنا
 أبى أمامة الباهلي رضي الله عنه .

⁽٣) المستدرك (١٠/٢) ، ورواه أبو داود (٣٣٢٨) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

⁽٤) بالمعنى الشامل للكفيل ، ويُشترَطُ فيه : أهليَّةُ تبرُّع واختيارٌ ؛ فيصحُّ الضمانُ مثلاً من سكران وسفيه لم يُحجَر عليه، لا مِنْ صبيَّ ومجنون ومحجور سَفَو. انظر • حاشية الشرقاوي ، (١٨/٢).

⁽٥) وهو صاحبُ الحق ، ويُشترَط فيه : معرفةُ الضامن لعين المضمون له ، وتكفى معرفةُ وكيله عن=

هوَ نوعان :

أحدُهُما: ضمانُ البدنِ ، وهوَ باطلٌ في الحدودِ .

قلتُ : أي : في حدودِ اللهِ تعالىٰ ، والمذهبُ : صحَّتُهُ ببدنِ مَنْ عليهِ عقوبةٌ لآدميُّ ؛ كقصاص ، وحدِّ قذفٍ ، واللهُ أعلمُ .

عنهٔ (۱) ، ومضمونٌ به (۲) ، وصيغةٌ ^(۳) .

[ضمانُ البدن]

ثمَّ (هوَ نوعانِ : أحدُهُما : ضمانُ البدنِ (٤٠ ، وهوَ باطلٌ في الحدودِ) .

(قلتُ : أي : في حدودِ اللهِ تعالىٰ) (٥) ؛ إذ يُسعىٰ في دفعِها ما أَمْكَنَ ، (قلتُ : أي : صحَّتُهُ ببدنِ مَنْ عليهِ عقوبةٌ لآدميِّ ؛ كقصاصٍ ، وحدَّ قذفٍ ، واللهُ أعلمُ) ؛ لأنَّهُ حقَّ لازمٌ ، فأشْبَهَ المالَ ، وقيلَ : لا ؛ لأنَّ العقوباتِ مبنيَّةٌ على الدَّرْءِ ، ولا بُدِّ مِنْ إذنِ المضمونِ ببدنِهِ إنْ كانَ حيّاً حُرّاً أهلاً للإذنِ ، وإلا فإذنُ مالكِهِ أو وَلِيَّهِ .

معرفته على معتمد الرملي ، خلافاً لابن حجر . انظر (نهاية المحتاج) (٢٣٧/٤) ، و(تحفة المحتاج) (٢٤٥/٧) .

⁽۱) وهو مَنْ تعلَق حتَّى به عيناً كان أو ديناً ، وشرطُهُ : تعلُّقُ حتَّى به ، ولا يُشترَطُ معرفتُهُ ولا إذْنُهُ . (شرقاوی ، (۱۱۸/۲) .

 ⁽٢) أي : بسببه ؛ أي : وقع الضمانُ بسببه مِنْ دين أو عين . ﴿ شرقاوي ﴾ (١١٨/٢) ، وسيأتي شرطه في ﴿ المعنى ﴾ .

 ⁽٣) وشرطُها للضمان والكفالة فقط: لفظ صريحٌ أو كنايةٌ يُشهِرُ بالتزام ، وفي معناه الكتابةُ مع النيّة ،
 ويُشتَرطُ لها أيضاً: عدمُ التعليق والتأقيت ، إلا تأقيتَ الإحضار ؛ فيصحُّ . انظر ٥ حاشية الشرقاوي ١ (١١٨ ـ ١١٩) .

 ⁽³⁾ ويُسمَّىن : كفالة ؛ وهي النزامُ إحضار المكفول أو جزء شائع منه . انظر ١ حاشية الشرقاوي ١
 (١١٩/٢) .

⁽٥) كحدُّ زنئ وخمر وسرقة .

ويصحُّ في غيرِ الحدودِ في الأظهرِ .

ثانيهِما : ضمانُ المالِ ؛ بشرطِ : أنْ يعلمَ لمَنْ هوَ ، وكم هوَ ، وعلىٰ مَنْ رَ .

قلتُ : الأصحُّ : أنَّهُ لا يُشترَطُ معرفةُ مَنْ هوَ عليه ، واللهُ أعلمُ .

والجديدُ : بطلانُ ضمان المجهول ،

والتَّعازيرُ فيما ذُكِرَ كالحدودِ .

(ويصحُّ) الضَّمانُ ببدنِ مَنْ عليهِ حقٌّ (في غيرِ الحدودِ في الأظهرِ)(١) ؛ للحاجةِ إليهِ ، والنَّاني : لا يصحُّ ؛ كالضَّمانِ ببدنِ الشَّاهدِ ، ولأنَّ المضمونَ ببدنِهِ لا يلزمُهُ تسليمُ نفسِهِ لذي الحقِّ ، وإنَّما يلزمُهُ الخروجُ عن الحقِّ .

والتَّرجيحُ مِنْ زيادتِهِ (٢) .

[ضمانُ المال]

(ثانيهِما : ضمانُ المالِ ؛ بشرطِ : أنْ يعلمَ لمَنْ هوَ ، وكم هوَ ، وعلىٰ مَنْ هوَ) ؛ لاختلافِ الأغراض باختلافِ ذلكَ .

(قلتُ : الأصحُّ : انَّهُ لا يُشترَطُ معرفةُ مَنْ هوَ عليهِ ، واللهُ أعلمُ) ، كما لا يُشترَطُ رضاهُ .

ويُغنِي عن قولِهِ : (وكم هوَ) قولُهُ : (والجديدُ : بطلانُ ضمانِ المجهولِ)(٣)؛

⁽١) بأنْ كان حقاً لله تعالىٰ ؛ كزكاة وكفَّارة ونذر ، أو لآدمي ؛ كالأموال التي يصحُّ ضمانُها . انظر وحاشية الشرقاوي ٥ (١١٩/٢) .

⁽٢) نصَّ الماتن علىٰ هـٰذه الزيادة في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق ١٢٣) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٢٥٨).

 ⁽٣) أي : مِنْ دَين ، ومَنْ هو له ، وانظر قمختصر المزني » (ص٢٠٧) ، وقالحاوي الكبير »
 (٢) (٥) .

وضمانِ ما لم يجبُ .

قلتُ : ويُشترَطُ كونُهُ لازماً ، لا كنجومِ الكتابةِ ، أو يَؤُولُ إلى اللُّزُومِ ؛ فيصحُ ضمانُ النَّمن في مُدَّةِ الخيار في الأصحِّ ، واللهُ أعلمُ .

لأنَّهُ إِثباتُ مالٍ في الذِّمَّةِ بعقدٍ ، فأَشْبَهَ البيعَ والإجارة .

والقديمُ : صحَّتُهُ ؛ بشرطِ : أَنْ تَتَأَتَّى الإحاطةُ بِهِ ؛ كـ (ضَمِنْتُ مَا لَكَ عَلَىٰ فلانِ) وهوَ لا يعرفُهُ ؛ لأنَّ معرفتَهُ مُتيسِّرةٌ (١٠ ، بخلافِ : (ضَمِنْتُ شيئاً ممَّا لكَ عليه) ؛ فلا يصحُّ قطعاً .

(و) الجديدُ : بُطْلانُ (ضمانِ ما لم يجبُ)(٢) ؛ كضمانِ ما سيجبُ ببيعٍ أو قَرْضِ ؛ لأنَّ الضَّمانَ تَوْقِقَةٌ بالحقِّ ، فلا يسبقُ وجوبَهُ ؛ كالشَّهادةِ (٣) .

والقديمُ : صحَّتُهُ ؛ لأنَّ الحاجةَ قد تدعو إليهِ^(١) ، وقيلَ : إنْ جرى سببُ وجوبهِ ؛ كنفقةِ الغدِ^(٥) . . صحَّ ، وإلا فلا .

والتَّرجيحُ في هـٰـذهِ والَّتي قبلَها مِنْ زيادتِهِ (٦) .

(قلتُ : ويُشترَطُ كونُهُ) ؛ أي : المالِ (لازماً ، لا كنجومِ الكتابةِ) ؛ إذ للمكاتبِ إسقاطُهُ بالفسخِ ، فلا يصغُ ضمانُهُ ، وسواءٌ في اللَّازمِ المُستقِرُّ وغيرُهُ ؛ كثمنِ السَّلْعةِ بعدَ قبضِها وقبلَهُ () ، (أو) كونُهُ (يَؤُولُ إلى اللَّزُومِ ؛ فيصغُ ضمانُ الشَّمنِ في مُدَّةِ الخيارِ في الأصعِّ ، واللهُ أعلمُ) ؛ إلحاقاً لهُ بالكَّزم .

⁽١) انظر ﴿ نهاية المطلب ﴾ (١٠ /٧) ، و﴿ كفاية النبيه ﴾ (١٣٨ /١٠) .

⁽۲) مختصر المزنى (ص۲۸٤) .

⁽٣) أي : فلا يصحُّ أنْ يشهدَ قبل البيع مثلاً . ﴿ شرقاوي ﴾ (٢ / ١٢٠) .

⁽٤) انظر ﴿ البيان ؛ (٣١٦-٣١٧) ، و ﴿ كَفَايَةَ النَّبِيهِ ﴾ (١٣٩/١٠) .

⁽٥) أي : للزوجة . (تحفة المحتاج ؛ (٢٤٦/٥) .

⁽٦) نصَّ الماتن علىٰ هـٰذه الزيادة في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق٦٢٣) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٢٥٨).

 ⁽٧) ثمنُ السلعة بعد قبضها راجعٌ للازم المُستقِر ، وثمنُهُ قبلها راجع لغير المُستقر .

ولا يصحُّ ضمانُ الأعيانِ .

قلتُ : الأصحُّ : صحَّتُهُ ، والمُرادُ : ضمانُ ردِّها ، أمَّا ضمانُ قيمتِها لو تَلِفَتْ. . فالأصحُّ : منعُهُ ، واللهُ أعلمُ .

وضمانُ الدَّرُكِ لازمٌ للبائع بغيرِ شرطٍ ، ولغيرِهِ

والنَّاني : لا ؛ نَظَراً إلىٰ أنَّهُ غيرُ لازم الآنَ .

ونَبَّهَ الإمامُ علىٰ أنَّ الأوَّلَ مُفرَّعٌ علىٰ أنَّ الخيارَ لا يمنعُ نقلَ المِلْكِ في النَّمنِ إلى البائع ، أمَّا إذا مَنَعَهُ . فهرَ ضمانُ ما لم يجبُ(١) .

[ضمانُ الأعيانِ]

(ولا يصحُّ ضمانُ الأعيانِ) ؛ كالمغصوبةِ والمُودَعةِ ، كما لا يصحُُ الضَّمانُ بالبدنِ علىٰ قولٍ .

(قلتُ : الأصحُ : صحَّتُهُ) في الأعيانِ المضمونةِ ، كضمانِ البدنِ ، بل أَوْلَىٰ ؛ لأنَّ المقصودَ منها المالُ ، بخلافِ البدنِ ، أمَّا الأعيانُ غيرُ المضمونةِ . . فلا يصحُ ضمانُها قطعاً ؛ لأنَّ الواجبَ على مَنْ هي تحتَ يدِهِ التَّخْلِيةُ لا الرَّدُ .

(والمُرادُ) بضمانِ الأعيانِ المضمونةِ : (ضمانُ ردَّها ، أمَّا ضمانُ قيمتِها لو تَلِفَتْ. . فالأصحُّ : منعُهُ ، واللهُ أعلمُ) ؛ لعدم ثبوتِها (٢٠ .

[ضمانُ الدَّرُّكِ]

(وضمانُ الدَّرُكِ لازمٌ للبائعِ بغيرِ شرطٍ) ؛ فلو خَرَجَ المبيعُ مُستحَقاً.. رجعَ عليهِ المشتري بالنَّمنِ وإنْ لم يقعُ عقدُ ضمانٍ ، (و) لازمٌ (لغيرِهِ) ؛ أي : لغيرِ

⁽١) نهاية المطلب (٧/ ١١ ، ١٩/ ٥٥٥) .

 ⁽٢) أي : وجودها ؛ لأنَّ العينَ لم تتلف حتى تجبّ قيمتُها ، فإنْ تلفتْ. . صحَّ ضمانُ قيمتها ؛
 لثبوتها حيننذ في الذمّة . ﴿ شرقاوي ﴾ (٢/ ١٢١) .

بالضَّمانِ على الأظهر .

قلتُ : وهوَ أَنْ يضمنَ للمشتري النَّمنَ إِنْ خَرَجَ المبيعُ مُستحَقّاً ، أو مَعِيباً ، أو ناقصاً لنقصِ الصَّنْجةِ ، وإنَّما يصحُّ ذلكَ بعدَ قبضِ البائع النَّمنَ ، واللهُ أعلمُ .

وفي ضمانِ تسليمِ المبيع وجهانِ .

البائع (بالضَّمانِ) ؛ فهوَ صحيحٌ (على الأظهرِ) ؛ للحاجةِ إليهِ .

(قلتُ : وهوَ^(۱) أَنْ يضمنَ) شخصٌ (للمشتري النَّمنَ إِنْ خَرَجَ المبيعُ مُستحَقاً ، أَو مَعِيباً) ورَدَّ ، (أو ناقصاً لنقصِ الصَّنْجةِ) الَّتي وُزِنَ بها ورَدَّ ، وهيَ بفتحِ الصَّنْجةِ) الَّتي وُزِنَ بها ورَدَّ ، وهيَ بفتحِ الصَّاد^(۱) .

ومُقابِلُ الأظهرِ : أنَّهُ باطلٌ ؛ لأنَّهُ ضمانُ ما لم يجبْ .

وأُجِيبَ : بأنَّا نشترطُ في صحَّتِهِ قبضَ النَّمنِ كما سيأتي^(٣) ، وحينَتُلِ : إنْ خَرَجَ المبيعُ مُستحَقَّاً.. تبيَّنَ وجوبُ ردَّ النَّمنِ ، وإنْ لم يخرجُ وباعَ ما يملكُهُ.. فلا شيءَ على الضَّامنِ حتىٰ نقولَ : إنَّهُ ضَعِنْهُ قبلَ وجوبِهِ .

والتَّرجيحُ مِنْ زيادتِهِ^(١) .

(وإنَّما يصعُّ ذلكَ) ؛ أي : ضمانُ اللَّرُكِ (بعدَ قبضِ البائعِ النَّمنَ ، واللهُ أعلمُ) ؛ لأنَّهُ إنَّما يُضمَنُ ما دخلَ في ضمانِ البائعِ ، والثَّمنُ لا يدخلُ في ضمانِهِ إلا بعدَ القبضِ ، وقبلَ : يصحُّ قبلَ قبضِهِ ؛ لأنَّهُ قد تدعو الحاجةُ إليهِ بألَّا يُسلَّمَ الأبعدَ الإبعدَهُ .

(وفي ضمانِ تسليم المبيعِ وجهانِ) توجيهُهُما يُعرَفُ ممًّا مرَّ في الَّتي قبلَها .

⁽١) أي: ضمانُ الدرك.

⁽٢) والسين أفصحُ من الصاد ، كما في و القاموس المحيط ، (١٩٣/١) .

⁽٣) أي: بعد أسطر.

٤) نصَّ الماتن على هاذه الزيادة في « دقائق التنقيح » (ق ١٢٣) ، وانظر * اللباب » (ص٢٥٩).

قلتُ : الأصحُّ : صحَّتُهُ ، والمُرادُ بهِ : ضمانُ الدَّرَٰكِ للبائعِ ؛ وهوَ أَنْ يضمنَ لهُ المبيعَ إِنْ خرجَ النَّمنُ المُعيَّنُ مُستحَقّاً ، أو مَمِيباً ، أو ناقصاً لنقصِ الصَّنْجةِ ، واللهُ أعلمُ .

(قلتُ : الأصحُ : صحَّتُهُ ، والمُرادُ بهِ : ضمانُ الدَّرُكِ للبائعِ ؛ وهوَ أَنْ يضمنَ لهُ) شخصٌ (المبيعَ إِنْ خرجَ النَّمنُ المُعيَّنُ مُستحَقاً ، أو مَعِيباً) وردَ ، (أو ناقصاً لنقصِ الصَّنْجةِ) التَّي وُزِنَ بها وردَ ، (واللهُ أعلمُ) ، ولا حاجةَ إلى تقييدِ النَّمنِ بكونِهِ مُعيَّناً ؛ لأنَّهُ لو كانَ في الذَّقةِ وخرجَ المقبوضُ عنهُ كذلكَ . . كانَ الحُكْمُ كذلكَ ، وبتقديرِ صحَّتِهِ يجبُ تقييدُ المبيع فيما مرَّ بكونِهِ مُعيَّناً .

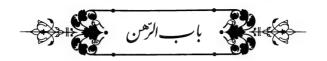
والدَّرُكُ _ بفتحِ الدَّالِ معَ فتحِ الرَّاءِ وإسكانِها _ : التَّبِعَةُ (١) ؛ أي : المُطالبةُ والمُؤاخذةُ ، سُمِّتْ بذلكَ (١) ؛ لالتزامِ الغرامةِ عندَ إدراكِ المُستجقُ عينَ مالِه (٢) ، ويُسمَّىٰ أيضاً : ضمانَ العُهْدةِ ؛ وهي الصَّكُ الَّذي يُكتَبُ فيهِ العِرَضُ ، والفقهاءُ يُعبَّرُونَ بهِ عن العِرَض .

0 0 0

⁽١) في هامش (د): (بكسر الباء، كما سمعتُهُ كذلك مِنْ لفظ شيخنا العلامة الشَّعْراني رحمه الله تعالى).

 ⁽٢) قوله : (سُمِّيت) الأَوْلىٰ أَنْ يقولَ : (سُمِّيَ) ؛ أي : الضمانُ المذكور ؛ وهو ضمانُ أحد العِوْضَين . ٩ شرقاوي ١ (٢٢٢ / ٢٢) .

 ⁽٣) قوله: (عند إدراك المُستحِقُ. . .) إلى آخره: كان المناسبُ لِمَا تقدَّم أن يقول : (عند مطالبة أحدِ العاقدين للآخر ومؤاخذتِه إِيَّاه) . نعم ؛ لو ذَكَرَ مِنْ جملة معاني الدَّرك الإدراك . . لاستقام كلامهُ . « شرقاوى » (٢٢/٢٢) .



(باب الرّهن)

هوَ لغة : النَّبُوتُ (١) ، ويُقالُ : الاحتباسُ (٢) ، وشرعاً : جَعْلُ عينِ مُتموَّلةٍ وثيقةً بدَينِ (٣) ، يُستوفى منها عندَ تعذُّرِ وفائِهِ (١٤) .

والأصلُ فيهِ قبلَ الإجماعِ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَرُهُنُ مَّقَبُوضَةٌ ﴾ [البقرة : ٢٨٣] (٥)، وخبرُ " الصَّحيحَينِ " : أنَّهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ رَهَنَ دِرْعَهُ عندَ يهوديِّ بالمدينةِ يُقالُ لهُ : أبو الشَّخم . . على ثلاثينَ صاعاً مِنْ شعير لأهلهِ (٢) .

- (١) ومنه : (الحالةُ الراهنة) ؛ أي : الثابتة . « شرقاوي » (٢/ ١٢٢) .
- (۲) ومنه: قوله تعالىٰ : ﴿ كُلُّ نَقْبُ بِهَا كَبَتْ رَفِينَةً ﴾ [الدنز : ۲۸] ؛ أي : مُحتبَـة . ﴿ شرقاوي ﴾
 (۱۲۲/۲) .
- (٣) خَرَجَ بقوله: (عين): الدَّين؛ فلا يصخُ رهنهُ ابتداءً، وهذا في الرهن الجَعْليُّ ، أمَّا الشرعيُّ كمن مات وعليه دَينٌ ... فإنَّ تركتهُ تكونُ مرهونةً به ؛ سواءٌ كانتُ أعياناً أو ديوناً ، والمنافغ أيضاً ؛ فلا يجوزُ رهنها، وب (مُتموَّلة): غيرُها ؛ كحبَّتِي بُرُّ ، وب (دَين): العين ؛ فلا يصخُ الرهنُ ليها] ؛ فإذا وقف كتباً وشرط ألَّا يُخرِجَ كتاباً إلا برهن: فإن أراد الرهن الشرعيُّ بحيثُ يُستوفى من المرهون عند التلف. لم يصحَّ ، أو مُجرَّد الاستيثاق. . صحَّ . انظر حاشية الشرقارى » (٢/ ١٢٧)) .
- (٤) قوله : (يُستوفئ . . .) إلىٰ آخره : هنذا زائدٌ على النعريف ، وإنَّما أتىٰ به لبيان مقصود الرهن وفائدته ، وقيل : إنَّهُ منه ، وهو قيدٌ لإخراج نحو العين الموقوفة ؛ فإنَّها لا يُستوفى منها ؛ لامتناع بيعها ، فلا يصحُّ رهنها . • باجوري على ابن قاسم ، (٢/ ١٦٠ ـ ٦٦١) بتصرف .
- (٥) المثبت قراءة ابن كثير وأبي عمرو . انظر (الدر المصون) (٦٧٨/٢) ، و(إنحاف فضلاء البشر) (م١٤٥٧) .
 - (٦) صحيح البخاري (٢٥١٣، ٢٩١٦)، صحيح مسلم (١٦٠٣) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

[أركانُ الرَّهن]

وأركانُهُ أربعةٌ : عاقدٌ^(١) ، ومرهونٌ^(٢) ، ومرهونٌ به^{ِ^(٣) ، وصِيغةٌ^(٤) .}

[ما يجوزُ رهنُهُ وما لا يجوزُ]

(ما جازَ بيعُهُ جازَ رهنُهُ مِنْ مُشاعِ وغيرِهِ ، إلا في أربعِ مسائلَ) :

(المنافعِ) (٥٠ ؛ فلا يجوزُ رهنُها قطعاً ؛ لأنَّ المنفعةَ تتلفُ فلا يحصلُ بها استيثاقٌ .

(والمُدبَّرِ)^(١) ؛ فلا يجوزُ رهنُهُ (في الأظهرِ) وإنْ كانَ الدَّينُ حالاً ؛ لِمَا فيهِ مِنَ الغَرَر^(٧) .

والنَّاني : يجوزُ ؛ لأنَّ الأصلَ بقاءُ الرُّقِّ ، وجَزَمَ بهِ البُلْقِينيُّ فيما إذا كانَ الدَّينُ حالًا (^).

·

 ⁽١) أي : راهن ومرتهن ، وتُعرِط فيهما : الاختيار ، وأهليّة التبرُّع . انظر ٥ حاشية الشرقاوي ٥
 (١٢٣/٢) .

 ⁽۲) ويُشترَطُ فيه : كونُهُ عيناً يصحُّ بيعُها ؛ فلا يصحُّ رهنُ دَين . انظر الحاشية الشرقاوي الله عنه الشرقاوي المسترط في الشرقاوي المسترط في المسترط الم

 ⁽٣) ويُشترَطُ فيه : كونُهُ ديناً معلوماً ثابتاً لازماً ولو مآلاً . ٩ شرقاوى ٩ (١٢٣ /) .

⁽٤) ويُشترَطُ فيها ما يُشترَطُ في البيع .

⁽٥) كأن يرهنة سكني داره سنة ، أو حملة لمكّة .

⁽٦) أي : المُعلَّقِ عتقُهُ بموت سيَّده .

 ⁽٧) أي : باحتمال موت السيّد فجأةً ، فيصيرَ المرهونُ حُرّاً ، فلا يُمكِنُ الاستيفاءُ منه . • شرقاوي »
 (٢ / ٢٢)) .

⁽۸) التدريب (۲/۸۰).

والمُعتَق بصفةٍ .

قلتُ : إِنْ أَمْكَنَ سَبْقُها حُلُولَ الدَّينِ ، واللهُ أعلمُ . والزَّرع قبلَ اشتدادِ حبَّهِ ولو شَرَطَ قطعَهُ عندَ حُلُولِ الدَّين .

والتَّرجيحُ مِنْ زيادةِ المُصنِّفِ(١).

(والمُعتَقِ) ؛ يعني : والمُعلَّقِ عتقُهُ (بصفةٍ)(٢) ؛ فلا يجوزُ رهنُهُ بمُؤجَّلٍ مِنْ غيرِ شرطِ بيعِهِ قبلَ وجودِها في الأظهرِ ؛ لِمَا مرَّ آنفاً(٣) .

(قلتُ) : هاذا (إِنْ أَمْكَنَ سَبْقُها) أَو مُقارِنتُها (حُلُولَ الدَّينِ) ، أَو عُلِمَتِ المُقارِنةُ (حُلُولَ الدَّينِ) ، أَو عُلِمَتِ المُقارِنةُ ، (واللهُ أعلمُ) ، وإلا ؛ بأَنْ كانَ الدَّينُ حالاً ، أَو تيقَّنَ حلولَهُ قبلَ وجودِها . . فيصحُّ الرَّهنُ ، صَرَّحَ وجودِها . . فيصحُّ الرَّهنُ ، صَرَّحَ به ابنُ أَبِي عَصْرُونَ (أَمَّا إِذَا شُرِطَ بيعُهُ قبلَ وجودِها . . فيصحُّ الرَّهنُ ، صَرَّحَ به ابنُ أَبِي عَصْرُونَ (أَ) .

(والزَّرعِ قبلَ اشتدادِ حبَّهِ) ؛ فلا يجوزُ رهنُهُ بمُؤجَّلِ (ولو شَرَطَ قطعَهُ عندَ حُلُولِ الدَّينِ) ؛ إذ لا يُوثَقُ ببقائِهِ إلى الحُلُولِ .

ولكَ أَنْ تقولَ : هـٰذا لا يُستثنىٰ ممَّا يجوزُ بيعُهُ ؛ إذ لا يجوزُ بيعُهُ أيضاً بشرطِ قطعِهِ في المستقبلِ ، أمَّا رهنُهُ بحالٌ . . فجائزٌ^(٥) وإنْ لم يَشرُطُ قطعَهُ .

ويجوزُ بيعُ ما يُسرِعُ فسادُهُ ولا يُمكِنُ تجفيفُهُ بغيرِ شرطٍ^(١) ، ولا يجوزُ رهنُهُ^(٧)

⁽١) نصَّ الماتن علىٰ هـنـٰـه الزيادة في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق١٢٣) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٢٥٩).

⁽٢) أي : غير موت السيَّد ؛ كأوَّل رمضان ومجيء زيد . • شرقاوي ، (٢/ ١٢٤) .

⁽٣) انظر (٢/ ١٨٣) ، وفي هامش (د) : (بلغ مقابلة) .

⁽٤) الانتصار (٢/ق٥٥).

⁽٥) ويتعيَّنُ بيعُهُ عند خوف تلفه . ﴿ شرقاوى ﴾ (٢/ ١٢٥) .

⁽٦) كرُطَب لا يتتمَّرُ ، وعنب لا يتزبَّبُ .

 ⁽٧) أي : ما يُسرعُ فسادُهُ وَلا يُمكِنُ تجفيفُهُ ، وهو قيدٌ خَرَجَ به : ما يُمكِنُ تجفيفُهُ ؛ كرُطَب وعنب
يتجفّفان ؛ فيصيحُ رهنهُ . انظر (حاشية الشرقاوي ، (٢/ ١٢٥) .

ويجوزُ رهنُ المصحفِ ، والعبدِ المسلمِ مِنَ الكافرِ ، ورهنُ الأمِّ دونَ ولدِها الصَّغيرِ وإنِ امتنعَ ذلكَ في البيع .

إِنْ علمَ فسادَهُ قبلَ الحُلُولِ بمُؤجَّلِ^(١) ، إلا بشرطِ أَنْ يُباعَ عندَ الإشرافِ على الفسادِ وبكه نَ ثمنهُ رهناً (١) .

ولا يجوزُ رهنُ الدَّين في الأصحِّ (٣).

قالَ : (وقولي : « ولو شَرَطَ قطعَهُ عندَ حُلُولِ الدَّينِ ». . أَوْلَىٰ مِنْ قولِهِ : « بشرطِ أَنْ يقطعَهُ عندَ حُلُول الأجل »)(⁽¹⁾ .

(ويجوزُ رهنُ المصحفِ) ، وكُتُبِ الحديثِ والآثارِ ، (والعبدِ المسلمِ مِنَ الكافرِ) ، والسّلاحِ مِنَ الحربيُّ ، (ورهنُ الأمِّ دونَ ولدِها الصّغيرِ) غيرِ المُميَّزِ ، وعكسُهُ ، (وإنِ امتنعَ ذلكَ في البيعِ) ؛ يعني : وإنِ امتنعَ البيعُ في المنكوراتِ ؛ لأنَّ المعنى المُقتضِيَ لمنعِ بيعِها لم يوجدُ في رهنِها (٥) ، للكنَّها لا تُسلَّمُ للكافرِ بل لعدلٍ ، وعندَ الاحتياج إلى البيع في رهنِ الأمِّ دونَ ولدِها أو

⁽١) خَرَجَ به : ما إذا رهن بحالٌ ؛ فيجوزُ ، وقوله : (إِنْ عَلِمَ فسادَهُ قبل الحُلُول) ؛ أي : أو معه ، وهما قيدٌ خَرَجَ به : ما إذا لم يعلم ذلك ؛ بأن عَلِمَ الحلول قبل الفساد ، أو احتمل الأمران ؛ بأن لم يعلم أنَّه يحلُّ قبل الفساد أو بعده ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ فساده قبل الحلول . انظر * حاشية الشرقاوى » (٢/ ١٢٥) .

 ⁽٢) قوله : (عندَ الإشرافِ على الفسادِ) ؛ كأنْ قال : (رهنتُكَ هـنذا بشرطِ أنْ تبيعَهُ إذا أشرف على الفساد) . انظر (حاشية الشرقاوي) (١٣٦/٢) .

 ⁽٣) أي : ابتداءً ، أمَّا دواماً : فيجوزُ ؛ كما لو رهن عبداً ثمَّ جنع عليه عبد المرتهن ؛ فإنَّ قيمتَهُ
 تكونُ رهناً وإن لم تُعْبَضُ مِنَ الجاني ، ولا يجوزُ للراهن الإبراءُ منها ؛ لتملَّق حقَّ المرتهن بها .
 د حاشية الزَّيَّادي ، بالمعنى . من هامش (ب) ، وانظر د حاشية الزّيّادي على شرح المنهج ،
 (108.6) .

⁽٤) دقائق تنقيح اللباب (ق٦٢٣) ، وانظر (اللباب) (ص٢٥٩) .

 ⁽٥) قوله: (لأنَّ المعنىٰ) ؛ أي : وهو الإهانةُ في المصحف وما في معناه ، والإذلالُ في العبد ،
 والإعانةُ علىٰ معصية في السلاح ، والتفريقُ في الأخيرتين . ٩ شرقاوي ٥ (٢/ ٢٦٢) .

عكسِهِ.. يُباعانِ^(١) ويُوزَّعُ النَّمنُ عليهِما باعتبارِ القيمةِ^(٢) ؛ ليظهرَ ما يتعلَّنُ بالمرهون .

ولا يُشترَطُ كونُ المرهونِ مِلْكاً للرَّاهنِ ؛ فيجوزُ أَنْ يرهنَ ما استعارَهُ للرَّهنِ ، كما مرَّ بيانُهُ في (باب العاريَّةِ)^(٣) .

فرع

[فيما يُستثنىٰ مِنْ عدم جوازِ رهنِ المرهونِ مِنَ المُرتهِنِ]

يجوزُ بيعُ المرهونِ مِنَ المُرتهِنِ ، ولا يجوزُ رهنُهُ منهُ بدَينٍ آخَرَ^(٤) ، إلا في صورتين :

إحداهُما : إذا جنى ففداهُ (٥) ؛ ليكونَ مرهوناً بما يَفْدِيهِ بهِ والدَّين .

وثانيهِما : إذا أنفقَ عليهِ المُرتهِنُ عندَ غَيْبةِ الرَّاهنِ أو عَجْزِهِ^(١٦) ؛ ليكونَ مرهوناً بالنَّفقةِ والدَّين .

[الرَّهنُ أمانةٌ إلا في مسائل]

(والرَّهنُ أمانةٌ) في يدِ المُرتهن (٧٠ ، لا يلزمُهُ ضمانُهُ ، ولا يسقطُ بتلفِهِ شيءٌ

⁽١) أي : معاً ؛ حَذَراً من التفريق بينهما المنهيُّ عنه . ﴿ شرقاوي ، (٢٢ /٢) .

 ⁽٢) لنكنَّ الذي يُعتَّومُ هو المرهون ، فيتقوَّمُ مُرتَّيَنِ مرَّةً وحده ومرَّةً مع غيره ، أمَّا غيرُ الموهون . . فلا يُعتَّرمُ أصلاً . انظر ٤ حاشية الشرقاوى ٥ (٢/ ١٢٦) .

⁽٣) انظر (٢/١٤٣).

 ⁽٤) كان يرهن بيته على عشرة دنانير ، ثم يحتاج إلى مال آخَر ، فيستقرض مِن المرتهن مرّة ثانية ويجعل بيته رهناً به أيضاً .

 ⁽٥) قوله : (إذا جني) ؛ أي : الرقيقُ المرهون ، وقوله : (ففداه) ؛ أي : المرتهنُ .

⁽٦) قوله : (عليه) ؛ أي : على المرهون .

⁽٧) قوله : (والرهن) ؛ أي : المرهون ، ولا يكونُ أمانةً إلا بعد قبضه بإذن الراهن أو إقباضي منه .=

إلا في ثمانِ مسائلَ : المغصوبِ إذا تَحَوَّلَ رهناً ، والمرهونِ إذا تَحَوَّلَ غَصْباً أو عاريَّةً ، والعاريَّةِ ، والمقبوضِ سَوْماً أو ببيعٍ فاسدٍ إذا تَحَوَّلَ رهناً في الثَّلاثةِ ، وأنْ يُقِيلَهُ في بيعٍ ، ثمَّ يرهنَهُ منهُ قبلَ القبضِ ، أو يُخالِعَها علىٰ شيءٍ ، ثمَّ يرهنَهُ منها قبلَ القبض .

.....

مِنَ الدَّينِ ؛ لخبرِ : « الرَّهنُ مِنْ راهنِهِ » ؛ أي : مِنْ ضمانِهِ « لهُ غُنْمُهُ ، وعليهِ غُرْمُهُ » رواهُ ابنُ حِبَّانَ والحاكمُ وقالَ : (على شرطِ الشَّيخين)(١) .

(إلا في ثمانِ) ، وفي نسخة : (ثمانية)^(٢) (مسائل : المغصوب إذا تَحَوَّلَ رَهناً) عندَ غاصبِهِ أن) عندَ مُرتهِ بَهِ الله الله عندَ مُرتهِ بَهِ أَن) عندَ مُرتهِ بَهِ أَن) عندَ مُرتهِ بَهِ أَن) عندَ مُرتهِ بَهِ أَن المُعارِ والعاريَّةِ أَن) والمقبوضِ سَوْماً أو ببيعٍ فاسدٍ إذا تَحَوَّلَ) كلِّ مِنَ المُعارِ والمقبوضِ (رهناً في النَّلاثةِ) .

(وأنْ يُقِيلَهُ في بيع) صَدَرَ بينَهُما ، (ثمَّ يرهنَهُ منهُ) ؛ أي : مِنَ المشتري (قبلَ القبضِ ، أو يُخالِعَها علىٰ شيءٍ ، ثمَّ يرهنَهُ منها قبلَ القبضِ) ، وفي معنى الإقالةِ : الفسخُ بتحالفِ ونحوه (٦٠ .

⁼ د شرقاوی ۵ (۲/ ۱۲۷) .

⁽١) صحيح ابن حبان (٩٩٣٤) ، المستدرك (٢/ ٥١) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽٢) جاء كذلك في (و، ز)، وهو على خلاف القياس ؛ لأنَّ المعدود مؤنثٌ.

 ⁽٣) كَانْ غصب زيدٌ متاعَ عمرو ، ثمَّ إنَّ عمراً تداين منه ديناً ورهن عنده ذلك المتاعَ عليه .
 د شرقاوى ، (۲۲/۲۷) .

 ⁽³⁾ قوله: (تحوّل غصباً)؛ كأنْ تعدّى المرتهنُ في العين المرهونة، وقوله: (أو عاريّةً)؛
 أي: أو المرهونِ إذا تحوّل عاريّة؛ كأنْ أذن الراهن للمرتهن في استعمال المرهون.
 «شرقاوى» (۲۷/۲۷).

أي : كَانْ كان عنده متاعُ زيدِ عاريّةً ، ثمّ تداين زيدٌ منه ديناً وجعل ذلك المتاعَ رهناً عليه ،
 وتصويرُ ما بعدَها واضحٌ .

⁽٦) أي : كالفسخ بالعيب .

ووجهُ الضَّمانِ في ذلكَ (١) : وجودُ مُقتضِيهِ (٢) ، والرَّهنُ ليسَ بمانع .

ولا يصحُّ الرَّهنُ إلا بدينٍ ولو منفعةً (٣) ، ولا بُدَّ مِنْ ثبوتِ الدَّينِ ، إلا في صورةِ مَزْجِ الرَّهنِ بالبيعِ أوِ القرضِ بشرطِ تأخُّرِ طَرَفَيِ الرَّهنِ ، كما هوَ معروفٌ في المُطوَّلاتِ ، ولا بُدَّ مِنْ كونِ الدَّينِ لازماً أو آيِلاً إلى اللَّزُومِ .

ولا ينفكُ شيءٌ مِنَ الرَّهنِ إلا بفراغ الذِّمَّةِ مِنَ الدَّينِ (٤٠) .

نَعَمْ ؛ ينفكُ بعضُهُ بفكَ المُرتهِنِ ، أو تعدُّدِ العقدِ^(٥) ، أوِ المُستحِقِّ^(٦) ، أو مَنْ عليهِ الدَّينُ^(٧) ، أو مالكِ العاريَّةِ^(٨) .



⁽١) أي: في جميع المسائل السابقة.

 ⁽٢) أي: مقتضى الضمان مِنَ الغصب وما بعده .

 ⁽٣) قوله : (بدّين) ؛ أي : عليه ؛ فلا يصخُّ بالعين ، كما سبق تعليقاً في (١٨٢/٢) ، وقوله :
 (ولو منفعة) ؛ أي : مُتملَّقة بالذّئة ؛ كأنْ ألزم إنسانٌ ذَمَّة آخَرَ حَمْلَهُ إلى مكَّة في أوّل شهر كذا ، وسلَّمه الأجرة وخاف مِنْ هربه ، فطلب منه رهناً ؛ فإنّهُ يصخحُ . ﴿ شرقاري ﴾
 (١٢٨/٢) .

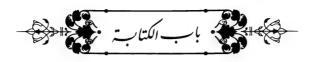
⁽٤) أي : بأداء أو إبراء أو حوالة به أو عليه أو غيرها . ﴿ شرقاوي ﴾ (٢/ ١٢٨) .

⁽٥) كَانْ رهن بعضَ عبد بدّينِ وباقيّةُ بآخَرَ ، ثمَّ برئ مِنْ أحدهما . ﴿ شرح المنهج ﴾ (١٩٩/١) .

 ⁽٦) كَانْ رهن عبداً مِنِ اثنين بدينهما عليه ، ثمَّ برئ مِنْ دين أحدهما . • شرح المنهج ،
 (١٩٩/١) .

 ⁽٧) كَانْ رهن اثنان مِن واحد بدينه عليهما ، ثمَّ برئ أحدُهُما ممًّا عليه . • شرح المنهج ،
 (١٩٩/١) .

 ⁽A) كأنْ رهن عبداً استعاره مِن اثنين ليرهنة ، ثمَّ أدَّىٰ نصف الدين وقصد فكاك نصف العبد ، أو أطلق ثمَّ جعله عنه . ٩ شرح المنهج ١ (١٩٩٨) .



(باب الكتاب)

هيَ لغةً : الضَّمُّ والجمعُ ، وشرعاً : عقدُ عِنْقِ بلفظِها بعِوَضِ مُنجَّم بنجمَينِ فأكثرُ (١) .

وهيَ خارجةٌ عن قواعدِ المعاملاتِ ؛ لدَوَرَانِها بينَ السَّيِّدِ ورقيقِهِ ، ولأنَّها بيعُ مالِه بماله(٢) .

والأصلُ فيها قبلَ الإجماعِ: قولُهُ تعالى: ﴿ وَاَلَّذِينَ يَبْغَنُونَ ٱلْكِئْبَ مِتَا مَلَكَتَ الْمَنْكُمُ مُ لَكَاتِمُوهُمْ إِنْ عَلِمَتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ [انور: ١٣٥]، وخبرُ: ﴿ مَنْ أعانَ غارِماً أو غازِياً أو مُكاتَباً في فكُ رقبتِهِ. . أَظَلَّهُ اللهُ في ظِلَّهِ يومَ لا ظِلَّ إلا ظِلَّهُ » ، وخبرُ: « المُكاتَبُ عبدٌ ما بَقِي عليهِ درهمٌ » رواهُما الحاكمُ وصَحَّحَ إسنادَهُما (٤٠) .

[أركانُ الكتابةِ]

وأركانُها أربعةٌ : سيَّدٌ ، ورقيقٌ ، وعِوَضٌ ، وصِيغةٌ .

 ⁽١) قوله: (بلفظها)؛ أي : بلفظ الكتابة؛ كـ (كاتبتُكَ)، أو (أنتَ مكاتب)، ويُشترَطُ في
العِوَض أيضاً : كونُهُ دَيْنَا ولو منفعةً، ومُؤجَّلاً ولو في مُبعَض، وبيانُ قدره وصفتِه، وعددِ
النجوم وقسطِ كلَّ نجم . انظر (حاشية الشرقاوي ١ (١٢٩/٢) .

 ⁽٢) أي: أبيعُ مَال السيئة _ وهو العبد _ بماله ؛ وهو أكسابُهُ ؛ الأنَّها للسيَّد علىٰ تقدير عَجْز المكاتب .

⁽٣) قوله: (الكتاب) ؛ أي : الكتابة .

 ⁽٤) المستدرك (٢١٧/٢ ٢١٨) عن سيدنا سهل بن خُنيف وسيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهم ، وانظر (البدر المنير ، (٩/ ١٤٧-٧٤٧) .

لا تصنُّح إلا بأربعةِ شروطٍ : أنْ يُكاتِبَ جميعَ العبدِ ، إلا أنْ يكونَ باقِيهِ حُرّاً .

قلتُ : أو يُكاتِبَهُ مالكاهُ معا ولو بوكالةٍ إنِ اتَّفقتِ النُّجومُ وجُعِلَ المالُ علىٰ نسبة مِلْكَيْهما ، واللهُ أعلمُ .

[شروطُ الكتابةِ]

و(لا تصحُّ إلا بأربعةِ شروطٍ) :

(أَنْ يُكاتِبَ) السَّيِّدُ الحُوُّ المُختارُ المُتَاهِّلُ للنَّبَرُّعِ (جميعَ العبدِ)(١) ؛ فلا تصعُ كتابةُ بعضِهِ ؛ لأنَّهُ حينَدْ لا يستقلُّ بالتَّردُّدِ لاكتسابِ النُّجومِ ، (إلا أَنْ يكونَ باقِيهِ حُرَّاً) .

(قلتُ : أو يُكاتِبَهُ مالكاهُ معاً ولو بوكالةٍ إِنِ اتَّفقتِ النُّجومُ) جِنْساً وأجلاً وعدداً (٢) ، (وجُعِلَ المالُ على نسبةِ مِلْكَيْهِما) صُرِّحَ بهِ أو أُطلِقَ ؛ فتصحُ كتابتُهُ ، (واللهُ أعلمُ) ؛ لأنَّها حينتذ تُفيِدُهُ الاستقلالَ ، وليسَ لهُ في النَّانيةِ أَنْ يدفعَ لأحدِ المالكينِ شيئاً لم يدفعَ مِثْلُهُ للآخرِ في حالِ دفعِهِ إليهِ ، فإنْ أَذِنَ أحدُهُما في دفع شيء للآخرِ ليختصَّ بهِ . لم يصحَّ القبضُ في الأصحِّ .

وتصحُّ كتابةُ بعضِهِ أيضاً في صُورٍ :

منها : إذا أَوْصَىٰ بَكَتَابَةِ عَبَدٍ ، فلم يَخْرِجُ مِنَ الثُّلُثِ إلا بَعْضُهُ ، ولم تُجِزِ الورثةُ .

⁽١) وشُرط فيه أيضاً : الاختيار ، وعدمُ صباً وجنون ، وألا يتعلَّق به حقٌّ لازم . انظر ٩ حاشية الشرقاوى ٩ (١٣٠/٢) .

 ⁽٢) قوله : (النجومُ) ؛ أي : الأموالُ والأوقات ؛ فقولُهُ : (جنساً) راجعٌ للنجوم على معنى الأموال ، و(أجلاً وعدداً) راجعٌ لها على معنى الأوقات .

وأنْ يقولَ : (إذا أدَّيتَ إليَّ . . فأنتَ حُرٌّ) .

قلتُ : أو ينويَهُ ، واللهُ أعلمُ .

وأنْ يكونَ عِوَضُها معلوماً ، وألَّا يكونَ أقلَّ مِنْ نجمَين ،

ومنها : إذا كاتبَ في مرضِ موتِهِ بعضَ عبدِهِ ، وذلكَ البعضُ ثُلُثُ مالِهِ .

وقولُهُ : (باقيهِ) أعمُّ مِنْ قولِ « اللُّبابِ » : (نصفُهُ)^(١) .

(وأنْ يقولَ) معَ لفظِ الكتابةِ : (إذا أَدَّيتَ) النُّجومَ (إِلَيَّ) ، أو بَرِثْتَ منها^(۲۲).. (فأنتَ حُرِّ) .

(قلتُ : أو ينويَهُ^(٣) ، واللهُ أعلمُ) ، فلا يكفي لفظُ الكتابةِ بلا تعليقِ ولا نيَّةٍ ؛ لأنَّهُ يقعُ علىٰ هـٰذا العقدِ وعلى المُخارَجةِ^(٤) ، فلا بُدَّ مِنْ تمييزِه بذلكَ .

وتقبيدُهُ كـ « أصلِهِ » بـ (إليَّ)(° . . مُضِرٌ ؛ فإنَّ الأداءَ إلى كلِّ مِنْ وكيلِهِ ووارثِهِ ووصيَّهِ . كافِ^(۱) .

(وأنْ يكونَ عِوَضُها معلوماً)؛ فلا تصحُّ بمجهولٍ ، كسائرِ عقودِ المعاوضةِ .

(وألَّا يكونَ) العِوَضُ (أقلَّ مِنْ نجمَينِ) ، كما جرئ عليهِ الصَّحابةُ فمَنْ بعدَهُم ؛ فلا تجوزُ بعِوضِ حالٌ ، ولا بنجم واحدٍ .

⁽١) اللباب (ص ٢٦١) ، وفي (د) : (بعضه) بدل (نصفه) .

 ⁽٢) أي : أو فرَّعْتُ ذَمَّتُكَ منها ؛ سواءٌ أراد البراءةَ بأداء النجوم ، أو البراءة باللفظ ، وكذا فراغُ
 الذَّمَة شامل للاستيفاء ولفراغها بالبراءة اللفظيّة . انظر • نهاية المحتاج • (٨/ ٤٠٥) .

⁽٣) أي: التعليقَ المذكور.

 ⁽٤) قوله : (لأنَّهُ) ؛ أي : لفظ الكتابة ، والمُخارَجةُ : ضربُ خَرَاج معلوم على العبد يُؤدّيه كلّ يوم أو كلَّ شهر مثلاً مِنْ كسبه مع بقائه رقيقاً بحاله ؛ كأنْ يقولَ له سيِّدُهُ : (كاتبتُكُ علىٰ كذا تدفعهُ كلَّ يوم) . انظر « حاشية الشرقاوي » (١٣/ ١٣)) .

⁽٥) اللباب (ص٢٦١).

⁽٦) وسقط لفظ (إليَّ) في (ط) ، وعليه : فلا إشكال .

فإنْ كاتبَهُ علىٰ دينارٍ وخدمةِ شهرٍ. . لم يَجُزْ ، أو علىٰ خدمةِ شهرِ ودينارِ عندَ تَقَضّبه . . جازَ .

والنَّجمُ : الوقتُ المضروبُ ، قالَهُ الجَوْهَريُّ (١) ، ويُطلَقُ على المالِ المُؤدَّىٰ فيهِ ، كما في كلام المُصنَّفِ .

(فإنْ كاتبَهُ علىٰ دينارِ) الآنَ (وخدمةِ شهرٍ . لم يَجُزْ) ؛ لعدمِ تنجيمِ الدِّينارِ ، (أو علىٰ خدمةِ شهرٍ) مِنَ الآنَ (ودينارِ عندَ تَقَضِّيهِ) أو بعدَهُ أو بَلهُ في زمنِ معلومٍ . . (جازَ) ؛ لأنَّ المنفعة مُستحَقَّةٌ في الحالِ ، والمُدَّةُ لتقديرِها وللتَّوفيةِ فيها(٢) ، والدِّينارُ إنَّما يستحقُ المطالبةُ بهِ في وقتِ آخَرَ ، وإذا اختلفَ الاستحقاقُ (٣) . حَصَلَ التَّنجيمُ (١) ، ولا بأسَ بكونِ المنفعةِ حالَّةً ؛ لأنَّ التَّاجيلَ إنَّما يُشترَطُ لحصولِ القدرةِ ، وهوَ قادرٌ على الاستغالِ بالخدمةِ في الحالِ ، فالتَّنجيمُ إنَّما هوَ شرطٌ في غيرِ المنفعةِ الَّتي يقدرُ على الشُروعِ فيها في الحال (٥) .

وقولُهُ : (عِندَ تقضِّيهِ) مِنْ زيادتِهِ (٦٠ .

⁽١) الصحاح (٢٠٣٩) .

 ⁽٢) قوله: (والمدَّة) جوابٌ عن سؤالٍ ناشيْ مِنْ قوله: (مُستحقَّة في الحال) ، وحاصلُهُ: لو
 كانت المنفعةُ مُستحَقَّة في الحال. لِمَ ذُكر فيها مُدَّةٌ ؟ وحاصلُ الجواب: أنَّ المدة لتقديرها ـ
أى : ضبطها ـ لا لتأجيلها . ﴿ شرقاوى ﴾ (/ ١٣٢) .

⁽٣) أي : وقتُ الاستحقاق .

⁽٤) أي : التأجيلُ في الدينار .

 ⁽٥) قال في (الروضة ١ : (إذا خَرَجَ بعضُ النجوم مُستحَقاً . تبيَّن أنْ لا عتنَ ؛ لأنَّ الأداءَ لم يصحَّ ، وإنْ ظَهَرَ الاستحقاقُ بعد موت المكاتب . تبيئن أنَّهُ مات رقيقاً) . من هامش (ب) ، وانظر (روضة الطالبين ١ (٢٤٧/١٢) .

⁽٦) نصَّ الماتن على هـنـذه الزيادة في و دقائق التنقيح ؛ (ق ١٢٣) ، وانظر و اللباب ؛ (ص٢٦١).

وحيثُ فَسَدَتِ الكتابةُ عَتَقَ بالأداءِ .

وحُكْمُ الفاسدةِ حُكْمُ الصَّحيحةِ ، إلا في أربعةِ أمورٍ : كونِ الفاسدةِ غيرَ لازمةٍ مِنْ جهةِ السَّئِّدِ ، كما لا تلزمُ مِنْ جهةِ العبدِ مطلقاً ، وأنَّهُ يَرُدُّ على المكاتب ما قَبَضَهُ منهُ ويرجمُ عليهِ بقيمتِهِ ،

(وحيثُ فَسَدَتِ الكتابةُ) ؛ لفواتِ شرطِ^(١) ، أو لفسادِ شرطِ أو عِوَضِ أو أَجَلِ^(١) . . (عَتَقَ بالأداءِ) في مَحِلُّ النُّجومِ إلىٰ سيِّدِهِ^(٣) ؛ لوجودِ الصَّفةِ المُعلَّقِ بها .

[الكتابةُ الفاسدةُ كالصَّحيحةِ إلا في أمورِ أربعةٍ]

(وحُكُمُ) الكتابةِ (الفاسدةِ حُكُمُ الصَّحيحةِ) ؛ في استقلالِ المكاتبِ بالكسبِ ، وأخذِ أَرْشِ الجنايةِ عليهِ ، والمهرِ (٤٤ ، وسائرِ أحكامِها ، (إلا في أربعةِ أمورٍ) :

(كونِ الفاسدةِ غيرَ لازمةٍ مِنْ جهةِ السَّيِّدِ^(٥) ، كما لا تلزمُ) الكتابةُ (مِنْ جهةِ العبدِ مطلقاً) ؛ أي : سواءٌ كانتْ صحيحة أم فاسدة ، بخلافِ الصَّحيحةِ ؛ فإنَّها لازمةٌ مِنْ جهةِ السَّيِّدِ .

(وَانَّهُ) في الفاسدةِ (يَرُدُّ على المكاتبِ ما قَبَضَهُ منهُ) ؛ لأنَّهُ لم يملكُهُ ، (ويرجعُ عليهِ) ؛ أي : على المكاتبِ (بقيمتِهِ) يومَ العتقِ ؛ لأنَّ في الكتابةِ معنى

⁽١) كأنْ كاتب بعضه . انظر احاشية الشرقاوي ا (١٣٣/٢) .

 ⁽۲) قوله : (لفساد شرط) ؛ كأنْ شرط أنْ يبيعةُ السيَّد أو يبيع هو له كذا ، وقوله : (أو عِوض) ؛
 كخمر وخنزير ، وقوله : (أو أجل) ؛ كنجم واحد . انظر ٥ حاشية الشرقاوي ، (١٣٣/٢) .

⁽٣) قوله : (مَحِل النجوم) ؛ أي : وقت حلولها .

 ⁽٤) أي : فيما لو كان المكاتبُ أمةً ؛ سواءً أوجب المهر بشبهة أم بعقد صحيح . • شرقاوي ›
 (١٣٣/٢) .

⁽٥) أي : فله فسخُها بالفعل ؛ كالبيع ، أو بالقول ؛ كــ (أبطلتُها) . • شرقاوي ، (١٣٣/٢) .

وأنَّهُ لا يَعتِقُ بأدائِهِ بعدَ موتِ السَّيِّدِ ، ولا فيما إذا حطَّ عنهُ السَّيِّدُ شيئاً منها .

المُعاوضةِ ، وقد تَلِفَ المعقودُ عليهِ بالعتقِ^(١) ، فهوَ كما لو تَلِفَ المبيعُ بيعاً فاسداً ؛ فإنَّ المشتريَ يرجعُ على البائع بما أدَّىٰ ، ويرجعُ البائعُ عليهِ بالقيمةِ .

ولو تَلِفَ مَا أَخَذَهُ السَّيِّدُ.. رَجَعَ عَليهِ العتيقُ بِمِثْلِهِ أَو قيمتِهِ ، فإنْ كانَ العِوَضُ لا قيمة لهُ ولا حُرْمةَ ؛ كخِنْزِيرِ.. لم يرجعْ على سيِّدِهِ بشيء^(٢) ، وهوَ يرجعُ على العتيقِ بقيمتِهِ ، وإنْ كانَ مُحترَماً ؛ كجلدِ ميتةٍ لم يُدبَغْ.. رَجَعَ فيهِ ، إلا أنَّهُ إذا تَلِفَ لم يرجعْ ببدلِهِ .

ويُستثنىٰ ممَّا ذَكَرَهُ^(٢) : ما أَخَذَهُ الكافرُ مِنْ مكاتبِهِ الكافرِ حالَ الكفرِ^(٤) ؛ فإنَّهُ يملكُهُ ولا تراجع^(٥) .

(وأنَّهُ) في الفاسدةِ (لا يَمتِقُ بأدائِهِ) النُّجومَ (بعدَ موتِ السَّيِّدِ)^(٢) ، ولا في حياتِهِ إلىٰ غيرِ سيِّدِهِ مِنْ وكيلِ أو غيرِهِ ، أو إليه في غيرِ مَحِلِّ النُّجومِ ، كما قدَّمتُ الإشارةَ إليهِ^(٧) ، (ولا فيما إذا حطَّ عنهُ السَّيَّدُ شيئاً منها) ؛ لعدمِ وجودِ الصَّفةِ المُعلَّق بها^(٨) .

⁽١) أي : لعدم إمكان ردِّه . • نهاية المحتاج » (٢٣/٨) .

⁽٢) أي : سواءً بقى أو تلف . « شرقاوي » (٢/ ١٣٤) .

⁽٣) أي : مِنَ التراجع المذكور في ا المتن ٤ .

 ⁽٤) أي : سواءٌ أخذ جميع النجوم أو بعضها ، فإنْ بقي شيءٌ بعد الإسلام . . ففيه التراجع .
 د شرقارى ١ (١٣٤ / ٢) .

 ⁽٥) أي : لا مِنَ السيد وإنْ أسلم ، ولا مِنَ الرقيق . • شرقاوي • (٢/ ١٣٤) .

 ⁽٦) فتبطلُ بموت السيّد قبل الأداء ؛ لعدم حصول المُعلَّق عليه . نعم ؛ إنْ قال : (إنْ أدّيتَ إليَّ أو إلى ورشي المنهر عدم موتي) . لم تبطلُ بموته . ٩ شرح المنهج ٥ (٢٤٨/٢) .

⁽٧) انظر (١٩٣/٢) .

 ⁽A) وهي دفعُ الجميع ، فإذا كانت النجومُ عشرين ديناراً مثلاً فأدَّىٰ منها تسعةَ عشر وحطً السيئدُ عنه
 ديناراً . . لم يَعتِقُ ؛ لأنَّ المُغلَّبَ في الكتابة الفاسدة معنى التعليق . انظر قحاشية الشرقاوي ١
 (٢/ ١٣٥) .

ويُستثنىٰ معَ ما ذَكَرَهُ أيضاً صُوَرٌ أُخْرَىٰ :

منها: أنَّهُ لا يجبُ في الفاسدةِ حطٌّ .

وأنَّ المكاتبَ فيها لا يسافرُ بغيرِ إذنِ سيِّدِهِ .

وأنَّ فِطْرَتَهُ تجبُ علىٰ سيِّدِهِ .

وأنَّهُ لا يأخذُ مِنَ الزَّكاةِ .

وأنَّهُ لا يُعامِلُ سيَّدَهُ ، وغيرُ ذلكَ ممَّا ذكرتُ بعضَهُ في « شرح البَهْجةِ ٣^(١) .

[بعضُ أحكام الكتابةِ الصَّحيحةِ]

(ويجبُ) على السَّبِّدِ في الكتابةِ الصَّحيحةِ (الإيتاءُ) ؛ بأنْ يَحُطَّ عنِ المكاتبِ قبلَ عِنْهِم المَّدِيةِ في الكتابةِ الصَّحيحةِ (الإيتاءُ) ؛ بأنْ يَحُطَّ عنِ المكاتبِ قبلَ عِنْهِم اللهِ منها بعد قبضِهِ ، أو مِنْ غيرِها مِنْ جنسِهِ ؛ قالَ تعالى : ﴿ وَمَا تُوهُم مِن مَالِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ مَا النّه النور : ٣٣] ؛ فُسَّرَ الإيتاءُ بما ذُكِرَ (٢٢) ؛ لأنَّ القصدَ منهُ الإعانةُ على العتقِ ، والحطُّ أصلٌ ، والدّفعُ بدلٌ عنهُ ؛ لِمَا قُلْناهُ مِنْ أَنَّ القصدَ إعانتُهُ ، وهي في الحطَّ مُحقَّقةٌ ، وفي الدّفع موهومةٌ ؛ فإنَّه قد يُنفِقُ المالَ في جهةٍ أُخرى .

ويُستحَبُّ رُبُعٌ (٣) ، فإنْ لم يسمحْ بهِ. . فسُبُعٌ .

(إلا إذا كاتبَهُ في مرضِ موتِهِ ولم يحتملِ الثُّلُثُ أكثرَ مِنْ قيمتِهِ) ولم تُجز

⁽١) انظر « الغرر البهية » (٣٢٩/٥ ٣٣٠) .

 ⁽٢) أي : بمعنى بشملُ الحطَّ والدفع ؛ وهو تحصيلُ جزء يعين على العتق أعمَّ مِنْ أنْ يكونَ محطوطاً أو مدفوعاً . د شرقارى » (٢/ ١٣٥) .

⁽٣) أي : ربعُ النجوم ، لا ربعُ دينار . « شرقاوي » (٢/ ١٣٥) .

وأنْ يُكاتِبَهُ علىٰ منفعةِ نفسِهِ .

ويُؤخَذُ المالُ على العتقِ أيضاً في بيعِ العبدِ مِنْ نفسِهِ ، وقولِهِ لسيِّدِهِ : (أَعْتِقْني علىٰ كذا) ، فيعتقُهُ عليهِ ، والوَلاءُ فيهِما لسيِّدِهِ ، وأنْ يقولَ لهُ إنسانٌ : (أَعْتِقْ عبدَكَ عنِّي علىٰ كذا) ، فيفعلُ ، والوَلاءُ هنا للسَّائلِ .

الورثةُ ؛ فلا يجبُ الإيتاءُ .

(و) إلا (أنْ يُكاتِبَهُ علىٰ منفعةِ نفسِهِ) ؛ كأنْ كاتبَهُ علىٰ أنْ يَخدُمَهُ شهراً مِنَ الآنَ ، وعلىٰ خياطةِ ثوبِ في ذِهَتِهِ بعدَ العقدِ بيومٍ ، أو عندَ انقضاءِ الشَّهرِ أو عَقِبَهُ أو بعدَهُ بيومٍ^(١) ، أو قبلَهُ بيومٍ^(١) ؛ فلا يجبُ الإيتاءُ ؛ لأنَّهُ إنَّما يجبُ إذا كانَ في النَّجوم أعيانٌ .

[صُورُ أخذِ المالِ على العتق]

(ويُؤخَذُ المالُ على العنقِ أيضاً) ؛ أي : كما أُخِذَ عليهِ في الكتابةِ ؛ وذلكَ (في بيعِ العبدِ مِنْ نفسِهِ^(٣) ، و) في (قولِهِ لسيِّدِهِ : « أَعْيَقْني علىٰ كذا » ، فيعتقُهُ عليهِ ، والوَلاءُ) عليهِ (فيهما لسيِّدِهِ) ؛ لأنَّهُ المُعتِقُ .

(و) في (أنْ يقولَ لَهُ إنسانٌ : « أَعْتِقْ عبدَكَ عنّي علىٰ كذا » ، فيفعلُ) ؛ أي : فيعتقُهُ عنهُ ، (والوَلاءُ هنا للسَّائلِ) ؛ لأنّهُ المُعتِقُ بإنابتِهِ المسؤولَ .

والأُوليانِ مِنْ هـٰـلـْهِ الثَّلاثِ قالَ المُصنَّفُ : ﴿ إِنَّهُما مِنْ زيادتي ، وفي بعضِ

 ⁽١) قوله : (أو عَقِبُهُ) ؛ أي : عَقِبَ الانقضاء ؛ أي : بنحو ساعة ؛ فغاير ما بعده . ﴿ شرقاوي ٤
 (١٣٦/٢)) .

⁽٢) أي : قبل انقضاء الشهر بيوم .

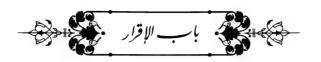
⁽٣) أي : بدين في ذمّته ؛ كأنَّ يقولَ : (بعتُكَ نفسَكَ بمثة في ذمّتك حالَّة أو مُؤجَّلة تُؤدِّبها بعد العتن) ، فيقولَ : (اشتريتُ) ، ويَعتِّنُ حالاً ؛ عملاً بمقتضى العقد ، وهو عقدُ عتاقة لا بيع ؛ فلا خيار فيه ، وخَرَج بقولنا : (بدين في ذمّته) : ما لو باعه نفسَهُ بعين ؛ فلا يصحُّع ؛ لعدم تأثي ملكه لذلك . «شرقاوي » (١٣٦/٢) .

نُسَخِهِ ذِكْرُ الأُولِي) انتهى () ، والَّذي رأيتُهُ فيما وقفتُ عليهِ مِنْ نُسَخِهِ . . ذِكْرُهُما معالا) .



(١) دقائق تنقيح اللباب (ق ١٢٣) .

⁽٢) والمسائل الثلاث موجودة في مطبوع (اللباب) (ص٢٦٠) .



(باب الإقرار)

هوَ لغةً : الإثباتُ ؛ مِنْ (قَرَّ الشَّيءُ يَقَرُّ قراراً) : إذا ثَبَتَ ، وشرعاً : إخبارٌ عن حقُّ سابق ، ويُسعَّى : اعترافاً أيضاً .

وخبرُ « الصَّحيحَينِ » : « اغْدُ يا أُنَيْسُ إلى امرأةِ هــٰذا ، فإنِ اعترفتْ. . فارْجُمْها »^(۲) .

[أركانُ الإقرارِ]

وأركانُهُ أربعةٌ (٣) : مُقِرٌّ ، ومُقَرٌّ لهُ ، ومُقَرٌّ بهِ ، وصيغةٌ .

⁽١) انظر « تفسير الطبري » (٣٠٢/٩) ، و « النكت والعيون » (١/ ٥٣٥) .

 ⁽۲) صحيح البخاري (۱۸۲۷) ، صحيح مسلم (۱۲۹۷) عن سيدنا أبي هريرة وسيدنا زيد بن
 خالد الجهني رضي الله عنهما .

 ⁽٣) وستُعلم شروطها من كلامه منطوقاً ومفهوماً ، تصريحاً وتلويحاً ، وقد لخَّصها العلامة الشاطري
 ني و الياقوت النفيس ٤ (ص١٦٣ - ١٦٣) .

هوَ أنواعٌ :

أحدُها : لا يصحُّ بحالٍ ؛ وهوَ إقرارُ الصَّبيِّ والمجنونِ .

النَّاني : لا يُقبَلُ في الحالِ ، ويُقبَلُ بعدَ ذلكَ ؛ وهوَ إقرارُ المُفلِسِ .

[أنوعُ الإقرارِ مِنْ حيثُ الصِّحَّةُ وعدمُها]

ثمَّ (هوَ أنواعٌ) أربعةٌ :

(أحدُها: لا يصعُ بحالٍ ؛ وهوَ إقرارُ الصَّبيِّ والمجنونِ) ؛ لعدمِ صحَّةِ عبارتِهِما في مِثْلِ ذلكَ ، قالَ : (وقولي : "إقرارُ الصَّبيُّ " أَوْلَىٰ مِنْ قولِهِ : " إقرارُ المحجورِ عليهِ للسَّفَهِ " ؛ فإنَّهُ يصعُ إقرارُهُ بغيرِ المالِ)(١) ، وسيأتي(٢) .

(النَّاني : لا يُقبَلُ في الحالِ ، ويُقبَلُ بعدَ ذلكَ ؛ وهوَ إقرارُ المُفلِسِ) علىٰ تفصيل في حقَّ غرمائِد يأتي في بابه^(٣) ، وقد تبرَّعَ المُصنِّفُ بهِ هنا فقالَ :

(قلتُ : إِنْ أَسْنَدَ وجوبَهُ إلىٰ ما بَعْدَ الحَجْرِ بِمُعاملة (أ) ، أو مطلقاً) ؛ أي : لم يُقيِّدُهُ بمُعاملةٍ ولا غيرِها (ه) . . (لم يُقبَلُ في حقَّهِم) ، فلا يُراحِمُهُمُ المُقَرُ للهُ اللهِ لا يُلاَنَّ الأصلَ في كلُّ للهُ ، وأمَّا في الثَّانيةِ . . فلانَّ الأصلَ في كلُّ

⁽١) دقائق تنقيح اللباب (ق ١٢٣) ، وانظر (اللباب) (ص٢٦٢) .

⁽٢) انظر (٢/ ٢٣٨).

⁽٣) انظر (٢/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩) .

⁽٤) مُتعلِّق بــ (وجوبه) .

⁽٥) أي : كقرض .

أي: فإذا كان الغرماء ثلاثة وأنو لشخص رابع بدراهم. . لم يُراحِم الغرماء الثلاثة في العال الموجود،
 بل يثبتُ مالُهُ في ذمّة المفلس ، ويلزمُهُ أداؤهُ بعد فكُ الحجر . ٩ شرقاوي ١٣٨/٢) .

فإنْ أَسْنَدَهُ لِمَا قَبْلَ الحَجْرِ ، أو قالَ : (عن جنايةِ).. قُبِلَ في حَقَّهِم ، واللهُ أعلمُ .

9 = 3 5(t) (1) -- t to -- - - -

حادثِ تقديرُهُ بأقربِ زمنِ^(١) ؛ لأنَّهُ مُحقَّقٌ .

(فإنْ أَسْنَدَهُ لِمَا قَبْلَ الحَجْرِ) بمُعاملةِ ، (أو قالَ : « عن جنايةِ ». . قُبِلَ في حقّهم) ، كما يُقبَلُ في حقّهِ ، (واللهُ أعلمُ) ؛ لبُغدِ التُّهَمةِ .

وإِنْ أَطْلَقَ وجوبَهُ.. قالَ الرَّافعيُّ : (فقياسُ المذهبِ : التَّنزيلُ على الأقلُ ، وجَعْلُهُ كما لو أَسْنَدَهُ إلى ما بعدَ الحَجْرِ)^(۲) ، زادَ في « الرَّوْضةِ » : (هـٰذا ظاهرٌ إِنْ تعذَّرتْ مراجعةُ المُقِرَّ ، فإِنْ أَمْكَنَتْ.. فينبغي أَنْ يُراجَعَ ؛ لأنَّهُ يُمْبَلُ إقوارُهُ)^(۳) .

(النَّالَثُ : إقرارٌ يصحُّ في بعضِ الأشياءِ دونَ بعضِها ؛ كإقرارِ السَّفيهِ) المحجورِ عليهِ ؛ (يصحُّ في النَّذرِ) صوابُهُ : (التَّدبيرِ) (أَ) ، كما في « اللَّبابِ " () ، أو حَمْلُهُ علىٰ نذرِ القُرَبِ البَدَنيَّةِ () ، (والوصيَّةِ) ؛ لصحَّةِ

⁽١) قوله : (فلأنَّ الأصلَ...) إلىٰ آخره : صوابُ العبارة أن يقولَ : (فتنزيلاً علىٰ أقلَّ درجات الدَّين) ؛ وهو دين المعاملة ، وأمَّا عِلَّتُهُ المذكورة.. فلا تظهرُ إلا في إطلاق الزمن كما سيأتي ؛ بأنْ لم يُقيِّدُهُ بما قبل الحَجْر ولا بما بعده ، وما هنا إطلاقٌ في دَينِ مُقيَّد بكونه بعد الحَجْر ، فلا إبهامَ في الزمن أصلاً . • شرقاوي » (١٣٨ /١٢) .

⁽٢) الشرح الكبير (٥/ ١٠) .

⁽٣) روضة الطالبين (١٣٢/٤) .

 ⁽٤) أي : أقرَّ بَنَفْس التدبير ؛ بأنْ قال : (قلتُ لعبدي : أنت حُرَّ بعد موتي) ، وكذا ما بعدُ .
 د شرقاوي > (١٣٨/٢) .

⁽٥) اللباب (ص٢٦٢) .

 ⁽١) كصلاة وصوم وحج ؛ فالمُرادُ بالبدئيّة : ما ليستْ ماليّة محضة ؛ كالحج . (شرقاوي)
 (١٣٨/٢) .

دونَ غيرهِما .

قلتُ : وبالحدِّ ، والقصاصِ ، والطَّلاقِ ، والخُلْعِ ، والظُّهارِ ، ونفيِ النَّسَب بِلعانِ ، واللهُ أعلمُ .

عبارتِهِ ، واحتياجِهِ للنَّوابِ ، وفَقْدِ المعنى الَّذي لأجلِهِ حُجِرَ عليهِ ، (دونَ غيرِهِما) ؛ كالبيعِ والشَّراءِ ولو في الذَّمَّةِ ، والإعتاقِ ، وغيرِها ممَّا هو مَظِنَّهُ الضَّرَرِ الماليِّ ؛ سُواءٌ أَسْنَدَ وجوبَهُ إلىٰ ما قبلَ الحَجْرِ أم بعدَهُ ، وسواءٌ قالَ : (عن جناية) أم لا ؛ لأنَّ تصحيحَهُ يُؤدِّي إلىٰ إبطالِ معنى الحَجْرِ ، وقالَ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ : « خُذُوا علىٰ أيدي سفهائِكُم » رواهُ الطَّبَرانيُّ بإسنادِ صحيح (١٠) .

(قلتُ : و) يصحُّ إقرارُهُ (بالحدِّ ، والقصاصِ) ؛ لعدمِ تعلُّقهِما بالمالِ ، ولبُعْدِ التُّهَمةِ فيهِما ؛ فإنَّ كلَّ نَفْسٍ مجبولةٌ على حبَّ الحياةِ والاحترازِ عنِ الآلامِ ، فيُقطَعُ في السَّرقةِ ، ولا يثبتُ المالُ على الأصحِّ ، (والطَّلاقِ ، والخُلْعِ) ولو بدونِ مهرِ المِثْلِ ، (والظُّهارِ) ، والإيلاءِ ، والرَّجْعةِ ، (ونفي النَّسبِ بلِعانِ) () ، واستلحاقِهِ النَّسبَ () ، واشْ أعلمُ) ؛ لعدم تعلُّقِها بمالٍ .

ويُسلَّمُ المالُ في الخُلْعِ إلى وَلِيَّهِ ، ويُنفِقُ على ولدِهِ المُستلحَقِ مِنْ بيتِ المَالِ^(٤) ، وإنَّما جازَ خُلْمُهُ بدونِ مهرِ المِثْلِ ؛ لأنَّ لهُ الطَّلاقَ مَجَّاناً ، فبعِوَضٍ أَوْلهِ .

ولو تَرَكَ (بلِعانِ). . كانَ أَوْلَىٰ ؛ لأنَّ لهُ النَّفيَ مِنْ أَمَتِهِ بالحَلِفِ .

 ⁽١) المعجم الكبير (٣/٢١))، ورواه البيهةي في (شعب الإيمان) (٧١٧٠) عن سيدنا التعمان بن بشير رضى الله عنهما .

⁽٢) أي : في حقِّ الزوجة . انظر ﴿ حاشية الشرقاوي ﴾ (٢/ ١٣٨) .

⁽٣) أي : ولو ضمناً ؛ بأنْ أقرَّ باستيلاد أمته . ﴿ تحفة المحتاج ﴾ (٥/ ١٧٤) .

⁽٤) أي : بأن استلحقه صغيراً أو مجنوناً . • شرقاوي ، (١٣٩/٢) .

وإقرارُ العبدِ يصحُّ : في الحدِّ ، والقصاصِ ، والطَّلاقِ ، والقطعِ في السَّرقةِ ، دونَ غيرها .

قالَ : (وقولي : « كإقرارِ السَّفيهِ ». . أَوْلَىٰ مِنْ قولِهِ : « كإقرارِ الصَّبيُّ » ؛ لِمَا قَدَّمْناهُ ، فلو عَكَسَ في الموضعَين كما فعلتُهُ . . لأصابَ)(١) .

(وإقرارُ العبدِ يصحُ : في الحدِّ ، والقصاصِ ، والطَّلاقِ ، والقطعِ في السَّرقةِ) ؛ لبُعْدِهِ عنِ التُّهَمَّةِ فيها ، ويضمنُ مالَ السَّرقةِ في ذِعْتِهِ إذا لم يُصدُّقُهُ السَّيِّدُ فيها ، وقبلَ : يتعلَّقُ برقبتِهِ ، (دونَ غيرِها) ؛ فلا يصحُّ إقرارُهُ فيهِ على السَّيِّدُ .

(قلتُ : و) يصعحُ إقرارُهُ على سيّدِهِ (في المُعاملةِ إِنْ أَذِنَ لهُ في التّجارةِ) (") ؛ لقدرتِه على إنشائِها .

نَعَمْ ؛ إِنْ كانتْ ممَّا لا تتعلَّقُ بالتَّجارةِ ؛ كالقرضِ. . لم يصحَّ إقرارُهُ بها . (ويُؤمِّي) ذلكَ^(٤) (مِنْ كسبِهِ وما في يدِهِ) ؛ لِمَا قُلْناهُ ، (وإلا) ؛ أي :

⁽۱) دقائق تنقيح اللباب (ق ١٢٣ ـ ١٢٤) ، وانظر (اللباب (ص٢٦٢) ، وما تقدم في (٢ / ١٩٩/٢) .

⁽٢) خَرَجَ : ما لو صدَّقه ولم يكن العبدُ مرهوناً ولا جانياً ؛ فإنْ كان باقياً .. ردَّ ، أو تلف في يد العبد . . تعلَّق برقبته ، فيبُاع فيه ، إلا أنْ يفديهُ السيَّدُ بأقلُ الأمرَينِ ، أو في يد السيَّد .. كان غاصباً ، فيتعلَّقُ الضمانُ به ، وهذا كلَّه في غير المكاتب كتابة صحيحة ، أمّا هو : فيصحُ إقرارُهُ مطلقاً كالحُرَّ . انظر ق تحفة المحتاج ، (٣٥/٣٥) ، وق حاشية الشرقاوي ، (٢/١٤٠)).

 ⁽٣) ويُشترَطُ أَنْ تكونَ المعاملةُ صحيحةً ، بخلاف ما لو اشترىٰ شراءً فاسداً ؛ فإنَّهُ لا يُقبَلُ إقرارُهُ
 عليه . ٩ شرقاوي ١ (١٣٩/ ١٩) .

⁽٤) أي : ما أقرَّ به في معاملة أَذِنَ له السيُّدُ فيها .

فلا يُقبَلُ على السَّيِّدِ ، واللهُ أعلمُ .

الرَّابِعُ : الإقرارُ الصَّحيحُ ، ولا يُقبَلُ الرُّجوعُ عنهُ ، إلا في الرَّدَّةِ والزَّنىٰ ، وفي سائر الحُدُودِ قولانِ .

وإنْ لم يأذنْ لهُ سيِّدُهُ في التَّجارةِ.. (فلا يُقبَلُ) إقرارُهُ (على السَّيِّكِ ، واللهُ أعلمُ) ، بل يتعلَّقُ بذِشِّتِ يُنبَعُ بهِ إذا عَتَقَ ؛ صَدَّقَهُ السِّيَّدُ أم لا ؛ لتقصير مُعامِلِهِ .

ولو أقرَّ بعدَ حَجْرِ السَّيِّلِ عليهِ بدينِ معاملةٍ أضافَهُ إلىٰ حالِ الإذنِ. . لم تُقبَلْ إضافتُهُ في الأصحِّ^(۱) ، ولو أَطْلَقَ الإقرارَ بالدَّينِ . . لم يُنزَّلُ علىٰ دَينِ المعاملةِ في الأصحِّ

(الرَّابِعُ : الإقرارُ الصَّحيحُ) ؛ يجبُ العملُ بمُقتضاهُ ، (ولا) وفي نسخةٍ : (فلا) (يُقبَلُ الرُّجوءُ عنهُ) ؛ إذ لا يجوزُ إلغاءُ كلامِ المُكلَّفِ بلا مُقتضِ (٢) (إلا في الرَّدَّةِ والرَّنيٰ)(٣) ؛ لخبرِ : « ادْرَوُوا الحُدُودَ بالشُّبُهاتِ » رواهُ التَّرْمِذيُّ والحاكمُ وصَحَّحَ إسنادَهُ (٤) ، وخبرِ « الصَّحيحَينِ » ؛ أنَّهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ عَرَّضَ لماعِز بالرَّجوع عن إقرارِهِ بالزِّنيٰ (٥) .

(وفي سائرٍ) ؛ أي : باقي (الحُدُودِ) الَّتي للهِ تعالىٰ.. (قولانِ) ؛ أحدُهُما : يُقبَلُ الرُّجوعُ فيها ؛ لخبرِ التَّرْمِذيُّ السَّابقِ ، والنَّاني : لا يُقبَلُ ،

أي: لعجزه عن الإنشاء ، وفُرُق بينه وبين المفلس : بأنَّ إقرارَ العبد يُؤدِّي إلى فوات حقً
 السيّد ، بخلاف غرماه المفلس ؛ إذ لهم الباقي بذمّة المفلس . ﴿ شرقاوي ﴾ (١٣٩/٢) .

⁽٢) في (ب، د، هـ): (المقر) بدل (المكلف).

 ⁽٣) قوله : (إلا في الردّة) ؛ أي : بأنْ أقرَّ بموجَبها ؛ كأنْ قال : (سجدتُ لصنم) ، ثمَّ رجع ؛
 بأنْ قال : (ما فعلتُ) ؛ فإنَّهُ يُقبَلُ رجوعُهُ بذلك ، أمَّا لو قال : (ارتددتُ) . . فلا يحصلُ الرجوعُ إلا بالتلفَّظ بالشهادتين . ٩ شرقاوي ٥ (١٤٠/٢) .

 ⁽٤) سنن الترمذي (١٤٢٤)، المستدرك (٣٨٤/٤) بنحوه مرفوعاً عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها،
 والأصحُ وقفهُ. انظر و البدر المنير ، (٨-٦١٦)، وو التلخيص الحبير ، (١٠٤/٤).

⁽٥) صحيح البخاري (٦٨٢٤) ، صحيح مسلم (١٦٩٥) عن سيدنا بريدة رضي الله عنه .

قلتُ : يُقبَلُ رجوعُهُ عنِ الإقرارِ بشربِ الخمرِ ، والمذهبُ : فَبُولُهُ في السَّرقةِ وقطع الطَّريقِ في سقوطِ القطع ، دونَ المالِ ، واللهُ أعلمُ .

ويُقبَلُ أيضاً في قولِهِ : (وهبتُ هـٰذهِ الدَّارَ مِنْ فلانِ وأَقْبَضْتُهَا لَهُ) ، ثمَّ قالَ : (ما أَقَبَضْتُهُ) .

قلتُ : إنَّما يُقبَلُ ذلكَ ؛ لتحليفِ المُقَرَّ لهُ بالإقباضِ ؛ لإمكانِهِ ، ولا يُقبَلُ الرُّجوعُ عنهُ مطلقاً ، واللهُ أعلمُ .

ولا يلزمُ الإقرارُ إلا بالتَّفسير ،

كإقرارهِ بحقٌّ لآدميٌّ .

(قلتُ : يُقبَلُ رجوعُهُ عنِ الإقرارِ بشربِ الخمرِ) قطعاً ، (والمذهبُ : قَبُولُهُ) ؛ أي : رجوعِهِ (في السَّرقةِ وقطعِ الطَّريقِ في سقوطِ القطعِ ، دونَ المالِ ، واللهُ أعلمُ) .

(ويُقبَلُ أيضاً) رجوعُهُ (في قولِهِ : ﴿ وهبتُ هَاذَهِ الدَّارَ مِنْ فلانٍ وأَقْبَضْتُها لهُ » ، ثمَّ قالَ : ما أَقْبَضْتُهُ) إِيَّاما حقيقةً .

(قلتُ : إنَّما يُقبَلُ ذلكَ ؛ لتحليفِ المُقَرِّ لهُ بالإقباضِ ؛ لإمكانِهِ) ؛ أي : لإمكانِ عدمِ إقباضِهِ ؛ سواءٌ ذَكَرَ لإقرارِهِ تأويلاً أم لا ؛ لأنَّا نعلمُ أنَّ الوثائقَ في الغالبِ يُشهَدُ عليها قبلَ تحقُّقِ ما فيها ، (ولا يُقبَلُ الرُّجوعُ عنهُ مطلقاً ، واللهُ أعلمُ) ؛ لِمَا مرَّ^(۱) ، وقبلَ : يُقبَلُ رجوعُهُ فيهما ، وقبلَ : لا فيهما .

(ولا يلزمُ الإقرارُ إلا بالتَّفسيرِ)(٢)، وعبارةُ ﴿ اللُّبابِ ، وغيرِهِ: (باليقينِ)(٣)؛

⁽۱) انظر (۲۰۳/۲).

أي : لا يُطالَبُ بشيء مُعين إلا بذلك ، كما يُرشِدُ له ما بعده ، وليس معناه أنَّه لا يُطالَبُ بشيء أصلاً ؛ وذلك لصحَّة الإقرار بمجهول . انظر قحاشية الشرقاوي » (١٤١/٢) .

⁽٣) اللباب (ص٢٦٣).

إلا أَنْ يُهِرَّ بدراهمَ ويُطلِقَ ، أو يقولَ : (عِدَّةً) ؛ فتُحمَلُ علىٰ أنَّها وازنةٌ ، إلا أنْ يقولَ : (عِدَّةً) وتكونَ دراهمُ البلدِ عِدَّةً .

ويُقبَلُ إقرارُهُ لوارثِهِ في مرض موبِّهِ في الأظهر .

فلو قالَ : (لهُ عليَّ مالٌ عظيمٌ) ، أو : (كبيرٌ) ، أو : (أكثرُ مِنْ مالِ فلانِ). . قُبِلَ تفسيرُهُ باقلِّ مُتموَّلٍ ؛ لاحتمالِ إرادةِ (عظيمٌ خَطَرُهُ) ، أو نحوِهِ ، فلا يلزمُ إلا باليقين .

(إلا أَنْ يُقِرَّ بدراهم ويُطلِق ، أو يقول : «عِدَّة »(١) ؛ فتُحمَلُ على أنَها) دراهم و إلا أَنْ يُقِرَّ بدراهم ويُطلِق ، أو يقول : «عِدَّة) وإنْ لم يكنْ زِنَةُ كلِّ منها ستَّة دَوَانيق الَّتي هي زِنَةُ الدرهم (٢ ، (إلا أَنْ يقول : «عِدَّة » وتكونَ دراهمُ البلدِ عِدَّة) ؛ فتُحمَلُ على أنَها دراهمُ عِدَّة وإنْ كانتْ ناقصة .

ولو قالَ : (عليَّ مئةُ عِدَّةٍ مِنَ الدَّراهمِ)^(٣). . اعتبُرَ العددُ دونَ الوزنِ^(٤) ، ذَكَرَهُ في « الرَّوْضةِ » و « أصلِها » (٥٠ .

(ويُقبَلُ إقرارُهُ لوارثِهِ في مرضِ موتِهِ في الأظهرِ)^(١) ، كالأجنبيَّ ، ولعمومِ أدلَّةِ صحَّةِ الإقرارِ ، ولأنَّهُ انتهىٰ إلىٰ حالةٍ يَصدُقُ فيها الكَذُوبُ ، فالظَّاهرُ

 ⁽١) تمييزٌ ؛ أي : يُتعامَلُ بها عدداً لا وزناً . ﴿ شرقاوى ﴾ (١٤١ / ٢) .

⁽٢) ويلزمُهُ ثلاثةً مِنْ ذلك ؛ لأنَّها أقلُّ الجمع . ﴿ شرقاوي ﴾ (٢/ ١٤١) .

 ⁽٣) قوله : (مثةُ عَدَةٍ) بجرً (عدّة) بالإضافة ، ويجوز نصبهُ على الحال ، ورفعهُ نعتاً ، وعليهما :
 يجبُ تنوينُ (مثة) . انظر قداشية الشرقاوي ٥ (١٤١/٢) .

 ⁽³⁾ أي : وإنْ كانتْ دراهمُ البلد وازنةً ؛ لتصريحه بالعدد ، فيلزمُ بمِثة ولو ناقصةً . انظر الحاشية الشرقاوي ، (۱٤٢/٢) .

⁽٥) روضة الطالبين (٤/ ٣٨٠) ، الشرح الكبير (٥/ ٣١٤) .

 ⁽٦) أي : إذا كان بمال ، أمَّا إذا كان بنحو نكاحٍ أو عقوبة . . فيُقبل جزماً . انظر ٥ تحفة المحتاج ١
 (٣٥٩/٥) .

أَنَّهُ لا يُقِرُّ إلا بتحقيقٍ .

والثَّاني : لا يصحُّ ؛ لأنَّهُ مُتَّهمٌ في حِرْمانِهِ بعضَ الورثةِ .

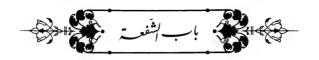
والتَّرجيحُ مِنْ زيادتِهِ^(١) .

تنبيب

[في أنَّهُ لا يُعمَلُ بالإقرارِ إلا إذا كانَ المُقَرُّ بِهِ في يدِ المُقِرِّ] إنَّما يجبُ العملُ بمُقتضى الإقرارِ إذا كانَ المُقرَّ بهِ في يدِ المُقِرِّ ؛ فلو أقرَّ بحُرِّيَّةِ عبد غيرو. لم يُحكَمْ بحُرِيَّةِ إلا بعدَ ابتياعِ لهُ أو نحوه .



⁽١) نصنَّ الماتن علىٰ هذه الزيادة في و دقائق التنفيح » (في ١٣٤) ، وهذا الفرع لم أجده في واللياب » .



(باب الشّفت)

بإسكانِ الفاءِ ، وحُكِيَ ضمُّها ، وهيَ لغةً : الضَّمُّ^(١) ، وشرعاً : حثُّ تَمَلُّكِ قَهْرِيٌّ يثبتُ للشَّريكِ القديم على الحادثِ فيما ملكَ بعِوَضِ^(١) .

وَالأصلُ فيها قبلَ الإجماعِ: خبرُ البخاريِّ عن جابرٍ: (قضى رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ بالشُّفعةِ فيما لم يُقسَمْ ، فإذا وقعتِ الحدودُ ، وصُرْفَتِ الطُّرُقُ.. فلا شُفعة)(٢) ، وفي روايةِ لمسلم : (قضى بالشُّفعةِ في كلَّ شِرْكةِ لم تُقسَمْ ؛ رَبْعَةِ أو حائطٍ ، ولا يَحِلُّ لهُ أَنْ يبيعَ حتى يُؤذِنَ شريكَهُ (٤) ؛ فإنْ شاءَ . أَخَذَ ، وإنْ شاءَ . . تَرَكَ ، فإنْ باعَهُ ولم يُؤذِنْهُ . فهوَ أحقُّ بهِ)(٥) ، وفي روايةِ لغيرِ وصحيحةِ : (فهوَ أحقُّ بهِ بالشَّمن)(١) .

⁽١) لما فيها مِنْ ضمَّ نصيبٍ _ وهو نصيبُ الشريك الحادث _ إلى آخَرَ ؛ وهو نصيبُ الشريك القديم . « شرقاوي » (٢٤٢/٢) .

 ⁽۲) قوله : (نیما ملك) مُتعلَّنٌ بـ (یثبتُ) ، وخَرَجَ به : ما وقف ؛ فلا شفعة فیه ، وقوله :
 (بعوض) خَرَجَ به : ما ملك بغیر عِوض ؛ كإرث ووصیة وهبة ؛ فلا شفعة فیه . انظر ا حاشیة الشرقاوی » (۲/۲۲)) .

⁽٣) صحيح البخاري (٢٢٥٧) ، وقوله : (صُرَّفت) بالتشديد بمعنى بُيِّنتُ ومُيُرَّتُ ، وبالتخفيف بمعنى نفرَّقت أو عُرفت . « شرقاوي ٩ (١٤٣/٢) .

قوله : (ولا يَحِلُ) ؛ أي : حِلاً مستوي الطَّرَفَين . من هامش (ب) .

 ⁽٥) صحيح مسلم (١٣٤/١٦٠٨) ، والمقصودُ مِنْ هـنـــه الرواية : تخصيصُ العموم في الرواية قبلها ؛ لأنَّ (ما) الواقعةَ فيها مِنْ صِيّعِ العموم ، فتشملُ المنقولَ وغيره ، فأفاد بهـنـــه : أنَّ المُرادَ خصوصُ غير المنقول . « شرقاوى ٤ (١٤٣/٢) .

⁽٦) رواها أحمد (٣١٠/٣).

والمعنىٰ فيهِ : دَفْعُ ضررِ مُؤْنةِ القِسْمةِ^(١) ، واستحداثِ المَرافِقِ في الحِصَّةِ الصَّاثرةِ إليهِ ؛ كمَصْعَدٍ ، ومَنْوَر ، وبالُوعةِ .

والرَّبْعَةُ : تأنيثُ الرَّبْعِ ؛ وهوَ المنزلُ ، والحائطُ : البُسْنانُ ، وقد تكلَّمتُ على مفهوم الخبرِ في « شرح البَهْجةِ »(٢) .

[أركانُ الشُّفعة]

وأركانُها أربعةٌ (٣) : آخِذٌ (٤) ، ومأخوذٌ (٥) ، ومأخوذٌ منهُ (٦) ، وصِيغةً .

[ما تثبتُ فيهِ الشُّفْعةُ]

و(لا تثبتُ إلا في أربعةٍ ؛ واحدٍ أصلٍ _وهوَ الأرضُ _ وثلاثةٍ تَبَع) لها ؛

⁽١) أي : بين الشريك القديم والشريك الحادث . ﴿ شرقاوي ﴾ (٢/ ١٤٣) .

⁽٢) انظر قالغرر البهيّة ، (٣/ ٢٦٥ - ٢٦٦).

 ⁽٣) صوابهُ: (ثلاثةٌ)، كما في (المنهج)؛ لأنَّ الصَّيغة إنَّما تجبُ عند التملُّك بالفعل،
 والاستحقاق ثابتٌ قبل ذلك؛ فالصَّيغةُ شرطٌ في حصول الملك، لا ركنٌ مِنَ الأركان.
 (شرقاوي» (١٤٣/٢).

⁽٤) وهو الشريك القديم ، وشرطُهُ : كونُهُ شريكاً مالكاً ولو مكاتباً وغير عاقل ؛ كمسجد له شفصً لم يُوقَفْ ؛ بأن وُهِبَ له أو اشتراه له الناظرُ من ربع الوقف ، فإذا باع شريكه . . أخذ له الناظرُ بالشفعة . انظر ٥ حاشية الشرقاري ٥ (١٤٣ /٢) .

 ⁽٥) وشرطة : أن يكونَ أرضاً بتابعها ، غيرَ نحوِ معر ؟ كمَجْرئ نهر لا غنى عنه ، فإذا باع داره أو بستانة وله في ذلك شريكٌ في المعر ً أو مَجْرى النهر الذي لا غنى عنه . . فلا شفعة فيه ، وأن يُجلكَ بعوض ، وألا يبطل نفحة المقصود منه لو قسم . انظر ٩ حاشية الشرقاوي ١٤٤/٢) .

⁽٦) وشرطُهُ: تَاخُرُ سبب مِلْكِهِ عن سبب مِلْك الآخذ ؛ فلو باع أحدُ شريكين نصيبَهُ بشرط الخيار له ، فباع الآخرُ نصيبَهُ في زمن الخيار بيعَ بثّ. . فالشفعةُ للمشتري الأوَّلِ إِنْ لم ياخذ بائهُهُ بالشفعة ؛ بأنْ يفسخَ البيع وياخذَ بها ، ويكون أخذُهُ فسخاً ، لا للثاني ؛ لتأخر سبب مِلْكِهِ عن [سب] ملك الأوَّل . « شرقارى » (٢/ ١٤٤)) .

وهيَ : البناءُ ، والغِرَاسُ ، والثَّمرةُ قبلَ التَّأْبيرِ .

قلتُ : وكذا كلُّ ثمرةٍ أو غيرُها تدخلُ في البيع تبعاً ، واللهُ أعلمُ .

ولا شفعةَ في منقولٍ ، ولا تثبتُ إلا لشريكِ .

قلتُ : فلو قاسمَ بنفسِهِ أو بوكيلِهِ غيرَ عالم

(وهيَ : البناءُ ، والغِرَاسُ ، والنَّمرةُ قبلَ التَّأبيرِ) وإنْ تأبَّرتْ قبلَ الأخذِ .

(قلتُ : وكذا كلُّ ثمرةٍ أو غيرُها تدخلُ في البيعِ تبعاً ، واللهُ أعلمُ) ؛ كثمرةِ الكِّشْمُِشِ قبلَ ظهورِها ، والحجارةِ المُثبَتةِ في الأرضِ ، وبَذْرِ دائمِ النَّباتِ^(۱) ، وحَجَرِ الطَّاحونِ ، بخلافِ ما لا يدخلُ تبعاً ؛ كطِبَاقِ^(۲) ، وبناءِ في أرضٍ مستأجرةٍ .

(ولا شفعةَ في منقولٍ) غيرَ ما مرَّ وإنْ بِيعَ معَ عقارٍ ؛ لأنَّهُ لا يدومُ ، فلا يدومُ ضررُ الشَّرْكةِ فيهِ ، ولا شفعةَ أيضاً في بيعِ جدارٍ معَ أُسُّهِ ، أو شجرةٍ معَ مَغْرِسِها فقطْ .

قالَ : (وتعبيري بذلكَ أعمُّ مِنْ قولِهِ : « فأمَّا النَّمارُ والزُّرُوعُ. . فلا يأخذُها الشَّفيعُ) (٣٠٠ .

(ولا تثبتُ إلا لشريكِ) ؛ فلا تثبتُ لغيرِهِ ولو جاراً مُلاصِقاً ؛ لانتفاءِ الشَّرْكةِ .

(قلتُ : فلو قاسمَ) الشَّريكُ المشتريَ (بنفسِهِ أو بوكيلِهِ غيرَ عالم

 ⁽١) أي: يُجَرُّ مرَّةً بعد أخرىٰ ، أو تُؤخَذُ ثمرتُهُ مرَّةً بعد أخرىٰ ؛ فالأوَّلُ : كالنعناع ، والثاني :
 كالبطيخ . انظر د شرح المنهج ، (١٧٩/١) .

 ⁽٢) المُرادَّ بها : الأمكنةُ التي على السقوف ؛ جمعُ (طَبْقة) ؛ فلا شفعة في ذلك ولو كان السقفُ
 مشتر كا بينهما ؛ لأنَّهُ لا ثبات له ، فكذا ما عليه . • شرقاوى » (١٤٤/٢) .

⁽٣) دقائق تنقيح اللباب (ق ١٢٤) ، وانظر (اللباب) (ص٢٦٤) .

بالبيعِ. . فلهُ الأخذُ بالشُّفعةِ ؛ لوجودِ الشُّركةِ عندَ البيعِ ، واللهُ أعلمُ .

وَفيما يحتملُ القِسْمةَ .

قلتُ : وهوَ ما لو قُسِمَ لم تَبطُلُ منفعتُهُ المقصودةُ ، واللهُ أعلمُ .

بالبيعِ(١٠).. فلهُ(٢) الأخذُ بالشَّفْعةِ) وإنِ انقطعتِ الشَّرْكةُ بالقِسْمةِ ؛ (لوجودِ الشَّرْكةُ بالقِسْمةِ ؛ (لوجودِ الشَّرْكةِ عندَ البيع) مع قيام عُذْرِهِ وبقاءِ مِلْكِهِ ، (واللهُ أعلمُ) .

(و) لا تثبتُ إلا (فَيما يحتملُ القِسْمةَ) الَّتي يُجبَرُ عليها أحدُ الشَّريكَينِ بطلبِ الآخَوِ .

(قلثُ : وهوَ ما لو قُسِمَ لم تَبطُلْ منفعتُهُ المقصودةُ) منهُ قبلَ القِسْمةِ ، (واللهُ أعلمُ) ، ولا عِبْرةَ بالانتفاعِ بهِ مِنْ وجهِ آخَرَ ؛ للتَّفاوتِ العظيمِ بينَ أجناسِ المنافعِ ؛ فلا تثبتُ في طاحونٍ وحمَّام وبثرٍ لا يُمكِنُ جَعْلُها طاحونَينِ وحمَّامَينِ وبثرينِ ؛ لِمَا مرَّ أَنَّ عِلَّةَ ثبوتِ الشُّفْعةِ دَفْعُ ضررِ مُؤْنةِ القِسْمةِ ، واستحداثِ المرافقِ في الحِصَّةِ الصَّائرةِ إلى الشَّفيع^(٣) .

فلو كانَ بينَهُما دارٌ صغيرةٌ لأحدِهِما عُشْرُها ، فباعَ حِصَّتَهُ (٤). لم تثبتِ الشُّفْعةُ للآخَرِ ؛ لأَمْنِهِ مِنَ القِسْمةِ (٥) ؛ إذ لا فائدةَ فيها ، فلا يُجابُ طالبُها ؛ لتعتُّيهِ ، بخلافِ العكس (١) .

 ⁽١) أي : بأنِ اعتقد أنَّهُ وكيلٌ ، أو أنَّهُ ملك ذلك بإرث أو وصيَّة أو هبة ، فتبيَّن أنَّهُ بالبيع .
 « شرقاوى » (١٤٦/٢) .

⁽٢) أي : للشريك .

⁽۳) انظر (۲۰۸/۲).

⁽٤) قوله : (فباع) ؛ أي : صاحبُ العُشْر .

 ⁽٥) أي: لأنَّ صاحبَ العَشْر لو طلب القسمة لم يُجَبْ لها لتعتَّه ؛ إذ لا يُنتفعُ به وحدَهُ ، فلا يحصلُ ضررٌ لصاحب التسعة الأعشار في بيع صاحب العُشْر لنصيبه ؛ لأنَّ مشترية لا يُجاب للقسمة أيضاً . انظر ٥ حاشية الشرقاوي ٥ (١٤٦/٢) .

 ⁽٦) وهو ما لو باع صاحب التسعة الأعشار ؛ فلصاحب العشر الأخذُ بالشفعة .

ولا يملكُ الشَّفيعُ إلا بلفظ^(١)؛ كـ (أخذتُ بالشُّفْعةِ) ، معَ بذلِ الثَّمنِ للمشتري ، أو رضا المشتري بكونِهِ في ذِمَّتِهِ ، أو قضاءِ القاضي لهُ بالشُّفْعةِ .

[طَلَبُ الشُّفْعةِ على الفور]

وهيَ بعدَ معرفةِ الشَّفيعِ البيعَ ولو بخبرِ مقبولِ الرَّوايةِ . . على الفورِ ، إلا إذا غابَ شفيعٌ آخَرُ ، أو أُجَّلَ الثَّمنُ ، أو كَذَبَ المُخبِرُ في جنسِهِ ، أو زادَ ، أو كَذَبَ في قَدْرِ المبيع ، أو في المشتري .

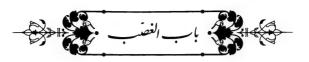
والفورُ ـ سواءٌ طلبَ بنفسِهِ أم وكيلِهِ ـ بالعادة ؛ فلا يَضُرُ إتمامُ حالِهِ في حمَّامٍ ، أو نفلٍ ، أو أكلٍ ، ولا الاشتغالُ بها وقتها ، ولا سلامُهُ على المشتري ، ولا دعاؤهُ لهُ بالبركةِ ، ولا بحثُهُ عنِ النَّمنِ ، لا إنْ قالَ^(٢) : (اشتريتَ رخيصاً)^(٣).



⁽١) قوله : (ولا يملكُ) زاد في (المنهج) مع (شرحه) (٢٣٨/١) شرطين ؛ وهما : رؤية الشفيم للشُّقْص ، وعلمُهُ بالثمن .

⁽٢) أي : الشفيعُ للمشتري .

⁽٣) لأنَّهُ فضولٌ لا غرض له.



هوَ الاستيلاءُ علىٰ حقِّ الغيرِ عُدُواناً ، وإذا عَمِلَ في المغصوبِ عملًا. .

(باب الغصن)

(هَوَ) لَغَةً : أَخَذُ الشَّيءِ ظُلْماً (١) ، وقيلَ : أَخَذُهُ جَهْراً بِغَلَبَةٍ ، وشرعاً : (الاستيلاءُ علىٰ حَقَّ الغير عُدُواناً)(٢) .

والأصلُ في تحريمِهِ قبلَ الإجماعِ : آياتٌ ؛ منها : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ لَا تَأْكُوا أَنْوَلَكُمْ بَيْنَكُمْ مِأْلِنَطِلِ ﴾ [الساء : ٢٩] ، وقولُهُ : ﴿ وَبَلُّ لِلْمُطَلِّفِينَ ﴾ [المطنفين : ١] ، وأخبارٌ ؛ منها : خبرُ : ﴿ إِنَّ دماءَكُم وأموالَكُم وأعراضَكُم عليكُم حرامٌ » ، وخبرُ : ﴿ مَنْ ظَلَمَ قِيدَ شِبْرٍ مِنَ الأرضِ . . طُوَّقَهُ مِنْ سبعٍ أَرَضِينَ » رواهُما الشَّيخانِ (٣) .

وتعريفُ الغصبِ بما قالَهُ مِنْ زيادتِهِ^(٤) .

[حُكْمُ إبطالِ الغاصبِ ما عَمِلَهُ في المغصوبِ]

(وإذا عَمِلَ) الغاصبُ (في المغصوبِ عملاً) ؛ كصَبْغِ وغَرْسٍ وحَفْرٍ. .

 ⁽١) ولو غيرَ مال ولو بنحو سرقة أو اختلاس ممًّا لم يوجد معه استيلاءً ؛ أي : غلبةٌ وقهر .
 د شرقاوي ١ (١٤٧/٢) .

 ⁽۲) ولو منفعة ؟ كإقامة مَنْ قعد بمسجد أو سوق ، أو غيرَ مال ؛ كزِبْل . • تحفة الطلاب »
 (ص ۸۱) .

 ⁽٣) صحيح البخاري (١٧ - ٢٤٥٣) ، صحيح مسلم (١٦٧٩ ، ١٦١٢) عن سيدنا أبي بكرة وسيدتنا عائشة رضي الله عنهما .

⁽٤) نصَّ الماتن على هاذه الزيادة في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق١٢٤) ، وانظر ﴿ اللَّبَابِ ﴾ (ص٢٦٤).

فلهُ إبطالُهُ ، إلا في خمسةِ أشياءَ : أَنْ يَنصِبَ غَزْلاً فَيَنسِجَهُ ، أَو نُقْرةَ فَيَطْبَعَها ، أَو طِيناً فيضربَهُ لَبِناً ، أَو جوهرَ زجاجٍ فيتَّخِذَهُ قَدَحاً ، أَو ذهباً أَو فضَّةً فيتَّخِذَها حُليًا .

(فلهُ إبطالهُ) وإنْ رَضِيَ المالكُ بالإبقاءِ ؛ ليدفعَ عنهُ ضمانَ ما يحدثُ بسبيهِ ، وليرُدُّ العينَ كما أَخَذَها ، (إلا في خمسةِ أشياءَ : أَنْ يَغصِبَ عَزْلاً فَيَنسِجَهُ ، أو نُقُرةً فَيَطْبَمَها) ؛ أي : يُصيِّرَها مطبوعةً ؛ كأنْ يجعلَها حُلِيّاً ، (أو طِيناً فيضربَهُ لَيِناً ، أو جوهرَ زجاجٍ فيتَّخِذَهُ قَلَحاً ، أو ذهباً أو فضَّةً فيتَّخِذَها) الأَوْلى : (فيتَّخِذَهُ) (حُلِيّاً) ؛ فليسَ لهُ إبطالُ شيء منها بغيرِ رضا المالكِ ؛ لأنَّهُ تعنَّتُ لا فائدةً فه .

وظاهرٌ : عدمُ انحصارِ ذلكَ في الصُّورِ المذكورةِ ، وأنَّ آخِرَ كلامِه يُغنِي عن قولِهِ : (أو نُقْرةً فيطبعَها) .

[أنواعُ المُضمِّناتِ للمالِ]

(والمُضمَّناتُ) للمالِ (سبعٌ) الأرجعُ : (سبعةٌ)^(۱) : (الغصبُ ، والعاريَّةُ ، والقبضُ بسَوْمٍ ، أو بيع فاسدٍ ، أو تَعَدَّ ، أو إتلافٍ)^(۲) ؛ لخبرِ :

العلى اليد ما أَخَذَتْ حتى تُؤدِّيَهُ ،(۲) .

⁽١) أي: أسباك الضمان للمال سبعةً.

 ⁽٢) العبارة في ا تحرير التنقيع ا (ص١٠٣) : (والمُضمَّنات . . . غصبٌ ، وعاريَّةٌ ، وإتلافٌ ،
 وقبض بسوم ، أو بيع فاصد ، أو تعدُ) ، والعطف هنا ظاهر .

 ⁽۳) سبق تخریجه فی (۲/ ۱٤٥).

أو إجارةٍ إذا انفردَ الأجيرُ باليدِ في قولِ الأظهرُ خلافُهُ .

والضَّمانُ خمسةُ أنواعٍ : بالمِثْلِ ؛ في النَّقدَينِ، والمَكِيلاتِ، والمَوْزُوناتِ. وبالقيمةِ ؛ في العقارِ ، والحيوانِ ، والسَّلَع ، والمنافع .

(أو إجارة إذا انفرة الأجيرُ) عنِ المالكِ (باليدِ في قولٍ) ؛ لذلكَ (١) ، ولأنَّهُ أَخَذَ العينَ لمصلحةِ نفسِهِ ، فصارَ كالمُستعيرِ والمُستامِ ، للكنِ (الأظهرُ خلافهُ) ؛ لأنَّهُ لم يأخذُهُ لغرضِهِ خاصَّةً .

وقَدَّمَ في (بابِ الرَّهنِ) أَنَّهُ إذا أقالَهُ في بيعٍ ثمَّ رهنَهُ منهُ قبلَ القبضِ ، أو خالعَها علىٰ شيءِ ثمَّ رهنَهُ منها قبلَ القبضِ . يضمنُ المُرتهنُ المرهونَ^(٢) .

والتَّرجيحُ وتقييدُ محلِّ الخلافِ بانفرادِ الأجيرِ . . مِنْ زيادتِه^(٣) ، أمَّا إذا لم ينفرذ باليدِ . . فلا يضمنُ قطعاً .

[أنواعُ الضَّمانِ مِنْ حيثُ المضمونُ بهِ]

(والضَّمانُ خمسةُ أنواع) :

أحدُها : (بالمِثْلِ ؛ في النَّقدَينِ ، والمَكِيلاتِ ، والمَوْزُوناتِ) الَّتي يجوزُ السَّلَمُ فيها ، وظاهرٌ : أنَّ المَوْزُوناتِ شاملةٌ للنَّقدَين ؛ فلا حاجةَ لذِكْرهِما .

(و) ثنانيها : (بنالقيمة ؛ في العقبار ، والحيوانِ ، والسَّلَعِ) ؛ أي : الأمتعة ، (والمنافع) (أن ، والمَكِيلاتِ والمَوْزُوناتِ النَّني لا يجوزُ السَّلَمُ فيها ؛

⁽١) أي : للخبر .

⁽٢) انظر (٢/ ١٨٧) .

⁽٣) نصَّ الماتن علىٰ هـٰـذه الزيادة في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق٦٢٤) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٢٦٥).

⁽٤) أي : كَانْ يَمنعَ مالكَ الدار مِنْ بَيت مِنْ بيوتها ؛ فتلزمُهُ القيمة ؛ وهي أجرةُ المثل . • شرقاوي ، () () () () () () ()

وبأكثرِ الأمرَينِ ؛ فيما إذا باعَ اللَّقَطةَ بعدَ الحَوْلِ ، فجاءَ صاحبُها ، وفيما إذا وَكَلَّهُ في بيعِ شيءٍ ، فتعدَّىٰ فيهِ ثمَّ باعَهُ ؛ فإنَّهُ يضمنُ أكثرَ الأمرَينِ ؛ مِنْ قيمتِه أو ثمنِهِ ، ولا يصحُّ البيعُ في القولِ الآخرِ ؛ لانعزالِهِ بالتَّعدِّي .

كالمَعِيبِ ، ومعروضِ النَّارِ ، والمعجونِ ، وذِكْرُ السَّلَعِ مِنْ عطفِ العامِّ على الخاصِّ .

(و) ثالثُها: (بأكثرِ الأمرَينِ) الآتيَينِ؛ وذلكَ (فيما إذا باعَ اللَّقطَةَ بعدَ الحَوْلِ، فجاءَ صاحبُها) ولم تَعُدْ إلىٰ مِلْكِ المُلتقِطِ؛ فإنَّهُ يضمنُها بأكثرِ الأمرَينِ؛ مِنْ قيمتِها وثمنِها، والمعروفُ: أنَّهُ يضمنُها بالقيمةِ مطلقاً.

(وفيما إذا وَكَلَهُ في بيعٍ شيءٍ ، فتعدّىٰ فيهِ ثمَّ باعَهُ) ، وقُلْنا بصحَّةِ بيعِهِ ؛ بناءً على أنَّهُ لا ينعزلُ بالتَّعدّي، وهوَ الأصحُّ فيهِما ؛ (فإنَّهُ يضمنُ أكثرَ الأمرَينِ ؛ مِنْ قيمتِهِ أو ثمنِهِ) ، والمعروفُ : أنَّهُ يضمنُ الثَّمنَ مطلقاً ، (ولا يصحُّ البيعُ في القولِ الآخَرِ ؛ لانعزالِهِ بالتَّعدَّي) في قولٍ مرجوح .

(و) رابعُها : (بأقلِهِما) ؛ أي : أقلَّ الأمرَينِ الآتيينِ ؛ وذلكَ (في أربعةٍ) : (الرَّاهنِ إذا أَتَلَفَ الرَّهنَ) ؛ فإنَّهُ يضمنُهُ بأقلِّ الأمرَينِ ؛ مِنْ قيمتِهِ والدَّينِ المرهونِ بهِ ؛ ليكونَ رهناً مكانَهُ ، ومُقتضىٰ كلامِهم : أنَّهُ يضمنُ القيمةَ مطلقاً .

(والضَّامنِ إذا باعَ شيئاً مِنَ المضمونِ لهُ) بالدَّينِ المضمونِ ؛ فإنَّ المضمونَ عنهُ لا يضمنُ لهُ إلا أقلَّ الأمرينِ ؛ مِنْ قيمةِ المَبِيعِ والدَّينِ ، والمُختارُ في « الرَّوْضةِ » مِنْ وجهَينِ ذَكَرَهُما الرَّافعيُّ بلا ترجيع : أنَّهُ يضمنُ لهُ الدَّينَ مطلقاً (١).

⁽١) روضة الطالبين (٤/ ٢٦٧) ، الشرح الكبير (٥/ ١٧٧) .

والسَّيِّد إذا أَتْلَفَ العبدَ الجانيَ ، ومهرِ المرأةِ إذا هربتْ مسلمةً لدارِ الإسلامِ وقتَ الهُدْنةِ .

وبغيرِ ذلكَ في أربعةٍ : المبيع في يدِ البائعِ ، ولَبَنِ المُصَرَّاةِ ، والمهرِ . . .

(والسَّيِّدِ إذا أَتَلَفَ العبدَ الجانيَ) (١٠ ؛ فإنَّهُ يضمنُهُ بأقلِّ الأمرَينِ ؛ مِنْ قيمتِهِ وأَرْش الجنايةِ .

(ومهرِ المرأةِ إذا هربتْ مسلمةً) مِنْ دارِ الحربِ (لدارِ الإسلامِ وقتَ الهُذَةِ) التَّبي عُقِدَتْ بينَنا وبينَهُم ؛ فإنَّهُ إذا طَلْبَها زوجُها. . ضَمِنَ لهُ الإمامُ مِنْ سهمِ المَصالحِ أقلَّ الأمرَينِ ؛ ممَّا بذلَهُ لها ومهرِ مِثْلِها ، والمعروفُ في حكايةِ هلذا : أنَّهُ يضمنُ لهُ ما بَذَلَهُ لها .

وما ذَكَرَهُ كَ " أصلِهِ " والشَّيخِ أبي حامدٍ ؛ مِنْ وجوبِ الغُرْمِ (٢٠).. قولٌ مرجوحٌ احتُجَّ لهُ بقولِهِ تعالى : ﴿ وَمَاثُوهُمْ مَّا أَنْفَقُوا ﴾ [المنحنة : ١٠] ، وبأنَّ الهُذْنَة تَقتضي الكفَّ عن أموالِهِم ، والبُضْعُ كالمالِ ، فإذا تعذَّرَ . . رُدَّ بَدَلُهُ ، والأظهرُ : عدمُ وجوبِهِ ؛ لأنَّ البُضْعَ ليسَ بمالٍ ، فلا يشملُهُ الأمانُ ، كما لا يشملُ زوجتهُ ، ولأنَّهُ لو وَجَبَ بَدَلُ البُضْع . لكانَ ذلكَ مهرَ المِثْلِ لا ما أنفقَ الزَّوجُ .

(و) خامسُها : (بغيرِ ذلكَ في أربعةٍ : المبيعِ في يدِ البائعِ) ؛ فإنَّهُ يضمنُهُ بالنَّمنِ ، (ولَبَنِ المُصَرَّاةِ)^(٣) ؛ يضمنُهُ المشتري بعدَ الرَّدِّ بصاعِ تمرٍ ، (والمهرِ

السيّدُ والإتلافُ قيدٌ ، فلو أتلفه أجنبيّ . . فإنّهُ يضمنُهُ بالقيمة فقط ، أو لم يتلفُ ؛ بأن كان
 باقياً . فللسيّد فداؤهُ بأقلُ الأمرين . انظر ٥ حاشية الشرقاري ٥ (٢٥ / ١٥١) .

⁽٢) اللباب (ص٢٦٧) ، الرونق (ق٠٥) .

 ⁽٣) المُصرَّاةُ ليست بقيد ، بل المُرادُ : كلُّ حيوانٍ مأكولٍ فيه لبنٌ وإن لم يوجدُ تصريةٌ . • شرقاوي ،
 (١٥١/٢) .

في يدِ الزَّوجِ ، وجَنِينِ الأَمَةِ .

في يدِ الزَّوجِ)؛ يضمنُهُ بمهرِ المِثْلِ؛ بناءً على أنَّهُ مضمونٌ عليهِ ضمانَ عقدٍ لا ضمانَ يدٍ، (وجَنِين الأَمَةِ) مضمونٌ على الجاني بعُشْرِ قيمتِها(١١).

[تعدُّدُ سببِ الضَّمانِ]

(قلتُ : وقد يُضمَنُ) الشَّيءُ (بشيئينِ) ؛ وذلكَ (في ثلاثِ صُورٍ) :

إحداها : (إذا قَتَلَ المُحرِمُ صيداً مملوكاً ؛ ضَمِنَ الجزاءَ لحقّ اللهِ ، و) ضَمِنَ (القيمة لمالكه) .

(و) ثانيها : (إذا جنى المغصوب في يدِ الغاصبِ ثمَّ تَلِفَ عندَهُ ؛ ضَمِنَ للمَجْنيُ عليهِ أقلَّ الأقلَّ إنْ كانَ المَعْبِي عليهِ أقلَّ الأقلَّ إنْ كانَ القيمة . . فهوَ الَّذي وَجَبَ ، (و) ضَمِنَ (للمالكِ)؛ أي: لمالكِ المغصوبِ (قيمتهُ)، كسائرِ الأعيانِ المغصوبة .

(و) ثالثُها : (إذا وَطِئَ زوجةَ أُصلِهِ أَو فرعِهِ بشُبْهَةٍ ؛ غَرِمَ مهرَينِ)^(٢) ؛ مهراً للزَّوجةِ ؛ للشُّبْهةِ ، ومهراً لأصلِهِ أو فرعِهِ ، (بعدَ اللُّخولِ) ؛ لأنَّهُ فَوَّتَ عليهِ

 ⁽١) المُرادُ بالجنين : الرقيقُ ولو مِنْ حُرَّة ، أمَّا الحرُّ ولو مِنْ أَمَةٍ . . فيُضمنُ بالغُرَّة ، وأمَّا جنينُ غيرهما
 مِنَ الحيوانات . . فيُضمنُ بما نقص مِنْ قيمة أمه . ﴿ قليوبي على شرح التحرير ﴾ (ق ١٢٥) .

⁽٢) أي : مهرئ مثلها ، ولا نظر للمُسمَّىٰ في العقد الأوَّل . ﴿ قليوبي علىٰ شرح التحرير ﴾ (ق ١٢٥).

البُضْعَ بعدَ أَنْ لَزِمَهُ جميعُ المهرِ ، (و) غَرِمَ (مهراً) للزَّوجةِ كغيرِها ، (ونصفاً) لأصلِهِ أو فرعِهِ (قبلَهُ) ؛ لأنَّهُ حينَ فَوَّتَ عليهِ البُضْعَ لم يلزمُهُ إلا نصفُ المهر .

خاتمت

[في حُكْم المغصوبِ المِثْليِّ إذا خَرَجَ عن القيمةِ]

إذا خَرَجَ المِثْليُّ عن أَنْ تكونَ لهُ قيمةٌ ؛ بأنْ غصبَ ماءً بمفازةٍ فطالبَ بهِ على شطًّ نَهْرٍ ونحوِهِ ، أو جَمْداً في الصَّيفِ وطالبَهُ في الشَّتاءِ (١٠) . . فإنَّهُ يغرمُ القيمةَ ، وأمَّا رُخْصُهُ . . فلا ينقلُهُ إلى القيمةِ .

وإذا اتَّخَذَ مِنَ المِثْلِيِّ غيرَ المِثْلِيِّ ؛ كحِنْطةِ اتَّخَذَ منها خبزاً وأَثْلَقَهُ ، وكانَ المُتقوِّمُ أكثرَ قيمةً . . يضمنُ القيمةَ على الأرجح ، خلافاً للعراقيِّينَ في تضمينِ المِثْلِ^(٢) .

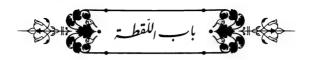
وإِنْ حَصَلَ مِنَ المِثْلَيِّ مِثْلَيٌّ ؛ كجِنْطةٍ اتَّخَذَها دقيقاً.. تخيَّرَ المالكُ ، وقالَ البَخَويُّ : (يغرمُ المِثْلَ الرَّائدَ في القيمةِ)(٣٠ .

9 0 6

 ⁽١) الجَمَنْدُ : شيءٌ يُؤخَذُ من الثلج ينفعُ في تبريد الماء زمن الصيف ، أمَّا زمن الشتاء . . فلا نفعَ له ؟
 لكثرته . « شرقاوى » (٢/ ١٥٢) .

 ⁽٢) المعتمد في هذه الصورة والتي تلبها: أنَّه يضمنُ المثلُ ؛ ساوئ قيمةَ الآخر أو لا ، ما لم يكن الآخرُ أكثرَ قيمةً ؛ فيضمنُ بقيمته في الأولى ، ويتخبَرُ المالك بمطالبته بأي المثلين في الثانية .
 انظر ٥ التهذيب ١ (٢٩٧/٤) ، و٥ روضة الطالبين ١ (٢٤/٥) ، و٥ تحفة المحتاج ١
 (٢١/١٦) .

⁽٣) التهذيب (٢٩٧/٤)، قال التَّبْرِيزِيُّ : (وعند النقص وزوالِ الصفة)، قال شارحُهُ ابن المُلقَن : أي : كما إذا غصب حنطةً فطحنها، أو ثوباً فقطعه، أو شاة فذبحها.. (يُرُدُّ الأصل ، ويغرمُ أرش النقص)، والدقيقُ مثليٌّ بلا خلاف. من هامش (ب) ، وانظر مختصر التبريزي ٥ (ص٦٥)، وه شرحه ١ لابن الملقن (ص٣٥))، والتعليق السابق .



(باب اللقطة)

بضم اللَّامِ وفتحِ القافِ وإسكانِها (١٠) ، ويُقالُ: (لُقَاطةٌ) بضم اللَّامِ ، ورُقطٌ) بفتحِهما بلاهاءِ .

وهيَ لغةً : الشَّيءُ الملقوطُ ، وشرعاً : ما وُجِدَ مِنْ حقَّ ضائعٍ مُحترَمٍ ، غيرِ مُحرَزٍ^(٢) ، ولا مُمتنِع بقوَّتِهِ^(٣) ، ولا يعرفُ الواجدُ مُستحِقَّهُ .

للكنَّ المُصنِّفَ أَطْلَقَها على غيرِ ذلكَ أيضاً ، كما سيأتي (٤) .

والأصلُ فيها قبلَ الإجماعِ : خبرُ " الصَّحيحَينِ " عن زيدِ بنِ خالدِ الجُهَنيُّ : أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ شُئِلَ عن لُقَطَةِ الذَّهبِ أوِ الوَرِقِ ، فقالَ : " اعْرِفْ عِفَاصَها ووِكَاءَها ثمَّ عَرِّفْها سنةً ، فإنْ لم تُعرِفْ.. فاستَنْفِقْها ، ولْتَكُنْ وديعةً عندَكَ ، فإنْ جاءَ صاحبُها يوماً مِنَ الدَّهرِ.. فأدَّها إليهِ ، وإلا فشأنكَ بها " ، عندَكَ ، فإنْ جاءَ صاحبُها يوماً مِنَ الدَّهرِ.. فأدَّها إليهِ ، وإلا فشأنكَ بها " ، وسألَهُ عن ضالَةِ الإِبلِ ، فقالَ : " ما لكَ ولها ؟ دَعْها ؛ فإنَّ معَها حِذَاءَها

 ⁽١) والعشهور: فتحُها، كما نصَّ عليه النووي في «التحرير» (ص٣٣٥)، وانظر «تاج العروس» (٧٦/٢٠).

 ⁽۲) قال الشرقاوي في (الحاشية) (۲/ ۱۵۳) : (قوله : (غير مُحرَزٍ) مُستغنئ عنه بقوله :
 (فسائم) ؛ فكان الأولى إسقاطه) .

 ⁽٣) قال الشرقاوي في الحاشية ا (١٥٣/٢): (الأولى: إسقاطه ؛ إذ الممتنعُ المذكور إنّما يمتنعُ التملُك في غير زمنِ نهبٍ ، بخلافه للحفظ أو للتملُك زمنَ النهب ؛ فهو مِنْ جملة اللقطة الصادق بها التعريف) .

⁽٤) انظر (٢/ ٢٢٠) وما بعدها .

هيَ أنواعٌ :

وسِقَاءَها ، تَرِدُ الماءَ وتأكلُ الشَّجرَ حتىٰ يلقاها ربُّها » ، وسأَلَهُ عنِ الشَّاةِ ، فقالَ : «خُذْها ؛ فإنَّما هيَ لكَ ، أو لأخيكَ ، أو للذَّئب »(١) .

[أركانُ اللُّقطةِ]

وأركانُها ثلاثةٌ : التقاطُ ، ومُلتِقِطٌ ، ولُقَطةٌ بمعنى الشَّىءِ المُلتقَطِ .

[أنواعُ المُلتقطاتِ]

ثمَّ (هيَ) بهاذا المعنى (٢) (أنواعٌ) عشرةٌ :

(أحدُها : الحيوانُ) إذا وجدَهُ (في العِمارةِ أو في المَفازةِ) ؛ أي : المَهَازةِ) ؛ أي المَهَاكَةِ ، (وهوَ) فيها (غيرُ مُعتنِعٍ مِنْ صغارِ السَّباعِ) ؛ كشاةٍ وعِجْلِ وفَصِيلٍ ؛ يجوزُ التقاطُهُ ؛ للخبرِ السَّابقِ ، وصيانةً لهُ عن الخَوْنةِ والسَّباع .

ثمَّ إِنْ أَخَذَهُ كغيرِهِ للحفظِ. . عَرَّقَهُ على الأصحِّ في « شرحِ مسلمٍ » والمُختارِ في « الرَّوْضةِ »(٣) ، وقالَ الأكثرونَ : (لا يجبُ تعريفُهُ) .

⁽١) صحيح البخاري (٢٤٢٨) ، صحيح مسلم (٢/١٧٢) ، والعِفاص : الوعاء من جلد أو خرقة أو غيرهما ، والوكاء : الخيط الذي يُربَط به الوعاء ، وقوله : (اغْرِفُ) معرفة ذلك سُنَّةً على المعتمد إنْ لم يُرِدْ تملُّكُها ، وإلا فالأوجهُ : وجوبُها ، وقوله : (ثمَّ عَرَّفُها) ؛ أي : وجوبُه إ ، وسواءٌ قصد الحفظ أو التملك ، فإنْ عَرَّفَها سنة للحفظ ثمّ أراد التملُّك . . وَجَبَ عليه أنْ يعرفَها سنة أخرى . انظر ١ حاشية الشرقاوي ٥ (١٥٤/٢) .

⁽٢) أي : الشيءِ المُلتقط .

 ⁽٣) شرح صحيح مسلم (٢٢/١٢) ، روضة الطالبين (٤٩/٥) ، وهو المعتمد ، وقول الأكثرين
 الآتي ضعيف . انظر (التحقة ٤ مع (الشرواني ٤ (٣٣٠/٦) .

فَيُعرِّفُهُ سَنةً ؛ فإنْ ظَهَرَ مالكُهُ ، وإلا مَلَكَهُ باختيارِ التَّملُّكِ بلفظٍ في الأظهرِ ، والشَّالثُ : بمُضِيَّ الحَوْلِ ، والشَّالثُ : بمُضِيِّ الحَوْلِ والشَّالثُ : بمُضِيِّ الحَوْلِ والشَّالثُ : بمُضِيِّ الحَوْلِ والتَّصرُّفِ .

أو للتَّملُّكِ. . (فَيُعرِّفُهُ) قطعاً (سنةً) ؛ قياساً على ما في الخبرِ ، (فإنْ ظَهَرَ مالكُهُ) قبلَ فراغِ التَّعريفِ أو بعدَهُ وهوَ باقي . . فهوَ لهُ ، (وإلا) ؛ أي : وإنْ لم يظهرْ مالكُهُ . . (مَلكَهُ) بعدَ التَّعريفِ ؛ لقولِهِ في الخبرِ : ﴿ وإلا فشأنَكَ بها ، ، (باختيارِ التَّملُّكِ بلفظٍ في الأظهرِ) ؛ لأنَّهُ تملُّكُ مالٍ ببدلٍ ، فكانَ كالشُّفْعةِ ، وإشارةُ الأخرس كاللَّفظِ .

(والنَّاني (١٠) : يملكُ بمُضِيِّ الحَوْلِ) ؛ اكتفاءً بقصدِهِ عندَ الأخذِ للتَّملُكِ بعدَ التَّعريفِ ؛ فمَنِ التقطَ للحفظِ دائماً ، وأَوْجَبْنا التَّعريفَ عليهِ وعَرَّفَ سنة فبدا لهُ التَّملُكُ. . لا يأتي فيه هلذا الوجهُ ، كما صَرَّح بهِ الإمامُ والغزاليُّ في « البسيطِ »(٢) ، وإنْ لم نُوجِبِ التَّعريفَ عليهِ فعَرَّفَ ثمَّ بدا لهُ قَصْدُ التَّملُكِ. . لا يُعتدُ بما عَرَّفَ قبلُ .

(والثَّالثُ)^(٣) : يملكُ (بمُضِيِّ الحَوْلِ والتَّصرُّفِ) ، كما قيلَ بمِثْلِهِ في القَرْض بالنَّسبةِ للتَّصرُّفِ .

والتَّرجيحُ في ذلكَ مِنْ زيادتِهِ ، وكذا قولُهُ : (مِنْ صغارِ السَّباعِ)⁽¹⁾ ؛ أي : كذئبٍ ، ونَمِرٍ ، وفهدٍ .

واعلَمْ : أنَّ مُلتقِطَ المأكولِ للتَّملُّكِ : إنْ شاءَ. . عَرَّفَ ما التقطَهُ ثمَّ تملَّكُهُ كما

⁽١) أي : القول الثاني مقابل الأظهر .

 ⁽٢) نهاية المطلب (٨/ ٤٤٦) ، وانظر « كنز الراغيين » (٣/ ١١٩) .

⁽٣) أي : القول الثالث .

⁽٤) نصَّ الماتن عليهما في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق٦٢) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٢٨١) .

فإنْ كانَ حيواناً في المَفازةِ وهوَ مُمتنِعٌ. . لم يَحِلُّ التقاطُّهُ .

قلتُ : أي : للتَّملُّكِ ، ويجوزُ للحفظِ للقاضي ، وكذا لغيرِهِ في الأصحُّ ، واللهُ أعلمُ .

مرَّ ، وإنْ شاءَ . . باعَهُ بإذنِ الحاكمِ إِنْ وجدَهُ ، وإلا فاستقلالاً (١) ، وحَفِظَ ثمنَهُ وعَرَفَ المبيعَ ثمَّ تملَّك النَّمَنَ ، وإنْ شاءَ . . تملَّكهُ في الحالِ ، وأكلهُ وغَرِمَ قيمتَهُ إِنْ ظهرَ مالكُهُ (٢) ، لكنَّ محلَّه (٣) : إذا أخذَهُ مِنْ مَفازةٍ ؛ لأنَّهُ قد لا يجدُ فيها مَنْ يشتريهِ ، ويَشُقُ نقلُهُ إلى العِمارةِ ، بخلافِ ما إذا أخذَهُ مِنَ العِمارةِ ، ولا يجبُ بعدُ أكله (٤) تعريفُهُ في الظَّاهرِ للإمام مِنْ وجهَينِ ؛ لِمَا سيأتي عنهُ (٥) .

وقولُ المُصنَّفِ: (مَلَكَهُ). . جَرْيٌ على الغالبِ ؛ فإنَّهُ لو لم يُملَكُ ؛ ككلبٍ. . لم يخترُ تملُّكاً ، وإنَّما يختارُ نقلَ الاختصاصِ إليهِ .

(فإنْ كانَ) الموجودُ (حيواناً في المَفازةِ وهوَ مُمتنِعٌ) مِنْ صغارِ السِّباعِ بقوَّةٍ ؛ كبعيرِ وفرسٍ ، أو بعَدُوٍ ؛ كأرنبٍ وظَبْيٍ ، أو طَيَرانٍ ؛ كحَمَامٍ.. (لم يَحِلَّ القاطُهُ) .

(قلتُ : أي : للتَّملُكِ) ؛ لقولِهِ في الخبرِ في ضالَّةِ الإِبلِ : « دَعُها » ، وقِيسَ بها ما في معناها (١) ، (ويجوزُ) التقاطُهُ (للحفظِ للقاضي) قطعاً ، (وكذا لغيرِهِ) مِنَ الاّحادِ (في الأصحِّ ، واللهُ أعلمُ) ؛ صيانةً لهُ عنِ الخَوَنةِ ،

⁽١) أي : دون إذن من الحاكم .

⁽٢) والمعتبرُ : قيمتُهُ يومَ التملُّك لا يومَ الأكل . ﴿ شرقاوي ١ (٢ / ١٥٦) .

 ⁽٣) أي: محلّ تملُّكِهِ في الحال وأكلِهِ .

⁽٤) أي : ما دام في المفازة ، فإنْ رجع إلى العمران. . وَجَبَ التعريفُ على المعتمد ، وعلى ذلك يُحمَلُ كلامُ الإمام . • شرقاوي ، (٢/١٥٦) .

⁽٥) انظر (٢/٤/٢).

⁽٦) أي : مِنْ كلِّ مُمتنع .

والنَّاني : المنعُ ؛ إذ لا ولايةَ للآحادِ على مالِ الغير .

أمًّا إذا وَجَدَهُ في العِمارةِ.. فيجوزُ لهُ التقاطُهُ للتَّملُّكِ ، كما يجوزُ للهُ التقاطُهُ للتَّملُّكِ ، كما يجوزُ للمحفظ (١) ، وقيلَ : لا يجوزُ ، كالمَفازة .

وَفَرَقَ الأَوَّلُ : بأنَّهُ في العِمارةِ يَضِيعُ بامتدادِ اليدِ الخائنةِ إليهِ ، بخلافِ المَفازةِ ؛ فإنَّ طُرُوقَ النَّاسِ بها لا يَمُمُّ .

ولو وُجِدَ في زمنِ نَهْبٍ.. جازَ التقاطُهُ للتَّملُّكِ^(٢) والحفظِ قطعاً في المَفازةِ وغيرِها^(٣).

والمُرادُ بالعِمارةِ : الشَّارعُ والمسجدُ ونحوُهُما ؛ لأنَّها معَ المَواتِ مَحَالُ اللُّقطة .

(النَّاني) مِنَ الأنواعِ : (غيرُ الحيوانِ ممَّا لا يُخشىٰ فسادُهُ) ؛ كحديدِ ونُحاسِ ؛ (فحُكْمُهُ ك) النَّوعِ (الَّذي قبلَهُ) ؛ في أنَّهُ إِنْ وَجَدَهُ في عِمارةٍ أو مَفازةٍ عَرَّفَهُ سنةً ؛ فإِنْ ظَهَرَ مالكُهُ ، وإلا تملَّكُهُ ، وإنْ شاءَ . . باعَهُ وحَفِظَ ثمنهُ .

(الثَّالثُ) : غيرُ الحيوانِ إذا كانَ ممَّا (يُخشَىٰ فسادُهُ) ؛ كهَرِيسةٍ ورُطَبٍ لا يتتمَّرُ ؛ (فهل يأكلُهُ) مُتملِّكاً لهُ ويغرمُ قيمتَهُ (؛) ، (أو يبيعُهُ) ويُعرَّفُهُ بعدَ

 ⁽١) عبارة (الياقوت النفيس) (ص ١٩٠) : (. . . تخييره بين حفظه ، وبيعه وحفظ ثمنه ثمّ تعريفه ليتملّك الثمنّ) .

⁽٢) أي : بعد تعريفه .

 ⁽٣) أي : ولو للتحاد على المعتمد ، وقبل : لا يجوزُ ذلك إلا للقاضي أو نائبه . ﴿ شرقاوي ،
 (٢/ ١٥٥) .

⁽٤) الأَوْلَىٰ أَنْ يقولَ : (بدلَهُ) ؛ لأنَّ الرطبَ مثليٌّ ، إلا أنْ يُقالَ : أطلق القيمةَ وأراد البدلَ الشامل =

قولانِ ، فإنْ ظهرَ مالكُهُ. . أعطاهُ ثمنَهُ .

قلتُ : المعروفُ : أنَّهُ مُخيَّرٌ بينَهُما ، وليسَ في ذلكَ قولانِ ، واللهُ أعلمُ .

بيعِهِ ؛ ليتملَّكَ ثمنَهُ بعدَ التَّعريفِ ؟ فيهِ (قولانِ ، فإنْ ظهرَ مالكُهُ . أعطاهُ ثمنَهُ) اللَّذي باعَهُ بهِ ، ولو قَدَّمَ هاذا على قولِهِ : (قولانِ) . . كانَ أَوْلَىٰ (١) .

(قلتُ : المعروفُ : أنَّهُ مُخيَّرٌ بِينَهُما^(٢) ، وليسَ في ذلكَ قولانِ ، واللهُ أعلمُ) .

وفي التَّعريفِ بعدَ الأكلِ وجهانِ ؛ أصحُّهُما في العِمارةِ : وجوبُهُ ، وفي المَمَازةِ : واللَّمَامُ : (الظَّاهرُ : أنَّهُ لا يجبُ ؛ لأنَّهُ لا فائدةَ فيهِ)(٣) ، وفيهِ يَظَوِرُ؟) .

أَمَّا إذا كَانَ الرُّطَبُ يَتَمَّرُ : فإنْ كَانْتِ الغِبْطَةُ في بيعِهِ. . بِيعَ^(٥) ، أو في تَثْمِيرِهِ وتبرَّعَ بهِ الواجدُ^(١) . تَمَّرَهُ ، وإلا بِيعَ بعضُهُ لتتميرِ الباقي^(٧) ؛ حِفْظاً لهُ ، وفارقَ

للمثل ، مِنْ قَبيل إطلاق الجزئي وإرادة الكُلّي ، ولا فرق في هنذا النوع بين المفازة والعمران ؛
 لسرعة فساده ، بخلاف الحيوان المأكول . انظر " حاشية الشرقاوى " (٢/٧٥٧) .

جاء على الأولويّة في (اللباب) (ص ٢٨١) .

 ⁽٢) والتخيرُ ليس بحسب التشهّي ، بل بحسب المصلحة ؛ لأنَّه يجبُ عليه الأَحَظُّ للمالك .
 د شرقاوي » (١٥٧/٢) .

⁽٣) نهاية المطلب (٨٠/٨).

⁽٤) أي : بناءً علىٰ أنَّ معنىٰ كلام الإمام عدمُ وجوب التعريف بعد الأكل مطلقاً ، أمَّا لو حُملِ علىٰ ما مرَّ ؛ مِنْ أنَّهُ لا يجبُ ما دام في المفازة ، فإذا وَصَلَ إلى العمران وَجَبَ. . فلا نَظَرَ في كلامه . ٥ شرقاوي ٥ (١٥٧/٢) .

⁽٥) أي : كلُّهُ ، كما يُفهَمُ مِنْ تقييده بعدُ .

 ⁽٦) قوله : (به) ؛ أي : بتتميره ، وأمَّا إذا استوى الأمران . . فحكمُهُ حكمُ ما إذا كانت الغبطة في
تتميره .

 ⁽٧) قوله : (وإلا) ؛ أي : وإن لم يتبرّع بتميره الواجدُ ، ويكونُ البيعُ بإذن الحاكم إن وجده ، وإلا
 فيستقرّ ببيعه .

الرَّابِعُ : أَنْ يَجِدَهَا فِي الْحَرَمِ ؛ فليسَ لهُ تَملُّكُهَا فِي الأَظْهِرِ ، ويجبُ تَعْرِيفُها قطعاً .

الحيوانَ حيثُ يُباعُ جميعُهُ : بأنَّ نفقةَ الحيوانِ تتكرَّرُ فيُؤدِّي إلى أنْ يأكلَ نفسَهُ .

هاذا كلُّهُ إذا وَجَدَها في غيرِ الحَرَم(١) ؛ بقرينةِ قولِهِ :

(الرَّابِعُ : أَنْ يَجِدَهَا فِي الحَرَمِ) ؛ أي : حَرَمِ مكَّةَ (٢٠) ؛ (فليسَ لهُ تَملُّكُها) ؛ أي : التقاطُها للتَّملُّكِ (في الأظهرِ) ، وإنَّما يلتقطُها للحفظِ ، (ويجبُ تعريفُها قطعاً) .

اَحْتَجَّ القَائلُ بالأظهرِ : بخبرِ « الصَّحيحَينِ » : « إِنَّ هَـٰذَا البَلدَ حَرَّمَهُ اللهُ ، لا يَلتَقِطُ لُقَطَتُهُ إِلا يَلتَقِطُ لُقَطَتُهُ إِلا يَلتَقِطُ لُقَطَتُهُ إِلا لَمُنشِدِ » (أَي : لَمُعرَّفٍ ، والمعنى على الدَّوامِ (أَ) ، وإلا فسائرُ البلادِ كذلكَ () .

والقائلُ بالنَّاني قالَ : المُرادُ مِنَ الخبرِ : أنَّهُ لا بُدَّ مِنْ تعريفِها سنةٌ كما في سائرِ البلادِ ؛ لئلّا يُتوهَّمَ أنَّ تعريفَها في المَوسِم كافٍ لكَثْرةِ النَّاسِ .

⁽١) قوله : (هـٰذا) ؛ أي : ما تقدَّم مِنْ جواز الالتقاط للحفظ أو التملُّك على التفصيل السابق .

 ⁽٢) وخَرَجَ بالحرم: الحِلُّ ولو عرفة ومُصلَّى إبراهيم الذي هو مسجدُ نمرة ؛ لأنَّ ذلك مِنْ خصائص
 الحرم، ومثلُّ عرفة : منازلُ الحاجُّ ؛ فهي كغيرها ، بخلاف منى ومزدلفة ؟ فإنَّهُما مِنَ الحرم.
 انظر قرنهاية المحتاج ٥ (٥/ ٤٤٥) ، وقد حاشية الشرقاوي ٥ (١/ ١٥٨) .

⁽٣) صحيح البخاري (١٥٨٧) ، صحيح مسلم (١٣٥٣) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما .

⁽٤) صحيح البخاري (٢٤٣٣) .

⁽٥) أي : معنىٰ (لمُنشِد) : أنَّهُ يجبُ أن يُعرُّفَها على الدوام .

⁽٦) قوله: (وإلا...) إلى آخره؛ أي: وإنْ لم نَقُلْ بوجوبه على الدوام، بل قُلْنا بوجوبه سنةً مثلاً.. لم يصحَّع؛ لانَّ ساترَ البلاد كذلك؛ أي: يجبُ التعريفُ فيها لا على الدوام، بل سنةً فأقلَّ على ما مرَّ؛ فلا تظهرُ فائدةُ التخصيص. انظر • حاشية الشرقاوي، (١٥٧/٢) .

الخامسُ: أنْ يجدَها بدارِ الكفرِ ؛ فهيَ غنيمةٌ يُخمِّسُها ، ولهُ أربعةُ أخماسها .

السَّادسُ : أَنْ يجدَها معَ لَقِيطٍ مشدودةً في ثيابِهِ ؛

والحِكْمةُ في ذلكَ على الأوَّلِ(١): أنَّ اللهَ تعالىٰ جَعَلَهُ مَثَابَةٌ للنَّاس يعودونَ

والحِكمة في دلك على الأولِّ `` : أن الله تعالى جعله مثابة للناسِ يعودون إليهِ ، فربَّما يعودُ الَّذي أَضَلَّها ، أو يبعثُ في طَلَبِها ، قالَ النَّوَويُّ : (ويلزمُ المُلتقِطَ الإقامةُ لتعريفِها ، أو دَفْعُها إلى الحاكم)^(٢) .

والتَّرجيحُ المذكورُ مِنْ زيادةِ المُصنَّفِ ، وكذا قولُهُ : (قطعاً)(٣) .

أَمَّا حَرَمُ المدينةِ : فلا يلتحقُ بِحَرَمٍ مكَّةَ ، كما صَرَّحَ بِهِ الدَّارِميُّ والرُّويانيُّ (عَلَى المدينةِ : خلافُ ذلكُ (المُ وماحبِ « الانتصارِ » : خلافُ ذلكُ (المُ وهو ظاهرُ كلامِ المُصنَّفِ ، وروى أبو داودَ في خبرِ المدينةِ : « ولا تُلتقَطُ لُقَطَّتُها ، إلا لمَنْ أَشادَ بها اللهُ اللهُولِي اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُو

(الخامسُ : أنْ يجدَها بدارِ الكفرِ) وقد دخلَها بلا أمانٍ ؛ (فهيَ غنيمةٌ يُخمَّسُها ، ولهُ أربعةُ أخماسِها) ، فإنْ دخلَها بأمانٍ . . فهيَ لُقَطَةٌ .

(السَّادسُ : أَنْ يجدَها معَ لَقِيطٍ مشدودةً في ثيابِهِ) ، أو منثورةً فوقَهُ ، أو

⁽١) قوله : (في ذلك) ؛ أي : وجوب التعريف على الدوام .

⁽٢) روضة الطالبين (٥/ ٤١٣) .

⁽٣) نصَّ الماتن عليهما في ﴿ دَقَائق التنقيح ﴾ (ق١٢٤) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٢٨٢) .

 ⁽٤) الاستذكار (ق ٢٥)، بحر المذهب (٣١٧/٧)، وهو المعتمد . انظر « تحفة المحتاج ٤
 (٢٠/٦٤)، و« نهاية المحتاج ١ (٤٤٥/٥) .

 ⁽٥) الانتصار (٢/ق١٤٩) ، وصاحب الانتصار » : هو الإمام الفقيه القاضي شرف الدين أبو سعد عبد الله بن محمد ابن أبي عصرون البغدادي الدمشقي (ت ٥٨٥هـ) ، واسم كتابه كاملاً : « الانتصار لما جُرَّد في المذهب من الأخبار والاختيار » .

⁽٦) سنن أبى داود (٢٠٣٥) عن سيدنا على رضي الله عنه .

فهي للَّقِيطِ ، فإنْ كانتْ تحتَهُ على الأرض ، أو مدفونةً . . فلُقَطَةٌ .

السَّابعُ : أَنْ يَجِدَ هَدْياً ؛ فإنْ خافَ فَوْتَ وقتِ النَّحرِ.. دَفَعَهُ لحاكمِ لينحرَهُ ، وإنْ نَحَرَهُ بنفسهِ.. جازَ .

تحتَهُ ، أو في جَنْبِهِ ، أو في مَهْدِهِ الَّذي هوَ فيهِ ؛ (فهيَ للَّقِيطِ) ؛ لأنَّ لهُ يداً واختصاصاً كالمُكلَّفِ ، والأصلَ الحُرِّيَّةُ ما لم يُعرَفْ غيرُها ، (فإنْ كانتْ تحتَهُ) صوابُهُ : (بجَنْبِهِ) كما في " اللَّبابِ "() (على الأرضِ ، أو مدفونة) تحتَهُ ، أو موضوعة بقُرْبه. . (فلقَطَة) ، كما في المُكلَّفِ () .

نَعَمْ ؛ إِنْ حُكِمَ بِأَنَّ الأرضَ لهُ ؛ كدارِ هوَ فيها. . فهيَ لهُ تبعاً .

(السَّابِعُ : أَنْ يَجِدَ هَدْياً ؛ فإنْ خافَ فَوْتَ وقتِ النَّحرِ^(٣).. دَفَعَهُ لحاكمٍ لينحرَهُ ، وإنْ نُحَرَهُ بنفسِهِ . . جازَ) ، ويُسَنُّ استثذانُ الحاكم .

(النَّامَنُ : لقطةُ الحَرْبِيِّ بدارِ الإسلامِ ؛ لا يملكُها) ؛ لعدمِ صحَّةِ التقاطِهِ ، (وهيَ غنيمةٌ) لمَنْ أخذَها منهُ مِنَ المسلمينَ ، والأوجهُ : أنَّ مَنْ أخذَها منهُ يُعرِّفُها ثمَّ يتملَّكُها .

(النَّاسعُ: لقطةُ المُرْتدِّ ؛ يَرْدُها على الإمام) ؛ لعدم صحَّةِ التقاطِهِ (١٠) ،

⁽١) اللباب (ص٢٨٢).

 ⁽٢) راجعٌ لقوله: (أو مدفونة تحته) فقط، ولا يصحُّ رجوعُهُ لقوله: (بجنبه) أيضاً ؛ لأنَّ المُكلَّفَ
له رعايةٌ ، فليس ما بجنبه لقطة ، بخلاف الصبي . انظر ا حاشية الشرقاوي ١ (٢ / ١٥٩) .

⁽٣) وهو وقت الأُضْحيَّة .

 ⁽³⁾ وحينتذ فتسميتُها لقطة من باب مجاز الأول ؛ لأنَّها تصيرُ في المستقبل لقطة لمَن استخلصها منه على المعتمد . • شرقاوي » (١٩٩/٢) .

وهيَ فَيْءٌ ، إلا أَنْ يُسلِمَ .

العاشرُ : أَنْ يَعرِفَ صاحبَها ولهُ عليهِ دَينٌ يُنكِرُهُ ؛ فلهُ أَخْذُها بحقِّهِ بطريقِ الظَّفَر .

هـٰذا إذا كانَ الواجدُ حُرّاً مسلماً بالغاً عاقلاً غيرَ محجورٍ عليهِ ، فإنْ كانَ عبداً. . فحُكْمُ لُقَطَتِهِ لسيِّدِهِ .

قلتُ : إنِ التقطَ بغيرِ إذنِهِ.. انتُزِعَتْ منهُ ، فإنْ عَلِمَ فأقرَّها عندَهُ ، أوِ التقطَ بإذنِهِ.. فالسَّيِّدُ هوَ

(وهيَ فَيْءٌ) ، والأوجهُ : أنَّهُ فيها كالحَرْبِيِّ ؛ فلمَنْ أخذَها منهُ أَنْ يُعرِّفَها ثُمَّ يتملَّكَها ، (إلا أَنْ يُسلِمَ) ؛ فتكونُ لقطةً لهُ (١٠) ، فليسَ المُلتقِطُ في النَّامنِ والتَّاسعِ الحربيَّ والمُرتنَّ فيما إذا لم يُسلِمْ ، بلِ الآخِذُ منهُما ، فصَدَقَ قولُهُ بعدَ هذا : (إذا كانَ الواجدُ حُرَّاً مسلماً) .

(العاشرُ : أَنْ يَعرِفَ صاحبَها ولهُ عليهِ دَينٌ يُنكِرُهُ ؛ فلهُ أَخْذُها بحقِّهِ بطريقِ الظَّفَر) بلا تعريفِ .

(هـٰذا) كلُّهُ (إذا كانَ الواجدُ) لها (حُرّاً مسلماً بالغاً عاقلاً غيرَ محجورٍ عليه) . عليه) بسَفَهِ ، (فإنْ كانَ عبداً . فحُكُمُ لُقُطّتِهِ) أنَّها (لسيّدِه) .

(قلتُ : إنِ التقطَ بغيرِ إذْنِهِ . . انتُزِعَتْ منهُ) ؛ لعدمٍ صحَّةِ التقاطِهِ ؛ لأنَّهُ ليسَ مِنْ أهلِ الولايةِ والمِلْكِ ، (فإنْ عَلِمَ فأقرَّها عندَهُ ، أوِ التقطَ بإذْنِهِ(٢) . . فالسَّيِّدُ هوَ

 ⁽١) المعتمد : صحّة التقاطه حالَ ردّته ، قال في (المنهج ، و(شرحه ، (٢٦١ / ٢)) : (وكُرِهَ اللقطُ لفاسق؛ لثلاً تدعو نفسهُ إلى الخيانة؛ فيصحُّ اللقطُ منه كمرتدً؛ أي: كما يصحُّ منْ مرتد).

 ⁽٢) أي : بأنْ قال له : (متن وجدت لقطة . . فخُذْها) أو (التنبّ بها)، ولو أذن له في مطلق
 اكتساب . . دخل الالتقاط على الأصح . • شرقاوى • (١٥٩/٢) .

المُلتقِطُ ، واللهُ أعلمُ .

فإنْ أَتْلَفَها. . فهل يتعلَّقُ الضَّمانُ برقبتِهِ ، أو بذِمَّتِهِ ؟ قولانِ .

قلتُ : الأصحُّ : القطعُ بتعلُّقِهِ برقبتِهِ ، واللهُ أعلمُ .

وإنْ كانَ مكاتباً. . فهيَ لهُ إنْ لم يَعجزْ ، ولسيِّدِهِ إنْ عَجَزَ .

المُلتقِطُ ، واللهُ أعلمُ) ، وإذا أَقَرَّها عندَهُ واستحفظَهُ عليها : فإنْ كانَ أميناً. . جازَ ، وإلا فلا ، وهوَ مُتمَدِّ بالإقرار^(۱) .

(فإنْ أَتَلَفَها) العبدُ ، أو تَلِفَتْ بتقصيرِهِ فيما إذا أَقَرَّها عندَهُ سيَّدُهُ ، أوِ التقطَها بإذنهِ.. (فهل يتعلَّقُ الضَّمانُ برقبتِهِ) ، كالمغصوبِ ، (أو بذِمَّتِهِ) ، كما لوِ اقترضَ عيناً قَرْضاً فاسداً وأَتْلَفَها ؟ (قولانِ) .

(قلتُ : الأصحُّ : القطعُ بتعلُّقِهِ برقبتِهِ (٢) ، واللهُ أعلمُ) .

(وإنْ كانَ) المُلتقِطُ لها (مكاتباً (٣). فهيَ لهُ إنْ لم يَعجِزْ) ؛ لأنَّهُ مُستقِلِّ بِالمِلْكِ والتَّصرُّفِ ، (ولسيِّلِهِ إنْ عَجَزَ) ؛ لانتفاءِ ذلكَ ، كذا قالَ ، وجَوَّزَهُ البَغُويُّ (٤) ، للكنَّ المنقولَ عنِ الأصحابِ ـ كما في « الرَّوْضةِ » كـ « أصلِها » ـ : أنَّ القاضيَ ياْخذُها ويحفظُها لمالكِها ، وأنَّهُ ليسَ للسَّيِّدِ أخذُها وتملُّكُها ؛ لأنَّ القاطَ المكاتب لا يقعُ للسيِّدِ ، فلا يُصرَفُ إليهِ (٥) .

ومَنْ بعضُهُ حرٌّ يصحُّ التقاطُّهُ ، واللُّقطةُ لهُ ولسيِّدهِ ، فإنْ كانَ بينَهُما مُهايأةٌ..

⁽١) قوله: (وهو)؛ أي: السيَّدُ.

⁽٢) ويتعلَّقُ بذمَّة السيِّد ؛ لأنَّ الفَرْض أنَّهُ أذن له أو أقرَّها عنده . • شرقاوي ، (٢/ ١٦٠) .

⁽٣) أي : كتابة صحيحة ، وإلا فحكمه كالقنِّ . انظر (تحفة المحتاج) (٣٢٣/٦) .

⁽٤) التهذيب (٤/ ٥٦٢).

 ⁽٥) روضة الطالبين (٥/٣٩٨)، الشرح الكبير (٣٤٩/١)، وهو المعتمد. انظر التحفة المحتاج ا (٣٣٣/١).

وإنْ كانَ كافراً ذِمِّيّاً. . فكالمسلم ، أو حربيّاً . . امتنعَ التقاطُهُ كما تقدَّمَ .

وإنْ كانَ صبيّاً أو مجنوناً أو محجوراً بسَفَهِ. . انتزعَها وليُّهُ منهُ وعَرَّفَها وتملَّكُها لهُ .

(وإنْ كانَ كافراً ذِمِّيَّاً.. فكالمسلمِ) الفاسقِ في صحَّةِ التقاطِهِ ، وفي انتزاعِ اللَّفطةِ منهُ ، وما يترتَّبُ عليهِ ، (أو حربيًا.. امتنعَ التقاطُهُ كما تقدَّم (٢١ ، وإنْ كانَ صبيًا أو مجنوناً أو محجوراً) عليهِ (بسَفَهِ (٣٠ .. انتزعَها وليُّهُ منهُ وعَرَّفَها وتملَّكَها لهُ) إنْ رآهُ حيثُ يجوزُ الاقتراضُ لهُ (٤٠ ؛ فإنَّ التَّملُّكَ في معنى الاقتراضِ ، فإنْ لم يَرَهُ.. خَفِظَها ، أو سَلَّمَها للقاضي (٥٠ ، ويضمنُ الوليُّ إنْ قَصَّرَ في انتزاعِها حتى تلِفَتْ ، ويُعرِّفُها تالفة ، وإنِ احتاجَ التَّعريفُ إلىٰ مُؤْنةٍ.. لم يُعطِها مِنْ مالِ المَوْلِيُّ عليهِ ، بل يُراجِعُ الحاكمَ لبيع جزءاً منها .

والظَّاهرُ : أنَّ لقطةَ المُغمىٰ عليهِ ينتزعُها الحاكمُ^(١) ، لكن لا يُعرُّفُها ، بل ينتظرُ إفاقتَهُ .

 ⁽١) والعبرة : بوقت الالتقاط ، لا بوقت النملُك ، ولو اختلفا في نوبة أيْهِما التقط. . صُدَّقَ المُبغَضُ
 بيمينه . • الغرر البهية » (٣/٤٠٤) .

⁽٢) انظر (٢/٧٢٧).

 ⁽٣) قوله: (صبيّاً أو مجنوناً)؛ أي: لهما نوعُ تمييز، فإنْ لم يكن لهما ذلك.. لم يصبح التفاطّها؛ فلكلٌ واحدٍ أنْ ينزعَها منهما. (شرقاوي؛ (٢/ ١٦٠)).

 ⁽٤) أي : رأى ذلك مصلحةً له في الحالة التي يجوزُ له فيها الاقتراضُ ؟ بأنْ كان فقيراً ، أمّا الغنيُ :
 فلا يجوزُ له أنْ يتملّكها له ؟ لأنّها ربّما تتلفُ عنده فيتملّقُ به الضمانُ مع استغنائه عن ذلك .
 « شرقاوى » (٢٠٠/٣) .

⁽o) أي : الأمين . • تحفة المحتاج » (٣٢١/٦) .

 ⁽¹⁾ قوله: (المُغمىٰ عليه)؛ أي: الذي له نوعُ تمييز، أو التقط ثمَّ أُخمي عليه حالاً، أمَّا لقطتُهُ
 حالَ الإغماء الذي لا تمييزَ معه أصلاً.. فغيرُ صحيحة. ١ شرقاوي ١ (٢ / ١٦٠) .

وإنْ كانَ فاسقاً. . صحَّ التقاطُهُ ، وتُرِكَتْ في يدِهِ ، وهل يُضَمَّ إليهِ غيرُهُ ؟ قولان .

قلتُ : الأظهرُ : أنَّها تُنزَعُ منهُ وتُوضَعُ عندَ عدلِ ، وأنَّهُ لا يُعتمَدُ تعريفُهُ ، بل يُضَمُّ إليهِ رقيبٌ ، واللهُ أعلمُ .

وإنْ كانَ مسافراً. . لم يُسافِرُ بها إلا بعدَ التَّعريفِ .

(وإنْ كانَ فاسقاً . . صحَّ التقاطُهُ) كاحتطابِهِ^(١) ، (وتُرِكَتْ في يدِهِ) ؛ لأنَّ حتَّ المِلْكِ لهُ ، (وهل يُضَمُّ إليهِ غيرُهُ) ؛ أي : عدلٌ ؛ لئلًا يخونَ فيها ، أو لا ؛ لِمَا مرَّ ؟ (قولان) .

(قلتُ : الأظهرُ : أنَّها تُنزَعُ منهُ وتُوضَعُ عندَ عدلٍ)(٢) ؛ لأنَّ مالَ ولدِهِ لا يُقَرُّ بيدِهِ ، فمالُ الأجنبيِّ أَوْلَىٰ ، (و) الأظهرُ : (أنَّهُ لا يُعتمَدُ تعريفُهُ ، بل يُضَمَّ إليهِ) عدلًا (رقيبٌ ، واللهُ أعلمُ) ؛ لِمَا مرَّ .

(وإنْ كانَ مسافراً)؛ أي: مُرِيداً لسفرٍ . . (لم يُسافِرُ بها إلا بعدَ التَّعريفِ)^(٣)، فإنْ أرادَ السَّفرَ بدونِها . . فَوَّضَ التَّعريفَ إلىٰ غيرِهِ .

وإذا التقطَ في صحراءً. . عَرَّفَها بأقربِ البلادِ إليها ، ولا يُكلَّفُ العُدُولَ إلىٰ غير مَقصدِهِ (٢٠) .

وليسَ للمُلتقِطِ تسليمُها إلى غيرِهِ ليُعرِّفَها إلا بإذنِ الحاكم .

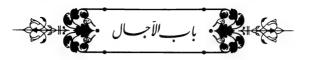


⁽١) أي : مع الكراهة تنزيهاً ؛ لأنَّهُ قد يخونُ فيها . ﴿ شرقاوي ﴾ (٢/ ١٦٠) .

⁽٢) أي : ينزعُها القاضي وجوباً ، وأجرةُ العدل في بيت المال . • شرقاوي ، (٢/ ١٦٠) .

⁽٣) أي : بعد انتهاء مدَّته .

⁽٤) المعتمد : أنَّهُ يُعرِّفُها بمقصده ؛ قَرُبَ أم بَعُدَ ، استمرَّ أم تغيَّر . انظر ﴿ تحفة المحتاج ﴾ (٣٣/٦) . (٣٣٣/٦) . و﴿ نهاية المحتاج ﴾ (٤٤٠/٥) .



(بابالآجال)

أي : المُدَدِ .

(هيَ) نوعانِ :

[الآجالُ المضروبةُ بالشَّرعِ]

أحدُهُما : آجالٌ (مضروبةٌ بالشَّرعِ) نصّاً أوِ استنباطاً (() ، (وهيَ) ؛ أي : الآجالُ ؛ أي : الآجالُ ؛ أي : ما تُصَرَّبُ فيهِ (أحدٌ وعشرونَ نوعاً : العِدَّةُ ، والاستبراءُ) بالأَقْراءِ ، أوِ الأَشْهُرِ ، أو وَضْعِ الحَمْلِ ، (والهُدُنةُ) بأربعةِ أَشْهُرٍ (٢) ، أو عشر سنينَ (٣) ، أو أقلَ ، وفي معناها : الأمانُ ، للكنَّةُ إنَّما يُؤجَّلُ بأربعةِ أَشْهُرٍ ، (والزَّكاةُ) بسنةٍ ، أو باشتدادِ الحَبُّ ، وصلاح الشَّمر (١٤) .

 ⁽¹⁾ قوله: (مضروبة)؛ أي: مُقدَّرة بقدر لا تزيدُ ولا تنقصُ عنه ، وقوله: (أو استنباطاً)؛
 أي: اجتهاداً مِنَ المجتهد؛ كمُدَّة العُنَّة ؛ فإنها مُقدَّرة باجتهاد سيدنا عمر رضي الله عنه . انظر
 د حاشية الشرقاري ١ (٢٦ / ١٦) .

⁽٢) أي : فأقل عند قؤتنا .

⁽٣) أي : عند ضعفنا .

⁽٤) قوله: (بسنة)؛ أي: تحديديّة في الذهب والفضّة ـ غير المعدن والرّكاز ـ والمواشي، وقوله: (أو باشتداد الحب)؛ أي: في الحبوب، وقوله: (وصلاحِ الثمر)؛ أي: في الثمار؛ فأقسامُها ثلاثةً. « شرقاري » (٢/ ١٦٢) .

(والمُنَّةُ) بسنةِ ، (واللَّقطةُ) كذلكَ^(۱) ، إلا في الحقيرِ ؛ فبزمنِ يُظَنُّ أَنَّ فاقدَهُ لا يُعرِضُ عنهُ غالباً ، (والرَّضاعُ) المُحرَّمُ بسنتَينِ ، (والحَمْلُ) بستَةِ أَشْهُرٍ فأكثرَ إلىٰ أَرْبِعِ سنينَ ، (وخيارُ الشَّرطِ) بثلاثةِ أيَّامٍ فأقلَّ ، (والمُصرَّاةُ) بذلكَ علىٰ قولٍ ، وبتَبيُّنِ كونِها مُصرًّاةً على الأصحِّ .

(وأقلُ الحيضِ) بيومٍ وليلةِ ، (والنَّفاسِ) بمَجَّة (٢) ، (وأكثرُهُما) ؛ أي : الحيضِ بستَّة أو الحيضِ بستَّة أو سبعةِ ، والنَّفاسِ بستَّة أو سبعةٍ ، والنَّفاسِ بأربعينَ يوماً ، (وأقلُ الطُّهْرِ) بخمسةَ عَشَرَ يوماً (٣) ، وغالبُهُ بأربعةِ وعشرينَ يوماً (١) ، أو ثلاثةِ وعشرينَ (٥) .

(ومُدَّةُ مُقامٍ)؛ أي : إقامةِ (السَّفرِ) بثلاثةِ أيَّامٍ^(١) ، (ومُدَّةُ مسحِ المقيمِ والمسافرِ) سفراً لا تُقصَرُ فيهِ الصَّلاةُ بيومِ وليلةٍ ، ومُدَّةُ مسحِ المسافرِ سفراً تُقصَرُ فيهِ الصَّلاةُ بثلاثةِ أيَّام ولياليها .

(ومُدَّةُ البلوغِ) ؛ أي : الَّتي يحصلُ بها البلوغُ بخمسَ عَشْرَةَ سنةٌ ، (ومبدأُ)

⁽١) أي : بسنة .

⁽٢) أي : زمن مجَّة .

⁽٣) قوله : (و أقل الطهر) ؛ أي : الفاصل بين الحيضتين .

⁽٤) أي: إنْ جُعل غالبُ الحيض ستة .

⁽٥) أي : إِنْ جُعلِ غالبُهُ سبعةً .

أي : غير يومي الدخول والخروج ، وكان الأولى أن يقول : (بدون أربعة أيًام) ؛ إذ لو زادت المُدَّةُ على الثلاثة ولم تبلغ الأربعةُ. لم ينقطع السفر ، وانظر * حاشية الشرقاوي *
 (١٦٣/٢) .

الحيضِ ، والإياسُ .

ومضروبٌ بالعقدِ ؛ وهوَ سبعةُ أنواع :

إمكانِ (الحيضِ) والاحتلامِ بتسعِ سنينَ تقريبيَّةِ (١) ، ويحصلُ بلوغُ الأنثىٰ بكلِّ مِنَ الظَّائةِ (١) ، ويحصلُ بلوغُ الأنثىٰ بكلِّ مِنَ الظَّائةِ (١) ، والخَنْفى إنْ حاضَ وأَمْنى . . حُكِمَ ببلوغِهِ على الأصحِّ ، وإنْ وُجِدَ أحدُهُما . . فلا ، وقالَ الإمامُ : (ينبغي الحُكْمُ ببلوغِهِ ، ثمَّ إنْ ظَهَرَ خلافُهُ . . غَيَّرْنا الحُكْمَ)(٢) ، قالَ الرَّافعيُّ : (وهوَ الحقُ)(١) ، واستحسنَ في " الرَّوْضةِ » ما قالَهُ المُتولِّي ؛ أنَّهُ يُحكَمُ بهِ إنْ تكرَّرَ (٥) ، وإنباتُ عانةِ ذَكَرَ الكُفَّار يَقتضى الحُكْمَ ببلوغِهِ (١) .

(والإياسُ) مِنَ الحيضِ باثنتَينِ وستَّينَ سنةً على الأصحِّ .

وجميعُ هاذهِ الأمور معلومةٌ في مَحَالُّها .

[الآجالُ المضروبةُ بالعقدِ]

(و) ثانيهما : أجلٌ (مضروبٌ بالعقدِ) ؛ أي : بسبيهِ^(٧٧) ؛ (وهوَ) ؛ أي : العقدُ الَّذي يُضرَبُ بسبيهِ الأجلُ (سبعةُ أنواع) :

أي : عند ابن حجر في الحيض والاحتلام ، واعتمد الرملي أنَّها تحديديَّةٌ في الاحتلام . انظر
 ق تحفة المحتاج » (١٦٤/٥) ، وق نهاية المحتاج » (٣٥٨/٤) ، وق حاشية المدابغي »
 (٢/ق ١٥٠) .

⁽٢) أي : بالمُدَّة التي هي خمسَ عشرةَ سنة ، والحيض ، والاحتلام .

⁽٣) نهاية المطلب (٦/ ٤٣٧) .

⁽٤) الشرح الكبير (٥/٧١).

⁽٥) روضة الطالبين (٤/ ١٨٠) ، وانظر ﴿ تتمَّة الإبانة ﴾ (٦/ ق٣٣) .

⁽٦) قوله : (ذَكَر) الأَوْلَىٰ : (ولد) ؛ ليشملَ الأنثى . انظر (حاشية الشرقاوي) (١٦٣/٢) .

 ⁽٧) أي : نصاً أو استنباطاً ، ومعنىٰ كون العقد سبباً لها : أنَّها تُذكَرُ فيه علىٰ وجه الصحَّة أو الفساد .
 انظر ٥ حاشية الشرقاوى ٥ (٢٦٤/٢) .

أحدُها : يُبطِلُهُ الأجلُ ؛ وهوَ : الصَّرْفُ ، ورأسُ مالِ السَّلَم .

والنَّاني : لا يصحُّ إلا بأجل ؛ وهوَ : الإجارةُ ، والكتابةُ .

والنَّالَثُ : يصحُّ حالًا ومُؤجَّلاً ؛ كبيوع الأعيانِ ، والصَّفاتِ .

والرَّابِعُ : يصتُّ بأجلٍ مجهولٍ لا معلومٍ ؛ وهوَ : الرَّهنُ ، والقِراضُ ، وكفالةُ البدن .

والخامسُ : يصحُّ بأجلٍ معلومٍ ومجهولٍ ؛ وهوَ : العاريَّةُ ، والوديعةُ .

(أحدُها : يُبطِلُهُ الأجلُ) ؛ أي : شرطُهُ ؛ (وهوَ : الصَّرْفُ) ، وفي معناهُ : بيعُ الطَّعامِ بالطَّعامِ () ، ورأسُ مالِ السَّلَمِ) ؛ يعني : والسَّلَمُ بتأجيلِ رأسِ مالهِ ، وكذا تأجيلُ بدلِ القَرْضِ إِنْ كانَ للمُقرضِ غرضٌ كزمن نَهْبٍ ، والمُقترضُ مَلِيءٌ .

(والنَّاني : لا يصحُّ إلا بأجلٍ ؛ وهوَ : الإجارةُ (٢٠ ، والكتابةُ) ، والمُساقاةُ .

(والنَّالثُ : يصعُّ حالاً ومُؤجَّلاً ؛ كبيوع الأعيانِ (٣) ، و) بيوع (الصَّفاتِ)(١) .

(والرَّابِعُ : يصحُّ بأجلٍ مجهولٍ لا معلومٍ ؛ وهوَ : الرَّهنُ ، والقِراضُ ، وكفالةُ البدنِ) ، والمعروفُ : أنَّها لا تصحُّ بالمجهولِ أيضاً .

(والخامسُ : يصحُّ بأجلٍ معلومٍ ومجهولٍ ؛ وهوَ : العاريَّةُ ، والوديعةُ) ، والوَكالةُ ، والوصايةُ .

⁽١) فلو عبَّر الماتن بـ (الرُّبُوي) كما عبَّر به الشارح في ﴿ التحرير ﴾ (ص١٠٦). . لكان أعمَّ .

 ⁽٢) أي: الإجارة المُقدَّرة بَمُدَّة ، أمَّا المُقدَّرة بمحلُ عملٍ ؛ كه (استأجرتُك لتخيطُ لي هـنذا الثوبَ).. فيُبطِلُها الأجلُ. انظر (٢/ ١٣٧ ـ ١٣٨) .

⁽٣) أي : كالثمن في بيوع الأعيان ، أمَّا الأعيانُ نَفْسُها. . فلا تقبلُ التأجيلَ . • شرقاوي ، (٢/ ١٦٤).

⁽٤) أي : بيوع الأعيان في الذُّمَم المشتمل علىٰ ذكر الصفات ، لنكن إنْ عُقدَ بلفظ البيع . . صحَّ تأجيلُ المُثمَن فقط ـ وهو المُسلمُ فيه ـ دون رأس المال . ١ شرقاري ١ (٢ / ١٦٤) .

والسَّادسُ : يصحُّ بمجهولِ لا معلومٍ ، ويسقطُ الأجلُ ويبقى العقدُ ؛ وهوَ العُمْرِي ، والرُّفْينِ .

والسَّابِعُ : أَجَلُ يختصُّ بالرِّجالِ ؛ وهوَ أَجَلُ الجزِّيةِ .

(والسَّادسُ : يصحُّ بمجهولِ لا معلومٍ ، ويسقطُ الأجلُ ويبقى العقدُ ؛ وهوَ العُمْرىٰ ، والرُّقْبِيٰ) ؛ للأخبارِ الواردةِ فيهمَا(١) .

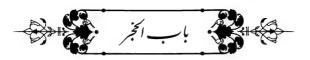
(والسَّابِعُ : أجلٌ يختصُّ بالرِّجالِ ؛ وهوَ أجلُ الجِزْيةِ)(٢) ؛ لأنَّها لا تُعقَدُ للنِّساءِ ، ولا للخَنَاثِيٰ ، كما سيأتي في بابها^(٣) .

0 0 0

⁽۱) انظر ما تقدم في (۱۷۳/۲) .

 ⁽٢) وصورتُها أَنْ يَقُولَ : (أَقْرَرُتُكُم ـ أو أذنتُ ـ في إقامتكم بدارنا علىٰ أنْ تلتزموا كذا جزية كلَّ سنةِ
 وتنقادوا لحكمنا) . • إقناع ٥ (٢/ ٢١١ - ٢٦٢) ، وانظر • حاشية المدابغي ، (٢/ ق٢٥)) .

⁽٣) انظر (٢/ ٧٨٥) .



هوَ نوعانِ :

أحدُهُما : في شيء خاصٌ ؛ كالحَجْرِ على الرَّاهنِ في المرهونِ إلىٰ وفاءِ الدَّينِ ، وعلى السَّيِّدِ في المُكاتَبِ ، وفي بيعِ الآبقِ والمغصوبِ ، والمَبِيعِ قبلَ القبض .

(باب الحجر)

هوَ لغةً : المنعُ(١) ، وشرعاً : المنعُ مِنْ تصرُّفِ خاصٌّ لسببِ خاصٌّ .

والأصلُ فيهِ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَآبَنُلُواْ الْيَنَكَىٰ حَقَّةَ إِذَا بَلَغُواْ النِّكَاحَ . . . ﴾ الآية [النساء: ٦] ، وقولُهُ : ﴿ فَإِن كَانَ الَّذِى عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا . . . ﴾ الآية [البترة: ٢٨٢] ، والسَّفيهُ : المُبذَّرُ ، والضَّعيفُ : الصَّبيُّ ، والَّذي لا يستطيعُ أَنْ يُمِلَّ : المغلوبُ على عقلِهِ .

[الحَجْرُ الخاصُّ]

(هـ وَ) ؛ أي : الحَجْرُ (نـ وعـ انِ : أحـ دُهُمـ ا) : مـ الله رعَ (فـي شـيء خاصً $^{(Y)}$ ؛ كالحَجْرِ على الرَّاهنِ في المرهونِ إلىٰ وفاء الدَّينِ، و) كالحَجْرِ (على السَّيِّرِ في المُكاتَبِ $^{(T)}$ ، وفي بيعِ الآبقِ والمغصوبِ $^{(3)}$ ، والمَبِيعِ قبلَ القبضِ) ؛

 ⁽١) ومنه سُمِّي العقلُ حِجْراً ؛ لمنعه صاحبةُ مِن ارتكاب ما لا يليق به . ٩ شرقاوي ١ (٢/ ١٦٥) .

 ⁽٢) أي : ببعض الأعيان دون بعض ، وهي أنواع كثيرة أوصلها بعضُهُم إلى نيّف وسبعين ، وأشار المُصنَّكُ إلىٰ عدم انحصارها بالكاف . انظر ٥ حاشية الشرقاوي ٥ (٢/ ١٦٥) .

 ⁽٣) أي : كتابة صحيحة ، فيمننغ بيعُه بلا إذن منه . • شرقاوي ١ (١٦٦ / ٢) .

⁽٤) أي : وبيع المغصوب إذا لم يقدر المشتري علىٰ نزعه ، وإلا صعَّ بيعُهُ ولو لغير الغاصب . =

النَّاني: في عامٌ ؛ وهوَ سبعةٌ: حَجْرُ الفَلَسِ ، يختصُّ بالمالِ ، ويرتفعُ بارتفاعِهِ ، والسَّفَةِ ، يختصُّ بالمالِ والعُقُودِ والإقرارِ ، ويرتفعُ بالرُّشدِ ، والجنونِ في كلِّ شيءٍ ، ويرتفعُ بزوالِهِ ،

لِمَا عُرِفَ في أبوابِها .

[الحَجْرُ العامُّ وأنواعُهُ]

(النَّاني : في عامِّ^(۱) ؛ وهوَ سبعةٌ : حَجْرُ الفَلَسِ) ، و(يختصُّ بالمالِ) ؛ أي : بالتَّصرُّفِ فيهِ على الوجهِ المذكورِ في بايِهِ^(۲) ، (ويرتفعُ بارتفاعِهِ) ؛ برَفْعِ الحاكم لهُ ، كما سيأتي^(۳) .

(و) حَجْرُ (السَّفَهِ) ، و(يختصُّ بالمالِ والمُقُودِ والإقرارِ) على ما مرَّ في بايه (١) ، ولو حَذَفَ (العقودِ) . . أَغْنىٰ عنها قولُهُ : (بالمالِ) ؛ إذ معناهُ : بالنَّصرُّفِ فيهِ بعقدِ أو غيرِهِ ، معَ أنَّ ذِكْرَها يقتضي أنَّها لا تصحُّ منهُ مطلقاً ، وأنَّ فسوخَهُ تصحُّ مطلقاً ، وليسَ ذلكُ مُراداً .

(ويرتفعُ بالرُّشْدِ) ؛ وهوَ صلاحُ الدِّينِ والمالِ^(٥) ؛ بألَّا يفعلَ مُحرَّماً يُبطِلُ العدالةَ ، ولا يُبدِّرَ ؛ بأنْ يُضيِّعَ المالَ باحتمالِ غَبْنِ فاحشٍ في المعاملةِ _ وهوَ ما لا يُحتمَلُ غالباً _أو برَمْيهِ في بحرٍ ، أو إنفاقِهِ في مُحرَّم .

(و) حَجْرُ (الجنونِ في كلِّ شيءِ (٦) ، ويرتفعُ بزوالِهِ) ؛ بأنْ يُفِيقَ منهُ .

د شرقاوی ، (۱۲۲/۲) .

⁽١) أي : ما شُرع في شيء عامٌ .

⁽۲) انظر (۲/۳/۲) وما بعدها .

⁽٣) انظر (٢/ ٢٤٠).

⁽٤) انظر (٢/ ٢٠٠ ٢٠١).

⁽٥) قوله: (وهو)؛ أي: الرشد.

⁽٦) أي : مِنْ أمواله وأقواله ولو عبادةً . نعم ؛ يصحُّ احتطابُهُ والتقاطُهُ واحتشاشه واصطباده .

.____

(و) حَجْرُ (الصَّغَرِ) في كلِّ شيءٍ .

نَعَمْ ؛ تصحُّ عبادةُ المُميِّزِ ، ويُعتبَرُ قولُهُ في الإذْنِ في الدُّخولِ ، وإيصالِ الهُديَّةِ ، ولهُ تَمَلُّكُ المباحاتِ ، وإزالةُ المُنكَراتِ ، ويُثابُ عليها كالمُكلَّفِ^(١) ، ويجوزُ توكيلُهُ في تَفْرِقةِ الزَّكاةِ ونحوِها إذا عُيِّنَ لهُ المدفوعُ إليهِ .

و (يرتفعُ) حَجْرُهُ (بالبلوغِ وإيناسِ الرُّشْدِ) ، ويَحصُلُ البلوغُ بما مرَّ في الباب السَّابق (٢٠) .

ويُختبَرُ رُشْدُ الصَّغيرِ في المالِ ، ويختلفُ بالمراتبِ ؛ فيُختبَرُ ولدُ النَّاجِرِ : بالبيعِ ، والشَّراءِ ، والمُماكَسةِ فيهما ، وولدُ الزَّرَاعِ : بالزِّراعةِ ، والنَّفقةِ على القُوَّامِ بها^(٣) ، والمُحترِفُ^(٤) : بما يتعلَّقُ بحِرْفتِهِ^(٥) ، والمرأةُ : بما يتعلَّقُ بالغَرْلِ^(١) ، والقُطْنُ^(٧) ، وصَوْنِ الأطعمةِ عن الهرَّةِ ونحوِها^(٨) .

ويُشترَطُ تكرُّرُ الاختبارِ مرَّتينِ أو أكثرَ ؛ بحيثُ يُفِيدُ غلبةَ الظَّنِّ برُشْدِهِ ، ووقتُهُ : قبلَ البلوغ على الأصحِّ ؛ فلا يصحُّ عقدُهُ ، بل يُمتحَنُ في المُماكسةِ ،

انظر (حاشية الشرقاوي) (١٦٦/٢) .

⁽١) أي : يُتاب على إزالة المنكرات في الدار الآخرة ثوابَ المندوب كثوابه على عبادته ، لا ثوابَ الواجب ، فتشبيهُ بالمكلف إنّما هو في أصل الثواب . انظر (حاشية الشرقاوي ، (٢/ ١٦٦).

⁽٢) انظر (٢/ ٢٣٣_ ٢٣٤) .

 ⁽٣) وهم الذين استؤجروا على القيام بمصالح الزرع ؛ كالحَرْث والحَصْد والحفظ .

⁽٤) بالجر والرفع ، والرفعُ أَوْلَى . انظر توجيههما في ا تحفة المحتاج ، (١٦٨/٥) .

⁽٥) أي : حرفةِ أبيه .

⁽٦) أي : بفعله إنْ تخدَّرت ، وإلا فببيعه . • تحفة المحتاج ، (٥/١٦٩) .

⁽٧) أي : حفظاً وبيعاً . (تحفة المحتاج) (١٦٩/٥) .

⁽A) كالفأرة والدجاجة .

والرِّقِّ في حقِّ السَّيِّلِ ، والمرضِ في الثُّلُنينِ إذا أَخْرَجَهُ عن مِلْكِهِ بلا عِوَضٍ ، وفي جميعِ المالِ معَ الورثةِ ، والرِّدَّةِ ، فإنْ عادَ للإسلامِ . . تبيَّنَ نفوذُ تصرُّفِهِ ، وإلا فلا .

فإذا أرادَ العَقْدَ. . عَقَدَ الوليُّ .

(و) حَجْرُ (الرِّقِّ في حقِّ السَّيِّدِ)(١) .

(و) حَجْرُ (المرضِ في النَّلُنينِ) معَ غيرِ الورثةِ (إذا أَخْرَجَهُ عن مِلْكِهِ بلا عِوَضِ) يُساوِيهِ^(۲) ، (وفي جميعِ المالِ) ؛ أي : مالِهِ (معَ الورثةِ) كذلكَ ، ويرتفعُ بالصَّحَّةِ ، كما صَرَّحَ بهِ * الأصلُ » في بعضِ نُسَخِهِ^(۲) ، ويتبيَّنُ بها نفوذُ تصرُّفهِ .

(و) حَجْرُ (الرَّدَّةِ) للمسلمينَ ، (فإنْ عادَ) المُرتدُّ (للإسلامِ. . تبيَّنَ نفوذُ تصرُّفِهِ) إنِ احتَمَلَ الوقف ؛ كعِنْقِ وتدبيرِ ، (وإلا فلا) .

(ويرتفعُ حَجْرُ الجنونِ والصَّغَرِ والرَّقِّ) ؛ أي : حَجْرُ كلِّ منها. . (بزوالِهِ بنَفْسِهِ) مِنْ غيرِ توقُفٍ على رَفْعِ الحاكمِ ، (ويتوقَفُ) الارتفاعُ (على) رَفْعِ (الحاكمِ في الفَلَسِ ، و) في (الرَّدَّةِ) علىٰ قولِ ضعيفٍ ، (وفيما إذا بَلَغَ سفيهاً

 ⁽١) (في) تعليلية ، وحقُّه : خدمتُه واشتغالُهُ في مصالحه المقتضي منعهُ من التصرُّف . انظر
 و حاشية الشرقاري ٥ (٢٦٧ /٢) .

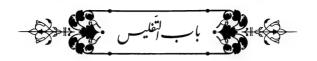
 ⁽۲) أي : المذكورَ من الثلثين ؛ بأنْ لم يكن هناك عوضٌ أصلاً ، أو عوضٌ لا يُساويه ، وخَرَجَ
بالنَّلْئين : الثَّلْتُ فما دونه ؛ فيصحُ تصرُّقُهُ فيه مطلقاً ولو كان عليه دينٌ مستغرِقٌ على المعتمد .
 د شرقاوى » (۱۷۷/۲) .

 ⁽٣) صُرُح به في (ح، ط).

ثمَّ رَشَدَ) وكانَ وليُهُ الحاكمَ ؛ لأنَّ الضَّارِبَ للحَجْرِ في الأَوَّلَيْنِ الحاكمُ ، فلا يرتفعُ إلا برَفْعِهِ ، والنَّالَ يحتاجُ إلىٰ نَظَرٍ واجتهادٍ ، فأَشْبَهَ السَّفةَ الطَّارئ ، وهـٰذا وجه فيهِ ، والأصحُّ خلائهُ ؛ لأنَّهُ ثَبَتَ بغيرِ حاكمٍ ، فلا يتوقَّفُ ارتفاعُهُ على الحاكم ، كحَجْر الجُنُونِ⁽¹⁾ .



⁽١) في هامش (د): (بلغ مقابلة).



(باب لتّفليس)

هوَ لغةً : النَّداءُ على المُفلِسِ بصفةِ الإفلاسِ ، وشرعاً : الحَجْرُ علىٰ مَنْ عليهِ دَينٌ حالٌ لا يَفِي بهِ مالُهُ(١) .

والأصلُ فيهِ : ما رواهُ الحاكمُ وصَحَّحَ إسنادَهُ : أَنَّ النَّبِيَّ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ حَجَرَ علىٰ معاذٍ ، وباعَ مالَهُ في دَينِ كانَ عليهِ ، وقَسَمَهُ بينَ غُرَمائِهِ ، فأصابَهُم خمسةُ أسباع حقوقِهم(٢) .

والحَجْرُ على المُفلِسِ يكونُ بطلبِهِ (٣) ، أو بطلبِ الغُرَماءِ ، فإنْ كانَ الدَّينُ لمحجورِ الحاكم (١٤) . حَجَرَ بلا طلبِ .

⁽١) قوله : (الحَجْرُ) ؛ أي : حجر الحاكم بلفظ يَدُلُّ عليه ؛ كـ (منعتُهُ من التصرف في أمواله) ، أو (حجرتُ عليه فيها) ، أو (أبطلتُ تصرُّفاتِهِ فيها) ، وقوله : (دَينٌ) ؛ أي : عينيٌّ لازم لا دَحرتُ عليه فيها) ، أو (أبطلتُ تصرُّفاتِهِ فيها) ، وقوله : (كَينٌ) ؛ أي : عينيٌّ لازم لا دَحرتُ ؛ فلا حَجْرَ بالمنافع ، ونفقةِ الزوجة غداً ، ولا بدين الله تعالىٰ ؛ كالزكاة . انظر * حاشية الشرقارى * (٢٩/ ١٦٨) .

⁽٢) المستدرك (٣/ ٢٧٤) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضى الله عنهما .

 ⁽٣) أي : المفلسِ ولو بوكيله ، ولا يحجر عليه بمُجرَّد الطلب ، بل بعد ثبوت الدين عليه ببيئة أو إقرار منه بعد الدعوى به ، ويقوم مقامها علمُ القاضي به . • شرقاوي ١ (١٦٩ /٢) .

⁽³⁾ أي: لمَنْ يصحُّ أَنْ يكونَ محجوراً للحاكم وإن لم يكن في حجره ، ومنه المسجد ؛ فقوله : (لمحجور الحاكم) ليس قيداً ؛ إذ مثله : محجورُ الأب مثلاً إذا كان له دينٌ على مفلس ولم يطلبُ وليُّه الخاصُ من الحاكم الحجرَ وعلم به الحاكم ؛ وَجَبَ عليه الحجر . • مدابغي » (٢/ق ٥٥ ـ ١٥ ٨ ـ ١٥) .

[ديونُ المُفلِس الَّتي تُقدَّمُ علىٰ حقِّ الغُرَماءِ]

وعلىٰ كلِّ تقديرٍ : (إذا حَجَرَ الحاكمُ علىٰ رجلٍ) مثلاً (لإفلاسِهِ.. قَذَمَ على الغُرَماءِ نفقتَهُ) ونفقةَ مَمُونِهِ وكِسْوتَهُم وسُكْناهُم (() (في حياتِهِ) حتىٰ يُقسَمَ ماللهُ ؟ لأنَّهُ مُوسِرٌ ما لم يَزُلُ مِلْكُهُ ، وقَيَّدَهُ مِنْ زيادتِهِ بقولِهِ (٢) : (إنْ لم يَسْتَغْنِ بكَسْبٍ) ؛ أي : لائقٍ بهِ ، فإنِ استغنىٰ بهِ.. فلا يُنفِقُ عليهِم ولا يَكْسُوهُم ، ويصرفُ كَسْبُهُ إلىٰ ذلكَ ، فإنْ لم يَفِ بهِ . . كُمُّلَ .

والنَّفقةُ على زوجاتِهِ : قالَ الإمامُ : (نفقةُ المُعسِرِينَ)(٢) ، والرُّويانيُّ : (نفقةُ المُعسِرِينَ)(⁽¹⁾ ، قالَ الرَّافعيُّ : (وهلذا قياسُ البابِ ، وإلا لَمَا أُنفِقَ على الأَفاربِ)^(٥) ، قالَ الشَّافعيُّ في الأَفاربِ) ، قالَ الشَّافعيُّ في المُختصَرِ » : أُنفِقَ عليهِ وعلى أهلِهِ كلَّ يومٍ أقلُّ ما يَكفِيهِم مِنْ نفقةٍ وكشوة)(١) .

(و) قَدَّمَ عليهِم أيضاً (مُؤْنةَ تجهيزِهِ بعدَ موتِهِ) ، ومُؤْنةَ تجهيزِ مَمُونِهِ في حياته .

⁽١) فلو عبَّر الماتنُ بالمؤنة . . لَشَمِلَ كلُّ ذلك . انظر ﴿ حاشية الشرقاوى ﴾ (١٦٩/٢) .

⁽٢) نصَّ الماتن علىٰ هـٰـذه الزيادة في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق١٢٤) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٢٩٠).

 ⁽٣) نهاية العطلب (٤٠٩/٦) ، وهو المعتمد ، وانظر * الغاية في اختصار النهاية ، (٤٠/٤ _
 ٤١) ، و* تحفة المحتاج ، (١٣٥/٥) ، و* نهاية المحتاج ، (٣٢٨/٤) .

⁽٤) بحر المذهب (٥/ ٣٧٤).

⁽٥) الشرح الكبير (٢٢ / ٢٢) .

⁽٦) روضة الطالبين (٤/ ١٤٥) ، وانظر (مختصر العزني) (ص٢٠٢) .

(و) قَدَّمَ (مُؤَنَ بيعِ مالِهِ ؛ كأجرةِ الدَّلَّالِ) والمُنادي ؛ لأنَّها مِنْ مصالحِ الحَجْر^(١) .

(و) قَدَّمَ (دينَهُ اللَّارَمَ) لهُ أو ما يَؤُولُ إلى اللَّزومِ فيما يظهرُ^(٢). . (قبلَ الحَجْرِ إذا كانَ بهِ رهنٌ^(٣) ؛ فيُقدِّمُ المرتهنَ بثمنِهِ)^(٤) ؛ لتقدُّمِ تعلُّقِ حقَّهِ علىٰ حقوق الغُرَماءِ .

(أو) إذا (وَجَدَ مَنْ باعَهُ سِلْعةً عِينَ مالِهِ ولم يَقيضِ النَّمنَ) منهُ ، ومعنىٰ تقديمِهِ بدَينِهِ في هاذهِ : أنَّهُ يُقدَّمُ بالسَّلْعةِ المقابلةِ لدَينِهِ ، كما نُبُة عليهِ بعدُ^(٥) ، ومحلَّهُ : (إذا كانتْ بحالِها ، أو ناقصةً نقصانَ صفةٍ ؛ وهوَ ما) ؛ أي : نَقْصٌ (لا يُقرَدُ بالعقدِ) ؛ كقطع يدِ ، (أو زائدة زيادةً مُتَّصِلةً) ؛ كسِمَنٍ وصَنْعةٍ ؛ (فلهُ فسخُ البيعِ والرُّجوعُ فيها) ؛ أي : في السَّلْعةِ ؛ لخبرِ « الصَّحيحَينِ » : « إذا أَنْلَسَ الرَّجلُ ووَجَدَ البائمُ سِلْعَتَهُ بعَينِها . . فهوَ أحقُ بها مِنَ الغُرَماءِ ، (١) .

⁽١) في (ب): (الغرماء).

 ⁽٢) كثمن المبيع زمن الخيار . ٩ شرقاوي ١ (٢/ ١٧٠) .

 ⁽٣) بأن رهنه المفلس قبل الحجر عليه ، ومحطُّ الفائدة هو هذا القيدُ _ أعني : قولَة : (إذا كان به رهنّ) _
 وإلا فكلُّ الديون لازمةٌ له قبل الحجر؛ إذ لا يُحجّرُ عليه إلا حيننذِ . • شرقاري » (١٧/ ١٧٠).

 ⁽³⁾ أي : بقدر دينه مِنْ ثمنه ، فإنْ فضل منه شيءٌ . . تعلَّق به حقُّ الغرماه ؛ لأنَّ الحجر يتعدَّىٰ إليه
 كبقيَّة أمواله على المعتمد . • شرقاوي) (۲/ ۱۷۰) .

⁽٥) انظر (٢٤٨/٢) .

⁽٦) صحيح البخاري (٢٤٠٢)، صحيح مسلم (١٥٥٩/ ٢٤) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه.

فإنْ كانتْ زائدةً زيادةً مُنفصِلةً.. فهيَ للغُرَماءِ ، وكذا لو كانتْ أَثْراً ؛ كالقصارةِ في الأظهرِ ، فإنْ كانتْ زائدةً مِنْ وجهٍ ناقصةً مِنْ وجهٍ .. فلها أربعةُ أحوالِ :

وقولُهُ : (وهوَ ما لا يُفرَدُ بالعقدِ). . مِنْ زيادتِهِ^(١) .

(فإنْ كانتْ) ؛ أي : السَّلْعةُ (زائدةً زيادةً مُنفصِلةً) ؛ كثمرةٍ وولدٍ حادثَينِ بعد البيع. . (فهي للمُعْرَساءِ) (٢٠ ؛ لخُلُوصِها للمُفلِسِ ، ويرجعُ البائعُ في الأصلِ ، (وكذا لو كانتْ) ؛ أي : الزِّيادةُ (أَثَراً ؛ كالقِصَارةِ) للتَّوبِ المَبيعِ ؛ فإنَّها للمُفلِسِ ؛ فتكونُ للغُرَماءِ (في الأظهرِ)؛ إلحاقاً لها بالعينِ ، ويرجعُ البائعُ في الأصلِ ؛ مثالهُ : قيمةُ الثَّوبِ خمسةٌ ، وبلغتْ بالقِصَارةِ ستَّةً ؛ فللمُفلِسِ سُدُسُ الثَّمن ، فيُعطَى للغُرَماءِ .

والثَّاني : لا شيءَ للمُفلِسِ ، كما في السُّمَنِ بعَلَفِهِ .

وفَرُقَ الأَوَّلُ : بأنَّ قِصَارتَهُ منسوبَةٌ إليهِ ، بخلافِ السَّمَنِ ؛ فهوَ مَحْضُ صنع اللهِ تعالىٰ ؛ فإنَّ العَلَفَ يوجدُ كثيراً ولا يحصلُ السَّمَنُ .

والتَّرجيحُ مِنْ زيادتِهِ^(٣) ، وجَعْلُهُ القِصَارةَ ونحوَها أَثْراً.. مخالفٌ لِمَا في « الرَّوْضةِ » كـ« أصلِها » هنا ؛ مِنْ أَنَّ ذلكَ عينٌ (١٠) .

(فإنْ كانتْ) ؛ أيِ : السَّلْعةُ (زائدةً مِنْ وجهِ ناقصةً مِنْ وجهِ) ؛ كَكِبَرِ عبدِ ، وطُولِ نخلةِ ، وتعلَّم صَنْعةِ معَ بَرَصِ. . (فلها أربعةُ أحوالٍ) ؛ لأنَّ الزِّيادةَ

⁽١) نصَّ الماتن عليها في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق١٢٤) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٢٩٣) .

⁽٢) قوله: (فهي) ؛ أي: الزيادة .

⁽٣) نصَّ الماتن عليها في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق٦٢٤) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٢٩١_ ٢٩٢) .

 ⁽٤) روضة الطالبين (٤/١٧٠)، الشرح الكبير (٥٩/٥)، وفي (د، هـ): (خلاف الأظهر)
 بدل (مخالف لما).

إِنْ كَانَا فِي الصَّفَةِ. . فَهِيَ للبائعِ ؛ لا شيءَ لهُ فِي النَّقصِ ، ولا شيءَ عليهِ فِي الزِّيادةِ .

وإنْ كانَ النَّقصُ في الصَّفةِ والزِّيادةُ في الذَّاتِ أوِ الأَثَرِ. . فلا شيءَ لهُ في نقصِ الصَّفةِ ، والزِّيادةُ للغُرَماءِ .

وفي عكسِهِ لهُ الفسخُ ، والمُضاربةُ معَ الغُرَماءِ بالنَّقصِ .

والنَّقصَ إِمَّا في الصُّفةِ ، أو في الذَّاتِ ، أوِ الزِّيادةُ في الصُّفةِ والنَّقصُ في الذَّاتِ ، أو بالعكس .

وحُكْمُهُما : أنَّهُما (إنْ كانا في الصَّفةِ) ؛ كعَرَجِ وسِمَنٍ . . (فهيَ) ؛ أيِ : السَّلْعةُ (للبائعِ ؛ لا شيءَ لهُ في النَّقصِ ، ولا شيءَ عليهِ في الزِّيادةِ) ، كما لوِ انفردا .

(وإنْ كانَ النَّقصُ في الصَّفةِ والزَّيادةُ في الذَّاتِ أو) في (الأَثْرِ) ؛ كَمَرَجٍ وولدٍ ، وكَخَرْقِ النَّوبِ وقِصَارتِهِ (١٠٠ . . (فلا شيءَ لهُ) ؛ أي : للبائعِ (في نقصِ الصَّفةِ ، والزِّيادةُ للعُرْمَاءِ) ، كما لو انفردا .

(وفي عكسِهِ) ؛ بأنْ كانَ النَّقصُ في الذَّاتِ والزِّيادةُ في الصَّفةِ ؛ كتَلَفِ أحدِ المَبيعَينِ وسِمَنِ الآخَرِ . . (لهُ الفسخُ ، والمُضاربةُ معَ الغُرَماءِ بالنَّقصِ) ، ويفوزُ بالزُّيادة^(٢) .

(وإنْ كانَ النَّقصُ والزَّيادةُ في الذَّاتِ) ؛ كتَلَفِ أحدِ المَبيعَينِ وولدِهِ. .

 ⁽١) قوله : (كمَرَج وولا) لفّ ونشر مُرتّب في العثالَيْنِ وفي شِغّي كلِّ منهما ؛ فالعرجُ والولدُ مثالًا
 للنقص في الصفة والزيادةِ في الذات ؛ الأوّل للأوّل ، والثاني للثاني ، وخَرْقُ الثوب وقِصَارتُهُ
 مثالٌ للنقص في الصفة والزيادةِ في الأمّر كذلك . • شرقاوي ١ (٢٧ /٢)) .

⁽٢) قوله : (ويفوزُ) ؛ أي : البائعُ .

ردَّ الزِّيادةَ ، وضاربَ معَ الغُرَماءِ بالنَّقصِ .

وإنْ وَجَدَها مُختلِطة بِمِثْلِها أو دونِها.. فلهُ أَخَذُ قَدْرِ المَبِيعِ مِنَ المُختلِطِ، أو بأَجْوَدَ.. فلا رجوعَ في المخلوطِ في الأظهرِ، وللكنّة يُضارِبُ معَ الغُرَماءِ، والثّاني : يُشارِكُهُم بِمِثْلِهِ، وقُسِمَ الباقي بينَ غُرَمائِهِ بقَدْرِ ديونِهم.

(ردَّ الزِّيادةَ)؛ أي : أَبْقاها للمُغلِسِ، (وضاربَ معَ الغُرُماءِ بالنَّقصِ) بعدَ الفسخ .

(وإنْ وَجَدَها) ؛ أي : السَّلْعةَ ؛ كزيتِ (مُختلِطةٌ بِمِثْلِها أو دونِها(١٠).. فلهُ) بعدَ الفسخِ (أَخْذُ قَدْرِ المَبِيعِ مِنَ المُختلِطِ) ، ويكونُ في الدُّونِ مُسامِحاً بنقصِهِ كنقصِ العيبِ(٢) .

(أو) وَجَدَهَا مُختلِطةً (بِأَجْوَدَ. . فلا رجوعَ) لهُ (في المخلوطِ في الأظهرِ) ؛ حَذَراً مِنْ ضَرَرِ المُفلِسِ ، (وللكنَّهُ يُضارِبُ معَ الغُرَماءِ) بالنَّمنِ .

(والثَّاني) : لهُ الرُّجوعُ ؛ فيفسخُ العقدَ ، ثمَّ (يُشارِكُ الغُرَماءَ بقيمةِ مالِهِ) ؛ فيُباعانِ بعدَ الرُّجوع ، ويُوزَّعُ الشَّمنُ علىٰ نسبةِ قيمتَيْهِما .

(والثَّالَثُ) : كالثَّاني ، لكن (يُشارِكُهُم بِمِثْلِهِ) ؛ أي : بمِثْلِ مالهِ بحَسَبِ قيمتَنْهِما ، (وقُسِمَ الباقي) بعدَ أخذِهِ ما خَصَّهُ بالشَّرْكةِ على القولَينِ (بينَ غُرُمائِهِ بقَدْرِ ديونِهِم) .

 ⁽۱) قوله : (بمثلها) قبد خَرَجَ به : ما لو وجدها مختلطةً بغيرها ؛ كزيت بشُيْرَج ؛ فهو كالتلف ؛
 فلا رجوعَ ويُضاربُ . ﴿ شرقاوي ﴾ (۲/ ۱۷۲) .

 ⁽٢) محلُّ ذلك : إذا خلطه المشتري ، فإنْ خلطه أجنبيٍّ . . خُيرٌ البائعُ بين أخذه مع المضاربة بنقص الخلط وبين المضاربة بالثمن . ٩ شرقاوي ١ (/ ١٧٢) .

فإنْ لم يثبتْ إلا بإقرارهِ.. قُبِلَ في حقّ الغُرَماءِ إنْ أَسْنَدَ وجوبَهُ إلىٰ ما قبلَ الحَجْرِ في الأظهرِ ، فإنْ أَسْنَدَهُ إلىٰ ما بعدَهُ لمُعاملةٍ أو مطلقاً.. لم يُقبَلُ في حقّهم ، وإنْ قالَ : (عن جناية).. قُبلَ في الأصحّ .

والتَّرجيحُ مِنْ زيادتِهِ (١) .

هـٰذا كلَّهُ إذا ثَبَتَ الدَّينُ بغيرِ إقرارِ المُفلِسِ ، (فإنْ لم يثبتْ إلا بإقرارِهِ. . قُبِلَ في حقَّ المُرَماءِ إنْ أَسْنَدَ وجوبَهُ إلىٰ ما قبلَ الحَجْرِ في الأظهرِ) ، كما مرَّ في الإقرار^(۲) .

والثَّاني : لا يُعبَلُ في حقِّهِم ؛ لاحتمالِ المُواطَاةِ ، ورُدَّ : بأنَّها خلافُ الظَّاهر .

(فإنْ أَشْنَدَهُ إلىٰ ما بعدَهُ لمُعاملةٍ أو مطلقاً. . لم يُقبَلُ في حقِّهِم ، وإنْ قالَ : « عن جنايةٍ ، (٢٠) . . تُبِلَ في الأصحِّ) ، كما مرَّ في الإقرارِ أيضاً (٤) .

والنَّاني : لا يُقبَلُ ، كما لو قالَ : (عن معاملةٍ) .

ولهُ أَنْ يَرُدَّ بالعيب ما كانَ اشتراهُ إِنْ كانتِ الغِبْطةُ في الرَّدِّ(٥) .

قالَ المُصنَّفُ: (وقولي: ﴿ فإنْ لَم يَثبَتْ... ﴾ إلىٰ آخرِهِ.. أَحْسَنُ مِنْ قُولِهِ : ﴿ فَأَمَّا مَا لَزِمَ بَعَدَ الحَجْرِ بِالإقرارِ... ﴾ ، وفيه زيادةُ التَّرجيح والتَّقصيلِ ؟

 ⁽١) نصَّ الماتن علىٰ هـٰــذه الزيادة في و دقائق التنقيح ، (ق١٢٤) ، وانظر و اللباب ، (ص٢٩٣).

⁽٢) انظر (٢/٢٠٠).

⁽٣) أي : ولو بعد الحجر . (تحفة المحتاج) (٥/ ١٢٥) .

⁽٤) انظر (٢/١٩٩).

أي: نقط، بخلاف بيعه بِغِبْطة؛ فلا يجوزُ له، وخَرْجَ بما ذكره: ما إذا كانت الغِبْطةُ في
الإبقاء، أو لم يكنُ هناك غِبْطةٌ أصلاً ؛ لا في الردُ ولا في الإبقاء؛ فلا ردَّ فيهما ؛ لما فيه مِنْ
تفويت المال بلا غرض. انظر و حاشية الشرقاوي ، (٢/ ١٧٢) .

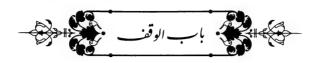
فإنَّهُ أَطْلَقَ الخلافَ ولم يذكرْ محلَّهُ)(١) .

والعبارةُ الَّتِي نَقَلَها عنِ « اللُّبابِ » لم أَرَها فيهِ ، وكانَّ نسختَهُ وقعتْ كذلكَ (٢) .



⁽١) دقائق تنقيح اللباب (ق ١٢٤).

 ⁽٢) وقد وقعت كذلك أيضاً في مطبوع (اللباب) (ص ٢٩٠) .



النَّبرُّعُ سنَّةُ أنواعٍ : الوصيَّةُ ، والهبةُ ، والصَّدقةُ ، والعُمْرىٰ ، والرُّفْبىٰ ، والوَّفْبىٰ ، والوقفُ .

(باب الوقف)

هوَ لغة : الحَبْسُ ، وشرعاً : حَبْسُ مالِ يُمكِنُ الانتفاعُ بهِ معَ بقاءِ عَينِهِ بقَطْعِ التَّصرُفِ في رقبتِهِ على مَصْرِفِ مباح^(١) .

والأصلُ فيهِ : خبرُ * الصَّحيحَينِ » : أنَّ عمرَ رَضِيَ اللهُ عنهُ أصابَ أرضاً بخيبرَ ، فقالَ لهُ النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ : * إنْ شِئْتَ . حَبَّشَتَ أصلَها وتصدَّقَ بها عمرُ رَضِيَ اللهُ عنهُ علىٰ أنَّهُ لا يُباعُ أصلُها ولا يُوهَبُ ولا يُورَدُ^(٢) .

[أركانُ الوقفِ]

وأركانُهُ أربعةٌ : واقفٌ ، وموقوفٌ ، وموقوفٌ عليهِ ، وصِيغةٌ .

[أنواعُ التَّبرُّعِ]

ولمَّا شاركَهُ في المقصودِ منهُ أشياءً. . ذَكَرَها معَهُ بقولِهِ : (النَّبرُّعُ سنَّةُ أنواعِ : الوصيَّةُ ، والهبَّد ، والصَّدقةُ ، والعُمرىٰ ، والرُّفين ، والوقفُ) .

 ⁽١) قوله : (مال...) إلى آخره ، ولا بُدَّ أَنْ يكونَ ذلك المالُ عيناً ، فخَرَجَ بالمال : غيرُهُ ؛
 كالكلب ، وبالعين : المنفعةُ وما في الذئة ، وانظر (حاشية الشرقاوي » (٢/ ١٧٢ - ١٧٧) .

⁽٢) صحيح البخاري (٢٧٣٧) ، صحيح مسلم (١٦٣٢) .

قلتُ : قد يُقالُ : الصَّدقةُ والعُمْرىٰ والرُّفْيىٰ أنواعٌ مِنَ الهبةِ ، ويُزادُ عليهِ : الإباحةُ ، والمُرادُ : النَّبرُّعُ بالأعيانِ غيرَ العتق ومُقدِّماتِهِ ، واللهُ أعلمُ .

ويتمُّ الوقفُ بشروطٍ :

أحدُها : أنْ يكونَ الموقوفُ عليهِ موجوداً حينَ الوقفِ .

الثَّاني : أَنْ يقولَ بعدَ قولِهِ : (صدقةً مُحبَّسةً) ، أو : (مُسبَّلةً) ، أو : (مُسبَّلةً) ، أو : (موقوفةً) ، أو : (مُحرَّمةً) .

(قلتُ : قد يُقالُ : الصَّدقةُ والعُمْرىٰ والرُّقْبَىٰ أنواعٌ مِنَ الهِبةِ) ؛ لأنَّها كما مرَّ تمليكٌ بلا عِوَضِ^(١) ، وهوَ صادقٌ بكلِّ مِنَ الثَّلاثةِ ؛ ولهذا لم يذكرِ الهديَّة .

(ويُزادُ عليهِ : الإباحةُ^(٢) ، والمُرادُ) مِنْ ذلكَ : (النَّبُرُّعُ بالأعيانِ غيرِ العنقِ ومُقدِّماتِهِ) ؛ كالتَّعليقِ ، والتَّدبيرِ ، والكتابةِ ، (واللهُ أعلمُ) .

[شروطُ الوقفِ]

(ويتمُّ الوقفُ بشروطِ) ثلاثةٍ غيرِ ما زادَهُ بعدُ : (أحدُها : أَنْ يكونَ الموقوفُ عليهِ) أَوَّلاً (موجوداً حينَ الوقفِ) ؛ لأنَّ الوقفَ تمليكٌ ناجزٌ ، فأَشْبَهَ الهبةَ ؛ فلو وَقَفَ علىٰ أُولادِهِ ولا وَلَدَ لهُ حينَالِدِ . . لم يصحَّ .

(النَّاني : أَنْ يَقُولَ بِعَدَ قُولِهِ) : (تَصَدَّقَتُ بِهِنْذَا) : (" صَدَقَةٌ مُحَبَّسَةً » ، أو : " مُسبَّلَةً » ، أو : " مُحرَّمَةً ») ، أو : (مُسبَّلَةً » ، أو : (لا تُباعُ) ، أو : (لا تُباعُ) ، أو : (لا تُومَبُ) ؛ ليكونَ صريحاً ، فإنْ لم يَقُلُ بعدَهُ شيئاً منها . . كانَ كناية إنْ أضافَ إلىٰ جهةٍ عامَّةٍ لا إلىٰ مُعيَّنٍ ، بل يكونُ تمليكاً لهُ ، ومِنَ الكناية : (حَرَّمْتُ) ، أو : (أَتَذْتُ) .

⁽۱) انظر (۲/۱۷۱).

⁽٢) كإباحة الشاة لشرب لبنها ، والطعام للفقراء . « شرقاوي » (٢/ ١٧٣) .

قلتُ : أحدُ الألفاظِ النَّلاثةِ الأُولِيٰ صريحةٌ في الوقفِ وحدَها ، واللهُ أعلمُ .

النَّالَثُ : أَنْ يُخرجَهُ مِنْ مِلْكِهِ علىٰ أحدِ الوجهين .

(قلتُ : أحدُ الألفاظِ النَّلاثةِ) المُناسِبُ : (إحدى اللَّفظاتِ النَّلاثِ) (الأُولىٰ) ؛ وهي : (مُحبَّسةٌ) و(مُسبَّلةٌ) و(موقوفةٌ) . . (صريحة في الوقفِ وحدَها) ؛ أي : مِنْ غيرِ انضمامِ شيءِ إليها ، (واللهُ أعلمُ) ؛ فلو قالَ : (حَبَّشتُ هـٰذا) ، أو : (سَبَّلْتُهُ) ، أو : (وقفتُهُ) ، أو : (هوَ مُحبَّسٌ) ، أو : (مُسبَّلٌ) ، أو : (موقوفٌ) . . كانَ صريحاً .

ولا يُشترَطُ القَبُولُ إِنْ وَقَفَ علىٰ جهةٍ ، وفي اشتراطِهِ في الوقفِ علىٰ مُعيَّنِ.. وجهانِ ؛ صَحَّحَ الرَّافعيُّ اشتراطَهُ^(۱) ، وتَبَعَهُ النَّوَويُّ هنا^(۲) ، واختارَ في (السَّرقةِ) عدمَ اشتراطِه^(۳) ، ونَقَلَهُ في «التَّنقيحِ» عنِ النَّصِّ ، وصَحَّحَهُ جماعاتُ^(٤) .

(النَّالثُ) بناءً علىٰ أنَّ المِلْكَ ينتقلُ بالوقفِ عنهُ : (أنْ يُخرِجَهُ مِنْ مِلْكِهِ علىٰ أحدِ الوجهَين) .

(قلتُ : أي : يقولَ الواقفُ) معَ الصِّيغةِ : (أَخْرِجْتُهُ عن مِلْكي) ؛ كأنْ يقولَ : (وَقَفْتُهُ وَأَخْرَجْتُهُ عن مِلْكي) ؛ بناءً على أنَّهُ لا ينتقلُ عن ملكِهِ بالصُّيغةِ ،

 ⁽١) الشرح الكبير (٦/ ٢٦٥)، واعتمده الرملي، خلافاً لابن حجر. انظر و نهاية المحتاج،
 (٥/ ٣٧٢)، وو تحفة المحتاج، (٦/ ٢٥١).

⁽٢) روضة الطالبين (٥/ ٣٢٤).

⁽٣) روضة الطالبين (١٠/ ١٤٤).

 ⁽٤) انظر « الأم » (٦٠٠/٦) ، و« المهمات » (٦/ ٢٣٥) ، و« تحرير الفتاوى » (١/ ٧٦١) .

والصَّحيحُ : عدمُ اشتراطِهِ ، واللهُ أعلمُ .

وينتقلُ المِلْكُ في رقبةِ الموقوفِ إلى اللهِ تعالىٰ ؛ أي : ينفكُ عنِ اختصاصِ الآدميِّينَ في الأظهرِ ، والنَّاني : انتقالُهُ للموقوفِ عليهِ ، والنَّالثُ : بقاؤُهُ علىٰ مِلْكِ الواقفِ .

قلتُ : ويُشترَطُ فيهِ أيضاً : أنْ يكونَ الواقفُ صحيحَ العبارةِ أهلاً للتَّبرُّع ،

(والصَّحيحُ : عدمُ اشتراطِهِ ، واللهُ أعلمُ) ؛ بناءً علىٰ أنَّه ينتقلُ بالصَّيغةِ ، وهوَ الأظهرُ .

ويُشترَطُ أيضاً تأبيدُ الوقفِ ؛ فلا يصحُّ توقيتُهُ .

(وينتقلُ المِلْكُ في رقبةِ الموقوفِ إلى اللهِ تعالىٰ ؛ أي : ينفكُّ عنِ اختصاصِ الآدميِّينَ في الأظهر) ، كالعتق ؛ فلا يكونُ للواقفِ ولا للموقوفِ عليهِ .

(والنَّاني : انتقالُهُ للموقوفِ عليهِ) ، كالصَّدقةِ .

(والنَّالَثُ : بقاؤُهُ علىٰ مِلْكِ الواقفِ) ؛ بدليلِ اتَّباعِ شرطِهِ .

والتَّرجيحُ مِنْ زيادتِهِ^(١) .

ولو جَعَلَ البُقْعةَ مسجداً أو مَقْبُرُةً . . انفكَّ عن اختصاصِ الآدميِّينَ قطعاً .

(قلتُ : ويُشترَطُ فيهِ أيضاً : أنْ يكونَ الواقفُ صحيحَ العبارةِ أهلاً للتَّبرُّعِ) ولو مُبعَّضاً (٢) ؛ فلا يصعُّ وقفُ صبيً ومجنونٍ وسفيهِ ومكاتبٍ ، وللإمامِ أنْ يقفَ مِنْ أملاكِ بيتِ المالِ ما تقتضِيهِ المصلحةُ .

وقولُهُ : (أهلاً للتَّبرُّع) يُغني عمَّا قبلَهُ .

⁽١) نصَّ الماتن علىٰ هـٰـٰذه الزيادة في ٩ دقائق التنقيح ١ (ق١٢٤) ، وانظر ٩ اللباب ١ (ص٢٩٤).

⁽٢) بأنْ يقفَ ما يملكُهُ ببعضه الحرُّ . ﴿ شرقاوى ﴾ (١٧٤) .

والموقوفُ ممًّا يدومُ نفعُهُ ، لا كمطعومِ ورَيْحانِ ، والموقوفُ عليهِ يُمكِنُ تمليكُهُ إِنْ كَانَ مُعيَّنًا ، وليسَ معصيةً إِنْ كَانَ جِهةً ، واللهُ أُعلمُ .

(و) أَنْ يكونَ (الموقوفُ ممَّا يدومُ نفعُهُ) المباحُ (١) ، (لا كمطعومٍ) ؛ لأنَّ منفعَةُ في استهـلاكِـهِ ، (و) لا (رَيْحـانٍ)(٢) ؛ لسرعةِ فسـادِهِ ، ولا آلاتِ الملاهي ، وفي ضِمْنِ دوامِ الانتفاعِ حصولُهُ ، للكن لا يُشترَطُ حصولُهُ في الحالِ ، بل يجوزُ وقفُ العبدِ والجَحْشِ الصَّغيرَينِ ، والزَّمِنِ الَّذي يُرجىٰ زوالُ زَمَانِتِهِ .

(و) أَنْ يكونَ (الموقوفُ عليهِ يُمكِنُ تمليكُهُ إِنْ كَانَ مُعيَّناً) ؛ بأَنْ يكونَ أهلاً للمِلْكِ^(٣) ؛ فلا يصحُّ الوقفُ على جنينٍ ، ولا داتَّةٍ (٤) ، ولا على العبدِ لنفسِهِ ، فلو أَطْلَقَ الوقفَ عليهِ . فهوَ وقفٌ على سيَّلِهِ .

(وليسَ) ؛ أي : وألَّا يكونَ (معصيةً إنْ كانَ جهةً ، واللهُ أعلمُ) ؛ فلا يصعُ الوقفُ على عِمَارةِ كنيسةِ تعبُّلُو^(٥) ؛ لأنَّهُ إعانةٌ على معصيةِ ، بخلافِ ما لا معصيةَ فيهِ ؛ سواءٌ كانَ جهةَ قُرْبةٍ ؛ كالفقراءِ والعلماءِ والمساجلِ والمدارسِ ، أم جهةً لا يظهرُ فيها قُرْبةٌ ؛ كالأغنياءِ .

⁽١) أي : نفعُهُ بحسب العادة وإنَّ لم يَطُلُ زمنُهُ . انظر ﴿ حاشية الشرقاوي ﴾ (٢/ ١٧٦) .

 ⁽٢) المطعومُ والرئيحان مُحترزُ الدوام ، وآلاتُ الملاهي الآنيةُ مُحترزُ المباح ، والمُرادُ بالريحان : الريحانُ غيرُ المزروع ، بخلاف المزروع ؛ فيصحُ وقفهُ للشمّ ؛ لبقائه مُدَّةً . انظر د حاشية الشرقاوي » (٢٧ /٧)) .

 ⁽٣) أي : مع صحّة تملُّكه للموقوف عليه ؛ فلا يصعُّ وقفُ مصحف أو مسلم على كافر ، إلا أنْ
 يكونَ الثاني أصله أو فرعه . ٥ شرقاوي ٥ (١٧٦/٢) .

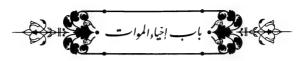
⁽٤) إلا إنْ قصد مالكها ؛ فيصحُّ . انظر « تحفة المحتاج » (٢٤٣/٦) .

أي : ولو ترميماً ، أمَّا كنيسة تنزلُها العارَّةُ ، أو موقوفة علىٰ قوم يسكنونها أو تُحمل أجرتُها للنصارئ. . فيجوز . انظر ٩ حاشية الشرقاوى ٩ (٢/ ١٧٥) .

ويُعتبَرُ انتفاءُ المعصيةِ في المُعيَّنِ أيضاً ؛ فلا يصحُّ الوقفُ على زيدِ ليقتلَ مَنْ لا يجوزُ قتلُهُ ، ولا على مُرتدُّ ولا حربيُّ ، ويصحُّ الوقفُ علىٰ ذِمِّيُّ ، ولا يصحُّ على نفسِهِ ، ومُبهَم ؛ كـ (وقفتُ علىٰ أحدِكُما)(١) .



⁽١) قال السبكيُّ : قال لي ابنُ الرَّفْعة : أفتيتُ ببطلان وقفِ خِزانةِ كُتُبٍ وقفها واقفُ لتكونَ في مكانٍ مُعينَ في مدرسة الصاحبيَّة بمصرَّ ؛ لأنَّ ذلك المكانَ مُستحَقَّ لغير تلك المنفعة ، قال الشيخ : ونظيرهُ : إحداثُ منبرٍ في مسجد لم يكن فيه جمعةٌ ؛ لا يجوز ، وكذلك إحداثُ كرسيُ مصحفٍ مُؤتِد يُمراً فيه ، كما يُقمل بالجامع الأزهر وغيرِه ؛ لا يصخُ وقفُهُ ، ويجبُ إخراجُهُ من المسجد ؛ لما تقدَّم مِنِ استحقاق تلك البقعة لغير هنذه الجهة . من « الدَّميرِي » . « غزولي » (ق ٣٠) ، وانظر « النجم الوهاج » (٥ ٣٠٠) .



هيَ الأرضُ الَّتي لم تُعمَّرُ قطُّ . والبلادُ ضربانِ :

بلادُ كفرٍ ؛ فهيَ لمَنْ غَلَبَ عليها .

(باب إخيار الموات)

هوَ مُستحبٌّ .

والأصلُ فيهِ قبلَ الإجماعِ : أخبارٌ ؛ منها : خبرُ : « مَنْ عَمَرَ أرضاً ليستْ لأحدٍ. . فهرَ أحقُ بها » رواهُ البخاريُّ (١) ، وخبرُ : « مَنْ أَحْيا أرضاً ميتةً . . فهيَ لهُ » رواهُ التُرْمِذيُّ وحَسَّنَهُ (٢) .

وعَرَّفَ المُصنَّفُ مِنْ زيادتِهِ المَوَاتَ مُؤنَّناً لضميرِهِ باعتبارِ الخبرِ ؛ فقالَ : (هيَ الأرضُ الَّتي لم تُعمَرُ قطُّ) ، أو عُمِرَتْ جاهليَّة^(٣) ، وليستْ حَرِيماً لمعمورِ^(٤) .

[البلادُ نوعان مِنْ حيثُ الإحياءُ وعدمُهُ]

(والبلادُ ضربانِ : بلادُ كفرِ) لا أمانَ لأهلِها ؛ (فهي لمَنْ غَلَبَ عليها) مِنَ

⁽١) صحيح البخاري (٢٣٣٥) عن سيدتنا عائشة رضى الله عنها .

 ⁽۲) سنن الترمذي (۱۳۷۹) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، ورواه أبو داود (۳۰۷۳)
 عن سيدنا سعيد بن زيد رضى الله عنه .

 ⁽٣) وصورةُ المسألة أنَّها ببلاد الإسلام ، فإنْ كانتْ ببلادهم وقد ذبُّونا عنها وصُولحوا علىٰ أنَّ الأرض لهم.. فظاهرٌ أنَّهُا لا تُعلَكُ بإحياء . • شرقاوى » (٢/ ١٧٩) .

 ⁽٤) هذا القيدُ راجعُ لكلٌ مِنَ القسمَينِ ، وحَرِيمُ المعمور : ما يُحتاجُ إليه لتمام انتفاع بالعامر ، كما
 في ١ المنهج ٩ و١ شرحه ١ (٢٥٣/١) .

وبلادُ إسلامٍ ؛ فالعامرُ ولو خَرِبَ لأهلِهِ وإنْ لم يُعرَفُوا إنْ كانتِ العِمَارةُ إسلاميَّة ، فإنْ كانتْ جاهليَّة. . فالأظهرُ : أنَّها تُملَكُ بالإحياءِ ، والخَرَابُ يَملِكُهُ المسلمُ بالإحياءِ ، حتى ما ظَهرَ فيهِ بعدَ الإحياءِ مِنْ مَعْدِنِ باطن .

المسلمينَ أو الكُفَّارِ ؛ إذ لا حُرْمةَ لها .

(وبلادُ إسلامٍ ؛ فالعامرُ) منها (ولو خَرِبَ لأهلِهِ وإنْ لم يُعرَفُوا إنْ كانتِ المِمَارِةُ إِسَامِ في حفظِهِ ، أو العِمَارةُ إِسلاميَّةً) ، والأمرُ فيهِ إذا لم يُعرَفُ أهلُهُ إلىٰ رأي الإمامِ في حفظِهِ ، أو بيعِهِ وحفظِ ثمنِهِ إلىٰ ظهورِهِم ، (فإنْ كانتْ جاهليَّةً . . فالأظهرُ : أنَّها تُملَكُ بالإحياءِ)(١) ، كالرِّكازِ ؛ بجامع أنَّ كلَّا منهُما جاهليَّ مملوكٌ .

والنَّاني : المنعُ ؛ لأنَّهُ كانَ مملوكاً ، فليسَ بمَوَاتٍ .

وقولُهُ : (إِنْ كانتِ العِمَارةُ. . .) إلىٰ آخرِهِ . . مِنْ زيادتِهِ^(٢) .

(والخَرَابُ) منها^(٣) (يَملِكُهُ المسلمُ بالإحياءِ ؛ حتىٰ ما ظَهَرَ فيه بعدَ الإحياءِ مِنْ مَعْلَيْنِ باطنِ) لم يعلمهُ ؛ لأنّهُ مِنْ أجزاءِ الأرضِ وقد مَلكَها بالإحياء ، فإنْ عَلِمَهُ.. فالرَّاجِحُ في * الكفايةِ » : أنّهُ يَملِكُهُ أيضاً (٤) ، وفيهِ في * الرَّوْضةِ » كـ * أصلِها » طريقانِ ؛ أحدُهُما : القطعُ به كما لو لم يعلمهُ ، وثانيهِما : على الخلافِ في مِلْكِه بالإحياء (٥) ، وسيأتى بيانهُ .

أمَّا البُقْعةُ المُحْياةُ. . فقالَ الإمامُ : (ظاهرُ المذهبِ : أنَّها لا تُملَكُ ؛ لأنَّ

 ⁽١) قوله : (بالإحياء) لعلَّ مُرادَهُ بالإحياء : الاستيلاءُ ، وإلا فالإحياءُ مُحقَّقٌ ؛ لأنَّ الكلامَ في العامر . « شرقاوى » (٢/ ١٨٠) .

⁽٢) نصَّ الماتن علىٰ هـنـٰذه الزيادة في ﴿ دقائق التنقيع ﴾ (ق٢١٤) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٢٩٥).

⁽٣) أي: بلادِ الإسلام.

 ⁽٤) كفاية النبيه (١١/ ٣٨٥) ، واعتمده ابن حجر ، وخالفه الرملي فقال بعدم الملك . انظر ٥ تحفة المحتاج ٥ (٢٢٦٦) ، و٥ نهاية المحتاج ٥ (٥٥١ / ٣٥١) .

⁽٥) روضة الطالبين (٥/ ٣٠٣) ، الشرح الكبير (٦/ ٢٣١_ ٢٣٢) .

والمعادنُ قسمان :

المعدنَ لا يُتَّخَذُ داراً ولا مزرعة ، فالقصدُ فاسدٌ)(١) .

وذِكْرُ المُصنَّفِ (المسلمُ) معَ (حتىٰ ما ظَهَرَ . . .) إلىٰ آخرِهِ . . مِنْ زيادتِهِ (٢٠ .

[المعادنُ نوعانِ مِنْ حيثُ الإحياءُ وعدمُهُ]

(والمعادنُ قسمان) :

أحدُهُما : (ظاهرٌ ؛ وهوَ ما خَرَجَ بلا علاجٍ) ، وإنَّما العلاجُ في تحصيلِهِ ؛ كِنَفْطٍ وكِبْريتِ وقارِ .

والتَّفسيرُ مِنْ زيادتِهِ^(٣) .

(وهو مشتركٌ بين المسلمين ؛ لا يجوزُ إحياؤُهُ ولا إقطاعُهُ)(٤) ؛ فلا يُملَكُ بِهِما معَ العِلْمِ بهِ ، كالماء والكلأِ والحطبِ ، ولو بنى عليهِ داراً . لم يَملِكِ البُقْعة أيضاً ، فإنْ لم يعلم بهِ . . ففي " المطلبِ " عنِ الإمامِ أنَّهُ يَملِكُهُ بالإجماعِ ، وأنَّهُ أُسِحُ الوجهَين في " التَّهذيب "(٥) .

(فإنْ ضاقَ) نَيْلُهُ عنِ اثنيَنِ مثلاً جاءا إليهِ (٦) . . (قُدِّمَ السَّابقُ) إليه بقيدٍ زادَهُ

نهاية المطلب (٣٢٣/٨) ، ورمز إلى اعتماده في (د) .

⁽٢) نصَّ الماتن على هذه الزيادة في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق٦٢٤) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٢٩٥).

⁽٣) نصَّ الماتن علىٰ هذه الزيادة في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق١٢٤) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٢٩٥).

⁽٤) أي : من نحو سلطان ؛ لا إقطاع إرفاق ؛ وهو أنْ يُعطِيَهُ للغير مدَّةَ حياته ، ولا إقطاعَ تمليك ؛ وهو أنْ يُعطِيهُ له ملكاً فيُهِرَثُ عنه . انظر « حاشية الشرقاوى » (١٨٢/٢) .

⁽٥) المطلب العالى (ص١٥٦، ١٦٨-١٦٩)، نهاية المطلب (٣٢٣/٨) ، التهذيب (٤/ ٩٥٥).

⁽٦) قوله : (نَيْلُهُ) ؛ أي : ما يحصلُ منه، ومثلُهُ في هذا : الباطنُ الآتي. ٩ شرقاوي ١ (٢/ ١٨٢).

بِقَدْرِ حَاجِتِهِ ، فإنْ جاءا معاً. . قُدِّمَ بِالقُرْعةِ .

وباطنٌ ؛ وهوَ ما لا يخرجُ إلا بعلاجٍ ، فإنْ لم يُعمَلْ فيهِ في الجاهليَّةِ. . فللسُّلطانِ إقطاعُهُ قطعاً ، وإنْ عُمِلَ فيهِ في الجاهليَّةِ. . ففي إقطاعِهِ ومِلْكِ أرضِهِ

بقولِهِ : (بقَدْرِ حاجتِهِ) ولو للتَّجارةِ^(١) ؛ لسَبْقِهِ ، فإنْ طَلَبَ زيادةً . . أُزعِجَ^(٢) ، فإنْ انصرفَ عنهُ قبلَ أَنْ يأخذَ قَدْرَ حاجتِهِ . . فغيرُهُ ممَّنْ سُبِقَ أَوْلىٰ^(٣) ، (فإنْ جاءا) إليهِ (معا^(٤) . . قُدَّمَ بالقُرْعةِ) بينهُما ؛ لعدم المَزِيَّةِ .

ويُقاسُ بالمَعْدنِ في ذلكَ ما يُشبِهُهُ ممَّا يُحيا مِنَ المَوَاتِ(٥).

(و) ثانيهما : (باطنٌ ؛ وهوَ ما لا يخرجُ إلا بعلاجٍ) ؛ كذهبٍ ، وفضَّةٍ ، وحديدٍ ، ونُحاسِ .

والتَّفسيرُ مِنْ زيادتِهِ (٦) .

(فإنْ لم يُعمَلْ فيهِ في الجاهليَّةِ. . فللشُلطانِ إقطاعُهُ قطعاً)^(٧) ، ولا يُقطِعُ إلا قَدْراً يتأتَّىٰ للمُقطَعِ العملُ فيهِ والأخذُ منهُ .

(وإنْ عُمِلَ فيهِ في الجاهليَّةِ. . ففي) جوازِ (إقطاعِهِ ومِلْكِ أرضِهِ) إلى القرارِ

⁽١) أي : قُدُّم بقدر حاجته عُرفاً ؛ فيأخذُ ما تقتضيه عادةُ أمثاله . • تحفة المحتاج ، (٢٢٥/٦) .

⁽٢) أي : مُنع وجوباً . ﴿ شرقاوي ﴾ (٢/ ١٨٢) .

 ⁽٣) قوله: (سُبِقَ) بالبناء للمفعول؛ أي: سبقه المُتصرّفُ، أو للفاعل؛ أي: سبق علىٰ مَنْ يأتي
 بعده فيهما إذا كان غيرُ المُتصرّف جماعةً، والأوّلُ أظهرُ. (شرقاوي ١ (١٨٢/٢)).

 ⁽٤) أو جُهل السابقُ . ﴿ تحفة المحتاج ﴾ (٢/ ٢٢٥) .

 ⁽٥) قوله : (في ذلك) ؛ أي : في التقديم بسبق فبقرعة . ١ شرقاوي ١ (٢/ ١٨٢) .

⁽٦) نصَّ الماتن عليها في و دقائق التنقيح ؛ (ق١٢٤) ، وانظر و اللباب ؛ (ص٢٩٥_٢٩٦) .

 ⁽٧) ونائبُهُ كذلك ، ويُقطِعانه إقطاعَ إرفاق لا تعليك ، بخلاف غير المعدن ؛ فإنَّه يُقطعُ مطلقاً إرفاقاً
 وتعليكاً ؛ فالحاصلُ : أنَّ المعدن الظاهرَ لا يُقطعُ مطلقاً ، والباطنَ فيه التفصيل ، وغيرَ المعدن
 يُقطعُ مطلقاً . • شرقاوي • (٢/ ١٨٢) .

بالإحياءِ قولانِ .

قلتُ : الخلافُ في إقطاعِهِ ؛ سواءٌ عُمِلَ فيهِ في الجاهليَّةِ أم لا ، والأظهرُ : جوازُهُ ، ومَنْ فَرَقَ بناهُ على أنَّهُ يُملَكُ بالحفرِ والعملِ ، فيكونُ مِلْكَ الغانمِينَ ، والأظهرُ : أنَّهُ لا يُملَكُ بالإحياءِ ، واللهُ أعلمُ .

(بالإحياءِ . . قولانِ) يأتي بيانُهُما .

(قلتُ : الخلافُ في) جوازِ (إقطاعِهِ) ثابتٌ ؛ (سواءٌ عُمِلَ فيهِ في الجاهليَّةِ أم لا ، والأظهرُ : جوازُهُ) فيما يُقدَرُ على العملِ فيهِ ، كما في مقاعدِ الأسواقِ ، والثَّانى : لا ، كالمَعْدِنِ الظَّاهر .

(ومَنْ فَرَقَ) بينَ العملِ فيهِ في الجاهليّةِ وعدمِهِ (بناهُ) ؛ أي : جوازَ الإقطاعِ (علىٰ أَنَّهُ) ؛ أي : المَعْدنَ الباطنَ (يُملَكُ بالحفرِ والعملِ ، فيكونُ مِلْكَ الغانمِينَ) ، أو لا _ وهوَ الأصحُّ _ فلا يكونُ مِلْكَهُم ، (والأظهرُ) مِنَ القولَينِ ـ في أَنَّهُ يُملَكُ بالإحياءِ أو لا _ : (أَنَّهُ لا يُملَكُ بالإحياء (١) ، واللهُ أعلمُ) ، كالمَعْدنِ الظَّاهرِ ، ولأنَّ المَعْدنَ كالمَوَاتِ ، والمَوَاتُ لا يُملَكُ إلا بالمِمَارةِ ، وحَمْرُ المَعْدنِ تخريبٌ .

والنَّاني: يُملَكُ إلى القَرَارِ؛ لأنَّهُ لا يُتوصَّلُ إلىٰ نَيْلِهِ إلا بتعبٍ ومُؤْنةٍ، كالمَوَاتِ إذا أُخْيِيَ، وعليهِ: لا بُدَّ مِنْ فَصْدِ التَّملُّكِ وخروجِ النَّيْلِ، وقبلَ خروجهِ كالمُتحجِّر.

(ومَنْ سَبَقَ إليهِ) ؛ أي : إلى المَعْدنِ الباطنِ. . (فهوَ أَحَقُّ بهِ ما دامَ يعملُ

⁽١) إحياء المعادن : أنْ يحفرَ حتىٰ يظهرَ النَّيلُ . ﴿ شرواني ﴾ (٢٢٦/٦) .

فيه .

قلتُ : الأظهرُ : إزعاجُهُ إذا طالَ مُقامُهُ وهناكَ مُحتاجٌ غيرُهُ ، كالمَعْدنِ الظَّاهر ، واللهُ أعلمُ .

فإذا قَطَعَ العملَ . . لم يُمنَعُ منهُ غيرُهُ .

والأظهرُ : أنَّ للإمامِ أنْ يَحمِيَ بُقْعةَ مَوَاتٍ لرَعْي محتاجٍ ،

فيهِ) ؛ لسَبْقِهِ إليهِ .

(قلتُ : الأظهرُ : إزعاجُهُ إذا طالَ مُقامُهُ وهناكَ مُحتاجٌ غيرُهُ ، كالمَعْدنِ الظَّاهرِ ، واللهُ أعلمُ) ، ويُفارِقُ الأسواقَ حيثُ لا يُرعَجُ منها (١) ؛ لشِدَّةِ الحاجةِ إلى المعادنِ .

والنَّاني: لا يُزعَجُ ؛ لخبرِ : " مَنْ سَبَقَ إلىٰ ما لم يُسبَقُ إليهِ.. فهوَ أحثُّ بهِ ا^(٢) ، وحَمَلَهُ الأوَّلُ علىٰ ما لا يُضِرُّ بغيرِهِ .

وقضيَّةُ كلامِهِ : أنَّهُ يُرعَجُ فيما ذُكِرَ وإنْ لم يأخذُ قَدْرَ حاجتِهِ ، والظَّاهرُ : خلافُهُ .

(فإذا قَطَعَ العملَ . . لم يُمنَعُ منهُ غيرُهُ) ممَّنْ سُبِقَ إليهِ .

[حِمَى الإمام وغيرِهِ]

(والأظهرُ : أنَّ للإمام أنْ يَحمِيَ بُقْعةَ مَوَاتٍ لرَعْيِ محتاجٍ) إلىٰ رَعْيِ نَعَمِهِ ، أو

⁽١) بل حقّة باقي في المكان منها ، ما لم يُعرِضْ عنه ، أو تَطُلُ فَيْبَتُهُ بحيثُ ينقطعُ أَلاَنُهُ ، وكالأسواق : محلُّ الصلاة مِنَ المسجد ؛ فمَنْ سبق إلىٰ محلُّ منه لنحو إفتاء كإقراء وعلم وسماع درس.. فهو أحقُّ به ، ولو سبق إلىٰ محلُّ منه لصلاة وفارقه بعذر.. فهو أحقُّ به وإنْ لم يتركُ مناعَهُ فيه . انظر « حاشية الشرقاوي » (١/ ١٨٣)) .

 ⁽۲) رواه أبو داود (۳۰۷۱) عن سيدنا أسمر بن مُضرّس رضي الله عنه ، وانظر • البدر المنير »
 (۷/ - ۲۲ - ۲۷) .

نَعَمِ جِزْيةِ ، أو صدقةِ ، أو ضالَّةِ ؛ وذلكَ^(۱) بأنْ يمنعَ النَّاسَ مِنْ رَغْيِها إذا لم يُضِرَّ بهِم^(۱) ؛ لأنَّهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ حمى النَّقِيعَ ـ بالنُّونِ^(٣) ـ لخيلِ المسلمينَ ، رواهُ ابنُ حِبَّانَ^(١) .

والثَّاني : المنعُ ؛ لخبرِ : « لا حِمَىٰ إلا للهِ ولرسولِهِ » رواهُ البخاريُّ^(ه) .

(لا لنَفْسِهِ) ؛ لأنَّ ذلكَ مِنْ خصائصِهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمُ^(١) ، وليسَ لغيرِ الإمام أنْ يَحْمِيَ^(٧) .

(و) الأظهرُ: أنَّهُ (يجوزُ) للإمامِ (نَقْضُ حِماهُ للحاجةِ) إليهِ (^(^)؛ بأنْ ظهرتِ المصلحةُ فيهِ بعدَ ظهورِها في الحِمَىٰ (بإقطاعِ وغيرِهِ).

والنَّاني : المنعُ ، كما لو عَيَّنَ بُقْعةً لمسجدٍ أو مَقْبِّرُةٍ .

(وفي قولٍ : لا يجوزُ إقطاعُ حِمَىٰ أحدٍ مِنَ الخلفاءِ الأربعةِ) ؛ أبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ وعليٌّ ، (رَضَىَ اللهُ عنهُم) .

المناه المناس

(۱) اي : الجِمئ ،

(٢) ولو رعى الحمني غيرُ أهله . . فلا غرمَ عليه ولا تعزيرَ . • تحفة المحتاج » (٢١٦٦٦) .
 (٣) النتر أربعا ، الرأة على مَنْ حَنْدها المهم والنَّقم من من دار مُن مَنْ قرير من المقترم من مناه

(٣) التقبيدُ بها ؛ للردّ علىٰ مَنْ حرَّف بالباء ، والنَّقِيع : مِنْ ديار مُزينةَ بقربِ وادي العقيق ، ويَبعُدُ عن المدينة (٢٠٠كم) تقريباً .

 (٤) صحيح ابن حبان (٤٦٨٣) ، ورواه أحمد (٩١/٢) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٥) صحيح البخاري (٢٣٧٠) عن سيدنا الصَّعْب بن جَنَّامة رضي الله عنه .

(٦) قوله: (ذلك) ؛ أي : الجمَيْ للنفس .

(٧) قوله : (لغير الإمام) ؛ أي : وغير ولاة النواحي ؛ فالمُرادُ : غيرُهُ مِنَ الآحاد . ٤ شرقاوي ٤
 (٢/ ١٨٤٢) .

(٨) وكذلك يجوزُ له نقضُ حمىٰ غيرو للحاجة أيضاً . ﴿ تحفة المحتاج ﴾ (٦/ ٢١٥) .

أمَّا حِمَى النَّبيِّ صلَّى اللهُ ُعليهِ وسَلَّمَ. . فلا خلافَ فيهِ ، ولا في مَنْع نقضِهِ .

والتَّرجيحُ فيما ذُكِرَ مِنْ زيادتِهِ ، وكذا قولُهُ : (لرَّغي محتاج لا لنَفْسِهِ)(١) .

(أَمَّا حِمَى النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ) لغيرِهِ ولنفسِهِ. . (فلا خلافَ فيهِ) ؛ أي : في جوازِهِ ، ولم يقعْ منهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ لنفسِهِ ، ولو وَقَعَ . . لكانَ لمصالحِنا أيضاً ؛ لأنَّ ما كانَ مصلحةً لهُ فهوَ مصلحةٌ لنا ، (ولا) خلافَ (في مَنْعِ نقضِهِ) ؛ لأنَّهُ نصِّ لا يُنقَضُ ولا يُغيِّرُ .

ننمت

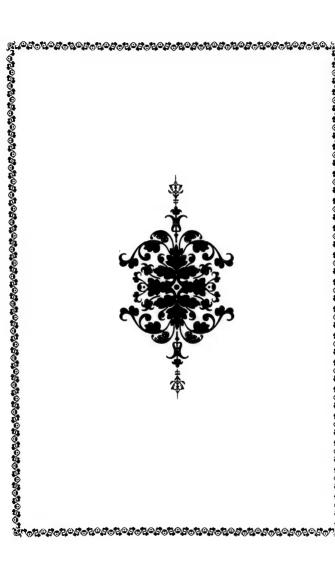
[في الكلام على خُفَّاظِ الحِمَىٰ]

قالَ في « الرَّوْضةِ » : (وينبغي أنْ يكونَ على الحِمَىٰ حُفَّاظٌ مِنْ جهةِ الإمامِ يمنعونَ أهلَ القوَّةِ مِنْ إدخالِ مَواشِيهِم ، ويتلطَّفونَ بالضُّعفاءِ ، فإنْ كانَ للإمامِ ماشيةٌ . لم يُدخِلْها الحِمَىٰ ؛ لأنَّهُ مِنْ أهلِ القوَّةِ ، فإنْ فَعَلَ . . فقد ظَلَمَ المسلمينَ)(٢) .

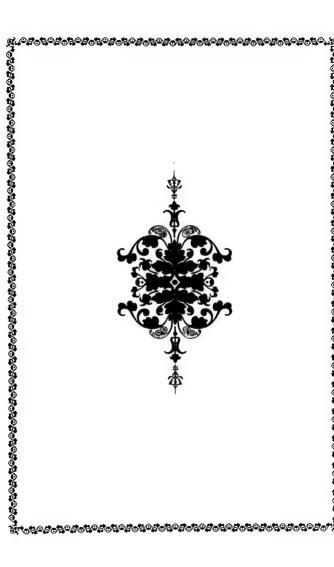


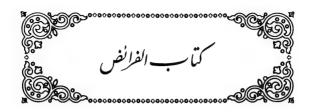
⁽١) نصَّ الماتن عليهما في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق ١٣٤_ ١٢٥) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٢٩٦) .

⁽٢) روضة الطالبين (٧٩٣/٥) .









(كتاب الفرائض)

هيَ جمعُ (فَرِيضةِ) بمعنىٰ مَفْرُوضةِ ؛ لِمَا فيها مِنَ السَّهامِ المُقدَّرةِ ، فغَلَبَثَ على غيرها .

والفَرْضُ لغةً : التَّقديرُ ، وشرعاً هنا (١) : نصيبٌ مُقدَّرٌ شرعاً للوارثِ (٢) .

والأصلُ فيهِ : الآياتُ والأخبارُ الآتيةُ .

وللإرثِ أسبابٌ ، وشروطٌ ، ومَوانعُ^(٣) .

[شروطُ الإرثِ]

فشروطُهُ أربعةٌ :

أحدُها : تَحَقُّقُ موتِ المُورَّثِ ، أو إلحاقُهُ بالموتىٰ تقديراً ؛ كجنينِ انفصلَ مُيِّتاً بجنايةِ تُوجِبُ الغُرَّةَ ، أو حُكْماً ؛ كمفقودِ حَكَمَ القاضي بموتِهِ اجتهاداً^(٤) .

 ⁽١) احترَزَ بالظرف: عن الفرض عند الأصوليّين؛ فإنَّهُ الفعلُ المطلوبُ طلباً جازماً ، أو ما يُتابُ
 على فعله ويُعاقَتُ على تركه . انظر « حاشية الشرقارى » (٢/ ١٨٥) .

 ⁽٢) قوله: (شرعاً) خَرَجَ به: الوصيَّة ؛ فإنَّها نصيبٌ مُقدَّرٌ جَفلاً ، وقوله: (للوارث) خرج
 به: الزكاة ؛ فإنَّها نصيبٌ مُقدَّر لغير الوارث . • شرقاوي ١ (١٨٥ /٢) .

⁽٣) وأركانٌ أيضاً ؛ وهي : وارثٌ ، ومُورَّث ، وحقَّ موروثٌ .

⁽٤) عند مُضيُّ مدَّة يغلبُ على الظنِّ أنَّهُ لا يعيشُ أكثرَ منها . ١ تدريب ١ (٢٠٤/٢) .

أسبابُ الإرثِ ثلاثةٌ : قرابةٌ ، ونكاحٌ ، ووَلاءٌ .

قلتُ : ورابعٌ ؛ وهوَ الإسلامُ ، فتُصرَفُ التَّرِكةُ لبيتِ المالِ إِرْثاً إذا لم يَكُنْ وارثٌ بالأسباب الثَّلاثةِ ، واللهُ أعلمُ .

وثانيها : تَحَقُّقُ وجودِ المُدْلِي إلى الميَّتِ بأحدِ الأسبابِ حيَّا عندَ الموتِ ؟ تحقيقاً كانَ ذلكَ الوجودُ ، أو تقديراً ؛ كحَمْلِ انفصلَ حيًّا لوقتِ يظهرُ وجودُهُ عندَ الموتِ ولو نُطْفةً .

وثالثُها : تَحَقُّقُ استقرارِ حياةِ هـٰذا المُدْلِي بعدَ الموتِ .

ورابعُها : العِلْمُ بالجهةِ المُقتضِيةِ للإرثِ تفصيلاً (١) .

كذا ذَكَرَها ابنُ الهائم في « فُصُولِهِ » ، وبيَّنتُها في « شَرْحَيْها »(٢) .

وأمَّا أسبابُهُ ومَوانِعُهُ. . فقد أَخَذَ في بيانِهِما ؛ فقالَ :

[أسباك الإرث]

(أسبابُ الإرثِ ثلاثةٌ : قرابةٌ ، ونكاحٌ) صحيحٌ ، (وَوَلاءٌ) .

(قلتُ : ورابعٌ ؛ وهوَ الإسلامُ)، وهاذا موجودٌ في نسخةٍ مِنَ ﴿ اللَّبَابِ ، (٣)؛ (فتُصرَفُ التَّرِكةُ) ؛ أي : تَرِكةُ المسلمِ أو باقِيها (لبيتِ المالِ إِزْنًا إِذَا لَم يَكُنُ وارثٌ بالأسبابِ الثَّلاثةِ) ، أو كانَ وارثٌ بشيءِ منها ولم يستغرقِ التَّرِكةَ ، (واللهُ أعلمُ) ؛ لخبرِ : ﴿ أنا وارثُ مَنْ لا وارثَ لهُ ؛ أَعقِلُ عنهُ وَأَرِثُهُ ﴾ رواهُ ابنُ حِبَّانَ

⁽١) وهاذا مختصُّ بالقاضي . ﴿ جمل علىٰ شرح المنهج ﴾ (٧/٤) .

 ⁽٢) الفصول المهمة في علم ميراث الأمة (ق ٢)، منهج الوصول إلى تحرير الفصول (ق٢٤ ـ
 (٢)، غاية الوصول إلىٰ شرح الفصول (ق٨ ـ ٩)، و« الغاية ، مختصر من الشرح المُعلوَّل منهج الوصول »، وهو شرح مزجيٌّ ، وأمَّا « المنهج » : فهو شرحٌ علىٰ طريقة (قال أقول) .

⁽٣) لم أجده في مطبوعه ونسختينا الخطيتين .

وصَحَّحَهُ(١) ، وهوَ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ لا يَرِثُ لنَفْسِهِ ، بل يصرفُهُ للمسلمينَ ، ولأنَّهُم يَعقِلُونَ عنهُ كالعَصَبةِ مِنَ القرابةِ ، فلا يُصرَفُ منها شيءٌ إلىٰ مَنْ قامَ بهِ مانعٌ مِنَ الإرثِ .

أمَّا تَرِكَةُ كافرٍ لا وارثَ لهُ يستغرقُ.. فتنتقلُ هي أو باقِيها لبيتِ المالِ فَيْتاً لا إِرْناً .

ولا يتعيَّنُ الصَّرْفُ لجميعِ المسلمينَ ؛ فللإمامِ أَنْ يُعيِّنَ لهُ طائفةً منهُم ؛ لأنَّهُ استحقاقٌ بصفةٍ ؛ وهوَ أُخُوَّةُ الإسلامِ ، فصارَ كالوصيَّةِ لقومٍ موصوفينَ غيرِ مَحصُورينَ ؛ فإنَّهُ لا يجبُ استيعابُهُم .

[موانعُ الإرثِ]

(ومَوانعُهُ ستَّةٌ) :

أحدُها : (الرَّقُ) ؛ فلا يَرِثُ مَنْ فيهِ رِقٌ ؛ لنقصِهِ ، ولا يُورَثُ ؛ لأنَّ ما بيدِهِ لسيَّدِهِ ، إلا المُبعَّضُ ؛ فيُورَثُ عنهُ جميعُ ما مَلكَهُ ببعضِهِ الحُرُّ .

(و) ثانيها : (الرَّدَّةُ) ؛ فلا يَرِثُ المُرتدُّ ولا يُورَثُ ؛ إذ لا مُوالاةَ بينَهُ وبينَ غيره^(٢٠) .

(و) ثالثُها : (القتلُ) ؛ فلا يَرِثُ مَنْ لهُ مدخلٌ في القتلِ ولو بحقُّ^(٣) ؛

⁽۱) صحيح ابن حبان (٦٠٣٥) ، ورواه أبو داود (٢٨٩٩) ، وأحمد (١٣١/٤) عن سيدنا المقدام بن مُعْدي كَرِبَ رضي الله عنه ، وقوله : (أَعْقِلُ عنه) ؛ أي : أدفعُ عنه الديةَ .

 ⁽۲) ومثلُ المرتد : المنتقلُ مِنْ دينِ لآخَر ؛ كيهوديُّ تنصَّر ، والزنديقُ . انظر ا حاشية الشرقاوي ؛
 (۱۸۷/۲) .

 ⁽٣) قوله : (مدخلٌ في القتل) ؛ أي : ولو بشرط ؛ كحفر بثر عمداً عدواناً ، أو بقصد مصلحة ؛
 كضرب الأب ولده للتأديب ، أو بسبب ، أو بمباشرة وإن كان مُكرَهاً . نعم ؛ يرثُ القاتلُ =

واختلافُ الدِّين ، وإشكالُ وقتِ الموتِ ، وما يُؤدِّي إثباتُهُ إلىٰ نَفْيهِ .

كشهادة وحُكْم ؛ لخبر : « ليسَ للقاتلِ مِنَ الميراثِ شيءٌ » رواهُ النَّسَائيُّ بإسنادٍ صحيح(١١) .

(و) رابعُها: (اختلافُ الدِّينِ) بالإسلامِ والكفرِ ؛ فلا توارثَ بينَ مسلمٍ وكافرِ؛ لخبرِ « الصَّحيحَين »: «لا يَرِثُ المسلمُ الكافرُ ، ولا الكافرُ المسلمُ ،(٢).

(و) خامشها: (إشكالُ وقتِ الموتِ)؛ فلو ماتَ متوارثانِ بغَرَقِ أو هَدْمِ أو حريقِ أو هَدْمِ أو حريقِ أو في غُرْبةٍ ، وجُهِلَ أَسْبَقُهُما موتاً.. لم يتوارثا، ومالُ كلَّ منهُما لباقي ورثيهِ ، ولو عُلِمَ أَسْبَقُهُما ثمَّ التَّبَسَ.. وُقِفَ الميراثُ حتىٰ يتبيَّنَ أو يصطلحوا، وهذا الخامسُ ليسَ مانعاً في الحقيقةِ ، وانتفاءُ الإرثِ معَهُ إنَّما هوَ لانتفاءِ شرطه.

(و) سادسُها : الدَّوْرُ الحُحْميُ ؛ وهوَ أَنْ يلزمَ مِنْ إثباتِ الشَّيءِ نَفْيُهُ ، كما أشارَ إليه بقولِهِ : (ما يُؤدِّي إثباتُهُ إلىٰ نَفْيهِ) .

(قلتُ : وصورتُهُ : فيما إذا اعترفَ الأخُ) مثلاً (الحائزُ) لتركةِ الميَّتِ (بابنِ للميَّتِ ؛ فإنَّهُ يشبُ نسبُهُ ولا يَرتُ ؛ إذ لو وَرتَ لَحَجَبَ الأخَ) المُقِرَّ ، فلا يكونُ

بالعين ، ولا قصاص عليه . انظر دحاشية الشرقاوي ، (۱۸۷/۲) ، ود البجيرمي على
 الخطيب ، (١٦٤/٤) .

 ⁽١) سنن النسائي الكبرئ (٦٣٣٣) ، ورواه الدارقطني (٤١٤٨) عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ، وفي (ب) : (من المقتول) بدل (من الميراث) ، وهي رواية موقوفة في سنن الدارمي ١ (٣١٢٣) وغيره عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما .

 ⁽۲) صحيح البخاري (۱۷۲۶) ، صحيح مسلم (۱۹۱۶) عن سيدنا أسامة بن زيد رضي الله عنهما .

فلم يَصِعَّ استلحاقُهُ ، وسابعٌ : وهوَ اختلافُ الدَّارِ ؛ فلا توارثَ بينَ حربيًّ وذِمَّيِّ في المشهور ، واللهُ أعلمُ .

والوارثونَ مِنَ الرَّجالِ عشرةٌ : الابنُ ، وابنُهُ وإنْ سَفَلَ ، والأبُ ، وأبوهُ وإنْ علا ، والأخُ ، وابنُهُ إلا مِنَ الأمِّ ، والعمُّ إلا للأمِّ ، وكذا ابنُهُ ، والزَّوجُ ، والمُعتقُ .

وارثاً حاثزاً ، (فلم يَصِحَّ استلحاقُهُ) لهُ(١) .

(وسابعٌ : وهوَ اختلافُ الدَّارِ) ؛ يعني : اختلافَ ذَوِي الكفرِ الأصليِّ ذِمَّةً وَحِرَابةٌ ؛ (فلا توارتُ بينَ حربيُّ) لا أمانَ لهُ (وذِمِّيُّ في المشهورِ ، واللهُ أعلمُ) ؛ لانقطاعِ المُوالاةِ بينَهُما ، ويتوارثُ الدُّمِّيَّانِ والحربيَّانِ وإنِ اختلفتْ دارُهُما ؛ لأنَّ الكفرَ كُلُّهُ مَلَّةً واحدةٌ(٢) .

[الوارثونَ مِنَ الرِّجالِ]

(والوارثونَ مِنَ الرِّجالِ) بالاختصارِ (عشرةٌ : الابنُ ، وابنُهُ وإنْ سَفَلَ ، والوَّبُهُ وإنْ سَفَلَ ، والأبُ ، والعمُّ إلا للأمِّ ، والأبُ ، والعمُّ إلا للأمِّ ، والنَّوجُ ، والمُعتَّ) ؛ أي : ذو الوّلاءِ^(٣) .

قالَ : (واستثناءُ ابنِ الأخِ للأمَّ والعمَّ للأمِّ وابنِ العمِّ للأمِّ . . مِنْ زيادتي هنا ، وإنْ كانَ قد ذَكرَهُم بعدُ في ذَوِي الأرحام)^(٤) .

⁽١) أي : لأنَّ مِنْ شرط صحَّة استلحاقه كونَهُ وارثاً حائزاً ؛ أي : وإذا لم يصحَّ استلحاقُهُ . لم يثبتِ النسبُ ، وإذا لم يثبت النسب . لم يرث . • شرقاوي ١ (١٨٩ /) .

 ⁽٢) أي : مِنْ حيثُ البطلانُ وعمومُ النسخ للجميع وإن اختلفت حقائقُ المِلَل . انظر ٥ حاشية الشرقاوى ٤ (١٨٨/٢) .

⁽٣) فسره بذلك ؛ ليشمل أولاد المُعتِق .

⁽٤) دقائق تنقيح اللباب (ق ١٢٥) ، وانظر (اللباب) (ص ٢٦٩) .

ومِنَ النَّساءِ سبعٌ : البنتُ ، وبنتُ الابنِ وإنْ سَفَلَ ، والأمُّ ، والجدَّةُ ، والأختُ ، والزَّوجةُ ، والمُعتِقةُ .

قلتُ : لم يذكرُ بعدُ فيهمُ الأوَّلَ والنَّالثَ .

[الوارثاتُ مِنَ النِّساءِ]

(و) الوارثاتُ (مِنَ النِّساءِ) بالاختصارِ (سبعٌ : البنتُ ، وبنتُ الابنِ وإنْ سَفَلَ ، والأمُّ ، والجدَّةُ) وإنْ عَلَـتْ ، (والأخـتُ) مطلقاً ، (والرَّوجةُ ، والمُعتِقةُ) ؛ أي : ذاتُ الوَلاءِ^(١) .

قالَ: (وقولي : " والمُعتِقُ. . . والمُعتِقةُ " . . أَوْلَىٰ مِنْ قولِهِ: " والمَوْلَىٰ . . . والمَوْلىٰ . . . والمَوْلاهُ ") (" كَانَّا منهُما يَصدُقُ علىٰ مَنْ لهُ الوَلاءُ ومَنْ عليهِ الوَلاءُ ومَنْ عليهِ الوَلاءُ و مَنْ عليهِ الوَلاءُ و أَوْلىٰ مِنَ الجميعِ ما عبَّرتُ بهِ .

[بيانُ ذَوِي الأرحام]

(ومَنْ لا يَرِثُ بحالٍ مِنَ الأقاربِ : ذَوُو الأرحامِ) ، ولا يُرَدُّ على ذَوِي الفروضِ ما فَضَلَ ، وأفتى المُتَأْخُرونَ إذا لم يَنتظِمْ أمرُ بيتِ المالِ^(٣) . . بالرَّدُّ على غيرِ الزَّوجَينِ بالنَّسبةِ ، وبتوريثِ ذَوِي الأرحام إذا لم يَكُنْ مَنْ يُرَدُّ عليهِ ، قالَ

⁽١) فسَّرها بذلك ؛ ليشملَ مَنْ ينتمي إليها بنسب ؛ كابنها ، ومَنْ أعتقتهُ .

 ⁽۲) دقائق تنقيح اللباب (ق١٢٥)، وجاء في « اللباب » (ص٢٦٨) : (والمعتق) بدل
 (والمؤلئ) .

 ⁽٣) قوله: (المُناخُرونَ)؛ أي: مِنَ الأصحاب؛ أي: أكثرُهُم ؛ فلا يُنافي أنَّ كثيراً مِنَ المُتقدّمين
 عليه، كما يُؤخَذُ مِنْ قول (الروضة): (إنَّهُ الأصحُ أو الصحيحُ عند مُحقّفي الأصحاب).
 انظر (روضة الطالبين) (٦/٦)، و(تحرير الفتاوي) (٣٩٦/٢)، و(حاشية الشرقاوي)
 (١٩١/٢).

وهمْ أحدَ عَشَرَ : ولدُ البنتِ ، وولدُ الأختِ ، وابنةُ الأخِ ، وابنةُ العمُّ ، والعمُّ للأمُّ ، والخالُ ، والخالةُ ، والعمَّةُ ، والجدَّاتُ للأمُّ ، والجدَّةُ أمُّ أبي الأمُّ ، وأولادُ الأخ للأمُّ .

ويَرِثُ بَالفرضِ مِنَ الرِّجالِ خمسةٌ : الأبُ ، والجدُّ ، والأخُ للأمُّ ، والأخُ للأب والأمُّ في مسألةِ المُشرَّكةِ ، والزَّوجُ .

البُلْقِينيُّ : (والعملُ الآنَ على الأوَّلِ)(١) .

(وهم) ؛ أي : ذَوُو الأرحامِ (أحدَ عَشَرَ) صِنْفاً : (ولدُ البنتِ ، وولدُ الأختِ ، وولدُ الأختِ ، وابنةُ العمُ) مطلقاً في النَّلاثةِ () ، (والعمُّ للأمِّ) ، وابنهُ () ، (والحدَّاتُ للأمِّ) منْ أيَّ جهةٍ كانوا ، (والجدَّاتُ للأمِّ) هلذا تصحيفٌ ، وصوابُهُ : (والجدُّ أبو الأمِّ) ، كما في « اللُّبابِ » () ، هلذا تصحيفٌ ، وألامٌ الأمِّ) ، والمُذلي بواحدٍ ممَّن ذُكِرَ .

[الوارثونَ بالفرضِ مِنَ الرِّجالِ]

(ويَرِثُ بالفرضِ مِنَ الرِّجالِ خمسةٌ: الأبُ ، والجدُّ) أبوهُ وإنْ علا ، (والأخُ للأمَّ ، والأخُ للأب والأمِّ في مسألةِ المُشرَّكةِ) (٥٠، وسيأتي بيانُها(٢٦) (والزَّوجُ).

 ⁽۱) التدريب (۳۰۲/۲) ، والمعتمد : ما أفنئ به المتأخرون ، كما نصَّ عليه الشارح في (تحفة الطلاب ١ (ص/٨٧) ، وانظر (روضة الطالبين ١ (٦٦/١) .

⁽٣) زاد في (ب، ج، د، هـ): (وابنُ الأخ للأم)، وهو مُكرَّرٌ مع قوله الآتي: (وأولادُ الأخ للأمُ).

⁽٤) اللياب (ص٢٦٩).

 ⁽٥) قوله: (والأخُ للأب والأمُ)، قال الشرقاوي في " الحاشية " (١٩٢/٢): (الأُولى: السقالهُ ؛ لأنَّ إرثهُ بالفرض غيرُ أصليٌ ، ولأنَّ أحتهُ معه كذلك ، ولأنَّهُ لا يتقيدُ الحكمُ فيهما بالواحد ، بل الأكثر كذلك كما يأتي) .

⁽١) انظر (٢/ ١٩٧ ـ ١٩٨) .

والعَصَبةُ خمسةَ عَشَرَ : الابنُ ، وابنُهُ وإنْ سَفَلَ ، والأَبُ ، وأبوهُ وإنْ علا ، والأَجُ ، والعَمُ للأبِ والأُمُ ، علا ، والأَجُ للأبِ ، وابنُهُ ، واللهُ ، واللهُ ، وابنُهُ ، والأخواتُ معَ البناتِ ، والمُعتِقُ ، وبيتُ المالِ .

والعَصَبةُ مِنَ النِّساءِ قسمان :

عَصَبةٌ بَنَفْسِها ؛ وهميَ : المَوْلاةُ المُعتِقةُ ، والأخواتُ لأبوَينِ أو لأبٍ ، معَ البناتِ أو بناتِ الابن .

[الوارثونَ بالتَّعصيب]

(والعَصَبةُ) بالبَسْطِ (خمسةَ عَشَرَ : الابنُ ، وابنُهُ وإِنْ سَفَلَ ، والأَبُ ، وأبوهُ وإِنْ علا ، والأَثُ للأبِ والأمِّ ، وابنُهُ) وإِنْ بَعُدَ ، (والأَثُ للأبِ ، وابنُهُ) وإِنْ بَعُدَ ، (والعمُّ للأبِ والأمِّ ، وابنُهُ) وإِنْ بَعُدَ ، (والعمُّ للأبِ ، وابنُهُ) وإِنْ بَعُدَ ، (والأخواتُ معَ البناتِ) أو بناتِ الابنِ ، (والمُمتِقُ) ؛ أي : ذو الوَلاءِ ، (وبيتُ المالِ) .

ويَقِيَ مِنَ العَصَبةِ : البنتُ ، وبنتُ الابنِ ، والأختُ الشَّقيقةُ ، والأختُ للأبِ ؛ كلِّ بمُعصِّبِها^(١) ، وذاتُ الوَلاءِ ؛ بقرينةِ ذِكْرِهِ لهنَّ في قولِهِ :

(والعَصَبةُ مِنَ النِّسَاءِ قسمانِ : عَصَبةٌ بنَفْسِها)(٢)، كالخمسةَ عَشَرَ المذكورِينَ ؛ (وهيَ : المَوْلاةُ المُعتِقةُ) ، والمُرادُ : ذاتُ الوَلاءِ ، (والأخواتُ لأبوَينِ أو لأبٍ ، معَ البناتِ أو بناتِ الابن) وإنْ سَفَلَ .

أي : كلُّ يكونُ عصبةً بسبب مُعصّبها . • شرقاوي • (٢/ ١٩٢) .

⁽٢) أي : إِنَّ نَفْسَها سببٌ في إثبات التعصيب ؛ أي : إِنَّهُ لمَّا لم يتوقَّفْ كونُها عصبةً على ضميمةِ شيءٍ . صارت كانَّ نَفْسَها سببٌ في ذلك . ﴿ شرقاوي ﴿ (٢/ ١٩٧) .

وعَصَبةٌ بغيرِها ؛ وهيَ : بنتُ الصَّلْبِ ، وبنتُ الابنِ ، والأختُ للأبوَينِ ، والأختُ للأب ؛ يتعصَّبْنَ بإخوتِهنَّ .

والفروضُ المذكورةُ في كتاب اللهِ تعالىٰ سنَّةٌ : الثُّلُثانِ ، والثُّلُثُ ،

(وعَصَبَةٌ بغيرِها (١٠ ؛ وهيَ : بنتُ الصَّلْبِ ، وبنتُ الابنِ) وإنْ سَفَلَ ، (والأختُ للأبِ) ؛ فإنَّهنَّ (يتعصَّبْنَ بإخوتِهنَّ) .

وما ذَكَرَهُ كـ اللهِ عَمِنْ أَنَّ العَصَبةَ قسمانِ (٢٠). . هوَ ما عليهِ جماعة ، وأكثرُ الفَرَضيِّينَ علىٰ أَنَّها ثلاثة ":

عَصَبةٌ بنَفْسِهِ ؛ وهوَ مَنْ لهُ وَلاءٌ ، وكلُّ ذَكَرِ نَسِيبٍ يُدُلِي إلى الميَّتِ بلا واسطةِ ، أو بتوشُطِ مَحْض الذُّكُور .

وعَصَبةٌ بغيرهِ ؛ وهوَ كلُّ ذاتِ نصفٍ معَها ذَكَرٌ يُعصَّبُها .

وعَصَبةٌ معَ غيرِهِ ؛ وهوَ أختٌ فأكثرَ لغيرِ أمَّ معَها بنتٌ أو بنتُ ابنِ فأكثرَ .

[الفروضُ المذكورةُ في القرآنِ]

(والفروضُ المذكورةُ في كتابِ اللهِ تعالىٰ ستَّهٌ (٣) : الثُّلثانِ (١٤) ، والثُّلُثُ ،

⁽١) أي : إنَّ الغيرَ سببٌ في كونها عصبةً ؛ لكون ذلك الغيرِ عصبةً بنفسه ، بخلاف العصبة مع غيرها ؛ فإنَّ الغيرَ فيه لمَّا لم يكنُ عصبةً بنفسه . . لم يكنُ سبباً في تعصيب غيره . انظر ١ حاشية الشرقاوى ٤ (١٩٢/٢) .

⁽٢) انظر د اللياب ، (ص٢٧٠).

 ⁽٣) احترز بـ (كتاب الله): عن ثُلُث ما بقي في مسائل الجد في بعض الأحوال ، وعن ثُلُث الباقي في الغرَّاوين ؛ فإنَّه مِنْ قَبيل الاجتهاد . • النجم الوهاج ، (١٢٨/١) ، وانظر (٢٧٧/ ٢٩٩) .

 ⁽٤) قوله : (الثّلثان ...) إلى آخره : هذه طريقةُ التّدليّ ؛ وهي أنْ تأخذَ الكسر الأعلىٰ وتنزلَ منه
للادقٌ ؛ ومنْ ذلك أن تقولَ : (النصف ، والثّلثان ، ونصفُهُما ، ونصفُ نصفهما) ، وما في
 « الشرح » طريقةُ التوشط ، وبَقِيَ طريقةُ التّرقيّ ؛ وهي أنْ تأخذَ الكسرَ الأدقَ ؛ فتقولَ :
 (الثّمُنُ ، والسّدُسُ ، وضعفُهما ، وضعفُ ضعفِهما) ؛ فجملةُ العبارات أربعةٌ . « شرقاري »=

والسُّدُسُ ، والنَّصفُ ، والرُّبُعُ ، والثُّمُنُ .

فالتُّلُثانِ فرضُ أربعةٍ : بِنْتا الصُّلْبِ ، وبِنْتا الابنِ ، وأختانِ لأبوَينِ ، وأختانِ لأب .

والشُّدُسُ ، والنَّصفُ ، والرُّبُعُ ، والثُّمُنُ) ، والضَّابطُ الأخصرُ : الرُّبُعُ ، والثُّلُثُ ، وضغفُ كلِّ ، ونصفُ كلِّ .

[فرضُ الثُّلُثين]

(فالنُّلُثانِ فرضُ أربعة : بِنتا الصُّلْبِ ، وبِنتا الابنِ ، وأختانِ لأبوَينِ ، وأختانِ لأبوَينِ ، وأختانِ لأب) ، فأكثرَ مِنْ كلَّ إذا انفردتا أو انفردن عمَّن يُعصَّبُهُنَّ أو يَحجُبُهُنَ حِرْماناً أو نُفُصاناً (١٠) ؛ قالَ اللهُ تعالى في البناتِ : ﴿ فَإِن كُنَّ فِسَاءً فَوَقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلْتَاما تَرَكَ ﴾ وينتا الابنِ مَقِيستانِ على الأحتينِ أو البنين .

وَقَالَ تَعَالَىٰ فِي الْاَخْتَيْنِ فَأَكْثَرَ : ﴿ فَإِن كَانْتَا ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا ٱلنُّلْنَانِ بِمَا تَرَكَ ﴾ [الساء: ١٧٦] ؛ نزلتْ في سبع أَخَواتِ لجابرِ حيثُ مَرِضَ وسألَ عن إِرْثِهِنَّ منهُ (٢٠)، فللَّ على أنَّ المُرادَ منها الأختان فأكثرَ .

وأَمَرَ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ في البنتينِ بإعطائِهِما الثُّلُثينِ ، رواهُ أبو داودَ والحاكمُ وصَحَّحَ إسنادَهُ^(٣) .

⁽ ۱۹۳/۲) ، وانظر ﴿ غاية الوصول » (ق١٣) .

 ⁽١) قوله : (حِرْماناً) راجعٌ لما عدا البناتِ ؛ لأنهن لا يُحجَبْنَ حِرْماناً بالشخص بل بالوصف ؛
 كالقتل ؛ فهو راجع للمجموع لا للجميع ، وقوله : (أو نقصاناً) ؛ أي : بالمؤل .

 ⁽۲) رواه أبو داود (۲۸۸۷) ، والنسائي في السنن الكبرئ ع (۲۲۹۰) ، وأحمد (۳/ ۳۷۲) عن
 سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

 ⁽٣) سنن أبي داود (٢٨٩١) ، المستدرك (٣٣٤/٤) ، ورواه الترمذي (٢٠٩٢) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضى الله عنهما .

والنَّلُثُ فرضُ اثنَينِ : الأمُّ إذا لم يَكُنْ للميَّتِ ولدٌ ، ولا ولدُ ابنِ ، ولا اثنانِ مِنَ الإخوةِ والأخواتِ ، إلا في زوج وأبوَينِ ، أو زوجةٍ وأبوَينِ ؛ فلها فيهما ثُلُثُ ما بَقِيَ ، واثنانِ مِنْ ولدِ الأمِّ ؛ ذُكُورُهُم وإناثُهُم سواءٌ .

[فرضُ الثُّلُثِ]

(والثُّلُثُ فرضُ اثنَينِ)(١) :

(و) ثانيهِما : (اثنانِ مِنْ ولدِ الأُمِّ ؛ ذُكُورُهُم وإنائُهُم) وَخَنَاثَاهُم في ذلكَ (سواءً) ؛ قالَ تعالى : ﴿ وَإِن كَانَ رَجُلُ يُورَثُ كَلَنَهُ أَوِ اَمْزَاةٌ وَلَهُ رَأَةٌ وَلَهُ رَأَةً فِي النَّلُثِ ﴾ والمُرادُ : أولادُ الأمِّ ؛ بدليلٍ قراءةِ ابنِ مسعودٍ وغيرِهِ : (ولهُ أخْ أَو أخت مِن أمَّ) () والقراءةُ الشَّاذَةُ كالخبر على الصَّحيح ، والخُنشي

 ⁽١) وقد يُفرض للجدُّ مع الإخوة في بعض الأحوال . انظر (مغني المحتاج) (١٧/٣) ،
 و(٢٩ / ٢٩٨ - ٢٩٩) .

⁽٢) أي : ذكوراً أو إناثاً أو خَناثنى ، أشقًاءَ أو لأب أو لأم . انظر ٩ حاشية الشرقاوي ٩ (٢/ ١٩٤) .

 ⁽٣) أمَّا تلقيبُها بالأوَّل: فلقضاء سيدنا عمر رضي الله عنه بذلك ، وأمَّا الثاني: فلشهرتهما ؛ تشبيهاً لهما بالكوكب الأغرَّ، وأمَّا الثالثُ: فلغرابتهما ؛ لمخالفتهما للقواعد الفرضيَّة . انظر « شرح المنهج » (٢/٢) ، و « أسنى المطالب » (٣/٣) .

⁽٤) قرأ بها سيدنا سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ، كما رواه الطبري في « تفسيره ، =

لا يخرجُ عنِ الأخ والأختِ .

[فرضُ السُّدُس]

(والشَّدُسُ فرضُ سبعة : الأَبُ والجدُّ إذا كانَ للميَّتِ ولدٌ أَو ولدُ ابنِ ، والأَمُّ إِذَا كانَ للميَّتِ ولدٌ أَو ولدُ ابنِ ، والأَمُّ إِذَا كانَ لهُ ذَلكَ أَو اثنانِ مِنَ الإخوةِ والأخواتِ) ؛ قالَ تعالىٰ : ﴿ وَلِأَبَوَيْكُمْ وَكَلَّ ﴾ آانساه : ١١] ، والجدُّ كالأبِ ، وقالَ : ﴿ فَإِن كَانَ لَهُ وَلَدُّ ﴾ [انساه : ١١] ، والمُرادُ : عددٌ ممَّنْ لهُ أُخُوَّةٌ مِنَ الدُّكُورِ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ مِنَ الدُّكُورِ أَو غيرِهِم على التَّغليبِ الشَّاتِع ، معَ الإجماع على أنَّ الاثنينِ منهُم كالظَّلاثِةِ هنا .

(والجَدَّةُ) مِنْ أَيِّ جهةٍ كانتْ (١) ؛ سواءٌ كانَ معها ولدٌ أم لا ؛ لأنَّهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم أَعْطى المجدَّة السُّدُسَ ، رواهُ أبو داودَ وغيرُهُ (٢) ، وقضى للجدَّتينِ مِنَ الميراكِ بالشُّدُسِ بينَهُما ، رواهُ الحاكمُ وصَحَّحَهُ على شرطِ الشَّيخَينِ (٣) .

(وبناتُ الابنِ) ؛ يعني : واحدةً فأكثرَ (معَ بنتِ الصَّلْبِ) ؛ لقضائِهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ بالشَّدُسِ في الواحدةِ ، رواهُ البخاريُّ عنِ ابنِ مسعودِ^(١) ،

 ^{(/ / /} ۲ - ۲۲) ، والبيهقي (/ ۲۳۱) ، وحكاه الزمخشري في « الكشاف » (/ / ٤٨٦) عن
 سيدنا أبعٌ رضى الله عنه ، وانظر « البدر المنير » (/ ۲۳٥ /) .

أي : سواءً كانت من جهة الأب أو الأم ؛ بشرطِ ألَّا تكونَ مِنْ ذوي الأرحام . انظر ٥ حاشية الشرقاوى ٥ (٢/ ١٩٤_ ١٩٥) .

 ⁽۲) سنن أبي داود (۲۸۹۴) ، ورواه الترمذي (۲۱۰۰) ، وابن ماجه (۲۷۲۴) ، وابن حبان
 (۲۰۳۱) عن سيدنا المغيرة بن شعبة وسيدنا محمد بن مسلمة الأنصاري رضى الله عنهما .

⁽٣) المستدرك (٣٤٠/٤) عن سيدنا عبادة بن الصامت رضى الله عنه .

⁽٤) صحيح البخاري (٦٧٣٦) .

والأخواتُ للأبِ معَ الأختِ للأبِ والأمِّ ، والواحدُ مِنْ ولدِ الأمِّ ؛ ذَكَراً كانَ أو أُنثي .

والنَّصْفُ فرضُ خمسةٍ : بنتٌ ، وبنتُ ابنٍ ، وأختٌ لأبوَينِ أو لأبٍ ، مُنفرِداتٍ ، والزَّوجُ إذا لم يَكُنْ للميُّتةِ ولدُّ ولا ولدُ ابنِ .

وقِيسَ بها الأكثرُ .

(والأخواتُ للأبِ) ؛ يعني : واحدةً فأكثرَ (معَ الأختِ للأبِ والأمِّ) ، كما في الَّتي قبلَها .

(والواحدُ مِنْ ولدِ الأمَّ ؛ ذَكَراً كانَ أو أَنْشَىٰ) أو خُنْشَىٰ ؛ قالَ تعالىٰ : ﴿ وَلَهُۥ إَثَّ أَوْ أُخَتُّ فَلِكُلَّ وَجِدِ يَنْهُمَا السُّدُسُ﴾ [النسه : ١٦] .

[فرضُ النِّصْفِ]

(والنَّصْفُ فرضُ خمسةٍ : بنتٌ ، وبنتُ ابنٍ ، وأختٌ لأبوينِ أو لأبٍ ، مُنفرِداتٍ) عمَّنْ يُعصِّبُهُنَّ أو يَحجُبُهُنَّ حِرْماناً أو نَقْصاناً (١) ؛ قالَ تعالى في البنتِ : ﴿ وَإِن كَانَتَ وَحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصَدُ ﴾ [الساء : ١١] ، ومثلُها : بنتُ الابنِ إجماعاً ، وقالَ في الأختِ : ﴿ وَلَهُ مُ أَخَتُ قَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾ [الساء : ١٧٦] ، والمُرادُ : الأختُ لأبوينِ أو لأب .

(والزَّوجُ إذا لم يَكُنْ للميَّنةِ ولدٌ ولا ولدُ ابنِ) ؛ قالَ تعالىٰ : ﴿ وَلَكُمْ فِضَّهُ مَا نَكُنُ أَنْ لَهُ ﴾ وَلَدُّ﴾ [الناء : ١٦] ؛ أي : وارثٌ^{٢١) ،} ومثلُهُ : ولدُ الابن إجماعاً ، ويَجْرِي مثلُ ذلكَ فيما يأتي .

 ⁽١) قوله : (عمَّنْ يُعصِّبُهُنَّ) ؛ فمُعصِّبُ البنتِ : أخوها فقط ، وبنتِ الابنِ : أخوها وابنُ عمَّها ،
 والأختين المذكورتين : أخوها ، وقوله : (أو يَحجُبُهُنَّ حِرْماناً) ؛ أي : في غير البنات . انظر
 د حاشية الشرقاوي » (٢/ ١٩٥) .

⁽٢) احتَرَزَ به : عن الوَّلد الرقيق ، أو القاتل ، أو الكافر . ﴿ شرقاوي ﴾ (٢/ ١٩٥) .

والرُّبُعُ فرضُ اثنينِ : الزَّوجُ إذا كانَ للميَّنةِ ولدٌ أو ولدُ ابنِ ، والزَّوجةُ إذا لم يَكُنْ للميَّتِ ولدٌ ولا ولدُ ابن .

والنُّمُنُ فرضُ زوجةٍ فأكثرَ إذا كانَ للميَّتِ ولدُّ أو ولدُ ابن .

فصل

[فرضُ الرُّبُع]

(والرُّبُعُ فرضُ النَيْنِ : الزَّوجُ إذا كانَ للميَّنةِ ولدٌ أو ولدُ ابنٍ)(١) ؛ قالَ تعالىٰ : ﴿ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدُّ فَلَكُمُ ٱلرُّبُعُ مِثَاتَرَكَنَ ﴾ [الساء : ١٦] ، (والزَّوجةُ إذا لم يَكُنْ للميَّتِ ولدٌ ولا ولدُ ابنٍ) ؛ قالَ تعالىٰ : ﴿ وَلَهُرَ ﴾ ٱلرُّبُعُ مِثَا تَرَكَتُمُ إِن لَمَ يَكُنُ لَكُمْ وَلَدُ ﴾ [الساء : ١٢] .

[فرضُ الثُّمُن]

(والشُّمُنُ فرضُ زوجةٍ فأكثرَ إذا كانَ للميَّتِ وللَّ أو ولدُ ابنٍ) ؛ قالَ تعالىٰ : ﴿ وَالشُّمُنُ الشُّمُنُ مِمَّا تَرَكُّمُ ﴾ [الساء : ١٢] .

والزَّوجانِ يتوارثانِ في عدَّةِ الطَّلاقِ الرَّجْعيِّ (٢) ، وذلكَ داخلٌ في كلام المُصنَّفِ .

(فصل) فى العَوْل

⁽١) منه أو من غيره بالقرابة الخاصّة . « مغني » (٣/ ١٥) .

 ⁽٢) باتفًاق الأثمّة الأربعة ؛ سواة كان الطلاق في مرض الموت أو غيره ، أمّا البائنُ : فلا ترثُ عند
 الشافعية مطلقاً ؛ سواءٌ كان الطلاق في مرض الموت أو غيره . انظر ٩ حاشية الشرقاوي ٤
 (٢/ ١٩٥) .

الَّذي يَعُولُ مِنْ أَصُولِ الفرائضِ ثلاثةٌ : السُّنَّةُ تَعُولُ إلى عشرةٍ . قلتُ : وإلىٰ سبعةٍ ، وإلىٰ ثمانيةٍ ، وإلىٰ تسعةٍ ، واللهُ أعلمُ . والاثنا عَشَرَ تَعُولُ إلىٰ سبعةً عَشَرَ .

وهوَ^(١) زيادةُ ما بَقِيَ مِنْ سهامِ ذَوِي الفروضِ علىٰ أصلِ المسألةِ ؛ ليدخلَ النَّقصُ علىٰ كلِّ منهُم بقَدْر فرضِهِ ؛ كنقص أرباب الدُّيُونِ بالمُحاصَّةِ^(٢) .

و(الَّذي يَعُولُ مِنْ أصولِ) مسائلِ (الفرائضِ) الآتي بيانُها (ثلاثةٌ : السُّنَةُ تَعُولُ) أربعاً وِلاءٌ (إلىٰ عشرةٍ)^(٣) ، وعَوْلُها إلىٰ عشرةٍ : كزوجٍ وأختَينِ لغيرِ أمُّ وأمُّ وأخوَينِ لأمُ^{ّ(٤)} .

والمُصنَّفُ فَهِمَ أَنَّ معنى الكلامِ أَنَّهَا تَقُولُ إِلَىٰ عشرةٍ فقط ، فاستدركَ عليهِ بقولِهِ : (قلتُ : وإلىٰ سبعةٍ) ؛ كزوجٍ وأختَينِ لغيرِ أمَّ ، (وإلىٰ ثمانيةٍ) ؛ كهم وأمَّ^(٥) ، (وإلىٰ تسعةٍ) ؛ كهم وأخ لأمُّ ، (واللهُ أعلمُ) .

(والاثنا عَشَرَ تَعُولُ) فُرادى (إلى سبعةَ عَشَرَ) ، وعَوْلُها إلىٰ سبعةَ عَشَرَ :

⁽١) أي : العولُ اصطلاحاً ، وأمَّا لغةً : فهو مِنْ (عالَ يَعُولُ) : إذا كَثُوتْ عيالُهُ ، ومن العول أيضاً بمعنى الظلم والجور .

 ⁽٢) أي : بسببها ؛ فإذا كان على المفلس ديونٌ لثلاثة أشخاص ؛ لواحدٍ ثلاثُ مئة ، ولآخَرَ مثنان ،
 ولآخَرَ مئةٌ ، ووُجِدَ عنده دينارٌ . أَخَذَ الأوَّلُ نصفَهُ ، والثاني ثُلُثُهُ ، والثالثُ سُدُسَهُ .
 د شرقاوى ، (١٩٦/٢) .

 ⁽٣) قوله : (أربعاً ولاءً إلى عشرة) ؛ أي : تعولُ أربعَ مراتٍ متوالية وتراً وشفعاً ؛ وهي : سبعة ،
 وثمانية ، وتسعة ، وعشرة ، و(عشرة) داخلةً في المُغيًا كما هو ظاهرٌ .

⁽٤) وتُسمَّىٰ بـ (الشُّريحيَّة) نسبة للقاضي شُريح ، و(أمَّ الفروخ) بالخاء والجيم ؛ لكثرة سهامها العائلة ، ولكثرة الإناث فيها . انظر (شرح المنهج) (١١/٢) .

 ⁽٥) قوله: (كهم) فيه دخولُ الكاف على الضمير ، وهو مختصنٌ بالضرورة ، وأتىٰ به الشارحُ
 كذلك ؛ رَوْماً للاختصار ، وانظر * توضيح المقاصد » (٢٤٤/٣ ـ ٧٤٥) ، و المقاصد الشافية » (٢٠٠/٣ ـ ٨٥٥) .

قلتُ : وإلىٰ ثلاثةَ عَشَرَ ، وإلىٰ خمسةَ عَشَرَ ، واللهُ أعلمُ . والأربعةُ والعشرونَ تَعُولُ إلىٰ سبعةٍ وعشرينَ . قلتُ : كبنتَينِ وأبوَينِ وزوجةٍ ، واللهُ أعلمُ . فصل ِ

فصل في الحَجْبِ

كزوجةٍ وأمُّ وأختَين لغير أمُّ وأخوَين لأمُّ .

والمُصنَّفُ فَهِمَ أيضاً أنَّ معنى الكلامِ أنَّها تَعُولُ إلىٰ سبعةَ عَشَرَ فقطْ ، فاستدركَ عليهِ بقولِهِ :

(قلتُ : وإلىٰ ثلاثةَ عَشَرَ) ؛ كزوجةِ وأمَّ وأختَينِ لغيرِ أمَّ ، (وإلىٰ خمسةَ عَشَرَ) ؛ كهم وأخِ لأمَّ ، (واللهُ أعلمُ) .

(والأربعةُ والعشرونَ تَعُولُ) عَوْلةً واحدةً (إلىٰ سبعةٍ وعشرينَ) .

(قلتُ : كبنتَينِ وأبوَينِ وزوجةٍ ، واللهُ أعلمُ) ، وتُسمَّىٰ بالمِنْبَريَّةِ (١) .

(فصل)

(في) بيانِ (الحَجْبِ)

وهوَ^(٢) مَنْعُ مَنْ قامَ بهِ سببُ الإرثِ مِنَ الإرثِ بالكُلِّيَّةِ ، أو مِنْ أوفرِ حظَّيْهِ .

⁽١) لأنّ سيئذنا عليًا رضي الله عنه كان يَخطُبُ على منبر الكوفة قائلاً : (الحمدُ لله الذي يَحكُمُ بالحقُ قطعاً ، ويَجْزي كِلَّ نفسٍ بما تسعىٰ ، وإليه المآبُ والرُّجْعن) ، فسُئِلَ حينتذ عن هذه المسألة ، فقال ارتجالاً مِنْ غير تأمَّل: (صار ثُمُنُ العرأةِ تُسُعاً) ، ومضىٰ في خطبته ، وتُسمَّىٰ بـ (البخيلة)؛ لقلَّة عَوْلها . انظر ٩ الغرر البهية ، (٢/ ٤٥٠) ، و٩ شرح الفصول ، لسبط المارديني (١/ ٣٨٧).

 ⁽٢) أي : الحَجْبُ من حيث هو اصطلاحاً، وأمَّا لغة : فهو مطلق المنع. انظر ٥ حاشية الشرقاوي ٤
 (٢ / ١٩٧) .

عشرةٌ لا يَرِثُونَ معَ عَشَرةٍ : ابنُ الابنِ معَ الابنِ ، والجدُّ معَ الأبِ ، والجدَّةُ معَ الأمِّ ، والأخُ للأبِ معَ الأخِ الشَّقِيقِ ، وابنُ الأخِ للأبِ معَ ابنِ الأخِ الشَّقِيقِ ، والعمُّ للأبِ معَ العمُّ الشَّقِيقِ ، وابنُهُ كذلكَ ، وبناتُ الابنِ معَ بناتِ الصُّلْبِ ، إلا أنْ يكونَ معَهُنَّ أو أسفلَ منهنَّ ذَكَرٌ ؟ فيُعصِّبُهُنَّ ،

ويُسمَّى الأَوَّلُ^(١) : حَجْبَ حِرْمانِ ، والنَّانى^(٢) : حَجْبَ نُقْصانِ .

والأوَّلُ ضربانِ : حَجْبٌ بالوصفِ ؛ كالرُقَّ ونحوِهِ ممَّا يمنعُ الإرثَ ، وحَجْبٌ بالشَّخص .

وقد أَخَذَ في بيانِ مَنْ يُحجَبُ ومَنْ يُحجَبُ بهِ ؟ فقالَ :

(عشرةٌ لا يَرِثُونَ معَ عَشَرةِ : ابنُ الابنِ) لا يَرِثُ (معَ الابنِ ، والجدُ) لا يَرِثُ (معَ الأبنِ ، والجدُ) لا يَرِثُ (معَ الأمُّ^(٦) ، والأثُ للأبِ) لا يَرِثُ (معَ الأَحْ الشَّقِيقِ ، وابنُ الأَخِ للأبِ) لا يَرِثُ (معَ ابنِ الأَخِ الشَّقِيقِ ، والعمُّ للأبِ) لا يَرِثُ (معَ ابنِ الأخِ الشَّقِيقِ ، والعمُّ للأبِ لا يَرِثُ معَ ابنِ لا يَرِثُ معَ ابنِ العمَّ الشَّقِيقِ ، وابنُهُ كذلكَ) ؛ أي : ابنُ العمُّ للأبِ لا يَرِثُ معَ ابنِ العمَّ الشَّقِيقِ ، وابنُهُ كذلكَ) ؛ أي : ابنُ العمُ الأولِ لا يَرِثُ معَ ابنِ العمَّ الشَّقِيقِ ؛ لأنَّ الحاجبَ فيما ذُكِرَ أَقْرِبُ مِنَ المحجوبِ ، أو أَقُوىٰ منهُ (3) .

(وبناتُ الابنِ) ـ يعني : واحدةً فأكثرَ ـ لا يَرِفْنَ (معَ بناتِ الصُّلْبِ) ثنتَينِ فأكثرَ ؛ لاستكمالِهِنَّ الثُّلْتَينِ ، كما سيأتي () ، (إلا أنْ يكونَ معَهُنَّ أو أسفلَ منهنَّ ذَكَرٌ ؛ فيُعصِّبُهُنَّ) ، فيَرِفْنَ معَ بناتِ الصُّلْبِ .

⁽١) أي: المنعُ من الإرث بالكليّة.

 ⁽٢) أى : المنع من أوفر الحظّين .

 ⁽٣) وَوله: (والجَدَّةُ)؛ أي : للام ، والجدَّةُ للاب لا ترث مع الاب . انظر * مغني المحتاج ،
 (٣) / (٢٠/٣) .

 ⁽٤) قوله: (أَقْرِبُ) ؛ أي: في الثلاثة الأُول ، وقوله: (أَقُونُ) ؛ أي: في الأربعة الأخيرة .
 د شرقاوي » (۲/ ۱۹۷) .

⁽٥) انظر (٢/٢٨٦).

والأخواتُ لأبِ معَ الأخواتِ لأبوَينِ ، إلا أنْ يكونَ معَهُنَّ ذَكَرٌ ؛ فيُعصِّبُهُنَّ ، وولدُ الأبنِ ، والأبِ والجدِّ .

فصل

(والأخواتُ لأبٍ) ـ يعني : واحدةً فأكثرَ ـ لا يَرِثْنَ (معَ الأخواتِ لأبوَينِ) ثُنتَينِ فأكثرَ ^(١) ؛ لِمَا ذُكِرَ آنفاً^(٢) ، (إلا أنْ يكونَ معَهُنَّ ذَكَرٌ ؛ فيُعصِّبُهُنَّ) ، فيَرِثْنَ معَهُنَّ ذَكَرٌ ؛ فيُعصِّبُهُنَّ) ، فيَرِثْنَ معَهُنَّ .

(وولدُ الأمِّ) لا يَرِثُ (معَ الولدِ ، و) لا معَ (ولدِ الابنِ ، و) لا معَ (الأبِ والجدِّ) .

وتَرَكَ أشياءَ وإنْ كانَ بعضُها يُفهَمُ بالقياسِ أو بمفهومٍ أَوْلَىٰ ؛ فإنَّ ابنَ الابنِ والجدَّ والجدَّةَ البُّعَداءَ لا يَرِثُونَ معَ القُرَباءِ ، والأخَ الشَّقِيقَ والأخَ للأبِ وابنَيْهِما لا يَرِثُونَ معَ الأبِ والابنِ وابنِهِ ، وابنَ الشَّقِيقِ لا يَرِثُ معَ الأخِ للأبِ ، وغيرَ ذلك .

(فصل)

في بيانِ مَنْ يقومُ مَقَامَ غيرِهِ في الإرثِ

(ابنُ الابنِ يقومُ مَقَامَ الابنِ ، إلا أنَّهُ لا يأخذُ معَ بنتِ الصُّلْبِ للذَّكرِ مثلُ حظِّ الأُنثيين) ؛ لأنَّهُ لا يُعصِّبُها .

⁽١) وكذا بواحدة معها بنتٌ أو بنت ابن . ﴿ شرقاوي ﴾ (٢/ ١٩٧) .

 ⁽٢) أي : مِن استكمالهنَّ الثَّلْثَينِ .

وبنتُ الابنِ تقومُ مَقَامَ بنتِ الصَّلْبِ ، إلا أَنَّها لا تَرِثُ معَ ابنِ الصَّلْبِ ، والجدَّةُ تقومُ مَقَامَ الأَمِّ ، إلا أَنَّها لا تَرِثُ النُّلُثَ ولا ثُلُثَ ما يبقىٰ ، والجدُّ يقومُ مَقَامَ الأب ، إلا أَنَّهُ لا يَحجُبُ الإخوةَ والأخواتِ ، إلا أَنْ يكونوا لأمِّ ، والأخُ للأب يقومُ مَقَامَ الأَخِ لأبوَينِ ، إلا أَنَّهُ لا يَرِثُ معَ الأختِ الشَّقيقةِ للذَّكرِ مثلُ حظَّ الأُنْشِينِ ، والأختُ للأبِ تقومُ مَقَامَ الشَّقيقةِ ، إلا أَنَّها لا تَرِثُ معَ الأخِ الشَّقيقةِ . اللهَ انَّها لا تَرِثُ معَ الأخِ الشَّقيق .

(وبنتُ الابنِ تقومُ مَقَامَ بنتِ الصُّلْبِ ، إلا أنَّها لا تَرِثُ معَ ابنِ الصُّلْبِ) ؛ لأنَّهُ أقربُ منها .

(والجدَّةُ تقومُ مَقَامَ الأمِّ ، إلا أنَّها لا تَرِثُ النُّلُثَ ولا ثُلُثَ ما يبقىٰ) ، بل فرضُها دائماً السُّدُسُ .

(والجدُّ يقومُ مَقَامَ الأبِ ، إلا أنَّهُ لا يَحجُبُ الإخوةَ والأخواتِ) ، بل يشاركونَهُ ، كما سيأتي بيانُهُ (() ، (إلا أنْ يكونوا) إخوةً أو أخواتٍ (لأمًّ) ؛ فَيحجُبُهُم كالأبِ .

(والأخُ للأبِ يقومُ مَقَامَ الأخِ لأبوَينِ ، إلا أنَّهُ لا يَرِثُ معَ الأختِ الشَّفيقةِ للذَّكرِ مثلُ حظِّ الأُنْثيين) ؛ لأنَّهُ لا يُعصِّبُها .

(والأختُ للأبِ تقومُ مَقَامَ الشَّقيقةِ ، إلا أنَّها لا تَرِثُ معَ الأخِ الشَّقيقِ)^(٢) ؛ لأنَّهُ أقرِث منها^(٣) .

⁽١) انظر (٢/ ٢٩٨_ ٢٩٩).

⁽٢) وبالعدد مِنَ الأخوات الأشقَّاء . ﴿ شرقاوي ﴾ (١٩٨/٢) .

⁽٣) صوابُهُ : (أَقُونُ منها) ؛ لأنَّ درجتَهُما واحدة . • شرقاوي ، (١٩٨/٢) .

فصل

بنتُ الابنِ كبنتِ الصَّلْبِ عندَ فَقْدِها ، ولها معَ بنتِ الصُّلْبِ السُّدُسُ تكملةَ الثُّلُثَينِ ، فإنْ كانَ هناكَ بنتا صُلْبٍ. . لم يَكُنْ لبناتِ الابنِ شيءٌ ، إلا أنْ يكونَ في درجتِهِنَّ أو أسفلَ منهُنَّ ذَكَرٌ ؛ فيُعصِّبُهُنَّ ، ومثلُهُ : الأختُ للأبِ معَ الأختِ للأبوين .

قلتُ : إلا أنَّهُ لا يُعصِّبُها الذَّكَرُ السَّافلُ عنها ، واللهُ أعلمُ .

(فصل)

في بيانِ إِرْثِ بنتِ الابنِ والأختِ للأبِ

(بنتُ الابنِ كبنتِ الصُّلْبِ عندَ فَقْدِها ، ولها معَ بنتِ الصُّلْبِ الشُّدُسُ تكملةَ النُّلُنَينِ ، فإنْ كانَ هناكَ بنتا صُلْبِ . لم يَكُنْ لبناتِ الابنِ شيءٌ) ؛ لاستكمالِهِما الثُّلُنَينِ ، (إلا أَنْ يكونَ في درجتِهِنَّ أو أسفلَ منهُنَّ ذَكَرٌ ، فيُعصِّبُهُنَّ) ، فيَرِثْنَ معهُ ، أمَّا إذا كانَ أسفلَ منهُنَّ : فلاَنَّهُنَّ إذا وَرُفْنَ معَ مَنْ في درجتِهِنَّ . فعمَ مَنْ هوَ أبعدُ منهُنَّ أولى .

(ومثلُهُ : الأختُ للأبِ معَ الأختِ للأبوَينِ) .

(قلتُ : إلا أنَّهُ لا يُعصِّبُها الذَّكَرُ السَّافلُ عنها ، واللهُ أعلمُ) ؛ لأنَّ أولادَ الابنِ درجاتٌ مُتفاوِتةٌ كما مرَّ^(١) ، وأولادَ الأبِ درجةٌ واحدةٌ .

⁽۱) انظر (۲/۲۷۱).

فصل

أُصُولُ الفرائضِ سبعةٌ : اثنانِ ، وأربعةٌ ، وثمانيةٌ ، وثلاثةٌ ، وستَّةٌ ، واثنا عَشَرَ ، وأربعةٌ وعشرونَ ؛

(فصل)

في بيانِ عددِ أُصُولِ المسائلِ

واقتصرَ المُصنَّفُ ك ﴿ أُصلِهِ ﴾ على أُصُولِ المسائلِ الَّتي فيها فرضٌ (١٠) ؛ فقالَ :

(أُصُولُ) مسائلِ (الفرائضِ سبعةٌ : اثنانِ ، وأربعةٌ ، وثمانيةٌ ، وثلاثةٌ ، وستَّةٌ ، وشلائةٌ ، وستَّةٌ ، واثنا عَشَرَ ، وأربعةٌ وعشرونَ) ؛ باعتبارِ مَخارِجِ الفروضِ ، ومَخْرَجُ الفرضِ بلِ الكسرِ مطلقاً : عددٌ واحدُهُ ذلكَ الكسرُ ؛ فمَخْرَجُ النَّصفِ اثنانِ ، والتُّلُكِ والتُّلُكِينِ ثلاثةٌ ، والرُّبُع أربعةٌ . . . وهاكذا .

فإنْ كانَ في المسألةِ فرضانِ فأكثرَ. . فعندَ تَماثُلِ المَخْرَجَينِ يُكتفىٰ بأحدِهِما ، وعندَ تَداخُلِهِما يُكتفىٰ بأكثرِهِما ، وكذا يُكتفىٰ بهِ في زوجةٍ وأبوينِ^(٢) ، وعندَ تَوافُقِهِما يُكتفىٰ بمضروبِ وَفْقِ أحدِهِما في الآخَرِ ، وعندَ تَبائِيهِما بمضروبِ أحدِهِما في الآخَرِ ، وعندَ تَبائِيهِما بمضروبِ أحدِهِما في الآخَرِ ، كما سيأتي ذلكَ^(٣) .

وزادَ بعضُهُم في (بابِ الجدُّ والإخوةِ) أصلَينِ آخَرَينِ :

أحدُهُما : ثمانيةَ عَشَرَ لسُدُسٍ وثُلُثِ ما بَقِيَ ؛ كأمٌّ وجدٌّ وخمسةِ إخوةٍ لأبٍ .

⁽١) انظر ﴿ اللَّبَابِ ﴾ (ص ٢٧٤) .

⁽٢) وهي إحدى الغرَّاوَين السابقة في (٢/ ٢٧٧) .

⁽٣) انظر (٢/ ٢٩٣_ ٤٩٤) .

فكلُّ فَرِيضةٍ فيها نصفانِ ، أو نصفٌ وما بَقِيَ . . فأصلُها مِنِ اثنَيَنِ ، أو ثُلُثانِ وثُلُثٌ ، أو ثُلُثُنَّ وما بَقِيَ . . فأصلُها مِنْ ثلاثةٍ ، أو سُدُسٌ وثُلُثٌ ، أو سُدُسٌ وثُلُثُ ، أو سُدُسٌ وثُلُثُ ، أو سُدُسٌ وثُلُثُ ، أو سُدُسٌ ونصفٌ . . فأصلُها مِنْ سَانَةٍ ، وما بَقِيَ . . فأصلُها مِنْ ثمانيةٍ ،

وثانيهِما : ستَّةٌ وثلاثونَ لرُبُعٍ وسُدُسٍ وثُلُثِ ما بَقِيَ ؛ كزوجةٍ وأمُّ وجدُّ وسبعةِ إخوةٍ لأبِ .

(فكلُّ فَرِيضةٍ فيها نصفانِ)^(١) ؛ كزوجٍ وأختٍ لأبٍ ، (أو نصفٌ وما بَقِيَ) ؛ كزوجٍ وأخٍ لأبٍ. . (فأصلُها مِنِ اثنَينِ) مَخْرَجِ النَّصْفِ .

(أو) فيهـا (ثُلُشانِ وثُلُثٌ) ؛ كـاختَينِ لأبِ واختَينِ لأمَّ ، (أو ثُلُشانِ وما بَقِيَ) ؛ كبنتينِ وأخِ لأبٍ ، (أو ثُلُثٌ وما بَقِيَ) ؛ كأمَّ وعمَّ . . (فأصلُها مِنْ ثلاثةٍ) مَخْرَج الثُّلُثِ .

(أو) فيَها (سُدُسٌ وما بَقِيَ) ؛ كأمِّ وابنٍ ، (أو سُدُسٌ وثُلُثٌ) ؛ كأمُّ وأخوَينِ لأمِّ ، (أو سُدُسٌ وثُلُثانِ) ؛ كأمِّ وأختَينِ لأبٍ ، (أو سُدُسٌ ونصفٌ) ؛ كأمُّ وبنتِ.. (فأصلُها مِنْ سَتَّةٍ) مَخْرَجِ السُّدُس .

أو فيها رُبُعٌ ونصفٌ وما يَقِيَ ؛ كزوجٍ وبنتِ وعمَّ ، أو رُبُعٌ وما يَقِيَ ؛ كزوجةٍ وعمِّ . . فأصلُها مِنْ أربعةٍ مَخْرَجِ الرُّبُعِ ، وهلذا في « اللَّبابِ ^(٢٧) ، وأَسْقَطَهُ المُصنَّفُ ؛ للنُّهُولِ أو لغيرهِ .

(أو) فيها (ثُمُنٌ وما بَقِيَ) ؛ كزوجةٍ وابنٍ ، (أو ثُمُنٌ ونصفٌ وما بَقِيَ) ؛ كزوجةٍ وبنتِ وأخٍ لأبٍ. . (فأصلُها مِنْ ثمانيةٍ) مَخْرَجِ الثُّمُنِ .

⁽١) قوله : (فكلُّ فَرِيضةٍ) ؛ أي : مسألةٍ ، وهـٰذا تفريعٌ على الأصول السبعة المذكورة .

⁽٢) اللباب (ص٢٧٤).

أو رُبُعٌ وسُدُسٌ. . فأصلُها مِنِ اثنَيْ عَشَرَ ، أو ثُمُنٌ وسُدُسٌ. . فأصلُها مِنْ أربعةٍ وعشرينَ .

فصل

إذا

(أو) فيها (رُبُعٌ وشُدُسٌ) ؛ كزوجةٍ وأخٍ لأمٍّ . . (فأصلُها مِنِ اثنَيْ عَشَرَ) مضروبُ وَفْق أحدِ المَخْرَجَين في الآخَر .

(أو) فيها (ثُمُنٌ وسُدُسٌ) ؛ كزوجةٍ وجدَّةٍ وابنٍ.. (فأصلُها مِنْ أربعةٍ وعشرينَ) مضروكِ وَفْقِ أحدِهِما في الآخَرِ .

وأمَّا المسائلُ الَّتِي لا فرضَ فيها. . فأصولُها لا حَصْرَ لها ؛ وهميَ عددُ رؤوسِ مَنْ فيها بعدَ فرضِ الذَّكرِ أُنْثيَينِ في النَّسبِ ، لا في الوّلاءِ^(١) .

نَعَمْ ؛ إنْ تفاوتوا في الوَلاءِ ؛ كأنِ اشتركَ ثلاثةٌ ـ ذَكَرٌ وأُنْثيانِ ـ في عبدٍ ، وكانَ لإحداهُما نصفُهُ وللأُخْرىٰ ثُلُثُهُ وللذَّكَرِ سُدُسُهُ ، وأَعْتقُوهُ.. فأصلُ مسألتِهِم مِنْ مَخْرَج يَمُمُّ تلكَ الأجزاءَ ، فأصلُها في هـٰذا المثالِ سَتَّةٌ .

(فصل)

في بيانِ التَّصحيح

وهوَ تحصيلُ أقلِّ عددٍ يخرجُ منهُ نصيبُ كلِّ وارثٍ صحيحاً .

(إذا) قامتِ المسألةُ مِنْ أحدِ الأُصُولِ^(٢) : فإنْ لم تَنكسِرِ الفَرِيضةُ علىٰ جنسٍ. صَحَّتْ مِنْ أصلِها بلا عَوْلِ ، ومعَ عَوْلِها إنْ عالتْ ؛ فلو خَلَّفَ جَدَّتَين

 ⁽١) قوله : (في النسب) مُتعلَقٌ بـ (فرض) وحدَهُ ، أو به وبـ (عدد الرؤوس) ، وقوله : (لا في الوّلاء) أمّا فيه : فهو بقدر الأملاك لا عدد الرؤوس . • شرقاوي » (٢٠٠/٢) .

⁽٢) قوله : (قامت) ؛ أي : وُجدتْ وحصلت . ا شرقاوي ، (٢٠٠/٢) .

انكسرتِ الفَريضةُ علىٰ جنسِ واحدٍ. . ضُرِبَ عددُ المُنكسِرِينَ في أصلِ الفَريضةِ وعَوْلِها ، أو علىٰ جنسينِ فصاعداً. . ضُرِبَ بعضُها في بعضٍ ، ثمَّ في أصلِ الفَريضةِ وعَوْلِها إنْ كانتْ عائلةً ؛ فما بَلَغَ فمنهُ تَصحُّ .

وثلاثَ زوجاتِ وأربعَ أخواتِ لأمَّ وثمانِ أخواتِ لأبٍ. . صَحَّتْ مِنْ سبعةَ عَشَرَ بالعَوْلِ^(١) .

وإنِ (انكسرتِ الفَرِيضةُ علىٰ جنسِ واحدٍ. . ضُرِبَ عددُ المُنكسِرِينَ) ؛ يعني : المُنكسِرَ عليهِم (في أصلِ الفَرِيضَةِ) بلا عَوْلِ^(٢) ، (و) معَ (عَوْلِها) إنْ عالثُ^(٣) ؛ فما بَلغَ فمنهُ تَصِحُ .

(أو علىٰ جنسَينِ فصاعداً. . ضُرِبَ بعضُها) ؛ أي : بعضُ الأجناسِ (في بعضُ) بلا ردَّ إلى الوَفْقِ إنْ لم تتوافقُ ، وبردَّ إليهِ إنْ توافقتُ ، (ثمَّ) ضُرِبَ الحاصلُ (في أصلِ الفَرِيضةِ) بلا عَوْلِ^(٤) ، (و) معَ (عَوْلِها إنْ كانتُ عائلةً (٥٠) فما بَلغَ فمنهُ تَصِحُ) هاذا إنْ لم تتداخلِ الأجناسُ (٢٠) ، وإلا اكتُفِيَ بالأكثرِ وضُرِبَ فيما ذُكِرَ (٧٠) .

 ⁽١) وتُسمَّن هذاه المسألةُ : بـ (أمَّ الأرامل) ؛ لأنَّ الورثة كلهم كانوا فقراء وعُزَّاباً ، و(أمَّ الفُروج) ، و(الدِّيناريَّة الصغرئ) ؛ لأنَّ التركةَ فيها كانتْ سبعة عَشَرَ ديناراً . • شرقاوي »
 (٢٠٠٧٢) .

⁽٢) كزوج وأخوين شقيقين أو لأب .

⁽٣) كزوج وخمس أخوات شقيقات أو لأب .

 ⁽٤) كثنتي عَشْرةَ بنتاً وأربعة إخوة أشقًاءَ أو لأب.

⁽٥) كَامُّ وَثَمَانِية إخوة لأمُّ وأربع وعشرين أختاً لأب .

⁽٦) قوله : (هـٰذا) ؛ أي : مَا تقدَّم مِنْ ضرب بعضها في بعض ، ثمَّ ضرب الحاصل في أصل المسألة إن لم تتداخل الأجناسُ ؛ أي : ولم تتماثل . « شرقاري » (٢٠١/٢) .

 ⁽٧) قوله : (وإلا اكتفي بالأكثر) ؛ أي : عند التداخل ، وبأحدهما ؛ أي : عند التماثل ، ولو قال
 ذلك . لكان أؤلئ . • شرقاوي ا (٢٠١/٢) ، ومثال التداخل : أمَّ وثمانيةً إخوة لأم وثمان=

ويُسمَّى المضروبُ في الأصلِ أو مَبْلَغِهِ بالعَوْلِ : جزءَ السَّهم .

فلو خَلَّفَ أَمَّا وخمسةَ أعمامٍ (١٠). . فأصلُها ثلاثةٌ ، والانكسارُ فيها على جنسٍ واحدٍ ؛ وهوَ الأعمامُ ، والمُنكسِرُ عليهِم سهمانِ ، وهما يُبايِنانِ الخمسةَ ، وهيَ جزءُ السَّهم ، فاضْربُها في الثَّلاثةِ ، فتَصِحُّ مِنْ خمسةَ عَشَرَ .

ولو كانَ عددُ الأعمامِ فيها عشرةً. . لَوَافَقَتِ الاثنَينِ بالنَّصفِ ، فارْدُدِ العشرةَ إلىٰ نصفِها خمسةٍ واضْرِبْهُ في الثَّلاثةِ ، فتَصِعُّ أيضاً مِنْ خمسةَ عَشَرَ .

ولو خَلَفْ زوجاً وخمسَ شقيقاتِ.. فأصلُها ستّة ، وتَعُولُ إلى سبعةِ ، وسهامُ الشَّقيقاتِ تُبايِنُ عددَهُنَّ ، فاضْرِبْها في السَّبعةِ مَبْلَغِ الأصلِ بعَوْلِهِ.. يحصلُ خمسةٌ وثلاثونَ .

ولو كانَ عددُهُنَّ عشرينَ. . لَوَافَقَ سهامَهُنَّ بالرُّبُعِ ، فاضْرِبْ رُبُعَ العشرينَ في السَّبعةِ . . يحصلُ أيضاً خمسةٌ وثلاثونَ ، فتَصحُّ فيهما مِنْ ذلكَ .

ولو خَلَّفَ اثنتَيْ عشرةَ جلَّةً واثنَيْ عَشَرَ عمّاً.. فأصلُها ستَّةٌ ، وسهمُ الجدَّاتِ يُبايِنُ عددَهُنَّ ، وخمسةُ الأعمامِ تُبايِنُ عددَهُم ، والعددانِ مُتماثِلانِ ، فأحدُهُما جزءُ السَّهم .

ولو كانَ أحدُهُما ستَّةً.. لَداخَلَ الآخَرَ وكانَ الآخَرُ جزءَ السَّهمِ ، ولو كانَ أحدُهُما ستَّةً والآخَرُ أربعةً.. لَتَوافَقا بالنِّصفِ ، وأقلُّ عددٍ ينقسمُ علىٰ كلِّ منهُما أثنا عَشَرَ ، وهوَ جزءُ السَّهم ، ولو كانَ أحدُهُما ثلاثةً والآخَرُ أربعةً.. لَعَمَّ النَّباينُ

أخواتٍ لأب ، ومثالُ النماثل : أمَّ وستةُ إخوةِ لأمَّ وثنتا عشرةَ أختاً لغير أم .

⁽۱) قوله : (فلو خَلَفَ . . .) إلىٰ آخره : تفريعٌ علىٰ قوله : (وإن انكسرت الفريضةُ علىٰ جنسٍ واحد) ، وترك التفريعَ علىٰ قوله : (أو جنسَينِ) ، وقد تقدَّمت أمثلةُ ذلك . • شرقاوي ، (٢٠٢/٢) .

فصل

الاختصارُ نوعان :

أحدُهُما : يُعتبَرُ بينَ الرُّؤُوسِ والسَّهامِ ؛ وهوَ الوَفْقُ ؛ فتُرَدُّ الفَرِيضةُ إلىٰ وَفْقِها .

وكانَ جزءُ السَّهمِ كذلكَ ، فاضْرِبْهُ في السُّنَّةِ ، فتصحُّ المسائلُ الأربعُ مِنِ اثْنَينِ وسبعِينَ ، وقِسْ علىٰ ذلكَ .

وما عَبَرَ عنهُ بـ (الجنسِ). . يُعبَّرُ عنهُ أيضاً : بـ (الحَيِّزِ) ، وبـ (الفريقِ) ، وبـ (الفِرْقةِ) ، وبـ (الرُّؤُوسِ) ، وبـ (الحِزْبِ) (١٠ .

> (قصل) في الاختصارِ في مسائلِ الفرائضِ

> > (الاختصارُ نوعانِ) :

[الاختصارُ بينَ الرُّؤوسِ والسِّهام]

(أحدُهُما : يُعتبَرُ بينَ الرُّؤوسِ والسَّهامِ ؛ وهوَ الوَفْقُ) ، الوجهُ : حذفُ قولِهِ : (وهوَ الوَفْقُ) ، وكذا (الرُّؤوسِ) ؛ بأنْ يُقالَ : (بينَ السَّهامِ) ؛ أي : بعضِها معَ بعضٍ ؛ (فَتُرَدُّ الفَرِيضةُ إلىٰ وَفْقِها) ، فتَصِحُّ منهُ ، ويرجعُ كلُّ نصيبٍ الىٰ وَفْقِه ؛ فلو خَلَّفَ بنتا وزوجةً وجدّاً . فبالبسطِ مِنْ أربعةٍ وعشرينَ ؛ للبنتِ نصفُها ، وللزَّوجةِ ثُمُنُها ، وللجدِّ سُدُسُها بالفرضِ والباقي بالتَّعصيبِ ، وبالاختصارِ مِنْ ثمانيةِ ؛ لتوَافِي الأَنْصِباءِ بالثَّلُثِ ؛ للبنتِ أربعةٌ ، وللزَّوجةِ سهمٌ ، وللجدِّ ثلاثةٌ بالفرض والتَّعصيب .

 ⁽١) وبـ (الصَّنف) أيضاً. انظر (الغرر البهية) (٣/ ٤٥١).

الثَّاني : بينَ الرُّؤُوس ؛ وهوَ تسعةُ أنواع :

أحدُها: المُحاذاةُ ؛ بأنْ يتَّفقَ العددانِ ؛ فيُقتصَرَ على أحدِهما .

الثَّاني: المُداخَلةُ ؛ بأنْ يُقتصَرَ على الأكثرِ ؛ لدخولِ الأقلِّ فيهِ ؛ كالاثنينِ في الأربعةِ .

النَّالثُ : الموقوفُ ؛ بأنْ يُوافِقَ أحدُ العددَينِ الآخَرَ في الجزءِ ، فيُرَدَّ إلىٰ جزءِ المُوافَقةِ .

[الاختصارُ بينَ الرُّؤوس وأنواعُهُ]

(الثَّاني) : يُعتبَرُ (بينَ الرُّؤُوسِ) بعضِها معَ بعضِ ؛ (وهوَ تسعةُ أنواع) :

(أحدُها : المُحاذاةُ) ؛ أي : المُماثَلةُ ؛ (بأنْ يتَّفقَ العددانِ) ؛ أي : يتساوَيا ؛ كأربعةِ وأربعةِ ؛ (فيُقتصَرَ علىٰ أحدِهِما) (١٠٠ .

(النَّاني : المُداخَلةُ ؛ بأنْ) يدخلَ أقلُّ العددَينِ في أكثرِهِما ، كما عَبَّرَ بهِ صاحبُ « اللَّبابِ » وغيرُهُ (٢) ، وحُكْمُهُ : أَنْ (يُقتصَرَ على الأكثرِ ؛ لدخولِ الأقلَّ فيهِ ؛ كالاثنين في الأربعةِ) (٣) .

(الثَّالَثُ : الموقوفُ) تَبِعَ فيهِ « أصلَهُ »(عَلَى وصوابُهُ : (المُوافَقةُ) ؛ (بأنْ يُوافِق أَ) ؛ (بأنْ يُوافِق أَحدُ العددينِ الآخَرَ في الجزءِ ، فيُرَدَّ إلىٰ جزءِ المُوافَقةِ) ، ويُضرَبَ في الآخَرِ ؛ كاربعةِ وستَّةٍ ؛ بينَهُما مُوافَقةٌ بالنَّصْف ، فيُضرَبُ نصفُ أحدِهِما في الآخَر (ه) .

⁽١) كأربع جدَّات وثمانية إخوة لأمُّ وأربعة أعمام .

 ⁽٢) اللباب (ص٢٧٥)، وانظر «الفصول المهمة في علم ميراث الأمة» (ق٢١)، و«غاية الوصول» (ق٥١-٢٥).

⁽٣) كأخوين لأم وأربعة أعمام .

⁽٤) اللباب (ص٢٧٦).

 ⁽٥) كأربع جدَّات وستة أعمام .

الرَّابِعُ: المُوافَقةُ بعدَ الموقوفِ الأوَّلِ.

الخامسُ: المُداخَلةُ بعدَ الموقوفِ الأوَّلِ.

السَّادسُ: المُداخَلةُ بعدَ الموقوف الثَّاني.

السَّابعُ: المُوافَقةُ بعدَ الموقوفِ النَّاني .

(الرَّابِعُ : المُوافَقةُ بعدَ الموقوفِ الأوَّلِ) ؛ كسبعةٍ وستَّةٍ وثمانيةٍ ؛ فالسَّبعةُ لا مُوافَقةَ بينَها وبينَ الآخَرينِ ، فإذا وقفتَها ونظرتَ بينَ الآخَرينِ ، وجدتَ بينَهُما مُوافَقةَ بالنَّصْفِ ، فاضْرِبْ نصفَ أحدِهِما في الآخَرِ ، ثمَّ الحاصلَ في الموقوفِ .

(الخامسُ: المُداخَلةُ بعدَ الموقوفِ الأوَّلِ) ؛ كثلاثةٍ وأربعةٍ وثمانيةٍ ؛ فالنَّلاثةُ لا مُوافقةَ بينَها وبينَ الآخَرَينِ.. وجدتَ بينَهُما مُداخَلةً ، فتضربُ أكثرَهُما في الموقوفِ .

(السَّادسُ: المُداخَلةُ بعدَ الموقوفِ النَّاني) ؛ كأربعةٍ وخمسةٍ وثلاثةٍ وتسعةٍ ، فإذا وقفتَ الأربعةَ.. وجدتَ بينَها وبينَ البقيَّةِ تبايناً ، فإذا وقفتَ الخمسةَ أيضاً.. وجدتَ بينَها وبينَ الباقيّينِ تبايناً أيضاً ، فإذا نظرتَ بينَ الباقيّينِ .. وجدتَ بينَهُما مُداخَلةً ، فتضربُ أكثرَهُما في أحدِ الموقوفينِ ، ثمَّ الحاصلَ في الآخر .

(السَّابِعُ : المُوافَقةُ بِعدَ الموقوفِ النَّانِي) ؛ كخمسةٍ وسبعةٍ وستَّةٍ وتسعةٍ ، فإذا وقفتَ الخمسةَ . وجدتَ بينَها وبينَ البقيَّةِ تبايناً ، فإذا وقفتَ السَّبعةَ أيضاً . وجدتَ بينَهُما وجدتَ بينَهُما مُوافقةً بالتُّلُثِ ، فتضربُ ثُلُثَ أحدِهِما في الآخرِ ، ثمَّ الحاصلَ في أحدِ الموقوفين ، ثمَّ الحاصلَ في الآخرِ .

النَّامنُ : المُداخَلةُ بعدَ الموقوفِ النَّالثِ .

التَّاسعُ : المُوافَقةُ بعدَ الموقوفِ الرَّابع .

فصل

في المُناسَخةِ

(الثَّامنُ : المُداخَلةُ بعدَ الموقوف الثَّالثِ) .

(التَّاسِعُ : المُوافَقةُ بعدَ الموقوفِ الرَّابِعِ) ، والَّذي في نُسَخِ « اللُّبابِ » : (التَّالِثِ)^(۱) ، وهوَ الأوجهُ ، ولا تَخْفىٰ أمثلةً ذلكَ .

ثمَّ إِنَّ هَـٰذهِ الأنواعَ السُّتَّةَ الأخيرةَ لا طائلَ تحتَها ، معَ أنَّ جمهورَ الحُسَّابِ لم يَذكُرُوها على هـٰذا الوجهِ .

(فصل)

(في) بيانِ (المُناسَخةِ)

وهيَ مُفاعَلةُ مِنَ (النَّسْخِ)^(٢) ؛ وهوَ الإزالةُ والتَّغييرُ والنَّفْلُ ، وسُمِّيَ بها المعنى المُرادُ^(٣) ؛ لإزالةِ أو تغييرِ ما صَحَّتْ منهُ الأُولىٰ بموتِ النَّاني ، أو بما صَحَّتْ منهُ الثَّانيةُ ، أو لانتقالِ المالِ مِنْ وارثِ لوارثِ .

(وهيَ) اصطلاحاً : (أَنْ تُؤخَّرَ قسمةَ النَّرِكةِ حتىٰ يموتَ بعضُ الورثةِ ، فتُصحَّحَ فريضةَ كلِّ ميَّتِ) علىٰ حِدَتِها ، (ثمَّ تضربَ بعضَها في بعضِ ؛ فما بَلَغَ

⁽١) الذي في مطبوع (اللباب) (ص ٢٧٦) : (الرابع) ، وفي (ح) : (الثالث) .

⁽٢) قوله : (وهي) ؛ أي : لغةً ، وسيأتي التعريف الاصطلاحي في ﴿ المتن ﴾ .

⁽٣) أي : الذي هو الاصطلاحيُ .

فمنهُ تَصِعُ)، وذلكَ بأنْ تَجعَلَ مسألة الميّتِ الأوّلِ أصلاً لمسألةِ المُناسَخةِ ، وتأخذَ منها نصيبَ الميّتِ الثّاني وتقسِمهُ على مسألتِهِ ، فإنْ صَعَ قسمتُه عليها.. فذاكَ وتصعُ المسألتانِ ممّا صَحَّتْ منهُ الأُولى ، وإلا فالعملُ كما في انكسارِ السّهامِ على صِنْفِ واحدٍ ، فما حَصَلَ مِنَ الضّربِ.. تَصِعُ منهُ المسألتانِ ، فإنْ أردتَ قسمتَهُ : فمَنْ لهُ شيءٌ مِنَ الأُولى.. ضُرِبَ في جزءِ سهمِها ؛ وهوَ ما ضُرِبَ في المُولى ، ومَنْ لهُ شيءٌ مِنَ النَّانيةِ .. ضُرِبَ في جزء سهمِها ؛ وهوَ نصيبُ مُورَّفِهِ مِنَ الأُولى .. اللهِ المؤلى أو وَفْقِهِ .

فلو ماتتِ امرأةٌ عن زوجِ وابنِ ، ثمَّ ماتَ الابنُ عن ثلاثةِ بَنِينَ. . فالأُولىٰ مِنْ أربعةٍ ، وسهامُ الابنِ منها تنقسمُ علىٰ مسألتِهِ ، فتَصِحُّ المسألتانِ ممَّا صَحَّتْ منهُ الأُولىٰ ؛ وهوَ أربعةٌ .

ولو ماتَ الابنُ عن خمسةِ بَنِينَ . . فسهامُهُ مِنَ الأُولىٰ تُبايِنُ مسألتَهُ ، فاضْرِب مسألتَهُ ، فاضْرِبَ في مسألتَهُ في الأُولىٰ ، فَتَصِحُّ مِنْ عشرينَ ، ومَنْ لهُ شيءٌ مِنَ الأُولىٰ . . ضُرِبَ في جزءِ سهمِها ؛ وهوَ خمسةٌ ، ومَنْ لهُ شيءٌ مِنَ الثَّانيةِ . . ضُرِبَ في نصيبِ مُورَّثِهِ ؛ وهوَ خمسةٌ ، ومَنْ لهُ شيءٌ مِنَ الثَّانيةِ . . ضُرِبَ في نصيبِ مُورَّثِهِ ؛ وهوَ خمسةٌ .

ولو ماتَ الابنُ عن ستَّةِ بَنِينَ.. فسهامُهُ مِنَ الأُولىٰ تُوافِقُ مسألتَهُ ، فاضُرِبُ وَفَقَ مسألتِهِ فِي الأُولىٰ ، فَتَصِحُّ مِنْ ثمانيةِ ، ومَنْ لهُ شيءٌ مِنَ الأُولىٰ.. ضُرِبَ في جزءِ سهمِها ؛ وهوَ اثنانِ ، ومَنْ لهُ شيءٌ مِنَ الثَّانيةِ.. ضُرِبَ في وَفْقِ نصيبٍ مُورِّثِهِ ؛ وهوَ واحدٌ .

(ويُعتبَرُ فيها) ؛ أي : في المُناسَخةِ (ما ذَكَرْناهُ مِنْ أَنواعِ الاختصارِ) ؛ فلو خَلَّفَ زوجةً وابناً وبنتاً منها ، ثمَّ ماتتِ البنتُ عَمَّنْ في المسألةِ . . فتَصِحُّ المسألتانِ مِنِ اثنَينِ وسبعينَ ؛ للزَّوجةِ منها ستَّةَ عَشَرَ ، وللابنِ ستَّةٌ وخمسونَ ، وهما

فصل

في المُشرَّكةِ

مُتوافِقانِ بالنَّصْفِ والرُّبُعِ والنَّمُنِ ، وأَدَقُها النُّمُنُ ، فرُدَّ الفريضةَ وكلَّ نصيبِ منها إلىٰ ثُمُنهِ ، فترجعُ الفريضةُ إلىٰ تسعةِ ، ونصيبُ الزَّوجةِ إلى اثنَينِ ، ونصيبُ الابنِ إلىٰ سبعةِ .

(فصل)

(في) بيانِ (المُشَرَّكةِ)

بفتحِ الرَّاءِ(١) ؛ أي : المُشرَّكِ فيها بينَ أولادِ الأبوَينِ وأولادِ الأمِّ ، وبكسرِها على نسبةِ التَّشريكِ إليها مجازاً(٢) .

(هيَ : زوجٌ ، وأمٌ ، وأخوانِ لأمٌ ، وأخوانِ لأبٍ وأمٌ ؛ للزَّوجِ النَّصْفُ ، وللأَمْ ولأبٍ وأمٌ ؛ للزَّوجِ النَّصْفُ ، وللأَمْ الشُدُسُ ، ولأَحْوَينِ لأمٌ (الثَّلُثُ يُشَارِكُهُما فيهِ الأَخوانِ لأب وأمَّ بقرابةِ الأمَّ) كأنَّ الجميعَ أولادُ أمَّ ؛ لاشتراكِهِم في قرابتِها الَّتي وَرُنُوا بها الفرضَ ، كما لو كانَ في أولادِ الأمَّ ابنُ عمَّ ؛ فإنَّهُ يُشارِكُ بقرابةِ الأمِّ وإنْ سقطتْ عُصُ تنُهُ .

⁽١) أي : المشدَّدة .

⁽٢) ويُقالُ لها أيضاً : (المشتركة) ، وتُسمَّىٰ أيضاً بـ (الحجريّة) ، و(الحماريّة) ، و(اليميّة) ، وأركانها : زوج ، وصاحبُ شُدُس مِنْ أمَّ أو جدَّة ، وصاحبُ ثُلُثٍ مِنْ أولاد الأم ، وعصبة شقيق ؛ فما في كلام المُصنَّف مُجرَّدُ مثال . انظر * الغرر البهية » (٢٧/٣٣) ، و* حاشية الشرقاوى » (٢٠٦/٢) .

فإنْ كانا لأب. . سَقَطًا .

ف*صل* في ميراثِ الجدِّ

(فإنْ كانا) ؛ أي : الأخوانِ الموجودانِ معَ الأخوَينِ للأمِّ (لأبٍ . .
 سَقَطَا) ؛ فلا تشريكَ ؛ إذْ لا مُشارَكةَ في قرابةِ الأمِّ .

(فصل) (في) بيانِ (ميراثِ الجدِّ)

(هوَ محجوبٌ بالأبِ) ؛ لإدلائِهِ بهِ ، (ويَرِثُ معَ الابنِ أَوِ ابنِ الابنِ) وإنْ سَفَلَ. . (الشُّدُسَ) فَرْضاً ، (ومعَ البنتينِ أو بنتيِ الابنِ) وإنْ سَفَلَ ، أو بنتِ وبنتِ ابنِ كذلكَ (فصاعداً . . الشُّدُسَ فرضاً ، وما بَقِيَ تعصيباً ، ولا يَرِثُ معَهُ الإخوةُ والأخواتُ لأمَّ) ، كالأبِ في الجميع .

(فإنْ كانوا لأبِ وأمَّ أو لأبِ) وليسَ معَهُم صاحبُ فرضٍ.. (فلهُ الأَحَظُّ مِنْ مُقاسَمتَهِم وأَخْذِ جَمْيعِ النُّلُثِ) ؛ أمَّا المُقاسَمةُ : فلأنَّهُ كالأخِ في إدلائِهِ بالأبِ ، وأمَّا النُّلُثُ : فلأنَّهُ كالأخِ في إدلائِهِ بالأبِ ، وأخَذَ ضِعْفَها ؛ فلهُ النُّلُثُ ولها النُّلُثُ ، والإخوةُ لا يَنقصُونَها عنِ السُّدُسِ ، فوَجَبَ ألَّا يَنقصُوا الجدَّ عن ضِعْفِهِ ؛ وهوَ النُّكُ . النَّلُثُ .

ويَعُدُّ الإخوةُ والأخواتُ لأبِ وأمَّ عليهِ الإخوةَ لأبٍ ، ولا يَرِثُونَ مَعَهُم ، إلا إذا تَمَحَّضَ أولادُ الأبوَينِ إنانًا ؛ فما زادَ على فرضِهِنَّ لأولادِ الأبِ ، فإنْ كانَ مَعَهُم صاحبُ فرضٍ . . فلهُ الأَحَظُّ مِنَ المُقاسَمةِ وثُلُثِ الباقي وسُدُسِ التَّرِكةِ .

قلتُ : وقد لا يبقىٰ شيءٌ ؛ كبنتينِ وأمٌّ وزوجٍ ، فيُفرَضُ

(ويَمُدُّ الإخوةُ والأخواتُ لأبِ وأمَّ عليهِ الإخوةَ) والأخواتِ (لأبٍ) في الحسابِ(١) ؛ لأنهُم يُساوُونَهُ ، (ولا يَرِقُونَ معَهُم) ؛ أي : معَ الإخوةِ والأخواتِ لأبرَينِ ؛ لأنَّهُم محجوبونَ بهم ، (إلا إذا تَمَحَّضَ أولا ُ الأبوَينِ إناثاً ؛ فما زادَ على فرضِهِنَّ) - ولا يكونُ إلا معَ الواحدة - فهوَ (لأولادِ الأبِ) ؛ فلو كانَ معَ اللجدُ شقيقةٌ وأخُ وأختٌ لأبٍ . فتمُدُّ الشَّقيقةُ الأخَ والأختَ على الجدُ ، فيستوي لهُ المُقاسَمةُ وثلُثُ المالِ ، فلهُ سهمانِ مِنْ ستَّةٍ ، وتأخذُ الشَّقيقةُ النَّصْفَ ثلاثةً ، يبقى واحدٌ على ثلاثةٍ لا يَصِحُ ولا يُوافِقُ ، فتضربُ ثلاثةً في ستَّةٍ ، فتَصِحُ مِنْ ثمانةً غَيْ .

(فإنْ كانَ مَعَهُم صاحبُ فرض.. فلهُ) ؛ أي : للجدُّ (الأَحَظُّ مِنَ المُقاسَمةِ وثُلُثِ الباقي وسُدُسِ التَّرِكةِ) ؛ أمَّا المُقاسَمةُ : فلِمَا مرَّ ، وأمَّا ثُلُثُ الباقي : فلأنَّهُ لو لم يَكُنْ مَعَهُ فرضٌ. أَخَذَ ثُلُثَ جميعِ التَّرِكةِ ، فإذا خَرَجَ قَدْرُ الفرضِ مُستحَقّاً.. بَقِيَ ثُلُثُ الباقي ، وأمَّا السُّدُسُ : فلأنَّ البَيْينَ لا يَنقُصُونَهُ عنهُ ، فالإخوةُ أَوْلِيهَ .

(قلتُ : وقد لا يبقىٰ) بعدَ الفرضِ (شيءٌ ؛ كبنتَينِ وأمٌّ وزوجِ^(٢) ، فيُمْرَضُ

 ⁽١) قوله : (وَيَعُدُّ. .) إلى آخره ؛ أي : يدخلونهم معهم ؛ لأجل إضراره في بعض الأحوال ؛
 كجدُّ وأخِ شقيق وأخِ لأب ، وأمَّا أولادُ الأمِّ . . فهم محجوبون بالجد ، وقوله : (عليه) ؛
 أي : على الجدُّ . • شرقاوي ٥ (٢٠٧/٢) .

⁽٢) أي : مع جدًّ وإخوة كما هو ظاهرٌ ، وكذلك فيما بعده .

لهُ سُدُسٌ ، ويُزادُ في العَوْلِ ، وقد يبقىٰ دونَ السُّدُسِ ؛ كبنتَينِ وزوجٍ ، فيُفرَضُ لهُ وتُعالُ ، وقد يبقىٰ سُدُسٌ ؛ كبنتَينِ وأمَّ ، فيفوزُ بهِ ، ويسقطُ الإخوةُ في هـنـذهِ الأحوالِ ، واللهُ أعلمُ .

فصل

لهُ شُدُسٌ ، ويُزادُ في العَوْلِ) ، فتَعُولُ هاذهِ إلىٰ خمسةَ عَشَرَ ، (وقد يبقىٰ دونَ الشُدُسِ ؛ كبنتَينِ وزوج ، فيُفرَضُ لهُ وتُعالُ) ، فتعولُ هاذهِ إلىٰ ثلاثةَ عَشَرَ ، (وقد يبقىٰ سُدُسٌ ؛ كبنتَينِ وأمَّ ، فيفوزُ) الجدُّ (بهِ) ؛ لأنَّهُ لا يَنقُصُ عنهُ إجماعاً إذا وَرثَ .

(ويسقطُ الإخوةُ) والأخواتُ (في هـٰـلذهِ الأحوالِ) الثَّلاثةِ ، (واللهُ أعلمُ) ؛ لاستغراقِ ذَوِي الفُرُوضِ التَّرِكةَ .

(فصل)

في بيانِ ميراثِ المُرتدِّ وولدِ الزِّنيٰ والمَنْفِيِّ بلِعانٍ

(وكما لا يَرِثُ المُرتَدُّ لا يُورَثُ)(١) ، كما عُلِمَ ممَّا مرَّ (١) ، (بل ما لَهُ فَيْءٌ) لبيتِ المالِ (٣) ؛ سواءٌ اكتسبَهُ حالَ ردَّتِهِ ، أم حالَ إسلامِهِ ، كالذَّمِّيُّ الَّذي لا وارثُ لهُ يستوعث (٤) .

 ⁽١) قوله: (وكما لا يَرِثُ)؛ أي: ولو عاد إلى الإسلام بعد موت مُورُثه. • شرقاوي •
 (٢٠٨/٢).

⁽٢) انظر (٢/٢٦٩).

⁽٣) قوله : (ما لَهُ) بفتح اللام ، و(ما) موصولة ؛ فيشملُ الاختصاصاتِ .

⁽٤) أي : يستغرقُ ؛ صادقُ بأنْ لم يكنْ له وارثُ أصلاً ، أو له وارثُ لنكن لا يستوعبُ ، والمناسبُ للمُشبُّ : هو الصورة الأولى . « شرقاري » (٢٠٨/٢) .

ولا يُورَثُ ولدُ الرِّنيٰ والمُلاعِنةِ بقرابةِ الأبِ ، فإذا لم يكنْ لهُ ابنٌ. . فما فَضَلَ لمَوالِي أمَّهِ .

فصل

إذا اجتمعَ في شخصِ في نكاحِ المجوسِ أوِ الشُّبْهةِ جهتا فرضٍ. . لم يَرِثْ بهما ، بل بأقواهُما .

قلتُ : والقُوَّةُ بَانَ تَحجُبَ إحداهُما الأُخْرَىٰ ؛ كبنتِ هيَ أختُ لأمُّ ؛

(ولا يُورَثُ ولدُ الرِّنَىٰ و) لا ولدُ (المُلاعِنةِ) المنفيُّ بلِعانِ.. (بقرابةِ الأب) ، كما لا يَرِثانِ بها ؛ لانتفاءِ نَسَبَيْهِما ، (فإذا لم يكنُ لهُ ابنُ) أوِ ابنُ ابنِ وارثٌ.. (فما فَضَلَ) عن ذَوِي الفروضِ مِنْ جهةِ أَمْهِ فهوَ (لمَوالِي أَمِّهِ) ، فإنَ لم يكونوا.. فلبيتِ المالِي إرثاً (١٠).

(فصل)

في بيانِ حُكْمِ [اجتماع] جهتَيْ فرضٍ أو جهتَيْ تعصيبِ أو جهتَيْهما في شخصِ واحدِ(٢)

(إذا اجتمع في شخصٍ في نكاحِ المجوسِ أو) في وَطْءِ (الشُّبْهةِ) وذِكْرُهما مِنْ زيادتِهِ (ال السُّبْهةِ) وذِكْرُهما مِنْ زيادتِهِ (اللهُ اللهُ فرض . لم يَرِثُ بِهِما ، بل بأقواهُما) ؛ لأنَّهُما قرابتانِ يُورَثُ بكلٌ منهُما فرض عندَ الاجتماعِ ؛ كالأختِ الشَّمْعةِ لا تَرِثُ النَّصْفَ فقطْ .

(قلتُ : والقُوَّةُ بأنْ تَحجُبَ إحداهُما الأُخْرَىٰ ؛ كبنتِ هيَ أختٌ لأمَّ ؛

⁽١) أي : إن انتظم ، وإلا فالردُّ ، أو لذوي الأرحام . • قليوبي علىٰ شرح التحرير ، (ق٠٤١) .

⁽٢) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ .

⁽٣) نصَّ الماتن على هذه الزيادة في « دقائق التنقيح » (ق١٢٥) ، وانظر « اللباب » (ص٢٧٩).

بأَنْ يَطَأَ مجوسيِّ أو مسلمٌ بشبهةٍ أمَّهُ ، فتَلِدَ بنتاً ، أو لا تَحجُبَ ؛ كامَّ هيَ أختٌ لأبٍ ؛ بأَنْ يَطَأَ بنتَهُ ، فتَلِدَ بنتاً ، أو تكونَ أقلَّ حَجْبٍ ؛ كامُّ أمَّ هيَ أختٌ لأبٍ ؛ بأَنْ يَطَأَ هـكٰذِهِ البنتَ الثَّانِيَةَ ، فتَلِدَ ولداً ؛ فالأُولى أمُّ أُمَّهِ وأختُهُ .

فإنْ كانتا جهتَيْ فرضٍ وتعصيبٍ ؛ كزوجٍ هوَ مُعتِقٌ أوِ ابنُ عمٍّ. . وَرِثَ بهما ، واللهُ ُأعلمُ .

بأنْ يَطَأَ مجوسيٌّ) بنكاح ، (أو مسلمٌّ) أو غيرُهُ (بشبهةٍ أمَّهُ ، فتَلِدَ بنتاً) ، فتَرِثُ منهُ بالبنتيَّة دونَ الأُخْتيَّة ؛ لأنَّ الأختَ للأمَّ محجوبةٌ بالبنتِ .

(أو) بأنْ (لا تَحجُبَ ؛ كأمَّ هيَ أختٌ لأبٍ ؛ بأنْ يَطَأَ) مَنْ ذُكِرَ (بنتَهُ ، فتَلِدَ بنتاً) ، فتَرِثُ الوالدةُ منها بالأُمُومةِ دونَ الأُخْتَيَّةِ ؛ لأنَّ الأمَّ لا تُحجَبُ بأحدٍ ، بخلافِ الأختِ .

(أو) بأنْ (تكونَ أقلَّ حَجْبٍ) صوابُهُ : (حَجْباً)(١) ، كما في « المنهاجِ » وغيرِه (٢) ؛ لأنَّهُ تمييزٌ وَقَعَ فاعلاً معنى بأفعلِ التَّفْضلِ ؛ (كأمَّ أمَّ هيَ أختُ لأبٍ ؛ بأنْ يَطاً هاذهِ البنتَ النَّائيةَ ، فتَلِدَ ولداً ؛ فالأُولئ أمَّ أمَّةِ وأختُهُ) لأبيهِ ، فترِثُ منهُ بالجُدُودةِ دونَ الأُختيَّةِ ؛ لأنَّ الجدَّةَ أمَّ الأمِّ إنَّما تَحجُبُها الأمُّ ، والأختَ يَحجُبُها جماعةً .

(فإنْ كانتا) ؛ أي : الجهتانِ (جهتَيْ فرضٍ وتعصيبٍ ؛ كزوجٍ هوَ مُعتِقٌ أوِ ابنُ عمَّ . . وَرِثَ بهِما ، واللهُ أعلمُ) ؛ فيأخذُ إذا انفردَ النِّصْفَ بالزَّوجَيَّةِ ، والباقيَ بكونِهِ مُعتِقاً أوِ ابنَ عمَّ ؛ لأنَّهُ وارثٌ بسببَين مُختلِفَين .

⁽١) وهـُـذا بناء على النسخة التي كتب عليها ، وإلا فقد جاء على الصواب في (و ، ز) .

 ⁽۲) منهاج الطالبين (ص٣٤٦) ، وانظر « الوجيز » (١/ ٤٤١) ، و« التدريب » (٣٣٠/٢) ،
 ود روض الطالب » (٢٨/٢) .

فصل

يَرِثُ الخُنثى المُشكِلُ القَدْرَ المُتيقَّنَ ، ويُوقَفُ الباقي إلى النَّبَيْنِ . والمفقودُ لا يُورَثُ ، ويُوقَفُ نصيبُهُ مِنَ الإرثِ حتىٰ تُتيقَّنَ وفاتُهُ .

وإنْ كانتا جهتَيْ تعصيبٍ ؛ كابنِ عمَّ هوَ مُعتِنَّ. لم يَرِثْ بهِما ، بل بَأَقُواهُما ؛ فيَرِثُ في المثال بَنُبُوَّة العمَّ ، لا بكونِهِ مُعتِقاً (١) .

(فصل)

في بيانِ ميراثِ الخُنثى المُشكِلِ ، والمفقودِ ، والحَمْلِ

(يَرِثُ الخُنْشِ المُشكِلُ القَدْرَ المُنيقَّنَ ، ويُوقَفُ الباقي إلى النَّبيُّنِ) ؛ كزوجٍ وأب وولدٍ خُنْشِ ؛ للزَّوجِ الرُّبُعُ ، وللأبِ السُّدُسُ ، وللخُنْشِ النَّصْفُ ، ويُوقَفُ الباقي بينَهُ وبينَ الأب .

(والمفقودُ لا يُورَثُ) ، بل يُوقَفُ ما لَهُ حتىٰ تقومَ بيئنٌّ بموتِهِ ، أو تمضيَ مُدَّةٌ يَغلِبُ على الظَّنِّ أَنَّهُ لا يعيشُ فوقَها ، فيجتهدُ القاضي ويَحكُمُ بموتِهِ ، ثمَّ يُعطِي ما لَهُ مَنْ يَرْثُهُ وقتَ الحُكُم بموتِهِ (٢) .

(و) لا يَرِثُ ، بل (يُوقَفُ نصيبُهُ مِنَ الإرثِ حتىٰ تُتبقَّنَ وفاتُهُ) ؛ أي : تتبيَّنَ بما ذُكِرَ آنِفاً .

ويُعمَلُ في الحاضِرِينَ بالأَسْواِ في حقِّهِم ؛ فمَنْ يسقطُ منهُم بهِ.. لا يُعطىٰ شيئاً حتىٰ يتبيَّنَ حالُهُ ، ومَنْ يَنقُصُ حقَّهُ منهم بحياتِهِ أو موتِهِ.. يُقدَّرُ في حقِّهِ

⁽۱) في هامش (د): (بلغ مقابلةً).

 ⁽٢) أي : أو وقت قيام البيّتة ؛ فمَنْ مات قبلهما أو معهما . . لم يَرِنْهُ ، ومحلُ ذلك : عند الإطلاق ، فإن قيدتهُ البيّتُهُ ، أو قيّده القاضي في حكمه بزمنِ سابق . . اعتبُر ذلك الزمنُ ومَنْ كان وارثَهُ حينتذِ . انظر • حاشية الشرقاوي ٥ (٢١١/٢) .

ويُوقَفُ ميراثُ الحَمْلِ ، ولا يُعطىٰ غيرُهُ إلا ما يُتيَقَّنُ أنَّهُ يَرِثُهُ مَعَهُ ؛ كالأبِ ، والجدِّ ، والزَّوجَين .

ذلكَ ، ومَنْ لا يختلفُ نصيبُهُ بِهِما.. يُعطاهُ ؛ ففي زوجٍ وعمَّ وأخِ لأبِ مفقودٍ.. يُعطى الزَّوجُ النِّصْفَ ، ويُؤخِّرُ العمُّ ، وفي جدَّ وأخٍ لأبوَينِ وأخٍ لأب مفقودٍ.. يُقدَّرُ في حتَّ اللَّخِ لابوَينِ موتُهُ فيأخذُ الثُّلُثَ ، وفي حتَّ الأخِ لابوَينِ موتُهُ فيأخذُ الثُّلُثَ ، وفي حتَّ الأخِ لابوَينِ موتُهُ فيأخذُ النُّصْفَ ، ويبقى السُّدُسُ ؛ إنْ تبيَّنَ موتُهُ.. فللجدُ ، أو حياتُهُ فللأخ .

(ويُوقَفُ ميراكُ الحَمْلِ ، ولا يُعطىٰ غيرُهُ إلا ما يُتيَقَّنُ أَنَّهُ يَرِثُهُ مَعَهُ ؛ كالأبِ ، والحِدِّ ، والزَّوجَينِ) ؛ فلو خَلَفَ الميتُ حَمْلاً يَرِثُ بعدَ انفصالِهِ ؛ بأنْ كانَ منهُ ، أو قد يَرِثُ^(۱) ؛ بأنْ كانَ مِنْ غيرِهِ ؛ كحَمْلِ أخيهِ لأبيهِ . . عُمِلَ بالأَحْوطِ في حقِّهِ وفي حتَّ غيرِهِ قبلَ انفصالِهِ ؛ فإنِ انفصلَ حيّاً لوقتِ يُعلَمُ وجودُهُ عندَ الموتِ . . وَرَثَ ، وإلا فلا .

بيانُهُ (٢٠): إنْ لم يَكُنْ وارثٌ سوى الحَمْلِ (٣) ، أو كانَ مَنْ قد يَحجُبُهُ الحَمْلُ (٤).. وُقِفَ المالُ إلىٰ أنْ يَنفصِلَ .

وإنْ كَانَ مَنْ لا يَحجُبُهُ ولهُ مُقدَّرٌ ؛ كأبِ وجدُّ وزوجٍ أو زوجةٍ . أُعطِيَهُ عائلاً إِنْ أَمْكَنَ عَوْلٌ ؛ كزوجةٍ حاملٍ وأبوينِ ؛ لها ثُمُنٌ ولهُما سُدُسانِ عائلاتٌ ؛ لاحتمالِ أنَّ الحَمْلُ بنتانِ ، فتَعُولُ المسألةُ مِنْ أربعةٍ وعشرينَ إلى سبعةٍ وعشرينَ .

⁽١) أي : علىٰ بعض التقادير ؛ فإنَّهُ إنْ كان ذكراً . . وَرِثَ ، أو أنثىٰ . . لم يَرِثْ ؛ لأنَّ بنتَ الأخ مِنْ ذوي الأرحام . • شرقاوي ، (٢/ ٢١١) .

 ⁽٢) أي : بيانُ العملِ بالأحوط ، وبيَّن ذلك بأربع صُورٍ ؛ يُوقَفُ المال في ثلاث منها ، ولا يُوقَفُ في واحدة . • شرقاوي » (٢١٢/٢) .

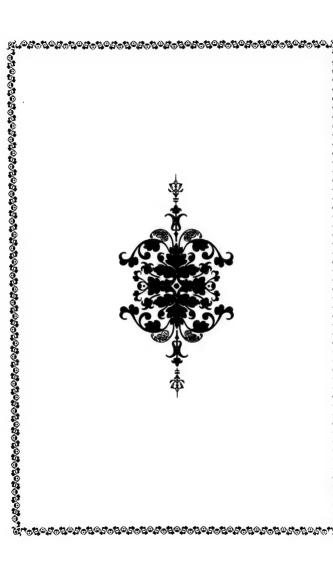
 ⁽٣) كأن قام بالأمّ مانعٌ . ﴿ شرقاوي ﴾ (٢١٢/٢) .

٤) كاخ ؛ فإنَّ الحملَ إنْ كان ذكراً . . حَجَبُهُ ، أو أنثن . . وَرِثَ معه . • شرقاوي ، (٢١٢/٢) .

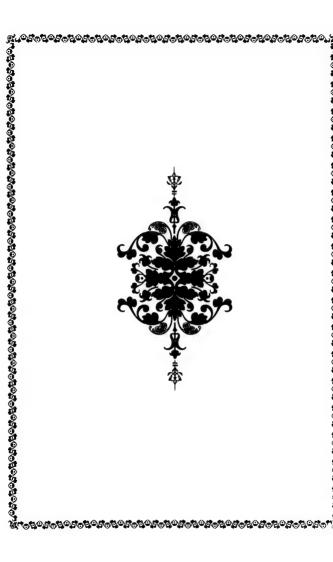
وإنْ لم يَكُنْ لهُ مُقدَّرٌ ؛ كأولادٍ. . لم يُعطَوْا شيئاً حتىٰ يَنفصِلَ الحَمْلُ ؛ إذْ لا ضبطَ لهُ(١) .

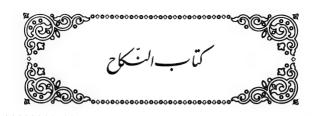


⁽١) فقد وُجِدَ في بطنِ خمسةٌ ، وسبعةٌ ، واثنا عَشَرَ ، وأربعون علىٰ ما حكاه ابن الرفعة ، وانَّ كَلَا منهم كان كالإصبّع ، وأنَّهُم عاشوا وركبوا الخيل مع أبيهم في بغدادَ وكان ملكاً بها . انظر المطلب العالي » (ص ٢٩١- ٢٩٤) ، وق النجم الوهاج » (٢/ ١٨٣ ـ ١٨٤) ، وق مغني المحتاج » (٣/ ٣٩- ٤٠) .









(كتاب النكلع)

هوَ لغةً : الضَّمُّ ؛ يُقالُ : (تناكحتِ الأشجارُ) : إذا تمايلتْ وانضمَّ بعضُها إلى بعضٍ ، وشرعاً : عقدٌ يُعتبَرُ فيهِ لفظُ إنكاحٍ أو تزويجٍ أو ترجمتُهُ(١) .

وهوَ حقيقة في العقدِ ، مجازٌ في الوَطْءِ (٢١) ، وإنَّما حُمِلَ على الوطءِ عندَ بعضِهِم في قولِهِ تعالىٰ: ﴿ خَنَّ تَنكِحَ زُوبًاغَيْرَهُ ﴾ [البغرة: ٢٣٠]؛ لخبرِ ﴿ الصَّحيحَينِ ﴾: ﴿ حَتَىٰ تَلُوقَى عُسَيْلتُكِ ﴾ [البغرة: ٢٣٠]؛ لخبرِ ﴿ الصَّحيحَينِ ﴾:

والأصلُ فيهِ قبلَ الإجماعِ: آياتٌ ؛ كقولِهِ تعالىٰ: ﴿ فَانْكِحُواْ مَا طَابَ لَكُمْ يَنَ ٱلنِّسَآهِ ﴾ [السه: ٣] ، وأخبارٌ ؛ كخبرِ: « تَنَاكَحُوا تَكْثُرُوا ؛ فإنّي أُباهِي بكُمُ الأُمْمَ ؛ حتى بالسَّقْط ، رواهُ الشَّافعيُّ بلاغاً (٤).

 ⁽١) عرَّفه الشارح في الغرر البهية ١ (٨٣/٤) بقوله : (عقدٌ يتضمَّنُ إباحةً وطء بلفظ إنكاح...) ، وأركانُهُ خمسةٌ : زوجٌ ، وزوجةٌ ، ووليٌّ ، وشاهدانِ ، وصيغة ، وستُعلّمُ مما سيأتي .

⁽٢) مِنْ إطلاق اسم السبب وإرادة المُسبّب.

⁽٣) سبق تخريجه في (١/ ٧٨٥ ـ ٧٨٦) ، وقوله : (عُسَيلته) فيه استعارة تصريحيّة ؛ حيث شبّه الوطء بالعسل بجامع ميل النفس لكلً ، واستعار اسمَ المُشبّة به للمُشبّة ، والإذاقة ترشيخ ، وحَمْلُ العُسَيلة على الوطء هو قولُ الشافعيّ وجمهور الفقهاء ، فتَحِلُّ المطلقة ثلاثاً بمُجرَّد وطء المُحلَّل ؛ اكتفاءً بكونه مَظِنَة اللَّذَة . انظر ٥ حاشية الشرقاوى ٥ (٢ ٤ / ٢٤) .

⁽٤) الأم (٣٧٣/) ، مختصر المزني (ص٢٦٣_ ٢٦٤) ، وانظّر « البدر المنير » (٣٣/٧_ ٢٤٤)، و « التلخيص الحبير » (٣٤٨/٣) .

هوَ حرامٌ ، ومكروهٌ ، وحلالٌ .

فالحرامُ: إِمَّا لَعَيْنِهِ ؛ سُواءٌ أَكَانَ لَنسَبٍ ؛ وَهُوَ نَكَاحُ السَّبْعِ المَذْكُوراتِ فِي قُولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ حُرِّمَتَ عَلَيْتَكُمْ أَمَّهَ كُمُّمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوْنَكُمْ وَعَمَّنَكُمُمْ وَخَلَلْتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخْ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾ ، أو لرَضَاعٍ ، وهُوَ كَالنَّسِ ،

وهوَ مشروعٌ مِنْ عهدِ آدمَ لم يَنقطِعْ شَرْعُهُ .

[أقسامُ النَّكاحِ]

ولهُ أقسامٌ بيَّنَها بقولِهِ : (هوَ حرامٌ ، ومكروهٌ ، وحلالٌ) .

[أقسامُ النِّكاحِ الحرام]

(فالحرامُ) ـ أي : ما لا يَصِحُّ ويأثمُ بفعلِهِ العالِمُ بتحريمِهِ ـ يكونُ لأحدِ أربعةِ أمورٍ :

[النَّكَاحُ المُحرَّمُ لعينِهِ وأنواعُهُ]

(إِمَّا لَعَيْنِهِ ؛ سُواءٌ أَكَانَ لَنسَبٍ ؛ وَهُوَ نَكَاحُ السَّبْعِ المَدْكُوراتِ فِي قَولِهِ تَعَالَىٰ : ﴿ حُرِّمَتَ عَلَيْتَكُمُ أَمُهَا ثَكُمُ وَبَنَاتُكُمُ وَآخُونَكُمُ وَعَمَنْتُكُمْ وَعَلَاتُكُمُ وَآخُونَكُمُ وَعَمَانَكُمُ وَعَمَانَكُمُ وَعَمَانَكُمُ وَعَمَانَكُمُ وَعَمَانَكُمُ وَعَمَانَكُمُ وَعَمَانَكُمُ وَعَمَانَكُمُ وَعَمَانَكُمُ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ ﴾ [الساء: ٢٦] ، أو لرَضَاعٍ ؛ وهُو كالنَّسِ) ، فتحرُمُ السَّبعُ المَدْكُوراتُ مِنَ الرَّضَاعِ ؛ لقولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَأَمْهَنَكُمُ مِنَ الرَّضَاعِ ؛ لقولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَأَمْهَنَكُمُ مِنَ الرَّضَاعِ السَّعَ اللهُ عليهِ وسَلَّمَ : ﴿ يَحرُمُ مِنَ النَّسِ ، وواهُ الشَّيخانِ (١٠) .

⁽۱) صحيح البخاري (٢٦٤٥) ، صحيح مسلم (١٤٤٧) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

أو لصِهْرٍ في أربعةٍ : امرأةِ الأبِ ، والابنِ ، وزوج البنتِ ، والأمِّ .

وإمَّا للجمعِ في تسعٍ ؛ بينَ المرأةِ وأمُّها ، أو أختِها ، أو عمَّتِها ، أو خالتِها ،خالتِها ،خالتِها ،

(أو لصِهْرِ)؛ يعني: مُصاهَرةً (في أربعة : امرأةِ الأبِ) وإنْ علا (١٠)، (و)
امرأةِ (الابنِ) وإنْ سَفَلَ ، (وزوجِ البنتِ) وإنْ سَفَلَتْ (٢٠)، (و) زوجِ (الأمِّ)
المدخولِ بها وإنْ عَلَتْ (٣)؛ قالَ تعالى : ﴿ وَلَا تَنكِمُواْ مَا نَكُمْ مَا الرَّقُ مُنِ السَاهِ : ٢٢]، وقالَ : ﴿ وَأَمْ هَنَ يُسَآيِكُمُ وَرَبَتَهِبُكُمُ الَّتِي فِي النِسَاءَ ﴾ النساء : ٢٢]، وقالَ : ﴿ وَأَمْ هَنَ يُنالِكُمُ وَرَبَتَهِبُكُمُ اللَّتِي فِي عَلَى عُبُورِكُمْ مِن نِسَآيِكُمُ اللَّتِي خَلَتُهُ وَبِهِنَّ فَإِن لَمْ تَنكُونُواْ وَعَلْتُه وِهِنَ مَلْ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

[النِّكاحُ المُحرَّمُ للجمع وأنواعُهُ]

(وإمَّا للجمعِ في تسع ؛ بينَ المرأةِ وأمَّها ، أو أختِها ، أو عمَّتِها ، أو عمَّتِها ، أو خالتِها) ؛ قالَ تعالىٰ : ﴿ وَآنَ تَجَمَّعُواْ بَيْنَ ٱلْأَخْتَكِينَ ﴾ [الساء: ٢٣] ، وقالَ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ : ﴿ لا تُنكَحُ المرأةُ علىٰ عمَّتِها ، ولا العمَّةُ علىٰ بنتِ أخيها ، ولا المرأةُ علىٰ خالتِها ، ولا الخالةُ علىٰ بنتِ أختِها ؛ لا الكُبْرَىٰ على الصُّغْرَىٰ ، ولا الصُغْرَىٰ على الصُّغْرَىٰ ، والمُرادُ ولا الصُّغْرَىٰ على الكُبْرِىٰ ﴾ (والهُرادُ واللهُرادُ : (حسنٌ صحيحٌ)(٥) ، والمُرادُ

⁽١) قوله : (امرأةِ الأب) ؛ أي : التي عقد عليها الأبُ ، وكذا يُقال في الثانية والثالثة .

 ⁽٢) أي : يَحرُمُ على الأمُ نكاحُ زوج بنتها وإنْ لم يدخل بها ؛ لأنَّ العقدَ على البنات يُحرُمُ الأمهاتِ ، والدخولَ بالأمهات يُحرُمُ البناتِ . انظر ٥ حاشية الشرقاوي ١ (٢/١٥/٢) .

 ⁽٣) قوله : (المدخول بها) ؛ أي : في الحياة ، ولو في الذُّبُر ، وإن كان العقدُ فاسداً .
 د شرقارى ١ (٢١٥/٢) .

⁽٤) قوله : (في حُجُور كم) ؛ أي : تربيتِكُم .

⁽٥) سنن الترمذي (١١٢٦)، ورواه أبو داود (٢٠٦٥) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، =

وبينَ أَمَنَينِ أو حُرَّةٍ وأَمَةٍ في عقدٍ واحدٍ إذا كانَ الزَّوجُ حُرّاً .

قلتُ : الأصحُّ : صحَّتُهُ في الحُرَّةِ ، واللهُ أعلمُ .

وبينَ أكثرَ مِنْ أربع للحُرِّ ، وأكثرَ مِنْ ثنتَينِ للعبدِ ، وبينَ زوجَينِ لامرأةٍ .

بأمِّها وعمَّتِها وخالتِها: ما يشملُ الحقيقةَ والمجازَ .

(وبينَ أَمَتَينِ أو حُرَّةٍ وأَمَّةٍ في عقدٍ واحدٍ إذا كانَ الرَّوجُ حُرِّاً) ؛ لاندفاعِ حاجتِهِ في الأُولىٰ بأَمَةٍ ، وفي النَّانيةِ بالحُرَّةِ .

(قلتُ : الأصحُّ : صحَّتُهُ في الحُرَّة ، واللهُ أعلمُ) ؛ تفريقاً للصَّفْقةِ ، ويَجْرِي تحريمُ الجمعِ في عقدينِ أيضاً ، للكنَّ التَّحريمَ والبطلانَ يختصَّانِ بالثَّانيةِ ، إلا أنْ تكونَ حُرَّةً ؛ فلا تحريمَ ولا بطلانَ أصلاً .

(وبينَ أكثرَ مِنْ أربعِ للحُرِّ) ؛ لقولِهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ لغَيْلانَ : ﴿ أَمْسِكْ أَرْبِعا ، وفارِقْ سائرَهُنَّ ، رواهُ ابنُ حِبَّانَ وغيرُهُ وصَحَّحُوهُ (١) .

(و) بينَ (أكثرَ مِنْ ثنتينِ للعبدِ) (٢) ؛ لِمَا روى البَيْهَقَيُّ عنِ اللَّيْثِ عنِ اللَّيْثِ عنِ الحَكَمِ بنِ عُتَيبةَ قالَ : (أَجْمَعَ أصحابُ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ علىٰ ألَّا ينكحَ العبدُ أكثرَ مِن اثنتَين) (٣) .

(وبينَ زوجَينِ لامرأةٍ) بالإجماع .

والمُرادُ بالكُبْرىٰ والصَّمْرى: الكُبْرىٰ والصَّمْرىٰ في الدرجة لا في السَّنُ ؛ فالأُولى: العمَّةُ
 والخالة ، والثانية : بنتُ الأخ وبنت الأخت . • شرقاوي • (٢١٦/٢) .

 ⁽١) صحيح ابن حبان (٤١٥٧) ، ورواه الترمذي (١١٢٨) ، وابن ماجه (١٩٥٣) ، والحاكم
 (١٩٣/٢) عن سيدنا ابن عمر رضى الله عنهما .

⁽٢) أي : مَنْ فيه رقٌّ وإنْ قلَّ ، أو كان مُكاتباً . ﴿ شرقاوي ﴾ (٢١٧/٢) .

⁽٣) السنن الكبري (٧/ ١٥٨) ، وانظر (البدر المنير) (٧/ ٦٢٠ ٦٢١) .

وإمَّا للاشتباهِ ؛ فيما إذا اشتبهتْ مُحرَّمةٌ بأجنبيَّاتٍ مَحْصُوراتٍ . وإمَّا بسببِ العقدِ في تسعمٍ : نكاح الشُّغارِ ،

مُلْغَزَةٌ

[في امرأةٍ لها زوجانِ ويَحِلُّ لها أنْ تتزوَّجَ]

امرأةٌ لها زوجانِ ويَحِلُّ لها أنْ تتزوَّجَ ؛ صورتُها : امرأةٌ تَملِكُ عبداً وأَمَةً ، زَوَّجَتْهُ إِيَّاها ، فهما زوجانِ مِلْكٌ لها ، ولها أنْ تتزوَّجَ .

[النِّكاحُ المُحرَّمُ للاشتباهِ]

(وإمَّا للاشتباهِ ؛ فيما إذا اشتبهتْ مُحرَّمةٌ بأجنبيَّاتٍ مَحْصُوراتٍ)(١) ؛ احتياطاً للأَبْضاعِ مع انتفاء المَشَقَّةِ باجتنابِهِنَّ ، بخلافِ ما لوِ اختلطتْ بغيرِ مَحْصُوراتِ ؛ فإنَّا لو حَرَّمنا عليهِ النَّكاحَ منهُنَّ . لَانْسَدَّ عليهِ بابُهُ ؛ فإنّهُ لو سافرَ إلى مَحَلِّ آخَرَ . لم يأمنْ أَنْ تُسافِرَ إليهِ ، وهذا كما لوِ اختلطَ صيدٌ مملوكٌ بصُيُودٍ مُباحةٍ غيرِ لم محصُورة ؛ فإنّه لا يَحرُمُ الاصطيادُ منها .

[أنواعُ النِّكاحِ المُحرَّمِ بسببٍ]

(وإمَّا بسببِ) شيءِ وَقَعَ في (العقدِ في تسعةٍ : نكاحِ الشَّغارِ) ؛ للنَّهيِ عنهُ في خبرِ (الصَّحيحَينِ ١^{٧٢)} ؛ وهوَ كأنْ يقول^(٢٢) : (زَوَّجتُكَ بنتي علىٰ أنْ تُروَّجني

⁽١) المحصوراتُ: هُنَّ مَنْ يَسهُلُ عَلَّهُنَّ على الآحاد بمُجرَّد النظر والفكر القلبيُ ؛ كمشرين ، ومشة ، وغيرُ المحصورات : عكشهُ ؛ كألف ، وما بين الألف والمئة أوساط يلحق بأحدهما بالظن ، وما يُشكُ يُستفنى فيه القلبُ . انظر * تحفة المحتاج ، مع * الشرواني ، (٣٠٥٧) .

 ⁽۲) صحيح البخاري (٥١١٢) ، صحيح مسلم (١٤١٥) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

⁽٣) سيأتي في (٣٣٦/٢) معناه لغةً .

بنتَكَ ، وبُضْعُ كلِّ منهُما صَدَاقُ الأُخْرَىٰ) ، فيقبلُ ذلكَ (١) .

(و) نكاحِ (المُتُعةِ) ؛ للنَّهي عنهُ في خبرِ " الصَّحيحَينِ "^(٢) ؛ وهوَ المُؤقَّتُ عندَ الجمهورِ ، والخالي عنِ الوليُّ والشُّهودِ عندَ ابنِ عبَّاسِ^{٣)} .

(و) نكاح (المُحْرِم) $^{(3)}$ ؛ لخبرِ مسلم: « لا يَنكِحُ المُحرِمُ، ولا يُنكِحُ $^{(6)}$.

(وإنكاح وليَّينِ) امرأةً زوجَينِ إنْ وقعا معاً ، أو جُهِلَ السَّبْقُ والمعيَّةُ ، أو عُرِفَ سَبْقُ أَحَدِهِما مِنْ غيرِ تعيينِ ؛ فيَبطُلُ كلِّ منهُما ، (كما سيأتي) ذلكَ^(١) .

(و) نكاح (المُعتدَّةِ والمُستبرَأةِ) مِنْ شخصٍ لآخَرَ^(٧) ؛ لقيام المانع .

(و) نكاحِ (المُرْتابةِ) في العِدَّةِ (بالحَمْلِ) لنحوِ ثِقَلِ وحركةٍ تَجِدُهُما^(٨) ؛ فليسَ لها أنْ تَنكِحَ آخَرَ ولو بعدَ تمام العِدَّةِ حتىٰ تزولَ الرِّيبةُ^(٩) ؛ للتَّردُّدِ في انقضاءِ

 ⁽١) أي : بأنْ يقولَ : (تزوَّجتُ بنتكَ وزوَّجتُكَ بنتى علىن ما ذكرتَ) ، ولا يحتاجُ الأوَّل إلىٰ أنْ
 يقولَ : (قبلتُ) ؛ لأنَّ ما صَدَرَ منه استيجابٌ قائمٌ مَقامَ القَبول . • شرقاوي • (٢١٨/٢) ،
 وانظ (٢/ ٣٣٠_ ٣٣٠) .

⁽٢) صحيح البخاري (٥١١٥) ، صحيح مسلم (٣٠ /١٤٠٧) عن سيدنا على رضي الله عنه .

 ⁽٣) وعليٰ كلَّ : فهو حرامٌ ، ولا حدَّ فيه مطلقاً ؛ للشبهة . انظر " تحفة المحتاج » (٢٢٤/٧) ،
 و" حاشية الشرقاوى » (٢١٨/٢) ، و(٣٣٧/٢) .

⁽٤) هو من إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله ، كما يُفهَمُ من الحديث الآتي .

⁽٥) سبق تخريجه وضبط كلا الفعلين في (١ ٨٤٤) .

⁽٦) انظر (٢/٣٤٠).

⁽٧) الجارُّ الأوَّل مُتعلِّقٌ بـ (المعتدَّة) و (المستبرَّاة) على سبيل التنازع، والثاني مُتعلِّقٌ بـ (نكاح).

 ⁽A) قوله: (في العِلَمة بالحمل) كلاهما مُتعلِّقٌ بـ (المرتابة) ، وقوله: (وحركة) الواوُ بمعنى
 (أو) ؛ لأنَّ أحداً الأمرين كافي في ذلك . • شرقاوي • (۲۱۹/۲) .

⁽٩) أي : بأنْ يمضيَ زمنٌ يَزعُمُ القوابَلُ أنَّهَا لا تلدُ له . • شرقاوي • (٢١٩/٢) .

والكافرةِ غيرِ الكتابيَّةِ ، والمملوكةِ للنَّاكح .

العِدَّةِ ، وأمَّا إذا لم تَرْتَبُ إلا بعدَ تمامِها. . فيَصِحُ نكاحُها ، كما سيأتي (١١) .

(و) نكاحِ (الكافرة) بقيدٍ زادَهُ بقولِهِ^(٢) : (غيرِ الكتابيَّةِ)؛ كوثنيَّةٍ ومجوسيَّةِ ، بخلافِ الكتابيَّةِ ، كما سيأتى^(٣) .

(و) نكاحٍ (المملوكةِ للنَّاكحِ) ؛ لتناقضِ الأحكامِ ؛ إذْ أحكامُ النَّكاحِ مِنْ قَسْم وطلاقِ وظِهارِ وإيلاءِ وغيرِها. . لا تَجْري في المِلْك .

وسيأتي بيانُ هاذهِ المُحرَّماتِ التَّسع في كلامِهِ (٤) .

[أنواعُ النِّكاحِ المكروهِ]

(والمكروهُ) مِنَ النَّكاحِ (ثلاثةٌ) :

نكاحٌ تَقَدَّمَتُهُ (الخِطْبةُ علىٰ خِطْبةِ أخيهِ) أو غيرِهِ (٥) ، على ما سيأتي بيانُهُ (٦) .

(ونكاحُ المُحلِّلِ) بقيدِ زادَهُ بقولِهِ : (إذا لم يَشرُطْ في صُلْبِ العقدِ) ما يُخِلُّ بمقصودِهِ الأصليِّ ، فإنْ شَرَطَ ذلكَ ؛ كأنْ شَرَطَ أَنْ يُطلِّقُ بعدَ الوطءِ.. حَرُمَ

⁽۱) انظر (۲/۳٤۱_۳٤۲).

⁽٢) نصَّ الماتن عليه في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق١٢٥) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٢٩٩).

⁽٣) انظر (٢/٣٤٣ـ٣٤٤).

⁽٤) انظر (۲/ ۳۳۵) وما بعدها .

 ⁽٥) زاد في النسخ ما عدا (أ): (إذا صُرِّح بإجابته)، ولعلَّ الأولىٰ إسقاطه ؛ الأنَّه إذا صُرِّح بالإجابة يكونُ النكاحُ حراماً لا مكروهاً ، وجاء في النحرير » (ص١١٩) : (إنْ عُرْضَ فيها بالإجابة) على الأولويَّة ، وانظر (شرح المنهج » (٣٣ / ١٣) ، و (٣٥ / ٣٥١)).

⁽٦) انظر (٢/٣٥٠).

والغُرُور .

والحلال : سائرُ الأنكحةِ الصَّحيحةِ .

ولو زنئ بها. . لم يمنع ذلكَ التَّرَوُّجَ بها ولا بأمُّها ولا ببنتِها ولو كانتْ مخلوقةً منْ زناهُ .

قلتُ : للكنْ يُكرَهُ نكاحُ المخلوقةِ مِنْ زِناهُ ، واللهُ أعلمُ .

وبَطَلَ العقدُ ، كما سيأتي(١) .

(و) نكاحُ (الغُرُورِ) ؛ كأنْ غُرَّ الزَّوجُ بإسلام امرأةٍ أو بحُرِّيَّتِها .

وسيأتي بيانُ هاذهِ النَّلاثةِ أيضاً في كلامِهِ(٢) .

[النَّكاحُ الحلالُ]

(والحلالُ) مِنَ النَّكاح الشَّاملُ للمندوب^(٣). . (سائرُ الأنكحةِ الصَّحيحةِ) .

(ولو زنیٰ بها) أي : بامرأة . . (لم يمنعْ ذلكَ) الزَّنی (التَّرُقُجَ)⁽¹⁾ ؛ أي : تزوُّجَهُ (بها ولا بأمِّها ولا ببنتِها ولو كانتْ) بنتُها (مخلوقةً مِنْ) ماء (زِناهُ) ؛ إذ لا حُرْمةَ لماء الزَّنر .

(قلتُ : للكنْ يُكرَهُ نكاحُ المخلوقةِ مِنْ) ماءِ (زِناهُ ، واللهُ أعلمُ) ؛ خروجاً مِنْ خلافِ مَنْ حَرَّمَها عليهِ ؛ كالحنفيّةِ^(٥) .

(٢) انظر (٢/ ٣٥٠) وما بعدها .

⁽۱) انظ (۲/۳۵۳).

 ⁽٣) أي : وللواجب أيضاً ؛ فالمُرادُ به : ما قابَلَ الحرامَ والمكروة . انظر * حاشية الشرقاوي *
 (٢١٩/٢) .

 ⁽٤) قوله : (لم يمنغ ذلك) ؛ أي : زناه الحقيقيُّ ، بخلاف الصَّوريَّ ؛ كالصادر مِنْ مجنون ؛ فإنَّهُ
 يشبتُ به النسبُ والمصاهرة . ٩ شرقاوي ٩ (٢١٩/٢) ، وانظر ٩ تحفة المحتاج ٩ (٧/ ٣٠٤).

⁽٥) انظر ٥ حاشية ابن عابدين ١ (١٠٧/٤) ، ولو حكم شافعيٌّ بصحَّة النكاح . . لم يكن للحنفي=

وخُصَّ النَّبِيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ في النَّكاحِ بِسنَّةَ عَشَرَ خُكُماً : عَفْدِهِ بِلفظِ الهبة .

قلتُ : الأصحُّ : اشتراطُ لفظِ النُكاحِ مِنْ جهتِهِ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ ، واللهُ أعلمُ .

[خصائصُ سيِّدِنا مُحمَّدٍ ﷺ في النَّكاح]

(وخُصَّ النَّبِيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ في النِّكاحِ بستَّةَ عَشَرَ مُحُكُماً : عَقْدِهِ بلفظِ الهبةِ) ؛ قالَ تعالى : ﴿ وَاَرْزَاهُ مُؤْمِنَةً . . . ﴾ الآيةَ [الاحزاب : ٥٠] ١٠ .

(قلتُ) : هـٰذا مِنْ جهتِها ؛ إذِ (الأصحُّ : اشتراطُ لفظِ النَّكاحِ مِنْ جهتِهِ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ ، واللهُ أعلمُ) ؛ لظاهرِ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ إِنْ أَرَادَ النَّبِئُ أَن يَسْتَنَكِعَهَا﴾ [الاحزاب : ٥٠] .

(و) عَقْدِهِ (دونَ وليَّ وشهودٍ) ؛ بأنْ يُفقدا أو أحدُهُما^(٢) ؛ لأنَّ اعتبارَ الوليُّ للمُحافظةِ على الكفاءةِ ، وهوَ فوقَ الأكفاءِ ، واعتبارَ الشُهودِ لأَمْنِ الجُحُودِ ، وهوَ مأمونٌ منهُ ، والمرأةُ لو جَحَدَث لا يُلتفَتُ إليها ، بل قالَ العِراقيُّ شارحُ « المُهذَّب » : (تَكفُرُ بتكذيبِهِ)^(٣) .

نقضه ؟ لأنَّ الحُكْمَ إذا وقع في محلُّ اختلاف المجتهدين . . ينفذ ظاهراً وباطناً . ٩ شرقاوي ٩
 (٢٢ / ٢٢) .

 ⁽١) وباقي الشاهد : ﴿ إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنِّيقَ إِنْ أَزَادَ ٱلنِّيقُ أَن يَسْتَنكِكُمُ خَالِصَكَةُ لَكَ مِن دُونِ
 ٱلْمُؤْمِنينَ ﴾ .

 ⁽٢) للكن لا بُدِّ مِنَ لفظ الهبة إيجاباً ، والنكاح قبولاً ، كما تقدَّم .

 ⁽٣) المعتمد : أنّها تكفر إنْ صرّحتْ بتكذيبه ، وإلا بأنْ قالتْ : (لستَ زوجي).. فلا . انظر
 الغرر البهية ١ (٨٩/٤) ، و أسنى المطالب ١ مع و حاشية الرملي ١ (١٠١ /٣) .

(و) عَقْدِهِ (بلا مهرٍ ؛ لا في الحالِ ولا في المآلِ) ، وهوَ بمعنى الهبةِ ، والتَّصريحُ بقولِهِ : (لا في الحالِ ولا في المآلِ) . . مِنْ زيادتهِ^(١) .

(ومُباشرةِ التَّزويجِ لتَفْسِهِ) ولغيرِهِ ؛ فيتولَّى الطَّرَفَينِ ، (و) لو (بغيرِ إذنِ المنكوحةِ ولا وَلِيَّها) ؛ لأنَّهُ أَوْلِيْ بالمؤمنينَ مِنْ أنفسِهم .

(و) عَفْدِهِ (في الإحرامِ) لنَفْسِهِ (٢) ؛ لخبرِ " الصَّحيحَينِ " عنِ ابنِ عبَّاسٍ : أَنَّ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ نَكَحَ ميمونةَ وهوَ مُحرِمٌ (٣) ، للكنَّ أكثرَ الرُّواياتِ أَنَّهُ كانَ حلالاً ، كما رواهُ ابنُ عبَّاس أيضاً (٤) .

(وبجَعْلِ عِنْقِ المنكوحةِ صَدَاقَها) ؛ كما أَغْتَقَ صفيَّةَ وجَعَلَ عِنْقَها صَدَاقَها(٥٠) .

(ومنعِهِ نكاحَ أَمَةٍ) ولو مسلمةً (١٠ ؛ لأنَّ نكاحَها مُعتبرٌ بخوفِ العَنَتِ وهوَ معصومٌ ، وبفقدِ مهرِ حُرَّةٍ ونكاحُهُ غنيٌّ عنِ المهرِ حالاً ومآلاً ، كما مرَّ^(٧) .

⁽١) نصَّ الماتن علىٰ هـٰـذه الزيادة في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق١٢٥) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٣٠٠).

 ⁽٢) أي : فقط ؛ فيمتنعُ عليه تزويعُ الزوج أو الزوجة المُحرِمَينِ . انظر * حاشية الشرقاوي *
 (٢٢١/٢) .

⁽٣) صحيح البخاري (١٨٣٧) ، صحيح مسلم (١٤١٠) .

⁽٤) رواه الدارقطني (٣٦٦١) ، وانظر « البدر المنير » (٧/ ٤٧٥ ـ ٤٧٨) .

⁽٥) رواه البخاري (٥٠٨٦) ، ومسلم (١٣٦٥) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه .

 ⁽٦) الأولئ : إسقاطُ هنذه الغاية ؛ لأنَّه كغيره في تحريم الأَمّةِ الكافرة ، إلا أنْ تُجمَلَ الواوُ للحال .
 د شرقاوى ٥ (٢ ٢ ٢٢) .

⁽٧) أي : قبل قليل .

(أو) نكاحَ (كافرةِ) ولو كتابيَّة (١)؛ لأنَّها تكرَهُ صُحْبَتُهُ، وفي الخبرِ: «سألتُ ربِّي ألَّا أُزَوَّجَ إلا مَنْ كانَ معي في الجنَّةِ، فأَعْطانِي » رواهُ الحاكمُ وصَحَّحَ إسنادَهُ (٢).

قالَ المُصنَّفُ : (وتعبيري بالكافرةِ أَوْلَىٰ مِنْ تعبيرِهِ بالمُشْرِكةِ ؛ لإيهامِهِ حِلَّ الكتابئة لهُ)(٤) .

(وتزوُّجِهِ أكثرَ مِنْ أربعٍ) إلىٰ غيرِ نهايةٍ ؛ لأنَّهُ مأمونٌ مِنَ الجَوْرِ ، وقد ماتَ عن تسع كما هوَ مشهورٌ^(ه) .

(وإباحةِ النَّكاحِ لهُ بتزويجِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ) مِنْ غيرِ تلفُّظِ بعقدِ ؛ كما في قصَّةِ زينبَ بنتِ جَحْشِ اَمرأةِ زيدِ بنِ حارثةَ في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ فَلَمَا قَضَىٰ زَيْدٌ يَنْهَا وَطَرُّ زَيْبَ اللهِ عَالَىٰ : ﴿ فَلَمَا قَضَىٰ زَيْدٌ يَنْهَا وَطَرُّ زَيْبَ اللهِ عَالَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَيْ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهِ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَل

الأولىٰ: إسقاطُ هـنــــ الغايةِ أيضاً ؛ لأنَّ غيرَ الكتابيّةِ لا خصوصيّةَ له بها ؛ إلا أنْ يُجابَ بجَعْلِ
 الواو حاليّة . انظر ٥ حاشية الشرقاوى ٥ (٢٢٢/٢) .

⁽٢) المستدرك (٣/ ١٣٧) عن سيدنا عبد الله بن أبي أَوْفِي رضي الله عنهما .

 ⁽٣) روضة الطالبين (٧/٦) ، الشرح الكبير (٧/ ٤٤٥) .

⁽٤) دقائق تنقيح اللباب (ق٥٦٠) ، وانظر (اللباب) (ص٣٠٠) .

⁽٥) انظر (سيرة ابن كثير ١ (٧٩/٤) ، و(إمتاع الأسماع ١ (١٩٣/١٠) ، و(سبل الهدى والرشاد) (٣١٩/١٠) .

 ⁽٦) لم يذكر الله تعالى في القرآن أحداً من الصحابة باسمه إلا سيدنا زيداً رضي الله عنه ، وكفىٰ به فخراً وشرفاً رضي الله عنه ، وانظر قصّة السيدة زينب رضي الله عنها في ٩ سيرة ابن كثير ٩ (٣/ ٢٧٠ / ٢٩٠) .

وأنَّ طلاقَهُ غيرُ محصورٍ .

قلتُ : الأصحُّ : انحصارُ طلاقِهِ في ثلاثٍ ، واللهُ أعلمُ . وأمرِهِ بتخييرِ نسائِهِ ، وتحريم نكاحِهنَّ بعدَهُ .

(وأنَّ طلاقَهُ غيرُ محصورٍ) في عددٍ ، كما في تزوُّجِهِ .

(قلتُ : الأصحُّ : انحصارُ طلاقِهِ في ثلاثِ ، واللهُ أعلمُ) ، كغيرِهِ مِنَ الأحرارِ .

(وأمرِهِ بتخبيرِ نسائِهِ) فيهِ بينَ مُفارَقتِهِ ؛ طَلَبًا للدُّنيا ، والمُقامِ معَهُ ؛ طَلَبًا للآخِرةِ ؛ لقولِهِ تعالىٰ : ﴿ يَكَأَيُّهَا لَلَّتِيُّ قُل لِأَرْفَكِيكَ . . .﴾ الآيتَينِ [الاحزاب : ٢٩-٢٩] ، ولئلًا يكونَ مُكرِها لهنَّ على الصَّبرِ على ما آفَرَهُ لنفْسِه مِنَ الفقرِ .

وأنَّهُ لا يُشترَطُ في جوابِهِنَّ فَوْرٌ ؛ لِمَا في خبرِ « الصَّحيحَينِ » ؛ مِنْ أَنَّهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ لمَّا نزلتْ آيةُ التَّخيرِ بَدَأَ بعائشةَ ؛ فقالَ : « إنِّي ذاكرٌ لكِ أمراً ، فلا تُبادِرِينِي بالجوابِ حتىٰ تستأمِرِي أَبَوَيْكِ ، (١) .

(وتحريمِ نكاحِهِنَّ)^(٢) ؛ أي : زوجاتِهِ (بعدَهُ) وإنْ لم يَدخُلْ بهِنَّ ؛ قالَ تعالىٰ : ﴿ وَمَا كَاكَ لَكُمْ أَن تُؤْذُلُواْ رَسُولَ اللَّهِ . . . ﴾ الآية [الاحزاب : ٣٥] ، وقالَ : ﴿ وَأَزْوَجُهُو أَنْهَا لُهُمْ ﴾ [الاحزاب : ٢] .

نَعَمْ ؛ إِنِ اختارتِ المُخيَّرةُ فِراقَهُ ففارقَها. . فالأظهرُ في ﴿ الشَّرحِ الصَّفيرِ ﴾ :

⁽١) رواه البخاري (٤٧٨٥) ، ومسلم (١٤٧٥) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

⁽٢) أي : علىٰ أُمَّته صلَّى الله عليه وسلَّم .

القطعُ بالحِلِّ (١) ، وإلا فلا معنىٰ للتَّخييرِ ، وجَزَمَ بهِ الإمامُ وغيرُهُ وحَكُوْا فيهِ الاَتُمَاقَ (٢). وأمَّا إماؤُهُ : فإنْ لم يَطَأَهُنَّ . لم يَحْرُمُنَ علىٰ غيرهِ ، وإلا حَرُمُنَ (٣) .

وخُصَّ في النَّكاحِ أيضاً بأشياءَ ؛ منها : تحريمُ إمساكِهِ مَنْ تكرهُهُ في نكاحِهِ ، وإيجابُ طلاقِ مرغوبتِهِ على زوجِها ، وإيجابُ جوابِ مخطوبتِهِ ، وتحريمُ خِطْبةِ غيرهِ بمُجرَّدِ خِطْبتِهِ ⁽⁴⁾ .

واقتصرَ المُصنَّفُ كـ « أصلِهِ » على خصائصِهِ في النَّكاحِ ؛ لأنَّها فيهِ أكثرُ منها في غيرِهِ ، وخصائصُهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ كثيرةٌ (٥) ، وقد ذكرتُ منها طَرَفاً في «شرح البَهْجةِ »(١) .

[أركانُ النَّكاح]

(ولا يَصِحُ نكاحُ غيرِهِ) ؛ أي : غيرِ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ (إلا بوليِّ وشاهدَيْ وشاهدَيْ) ؛ لخبرِ ابنِ حِبَّانَ في «صحيحِهِ » : « لا نكاحَ إلا بوليُّ وشاهدَيْ عدلٍ ، وما كانَ مِنْ نكاحِ علىٰ غيرِ ذلكَ.. فهوَ باطلٌّ »(٧) ، والمعنىٰ فيهِ :

 ⁽١) رمز إلى ضعفه في (ب، د)، وانظر (الشرح الكبير) (٧/ ٥٦ ٤٥٧).

 ⁽۲) نهاية المطلب (۲۲/۱۲) ، وانظر « الوسيط » (٥/ ۲۱) ، و « روضة الطالبين » (١١ / ٧) .

 ⁽٣) إكراماً له صلَّى الله عليه وسلَّم. من هامش (د)، والحرمةُ وعدمُها سواءٌ كان في حياته أو بعد مماته.

⁽٤) وإن لم تُجبه . من هامش (د) .

⁽٥) وقد ألَّف فيها كبارُ الأثمَّة ، ومنهم الإمامُ السُّيُوطيُّ في كتابه الخصائص الكبرى ، ، و الخصائص الحبيب ، صلَّى الله عليه و الخصائص الحبيب ، صلَّى الله عليه وسلَّم ، وقد شرح ا الأنموذج ، شرحاً نفيساً بديعاً الإمامُ زين الدين المُناوي ، وسمًّا، بد توضيح فتح الرؤوف المجيب بشرح أنموذج اللبيب في خصائص الحبيب ، صلَّى الله عليه وسلَّم ، وقد اطَّلمت عليه وانتفعت به ، فالحمد لله على ذلك .

⁽٦) انظر * الغرر البهية » (٨٣/٤) .

⁽٧) صحيح ابن حبان (٤٠٧٥) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

وقابلٍ مِنْ زوجٍ أو وكيلِهِ أو وليُّهِ ، إلا فيما إذا زَوَّجَ بنتَ ابنِهِ بابنِ ابنِهِ ، أو أَمَتَهُ مِنْ عَبدِهِ ؛ فيُوجبُ ويقبلُ ، وفيهما وجهٌ آخَرُ .

قلتُ : هوَ الأصحُّ في تزويجِ أَمَتِهِ بعبدِهِ ؛ لأنَّهُ لا يَملِكُ إجبارَهُ على النَّكاح ، واللهُ أعلمُ .

الاحتياطُ للأَبْضاعِ ، فلا تُزوِّجُ امرأةٌ نَفْسَها ولا غيرَها ولو بإذنِ ، بل ولا تقبلُ نكاحاً لأحدِ بولايةِ ولا وَكالةٍ ؛ إذ لا يَلِيقُ بمَحاسِنِ العاداتِ دخولُها فيهِ ؛ لِمَا قُصِدَ منها مِنَ الحياءِ وعدم ذِكْرِهِ أصلاً .

(وقابلٍ مِنْ زوجٍ أو وكيلِهِ أو وليَّهِ) ، كما في البيعِ ؛ قالَ : (وهـنـذا أَوْلَىٰ مِنْ تعبيرِهِ بالزَّوجِ) () ، ولا بُدَّ أَنْ يكونَ المُوجِبُ غيرَ القابلِ ، (إلا فيما إذا زَوَّجَ بنتَ البيهِ بابنِ ابينِهِ) الآخَرِ ، (أو أَمَتَهُ مِنْ عبدِهِ ؛ فيُوجِبُ) المُزوِّجُ (ويقبلُ) ؛ لقوَّةِ ولايتِهِ ومِلْكِهِ ، (وفيهِما وجهٌ آخَرُ) () ؛ لا يَصِحُّ ؛ لأنَّ خطابَ الإنسانِ مَعَ نَفْسِهِ لا يَنتظِمُ ، وإنَّما جُوزُ ذلكَ في البيع للطَّفْلِ ومنهُ ؛ لكَثْرةِ وقوعِهِ .

(قلتُ : هوَ^(٣) الأصحُّ في تزويجِ أَمَتِهِ بعبدِهِ) ولو صغيراً ؛ (لأنَّهُ لا يَملِكُ إجبارَهُ على النِّكاح ، واللهُ أعلمُ) .

وقد عدَّى المُصنَّفُ (زَوَّجَ) بـ (مِنْ) وبـ (الباءِ) ، وتعديتُهُ بـ (مِنْ) مشهورةٌ كتعديتِه بنفْسِهِ ، وأمَّا تعديتُهُ (بالباءِ) . . فلغةٌ لقومٍ حكاها الجَوْهَريُّ عنِ الفَرَّاءِ ، لكنْ بعدَ أَنْ حكىٰ عن يونسَ المنعَ ؛ فقالَ نقلاً عنهُ : (تقولُ العربُ : « زَوَّجتُ المرأةَ » ، وليسَ في كلامِ العربِ : « تزوَّجتُ بامرأةٍ » ، وقيلُهُ تعالىٰ : ﴿ وَزَوَّجَنَهُم يِحُورٍ عِينِ ﴾ [الدخان : ٤٥] ؛ أي : قَرَنَاهُم ؛ بامرأةٍ » ، وقيلُهُ تعالىٰ : ﴿ وَزَوَّجَنَهُم يِحُورٍ عِينِ ﴾ [الدخان : ٤٥] ؛ أي : قَرَنَاهُم ؛

⁽١) دقائق تنقيح اللباب (ق١٢٥) ، وانظر اللباب ١ (ص٣٠٠) .

 ⁽٢) قوله : (فيهما) ؛ أي : بنت الابن والأمة ؛ أي : في تزويجهما .

⁽٣) أي : عدمُ الصحَّة .

فلو أُقِيمَ وكيلٌ واحدٌ عنِ الوليِّ والزَّوج. . لم يَصِحُّ .

ويُشترَطُ رضا المرأةِ بالنّكاحِ ، إلا في تزويجِ الأبِ أوِ الجدِّ البِكْرَ أوِ المجنونةَ ولو كانتا بالغتَينِ ، وتزويج السَّيّدِ أَمَتَهُ .

مِنْ قولِهِ : ﴿ أَخَشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَجَهُمْ ﴾ [الصافات : ٢٢] ؛ أي : وقُرُناءَهُم)(١١) .

(فلو أُقِيمَ وكيلٌ واحدٌ عنِ الوليِّ والزَّوجِ . لم يَصِعٌ) ؛ لأنَّ تَوَلِّيَ الطَّرَفَينِ هنا مِنْ خواصُّ الجدِّ ، ففُهِمَ بالأُولىٰ : أنَّهُ لا يجوزُ لواحدِ مِنَ الوليُّ أوِ الزَّوجِ أَنْ يُوكُلِّ وكيلاً في أحدِ الطَّرَفَينِ ، أو وكيلينِ فيهما ؛ لأنَّ فعلَ الوكيلِ كفعلِ المُوكِّلِ ، وقيلَ : يجوزُ ؛ لأنَّ القصْد رعايةُ التَّعدُدِ في صورةِ العقدِ ، وقد حَصَلَ ، وقيلَ : يجوزُ للجدِّ ؛ لتمامِ وِلايتِهِ مِنَ الطَّرَفَينِ ، وتعليلُ الأصحُّ يقتضِيهِ .

(ويُشترَطُ رضا المرأةِ بالنَّكاحِ)^(٢) ؛ لأنَّ الحقَّ لها ، (إلا في تزويجِ الأبِ أوِ الجدِّ البِكْرَ أوِ المجنونة)^(٣) ؛ فلا يُشترَطُ رضاهُما (ولو كانتا بالغتينِ) ؛ لكمالِ شَفَقةِ الأبِ والجدِّ ، (و) إلا في (تزويجِ التَّبَيِّدِ أَمَّتَهُ) ؛ فلا يُشترَطُ رضاها ؛ لأنَّهُ يَمِلكُ بُضْعَها ، فمَلَكَ إجبارَها ، بخلافِ العبدِ .

⁽۱) الصحاح (۲، ۲۳۰) ، ونقلها الفرَّاء عن أَزْد شَنُوءة ، وانظر " تهذيب اللغة ، (۱۰/ ۱۵۲) ، و السان العرب ، (۲۹/ ۲۹۲) .

 ⁽٢) المُرادُ برضاها : الإذنُ بعد البلوغ صريحاً في الثيب ، وصريحاً أو سكوتاً في البكر ، وإشارة أو
 كتابة إذا كانتا غير ناطقتين ، والمُرادُ بالمرأة : الثيّبُ مطلقاً ، والبِكْرُ العاقلة المُروَّجُ لها غيرُ
 الأب والجدُّ ؛ بدليل الاستثناء الآتي .

 ⁽٣) قوله: (أو الجدِّ)؛ أي: عند فَقْد الأب، وقوله: (البكر)؛ أي: ولو بالغة،
 وقوله: (أو المجنونة)؛ أي: ولو صغيرةً ثيبًا ، ولا يُعتبرُ في تزويجها الحاجةُ إليه،
 بخلاف المجنون؛ لأنَّ النكاحَ يُمِيدُها المهر والنفقة، ويغرمُ المجنونُ. ﴿ شرقاري ﴾
 (٢٢٥/٢) .

ويُشتـرَطُ رِضــا الـزَّوجِ ، إلا فـي الابــنِ الصَّغيــرِ إذا لــم يَكُــنُ مجنــونــاً ولا مَجْبُوباً ، وإلا في العبدِ على قولِ الأظهرُ خلافُهُ .

ولا ينعقدُ إلا بلفظِ الإنكاحِ أوِ التَّزويجِ ،

(ويُشترَطُ رِضا الزَّوجِ) بالنَّكاحِ ، كما عُلِمَ مِنِ اشتراطِ القَبُولِ ، للكنَّةُ ذَكَرَهُ منا الوَّئَةُ وَكَرَهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ والجدِّ ، هنا العَلْقَةِ الأب والجدِّ ، هنا اللهِ إذا لم يَكُنْ مجنوناً ولا مَجْبُوباً) ، فإنْ كانَ كذلكَ . . فلا يُروَّجُ قبلَ البلوغِ (١ ؛ لأنَّهُ لا يحتاجُ إليهِ في الحالِ ، وبعدَ البلوغِ لا يُدْرىٰ كيفَ يكونُ الأمرُ (٢) ، بخلافِ العاقل (٣) ؛ فإنَّ الظَّاهرَ حاجتُهُ إليهِ بعدَ البلوغِ .

(وإلا في) تزويجِ (العبدِ) ؛ فلا يُشترَطُ رِضاهُ (علىٰ قولٍ) ، كما في تزويجِ الأَمَةِ ، للكن(الأظهرُ خلافُهُ) ، وتقدَّمَ الفرقُ⁽¹⁾ .

والتَّرجيحُ مِنْ زيادتِهِ^(ه) .

(ولا ينعقدُ) النَّكاحُ (إلا بلفظِ الإنكاحِ أوِ التَّزويجِ)^(١) ؛ لأنَّ القرآنَ وَرَدَ بهما ، فلا ينعقدُ بغيرهِما .

نَعَمْ ؛ ينعقدُ بمعناهُما بالعَجَميَّةِ وإنْ أَحْسَنَ العاقدُ العربيَّة (٧٧)؛ اعتباراً بالمعنى.

 ⁽١) وكذلك بعد البلوغ ، إلا إن احتاج إليه . • تحفة المحتاج ، (٧/ ٢٨٥) .

 ⁽٢) وأمَّا الممسوحُ : فلا يُروَّج مطلقاً ؛ وهو مَنْ قُطع ذَكَرُهُ وأُنثياه ، والمجبوبُ : مَنْ قُطع ذَكَرُهُ نقط . انظر ١ حاشية البجيرمي علىٰ شرح المنهج ١ (٣/ ٣٥٥) .

⁽٣) أي: الصغير العاقل.

⁽٤) انظر (٢/٣٢٣).

⁽٥) نصَّ الماتن على هـٰـذه الزيادة في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق ١٢٥) ، وانظر ٩ اللباب ﴾ (ص٣٠١).

 ⁽٦) أي : بما أشتُقَ منهما ؛ لأنَّ المصدر كناية وهو لا ينعقدُ بها ، وهاذا في حق المُوجِب ، أمَّا القابلُ : فيكفي أنْ يُجيبَ بالمصادر ؛ كـ (قبلتُ نكاحَها) ، أو بالمشتقَّات ؛ كـ (تزوَّجتُها) . انظر (حاشية الشرقاوي » (٢٧٥/٢) .

⁽٧) قوله : (بالعجميَّة) هي ما عدا العربيَّة ، ويُشترَطُ أَنْ يأتيَ بما يَعُدُّهُ أهلُ تلك اللغةِ صريحاً ، =

وإذا قَـالَ الـزَّوجُ : (قَبِلتُ نكـاحَهـا) ، أو قـالَ : (زَوِّجْنـي) ، فقـالَ : (زَوَّجْنُكَ) . . انعقدَ .

فصل

وليُّ النَّكاح : الأقربُ مِنَ العَصَباتِ فالأقربُ ، إلا الابنَ بالبُنُوَّةِ ،

(وإذا قالَ الزَّوجُ) عَقِبَ قولِ الوليِّ لهُ : (زَوَّجْنُكَ ابنتي) مثلاً : (• قَبِلتُ نكاحَها » ، أو قالَ) للوليِّ : (زَوِّجْنِي) ابنتكَ ، (فقالَ : • زَوَّجْنُكَ » . . انعقدَ) النُّكاحُ ، فلوِ اقتصرَ في الأُوليٰ علىٰ (قَبِلتُ) . . لم ينعقدُ ؛ لانتفاءِ التَّصريحِ في الفَبُولِ بأحدِ اللَّفظَينِ ، ونيَّتُهُ لا تُفِيدُ ؛ لأنَّ النُّكاحَ لا ينعقدُ إلا بالشَّهودِ ، كما مرَّ ، ولا اطَّلاعَ لهُم على النَّيَةِ .

(ف*صل*) نى بيانِ الأولياءِ

(ولي النّحاح : الأقراب مِنَ العَصباتِ فالأقراب) ؛ لقوّة وِلايتِه ؛ فيُقدّم مِنَ العَصباتِ اللّهَ النّسَبيّة : الأب ، ثمّ الجد أبو الأب وإنْ علا ؛ لأنّ لكل منهُما ولادة وعُصُوبة ، فقُدّما على مَنْ ليسَ لهُ إلا عُصُوبة ، ثمّ اخْ لأبوينِ ، ثمّ اخْ لأب ، ثمّ ابنُ أخ لأبوينِ ، ثمّ ابنُ عمْ كذلك (١١ ؛ كما في الأن أخ لأبوينِ ، ثمّ ابنُ عمْ كذلك (١١ ؛ كما في الإرث ، (إلا الابنَ) ؛ فلا يُروِّجُ (بالبُوَّة) ؛ لأنّه لا مُشارَكة بينهُ وبينَ أمّهِ في النّسَبِ ، فلا يدفعُ العارَ عنهُ ، ويُروِّجُ بغيرِها ؛ بأنْ كانَ ابنَ ابنِ عمّ ، أو مُعتِقاً ، أو قاضياً ، ولا تَضُرُهُ البُنُوّة ؛ لأنّها غيرُ مُقتضية لا مانعة (١٢) .

وأنَّ يعرفَها العاقدان والشاهدان . انظر ﴿ حاشية الشرقاوي ﴾ (٢/ ٢٢٥_٢٢) .

⁽١) قوله : (كذلك) راجعٌ للعمُّ وابنه ؛ أي : ثمَّ عمَّ لأبوَينِ ، ثمَّ عمَّ لأب ، ثمَّ ابنُ عمَّ لأبوين ، ثمَّ ابنُ عمَّ لأب .

⁽٢) قُولُه : (لَأَنَّهَا غَيْرُ مُقتضِيةٍ) ؛ أي : ليستْ مِنْ أسباب الولاية ، لا مانعة منها ؛ فلا يَضُرُّ =

(ثمَّ) بعدَ العَصَبةِ السَّبيَّةِ : (المُعتِقُ ، ثمَّ عَصَبتُهُ) ، ثمَّ مُعتِقُ المُعتِقِ ، ثمَّ عَصَبتُهُ بحقِّ الوَلاءِ (١٠) ، كما في الإرثِ (٢) .

قالَ : (وقولي : « ثمَّ المُعتِقُ ، ثمَّ عَصَبتُهُ ». . أَوْلَىٰ مِنْ قولِهِ : « السَّيَّدُ ، وَابُو السَّيِّدُ ، وجدُّهُ »)(٢٠ .

(ويُزوِّجُ عَتِيقةَ المرأةِ في حياتِها وَلِيُّها)(٤) ؛ لأنَّهُ لمَّا انتفتْ وِلايةُ المرأةِ للنَّكاحِ.. استَغْقَبَتِ الوِلايةُ عليها الوِلايةَ على عتيقتِها ، فيُروِّجُها أبو المُعتِقةِ ، ثمَّ جدُها على ترتيبِ الأولياءِ ، ولا يُزوِّجُها ابنُ المُعتِقةِ ، ويُعتبَرُ في تزويجِها رضاها ، ولا يُعتبَرُ إذنُ المُعتِقةِ ؛ إذْ لا ولايةَ لها .

وقضيَّةُ كلامِهِ: أنَّ العَتِيقةَ لو كانتْ كافرةً والمُعتِقةُ مُسلمةً ووليُّها كافرٌ.. لا يُروَّجُها ، وأنَّها لو كانتْ مسلمةً والمُعتِقةُ كافرةً ووليُّها كافرٌ.. يُروِّجُها ، وليسَ كذلكَ فيهما .

(و) يُرَوِّجُ عَتِيقتَها (بعدَ موتِها مَنْ لهُ الوَلاءُ) مِنْ عَصَباتِها ؛ فيُقدَّمُ ابنُها على أبيها .

⁼ اجتماعُها مع سبب آخَرَ ويُقدَّمَ عليها ، وقوله : (لا مانعة) ؛ أي : لأنَّها لو كانتْ مانعةً لقُدُمتْ على ذلك السبب فأبطلتُه ؛ لأنَّ المانعَ يغلب على المقتضي . انظر ٥ حاشية الجمل على شرح المنهج ٥ (١٥١/٤)) .

⁽١) زاد في (هـ): (كما في الولاء).

 ⁽٢) أي : كما يُقدَّمُ الأقربُ في الإرث يُقدَّم الأقربُ في الوَلاء .

⁽٣) دقائق تنقيح اللباب (ق٥١٦) ، وانظر (اللباب) (ص٣٠٣) .

⁽٤) قوله: (ويُزوُّجُ) ؛ أي : بعد فَقْدِ عَصَبة العتيقة مِنَ النسب . ﴿ نهاية المحتاج ﴾ (٢٣٣/٦) .

 ⁽٥) أي : بقيده السابق ؛ أعني : بالبُنُوة كأمّهِ ، أمّا بالولاية العامّة ، أو ببُنوّة العمّ. . فيُروّجُها .
 ﴿ شرقاوي ﴾ (۲۲۷/۲) .

ثمَّ السُّلطانُ .

قالَ : (وقولي : ﴿ وَيُرَوِّجُ عَتِيقةَ المرأةِ . . . ﴾ إلىٰ آخرِهِ . . أَوْلَىٰ مِنْ قولِهِ : ﴿ وَلِمُ السَّبِّدَةِ ﴾)(١) .

(ثمَّ) بعدَ عَصَبةِ مُعتِقِ المُعتِقِ (الشُلْطانُ) ؛ لأنَّهُ وليُّ مَنْ لا وليَّ لهُ ، كما رواهُ التَّرْمِذيُّ وحَسَّنَهُ ، والحاكمُ وصَحَّحَهُ علىٰ شرطِ الشَّيخَينِ^(٢) ، والمُرادُ : مَنْ لهُ الولايةُ العالمَةُ ؛ والياً كانَ أو قاضياً^(٣) .

[شروطُ الوليِّ]

(ويُشترَطُ) لصحَّةِ النَّكاحِ (في الـولـيَّ^(١) : الحُـرِّيَّةُ) ، والـذُّكُـورةُ ، (والبلوغُ ، والعقلُ ، والرُّشْدُ) .

(قلتُ : والعَدَالةُ) ولو ظاهرةً .

(فلا وِلايةَ) لمَنْ فيهِ رِقٌّ ؛ لنقصِهِ .

ولا لامرأةٍ وخُنْثَىٰ ؛ لأنَّهُ لا يَلِيقُ بهِما .

⁽١) دقائق تنقيح اللباب (ق١٢٥) ، وانظر (اللباب) (ص٣٠٢) .

 ⁽۲) سنن الترمذي (۱۱۰۲) ، المستدرك (۱۲۸ / ۱۲۸) ، ورواه أبو داود (۲۰۸۳) ، وابن ماجه
 (۱۸۷۹) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

⁽٣) انظر (حاشية الشرقاوي) (٢٢٧/٢).

 ⁽٤) أي : المُزوِّج بالولاية ؛ فخَرَج : المُزوِّجُ بالعِلْك ؛ فلا يُشترَطُ فيه حُرِّيَّةٌ ولا عدالة .
 د شرقاوي ٤ (٢٢٨/٢) .

نَعَمْ ؛ إِنْ زَوَّجَ الخُنْثَىٰ فبان ذَكَراً (١٠٠ . صَعَّ ، كما قالَهُ ابنُ المُسلَّمِ (٢٠ .

ولا لصبيٌّ ؛ لسَلْبِ عبارتِهِ .

ولا لمجنونِ ؛ أَطْبَقَ جنونُهُ ؛ لعدمِ تمييزِهِ ، أَو تَقَطَّعَ ، كما صَحَّحَهُ في « أصلِ الرَّوْضَةِ » ؛ تغليباً لزمنِ الجنونِ ؛ فيُروَّجُ الأبعدُ في زمنِ جنوبَهِ دونَ إفاقتِهِ " ، والأَشْبَهُ في « الشَّرحِ الصَّغيرِ » : أنَّهُ لا يُرِيلُ الوِلايةَ كالإغماءِ ، فتُنتظَرُ إفاقتُهُ (اللهُ وَ فَصُرتُ نَوْبَهُ الإفاقةِ جدّاً . . فهي كالعدم (اللهُ) كما قالَهُ الإمامُ (اللهُ) .

ولا ولايةَ لمحجورٍ عليهِ بسَفَهٍ ؛ لأنَّهُ لنقصِهِ لا يَلِي أَمْرَ نَفْسِهِ ، فلا يَلِي أَمْرَ غيرِهِ .

ولا (لفاسقٍ على المذهبِ ، واللهُ أعلمُ) ؛ مُجبِراً كانَ أو غيرَهُ ، فَسَقَ بشربِ الخمرِ أو بغيرِهِ ، أَعْلَنَ بفسقِهِ أو أَسَرَّهُ ؛ لأنَّ الفسقَ نقصٌ يَقدَحُ في الشَّهادةِ ، فيمنعُ الولايةَ ، كالرَّقُ ، فيُروَّجُ الأبعدُ .

⁽١) قوله : (الخُنثَىٰ) هو فاعلُ (زوَّج) ، ومثلُهُ : فيما لو جُعِلَ شاهداً . انظر • حاشية الشرقاوي ٠ (٢٢٨/٢) .

⁽۲) هو الإمام الفقيه الفرّضي جمال الإسلام أبو الحسن علي بن المُسلَّم الشُلَمي الدمشقي (ت٥٣٥هـ) ، أحد تلامذة الإمام نصر المقدسي والإمام الغزالي ، وكان الغزالي يُتني علن علمه علمه وفهمه ، وهو الذي أمرَهُ بالتصدُّر بعد موت الفقيه نصر ، وكان يقولُ : (خلَفتُ بالشام شابًا إنْ عاش كان له شأنٌ) ، فكان كما قد تفرَّس فيه ، وتوفي ساجداً في صلاة الفجر من السنة المذكورة ، وما ذكره الشارح عنه أورده الدميري في د النجم » (١٦/٣) .

⁽٣) روضة الطالبين (٧/ ٦٢) ، الشرح الكبير (٧/ ٥٥٠) .

 ⁽٤) انظر (المهمات) (٧/ ٥٣ ـ ٥٤) ، و(بداية المحتاج) (٣/ ٤٩).

 ⁽٥) أي : مِنْ حيثُ عدمُ انتظاره ، لا مِنْ حيثُ عدمُ صحة نكاحه فيه لو وقع . • تحفة المحتاج ،
 (٧٥٣/٧) .

⁽٦) نهاية المطلب (١٠٧/١٢).

والثَّاني : يَلِي ؛ لأنَّ الفَسَقَةَ لَم يُمنَعُوا مِنَ التَّزويجِ في عصرِ الأوّلِينَ ، ولأنَّ المَرَ النَّرويجِ في عصرِ الأوّلِينَ ، ولأنَّ المَرَ النَّكاحِ خطيرٌ ، فالاهتمامُ بشأنِه وإنْ كانَ الشّخصُ فاسقاً . أقربُ مِنْ تركِهِ ، قالَ الرَّافعيُّ : (وبهذا أفتى أكثرُ المُتأخّرِينَ ، وقطّعَ بعضُ الأصحابِ بالأوّلِ ، وبعضُهُم بالنَّاني ، وبعضُهُم بأنَّ المُجيرَ قد يَضَعُها عندَ فاستي مثلِه ، بخلافِ غيرِه ؛ لتوقُفِهِ على إذنِها فتنظرُ لنَفْسِها ، وبعضُهُم بأنَّهُ إنْ فَسَقَ بغيرِ شربِ الخمرِ . . ولينَ ، أو بشربِهِ . . فلا يَلِي ؛ لاضطرابِ نَظَرِهِ وغلبةِ الشُكْرِ عليهِ ، وبعضُهُم بأنَّه إنْ أسَرَّ فسقَهُ . . ولِي ، أو أَغْلَنَ بهِ . . فلا يَلِي)(١) .

وأفتى الغزاليُّ : بأنَّهُ إنْ كانَ لو سُلِبَ الوِلايةَ لانتقلتْ إلىٰ حاكمٍ فاستِ.. وَلِيَ ، وِقَالَ : (ينبغي أنْ يكونَ العملُ وَلِيَ ، وِقَالَ : (ينبغي أنْ يكونَ العملُ به)(٣) .

وعلى الأصحِّ : يُستثنى الإمامُ الأعظمُ ؛ بناءً على أنَّهُ لا ينعزلُ بالفسقِ ، وهوَ الصَّحيحُ ؛ فيُررِّجُ بناتِه وبناتِ غيرِهِ بالوِلايةِ العامَّةِ ؛ تفخيماً لشأنِهِ^(٤) .

والفسقُ يتحقَّقُ : بارتكابِ كبيرةٍ أو إصرارٍ علىٰ صغيرةٍ ولم تَغلِبُ طاعاتُ المُصرُّ^(ه) .

الشرح الكبير (٧/ ٥٣ ٥٩ - ٥٥٦).

⁽٢) انظر ﴿ فتاوى ابن الصلاح ﴾ (٢/ ٢٤٤) ، و﴿ تحرير الفتاوي ﴾ (٢/ ٥٤١) .

⁽٣) روضة الطالبين (٧/ ٦٤) .

 ⁽٤) انظر د روضة الطالبين » (٧/ ٦٤ ٥٠) .

 ⁽٥) ومِنَ الكبائر : القتلُ ، والزَّنن ، واللّواطُ ، وشربُ الخمر القدرَ المسكر وغيره ، والسرقةُ ،
 والقذف ، وشهادة الزور ، ومِنَ الصغائر : النظرُ إلىٰ ما لا يجوزُ ، والغِيبةُ ، والسكوتُ عليها ،
 وهَجْرُ المسلم فوق ثلاثِ ، والإشرافُ علىٰ بيوت الناس .

فإنْ عَضَلَ الوليُّ ، أو سافرَ إلى مرحلتين . . زَوَّجَ السُّلطانُ .

وإذا قُلْنا : الفاسقُ لا يَلِي. . ففي أصحابِ الحِرَفِ الدَّنيثةِ وجهانِ ؟ المذهبُ : القطعُ بأنَّهُم يَلُونَ ، ذَكَرَهُ في « الرَّوْضةِ »(١) .

[العَضْلُ وأحكامُهُ]

(فإنْ عَضَلَ الوليُّ^(٢) ، أو سافرَ إلىٰ مرحلتَينِ . . زَوَّجَ السُّلْطانُ) نيابةً عنهُ^(٣) ؛ لبقائهِ على الوِلايةِ ؛ وذلكَ لأنَّ التَّزويجَ حقٌّ عليهِ ، فإذا تعذَّرَ استيفاؤُهُ منهُ . . وَقَاهُ الحاكمُ ، بخلافِ ما لو سافرَ دونَ مرحلتَين ؛ لقِصَر مسافتِهِ .

ولوِ ادَّعتْ غَيْبةَ وَلِيُها وأَنَّها خَلِيَّةٌ عنِ النِّكاحِ والعِدَّةِ.. فهل يُعوَّلُ الحاكمُ عليها في ذلكَ ويُرُوِّجُها ، أو لا بُدَّ مِنْ شهادةِ خبيرَينِ بهِ احتياطاً للأَبْضاعِ ؟ وجهانِ ؟ أصحُّهُما : الأوَّلُ ؛ فإنَّ العُقُودَ يُرجَعُ فيها إلىٰ قولِ أربابها .

وإنَّما يَحصُلُ العَضْلُ : إذا دَعَتْ بالغةٌ عاقلةٌ (٤) إلىٰ كُفْءِ وامتنعَ الوليُّ مِنْ تزويجِهِ وإنْ كانَ امتناعُهُ لنقصِ المهرِ ؛ لأنَّ المهرَ يتمحَّضُ حقّاً لها ، بخلافِ ما إذا دَعَتْ إلىٰ غيرِ كُفْءٍ ؛ فلا يكونُ امتناعُهُ عَضْلاً ؛ لأنَّ لهُ حقّاً في الكفاءةِ .

ولا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِ العَضْلِ عندَ الحاكم (٥٠) ؛ بأنْ يمتنعَ الوليُّ مِنَ التَّزويج بينَ يدَيْهِ

⁽١) روضة الطالبين (٧/ ٦٦).

⁽٢) العَضْل : امتناع الولئ من تزويج مَوْليَّته .

⁽٣) أي : لا الأبعد وإنْ طالتْ غَيبتُهُ وجُهل محلَّهُ وحياتُهُ ، والأُولىٰ : أنْ ياذنَ للابعد أو يستاذنهُ ؛ خروجاً مِنَ الخلاف ، وإنَّما يُروَّجُ السلطان إذا لم يكن للغائب وكيلٌ خاصٌّ ولم يُحكَمُ بموته ، فإنْ كان له وكيلٌ خاصٌّ . . قُدَّمَ على السلطان على المعتمد ، أو حُكِمَ بموته . . زوَّج الأبمدُ . انظر • نهاية المحتاج » (٦/ ٢٤٧ - ٢٤٢) .

 ⁽٤) ولو كانتُ سفيهةً . و نهاية المحتاج ، (٢ / ٢٣٥) .

⁽٥) ولا بُدَّ أيضاً مِنْ خِطْبة الكفء لها ، ومِنْ تعيينها له ولو بالنوع ؛ بأنْ خطبها أكفاءٌ ودعت إلىٰ أحدهم . (شرح المنهج) (٣٧/٢) .

قلتُ : وكذا لو أَحْرَمَ أو أرادَ التَّزَوُّجَ بِمَوْلِيَّتِهِ ، واللهُ أعلمُ . وقُدَّمَ عندَ اجتماع أولياءَ في درجةٍ بقُرْعةٍ .

بعدَ أمرِهِ بهِ والمرأةُ والخاطبُ حاضرانِ ، أو تُقامَ البيَّنةُ عليهِ ؛ لتعزُّزِ أو تَوَارِ^(١) ، بخلافِ ما إذا حَضَرَ ؛ فإنَّهُ إِنْ زَوَّجَ فقد حَصَلَ الغرضُ ، وإلا فعاضلٌ ، فلا معنىٰ للبيِّنةِ عندَ حضورهِ .

ومحلُّ تزويجِ الشَّلْطانِ بالعَضْل : إذا لم يتكرَّرْ ، فإنْ تَكَرَّرَ ثلاثاً . صارَ كبيرةَ يَمْسُقُ بها العاضلُ^(٢) ، فيُروَّجُ الأبعدُ ؛ تفريعاً علىٰ أنَّ الفاسقَ لا يَلِي ، قالَهُ الشَّيخانِ^{٣)} .

(قلتُ : وكذا) يُرَوِّجُ الشُّلْطانُ (لو أَخْرَمَ) الوليُّ بحجٌ أو نحوِهِ ، (أو أرادَ) الوليُّ بحجٌ أو نحوِهِ ، (أو أرادَ) الوليُّ كابنِ عمَّ (التَّرْفُجَ بمَوْلِيَّهِ ، واللهُ أعلمُ) ، أمَّا الأوَّلُ : فلخبرِ مسلم : • لا يَنكِحُ المُحرِمُ ولا يُنكِحُ المُحرِّمُ ولا يُنكِحُ الْفَانَ : فلأنَّ المعنى الَّذي جَوَّزَ للجدُّ تَوَلَّيَ الطَّرَفِينَ . مفقودٌ فيهِ ، فانتقلتِ الولايةُ إلى مَنْ لهُ الولايةُ العالمَةُ .

(وقُدُّمَ عندَ اجتماعِ أولياءَ في درجةٍ بقُرْعةٍ) إنْ تنازعُوا^(٥) ؛ بأنْ أرادَ كلِّ منهُم أنْ يُروِّجَ ؛ لأنَّها قاطعةً للنَّرَاع .

⁽١) قوله : (لتعزُّز) ؛ أي : بأنْ كان أميراً يستنكفُ أن يأتي مجلسَ القاضي .

⁽٢) قوله : (صار كبيرةً) ؟ أي : في حكمها . انظر (نهاية المحتاج ؛ (٦/ ٢٣٤) .

⁽٣) الشرح الكبير (٧/ ٥٥٦) ، روضة الطالبين (٧/ ٦٥) .

⁽٤) سبق تخريجه في (١/ ٨٤٤) .

أي: تشاخُوا وتشاجروا ؛ بأن قال كلَّ منهم : (أنا الذي أُزوَّج) واتَّحد الخاطبُ ، وخَرَجَ بالتنازع : عدمُهُ ؛ فإنَّهُ يُسَنَّ أَنْ يُرُوِّجَها أفقهُهُم بباب النكاح ، فأورعُهُم ، فأسنَّهُم ، وخرج باتتحاد الخاطب : ما إذا تعدَّد ؛ فإنَّها إنَّما تُرُوَّجُ مثن ترضاه . انظر ٥ حاشية الشرقاوي ٥ باتّحاد الخاطب : ما إذا تعدَّد ؛ فإنَّها إنَّما تُرُوَّجُ مثن ترضاه . انظر ٥ حاشية الشرقاوي ٥

ويُشترَطُ في الشُهُودِ تسعُ شروطِ : الحُرِيَّةُ ، والإسلامُ ، والبلوغُ ، والعقلُ ، والبلوغُ ، والعقلُ ، و

[شروطُ الشُّهُودِ]

(ويُسْتَرَطُ في الشُّهُودِ) لصحَّةِ النَّكاحِ (تسعُ شروطِ)(١) ، بل عشرٌ : (الحُرَّيَةُ ، والإسلامُ ، والبلوغُ ، والعقلُ ، والرُّشْدُ ، والسَّمعُ ، والبصرُ ، والذُّكُوريَّةُ ، والعددُ ؛ وهوَ اثنانِ) ، والعدالةُ ولو ظاهراً ، كما يُعرَفُ ممَّا يأتي (٢) ؛ فلا ينعقدُ بمَن انتفىٰ عنهُ شيءٌ مِنْ ذلكَ .

ولو عَقَدَ بِخُنْثِيَنِ فِبانَا ذَكَرِينِ.. صَعَّ في الأصحِّ ، كنظيرِهِ فيما مرَّ في الوليِّ^(٣) ، بخلافِ ما لو عَقَدَ على خُنْثِىٰ فِبانَ أَنْثَىٰ ، أو لهُ فِبانَ ذَكَراً ؛ فإنَّهُ لا يَصِحُّ ، كما قالَهُ ابنُ الرِّفْعةِ^(١) ؛ لأنَّ الخَلَلَ في الزَّوجَينِ فوقَ الخَلَلِ في الوليِّ والشَّهُودِ ؛ إذِ النَّكَاحُ لا يوجدُ بلا زوجَينِ قطعاً ، بخلافِهِ بلا وليُّ أو شهودٍ عندَ بعضِهم (٥).

ولا ينعقدُ بمَنْ لا يعرفُ لسانَ المُتعاقدَينِ ، فإنْ كانَ يَضبِطُ اللَّفظَ.. ففيهِ وجهانِ^(١) ؛ لأنَّهُ يَتَفَكُّ إلى الحاكم .

ولا ينعقدُ بالمُغفَّلِ الَّذي لا يَضبِطُ ، بخلافِ مَنْ يحفظُ وينسىٰ عن قُرْبٍ .

⁽١) قوله: (تسع) كذا في النسخ، والقياس: (تسعة) بمخالفة المعدود.

⁽٢) انظر (٢/٣٣٣).

⁽٣) انظر (٢/٣٢٨).

 ⁽٤) المطلب العالى (ص ٤٧٠) ، كفاية النبيه (١٣/ ٩٥) .

 ⁽٥) يصخ دون وليّ عند الحنفيّة ، ودون شهود عند العالكيّة . انظر الميزان الكبرئ الشعراني
 (٣) ١٤٣/٣) ٥٥٠ - ١٥٦) .

 ⁽٦) أصحُّهما : عدم الانعقاد . انظر (تحفة المحتاج) (٢٢٨/٧) .

والأصحُّ : انعقادُهُ بابنَي الزَّوجَينِ وأبوَيْهِما وعَدُوَّيْهِما .

قلتُ : وينعقدُ بمستورَيِ العدالةِ على الصَّحيح ،

(والأصحُّ : انعقادُهُ بابنَيِ الزَّوجَينِ) ؛ أي : ابنَيْ كلِّ منهُما ، أوِ ابنِ أحدِهِما وابنِ الآخَرِ ، (وأبوَثِهِما وعَدُوَّئِهِما)^(١) ؛ لثبوتِ النُّكاحِ بهِما في الجملةِ^(٢) .

والثَّاني : لا ؛ لتعذُّر ثبوتِ هـٰـذا النُّكاح بهما .

وينعقدُ بابنَيْهِ معَ ابنَيْها ، وبعَدُوَّيْهِ معَ عَدُوَّيْها قطعاً ؛ لإمكانِ إثباتِ شِقَّيهِ .

والتَّصحيحُ المذكورُ وذِكْرُ (عَدُوَّيْهِما). . مِنْ زيادتِهِ^{٣١} .

(قلتُ : وينعقدُ بمستورَيِ العدالةِ) ؛ وهما المعروفانِ بها ظاهراً لا باطناً ؛ بأنْ عُرِفَتْ بالمُخالَطةِ دُونَ التَّرَكيةِ عندَ الحاكمِ ، كما ذَلَّ عليهِ كلامُ الرَّافعيُّ أَوَّلاً ، وقالَ النَّوَويُّ : (إِنَّهُ الحقُّ)⁽⁴⁾ ، أو هما المعلومُ إسلامُهُما دُونَ فسقِهِما ، كما بَحَثَهُ الرَّافعيُّ واقتضاهُ كلامُهُ آخِراً (٥) ، وحكاهُ الرُّويانيُّ عنِ النَّصَّ (٦) ، وصَوَبَهُ الإِسْنَوِيُّ (٧) ، وقالَ الشُبْكيُّ : (إِنَّهُ الَّذي يظهرُ مِنْ كلامِ الأكثرِينَ ترجيحُهُ)(٨) .

(على الصَّحيح) ؛ لأنَّ الظَّاهرَ مِنَ المسلمينَ العدالةُ ، ولأنَّ النَّكاحَ يَجْرِي

 ⁽١) قوله : (وأبرَيْهِما) ؟ أي : وإنْ عَلَوا ؛ فيشملُ جدَّيْهِما وجدَّه وأباه والعكس ، والمُرادُ
 بالعداوة : عداوةٌ غيرٌ مُفشقة ، وإلا انتفتْ ولايةُ المُنَّصف بها . « شرقاوى » (٢ / ٣٣)) .

⁽٢) قوله : (بهما) ؛ أي : بالابنين ، أو الأبوين ، أو العدوين .

⁽٣) نصَّ الماتن علي هاذه الزيادة في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق ١٢٥) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٣٠٣).

 ⁽٤) الشرح الكبير (٧/ ٥٢٠) ، روضة الطالبين (٧/ ٤٦) .

⁽٥) الشرح الكبير (٧/ ٥٢٠).

⁽٦) بحر المذهب (٩/ ٦١) ، وانظر (مختصر المزني) (ص ٢٦٥) .

⁽V) المهمات (۳۸/V) .

⁽A) الابتهاج في شرح المنهاج (ص٥٧٥) .

لا مستورَيِ الإسلامِ والحُرِّيَّةِ ، ولو تبيَّنَ فسقُ أحدِهِما عندَ العقدِ. . تبيَّنَ بطلانُهُ . انتهي .

بينَ أَوْساطِ النَّاسِ والعوامُّ ، ولوِ اعتُبِرَ فيهِ العدالةُ الباطنةُ . . لاحتاجوا إلىٰ معرفتِها ليُحضِرُوا مَنْ هوَ مُنَّصِفٌ بها ، فيطولُ الأمرُ عليهم ويَشُقُّ .

والثَّاني : لا ينعقدُ بهِما ؛ لتعذُّر ثبوتِهِ بهِما .

هذا إذا عَقَدَ بهِما غيرُ الحاكمِ ، فإنْ عَقَدَ بهِما الحاكمُ . لم يَصِعُ ؛ لسهولةِ الكشفِ عليهِ (١) ، كما جَزَمَ به إبنُ الصَّلاحِ في " فتاويهِ " والنَّوَويُّ في " نُكَتِهِ "(٢) ، واقتضى كلامُ المُتولِّي تصحيحَ الصَّحَةِ مطلقاً (١) .

(لا مستورَيِ الإسلامِ والحُرَّيَّةِ) ؛ وهوَ مَنْ لا يُعرَفُ إسلامُهُ وحُرِيَّتُهُ ؛ بأنْ يكونَ بموضع يختلطُ فيه المسلمونَ بالكُفَّارِ والأحرارُ بالأَرِقَّاءِ ، ولا غالبَ ، فلا ينعقدُ بهِ ؛ لسُهولةِ الوقوفِ على الإسلامِ والحُرَّيَّةِ ، وكذلكَ لا ينعقدُ أيضاً بظاهرِ الإسلام والحُرَّيَّةِ بالدَّارِ حتى يُعرَفَ حالهُ فيهما باطناً (٥).

(وَلُو تَبِيَّنَ) في الشَّاهَدَينِ (فَسَقُ أَحَدِهِمَا) أَو كِلَيْهِمَا الْمَفْهُومُ بِالأَوْلَىٰ (عَنَدَ العَقْدِ. . تَبِيَّنَ بَطِلانَهُ) ؛ لفواتِ العدالةِ ، وإنَّما يتبيَّنُ ذلكَ ببيَّنةٍ ، أَوِ اتّقَاقِ الزَّوجِينِ عليهِ ، أَوِ اعترافِ الزَّوجِ بهِ ، ولا أَثَرَ لقولِ الشَّاهَدَينِ : (كُنَّا فاسقَينِ عندَ العَدِ) ، كما لا أَثَرَ لقولِهما : (كُنَّا فاسقَينِ) بعدَ الحُخْم بشهادتِهِما .

والأَوْلَىٰ بعادتِهِ : أَنْ يقولَ بدلَ قولِهِ : (انتهیٰ) : (واللهُ أعلمُ) .

⁽١) أي : بمراجعة المُزكِّين . ﴿ تحفة المحتاج ﴾ (٧/ ٢٣٠) .

⁽٢) فتاوى ابن الصلاح (٢/ ٤٢٤) ، نكت التنبيه (ق ١٣١) .

⁽٣) الابتهاج في شرح المنهاج (ص٥٧٩) .

 ⁽³⁾ تتمة الآبانة (٩/ ق٨٥)، ورمز إلى اعتماده في هامش (د)، وانظر ٩ حاشية الرملي على الاسني، ٩ (١٢٣/٣).

⁽٥) أي : لسهولة الوقوف على الباطن فيهما . ق تحفة المحتاج ، (٧/ ٢٣١) .

فصل

في الأَنْكِحةِ الباطلةِ

(فصل) (في) بيانِ (الأَنْكِحةِ الباطلةِ) [نكاحُ الشَّغار]

(وهي : نكائُ الشَّغارِ) ؛ للنَّهيِ عنهُ كما موَّ(١) ؛ (بأنِ) الأَولىٰ : (كأنْ)(٢) (يقولَ : « رَوَّجْنُكَ بِنْتِي علىٰ أَنْ تُرَوَّجْنِ بِنْتَكَ ومهرُ كلَّ منهُما بُضْعُ الأُخْرىٰ ») ، فيقبلُ ذلكَ ؛ كأنْ يقولَ : (تزوَّجتُ بِنْتَكَ وزَوَّجْنُكَ بِنْتِي علىٰ ما ذكرتَ) ، وهذا التَّفسيرُ مأخوذٌ مِنْ آخِو الخبرِ المُحتمِلِ لأنْ يكونَ مِنْ تفسيرِ النَّبِيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ ، وأنْ يكونَ مِنْ تفسيرِ ابنِ عمرَ الرَّاوي لهُ (٢) ، فيرُجَعُ إليهِ وإنْ كانَ مِنْ تفسير الخبر مِنْ غيرِهِ .

والمعنىٰ في البطلانِ : التَّشريكُ في البُضْع ؛ حيثُ جُعِلَ مَوْرِدَ النَّكَاحِ وصَدَاقَ

⁽١) انظر (٢/٣١٣).

 ⁽٢) لأنَّ الباءَ تُعيدُ الحصرَ في اصطلاح الفقهاء وإنْ لم تُعِدْهُ عند أهل المعاني ، بخلاف الكاف .
 « شرقاوى » (۲۳۳/۲) .

⁽٣) وآخِرُ الخبر: (والشَّغارُ: أَنْ يُروَّجَ الرجلُ ابنتهُ علىٰ أَنْ يُروَّجَهُ الآخرُ ابنتهُ ليس بينهما صَدَاقٌ) ، وأكثرُ الرواة لم ينسبوه لأحد ، وقال الخطيبُ البغدادي : إنَّهُ قول مالك ، وقبل : إنَّهُ مِنْ قول نافع ، وقال الباجي : هو مِنْ جملة الحديث . انظر ﴿إرشاد الساري ﴾ (٨/٣٥-٤٠).

فإنْ سُمِّيَ لهُما أو لإحداهُما صَدَاقٌ. . فليسَ بشِغارِ ، والمهرُ فاسدٌ .

أُخْرِىٰ (١) ، فَأَشْبَهَ تزويجَها مِنْ رجلَينِ ، وقيلَ (٢) : التَّعليقُ ، وقيلَ : الخُلُوُّ عنِ المُعر .

وسُمِّيَ شِغاراً ؛ مِنْ قولِهِم : (شَغَرَ البلدُ عنِ الشُّلْطانِ) : إذا خلا عنهُ ؛ لخُلُوهِ عن بعضِ شرائطِهِ^(٣) ، وقيلَ : عنِ المهرِ ، وقيلَ : مِنْ قولِهِم : (شَغَرَ الكُلُّ) : إذا رَفَعَ رِجْلَهُ ليبولَ ؛ كأنَّ كلَّا منهُما يقولُ : (لا ترفعْ رِجْلَ ابنتي ما لم أرفعْ رجلَ ابنتي) (٤٠) .

(فإنْ سُمِّيَ لهُما أو لإحداهُما صَدَاقٌ) ؛ كأنْ قيلَ : (وبُضْعُ كلِّ واحدة وألفٌ صَدَاقُ الأُخْرَىٰ) ، أو : (وبُضْعُ هـٰذهِ وألفٌ صَدَاقٌ لتلكَ ، وبُضْعُ الأُخْرَىٰ صَدَاقٌ لهـٰذهِ) ، أو : (وصَدَاقُ كلِّ منهُما ألفٌ) . . (فليسَ بشِغارٍ) ؛ فلا يَبطُلُ ؛ لاَنَّهُ لم يَخْلُ عنِ المهرِ ، (و) للكنِ (المهرُ فاسدٌ) ؛ لأنَّهُ مجهولٌ .

(قلتُ : الأصحُّ : البطلانُ) ؛ أي : بطلانُ نكاحِ كلَّ منهُما (أيضاً معَ تسميةِ صداقٍ إذا ضُمَّ ذلكَ إلىٰ جَعْلِ البُضْع مهراً) ؛ لوجودِ التَّشريكِ المذكورِ ، (فإنْ لم

⁽١) قوله : (حيثُ جُمِلَ مَوْرِدَ النكاح) ؛ أي : محلاً يَرِدُ عليه العقدُ بقوله : (رَوَّجَنُكَ ابنتي) ، وصداقاً لأخرى بقوله : (وبُفْسُعُ كلَّ . . .) إلىٰ آخره ؛ فقد جُمل عوضاً ومُعوَّضاً عنه ، والمحدلُ الواحدُ لا يكونُ فاعلاً وقابلاً ؛ أي : لا يُجمَلُ عِلَّةً ومعلولاً . • شرقاري ، (٢٣٤/٢) .

⁽٢) أي: في المعنىٰ في البطلان.

⁽٣) أي : النَّكاحِ ، وبعضُ الشرائط : هو عدمُ اقترانه بشرط مُفسِدِ ، واشتراطُ كون البُضْعِ صداقًا مُفسِدِ ، النَّكاحِ ، وبعضُ الشرقارى ا (٢٣٤ / ٢٣) .

 ⁽٤) وعلىٰ جميع التفاسير : فمعناه لغة : الخُلُوُ والرفع .

يجعلاهُ مهراً. . فالأصحُّ : الصَّحَّةُ ، واللهُ أعلمُ .

والمُتْعَةِ ؛ وهوَ النِّكاحُ إلىٰ أجلٍ .

والمُحرِمِ ؛ فيبطلُ النُّكاحُ بإحرام أحدِ العاقدَينِ

يجعلاهُ)؛ أي : البُضْعَ (مهراً)؛ بأنْ سَكَتا عن ذلكَ.. (فالأصحُّ : الصَّحَّةُ) في النَّكاحَينِ ، (واللهُ أعلمُ)؛ لانتفاءِ التَّشريكِ المذكورِ ، ولكلُّ واحدةٍ مهرُ المِثْلِ .

والثَّاني : بطلانُهُما ؛ لوجودِ التَّعليقِ ، ورُدَّ : بأنَّهُ ليسَ فيهِ إلا شرطُ عقدِ في عقدٍ ، وذلكَ لا يُبطِلُ النَّكاحَ .

فإنْ سَكَتا عن جَعْلِهِ مهراً في أحدِهِما دونَ الآخرِ . . صَعَّ في الأوَّلِ دونَ الثَّاني . [نكاحُ المُتْعة]

(و) نكاحُ (المُتْعَةِ) للنَّهِي عنهُ كما مرَّ (() ، (وهوَ) عندَ الجمهورِ : (النِّكاحُ إلى أَجلٍ) ولو معلوماً ، سُمِّيَ بذلكَ ؛ لأنَّ الغَرَضَ منهُ مُجرَّدُ التَّمتُّعِ دونَ التَّوالُدِ وغيرِهِ مِنْ أغراضِ النَّكاحِ ، وكانَ جائزاً في أوَّلِ الإسلامِ لمَنِ اضْطُرَّ إليهِ ؛ كأكلِ المَيْئَةِ ، ثمَّ حُرِّمَ عامَ خَيْبَرَ ، ثمَّ رُخِّصَ فيهِ عامَ الفتحِ - وقيلَ : عامَ حَجَّةِ الوداعِ - ثمَّ حُرَّمَ إلى يومِ القيامةِ (() .

ولو قالَ: (نَكَحْتُهَا مُتْعَةً). . فوجهانِ ؛ أصحُّهُما في " الرَّوْضةِ »: البطلانُ (٣).

[نكاحُ المُحرِمِ]

﴿ وِ ﴾ نكاحُ ﴿ المُحرِمِ ؛ فيبطلُ النِّكاحُ بإحرامِ أحدِ العاقدَينِ ﴾ مِنْ وليُّ ولو

⁽۱) انظر (۲/۳۱٤).

⁽٢) انظر « شرح النووي علىٰ مسلم » (٩/ ١٧٩ ـ ١٨١) ، و فقتح الباري ، (٩/ ١٦٧ ـ ١٧٠) .

⁽٣) روضة الطالبين (٧/ ٤٣_٤٤) .

سُلْطاناً ، أو زوج ، أو وكيل عن أحدِهِما ، (أو) إحرام أحدِ (الزَّوجَينِ) وإنْ لم يَعقِدِ الزَّوجُ بل وكيلُهُ ، (بحجٌ ، أو عُمْرةٍ) ، أو بهِما ، أو مطلقاً ، صحيحاً أو فاسداً ؛ لخبرِ : " لا يَنكِحُ المُحرِمُ ولا يُنكِحُ $^{(1)}$ ، وما رُوِيَ عنِ ابنِ عبَّاسِ رَضِيَ اللهُ عنهُما ؛ مِنْ أنَّهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ تزوَّجَ ميمونةَ وهوَ مُحرِمٌ . . فين خصائصِهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ ؛ على أنَّ أكثرَ الرُّواياتِ أنَّهُ تزوَّجَها وهوَ حلالٌ ، كما مرَّ ذلكَ $^{(7)}$ ، أو أنَّ معنى قولِهِ : (وهوَ مُحرِمٌ) ؛ أي : في الحَرَمِ ، أو في الشَهرِ الحرام ؛ كقولِ الشَّاعِ $^{(7)}$:

قَتَلُوا ابنَ عَفَّانَ الخليفةَ مُحرِماً ودعا فلــم أَرَ مِثْلَـهُ مَخْـــُذُولاً ولو أَخْرَمَ الوليُّ أَوِ الزَّوجُ فعَقَدَ وكيلُهُ الحلالُ. . لم يَصِحَّ العقدُ^(٤) ؛ لأنَّ الوكيلَ سفيرٌ مَحْضٌ ، فكأنَّ العاقدَ المُوكِّلُ .

قالَ المُصنَّفُ : (وقولي : « أحدِ العاقدَينِ أوِ الزَّوجَينِ ». . أَشْمَلُ وأَوْضَحُ مِنْ قولِهِ : « سواءٌ تزوَّجَ أو زَوَّجَ ، وكيلاً كانَ أو وليّاً أو مُوكِّلاً » ؛ فإنَّهُ قد لا يتناولُ المرأةَ)(٥٠ .

(ويُستثنىٰ مِنَ الوليِّ : الإمامُ الأعظمُ) ؛ فلهُ أَنْ يُزَوَّجَ حالَ إحرامِهِ ؛ لقوَّةِ وِلايتِهِ ، وحُكِيَ مِثْلُهُ في القاضي ، وكلاهُما ضعيفٌ ، وقد حَمَلَ المُصنِّفُ كلامَ

⁽١) سبق تخریجه فی (۱/ ۸٤٤) .

⁽۲) انظر (۲/۳۱۸).

 ⁽٣) البيت للراعي النميري في و ديوانه ، (ص ٢٠٧) ، وانظر و الحاوي الكبير ، (٣١٥/٤) ،
 وو كفاية النبيه ، (٢٠٥٧) .

⁽٤) أي : حيثُ وَقَعَ قبل التحلُّلينِ ، ويصحُّ بعدهما ؛ لأنَّهُ لا ينعزلُ بذلك . انظر • حاشية الشرقاوي ١ (٢٣٥ / ٢) .

⁽٥) دقائق تنقيح اللباب (ق١٢٥) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٣٠٤) .

قلتُ : مُرادُهُ : أنَّ للقُضاةِ تزويجَ مَنْ هوَ في وِلايتِهِ العامَّةِ حالَ إحرامِهِ ، وفيهِ وجهان حَكَاهُما المارَرْدئُ . انتهىٰ .

ويجوزُ في الإحرام الرَّجْعةُ ، والشَّهادةُ ، وفي انعقادِه بينَ التَّحلُّلَينِ قولانِ .

« اللُّباب » على غير ظاهره ؛ ليُوافِقَ الأصحَّ وإنْ لم يُبيِّنهُ هنا ؛ فقالَ :

(قلتُ : مُرادُهُ : أنَّ للقُضاةِ) الَّذِينَ لم يُحرِمُوا وقد أَخْرَمَ الإمامُ (تزويجَ مَنْ هوَ فِي وِلايتِهِ العالَمَةِ حالَ إحرامِهِ ، وفيهِ وجهانِ حَكَاهُما الماوَرْديُّ) ؛ أحدُهُما : لا ؛ كوكيلِ المُحرِمِ، وثانيهِما : نعم ؛ لعمومِ وِلايتِهم (١١ ، قالَ الرُّويانيُّ في البحرِ ١ : (وهوَ الأصحُّ عندي) (١٦ ، وقالَ البُلْقِينيُّ : (إِنَّهُ الأصحُّ) (١٦ ، وجَزَمَ بهِ الخقَافُ ؛ فقالَ : (لو أَخْرَمَ السُّلْطانُ أوِ القاضي. . فلخلفائهِ أنْ يُرَوِّجُوا) (٤٤ ؛ أي : لأنَّ تَصَرُّفَهُم بالوِلايةِ لا بالوَكالةِ ، وقبلَ : هنذا في السُّلْطانِ دونَ القاضي ؛ لأنَّ خُلفاءَهُ لا ينعزلونَ بموتِهِ وانعزالِهِ ، بخلافِ خُلفاءَ القاضي ، ومالَ إليهِ السُّبكيُ (٥٠ .

وقولُ المُصنَّفِ : (انتهىٰ) فيه ما مرَّ غيرَ مرَّةٍ^(١) .

(ويجوزُ في الإحرامِ الرَّجْعةُ) ؛ لأنَّها استدامةٌ لا ابتداءُ عقدٍ ، (و) يجوزُ فيهِ (الشَّهادةُ) ؛ فينعقدُ النُّكاحُ بها ؛ لأنَّ ارتباطَ النُّكاحِ بها ليسَ كارتباطِهِ بغيرِها ممَّا هـ (٧)

(وفي انعقادِهِ) مِنَ المُحرِم (بينَ التَّحلُّلَينِ قولانِ) .

⁽١) الحاوي الكبير (٩/ ٣٣٧) .

⁽٢) انظر د بحر المذهب ٤ (٣٢٨/٩) .

⁽٣) الاعتناء والاهتمام بفوائد شيخي الإسلام (٢/ ق١٦٧) .

⁽³⁾ الأقسام والخصال (ق $\Upsilon\Upsilon$) ، وهو المعتمد . انظر ε تحفة المحتاج Υ (Υ (Υ) .

⁽٥) انظر ﴿ فتاوى السبكي ﴾ (٢٤٠/٣) .

⁽٦) انظر (٢/٤٣٤).

أى : من الولاية ، وكونة معقوداً ومعقوداً عليه .

قلتُ : صَحَّحَ الرَّافعيُّ صحَّتَهُ ، والنَّوَويُّ بطلانَهُ ، واللهُ أعلمُ .

(قلتُ : صَحَّحَ الرَّافعيُّ صَحَّتَهُ) ؛ لأنَّهُ مِنَ المُحرَّماتِ الَّتِي لا يُوجِبُ تعاطِيها إفساداً ، فأشْبَهَتِ الحَلْقُ^(١) ، (و) صَحَّحَ (النَّوَويُّ بطلانَهُ ، واللهُ أعلمُ) ؛ لأنَّهُ مُحرِمٌ^(١) ، وكذا مَنْ فاتهُ الحجُّ ولم يتحلَّلْ بعملِ عُمْرةٍ .

[إنكاحُ وليَّينِ امرأةً لزوجَينِ]

(وإنكاحُ وليَّينِ امرأةً) وقد أَذِنتُ لكلِّ منهُما فيهِ (زوجَينِ) (٢٠) ؛ فكلٌّ مِنَ النَّكَاحَينِ باطلٌ (إِنْ وَقَعا معاً ، أو جُهلَ السَّبْقُ والمعيَّةُ ، أو عُرِفَ سَبْقُ أحدِهِما مِنْ غيرِ تعيينٍ) (٤) ؛ لتدافُههما في الأُوليَينِ ؛ إذْ ليسَ أحدُهُما أَوْليَ مِنَ الآخَرِ معَ امتناعِ الجمعِ بينَهُما ، ولتعذُّرِ إمضاءِ العقدِ في النَّالثةِ ؛ لعدمِ تعيُّنِ السَّابقِ ، (فإنْ دخل بها أحدُهُما أَنْ) . فلها مهرُ مِثْلِها) (٢) ، وإنْ دخلا بها . فلها على كلَّ منهُما مهرُ مِثْلها .

⁽١) الشرح الكبير (٣/ ٤٢٩).

⁽٢) روضة الطالبين (٣/ ١٠٤ ، ٧/ ٦٧) .

 ⁽٣) قوله : (وقد أَفِنتْ...) إلى آخره : احترز بذلك : عمَّا لو أَفِنتْ لأحدهما ؛ فينميَّنُ ، فإذا زوَّج الآخَرُ. لم يصحَّ . • شرقاري ١ (٢٣٥/٢) .

⁽٤) أي : وأُيس مِنْ تعيُّنه ، وإلا وَجَبَ التوقُّفُ إلىٰ تعيُّنه . ﴿ شرقاوي ﴾ (٢/ ٢٣٥) .

⁽٥) أي : في الصور الثلاث السابقة .

 ⁽٦) ومحلّه : إذا لم تكن عالمة بالبطلان ؛ لأنّها حينتذ موطوءة بشبهة ، وإلا فلا مهر لها ؛ لأنّها حينتذ زانية ، ولا مهر لبغيّ ، والأوجه أنْ يُقال : (لها أقلُ الأمرين مِنْ مهر مثلها والمُسمّىٰ) ؛
 لاحتمال صحّة العقد وعدمه . انظر « حاشية الشرقاوي » (٢٣٦ / ٢٣٦) .

فإنْ تقدَّمَ أحدُهُما وعُرِفَ. . فهوَ الصَّحيحُ ، والنَّاني باطلٌ .

ونكاحُ المُعتدَّةِ والمُستبرَأةِ مِنْ غيرِهِ ، فإنْ دَخَلَ بها. . حُدَّ ، إلا إنِ ادَّعى الجهلَ .

(فإنْ تقدَّمَ أحدُهُما وعُرِفَ^(۱).. فهوَ الصَّحيحُ ، والنَّاني باطلٌ) ، وإنْ سَبَقَ مُعيَّنٌ ثمَّ اشتبهَ بالآخَوِ.. وَجَبَ التَّوقُّفُ حتىٰ يتبيَّنَ ؛ فلا يجوزُ لواحدٍ منهُما وَطْؤُها ، ولا لثالثِ نكاحُها قبلَ أنْ يُطلِّقاها أو يموتا ، أو يُطلُّقَ أحدُهُما ويموتَ الآخَرُ وتنقضيَ عِدَّةُ الوفاةِ ، بل وعِدَّةُ المُطلِّقِ إنْ وَطِئَ .

[نكاحُ المُعتدَّةِ والمُستبرَأةِ]

(ونكاحُ المُعتَدَّةِ والمُستبرَأةِ مِنْ غيرِهِ) ولو مِنْ وَطْءِ شُبْهةِ (٢٠) ؛ فهوَ باطلٌ ؛ لقيامِ المانعِ ، بخلافِ المُعتدَّةِ والمُستبرَأةِ منهُ ؛ لأنَّ الماءَ ماؤُهُ ، (فإنْ دَخَلَ بها. . حُدَّ) ؛ لكونهِ زِنى ، (إلا إنِ ادَّعَى الجهلَ) بجِلِّ النُكاحِ في العِدَّةِ والاستبراءِ مِنْ غيرِهِ ؛ فلا حدَّ عليهِ ، وظاهرٌ : أنَّ محلَّهُ : إذا كانَ قريبَ عهدِ بالإسلام ، أو نَشَأ بباديةِ بعيدةٍ عن العلماءِ .

[نكاحُ المُرْتابةِ]

(ونكاحُ المُرْتابةِ ، وهي نوعانِ : الشَّاكَةُ في انقضاءِ العِدَّةِ ، والمُرْتابةُ بالحَمْلِ بعدَ انقضاءِ والمُرْتابةُ بالحَمْلِ بعدَ انقضاءِ عِدَّتِها بعدَ انقضاءِ عِدَّتِها

⁽١) أي : ببيَّنة ، أو تصادق معتبر ، ولم يُنسَ . ﴿ تحفة المحتاج ﴾ (٢٦٩ / ٧) .

 ⁽٢) أي : سواهٌ كانتْ عن وَفاة مطلقاً ، أو عن طلاق بعد الدخول ، لا قبله ؛ إذ لا عدَّة عليها حينئذ ، أو عن وطء شبهة ؛ سواهٌ في العِدَّة والاستبراء ؛ كأنْ ظنَّها أمتَهُ . ٥ شرقاري ٥ (٢٣٦/٢) .

 ⁽٣) قوله: (والمُرْتابةُ بالحمل)؛ وهي التي اعتدَّت بالأقراء أو الأشهر، ثمَّ رأتْ أماراتِ =

إلا أنَّهُ مكروةٌ .

قلتُ : لا يُحتاجُ للأوَّلِ ؛ لدخولِهِ في مَنْعِ نكاحِ المُعتدَّةِ ، ولا الثَّاني ؛ فإنَّهُ ليسَ مِنَ الأنكحةِ الباطلةِ ، واللهُ أعلمُ .

فإنْ حَصَلَتِ الرِّيهُ بالحَمْلِ قبلَ انقضاءِ العِدَّةِ.. فَيَحرُمُ عليها النَّكاحُ حتى تزولَ الرِّيهُ ولوِ انقضتِ الأقراءُ ، فإنْ تزوَّجَ بها ثمَّ تبيَّنَ أنَّهُ لم يَكُنْ بها حَمْلٌ ، أو بمَنْ ظنَّها مُعتدَّةً أو مُستبرَأةً أو مُحرِمةً أو مَحْرَماً لهُ ثمَّ تبيَّنَ خلافَهُ.. فالنُّكاحُ باطلٌ .

ظاهراً ، (إلا أنَّهُ مكروهٌ) ؛ لاحتمالِ أنَّها حاملٌ فلم تَنقض عِدَّتُها .

(قلتُ : لا يُحتاجُ للأوَّلِ) مِنَ النَّوعَينِ ؛ (لدخولِهِ في مَنْعِ نكاحِ المُعتدَّةِ ، وللهُ أعلمُ) . ولا النَّاني ؛ فإنَّهُ ليسَ مِنَ الأنكحةِ الباطلةِ ، واللهُ أعلمُ) .

نَعَمْ ؛ إِنْ عُلِمَ مُقتضىٰ إبطالِهِ ؛ بأنْ وَلَدَتْ لدونِ ستَّةِ أَشْهُر منهُ. . أَبْطَلْناهُ .

(فإنْ حَصَلَتِ الرِّبِيةُ بالحَمْلِ قبلَ انقضاءِ المِلَّةِ. . فيَحرُمُ عليها النَّكامُ حنىٰ تزولَ الرِّبِيةُ ولوِ انقضتِ الأقراءُ) ؛ للتَّردُّدِ في انقضاءِ عِدَّيها ، (فإنْ تزوَّجَ بها) رجلٌ بعدَ انقضاءِ عِدَّتِها والرِّبِيةُ باقيةٌ (١) (ثمَّ تبيَّنَ أَنَّهُ لم يَكُنْ بها حَمْلٌ ، أو) تزوَّجَ (بمَنْ ظنَّها مُعتدَّةً أو مُحرِمةٌ أو مَحْرَماً لهُ ثمَّ تبيَّنَ خلاقُهُ (٢) . . فالنَّكامُ باطلٌ) ؛ للتَّردُّدِ في الجلُّ .

الحمل ؛ مثل ارتفاع البطن أو حركتِهِ مع وجود الدم ، وشككنا هل هو حملٌ أو لا ، وكانتِ
 الرئيبة حاصلة بعد الحُكْم بانقضاء العدَّة ظاهراً ؛ لأنَّه لا يُؤمَنُ أنْ يكونَ حملاً . انظر • كفاية
 النبيه ١ (١٣٥ / ١٣) .

أي : الرّبيةُ التي وُجدت في العِنَّة موجودةً حالةَ العقد ، بخلاف ما لو نكحت بعد العِنَّة وليس
 هناك ربيةٌ ثمَّ طرأت ؛ فالنكاحُ صحيحٌ ، وكذا لو انقضت ولا ربية ثمَّ نكحت ؛ فإنَّهُ صحيحٌ أيضاً . انظر ق حاشية الشرقاوي ١ (٢٣٧ /) .

⁽٢) أي : أنْ لا عِدَّةَ ، ولا استبراءَ ، ولا إحرامَ ، ولا مَحْرِميَّةَ .

قلتُ : بلِ النَّكاحُ صحيحٌ في الصُّورِ كلِّها ، ولا عِبْرةَ بالظَّنِّ البيِّنِ خَطَوُّهُ ، واللهُ أعلمُ .

(قلتُ : بلِ النَّكاحُ صحيحٌ في الصُّورِ كلِّها) ، كما لو باعَ مالَ الأبِ يظنُّ حياتُهُ فبانَ موتُهُ ؛ فيصحُّ فيها كبقيَّةِ الصُّورِ ، (ولا عِبْرةَ بالظَّنِّ البيِّنِ خَطَوْهُ ، واللهُ أعلمُ) .

وهنذا تَبِعَ فيهِ شيخَهُ الإِسْنَويِّ ؛ فإنَّهُ حَمَلَ ما جَزَمَ بِهِ الشَّيخانِ مِنَ البطلانِ في الأُولئ. . على ما إذا تبيَّنَ الحالُ ، وقاسَها على مسألةِ البيعِ المذكورةِ ، ومِثْلُها الأُولى . . على ما إذا تبيَّنَ الحالُ ، وقاسَها على مسألةِ البيعِ المذكورةِ ، ومِثْلُها بقيَّةُ الصُّورَ^(۱) ، للكنَّ كلامَ الشَّيخينِ يُخالِفُهُ ؛ حيثُ قالا في (بابِ الرَّبا) : (لو باعَ صُبْرةً بصُبْرةٍ جُزافاً وخَرَجَتا مُتمائِلتَينِ . . لم يصحَّ البيعُ ؛ لأنَّ التَّساويَ شرطٌ ، وشرطُ صحَّةِ العقدِ يُعتبَرُ العِلْمُ بهِ حالَ العقدِ ؛ ولهنذا لو نَكَحَ امرأة لا يعلمُ أهيَ أخيَ أمرُعتَدَةٌ أم لا . . لم يَصِحَّ النَّكاحُ) انتهى (٢) .

فالمنقولُ في الصُّور كلِّها البُطْلانُ .

[نكاحُ المُسلِم الكافرةَ]

(ونكاحُ المُسلِمِ الكافرةَ إِنْ كانتْ وثنيَّةً أو مجوسيَّةً (")، أو أحدُ أَبَوَيْها مجوسيٌّ أو وَثَنيٌ) ؛ لقولِهِ تعالىٰ: ﴿ وَلَا نَدَيْكُواْ أَلْمُشْرِكُتِ حَتَى يُؤْمِنَ ﴾ [البقره: ٢١١]،

 ⁽۱) المهمات (۱۳/۸) ، وانظر (الشرح الكبير) (۱۹/۹) ، و(روضة الطالبين)
 (۲۷۷) .

⁽٢) الشرح الكبير (٤/ ٨٢) ، روضة الطالبين (٣/ ٣٨٥) .

 ⁽٣) وكذلك الحُكْمُ في عَبَدة الأصنام والبقر ، والشمس والقمر ، والمُعطُّلة والدهرية .

فإنْ كانتْ كتابيَّةً ـ وهميَ اليهوديَّةُ ، والنَّصْرانيَّةُ ، والسَّامِرَةُ ، والصَّابنةُ ـ.. حَلَّتْ .

وتغليباً للتَّحريم في الأخيرة^(١) .

وخَرَجَ بالمسلمِ : الكافرُ^(٢) ، لكنْ ذَكَرَ في • الكفايةِ ، في حِلِّ الوثنيَّةِ للكتابيُّ وجهَينِ^(٣) ، وهل تَحرُمُ الوثنيَّةُ على الوثنيُّ ؟ قالَ الشُّبْكيُّ : (ينبغي التَّحريمُ إِنْ قُلْنا : إِنَّهُم مُخاطَبونَ بالفروع ، وإلا فلا حِلَّ ولا حُرْمةَ)^(٤) .

(فإنْ كانتْ كتابيّة - وهي اليهوديّة ، والنَّصْرانيَّة ، والسَّامِرَة) ؛ وهي طائفة تُعدُّ مِنَ النَّصارى -.. (حَلَّت) لنا () ؛ قالَ تعالى : ﴿ وَالصَّابِنَة) ؛ وهي طائفة تُعدُّ مِنَ النَّصارى -.. (حَلَّت) لنا () ؛ قالَ تعالى : ﴿ وَالْمُحْصَنَتُ مِنَ النِّينَ أُوتُوا الْكِتَبَ مِن فَبَلِكُم ﴾ [المائنة : ٥] ؛ أي : حلِّ لكُم ، والمُرادُ مِنَ (الكتابِ) : التَّوراةُ والإنجيلُ ، دونَ سائرِ الكُتُبِ قبلَهُما ؛ كصُحُفِ شِيثِ وإدريسَ وإبراهيمَ عليهِمُ الصَّلاةُ والسَّلامُ ؛ لأنَّها لم تنزلُ بنظُم يُدرَسُ ويُعلى () ، وإنَّما أُوحِيَ إليهِم معانِيها ، وقيلَ : لأنَّها حِكمَ بنظْم يُدرَسُ ويُعلى () ، وإنَّما أُوحِيَ إليهِم معانِيها ، وقيلَ : لأنَّها حِكمَ

⁽١) وهي مَنْ أحدُ أبويها مجوسيٌّ أو وثنيٌّ .

 ⁽٢) أي : فيصحُ أنْ ينكعَ الكافرة ، لكن مع الحرمة على المعتمد . انظر و حاشية الشرقاوي ٤
 (٢٣٨/٢) .

⁽٣) كفاية النبيه (١١٥/١٣).

⁽٤) الابتهاج في شرح المنهاج (١٠/ق٢٩) ، وقوله : (ينبغي التحريمُ) هو المعتمد ، لكن مع الصحّة ، ومحلُّ هذا وما قبلَهُ : إنْ ترافعوا إلينا قبل العقد ، وإلا فلا نتعرَّضُ لهم ، ونُقرُهُم لو أَسْلَمُوا بعد النكاح . انظر ٥ حاشية الشرقاري ٥ (٢٣٨/٢) .

أي: مع الكراهة ؛ لأنَّه يُخاف مِن العيل إليها الفتنةُ في الدَّين ، والحربيَّةُ أشدُّ كراهة ، ومحلُ الكراهة : إنْ لم يخش العَنت ولم يرجُ إسلامها ، ومحلُّ ذلك أيضاً في الدُّميَّة : أنْ يجد مسلمة صالحة للتمثّع ، وإلا فلا كراهة ، بل هي أَوْلَىٰ مِنْ مسلمة زانية . انظر ٩ مغني المحتاج ١ (٢٤٩/٣) .

⁽٦) أي : يُتعبَّدُ بتلاوته . • شرقاوي • (٢٣٩ / ٢) .

قلتُ : أَطْلَقَ حِلَّ السَّامِرَةِ والصَّابِئةِ ، وشرطُهُ : مُوافَقَةُ اليهودِ والنَّصارىٰ في أصلِ دينِهِم ، فإنْ خالفُوهُم في ذلكَ . حَرُمْنَ ، واللهُ أعلمُ .

إلا أنْ تكونَ غيرَ إسرائيليَّةِ ودَخَلَ أصولُها في ذلكَ الدِّينِ بعدَ تبديلِهِ ، أو بعدَأو بعدَأو بعدَ اللهِ عند اللهُ الدِّينِ اللهِ عندِ اللهِ عندِ اللهِ عندِ اللهِ عندِ اللهِ ع

ومَواعِظُ ، لا أحكامٌ وشرائعُ .

(قلتُ : أَطْلَقَ حِلَّ السَّامِرَةِ والصَّابِئةِ ، وشرطُهُ : مُوافَقةُ البهودِ والنَّصاريٰ في أصلِ دينهِم) وإنْ لم يُوافِقُوهُم في فروعِهِ^(۱) ، (فإنْ خالفُوهُم في ذلك . . حَرُمْنَ ، واللهُ أعلمُ) ، وهذا التَّقصيلُ هوَ ما نصَّ عليهِ الشَّافِعيُّ في « مُختصرِ المُزنيُ »^(۱) ، وعليهِ حُمِلَ إطلاقُهُ في موضعِ بالحِلِّ ، وفي آخر بعدمهِ^(۱) ، وقد نُقِلَ أنَّ الصَّابِئةَ فِرْقتانِ ؛ فِرْقةٌ تُوافِقُ النَّصاريٰ في أصولِ الدِّينِ ، وأُخرىٰ تُخالِفُهُم وتعبدُ الكواكبَ السَّبعةَ ، وتُضِيفُ الآثارَ إليها ، وتَنْفِي الصَّانِعَ المُختارَ ، وقد أَفْتى الإصْطَخريُّ بقتلِهم لمَّا استفتى القاهرُ الفقهاءَ فيهم (١٤) .

(إلا أَنْ تَكُونَ) الكتابيَّةُ (غَيرَ إسرائيليَّةِ) ؛ أي : مِنْ غيرِ ولدِ إسرائيلَ ؛ وهوَ يعقوبُ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ ، (ودَخَلَ أصولُها في ذلكَ الدِّينِ) ؛ أي : دينِ موسى أو عيسىٰ عليهما الصَّلاةُ والسَّلامُ (بعدَ تبديلهِ ، أو بعدَ) نسخِهِ المُعبَّر عنهُ

 ⁽١) أصلُ كلَّ ديني : نبيَّهُ وكتابُه ؛ كالتوراة وموسىٰ لليهود، والإنجيلِ وعيسىٰ للنصارئ، والفروعُ أحكامُ
 ذلك الدين الفرعيَّة المُتعلَّقة بالصلاة والزكاة ونحوهما. انظر ٥ حاشية الشرقاوي ٥ (٢/ ٢٤٠).

⁽٢) مختصر المزني (٨/ ٢٧٠) ، وانظر (الأم ؛ (٤٣٥/٤ ، ٥/١٧) .

⁽٣) انظر د الأم ؛ (٤/ ٨٨٥).

⁽٤) انظر د الحاوي الكبير ٩ (٢٢٤ /٩) ، ود بحر المذهب ٩ (٣٤٤ /١٣) ، ود الشرح الكبير ٩ (٨٠/٨) ، ود طبقات الشافعية الكبير ٩ (٢٣١ /٢) ، والإضطَخْري : هو الإمام الكبير القاضي أبو سعيد الحسن بن أحمد بن يزيد (٣٣٧هـ) ، أحدُ الرفعاء مِنْ أصحاب الوجوه ، وهو مِنْ طبقة الإمام أبي العباس بن شريع .

بِعْثَةِ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ .

والمُنتقِلُ مِنْ تَهَوَّدٍ إلىٰ تَنَصُّرِ وعكسِهِ. . هل يُقرُّ عليهِ ، أو لا يُقنَعُ منهُ إلا بالإسلام أو الدِّين الَّذي كانَ عليهِ ، أو لا يُقنَعُ منهُ إلا بالإسلام ؟ أقوالٌ .

بقولِهِ : (بِمُثْةِ النَّبِيِّ) عيسىٰ أو مُحمَّدٍ (صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ) ؛ فلا تَحِلُّ لنا ؛ لفواتِ فضيلةِ ذلكَ الدَّينِ ، وكذا إنْ شُكَّ في البَعْديَّةِ ؛ أخذاً بالأغْلَظِ .

نَعَمْ ؛ إِنْ تجنَّبوا المُحرَّفَ فيما بُدُّلَ . . حَلَّتْ .

فَعُلِمَ مِنْ كَلَامِهِ : أَنَّ غَيرَ الإسرائيليَّةِ إِنَّمَا تَجِلُّ لِنَا إِنْ دَخَلَ أَصُولُها في ذلكَ الدِّينِ قبلَ تبديلِهِ ونَسْخِهِ ؛ لتمشَّكِهِم بذلكَ الدِّينِ حينَ كَانَ حقاً ، وأَنَّ الإسرائيليَّة تَجِلُّ لِنَا مِنْ غيرِ نَظَرٍ إِلَىٰ أَنَّ أُوَّلَ أَصُولِها دخلوا في ذلكَ الدِّينِ قبلَ تبديلِهِ ونَسْخِه ؛ لشرفِ نسبها ، لكنْ بعد نَسْخِه لا تُعَارِقُ الإسرائيليَّةُ غيرَها .

قالَ : (وقولي : " إلا أَنْ تكونَ . . . » إلى آخرِهِ . . أَوْلَىٰ مِنْ قولِهِ : " يجوزُ إلا في ثلاثِ مسائلَ : أَنْ تكونَ مِنْ غيرِ بني إسرائيلَ ، وأَنْ تكونَ اعتقدتْ ذلكَ الدِّينَ بعدَ التَّبديلِ ، أو بعدَ بغنةِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ " ؛ فإنَّ الأَوَّلَ ـ وهوَ كونُها مِنْ غيرِ بني إسرائيلَ ـ شرطٌ للتَّحريمِ في الصُّورتَينِ الأخيرتَينِ ، فلا تُعَدُّ ثلاثًا) (١) .

(والمُنتقِلُ مِنْ تَهَوَّدِ إلَىٰ تَنَصُّرِ وعكسِهِ.. هل يُقَرُّ عليهِ) ؛ أي : على ما انتقلَ إليه ؛ لتساوي الدَّينِ في التَقريرِ بالجزْيةِ ، (أو لا يُقنَعُ منهُ إلا بالإسلامِ أو الدَّينِ النَّذي كانَ عليهِ) ؛ لأنَّهُ كانَ مُقرَّاً عليهِ ، فنأمرُهُ بالإسلامِ ، فإنْ أبي ورَجَعَ إلى الأَوَّلِ .. تُرِكَ ، (أو لا يُقنَعُ منهُ إلا بالإسلامِ) ؛ لأنَّهُ أَفَرَّ ببطلانِ ما انتقلَ عنهُ وكانَ مُقرَّاً ببطلانِ ما انتقلَ إليهِ ؟ (أو والّ) ثلاثةً .

⁽١) دقائق تنقيح اللباب (ق١٢٥) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٣٠٧_٣٠٨) .

قلتُ : الأظهرُ : أنَّهُ لا يُقبَلُ منهُ إلا الإسلامُ ، واللهُ أعلمُ .

(قلتُ : الأظهرُ : أنَّهُ لا يُقبَلُ منهُ إلا الإسلامُ ، واللهُ أعلمُ) ، فإنْ أباهُ . .
 فالأَشْبَهُ في « الرَّوْضةِ » و « أصلها » : أنَّهُ يُلحَقُ بالمَأْمَن (١٠) .

ولو تَوَثَّنَ يهوديِّ أو نصرانيٍّ . لم يُقرَّ ، ولا يُقبَلُ منهُ إلا الإسلامُ ، وقيلَ : هوَ أو دِينُهُ الأوَّلُ ، وقيلَ : أو مُساوِيهِ ، فإنْ أبى الإسلامَ . . أُلحِقَ بالمَأْمَنِ علىٰ ما ذُكِرَ .

ولو تهوَّدَ وثنيٌّ أو تنصَّرَ . لم يُقَرَّ ، ويتعيَّنُ الإسلامُ ، كمسلم ارتدَّ .

[نكاحُ المُرتدَّةِ]

(ويَحرُمُ نكاحُ المُرتدَّةِ على المسلمِ) ؛ لأنَّها كافرةٌ لا تُقَرُّ ، (و) على (الكافر (^(۲) ؛ لبقاءِ عُلْقةِ الإسلام فيها .

[حُكْمُ ما لو طَرَأَ الارتدادُ علىٰ أحدِ الزَّوجَين]

(فإنِ ارتدَّ أحدُ الزَّوجَينِ) أو كلاهُما^(٣) (قبلَ الدُّخولِ^(٤). . بَطَلَ النَّكامُ) ؛ لعدمِ تأكُّدِ النَّكاحِ بالدُّخولِ ، (أو بعدَهُ. . وُقِفَ) البطلانُ (على انقضاءِ العِدَّةِ ؛ فإنِ اجتمعا فيها على الإسلامِ . . فهما على النَّكاحِ) ؛ لأنَّهُ اختلافُ دِينِ طَرَأَ بعدَ

⁽١) روضة الطالبين (٧/ ١٤٠) ، الشرح الكبير (٨٢ /٨) .

⁽٢) ولو مُرتدًا ؛ لأنَّ القصدَ مِنَ النكاح الدوامُ ، والمرتدُّ مُهدَدٌّ . ﴿ شرقاوي ﴾ (٢٤١ / ٢٤١) .

⁽٣) أي : معاً .

 ⁽٤) أي : قبل الوطء ولو في الدُّبُر ، ومثلُهُ : استدخالُ المنيُ المحترمِ بفرجها . انظر ٥ حاشية الشرقارى ٥ (٢/ ٢٤١) .

وإنْ أَسْلَمَتْ بعدَ موتِ الزَّوجِ . . لم تَرِثْ .

ولا يَحِلُّ لكافرٍ نكاحُ مسلمةٍ بحالٍ .

ونكاحُ مِلْكِ اليمينِ ؛ فلا يتزوَّجُ بأَمَتِهِ ،

الدُّخولِ^(١) ، فلا يُوجِبُ البطلانَ في الحالِ ؛ كإسلامٍ أحدِ الزَّوجَينِ الكافرَينِ ، ويَحرُمُ وَطُوُها في التَّوقُفِ ، ولا حدَّ فيو^(٢) ؛ لشُبْهةِ بقاءِ النَّكاح .

(وإنْ أَسْلَمَتْ بعدَ موتِ الزَّوجِ) مثلاً^(٣). . (لم تَرِثْ) ؛ لاختلافِ الدِّينِ عندَ الموتِ .

[نكاحُ الكافرِ المُسلِمة]

(ولا يَحِلُّ لكافرِ نكاحُ مسلمةٍ بحالٍ) ؛ حُرَّةً كانتْ أو أَمَةً بالاتَّفَاقِ(ُ ') .

[نكاحُ مِلْكِ اليمينِ]

(و) لا يَحِلُّ (نكاحُ مِلْكِ اليمينِ^(٥) ؛ فلا يتزوَّجُ) السَّيِّدُ (بأَمَتِهِ) ، ولا بمَنْ يَملِكُ بعضَها ؛ لتَضَادُ الأحكامِ ؛ إذِ النكاحُ يَمْتضِي قَسْماً وطلاقاً وظِهاراً وغيرَها مِنْ أحكامِهِ ، بخلافِ المِلْكِ ، فيمتنعُ اجتماعُهُما .

 ⁽١) قوله : (لأنَّهُ) ؛ أي : الارتداد المفهوم من (ارتدَّ) .

 ⁽٢) أي : في الوطء مدَّةَ التوقُّف ، وكذلك لا نفقة لها ، إلا في رِدَّة الزوج وحده . ٩ شرقاوي ٩
 (٢٤٢/٢) .

⁽٣) قوله : (مثلاً) في هامش (أ) : (لعلَّهُ : «مسلماً»).

⁽٤) ولا يَرِدُ تزويجُهُ صَلَّى الله عليه وسلَّم بنتهُ زينبَ لابن خالتها أبي العاص بن الربيع حالَ كفره ؟ لاَنَّ ذَلك كان قبل البعثة ، وتحريمُ المسلمة على الكافر إنَّما نزل بعد صُلْح المُدَيبية سنةً ستُ ، وحيننذ : توقّف انفساخُ نكاحها على انقضاء علنتها ، ثمَّ قبلَهُ جاء وأسلم ، فاستمرَّ النكاحُ .
د شرقاوي ١ (٢٤١/٢) .

⁽٥) أي : عقد النكاح عليه .

ولا هيَ بعبدِها ، فلو مَلَكَتْهُ ، أو مَلَكَها بعدَ النَّكاحِ . . بَطَلَ النَّكاحُ ولو كانَ مُكاتباً ، إلا أنْ تشتريَ زوجَها قبلَ الدُّخوكِ بمهرِها ؛ فيَبطُلُ الشِّراءُ ، ويستمرُّ النَّكاحُ .

[نكاحُ الحُرَّةِ عبدَها]

(ولا) تتزوَّجُ (هيَ) ؛ أيِ : السَّيِّدةُ (بعبدِها)(١) ، أو بمَنْ تَملِكُ بعضَهُ ؛ لاقتضاءِ المِلْكِ طاعةَ العبدِ لسيِّدتِهِ ، والنَّكاحِ طاعتَها لهُ ، وهما مُتضادَّانِ ، فيمتنعُ اجتماعُهُما .

(فلو مَلَكَتْهُ) ؛ أي : الزَّوجةُ زوجَها ، بل أو بعضَهُ ، (أو مَلَكَها) ؛ أي : الزَّرجُ زوجتَهُ ، بل أو بعضَها ، (بعدَ النِّكاحِ) ، قالَ : (وهذاذ أَعَمُّ مِنْ قولِهِ : الزَّرجُ زوجتَهُ ، أو اشترتْ زوجَها ») (٢٠٠٠ . (بَطَلَ النِّكاحُ ولو كانَ) الَّذي مَلَكَ (مُكاتباً) ؛ لأنَّ مِلْكَ اليمينِ أَقْوىٰ مِنَ النَّكاحِ ؛ لأنَّهُ يُملَكُ بهِ الرَّقَبَةُ والمنفعةُ ، والنَّكاحَ لا يُملَكُ بهِ إلا ضربٌ مِنَ المنفعةِ (٣٠ ، فسَقَطَ الأضعفُ بالأقوىٰ .

(إلا أَنْ تَشْتَرِيَ) الزَّوجةُ الحُوَّةُ (زَوجَها قبلَ اللَّحُولِ بِمهرِها ؛ فَيَبطُلُ الشَّراءُ) ؛ للذَّورِ ؛ إذْ لو صَحَّ لانفسخَ النَّكاحُ ، فيسقطُ المهرُ ؛ لعدمِ الوطءِ ، فَيَعْرى الشَّراءُ عنِ النَّمنِ ، فَيَبطُلُ ، (ويستمرُّ النَّكاحُ) ، أمَّا إذا كانتْ زَوجتُهُ أَمَةً واشترتهُ بالإذنِ . . فَيَصِحُّ الشِّراءُ ويستمرُّ النَّكاحُ ؛ فإنَّ المِلْكُ لسيِّدِها ، وللمسألةِ

⁽١) أي : لا تعقدُ عليه ، ولا يحلُّ وطؤُهُ لها أيضاً ، وخَرَحَ بعبدها : عبدُ أبيها ؛ فَيَحِلُّ لها نكاحُهُ على المعتمد ، وكذا عبدُ ابنِها . انظر (نهاية المحتاج) (٢٨٤/١) .

⁽٢) دقائق تنقيح اللباب (ق١٢٥) ، وانظر اللباب ا (ص٣٠٩) .

 ⁽٣) وهو انتفاعه ببُضعها دون استخدامها ، ودون منفعة ذلك البُضْع ؛ بدليل أنَّه لو وُطِئتُ بشبهة . .
 كان المهرُ لها دونه . • شرقاوي ١ (٢ (٢٤٢) .

ف*صل* فى الأنْكِحَةِ المكروهةِ

منها : النَّكاحُ بعدَ الخِطْبةِ المنهيِّ عنها ؛ وهيَ الخِطْبةُ علىٰ خِطْبةِ مَنْ أجابَهُ مَنْ تُعتَرُ إِجابتُهُ ولم يأذنْ

نغبر إنجابه وتم يادن

تَفَارِيعُ ذَكَرْتُهَا في « شرحِ البَهْجةِ »(١) .

والاستثناءُ المذكورُ مُتَّصِلٌ علىٰ تعبيرِ « اللَّبابِ » بالشَّراءِ فيما مرَّ ، ومُنقطِعٌ علىٰ تعبير المُصنَّفِ بالمِلْكِ ؛ إذ لا مِلْكَ في المُستثنىٰ .

(فصل)

(في) بيانِ (الأَنْكِحَةِ المكروهةِ) [الخطْبةُ على الخطْبة]

وقد قَدَّمَ المُصنَّفُ أَنَّهَا ثلاثةٌ (٢) ، ولا تَنحصِرُ فيها ؛ فالأَوْلَىٰ : تعبيرُهُ هنا بقوله :

(منها : النَّكاحُ بعدَ الخِطْبةِ المنهيِّ عنها ؛ وهيّ الخِطْبةُ علىٰ خِطْبةِ مَنْ أَجابَهُ مَنْ تُعتبَرُ إِجابتُهُ) ؛ وهوَ الوليُّ المُجبِرُ ، وغيرُ المُجبَرةِ^(٣) ، والسُّلُطانُ في المجنونةِ^(٤) ، والسَّيِّدُ أو وليُّهُ في الأَمَةِ غير المُكاتبةِ ، (ولم يأذنْ) ؛ أي :

الغرر البهية (٤/ ١٧٩ ـ ١٨٠) .

⁽٢) انظر (٢/٣١٥_٣١٦).

 ⁽٣) أي : وحدّها إنْ كان الخاطبُ تُفتًا ، فإنْ كان غيرَ كفْ. . اعتبرتْ إجابتُها مع الوليُّ ولو
 مجبرةً . د شرقاوى ١ (٢٤٣/٢) .

 ⁽٤) أي : البالغةِ التي لا أب لها ولا جدًّ ، وإلا اعتبُرتْ إجابةُ الأب عند وجوده ، والجدّ عند فقده .
 د شرقاوى ، (٢٤٣/٢) .

الخاطبُ الأوَّلُ ، (ولم يتركُ^(١) ، ولو كانتِ الخِطْبةُ بالتَّعريضِ) ، وإنْ لم تَكُنِ الخِطْبةُ عليها حراماً .

ودليلُ النَّهي عن ذلك : خبرُ " الصَّحيحَينِ " : " لا يَبِعِ الرَّجلُ على بيعِ أخيهِ ، ولا يَخطُبُ على بيعِ أخيهِ ، ولا يَخطُب على خليةِ أن يأذنَ لهُ "(') ، وفي رواية : " حتى يَذَرَ "(") ، والمعنى فيهِ : الإيذاءُ ، وسواءٌ فيهِ الخاطبُ المسلمُ والذَّمِيُ ، وكلامُ المُصنَّفِ هنا شاملٌ لهُما ، بخلافِ تقييدِ " اللَّبابِ " تبعاً للخبرِ بخِطْبةِ أخيهِ (') ، لكنَّ التَّتييدَ جَرْيٌ على الغالبِ ، وقد قَيَّدَ بذلكَ " اللَّبابُ " فيما مرَّ أيضاً ، وتَبِعَهُ المُصنَّفُ (') .

أَمَّا إِذَا أَذِنَ الخَاطَبُ^(٦) ، أو تَرَكَ . . فلا كواهةَ ، ومِثْلُهُ : لو أَغْرَضَ ولو بطُولِ الزَّمن ، أو أَغْرَضَ المُجيبُ^(٧) .

وقولُهُ : (مَنْ أَجَابَهُ. . .) إلىٰ قولِهِ : (ولم يَتَرُكُ). . مِنْ زيادتِهِ (^^ .

ثمَّ ما أَطْلَقَهُ مِنْ كراهةِ نكاح المخطوبةِ على خِطْبةِ الغيرِ.. فيهِ نَظَرٌ ،

⁽١) أي : يُصرِّحُ بالترك ، أو يُعرضُ بطول الزمن مثلاً . ﴿ شرقاوي ﴾ (٢٤٣) .

⁽٢) صحيح البخاري (١٤٤٢) ، صحيح مسلم (٥٠/١٤١٣) عن سيدنا ابن عمر رضي الله

⁽٣) رواها مسلم (١٤١٤) عن سيدنا عقبة بن عامر رضي الله عنه .

⁽٤) اللباب (ص٣٠٩) .

⁽٥) اللباب (ص٣٠٠) ، وانظر (٣١٥/٢) .

⁽٦) أي : مِنْ غير خوف ولا حياء . • نهاية المحتاج ، (٢٠٤/٦) .

 ⁽٧) ومنه : سفرُهُ البعيدُ المُتقطع . • نهاية المحتاج » (٢٠٤/٦) ، والمُرادُ بالانقطاع فيما يَظهرُ :
 انقطاعُ المراسلة بينه وبين المخطوبة ، لا انقطاعُ خبره بالكُلُيَّة . • شبر املسي على النهاية »
 (٢٠٤/٦) .

⁽٨) نصَّ الماتن علىٰ هـٰـذه الزيادة في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق ١٢٥) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٣٠٩).

ويَحرُمُ خِطْبَةُ المُعتدَّةِ بِالتَّصريح دونَ التَّعريضِ ، إلا لرجعيَّةٍ .

ومنها : نكاحُ المُحلِّلِ ؛ وهوَ أنْ يتزوَّجَها علىٰ أنْ يُحلِّلُها لزوجِها الأوَّلِ ،

والمعروفُ : تحريمُهُ ؛ حيثُ حَرُمَتِ الخِطْبةُ على الخِطْبةِ ، للكنَّ العقدَ صحيحٌ .

[حُكْمُ خِطْبةِ المُعتدَّةِ]

(ويَعرُمُ) علىٰ غيرِ ذي العِدَةِ (١٠ (خِطْبَةُ المُعتَدَّةِ) عن وفاةٍ أو طلاقٍ أو فسخٍ (بالتَّصريحِ) إجماعاً ، (دونَ التَّعريضِ) ؛ لقولهِ تعالى (٢٠ : ﴿ وَلَا جُنَامَ عَلَيْكُمْ فِينِما عَرَضْتُم بِهِ، مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاةِ أَوْ أَكْتَنْتُم فِي أَنفُسِكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٣٥] ، وفارقَ التَّصريحَ : بأنَّهُ إذا صَرَّحَ تحقَّقتْ رغبتُهُ فيها، فربَّما تَكذِبُ في انقضاءِ العِدَّةِ، وزادَ قولاً (إلا لرجعيَّةً)؛ فيَحرُمُ التَّعريضُ بخِطْبتِها أيضاً؛ لأنَّها في معنى الزَّوجةِ.

والتَّصريحُ : ما يقطعُ بالرَّغْمةِ في النَّكاحِ ؛ كـ (أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكِ) ، و(إذا انقضتْ عِدَّتُكِ . . نَكَحَتُكِ) ، والتَّعريضُ : ما يحتملُ الرَّغْبةَ في النَّكاحِ وغيرِها ؛ كـ (رُبَّ راغبِ فيكِ) ، و(مَنْ يَجِدُ مِثْلَكِ ؟!) ، و(أنتِ جميلةً) ، و(إذا انقضتْ عِدَّتُكِ . . فَاذِنِيني) .

[نكاحُ المُحلِّل]

(ومنها : نكاحُ المُحلِّل^(؛) ؛ وهوَ أنْ يتزوَّجَها علىٰ أنْ يُحلِّلَها لزوجِها الأوَّلِ ،

 ⁽١) أمَّا ذو العِدَّة ؛ كأنْ طلَّفها على عِوض وأراد خِطْبتَها.. فيحلُّ له التصريعُ والتعريض. انظر
 وحاشية الشرقاوي ٥ (٢٤٤/٢) .

 ⁽٢) قوله : (لقولع تعالى . . .) إلى آخره : هي واردةٌ في عدَّة الوفاة ، فكان الأَولِين أنْ يأتيَ إيضاً بالعِلَّة العقلية ؛ وهي : ولعدم سلطنة الزوج عليها مع كون التعريض أضعف ؛ لعمومها لأقسام العِدَّة كلَّها . « شرقاوى » (٢ / ٢٤٥) .

⁽٣) نصَّ الماتن على هاذه الزيادة في و دقائق التنقيح ؛ (ق ١٢٦) ، وانظر ﴿ اللَّبَابِ ، (ص ٣٠٩) .

⁽٤) والكراهةُ فيه تتعلَّقُ بالوليُّ والزوج . ﴿ شرقاوي ﴾ (٢/ ٢٤٥) .

فإذا طَلَّقَها. . حَلَّتْ للأوَّلِ بشرطِهِ .

قلتُ : فإنْ تزوَّجَها بشرطِ أنَّهُ إذا وَطِئَها طَلَقَها. . بَطَلَ النَّكاحُ في الأظهرِ ، واللهُ أعلمُ .

ومنها: نكاحُ الغُرُورِ بحُرِّيَّةِ امرأةٍ أو نَسَيِها، فإذا شَرَطَ ذلكَ في العقدِ وتبيَّنَ كونُها أَمَةٌ وهوَ بحيثُ لا يَجِلُّ لهُ نكاحُ الأَمَةِ.. فهوَ باطلٌ، وإلا فالأظهرُ: صحَّتُهُ،

فإذا طَلَّقَها. . حَلَّتْ للأوَّلِ بشرطِهِ) ؛ بأنْ تخلوَ عن بقيَّةِ الموانع ؛ كالعِدَّةِ (١٠) .

(قلتُ) : هـٰذا إذا عَزَمَ على ذلكَ ولم يَشرُّطُهُ ، (فإنْ تزوَّجَها بشرطِ أَنَّهُ إذا وَطِئَهَا طَلَقَها. . بَطَلَ النِّكاحُ في الأظهرِ ، واللهُ أعلمُ) ؛ لأنَّه ضَرْبٌ مِنْ نكاحِ المُثْعة .

والنَّاني : لا يَبطُلُ ؛ لأنَّهُ شرطٌ فاسدٌ قارنَ العقدَ ، فلم يَبطُلْ بهِ ، كما لو نَكَحَ بشرطِ ألَّا يتزوَّجَ عليها ؛ فَيَبطُلُ الشَّرطُ والمُسمَّىٰ ، ويجبُ مهرُ المِثْلِ .

[نكاحُ الغُرُورِ بحُرِّيَّةِ امرأةٍ أو نسبِها]

(ومنها : نكاحُ الغُرُورِ بحُرِّيَةِ امرأةِ أو نَسَبِها(٢) ، فإذا شَرَطَ ذلكَ في العقدِ وتبيَّنَ كونُها أَمَةً) في الأُولئ (٣) (وهوَ بحيثُ لا يَحِلُّ لهُ نكاحُ الأَمَةِ) ، كما سيأتي بيانُهُ (٤) . (فلو باطلٌ ، وإلا) ؛ بأنْ لم يَكُنُ كذلكَ . . (فلاظهرُ : صحَّتُهُ) ؛

⁽١) أي : وكالإحرام . (شرقاوي) (٢/ ٢٤٥) .

 ⁽٢) ومثلُ الحُرِّيَة والنسب: العِقَّةُ أو الحِرْفة ؛ بأنْ قال: (بشرطِ كونِها عفيفةً) أو (خيًاطة) ،
 فبانث فاسقةً أو كنَّاسةً مثلاً . انظر (حاشية الشرقاوي) (٢ / ٢٤٥ - ٢٤١) .

⁽٣) أي : المسألة الأولئ ، وسيأتي التفريع على الثانية في (٣٥٦-٣٥٦) .

⁽٤) انظر (٢/ ٣٦٠_٢٦٢).

ولهُ الخيارُ ولو كانَ عبداً .

فإنْ فُسِخَ قبلَ الدُّخولِ. . فلا مهرَ ولا مُثْعَةَ ، أو بعدَهُ. . لَزِمَهُ مهرُ مِثْلِها ،

لأنَّ المعقودَ عليهِ مُعيَّنٌ لا يتبدَّلُ بخُلْفِ الصُّفةِ المشروطةِ (١) .

والنَّاني : بطلانُهُ ؛ لأنَّ النَّكاحَ يعتمدُ الصَّفاتِ والأسماءَ دونَ التَّعيينِ والمُشاهَدةِ ، فيكونُ اختلافُ الصَّفةِ فيهِ كاختلافِ العينِ ، ولوِ اختلفتِ العينُ ؛ بأنْ قالتْ : (زَوِّجْني مِنْ زيدٍ) ، فزَوَّجَها مِنْ عمرو. . لم يَصِحَّ ، فكذا هنا ؛ فعلى الأوَّل يُكرَهُ .

(ولهُ) ؛ أي : الزَّوج (الخيارُ ولو كانَ عبداً) ؛ لفوات ما شَرَطَهُ .

والتَّصحيحُ فَيما إذا غُرَّ بحُرِّيَّةِ أَمَةٍ فيما ذُكِرَ.. مِنْ زيادتِهِ(٢) ، للكنَّ المذهبَ في « أصلِ الرَّوْضةِ » فيما إذا كانَ عبداً : أنَّهُ لا يثبتُ لهُ الخيارُ ؛ لتكافيهما(٢) ، قالَ فيها كـ « أصلِها » بعد ذِكْرِ القولينِ السَّابقينِ : (ويَجْرِي القولانِ في كلُّ وصفٍ شُرِطَ فبانَ خلافُهُ ؛ سواءً كانَ المشروطُ صفةَ كمالٍ ؛ كجمالٍ ونسَبٍ وشبابِ ويسَارٍ وبَكَارةٍ ، أم صفةَ نقصٍ ؛ كأضدادِها ، أم كانَ ممًا لا يتعلَّقُ بهِ نقصٌ ولا كمالٌ)(٤) .

(فإنْ نُسِخَ) النَّكاحُ فيما ذُكِرَ (قبلَ اللُّخولِ. . فلا مهرَ ولا مُتْعةَ) ؛ لأنَّ شأنَ الفسخِ تَرَادُّ العِوَضَينِ ، وقد رَجَعَ البُضْعُ إليها سالماً ، فيَرجِعُ عِوَضُهُ إليهِ سالماً ، (أو بعدَهُ . . لَزِمَهُ مهرُ مِثْلِها) ؛ لأنَّهُ تمثَّعَ بمعيبةٍ ، وهوَ إنَّما بَذَلَ المُسمَّىٰ علىٰ

 ⁽١) كعبد اشتراه بشرط كونه كاتباً فبان خلافة ؛ فالبيع صحيع ، وللمشتري الخيار ، فإذا كان البيع لا يفسد بخلف الشرط الصحيح . . فالنكاحُ أُولل ؛ لأنَّهُ معاوضة غير محضة ، بخلاف البيع .
 د شرقاوي ٥ (٢٤٦/٢) .

⁽٢) نصَّ الماتن على هذه الزيادة في (دقائق التنقيح) (ق ١٢٦) ، وانظر (اللباب) (ص ٣١٠).

⁽٣) روضة الطالبين (٧/ ١٨٥) ، الشرح الكبير (١٤٦/٨) .

⁽٤) روضة الطالبين (٧/ ١٨٤) ، الشرح الكبير (٨/ ١٤٥) .

ظنَّ السَّلامةِ ولم تَحصُلْ ، فكأنَّ العقدَ جرئ بلا تسميةِ ، (لـٰكنَّ لا يُطالَبُ بهِ العبدُ إلا بعدَ العتق) ؛ لأنَّهُ لا يَملِكُ شيئاً .

(فإنْ وَلَكَتْ) _ أي : الأَمَةُ (١) _ ولداً . . فقد تبيئناً أنَّهُ (انعقدَ حُرَاً) ؛ لظنَّ الزَّوجَ حُرِيَّتَهَا حينَ حصولِهِ ؛ سواءً كانَ حُرَاً أم عبداً ، (ويلزمُهُ) ؛ أي : الزَّوجَ (قيمتُهُ) اسيَّدِها (١) ؛ لأنَّهُ فَوَّتَ عليه رِقَّهُ التَّابِعُ لرِقُها بظنّهِ حُرِيَّتَهَا ، وتُعتبُرُ القيمةُ (يومَ الولادةِ) ؛ لأنَّهُ أوَّلُ أيَّامِ إمكانِ تقويمِهِ ، وإنَّما تلزمُهُ قيمتُهُ بقيدِ زادَهُ بقولادَ) : (إنْ وضعتُهُ حيّاً) .

نَعَمْ ؛ إنْ كانَ المغرورُ عبدَ سيِّدِ الأَمَةِ. . فلا شيءَ عليهِ ؛ إذْ لا يجبُ للسَّيِّدِ على رقيقِهِ مالٌ ، وكذا إنْ كانَ الغارُّ سيِّدَها ؛ لأنَّهُ لو غُرَّمَ رَجَعَ عليهِ^(٤) .

أمًّا إذا وضعتُهُ ميَّتاً. . فلا يجبُ شيءٌ ؛ لعدم تيقُّنِ حياتِهِ .

نَعَمْ ؛ إِنْ كَانَ ذَلَكَ بَجِنَايَةِ^(٥).. فعلى المغرورِ عُشْرُ قيمةِ الأُمَّ يومَ الجنايةِ لسيِّدِها ؛ لأنَّهُ انفصلَ مضموناً بالغُرَّةِ ؛ فكما يُقوَّمُ لهُ يُقوَّمُ عليهِ ، كالعبدِ الجاني إذا قُتِلَ^(١) ؛ يتعلَّقُ حقُّ المَجْنَىُ عليهِ بقيمتِهِ .

(٢) قوله : (قيمتُهُ) ؛ أي : في ذهّته إنْ كان حُرّاً ، وكذا إنْ كان عبداً على المعتمد ، للكنَّ الأوَّلَ
 يُطالَبُ به حالاً ، والثاني يُتبُعُ به بعد العتق واليسار . • شرقاوي » (٢ (٢٤٧)) .

⁽١) أي : المغرورُ بحُرُيَّتها .

⁽٣) نصَّ الماتن علىٰ هـٰـذه الزيادة في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق ١٢٦) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٣١١).

 ⁽³⁾ قوله : (لأنَّهُ) ؛ أي : الزوجَ المغرورَ لو غرَّم السيَّدَ رَجَعَ ذلك الزوجُ على السيَّد ؛ فلا فائدة في إعطائه ما يُؤخَذُ منه . ٩ شرقاوى ٩ (٢٤٧/٢) .

⁽٥) قوله : (ذلك) ؛ أي : انفصالُهُ ميتاً .

⁽٦) قوله : (كالعبدِ الجاني) يحتملُ : أنَّهُ علىٰ تقدير مضاف ؛ أي : كسيَّد العبد الجاني إذا مَنَعَ =

ويَرجِعُ بذلكَ علىٰ مَنْ غَرَّهُ .

قلتُ : الجديدُ : أنَّهُ لا يَرجِعُ بالمهر ، واللهُ أعلمُ .

(ويَرجِعُ) الزَّوجُ (بذلكَ) ؛ أي : بما غَرِمَهُ مِنَ القيمةِ والمهرِ (علىٰ مَنْ غَرَّهُ) ؛ لأنَّهُ المُوقِعُ لهُ في غرامتِهما .

(قلتُ : الجديدُ : أنَّهُ لا يَرجِعُ بالمهرِ (١١ ، واللهُ أعلمُ) ؛ لأنَّهُ دَخَلَ في العقدِ على أنْ يَعْرَمَهُ ، بخلافِ القيمةِ .

(وإنْ بانَ نَسَبُها) فيما إذا غُرَّ بهِ الزَّوجُ (دونَ المشروطِ . . صَحَّ) التّكاحُ (في الأظهرِ ، ولهُ الخيارُ) ؛ لِمَا مَوْ في التّغزيرِ بالحُرِّيَةِ () ، (وحُحُمُ المهرِ) هنا (ما سَبَقَ) ثَمَّةً ، (ولا تلزمُهُ قيمةُ الولدِ) ؛ لانتفاءِ عِلَّةِ لزومِها السَّابقةِ () ، وقضيّةُ كلامِهِ : أنَّ لهُ الخيارَ فيما ذَكَرَهُ وإنْ بانَ نَسَبُها مثلَ نَسَيهِ أو فوقَهُ ، وهوَ ما اختارَهُ السُّبْكيُ () ، للكنَّ الذي في " الشَّرحِ الكبيرِ " عن تصحيحِ البَغَويُّ وصَحَّحَهُ السُّبْكيُ () ؛ لانتفاءِ العارِ () ، في " المَّدِ

بيمة في الجناية ؛ فإنَّه تَفْدِيهِ بأقلَ الأمرينِ مِنْ قيمته وأرشِ الجناية ، ويأخذُ قيمتَهُ مِنْ قاتله ، فكما
 يُقوَّمُ للسيّد يُقوَمُ عليه ، ويحتملُ : أنَّهُ على ظاهره ؛ أي : إنَّ ولدَ الأمة المُتقدَّمةِ إذا مات بجناية . .
 كالعبد الجانى إذا قُتل . . . إلى آخره ؛ في أنَّ كانَّ يُقوَّمُ تقويمَين . • شرقاوي » (٢٤٨/٢) .

⁽۱) الأم (٥/١٧-١٨).

⁽٢) انظر (٢/٤٥٣).

⁽٣) انظر (٢/ ٣٥٤_ ٣٥٥).

⁽٤) الابتهاج في شرح المنهاج (١٠/ق٥٧).

 ⁽٥) وهو المعتمد . انظر (التحفة) مع (الشرواني) (٧/ ٣٥٥) .

 ⁽٦) الشرح الكبير (١٤٥/٨)، التهذيب (٣٠٨/٥)، روضة الطالبين (١٨٤/٧)، وانظر
 د المهمات ١ (١٣٧/٧).

فإنْ كانَ هوَ الغارِّ.. فلها الخيارُ ، فإنْ فسختْ قبلَ الدُّحولِ.. فلا مهرَ ولا مُتْعةَ ، أو بعدَهُ.. فلها مهرُ العِثْل .

وجَزَمَ بهِ في ﴿ الْأَنُوارِ ﴾^(١) .

(فإنْ كانَ هوَ الغارّ) لها. . (فلها الخيارُ) ؛ لِمَا مرَّ في عكسهِ ، ويأتي فيهِ ما مرَّ^(۲) ، لكنْ ذَكَرَ الشَّيخانِ فيما إذا كانتِ المغرورةُ بالحُرِّيَّةِ أَمَةً وجهَينِ بلا ترجيح^(۳) ، وجَزَمَ في « الأنوارِ » بالمنعِ ؛ لتكافئهِما^(٤) ، وقالَ الزَّرْكَشيُّ : (إنَّهُ المُرجَّحُ)^(٥) .

(فإنْ فسختْ قبلَ الدُّخولِ. . فلا مهرَ ولا مُتْعة َ ، أو بعدَهُ . . فلها مهرُ
 المِثْل) ؛ لما مرَّ (٦) .

[أَنْكِحَةٌ أُخْرِيٰ مكروهةٌ]

وممًّا يُكرَهُ مِنَ الأَنكِحَةِ: نكاحُ مَنْ لم يحتجُ إلى الوطءِ معَ فَقْدِهِ الأُهْبَةَ ، أو معَ وجودِهِ لها وبهِ عِلَّةً ؛ كهَرَمٍ ، ونكاحُ المُسلِمِ ذِمَّيَّةً أو حربيَّةً (٧) ، ونكاحُ المُرْتابةِ بالحَمْل بعدَ انقضاءِ عِدَّتِها ، كما مرَّ (٨) .

الأنوار لأعمال الأبرار (٢/٧٧).

⁽۲) انظر (۲/۲۵۳). (۲) انظر (۲/۲۵۳).

 ⁽٣) الشرح الكبير (٨/ ١٤٦) ، روضة الطالبين (٧/ ١٨٤) .

⁽٤) الأنوار لأعمال الأبرار (٢/ ٧٧) .

⁽٥) خادم الرافعي والروضة (١٣/ق١٨٨-١٨٩) ، الديباج في توضيح المنهاج (ق٢١٠) .

⁽٦) انظر (٢/٤٥٣).

⁽٧) وفيه تفصيل سبق في (٢/ ٣٤٤_ ٣٤٥) .

⁽٨) انظر (٢/ ٣٤١ - ٣٤٣).

فصل

(فصل) [في نكاح العبيدِ وطلاقِهم ، وشروطِ نكاح الأُمَةِ]

(يَنكِعُ العبدُ) ولو مُكاتباً (امرأتَينِ) فقطْ ؛ لأنَّهُ على النَّصْفِ مِنَ الحُرِّ ، وقد أَجْمَعَ الصَّحابةُ على ذلكَ ، كما مرَّ أوَّلَ النَّكاحِ^(۱) ، (ولو أنَّهُما أَمَتانِ في عقدِ واحدٍ) ؛ فإنَّهُ جائزٌ لهُ ، (ويتزوَّجُ أَمَّةً علىٰ حُرَّةٍ) ، بخلافِ الحُرُّ ، كما سيأتي^(۲) .

(ويُطلِّقُ طلقتَينِ) ؛ فلا يَملِكُ الثَّالثةَ (ولو كانتْ زوجتُهُ حُوَّةً) ، قالَهُ عثمانُ وزيدُ بنُ ثابتِ ، ولا مُخالِفَ لهُما مِنَ الصَّحابةِ ، رواهُ الشَّافعيُّ (٣) ، وقد يَملِكُ الثَّالثةَ ؛ بأنْ طَلَّقَ ذِمِّيٌّ زوجتَهُ طلقتَينِ ثمَّ نَقَضَ عهدَهُ وحاربَ فاستُرِقَّ ؛ فلهُ نكاحُها ؛ لأنَّها لم تَحرُمُ عليهِ بالطَّلقَينِ ، فطرَيانُ الرَّقُ لا يمنعُ الحِلَّ الثَّابِتَ .

والمُبعَّضُ كالعبدِ فيما ذُكِرَ .

(فَإِنْ تَزَقَّجَ بِإِذِنِ سَيِّدِهِ) وَلَوِ امرأَةً () . (صَعَّ) التَّزَوُّجُ ؛ لمفهومِ الخبرِ الآتي () ، (وَفِي المهرِ قولانِ ؛ أحدُهُما) : يجبُ (فِي رقبتِهِ) ، كأرش

⁽۱) انظر (۲/۳۱۲).

⁽٢) انظر (٢/٣٦٠_٢١٦).

 ⁽٣) الأم (٥/ ٠٥٠) ، مسند الشافعي (١٢٣) ، ورواه مالك (٢/ ٤٧٥) .

⁽٤) أي : ولو كان سيَّدُهُ امرأةً .

⁽٥) انظر (٢/٣٦٠).

والنَّاني : في ذِمَّتِهِ بعدَ العتقِ .

قلتُ : الأظهرُ : النَّاني ، إلا أنْ يكونَ مُكتسِباً أو مأذوناً لهُ في التِّجارةِ ؛ ففي كسبِهِ بعدَ النَّكاحِ المُعتادِ والنَّادرِ ، وفيما بيدِهِ مِنْ مالِ التِّجارةِ ولو رأسَ مالِ في الأصحِّ ، والمُرادُ على القولِ الأوَّلِ : أنَّهُ في رقبتِهِ وجوبُ ذلكَ على السَّيِّدِ ، لا أنَّهُ يَتعلَّقُ بالرَّقِةِ فَيُباعُ فيهِ ، واللهُ أعلمُ .

الجناية ، (والثَّاني : في ذِمَّتِهِ) يُطالَبُ بهِ (بعدَ العتقِ) ؛ للزومِهِ برضا مُستحِقُهِ ، كبدلِ القرض^(١) .

(قلتُ : الأظهرُ : النَّاني ، إلا أنْ يكونَ مُكتسِباً أو مأذوناً لهُ في التّجارةِ ؛ ففي كسيدِ بعدَ النَّكاحِ المُعتادِ)(٢) ؛ كالاصطيادِ والاحتطابِ ، (والنَّادِ) ؛ كالحاصلِ بهبةِ ووصيَّةِ ، بخلافِ الكسبِ قبلَ النَّكاحِ ؛ فإنَّهُ يختصُّ بهِ السَّيَّدُ ، (وفيما بيدِه مِنْ مالِ التَّجارةِ ولو رأسَ مالٍ في الأصحِّ) ؛ أمَّا الرَّبعُ : فلأنَّهُ كسبُهُ ؛ سواءٌ حَصَلَ قبلَ النَّكاحِ أم بعدهُ ، بخلافِ غيرِهِ مِنَ الأكسابِ ، كما مرَّ ؛ لأنَّ العبدَ إذا كانَ مأذوناً لهُ وبيدِهِ مالًا . فأطماعُ المُعامِلِينَ تمتدُ إلىٰ ما بيدِهِ ، فإذا أَذِنَ لهُ في النَّكاحِ . فكأنَّهُ التزمَ صَرْفَ ما بيدِهِ إلى مُؤْناتِهِ ، وأمَّا رأسُ المالِ : فكدّينِ التّجارة ، ولمَا وُلنَهُ أَلنَهُ آنِفاً .

والنَّاني : لا يكونُ في رأس المالِ ، كسائرِ أموالِ السَّيِّدِ .

(والمُرادُ على القولِ الأوَّلِ) ـ وهوَ (أنَّهُ في رقبتِهِ ـ : وجوبُ ذلكَ على السَّيِّدِ ، لا أنَّهُ يتعلَّقُ بالرَّقبةِ فيُباعُ فيهِ^(٣) ، واللهُ أعلمُ) ، والنَّفقةُ والكُِسوةُ كالمهرِ

⁽١) أي: الذي اقترضه الرقيق بإذن سيده .

⁽٢) هو صفةً لقوله : (كسبهِ) .

 ⁽٣) قوله: (أنَّهُ في رقبته... فيباعُ فيه) كذا في نسخ (الشرح) ، وفي (و ، ز) : (أنَّها...
فيها) بالتأنيث ، وكتب في هامش (و) : (كذا بخط المصنف : (أنها » و(فيها » ، وفي غير=

فإنْ تزوَّجَ بغيرِ إذِنهِ . . بَطَلَ ، فإنْ دَخَلَ بها. . فعليهِ مهرُ المِثْلِ بعدَ عتقِهِ . ويَحرُمُ على الحُرِّ التَّزوُجُ بِأَمَتَينِ مطلقاً ، وبأَمَةٍ واحدةٍ ، إلا بأربعةِ شروطٍ :

فيما ذُكِرَ ، إلا أنَّهُما لا يكونانِ في الكسبِ الحاصلِ قبلَ التَّمكينِ .

(فإنْ تزوَّجَ بغيرِ إذنِهِ) ، أو بإذنِهِ وخالفَهُ فيما أَذِنَ لهُ فيهِ . . (بَطَلَ) التَّرَوُّجُ ؛ لقولِهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ : « أَيُّما مملوكِ تزوَّجَ بغيرِ إذنِ مَوْلاًهُ . . فهوَ عاهرٌ اللهُ والمُ التَّرْمِ ذيُّ وحَسَّنَهُ والحاكمُ وصَحَّحَهُ (١) ، وأبو داودَ بلفظِ : « فهوَ باطلٌ "(١) .

(فإنْ دَخَلَ بها) قبلَ أَنْ يُعْرَقَ بينَهُما. . (فعليهِ مهرُ المِثْلِ) يُطالَبُ بهِ (بعدَ عتقِهِ) ؛ للزومِهِ برضا مُستجقِّه^(٣) ، كبدلِ القرضِ ، وفي قولٍ : في رقبتِهِ ، كغيرِ الوطءِ مِنَ الإتلافاتِ .

[حُكْمُ تزوُّجِ الحُرِّ بأَمَنينِ]

(ويَحرُمُ على الحُرِّ التَّرَوُّجُ بِأَمَتينِ مُطلقاً) ؛ أي : سواءٌ انتفتِ الشُّروطُ الآتيةُ أم لا ؛ لأنَّهُ إنَّما حلَّ لهُ نكاحُ الأَمَةِ للضَّرورةِ ، وهمَى تندفعُ بواحدةِ .

[شروطُ تزوُّج الحُرِّ بالأَمَةِ]

(و) يَحرُمُ عليهِ التَّزوُّجُ (بأَمَةٍ واحدةٍ ، إلا بأربعةِ شروطٍ) :

خط المصنف : ﴿ أَنَّهُ ﴾ و﴿ فيه ﴾) .

⁽١) سنن الترمذي (١١١١) ، المستدرك (٢ / ١٩٤) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، وقوله : (فهو عاهرٌ) ؛ أي : زانِ ؛ أي : مثلُ الزاني ؛ بجامع تلبُّسِ كلُّ بامرٍ غير مشروع ، وإلا فوطؤهُ وطهُ شبهة يلزمُ فيه مهر المثل ، ولا حدَّ عليه وإن كان عامداً عالماً على المعتمد . انظر ٥ حاشية الشرقاوى ١ (٢٥٠/٢) .

⁽٢) سنن أبي داود (٢٠٧٩) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضى الله عنهما .

 ⁽٣) وهي الزوجة المالكةُ أمرَها ؛ بأنْ تكونَ بالغةَ عاقلة حُرَّة ومكَّنتهُ مِنْ نفسها مختارةً ، وإلا كصغيرة ومجنونة ورقيقة ومكرهة . . فهو في رقبته . انظر ٥ حاشية الشرقاوي ١ (٢٠٠/٣) .

(أَنْ تَكُونَ مُسلِمةً) ؛ فلا تَحِلُّ لهُ الكافرةُ ؛ لقولِهِ تعالىٰ : ﴿ فَمِن مَا مَلَكَتُ أَيْمَنْكُمْ مِن فَنَيَسِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَيْتِ﴾ [الساء: ٢٥] .

نَعَمُ ؛ يَجِلُّ لحُرِّ كتابيٍّ أَمَةٌ كتابيَّةٌ ؛ لاستوائِهِما في الدِّينِ .

(وألَّا تكونَ تحتَهُ حُرَّةٌ تَصلُحُ للاستمتاعِ) ؛ بألَّا تكونَ تحتَهُ حُرَّةٌ ، أو تكونَ لكنْ لا تَصلُحُ لذلكَ ؛ بألَّا يتيسَّرَ لهُ الاستمتاعُ بها ؛ كطِفْلةٍ ، وهَرِمةٍ ، وغائبةٍ ، ومجنونةٍ ، وجَذْماءَ ، وبَرْصاءَ ، ورَثْقاءَ ، وقَرْناءً (١١) ، ومُضْناةٍ لا تحتملُ الوَطْءَ (١١) ، وخبرُ : (نهى النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ عن أَنْ تُنكَحَ الأَمَةُ على الحُرَّةِ إِنَّ . محمولٌ على حُرَّةٍ تَصلُحُ للاستمتاع .

(وأَنْ يَعجِزَ عَن حُرَّةٍ تَصلُحُ) للاستمتاعِ ؛ بألَّا يَجِدَها ، أو لا يَقدِرَ علىٰ مهرِها (٤) ؛ قال تعالىٰ : ﴿ وَمَن لَمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طُولًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَاتِ : ٱلْمُؤْمِنَاتِ . . . ﴾ الآية [الساء: ٢٥] ، والطَّوْلُ : السَّعَةُ ، والمُرادُ بالمُحصَناتِ : الحرائرُ .

أمًّا إذا كانَ تحتَهُ حُرَّةٌ صالحةٌ للاستمتاعِ أو قَدَرَ عليها (ولو كانتْ كتابيَّة فيهما في الأصحّ). . فلا يَجِلُ لهُ نكاحُ الأَمَةِ ؛ لاستغنائِهِ عن إرقاقِ ولدِهِ ، وذِكْرُ

⁽١) سيأتي تفسير بعض هاذه الألفاظ في الفصل الآتي .

 ⁽۲) قوله : (وتُضْنَاقٍ) مِنَ (الضَّنَا)؛ وهو الهُزال الشديدُ . «بجيرمي على الخطيب »
 (۲۷۸/۳) .

 ⁽٣) رواه سعيد بن منصور في ٥ سنته ٥ (٧٤١) ، والبيهةي (٧/ ١٧٥) مرسلاً عن الحسن البصري
 رحمه الله تعالى ، وانظر ٥ البدر المنير ٥ (٧/ ١٦٥ / ١٦٠) .

المعتبرُ بالقدرة : القدرةُ بغير الاقتراض وبغير مُؤجَّل ؛ فلا عبرة بالقدرة بذلك وإن شَمِلَهُ عمومُ القدرة . انظر قداشية الشرقاوي ١ (٢٥١/٢) .

وأنْ يخافَ الزِّنيٰ ، فإنْ قَدَرَ علىٰ تَسَرِّ. . حَرُمَتِ الأَمَةُ في الأصحِّ .

(المؤمناتِ) في الآيةِ جَرْيٌ على الغالبِ ؛ مِنْ أَنَّ المسلمَ إِنَّمَا يرغَبُ فيهِنَّ ، وأيضاً : الغالبُ أَنَّ مَنْ لا يَقدِرُ على طَوْلِ المؤمنةِ لا يَقدِرُ على طَوْلِ الكتابيَّةِ .

والنَّاني : يَحِلُّ لهُ ؛ أخذاً بظاهر الآيةِ .

وتقبيدُهُ الحُرَّةَ في الصُّورتينِ بصُلُوحِها للاستمتاعِ.. مِنْ زيادتِهِ ، وكذا التَّرجيحُ في مسألةِ القُدْرةِ على كتابيّةِ^(١) .

(وأنْ يخاف الزَّنيٰ) ؛ بأنْ تَغلِبَ شهوتُهُ ويضعُف تَقُواهُ ، بخلافِ مَنْ ضَعُفتْ شهوتُهُ أو قَوِيَ تَقُواهُ ؛ قال تعالى: ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِي ٱلْمُنتَ مِنكُمْ ﴾ [الساء: ٢٥](٢٠) أي : الزَّنيٰ ، وأصلُهُ : المَشقَّةُ ، سُمِّيَ بِهِ الزِّنيٰ ؛ لأنَّهُ سببُها بالحدِّ في الدُّنيٰ ، والعقوبةِ في الأُخْرىٰ ، ولا يخفىٰ أنَّ هاذا الشَّرطَ يُغني عنِ النَّاني والتَّالثِ ؛ إذْ لا خوفَ عندَ انتفائِهما(٢٠) .

(فإنْ قَدَرَ علىٰ تَسَرَّ . . حَرُمَتْ) عليهِ (الأَمَةُ في الأصحِّ) ؛ لأَمْنِهِ الزَّنيٰ ، والثَّاني : تَحِلُ لهُ ؛ لأنَّهُ لا يستطيعُ طَوْلَ حُرَّة .

والتَّرجيحُ مِنْ زيادتِهِ^(١) .

ومَنْ بعضُها رقيقٌ كرقيقةٍ (٥) .

⁽١) نصَّ الماتن عليهما في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق ١٢٦) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٣١٣) .

 ⁽٢) واللّمرادُ بالَعَنَت : عمومُهُ ؛ بأنْ يخاف الزّنى بأي امرأة كانت ، لا خصوصُهُ ، فلو خافه في أمّة بعينها بقوّة ميله إليها . لم تَولَ له ؛ سواءٌ أَوَجَدُ الطّولُ أم لا . « شرقاوى » (٢٥٢/٢) .

 ⁽٣) قال ابن حجر في (التحفة) (٣١٦/٧) : (ويُردُ : بأنًا نجدُ كثيراً مَنْ تحتهُ صالحةٌ لذلك وهو يخافُ الزُّني ، فاحتيج للتصريح بهما) .

⁽٤) نصَّ الماتن عليها في و دقائق التنقيح ، (ق ١٢٦) ، وانظر و اللباب ، (ص٣١٣) .

 ⁽٥) فلا يَنكِحُها حُرِّ إلا بالشروط السابقة .

فصل

العُيُوبُ المُثبِنةُ للخيارِ في النَّكاحِ. . أحدَ عَشَرَ : منها خمسةٌ مشتركةٌ بينَ الزَّوجَين ؛ وهي : الجنونُ ، والجُذَامُ ، والبَّرَصُ ، والرُّقُ ، والخُنُوثَةُ .

ولو نَكَحَ حُرٌّ أَمَةً بشرطِهِ ثمَّ أَيْسَرَ ، أو نَكَعَ حُرَّةً.. لم يَنفسِخُ نكاحُ الأَمَةِ ؛ لقوَّةِ الدَّوام .

(فُصل) في العُيُوبِ في النِّكاحِ

(العُيُوبُ المُثنِيةُ للخيارِ في) فسخ (النِّكاح. . أُحدَ عَشَرَ) :

[العُيُوبُ المُثبِنةُ للخيارِ في حقِّ الزَّوجَينِ]

(منها خمسةٌ مشتركةٌ بينَ الزَّوجَينِ ؛ وهيَ : الجنونُ) ولو مُتقطَّعاً ؛ وهوَ زوالُ الشُّعُور مِنَ القلب معَ بقاءِ الحركةِ والقوَّةِ في الأعضاءِ .

(والجُذَامُ) وإِنْ قَلَ ؛ وهوَ عِلَّةٌ يحمرُّ منها العُضْوُ ثمَّ يَسْوَدُُ ثمَّ يتقطَّعُ ويتناثرُ(١) .

(والبَرَصُ) وإنْ قلَّ (٢) ؛ وهوَ بياضٌ شديدٌ يُبقِّعُ الجلدَ ويُذهِبُ دَمَوِيَّتُهُ .

(والرِّقُّ) وإنْ قلَّ ؛ وهوَ لغةً : العُبُوديَّةُ والشَّيءُ الرَّقيقُ ، وشرعاً : عَجْزٌ حُكْميٌّ يقومُ بالإنسانِ بسبب الكفر .

(والخُنُوثةُ) ؛ بأنْ خُلِقَ لكلِّ منهُما أو لأحدِهِما قُبُلا الرِّجالِ والنِّساءِ .

فَيُثْبُتُ الخيارُ بواحدٍ مِنَ الخمسةِ ؛ لفواتِ الاستمتاع المقصودِ مِنَ النَّكاحِ بهِ

⁽١) أي : يتساقطُ .

⁽٢) خَرَجَ بِالبَرَص : البَهَقُ ؛ فلا يثبتُ به خيارٌ . ١ شرقاوي ١ (٢٥٣ / ٢٥٠) .

قلتُ : الأظهرُ : أنَّهُ لا خيارَ برِقِها إذا حَلَّتْ لهُ الأَمَةُ ولم يَشترِطْ حُرِّيَّتُها ، ولا بخُنُوثَةِ أحدِهِما ، فإنْ كانَ الخُنْئىٰ مُشكِلاً . . فالنَّكاحُ مِنْ أصلِهِ باطلٌ ، واللهُ أعلمُ .

في غيرِ الأخيرَينِ ، وإلحاقاً لخُلْفِ الظَّنِّ بخُلْفِ الشَّرطِ في الأخيرَينِ ؛ لأنَّ الأصلَ الحُرِّيَّةُ وعدمُ الخُنُوثةِ ، ولنُفُرةِ الطَّبع عنِ الخُنثىٰ .

(قلتُ : الأظهرُ : أنَّهُ لا خيارَ) للزَّوجِ (برِقِّها إذا حَلَّتْ لهُ الأَمَةُ ولم يَشترِطُ حُرِّيَتَها) ؛ لتقصيرِهِ بتركِ البحثِ أوِ الشَّرطِ ، أمَّا إذا لم تَحِلَّ لهُ الأَمَةُ . . فالنَّكاحُ باطلٌ .

وأَفْهَمَ كلامُهُ : أَنَّ للزَّوجةِ الخيارَ برِقِهِ ، وهوَ ما جَزَمَ بهِ في " المنهاجِ " تبعاً لابنِ الصَّبَاغِ وغيرِهِ (١) ، والأوجهُ : خلافُهُ (١) ، وهوَ ما نصَّ عليهِ الشَّافعيُّ في " الأمُّ " و" البُويَطيِّ ") ، وبَحَثُهُ الرَّافعيُّ وقاسَهُ على عكسِهِ (١) ، وجَزَمَ بهِ في " الأنوار " (٥) ، وصَوَّبُهُ البُلْقِينِيُّ بعدَ نقلِهِ النَّصَّ (١) .

(و) أنَّهُ (لا) خيارَ (بخُنُوثةِ أحدِهِما) الواضحةِ بالذُّكُورةِ أوِ الأُنُوثةِ ؛ لأنَّها لا تُفَوَّتُ مقصودَ النَّكاحِ ؛ سواءٌ وَضَعَ بعلامةٍ أم بإخبارِهِ ، (فإنْ كانَ الخُنثىٰ مُشكِلاً . . فالنِّكاحُ مِنْ أصلِهِ باطلٌ ، واللهُ أعلمُ) .

 ⁽۱) منهاج الطالبين (ص٣٩١) ، وانظر (روضة الطالبين) (٧/ ١٨٥) ، و(تحرير الفتاوي)
 (٢٠٠/٢) .

 ⁽۲) واعتمده ابن حجر ، واعتمد الرمليُّ ثبوتَ الخيار . انظر (تحفة المحتاج) (۳٥٦/۷) .
 و انهاية المحتاج) (٣١٨/٦) .

⁽٣) الأم (٥/ ٢١٤) ، مختصر البويطي (ص٣٦٩) .

⁽٤) الشرح الكبير (١٤٧/٨) .

⁽٥) الأنوار لأعمال الأبرار (٢/٧٧).

⁽٦) التدريب (١٠٦/٣).

فالمُشترَكةُ الثَّلاثةُ الأُولىٰ فقطْ ؛ فيثبتُ لكلِّ منهُما الخيارُ بواحدٍ منها وإنْ كانَ بهِ ما بالآخَرِ ؛ لأنَّ الإنسانَ يَعافُ مِنْ غيرِهِ ما لا يَعافُ مِنْ نفسِهِ .

وتناوَلَ إطلاقُهُم لها المُستحكِم وغيرَهُ ، وبهِ صَرَّحَ الماوَرْديُّ والمَحامِليُّ في «مجموعِهِ» وغيرُهُما في الجُنامِ والبَرَصِ^(۱) ، للكنْ شَرَطَ الجُوينيُّ استحكامَهُما ، وتَبِعَهُ ابنُ الرَّفْعةِ^(۱) ، قالا : (والاستحكامُ في الجُذَامِ يكونُ بالتَّقطُّعِ)^(۳) ، وتردَّدَ الإمامُ فيهِ وقالَ : (يجوزُ أَنْ يُكتفى باسْوِدادِ العُضْوِ وحُكْمِ أَهلِ البصائرِ باستحكامِ العِلَّةِ)⁽¹⁾ ، قالَ : (ولم يتعرَّضُوا لاستحكامِ العِلَّةِ) ، قالَ : (ولم يتعرَّضُوا لاستحكامِ الجنونِ ، ومراجعةِ الأطبَّاءِ في إمكانِ زوالِهِ ، ولو قبلَ به لم يَبعُدُ)(٥٠) .

[العُيُوبُ المُثبِنةُ للخيارِ في حقِّ الزَّوجِ]

(و) منها (اثنانِ يُثبِتانِ لهُ) ؛ أي : للزَّوجِ (الخيارَ) ؛ وهما : (الرَّنَقُ والقَرُّنُ) بالمرأةِ ؛ أي : انسدادُ محلِّ الجماعِ منها في الأوَّل بلحمٍ ، وفي النَّاني بعظم ، وقيلَ : بلحم ، ويخرجُ البولُ مِنْ ثُقْبةٍ ضيَّةٍ فيهِ .

⁽١) الحاوى الكبير (٩/ ٣٤٢) ، وانظر (تحرير الفتاوى) (٢/ ٥٩٠) .

 ⁽۲) وهو المعتمد . انظر (التحفة) مع (الشرواني) (۳٤٦/۷) ، و(النهاية) مع (الشَّبْرُ امَلُسي)
 (٣٠٩/٦) .

 ⁽٣) انظر « نهاية المطلب » (٢٠٨/١٢) ، و « روضة الطالبين» (٧/ ١٧٦) ، و « تحرير الفتاوي »
 (٢٠٠ / ٥٩٠) .

⁽٤) وهو المعتمد . انظر « التحفة » مع « الشرواني » (٣٤٦ / ٣٤٦) .

 ⁽٥) نهاية المطلب (٤٠٨/١٢) ، واعتمد ابن حجر والرمليُّ أنَّهُ يثبتُ به الفسخ وإنْ لم
 يستحكم . انظر (التحفة (٧/ ٣٤٥) ، و (النهاية) (٣٠٩/٦) .

وأربعةٌ تُشِتُ لها الخيارَ : الجَبُّ ، والعُنَّةُ ، والخِصَاءُ في وجهِ الأصحُّ خلافُهُ ، وقَطْمُ الحَشَفةِ ، وفيهِ وجهٌ .

قلتُ : الصَّحيحُ : أنَّهُ إذا بَقِيَ مِنَ الذَّكَرِ قَدْرُ الحَشَفةِ فأكثرَ. . فلا خيارَ ،

[العُيُوبُ المُثبتةُ للخيار في حقِّ الزَّوجةِ]

(و) منها (أربعةٌ تُثبِتُ لها) ؛ أي : للزَّوجةِ (الخيارَ) ؛ وهيَ : (الجَبُّ) للذَّكرِ ؛ أي : قَطْعُهُ ولو بعدَ الوطءِ وبفعلِها(١٠ ؛ فلو جَبَّتْ ذَكَرَهُ. . ثَبَتَ لها الخيارُ ، كالمُكترِي إذا خَرَّبَ الدَّارَ المُكْتراةَ ، بخلافِ المشتري إذا عَيَّبَ المبيعَ قبلَ القبض ؛ فإنَّهُ قابضٌ لحقَّهِ .

(والعُنَّةُ) في الزَّوجِ ؛ أي : عَجْزُهُ عنِ الوطءِ ؛ لعدمِ انتشارِ آلتِهِ وإنْ حَصَلَ بمرضٍ ، ومحلُ ثبوتِ الخيارِ بها : قبلَ الوَطْءِ ، أمَّا بعدَهُ. . فلا ؛ لأنَّها عرفتْ قُدْرتَهُ ووصلتْ إلىٰ حقِّها منهُ (٢) ، والعجزُ بعدَهُ لعارضِ قد يزولُ ، بخلافِ نظيرِهِ في الجَبِّ كما مرَّ ؛ لأنَّهُ يُورِثُ الياْسَ عن الوَطْءِ .

(والخِصَاءُ) بكسرِ الخاءِ والمدُّ ؛ أي : سَلُّ الخُصْيتَينِ أو قَطْمُهُما (في وجهِ) كالجَبُّ (الأصحُّ خلافُهُ) ؛ لقُدْرتِهِ على الوَطْءِ .

والتَّصحيحُ مِنْ زيادتِهِ^(٣) .

(وقَطْعُ الحَشَفةِ) ، كالجَبُّ ، (وفيهِ وجهٌ) ؛ أنَّهُ لا خيارَ بقطعِها ؛ لبقاءِ ما يُمكِنُ الوطءُ به .

(قلتُ : الصَّحيحُ : أنَّهُ إذا بَقِيَ مِنَ الذَّكَرِ قَدْرُ الحَشَفةِ فأكثرَ.. فلا خيارَ)

⁽١) قوله : (وبفعلها) ولاكن يلزمُها ديتُهُ . « شرقاوى » (٢٥٤/٢) .

 ⁽٢) أي : هو حصانتُها وتقرَّرُ مهرها ؛ لأنَّها حينتذِ صارتْ آمنةً مِنْ سقوطه . انظر «حاشية الشرقاوى» (٢٠٤/٢) .

واللهُ أعلمُ .

والفسخُ على الفور .

قلتُ : بعدَ رَفْعِهِ إلى الحاكم ، وثبوتِهِ عندَهُ ، واللهُ أعلمُ .

إلا العُنَّةَ ؛ فَتُؤجَّلُ سنةً مِنْ يومِ المُرافَعةِ ، فإنِ ادَّعى الوَطْءَ. . قُبِلَ قولُهُ ،

لها ، (واللهُ أعلمُ) ؛ لحصولِ المقصودِ بهِ .

(والفسخُ) بما ذُكِرَ (على الفورِ)(١) ، كخيارِ العيبِ في البيع .

(قلتُ : بعدَ رَفْعِهِ) ؛ أي : الأمرِ على الفَوْرِ (إلى الحاكمِ ، وثبوتِهِ عندَهُ ، واللهُ أعلمُ) ؛ ليفسخَ بحَضْرتِهِ .

(إلا المُنَّةَ ؛ فَتُوَجَّلُ) بعدَ الرَّفْعِ إلى الحاكمِ (سنةً مِنْ يومِ المُرافَعةِ) إليهِ ؛ أي : مِنْ وقتِ ضَرْبِهِ لها ؛ كما فَعَلَهُ عمرُ رضيَ اللهُ عنهُ ، رواهُ البَيْهَتِيُّ (أَنَّ) قالَ الرَّافعيُّ : (وتابعهُ العلماءُ عليهِ ، وقالوا () : تَعَذُّرُ الجماعِ قد يكونُ لعارضِ حرارةِ فيزولُ في الشَّتَاءِ ، أو بُرُودةِ فيزولُ في الصَّيفِ ، أو يُبُوسةِ فيزولُ في الرَّبِعِ ، أو رُطُوبةِ فيزولُ في الخريفِ ، فإذا مَضَتِ السَّنةُ ولا إصابةَ . عَلِمْنا أنَّهُ عَجْزٌ خَلْقيٌ ، فترفعُهُ إلى الحاكم عَقِبَها) () .

(فإنِ ادَّعَى الوَطْءَ) فيها أو بعدَها ولم تُصدُّفُهُ (٥٠٠ . (قُبِلَ قولُهُ) بيمينِهِ ،

 ⁽١) ولا يُنافيه ضربُ المُنّة في المُنّة ؛ لأنّها إنّها تتحقّقُ بعد المُنّة ، فمَنْ أخّر بعد ثبوت حقّهِ . . سقط خيارُهُ . انظر ٥ حاشية الشرقاوي ١ (٢ / ٢٥٤ - ٢٥٥) .

⁽٢) السنن الكبرئ (٧/ ٢٢٦) .

 ⁽٣) أي : في حكمة ضرب السنة ، وإنَّما تبرًا مِنْ ذلك ؛ لأنَّ هـنذا قولُ الأطبَّاء ، فيُمكِنُ تـخلُقهُ .
 د شرقاوي ١ (٢/ ٢٥٥) .

⁽٤) الشرح الكبير (٨/ ١٦٥) .

⁽٥) أي : وهي ثبُّ ؛ بدليل ما بعدُ ، ومثلُها : ما لو كانتْ بكراً غَوْراهَ . ﴿ شرقاوي ﴾ (٢٥٥/٢) .

إلا أنْ تقومَ بيَّنةٌ ببَكارتِها ، وتَحلِفَ معَها . فصل

أَسْلَمَ كافرٌ

(إلا أَنْ تقومَ بِيَّنَةٌ بِبَكارِتِها (١) ، وتَحلِفَ) هِيَ (مَعَها)(٢) ؛ أي : مَعَ البِيُّنَةِ ؛ فلا يُقبَلُ قولُهُ ؛ لأنَّ الظَّاهرَ مَعَها ، وإنَّما حَلَفَتْ مَعَ قيامِ البِيُّنَةِ ؛ لاحتمالِ عَوْدِ البَّكَارِةِ ؛ لعدم المبالغة (٣) .

وحيثُ كانَ القولُ قولَهُ فتَكَلَ عنِ اليمينِ.. حَلَفَتْ هيَ أنَّهُ ما وَطِئَها ، فإنْ حَلَفَتْ علىٰ ذلكَ أو أَقَرَّ هوَ بهِ.. استقلَّتْ بالفسخِ مِنْ غيرِ افتقارٍ إلىٰ إذنِ الحاكمِ لها فيهِ⁽¹⁾ ، كما في عيبِ المبيع .

نَعَمْ ؛ يُعتبَرُ في استقلالِها قولُهُ (° : (ثبتتِ العُنَّةُ) ، أو : (ثبتَ حقُّ الفسخ).

(فصل) في الإسلام على النّكاحِ [حُكْمُ النّكاح بإسلامِ أحدِ الزَّوجَينِ]

⁽١) أي : وأنَّها غيرُ غَوْراءَ ، ويكفى في البيَّنة أربعُ نسوة . • شرقاوي ، (٢٥٦/٢) .

 ⁽٢) أي : وجوباً ، كما رجَّحه في (الشرح الصغير) . (شرقاوي) (٢٥٦/٢) .

⁽٣) أي : في الافتضاض .

⁽³⁾ قوله: (استقلَّتْ بالفسخ)؛ أي: فوراً بعد قول الحاكم الآتي، فلا تفسخُ قبله، ولا يُعتَدُّ به لو وُجد؛ فلا بُلَّ مِنَ الفسخ ثانياً، فإنْ تعذَّر الحاكم... فلها الفسخُ، وحيث وَقَعَ الفسخُ قبل الدخول... فلا مهر، أو بعده بحادث بعده... وَجَبَ المُسمَّنِ؛ لتقرُّره بالوطه، وإلا؛ بأنْ فُسخ بعده، أو معه بمقارنِ للعقد أو حادثِ بين العقد والفسخِ، أو فُسِخَ بعده بحادثِ معه... فمهرُ مثلِ . قشرح المنهج ؛ (٥٠/٢) .

⁽٥) أي : قولُ الحاكم .

وتحتَهُ كتابيَّةٌ.. استمرَّ نكاحُهُ ، أو كافرةٌ غيرُها وتخلَّفتْ ، أو أَسْلَمَتْ هيَ وتحلَّفَ هيَ السَّمَ في وتخلَّفَ هوَ : فإنْ كانَ قبلَ الدُّخولِ.. بَطَلَ النَّكاحُ ، وسَقَطَ المهرُ في إسلامِها ، وتَشَطَّرَ في إسلامِهِ ، أو بعدَهُ : فإنِ اجتمعا على الإسلامِ قبلَ انقضاءِ العِدَّةِ .. استمرَّ النَّكاحُ ، وإلا حَصَلَتِ الفُرْقةُ مِنْ إسلام الأوَّلِ منهُما ،

تَبَعًا(١) (وتحتَهُ كتابيَّةٌ . استمرَّ نكاحُهُ) ؛ لجوازِ نكاح المسلم لها ، كما مرَّ^{٢١)} .

(أو) أَسْلَمَ وتحتَهُ (كافرةٌ غيرُها) ؛ كمجوسيَّةٍ أُو وثنيَّةٍ ، وهـٰـذا ــ كما قالَ ــ أَعَمُّ مِنْ قولِ * اللَّبابِ » : (أو كانتْ مجوسيَّةً أو وثنيَّةً) " ، (وتخلَّفتْ) عنهُ ؛ أي : لم تُسلِمْ معَهُ ، (أو أَسْلَمَتْ هيَ وتخلَّفَ هوَ) عنها :

(فإنْ كانَ قبلَ الدُّخولِ. . بَطَلَ النَّكاحُ) ؛ أي : تنجَّزتِ الفُرْقةُ بينَهُما ؛ إذ لا عِدَّةَ ؛ فأَشْبَهَ ما لو تأخَّرَ إسلامُ أحدِهِما بعدَ الدُّخولِ عنِ انقضاءِ العِدَّةِ ، (وسَقَطَ المهرُ في) صورةِ (إسلامِها) ؛ لأنَّ الفِراقَ مِنْ جهتِها ، (وتَشَطَّرَ في) صورةِ (إسلامِهِ) ، كالطَّلاقِ .

(أو) كانَ (بعدَهُ) ؛ أي : الدُّخولِ : (فإنِ اجتمعا على الإسلامِ) ؛ بأنْ أَسْلَمَ الاَّخَرُ أيضاً ولو تَبَعاً (قبلَ انقضاءِ العِدَّةِ . . استمرَّ النِّكاحُ^(١) ، وإلا حَصَلَتِ الفُرْقةُ مِنْ إسلامِ الأوَّلِ منهُما) ؛ للإجماعِ ، كما أشارَ إليهِ الشَّافعيُّ وغيرُهُ^(٥) .

والفُرْقةُ فيما ذُكِرَ فُرْقةُ فسخِ (٦) ، لا فُرْقةُ طلاقٍ .

 ⁽١) أي : سواءٌ أكان استقلالاً ؛ بأنْ نَطَقَ بالشهادتَينِ ، أو تَبَعاً لسابيه أو أحدِ أصوله أو للدار .
 « شرقاوى » (۲٥٧/۲) .

⁽٢) انظر (٢/٤٤٣).

⁽٣) دقائق تنقيح اللباب (ق١٢٦) ، وانظر (اللباب) (ص٣١٥) .

⁽٤) كما وقع في قصَّة بنته صلَّى الله عليه وسلَّم زينبَ . انظر ﴿ حاشية الشرقاوي ﴾ (٢٥٧ / ٢) .

 ⁽٥) الأم (٥/ ١٢٢) ، وانظر (المهذب (٤/ ١٨٠) ، و(كفاية النبيه) (١٩٩/ ١٩٩) .

⁽٦) أي : فلا تَنقُصُ عددَ الطلاق ، فإذا نكحها بعد ذلك . . عادتْ له بالطَّلَقات الثلاث بلا مُحلِّل . =

وإنْ أَسْلَما معاً. . دامَ النُّكاحُ .

وإِنْ شُكَّ هل أَسْلَمَا معاً أو مُتعاقِبَينِ : فإِنْ كانَ بعدَ الدُّخولِ وجَمَعَهُما الإِسلامُ في العِدَّةِ.. دامَ النَّكاحُ ، أو قبلَهُ : فإِنْ تصادقا علىٰ مَعِيَّةٍ أو تعاقُبِ.. عُمِلَ بهِ ، وإِنْ قالَ الزَّوجُ : (بالتَّعاقُب).. قُبِلَ قولُهُ ،

[حُكْمُ النَّكاح بإسلامِ الزَّوجَينِ معاً]

(وإنْ أَسْلَما) قبلَ الدُّخولِ أو بعدَهُ (معاً) والمَعِيَّةُ بَآخِرِ اللَّفظِ^(۱).. (دامَ النِّكاحُ) بينَهُما ؛ للإجماعِ ، كما حكاهُ ابنُ المُنذِرِ وغيرُهُ^(۲) ، ولِمَا روى التَّرْمِذيُّ وصَحَّحَهُ : أَنَّ رجلاً جاءَ مسلماً ثمَّ جاءتِ امرأتُهُ مسلمةً ، فقالَ : يا رسولَ اللهِ ؛ كانتْ أسلمتْ معى ، فردَّها عليهِ (٣) .

(وإنْ شُكَّ هل أَسْلَما معا أو مُتعاقِبَينِ : فإنْ كانَ بعدَ الدُّخولِ وجَمَعَهُما الإسلامُ في العِدَّةِ . . دامَ النِّكاحُ) بينَهُما (٤) ، (أو) كانَ (قبلَهُ : فإنْ تصادقا على مَعِيَّةٍ أو تعاقُبٍ . . عُمِلَ بهِ) ؛ فيدومُ النَّكاحُ بينَهُما في الأوَّلِ ، وتتنجَّزُ الفُرْقةُ في النَّانى .

(وإنْ قالَ الزَّوجُ) : أَسْلَمُنا (بالتَّعاقُبِ) ، وقالتِ الزَّوجةُ : (بالمَعِيَّةِ). . (قُبلَ قولُهُ) بيمينِهِ ؛ لأنَّهُ مُدَّعيَ عليهِ ؛ بناءً على أنَّ المُدَّعيَ مَنْ يُخالِفُ قولُهُ

د شرقاوي ۱ (۲/ ۲۵۷) .

أي: والمعيَّةُ في الإسلام بآخر اللفظ ، دون أوَّله وأوسطه .

 ⁽۲) الإشراف على مذاهب العلماء (٥/ ٢٥٠)، وانظر التمهيد الابن عبد البر (٢٣/١٢) ،
 وو النجم الوهاج ا (٢٠٦/٢) .

⁽٣) سنن الترمذي (١١٤٤) ، ورواه أبو داود (٢٢٣٨) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما .

⁽٤) أي : سواءٌ تصادقا عليه أم لا . ٩ شرقاوي ٩ (٢٥٨/٢) .

أو (بالمَعِيَّةِ). . فقولانِ .

قلتُ : الأظهرُ : عدمُ قَبُولِهِ ؛ بناءً على الأظهرِ في تفسيرِ المُدَّعِي ؛ أنَّهُ مَنْ يُخالِفُ قولُهُ الظَّاهرَ ، ووقوعُ الإسلامَين معاً خلافُ الظَّاهرِ ، واللهُ أعلمُ .

الظَّاهرَ (١) ، والمُدَّعىٰ عليهِ مَنْ يُوافِقُهُ ، وهوَ الأظهرُ ، كما سيأتي (٢) ، (أو) قالَ : (بالتَّعاقُبِ).. (فقولانِ) ؛ أحدُهُما : يُقبَلُ قولُهُ بيمينِهِ أيضاً ؛ لأنَّهُ مُدَّعَى عليهِ ؛ بناءً علىٰ أنَّ المُدَّعَى مَنْ لو سَكَتَ خُلِّيَ ، والمُدَّعىٰ عليهِ مَنْ لو سَكَتَ خُلِّي ، والمُدَّعىٰ عليهِ مَنْ لو سَكَتَ لا يُخلِّى ، والمُدَّعىٰ عليهِ أَنْ المُدَّعىٰ قَلُهُ .

(قلتُ : الأظهرُ : عدمُ قَبُولِهِ ؛ بناءً على الأظهرِ في تفسيرِ المُدَّعِي ؛ أنَّهُ مَنْ يُخالِفُ قولُهُ الظَّاهرَ ، ووقوعُ الإسلامَينِ معاً خلافُ الظَّاهرِ^{٣٧} ، واللهُ أعلمُ) .

[حُكْمُ مَنْ أسلمَ علىٰ نسوةٍ]

(وإنْ أَسْلَمَ) الزَّوجُ (أَ وَتَحَتَّهُ مَنْ يَحَرُمُ الجَمَّعُ بِينَهُما ؛ كالأَخْتَينِ ، والمرأةِ وعَمَّتِها أو خالنِها ، أوِ) الزَّوجُ (الحُرُّ على أكثرَ مِنْ أُربِعٍ) مِنَ الحرائرِ ، (أوِ العبدُ على أكثرَ مِنْ الربع) في الأُولىٰ ، (أو أربعاً) العبدُ على أكثرَ مِنِ اثنتَينِ . . اختارَ) وجوباً (إحداهُما) في الأُولىٰ ، (أو أربعاً)

 ⁽١) قوله : (أنَّ المُدَّعيَ) ؛ أي : وهي الزوجةُ هنا ، وإنما كان قولها مخالفاً ؛ لأنَّ المعيَّة نادرة فَعَسُرُ مراقبتُها . ١ شرقاري ١ (٢٥٨/٢) .

⁽٢) أي: بعد قليل.

 ⁽٣) اعتمد شيخُنا الزَّيَّاديُّ : أنَّ القولَ قولُهُ بيمينه . من هامش (ب) ، واعتمده الرملي أيضاً . انظر
 د نهاية المحتاج ، (٣٣٩/٨) .

 ⁽٤) أي : سواء كان حُرّاً أم رقيقاً . « شرقاوي » (٢/ ٢٥٨) .

إِنْ أَسْلَمْنَ مَعَهُ أَو فِي العِدَّةِ ، أَو كُنَّ كتابيَّاتٍ ، وانفسخَ نكاحُ مَنْ بَقِيَ ، فإنِ امتنعَ . . حُسِسَ وأُنْفِقَ عليهِنَّ مِنْ مالِهِ حتىٰ يختارَ ، أو إماءٌ وأَسْلَمْنَ مَعَهُ أو في العِدَّة . . انفسخَ نكاحُهُنَّ .

في الثَّانيةِ ، أوِ اثنتَينِ في الثَّالثةِ ؛ بقيدٍ زادَهُ بقولِهِ^(١) : (إِنْ أَسْلَمْنَ مَعَهُ أَو في العَّاقِ ، وانفسخَ نكاحُ مَنْ بَقَيَ) منهُنَّ ^(٢) .

والأصلُ في ذلك : أنَّ غَيْلانَ أَسْلَمَ وتحتهُ عشرُ نسوةٍ ، فقالَ لهُ النَّبِيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ : م صَحَّحهُ ابنُ حِبَّانَ والحاكمُ (٢٠ ، وسواءٌ نكحهُنَّ معا أم مُرتَّباً ؛ فلهُ إمساكُ الأخيراتِ ، وإذا ماتَ بعضُهُنَّ . . فلهُ اختيارُ الميتاتِ ، ويَرثُ منهُنَّ ؛ كلُّ ذلكَ لتركِ الاستفصالِ في الخبر (٤) .

(فإنِ امتنعَ) مِنَ الاختيارِ . . (حُبِسَ وأَنْفِقَ عليهِنَّ مِنْ مالِهِ حتىٰ يختارَ) (° ، ، فإنْ أَصَرَّ (٢) . عُزَّرَ بضربِ أو غيرِهِ ممَّا يراهُ الحاكمُ ، كسائرِ الحقوقِ اللَّازمةِ لهُ إذا امتنعَ مِنْ أداثِها ، ويُعزَّرُ ثانياً وثالثاً وهاكذا حتىٰ يختارَ ؛ بشرطِ تَخَلُّلِ مُدَّةٍ يبرأُ فيها مِنْ أَلَم الأوَّلِ .

(أو) أَسْلَمَ حُرُّ وتحتَهُ (إماءٌ وأَسْلَمْنَ معَهُ أو في العِدَّةِ (٧). انفسخَ نكاحُهُنَّ) ؛ لأنَّهُ يمتنعُ على الحُرُّ نكاحُ الأَمَةِ .

⁽١) نصَّ الماتن عليٰ زيادته في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق ١٢٦) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٣١٥) .

⁽٢) قوله : (وانفسخ) معطوف على (اختار) جواب الشرط .

⁽٣) سبق تخریجه فی (٣١٢/٢) .

⁽٤) أي : فيَدُلُّ على العموم ، كما هو شأنُ وقائع الأحوال القولية . • شرقاوي • (٢/ ٢٥٩) .

 ⁽٥) وكالنفقة : سائرُ المُؤن . ﴿ شرقاوي ﴾ (٢/ ٢٥٩) .

 ⁽٦) أي : على الامتناع من الاختيار ، فإن استَمهل . أُمهِلَ ثلاثةَ أيَّام ؛ لأنَّها مُدَّةُ التروّي شرعاً .
 د شرقاوی ٥ (٢٥٩/٢) .

 ⁽٧) قوله : (وأَسَلَمْنَ معه) ؛ أي : قبل الدخول أو بعده ، وقوله : (أو في العِلَّة) ؛ أي : أو أَسَلَمْنَ بعد إسلامه في العِلَّة ، أو أَسَلَمْ بعد إسلامهن فيها . * شرح المنهج » (٢/ ٤٨) .

قلتُ : إلا أَنْ تَحِلَّ لهُ الأَمَّةُ عندَ اجتماعِ إسلامِهِم ؛ فلهُ اختيارُ واحدةٍ منهُنَّ ، واللهُ أعلمُ .

(قلتُ : إلا أنْ تَحِلَّ لهُ الأَمَّةُ عندَ اجتماعِ إسلامِهِم (١٠ ؛ فلهُ اختيارُ واحدةٍ منهُنَّ ، واللهُ أعلمُ) ؛ لأنَّهُ إذا جازَ لهُ نكاحُ الأَمَةِ جازَ لهُ اختيارُها(٢٠ .

(أو) أَسْلَمَ وتحتَهُ (حُرَّةٌ وإماءٌ.. تعيَّنتْ إِنْ أَسْلَمْنَ)^(٣)، كذا وجدتُهُ بالنُّونِ، والوجهُ: قراءتُهُ بالتاءِ^(٤)؛ أي: إِنْ أَسْلَمَتِ الحُرُّةُ غيرُ الكتابيَّةِ (معَهُ أو في المِلَّةِ)؛ لأنَّه يمتنعُ نكاحُ الأَمَةِ علىٰ مَنْ تحتَهُ حُرَّةٌ، فيمتنعُ اختيارُها.

(وإنْ أَصَرَّتْ لانقضاءِ العِدَّةِ^(٥). . اختارَ أَمَةً إنْ حَلَّتْ لهُ) ، كما لو لم تَكُنْ حُرَّةً ؛ لتبيُّن أنَّها بانتْ بإسلامِهِ .

نَعَمْ ؛ لو طَرَأَ فيما ذُكِرَ^(٢) عتقُ الإماءِ قبلَ اجتماعِ إسلامِهِنَّ وإسلامِ الزَّوجِ في العِدَّةِ ؛ كانْ أَسْلَمَتْ وعَتَقْنَ ثمَّ أَسْلَمَ وأَسْلَمْنَ ، أو أَسْلَمَتْ ثمَّ أَسْلَمَنَ ثمَّ

⁽١) أي : الزوج والإماء . انظر ١ حاشية الشرقاوي ١ (٢/ ٢٥٩) .

 ⁽٢) وأَلفاظُ الآَختيار الدالَّةُ عليه صريحاً: ك (اخترتُ نكاحَك)، أو (ثبَّلُهُ)، أو كنايةً:
 كـ(اخترتُكِ)، أو (أمسكتُكِ). انظر الشرح المنهج ا (٤٨/٢).

 ⁽٣) أي : الحُرَّةُ والإماء ، وقوله : (تعيَّنتُ) ؛ آي : الْحَرَّةُ وإنْ ماتت أو ارتدَّت ؛ سواءٌ أسلم الإماءُ قبلَها أم بعدَها ، أم بين إسلام الزوج وإسلامِها . • نهاية المحتاج ، (٢٠٤/٣) .

 ⁽³⁾ أبقاه الشارح في (تحفة الطلاب (ص ١٠٠) على ما هو عليه ، وفشّره بالحرة والإماء ، وقال بعد قوله الآتي : (معه أو في العِنَّة) : (كما لو أسلمتْ دونهنَّ) ، و(التحفةُ ، مُتَاخِّرةٌ في التَّالَيف عن كتابنا هذا ، كما هو معلوم .

⁽٥) قوله : (وإنْ أصرَّتْ) ؛ أي : الحُرَّةُ على الكفر .

أي: فيما لو أسلم علىٰ حُرَّةِ وإماء .

أو أمٌّ وبنتُها كتابيَّتانِ أو أَسْلَمَتا معَهُ : فإنْ لم يدخلْ بهِما. . اختارَ أيَّتَهُما شاءَ ، وفي قولٍ : تتعيَّنُ البنتُ .

قلتُ : هوَ الأظهرُ ؛ بناءً على صحَّةِ أنكحةِ الكفارِ ، وهوَ الأظهرُ ، واللهُ أعلمُ .

أَسْلَمَ، أَو أَسْلَمَتْ ثُمَّ أَسْلَمَ ثُمَّ عَتَفُنَ ثُمَّ أَسْلَمْنَ. . فكحرائرَ أصليَّاتِ ؛ فيختارُ أربعاً. قالَ : (وقولى : « إِنْ أَسْلَمْنَ معَهُ أَو في العِدَّة ، وإِنْ أَصَرَّتْ لانقضاءِ

قال : ﴿ وَقُولِي : ﴿ إِنْ اَسْلَمْنَ مَعَهُ ۚ اوْ فِي الْعِدَةِ ، وَإِنْ اَصَرَّتَ لَانْقَضَا العِدَّةِ. . اختارَ أَمَةً ﴾ . . مِنْ زيادتي ، ونسخُ ﴿ اللَّبابِ ﴾ هنا مُختلِفةٌ ﴾ انتهى(١) .

(أو) أَسْلَمَ وتحتَهُ (أمِّ وبنتُها) بقيدِ زادَهُ بقولِهِ (٢٠): (كتابيَّتانِ أو) غيرُ كتابيَّتَينِ و(أَسْلَمَنَا مَعَهُ: فإنْ لم يدخلُ بهِما) ؛ أي : بواحدةٍ منهُما.. (اختارَ أَيْتَهُما شاءً) ؛ بناءً على فسادِ أنكحتِهم ؛ لأنَّ الظَّاهرَ إخلالُهُم بشروطِها ، للكنَ لا يُفرَّقُ بينَهُم لو ترافَعُوا إلينا(٣) ؛ رعايةً للعهدِ والذَّمَّةِ ، ونُقِرُّهُم بعدَ الإسلامِ عليهِ؛ تخفيفاً ، فإنِ اختارَ البنتَ .. حَرُمَتِ الأَمْ أَبداً ، أو الأمَّ .. اندفعتِ البنتُ ، ولا تَحرُمُ مُؤبَّداً إلا بالدُّخولِ بالأمِّ ، (وفي قولٍ : تتعيَّنُ البنتُ) وتندفعُ الأمُّلُ..

(قلتُ : هوَ الأظهرُ ؛ بناءً على صحَّةِ أنكحةِ الكفارِ ، وهوَ الأظهرُ ، واللهُ أَعلمُ) ؛ قالَ تعالىٰ : ﴿ وَأَمْرَأَتُمُ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَّبِ ﴾ [السد : ٤] ، ﴿ وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَّبِ ﴾ [السد : ٤] ، ﴿ وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُهُ فَعَوْبَ ﴾ [السد : ٤] ، ﴿ وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُهُ فَعَوْبَ ﴾ [القسم : ٩] .

ولو تَرَكَ قولَهُ : (مَعَهُ). . كانَ أَحْسَنَ ، وكونُهُ شرطاً قبلَ الدُّخولِ معلومٌ ممَّا مرَّ^(ه) .

⁽١) دقائق تنقيح اللباب (ق١٢٦) ، وانظر (اللباب) (ص٣١٥) .

⁽٢) نصَّ الماتن عليه في (دقائق التنقيح) (ق ١٢٦) ، وانظر (اللباب) (ص٣١٦) .

⁽٣) في بعض النسخ : (بينهما) بدل (بينهم) ، وكلاهما صحيحٌ .

⁽٤) لحرمتها أبداً بالعقد على البنت ؛ بناءً على صحة أنكحتهم . و تحفة المحتاج ، (٧/ ٣٣٩) .

⁽٥) انظر (التحرير) (ص١٢٥) ، و(شرحه) (ص١٠٠) ، و(حاشية الشرقاوي ، (٢/ ٢٦١).

وإنْ دَخَلَ بهِما. . حَرُمَتا على التَّأْبِيدِ ، أو بإحداهُما. . تعيَّنتِ المدخولُ ها .

قلتُ : الأظهرُ في دخولِهِ بالأمِّ : حُرْمتُهُما على التَّأبيدِ ، واللهُ أعلمُ .

فصل

عَتَفَتْ أَمَةٌ تحتَ مَنْ فيهِ رقٌّ . . ثَبَتَ لها الخيارُ ،

(وإنْ دَخَلَ بِهِما . . حَرُمَتا على التَّأبِيدِ) ؛ بناءً على صحَّةِ أنكحتِهم وفسادِها ، وقولُهُ : (على التَّأبِيدِ) . . مِنْ زيادتِه () ، (أو) دَخَلَ (بإحداهُما . . تعيَّنتِ المدخولُ بها) ، وحَرُمَتِ الأُخْرَىٰ مُؤبَّداً ؛ لأَنَّهُ إِنْ دَخَلَ بالبنتِ . . فظاهرٌ ، أو بالأمِّ . . فبناءً على فسادِ أنكحتِهم .

(قلتُ : الأظهرُ في دخولِهِ بالأمِّ : حُرْمتُهُما) ثابتةً (على التَّأبيدِ ، واللهُ أعلمُ) ؛ لأنَّ الدُّخولَ بالأمِّ يُحرِّمُ بنتَها مطلقاً ، والعقدَ على البنتِ يُحرَّمُ أمَّها ؛ بناءً على صحَّةِ أنكحتِهم .

(ف*صل*) في خيارِ العَتْيِقةِ^(٢)

إذا (عَتَقَتْ أَمَةٌ) ، أو عَتَقَ باقي مُبعَّضةِ (تحتَ مَنْ فيهِ رقٌ) ولو مُبعَّضاً ، وهلذا _كما قالَ _ أَعَمُّ مِنْ قولِ « اللَّبابِ » : (تحتَ عبدٍ) (٢٠٠ . (ثَبَتَ لها الخيارُ) في فسخِ النَّكاحِ قبلَ الدُّخولِ وبعدَهُ ؛ لأنَّها تُعيَّرُ بمَنْ فيهِ رقٌ .

⁽١) نصَّ الماتن عليها في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق ١٢٦) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٣١٦) .

⁽۲) أي : في النكاح .

 ⁽٣) دقائق تنقيح اللباب (ق١٢٦) ، وذكر فيه سببَ العموم بقوله : (لشموله المُبتَّضَ وغيرَهُ) ،
 وانظر " اللباب " (ص٣١٦) .

والأصلُ في ذلكَ : أنَّ بَرِيرَةَ عَتَقَتْ فخَيَّرَها رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ ، وكانَ زوجُها عبداً ، فاختارتْ نَفْسَها ، رواهُ مسلمٌ عن عائشة (١) .

(إلا إذا كانَ) عِنْقُها قبلَ الوطءِ ووَقَعَ (في مرضِ الموتِ) ؛ أي : موتِ سيِّدِها ، أو بعدَ موتِهِ وكانَ قد أَوْصِيْ بإعتاقِها (والنُّلُثُ) مِنْ مالِهِ (لا يحتملُ ردَّ المهرِ) ؛ أي : سقوطَهُ (معَ قيمتِهِ) ، صوابُهُ : (قيمتِها) ؛ أي : العتيقةِ ؛ وذلكَ بألَّا يحتملَ قيمتَها ثُلُثُ مالِهِ إلا بالمهرِ ؛ فلا خيارَ لها () ؛ أي : العتيقة يُسقِطُ مهرَها) وهرَ مِنْ جملةِ المالِ ، فيضيقُ الثُّلُثُ عنِ الوفاءِ بها ، فلا تعتِقُ كلُها ، فلا خيارَ ؛ سواءٌ كانَ المهرُ دَيْناً أم عَيْناً ، بيدِ الزَّوجِ أو بيدِ سيِّدِها ، وهوَ باقِ أو تالفٌ .

بخلافِ ما لو عَتَقَتْ بعدَ الوَطْءِ ، أو قبلَهُ وهيَ تخرجُ مِنَ الثُّلُثِ معَ سقوطِ المهر(٣) .

أمَّا إذا عَتَفَتْ تحتَ حُرٌ ، أو عَتَفَا معاً. . فلا خيارَ لها ؛ لأنَّ ما حَدَثَ لها مِنَ الكمالِ مُتَّصفٌ بهِ الزُّوجُ .

⁽۱) صحيح مسلم (٩/١٥٠٤).

 ⁽٢) أي : كَانْ كَانَتْ قِيمتُها منةً ومهرُها منةً ، فلو فسختْ . . سقطتْ منةُ المهر التي هي مِنْ جملة الممال ، فيتضعُفُ الثُلُثُ عن الوفاء بعتقها ، فيبقئ منها جزءٌ رقيقاً ؛ وهو ما زاد على الثُلث ؛ لأنَّ المرابة لم يُجيزوه ، فلم تعتق كلها ، فلا خيارَ . • شرقاوي ، (٢ / ٢٦١ / ٢٦٢)) .

⁽٣) أي : فلها الخيار في الصورتين ، وهذا مُحترَزُ قوله : (قبلَ الوطه) ، وقوله : (أو قبلَهُ وهي تخرجُ . . .) إلى آخره ؛ كأن كان عنده مثنان وقيمتُها مثةٌ ؛ فإنَّهُ عند سقوط مهرها تخرجُ قيمتُها مِن الثَّلُث ؛ فلها الخيارُ ، وترَك مُحترَزَ قوله : (في مرض الموتِ) ؛ وهو ما لو عتقت في غيره ؛ لعدم اعتبار قيمتها مِنَ الثَّلُث حينيًذ . « شرقاوى » (٢٦٢/٢) .

وهوَ على الفورِ في الأظهرِ ، فإنْ عَتَقَ قبلَ فسخِها. . بَطَلَ خيارُها في الأظهرِ . فصل

يَحرُمُ الاستمتاعُ بالحائض فيما بينَ سُرِّتِها ورُكْبتِها ،

(وهوَ) ؛ أي : الخيارُ (على الفورِ في الأظهرِ) ، كخيارِ العيبِ في البيعِ وغيرِهِ ، والنَّاني : يمتدُّ مُدَّةَ التَّرَوِّي ثلاثةَ أيَّامٍ ، ومبدؤها : مِنْ حينَ علمتْ بالعتقِ وثبوتِ الخيارِ ، والثَّالثُ : يمتدُّ إلىٰ أنْ تُصرِّحَ بإسقاطِهِ ، أو تُمكِّنَ مِنَ الوَطْءِ طائعةً .

(فإنْ عَتَقَ) الزَّوجُ (قبلَ فسخِها. . بَطَلَ خيارُها في الأظهرِ) ؛ لزوالِ الضَّررِ ، والثَّاني : لا يَبطُلُ ؛ لوجودِ السَّببِ أَوَّلاً ، ولو ماتَ . . انقطعَ خيارُها ، وهذا الفسخُ لا يحتاجُ إلى الرَّفعِ إلى الحاكمِ ؛ لأنَّهُ ثابتٌ بالنَّصِّ والإجماعِ .

والتَّرجيحُ في الموضعَينِ مِنْ زيادتِهِ ^(١) .

(فصل)

في الاستمتاع بالحائض

(يَحرُمُ الاستمتاعُ (٢) بالحائضِ فيما بينَ سُرِّتِها ورُكْبتِها) (٦) ؛ لما مرَّ في

⁽١) نصَّ الماتن عليها في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق ١٢٦) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٣١٦) .

⁽٢) عبر به الإمام النووي في (الروضة و وغيرها ، وعبر في (المجموع ، وغيره بالمباشرة ، وجرى عليه ابن حجر والرملي ، قال الإسنوئي : (فبين التعبيرين عمومٌ وخصوصٌ من وجه) ؛ أي : لأنَّ المباشرةَ لا تكونُ إلا باللمس ؛ سواءٌ كان بشهوة أم لا ، والاستمتاع يكونُ باللمس والنظر، ولا يكونُ إلا بشهوة . انظر (الروضة ، (١٣٦١) ، و « المجموع » (٢/ ٣٩٢) ، و « تحفة المحتاج » (١/ ٣٣١) ، و « المهمات » (٣٧٢ /٢) .

 ⁽٣) خَرَجَ فيما بين الشُرَّة والرُّكبة : هما ؛ فلا يَحرُمُ التمثُّعُ بهما ؛ لأنَّهُما ليسا بعورة على المعتمد .
 د شرقاوي ، (۲ ۲۲ ۲) .

ويُستحَبُّ أَنْ يَتصدَّقَ بدينارٍ إِنْ فَعَلَ ذلكَ في إقبالِ الدَّمِ ، وبنصفِهِ في إدبارِهِ ، وفي قولٍ : لا يَحرُمُ إلا الوَطْءُ ، ويَحرُمُ في الدُّبُر مطلقاً .

(باب الحيض)(١)، قال : (وهذا أَوْضَحُ مِنْ قولِهِ : «فيما تحتَ الإزار »)(٢).

(ويُستحَبُّ) للمُستمتِعِ بالوَطْءِ إذا كان عامداً مُختاراً عالماً بالتَّحريمِ والحيضِ. . (أَنْ يتصدَّقَ بدينارِ إِنْ فَعَلَ ذلكَ في إقبالِ الدَّمِ^(٣) ، وبنصفِهِ) إِنْ فَعَلَهُ (في إدبارِهِ) ؛ لخبرِ : ﴿ إذا واقعَ الرَّجلُ أهلَهُ وهيَ حائضٌ : إِنْ كانَ دماً أَحْمَرَ . . فلْيَتصدَّقْ بنصفِ دينارٍ » رواهُ أبو داودَ والحاكمُ وصَحَّحَهُ (٤) .

وكالحائض فيما ذُكِرَ : النُّفَساءُ .

(وفي قولي : لا يَحرُمُ) مِنَ الاستمتاعِ (إلا الوَطْءُ) ، واختارَهُ النَّوَويُّ ، كما مرَّ في (باب الحيض)^(ه) .

(ويَحرُمُ) الوطءُ (في الذُّبُرِ مطلقاً) عنِ التَّقبيدِ بحيضٍ ؛ لخبرِ : « لا تأْتُوا النِّساءَ في أَذْبارهِنَّ » رواهُ الشَّافعيُّ وابنُ حِبَّانَ وصَحَّحاهُ (٢٠) .



(۱) انظر (۱/۳۵۰).

 ⁽٢) دقائق تنقيح اللباب (ق١٢٦) ، وانظر (اللباب) (ص٣١٧).

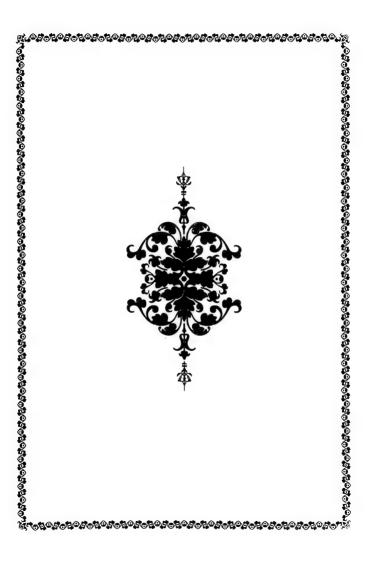
 ⁽٣) قوله: (في إقبال الدم) ؛ أي : في حال تزايده إلىٰ قريب مِنْ نصف مُدَّته . ٥ شرقاوي ٤
 (٢٦٢ / ٢) .

 ⁽٤) سنن أبي داود (٢٦٥) ، المستدرك (١/ ١٧١ - ١٧٢) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

⁽٥) انظر (١/ ٣٥٠_١٥٣).

⁽٦) الأم (٥/ ٢٤٢ ـ ٢٤٦) ، صحيح ابن حبان (٤٢٠٠) عن سيدنا خزيمة بن ثابت رضي الله عنه .







هوَ نوعانِ : مُسمّى ، ومهرُ المِثْل .

(كتاب الضلاق)

(هَوَ) _ بِفَتْحِ الصَّادِ وكسرِها _ : ما وَجَبَ بِنكاحٍ أَو وَطْءِ أَو تَفُويتِ بُضْعِ قهراً ، كرَضاعٍ (١٠ ، ويُقالُ لهُ : مهرٌ ، وقيلَ : الصَّدَاقُ : ما وَجَبَ بتسميةٍ في العقدِ ، والمهرُ : ما وَجَبَ بغيرها .

والأصلُ في ذلكَ قبلَ الإجماعِ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَمَاثُواْ النِّسَاةَ صَدُقَتِهِنَ غِمُلَهُ ﴾ [النساء: ٤] ، وقولُهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ لمُرِيدِ التَّزُوُجِ (٢) : ﴿ الْتَمِسْ ولو خاتِماً مِنْ حديدٍ ﴾ رواهُ الشَّيخانِ (٣) .

وكلُّ ما صَحَّ ثَمَناً صَحَّ صَدَاقاً .

وهوَ (نوعانِ : مُسمَّى) في العقدِ ، (ومهرُ المِثْل) .

 ⁽١) مثالٌ لتفويت البُضع ؛ كما لو أرضعتِ الكبرى الصغرىٰ ؛ فيجبُ للصغرىٰ على الزوج نصفُ المُسمَّىٰ إِنْ كَانَ صحيحاً ، وإلا فنصفُ مهر المثل ، ويجبُ على الكبرىٰ له نصفُ مهر مثلها .
 انظر ٥ حاشية الشرقاوى ٥ (٢٣٣/٢) .

 ⁽۲) في (ب) : (التزويج) ، وكلاهما صحيح . انظر الجمل على شرح المنهج ا (٢٣٦ / ٢٣١) ،
 و البجيرمي على الخطيب ا (٣/ ٣٦١) .

 ⁽٣) صحيح البخاري (٥٨٧١) ، صحيح مسلم (١٤٢٥) عن سيدنا سهل بن سعد الساعدي رضى الله عنهما .

فالأوَّلُ : يستقرُّ بالوَطْءِ ، أو بموتِ أحدِهِما ، ويتنصَّفُ بالطَّلاقِ قبلَ الدُّخول .

[أحكامُ المهرِ المُسمَّىٰ بالعقدِ]

(فالأوَّلُ : يستقرُّ بالوَطْءِ) وإنْ حَرُمَ لنحوِ حيضِ أو وَطْءِ في دُبُرِ ؛ لقولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَكَيْفَ تَأْخُدُونَهُ وَقَدَّ أَفْعَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَقْضِ﴾ [انساء : ٢١] ، ولاستيفاءِ مُقابِلِهِ ، ولأنَّ وَطْءَ الشَّبْهةِ يُوجِبُهُ ، فوَطْءُ النَّكاح أَوْلِيٰ .

(أو بموتِ أحدِهِما) في نكاحٍ صحيحٍ ؛ لانتهاءِ العقدِ بهِ ، ويُستثنىٰ مِنْ ذلكَ^(۱) : ما لو قَتَلَتِ الأَمَةُ نَفْسَها ، أو قَتَلَها سيَّدُها^(۱) ؛ فإنَّهُ يسقطُ مهرُها ، وما إذا أَصْدَقَها عَيْناً فَتَلِفَتْ قبلَ القبضِ ؛ فالمُستقِرُّ مهرُ المِثْلِ لا المُسمَّىٰ ، كما سياتی^(۱) .

وخَرَجَ بالوَطْءِ والموتِ : غيرُهُما ؛ كاستدخالِ منيّهِ ، والمباشرةِ في غيرِ الفرج ، والخَلْوةِ ؛ فلا يَستقِرُ المهرُ بشيءِ منها .

قَالَ : (وقولي : « بموتِ أحدِهِما ». . أَحْسَنُ مِنْ قولِهِ : « بالموتِ »)(٤٠ .

(ويتنصّفُ بالطَّلاقِ قبلَ الدُّخولِ) ؛ لقولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَإِن طَلَقَتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَمَنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ [البنر: ٢٣٧] ، وفي معنى الطَّلاقِ : كلُّ فُرْقةِ ليستْ مِنَ الزَّوجةِ ولا بسببِها ؛ كإسلامِهِ ، وردَّتِهِ ، ولِعانِهِ ، وإرضاع أمَّهِ لها ، أو أمِّها لهُ .

⁽١) أي : مِن استقراره بالموت الذي هو الأَمْنُ مِنْ سقوطه . ﴿ شرقاوى ﴾ (٢٦٦ / ٢) .

⁽٢) أى : قبل الدخول . « شرقاوى » (٢٦٦/٢) .

⁽٣) انظر (٢/ ٣٨٥_ ٣٨٦) .

⁽٤) دقائق تنقيح اللباب (ق١٢٦) ، وانظر (اللباب) (ص٣١٨) .

والثَّاني : يُعتبَرُ بنساءِ عَصَباتِها .

قلتُ : ثمَّ بنساءِ الأرحام ؛ كجدَّاتٍ وخالاتٍ ، واللهُ أعلمُ .

ثمَّ بنساءِ بلدِها ، ومَنْ هيَ في مِثْل حالِها ؛ مِنْ جمالٍ وضدِّهِ .

[بمَنْ يُعتبَرُ بهنَّ مهرُ المِثْلِ؟]

(والثَّاني) وهوَ مهرُ الجِثْلِ^(١) : (يُعتبَرُ بنساءِ عَصَباتِها) ، وهنَّ مَنْ يُنسَبْنَ إلىٰ مَنْ تُنسَبُ هيَ إليهِ ، ويُعتبَرُ القُرْبُ ؛ فيُقدَّمُ أخواتٌ لأبوَينِ ، ثمَّ لأبٍ ، ثمَّ بناتُ أخِ ، ثمَّ بناتُ ابنِهِ ، ثمَّ عمَّاتٌ ، ثمَّ بناتُ أعمامٍ كذلكَ^(٢) .

(قلتُ : ثمَّ) بعدَ تعذُّرِ الاعتبارِ بهِنَّ لعدمِهِنَّ ، أو جَهْلِ مهرِهِنَّ أو نَسَيِهِنَّ ، أو جَهْلِ مهرِهِنَّ أو نَسَيِهِنَّ ، أو لأَنَّهُنَّ لم يَنكِحْنَ . يُعتبَرُ (بنساءِ الأرحامِ^(٣) ؛ كجدَّاتٍ وخالاتٍ ، واللهُ أعلمُ) ؛ تُقدَّمُ الجهةُ القُرْبِيٰ منهُنَّ عليٰ غيرِها ، وتُقدَّمُ القُرْبِيٰ مِنَ الجهةِ الواحدةِ علىٰ غيرِها ، قالَ الماوَرْديُّ : (وتُقدَّمُ منهُنَّ الأمُّ ، ثمَّ الأختُ للأمِّ ، ثمَّ الخالاتُ ، ثمَّ بناتُ الأخواتِ ، ثمَّ بناتُ الأخوالِ) (٤٠٠ . الجدَّاتُ الأخوالِ) (٤٠٠ .

(ثمَّ) بعدَ تعذُّرِ الاعتبارِ بهِنَّ يُعتبُرُ (بنساءِ بلدِها ، ومَنْ هيَ في مِثْلِ حالِها ؛ مِنْ جمالٍ وضدِّ وبكَارةٍ مِنْ جمالٍ وضدِّ و بكَارةٍ وسِنَّ وبكَارةٍ وثيُوبةٍ ، فإنِ اختصَّتْ عمَّنْ يُعتبَرُ مهرُها بهنَّ بفضلٍ أو نقصٍ.. فُرِضَ مهرٌ لائقٌ بالحال .

⁽١) مهرُ المثل : قدرٌ يُرغب به عادةً في مثلها نسباً وصفةً . • شرقاوي ، (٢٦٧/٢) .

 ⁽٢) أي : لأبوين ، ثمَّ لأب ، ثمَّ بناتُ أولاد عمُّ وإن سفلن كذلك . • شرقاوي ، (٢/ ٢٦٧) .

 ⁽٣) المُرادُ بهنَّ هَنا : الأمُّ وقراباتُها مِنْ جهة الأب أو الأمِّ ؛ فهنَّ أعمُّ من الأرحام المذكورات في
الفراتفن مِنْ حيث شمولُهُ للجدَّات الوارثات ، وأخصُّ مِنْ حيثُ عدمُ شموله لبنات العمَّات
والأخوات ونحوهما . ٥ شرقاوي ٥ (٢١٧ ٢) .

⁽٤) الحاوى الكبير (٩/ ٤٩٢) ، وهو معتمدٌ . ٤ شرقاوى ١ (٢٦٨/٢) .

ويجبُ في سنَّةٍ : النَّكاحِ ، والوَطْءِ ، والخُلْعِ ، والرُّجوعِ عنِ الشَّهادةِ ، والرَّضاع ، ومَجيءِ مسلمةٍ مِنْ دار الحرب حالَ الهُذُنةِ .

فالنَّكَاحُ في تسعةِ مواضعَ : إذا تزوَّجَها مُفوّضةً بلا مهرِ ووَطِنَها ، أو ماتَ أحدُهُما في أحدِ القولَين .

[مواضعُ وجوب مهر المِثْل]

(ويجبُ) مهرُ المِثْلِ (في سنَّةِ : النَّكاحِ ، والوَطْءِ ، والخُلْعِ ، والرُّجوعِ عنِ الشَّهادةِ ، والرُّضاع ، ومَجِيءِ مسلمةٍ مِنْ دارِ الحربِ حالَ الهُذنةِ) .

[مواضعُ مهرِ المِثْلِ في النَّكاح]

(فَالنَّكَاحُ) يَجِبُ فَيهِ مَهُرُ الْمِثْلِ (فِي تَسَعَةِ مُواضَعَ : إِذَا تَزَوَّجَهَا مُفَوِّضَةً بِلا مَهِرٍ) ؛ بأَنْ قَالتْ رشيدةً لَوَلِيُهَا () : (زَوِّجْنِي بلا مهرٍ) ، فَزَوَّجَ وَفَى المهرَ ، أَو سَكَتَ عَنهُ ، فَقَبِلَ سَكَتَ عَنهُ أَنَهَ : (زَوَّجْتُكَهَا بِلا مهرٍ) ، أَو سَكَتَ عَنهُ ، فَقَبِلَ الزَّوجُ (وَوَطِئَهَا) ؛ لأَنَّ الوَّطْءَ لا يُباحُ بالإباحةِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ حَقَّ اللهِ تعالى .

نَعَمْ ؛ لو نَكَحَ في الكفرِ مُعُوِّضةً ثمَّ أَسْلَما واعتقدا أنْ لا مهرَ للمُفوِّضةِ بحالٍ ثمَّ وَطِعَ^(٢٢).. فلا شيءَ لها .

(أو ماتَ أحدُهُما) قبلَ الوَطْءِ والفرضِ (في أحدِ القولَين) ؛ لأنَّ الموتَ

 ⁽۱) قوله : (بأنْ قالتْ) هو قيدٌ خَرَجَ به : ما لو سكتت عن ذكر المهر ؛ بأن قالت : (زوَّجْني) نقط ؛ فيجبُ المُستَىٰ إن كان قدرَ مهر المثل أو أكثرَ ، فإن كان أقلَّ . . وَجَبَ مهر المثل .
 دشرقاوی ، (۲۲۸/۲) .

 ⁽٢) أو زوَّج بدون مهر مثل ، أو بغير نقدِ البلد ، كما في «الحاري» . « تحفة الطلاب »
 (ص ١٠١) ، وقال الشرقاوي في « الحاشية » (٢٦٨/٢) : (ومثله : ما لو زوَّج بهُؤجًل) .

 ⁽٣) قوله: (واعتقدا)؛ أي: حالَ العقد في الكفر، خلافاً لظاهر عبارته. (شرقاوي)
 (٢٦٩/٢).

قلتُ : صَحَّحَ النَّوَويُّ في موتِ أحدِهِما قبلَ الوطءِ والفرضِ.. وجوبَهُ ، واللهُ أعلمُ .

وإذا كانَ المُسمَّىٰ حراماً ، أو مِلْكَ غيرِهِ ، أو مجهولاً ، أو عَيْناً تَلِفَتْ قبلَ قبضها ،قبضها ،

كالوَطْءِ في تقريرِ المُستَّىٰ ، فكذا في إيجابِ مهرِ المِثْلِ في التَّقويضِ ، ولأنَّ بَرْوَعَ بنتَ واشِقِ نُكِحَتْ بلا مهرٍ ، فماتَ زوجُها قبلَ أنْ يَفرِضَ لها ، فقضىٰ لها رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ بمهرِ نسائِها وبالميراثِ ، رواهُ أبو داودَ وغيرُهُ ، وقالَ التَّرْمِذيُّ : (حسنٌ صحيحٌ)(١) .

والثَّاني : لا يجبُ ، كالطَّلاقِ .

(قلتُ : صَحَّحَ النَّوويُّ في موتِ أحدِهِما قبلَ الوطءِ والفرضِ.. وجوبَهُ ، والرَّافعيُّ عدمَ وجوبهِ (٢٠) ، واللهُ أعلمُ) .

قَالَ المُصنِّفُ : (وقولي : « أو ماتَ أحدُهُما ». . أَحْسَنُ مِنْ قولِهِ : « أو ماتَ عنها » . . أَحْسَنُ مِنْ قولِهِ : « أو ماتَ عنها » (٣٠ .

(وإذا كانَ المُسمَّىٰ حراماً)؛ كحُرِّ أو خمرٍ ، (أو مِلْكَ غيرِهِ) ؛ كمغصوبٍ ، (أو مِلْكَ غيرِهِ) ؛ كمغصوبٍ ، (أو مجهولاً) ؛ كأحدِ هـلاَـينِ التَّوبَينِ ؛ لفساد المُسمَّىٰ (َ ، وفي معناهُ (َ) : ما لو كانَ غيرَ مُتموَّلٍ ؛ كحبَّتَيْ حِنْطةٍ ، (أو عَيْناً تَلِفَتْ قبلَ قبضِها) مِنَ الزَّوجِ ؛

 ⁽١) سنن أبي داود (۲۱۱۴) ، سنن الترمذي (۱۱٤٥) ، ورواه النسائي (١٢١ / ١٢١) ، وابن ماجه
 (۱۸۹۱) عن سيدنا معقل بن سنان الأشجعي رضي الله عنه .

⁽٢) روضة الطالبين (٧/ ٢٨١ - ٢٨٢) ، الشرح الكبير (٨/ ٢٧٨ - ٢٧٩) .

⁽٣) دقائق تنقيح اللباب (ق٢٦٦) ، وانظر ا اللباب ، (ص٣١٨) .

 ⁽٤) أي : بانتفاء كونه مالاً في الحرام ، وبانتفاء الملك في نحو المغصوب ، وبالجهل فيما بعده .
 انظر و حاشية الشرقاوى ١ (٢٦٩/٢) .

⁽٥) أي : فساد المُسمَّىٰ .

لانفساخِ عقدِ الصَّدَاقِ بالتَّلَفِ ؛ بناءً على أنَّهُ مضمونٌ في يدِ الزَّوجِ ضمانَ عقدِ (١) عقدِ (١) عقدِ (١) عقدِ (١) ؛ كالمُسِتام .

قالَ : (وقولي : ﴿ أَو عَيْناً تَلِفَتْ قبلَ قبضِها ﴾. . أَحْسَنُ مِنْ قولِهِ : ﴿ إذا ماتَ قبلَ التَّسليم ﴾ () ()

(وفي الغُرُورِ) إذا فُسِخَ العقدُ بعدَ الوطءِ ، (كما تقدَّمَ) بيانُهُ (٣٠ .

(وإذا شَرَطَ في الصَّداقِ شرطاً فاسداً) ؛ كأنْ شَرَطَ فيهِ خياراً ، أو أنَّ لأبيها كذا ، أو على أنْ يُعطِيَهُ كذا^(٤) ، وكذا لو شَرَطَ في النَّكاحِ شرطاً فاسداً ولم يُخِلَّ بمقصودِه الأصليَّ ؛ كشرطِ ألَّا يتزوَّجَ عليها ، أو لا نفقةَ لها .

(وإذا نَكَحَ نسوة بمهرٍ واحدٍ في الأظهرِ)(٥) ؛ لفسادِه بالجهلِ بما يَخُصُّ كلاً منهُنَّ في الحالِ ؛ فيجبُ لكلِّ منهُنَّ مهرُ المِثْل .

والنَّاني : يَصِعُ ويُوزَّعُ المُسمَّىٰ علىٰ مُهُورِ أمثالِهِنَّ ، كما لو باعَ عَبِيداً لهُ بثمنٍ واحد .

 ⁽١) هو المعتمد ؛ أي : ضماناً سببُهُ العقد ، وكذا ضمان اليد ، والأوَّل : ما يُضمَنُ بالمقابل ،
 والثاني : ما يُضمَنُ بالبدل الشرعي مِنْ مثل أو قيمة . • شرقاوي » (٢٧ ٠ ٢٧) .

⁽٢) دقائق تنقيح اللباب (ق٢٦ ـ ١٢٧) ، وانظر (اللباب ؛ (ص٣١٩) .

⁽٣) انظر (٢/٤٥٣).

⁽٤) وكذلك : على أَنْ تُعطيَهُ .

 ⁽٥) قوله : (نَكَحَ نسوةً) ؛ أي : تزوّجهن في عقد واحد ؛ كأنْ زوّجه بهن جدُّهُنَّ وهنَّ مِنْ أولاد له
 مُعدَّدين قد ماتوا ، أو عمُهُنَّ ، أو مُعتِّهُنَّ ، أو وكيلُ أوليائهنَّ ، ولا يُتصور مِنَ الأب ؛ لأنهن حيث في خيث في أخواتُ ، ولا يجوزُ الجمعُ بين الاختين فأكثرَ لشخصِ واحد . • شرقاوي ،
 (٢٧٠/٢) .

أو أَصْدَقَها ثوباً على أنَّهُ هَرَويٌ فبانَ مَرْويّاً .

والوطءُ : فيما إذا كانَ بشُبْهةٍ ؛ لظنَّهِ أنَّها امرأتُهُ أو أَمَتُهُ ، أو كانَ في نكاحٍ فاسدٍ ، أو وَطِئَ مكاتبتَهُ ، أو مُشترَكةً ، أو أَمَةً ولدِه .

وأجابَ الأوَّلُ : بأنَّ المالكَ هناكَ واحدٌ وهنا مُتعدُّدٌ ؛ ولهـٰذا لو زَوَّجَ أَمَـٰتَيهِ بواحدِ بمهر واحدِ^(١) . . صَحَّ جَزْماً ؛ لاتِّحادِ المالكِ .

والتَّرجيحُ مِنْ زيادتِهِ^(٢) .

(أو أَصْدَقَها ثوباً علىٰ أنَّهُ هَرَويٌّ فبانَ مَرْويّاً) ولم تَرْضَ بهِ الزَّوجةُ .

وممًّا يجبُ بهِ مهرُ المِثْلِ: ما لو أَصْدَقَها غيرَ مقدورٍ علىٰ تسليمِهِ ، أو مُعلَّقاً بصفةٍ (⁷⁷ ، أو ثمراً لم يَبْدُ صلاحُهُ بغيرِ شرطِ القطع ، أو ما لا يعودُ نفعُهُ عليها ؟ كتعليم ولدِها (⁴⁾ ، أو ما لا يقبلُ النَّقلَ ؟ كحدً قذفي (⁰⁾ .

[مواضعُ مهرِ المثل في الوطءِ]

(والوطءُ) يجبُ فيهِ مهرُ المِثْلِ في ستَّةٍ : (فيما إذا كانَ بشُبُهةٍ ؛ لظنَّهِ أَنَّها امرأتُهُ أُو اَلْمَتُهُ ، أو كانَ بفي نكاحٍ فاسدٍ ، أو وَطِئَ مكاتبتهُ ، أو مُشترَكة) بينةُ وبينَ غيرِهِ ، (أو أَمَةَ ولدِهِ) ؛ لإتلاقِهِ البُضْعَ ، ومحلَّهُ في أَمَةٍ ولدِهِ : إذا تأخَّرَ الإنزالُ عنِ الوطءِ ، وإلا فقد تأخَّرَ مُوجِبُ المهرِ عنِ العُلُوقِ⁽¹⁾ ، أو قارنَهُ ؛ فلا يجبُ

⁽١) قوله: (بواحد)؛ أي: بعبد واحد.

⁽٢) نصَّ الماتن عليها في (دقائق التنقيح ؛ (ق ١٢٧) ، وانظر (اللباب ؛ (ص٣١٩) .

⁽٣) انظر و حاشية الشرقاوي ، (٢/ ٢٧٠ ٢٧١) .

⁽٤) أي : لم يجبُ عليها تعليمُهُ ؛ ككبير ؛ لأنَّهُ الذي لا يعودُ نفعُهُ عليها . انظر • حاشية الشرقاوي ٥ (٢٧١ / ٢٠) .

⁽٥) أي : بأنْ قذفتُهُ ، فوَجَبَ له عليها الحدُّ ، فنكحها على ذلك . ٩ شرقاوي ١ (٢٧١ ٢٢) .

⁽٦) قوله : (مُوجِبُ المهر) ؛ وهو تغييبُ الحشفة ، وقوله : (عن المُلُوق) ؛ أي : الإنزال في الرحم . « شرقاوي » (۲۷۲/۲) .

والخُلْعُ : فيجبُ فيهِ مِثْلُ النَّكاحِ .

قلتُ : يجبُ مهرُ المِثْلِ فيما إذا اختلعتْ أَمَةٌ بإذنِ سيِّدِها وأَطْلَقَ في كَسْبِها ، أو بغيرِ إذنهِ بعين مالِهِ في ذِمَّتِها ، واللهُ أعلمُ .

المهرُ ، كما بَحَثَهُ الإمامُ في مقارنةِ ذلكَ ، وأقرَّهُ عليهِ الشَّيخانِ^(١) ، ومِثْلُها : تأخُّرُهُ بالأَوْلِي .

والمُرادُ بِما قالَهُ في المُشترَكةِ : أنَّهُ يجبُ مهرُ المِثْل بقَدْر حصَّةِ شريكِهِ .

[مهرُ المِثْلِ في الخُلْع]

(و) أمَّا (الخُلْعُ : فيجبُ فيهِ مِثْلُ) ما يجبُ في (النَّكَاحِ) مِنَ المُسمَّىٰ ومهرِ المِثْل .

(قلتُ : يجبُ مهرُ المِثْلِ فيما إذا اختلعتْ أَمَّةٌ بإذنِ سبَّيِها وأَطْلَقَ) (٢٠ ، أو عَيِّنَ لها دَيْناً في عَيِّنَ لها عَيْنَ لها دَيْناً في وَصَلَ اللهِ عَرَضاً فاسداً (في كَشبِها) ، كالمهرِ في النَّكاحِ ، فإنْ عَيَّنَ لها دَيْناً في ذِيِّتِها ؛ كألفِ درهم. . وَجَبَ أيضاً في كَشبِها ، فإنْ زادتْ على ما عَيَّتُهُ. . طُولِبتْ بالزِّيادةِ بعدَ العِنْقِ ، وما يتعلَّقُ بكَشبِها يتعلَّقُ بما في يدِها مِنْ مالِ تجارةٍ إنْ كانتْ مأذوناً لها فيها ، (أو) اختلعتْ (بغيرٍ إذنهِ) بدَينٍ في ذِقْتِها ، أو (بعينِ مالهِ) ؛ فللزَّوجِ (في ذِقَتِها) في صورةِ الدَّينِ المُسمَّىٰ ، وصورةِ العينِ . . مهرُ المِثْل ؛ لفسادِ العِوَضِ بانتفاءِ الإذنِ فيهِ ، (واللهُ أعلمُ) (٣) .

⁽۱) نهاية العطلب (۲۰۲/۱۲ - ۲۰۳)، الشرح الكبير (۸/ ۱۸۵)، روضة الطالبيسن (۲۰۹/۷).

⁽٢) أي : بأن لم يُعيّن لها قدراً ولا عيناً .

⁽٣) في هامش (د): (بلغ مقابلة).

والرَّضَاءُ : فيما إذا أرضعتْ زوجتُهُ الكُبْرى الصُّغْرَىٰ .

والشَّهادةُ : فيما إذا شَهِدَا بالطَّلاقِ ثمَّ رَجَعَا ،

[مهرُ المِثْلِ في الرَّضاعِ]

(والرَّضَاعُ) : يجبُ فيهِ نصفُ مهرِ المِثْلِ للزَّوجِ (فيما إذا أرضعتُ زوجتُهُ الكُبْرى الصَّغْرِئ) (١) ، أمَّا الوجوبُ : فلأنَّها فَوَّتَ عليهِ بُضْعَ الصَّغيرةِ ، وأمَّا النَّصْفُ : فاعتباراً لِمَا يجبُ لهُ بما يجبُ عليهِ ؛ إذْ عليهِ للصَّغيرةِ نصفُ مهرِها المُسمَّىٰ إنْ كانَ صحيحاً ، وإلا فنصفُ مهرِ مِثْلِها ؛ لانفساخِ نكاحِها بفُرْقةٍ لا مِنْ جهتِها قبلَ الدُّخولِ .

[مهرُ المِثْلِ في الرُّجوعِ عنِ الشَّهادةِ]

(والشَّهادةُ) : يجبُ فيها مهرُ المِثْلِ للزَّوجِ (٢) ؛ (فيما إذا شَهِدَا) ؛ أي : رجلانِ (بالطَّلاقِ) البائنِ (٣) ، (ثمَّ رَجَعًا) ؛ لأَنَّهُما فَوَّتا عليهِ البُّضْعَ ؛ سواءٌ أكانَ ذلكَ قبلَ الدُّخولِ أم بعدَهُ ، بخلافِ ما مرَّ في الرَّضَاعِ ، والفَرْقُ : أنَّ فُرْقةَ الرَّضَاعِ حقيقةٌ ، فلا تُوجِبُ إلا النَّصْفَ ، وفي الشَّهادةِ النَّكاحُ باقِ بزعمِ الشَّاهدَينِ ، وقد أحالا بينهُ وبينهُ (٤) ، فغَرِما قيمتَهُ ؛ لحصولِ الحَيْلُولةِ بشهادتِهما .

⁽١) قوله : (أرضعتُ) ؟ أي : بغير إذن الزوج ، وحَرَجَ بقوله : (أرضعتُ) : ما لو دبَّتِ الصغيرة وشربت مِنَ الكبيرة وهي نائمة أو ساكتةٌ مستيقظة ؟ فلا شيء لها ؟ لأنَّ الفُرْقة بسببها ، وللزوج في مالها مهرُ مثل الكبيرة ، وحَرَجَ بغير الإذن : ما لو كان بالإذن ؟ فلا يجبُ له على الكبيرة شيءٌ . • شرقاوى » (٢/ ٢٧٢) .

 ⁽٢) أي : على الشاهدين ، وهـندا إنْ لم يُصدُقهم ، وإلا فلا غُرْم عليهم . انظر • تحقة المحتاج •
 (٢/١٠) .

 ⁽٣) أي: ثمَّ فرَّق القاضي بينهما بناءً على هاذه الشهادة .

٤) أي : البُضْع ، وفي (ب) : (وبينها) ؛ أي : الزوجة .

وفي قولٍ : يجبُ المُسمَّىٰ .

ويلزمُ الإمامَ دَفْعُ مهرِ المِثْلِ لمَنْ جاءتْ زوجتُهُ مُسلِمةً في الهُدْنةِ ؛ بشرطِ أَلَّا يَنقُصَ ما سمَّاهُ وأَعْطاهُ عنهُ ، وأنْ تكونَ حيَّةً .

قلتُ : الأظهرُ : عدمُ وجوبهِ مطلقاً ، واللهُ أعلمُ .

(وفي قول : يجبُ المُسمَّىٰ) ؛ اعتباراً بما عَقَدَ بهِ (١).

أمًّا لو رَجَعًا عنِ الشَّهادةِ بطلاقِ رَجْعيٍّ. . فلا غُزَمَ ؛ إذ لم يُفوَّتا شيئاً ، فإنْ لم يُراجِعْ حتى انقضَتِ العِدَّةُ . . التَّحَقَ بالبائنِ ووَجَبَ الغُزْمُ ، وقيلَ : لا ؛ لتقصيرِهِ بتركِ الرَّجْعةِ .

[مهرُ المِثْلِ في مجيءِ زوجةِ الكافرِ مسلمةً وقتَ الهُدْنةِ]

(ويلزمُ الإمامَ دَفْعُ مهرِ المِثْلِ) مِنْ مالِ المَصالِحِ (لمَنْ) ؛ أي : لكافرِ (جاءتْ) إلينا (زوجتُهُ) البالغةُ العاقلةُ (مُسلِمةٌ في الهُدْنةِ) (٢٠) ؛ لقولِهِ تعالى : ﴿ وَهَاتُوهُم مَّا أَنْفَقُوا ﴾ [المنحنة : ١٠] ، ولأنَّ الهُدْنةَ تقتضِي الكفَّ عن أموالِهِم ، والبُضْعُ كالمالِ ، فإذا تعذَّرَ رَدُّهُ . . رُدَّ بَدَلُهُ ؛ (بشرطِ أَنْ) يَطلُبَ الزَّوجُ المرأةَ ، وأنْ (لا يَنقُصَ ما سمّاهُ وأغطاهُ) لها (عنهُ) ؛ أي : عنِ المهرِ ، (وأنْ تكونَ) الزَّوجةُ (حيَّةً) ؛ فلو نقصَ عنهُ ما سمّاهُ ، أو لم يُعطِهِ لها ، أو ماتتْ . . لم يجبْ دَفْعُ المهر إليهِ ، لكنْ يجبُ لهُ القَدْرُ الذي أغطاهُ لها .

(قلتُ : الأظهرُ : عدمُ وجوبهِ مطلقاً) عن شرطٍ ، (واللهُ أعلمُ) ؛ لأنَّ البُضْعَ .. لكانَ ذلكَ مهرَ المِثْلِ مطلقاً ، لا ما أنفقهُ الزَّوجُ .

أمَّا إذا جاءتْ بعدَ انقضاءِ مُدَّةِ الهُدْنةِ . . فلا يُدفَعُ لزوجِها شيءٌ بلا خلافٍ .

⁽١) في بعض النسخ : (عقدا به) ، وكلاهما صحيح . (٢) سواءٌ كان قبل الدخول أو بعده .

ولو وهبتُهُ صَدَاقَها ثمَّ طَلَّقَها قبلَ الدُّخولِ. . رَجَعَ عليها بنصفِ المهرِ في أحدِ القولَين .

قلتُ : هوَ الأظهرُ ؛ فالمُرادُ : بنصفِ بَدَلِهِ مِنْ مِثْل أو قيمةٍ ، واللهُ أعلمُ .

ولو وَهَبَهُ أبوها وهيَ بكرٌ. . لم يَجُزْ في الجديدِ ، وجَوَّزَهُ في القديمِ قبلَ الدُّخولِ .

[تشطيرُ المهر في الهبةِ]

(ولو وهبته صداقها ثمَّ طَلَقَها قبلَ الدُّخولِ^(١).. رَجَعَ عليها بنصفِ المهرِ في أحدِ القولَينِ) ؛ لأنَّهُ مَلَكَهُ قبلَ الطَّلاقِ ، فلا يمنعُ الرُّجوعَ بهِ ، كما لو مَلَكَهُ مِنْ أَجبىً . أجنبيُّ .

(قلتُ : هوَ الأظهرُ)، ومُقابِلُهُ : لا يَرجِعُ بشيءٍ ؛ لأنَّها عجَّلتْ لهُ ما يَستحِقُّهُ بالطَّلاقِ ؛ (فالمُرادُ) برجوعِهِ بذلكَ : رجوعُهُ (بنصفِ بَدَلِهِ مِنْ مِثْلٍ أو قيمةٍ ، واللهُ أعلمُ) ؛ لتعذُّرِ ردِّ العينِ .

هـٰذا إذا لم يَكُنْ دَيْنَا (٢) ، فإنْ كانَ فوهبتْهُ أو أبرأتْهُ منهُ (٣). . لم يَرجِعُ عليها ؟ لأنَّها لم تأخذُ منهُ مالاً .

(ولو وَهَبَهُ أَبُوهَا) مِنْ زُوجِهَا (وهيَ بكرٌ . . لم يَجُزْ في الجديدِ) ، كسائرِ حقوقِها^(٤) ، (وجَوَّزَهُ في القديمِ) للمُجبِرِ (قبلَ الدُّخولِ) ؛ بناءً على أنَّهُ الَّذي

 ⁽١) قوله: (ولو وهبتُهُ صَدَاقَها)؛ أي: بلفظ الهبة بعد قبضها له، وخَرَجَ بذلك: ما لو لم تهبئُه بلفظ الهبة؛ فإنَّه يرجعُ بنصفه قطعاً، وما لو وهبته له قبل قبضه؛ فإنَّ الهبةَ باطلةٌ على المذهب. «نهاية المحتاج ١ (٣٦٣/٦).

⁽٢) قوله : (هـٰـذا) ؛ أي : الرجوعُ عليه بما مرَّ .

 ⁽٣) تُوله : (فإنْ كانَ) ؟ أي : المهرُ ديناً ؛ كأنْ أصدقها ديناراً في ذئته ولم تقبضُهُ . ﴿ شرقاوي ›
 (٢٧٣/٢) .

⁽٤) الأم (٥/ ١٩٢) ، مختصر المزنى (ص٢٨٥) .

قلتُ : بشرطِ أَنْ تَكُونَ بعدَ الطَّلاقِ ، وأَنْ يَكُونَ دَيْناً ، وعلىٰ هـٰذا : فلا ينبغي التَّمبيرُ بالهبةِ ، واللهُ أعلمُ .

بيدِهِ عُفْدةُ النَّكاحِ في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ إِلَّا أَن يَمْفُونَ ۖ أَوْ يَمْقُواْ ٱلَّذِى بِيَدِهِ عُقْدَةُ ٱلتِّكَاجِ﴾ [البنر: ٢٣٧:(١) ، وحَمَلَهُ المجديدُ على الزَّوج يعفو عن نصفِهِ .

(قلتُ) : وإنَّما جَوَّزَهُ القديمُ (بشرطِ أنْ تكونَ) الهبةُ (بعدَ الطَّلاقِ ، وأنْ يكونَ) الموهوبُ (دَيْناً) ، وأنْ تكونَ البِكْرُ صغيرةً عاقلةً .

(وعلىٰ هـٰذا : فلا ينبغي التَّعبيرُ بالهبةِ ، واللهُ أعلمُ) ، بل بالإبراءِ ونحوِهِ ممَّا يُناسبُ إسقاطَ الدَّين .

وجوابُهُ : أنَّ هبةَ الدَّين للمَدِين إبراءٌ .

نَعَم ؛ التَّعبيرُ بالإبراءِ ونحوِهِ أَوْلَىٰ .

(فصل) فى المُتْعةِ^(٢)

(لكلِّ مُطلَّقة مُتْعة "٢٥) ؛ قالَ تعالى : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُو إِن طَلَقتُمُ ٱللِّسَاةَ . . . ﴾

 ⁽١) انظر (الحاوي الكبير) (١٣/٩٥) ، و(نهاية المطلب) (١٤٩/١٣) ، و(حلية العلماء)
 (٢/٦٨٦) .

 ⁽٢) المُتمةُ لغة : اسم للتمتيع كالمتاع ، وما يُتمتّع به من الحواتج ، وشرعاً : مال يجبُ دفعه لمن فارقها أو سيرها بشروط . انظر و تحفة المحتاج » (٧/ ٤١٥) .

 ⁽٣) ولا فَزَقَ في وجوبها بين المسلم والذَّمِيُّ والحُرُّ والعبد والمسلمة والذَّمَيِّ والحُرَّة والأَمَة ، وهي لسيِّد الأَمَّة وفي كسب العبد ، ولا فَزَقَ أيضاً بين أَنْ تكونَ الفُرْقةُ بِخُلْم أو طلاق ولو رجعبًا على المعتمد وإنْ راجعها قبل انقضاء علنَّهم على معتمد الرملي ، خلافاً لابن حجر ، وتتكرَّرُ بتكرُّرٍ =

إلا الَّتي فُرِضَ لها وطَلَّقَها قبلَ الدُّخولِ في الأظهرِ ، فإنْ كانتِ الفُرْقةُ مِنْ جهيِّها. . فلا تشطيرَ ولا مُتْعَةَ ، وفُرْقةُ اللِّعانِ مِنْ جهيِّهِ ، والمُنَّةِ مِنْ جهيَّها .

الآيةَ (البنره: ٢٣٦] ، وقالَ : ﴿ وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَنَعٌ إِلْمَعْرُهِفِ ﴾ [البنره : ٢٤١] ، وقالَ : ﴿ فَنَمَا لَذِسَ أُمَيِّعَكُنَّ وَأُسَرِّعَكُنَ ﴾ [الاحزاب : ٢٨] .

(إلا النِّي فُرِضَ لها) مهرٌ في العقدِ أو بعدَهُ في تفويضِ (وطَلَقَها قبلَ الدُّخولِ) ؛ فلا مُتْعةَ لها (في الأظهرِ) ؛ لمفهومِ الآيةِ الأُوليٰ ، ولأنَّهُ لم يستوفِ منفعةَ بُضْعِها ، وتَشَطُّرُ المهرِ لِمَا لَحِقَها مِنَ الإيحاشِ ، فلا حاجةَ إلىٰ شيءِ آخَرَ .

والثَّاني : لها المُتْعةُ ؛ لإطلاقِ الآيتَينِ الأخيرتَينِ .

ودَخَلَ في المُستثنىٰ منهُ: الموطوءةُ، والمُفوِّضةُ إذا طُلِّقتْ قبلَ الفَرْضِ والطوء؛ بنفعة بُضْعِها، والمهرُ في والوطء؛ فلهُما المُتْعةُ؛ لأنَّ الأُولىٰ قدِ استوفى الزَّوجُ منفعة بُضْعِها، والمهرُ في مقابلتِها، فيجبُ للإيحاشِ شيءٌ آخَرُ، والثَّانيةَ لم يَحصُلُ لها شيءٌ، فيجبُ لها شيءٌ للإيحاشِ، وفُرْقةٌ لا مِنْ جهتها(١٠)؛ كردَّتِهِ وإسلامِهِ ولِعانِهِ، كطلاقِ، بخلافِ المُفارَقةِ بالموتِ؛ لا مُتْعةَ لها؛ لأنَّها مُتفجَّعةٌ لا مُستوحِشةٌ.

(فإنْ كانتِ الفُرْقةُ مِنْ جهتِها) ؛ كفسخِها بعيبِهِ وفسخِه بعيبِها. . (فلا تشطيرَ ولا مُنْعةَ) ، وإنِ ارتدًا معاً . . فلا مُنْعةَ أيضاً ، (وفُرْقةُ اللَّعانِ مِنْ جهتِهِ) ؛ فتجبُ المُنْعةُ ، (و) فُرْقةُ (العُنَّةِ مِنْ جهتِها) ؛ فلا تجبُ .

ويُستحَبُّ ألَّا تَنقُصَ المُتْعَةُ عن ثلاثينَ درهماً ، وألَّا تزيدَ على خادمٍ ؛ فلا حدَّ للواجبِ(٢) ، بل إنْ تراضَيا بشيءِ.. فذاكَ ، وإنْ تنازعا.. قَدَّرَهَا القاضي

الطلاق والرجعة عند الرملي أيضاً ، خلافاً لابن حجر . انظر (نهاية المحتاج) (٦٦{ ٣٦٤) .
 و د تحفة المحتاج) (٧ / ١٥) ، و د حاشية الشرقاري) (٢٧٤/٢) .

⁽١) قوله : (وفُرُقةٌ) معطوفٌ على (الموطوءة) .

⁽٢) فَأَقَلُّهُ مُتموَّلٌ ، ولا نهاية لأكثره ولو زاد على مهر المثل حيثُ كان باتُّهاق الزوجَين ، بخلاف=

فصل

باجتهادِه مُعتبراً حالَهُما .

(فصل) فى الوَلِيمةِ

(وَلِيمةُ العُرْسِ شُنَةٌ)(١) ؛ لثبوتها عنهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ قولاً وفعلاً ؛ ففي « الصَّحيحَينِ » : أَنَّهُ قالَ لعبدِ الرَّحمٰنِ بنِ عوفٍ وقد تزوَّجَ : « أَوْلِمْ ولو بشاةٍ »^{٢١)} ، وأنَّهُ أَوْلَمَ على صَفِيَّةَ بتمرٍ وسَمْنِ وأَقِطٍ^(٣) ، وفي « البُخاريِّ » : أنَّهُ أَوْلَمَ على بعضِ نسائِهِ بمُدَّينِ مِنْ شعيرٍ^(٤) ، والأمرُ في الخبرِ الأوَّلِ للنَّدبِ ؛ قياساً على الأُضْحِيَّةِ وسائرِ الولائمُ (٥) .

ما لو فرضها القاضي ؛ فإنَّه لا تجوزُ له الزيادة على مهر المثل بل ولا يُساويه على معتمد الرملي ، خلافاً لابن حجر الذي جؤز للقاضي الزيادة على مهر المثل . انظر ٥ نهاية المحتاج ١ (٣٦٥) .
 (٢٦ / ٣٦٥) ، و قدخة المحتاج ١ (٢٧/٧) ، و ١ حاشية الشرقاوي ١ (٢٧ / ٢٧٥) .

⁽١) الوَلِيمة : مِنَ (الوَلْم) ؛ وهو الاجتماعُ ، وهي اسمٌ لكلٌ دعوة أو طَعام يُتَخَذُ لحادث سرور أو غيره ، وسواءٌ كان الطعامُ _ أي : المطعومُ _ مأكولاً ، أو مشروباً ؛ كالقهوة ، ولا حدَّ لأقلُها ، وأقلُ الكمال : شاةٌ ، ومِنَ الولائم : وليمةُ الولائة ، وحفظ القرآن ، والقدوم مِنَ السفر ، والموت ، وغيرها. انظر • روضة الطالبين • (٧/ ٣٣٣ ـ ٣٣٣)، و• الغرر البهية • (٤/ ٢٠٤ ـ ٢٠٠)، و و تعليق باغيثان على القوت • (ص ٢٧٤) .

⁽٢) صحيح البخاري (٥١٦٧) ، صحيح مسلم (١٤٢٧) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه .

 ⁽٣) صحيح البخاري (٤٢١٣) ، صحيح مسلم (١٣٦٥) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه ،
 والأولط : لبر يابس غير منزوع الزبد .

⁽٤) صحيح البخاري (١٧٢) عن سيدتنا صفية بنت شيبة رضي الله عنهما .

 ⁽٥) ولم يتعرَّضوا لوقتها ، واستنبط السبكيُّ مِنْ كلام البغويُّ أنَّ وقتَها مُوسَّعٌ مِنْ حين العقد ،
 ولا آخِرَ لوقتها ، والأفضلُ : فعلُها بعد الدخول ، ولا تفوتُ بطلاق ولا موت ولا بطول الزمن . انظر (نهاية المحتاج ١ (٣٧٠ /٦) .

قالَ : (وقولي : « وَلِيمةُ العُرْسِ ». . أَوْلَىٰ مِنْ إطلاقِهِ الوَلِيمةَ)(١) .

(والإجابةُ إليها) دونَ سائرِ الولائمِ (واجبةٌ) عَيْناً علىٰ مَنْ دُعِيَ إليها(٢٠ ؛ لخبرِ " الصَّحيحَينِ » : " إذا دُعِيَ أحدُكُم إلى الوَلِيمةِ.. فلْيَأْتِها "(٣^{٠)} ، قالوا : والمُرادُ : وَلِيمةُ العُرْس ؛ لأنَّها المعهودةُ عندَهُم .

[شروطُ وجوب إجابةِ الدَّعْوةِ]

(إلا لَمُنْرِ ؛ كَأَنْ يَكُونَ هَناكَ مَعْصِيةٌ ؛ مِنْ مُسكِرٍ ، وَمَلاهِ () ، وصورةِ حيوانٍ منصوبةِ أَنَّ ، وصورةِ حيوانٍ منصوبةِ أَنَّ ؛ بأَنْ تَكُونَ عَلَىٰ جدارٍ أَو وِسادةٍ منصوبةِ أَو نحرِها ، (ونهاهُم عنهُ فلم ينتهوا ؛ فلا تجبُ الإجابةُ ، فلم ينتهوا ؛ فلا تجبُ الإجابةُ ، بل تَحرُمُ ؛ لأنَّها حينَئذِ كالرَّضا بالمُنكَرِ ، فإنْ كانوا ينتهونَ . . وجبتْ ؛ إجابةً للمُنكَر .

(فإنْ كانتِ الصُّورُ مطروحةً) ، أو مقطوعةَ الرَّأس ، (أو صُورَ شجرٍ. .

⁽١) دقائق تنقيح اللباب (ق١٢٧) ، وانظر (اللباب) (ص٣١١) .

⁽٢) والإجابةُ لَغير وليمة العُرْس سُنَّةٌ . انظر ا تحفة الطلاب ا (ص ١٠٢) .

⁽٣) صحيح البخاري (١٧٣)، صحيح مسلم (١٤٢٩) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضى الله عنهما.

⁽٤) أي : مُحرَّمة ؛ كالنرد .

أي: ومشتملة على ما لا يُمكِنُ بقاؤه بدونه دون غيره _ كالرأس والوسط _ وإن لم يكنُ لها نظيرٌ ؟ كفرس بأجنحة ، هذا إن كانت بمحل حضوره ، لا نحو بابٍ أو ممرٌ . انظر * تحفة المحتاج » (٢/ ٣٥٧) .

 ⁽٦) في (و): (عنها) بدل (عنه)، ثم كتب في هامشها: (كذا بخط المصنف؛ (عنه)، وفي
 بعض النسخ بغير خطه: (عنها).

جازَ ، وقالَ في النَّثْرِ : (تركُهُ أحبُّ إليَّ) .

جازَ) ؛ لأنَّ ما يُوطَأُ أو يُطرَحُ مُهانٌ مُبتذَلٌ ، والمنصوبَ مُرتفعٌ يُشبِهُ الأصنامَ ، ومقطوعَ الرَّأس وصُورَ الشَّجرِ لا يُشبِهُ ما فيهِ روحٌ ؛ فلا يَحرُمُ .

[حُكْمُ التَّصوير]

وأمَّا تصويرُ الحيوانِ . . فحرامٌ ولو علىٰ أرضٍ أو في نَسْجِ ثيابٍ أو نحوِها(١) ، قالَ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ : ﴿ أَشَدُ النَّاسِ عذاباً يومَ القيامةِ الَّذينَ يُصوِّرُونَ هذهِ الصُّورَ ١٦٠٠ .

ويُشترَطُ لوجوبِ الإجابةِ أيضاً : ألَّا يَخُصَّ الأغنياءَ بالدَّعوةِ (٣) ، وأنْ يدعوَهُم في اليومِ الأوَّلِ ، وألَّ يَحضُرَهُ لخوفٍ منهُ ، أو لطمعٍ في جاهِهِ ، بل يكونُ للتَّقرُّبِ أَوِ التَّودُّدِ ، وألَّا يكونَ ثَمَّ مَنْ يتأذَّىٰ هوَ بهِ ، أو لا يليقَ بهِ مُجالَستُهُ ؛ كالأراذلِ ، وأنْ يكونَ كلَّ مِنَ الدَّاعي والمَدْعُو مُسلِماً (١٤) .

[حُكْمُ نَثْرِ السُّكَّرِ ونحوِهِ]

(وقالَ) ؛ يعني : الشَّافعيَّ (في النَّثْرِ) لسُكَّرِ أو جوزِ أو لوزِ أو نحوِهِ في الولائم : (تركُهُ أحبُّ إليَّ) مِنْ فعلِهِ ؛ لِمَا في فعلِهِ مِنَ السُّخْفِ واللَّعب^(٥) .

⁽١) قبّد ابنُ حجر الحرمةَ بما إذا كان المُصورُرُ علىٰ هيئة يُمكِنُ العيشُ بدونها . انظر ٥ تحفة المحتاج ، مع ٥ الشرواني ، (٣٣٤/٧) ، والنظرُ للمُصورُر يعرمُ إنْ كان علىٰ هيئة يعيشُ بها ، وإلا فلا . ٥ شرقاوي ، (٢٧٨/٢) .

⁽٢) رواه البخاري (٦١٠٩) ، وبنحوه مسلم (٢١٠٧ / ٩١) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

 ⁽٣) بل تكونُ عائمة ، أمّا لو خصّهم لكونهم أهل حِرْفته أو جيرانه مثلاً ، أو خصّ الفقراء مطلقاً ، أو خصن واحداً مِنَ الناس لكون طعامه لا يكفي أكثرَ منه . . وجبت الإجابةُ . • شرقاوي ، (۲۷۷/۲) .

⁽٤) إلا إذا رجا إسلامة ؛ فتُسَنُّ الإجابة . انظر • شرح المنهج ، (٢٢/٢) .

٥) مختصر المزنى (ص٢٨٦) .

قلتُ : الأصحُّ : أنَّ النَّثُرَ لا يُكرَهُ ، ولــٰكنَّ تركَ التقاطِهِ أَوْلَىٰ ، واللهُ أعلمُ .

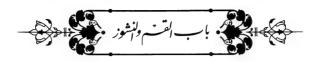
(قلتُ : الأصحُّ : أنَّ النَّثْرَ لا يُكرَهُ ، ولكنَّ تركَ التقاطِهِ أَوْلَىٰ ، واللهُ أَعلمُ) ، إلا إذا عَرَفَ اللَّقِطُ أَنَّ النَّاثرَ لا يُؤثِرُ بعضَهُم على بعض ، ولم يَقدَحِ اللَّقطُ في مروءتِهِ ؛ فلا يكونُ تركُهُ أَوْلَىٰ (١) ، وهنذا ما صَحَّحَهُ الشَّيخانِ (١) ، والمنقولُ عن نصَّ الشَّافعيِّ والجمهورِ : كراهةُ كلِّ مِنَ النَّثْرِ واللَّقْطِ ، وممَّنْ نَقَلَها في النَّاني عن الشَّافعيِّ : النَّوويُّ في (الشَّهاداتِ)(٣) .



⁽١) أي : بل يستوي هو والفعلُ ، فيكونانِ مباحَين . ﴿ شرقاوي ﴾ (٢/ ٢٨٠) .

 ⁽۲) الشرح الكبير (۸/ ۳۰۵)، روضة الطالبين (۷/ ۳٤۲)، وهو المعتمد. انظر و تحفة المحتاج ، (۷/ ۳۵۷)، وو نهاية المحتاج ، (۲/ ۳۷۸).

 ⁽٣) روضة الطالبين (٢١١/ ٣٣٢)، وانظر «الأم» (٢١/٦)، وفي هامش (أ): (بلغ مقاملة).



القَسْمُ نوعانِ : قَسْمُ خُصُوصِ ، وعُمُوم .

فالخُصُوصُ : ثمانيةٌ : إذا زُفَّتْ إليهِ بِكُرٌ ؛ خَصَّها بإقامةِ سبعٍ عندَها بلا قضاءٍ ، أو ثيَّبٌ ؛ خَصَّها بثلاثٍ ، فإنْ زادَ إلىٰ سبع . . قضاهُ للباقياتِ ، . . .

(باب القت ولنشوز)

أي : الارتفاع عن أداءِ الحقُّ ؛ مِنَ (النَّشُّزِ) ؛ وهوَ المكانُ المُرتفعُ .

[القَسْمُ نوعانِ : خاصٌّ وعامٌّ]

(القَسْمُ) بفتحِ القافِ^(١) (نوعانِ : قَسْمُ خُصُوصٍ ، و) قَسْمُ (عُمُوم) .

[أنواعُ القَسْمِ الخاصِّ]

(فالخُصُوصُ : ثمانيةٌ) :

أحدُها وثانِيها : (إذا زُفَّتْ إليهِ بِكُرٌ) ولو أَمَةً ؛ (خَصَّها بإقامةِ سبعٍ عندَها بلا قضاءٍ) للباقياتِ ، (أو ثبُّبٌ) ولو أَمَةً ؛ (خَصَّها بثلاثٍ) ؛ لخبرِ ابنِ حِبَّانَ : « سبعٌ للبِكْرِ ، وثلاثٌ للنَّئْبِ ، (أَنَّ) النَّيْبَ (إلىٰ سبعٍ) باختيارِها. . (قضاهُ) ؛ أي : السَّبعَ (للباقياتِ) ، ويُسَنُّ تخييرُها بينَ ثلاثٍ بلا قضاءٍ وسبعٍ

⁽١) والمُرادُ به هنا : التسويةُ بين الزوجتَينِ فأكثرَ في العبيت عندهما أو عندهنَّ ، لا في الجماع والاستمتاع والتبرُّعات الماليَّة ، وإنْ قام بهنَّ عندُ "حسيٌّ ؛ كمرض ورَتَق وقَرُن ، أو شرعيٌّ ؛ كحيض ، لا نشوزٌ وعدَّة ، ولا صِغر مع عدم إطاقة وطء . • شرقاوي) (٢٨٠/٢) .

⁽٢) صحيح ابن حبان (٤٢٠٨) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه .

بقضاء ؛ كما فَعَلَ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ بأمَّ سَلَمَةَ رضيَ اللهُ عنها(١).

والتَّخصيصُ المذكورُ واجبٌ على الزَّوجِ ؛ لنزولَ الحِشْمةُ بينَهُما ، وتجبُ مُوالاةُ ما ذُكِرَ^(٢) ؛ لأنَّ الحِشْمةَ لا تزولُ بالمُفرَّقِ ، فلو فَرَّقَهُ.. لم يُحسَبْ واستأنفَ ، وقضى المُفرَّقَ للباقياتِ .

ولو كانتْ ثُيُوبتُها بغيرِ وطءٍ.. فكالبكرِ ، ولو زادَ البكرَ على السَّبعِ.. قضى الزَّائدَ للباقياتِ ، وكذا لو زادَ الثَّيِّبُ على الثَّلاثِ بغيرِ اختيارِها ؛ يقضي الزَّائدَ .

(و) ثالثُها: (أنْ يُسافِرَ غيرَ سفرِ النُّقْلةِ)^(٣) ولو قصيراً (بإحدىٰ نسائِهِ بِقُرْعةٍ) ؛ للاتباع ، رواهُ الشَّيخانِ^(٤) ؛ (فلا يَقضِي للباقياتِ مُدَّةَ السَّفرِ) ؛ لأنَّ قضاءَها لم يُنقَلُ عنهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ ، والمعنىٰ فيهِ : أنَّ المُستصحَبةَ وإنْ فازتْ بصحبتِهِ.. فقد لَحِقَها مِنْ تعبِ السَّفرِ ومَشَقَّتِهِ ما يُقابِلُ ذلكَ ، والمُقِيمةَ وإنْ فاتها التَّمتُ مُبهِ.. فقد ترفَّهتْ بالإقامة ، فتقابلَ الأمرانِ فاستويا .

فَإِنْ وَصَلَ المَقصِدَ وأقامَ. . قضى مُدَّةَ الإقامةِ فقطْ ، أمَّا لو سافرَ بإحداهنَّ بلا قُرْعةِ . . فقد عصى ، وقضى للباقياتِ .

⁽۱) رواه مسلم (٤٢/١٤٦٠) ، ومالك (٧٩/٣) عن سيدتنا أم سلمة رضي الله عنها ، وانظر و البدر المنير ؛ (٨/ ٤٤/٤) ، وو التلخيص الحبير ؛ (٣/ ١٠٤- ٤١١) .

 ⁽٢) أي: مِنَ السبع والثلاث، ولا يتخلَّفُ نهاراً عن الجمعة والجماعة وغير ذلك، أمَّا ليلاً: فاعتمد ابن حجر كفيره من المتأخرين جواز التخلُّف فيه عن الجماعة ونحوها، واعتمد الخطيبُ وجوبهُ. انظر و تحقة المحتاج، (٧/ ٤٤٥)، وو الإقناع، (١/ ٢٤٣)).

 ⁽٣) كزيارة وتجارة وحج ، وسفرُ النُّقلة : هو الذي يُقصَدُ فيه الإقامةُ ببلد أخرى ولو دون مسافة القصر . د شرقاوي ١ (٢٨٢/٢) .

⁽٤) صحيح البخاري (٢٦٨٨) ، صحيح مسلم (٢٧٧٠) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

وأَنْ يَكُونَ تَحَتُهُ حُرَّةٌ وَأَمَّةٌ ؛ فللأَمَةِ لِيلةٌ ، وللحُرَّةِ لِيلتانِ يَخُصُّها بهـُـذهِ الزِّيادةِ ، وأَنْ تَنشِزَ إحدىٰ نسائِهِ ، أَو تُسافِرَ ولو بإذنِهِ لغيرِ حاجتِهِ ، أو يمنعَ الأَمَةَ سيُدُها ، أو يدعوَهُنَّ إلىٰ منزلِهِ فتمتنعَ إحداهُنَّ ؛ فيَقسِمَ للباقياتِ بلا قضاء

وخَرَجَ بقولِهِ مِنْ زيادتِهِ^(۱) : (غيرَ سفرِ النُّقُلةِ) : سَفَرُها ؛ فَيَحرُمُ عليهِ أَنْ يَستصحِبَ فيهِ بعضَهُنَّ بَقُرْعةٍ ودونِها ، وأَنْ يُخلِّفَهُنَّ ؛ حَذَراً مِنَ الإِضْرارِ ، بل يَتفَلُهُنَّ أَوْ يُطلُقُهُنَّ ، فإنْ سافرَ ببعضِهِنَّ . . قضى للباقياتِ وإِنْ أَقْرَعَ .

نَعَمْ ؛ لو عَجَزَ عنِ استصحابِ جميعِهِنَّ دَفْعةً. . فينبغي أَنْ يجوزَ لهُ استصحابُ بعضِهنَّ أَوَّلاً بالقُرْعةِ .

(و) رابعُها : (أَنْ يَكُونَ تَحْتَهُ حُرَّةٌ وَأَمَةٌ) ؛ كَأَنْ سَبَقَ نَكَاحُ الْأَمَةِ بشروطِهِ عَلَى نَكَاحِ اللَّمَةِ أَلَا اللَّهُ ، وللحُرَّةِ عَلَى نَكَاحِ الحُرَّةِ (أَنَ يَكُونُهُ ، أَو كَانَ الزَّوجُ عَبِداً ؛ (فَللأَمَةِ) ولو مُكاتبة (ليلةٌ ، وللحُرَّة ليلتانِ يَخُصُّها بهاذهِ الزَّيادةِ) ؛ لقولِ سُلَيمانَ بنِ يَسَارٍ : (مِنَ الشُّنَةِ إذا تزوَّجَ اللَّمَةِ عَلَى الأَمَةِ قَسَمَ للحُرَّةِ ليلتَينِ وللأَمَةِ ليلةً) رواهُ البَيْهَقَيُّ (اللهُ وروى الدَّمَةِ فِيلَةً) والمُبقضةُ كَالأَمَةِ . اللهَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ الله

(و) بقيّةُ النَّمانيةِ : (أَنْ تَنشِزَ إحدىٰ نسائِهِ ، أَو تُسافِرَ ولو باذنهِ لغيرِ حاجتِهِ ، أَو تُسافِرَ ولو باذنهِ لغيرِ حاجتِهِ ، أَو يمنعَ الأُمَّةَ سَبِّدُها) مِنْ تمكينِهِ ، وفي معناهُ : مَنْعُ الوليِّ مَوْلِيَّتُهُ ، بل ومَنْعُ الأجنبيُّ ، (أَو يدعوَهُنَّ إلىٰ منزلهِ فتمنعَ إحداهُنَّ ؛ فيقسِمَ للباقياتِ بلا قضاءِ

⁽١) نصَّ الماتن عليها في (دقائق التنقيح) (ق ١٢٧) ، وانظر (اللباب) (ص٣٢٧) .

 ⁽۲) قوله: (بشروطِهِ)؛ أي: مِنْ إسلامها لمسلم، وخوفه العَنَت، وعدم قدرته على نكاح الحُرَّة، أو عدم صلاحيتها للتمثع، وقوله: (على نكاحِ الحُرَّة)؛ أي: بأنْ أَيْسَرَ بعد أنْ كان مُعسراً ونكح الحُرَّة. (شرقاري) (۲۸۳/۲).

⁽٣) السنن الكبرئ (٧/ ٣٠٠).

 ⁽٤) سنن الدارقطني (٣٧٣٧) ، ورواه البيهقي (٧/ ١٧٥) .

للنَّاشزةِ والمسافرةِ والأُمَةِ والمُمتنِعةِ .

قلتُ : الصُّورةُ الثَّامنةُ داخلةٌ في النُّشُوزِ ، واللهُ أعلمُ .

والعُمُومُ : أَنْ يُسوِّيَ بِينَهُنَّ ؛ بأَنْ يَقْسِمَ لكلِّ واحدةٍ ليلةً أو ليلتَين أو أكثرَ .

قلتُ : الصَّحيحُ : أنَّهُ لا تجوزُ الزِّيادةُ علىٰ ثلاثٍ ، لكنْ نصَّ في « الأمّ » علىٰ خلافِه ، واللهُ أعلمُ .

للنَّاشزةِ والمسافرةِ والأُمَّةِ والمُمتنِعةِ ﴾ ؛ لعدم تمكينِهِنَّ .

(قلتُ : الصُّورةُ النَّامنةُ داخلةٌ في النُّشُوزِ ، واللهُ أعلمُ) .

وقولُهُ : (لغيرِ حاجتِهِ) مِنْ زيادتِهِ^(١) .

[القَسْمُ العامُّ]

(والعُمُومُ : أَنْ يُسوِّيَ بِينَهُنَّ ؛ بأَنْ يَقسِمَ لكلِّ واحدةٍ ليلةٌ أو ليلتَينِ أو أكثرَ) ، فَيَعصى بتركِ التَّسُويةِ .

(قلتُ : الصَّحيحُ : أنَّهُ لا تجوزُ الرِّيادةُ علىٰ ثلاثٍ) مِنْ غيرِ رضاهُنَّ ؛ لِمَا فيهِ مِنْ طولِ العهدِ بهِنَّ المُفضِي إلى الإيحاشِ^(٢) ، (للكنْ نصَّ في « الأمِّ » علىٰ خلافِهِ^(٣) ، واللهُ أعلمُ)(٤) .

والصَّحيحُ : وجوبُ قُرْعةٍ بينَهُنَّ للابتداءِ بواحدةٍ منهُنَّ ؛ فيبدأُ بمَنْ خرجتْ

⁽١) نصَّ الماتن عليها في (دقائق التنقيح » (ق ١٢٧) ، وانظر (اللباب ، (ص٣٢٣) .

 ⁽٢) وهو المعتمد . انظر (تحفة المحتاج) (٧/ ٤٤٧) ، و(نهاية المحتاج) (٦/ ٣٨٥) .

⁽٣) الأم (٥/ ٤٨٤) ، وانظر « مختصر المزنى » (ص ٢٨٧) .

 ⁽٤) أفتن شيخُنا الرَّمْليُّ : أنَّهُ لا يجوز أكثرُ مِنْ ثلاث إلا برضاهنَّ ، ويُحمل النصُّ علىٰ ذلك ، أو على طريقة مرجوحة ، فاغْرِف ذلك . من هامش (ب) ، وانظر • فتاوى الشهاب الرملي ، (٣/ ١٩٧ - ١٩٨) .

ولا يلزمُهُ وطءٌ .

فَإِنْ خَرَجَ فِي نَوْبَةِ إحداهُنَّ ليلاً باختيارِهِ أو لعُذْرٍ... قضىٰ لها ما فاتَ ،

قُرْعَتُها ، وبعدَ تمامِ نَوْبَتِها يُقرِعُ بينَ الباقياتِ ثمَّ بينَ الأخيرتَينِ^(١) ، فإذا تمَّتِ النُّوبُ... راعى النَّرتيبَ ، ولا يحتاجُ إلىٰ إعادةِ القُرْعةِ .

(ولا يلزمُهُ وطءٌ)؛ فلا تلزمُهُ التَّسُويةُ بينَهُنَّ فيهِ، ولا في غيرِهِ مِنَ التَّمَةُعاتِ، للكن يُستحَبُّ، ولو أَغْرَضَ عنهُنَّ.. لم يأثم، ويُستحَبُّ ألَّا يُعطَّلُهُنَّ .

وتستحقُّ القَسْمَ : مريضةٌ ، ورَثْقاءُ ، وقَرْناءُ ، وحائضٌ ، ونُفَساءُ ؛ لأنَّ المقصودَ منهُ الأُنسُ لا الوَطْءُ .

(فإنْ خَرَجَ في نَوْبَةِ إحداهُنَّ ليلاً باختيارِهِ أو لمُذْرٍ) ؛ كأنْ أَخْرَجَهُ السُّلْطانُ قَهْراً وطالَ خُرُوجُهُ. . (قضىٰ لها ما فاتَ)^(٢) .

وقولُهُ مِنْ زيادتِهِ^(٣) : (ليلاً) يقتضِي : أنَّهُ لو خَرَجَ نهاراً لا قضاءَ عليهِ ، ومحلُهُ : إذا لم يَطُلُ مُكُثُهُ عندَ أُخرى ؛ فقد صَرَّحَ بهِ غيرُهُ ، وفَرَضُوا الكلامَ في دخولِهِ علمى أُخرى ؛ فقالوا : وليسَ لمَنِ الأصلُ في حقَّهِ اللَّيلُ دخولٌ في نَوْبةِ واحدةٍ على أُخرى ليلاً إلا لضرورةٍ ؛ كموتِها أو مرضِها المَخُوفِ أو المُحتمِلِ كونُهُ مَخُوفاً ، فيدخلُ ليتبيَّنَ الحالَ ، ثمَّ إِنْ دَخَلَ وطالَ مُكَثُهُ . . قضى ، وكذا إِنْ تعدَّىٰ بالذُخول وطالَ مُكثُهُ . . قضى ، وكذا إِنْ تعدَّىٰ بالذُخول وطالَ مُكثهُ .

ولا تجبُ التَّسويةُ في الإقامةِ نهاراً ؛ لتبعيَّتِهِ للَّيلِ ، للكنُّ لا يدخلُ علىٰ غيرِ

 ⁽١) فيحتاجُ إلىٰ ثلاث قُرَع في الأربع زوجاتٍ . (شرقاوي ١ (٢/ ٢٨٤) .

 ⁽٢) أي : آفدرَ زمنه مِنْ لَيلة أخرى ، ويلغو باقيها ، لكن لا بُدَّ أَنْ يكونَ ذلك بعد تمام الدَّور .
 د شرقاوى ١ (٢٨٤/٢) .

⁽٣) نصَّ الماتن عليها في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق ١٢٧) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٣٢٣) .

وإذا نَشَزَتِ المرأةُ. . وَعَظَها ، ثمَّ هَجَرَها ، ثمَّ ضَرَبَها .

قلتُ : يَعِظُ بظهورِ أَمَارةِ النُّشُوزِ ، ويضربُ بتحقُّقِهِ وتكرُّرهِ ، ويَهجُرُ في المَضْجَع بتحقُّقِهِ بلا تكرُّرِ ، وفي الضَّرْبِ خلافٌ ، الأظهرُ عندَ

سست چېد مورو د وي سرپ

ذَاتِ النَّوْبَةِ إلا لحاجةِ ؛ كعيادةٍ ، وتعرُّفِ خبرٍ ، وتسليمِ نفقةٍ ، ووضعِ متاعٍ وأَخْذِهِ ، وينبغي ألَّا يُطوِّلَ مُكْنَهُ ، فإنْ طَوَّلُهُ . قالَ في « المُهذَّبِ » : (وَجَبَ القضاءُ)(١) .

ومَنِ الأصلُ في حقُّهِ النَّهارُ. . فليلُهُ كنهارِ غيرِهِ .

قالَ المُصنَّفُ : (وقولي : ﴿ أَو لَعُنْرٍ ﴾ أعمُّ مِنْ قولِهِ : ﴿ أَو أَخْرِجَهُ السُّلْطَانُ قَهْرًا ﴾ (٢٠) .

[أحكامُ النُّشُوزِ]

(وإذا نَشَزَتِ المرأةُ) بالقولِ ؛ كأنْ تُجِيبَهُ بكلامٍ خَشِنٍ بعدَ أَنْ كانَ بلِينٍ ، أو بالفعلِ ؛ كأنْ يَجِدَ منها إعراضاً وعُبُوساً بعدَ لُطْفٍ وطلاقةِ وجهِ.. (وَعَظَها^{٣٠)} ، ثمَّ هَجَرَها ، ثمَّ ضَرَبَها) .

(قلتُ : يَعِظُ بظهورِ أَمَارةِ النَّشُوزِ ، ويضربُ بتحقَّقِهِ وتكرُّرِهِ ، ويَهجُرُ في المَضْجَعِ) بفتحِ الجيمِ (بتحقَّقِهِ بلا تكرُّرِ) ، والوعظُ كأنْ يقولَ : (اتقَى اللهَ في الحقِّ الوحقِّ الواجبِ لي عليكِ واحْذَرِي العقوبةَ) ، ويُبيِّنَ لها أنَّ النُّشُوزَ يُسقِطُ النَّفقةَ والقَسْمَ .

(وَفِي الضَّرْبِ) لها عندَ عدمِ تكرُّرِ النُّشُوزِ.. (خلافٌ ، الأظهرُ عندَ

١) المهذب (٢٤٢/٤).

⁽٢) دقائق تنقيح اللباب (ق١٢٧) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٣٢٣) .

٣) أي : ندباً . د شرقاوي ، (٢/ ٢٨٥) .

الرَّافعيِّ : لا ، وعندَ النَّوَويِّ : نعمُ ، واللهُ أعلمُ .

وإنِ ادَّعيٰ كلٌّ منهُما تَعَدِّيَ الآخَرِ واشتبهَ.. بَعَثَ

الرَّافعيِّ : لا) ؛ لأنَّ الجناية لم تتأكَّدُ بالتَّكُورُ^(۱) ، (وعندَ النَّوويُّ : نعمْ^(۲) ، واللهُ أعلمُ) ؛ لقولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَالَّيٰ عَنَافُونَ نُشُوزَهُ ﴾ فَعِظُوهُ ﴾ وَالمَّهُ فِي قولِهِ السَّمَ العِلْمِ ؛ كما في قولِهِ المَّمَنَ العِلْمِ ؛ كما في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفً أَوْ إِثْمَا ﴾ [البقرة : ١٨٦] ، والأوَّلُ بقَّاهُ على ظاهرِهِ ، وقالَ : (المُرادُ : والهُجُرُوهِ فَي إِنْ نَشَرْنَ ، واضْرِبُوهِ فَي إِنْ أَصْرَرُنَ على النَّمُوزَ) .

ولا يأتي بضربٍ مُبرِّح ، ولا على الوجهِ والمَهالِكِ ، والأَوْلَىٰ لهُ : العَفْوُ .

وأَفْهَمَ قُولُهُ : (في المَضْجَعِ) : أنَّهُ لا يَهجُرُها في الكلامِ ، وهوَ صحيحٌ فيما زادَ على ثلاثةِ أيَّام ، ويجوزُ في الثَّلاثةِ ، كما قالهُ في « الرَّوْضةِ » ؛ للخبرِ الصَّحيح : « لا يَجلُّ لمسلم أنْ يَهجُرَ أخاهُ فوقَ ثلاثِ »(٥) .

(وإنِ ادَّعَىٰ كلُّ منهُما تَعَدِّيَ الآخَرِ) عليهِ (واشتبهَ) الحالُ. . (بَعَثَ

⁽١) الشرح الكبير (٨/ ٣٨٨) ، المحرر (٢/ ١٠٤١) .

⁽٢) أي : يضرب إن شاء ؛ بشرط أنْ يعلمَ إفادةَ الضرب . • تحفة المحتاج ، (٧/ ٤٥٥) .

⁽٣) روضة الطالبين (٧/ ٣٦٩) ، منهاج الطالبين (ص٤٠٦) .

⁽٤) انظر و الشرح الكبير (٨/ ٣٨٨) .

⁽٥) روضة الطالبين (٧/ ٣٦٧) ، والحديث رواه البخاري (٢٠٧٦) ، ومسلم (٢٣/ ٢٥٥٨) عن رصد الطالبين (٢٣/ ٢٥٥٨) ، والحديث رواه البخاري (٢٠٧١) وغيرتُم : هذا في الهمجران لعبر عذر شرعيَّ ، فإنْ كان عذرٌ ؛ بأنْ كان المهجور مذموم الحال ؛ لبدعة أو فسق أو نحوهما ، أو كان فيه صلاح لدين الهاجر أو المهجور . . فلا يَعرَّمُ ، وعلى هذا يُحمَّلُ ما تُبَتَ مِنْ هجر النبيُ صلَّى الله عليه وسلَّم كعبَ بنَ مالك وصاحبَيهِ ، ونهيهِ صلَّى الله عليه وسلَّم الصحابة عن كلامهم ، وكذا ما جاء مِنْ هِجُران السلف بعضِهِم بعضاً) . من هامش (ب) ، وانظر (روضة الطالبين (٣١٨/٧) .

القاضي حَكَمَينِ مأمونَينِ برضاهُما يفعلانِ المصلحةَ مِنْ إصلاحٍ وتفريقِ ، وهما وكيلانِ لهُما في الأظهر .

قلتُ : فَيُوكُّلُ حَكَمَهُ بطلاقِ وقَبُولِ عِوَضِ خُلْعٍ ، وتُوكُّلُ حَكَمَها بَبَذْلِ عِوَضٍ خُلْعٍ ، وتُوكُّلُ حَكَمَها بَبَذْلِ عِوَضٍ خُلْع وقَبُولِ طلاقٍ بهِ ، واللهُ أعلمُ .

القاضي) وجوباً (حَكَمَينِ مأمونَينِ برضاهُما) ؛ لينظرا في أمرِهِما بعدَ اختلاءِ حَكَمِهِ بهِ وحَكَمِها بها ، ومعرفةِ ما عندَهُما في ذلكَ ، ثمَّ (يفعلانِ المصلحة) بينهُما (مِنْ إصلاحِ وتفريقِ) ؛ قالَ تعالىٰ : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْمَتُوا مَكْمًا مِنْ أَهْلِهِ، وَصَكَمًا مِنْ أَهْلِها . . . ﴾ الآية [الساء : ٣٥] ، ويُستحَبُّ كونُهُما مِنْ أهلِهِما ؛ للآيةِ ، ولأنَّ الأهلَ أَغْرَفُ بمصلحةِ الأهلِ .

(وهما وكيلانِ لهُما في الأظهرِ)^(۱) ؛ لأنَّ الحالَ قد يُؤدِّي إلى الفِراقِ ، والبُّضْعَ حقُّ الزَّوجِ ، والمالَ حقُّ الزَّوجةِ ، وهما رشيدانِ ، فلا يُولَّىٰ عليهِما في حقُهما^(۲) .

والثَّاني : أنَّهُما حاكِمانِ مُولِّيانِ مِنَ الحاكمِ ؛ لأنَّ اللهَ تعالى سمَّاهُما حَكَمَين ، والوكيلَ مأذونٌ ليسَ بحَكَم .

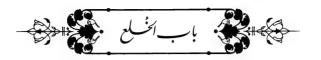
(قلتُ : فَيُوكِّلُ) هَوَ (حَكَمَهُ بطلاقٍ وقَبُولِ عِوَضِ خُلْعٍ ، وتُوكِّلُ) هِيَ (حَكَمَها بَبُلْلِ عِوَضِ خُلْع وقَبُولِ طلاقٍ بهِ ، واللهُ أعلمُ) .

ثمَّ الحَكَمانِ يُشترَطُ فيهِما على القولَينِ : الحُرِّيَّةُ ، والعدالةُ ، والاهتداءُ إلى ما هوَ المقصودُ مِنْ بعثِهما دونَ الاجتهادِ ، وتُشترَطُ الذُّكُورةُ على الثَّاني .



⁽١) أي : فينعزلان بما ينعزلُ به الوكيلُ مِنْ نحو إغماءٍ . ٩ شرقاوي ٩ (٢٨٧ / ٢) .

⁽٢) هو البُضْعُ بالنسبة للزوج ، والمالُ بالنسبة للزوجة . ﴿ شرقاوي ۗ (٢/ ٢٨٧) .



(باب انخلع)(۱)

الأصلُ فيهِ قبلَ الإجماعِ: قولُهُ تعالىٰ: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَا يُقِيَا حُدُودَ اللهِ... ﴾ الآيةَ الله : ٤١ الله : ٢٠١٠ (٢٠) ، وقولُهُ: ﴿ فَإِنْ طِلْبَنَ لَكُمْ عَن شَيّع مِنْهُ نَفْسًا ... ﴾ الآيةَ الله : ٤١ وخبرُ البخاريُّ : أتتِ امرأةُ ثابتِ بنِ قيسِ النّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ ، فقالتْ : يا رسولَ اللهِ ؛ ثابتُ بنُ قيسٍ لا أَنقِمُ عليهِ في خُلُقٍ ولا دِينِ ، وللحني أكرهُ الكفرَ في الإسلامِ - أي : كُفْرانَ النّعْمةِ - فقالَ : ﴿ أَتَرُدُينَ عليهِ حديقتُهُ ؟ » ، قالتْ : في الإسلامِ - أي : كُفْرانَ النّعْمةِ - فقالَ : ﴿ أَتَرُدُينَ عليهِ حديقتُهُ ؟ » ، قالتْ : نعمْ ، قالَ : ﴿ افْبَلِ الحديقة وطَلّقُها تطليقةٌ "(٣) ، وفي روايةٍ : ﴿ فردّتُها وأَمْرَهُ بِفِراقِها) (١٤) .

ويجوزُ حالتَي الشِّقاقِ والوِفاقِ ، وذِكْرُ الخوفِ في الآيةِ جَرْيٌ على الغالبِ .

والأصحُّ : أنَّهُ مكروهٌ ، إلا أنْ يخافا أو أحدُّهُما ألَّا يُقِيما حدودَ اللهِ الَّتي افترضَها في النَّكاحِ ، أو أنْ يَحلِفَ بالطَّلاقِ النَّلاثِ علىٰ فِعْلِ ما لا بُدَّ لهُ مِنْ فعلِهِ ؛ فَيُخالِمُ ثُمَّ يَفعلُ المحلوفَ عليهِ ؛ لأنَّهُ وسيلةٌ للتَّخلُّصِ مِنْ وقوعِ النَّلاثِ .

 ⁽١) مِنَ (الخَلْع) ؛ وهو النزعُ ؛ لأنَّ كلًّا مِنَ الزوجَينِ لباسُ الآخَر ؛ فكأنَّهُ بمفارقته الآخَرَ نَزَعَ
 لباسةُ ، وسيأتى تعريفه اصطلاحاً في " المتن » .

 ⁽٢) وتمامُ الشاهد: ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيَا أَفْدَتْ بِهِ ﴾ .

⁽٣) صحيح البخاري (٥٢٧٣) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

⁽٤) رواها البخاري (٢٧٦) .

[أركانُ الخُلْع]

وأركانُهُ ثلاثةٌ : عاقدٌ (١) ، ومعقودٌ عليه (٢) ، وصِيغةٌ (٣) .

وعَرَّفَهُ مِنْ زِيادتِهِ بقولِهِ^(٤) : (هوَ فُرْقَةٌ) ؛ أي : مِنْ زوجٍ يَصِحُّ طلاقُهُ ، (بعِــوَضِ) ؛ أي : لجهــةِ الـزَّوجِ ، (بلفـظِ طـلاقِ أو خُلُـعٍ) ، والمُسرادُ : ما يشملُهُما وغيرَهُما مِنْ ألفاظِ الطَّلاقِ والخُلْعِ ، صريحاً ، أو كنايةً ؛ كالفِراقِ ، والإبانةِ ، والمُفاداةِ .

وخَرَجَ بجهةِ الزَّوجِ: تعليقُ طلاقِها بالبراءةِ عمَّا لها علىٰ غيرِهِ ؛ فيقمُ الطَّلاقُ فيها رجعيًا ، ودَخَلَ فيها^(٥) : سيِّدُ الزَّوجِ^(١) ؛ فإنَّهُ الَّذي يستحقُّ العِوَضَ ، ولا بُدَّ أَنْ يكونَ العِوَضُ مقصوداً ؛ ليخرجَ الدَّمُ ونحوهُ .

(فإنْ كانَ) ذلكَ (بلفظِ الخُلْعِ ولم يَنْوِ بهِ طلاقاً^(٧). . فالأظهرُ : أنَّهُ طلاقٌ أيضاً)^(٨) ، كما لو خالعَ بلفظِ الطَّلاقِ .

وهو الزوجُ والمُختلِعُ .

 ⁽٢) وهو العِوَضُ أي : الثمنُ والمُموَضُ عنه ؛ أي : البضع . انظر دحاشية الشرقاوي ٤
 (٢٩٠/٢) .

 ⁽٣) انظر شروط هنذه الأركان في (الياقوت النفيس) (ص ٢٧٩ - ٢٣٠) ، و(حاشية الشرقاوي)
 (٢٩٠/٢) .

⁽٤) نصَّ الماتن عليها في (دقائق التنقيح) (ق ١٢٧) ، وانظر (اللباب) (ص٣٢٥) .

⁽٥) أي : في جهة الزوج .

⁽٦) أي : فيما إذا وقع الخلعُ من العبد .

 ⁽٧) أي : فهو مِنَ الصريح إذا لم ينو به الطلاق ، والمعتمد : أنَّه لا يكونُ صريحاً إلا مع ذِكْر المال أو يُتِّته . انظر (حاشية الشرقاوي) (۲۹۱/۲) .

 ⁽A) فينقصُ حينئذِ العدد .

وفي قول : فسخٌ ، فإنْ وَقَعَ بمُستى صحيح . لَزِمَ ، أو فاسدٍ. . وَجَبَ مهرٌ المِثْل ، أو بلا بدلٍ . . وَجَبَ مهرُ المِثْل في الأصحِّ .

وتُخالِفُ المُختلِعةُ الرَّجْعيَّةَ في أحدَ عَشَرَ حُكْماً: لا يلحقُها طلاقٌ ، ولا ظهارٌ ، ولا إيلاءٌ ، ولا تستحقُّ نفقةً ، ولا يتوارثان ،

(وفي قولٍ : فسخٌ) ؛ لأنَّهُ فِراقٌ حَصَلَ بمُعاوَضةٍ ، فأَشْبَهَ ما لوِ اشترىٰ زوجتَهُ .

أمًّا إذا نوى به طلاقاً. . فهوَ طلاقٌ قطعاً ؛ عملاً بنيَّتِهِ .

(فإنْ وَقَعَ) الخُلْعُ (بمُسمّى صحيح . لزَمَ) ، كما في البيع ونحوه ، (أو) بمُسمّى (فإنَّ وَقَعَ) الخُلْعُ (بمُسمّى صحيح . . لزَمَ) ؛ لأنَّهُ المَرَدُ عندَ فسادِ العِوْضِ ، (أو) وَقَعَ الخُلْعُ (بلا بدلي . . وَجَبَ مهرُ المِثْلِ في الأصحّ) ؛ لاطَّرادِ العُرْفِ بجَرَيانِهِ بعِوَضٍ ، فيرجعُ إلى المَرَدُ عندَ الإطلاقِ ، كالخُلْعِ بمجهولٍ ، فيقعُ الطَّلاقُ بائناً .

والنَّاني : لا يجبُ شيءٌ ؛ لعدمِ ذِكْرِ العِوَضِ ، فيقعُ الطَّلاقُ رجعيًّا .

[ما تُخالِفُ بهِ المُختلِعةُ الرَّجْعيَّةَ]

(وتُخالِفُ المُختلِعةُ الرَّجْعيَّةَ في أحدَ عَشَرَ حُكْماً : لا يلحقُها طلاقٌ ، ولا ظِهارٌ ، ولا إيلاءٌ ، ولا تستحقُّ نفقةً) ولا كُِسُوةً إِنْ كانتْ حائلاً ، وإلا فتستحقُّهُما بسببِ الحملِ ؛ لقولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَإِن كُنَّ أُولَكِ مَلْ فَأَنْفِقُواْ عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَلَهُونَ ﴾ والمُختلِعةُ . يَضَعْنَ حَلَهُونَ ﴾ والمُختلِعةُ .

أي: وكمجهول، وميتة، ومُؤجِّل بمجهول، ولو خالع بمعلوم ومجهول.. فَسَدَ العِرَضُ ووَجَبَ مهرُ العثل، أو بصحيح وفاسد معلوم.. صحَّ في الصحيح ووَجَبَ في الفاسد ما يُمْالِلُهُ مِنْ مهر العثل. • شرقاري • (٢/ ٩٩١- ٢٩٢).

ويجبُ بوَطْئِها الحدُّ ، ولا يستبيحُ وَطْأَها إلا بعقدِ جديدٍ ، ومهرٌ جديدٌ ، ولو عَتَقَتْ في العِدَّةِ . لم عَتَقَتْ في العِدَّةِ . لم تَعَدِّ الحرائرِ في الأظهرِ ، ولو ماتَ الزَّوجُ . لم تَعَدِّ اليمينُ في الأظهرِ ؛ سواءٌ أكانَ في البَيْمينُ في الأظهرِ ؛ سواءٌ أكانَ في البَيْمة أم بعدَها .

قلتُ : يجمعُ ذلكَ كلَّهُ أنَّها فُرْقةُ بينونةٍ ، واللهُ أعلمُ .

(ويجبُ بوَطْنِها) منهُ (الحدُّ) كرَطْءِ غيرِهِ ، (ولا يستبيحُ وَطْأَهَا إلا بعقدٍ جديدٍ () ويجبُ بوَطْنِها) منهُ (الحدُّ) كرَطْءِ غيرِهِ ، (ولا يستبيحُ وَطْأَهَا إلا بعقدٍ جديدٍ () ، و) يجبُ فيهِ (مهرٌ جديدٌ ، ولو عَتَقَتْ) فيما إذا كانتُ أَمَةً (في العِلَّةِ . . لم تُكمِلُ عِدَّةَ الحرائرِ في الأظهرِ) ؛ لأنَّها كالأجنبيَّةِ ، فكأنَّها عَتَقَتْ بعدَ انقضاءِ العِدَّةِ ، بخلافِ الرَّجْعيَّةِ ، والنَّاني : تُكمِلُ عِدَّةَ الحرائرِ ؛ لوجودِ العتقِ في العِدَّةِ .

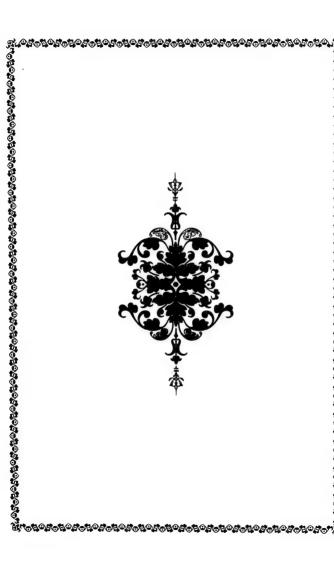
(ولو ماتَ الزَّوجُ . لم تنتقلُ) هيَ (لمِدَّةِ الوفاةِ ، ولو تزوَّجَ بها) وقد كانَ عَلَّقَ طلاقَهَا بشيءٍ قبلَ الخُلْعِ . (لم تَعُدِ اليمينُ) بعدَ أَنْ تزوَّجَها (في الأظهرِ) ، والنَّاني : تعودُ ، وتوجيهُهُما يُعرَفُ ممَّا مرَّ ؛ (سواءٌ أكانَ) التَّزوُجُ (في المِدَّةِ أم بعدَها) .

(قلتُ : يجمعُ ذلكَ كلَّهُ أنَّها فُرْقةُ بينونةٍ ، واللهُ أعلمُ) ، بخلافِ فُرْقةِ الرَّجْعيَّةِ ؛ فكانتْ كالزَّوجةِ .

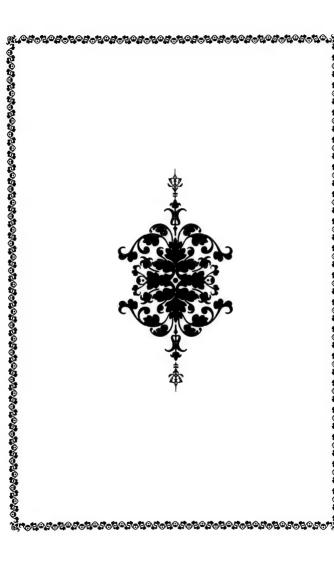
والتَّرْجيحُ فيما ذُكِرَ في البابِ. . مِنْ زيادتِهِ (٢) .

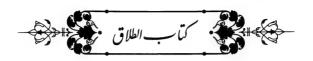


⁽٢) نصَّ الماتن عليها في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق ١٢٧) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٣٢٥) .









(كتاب الطلاق)

هوَ لغةً : حَلُّ القيدِ ، وشرعاً : حَلُّ عقدِ النُّكاحِ بلفظِ الطَّلاقِ ونحوهِ .

والأصلُ فيهِ قبلَ الإجماعِ : الكتابُ ؛ كقولِهِ تعالى : ﴿ اَلْطَائَقُ مَرَّتَانِ ﴾ [البقرة : ٢٧٩] ، وقولِهِ : ﴿ اَلْطَائَقُ مَرَّتَانِ ﴾ [البقرة : ٢٧٩] ، وقولِهِ : ﴿ يَتَأَبُّمُ النِّيَّ إِذَا طَلَقْتُمُ اللَّهِ مِنَ الْحَلَالِ أَبْغَضَ إلى اللهِ مِنَ الطَّلَاقِ * رَوَاهُ أَبُو وَالدَّبِهُ اللهِ مِنَ الطَّلَاقِ * رَوَاهُ أَبُو وَاوَدَ بِإِسنادٍ صحيح والحاكمُ وصَحَّحَهُ (١٠) .

[أركانُ الطَّلاقِ]

وأركانُهُ أربعةٌ (٢) : مُطلِّقٌ (٦) ، وصيغةٌ (٤) ، وقصدٌ إليهِ (٥) ، وزوجةٌ (٦) .

⁽١) سنن أبي داود (٢١٧٨) ، المستدرك (٢/ ١٩٧) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

 ⁽٢) وزاد ابن حجر وغيرُهُ ركناً خامساً ؛ وهو الولايةُ عليه ، قال الشرواني نقلاً عن الرَّشيدي : (كالَّهُ أخرج به : غيرَ المُكلَّف ؛ إذ لبس له ولايةُ الطلاق) . انظر " تحفة المحتاج " مع " الشرواني "
 (٨/٣)) .

 ⁽٣) وشُرِطَ فيه : اختيارٌ ؛ فلا يصعُ مِنْ مُكرَهِ وإنْ لم يُورٌ ، وتكليفٌ ، ويُستثنى : السكرانُ
 الشَّتمدّي ؛ فيقمُ عليه الطلاقُ تغليظاً عليه . انظر الأسنى المطالب ا (٣/ ٢٦٩) .

⁽٤) ويُشترَط فيها : ما يَدُلُ على الفراق صريحاً أو كناية . • الياقوت النفيس ، (ص ٢٣٣) .

أي : قصدُ استعمال لفظ الطلاق في معناه ؛ وهو حَلُّ العِصْمة ؛ فلا يقعُ ممَّنْ جهل معناه ،
 ولا ممَّنْ سبق لسانهُ ، ولا ممَّنْ قال لمَنِ اسمُها (طالق) : (يا طالقُ) ولم يقصد طلاقاً . انظر
 و حاشية الشرقاوى ١ (٢٩٤ / ٢) .

⁽٦) أي : ولو حكماً ؛ كالرجعيَّة . انظر ا حاشية الشرقاوي ١ (٢ / ٢٩٤) .

فُرْقةُ النِّكاحِ : طلاقٌ ، وفسخٌ .

فالطَّلاقُ ستَّةُ أنواع : المعهودُ ، والخُلْعُ في الأظهرِ ، وفُرْقةُ الإيلاءِ ، والحَكَمَين ، والإعسار بالمهر أو النَّفقةِ .

قلتُ : الأخيرانِ فسخٌ ، واللهُ أعلمُ .

[أنواعُ الطَّلاقِ]

ولهُ وللفسخِ أنواعٌ بَيْنَها بقولِهِ : (فُرْقةُ النَّحَاحِ : طلاقٌ ، وفسخٌ ؛ فالطَّلاقُ ستَّةُ أنواعِ : المعهودُ) الآتي بيانُهُ ، (والخُلْعُ في الأظهرِ)، كما تقدَّم بيانُهُ ()، وفُرْقةُ (الحَكَمَينِ) السَّابقُ بيانُها في (وفُرْقةُ الإيلاءِ) الآتي بيانُها في بابِهِ () ، (و) فُرْقةُ (الحَكَمَينِ) السَّابقُ بيانُها في (بابِ القَسْمِ والنُّشُوزِ) () ، (و) فُرْقةُ (الإعسارِ) ؛ أي : إعسارِ الزَّوجِ (بابمهرِ أو النَّفقةِ) بعدَ إمهالِهِ ثلاثةَ أيّامٍ ؛ ليتحقّقَ إعسارُهُ ، لكنَّ الفسخَ بالمهرِ إنَّما يكونُ قبلَ الوَطْءِ ؛ لبقاءِ المُعوّضِ قبلَهُ وتلَفِهِ بعدَهُ ، كبقاءِ المَبيعِ بيدِ المُفلِسِ وتَلَفِهِ .

(قلتُ : الأخيرانِ) وهما فُرْقتا الإعسارِ بما ذُكِرَ.. (فسخٌ) لا طلاقٌ ، (واللهُ أعلمُ) .

وكالإعسارِ بالنَّفقةِ : الإعسارُ بكلُّ مِنَ الكِّسُوةِ والمَسْكَنِ (عُ) .

⁽۱) انظر (۲/۷۰۱ـ۴۰۸).

⁽۲) انظر (۲/ ۳٤٥) وما بعدها .

⁽٣) انظر (٢/ ٤٠٥).

⁽٤) قوله: (مِنَ الكِننوة)؛ أي: أو بعضها الضروري؛ كقميص وخمار وجُبَّة شتاء، بخلاف سراويلَ ومِخَدَّة وفُرُش، والفسخُ يكونُ بأوَّل الفصل؛ لأنَّ به يدخلُ وقتُ الوجوب، وقد يُروقَفُ فيه؛ لأنَّ الوجوب، أما يستقرُ بتمام الفصل. • شرقاوي، (٢ / ٢٩٥).

والفسخُ تسعةَ عَشَرَ نوعاً : فُرْقةُ اللَّعانِ ، وخيارُ المُعتَقةِ ، والعُيُوبِ ، والعُنيُوبِ ،

قلتُ : هوَ نوعٌ منها ، واللهُ أعلمُ .

والغُرُورِ، ووَطْءِ الشُّبْهَةِ، أوِ المُباشَرةِ بها في قولِ الأظهرُ خلافُهُ، والسَّبْي ،

[أنواعُ الفسخ]

(والفسخُ تسعةَ عَشَرَ نوعاً : فُرْقةُ اللِّعانِ) الآتي بيانُها في بالِهِ^(۱) ، (وخيارُ المُعتَقةِ) بفتح التَّاءِ ، (والعُبُوبِ ، والعُنَّةِ) ، كما مرَّ بيانُها في مَحالُها^(۲) .

(قلتُ : هوَ) ؛ أي : خيارُ العُنَّةِ (نوعٌ منها) ؛ أي : مِنَ العيوبِ ؛ أي : مِنَ الخيارِ بها ، (واللهُ أعلمُ) .

(و) فُرْقَةُ (الغُرُورِ)، كما مرَّ بيانُها في محلِّهِ^(٢)، (و) فُرْقَةُ (وَطْءِ الشُّبْهةِ)؛ كأنْ وَطِئَ بها أمَّ زوجتِهِ أو بنتَها، (أوِ المُباشَرةِ بها)؛ أي : بالشُّبْهةِ (في قولٍ)؛ لأنَّها تُوجِبُ الفِدْيةَ على المُحرِمِ، فكانتْ كالوَطْءِ، للكنِ (الأظهرُ خلافُهُ)؛ لأنَّها لا تُوجبُ عِدَّةً، فلا تُوجبُ حُرْمةً.

والتَّرجيحُ مِنْ زيادتِهِ^(٤) .

(و) فُرْقَةُ (السَّبْيِ) للزَّوجَينِ الحُرَّينِ أو أحدِهِما قبلَ الدُّخولِ أو بعدَهُ ؛ صغيرَينِ كانا ، أو كبيرَينِ واستُرِقَّ الزَّوجُ^(٥) ؛ لأنَّ الرُقَّ إذا حَدَثَ أزالَ المِلْكَ عنِ

⁽١) انظر (٢/ ٤٥٣).

⁽٢) انظر (٢/٣٦٦_٣٦٩).

⁽٣) انظر (٢/٣٥٣_٢٥٧).

⁽٤) نصَّ الماتن عليها في (دقائق التنقيح) (ق ١٢٧) ، وانظر (اللباب) (ص٣٦٦) .

 ⁽٥) أي : اختار الإمامُ رِقَّهُ ، وخَرَجَ بَلْلك : ما لو مَنَّ عليه أو فُودِيَ ؛ فإنَّهُ يستمرُّ النكاحُ . انظر
 د حاشية الشرقاوي ٥ (٢ / ٢٩٥) .

والإسلام ، والرَّدَّةِ ، وإنكاحِ الوليَّينِ ، وإذا أَسْلَمَ علىٰ أَختَينِ ، أو أكثرَ مِنْ أَربعٍ ، أو أمَثَينِ ، وإذا مَلَكَ أحدُ الزَّوجَينِ صاحبَهُ ، وعدمِ الكفاءةِ ، وتَمَجُّسِ أحدِ الزَّوجَينِ ، وعدمِ الكفاءةِ ، وتَمَجُّسِ أحدِ الزَّوجَينِ ، والرَّضاع ، والموتِ .

النَّفْسِ(١) ، فعنِ العِصْمَةِ أَوْلَىٰ .

(و) فُرُقةُ (الإسلامِ) مِنْ أحدِ الزَّوجَينِ ، (والرِّدَّةِ) منهُ أو منهُما (٢٠) ، (وإنكاحِ الوليَّينِ) امرأةً لاثنَينِ (٣) ، (وإذا أَسْلَمَ) الزَّوجُ (على أختينِ ، أو) الحُرُّ على (أكثرَ مِنْ أربع ، أو) على (أَمَتينِ ، وإذا مَلَكَ أحدُ الزَّوجَينِ صاحبَهُ) ، كما مرَّ بيانُها (٤٠) .

 ⁽١) قوله: (أزال المِلْكَ)؛ أي: التصرُّف (عن النفس)؛ أي: نفسِ الشخص الذي حدث ربَّعُه ؛ لأنَّ الإنسانَ يملكُ التصرُّف في نفسه بإجارة أو إعارة أو غيرهما ، فإذا رقَّ أزال ذلك ، فلا يملكُ أنْ يُؤجرَ نفسه مثلاً ؛ لأنَّ منافعةً صارتُ مُستحقَّةً لسيَّده. « شرقاوى » (٢ / ٢٩٥) .

⁽٢) أي : الزوجين ؛ بأنِ ارتدًا معاً .

⁽٣) قوله : (وإنكاح الوليَّين) ؛ أي : معاً لزوجَين .

 ⁽٤) انظر (٣٤٩/٢ ، ٣٧١ ، ٣٧٢) ، وفي هامش (د) : (بلغ مقابلة) .

 ⁽٥) عبارة (التحرير) مع (التحفة) (ص ١٠٤) : (وفُرْقة انتقالِ مِنْ دين إلىٰ آخَرَ ؛ كانتقال أحد الزوجَينِ من اليهوديّة إلى النصرائيّة) ؛ وذلك بأنْ ترافعوا إلينا . انظر (حاشية الشرقاوي) (٢٩٦/٢) .

⁽٦) انظر (٢/ ٤٧٣ ـ ٤٧٥) .

ولفظُ الطَّلاقِ صريحٌ لا يحتاجُ لنيَّةٍ ؛ وهوَ خمسةٌ : الطَّلاقُ ، والفِراقُ ، والسَّراحُ ، والخُلْمُ ، و(نَعَمْ) في جوابِ القائلِ لهُ : (طَلَّقتَ امرأتَكَ ؟) في الأصحِّ .

قلتُ : إِنْ أَرَادَ السَّائلُ الإنشاءَ ، فإِنْ أَرَادَ الاستخبارَ . كَانَ قُولُهُ : (نَعَمْ) إِفْرَاراً بِهِ ؛ حتىٰ لو قالَ : (أردتُ ماضياً وراجعتُ) . . صُدُقَ

[أنواعُ الطَّلاقِ الصَّريحِ]

(ولفظُ الطَّلاقِ)(1) _ أي : اللَّفظُ الَّذي يَحصُلُ بهِ الطَّلاقُ ـ نوعانِ : (صريحٌ) ؛ وهوَ ما (لا يحتاجُ لنيَّةٍ ؛ وهوَ خمسةٌ : الطَّلاقُ ، والفِراقُ ، والسَّراحُ ، والخُلعُ ، و (نَعَمْ) في جوابِ القائلِ لهُ : ﴿ طَلَقتَ امرأتَكَ ؟ » في الأصحِّ) ؛ لاشتهارِها معَ وُرُودِها في القرآنِ وإنْ لم يَرِدْ فيهِ لفظُ (نَعَمْ) ؛ لأنَّها بمعنىٰ (طَلَّقتُها) فيما ذُكِرَ ، والمُرادُ بالخُلْعِ : ما يتناولُ لفظُهُ ولفظَ المُفاداة (٢٠) .

والثَّاني : أنَّ (نَعَمْ) ليستْ صريحة ؛ لأنَّها لم تَرِدْ بذلكَ ، فتفتقرُ إلى نيَّةٍ . والتَّرجيحُ مِنْ زيادتِهِ .

(قلتُ): هـنذا (إِنْ أُرادَ السَّائلُ) بقولِهِ : (طَلَّقتَ امرأَتَكَ ؟) (الإنشاءَ (٣) ، فإنْ أُرادَ الاستخبارَ . . كانَ قولُهُ) ؛ أي : الزَّوجِ في الجوابِ : (﴿ نَعَمْ ﴾ إقراراً بهِ) ؛ أي : بالطَّلاقِ ؛ (حتىٰ لو قالَ : أردتُ) طَلاقاً (ماضِياً وراجعتُ . . صُدُّقَ

أي : مُشتقًاته ؛ فإنَّ المصادر كناياتٌ إنْ وقعتْ خبراً ؛ كـ (أنتِ طلاقٌ) ، فإنْ وقعت مفعولاً ؛
 كـ (أوقعتُ طلاقَكِ) ، أو مبتدأً ؛ كـ (علميَّ الطلاقُ) . . كانتْ مِنَ الصريح . • شرقاوي ،
 (٢٩٦/٢) .

 ⁽٢) أي : حيثُ ذُكِرَ معهما المالُ أو نواه ، وإلا فيكونان كنايةً . انظر ٩ حاشية البجيرمي على
 الخطيب ١ (١/٤٨٦) ، و٩ حاشية الشرقاوي ١ (٢٩٦/٢) .

⁽٣) في (و، ز): (التماس الإنشاء).

بيمينِهِ ، واللهُ أعلمُ .

وكنايةٌ تفتقرُ للنِّيَّةِ ؛ وهيَ ثلاثةُ أنواعٍ : إشارةٌ ، وكتابةٌ ، وكلامٌ يُشبِهُ الطَّلاقَ ؛ كقولِهِ : (أنتِ خَلِيَّةٌ) ، (بَرَيَّةٌ) ، (بائنٌ) ، (بَتَّةٌ) ،

5

بيمينِهِ) في ذلكَ ، (واللهُ أعلمُ) ؛ لاحتمالِ اللَّفظِ لهُ .

وإنْ جُهِلَ حالُ السُّؤالِ. . فظاهرٌ أنَّهُ يُحمَلُ على الاستخبارِ^(١) ؛ لأنَّ الإنشاءَ لا يُستفهَمُ عنهُ .

[أنواعُ الطَّلاقِ بالكنايةِ]

(وكنايةٌ) (٢) ؛ وهيَ ما (تفتقرُ للنِّيَةِ (٣) ؛ وهيَ ثلاثةُ أنواعٍ : إشارةٌ) ؛ كأنْ قالتْ لهُ : (طَلْقُنِي) ، فأشارَ بيدِهِ : أنِ اذْهَبِي ، (وكتابةٌ ، وكلامٌ يُشبِهُ الطَّلاقَ) الصَّريحَ ؛ (كقولِدِ (٤) : ﴿ أنتِ خَلِيَةٌ ») ، أو : (بَرِيَةٌ) ؛ أي : مِنَ الزَّوجِ ، أو : (بَرِيَةٌ) ؛ أي : مقطوعةُ الوُصْلةِ ، أو : (بَرَيَةٌ) () ؛ أي : مقطوعةُ الوُصْلةِ ،

 ⁽١) قوله: (فظاهرٌ) الأَولىٰ: (فالظاهرُ)؛ كما هو قاعدةُ الفقهاء؛ أنَّهُم إذا قالوا: (فالظاهرُ).. عُلِمَ أنَّهُ بحثٌ ، وإنْ قالوا: (فظاهرٌ).. عُلِمَ أنَّهُ منقولٌ ، وما هنا بحثٌ للزَّرْكَشَى . انظر ٩ حاشية الشرقاوي ٤ (٢٩٦/٢) ، وه شرح المنهج ٤ (٨٦/٢) .

 ⁽٢) وحقيقة الكناية : ما احتملت الطلاق وغيره ؛ ولذلك لا بُدَّ فيها من النيّة .

⁽٣) وشرطُ تأثير النيَّة : اقترانُها بأيِّ جزء مِنَ الأوَّل أو الآخر أو الوسط على ما رجَّحه في • أصل الروضة ، واعتمده الرملي في • النهاية ، واعتمد في • المنهاج ، اقترانَها بكلُّ اللفظ ، وقيل : يكفي بأوَّلها ، ورجَّحه كثيرون ، وذكر ابنُ حجر هلذه الأقوالُ في • التحفة ، دون ترجيح . انظر • روضة الطالبين ، (٣٢/٨) ، و• الشرح الكبير ، (٨/٥٢٥) ، و• نهاية المحتاج ، (٣٥/٨) ، و• منهاج الطالبين ، (ص ٤١٤) ، و• التحفة ، مع • الشرواني ، (٨/١٤-٢٠) .

 ⁽٤) أتن بالكاف ؛ لأنّ كناياتِ الطلاق لا تنحصرُ ، بل الضابطُ فيها : كلُّ لفظٍ أَشْعَرَ بالفُرْقة إشعاراً قريباً ولم يَشع استعمالُهُ فيه شرعاً ولا عرفاً . • شرقاوي » (٢٩٧/٢) .

 ⁽٥) تنكيرُ (البيّة) جؤزه الفرّاء ، والأكثرُ : علىٰ أنّهُ لا يُستممّلُ إلا مُعرّفاً باللام . • شرح المنهج ،
 (٧٣/٢) ، وانظر • حاشية البجيرمي على الخطيب • (٣/ ٤٩٤) .

و(بَتْلَةٌ) ، (حرامٌ) ، (حَبْلُكِ علىٰ غارِبِكِ) ، (اعتدِّي) ، (اسْتَبْرِئي رَحِمَكِ) ، (الْحَقِي بأهلِكِ) ، وما أَشْبَهَها .

قلتُ : إنْ أرادَ إشارةَ النَّاطقِ. . فالأصحُّ : أنَّها لغوٌ ، وإنْ أرادَ إشارةَ الأخرسِ. . فهيَ مُنقسِمةٌ إلىٰ صريحةٍ ـ وهيَ ما فَهِمَ طلاقَهُ بها كلُّ أحدٍ ـ وكنايةٍ ؛ وهيَ ما اختصَّ بفهمِها أهلُ الفِطْنةِ ، واللهُ أعلمُ .

والفرقُ بينَ الطَّلاقِ والفسخِ : أنَّهُ لا سُنَّةَ فيهِ ولا بدعةَ ،

(و" بَتْلَةً) ؛ أي : متروكةُ النّكاحِ ، أو : (حرامٌ) ، أو : (حَبْلُكِ على عارِيهِ _ على عارِيكِ) ؛ أي : خَلِّيتُ سبيلَكِ كما يُخلَّى البعيرُ في الصّحراءِ وزِمامُهُ على عارِيهِ _ وهو ما تقدَّمَ مِنَ الظَّهرِ وارتفعَ مِنَ العُنُّقِ _ ليرعى كيفَ يشاءُ ، أو : (استنرِني رَحِمَكِ) ؛ أي : لأني طَلَقتُكِ ؛ سواءٌ المدخولُ بها وغيرُها ، أو : (النّخقِي) بكسرِ الهمزةِ وفتحِ الحاءِ (بأهلِكِ) ؛ أي : لأني طَلَقتُكِ ، (وما أَشْبَهَها) ؛ كـ (اغربي) ، و(اغربي) ، و(دغينِي) ، و(دَعِينِي) ، وودَعِيني) ،

(قلتُ : إنْ أرادَ) بالإشارةِ (إشارةَ النَّاطقِ.. فالأصحُ : أنَّها لغوٌ) ؛ لأنَّ عُدُولَهُ عنِ العبارةِ إلى الإشارةِ يُفهِمُ أنَّهُ غيرُ قاصدِ للطَّلاقِ ، وإنْ قَصَدَهُ بها.. فهي لا تُقصَدُ للإفهامِ إلا نادراً ، (وإنْ أرادَ إشارةَ الأخرسِ.. فهي مُنقسِمةٌ إلىٰ صريحةٍ ـ وهي ما فَهِمَ طلاقَهُ بها كلُّ أحدٍ ـ و) إلىٰ (كنايةٍ ؛ وهي ما اختصَّ بفهمِها أهلُ الفِطْنةِ ، واللهُ أعلمُ) ، وكالطَّلاقِ في هذا غيرُهُ .

[الفرقُ بينَ الطَّلاقِ والفسخِ]

(والفرقُ بينَ الطَّلاقِ والفسخِ) أربعةُ أشياءَ : (أَنَّهُ لا سُنَّةَ فيهِ) ؛ أيِ : الفسخِ ، (ولا بدعة َ) ؛ لأنَّهُ شُرِعَ لدفعِ مَضَارً نادرةٍ ، فلا يَلِيقُ بهِ مُراقبةُ

ولا رجعةَ فيهِ ، ولا يَتْبُتُ فيهِ شيءٌ مِنْ خصائصِ النَّكاحِ ؛ كالطَّلاقِ ، والظّهار ، والإيلاءِ ، ولا تَجلُّ بعدَهُ حتىٰ تَنكِحَ زوجاً غيرَهُ .

والطَّلاقُ أنواعٌ :

سُنِّيٌّ ؛ وهوَ أَنْ يُطلِّقَهَا ولو ثلاثاً في طُهْرٍ لم يُجامِعُها فيهِ .

قلتُ : ولا في الحيضِ الَّذي قبلَهُ ، واللهُ أعلمُ .

الأوقاتِ ، (ولا رجمةَ فيهِ ، ولا يَثبُتُ فيهِ) ؛ أي : ولا يبقىٰ معَهُ^(۱) (شيءٌ مِنْ خصائصِ النِّكاحِ ؛ كالطَّلاقِ ، والظَّهارِ ، والإبلاءِ) ؛ لأنَّه يُمِيدُ البَيْنونةَ دائماً ، بخلافِ الطَّلاقِ ، (و) لا يثبتُ فيهِ أنَّها (لا تَحِلُّ) لهُ (بعدَهُ حتىٰ تَنكِحَ زوجاً غيرَهُ)^(۲) ؛ لأنَّه شُرعَ لدفع مَضَارً كما مرَّ ، فلا يَلِيقُ بهِ التَّفيرُ عنهُ بثبوتِ ذلكَ .

[أنواعُ الطَّلاقِ بَدْءاً بالسُّنِّيِّ]

(والطَّلاقُ أنواعٌ) ثلاثةٌ : (سُنِّيٌّ ؛ وهمَ أنْ يُطلِّقَها ولو ثلاثاً) بعدَ الدُّخولِ ، وهيَ ممَّنْ تعتدُ بالأقراءِ ، (في طُهْرِ لم يُجامِعْها فيهِ) .

(قلتُ : ولا في الحيضِ الَّذي قبلَهُ ، واللهُ أعلمُ)؛ لاستعقابِهِ الشُّرُوعُ في المِدَّةِ^(٣)، وعدم النَّدم، وقد قالَ تعالىٰ: ﴿ إِذَا طَلَقْتُدُ النِّسَاءَ فَطَلِقُوهُنَ لِمِذَّتِهِٮَ ﴾ [الطلان: ١] ،

⁽١) إنَّما فسّر عدمَ الثبوتِ بذلك ؛ لأنّ قوله : (ولا يثبتُ فيه) يُوهِمُ أنَّ المُرادَ : ولا يثبتُ في حالة الفسخ دون ما بعد حالته فإنّهُ يشت فيه ما ذُكر ، وليس مُراداً ، بل متى وُجد الفسخ لم يلحق المرأة المفسوخ نكاحُها شيءٌ مِنْ هذه المذكورات ، بخلاف الطلاق ؛ فإنّها تلحقُ المطلقة فيه في بعض الصور ؛ وهو ما إذا كان رجعياً ؛ إذ الرجعيةُ كالزوجة في لحوق ما ذُكِرَ . ﴿ شرقاوي ﴾ (٢٩٨/٢) .

 ⁽٢) أي : ولا يتوقَّفُ العقدُ بعدَهُ على مُحلِّل ؛ فله أنْ يفسخَ ثمَّ يعقدَ مراراً ؛ لأنَّهُ لا ينقصُ عدد الطلاق . • شرقاوي • (٢٩ /٢٩) .

 ⁽٣) قوله : (لاستعقابهِ الشُّرُوعُ) تعليلٌ لكونه سُيّاً ، وهو مضافٌ لمفعوله ، و(الشروع) فاعلهُ ،
 والتقديرُ : (أَنْ يَعقُبُ الطلاقُ الشروعُ) ، ويصعُ أَنْ يكونَ مِنْ إضافة المصدر لفاعله ونصب=

وبِدْعيٌّ ؛ وهوَ أَنْ يُطلِّقَ مدخولاً بها في حيضٍ أو نفاسٍ أو في طُهْرِ جامعَها فيه ولم يظهر بها حَمْلٌ .

وفي ﴿ الصَّحيحَينِ ﴾ : أنَّ ابنَ عمرَ طَلَقَ امرأتَهُ وهيَ حائضٌ ، فذَكَرَ ذلكَ عمرُ للنَّبِيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ ، فقالَ : ﴿ مُرهُ فَلْيُراجِعْها ، ثمَّ لِيُمْسِكْها حتىٰ تطَهُرَ ، ثمَّ تَحِيضَ ثمَّ تَطَهُرَ ، فإنْ شاءَ . أَمْسَكُها ، وإنْ شاءَ . . طَلَّقَها قبلَ أنْ يُجامِعَ ؛ فتلكَ العِدَّةُ التِّي أَمَرَ اللهُ أنْ يُطلَّقَ لها النَّساءُ »(١) .

ولو قالَ : (أنتِ طالقٌ معَ آخِرِ حيضِكِ). . فسُنِّيٌّ ؛ لِمَا قُلْناهُ (٢٠ .

[الطَّلاقُ البِدْعيُّ]

(وبِدْعيٌّ ؛ وهوَ أَنْ يُطلِّقَ مدخولاً بها) ولو في اللَّبُرِ ، وهيَ مَمَّنْ تعتدُّ بالأقراءِ (٣) ، (في حيضٍ أو نفاسٍ) ؛ لمُخالفتهِ الآيةَ ، والمعنىٰ فيهِ : تضرُّرُها بطُولٍ مُدَّةِ التَّرْبُص ، (أو في طُهْرٍ جامعَها فيهِ) ، أو في حيضٍ قبلَهُ ، (ولم يظهرُ بها حَمْلٌ) وكانتْ ممَّنْ قد تَحبَلُ ؛ لأدائِه إلى النَّدمِ عندَ ظهورِ الحَمْلِ ؛ فإنَّ الإنسانَ قد يُطلِّقُ الحائلَ دونَ الحاملِ ، وعندَ النَّدم قد لا يُمكِنُهُ التَّداركُ ، فيتضرَّرُ الولدُ .

واستدخالُ المَنِيِّ كالدُّخولِ^(٤) ؛ لاحتمالِ الحَمْلِ منهُ .

 ⁽ الشروع) ، والتقديرُ : (أَنْ يطلبَ الطلاقُ الشروعَ في العِدَّة عَقِبَهُ) ، والمشهورُ : الأوَّل .
 ا بجيرمى على الخطيب ١ (٣/ ٥٠١) .

⁽١) صحيح البخاري (٧٢٥١) ، صحيح مسلم (١٤٧١) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

 ⁽٢) أي : مِن استعقابه الشروع في العِدَّة .

 ⁽٣) خُرَجَ بذلك ؛ ما لو كَانتْ تعتدُ بالأشهر أو بوضع الحمل ؛ فلا حُرْمةَ . • شرقاوي •
 (٣٠٠/٢) .

أي : إذا كان بعلمه ، وهو قيدٌ للحرمة ، وإلا فاسمُ البدعة موجودٌ ولو مع عدم العلم كما هو ظاهرٌ . انظر " تحفة المحتاج " مع " الشرواني " (٧ /٨ ٧) .

وطلاقٌ لا سُنَّةَ فيهِ ولا بدعةَ ، وهوَ ثمانيةٌ : قبلَ الدُّخولِ ، وطلاقُ الصَّغيرةِ ، والآيسةِ ، والحامل ، والإيلاءِ .

قلتُ : إذا طَلَقَ عليهِ الحاكمُ ، فلو طَلَّقَ هوَ.. فكذلكَ ، قالَهُ الإمامُ والغزاليُّ وغيرُهُما ، وقالَ الرَّافعيُّ : (يُمكِنُ أَنْ يُقالَ بتحريمِهِ ؛ لأنَّهُ

وقولُهُ : (مدخولاً بها) مِنْ زيادتِهِ ، وكذا قولُهُ : (ولم يظهرُ بها حَمْلٌ)(١٠) .

وتُندَبُ الرَّجْعةُ لَمَنْ طَلَّقَ بِدْعيّاً ؛ للخبرِ السَّابقِ ، وقضيَّةُ كلامِهِم : ندبُها ما بَقِيَتِ العِدَّةُ ، وقالَ الماوَرْديُّ : (هو مُقيَّدٌ ببقيَّةِ تلكَ الحيضةِ الَّتِي طُلُقتْ فيها ؛ فإنْ طَهُرِ لا يَحرُمُ طلاقُها فيها ؛ فإنْ طَهُرِ لا يَحرُمُ طلاقُها فيهِ ، وإنْ طُلُقتْ في طُهْرٍ مَسَّها فيهِ . نُدِبَ رَجْعتُها في بقيَّةِ الطُّهْرِ والحيضةِ بعدَهُ ، فإنْ تَرَكَها حتى طَهُرَتْ منها . سَقَطَ ندبُها)(٢) ، وجرى عليهِ الرُويانيُ بعدَهُ ، فإنْ تَرَكَها حتى طَهُرَتْ منها . سَقَطَ ندبُها)(٢) ،

[الطَّلاقُ غيرُ السُّنِّيِّ والبِدْعيِّ وأنواعُهُ]

(وطلاقٌ لا سُنَّةَ فيهِ ولا بدعةَ ، وهوَ ثمانيةٌ) : الطَّلاقُ (قبلَ الدُّخولِ ، وطلاقُ الصَّغيرةِ ، و) طلاقُ (الآيِسةِ ، و) طلاقُ (الحاملِ) منهُ ، (و) طلاقُ (الإيلاءِ) .

(قلتُ) : محلُّهُ (عَنْ) : (إذا طَلَقَ عليهِ الحاكمُ ، فلو طَلَّقَ هوَ . . فكذلكَ ، قالهُ الإمامُ والغزاليُّ وغيرُهُما (ه) ، وقالَ الرَّافِعيُّ : يُمكِنُ أَنْ يُقالَ بتحريمِهِ ؛ لأنَّهُ

⁽١) نصَّ الماتن عليهما في و دقائق التنقيح ، (ق ١٢٧) ، وانظر و اللباب ، (ص٣٢٨) .

⁽۲) الحاوي الكبير (۱۰/ ۱۲٤) .

 ⁽٣) بحر المذهب (١٤/١٠) ، وانظر (بداية المحتاج) (٣/٨٥٠) .

⁽٤) أي : في طلاق المُولى .

 ⁽٥) نهاية المطلب (١١/١٤) ، البسيط (٤/ق١٣٥) ، الوسيط في المذهب (٥/٣٦٣ ٣٦٣) .

أَحْوَجَها بالإيذاءِ إلى الطَّلبِ) ، واللهُ أعلمُ .

والعجز عن النَّفقةِ أو المهر .

قلتُ : تقدَّمَ أَنَّهُما فُرْقتا فسخ ، واللهُ أعلمُ .

وطلاقُ الحَكَمَين .

أَخْوَجَها بالإيذاءِ إلى الطَّلبِ) ، وهوَ غيرُ مُلْجَأْ ؛ لتمكُّنِهِ مِنَ الفَيْئةِ^(١) ، (واللهُ أعلمُ) .

(و) طلاقُ (العجزِ عن النَّفقةِ أو المهرِ) ؛ بناءً علىٰ أنَّ فُرْقتَيْهِما طلاقٌ .

(قلتُ : تقدَّمَ انَّهُما فُرُقتا فسخٍ^(٢) ، واللهُ أعلمُ) ؛ فلا يكونانِ مِنْ أنواعِ الطَّلاقِ .

(وطلاقُ الحَكَمَينِ)(٣) ؛ فإنَّهُ للمصلحةِ .

وأمًّا خُلُعُهَا بِعِوَضِ منها في الحيضِ أو في الطُّهْرِ المذكورِ.. فليسَ بِيدْعيٍّ ، ثمَّ الظَّاهرُ : أَنَّهُ إِنْ كانَ بعدَ الدُّخولِ.. فسُنِّيٍّ ، وإلا فليسَ بسُنِّيً ولا بِدْعيٍّ .

وما ذَكَرَ مِنْ أَنَّ الطَّلاقَ ثلاثةُ أنواع . . هوَ المشهورُ ، ومنهُم مَنْ جَعَلَهُ نوعَينِ : سُنَيِّـاً ؛ وهـوَ الجـاثـزُ ، وبِـدْعيّـاً ؛ وهـوَ المُحـرَّمُ ، وهـوَ مـا يُفهِمُـهُ كـلامُ « المنهاج »(٤) ، والأمرُ في ذلكَ قريبٌ ؛ فإنَّهُ اصطلاحٌ .

الشرح الكبير (٨/ ٤٨٣) .

⁽٢) انظر (٢/٤١٤).

 ⁽٣) أي : أحدهما ؛ وهو حَكَمُ الزوج ؛ لأنَّهُ الذي يُطلِّقُ ، وإنَّما أضافه لهما ؛ لأنَّهُما يتشاوران فيه . د شرقاوي ٤ (٢/ ٣٠١) .

⁽٤) منهاج الطالبين (ص٤٢٢) .

ويقعُ الطَّلاقُ مُنجَّزاً ومُعلَّقاً ، ومَنْ قَدَرَ على التَّعليقِ. . قَدَرَ على التَّنجيزِ ، إلا في صورتَين :

إحداهُما : المرأةُ الحائضُ ؛ يَقدِرُ علىٰ تعليقِ طلاقِها سُنَّيًّا ، ولا يَقدِرُ علىٰ تنجيزهِ كذلكَ .

النَّانيةُ : العبدُ ؛ يَقدِرُ علىٰ تعليقِ ثلاثِ طَلَقاتٍ علىٰ عِنْقِهِ ، ولا يَقدِرُ علىٰ تنجيزها .

[ما يصحُّ فيهِ التَّعليقُ دونَ التَّنجيز]

(ويقعُ الطَّلاقُ مُنجَزاً) ؛ كـ (أنتِ طالقٌ) ، (ومُعلَّقاً) ؛ كـ (إنْ دخلتِ الدَّارَ . فأنت طالقٌ) .

(ومَنْ قَدَرَ على النَّعليقِ . . قَدَرَ على التَّنجيزِ ، إلا في صورتَين) :

(إحداهُما : المرأةُ الحائضُ) ؛ فإنَّهُ (يَقدِرُ علىٰ تعليقِ طلاقِها سُنَيَّاً ، ولا يَقدِرُ علىٰ تنجيزِهِ كذلكَ) ؛ لِمَا مرَّ^(۱) ، وكذا عكسُهُ ؛ كأنْ تكونَ المرأةُ طاهراً ؛ فإنَّهُ يَقدِرُ علىٰ تنجيزِهِ كذلكَ .

(النَّانيةُ : العبدُ ؛ يَقدِرُ علىٰ تعليقِ ثلاثِ طَلَقاتٍ علىٰ عِنْقِهِ) ؛ كقولِهِ : (إنْ أُعتِقتُ.. فأنتِ طالقُ ثلاثاً) ، (ولا يَقدِرُ علىٰ تنجيزِها) ؛ لأنَّهُ لا يَملِكُ النَّالثةَ أصلاً ، وفي التَّعليقِ يَملِكُها حالةَ الوقوع .

وبما تَقرَّرَ عُلِمَ : أنَّ المُستثنىٰ ثلاثُ صُورِ .

⁽١) أي : مِنْ أَنَّ طلاقَ الحائض بدعيٌّ . انظر (٢/ ٢١) .

ومَنْ عَلَقَ طلاقاً بصفةٍ.. وَقَعَ بوجودِها ، إلا في أربعِ صُوَرٍ : أَنْ يقعَ التَّعليقُ والصَّفةُ أو أحدُهُما في غيرِ نكاحٍ ، أو في نكاحٍ آخَرَ على الأظهرِ .

[ما لا يقعُ فيهِ الطَّلاقُ المُعلَّقُ بصفةٍ معَ وجودِها]

(ومَنْ عَلَقَ طلاقاً بصفةٍ.. وَقَعَ بوجودِها) ؛ عملاً بمُقتضى اللَّفظِ ، (إلا في أربع صُورٍ : أَنْ يقعَ التَّعليقُ والصِّفةُ أَو أَحدُهُما في غيرِ نكاحٍ) ؛ كأنْ يقولَ لأجنبيّةٍ : (إِنْ دخلتِ الدَّارَ.. فأنتِ طالقٌ) ، فدخلتْ قبلَ أَنْ يَنكِحَها أو بعدَهُ () ؛ فلا يقعُ ؛ لانتفاءِ ولايتِهِ على المحلُّ ، وقد قالَ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ : « لا طلاق إلا بعدَ نكاح » رواهُ التَّرْمِذيُّ وصَحَّحَهُ () .

(أو) أحدُهُما (في نكاح آخَرَ) ؛ كأنْ يقولَ لزوجتِهِ : (إنْ دخلتِ الدَّارَ. . فأنتِ طالقٌ) ، ثمَّ أبانَها ثمَّ نَكَحَها ، فدخلتْ ؛ فلا يقعُ (على الأظهرِ) ؛ لارتفاعِ النُّكاح الَّذي عَلَّقَ فيهِ .

والنَّاني : يقعُ ؛ لوجودِ التَّعليقِ والصَّفةِ في النَّكاحِ ، وتَخَلُّلُ البَيْنُونةِ لا يُؤثِّرُ ؛ لأنَّهُ ليسَ وقتَ الإيقاع ولا وقتَ الوقوع .

والتَّرجيحُ مِنْ زيادتِه^(٣) .

⁽١) أو يقولَ لزوجته : (إِنْ دَخلتِ الدارَ . فأنتِ طالقٌ) ، فأبانها ثمَّ دَخلت ؛ فلا يقعُ ؛ لانفاء ولايته على المحلُ ؛ فقولُهُ : (فدخلتْ قبلَ أَنْ يَنكِحَها) ؛ أي : فقد وَقَعَ التعليُّ والصفةُ في غير نكاح ، وقوله : (أو بعدَهُ) ؛ أي : فقد وقعت التعليُّ في غير نكاح والصفةُ في ، وقوله : (أو يقولَ لزوجته . .) إلى آخره ؛ أي : فقد وقعت الصفةُ في غير نكاح والتعليُّ فيه ؛ فقولُهُ : (ثمَّ دخلت) ؛ أي : بعد البينونة قبل أن يعقدَ عليها . انظر * تحفة الطلاب * مع د الشرواوي * (٣٠٣ /٢) .

 ⁽۲) سنن الترمذي (۱۱۸۱)، ورواه أبو داود (۲۱۹۰)، وابن ماجه (۲۰٤۷) عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وانظر البدر المنير ۱ (۸/۸ ـ ۹۱ ـ ۹۱ ـ ۹۱ ـ ۹۱ ـ

⁽٣) نصَّ الماتن عليها في و دقائق التنقيح ، (ق ١٢٧) ، وانظر و اللباب ، (ص٣٢٩) .

وكلامُهُ يَقتضِي أنَّ الصُّورَ المُستثناةَ ستٌّ : ثلاثٌ في غيرِ نكاحٍ ، وثلاثٌ في نكاحٍ آ. وثلاثٌ في نكاح آخَرَ ، لكنْ لا يُتصوَّرُ منها في الثَّاني إلا واحدةٌ ؛ فلهاذا عدَّها أربعاً .

[ما يقعُ فيهِ الطَّلاقُ المُعلَّقُ بصفةٍ دونَ وجودِها]

(ولا يقعُ) الطَّلاقُ المُعلَّقُ بصفةٍ (بدونِ وجودِها ، إلا في خمسِ صُوَرِ : أَنْ يُعلَّقُ طلاقَها على رؤيةِ الهلالِ) ؛ أي : رؤيتِها لهُ ، (فيراهُ غيرُها) ، أو لا يراهُ أحدٌ للكنْ تمَّ عددُ الشَّهرِ ؛ فتطلُقُ كما لو رَأَتُهُ (١٠ ؛ لأنَّ العُرْفَ يحملُ ذلكَ على العِلْم (٢٠) ، بخلاف ورقية زيدِ مثلاً ؛ فقد يكونُ الغَرَضُ زَجْرَها عن رؤيتِهِ .

(أو يقولَ) لها: ("أنتِ طالقٌ أمسِ "، أوِ: "الشَّهرَ الماضيَ "؛ فَتَطَلُقُ في الحالِ) وإنْ لم يَقصِدْ وقوعَهُ في الحالِ ، ويُلغىٰ إسنادُهُ إلىٰ سابقِ ؛ لمُنافاتِهِ ظاهرَ اللَّفظِ^(٣) ، (وحُرِّجَ فيهِ) مِنَ التَّعليقِ بمُحالٍ (قولٌ آخَرُ) ؛ أنَّها لا تَطلُقُ ؛ لقصدِهِ بهِ في الظَّاهر مُستجِيلاً .

(أو) يقولَ لها : (« أنتِ طالقٌ لرِضا فُلانٍ » ؛ فَتَطَلُقُ في الحالِ وإنْ لم يرضَ) فُلانٌ ؛ لظهورِهِ في التَّعليلِ ، فإنْ قالَ : (أردتُ التَّاقيتَ) . . لم يُقبَلْ

 ⁽١) لكن يُشترَطُ الثبوتُ عند الحاكم أو تصديقُ الزوج ، ولو أخبره به صبيٍّ أو عبد أو امرأة أو فاسق ، فصدَّقه . . فالظاهرُ : مُؤاخذتُهُ به . • شرقاوي ١ (٣٠٣/٢) .

⁽٢) هنذا إِنْ أَطْلَقَ، فإنْ قال : (أردتُ بالرؤية المعاينة) . . صُدُّق بيمينه . • شرقاوي ، (٢/ ٣٠٣).

 ⁽٣) وذلك لأنَّ ظاهرَ اللفظ الوقوعُ حالاً ، وقولَهُ : (أسسِ) أو (الشهرَ الماضيَّ) ينافي ذلك .
 د شرقاوى ٥ (٢٠٤/٢) ، وفي هامش (د) : (بلغ مقابلةً) .

أو يقولَ لَمَنْ لا سُنَّةَ لها ولا بِدْعةَ : (أنتِ طالقٌ للسُّنَّةِ) أو : (للبِدْعةِ) ، أو يقولَ : (أنتِ طالقٌ طَلْقةً حَسَنةً قبيحةً) ، أو : (جميلةً فاحشةً) ؛ فيقعُ في الحالِ .

ظاهراً ويُديّنُ ، بخلافِ ما لو قالَ : (برِضا زيدِ) ؛ فإنَّهُ تعليقٌ ، ذَكَرَهُ في « الرَّوْضةِ » و« أصلِها »(١) .

(أو يقولَ لمَنْ لا سُنَّةَ لها ولا بِدْعةَ) ؛ كآيِسةِ : (« أنتِ طالقٌ للسُّنَّةِ » أو : «للبدْعةِ ») ؛ فَتَطَلُقُ في الحالِ ؛ حَمْلاً على التَّعليل .

(أو يقولَ) لزوجتِهِ : ((أنتِ طالقٌ طَلْقةٌ حَسَنةٌ قبيحةٌ » ، أو : « جميلةٌ فاحشةٌ » ؛ فيقعُ في الحالِ) ؛ لأنَّهُ وَصَفَ الطَّلاقَ بوصفَينِ مُتضادَّينِ فيَلْغُوانِ ، ويبقى أصلُ الطَّلاقِ .

وظاهرٌ : أنَّ هـٰذهِ الصُّوَرَ لا تُستثنى ؛ لأنَّ الأُولىٰ لم يقعِ الطَّلاقُ فيها إلا عندَ وجودِ الصِّفةِ المُرادةِ ، وأمَّا البقيَّةُ : فإنَّما وَقَعَ فيها الطَّلاقُ في الحالِ ؛ لخروجِها عن التَّعليقِ .

[تعليقُ الطَّلاقِ بمُحالٍ]

(ولا يقعُ الطَّلاقُ في التَّعليقِ بمُحالٍ ؛ كأنْ يقولَ) لزوجَتَهِ : (إنْ وَلَذْتُما ولا يقعُ الطَّلاقُ في التَّعليقِ بمُحالٍ ؛ كأنْ يقولَ) للمُحالاتِ العقليَّةِ ؛ كالجمعِ بينَ

روضة الطالبين (٨/ ١١) ، الشرح الكبير (٨/ ٤٩٢) .

 ⁽٢) قوله: (إنْ ولدتُما...) إلى آخره: هنذا مُخالفٌ ليما في الروض ٥ و المنهاج ٥ وفروعه ؛
 مِنْ وقوع الطلاق ؛ لأنَّ (ولداً) و(حَيْضةً) ليس نصاً في الرَّحدة ، بل يحتملُ الجنسَ الصادق
 باثنين فأكثر. نعم ؛ إنْ قال: (ولداً واحداً) ، أو : (حيضةً واحدة).. لم يقغ ؛ للنصُّ على=

فأنتُما طالقان) .

وإذا طَلَّقَ زوجتَهُ ثلاثاً أو لاعَنَها أو ظاهَرَ ، ثمَّ مَلَكَها. . لم يَطَأُها ، وإذا طَلَّقَ امرأتَهُ فتزوَّجتْ بغيرهِ قبلَ استكمالِ. . عادتْ بباقِيها ،

الضِّدَّينِ ، أوِ الشَّرعيَّةِ ؛ كنسخِ صومِ رمضانَ ، أوِ العُرْفَيَّةِ ؛ كَصُعُودِ السَّماءِ ... (فأنتُما طالِقانِ) ؛ لأنَّهُ لَم يُنجِّزُهُ ، وإنَّما عَلَقَهُ ولم تُوجَدِ الصَّفةُ ، وقد يكونُ الغَرضُ مِنَ التَّعليقِ بالمُستحيلِ امتناعَ الوقوعِ ؛ لامتناعِ وقوعِ المُعلَّقِ بهِ ؛ كما في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ حَقَّى يَلِيمَ الْمُمَلِّقِ فِي الْمُعلَّقِ بهِ ؛ كما في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ حَقَّى يَلِيمَ الْمُمَلُّقِ فِي الْمُعلَّقِ بهِ ؛ كما في

[حُكْمُ مَنْ مَلَكَ زوجتَهُ بعدَ طلاقٍ أو لعانٍ أو ظهارٍ]

(وإذا طَلَقَ زوجتَهُ ثلاثاً أو لاعَنها أو ظاهَرَ) منها ، (ثمَّ مَلَكَها) ؛ بأنْ كانتُ أَمَّةً . . (لم يَطَأها) حتىٰ تتحلَّلَ في الأُولىٰ ، ويُكفِّرَ في الثَّالثةِ () ، وأمَّا النَّانيةُ : فلا يَطَوُّها أصلاً ؛ لأنَّها حُرُمَتْ عليهِ أبداً .

(وإذا طَلَقَ امرأتَهُ فتزوَّجتْ بغيرِهِ قبلَ استكمالِ) الطَّلَقاتِ الثَّلاثِ ، ثمَّ عادث إليهِ . . (عادث بباقِبها) ؛ دَخَلَ بها الغيرُ أو لم يدخلْ ، كما لو لم تتزوَّجْ بغيرِهِ ، ولأنَّ عمرَ رَضِيَ اللهُ عنهُ أَفْتَىٰ بذلكَ ، ووافقهُ جمعٌ مِنَ الصَّحابةِ ، ولا مُخالِفَ لهُم (٢) ، كما رواهُ البَيْهَقيُّ (٢) .

المُحال بذكر الرَحْدة ؛ إذ الظاهر : إنْ حِضْتُما معاً حيضةً واحدة ، أو [ولدتُما معاً] ولداً
واحداً ، ووجودُ ذلك منهما معا محالًا . • شرقاوي ١ (٣٠٥/٢) .

 ⁽١) أي : إذا مَلكَها بعد العَوْد ، فإنْ مَلكَها عَقِبَ الظّهار . . لم يُكفّر ، بل له أنْ يطأها بدون كفّارة .
 « شرقاوى » (٢ / ٣٠٥) .

⁽٢) أي : فصار إجماعاً سكوتياً .

⁽٣) السنن الكبرئ (٧/ ٣٦٤) ، ورواه الشافعي في ﴿ المسند ﴾ (١٢٥) .

وإذا أَوْقَعَ عليها نصفَ طلاقِ.. كُمُّلَ ، إلا في قولِهِ : (أنتِ طالقٌ نصفَيْ طَلْقةٍ) ؛ فلا يقمُ إلا واحدةٌ .

قلتُ : إلا أنْ يُريدَ : كلَّ نصفٍ مِنْ طَلْقةٍ ، واللهُ أعلمُ .

(وإذا أَوْقَعَ عليها نصفَ طلاقِ) ؛ كقولِهِ : (أنتِ طالقٌ نصفَ طَلْقةِ).. (كُمَّلَ) ؛ فتقعُ طَلْقةٌ ، قالَ الشَّيخُ أبو حامدِ وغيرُهُ : (بطريقِ السِّرايةِ) (' ' ، وإمامُ الحَرَمَينِ : (بطريقِ التَّعبيرِ بالبعضِ عنِ الكلِّ) (' ') ، (إلا في قولِهِ : ﴿ أنتِ طائقٌ نصفَى طَلْقةٍ » ؛ فلا يقمُ إلا واحدةٌ) ؛ لأنَّ ذلكَ طَلْقةٌ .

(قلتُ : إلا أنْ يُرِيدَ : كلَّ نصفٍ مِنْ طَلْقةٍ ، واللهُ أعلمُ) ؛ فيقعُ طَلْقتانِ ؛ تكميلاً للبعضَين ، وكذا الحُكْمُ في بقيَّةِ الكُسُور ؛ كرُبُّع طَلْقةٍ ، ورُبُعَىْ طَلْقةٍ .

خاتمت

[في حُكْم تعليقِ الطَّلاقِ بالمشيئةِ ونحوِها]

قَالَ الكَبَّادِئُي : (لو قَالَ : ﴿ أَنتِ طَالَقٌ بِمِشْيِئَةِ اللهِ ﴾ ، أو : ﴿ بِإِرَادِتِهِ ﴾ ، أو : ﴿ بِمِحَلِّهِ ﴾ ، أو : ﴿ بِمِضَاهُ ﴾ . . لم تَطَلُقُ ؛ لأنَّ الباءَ في مِثْلِ هَاذَا لغَةَ تَحُلُّ محلً التَّعليقِ ؛ فكأنَّهُ قَالَ : ﴿ اخْرُجُ بِمِشْيِئَةِ اللهِ ﴾ . . كانَ معناهُ : ﴿ إِنْ شَاءَ اللهُ ﴾ ، ولو قالَ : ﴿ بِغْتُكَ هَاذَا بِالْفِ إِنْ شَاءَ ﴾ . . كانَ المعنى على التَّعليق .

ولو قالَ : • أنتِ طالقٌ لمشيئةِ اللهِ » أو نحوِها. . وَقَعَ الطَّلاقُ ؛ لأنَّ اللَّامَ

⁽١) أي : على المعتمد . انظر و الشرح الكبير ، (١٩/٩) ، ووروضة الطالبين ، (٨٦/٨) ، وو تعلق المحتاج ، (٣٦/٦٤ ـ ٤٦٤) ، قال الشرواني في والمحتاج ، (٣٦/٦٤ ـ ٤٦٤) ، قال الشرواني في والمحاشية ، (٨/٨٥) : (محلُّ الخلاف : صورةُ الإطلاق ، أمَّا إذا أراد به حقيقتهُ . . فينَ الشراية قطعاً ، أو الكلَّ . . فينَ التعبير بالبعض قطعاً) .

⁽٢) نهاية المطلب (١٨٧/١٤).

ظاهرةٌ في التَّعليلِ ؟ بدليلِ أنَّه لو قالَ : « بعتُكَ لألفِ درهم ١٠. لم يكن بيعاً .

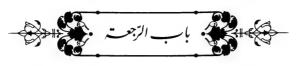
ولو قالَ : ﴿ أَنتِ طَالَقٌ بِأَمْرِ اللهِ ﴾ ، أو : ﴿ بَقَدْرَتِهِ ﴾ ، أو : ﴿ بَجِكُمْتِهِ ﴾ ،

ولو قالَ : ﴿ أَنتِ طَالَقٌ في مشيئةِ اللهِ ﴾ ، أو : ﴿ في حُكْمِهِ ﴾ ، أو : ﴿ في رِضاهُ ﴾ ، أو : ﴿ في رِضاهُ ﴾ ، أو : ﴿ في عِلْمِهِ ﴾ . لم تَطَلُقُ إلا في الأخيرةِ ؛ فإنَّهُ يقعُ حالاً ، والفَرْقُ : أَنَّ عِلْمَ اللهِ سَبَقَ كلَّ شيءِ وأحاطَ بهِ ؛ بدليلِ أنَّهُ لا يجوزُ أَنْ يُقالَ : ﴿ عَلِمَ كذا ه وَنَ كذا ﴾ .

وإنْ أضافَ هـٰذهِ الأشياءَ إلىٰ فُلانٍ ؛ فقالَ : ﴿ فِي مَشْيَئَةِ زِيدٍ ﴾ ، أو : ﴿ فِي رِضَاهُ ﴾ ، أو : ﴿ فِي رِضَاهُ ﴾ ، أو : ﴿ فِي عِلْمِهِ ﴾ . لم يقعُ ؛ لأنَّهُ قد يعلمُ وقوعَهُ وقد لا يعلمُ) انتهى (') .

0 0 0

⁽۱) زیادات الزیادات (ص ۹۹ ـ ۱۰۰).



ألفاظُها الصَّريحةُ ثلاثةٌ : الرَّجْعةُ ، والرَّدُّ ،

(باب الرّجعة)

هي (١) _ بفتح الرَّاءِ أفصحُ مِنْ كسرِها _ : الرَّدُّ إلى النَّكَاحِ مِنْ طلاقِ غيرِ بائنِ أَلِي النَّكَاحِ مِنْ طلاقِ غيرِ بائنِ أَلِي النِّكَامِ مِنْ الرَّاءُ $(^{Y})$.

والأصلُ فيها قبلَ الإجماعِ: قولُهُ تعالىٰ: ﴿ وَيُمُولَهُنَّ أَخَةُ رِكِيْنَ فِ ذَلِكَ ﴾ ؛ أي : في المِدَّةِ ﴿ إِنَّ أَرَادُوا إِصْلَامًا ﴾ [البقرة : ٢٧٨] ؛ أي : رَجْعة ، وقولُهُ : ﴿ الطَّلْقُ مُرَّتَالَةٌ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعمرَ : ﴿ مُرْهُ فَلْيُراجِعْهَا » ، كما مرَّ (٣٠٠) .

[أركانُ الرَّجْعةِ]

وأركانُها أربعةٌ : طلاقٌ رَجْعيٌّ ، وزوجٌ ، وزوجةٌ ، وصِيغةٌ ، ولها صريحٌ وكنابةٌ .

[ألفاظُ الرَّجْعةِ الصَّريحةُ والكنابةُ]

وقد بَيَّنَ الصَّريحَ بقولِهِ : (أَلفَاظُهَا الصَّربحةُ ثلاثةٌ : الرَّجْعةُ ، والرَّذُ ،

⁽١) أي: شرعاً ، وأمَّا لغة : فهي المرَّةُ من الرجوع .

 ⁽٢) قوله : (إلى النكاح) ؛ أي : الكامل ، وإلا فهي قبل الرد في نكاح ؛ لأنَّ لها حُكْمَ الزوجة في النفقة ونحوها ؛ كلُحُوق الطلاق والظُهار ، إلا أنَّهُ ناقصٌ ؛ لعدم جواز التمثُّع بها . انظر حاشية الشرقاوى ١ (٣٠٧/٢) .

⁽٣) انظر (٢/ ٤٢١).

والإمساكُ .

قلتُ : ولْيَقُلْ : (رَدَدْتُها إليَّ) ، أو : (إلىٰ نكاحي) ، واللهُ أعلمُ .

وتُخالِفُ النَّكاحَ في سبعةِ أمورٍ : تَصِحُّ بلا وليٌّ ، ولا شهودٍ ، ولا لفظِ نكاحٍ أو تزويجٍ ، وبغيرِ رِضاها ورِضا وَلِيُّها ، وفي الإحرامِ ، ولا تُوجِبُ مهراً .

والإمساكُ) ؛ لوُرُودِها في القرآنِ والسُّنَّةِ كما مرَّ (١) .

(قلتُ : ولْيُقُلْ : « رَدَدْتُهَا إِلَيَّ » ، أو : « إلى نكاحي » ، واللهُ أعلمُ) ؛ لأنَّ المُتبادرَ منهُ إلى الأبوَينِ بسببِ الفِراقِ ، فلَيْتبادرَ منهُ إلى الأبوَينِ بسببِ الفِراقِ ، فلزِيمَ تقييدُهُ بذلكَ (٢) ، بخلافِ الرَّجْعةِ والإمساكِ ؛ لا يُشترَطُ فيهِما تقييدٌ .

والفاظُها الكِنايةُ : كـ (أَعَدْتُ حِلَّها) ، أو (رفعتُ تحريمَها) ، أوِ (اخترتُ رجعتَها) ، أو (تزوَّجْتُها) .

وتَصِحُ الرَّجْعةُ بترجمةِ كلِّ مِنَ الصَّريحِ والكِنايةِ^(٣)، وترجمةُ الصَّريحِ صريحٌ، وترجمةُ الكِنايةِ كِنايةٌ .

[ما تُخالِفُ بهِ الرَّجْعةُ النَّكاحَ]

(وتُخالِفُ) الرَّجْعةُ (النَّكاحَ في سبعةِ أمورٍ) : في أنَّها (تَصِعُّ بلا وليُّ ، ولا شهودٍ ، ولا لفظِ نكاحٍ أو تزويجٍ ، وبغيرِ رِضاها ورِضا وَلِيَّها ، وفي الإحرامِ ، ولا شُوجِبُ مهراً) ؛ لأنَّها في حُكْمِ استدامةِ النَّكاحِ ، وأمَّا الأمرُ بالإشهادِ في آيةٍ : ﴿ فَأَسَيكُوهُنَّ بِمَعْرُونِ ۗ وَاللان : ٢]. . . فمحمولٌ على النَّذب ،

⁽١) انظر (٢/ ٤٣١).

⁽٢) أي : بـ (إِليَّ) و(إلىٰ نكاحي) مع لفظ (الردِّ) .

⁽٣) أَي : وإِنْ أَخْسَنَ العربيَّة . ﴿ شُرقاوي ﴾ (٣٠٨/٢) .

وشرطُ الرَّجْمةِ : بقاؤُها في عِدَّتِهِ ، إلا فيما إذا وُطِنتْ في عِدَّتِهِ بشُبْهةٍ فَحَبِلَتْ ؛ فإنَّ عِدَّتَهُ تنقطعُ ، وتعتدُ بالحَمْلِ عن صاحبِهِ ، ومعَ ذلكَ فللزَّوجِ رَجْعتُها في الحَمْل ، وتجديدُ العَقْدِ عليها إنْ كانتْ بائناً ؛ لأنَّ عِدَّتَها لم تَتِمَّ .

كما في قولِهِ : ﴿ وَأَشْهِـ دُوٓاً إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾ [البقرة : ٢٨٢] .

[شرطُ الرَّجْعةِ]

(وشرطُ الرَّجْعةِ) معَ كونِ الزَّوجِ أهلاً للنَّكَاحِ بنَفْسِهِ ('' : (بقاؤُها) ؛ أي : مُطلَّقتِهِ الرَّجْعيَّةِ (في عِلَّتِهِ) ؛ للآيةِ الأُولى ('') ، (إلا فيما إذا وُطِئتْ في عِلَّتِهِ بشُبُهةٍ فَحَيِلَتْ ؛ فإنَّ عِلَّتَهُ تنقطعُ ، وتعتدُ بالحَمْلِ عن صاحبِهِ (") ، ومعَ ذلكَ فللزَّوجِ رَجْعتُها في الحَمْلِ ، و) لهُ (تجديدُ العَقْدِ عليها) فيهِ (إنْ كانتْ بائناً ؛ لأنَّ عِلَّتَها لم تَنِمَّ) فيهما (¹³⁾ .

(قلتُ : كذا صَحَّحَهُ) في الأُولى (الشَّيخُ أبو حامدِ^(ه) ، وينبغي أنْ يكونَ هوَ الأُصحَّ ؛ ولهاذا يَثبُتُ التَّوارثُ) بينَهُما (قطعاً) وإنْ كانتْ في عِدَّةِ الغيرِ ، (وصَحَّحَ الماوَرْديُّ والبَغَويُّ مُقابلَهُ) ؛ أي : إنَّهُ لا يُراجِعُها ؛ (لأنَّها ليستْ في

أي : بأنْ يكونَ بالغاً عاقلاً غير مُرتدً وإن توقّف نكاحُهُ علىٰ إذن . انظر (حاشية الشرقاوي)
 (١) أي : بأنْ يكونَ بالغاً عاقلاً غير مُرتدً وإن توقّف نكاحُهُ علىٰ إذن . انظر (حاشية الشرقاوي)

 ⁽٢) وهي قوله : ﴿ وَمُعُولَنُهُنَّ أَخَقُ رِكَهِينَّ فِي ذَلِكَ ﴾ ؛ أي : في العِدَّة .

⁽٣) أي : صاحب وط الشبهة .

⁽٤) أي : في قولُه : (فللزوج رجعتُها) ، وقولِهِ : (وله تجديدُ العقد. . .) إلىٰ آخره .

 ⁽٥) وهو المعتمد . انظر ٥ كفاية النبيه ٤ (٩٠/١٥) ، و٩ الشرح الكبير ١ (٩/ ٤٦٤) ، و٩ روضة الطالبين ٤ (٨/ ٣٨٧) ، و٩ تحفة المحتاج ١ (٢٤٦/٨) .

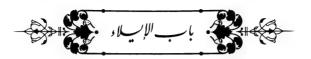
عِدَّتِهِ (١) ، واللهُ أعلمُ) .

والأوَّلُ يقولُ : لمَّا كَانَ ذلكَ قبلَ عِدَّتِهِ.. لم يَضُرَّ ، كما لو طَلَّقها حائضاً أو نُفُساءَ ؛ فإنَّ لهُ أَنْ يُراجِعَها في زمنِ الحيفِ والنُّفاسِ وإنْ لم تَسْرَعُ في العِدَّةِ ، وهلذا الاستدراكُ يأتي في تجديدِ العقدِ أيضاً ، وكلامُهُ يحتملُهُ (٢) ، ويُحمَلُ قولُهُ : (ولهلذا يَنْبُثُ التَّوارِثُ بِينَهُما).. على الطَّلاق الرَّجْعيِّ .



⁽١) الحاوي الكبير (١١/ ٢٩٥) ، التهذيب (٢٦٨/٢) .

 ⁽٢) المعتمد : أَنَّهُ ليس له التجديد ، وفارق الرجعة : بأنَّهُ ابتداء نكاح ، فلم يصح في عدَّة الغير ،
 وهي شبيهة باستدامة النكاح ، فاحتُمل وقوعُها في عدَّة الغير . انظر * تحفة المحتاج »
 (٨ - ٢٤٧ - ٢٤٢) .



هُوَ حَلِفُ زُوجٍ يَصِحُّ طَلاقُهُ عَلَى الامتناعِ مِنْ وَطْءِ زُوجِتِهِ فِي قُبُلِها مُطلَقاً ، أو فوقَ أربعةِ أَشْهُر .

(باب الإب ال

هَوَ لَغَةً : الحَلِفُ ، وشرعاً : ما زادَهُ بقولِهِ^(۱) : (هَوَ حَلِفُ زَوْجٍ يَصِعُ طلاقُهُ) ولو سَكْراناً^(۲) (على الامتناعِ مِنْ وَطْءِ زَوْجَتِهِ فِي قُبُلِهِا مُطلَقاً^(۲) ، أو فوقَ أربعةِ أَشْهُرٍ) ولو في ظنِّهِ⁽¹⁾ ؛ كأنْ يقولَ : (واللهِ ؛ لا أَطَوُّكِ) ، أو : (لا أَطَوُّكِ خمسةَ أَشْهُر) ، أو : (حتى يَنزلَ عيسىٰ) صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ .

والأصــلُ فيــهِ : قــولُــهُ تعــالــئ : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّــَآيِهِمْ . . . ﴾ الآيــةَ [البترة: ٢٢٦]^(٥).

⁽١) نصَّ الماتن عليها في و دقائق التنقيح ، (ق ١٢٧) ، وانظر و اللباب ، (ص٣٣٣) .

كذا في النسخ بالصرف على لغة بني أسد الذين يصرفون باب (سَكُران) ؛ قال ابن مالك في
 (من الرجز)

وبـابُ (سَكُـرانَ) لـدى بنـي أَسَـدْ مصــروفٌ أذْ بــالتــاءِ عنهُـــمُ اطّــردْ وانظر « فتح الجليل علىٰ شرح ابن عقيل » (٦٢٩/٤) .

⁽٣) أي : امتناعاً مطلقاً عن التقييد بمُدَّة .

 ⁽٤) أي : ولو كان فوق ما ذكر في ظنّه ؛ بأنْ يَعْلِبَ علىٰ ظنّه بقاء ما علّق به إلى تمام المُدّة ؛
 كقوله : (والله ؛ لا أَطَوُلُ حتى يموتَ فلانٌ) ؛ فالموتُ مستبعدٌ ظنّا وإنْ كان قريباً في الواقع .
 « شرقاوى » (٢١١/٢) .

⁽٥) والإيلاءُ حرامٌ مِنَ الصغائر ؛ للإيذاء . انظر احاشية الشبر املسي على النهاية ، (٧/ ٦٩) .

وينعقدُ بالصَّريحِ ، وبالكنايةِ معَ النَّيَّةِ ؛ فصريحُهُ خمسةٌ : الجِماعُ ، والنَّيْكُ ، والافتِضاضُ في البِكْر ، وكذا الوَطْءُ ، واللَّمْسُ على الأظهر فيهما ،

[أركانُ الإيلاءِ]

وأركانُهُ ستَّةٌ : زوجٌ يَصِيعُ طلاقُهُ^(۱) ، وزوجةٌ يُتصوَّرُ وَطُؤُها ، ومحلوفٌ بهِ^(۲) ، ومحلوفٌ عليهِ وهوَ الوَطُءُ^(۳) ، ومُدَّةُ^(٤) ، وصِيغةٌ^(٥) .

وعُلِمَ مِنْ كلامِهِ : أنَّهُ لا يَصِحُّ مِنْ صبيٍّ ونحوِهِ ، ولا مِنْ مُكرَهِ ، ولا أجنبيُّ ؛ حتىٰ لو نَكَحَها. . لم يَكُنْ مُولِياً بِما قالَ .

[ألفاظُ الإيلاءِ الصَّريحةُ والكنايةُ]

(وينعقدُ بالصَّريحِ ، وبالكنايةِ معَ النَّيَّةِ ؛ فصريحُهُ خمسةٌ : الجِماعُ ، والنَّبُكُ) مطلقاً ، (والافْتِضاضُ) بالفاءِ وبالقافِ^(٢) (في البِكْرِ) فقطْ ، (وكذا الوَطْءُ ، واللَّمْسُ) مطلقاً (على الأظهرِ فيهِما) ؛ لاشتهارِها ـ إلا اللَّمْسَ ـ في معنى الوَطْءِ ، وأمَّا اللَّمْسُ : فلكثرة استعمالِهِ فيهِ .

⁽١) ويُمكِنُ وطؤهُ أيضاً ؛ فلا يصحُّ ممَّن شلَّ أو جُبَّ ذَكَرُهُ . انظر الياقوت ، مع التعليق باغيثان ، (ص ٢٤١) .

⁽٢) وشُرِطَ فيه : أَنْ يَكُونَ واحداً مِنْ ثلاثة : إِمَّا اسمْ مِنْ أسمانه تعالىٰ ، أو صفةٌ مِنْ صفاته ، وإمَّا تعلينُ طلاق ، وإمَّا التزامُ ما يلزم بنذر ؛ فإذا حلف بالله أو صفةٍ مِنْ صفاته ووطئها . . لزمه كفَّارة يمين ، أو بتعليق طلاق أو عتق ووطئها . . وقع المُعلَّقُ عليه ، أو بالتزام ما يلزمُ بالنذر . . خُيرٌ بين ما التزمه أو كفارة يمين . انظر • حاشية الشرقاوي • (٢١٢ /٣) .

⁽٣) وشرطُ المحلوف عليه : أنْ يكونَ تركَ وطءٍ شرعيٌّ . ﴿ الياقوت النفيس ﴾ (ص ٢٤٠) .

⁽٤) وشرطُها : أنْ تزيدَ علىٰ أربعة أشهر . • الياقوت النفيس » (ص ٢٤١) .

 ⁽٥) ويُشترَ طُ فيها : لفظ يُشيرُ به ؛ كتغييب حشفة بفرج أو وطء أو جماع . • الياقوت النفيس ا مع
 • تعليق باغيثان ا (ص ٢٤١) .

⁽٦) جاء في (و) بالقاف .

فإنْ قالَ : (لا أُغيَّبُ حَشَفَتِي _ أو إَيْرِي _ في فَرْجِكِ). . فكنايةٌ .

قلتُ : الجديدُ : أنَّ لفظَ (اللَّمْسِ) كنايةٌ ، وأمَّا المذكورُ بعدَهُ.. فصريحٌ ، واللهُ أعلمُ .

والنَّاني : أنَّ كلَّا مِنَ الوَطْءِ واللَّمْسِ كنايةٌ ؛ أمَّا الوَطْءُ : فلاحتمالِهِ الوَطْءَ بالقَدَم ، وأمَّا اللَّمْسُ : فلِمَا سيأتي (١٠ .

(فإنْ قالَ) : واللهِ ؛ (لا أُغيِّبُ حَشَفَتِي أَو إَيْرِي) بفتحِ الهمزةِ وكسرِها ؛ أي : ذَكرِي (في فَرْجِكِ . . فكنايةٌ) مُفتقِرةٌ إلىٰ نيَّةِ الوَطْءِ .

(قلتُ : الجديدُ : أنَّ لفظَ « اللَّمْسِ » كنايةٌ) ؛ لعدم اشتهارِه في الوَطْءِ (٢٠ ، ٥ وأمَّا المذكورُ بعدَهُ . . فصريحٌ ، واللهُ أعلمُ) ؛ لاشتهارِه فيهِ .

ثمَّ الصَّريحُ والكنايةُ لا ينحصرانِ فيما قالَهُ ؛ فمِنَ الصَّريحِ : الإيلاجُ ، والإصابةُ ، ومِنَ الكنايةِ : المُباضَعةُ ، والمُباشَرةُ ، والإتيانُ .

والصَّرِيحُ : منهُ ما لا يُديِّنُ فيهِ^(٣) ؛ كالنَّبْكِ ، وإيلاجِ الحَشَفةِ في الفَرْجِ ، ومنهُ ما يُديَّنُ فيهِ ؛ كالافْتِضاضِ والوَطْءِ ؛ بأنْ يقولَ : (أُردتُ الافْتِضاضَ بغيرِ الذَّكرِ) ، و(الوطءَ بالقَدَم)^(٤) .

⁽١) أي: بعد قليل.

 ⁽۲) مختصر المزنى (ص۳۰۱) .

 ⁽٣) أي : يُوكَلُ فيه إلىٰ دِينه باطناً ، ولا يُقتَلُ منه ذلك ظاهراً ، والفرقُ بين الصريح الذي يُديّنُ فيه
 والكناية مع أنَّ كلا مُحتمِلُ لمعنيينِ : أنَّ المعنى المُرادَ في الصريح أظهرُ ، وفي الكناية
 بالعكس . • شرقاوى ، (٢/٣١٣) .

 ⁽٤) قال ابن حجر في (التحفة) (/ ١٦٣ /) : (ومحلَّهُ : إنْ لم يقل : (بذكري) ، وإلا لم يُديئن في واحد منها ، كالنَّبك مطلقاً) .

فإنْ حَلَفَ علىٰ ما دونَ أربعةِ أَشْهُرٍ. . فليسَ بمُولٍ ، أو علىٰ أربعةِ أَشْهُرٍ. . فمُولٍ ، فإذا انقضتِ المُدَّةُ . . خَرَجَ مِنَ الإيلاءِ .

قلتُ : هـٰذا كلامٌ مردودٌ لا معنىٰ لهُ ، واللهُ أعلمُ .

[مُدَّةُ الإبلاءِ]

(فإنْ حَلَفَ علىٰ ما دونَ أربعةِ أَشْهُرٍ . . فليسَ بمُولٍ) ؛ لأنَّ المرأةَ تصبرُ عنِ الوَطْءِ ذلكَ إلىٰ أربعةِ أَشْهُرٍ^(١) ، وبعدَها يَفْنیٰ صبرُها أو يَقِلُّ .

(أو) حَلَفَ (علىٰ أربعةِ أَشْهُرٍ. . فمُولٍ) ؛ لإِضْرارِ الزَّوجةِ بهِ ، (فإذا انقضتْ) هـٰذهِ (المُدَّةُ. . خَرَجَ مِنَ الإيلاءِ) ؛ أي : انحلَّتِ اليمينُ .

(قلتُ : هذا) ؛ أي : كونُ ذلكَ إيلاءً مع ما ترتّبَ عليهِ . (كلامٌ مردودٌ لا معنى لهُ ، واللهُ أعلمُ) ؛ لانتفاءِ فائدةِ اليمينِ مِنَ المُطالَبةِ بمُوجِبها في ذلكَ بعدَ انقضاءِ المُدَّةِ ، بل لو قالَ : (واللهِ ؛ لا أَطَوُكِ أربعةَ أَشْهُرٍ ، فإذا مضت . فواللهِ ؛ لا أَطَوُكِ أربعةَ أَشْهُرٍ ، فإذا مضت . لا يُمكِنُ مُطالبتُهُ بمُوجَبِ الأُولى ؛ لانحلالِها ، ولا بمُوجَبِ النَّانيةِ ؛ إذْ لم تمضي مُدَّةُ المُهلةِ مِنِ انعقادِها ، وقبلَ : مُولٍ ؛ لإضرارِها بما يمتنعُ بهِ عن وَطْئِها خوفَ الحِنْثِ ، وفائدةُ الإيلاءِ على هذا : أنَّةُ يأثمُ بهِ إثمَ المُولى ، وعلى الأوَّلِ : هل يأثمُ إصلاً لعدمِ الإيلاءِ ؟ احتمالانِ للإمامِ (٢) ، قالَ في يأثمُ إثمَ الإيذاءِ ، أو لا يأثمُ أصلاً لعدمِ الإيلاءِ ؟ احتمالانِ للإمامِ (٢) ، قالَ في الرُّوْضةِ » : (الرَّاجِعُ : تأثيمُهُ) (٣) .

⁽١) قوله : (ذلك) ؛ أي : ما دون أربعة أشهر .

⁽٢) نهاية المطلب (٣٨٦/١٤) .

⁽٣) روضة الطالبين (٢٤٦/٨) .

أو علىٰ أكثرَ منها ، فإذا مَضَتِ الأربعةُ مِنْ غيرِ وَطْءِ.. فلها مُطالَبَتُهُ بالفَيْئةِ ــ وهيَ الجماعُ ــ أوِ الطَّلاقِ ، فإنِ امتنعَ . . فالأظهرُ : أنَّ القاضيَ يُطلَّقُ عليهِ ، والثَّانى : يُكرهُهُ عليهِ .

(أو) حَلَفَ (علىٰ أكثرَ منها)؛ أي : مِنْ أربعةِ أَشْهُرٍ، (فإذا مَضَتِ الأربعةُ) الأشهرِ (فإذا مَضَتِ الأربعةُ) الأشهرِ () في زوجةٍ مِنَ الإيلاءِ وفي رجعيّةٍ مِنَ الرَّجْعةِ (مِنْ غيرِ وَطْءٍ . . فلها مُطالَبَتُهُ بالفَيْنَةِ _ وهيَ الجماعُ () أو الطَّلاقِ)؛ للآيةِ السَّابقةِ () وليسَ لسيّدِ الأَنةِ ووليَّ الحُرَّةِ مُطالَبَتُهُ ؛ لأنَّ الاستمتاعَ حَقَّ المرأةِ () .

وقولُهُ : (أَوِ الطَّلاقِ) مجرورٌ عطفاً على (الفَيْئةِ) .

(فإنِ امتنعَ) مِنَ الفَيْئةِ والطَّلاقِ^(٥).. (فالأظهرُ : أَنَّ القاضيَ يُطلِّقُ عليهِ) طلقةً نيابةً عنهُ^(١٦) ، (والنَّاني) : لا يُطلِّقُ عليهِ ؛ لأنَّ الطَّلاقَ في الآيةِ مُضافٌ إليهِ ، بل (يُكرِهُهُ عليهِ) ، وفي عبارتهِ تَسَمُّحٌ ، والمُرادُ : يُكرِهُهُ لَيَفِيءَ أَو يُطلَّقَ .

 ⁽١) قوله: (الأربعةُ الأشهرِ) جرئ على مذهب الكوفيينَ في تعريف الجزأينِ في العدد عند الإضافة ، ومذهبُ البصريُينَ تعريفُ الثاني فقط . انظر ٥ حاشية الصبان على الأشموني ١ (٢٩٧/١) .

 ⁽٢) أي : إذا لم يكن بها نحو حيض ، وخَرَجَ به : ما لو كان بها ذلك ؛ فليس لها مُطالبتُهُ بفيئة ولا طلاق حتى يزول ؛ لامتناع الوطء فيه لحرمته ، والجماع يكونُ بتغييب الحَشْفَة أو قَدْرِها مِنْ فاقدها في القُبُل مع العمد والاختبار . انظر ١ حاشية الشرقاوي ١ (٢١٤/٣) .

⁽٣) انظر (٢/ ٤٣٥).

 ⁽٤) بل تُوقَفُ حتىٰ تكملَ ببلوغ أو عقل . • تحفة المحتاج ، (٨/ ١٧٢) .

أي : امتنع منهما عند ترافعهما إلى القاضي ، فلا يكفي ثبوتُ امتناعه مع غيبته عن مجلسه ، إلا
 إذا تعذّر إحضارُهُ بتواريه أو تعزُّزه . • شرقاوي ١٥ (٣١٤ /٢) .

 ⁽٦) فإن زاد على طلقة . لم يقغ ، وتقعُ الطلقةُ رجميّةُ إنْ كانتْ مدخولاً بها وقد بقي له اكثرُ مِنْ
 واحدة ، فإنْ لم تكنْ مدخولاً بها ، أو لم يبقَ له إلا واحدةٌ . . بانتْ منه بها . « شرقاوي »
 (٣١٤/٢) .

والأَيْمَانُ النَّي ينعقدُ بها الإيلاءُ خمسةٌ : باللهِ تعالىٰ ، وصفاتِهِ ، وبطلاقِ ، أو عِنْقِ ، أوِ النزام عبادةٍ أو مالٍ ، وفي الطَّلاقِ والعِنْقِ قولٌ آخَرُ .

قلتُ : هوَ مُطَّرِدٌ في التزامِ عبادةٍ أو مالٍ ؛ فإنَّ القديمَ اختصاصُهُ بالحَلِفِ باللهِ تعالىٰ وصفاتِهِ ، واللهُ أعلمُ .

فإنْ حَلَفَ بِما لا يبقىٰ مُدَّةَ الإيلاءِ ؛ كقولِهِ : (فللُّهِ علىَّ

والتَّرجيحُ مِنْ زيادتِهِ^(١) .

[الأَيْمانُ الَّتي ينعقدُ بها الإيلاءُ]

(والأَيْمانُ النِّي ينعقدُ بها الإيلاءُ خمسةٌ) : اليمينُ (باللهِ تعالىٰ ، وصفاتِهِ) المدكورةِ في (الأَيْمانِ) ، (وبطلاقِ ، أو عِنْقِ ، أو التزامِ عبادةٍ أو مالٍ) ؛ كقولِهِ : (إِنْ وَطِئْتُكِ . . فضَرَتُكِ طالقٌ) ، أو : (فعبدي حُرُّ) ، أو : (فللهِ عليَّ صلاةٌ) ، أو : (صومٌ) ، أو : (عِنْقٌ) ، أو : (ألفُ درهم للفقراءِ) . وذكرُ الصَّفات منْ زيادته (۲) .

(وفي الطَّلاقِ والعِنْقِ قولٌ آخَرُ) ؛ أنَّهُ لا يَصِحُّ الإيلاءُ بهما .

(قلتُ : هوَ مُطَّرِدٌ في التزامِ عبادةٍ أو مالٍ ؛ فإنَّ القديمَ اختصاصُهُ) ؛ أي : الإيلاءِ (بالحَلِفِ باللهِ تعالىٰ وصفاتِهِ (٣) ، واللهُ أعلمُ) ؛ لأنَّهُ المعهودُ لأهلِ الجاهليَّةِ الحاكِمِينَ بأنَّ الإيلاءَ طلاقٌ ، وقد أَبْطَلَ اللهُ الحُكْمَ دونَ الصَّفةِ ؛ لقولِهِ تعالىٰ : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤَلُونَ مِن نِسَالِهِمْ . . ﴾ الآية [البزة : ٢٢٦] .

(فإنْ حَلَفَ بما لا يبقىٰ مُدَّةَ الإيلاءِ ؛ كقولِهِ) : إنْ وَطِئْتُكِ. . (فللَّهِ عليَّ

 ⁽١) نصَّ الماتن عليها في و دقائق التنقيح » (ق ١٢٧) ، وانظر و اللباب » (ص٣٣٤) .

⁽٢) نصَّ الماتن عليها في ﴿ دَقَائق التنقيح ﴾ (ق ١٢٧) ، وانظر ﴿ اللَّبَابِ ﴾ (ص٣٣٤) .

 ⁽٣) انظر « الحاوي الكبير » (٣٤٣/١٠) ، و « نهاية المطلب » (٣٨٨/١٤) ، و « حلية العلماء »
 (٧/ ١٣٠) .

صومُ هـٰذا الشَّهر . . فليسَ بمُولٍ) ؛ لأنَّهُ لا يلزمُهُ بالوَطْءِ بعدَ الشَّهرِ شيءٌ .

[كفَّارةُ الإبلاءِ]

(وإذا وَطِئَ بعدَ المُطالَبةِ. . لَزِمَتْهُ كفَّارةُ يمينِ) ؛ لجِنْثِهِ .

وخَرَجَ بِوَطْثِهِ : ما لوِ استدخلتْ ذَكَرَهُ ؛ فلا تلزمُهُ الكَفَّارةُ ، ولا تنحلُّ اليمينُ .

فإنْ وَطِئ بلا مُطالَبةٍ.. لَزِمَنْهُ الكفَّارةُ أيضاً ، كما قالَهُ القاضي وغيرُهُ ؛ لأنَّهُ حَنِثَ باختيارِهِ ، وعَكَسَ الإمامُ ؛ لأنَّهُ بادرَ إلى التَّداركِ ، فكانَ أَوْلَىٰ بالعفوِ .

(فإنْ كانَ معذوراً لمانعٍ طَبُعيٍّ) مِنَ الوَطْءِ ؛ (كمرضٍ) ، أو لا يُرجىٰ زوالُهُ ؛ كجَبِّ . . (فاءَ بلسانِهِ ؛ فيقولُ) في الأوَّلِ : (إذا قَدَرْتُ . . فِئْتُ) ، وفي الثَّاني : (لو قَدَرْتُ . . فِئْتُ) (() ؛ لأنَّهُ يَخِفُّ بهِ الأذى ، فإنْ حُبِسَ ظُلْماً . . فكالمريضِ ، أو بدَينِ يَقدِرُ علىٰ أدائِهِ . أُمِرَ بالأداءِ والفَيْئةِ بوَطْءِ أو طلاقٍ ، (ولا كفَارةَ عليهِ) ؛ لأنَّهُ لم يفعلِ المحلوف عليهِ .

وإنْ كانَ معذوراً لمانعٍ شرعيٌّ ؛ كإحرامٍ (٢٠). . طالبتُهُ بطلاقٍ ؛ لأنَّهُ الَّذي

 ⁽١) عبر في الأوّل بـ (إذا) لتوقّع ما بعدَها ، وهنا بـ (لو) ؛ لعدم توقّعه ، ثمّ إذا لم يَفِين . . طالبتُهُ بالطلاق . انظر (تحفة المحتاج ٥ (٨/ ١٧٤) ، و الطلاق . انظر (تحفة المحتاج ٥ (٨/ ١٧٤) .

 ⁽٢) أي : لم يَقرُبُ تحلُّلُهُ منه ، وإلا ؛ بأنْ كان ثلاثةَ أيَّام . . فإنَّهُ يُمهَلُ . انظر • تحفة المحتاج •
 (٨/ ١٧٤ - ١٧٥) .

وكذا لو وَطِئ مُكرَهاً على الصَّحيحِ ، وكذا المجبوبُ والمجنونُ ، وقالَ في « الإملاءِ » : (لا إيلاءَ على مجبوب أو مجنونِ) .

قلتُ : هـٰذا هـوَ المُعتمَدُ ، ولا يَصِحُ خلافُهُ في المجنونِ ، وأمَّا المجبوبُ : فلا يَصِحُ إيلاؤُهُ على المذهب ، واللهُ أعلمُ .

يُمكِنُهُ ؛ لحُرْمةِ الوَطْءِ ، فإنْ عصى ليوَطْءِ (``. سقطتِ المُطالَبةُ ، قالَ الزَّكَسُيُّ : (كذا قالَهُ الشَّيخانِ ؛ تبعاً لبعضِ العِراقيِّينَ ، والَّذي نصَّ عليهِ الشَّافعيُّ وأكثرُ الأصحابِ : أنَّها تُطالِبُ بأحدِ الأمرَينِ ؛ لظاهرِ الآيةِ ، قالَ الشَّيخُ أبو حامدٍ وغيرُهُ : بعدَ أنْ يُقالَ لهُ : ليسَ لكَ أنْ تَطَأَها) ('') .

(وكذا) لا كفَّارةَ على المُولِي (لو وَطِئَ مُكرَهاً على الصَّحيحِ) ؛ لخبرِ ابنِ ماجهْ وغيرِهِ : " إنَّ اللهَ وَضَعَ عن أُمَّتي الخطأَ والنَّسْيانَ وما استُكرِهُوا عليهِ ،(٣٠ ؛ أي : لا يُؤاخِذُهُم بذلك .

والثَّاني : عليهِ الكفَّارةُ ؛ لوجودِ المُعلَّق بهِ .

(وكذا المجبوبُ والمجنونُ) ؛ لا كفَّارةَ عليهِما ؛ لأنَّ الأوَّلَ لم يفعلِ المحلوفَ عليهِ ، والثَّانيَ غيرُ مُؤاخَذٍ بفعلِهِ ؛ كالنَّاسي ، (وقالَ في « الإملاءِ » : « لا إيلاءَ على مجبوب أو مجنونِ »)(٤) .

(قلتُ : هـٰذا هـوَ المُعتمَدُ ، ولا يَصِحُ خلافُهُ في المجنونِ) قطعاً ؛ لأنَّ عبارتَهُ مُلْغاةٌ ، (وأمَّا المجبوبُ : فلا يَصِحُ إيلاؤُهُ على المذهبِ ، واللهُ أعلمُ) ؛

⁽١) أي : في القُبُل أو الدُّبُر . انظر ٩ حاشية الشرقاوي ١ (٣١٦ /٣) .

 ⁽۲) تكملة شرح المنهاج (٢/ق١٠٣)، وانظر (المحرر) (١١٣١/٢ ١١٣٢)، و(منهاج الطالبين) (ص٩٤٤)، و مختصر العزني، (ص٩٤٤).

 ⁽۳) سنن ابن ماجه (۲۰٤٥) ، ورواه ابن حبان (۷۲۱۹) ، والحاكم (۱۹۸/۲) عن سيدنا ابن عباس رضى الله عنهما .

⁽٤) انظر (مختصر المزنى ٤ (ص٣٠٥) .

ويَبطُلُ حُكْمُ الإيلاءِ بأربعةِ أمورٍ : الوَطْءِ ، والطَّلاقِ البائنِ في أحدِ القولَين .

قلتُ : المعروفُ : الجزمُ ببطلانِ حُكْم الإيلاءِ بهِ ، واللهُ أعلمُ .

لأنَّهُ لا يتحقَّقُ فيهِ الغَرَضُ في الإيلاءِ ؛ مِنْ قصدِ إيذاءِ الزَّوجةِ بالامتناعِ مِنْ وَطْيُها ؛ لامتناعِهِ في نفسِهِ .

والقولُ النَّاني : يَصِحُّ ؛ لعمومِ الآيةِ السَّابقةِ^(١) ، وقَطَعَ بعضُهُم بالأوَّلِ ، وبعضُهُم بالثَّاني .

والمُرادُ : مَنْ جُبَّ ذَكَرُهُ كلَّهُ أو بعضُهُ ولم يبقَ منهُ قَدْرُ الحَشَفةِ ، وإلا فيَصِحُ إيلاؤُهُ .

ومَنْ جُنَّ أَو جُبَّ ذَكَرُهُ بعدَ الإيلاءِ.. لم يَبطُلُ إيلاؤُهُ على الرَّاجعِ ؛ لعُرُوضِ المانعِ ، وعليهِ يُحمَلُ قولُهُ كـ « أصلِهِ » : (وكذا المجبوبُ والمجنونُ)(٢٠ ، والأَشَلُ كالمجبوبِ .

[مُبطِلاتُ حُكْمِ الإيلاءِ]

(ويَبَطُلُ حُكُمُ الإيلاءِ بأربعةِ أمورٍ) (٣)؛ لانحلالِ اليمينِ بكلِّ منها: (الوَطْءِ) مِنَ المُولى ؛ وهوَ مُكلَّفٌ عالمٌ مُختارٌ ، وكذا سَكُرانُ (٤) .

(والطَّلاقِ البائنِ في أحدِ القولَينِ) .

(قلتُ : المعروفُ : الجزمُ ببطلانِ حُكُم الإيلاءِ بهِ ، واللهُ أعلمُ) ؛ لِمَا مرَّ مِن

⁽١) انظر (٢/ ٤٣٥).

⁽٢) اللباب (ص٣٣٥).

 ⁽٣) قوله : (حكمُ الإيلاءِ) ؛ وهو حرمةُ الوطء ، والمطالبةُ به ، وقوله : (بأربعة أمور) ؛ أي :
 بأحدها . ٥ شرقاوي ٩ (٢/٣١٦) .

 ⁽٤) أى : إذا كان مُتعدِّياً بسكره . ﴿ شروانى ﴾ (١٥٩ / ١) .

وانقضاءِ مُدَّةِ الحَلِفِ ، وموتِ بعضِ المحلوفِ عليهِنَّ في قولِهِ لأربعِ نِسْوةٍ : (واللهِ ؛ لا أَطَوُّكُنَّ) ؛ فموتُ واحدةٍ يُبطِلُ الإيلاءَ ، وإنْ وَطِئَ ثلاثةً . تعيَّن الإيلاءُ في الرَّابعةِ مِنْ ذلكَ الوقتِ .

قلتُ : فلو قالَ : (لا أَطَأُ كلَّ واحدةٍ منكُنَّ). . فهوَ مُولٍ مِنْ كلِّ واحدةٍ ، واللهُ أعلمُ .

انحلالِ اليمين(١) .

نَهَمْ ؛ إِنْ جَدَّدَ نكاحَها. . جرى خلافُ عَوْدِ الصَّفةِ ، والأصحُّ : البطلانُ أيضاً .

(وانقضاءِ مُذَّةِ الحَلِفِ ، وموتِ بعضِ المحلوفِ عليهِنَّ في قولِهِ لأربعِ نِسْوةٍ^(٢) : (واللهِ ؛ لا أَطُوُكُنَّ ، ؛ فموتُ واحدةٍ يُبطِلُ الإيلاءَ) ، ولا نَظَرَ إلى تصوُّرِ الوَطْءِ بعدَ الموتِ ؛ لأنَّ اسمَ الوَطْءِ إِنَّما ينطلقُ على ما يقعُ في الحياةِ .

(وإنْ وَطِئَ ثلاثةً) منهُنَّ . . (تعيَّنَ الإيلاءُ في الرَّابعةِ مِنْ ذلكَ الوقتِ) ؛ لحصولِ الحِنْثِ بوَطْنِها (٣) ؛ فعُلِمَ : أنَّهُ لا يكونُ مُولِياً في الحالِ ؛ لأنَّ المعنىٰ : لا أَطَأُ جميعَكُنَّ (٤) ، فلا يَحنَثُ برَطْءِ ثلاثٍ منهُنَّ .

(قلتُ : فلو قالَ) : واللهِ ؛ (لا أَطَأُ كلَّ واحدةٍ منكُنَّ . . فهرَ مُولٍ مِنْ كلَّ واحدةٍ) منهُنَّ في الحالِ ، (واللهُ أعلمُ) ؛ لحصولِ الحِنْثِ برَطْءِ كلَّ واحدة .

⁽١) انظر (٢/٤٤٤).

⁽٢) العددُ لس قداً .

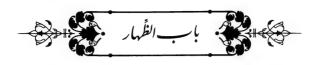
 ⁽٣) أي : الرابعةِ ، أمَّا قبلَ وَطْنِها.. فلا يحنثُ ؛ لأنَّهُ لم يطأ جميعَهُنَّ . • شرقاوي ،
 (٣١٦/٢) .

 ⁽٤) فهو مِنْ سلب العموم الذي تسلَّط فيه النفي على المجموع ، بخلاف المثال بعدَهُ ؛ فإنَّهُ مِنْ عموم
 السلب الذي تسلَّط فيه النفي علىٰ كلُّ فردِ فردٍ . انظر و حاشية الشرقاوي ، (٢١٦٣-٣١٧) .

ولو قالَ : (واللهِ ؛ لا أَطَأُ واحدةً منكُنَّ) : فإنْ لم يُرِدْ واحدةً . فمُولِ مِنْ كلُّ منهُنَّ ، وإنْ أرادَ واحدةً . . فمُولِ منها فقطْ ، ويُؤمَرُ بالتَّعبينِ إنْ أَبْهَمَ ، وبالبيانِ إن عَيْنَ^(۱) .



 ⁽١) العبارة في (تحفة الطلاب ١ (ص ١٠٧) : (ولو قال : (والله ؟ لا أطأ واحدةً منكنَ ١ : فإن قصَدَ الامتناع عن واحدةٍ مُعيّنة . فمُولٍ منها فقط ، أو مبهمةٍ . عيّنها ، أو عن كلّ واحدةٍ أو أطلق . فمُولٍ من كلّ منهنَ) .



يَصِحُّ مِنْ كلِّ زوجٍ يَصِحُّ طلاقُهُ مِنْ مسلمٍ وكافرٍ ؛

(باب الظّهار)

مأخوذٌ مِنَ (الظَّهْرِ)^(۱) ؛ لأنَّ صورتَهُ الأصليَّةَ أنْ يقولَ لزوجتِهِ : (أنتِ عليَّ كظَهْرِ أُمِّي) ، وخَصُّوا الظَّهرَ ؛ لأنَّه موضعُ الرُّكوبِ ، والمرأةُ مركوبُ الزَّوجِ .

والأصلُ فيهِ قبلَ الإجماعِ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَالَّذِينَ يُطَلِّهِرُونَ مِن نِسَآيِهِمْ . . . ﴾ الآيةَ [السجادلة : ٣] .

وهوَ حرامٌ (٢) ؛ لقولِهِ تعالىٰ فيهِ : ﴿ وَإِنَّهُمْ لِيُقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ ٱلْقَوْلِ وَزُورًا ﴾ [المجادلة : ٢] .

[أركانُ الظِّهار]

وأركانُهُ أربعةٌ : مُظاهِرٌ^(٣) ، ومُظاهَرٌ منها^(٤) ، ومُشبَّةٌ بهِ^(٥) ، وصِيغةٌ ، كما تُؤخَذُ كلُها منْ كلامه ؛ حيثُ قالَ :

(يَصِحُ مِنْ كُلِّ زُوجٍ يَصِحُ طَلاقُهُ مِنْ مسلمٍ وكافرٍ) ولو خَصِيًّا ومجبوباً وعِيِّنناً

⁽١) وهـٰذا لغة ، وأمَّا شرعاً : فهو تشبيهُ الزوج زوجتَهُ بِمَحْرَمه .

⁽٢) أي : كبيرة . انظر احاشية الشرقاوي ا (٢/ ٣١٨) .

⁽٣) وشرطُهُ : كونُهُ زوجاً يصحُّ طلاقُهُ ، كما سيأتي متناً بعد قليل .

٤) وشرطُها : كُونُها زوجة ولو أَنةً ، أو صغيرةً ، أو مجنونة ، أو مريضة ، أو رَثْقاءَ ، أو قَرْناهَ ، أو كافرةً ، أو رجعيّة . ٩ شرح المنهج ٩ (١١٣/٢) .

 ⁽٥) وشرطه : كلُّ أنثىٰ مَحْرم ، أو جزء أنثىٰ مَحْرَم لم تكنْ حِلاً للزوج .

وهوَ أَنْ يقولَ لامرأتِهِ : (أنتِ عَلَيَّ ـ أو : مِنِّي ، أو : مَعِي ، أو : عُضْوٌ مِنْ أعضائِكِ الظَّاهرةِ ـ كظَهْرِ أُمِّي) ، فإنْ كانَ العُضْوُ باطِناً ؛ كالكَبِدِ والقلبِ. . فليسَ بظِهار .

قلتُ : الصَّحيحُ : أنَّهُ لو حَذَفَ الصَّلاتِ ؛ فقالَ : (أنتِ كظَهْرِ أُمِّي). . فهوَ صريحٌ ، واللهُ أعلمُ .

وسَكْراناً ^(١) ؛ فلا يَصِيحُ مِنْ صبيًّ ونحوِهِ ، ولا مِنْ مُكرَهِ ، ولا أجنبيًّ ؛ حتىٰ لو نَكَحَها . . لم يَكُنْ مُظاهِراً بِما قالَ .

(وهوَ أَنْ يقولَ لامرأتِهِ : أنتِ عَلَيَّ ، أو : مِنِّي ، أو : مَعِي) ، أو : عِنْدي ، (وهوَ أَنْ يقولَ لامرأتِهِ : أنتِ عَلَيَّ ، أو : يَدُكِ ، أو : رَجْلُكِ ، أو نحوُهُما المفهومةُ بالأَوْلىٰ . . (كَظَهْرِ أُمِّي) $^{(7)}$ ؛ أي : في التَّحريم ؛ أمَّا الأُولىٰ : فلأنَّها الَّي ظاهرَ بها أَوْسُ بنُ الصَّامتِ الَّذي نزلتْ فيهِ الآيةُ $^{(7)}$ ، وأمَّا الباقي : فبالقياسِ عليها ، وكلُّها صرائحُ .

(فإنْ كانَ المُضْوُ باطِناً ؛ كالكَبِدِ والقلبِ. . فليسَ بظِهارٍ)(أَنَّ ؛ لأنَّهُ لا يُمكِنُ التَّمَتُّهُ بهِ حَدِيْ يُوصَفَ بالحُرْمةِ (٥٠ .

(قلتُ : الصَّحيحُ : أنَّهُ لو حَذَفَ الصِّلاتِ ؛ فقالَ : " أنتِ كظَهْرِ أُمِّي " . . فهو صريحٌ ، واللهُ أعلمُ) ؛ لتبادر المعنى المُرادِ مِنْ ذلكَ .

⁽١) أي : مُتعدّياً ، وسبق الكلام على صرف (سكران) في (٢/ ٤٣٥) .

⁽٢) أي : أو كجسمها أو يدها . (شرقاوي) (٣١٨/٢) .

 ⁽٣) رُواه أحمد (٢/ ٤١٠) ، وابن حبان (٤٧٧٩) ، والبيهقي (٣٨٩ /٧) عن المُجادِلة سيدتنا
 خولة بنت ثعلبة رضى الله عنها .

 ⁽٤) أي : ليس صريحاً ولا كنايةً وإنْ نواه .

 ⁽٥) ومثلُ الأعضاء الباطنة : الفَضَلاتُ ؛ كاللَّبن . « شرقاوي » (٣١٩/٢) .

فإنْ شَبَّهَهَا بِعُضْوِ آخَرَ مِنْ أعضاءِ أُمِّهِ أو بمَحْرَم لهُ. . فقولانِ .

قلتُ : الأظهرُ في الأوَّلِ : أنَّهُ ظِهارٌ إِنْ لَم يُذَكَرُ للكرامةِ ، وكذا إِنْ ذُكِرَ للكرامةِ ، وكذا إِنْ أُطْلَقَ في للكرامةِ ؛ كعينها إِنْ قَصَدَ ظِهاراً ، فإِنْ قَصَدَ كرامةً . فلا ، وكذا إِنْ أُطْلَقَ في الأُصحِّ ، وكذا في مَحْرَمٍ لَم يَطْرَأْ تحريمُها ، لا مُرضِعَتِهِ وزوجةِ ولدِهِ ، واللهُ أُعلمُ .

والثَّاني : كنايةٌ ؛ لاحتمالِ أنْ يُرِيدَ : (أنتِ علىٰ غَيْري) .

(فإنْ شَبَهَها بِمُضْوِ آخَرَ مِنْ أعضاءِ أُمَّهِ أَو بِمَحْرَمٍ لَهُ) غيرِها ؛ كقولِهِ : (أنتِ كبيدِ أُمِّي) ، أو : (صَــدْرِهـا) ، أو : (بَطْنِهـا) ، أو : (كــاختــي) . . (فقولانِ) .

(قلتُ : الأظهرُ في الأوَّلِ) ؛ أي : في التَّشبيهِ بعُضْوِ الأمِّ : (أَنَّهُ ظِهارٌ إِنْ لَم يُذكَرُ للكرامةِ ، وكذا إِنْ ذُكِرَ للكرامةِ ؛ كمينها إِنْ قَصَدَ ظِهاراً ، فإِنْ قَصَدَ كرامةً . فلا) يكونُ ظِهاراً ، (وكذا إِنْ أَطْلَقَ في الأصحِّ) ؛ حَمْلاً على الكرامةِ ، والنَّاني : يُحمَلُ على الظَّهار ؛ تغليظاً عليهِ .

ومُقابِلُ الأظهرِ يقولُ : ليسَ ذلكَ ظِهاراً ؛ لأنَّهُ ليسَ على صورةِ الظُّهارِ المعهودة في الجاهليَّةِ .

(وكذا) يكونُ النَّشبيهُ بالمَحْرَمِ ظِهاراً على الأظهرِ (في مَحْرَمِ لم يَطْرَأُ تحريمُها) ؛ كأُختِهِ ، وعمَّتِهِ ، وخالتِهِ ، ومُرضِعَةِ أبيهِ أو أُمَّهِ^(۱) ، (لا) في (مُرضِعَيهِ وزوجةِ ولدِهِ) ونحوِهِما ، (واللهُ أعلمُ) ؛ لطُرُوٌ تحريمِهِنَّ .

 ⁽١) وزوجة أبيه التي نَكَحَها قبل ولادته أو معها ، وكزوجة الأب : موطوءتُهُ بشبهة أو ملك اليمين .
 د شرقاوى ١ (٣١٩/٢) .

والثَّاني : ليسَ ظِهاراً ؛ لِمَا مرَّ (١) .

[كفَّارةُ الظِّهار]

(وتلزمُهُ الكفَّارةُ بالعَوْدِ)(٢) ؛ للآيةِ السَّابقةِ(٣) ؛ (وهوَ أَنْ يُمسِكَها بعدَ الظَّهارِ) المُطلَقِ(٤) (معَ إمكانِ فِراقِها) ؛ أي : زمناً يُمكِنُ أَنْ يُعارِقَها فيهِ ولم يُعَارِقْها ؛ لأَنَّ العَوْدَ للقولِ مُخالفتُهُ ؛ يُقالُ : (قالَ فُلانٌ قولاً ثمَّ عادَ لهُ) ، و(عادَ فيهِ) ؛ أي : خالفَهُ ونَقَضَهُ ، وهوَ قريبٌ مِنْ قولِهِم : (عادَ في هبيهِ) ، ومقصودُ الظُهارِ وصفُ المراقِ بالتَّحريم ، وإمساكُها يُخالِفُهُ .

أمَّا الظُّهارُ المُؤقَّتُ ؛ كقولِهِ : (أنتِ عَلَيَّ كظَهْرِ أُمِّي يوماً).. فالعَوْدُ فيهِ لا يَحصُلُ بإمساكِ^(٥)، بل بوَطْء في المُدَّة ؛ لحصولِ المُخالَفة لِمَا قالهُ بهِ دونَ الإمساكِ ؛ لاحتمالِ أنَّهُ ينتظرُ بهِ الحِلَّ بعدَ المُدَّة ِ ؛ فالوَطْءُ الأوَّلُ فيهِ حلالٌ ، للكنْ يجبُ النَّزْعُ بمَغِيبِ الحَشَفَةِ .

وهل وَجَبَتِ الكفَّارةُ بالظِّهارِ والعَوْدِ ، أو بالظِّهارِ والعَوْدُ شرطٌ ، أو بالعَوْدِ والظَّهارُ شرطٌ ؟ ثلاثةُ أَوْجُهِ في • الرَّوْضةِ » و• أصلِها » بلا ترجيح^(١) ، وظاهرُ

⁽١) انظر (٢/ ٨٤٤).

 ⁽٢) أي : وإنْ فارقَها بعده بطلاق أو غيره ؛ فلا تسقطُ ؛ لاستقرارها بالإمساك ، وهي على التراخي
 هنا على المعتمد ، بخلاف سائر الكفَّارات . ﴿ شرقاوي ﴾ (٢١٩/٢) ، والحديث عن كفارة الظهار سبق في (١٧٤٦/١) .

⁽٣) انظر (٢/٤٤٦).

 ⁽٤) أي : عن التقييد بمُدَّة ، وسيأتي حكم التقييد بها بعد قليل .

⁽٥) قوله : (فالعودُ فيه) ؛ أي : نقضُ هـٰذا الظُّهار ومخالفتُهُ .

⁽٦) روضة الطالبين (٨/ ٢٧٠) ، الشرح الكبير (٩/ ٢٧٠) .

وقولُهُ : (أنتِ كأُمِّي) كنايةٌ ؛ إنْ نوىٰ بهِ الظِّهارَ. . وَقَعَ ، أوِ الكَرَامةَ أو أَطْلَقَ. . فلا .

ولو ظاهرَ مِنْ أربع بكلمةٍ . . فالأظهرُ : أنَّهُ يجبُ بإمساكِهِنَّ أربعُ كفَّاراتٍ .

كلام الأكثرينَ : ترجيحُ الأوَّلِ^(١) .

(وقولُهُ : « أنتِ كأُمِّي ») ، أو : (أنتِ عَلَيَّ كأُمِّي) . . (كنايةٌ ؛ إنْ نوىٰ بهِ الظَّهارَ . . وَقَعَ ، أوِ الكَرَامةَ أو أَطْلَقَ . . فلا) يقعُ ، وإنَّما لم يَكُنْ صريحاً ؛ لأنَّهُ ليسَ علىٰ صورةِ الظَّهار المعهودةِ ولا في معناهُ .

(ولو ظاهرَ مِنْ أربع بكلمةٍ) ؛ كقولِهِ : (أَنتُنَّ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي)... (فالأظهرُ : أنَّهُ يجبُ بإمساكِهِنَّ أربعُ كَفَّاراتٍ) ؛ لوجودِ الظَّهارِ والعَوْدِ في حقً كلِّ منهُنَّ .

والتَّرجيحُ مِنْ زيادتِهِ^(٢) .

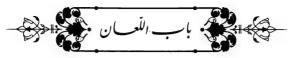
ولو ظاهرَ منهُنَّ بأربعِ كلماتٍ مُتوالياتٍ.. فعائدٌ مِنَ النَّلاثِ الأُوَلِ^(٣) ، فإنْ فارقَ الرَّابعةَ عَقِبَ ظِهارِها.. فعليهِ ثلاثُ كفَّاراتٍ ، وإلا فأربعٌ .



 ⁽١) وهو المعتمد . انظر (كفاية النبيه) (٢٧٦ / ١٤) ، و (النجم الوهاج) (٨/ ٥٤) ، و (فتح الرحمان) (ص٠٤ ٨) ، و (التحقة) مع (الشرواني) (٨/ ١٨٣) .

⁽٢) نصَّ الماتن عليها في (دقائق التنقيح) (ق ١٢٧) ، وانظر (اللباب) (ص٣٦٦_ ٣٣٧) .

 ⁽٣) أي: إنَّهُ يصيرُ بظهاره مِنَ الثانية عائداً من الأولىٰ ، وبظهاره مِنَ الثالثة عائداً مِنَ الثانية ،
 وبظهاره مِنَ الرابعة عائداً مِنَ الثالثة ؛ لوجود إمساك كل واحدة زمناً يَسَعُ فِراقَها ولم يُمارِقْ .
 د شرقاوى » (٢٢ / ٢٣) .



صورتُهُ : ما ذَكَرَ اللهُ تعالىٰ في كتابِهِ ؛ وهوَ أَنْ يقولَ أربعَ مرَّاتٍ : (أشهدُ بالله إنّىبالله إنّى

(باب اللّعبان)

هوَ لغةً : الطَّرْدُ والإبعادُ^(١) ، وشرعاً : كلماتٌ معدودةٌ جُعِلَتْ حُجَّةً للمُضْطَرَّ إلىٰ قذفِ مَنْ لَطَّخَ فراشَهُ وَأَلْحَقَ العارَ بهِ^(٢) ، أو إلىٰ نفي ولدٍ .

[أركانُ اللِّعانِ]

وأركانُهُ ثلاثةٌ : مُتلاعِنانِ (٣)، وصِيغةٌ ، كما تُعرَفُ ممَّا يأتي .

والأصلُ فيهِ : قولُهُ تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ زَمُونَ أَزْوَجَهُمَّ . . . ﴾ الآياتِ [النور : ٤-١] .

[صورةُ اللِّعان]

وإليهِ أشارَ بقولِهِ : (صورتُهُ : ما ذَكَرَ اللهُ تعالىٰ في كتابِهِ) ، وصَرَّحَ بهِ مِنْ زيادتِهِ بقولهِ^(٤) : (وهوَ أنْ يقولَ) ؛ أي : الزَّوجُ (أربعَ مرَّاتٍ : « أشهدُ باللهِ إنَّي

 ⁽۱) في هامش (أ، ب): (هو مصدرُ الاعَنَ ، وقد يُستعمَلُ جمعاً لـ اللَّغن ، بخط الشارح رضي الله عنه)، وانظر اللجيّة) (٣٢٣/٤) ، والسني المطالب ، (٣٧٠٣) .

 ⁽٢) قوله : (معدودةً) ؛ أي : خمسةً في جانبه ، وخمسة في جانبها ، منها أربعة أيمان ؛ ولذا تلزمُهُ أربعُ كفَّارات إنْ كان كاذباً ، وقوله : (جُملتُ حُجَّةً) ؛ أي : كالحُجَّة ، وقوله : (للمُضطرُ) ليس بقيد ؛ لأنَّ له اللهانَ مع القدرة على البيَّة . انظر ٥ حاشية الشرقاري ١
 (٢٢١/٢))

⁽٣) لم يقل : (زوجانِ) ؛ لأنَّ الأجنبيُّ قد يُلاعِنُ ، كما سيأتى في كلامه .

⁽٤) نصَّ الماتن عليها في ﴿ دقائق الننقيح ﴾ (ق ١٢٧) ، وانظر ﴿ اللبابِ ؛ (ص٣٣٩) .

ويقعُ بهِ أربعةُ أشياءَ :

اثنانِ مقصودانِ ؛ وهما : نفيُ النَّسَبِ إنْ ذَكَرَ نَفْيُهُ في اللِّعانِ ،

لَمِنَ الصَّادقِينَ فيما رَمَيتُ بِهِ هانهِ مِنَ الزِّنيٰ » ، والخامسةَ : أَنَّ لَغْنَةَ اللهِ عليهِ إِنْ كَانَ مِنَ الكَّذِينَ فيما رماها بِهِ مِنَ الزِّنيٰ) ، ويُشِيرُ إليها في الحضورِ ، ويُميَّرُها في العَفيبَةِ (۱) ، ويأتي بدلَ ضمائرِ الغائبِ بضمائرِ المُتكلِّمِ ؛ فيقولُ : (لعنةُ اللهِ عَلَيَّ إِنْ كَنتُ . .) إلىٰ آخرِهِ ، وإِنْ كانَ ولدٌ يَنفِيهِ (۱) . ذَكَرَهُ في الكلماتِ الخمسِ لينتفيَ عنهُ (۱) ؛ فيقولُ : (وإنَّ الولدَ الَّذي ولدتهُ (١) - أو : هاذا الولدَ الَّذي ولدتهُ (١) - أو : هاذا الولدَ (١٠ مِنْ زنع ليسَ منَّى) .

[ثمراتُ اللِّعان]

(ويقعُ بهِ) ؛ أي : يَحصُلُ بلِعانِهِ (أربعةُ أشياءَ) :

(اثنانِ مقصودانِ ؛ وهما : نفيُ النَّسَبِ) بقيدِ زادَهُ بقولِهِ : (إِنْ ذَكَرَ نَفْيَهُ في اللِّمانِ) ؛ لِمَا في (الصَّحيحَينِ » : أنَّهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ فَرَقَ بينَهُما ، وٱلْحَقَ

أي : عن غيرها باسمها ونسبها ، أو ذِكْرِ وصفها ؛ دفعاً للاشتباه ، وقوله : (في الفئية) ؛
 أي : عن بلد اللّعان ، أو مجلسه بحيض وصغر ، أو غيرهما . انظر * حاشية الشرقاوي *
 (٣٢٢/٢) .

 ⁽۲) والقذفُ حينئذِ واجبٌ فوراً ؛ لأنَّ نفيَ الولد على الفور كالردّ بالعيب ، وأمَّا اللّعانُ : فهو على التراخي بعد ذلك . انظر (تعليق باغيثان على الياقوت) (ص ٢٤٥) .

 ⁽٣) قوله: (ذَكَرَهُ) ؛ أي: وجوباً في جميع الكلمات الخمس ، فلو أَغْفَلَ ذِكْرَهُ في بعضها. .
 احتاج في نفيه إلى إعادة اللّعان ، ولا تحتاجُ المرأةُ إلى الإعادة حينئذِ . انظر ٩ حاشية الشرقاوى ٥ (٢٢ / ٣٢) .

⁽٤) أي : إنْ كان الولد غائباً .

⁽٥) أي : وإنَّ هـنذا الولدَ الذي ولدته ؛ إنْ كان الولدُ حاضراً .

ودَرْءُ الحدِّ عنهُ .

غيرَ مُحصَنةِ ؛ للآياتِ السَّابقةِ .

واثنانِ تابعانِ ؛ وهما : قطعُ الفِراشِ بحُرْمةٍ مُؤبَّدةٍ ، وإيجابُ الحدِّ عليها ، فإنْ أَكَذَبَ نَفْسَهُ. . ثَبَتَ النَّسَبُ ، ولَزِمَهُ الحدُّ ، ولم ترتفعِ الحُرْمةُ المُؤبَّدةُ .

الولدَ بالمرأةِ^(١) ، (ودَرُهُ الحدِّ عنهُ) ؛ أي : حدُّ قلفِها^(٢) ، أو تعزيرِهِ إنْ كانتُ

(واثنانِ تابعانِ) لِمَا ذُكِرَ ؛ (وهما : قطعُ الفِراشِ بحُرْمةٍ مُؤبَّدةٍ) ؛ لخبرِ البَيْهَةِيِّ : ﴿ المُتلاعِنانِ لا يجتمعانِ أبداً ﴾ (وإيجابُ الحدِّ عليها) ؛ للآياتِ السَّاعة () . السَّاعة () . السَّاعة () .

والتَّصريحُ بقولِهِ : (بحُرْمةٍ مُؤبَّدةٍ). . مِنْ زيادتِهِ (٥) .

(فإنْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ (٦٠) . ثَبَتَ النَّسَبُ) ؛ لأنَّه يثبتُ بالإمكانِ ، (ولَزِمَهُ الحدُّ ، ولم ترتفع الحُرْمةُ المُؤبَّدةُ)(٧) ؛ لظاهرِ الأدلَّةِ السَّابقةِ .

(۱) صحيح البخاري (٥٣١٥) ، صحيح مسلم (١٤٩٤) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عند ا

(٣) السنن الكبرئ (٧/ ٤٠٩) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما ، ورواه أبو داود (٢٢٥٠) ،
 والبيهقي (٧/ ٤١٠) عن سيدنا سهل بن سعد الساعدي رضى الله عنهما .

 ⁽٢) أي : درءُ الحدَّ عنه لها ، وكذا للزاني إنْ سمَّاه في لعانه ؛ بأنْ قال : (زنن بكِ فلانٌ) ، فإنْ لم
 يُسمَّهِ . . حُدَّ ، إلا إنْ أعاد اللَّعان وسمَّاه ، والحدُّ : هو حدُّ القذف ثمانون جلدةً . انظر
 « حاشية الشرقاوى » (٢٣ / ٢٧) .

 ⁽٤) وأيضاً: ينفسخُ به النكاح ، وتسقط حصانتُها في حقّه إنْ لم تُلاعن ، أو لاعنت وقذفها بذلك الزّني أو أطلق . ٥ تحفة الطلاب ٥ (ص ١٠٨) .

⁽٥) نصَّ الماتن عليها في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق ١٢٧) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٣٣٨) .

⁽٦) أي : بعد اللِّعان ؛ بأنْ قال : (قَدْفَي باطلٌ) .

⁽٧) ولا يحدُ الحدُّ عليها ، ولا تسقطُ حَصَانتُها . ﴿ شرقاوى ﴾ (٢/ ٣٢٤) .

ولا تَحرُمُ المرأةُ علىٰ زوجِها مُؤبَّداً إلا بلِعانِ ، أو رَضاع .

ولا يُلاعِنُ أجنبيَّةً ، إلا إنْ قَدَفَها وهيَ زوجتُهُ ؛ سواءٌ نفىٰ ولداً أم لا ، ويُلاعِنُ الموطوءة بشُنهة .

قلتُ : بشرطِ أَنْ يكونَ هناكَ ولدٌ ؛ فينتفي بهِ النَّسَبُ قطعاً ، ويسقطُ عنهُ

[متىٰ تتأبَّدُ حُرْمةُ المرأةِ علىٰ زوجِها ؟]

(ولا تَحرُمُ المرأةُ علىٰ زوجِها مُؤبَّداً إلا بلِعانِ ، أو رَضاعٍ) مُحرَّمٍ ، أو وَطْيهِ لأمَّها أو بنتِها ، أو وَطْءِ أصلِهِ أو فرعِهِ لها أو لأمَّها أو بنتِها بشُنْهةِ أو مِلْكِ .

[ملاعنةُ الأجنبيّةِ والموطوءةِ بشُبهةٍ]

(ولا يُلاعِنُ أجنبيَّةً) ؛ لأنَّ شرطَ المُلاعِنِ أَنْ يكونَ زوجاً (') ، (إلا إِنْ قَذَفَها وهي َ روجتُهُ) (') ؛ فيُلاعِنُ ؛ (سواءٌ نفى ولداً أم لا) ، فإنْ قَذَفَها بعدَ أَنْ أَبانَها ، أو ماتتْ : فإنْ كانَ بزنى مُطلَقِ ، أو مُضافٍ إلى بعدِ نكاحِهِ. . لاعَنَ إِنْ كانَ ولدٌ يلحقُهُ ويُرِيدُ نفيهُ ، دونَ ما إذا لم يكن ولدٌ ، وإنْ كانَ مُضافاً إلى قبلِ نكاحِهِ . . فلا لِعانَ ؛ سواءٌ نفى ولداً أم لا ؛ فيُحَدُّ ، للكنْ لهُ إنشاءُ قذفٍ مُطلَقٍ ، ويُلاعِنُ لغي الولدِ ، ويسقطُ عنهُ حدُّ القذفِ .

(قلتُ : بشرطِ أَنْ يكونَ هناكَ ولدٌ ؛ فينتفي بهِ النَّسَبُ قطعاً ، ويسقطُ عنهُ) بهِ

 ⁽١) أي : حالة اللَّمان ، ولا بئة أنْ يصحَّ طلاقةُ ولو سكرانَ وذِشْيّاً ورقيقاً ومحدوداً في قذف لغيرها أو
 لها . انظر ٥ حاشية الشرقارى ٥ (٢/ ٣٣٤) .

⁽٢) أي : حالَ قذفها ثمَّ أبانها ؛ فيُلاعِنُ بعد صيرورتها أجنبيَّةُ بإبانتها . • شرقاوي ، (٢/ ٣٢٤) .

⁽٣) في (ب): (ليُقيَّد) بدل (ليفيد)، وفي (د، هـ): (لتقيَّد).

حدُّ القذفِ على الصَّحيحِ ، وتتأبَّدُ بهِ الحُرْمةُ في الأصحِّ ، ولا يلزمُها بهِ الحدُّ ، ولا تُلاعِنُ مُعارِضةَ للِعانِهِ على الأصحِّ فيهما ، واللهُ أعلمُ .

وقالَ الإمامُ أحمدُ : ﴿ أَلَا تَعجَبُونَ مِنْ أَبِي عَبدِ اللهِ الشَّافعيُّ ؛

(حدُّ القذفِ) أو تعزيرُهُ (١٥) (على الصَّحيح) ؛ تبعاً لانتفاءِ النَّسَبِ .

والنَّاني : لا يسقطُ ؛ لعدمِ الزَّوْجيَّةِ ، وانتفاءِ الضَّرورةِ ؛ إذْ كانَ يُمكِنُهُ أَنْ يقولَ : (ليسَ الولدُ منِّى) ولا يَقذفَها .

(وتتأبَّدُ بهِ الحُرْمةُ في الأصحِّ) ، كما لو لاعَنَ في نكاح صحيح .

والثَّاني : لا تتأبَّدُ ؛ لأنَّهُ لِعانٌ لا يُؤثِّرُ في قطعِ النَّكاحِ ، فلا يُؤثِّرُ في تأبيدِ الحُرْمةِ الّذي هرَ كالفرع والصِّفةِ .

(ولا يلزمُها بهِ الحدُّ ، ولا تُلاعِنُ مُعارِضةٌ للِعانِهِ على الأصحِّ فيهِما ، واللهُ أعلمُ) ؛ لانتفاءِ الزَّوْجيَّةِ ، ولأنَّ لِعانَهُ لنفيِ النَّسَبِ ، وهوَ لا يتعلَّقُ بها^(٢) .

والنَّاني : يلزمُها الحدُّ وتُلاعِنُ ، كما في النَّكاح الصَّحيح .

ولو قالَ لزوجتِهِ : (وُطِئْتِ بشُبْهِةٍ). . وَجَبَ لها تعزيرُهُ ؛ لأنَّ فيهِ عاراً وإيذاءً ، ولهُ اللَّعانُ وإنْ لم يَكُنْ وللنَّ^(۱) ، ويقولُ في نفيهِ : (أشهدُ باللهِ إنِّي لَمِنَ الصَّادقينَ فيما رَمَيتُها بهِ مِنْ إصابةِ غَيْري لها علىٰ فِراشِي ، وإنَّ هاذا الولدَ مِنْ تلكَ الاصابة) .

(وقالَ الإمامُ أحمدُ) بنُ حَنْبلِ : ﴿ أَلَا تَعجَبُونَ مِنْ أَبِي عبدِ اللهِ الشَّافعيِّ ؛

⁽١) سقوطُ الحدِّ إذا كانت الموطوءةُ مُحصَنةً ، والتعزير إذا كانت غيرَ مُحصَنة .

⁽٢) قوله : (وهوَ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : النسبُ لا يَتعلَّق بالزوجة ؛ لأنَّهُ للآباء .

 ⁽٣) قوله : (وله اللّعانُ) ؛ أي : لنفي التعزير ؛ أي : ولو مِنْ غير قذف ، ومثلُ الشّبهة : ما لو
 ادّعن أنَّ الولدَ مِنْ سيّدها أو مِنْ زوج غيره ؛ فيُلاعِنُ لنفيه مِنْ غير قذف أيضاً . • قليوبي على
 شرح التحرير » (ق ١٦٥) .

يقولُ : ﴿ يُلاعِنُ الرَّجِلُ أَمَتَهُ ﴾ ؟!) .

قلتُ : الأصحُّ : خلافُهُ ، واللهُ أعلمُ .

ولا تتكرَّرُ اليمينُ ، إلا في اللِّعانِ والقَسَامةِ .

وشرطُ اللِّعانِ : سَبْقُ قذفٍ يُوجِبُ الحدَّ ،

يقولُ : ﴿ يُلاعِنُ الرَّجِلُ أَمَتَهُ ﴾ ؟!)(١) .

(قلتُ : الأصحُّ^(٢) : خلافُهُ ، واللهُ أعلمُ) ؛ لانتفاءِ الزَّوْجِيَّةِ ، وظاهرٌ : أنَّ المُبعَّضةَ والمُشترَكةَ كذلكَ .

[متىٰ تتكرَّرُ اليمينُ ؟]

(ولا تتكرَّرُ اليمينُ ، إلا في اللَّعانِ والقَسَامةِ) ؛ لعِظَمِ أمرِهِما ، وليسَ منها ما يكونُ ابتداءً بلا بيَّنةِ في جانبِ المُدَّعي .. إلا فيهما .

[شرطُ اللِّعان]

(وشرطُ اللَّعانِ : سَبْقُ قذفِ يُوجِبُ الحدَّ) ؛ كقولِهِ مِنْ صرائحِهِ : (زَنَاْتِ فِي الجبلِ) ، أو : (زَنَاْتِ فِي الجبلِ) ، أو : (زَنَاْتِ) ، أو : (يا فاجرةً) () ؛ فلا يجوزُ اللَّمانُ بدونِ ذلكَ () .

 ⁽١) انظر (الحاوي الكبير ٤ (١٥٧/١١) ، و (نهاية المطلب ٤ (٤٧/١٥) ، و (بحر المذهب ٤
 (٣٣٤/١٠) ، و (طقات الشافعة الكري) ، (٢٩/٢) .

⁽٢) ني (و،ز): (الأظهر).

⁽٣) أو : (يازاني) .

⁽٤) أو : (يا فاجرُ) .

 ⁽٥) وبَقِيَ على المُصنَف قسم ثالث ؛ وهو التعريض ؛ كـ (يا بنَ الحلال) ، و(أنا لستُ بزانٍ) ؛
 فليس ذلك قذفاً وإنْ نواه ؛ فلا يُحدُّ ، بل يحرمُ عليه ويُعزَّر . انظر * الوسيط » (٢/ ٢٧) ،
 و * (روضة الطالبين * (٨/ ٣١٣) ، و * حاضية الشرقاوي » (٢/ ٣٢٦) .

إلا في تسعةِ مواضعَ : أنْ تكونَ كافرةً ، أو أَمَةً ، أو مُدبَّرةً ، أو مُكاتبةً ، أو أمَّ ولدٍ ، أو مُبعَّضةً ، أو مجنونةً ، أو صغيرةً ، أو مُكرَهةً .

قلتُ : ضابطُ هـٰذهِ الصُّورِ : أَنْ يكونَ سببُ وجوبِ التَّعزيرِ فيها التَّكذيبَ ، فإنْ كانَ سببُهُ التَّاديبَ للقطعِ بكذبِهِ ؛ كقذفِ طِفْلةٍ لا يُمكِنُ وَطْؤُها. . فلا لعانَ .

[صُور القَذْفِ التي لا تُوجِبُ الحدّ]

(إلا في تسعة مواضع (۱) : أنْ تكونَ) المرأةُ (كافرةً ، أو أَمَةً ، أو مُدبَّرةً ، أو مُكرَّهةً) مُكاتبةً ، أو أمَّ و أمَّ ولدٍ ، أو مُبعَّضةً ، أو مجنونةً ، أو صغيرةً) تُوطَأ ، (أو مُكرَّهةً) على الزِّنىٰ ؛ فإنَّ قَذْفَها لا يُوجِبُ الحدَّ ؛ لأنَّه إنَّما يجبُ بقذفِ مُحصَنِ ؛ وهوَ مُكلَّف حُرُّ مسلمٌ عفيفٌ عن وَطْء يُحَدُّ بهِ (۱) ، وهوَ مُنتفٍ في المذكوراتِ (۱) ، فَقَذْفُهُنَّ إنَّما يُوجِبُ التَّعزيرَ .

(قلتُ : ضابطُ هلذهِ الصُّورِ : أَنْ يكونَ سببُ وجوبِ التَّعزيرِ فيها التَّكذيبَ) ؛ لأنَّ القاذف كاذبُ ظاهراً ، فيُلاعِنُ لدَفْع التَّعزيرِ .

(فإنْ كانَ سببُهُ التَّاديبَ) ؛ إمَّا (للقطعِ بكذَبهِ ؛ كقذفِ طِفْلةٍ لا يُمكِنُ وَطْوُها) ، أو رَثْقاءَ أو قَرْناءَ ، وإمَّا للقطعِ بصِدْقِهِ ظاهراً ؛ كقذفِ مَنْ ثَبَتَ زناها.. (فلا لعانَ) .

أمًّا في الأوَّلِ : فلتيقُّنِ كذبِهِ ، فلا يُمكَّنُ مِنَ الحَلِفِ على أنَّهُ صادقٌ ، فيُعزَّرُ

 ⁽١) وهي مُستثناةٌ مِنْ إيجاب الحدّ بالقذف ، ويصحُّ في بعضها أنْ يكونَ مُستثنى مِنْ سبق القذف .
 د شرقاوي ١ (٣٢٦ /٢) .

 ⁽٢) قوله : (وهو) ؛ أي : المُحصَنُ الذي يُحدُ قاذفُهُ ، وقوله : (مُحكَلَفٌ) ؛ أي : بالغُ عاقل ،
 ومثلُهُ : السكرانُ ، وقوله : (حُرُّ) ؛ أي : كلُهُ . ٩ شرقاري » (٣٣٦/٢) .

⁽٣) قوله : (وهو) ؛ أي : الإحصانُ .

وللزَّوجةِ مُعارَضةُ لعانِهِ ؛ بأنْ تقولَ : (أشهدُ باللهِ إنَّهُ لَمِنَ الكاذبِينَ فيما رماني بهِ مِنَ الزِّنيٰ) ، والخامسةَ : أنَّ غَضَبَ اللهِ عليها إنْ كانَ مِنَ الصَّادقِينَ فيهِ .

لا للقذفِ ؛ لأنَّهُ كاذبٌ فيهِ قطعاً ، بل مَنْعاً لهُ مِنَ الإيذاءِ والخوضِ في الباطلِ ، ومنهُ : لو قَذَفَ زوجتَهُ أو غيرَها وحُدَّ للقذفِ ، ثمَّ قَذَفَها ثانياً ؛ لظهورِ كذبهِ بإقامةِ

الحدُّ عليه .

وأمَّا في النَّاني : فلأنَّ اللِّعانَ لإظهارِ الصِّدقِ ، وهوَ ظاهرٌ ، فلا معنىٰ لهُ ، ولأنَّ التّعزيرَ فيهِ للسَّبِّ والإيذاءِ ، فأشْبَهَ التّعزيرَ بقذف طِفْلةِ لا تُوطَأُ .

تنبيب

[في أنَّهُ يُلاعِنُ لنفي النَّسبِ وإنْ لم يسبقُهُ قذفٌ]

يُلاعِنُ لنفي النَّسَبِ وإنْ لم يَسبِقُهُ قذفٌ يُوجِبُ الحدَّ ؛ فيما لوِ ادَّعىٰ أنَّ الولدَ مِنْ وَطْءِ شُبْهةِ أو سيَّدِ أو زوج آخَرَ ، أو شَهدَ بزناها أربعةٌ .

(وللزَّوجةِ مُعارَضةُ لعانِدِ^(۱) ؛ بأنْ تقولَ) بعدَهُ أربعَ مرَّاتِ : (« أشهدُ باللهِ إنَّهُ لَمِنَ الكَوْنِ اللهِ إنْ كانَ لَمِنَ اللهِ عليها إنْ كانَ مَضَبَ اللهِ عليها إنْ كانَ مَنَّ الصَّادِقِينَ فيهِ) ، وتُشيرُ إليهِ في الحضورِ ، وتُميَّرُهُ في الغَيبةِ ، وتأتي في الخامسةِ بضمائرِ المُتكلِّم ؛ فتقولُ : (غَضَبَ اللهِ عَلَيَّ . . .) إلى آخرِهِ ، ولا تحتاجُ إلى ذِكْرِ الولدِ ؛ لأنَّ لِعانَها لا يُؤثَّرُ فيهِ .

وإنَّما تأخَّرَ لِعانُها عن لِعانِهِ ؛ لأنَّ لِعانَها لإسقاطِ الحدُّ الَّذي لَزَمَها بلِعانِهِ .

أي : الذي دَفَعَ به الحدّ عنه ، وأمّا الذي دَفَعَ به التعزيرَ . . فليس لها مُعارضتُهُ ؛ الأنّه لا يُوجِبُ عليها شيئاً . ٩ شرقاوي ٥ (٣٧٧/٢) .

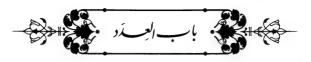
ويُشترَطُ في اللِّعانِ : أمرُ القاضي ، وتلقينُ كلماتِهِ ، واللهُ أعلمُ .

[ما يُشترَطُ في اللِّعان أيضاً]

(ويُشترَطُ في اللَّعانِ : أمرُ القاضي) بهِ ، (وتلقينُ كلماتِهِ) لكلِّ منهُما ، (ويُشترَطُ في اللَّعانِ : (وَلْ كذا) ، و(قُولي كذا) ، فلا يُعتَدُّ بهِ بدونِ ذلكَ ، كما في سائر الأيمانِ^(١) .

0 0 0

 ⁽١) ويُشترَطُ أيضاً : الوِلاءُ في الكلمات الخمس ، وضابطُهُ : ما مرَّ في (الفاتحة) ، وأمَّا الوِلاءُ بين لعاني الزوجَينِ . فلا يُشترَطُ . انظر (حاشية الشرقاوي) (٣٢٧/٢) ، و(٣٢٧/٢) من هاذا الكتاب .



التَّربُّصُ نوعانِ : العِدَّةُ ، والاستبراءُ .

فالعِدَّةُ : إمَّا بِفُرْقةٍ حياةٍ .

قلتُ : وإنَّما تجبُ بعدَ وَطْءٍ ، . . .

(باب العِسدَد)

جمعُ (عِدَّةٍ) ، مأخوذةٌ مِنَ (العَدَدِ) ؛ لاشتمالِها عليهِ غالباً ؛ وهيَ تَرَبُّصُ المرأةِ مُدَّةً لمعرفةِ براءةِ رَحِمِها ، أو للتَّعبُّدِ^(١) ، أو لتفجُّعِها علىٰ زوج .

والأصلُ فيها قبلَ الإجماع : الآياتُ والأخبارُ الآتيةُ .

[نوعا التَّربُّص]

ولمًا كانتْ تُشارِكُ الاستبراءَ في غَرَضِها غالباً.. جَمَعَ بينَهُما بقولِهِ: (التَّربُّصُُ)؛ أي: لبراءةِ الرَّحِمِ أو لِمَا أُلحِقَ بها.. (نوعانِ: العِلَّةُ)، وتحصلُ: بأَقْراءِ، وبأَشْهُرِ، وبولادةٍ، كما سيأتي، (والاستبراءُ)، ويحصلُ: بقُرْء، وبشَهْرِ، وبولادةٍ.

[عِدَّةُ الفِرَاقِ]

(فالعِدَّةُ : إمَّا بفُرْقةِ حياةٍ) بطلاقِ أو غيرهِ (٢) .

(قلتُ : وإنَّما تجبُ) بالفُرْقةِ (بعدَ وَطْءٍ) ولو في

⁽١) أي : كما في الصغيرة والآيسة .

 ⁽۲) كفسخ بنحو عيب ، أو انفساخ بنحو لعان ؛ الأنّة في معنى الطلاق المنصوص عليه . • نهاية المحتاج ، (۱۲۲۷) .

أوِ استدخالِ مَنِيِّهِ ، واللهُ أعلمُ .

الدُّبُرِ (۱) ، بخلافِ ما قبلَهٔ (۲) ؛ لأنَّهُ تعالىٰ أَوْجَبَهَا على المُطلَّقاتِ بلفظ يَقتضي التَّعبيم ، ثمَّ خَصَّ منهُ مَنْ لم يدخلْ بها بقولِهِ : ﴿ ثُمَّ طَلَقتُمُوهُنَّ ين قَبْلِ أَن تَمسُّوهُ ﴿ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَ مِنْ عِنَوْ تَعَنَدُّونَهَا ﴾ [الاحزاب: ٤٤] ، (أو) بعد (استدخالِ مَنِيّهِ) المُحترَمِ (٢) ، (واللهُ أعلمُ) ؛ لأنَّهُ أقربُ إلى العُلُوقِ مِنْ مُجرَّدِ الإيلاجِ ، وفي معنىٰ ذلك : الوَطْءُ بشُبْهةٍ ، أو استدخالُها مَنِيَّ مَنْ ظَنَتُهُ زُوجَها أو سيُدها ، وقولُ الأطبَّاءِ : المَنِيُّ إذا ضَرَبَهُ الهواءُ لا ينعقدُ منهُ الولدُ (٤٠) . غايثُهُ ظنَّ ، وهوَ لا يُنافي الإمكانَ ، فلا يُلتَفَتُ إليه .

(وهميَ) ؛ أي : عِدَّةُ الفُرْقةِ (في الحُرَّةِ : ثلاثةُ أَقْراءِ إِنْ كانتْ ذَاتَ أَقْراءِ) ؛ لقولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَٱلْمُطَلَقَنتُ يَكَرَبَّهَ كَ إِنَّفْسِهِنَّ ثَلَنْتَةَ قُوْرَهِ ﴾ [البنر: : ٢٧٨] ، (وثلاثةُ أَشْهُر إِنْ لم تَحِضْ أو يَئِسَتْ)^(٥) ؛ لقولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَٱلتِّي بَيِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن

 ⁽١) قوله : (بعدَ وَطْءٍ) ؛ أي : بذَكرٍ متَّصل وإنْ كان أَشَلَّ ، أو بذَكرَ خَصِي ، أو زائدٍ علىٰ سَنَن الأصلي ، ولا بُذَ يكونَ الواطئ مثن يُمكِنُ وطؤهُ ؛ كصبيٌ تهيًا له ، وأنْ تكونَ مثن يُمكِنُ وطؤهُ ؛ كصبيٌ تهيًا له ، وأنْ تكونَ مثن يُمكِنُ وطؤهُ ؛ كصبيٌ تهيًا له ، وأنْ تكونَ مثن يُمكِنُ وطؤها كذلك. انظر و نهاية المحتاج ، (٧/ ١٢٧) ، وه حاشية الشرقاوي ، (٢٨/٢٦ ـ ٣٢٩) .

⁽٢) أي : قبل الوطءِ .

⁽٣) أي : حالَ خروجه وإنْ حَرْمَ لعارض ؛ كحيض ، وإنْ لم يكنْ محترماً حالَ استدخاله على معتمد الرملي ؛ كأنْ وَطِئ زوجتَهُ فساحقتْ أجنيتَهُ وخَرَجَ منها المنيُّ ؛ فتجبُ الهِدَّة على الأجنيتَة ، ولا بُدُّ عند ابن حجر مِنَ الاحترام حالَ الإنزال والاستدخال ، وأمَّا غيرُ المحترم . . فلا عدَّة فيه ولا نسب يلحق به . انظر • نهاية المحتاج » (١٢٧/٧) ، و • تحفة المحتاج » (٢٣١/٨) ، و • حاشية الشرقاوي » (٢٣٩/٢) .

⁽٤) انظر و الحاوى في الطب ٤ (٣/ ١٦٥) .

⁽٥) قوله : (إِنْ لَمْ تَعْضُ) ؛ أي : لصِغَر ، أو لعِلَّة ، أو جِبِلَّةٍ منعتْها رؤيةَ الدم أصلاً ولم تبلغ سنَّ=

نِسَآيِكُرُ إِنِ ٱرَبَّتُدُ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَائُةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّتِي لَرَيَحِضْنَ﴾ [الطلاق: ١٤ ؛ أي : فعِدَّتُهُنَّ كذلك .

وتعتدُّ المُتحيِّرةُ أيضاً بثلاثةِ أَشْهُرِ في الحالِ ؛ لتضرُّرِها بطولِ الانتظارِ إلى سنِّ اليأس .

وتُعتبَرُ الأَشْهُرُ بالأَمِلَةِ ما أَمْكَنَ ، فإنِ انطبقَ الفِراقُ على أوَّلِ الهلالِ (۱۰ . . . فذاكَ ، وإلا اعتبرَ بعدَهُ لغيرِ المُتحيَّرةِ شهرانِ بالهلالِ ، ثمَّ تُكمِلُ المُنكسِرَ ثلاثينَ (۱۲ ، وأمَّا المُتحيِّرةُ : فإنْ بَقِيَ في الشَّهرِ الَّذي طُلُقتْ فيهِ أكثرُ مِنْ خمسةَ عَشَرَ يوماً . . حُسِبَ ذلكَ قُرْءاً ؛ إذِ الأَشْهُرُ غيرُ مُتاصَّلةٍ في حقِّها ، بل يُحسَبُ كلُّ شهرٍ في حقِّها قُرْءاً ؛ لاشتمالِهِ غالباً على طُهْرٍ ، فتاتي بعدَ ذلكَ بشهرَينِ ، وإنْ شهرُ منهُ دونُ ذلكَ بشهرَينِ ، وإنْ يَتَمَّى منهُ دونُ ذلكَ . . لم يُحسَبُ قُرْءاً ، فتعتدُ بعدَهُ بثلاثةٍ أَشْهُر هلاليَّةٍ .

والقُرُءُ _ بالفتحِ والضَّمَ _ : مشتركٌ بينَ الطُّهْرِ والحيضِ ، والمُرادُ هنا : الطُّهْرُ ؛ أخذاً مِنْ قولِدِ تعالىٰ : ﴿ فَطَلِقُومُنَّ لِمِدَّتِهِتَ ﴾ [الطلاق : ١] ؛ أي : في زمانِها ، وهوَ زمانُ الطُّهْرِ ؛ لأنَّ الطَّلاقَ في الحيضِ حرامٌ كما مرَّ^{٣١)} ، وزمنَ العِدَّةِ يَعْتُ رُمنَ الطَّلاق غالباً .

(و) العِدَّةُ فيــ (ــمَنْ فيها رِقٌ) وهيَ تَحِيضُ ولو مُبعَّضةً ﴿ ۚ ۚ . . ﴿ قُرُءانِ ﴾ ؛

اليأس ، وقوله : (أو يَتِسَتُ) ؛ أي : ببلوغها سنَّ اليأس ؛ وهو اثنتان وستون سنةً قمريَّةً تقريبَيَّةً على الصحيح . انظر (حاشية الشرقاوي » (۲/ ۳۳۰) .

⁽١) أي : كأنْ علَّق الطلاق به أو بانسلاخ ما قبله . ﴿ تحفة المحتاج ﴾ (٨/ ٢٣٦) .

⁽٢) أي : من الشهر الرابع . • تحفة المحتاج » (٨/ ٢٣٦) .

⁽٣) انظر (٢/٢٣٤).

 ⁽٤) أو مكاتبة ، أو أمّ ولد ، أو مُستحاضة غيرَ مُتحبّرة ، أمّا المُتحبّرة : فعدّتُها شهران إنْ طُلُقتْ أوّل الشهر ، فإنْ طُلُقتْ في أثناته والباقي أكثرُ مِنْ خمسة عشرَ يوماً . حُسِبَ قرماً ، فتكملُ بعده=

فإنْ لم تَحِضْ ، أو يَتِسَتْ. . فشهرٌ ونصفٌ في الأظهرِ ، وفي قولِ : شهرانِ ، وفي قولٍ : ثلاثةٌ .

وإمَّا عِدَّةُ وفاةٍ وإنْ لم تُوطَأُ ؛

لقولِ عمرَ رَضِيَ اللهُ عنهُ: (تعتدُّ الأَمَةُ بقُرُأَينِ)(١) ، ولأنَّها على النَّصفِ مِنَ الحُرَّةِ في كثيرِ مِنَ الأحكامِ(٢) ، وإنَّما كَمَّلَتِ القُّرْءَ الثَّانيَ ؛ لتعذُّرِ تبعيضِهِ كالطَّلاقِ ؛ إذ لا يظهرُ نصفُهُ إلا بظهورِ كلِّهِ(٣) ، فلا بدَّ مِنَ الانتظار .

(فإنْ لم تَحِضْ ، أو يَسَتْ . . فشهرٌ ونصفٌ في الأظهرِ) على النَّصفِ مِنَ الحُرَّةِ ، (وفي قولٍ : شهرانِ) ؛ لأنَّهُما بدلٌ عنِ القُرْأينِ في ذاتِ الأقراءِ ، (وفي قولٍ : ثلاثةٌ) ؛ لعمومِ الآيةِ ، ولأنَّ المَنِيَّ لا يظهرُ أَثَرُهُ في الرَّحِمِ إلا بعدَها ؛ فإنَّ الولدَ يتخلَّقُ في ثمانينَ يوماً ، ثمَّ يتبيَّنُ الحَمْلُ بعدَ ذلكَ ، وما يتعلَّقُ بالطَّبعِ لا يختلفُ بالرَّقِ والحُرِّيَةِ .

قَالَ : (وقولي : " ومَنْ فيها رِقٌ ". . أَعَمُّ مِنْ قولِهِ : " الإماءِ " ، والتَّرجيحُ فيما ذُكِرَ مِنْ زيادتي)(¹⁾ .

[عِدَّةُ الوفاةِ]

(وإمَّا عِدَّةُ وفاةٍ) (°)؛ فتجبُ على الزَّوجةِ (وإنْ لم تُوطَأُ) ، أو كانتْ

بشهر هلاليًّ ، وإلا لم يُحسَبُ قرءاً ، فتعتدُ بعدَهُ بشهرَينِ هلاليَّينِ على المعتمد . ٩ شرقاوي ٩
 (٣٣٠ /٢) .

⁽١) رواه الشافعي في ﴿ الأم ؛ (٥/ ٥٥٢ ٥٠) ، والدارقطني (٣٨٣٠) ، والبيهقي (٧/ ٢٤٥).

 ⁽٢) خَرَجَ بالكثير : القليل ؛ كضرب المُدّة في العُنّة ومُدَّةِ الزُّفاف ، وكسنُ الحيض واقلهِ وأكثره .
 انظر ٥ حاشية الشرقاوي ١ (٢/ ٣٣١) .

⁽٣) في (تحفة الطلاب ٤ (ص١٠٩) : (بعضه) بدل (نصفه) .

⁽٤) دقائق تنقيح اللباب (ق١٢٧) ، وانظر (اللباب) (ص٣٠٠) .

 ⁽٥) سواءٌ كانتِ الوفاةُ قبل الدخول أو بعدَهُ .

فهيَ للحُرَّةِ : أربعةُ أَشْهُرٍ وعَشَرةُ أيَّامٍ بليالِيها ، وللأَمَةِ : شَهْرانِ وخمسةُ أيَّامٍ بليالِيها ، وكلُّ ذلكَ في غيرِ الحاملِ ، فإنْ كانَ بها حَمْلٌ . . فبوضعِهِ .

صغيرةً ، أو زوجةً صبيً^(١) ، والتَّصريحُ بقولِهِ : (وإنْ لم تُوطَأَ).. مِنْ زيادَتِهِ ، أو زوجةً صبيًّ اللهُوَّةِ) ولو مِنْ ذواتِ الأَقْراءِ.. (أربعةُ أَشْهُرٍ وعَشَرَةُ أَيَّامِ بليالِيها) ؛ قالَ تعالىٰ : ﴿وَاَلَذِينَ يُتَوَفَّونَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَبَهَا يَرَبَّضَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَبَهَا يَرَبَّضَى بِأَنْفُسِهِنَّ آئِمَهُ وِيَعَشْرًا ﴾ [البقرة : ٢٣٤].

وتُعتبَرُ الأَشْهُرُ بالأَهِلَّةِ مَا أَمْكَنَ^(٣) ، فإنْ ماتَ الزَّوجُ أوَّلَ الهلالِ. . فواضحٌ ، وإلا فتُكمَّلُ المُنكَسِرَ .

(و) عِدَّةُ الوفاةِ (للأَمَةِ) والمُرادُ : لمَنْ فيها رِقٌ . . (شَهْرانِ وخمسةُ أَيَّامٍ بليالِيها) على النَّصفِ مِنَ الحُرَّةِ .

[عِدَّةُ الحامل]

(وكلُّ ذلكَ في غيرِ الحامل^(٤) ، فإنْ كانَ بها حَمْلٌ. . فبوضعِهِ) تعتدُّ ؛ قالَ تعالى : ﴿ وَأُوْلَتُ ٱلْأَثْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعَنَ حَمَّلُهُنَّ ﴾ [الطلاق : ٤] .

⁽١) أو كانتُ مُستَدَّةً مِنْ طلاق رجعيٍّ ومات زوجُها ؛ فإنَّها تنتقلُ لعدَّة الوفاة ؛ أي : تستأنفُ عدَّة الوفاة وتسقطُ بقيَّةً عِدَّة الطلاق ، ويلزئها الإحدادُ ، وتسقطُ نفقتُها ولو حاملاً ، بخلاف المُستَدَّة عن طلاقِ بائن ، والمفسوخِ نكاحُها ؛ فإنَّهُما لا ينتقلانِ لعِدَّة الوفاة ، بل يُكمُّلان عِدَّة الطلاق .
د شرقاوي ٥ (٢ / ٢٣١) .

⁽٢) نصَّ الماتن عليها في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق ١٢٧) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٣٤٠) .

 ⁽٣) أي : مئة الإمكان ، فإن لم يُمكِنْ ؛ بأنْ مات في أثناء شهر وقد بَقِيَ منه أكثرُ مِنْ عشرة أيّام . .
 وَجَبَ عليها ثلاثةٌ بالأهِلَّة وكمَّلت مِنَ الرابع أربعين يوماً ، ولو جُهِلَتِ الأهِلَّةُ . . حُسبت كاملةً .
 انظر • نهاية المحتاج ٥ (٧ / ١٤٥ - ١٤٥) ، و • حاشية الشرقاوي ٥ (٢/ ٣٣٧) .

 ⁽٤) قوله: (وكلُّ ذلكَ) ؛ أي: ما مرَّ في عدَّة الفراق والوفاة للحرَّة والأَمَّة .

قلتُ : بشرطِ نِسْبَتِهِ إلىٰ صاحبِ العِدَّةِ ولوِ احتمالاً ؛ كَمَنْفَيَّ بلِعانِ ، وانفصالِهِ كلَّهِ ؛ حتىٰ ثاني توءمَينِ ؛ أي : بينَهُما دونَ ستَّةِ أَشْهُرٍ ولو كانَ مَيْتاً ، أو مُضْغَةً غيرَ مُصوَّرةٍ أَخْبَرَ القوابلُ أنَّها أصلُ آدميٌّ ، واللهُ أعلمُ .

(قلتُ : بشرطِ نِسْبَتِهِ إلىٰ صاحبِ العِدَّةِ ولوِ احتمالاً ؛ كمَنْفيُّ بلِعانٍ) وإنِ انتفىٰ عنهُ ظاهراً (۱) ؛ لاحتمالِ كونِهِ منهُ ، فإنْ لم تُمْكِنْ نِسْبَتُهُ إليهِ. . لم تنقضِ العِدَّةُ بوضعِهِ ؛ كأنْ ماتَ وهوَ صبيٌّ وامرأتُهُ حاملٌ ؛ لانتفائِهِ عنهُ ، وكذا مَنْ ماتَ أو طَلَّق زوجتَهُ وأتتْ بولدٍ لدونِ ستَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ النَّكاح .

(و) بشرطِ (انفصالِهِ كلِّهِ ؛ حتىٰ ثاني توءَمَينِ ؛ أي : بينَهُما دونَ ستَّةِ أَشْهُرٍ) ؛ لأَنَّهُما حَمْلٌ واحدٌ ، فَشَمِلَتْهُما الآيةُ ، بخلافِ ما إذا تخلَّلَ بينَهُما ستَّةُ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ ؛ فالثَّاني حَمْلٌ آخَرُ ، وبخلافِ ما إذا لم يَنفصِلُ كلَّهُ ؛ إذْ لا يَحصُلُ بيعضِهِ براءةُ الرَّحِمِ ، ولقولِهِ تعالىٰ : ﴿ أَن يَضَعْنَ خَمْلَهُنَّ ﴾ الطلاق : ١٤ ، وهذه لم تَضَعْ حَمْلُها .

(ولو كانَ) الحَمْلُ (ميَّتاً ، أو مُضْغةً غيرَ مُصوَّرةٍ أَخْبَرَ القوابلُ أنَّها أصلُ آدميٍّ ، واللهُ أعلمُ) ؛ فإنَّهُ تَحصُلُ بهِ العِدَّةُ ؛ لإطلاقِ الآيةِ ، ولأنَّهُ يُسمَّىٰ حَمْلاً ، بخلافِ النَّطْفةِ ونحوِها^(٢) .

ولوِ اختلفَ الزَّوجانِ فيما وضعتْهُ ؛ فادَّعتْ أنَّهُ ممَّا تَنقضِي بهِ العِدَّةُ ، وخالفَها الزَّوجُ . . صُدُّقتْ بيمينِها ؛ لأنَّها مُصدَّقةٌ في أصل الشَّفْطِ .

 ⁽١) قوله : (كمنفيُّ بلعانٍ) ؛ أي : وهو حملٌ ، فإذا لاعَنَ الحاملَ ونفى الحملَ . . انقضتْ عِدَّتُها بوضعه . ١ شرقاري ١ (٣٣٣) .

⁽٢) أي : كالعلقة ؛ لأنَّها تُسمَّىٰ دماً لا حملاً . (تحفة المحتاج ؛ (٨/ ٢٤١) .

والاستبراءُ : واجبٌ ، ومُستحَبُّ .

[الاستبراء وأنواعه]

(والاستبراءُ) نوعانِ^(۱) : (واجبٌ ، ومُستحَبٌ) ، والأصلُ فيهِ : قولُهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ في سبايا أَوْطاسِ : « أَلَا لا تُوطأُ حاملٌ حتى تَضَعَ ، ولا غيرُ ذاتِ حَمْلِ حتى تَجِيضَ حَيْضةً » رواهُ أبو داودَ وغيرُهُ^(۲) ، وقاسَ الشَّافعيُّ رَضِيَ اللهُ عنهُ غيرَ المَسْبيَّةِ عليها بجامعِ حدوثِ المِلْكِ ، وأَلْحَقَ مَنْ لا تَجِيضُ بمَنْ تَجِيضُ في اعتبارِ قَدْرِ الحيضِ والطَّهْرِ غالباً ؛ وهوَ شهرٌ ، كما قَدَّمْتُهُ .

[أسبابُ الاستبراءِ الواجبِ]

(فالواجبُ) سببُهُ (خمسةٌ : أَنْ تنتقلَ) المرأةُ (مِنْ حُرَّيَةٍ إلىٰ رِقَ ؛ كالمَسْبِيَةِ) وإنْ لم تَكُنْ موطوءةً^(٣) ؛ لعمومِ الخبرِ السَّابقِ ، (أو مِنْ رِقَّ إلىٰ حُرَّيَةٍ ؛ كالمُعتَقةِ) بعدَ وَطْنِها ، (وأمَّ الولدِ بموتِ سبِّدِها) عنها ؛ لزوالِ الفِراشِ عنها ^(٤) ، كزوالِ الفِراش عن الحُرَّةِ (^{٥)} .

⁽١) الاستبراءُ لغةً : طلبُ البراءة ، وشرعاً : التربُّصُ بالعرأة مُدَّةً بسبب ملك اليمين حدوثاً أو زوالاً ، أو بسبب تجدُّد حِلَّ وَطْءِ ؛ لبراءة الرحم ، أو تعبُّداً . • تحفة الطلاب • (ص١٠٩) ، وانظر • حاشية الشرقاري • (٢/ ٣٣٤) .

⁽٢) سنن أبي داود (٢١٥٧) ، ورواه أحمد (٣/ ٦٢) ، والحاكم (٢/ ١٩٥) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

 ⁽٣) قوله : (كالمسبية) الكافُ استقصائية ، وإنّما يُجزِئُ استبراؤُها إذا وقع بعد القسمة على المعتمد ، أو بعد اختيار التملُّك على قول ضعيف . ٩ شرقاوي ١ (٢ / ٣٣٥) .

 ⁽٤) عِلَّةٌ لكلِّ مِنَ المُعتَقة وأمُّ الولد .

⁽٥) أي : فإنَّهُ تجبُ عليها العِدَّةُ ؛ لزوال فراش الزوج عنها . ﴿ شرقاوي ﴾ (٢/ ٣٣٥) .

أو مِنْ رِقِّ إلىٰ رِقِّ ؛ كالمُشتراةِ ، والموهوبةِ ، والموروثةِ ، أو يتجدَّدَ لسيِّدِها حِلُّ وَطْنِها ؛ كالمُطلَّقةِ قبلَ الدُّخولِ ، والمُكاتَبةِ بالتَّعجيزِ ، أو لغيرِهِ ؛ كأنْ يُريدَ تزويجَها فيَستبرئها السَّيِّدُ قبلَهُ .

نَعَمْ ؛ لو استبرأَ المُعتَقَةَ قبلَ عِنْقِها. . لم يجبْ عليها استبراءٌ ، وتتزرَّجُ في

نعَمْ ؛ لوِ استبرأ المُعتَقَةَ قبلَ عِثْقِها . . لم يجبْ عليها استبراءٌ ، وتتزوَّجُ في الحالِ ؛ إذْ لا تُشيِهُ منكوحة ، بخلافِ أمَّ الولدِ^(١) .

(أو مِنْ رِقَّ إلىٰ رِقِّ ؛ كالمُشتراةِ ، والموهوبةِ^(٢) ، والموروثةِ)^(٣) ؛ لتجدُّدِ المِلْكِ .

(أو) أَنْ (يَتَجَدَّدَ لَسَيِّدِهَا حِلُّ وَطْنِهَا ؛ كَالْمُطَلَّقَةِ قَبَلَ الدُّحُولِ^(٤) ، والمُكاتَبَةِ بالتَّعجيزِ) مِنْ سَيِّدِهَا ، وبالفسخِ منها ، (أو) يُرِيدَ السَّيِّدُ تَجديدَ حِلُّ وَطْنِهَا (لغيرِهِ ؛ كَأَنْ يُرِيدَ تزويجَهَا) لهُ ، (فيَستبرِثَهَا السَّيِّدُ قَبلَهُ) ؛ أي : قبلَ تزويجِها لهُ إِنْ كَانَتْ مُوطُوءَةً .

فَعُلِمَ : أَنَّهُ لا يجبُ على مَنْ حَلَّتْ مِنْ صومٍ أوِ اعتكافٍ أو إحرامٍ أو نحوِهِ. . استبراءٌ ؛ لأنَّ حُرْمتَها بذلكَ لا تُخِلُّ بالمِلْكِ ، بخلافِ الكتابةِ .

أي: فإنَّه يجبُ عليها الاستبراءُ وإنِ استبرأت قبل موت سيِّدها ، وكذا لو اعتقها السيَّدُ بعد استبرائها . • شرقاوي ٤ (٢/ ٣٣٥) .

 ⁽٢) قوله: (كالمُشتراق)؛ أي: ولو بلا قبض، ومثلها: الموصى بها، أمَّا الموهوبة: فلا يجبُ
 استبراؤها إلا بعد القبض. (شرقاوي) (٢/ ٣٣٥).

أي : عن أخيه مثلاً ، أمَّا الموروثةُ عن أصله أو فرعه بعد وطيه لها. . فإنَّها تحرمُ ، ولا يَجِبُ
 على الوارث استبراؤها ، وكذا كلُّ مَنْ تحرمُ عليه . ٩ شرقاوي ٩ (٢ / ٣٣٥) .

⁽٤) أي : طُلُقتْ مِنْ زوجها وعادت للسيّد ؛ فيجبُ عليه استبراؤها ، ومحلُ ذلك : إذا لم تكن مُستولَدة ، أمّا هي : فلا يجبُ على السيّد استبراؤها مطلقاً دَخَلَ بها الزوجُ أم لا ، وإنّما تجبُ المِدّة فقط على المدخول بها ، فإذا طُلُقتْ قبل الدخول . . حَلَّ وطؤُها في الحال ، أو بعدة . . فيد نقضاء العِدَّة مِنْ غير توقُف على استبراء ، وهنذا هو المعتمد . • شرقاوي • (٣٣٦/٢) .

والمُستحَبُّ: قد يكونُ في الأُمَّةِ ؛ كما إذا اشترىٰ زوجتَهُ ؛ فيُستحَبُّ لهُ استبراؤُها ، وفي الحُرَّةِ ؛ كأنْ يموتَ ولدُ امرأتِهِ مِنْ غيرِهِ عن غيرِ ولدِ ولا أبِ ولا جدًّ؛ فيُستحَبُّ استبراؤُها؛ لاحتمالِ كونِها حاملاً بأخِ لأمَّ للمُتوفَّىٰ، فيَرِثُ.

ولا يُعتبَرُ في العِدَّةِ أقصى الأجلَينِ ، إلا في ثلاثِ صُوَّرٍ :

[الاستبراءُ المُستحَبُ]

(والمُستحَبُّ: قد يكونُ في الأَمَةِ ؛ كما إذا اشترىٰ زوجتَهُ(١) ؛ فيُستحَبُّ لهُ استبراؤُها) ؛ ليتميَّزُ ولدُ النُكاحِ عن ولدِ مِلْكِ البمينِ ؛ فإنَّهُ في النُكاحِ ينعقدُ مملوكاً ، ثمَّ يَمتِقُ بالمِلْكِ ، وفي مِلْكِ البمينِ ينعقدُ حُرّاً ، وتصيرُ أَهُهُ أمَّ ولدٍ ، وإنَّما لم يجبِ استبراؤُها ؛ لأنَّهُ لم يتجدَّدْ بالشَّراءِ حِلَّ .

(و) قد يكونُ (في الحُرَّةِ ؛ كأنْ يموتَ ولدُ امرأتِهِ مِنْ غيرِهِ عن غيرِ ولدٍ) ولا ولدِ ابنِ (ولا أبِ ولا جدًّ ؛ فيُستحَبُّ استبراؤُها ؛ لاحتمالِ كونِها حاملاً بأخٍ لأمَّ للمُتوفَّىٰ^(٢) ، فيَرَثُّ) منهُ .

[صُورُ العِدَّةِ بأقصى الأجلين]

(ولا يُعتبَرُ في العِدَّةِ أقصى الأجلَينِ) ؛ مِنْ عِدَّةِ وفاةٍ وثلاثةِ أَقْراءٍ ، (إلا في ثلاثِ صُور) :

(إحداها : أَنْ يُطلِّقَ إحدىٰ نسائِهِ) ؛ ثِنْتَينِ أَو أَكثرَ ؛ مُعيَّنةً أَو مُبهَمةٌ (٣ ،

 ⁽۱) قوله : (اشترىٰ) ؛ أي : الحرُّ ، أمَّا المكاتبُ إذا اشترىٰ زوجتَهُ . . فليس له وطؤها بالعِلْك ؛
 لضعف ملكه ، ومِنْ نَمَّ امتنع تسريه ولو بإذن السيّد . • شرقاوي » (۲۳٦/۲) .

 ⁽٢) أي : وكان موجوداً حال موت الولد ، فيَرِث ، بخلاف ما إذا وُجد بعد وفاته ؛ فلا يَرِثُ ؛ لأنَّ شرطَ الإرث تحقُّقُ حياة الوارث بعد موت المُورُث . ٩ شرقاري ١ (٣٣٧ / ٣٣٧) .

⁽٣) قولُه : (مُعيَّنةً) ؛ أي : في نيَّته وقصده ؛ بأنْ قال : (إحداكُما طالقٌ) ونوىٰ مُعيَّنةً . انظر =

ثمَّ يموتَ قبلَ البيانِ .

قلتُ : والصُّورةُ أنَّهُما مدخولٌ بهِما والطَّلاقَ بائنٌ ؛ فتعتدُ كلُّ واحدةٍ بالأكثر ؛ مِنْ عِدَّةِ الوفاةِ مِنَ الموتِ ، وثلاثةِ أَفْراءِ مِنَ الطَّلاقِ ، واللهُ أعلمُ .

النَّانيةُ : أَنْ يُسلِمَ على أَختَينِ أَو أَمَتَينِ أَو أَكثرَ مِنْ أَربعٍ ، ويموتَ قبلَ البيانِ .

(ثمَّ يموتَ قبلَ البيانِ) في المُعيَّنةِ ، والتَّعيين في المُبهَمةِ .

(قلتُ : والصُّورةُ أنَّهُما) ؛ أي : المُطلَّقةَ وغيرَها (مدخولٌ بهِما والطَّلاقَ بائنٌ ؛ فتعتدُ كلُّ واحدةِ بالأكثرِ ؛ مِنْ عِدَّةِ الوفاةِ مِنَ الموتِ ، وثلاثةِ أقْراءِ مِنَ الطَّلاقِ ، واللهُ أعلمُ) ؛ لأنَّ كلَّ واحدةٍ لَزِمَها عِدَّةٌ والتبستْ عليها بأُخرىٰ ، فلَزِمَها أَنْ تأتيَ بالأكثر احتياطاً .

وفائدةُ كونِ الأَقْراءِ مِنَ الطَّلاقِ : أنَّهُ لو مضىٰ قُرْءٌ أو قُرْءانِ قبلَ الموتِ. . اعتدَّتْ بالأكثرِ ؛ مِنْ عِدَّةِ وفاةٍ ومِنْ قُرْأَينِ أو قُرْءٍ .

فإنْ لم يدخلْ بهِما ، أو دَخَلَ بكلِّ منهُما والطَّلاقُ رَجْعيٌّ ، أو كانتا ذواتَيْ أَشْهُو . . اعتدَّتا لوفاة ؛ لأنَّ كلَّا منهُما كما يحتملُ أنْ تكونَ مُفارَقةً بالطَّلاقِ يحتملُ أنْ تكونَ مُفارَقةً بالموتِ ، فأَخَذَتا بهِ احتياطاً ، والرَّجعيَّةُ تنتقلُ بالموتِ إلىٰ عِدَّةِ الوفاةِ ، فلا يَضُرُّ كونُ أَقْرائِها قد تكونُ أكثرَ .

(النَّانيةُ : أَنْ يُسلِمَ) الزَّوجُ (علىٰ أختَينِ أو أَمَتَينِ أو أَكثرَ مِنْ أَربعِ ، ويموتَ قبلَ البيانِ) ؛ أي : الاختيارِ ؛ فتعتدُ بالأكثرِ (١١ ؛ مِنْ عِدَّةِ الوفاةِ وثلاثةِ أَقْراءٍ مِنَ المبيانِ) ؛ أي : الاختيارِ ؛ فتعتدُ بالأكثرِ (١١ ؛ مِنْ عِدَّةِ الوفاةِ وثلاثةِ أَقْراءٍ مِنَ المبياطاً .

 ⁼ د حاشية الشرقاوي (۲/ ۳۳۷) .

⁽١) قوله : (فتعتد) ؛ أي : المذكورات .

النَّالئةُ : أَنْ يموتَ سَيِّدُ أَمِّ الولدِ وزوجُها وبينَهُما شهرانِ وخمسُ ليالِ فأكثرَ ، ولم يُدْرَ أوَّلُهُما موتاً ؛ فتعتدُ مِنْ يومِ موتِ آخِرِهِما بأربعةِ أَشْهُرٍ وعشرٍ فيها حيضةٌ ، فإنْ كانَ بينَهُما أقلُّ مِنْ ذلكَ . . اعتدَّتْ بشهرَين .

(النَّالثةُ : أَنْ يموتَ سَيِّدُ أَمِّ الولدِ وزوجُها وبينَهُما شهرانِ وخمسُ ليالِ فأكثرَ ولم يُدْرَ النَّالثةُ : أَنْ يموتَ سَيِّدُ أَمِّ الولدِ وزوجُها وبينَهُما مُوتاً (بأربعةِ أَشْهُرٍ وعشرٍ ولم يُذر أَوَّ لُهُمْ ماتَ الزَّوجُ وهيَ حُرَّةٌ ، (فإنْ كانَ فيها حيضةٌ) ؛ لاحتمالِ أنَّ السَّيِّدَ ماتَ أَوَّلاً ثُمَّ ماتَ الزَّوجُ وهيَ حُرَّةٌ ، (فإنْ كانَ بينَهُما أقلُّ مِنْ ذلكَ . . اعتدَّتْ بشهرَينِ) وخمسِ ليالِ بأيَّامِها ، كما عَبَّرَ عنها في « اللَّبابِ » بخمسِ ليالٍ المُصنَّف ذُهُولاً .

(قلتُ : الَّذي ذَكَرَهُ الرَّافعيُّ والنَّوويُّ : أنَّها تعتدُّ بأربعةِ أَشْهُرٍ وعشرٍ مِنْ موتِ آخِرِهِما) موتاً (عليٰ كلِّ حالٍ) احتياطاً (٢٠).

(ثُمَّ إِنْ كَانَ بِينَهُما أَكْثُرُ مِنْ شَهْرَينِ وخمسِ لِيالٍ) ولم تَحِضْ فيها. . (فلا بُدَّ مَعَ ذلك مِنْ حيضةٍ) فيها أو بعدَها ؛ لاحتمالِ أنَّ الزَّوجَ ماتَ أوَّلاً ، وانقضتْ عِدَّتُها وعادتْ فِراشاً للسَّيِّدِ ، فإنْ حاضتْ فيها ، أو كانتْ ممَّنْ لا تَحِيضُ . . كَفَتِ المُدَّةُ المذكورةُ ؛ سواءٌ وقعتِ الحيضةُ في أوَّلِ المُدَّةِ أم آخِرِها ، وقيلَ : يُسترَطُ

 ⁽١) بأنْ مانا مُرتَّبِين يقيناً للكن جُهل أيُهما السابق ، أو لم يُعلَم هل مانا معا أو مرتباً ، فإنْ عُلِمَ موتُهُما معاً . . فلا استبراء ؟ لائها لم تَعَدْ فراشاً للسيّد ، ويلزمُها عِدَّةُ حرَّة أربعةُ أشهر وعشر على المعتمد احتياطاً ؟ تغليباً للعتق ، فكأنَّهُ سبق . ٩ شرقاوي ٥ (٣٣٨/٢) .

⁽٢) اللباب (ص٣٤٢) .

⁽٣) الشرح الكبير (٩/ ٥٤١) ، روضة الطالبين (٨/ ٤٣٦) .

وإنْ كانَ بينَهُما شهرانِ وخمسُ ليالِ فأقلَ. لم تحتجُ لحيضةٍ ، وفي «المُهِمَّاتِ » : أنَّ الفتوى على أنَّ حُكْمَ الشَّهْرَينِ وخمسِ ليالِ بأيَّامِها كحُكْمِ أَكْشَهْرَينِ وخمسِ ليالِ بأيَّامِها كحُكْمِ أَكْثَرَ منها في لزومِ الاستبراءِ بحيضةٍ معَ عِدَّةِ الوفاةِ ؛ فقد نصَّ عليهِ في «المُختصر » ، واللهُ أعلمُ .

كونُها بعدَ شهرَينِ وخمسةِ أيَّام ، كذا في « الرَّوْضةِ » كــ « أصلِها »(١) .

(وإنْ كانَ بينَهُما شهرانِ وخمسُ ليالِ فأقلَّ.. لم تحتجُ لحيضةٍ)؛ إذْ لا استبراءَ عليها ؛ لأنَّها لم تَعُدُ فِراشاً للسَّيِّدِ ؛ لكونِها زوجةً أو مُعتدَّةً (٢) ، وإنْ لم يُعلَمْ كم بينَهُما.. فكما لو عُلِمَ الأكثرُ (٣) .

وما نَقَلَهُ عنِ الرَّافعيِّ والنَّوويِّ ؛ مِنْ أَنَّ الشَّهْرَينِ وخمسَ ليالِ كالأقلِّ منها. . تبع فيه ما فهِمهُ صاحبُ « المُهِمَّاتِ » مِنْ كلامِهما ، للكنَّ الَّذي فهِمهُ الزَّرْكَشيُّ منهُ معَ ردِّهِ لذلكَ أَنَّها كالأكثرِ (٤) ، وعليهِ نصَّ الشَّافعيُّ ، وقالَ في « المُهمَّاتِ » : أَنَّ (إِنَّ الفتوىٰ عليهِ) ، كما نبَّة عليهِ المُصنَّفُ بقولِهِ : (وفي « المُهمَّاتِ » : أَنَّ الفتوىٰ علىٰ أَنَّ حُكْمَ الشَّهْرِينِ وخمسِ ليالٍ بأيَّامِها كحُكْم أَكثرَ منها في لزوم الاستبراءِ بحيضةٍ معَ عِدَّةِ الوفاةِ) أربعة أَشْهُرٍ وعشراً ؛ (فقد نصَّ عليهِ) الشَّافعيُّ (في « المُختصرِ ») للمُرَّنيُّ (٥) ، (واللهُ أعلمُ) .

واعلَمْ : أنَّ الشَّافعيَّ جَعَلَ الأقلُّ أيضاً كالأكثرِ ، فجَعَلَ الاعتدادَ في الأحوالِ

⁽١) روضة الطالبين (٨/ ٤٣٧) ، الشرح الكبير (٩/ ٥٤١) .

 ⁽٢) أي : لكونها زوجة إن مات السّيُّدُ أوْلاً ، أو مُعندَةً إنْ مات الزوجُ أوْلاً . «شرقاوي »
 (٣٣٩/٢) .

 ⁽٣) فيلزئها الأكثرُ مِنْ علَّة الوفاة ـ وهي أربعة أشهر وعشرٌ ـ ومِنْ حيضة . ﴿ شرواني ٩
 (٨٧٦/٨) .

⁽٤) خادم الرافعي والروضة (١٨/ق٩٧-٩٨) .

⁽٥) المهمات (٨/٨٤_٤٩) ، وانظر ا مختصر المزني ، (ص٣٣٠) .

الثَّلاثةِ بأربعةِ أَشْهُرٍ وعَشَرةٍ فيها حيضةٌ ، لكنْ تعقَّبُهُ المُزَنيُّ بأنَّ ذلكَ غَلَطٌ ؛ لأنَّها إنَّما تعودُ فِراشاً في الأكثرِ لا في الأقلِّ ، وعَلَّلَهُ بما يَقتضِي أنَّ ما بينَهُما كالأكثر(١٠) .

أَمَّا إِذَا عُلِمَ أَوَّلُهُما مُوتاً : فإنْ ماتَ السَّيَّدُ أَوَّلاً . . فلا استبراءَ ؛ لأنَّها زوجةٌ ، فإذا ماتَ الزَّوجُ . . اعتدَّتْ عِدَّةَ حُرَّةٍ .

وإنْ ماتَ الزَّوجُ أَوَّلاً.. فتعتدُّ عِدَّةَ أَمَةٍ ، ثمَّ إنْ ماتَ السَّيِّدُ فيها.. فلا استبراءً ، أو بعدَها.. فعليها الاستبراءُ ؛ لعَوْدها فِراشاً لهُ .

وإنْ ماتا معاً. . فلا استبراء ؛ لأنَّها لم تَعُدْ فِراشاً لهُ ، وهل تعتدُّ عِدَّةَ أَمَةٍ أو عِدَّةً أَمَةٍ أو عِدَّةً حُرَّةٍ ؟ وجهانِ ؛ أصحُّهُما عندَ الغزاليِّ : الأوَّلُ^(٢) ، وقَطَعَ البَغَويُّ بالنَّاني احتياطاً^(٣) ، قالَ في « المُههَمَّاتِ » : (وهوَ الأصحُّ ؛ فقد ذَكَرَ الماورُديُّ في « العِدِد » فيما إذا وَقَعَ الطَّلاقُ والعتقُ معاً ؛ بأنْ عُلِقا علىٰ شيءِ واحدٍ . . أنَّها تعتدُّ عِدَّة جُزْماً ، ومسألتُنا مِثْلُها) (٤٠ .

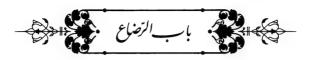


١) مختصر المزني (ص٣٣-٣٣١).

⁽٢) الوسيط في المذهب (٦/ ١٧١).

⁽٣) التهذيب (٦/ ٢٧٧) .

 ⁽٤) المهمات (٧/٨٤) ، وهو المعتمد ، وانظر (الحاوي الكبير) (٢٢٥/١١) ، و(حاشية الشرواني) (٢٧٦/٨) .



لا تثبتُ حُرْمةُ الرَّضاع إلا بخمسةِ شُروطٍ : كونِ اللَّبَنِ لامرأةٍ بلغتْ تسعاً ،

(باب الرّصناع)

هو^(۱) _ بفتح الرَّاءِ وكسرِها _ : اسمٌ لمَصِّ النَّذيِ وشُرْبِ لبنِهِ ، والمُرادُ هنا^(۱) : حصولُ لَبَنِ امرأةٍ أو ما حَصَلَ منهُ في جوفِ طفلِ^(۱) ، وتقدَّمَ التَّحريمُ بهِ في (كتاب النُّكاح)⁽¹⁾ ، والكلامُ هنا في بيانِ ما يَحصُلُ بهِ .

[أركانُ الرَّضاع]

وأركانُهُ أربعةٌ : مُرضِعةٌ ، ورَضِيعٌ ، ولَبَنٌ ، وحُصُولُهُ في جوفِ طفلِ^(٥) ، كما تُعلَمُ مِنْ كلامِهِ وإنْ عَبَّرَ عنها بالشُّرُوطِ ؛ حيثُ قالَ :

[شروطُ الرِّضاع المُحرِّم]

(لا تثبتُ حُرْمةُ الرَّضاعِ إلا بخمسةِ شُروطٍ) :

(كونِ اللَّبَنِ لامرأةٍ) موصوفةٍ بما زادَهُ بقولِهِ (٢٦ : (بلغتْ تسعاً) مِنَ السُّنِينَ

⁽١) أي: لغةً.

⁽٢) أي : شرعاً .

⁽٣) قوله : (حصولُ) ؛ أي : سواءٌ كان بعصُ ثدي أو مِنْ إناء ؛ فهو أهمُّ مِنَ المعنى اللغوي ، وقوله : (أو ما حَصَلَ منه) ؛ أي : مِنْ جبن وأقِط ومَخِيض ورُبُد وقشطة وسمن فيه لبنٌ ، والمدارُ على التغذّى . انظر دحاشية الشرقاوى » (٣٣٩ / ٢) .

⁽٤) انظر (٢/٣١٠).

⁽٥) المُرادُ به هنا: المعدةُ والدماغ ، كما سيأتي قريباً .

⁽٦) نصَّ الماتن عليه في و دقائق التنقيح ، (ق ١٢٧) ، وانظر و اللباب ، (ص٣٤٣) .

القمريَّة تقريباً ؛ لاحتمالِها البلوغ ؛ سواءٌ البِكْرُ والخَلِيَّةُ وغيرُهُما ؛ فلا تثبتُ بلَبَنِ رجلٍ (١) ، ولا بلَبَنِ خُنثى ما لم تظهر أُنُونتُهُ ؛ لأنَّهُما لم يُخلَقا لغذاءِ الولدِ ، فأَشْبَها سائرَ المائعاتِ ، ولا بلَبَنِ بهيمةٍ ؛ حتىٰ لو شَرِبَ منهُ صغيرانِ ذَكَرٌ وأُنثىٰ . . لم تثبتْ بينَهُما أُخُوَّةٌ ؛ لأنَّه لا يَصلُحُ لغذاءِ الولدِ صلاحيَّة لَبَنِ الآميًاتِ (١) ، ولا بلَبَنِ مَنْ لم تبلغُ تسعَ سنِينَ ؛ لأنَّها لا تحتملُ البلوغ .

(وكونِ الرَّضاعِ أوِ الحِلَابِ في حياتِها) ؛ فلا تثبتُ بلَيْنِ مَيْتةِ^(٣) ؛ لأنَّهُ مِنْ جُئَّةِ مُنفكَّةِ عنِ الحلَّ والحُرْمةِ^(٤) ؛ كلَين البهيمةِ .

(وأنْ يكونَ الرَّضيعُ دونَ الحَوْلَينِ) ؛ فلو بَلَغَهُما.. لم يُوثِّرِ الرَّضاعُ ؛ لخبر : « لا رَضاعَ إلا ما كانَ في الحَوْلَين » رواهُ البَيْهَقيُّ وغيرُهُ (٥٠ .

وقضيّةُ كلامِهِ ـ كـ « المنهاجِ » وغيرِهِ ^(١) ـ : أنَّهُ لو تمَّ الحَوْلانِ في أثناءِ الرَّضْعةِ الخامسةِ . . لم يُؤثِّر ، وهوَ المنصوصُ في « الأمِّ » وغيرِهِ ^(٧) ، للكنْ صَحَّحَ في

 ⁽١) لـنكن يُكرَهُ له ولفرعه نكاحُ مَنِ ارتضعتْ منه ؛ للخلاف فيه ، وكذا الخنثئ . • شرقاوي ١
 (٣٤٠/٢) .

 ⁽٢) ولا بلَبَن جِنِّة ؛ لأنَّ الرضاع تِلْوُ النسب ، واللهُ قطع النسبَ بين الجنَّ والإنس . • تحفة الطلاب » (ص ١١٠) ، ووافقه تلميذه ابن حجر ، واعتمد الرمليُّ أنَّ لبنَ الجنَّية يُحرَّم . انظر • تحفة المحتاج » (٨/ ١٧٢) .

 ⁽٣) خلافاً للأثبّة الثلاثة . نعم ؛ يُكرَهُ النكاحُ كراهة شديدةً ؛ لقوّة الخلاف فيه . انظر التحفة ، مع
 (الشرواني) (/ ٨٨٤) .

 ⁽٤) أي : لا يتعلَّقُ بها إباحةُ شيء لها ولا تحريمُ شيء عليها وإنْ كانت هي مُحترَمةً في نفسها ؛
 بحيثُ يحرمُ التعرُّضُ لها بما يحرمُ به التعرُّضُ للحيّة . • شبراملسي على النهاية ١ (// ١٧٣) .

⁽ه) السنن الكبرئ (٧/ ٤٦٣) ، ورواه الدارقطني (٤٣٦٤) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، وانظر (البدر المنير) (٨/ ٢٧١- ٧٧٧) .

⁽٦) منهاج الطالبين (ص٤٥٤) ، وانظر ا التنبيه ا (ص١٢٨) .

⁽٧) الأم (٥/ ٨٤) ، وانظر (التهذيب ؛ (٢٩٨ /) ، و(بداية المحتاج ؛ (٣٨٧) .

ووصولِهِ للجَوْفِ ، وكونِهِ خمسَ رَضَعاتٍ كلُّ رَضْعةٍ إلى الشُّبَع .

قلتُ : وضُبِطَ بالعُرْفِ ؛ فلو قَطَعَ إعراضاً.. تَعَدَّدَ ، أو للهو وعادَ في الحال ، أو تَحَوَّلَ منْ

« الرَّوْضَةِ » و« أصلِها » خلافَهُ (١) .

وابتداءُ الحَوْلَينِ : مِنِ انفصالِ الولدِ ، ويُعتبَرُ أَنْ يكونَ حيّاً ؛ فلا أَثَرَ لوصولِ اللَّبَن إلىٰ معدةِ الميّتِ ؛ لخروجِهِ عن التّغذّي .

(ووصولِهِ للجَوْفِ) مِنْ معدةٍ أو دماغٍ وإنْ تقيَّأَهُ في الحالِ ؛ لوصولِهِ إلىٰ محلِّ التَّغذَي ، بخلافِ وصولِهِ إلىٰ غيرهِما ؛ كالحاصلِ بصبَّهِ في جراحة ببطنِهِ ، أو أُذِّنِهِ ، ويُعتبَرُ حصولَهُ فيما ذُكِرَ مِنْ مُنفتِحٍ ؛ فلا أَثَرَ لوصولِهِ فيهِ بصَبِّهِ في العين بواسطةِ المَسَامُ .

(وكونِهِ خمسَ رَضَعاتٍ) ؛ روى مسلمٌ عن عائشةَ : (كانَ فيما أُنزِلَ : «عشرُ رَضَعاتِ معلوماتِ يُحرِّمْنَ » ، فنُسِخْنَ بـ « خمسٍ معلوماتِ » ، فتُوفِّي رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ وهنَّ فيما يُقرَأُ مِنَ القرآنِ (^{۲۲)} ؛ أي : يُملل حُكْمُهُنَّ ، أو يقرؤُهُنَّ مَنْ لم يبلغهُ النَّشخُ ؛ لقُرْبِهِ^(۲۲) ؛ (كلُّ رَضْعةٍ إلى الشَّيَع) .

(قلتُ) كما قالَ الشَّيخانِ : (وضُبِطَ) ذلكَ : (بالعُرْفِ) وإنْ لم يَكُنْ شِبَعٌ ؛ إذْ لا حدَّ لهُ في الشَّرعِ ولا في اللُّغةِ ، فرَجَعْنا فيهِ إلى العُرْفِ ؛ كالحِرْزِ والقبضِ ؛ (فلو قَطَعَ إعراضاً . . تَعَدَّدَ ، أو للهوِ وعادَ في الحالِ ، أو تَحَوَّلَ مِنْ

 ⁽١) روضة الطالبين (١٢/٩) ، الشرح الكبير (١٧٣/٩) ، والمعتمد : أنَّه إنْ تمَّ الحولان يقيناً ابتداءَ الخامسة . لم يُوثّر ، وإنْ بلغهما أثناءها _ كما هنا _ أثر . انظر ٥ تحفة المحتاج ، (١٨/٨٨) ، و٥ نهاية المحتاج ، (١٧٦/٧)) .

⁽٢) صحيح مسلم (١٤٥٢) .

 ⁽٣) أي : النسخ مِنْ موت النبي صلَّى الله عليه وسلَّم .

ثَدْيِ إِلَىٰ ثَدْيِ. . فلا ، واللهُ أعلمُ .

وكلُّ رَضاعٍ يُحرِّمُ أقاربَها يُحرِّمُ أقاربَ صاحبِ اللَّبَنِ ، إلا ولدَ المُلاعَنةِ ، والرِّنيٰ ، ومَنْ لا يُعرَفُ لهُ أَبٌ .

ثُدِّي إِلَىٰ ثَدْيٍ) مِنِ امرأةٍ واحدةٍ.. (فلا) تَعَدُّدَ ، (واللهُ أعلمُ) ، كما أنَّ مَنِ انتقلَ مِنْ طعامٍ إلى آخَرَ ، أو أَمْسَكَ عنهُ ساعةً للهو ونحوهِ ثمَّ عادَ إليهِ.. لا يُخرِجُهُ ذلكَ عن كونِهِ أكلةً واحدةً ، وصَوَّرَ في « الرَّوْضةِ » كـ « أصلِها » مسألة اللَّهو ببقاءِ التَّذي في فِيهِ (١) ، وهو يُوهِمُ اشتراطَهُ ، والمنصوصُ في « المُختصرِ » : عدمُ اشتراطِه (٢) .

ولو شُكَّ هل رَضِّعَ خمساً أو أقلَّ ، أو هل رَضِّعَ في حَوْلَينِ أو بعدُ. . فلا تحريمَ ؛ للشَّكُ في سبيهِ .

(وكلُّ رِضاعٍ يُحرَّمُ) على الرَّضيعِ (أقاربَهَا) ؛ أي : المُرضِعةِ.. (يُحرُّمُ) عليهِ (أقاربَ صاحبِ اللَّبنِ) ، وتصيرُ المُرضِعةُ أَمَّهُ ، والَّذي منهُ اللَّبنُ أَباهُ ، وآباؤُها أجدادَهُ ، وأُمَّهاتُها جدَّاتِهِ ، وأخواتُها أخوالَهُ أجدادَهُ ، وأُمَّهاتُها جدَّاتِهِ ، وإخوتُها وأَخَواتُها أخوالَهُ وخالاتِهِ ، وأبو ذي اللَّبنِ جدَّهُ ، وأخوهُ عمَّهُ ، وكذا الباقي ، (إلا ولدَ المُلاعَنةِ والزِّنيٰ ، ومَنْ لا يُعرَّفُ لهُ أَبٌ) (" ؛ فلا يُحرِّمُ عليهِ ارتضاعُهُ أقاربَ الرَّجُلِ ؛ لأنَّهُ منفً عنهُ النَّامُ المَّضيمَ أيضاً .

⁽١) روضة الطالبين (٩/ ٨) ، الشرح الكبير (٩/ ٦٧ ٥) .

 ⁽۲) مختصر المزني (ص٣٣٣)، وهو المعتمد، وانظر (المهمات) (٨/٥٥)، و التحفة المحتاج ا (١٧٦٨) .

 ⁽٣) كَانْ يتداعن رجلان مجهولاً ، أو يشتركا في وطء امرأة بنكاح أو وطء شبهة ، فتَلِدَ مُمكِناً منهما ولم
يوجذ ثائثٌ ، أو وُجد وتحيَّر ، أو ألحقه بهما ، أو نفاه عنهما ؛ فهذا الولدُ لا يحرم عليه أقاربُ كلُ
منهما ؛ لأنَّهُ منفيٌّ عنهما ، فكذلك الرضيع . انظر « حاشية الشرقاوي ، (٣٤٣/٢) .

 ⁽٤) قوله: (الأنَّةُ) ؛ أي : اللبنَ المفهوم مِن (ارتضاع) ، أو ولدَ الملاعنة .

فإنْ كانَ لهُ خمسُ بناتِ ، أو مُستولَداتِ ، أو أدبعُ زَوْجاتِ وأمُّ ولدِ ، فَأَرْضَعْنَ طِفْلاً كلُّ واحدةٍ رَضْعةً . فأَوْجُهُ : أحدُها : لا يُحرِّمُ ، والنَّاني : يصيرُ ابناً لهُ دونَهُنَّ .

قلتُ : الأصحُّ في البناتِ : أنَّهُ لا حُرْمةَ ، وفي المُستولَداتِ أوِ الزَّوْجاتِ : أنَّهُ ابنُهُ ، فيَحرُمْنَ ؛ لأنَّهُنَّ مَوْطُوءاتُ أبيهِ ، واللهُ أعلمُ .

[حُكْمُ الرَّضاعِ مِنْ أكثرَ مِنْ مُرضِعِ لصاحبِ لبنِ واحدٍ]

(فَإِنْ كَانَ لَهُ خَمْسُ بِنَاتٍ ، أَو) خَمْسُ (مُستولَدَاتٍ ، أَو أَرْبِعُ زَوْجَاتٍ وأَمُّ وللهِ) ـ وذِكْرُ أُمَّ الوللِدِ مِنْ زيادتِهِ^(١) ـ (فَأَرْضَعْنَ طِفْلاً) ؛ بأَنْ أَرْضَعَتُهُ (كَلُّ واحدة) منهُنَّ (رَضْعةً . . فَأَوْجُهُ) ثلاثةٌ :

(أحدُها) : أنَّ الرَّضاعَ (لا يُحرِّمُ) ؛ فلا يصيرُ الطَّفْلُ ابناً لهُ ولا لهُنَّ ؛ لأنَّ كلَّا منهُنَّ لم تُرضِعهُ خمسَ رَضَعاتِ ؛ فلا أُمُومةَ ، فلا أُبُوَّةَ ؛ لأنَّها تابعةٌ للأُمُومةِ ؛ مِنْ حيثُ إنَّ انفصالَ الولدِ عنها مُشاهَدٌ ، فإذا انتفت. . انتفتِ الأُبُوَّةُ .

(والثَّاني : يصيرُ ابناً لهُ) ؛ لأنَّ لَبَنَ الجميعِ منهُ أو مِنْ بناتِهِ ، (و) ابناً (لهُنَّ) ؛ لتنزيلِهنَّ منزلةَ الواحدةِ ، فيَحرُمْنَ عليهِ .

(والنَّالَثُ : يصيرُ ابناً لهُ دونَهُنَّ) ؛ لِمَا عُرِفَ مِنَ اللَّذَين قبلَهُ .

(قلتُ : الأصحُّ في البناتِ : أنَّهُ) ليسَ ابنَهُ ؛ فحينَنذِ : (لا حُرْمةَ) بينَهُما ، (وفي المُستولَداتِ أو الرَّوْجاتِ) معَ أمَّ الولدِ : (أنَّهُ ابنُهُ ، فيَحرُمْنَ) على الطَّفْلِ ؛ (لأنَّهُنَّ مَوْطُوءاتُ أبيهِ ، واللهُ أعلمُ) ، ولا أُمُومةَ لهُنَّ كما مرَّ .

⁽١) نصَّ الماتن عليها في (دقائق التنقيح) (ق ١٢٧) ، وانظر (اللباب) (ص٣٤٣) .

والأصحُ في الحُقْنةِ : عدمُ التَّحريمِ ، وفي النَّكاحِ الفاسدِ : التحريمُ على الأب أيضاً .

(والأصحُ في الحُقْنةِ : عدمُ التَّحريمِ) ؛ لانتفاءِ التَّعَذِّي بها ؛ لأنَّها لإسهالِ ما انعقدَ في الأمعاءِ .

والثَّاني : تُحرِّمُ ، كما يَحصُلُ بها الفِطْرُ^(١) .

(و) الأصعُّ (في) رِضاعِ اللَّبَنِ الحاصلِ مِنْ وِلادةِ (النَّكاحِ الفاسدِ) أو وَطْءِ الشُّبْهةِ : (النَّحريمُ على الأبِ أيضاً) ؛ إلحاقاً للرَّضاع بالنَّسَبِ والعِدَّةِ .

والنَّاني : لا تحريمَ عليهِ ؛ إذْ لا ضرورةَ إلىٰ ذلكَ ، بخلافِ النَّسَبِ والعِدَّةِ . قالَ : (والتَّرجيحُ في هـٰـذهِ والَّتي قبلَها مِنْ زيادتي)(٢) .

(ولا تنقطعُ نِسْبةُ اللَّبَنِ عن زوجٍ طَلَقَ أو ماتَ ولو) طالتِ المُدَّةُ ـ كعشرِ سنِينَ ـ أوِ (انقطعَ) اللَّبَنُ (وعادَ وتَزوَّجتْ بغيرِهِ) ؛ لأنَّهُ لم يحدثُ ما يُحالُ عليهِ ، (إلا أنْ تَلِدَ مِنَ الثَّاني) ؛ فيصيرُ اللَّبَنُ لهُ ؛ لحدوثِ ما يُحالُ عليهِ .

قالَ : (وهاذا الاستثناءُ مِنْ زيادتي)(٣) .

(فلو حَمَلَتْ منهُ وجاءَ وقتُ ظهورِ لَبَنِ الحَمْلِ. . فالأصحُّ : أنَّهُ للأوَّلِ) ؛ لأنَّهُ غذاءٌ للولدِ لا للحَمْلِ ؛ سواءٌ زادَ اللَّبَنُ علىٰ ما كانَ أم لا ، وسواءٌ انقطعَ وعادَ

⁽١) انظر ما سبق في (٧٨٢ / ١) .

⁽٢) دقائق تنقيح اللباب (ق١٢٧_ ١٢٨) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٣٤٣_ ٣٤٣) .

٣) دقائق تنقيح اللباب (ق ١٢٨) ، وانظر (اللباب) (ص ٣٤٤) .

فلو تزوَّجتِ امرأةٌ في العِدَّةِ ، فولدتْ لأربعِ سنِينَ فأقلَّ مِنْ طلاقِ الأوَّلِ ، ولستَّةِ أَشْهُرٍ فأكثرَ مِنْ نكاحِ الثَّاني ، فأَرْضَعَتْ بهِ طِفْلاً. . فالأظهرُ : أنَّهُ تَبَعّ للمولودِ ، فهوَ لمَنْ لَحِقَهُ الولدُ بقائفِ أو غيرهِ ، والثَّاني : أنَّهُ ابنُهُما .

أم لا ، وقيلَ : إنَّهُ للنَّاني فيما إذا انقطعَ ثمَّ عادَ ؛ لحدوثِ ما يُحالُ عليهِ ، كالوِلادةِ ، وقيلَ : إنْ زادَ.. فلَهُما ، وإلا فللأوَّلِ . فللرَّالِ .

قالَ : (والتَّرجيحُ مِنْ زيادتي ، وقولي : « وجاءَ وقتُ ظهورِ لَبَنِ الحَمْلِ ٠.٠. أَظْهَرُ مِنْ قولِهِ : « في قُرْبِ ولادتِها »)(١٠) .

(فلو تزوَّجتِ امرأةٌ في العِنَّةِ ، فولدتْ لأربعِ سنِينَ فأقلَّ مِنْ طلاقِ الأوَّلِ ، ولسنَّةِ أَشْهُرٍ فأكثرَ مِنْ نكاحِ النَّاني ، فأَرْضَعَتْ بهِ) ؛ أي : بلَبَيها (طِفْلاً . . فالأظهرُ : أنَّهُ تَبَعٌ للمولودِ ؛ فهوَ لمَنْ لَحِقَهُ الولدُ بقائفٍ أو غيرِهِ)(٢) ؛ فالمُرتضِعُ منهُ ابنٌ لمَنْ لَحِقَهُ المولودُ (٣) ، (والنَّاني : أنَّهُ ابنُهُما) ؛ لتعارضِ الاحتمالينِ .

قَالَ : (وَالتَّرْجِيحُ مِنْ زِيادَتِي ، وَتَعْبِيرِي بِمَا ذُكِرَ أَعَمُّ مِنِ اقْتَصَارِهِ عَلَى القَافَةِ)(٤) .

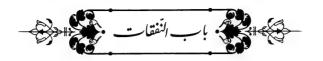
0 0 0

⁽١) دقائق تنقيح اللباب (ق٨٦٨) ، وانظر (اللباب) (ص٤٤٣) .

 ⁽٢) القائف لغة : مُتَتَبِّمُ الآثار والنسب ، والجمعُ : (قافة) ؛ كـ (بائع وباعة) ، وشرعاً : هو المُلجِقُ للنسب عند الاشتباه بما خصّه الله تعالىٰ مِنْ ذلك ، وقوله : (أو غيرِهِ) ؛ كأنِ انحصر الإمكانُ في واحدٍ منهما . انظر ٥ تحفة الطلاب ١ (ص١١١) ، و٥ حاشية الشرقاري ١ (٣٤٤/٢) .

 ⁽٣) قوله: (منه) ؛ أي : مِنْ لبن العرأة ، وقوله : (ابنٌ) ؛ أي : ابنُ رضاعِ لمَنْ لحقه المولود ؛
 أي : المُشتبه ؛ لأنَّ اللَّبنَ تابعٌ للولد . • شرقاوي » (٢/ ٣٤٤) .

⁽٤) دقائق تنقيح اللباب (ق١٢٨) ، وانظر (اللباب) (ص٤٤٣) .



لوجوبها سببانِ : نَسَبٌ ، ومِلْكٌ .

(باب النّفقات)

- جمعُ (نَفَقَةٍ)^(۱)

[سببُ وجوبِ النَّفقةِ]

(لوجوبِها) على الشَّخْصِ لغيرِهِ (سببانِ : نَسَبٌ ، ومِلْكٌ) ؛ أي : مِلْكُ نكاح أو يمين^{(٢}) .

[نَفَقاتُ النَّسَب]

(فيجبُ بالنَّسَبِ خمسُ نَفَقاتِ : نفقةُ الأبِ) الحُرِّ (وآبائِهِ وأُمُّهاتِهِ ، و) نفقةُ (الأمَّ) الحُرَّةِ (وآبائِها وأُمُّهاتِها) ؛ لقولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَصَاحِبْهُ مَا فِ الدُّنْيَا مَمُرُوفَا ﴾ [لندان : ١٥] ، ومنهُ (٣) : القيامُ بمُؤْنتِهِما ، ولخبرِ : ﴿ إِنَّ أَطْيَبَ ما أَكَلَ الرَّجلُ مِنْ

 ⁽١) وهي لغة : مأخوذة من الإنفاق ؛ وهو الإخراج ، وشرعاً : طعامٌ واجبٌ لزوجة أو خادمِها علىٰ
 زوج ، أو لأصل علىٰ فرع . أو لفرع علىٰ أصل ، أو لمملوك علىٰ مالك . « الياقوت النفيس »
 (ص ٢٥٥) .

 ⁽٢) قوله : (أي : ملكُ نكاح) كذا في النسخ ، قال الشرقاوي في الحاشية ا (٢/٣٤٥) : (في جعل النكاح من الملك تجؤزٌ ؛ لأنهُ إباحةٌ ، فلو جعله سبباً مستقلاً كما فعل غيرهُ.. لكان أنست ؛ فتك نُ الأساك ثلاثة) .

⁽٣) أي : منَ المعروف .

والأولادِ وأولادِهِم ، ونساءِ الآباءِ والأبناءِ .

قلتُ : الأصحُّ : أنَّهُ لا تجبُ نفقةُ زوجةِ الابنِ ؛ فإنَّهُ لا يجبُ إعفافُهُ ، وهوَ ساقطٌ في بعضِ نُسَخِ « اللَّبابِ » ، ولو عَبَّرَ بالأصولِ والفروعِ . . لكانَ أَخْصَرَ وأَعَمَّ ، ويُشترَطُ يسارُ المُنفِقِ بفاضلٍ عن قوتِهِ وقوتِ زوجتِهِ ،

كسيهِ ، ووللهُ مِنْ كسيِهِ ؛ فكُلُوا مِنْ أموالِهِم ، رواهُ التَّزْمِذَيُّ وحَسَّنَهُ والحاكمُ وصَحَّحَهُ(١) .

(و) نفقةُ (الأولادِ) الأحرارِ (وأولادِهِم) وإنْ سَفَّلُوا ؛ لقولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَكَلَ الْمُؤْدِ لَمُ رِنْفُهُو وَكَسَرَّهُنَ بِالْمَرُونِ ﴾ اللجرة : ٢٣٣] ، (و) نفقةُ (نساءِ الآباءِ) الأحرارِ ؛ لأنَّها مِنْ تتمَّةِ الإعفافِ اللَّازِمِ لفروعِهِم ، (و) نفقةُ نساءِ (الأبناءِ) الأحرارِ ؛ قياساً علىٰ نفقةِ نساءِ الآباءِ .

(قلتُ : الأصحُّ : أنَّهُ لا تجبُ نفقةُ زوجةِ الابنِ ؛ فإنَّهُ لا يجبُ إعفافُهُ) ؛ لقصورِ حُرْمتِهِ عن حُرْمةِ الأبِ ، (وهوَ ساقطٌ في بعضِ نُسَخِ * اللَّبابِ ،(^{۲۱)} ، ولو عَبَّرَ) فيما ذُكِرَ (بالأصولِ والفروعِ . . لكانَ أَخْصَرَ وأَعَمَّ) .

وسواءٌ في الوجوبِ اتَّقَقَ دِينا المُنفِقِ والمُنفَقِ عليهِ أم اختلفا .

[شرطُ وجوبِ النَّفقةِ]

(ويُشترَطُ) في وجوبِ النَّفقةِ : (يسارُ المُنفقِ بفاضلٍ عن قوتِهِ وقوتِ زوجتِهِ) وخادمِها وخادمِهِ وأمَّ وللِهِ يومَهُ وليلتَهُ . ما يَصرِفُهُ إلىٰ مَنْ ذُكِرَ^(٣) ،

⁽۱) سنن الترمذي (۱۳۵۸) ، المستدرك (۲/۲) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها ، وفي بعض النسخ : (وكسب ولده) بدل (وولده من كسبه) ، وانظر (البدر المنير ، (۸/۸۰۸ ـ ۳۱۸) .

⁽٢) هو موجود في مطبوع (اللباب) (ص٣٤٥) ونسختينا الخطيتين .

⁽٣) قوله : (مَا يَضُرفُهُ) مَا : بدلٌ مِنْ (فاضل) ، أو فاعلٌ به .

واللهُ أعلمُ .

ويجبُ بالمِلْكِ خمسٌ أيضاً : نفقةُ الزَّوجةِ ومملوكتِها .

قلتُ : المُرادُ : خادمتُها إذا كانتْ ممَّنْ تُخدَمُ ، أوِ احتاجتْ لذلكَ لزَمَانةٍ أو مرض ، واللهُ أعلمُ .

(واللهُ أعلمُ) ، ويُعتبَرُ معَ القُوتِ الكُِسْوةُ والسُّكْنىٰ أيضاً ، فإنْ لم يَفضُلْ شيءٌ. . فلا شيءَ عليهِ ؛ لأنَّهُ ليسَ مِنْ أهلِ المُواساةِ ، ويُباعُ فيها ما يُباعُ في الدَّينِ ، ويلزمُ كَسُوباً كَسُبُها ، ولا تجبُ لمالكِ كفايتِهِ ولا لمُكتسِبِها (١) ، إلا أنْ يكونَ أصلاً ؛ فتجبُ لهُ ؛ لحُرْمتِهِ ، بخلافِ الفرع .

[نفقاتُ الملْكِ]

(ويجبُ بالمِلْكِ خمسٌ) مِنَ النَّفقاتِ (أيضاً : نفقةُ الزَّوجةِ) ؛ لخبرِ : ما حتُّ زوجةِ الرَّجُلِ عليهِ ؟ قالَ : ﴿ تُطعِمُها إذا طَعِمْتَ ، وتكسُوها إذا اكْتَسَيْتَ » رواهُ أبو داودَ والحاكمُ وصَحَّحَ إسنادَهُ (٢) ، ولقولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ لِهِ النَّهُ (و) نفقةُ (مملوكتِها) .

(قلتُ : المُرادُ : خادمتُها إذا كانتْ ممَّنْ تُخدَمُ) في بيتِ أبيها^(١٣) ، (أو احتاجتْ لذلكَ لزَمَانةٍ أو مرضٍ^(٤) ، واللهُ أعلمُ) ؛ لأنَّ ذلكَ مِنَ المُعاشَرةِ

أي : بالفعل والقرّة في حقّ الفرع ، وبالفعل فقط في حقّ الأصل ، أمّّا لو كان مُكتسِباً بالقرّة . .
 فتجبُ له ، وانظر « حاشية الشرقاوى » (٣٤٦/٢) .

 ⁽۲) سنن أبي داود (۲۱٤۲) ، المستدرك (۲/ ۱۸۷ من سيدنا معاوية بن حَيْدَةَ رضي الله عنهما .

 ⁽٣) أي : لا يلين بها خدمة نفسها ؛ بأن كانت حُرّة ومثلها تُخدَمُ عادة وإنْ لم تُخدَمُ بالفعل ، لطُرُو نقر عليها وعلى أهلها ، أمّا الرقيقة : فلا يجبُ إخدامُها ولو جميلة ؛ لنقصها . • شرقاوي ،
 (٣٤٦/٢) .

 ⁽٤) أي : وإنْ كانت أمّة .

والمُعتدَّةِ إِنْ كانتْ رجعيَّةً أو حاملاً .

قلتُ : إلا أنْ تكونَ مُعتدَّةً عن وفاةٍ ، واللهُ أعلمُ .

والمملوكِ مِنْ رقيقٍ وحيوانٍ .

فبجبُ للزَّوجةِ على الغنيِّ مُدَّانِ ، ولخادمِها مُذَّ وثُلُثٌ ، وعلى المُتوسِّطِ لها

Samuel Samuel and Samuel and the samuel

بالمعروفِ ، وذِكْرُ المرضِ بعدَ الزَّمَانةِ مِنْ ذِكْرِ العامِّ بعدَ الخاصِّ .

(و) نفقةُ (المُعتلَّةِ إِنْ كانتْ رجعيَّةً)^(١) ؛ لبقاءِ حَبْسِ الزَّوجِ عليها وسَلْطَنتِهِ ، (أو حاملاً)^{٢١)} ؛ لقولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَإِن كُنَّ أُوْلَتِ حَمْلٍ فَآنَفِقُواْ عَلَيْهِنَّ حَقَّى يَضَمَنَ حَلَهُنَ﴾ [الطلاق : ٦] .

(قلتُ : إلا أنْ تكونَ مُعتدَّةً عن وفاق^(٣) ، واللهُ أعلمُ) ؛ فلا نفقةَ لها ؛ لخبرِ الدَّارَقُطْنيِّ بإسنادٍ صحيحٍ : « ليسَ للحاملِ المُتوفَّىٰ عنها زوجُها نفقةٌ »^(٤) ، ولأنَّها بانتْ بالموتِ ، والقريبُ تسقطُ نفقتُهُ بالموتِ .

(و) نفقةُ (المملوكِ مِنْ رقيقِ وحيوانٍ) ؛ لحُرْمةِ الرُّوحِ ، ولخبرِ مسلم : « للمملوكِ طعامُهُ وكُِسْوتُهُ ، ولا يُكلَّفُ مِنَ العملِ ما لا يُطِيقُ "(°) ، ولا شيءَ على السَّيِّدِ للمُكاتَب ؛ لاستقلالِهِ .

[مقدارُ نفقةِ الزُّوجةِ]

(فيجبُ للزَّوجةِ على الغنيِّ مُدَّانِ ، ولخادمِها مُدٌّ وثُلُثٌ ، وعلى المُتوسِّطِ لها

⁽١) أي : سواة كانت حُرَّةً أو أَمَةً ، حاثلاً أو حاملاً .

⁽٢) أي : أو باثناً حاملاً .

 ⁽٣) أي : ولو كانت رجعيّة أو حاملاً ، ومثلُ الوفاة : وطء شبهة ، أو فسخ بمقارن للعقد . • تحفة الطلاب ، مم • الشرقاوي ، (٣٤٧/٢) .

⁽٤) سنن الدارقطني (٣٩٥٠) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

⁽٥) صحيح مسلم (١٦٦٢) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

مُدٌّ ونصفٌ ، ولخادمِها مُدٌّ ، وعلى المُعسِر لها مُدٌّ .

قلتُ : وكذا لخادمها ، واللهُ أعلمُ .

مُدِّ ونصفٌ ، ولخادمِها مُدٌّ ، وعلى المُعسِر لها مُدٌّ)(١) .

(قلتُ : وكذا لخادمِها (٢) ، واللهُ أعلمُ) .

واحتجُوا الأصلِ التَّفاوتِ في نفقتِها بقولِهِ تعالىٰ (٣): ﴿ لِيُنْفِق ذُو سَعَةِ تِن سَعَدِ ... ﴾ الآية [الطلاق: ٧] ، واعتبَرُوا النَّفقة بالكفَّارة ؛ بجامع أنَّ كلاً منهُما مالٌ يجبُ بالشَّرع ويستقرُّ في الذَّمَةِ ، وأكثرُ ما وَجَبَ في الكفَّارةِ لكلِّ مسكينِ مُدَّ ؛ مُثَانِ ؛ وذلك في كفَّارة الأذى في الحجِّ ، وأقلُ ما وَجَبَ فيها لكلِّ مسكينِ مُدُّ ؛ وذلك في كفَّارةِ اليمينِ والظُهارِ ووقاع رمضانَ ، فأوجَبُوا على المُوسِرِ الأكثرُ ، وعلى المُوسِرِ الأكثرُ ، وعلى المُتوسِّطِ ما بينَهُما ، ويستوي في ذلكَ المُسلِمةُ والدُّمَيَّةُ والأَمَّة ، ولا تُعتبرُ كفايتُها ؛ لأنَّها تستجقُها في مرضِها وشِبَهها .

والواجبُ : غالبُ قوتِ البلدِ^(٤) ، فإنِ اختلفَ. . وَجَبَ لائقٌ بالزَّوجِ .

ويُعتبَرُ البسارُ وغيرُهُ طلوعَ الفجر (٥٠) ؛ لأنَّهُ الوقتُ الَّذي يجبُ فيهِ التَّسليمُ .

ومسكينُ الزَّكاةِ مُعسِرٌ ، ومَنْ فوقَهُ إِنْ كَانَ لُو كُلِّفَ مُدَّينِ رَجَعَ مسكيناً. . فمُتوسِّطٌ ، وإلا فمُوسرٌ .

⁽١) قوله : (وعلى المُعسِر) ؛ أي : ومَنْ به رقٌّ ولو مُبعَّضاً موسراً ، وسيأتي التنبيه عليه قريباً .

⁽٢) أي: يجبُ له مُدُّ .

⁽٣) قوله : (نفقتها) ؛ أي : الزوجة .

⁽٤) أي : بلد الزوجة .

أي : كلَّ يوم وجوباً مُوسَّعاً ، هذا إنْ كانتْ مُمكَّنةً حالَ طلوع الفجر ، فإنْ حَصَلَ التمكينُ في أثناء النهار أو عنذ الغروب . . وجبتْ بالقِسْط ، فيجبُ لها قِسْطُ ما بقي إلى الفجر ، دون ما مضى من الفجر إلى الغروب ، ثمَّ تستقرُّ بعد ذلك مِنَ الفجر دائماً . ﴿ شرقاوي ﴾ (٣٤٩/٢) .

وإذا كانَ لهُ ابنٌ وبنتٌ. . فالنَّفقةُ على الابن .

قلتُ : هـٰذا اختيارُ العِراقيِّينَ ، والأصحُّ : استواؤُهُما ، واللهُ أعلمُ . ومَنْ أَوْجَبْنا لهُ النَّفقةَ أَوْجَبْنا لهُ الأُذُمَ والكُِسْوةَ والسُّكنيٰ .

وليسَ على العبدِ إلا نفقةُ المُعسِرِ ، وكذا المُكاتَبُ والمُبعَّضُ وإنْ كَثْرَ مالُهُما ؛ لضعفِ مِلْكِ المُكاتَبِ ، ونقصِ حالِ الآخرِ .

[استواءُ الذُّكُورِ والإناثِ في وجوبِ النَّفقةِ]

(وإذا كانَ لهُ) ؛ أي : لمَنْ تجبُ نفقتُهُ (ابنٌ وبنتٌ . . فالنَّفقةُ على الابنِ) ؛ اعتباراً بالذُّكُورةِ .

(قلتُ : هـٰذا اختيارُ العِراقبَينَ (١) ، والأصحُ : استواؤُهُما ، واللهُ أعلمُ) ؛ لاستوائِهِما في القُرْبِ وفي أصلِ الإِرْثِ ، وهل يُسوَّىٰ بينَهُما لاشتراكِهِما في الإِرْثِ ، أو يُوزَّعُ بينَهُما أثلاثاً بحسَبِ الإرثِ ؟ وجهانِ ، المُرجَّحُ في نظيرِهِ في اجتماعِ الأصولِ : الثَّانِي ، وجَزَمَ بهِ « الحاوي الصغيرُ » وغيرُهُ (٢) .

ومَنْ لهُ أصلٌ وفرعٌ. . فنفقتُهُ على الفرعِ وإنْ بَعُدَ أو كانَ غيرَ وارثٍ ؛ لأنَّ عصوبتَهُ أَفُوىٰ .

(ومَنْ أَوْجَبْنا لهُ النَّفقةَ أَوْجَبْنا لهُ الأُذُّمَ والكُِسْوةَ والشُكنىٰ) ولو بمسكنِ مُعارِ^(٣) ؛ للحاجةِ إليها والتَّضَرُّرِ بعدمِها ، وتُزادُ الزَّوجةُ آلةَ تنظيفٍ ؛ كمُشْطٍ

⁽١) انظر ﴿ الشرح الكبير ﴾ (١٠/ ٧٧) ، و﴿ روضة الطالبين ﴾ (٩٠/٩) .

 ⁽۲) الحاوي الصغير (ص٥٤٥)، وهو المعتمد، وانظر (الأنوار) (۲۳۳/۲)، و(نهاية المحتاج) (۲۳۳/۲) ، و(حاشية الشرواني) (۳۵۲/۸).

 ⁽٣) قوله : (الأَكْمَ) هو ما يُؤكّلُ به الخبرُ مثا يُعليْتُهُ ويُصلِحُهُ فيصيرُ ملائماً للنفس ، وأفضلُهُ :
 اللحمُ ، ثمَّ اللَّبَن ، ثمَّ عسلُ النحل ، وقوله : (والكِشوة) ولا بئدَ أنْ تكونَ بحيثُ تكفيها ولو أَمَّدَ وإنِ اعتادتِ العُرْيَ . انظر ٥ حاشية الشرقاوي ؛ (٢/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠) .

وتَسقُطُ النَّفقةُ بمُضيِّ الزَّمانِ ، إلا نفقةَ الزَّوجةِ .

ودُهْنِ ، وآلةَ أكلِ وشُرْبٍ وطبخِ^(١) .

وذِكْرُ الأُدُم والكُِسُوةِ مِنْ زيادتِهِ (٢) .

[ما تسقطُ به النَّفقةُ]

(وتسَقُطُ النَّفقةُ بِمُضِيِّ الزَّمانِ) بلا إنفاقِ ، (إلا نفقةَ الزَّوجةِ)^(٣) ؛ فلا تسقطُ^(٤) ، بل تصيرُ دَيْناً في ذِمَّتِهِ ؛ لأنَّها بالسَّنبةِ إليها مُعاوَضةٌ في مقابلةِ التَّمكينِ للتَّمَتُّع ، وبالنَّسْبةِ إلى غيرِها مُواساةٌ ، وظاهرٌ : أنَّ خادمةَ الزَّوجةِ مِثْلُها .

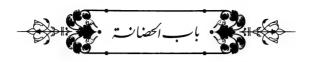


⁽١) وكذلك للمعتدة الرجعيَّة ولو حائلاً وأمةً ، إلا آلةَ تنظيف . انظر * الإقناع * (٢/ ١٧٧) .

⁽٢) نصَّ الماتن عليهما في (دقائق التنقيح) (ق ١٢٨) ، وانظر (اللباب) (ص٣٤٦) .

 ⁽٣) أي : ما عدا المسكن والخادم ؛ فَإنَّهُما يسقطان بمُضِيُّ الزمان . انظر و حاشية الشرقاوي ،
 (٣٥١/٢) .

 ⁽٤) أي : بمُضِيُّ الزمان ؛ فلا يُنافي أنَّها تسقطُ بنشوزها ولو في بعض يوم ، وإنْ لم تأثم ؛ كصغيرة ومجنونة ، إلا لعذر ؛ كمرض وحيض . انظر " حاشية الشرقاوي " (٢/ ٣٥١) .



(باب الحصنانة)

بفتحِ الحاءِ مِنَ (الحِضْنِ) بكسرِها ؛ وهَوَ الجَنْبُ^(١) ؛ فإنَّ الحاضِنةَ تَرُدُّ إليهِ المَحْضونَ^(٢) ، وهيَ حِفْظُ مَنْ لا يستقلُّ بأمورِهِ^(٣) ، وتربيتُهُ بما يُصلِحُهُ^(٤) .

[تقديمُ الأمِّ على الأبِ في الحَضانةِ]

والإناثُ أَلْيَنُ بها ، كما يُؤخَذُ مِنْ كلامِهِ ؛ حيثُ قالَ : (تُقدَّمُ الأُمُّ في الحَضانةِ على الأبِ) ؛ لوُفُورِ شفقتِها ، ولِمَا رواهُ البَيْهَةِيُّ والحاكمُ وصَحَّمَ إسنادَهُ : أَنَّ امرأةً قالتْ : يا رسولَ اللهِ ؛ إِنَّ ابني هلذا كانَ بَطْنِي لهُ وِعَاءً ، وحِجْرِي لهُ حِوَاءً ، وثَدْيِي لهُ سِقَاءً ، وإِنَّ أباهُ طَلَّقَني وزَعَمَ أَنَّهُ يَنزِعُهُ مني ، فقالَ : « أنتِ أحتُ بهِ ما لم تَنكِجي »(٥٠) .

 ⁽١) الأَوَلَىٰ أَنْ يقولَ : (وهو ما دون الإِبْطِ إلى الكَشْح) ؛ أي : ما لَانَ مِنَ الجَنْب ؛ لشمول ذلك الصدر ؛ فإنَّه مِنْ مُسمَّى الجِفْن . • شرقاوي ، (٣٥٢/٢) .

⁽٢) قوله: (إليه)؛ أي: إلى الحِضْن.

 ⁽٣) قوله: (وهي)؛ أي: الحضانة الكبرئ شرعاً، وأمّا الصغرئ: فهي وضعُ الصغير في الحِجر وإلقائمُ الثديّ وعصرُهُ في فعه عند الحاجة إليه، وليست مُرادةً هنا. انظر احاشية الشرقاوي؟
 (٣٥٢/٢)).

 ⁽٤) أي : بتعلمده بطعامه وشرابه ، وغَسل ثيابه وجسده ، ونحو ذلك . انظر ٥ حاشية الشرواني ٩
 (٣٥٣ /٨) ، و٥ حاشية الشرقاوي ١ (٢ /٣٥٣) .

⁽ه) السنن الكبرئ (٤/٨)، المستدرك (٢٠٧/٢)، ورواه أبو داود (٢٢٧٦) عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

إلىٰ أَنْ يبلغَ الولدُ سبعَ سنينَ ، فَيُخيَّرُ بِينَهُما ، ويُستثنىٰ مِنْ تقديمِها ثمانِ مسائلَ : أَنْ يتدافعا الحَضانةَ ، أو يكونَ الأَبُ أهلاً لها دونَها ، أو حُرَّاً وهيَ لم تَكَمُلْ حُرِّيَّتُها ، أو يُقِيمَ كلُّ منهُما ببلدِ ، أو تتزوَّجَ ،

(إلىٰ أَنْ يبلغَ الولدُ سبعَ سنينَ) ، والمُرادُ : إلىٰ أَنْ يُميَّزُ^(١) ؛ (فَيُخيَّرُ بِينَهُما)^(١) ؛ لأنَّهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ خَيَّرَ غلاماً بينَ أبيهِ وأمَّهِ ، رواهُ التُّرْمِذيُّ وحَسَّنَهُ^(٣) .

وقولُ المُصنِّفِ : (فَيُخيَّرُ بِينَهُما). . مِنْ زيادتِهِ^(٤) .

ويُخيَّرُ أيضاً بينَ الأمَّ وبقيَّةِ العَصَبةِ النَّسَبيَّةِ ؛ كجدًّ وأخٍ وعمَّ ، وكذا ابنُ عمَّ إنْ كانَ الولدُ ذَكَراً ، ويُخيَّرُ أيضاً بينَ الأبِ والأختِ لغيرِ [أبِ] أوِ الخالةِ^(٥) .

[مسائلُ تقديم الأبِ على الأمِّ في الحَضانةِ]

(ويُستننىٰ مِنْ تقديمِها) ؛ أي : الأمِّ على الأب. . (ثمانِ مسائلَ : أنْ يتدافعا الحَضانةَ) ؛ بأنْ يمتنعَ كلَّ منهُما منها ، (أو يكونَ الأبُ أهلاً لها دونَها ، أو) يكونَ (حُرَّاً وهيَ لم تَكمُلْ حُرِّيَتُها ، أو يُقِيمَ كلِّ منهُما ببلدٍ ، أو تتزوَّجَ) بمَنْ لا حقَّ لهُ في الحَضانةِ ('') ، أو بمَنْ لهُ ذلكَ (') ولم يرضَ الزَّوجُ بحَضْنِها الولدَ ،

 ⁽١) فالمَدارُ : على التمييز وإنْ بلغ خمسَ سنين ، بخلاف الصلاة ؛ فإنَّ المَدارَ على التمييز مع بلوغ السع .

⁽٢) أي : إنْ ظهر للقاضي أنَّهُ عارفٌ بأسباب الاختيار . • تحفة المحتاج ، (٨/ ٣٦٠) .

 ⁽٣) سنن الترمذي (١٣٥٧) ، ورواه ابن ماجه (٢٣٥١) ، والبيهقي (٣/٨) عن سيدنا أبي هريرة رضى الله عنه .

⁽٤) نصَّ الماتن عليها في (دقائق التنقيح) (ق ١٢٨) ، وانظر (اللباب) (ص٣٤٧) .

⁽٥) في النسخ : (لغير أم) ، والمثبت موافقٌ لـ « تحفة المحتاج ؛ (٨/ ٣٦٠) وغيرها .

⁽٦) وإنَّ لم يدخل الزوجُ الثاني بها .

⁽٧) أي : حقُّ الحضانة في الجملة ؛ كابن العمِّ .

أو تكونَ ذِمِّيَّةً ، أو مُرتدَّةً ، أو مجهولةَ النَّسَبِ فَتُقِرَّ بِالرَّقِّ ؛ فالحَضانةُ في هـٰـذهِ المسائل للأب .

قلتُ : وتُقدَّمُ أُمَّهاتُ الأمَّ المُدْلِياتُ بإناثِ على الأبِ ، واللهُ أعلمُ .

وتُقدَّمُ أقاربُ الأمَّ علىٰ أقاربِ الأبِ ، إلا الأختَ للأمَّ ؛ فتُقدَّمُ عليها الأختُ لأبوَين ولأب فقطْ .

(أو تكونَ ذِمِّيَةً أو مُرتدَّةً ، أو مجهولةَ النَّسَبِ فَتُقِرَّ بِالرِّقِّ ؛ فالحَضانةُ في هـٰذهِ المسائلِ) المُستغنىٰ عن بعضِها بالنَّانيةِ . (للأبِ) (١٠) ؛ لقيامِ المانعِ بالأمَّ ، ولا يختصُّ ذلكَ بها ، بل متى وُجِدَ المانعُ بغيرِها مِنْ مُستحِقِّي الحَضانةِ . . فلا حَضانةً لهُ .

(قلتُ : وتُقدَّمُ أُمَّهاتُ الأمَّ المُدْلِياتُ بإناكِ على الأبِ ، واللهُ أعلمُ) ؛ لأنَّهُنَّ يُشارِكْنَها في الإِرْثِ والوِلادةِ ؛ تُقدَّمُ القُرْبِيٰ فالقُرْبِيٰ .

[تقديمُ أقاربِ الأمِّ على أقاربِ الأبِ]

(وتُقَدَّمُ أقاركِ الأمَّ على أقاربِ الأبِ) ، كما تُقدَّمُ هيَ على الأبِ ، (إلا الأختَ للأمِّ ؛ فتُقدَّمُ عليها الأختُ لأبوَينِ و) الأختُ (لأبٍ فقطْ) ؛ لقوَّةِ إرْفِهما .

ولا حَضانةَ لَمَنْ يُدْلِي بِذَكَرِ غيرِ وارثٍ ؛ كأمُّ أبي الأمُّ ، وبنتِ ابنِ البنتِ ، وبنتِ العمُّ للأمُّ ؛ لإدلاثِها بمَنْ لا حقَّ لهُ في الحَضانةِ .

[ترتيبُ مَنْ لهُ الحَضانةُ]

وتثبتُ الحَضانةُ لكلِّ ذَكَرٍ مَحْرَمِ وارثٍ علىٰ ترتيبِ الإِرْثِ ، وكذا وارثٌ غيرُ

⁽١) ويُجبَرُ عليها ؛ لأنَّ النفقةَ عليه حينئذِ .

ويقومُ أبو الأبِ مَقامَهُ في غَيْبتِهِ ، إلا في الحَضانةِ ، وغَسْلِ الميَّتِ ، والصَّلاة عليهِ .

ويتعلَّقُ بالنَّسَبِ ثلاثةَ عَشَرَ حُكْماً : إِرْثُ المالِ ،

مَحْرَمٍ ؛ كابنِ عمِّ ، ولا تُسلَّمُ إليهِ مُشْتهاةٌ ، بل تُسلَّمُ إلىٰ ثقةِ يُعيِّنُها ؛ كبنتِهِ ، فإنْ فَقِدَ الإِرْثُ والمَحْرَميَّةِ ؛ كابنِ الخالِ وابنِ العمَّةِ ، أوِ الإِرْثُ دونَ المَحْرَميَّةِ ؛ كالمخالِ والعمِّ للأمِّ وأبي الأمِّ . فلا حَضانة لهُ ؛ لضعف قرابتِهِ ، بخلافِ أنشى غيرِ مَحْرَمٍ ؛ كبنتِ خالةٍ ، وبنتِ عمَّةٍ ، وبنتي الخالِ والعمِّ ؛ لشفقتِها بالقرابةِ ، وهدايتِها إلى التَّربيةِ بالأَنُوثةِ .

وإذا اجتمعَ مُستحِقُّو الحَضانةِ . . قُدِّمتِ الأمُّ ، ثمَّ أُمَّهاتُها ، ثمَّ الأَبُ ثمَّ أَمُّهُ وإنْ علا ، ثمَّ أُمَّهاتُها المُدْلِياتُ بإناثِ ، ثمَّ الأختُ ، ثمَّ الأخُ ، ثمَّ الخالةُ ، ثمَّ بنتُ الأختِ ، ثمَّ بنتُ الأخِ ، ثمَّ العمَّةُ ، وتُقدَّمُ الشَّقيقةُ على الَّتي للأبِ ، والَّتي للأب على الَّتي للأمَّ .

فَهُلِمَ : أَنَّ الأَخْتَ للأمِّ لا ينحصرُ التَّقديمُ عليها في الشَّقيقةِ والَّتي للأبِ ، خلافاً لِمَا يُفهمُهُ كلامُ المُصنَّفِ .

(ويقومُ أبو الأبِ مَقامَهُ في غَيْبتِهِ ، إلا في الحَضانةِ ، وغَسْلِ الميَّتِ ، والصَّلاةِ عليهِ) ، ولفظةُ (إلا) مِنْ زيادتِهِ (١٠ ، والصَّوابُ حذفُها .

[أحكامُ النَّسَبِ]

(ويتعلَّقُ بالنَّسَبِ ثلاثةَ عَشَرَ حُكُماً) ، بل أكثرُ : (إرْثُ المالِ) ونحوِهِ ،

والتَّورِيثُ بالوَلاءِ ، وتحريمُ الوصيَّةِ .

قلتُ : الأصحُّ : جوازُها موقوفةً علىٰ إجازةٍ بقيَّةِ الورثةِ ، واللهُ أعلمُ .

وتَحَمُّلُ الدِّيةِ ، ووِلايةُ التَّزويجِ ، وغَسْلُ الميَّتِ ، والصَّلاةُ عليهِ ، والحَضانةُ ، ووِلايةُ المالِ ، وطَلَبُ الحدِّ ، وسقوطُ القِصاصِ ، وتغليظُ الدَّيةِ ، وتحريمُ النَّكاح .

(والتَّورِيثُ) لهُما (بالوَلاءِ) بالسُّرايةِ ، (وتحريمُ الوصيَّةِ) لوارثِ وإنْ أجازَ بقيَّةُ الورثةِ .

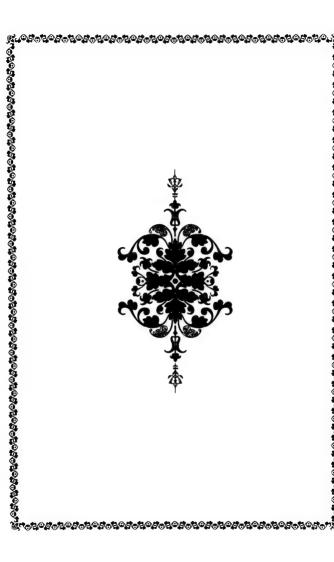
(قلتُ : الأصحُّ : جوازُها) لهُ (موقوفةً علىٰ إجازةِ بقيَّةِ الورثةِ ، واللهُ أعلمُ) .

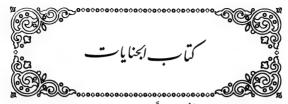
(وتَحَمَّلُ الدِّيةِ) مِنْ غيرِ أصلٍ وفرعٍ ، (ووِلايةُ التَّزويجِ ، وغَسْلُ الميَّتِ ، والصَّلاةُ عليهِ) ، وإدخالُهُ القبرَ ، (والحَضانةُ ، ووِلايةُ المالِ) للأبِ وإنْ علا ، (وطَلَبُ المحدِّ ، وسقوطُ القِصاصِ) عنِ الأصلِ القاتلِ لفرعِهِ ، (وتغليظُ الدِّيةِ) بقتلِ ذي رَحِمٍ مَحْرَمٍ ، (وتحريمُ النَّكاحِ) ، والتَّبعيَّةُ في الدِّينِ للأصلِ ، ووجوبُ النَّفةِ لهُ وللفرعِ ، والإعفافُ لأصلِهِ الذَّكرِ الحُرِّ ، والعِنْقُ بِمِلْكِ الأصلِ فرعَهُ ، أو عكسُهُ ، وعدمُ صَحَّةِ حُكْمِ أحدِهِما للآخرِ ، وعدمُ قَبُولِ شهادتِهِ لهُ ، واعتبارُ مهرِ المِنْلِ ، وغيرُ ذلك ، وكلُها مُبيَّنةٌ في مَحالُها .

0 0 0









(كتاب ابحنايات)

الأصلُ فيها: آياتٌ ؛ كآيةِ: ﴿ يَتَأَيُّهُا الَّذِينَ وَامَثُواْ كُذِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاشُ ﴾ الله النه أو أخبارٌ ؛ كخبرِ « الصَّحيحَينِ » : « لا يَجلُ دمُ امريُ مسلم يشهدُ أَنْ لا إلنه إلا اللهُ وأنّي رسولُ الله . إلا بإحدى ثلاثِ : النَّيْبُ الزَّاني ، والتَّفْسُ بالنَّفْسِ ، والتَّارِكُ لدينِ المُفارِقُ للجماعةِ » (١٠) .

قالَ المُصنَّفُ : (وتعبيري بـ « الجِناياتِ » أَوَّلَىٰ مِنْ تعبيرِهِ بـ « الجِراحاتِ » ؟ لتناولِهِ القتلَ بالمُثقَّل)(٢) .

[المُكافأةُ في القِصاص]

(يجبُ القِصاصُ في النَّفْسِ والطَّرَفِ والجِرَاحِ) والمعاني. . (بشرطِ المُكافأةِ) ؛ أي : مُساواةِ القتيل للقاتل .

(وهيَ في النَّفْسِ(٣) : الحُرِّيَّةُ والإسلامُ) في المقتولِ إنْ كانتا في القاتلِ ؛ فلا

⁽۱) صحيح البخاري (٦٨٧٨) ، صحيح مسلم (١٦٧٦) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

 ⁽۲) دقائق تنقيح اللباب (ق١٢٨) ، وفي مطبوع (اللباب) (ص٣٤٩) : (الجنايات) ، وفي
 (ح) : (الجراحات) .

⁽٣) قوله : (وهي) ؛ أي : المكافأة .

وفي الطَّرَفِ : هما ، والاسمُ الأَخَصُّ ، وسلامةُ الخِلْقةِ ؛ وهوَ المنفعةُ والجَمَالُ ، وفي الجِرَاح : هيَ ، والمِساحةُ .

والقتلُ أنواعٌ :

يُقتَلُ الحُرُّ بِمَنْ فيهِ رِقٌّ ، ولا مسلمٌ بكافرٍ .

(وفي الطَّرَفِ : هما) ؛ أي : الحُرِّيَّةُ والإسلامُ ، (والاسمُ الأَخَصُّ^(۱) ، وسلامةُ الخَفقِ ؛ وهوَ) الأَوْلىٰ : (وهيَ) (المنفعةُ والجَمَالُ) ؛ فلا تُقطَعُ يدُ الحُرِّ بيدِ مَنْ فيهِ رِقٌ ، ولا يدُ مسلمِ بيدِ كافرٍ ، ولا اليمينُ باليسارِ ، ولا العكسُ ، ولا عينٌ صحيحةٌ بحَدَقةِ عَمْياءَ ، ولا لسانٌ ناطقٌ بأَخْرسَ^(۲) .

وفي ذِكْرِ الجَمَالِ هنا نَظَرٌ ؛ لأنَّ مَنْ ذَكَرَهُ إنَّما ذَكَرَهُ في إيجابِ الدَّيةِ بقطعِ الأُذُّنِ ؛ على أنَّ المُعتبرَ في إيجابِها إنَّما هوَ المنفعةُ ؛ وهيَ دفعُ الهوامِّ ، وقد بَسَطْتُ ذلكَ بما فيهِ في « شرح البُهْجةِ »(٣) .

(وفي الجِرَاحِ : هيَ) ؛ أي : الأمورُ المذكورةُ ، (والمِساحةُ) ؛ فيُعتبَرُ في المُوضِحَةِ معَ ما ذُكِرَ طُولُها وعَرْضُها ، فيُقاسُ مِنْ رأسِ الشَّاجُ بقَدْرِ مُوضِحَةِ المَشْجُوجِ ، ويُخَطُّ عليهِ بسوادٍ أو نحوهِ ، ويُوضَحُ بالمُوسىٰ .

[أنواعُ القتلِ مِنْ حيثُ الحُكْمُ] (والقتلُ) مِنْ حيثُ الحُكْمُ (أنواعٌ) ثلاثةٌ :

⁽١) أي : اليمين باليمين ، واليسار باليسار . . . وهلكذا ، ولا نَظَرَ لاشتراكهما في الاسم الأعم ؛ وهو اللهُ مثلاً .

 ⁽٢) قوله : (ولا لسانٌ ناطقٌ) بالتوصيف ، كما نصَّ عليه ابن الرفعة في (الكفاية ، (٣٩٦/١٥) ،
 وضبطه الشرواني في (حاشيته على التحقة) (١٩٨/٢٤) بالإضافة مع جواز التوصيف .

⁽٣) انظر « الغرر البهية » (٥/ ٢٩_ ٢٩) .

واجبٌ ؛ وهوَ قتلُ الحَرْبيِّ ، والمُرتدُّ ، وقاطعِ الطَّريقِ ، والزَّانيِ المُحصَن ، وتاركِ الصَّلاة .

ومُباحٌ ؛ وهوَ قِصاصُ النَّفْسِ ، وما في معناهُ ؛ كأنْ تُقطَعَ يدُهُ في قِصاصِ أو سرقةٍ فيموتَ .

وحرامٌ ؛ وهوَ قتلُ المسلمِ ، والذُّمِّيِّ ، والمُعاهَدِ ، والمُستأمَنِ ؛ بلا سببٍ .

وأنواعُهُ ثلاثةٌ :

(واجبّ (١٦) ؛ وهوَ قتلُ الحَرْبِيِّ ، والمُرتدُ ، وقاطعِ الطَّريقِ ، والزَّاني المُعصَنِ ، وتاركِ الصَّلاةِ) ، كما هيَ مُبيَّنةٌ في أبوابِها .

(ومُباحٌ ؛ وهوَ قِصاصُ النَفْسِ ، وما في معناهُ ؛ كأنْ تُقطَعَ يدُهُ في قِصاصِ أو سرقةٍ فيموتَ) ، وفي كونِ هذا في معنى قِصاصِ النَّفْسِ نَظَرٌ ؛ لأنَّهُ إِنْ نُظِرَ فيهِ إلى الموتِ. . فقطعُ السَّرقةِ ليسَ مُباحاً بل واجبٌ .

(وحرامٌ ؛ وهوَ قتلُ المسلمِ ، والذِّمِّيُّ ، والمُعاهَدِ ، والمُستأمَنِ ؛ بلا سبب) ، بل عُدُواناً ، وهوَ مِنَ الكبائر^(٢) .

[أنواعُ القتلِ مِنْ حيثُ الإتلافُ] (وأنواعُهُ) ؛ أي : القتلِ مِنْ حيثُ الإتلافُ (ثلاثةٌ) :

أي : على الإمام أو نائبه بالنسبة للزاني المُحصَن وتارك الصلاة . انظر * حاشية الشرقاوي ›
 (7 / ٣٥٧ - ٣٥٦) .

 ⁽٢) بل مِنْ أكبرها بعد الكفر ، ومُوجِبٌ للعقوبة في الدنيا والآخرة ، ولا تبقى المطالبة لآدمي في
 الآخرة بالقود أو العفو أو الدُية في الدنيا ، وأمّا المطالبة لله . . فلا تسقط إلا بتوبة صحيحة .
 انظر « تحفة المحتاج » (٣٥٧٨) ، و* نهاية المحتاج » (٧/ ٢٤٥ ٢٤٠)) .

(عَمْدٌ) ؛ وهوَ قصدُ الفعل والشَّخصِ بما يقتلُ غالباً عُدُواناً .

(وشِبْهُ عَمْدٍ) ؛ وهوَ قصدُ ذلكَ بما يقتلُ لا غالباً (١) .

(وخطأٌ) ؛ وهوَ ألَّا يَقصِدَ الفعلَ ، أو يقصدَهُ لئكنْ لا يَقصِدُ الشَّخصَ .

وتَجْري الثَّلاثةُ في غيرِ القتلِ مِنَ الجناياتِ أيضاً .

(ولا قِصاصَ في الأخبرَينِ) ، وإنَّما فيهِما الدَّيةُ ؛ لقولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَمَن قَلَلَ مُؤْمِنًا خَطَكًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَكُ مُؤْمِنَةً وَدِيكَةٌ ﴾ [الساء : ١٦] ، وخبرِ : « قتيلُ الخطأِ شِبْهِ العمدِ قتيلُ السَّوْطِ والعصا. . فيهِ مئةٌ مِنَ الإِيلِ » رواهُ أبو داودَ وغيرُهُ ، وصَحَّحَهُ ابنُ حِبّانَ وغيرُهُ (٢) .

[مُسقِطاتُ القتل العَمْدِ]

(ويجبُ) القِصاصُ (في العَمْدِ) بشرطِهِ بالإجماعِ^(٣) ، (إلا في سبعَ عَشْرَةَ مسألةً : قتلِ الأصلِ فرعَهُ) ؛ لخبرِ : « لا يُقادُ للابنِ مِنْ أبيهِ » رواهُ الحاكمُ وصَحَّحَهُ (٤) ، وبقيَّةُ الأصولِ كالأبِ ، وبقيَّةُ الفروعِ كالابنِ ، والمعنىٰ فيهِ : أنَّ الأصلَ كانَ سبباً في وجودِ الفرع ، فلا يكونُ الفرعُ سبباً في علمِهِ .

⁽١) بأنْ كان يُتلِفُ نادراً ؛ كغَرْز إبرة الخيّاط بغير مقتل ولم يظهرْ أَثَرُهُ . • شرقاوي • (٢/ ٣٥٧) .

 ⁽۲) سنن أبي داود (۲۵٤٧) ، صحيح ابن حبان (۲۰۱۱) ، ورواه النسائي (۲۰/۸) ، وابن
 ماجه (۲۲۲۷) ، وأحمد (۲۲۲۲) عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما .

 ⁽٣) أي : بشروطه المعتبرة فيه ؛ وهي : المكافأةُ ، والتكليف ، والعصمة ، والنزامُ الأحكام ،
 وكونُهُ ظلماً مِن حيثُ الإتلافُ . انظر (حاشية الشرقاوي) (٣٥٨/٢) ، و(الياقوت النفيس)
 (ص.٢٦٥-٢٦٦) .

 ⁽٤) المستدرك (٢١٦/٢) ، ورواه الترمذي (١٤٠٠) ، والدارقطني (٣٢٧٣) عن سيدنا عمر بن
 الخطاب رضى الله عنه .

(أو) قتلِهِ (مُورَّكَ فرعِهِ) ؛ كَأَنْ قَتَلَ عَتَيقَهُ (١) ، أو زوجةَ نَفْسِهِ ولهُ منها ابنٌ ؛ لأنَّهُ إذا لم يُقتصَّ منهُ بجنايتِهِ عليهِ . . فأولى ألَّا يستوفيَهُ منهُ .

(أوِ انتقالِ بعضِ إرثِ المقتولِ إليهِ) ؛ أي : إلى القاتلِ (بالمُناسَخةِ ؛ كأنْ يقتلَ أحدُ أخوَينِ أباهُما ثمَّ الآخَرُ أَمَّهُما) والزَّوجيَّةُ باقيَّةٌ ؛ (فلا يُقتلُ قاتلُ الأبِ لانتقالِ بعضِ إرْثِ أبيهِ إليهِ مِنْ أمَّهِ) ومِنْ جملتِهِ بعضُ القِصاصِ ، فيسقطُ باقِيهِ ، ويُقتَلُ قاتلُ الأمِّ ، فإنْ قتلا معاً . فلكلِّ منهُما على الآخرِ القَوَدُ ؛ لأنَّهُ قَتلَ مُورَّثَهُ ، وكذا إنْ قتلا مُرتَّبًا ولا زوجيَّة ، والمعيَّةُ والتَّرتيبُ بزُهُوقِ الرُّوح .

(وقَتلِ سيَّد عبدهُ ، أو مُكاتبَهُ ، أو أمَّ ولدِهِ) ، أو مَنْ يَملِكُ بعضَهُ ؛ لعدمِ المُكافأة ؛ لأنَّ المملوكَ لا يُكافِع مالكَهُ .

(وقتل الحربيِّ غيرَهُ) ولو مسلماً ؛ لأنَّهُ لم يلتزمْ حُكْمَنا(٢) .

(وقتلِ مسلمٍ كافراً) ولو ذِمَّتِاً (٣٠ ؛ لخبرِ : ﴿ أَلَا لَا يُمْتَلُ مسلمٌ بكافرٍ ﴾ رواهُ البخاريُّ ^{(٤) ،} ولعدم المُكافأةِ .

⁽١) أي : عتينَ فرعه ، بخلاف قتلِ عتيق نَفْسِهِ ؛ فإنَّهُ يُقتَلُ فيه .

⁽٢) فلا يُقتَلُ قصاصاً وإنْ كان يُقتَلُ مِنْ جهة المحاربة . انظر ا حاشية الشرقاوي ١ (٣٥٨/٢) .

 ⁽٣) هنذه الغاية للرد على الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه ؛ فإنّه قال : يُقتَلُ المسلم بالذّميُ
 دون الحربيّ والمعاهد . انظر * الاختيار لتعليل المختار * (٢٨٣/٤ - ٢٨٥) ، و * الهداية في شرح البداية * (١٨٣/٤ - ١٨٣) .

⁽٤) صحيح البخاري (١٩١٥) عن سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

إلا أَنْ يَقْتَلَهُ في قطعِ الطَّرِيقِ في أحدِ القولَينِ ، أو يقتلَ ذِمِّيٌّ أو مُرتدٌّ ذِمِّيًّا ثمَّ يُسلِمَ القاتلُ ، وفيهِ قولٌ آخَرُ .

قلتُ : إنَّما يُعرَفُ الخلافُ فيما إذا أَسْلَمَ بينَ الجَرْحِ والموتِ ، فأمَّا إسلامُهُ بعدَ القتل . . فلا يُسقِطُ القِصاصَ قطعاً ، واللهُ أعلمُ .

[صُوَرُ قتل المسلم بالكافرِ]

(إلا) في أربع صُورٍ : (أَنْ يَقْتَلُهُ في قَطْعِ الطَّرِيقِ) ؛ فَيُقْتَلُ بهِ (في أُحدِ القولَينِ) ؛ بناءً على أَنَّ قَتَلَ قاطع الطَّرِيقِ يُغلَّبُ فيهِ معنى الحدِّ ، والأصحُّ : خلافُهُ ؛ بناءً على الأصحُّ ؛ مِنْ أَنَّ المُغلَّبَ فيهِ معنى القِصاصِ ، ولم تَحصُلِ المُكافأةُ ، (أَو) أَنْ (يقتلَ ذِمِّيٌّ) ذِمِّيًّ ، (أَو مُرتدٌ ذِمِّيًّ) أَو مُرتدًا (ثمَّ يُسلِمَ القاتلُ) فيهِما ؛ فيُقتَلُ بهِ ؛ لمُكافأتِهِ لهُ حالَ القتلِ ، (وفيهِ قولٌ آخَرُ) ؛ أَنَّهُ لا يُقتَلُ بهِ ؛ لفعلهِ : لا استثناءَ .

(قلتُ : إِنَّمَا يُعرَفُ الخلافُ فيما إذا أَسْلَمَ بِينَ الجَرْحِ والموتِ ، فأمَّا إسلامُهُ بعدَ القتلِ.. فلا يُسقِطُ القِصاصَ قطعاً ، واللهُ أعلمُ) ؛ لتكافَّيهما حالةَ الجنايةِ ، وما ذَكَرَهُ مِنَ القطعِ في ذلكَ.. هوَ مُقتضىٰ كلامِ الشَّيخَينِ^(١) ، وأمَّا غيرُهُما : فحكىٰ فيهِ خلافاً ، كما حكاهُ صاحبُ « اللَّبابِ ١٠٪ .

(وقتلِ حُرَّ) أو مُبعَّضِ (عبداً أو مُبعَّضاً) ؛ لقولِهِ تعالى : ﴿ لَلْمُرَّ بِالْحَرُّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ [البقر: ١٧٨] ، ولخبرِ : « لا يُقتَلُ حُرَّ بعبدٍ » رواهُ الدَّارَقُطْنُيُ^(٣) .

⁽١) انظر ﴿ الشرح الكبير ﴾ (١٠/ ١٦٠) ، و﴿ روضة الطالبين ﴾ (٩/ ١٥٠) .

⁽٢) اللباب (ص٣٥١) ، وانظر (التهذيب) (١٦ /٧) ، و(حلية العلماء) (٧/ ٥٥٢ ـ ٤٥٣) .

 ⁽٣) سنن الدارقطني (٣٣٥٢) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، وانظر * البدر المنير *
 (٣٧٨-٣٦٨ /٨) .

[صُوَرُ قتل الحرِّ بالعبدِ]

(إلا) في أربع صُوَرٍ : (أَنْ يَقتَلُهُ في قطعِ الطَّرِيقِ في أَحدِ القولَينِ ، أَو يَقتَلَ عبدًا لَا أَو مُقتَلَ عبدًا أَو مُعتَّفَّ (عبداً ثُمَّ يُعتَى القاتلُ^(١) ، أَو يَقتَلَ مجهولُ النَّسَبِ عبداً ثُمَّ يُقِرَّ بالرَّقِّ) ؛ أمَّا في النَّلاثِ الأُوَلِ. . فلِمَا مرَّ في نظيرِها ، وما مرَّ ثَمَّةَ يأتي هنا^(٢) ، وامَّا في الرَّابعةِ . فمُؤاخَذةً لهُ بإقرارهِ .

[باقي مُسقِطاتِ القتلِ العمدِ]

(أو يكونَ المقتولُ مُرتدَاً (٣) ، أو زانياً مُحصَناً ، أو تاركَ الصَّلاةِ (١) ، أو قاطعَ طريقٍ تَحَتَّمَ قَتَلُهُ) ؛ بأنْ قَتَلَ فيها مَنْ يُكافِئهُ ؛ فلا يُقتَصُّ مِنْ قاتلِ كلِّ منهُم إنْ لم يَكُنْ بصفتِهِ ؛ لاستيفاثِهِ حدَّ اللهِ تعالىٰ معَ انتفاءِ عِصْمتِهِ عليهِ ، بخلافِ ما إذا كانَ بصفتِهِ .

(أو يَظُنُّهُ) القاتلُ المسلمُ (كافراً لكونِهِ بينَهُم) ؛ أي : بينَ الكفَّارِ (علىٰ

 ⁽١) العبارة في (التحرير ؟ مع (التحفة) (ص ١١٣) : (أَنْ يجرحَ رَفَيْنٌ رَقِيقًا ـ هو أَوْلَىٰ مِنْ
 قوله : (عبدٌ عبدًا ٤ ـ ثمُ يعتقُ الجارح ثمُ يعوت الجريح بالجراحة ؛ فيُقتُلُ به) .

⁽٢) انظر (٢/٥٠٠).

 ⁽٣) قوله: (أو يكونَ) معطوفٌ على اسم خالص من تقدير الفعل، وهو رجوعٌ إلىٰ مُسقِطات القصاص العمد.

 ⁽٤) أي : كسادٌ بعد أثرِ الإمام له بها وامتناعِهِ منها ، وإلا فهو معصومٌ ، ولا عبرة بأمر غير الإمام .
 د شرقاوي » (٢/ ٣٥٩) .

زِيِّهِم ، أو قَدَّ مَلْفُوفاً وزَعَمَ أنَّهُ ليسَ هناكَ إنسانٌ ، وفيهِ قولٌ آخَرُ ، أو قَتَلَ مَنْ عَهِدَهُ مُرتدًا وكانَ قد أَسْلَمَ في أحدِ القولَينِ .

قلتُ : الأظهرُ : وجوبُ القِصاص ، واللهُ أعلمُ .

فصل

قد لا يُوجِبُ القتلُ شيئاً لوجوبهِ أو إباحتِهِ .

زِيِّهِم) بدارِ الحربِ أو بصَفِّهِم ، فبانَ مسلماً ؛ لوضوحِ العُذْرِ ، ولأنَّهُ أَسْقَطَ حُرْمةَ نَفْسهِ بِمُقامِهِ ثَمَّةَ .

(أو قَدَّ مَلْفُوفاً وزَعَمَ أنَّهُ ليسَ هناكَ إنسانٌ) في ظنَّهِ^(١) ؛ لأنَّهُ لم يَقصِدْ قتلَهُ ، (وفيهِ قولٌ آخَرُ) ؛ أنَّهُ يُقتَصُّ منهُ ؛ لتعدِّيهِ .

(أو قَتَلَ مَنْ عَهِدَهُ مُرتدًا) أو ذِمِّيًا أو عبداً (وكانَ قد أَسْلَمَ) أو عَتَقَ ؛ فلا يجبُ القِصاصُ (في أحدِ القولَين) ؛ لظنِّهِ المبنيُّ على الاستصحاب .

(قلتُ : الأظهرُ(٢) : وجوبُ القِصاصِ ، واللهُ أعلمُ) ؛ لأنَّ ظنَّهُ لا يُبِيحُ القتلَ .

(فصل) في مُوجَبِ القتلِ

بفتح الجيم^(٣) .

(قد لا يُوجِبُ القتلُ شيئاً لوجوبِهِ أو إباحتِهِ) ، وتقدَّمَ بيانُهُما(؛) ، وقد يُوجِبُ ـ

 ⁽١) قوله : (أو قَذَ) ؛ أي : مثلاً ، وإلا فالقَدُّ الشَّقُ طولاً ، والقطعُ الشَّقُ عرضاً . ﴿ شرقاوي ا
 (٣٦٠/٢) .

⁽٢) أي : في الصورة الأخيرة .

 ⁽٣) وهو ما يترتُبُ عليه ، وأمّا بكسرها : فهو السبب المقتضي ؛ وهو القتلُ عمداً أو شِبّة عمد أو خطأً ؛ فإنّا ذلك مُوجبٌ للفَود أو الدية . • شرقاوي » (٢٦ / ٣٦١) .

⁽٤) انظر (٢/ ٤٩٧).

وقد يُوجِبُ الكفَّارةَ فقطْ ؛ كقتلِ نَفْسِهِ ، أو عبدِهِ ، أو مسلم بدارِ الحربِ ظَنَّهُ حربيًّا .

وإنْ كَانَ واجباً _ القِصاصَ ؛ كقتلِ المُرتدِّ مثلَهُ ، (وقد يُوجِبُ الكفَّارةَ فقطُ) ؛ أي : دونَ القِصاصِ والمالِ ؛ (كقتلِ نَفْسِهِ (١) ، أو عبدِهِ ، أو مسلمٍ بدارِ الحربِ) أو بصفِّهِم (ظَنَّهُ حربياً)(٢) ؛ لأنَّ كَلَاّ منهُم معصومٌ يحرمُ قتلُهُ ، والكفَّارةُ حتَّ لهُ تعالىٰ (٣) ، فلا تسقطُ بذلكَ (١) ، بخلافِ الضَّمانِ بغيرِها (٥) .

(وقد يُوجِبُ الكفَّارةَ والقِصاصَ أَوِ الدِّيةَ ؛ وهوَ القتلُ المحظورُ عَمْداً) ؛ أمَّا الكفَّارةُ : فلِمَا مرَّ ، وأمَّا الباقي^(١) : فلأنَّهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ خَيَّرَ أُولياءَ القتيلِ بينَ القتل وأُخْذِ الدِّيةِ ، رواهُ الشَّيخانِ^(٧).

(والأظهرُ : أنَّ مُوجَبَهُ القَوَدُ) بفتحِ الواوِ ؛ أيِ : القِصاصُ ؛ لقولِهِ تعالىٰ : ﴿ كُنْبَ عَلَيْكُمُ القِصَاصُ ؛ لقولَهِ تعالىٰ : ﴿ كُنْبَ عَلَيْكُمُ القِصَاصُ فِي اَلْقَنْلَ ﴾ [البقرة : ١٧٨] ، ولخبرِ : ﴿ مَنْ قُتِلَ عمداً . . فهوَ قَوَدٌ ﴾ رواهُ الشَّافِعيُّ وغيرُهُ بأسانيدَ صحيحةٍ (٨) ، ولأنَّهُ بدلُ مُتلَفِ فتعيَّنَ جنسُهُ ،

⁽١) وتُؤخَذُ الكفارة مِنْ تركته . انظر (روضة الطالبين) (٩/ ٣٨١) .

⁽٢) أمَّا لو كان بدارنا أو صفًّنا. . ففيه الكفارةُ والقَوَدُ إن كان عمداً .

⁽٣) قوله : (والكفارة . . .) إلىٰ آخره : مِنْ تمام العِلَّة ، بل هو روحُها . ﴿ شرقاوى ﴾ (٢/ ٣٦١).

⁽٤) أي : المذكور مِنْ قتله نَفْسَهُ أو عبده . . . إلى آخره .

⁽٥) أي : الكفَّارةِ مِنْ قَوَد أو دية .

⁽٦) وهو القودُ ، أو الدية عند العفو عنه عليها .

⁽٧) صحيح البخاري (٦٨٨٠) ، صحيح مسلم (١٣٥٥) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

 ⁽A) مسئد الشافعي (٣٣٠) ، ورواه أبو داود (٤٥٣٩) مرسلاً عن طاوس رحمه الله تعالى ،
 والنسائي (٤٠/٨) ، وابن ماجه (٣٦٣٠) موصولاً عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما ،
 وانظر ه البدر المنير ه (٨٠٩٠٤ - ٤١٩) .

والدِّيةُ بدلٌ عنهُ .

وقد يُوجِبُ الكفَّارةَ والدِّيةَ فقطْ ؛ وهوَ الخطأُ وشبُّهُ العَمْدِ .

كالمُتلَفِ المِثْلَى .

وسُمِّيَ قَوَداً ؛ لأنَّهُم يَقُودُونَ الجانيَ بحبلِ أو غيرِهِ .

(والدِّيةُ بدلٌ عنهُ) عندَ سقوطِهِ بلا عفو^(۱) ، أو بعفوٍ عنهُ عليها ، وما عَبَّرَ بهِ هو ما عَبَّرَ بهِ هو ما عَبَّرَ بهِ الشَّيخانِ وكثيرٌ^(۲) ، وقالَ الماوَرْديُّ : (هيَ بدلٌ عنِ النَّفْسِ لا عنِ القَوْدِ . ؛ القَلِ أَنَّ المرأةَ إذا قتلتْ رجلاً لَزِمَها ديتُهُ ، ولو كانتْ بدلاً عنِ القَوْدِ . . لَزِمَها ديةُ امرأةٍ)^(۲) ، قالَ الأَذْرَعِيُّ : (وهـنذا هوَ قَضِيّةُ إطلاقِ الشَّافِعيُّ والأصحاب ، وهو الوجهُ)⁽¹⁾ .

والنَّاني : أنَّ مُوجَبَهُ أحدُهُما مُبهَماً ؛ لخبرِ الشَّيخَينِ السَّابِي .

والتَّرجيحُ مِنْ زيادةِ المُصنَّفِ (٥) .

(وقد يُوجِبُ الكفَّارةَ والدِّيةَ فقطُ) ؛ أي : دونَ القِصاصِ ؛ (وهوَ الخطأُ وشِبْهُ العَمْدِ) ؛ لِمَا مرَّ عندَ قولِهِ : (ولا قِصاصَ في الأخيرَينِ)(٢) ، وأمَّا إيجابُ قتلِ الأصلِ الفرعَ والمسلم الدِّمْيَّ ذلكَ(٧) . . فمعلومٌ ممَّا مرَّ^(٨) .

⁽١) قوله : (عند سقوطِهِ) ؛ أي : بنحو موت . ٩ تحفة المحتاج ١ (٨/٤٤١) .

⁽۲) الشرح الكبير (۲۹۰/۱۰)، المحرر (۱۳٤۲/۳)، روضة الطالبين (۲۳۹/۹)، منهاج الطالبين (در ۲۳۹/۹)، منهاج الطالبين (در ۱۸۱۵).

⁽٣) الحاوي الكبير (٩٧/١٢) .

⁽٤) قوت المحتاج (۱۹۹ / ۱۹۹) .

⁽٥) نصَّ الماتن عليها في (دقائق التنقيح) (ق ١٢٨) ، وانظر (اللباب) (ص٣٥٣) .

⁽٦) انظر (٢/ ٩٩٨).

 ⁽٧) قوله : (الفرع) مفعول (قتل) ، وقوله : (ذلك) مفعول (إيجاب) ، واسم الإشارة يعود
 إلى المذكور من الكفارة والدية .

⁽A) انظر (۱/۲۱۷ - ۷۲۷ ، ۲/ ۹۸۹ - ۹۹۹) .

ويتخيَّرُ مُستحِقُّ القِصاصِ بينَهُ وبينَ العفوِ ؛ مطلقاً أو علىٰ مالٍ ، إلا في أربع مسائلَ :

إحداها : إذا قَطَعَ الوليُّ يَدَيِ القاتلِ ولم يَمُتْ ؛ يُخيَّرُ بينَ القِصاصِ والعفوِ مجَّاناً لا علىٰ مالٍ .

النَّانيةُ : إذا جُنِيَ علىٰ عبدٍ ، ثمَّ أُعتِقَ وماتَ وأرشُ الجنايةِ مثلُ الدِّيةِ أو أكثرُ ؛ يُخيَّرُ الوليُّ بينَ العفوِ والقِصاصِ ، فإنِ اختارَ المالَ . . فهوَ للسَّيِّدِ .

قلتُ : لا قِصاصَ في هذه الصُّورة إذا كانَ الجاني حُرّاً ، واللهُ أعلمُ .

[المسائلُ المُستثناةُ في التَّخييرِ بينَ القِصاصِ والعفوِ علىٰ مالٍ أو مطلقاً]

(ويتخيّرُ مُستحِقُ القِصاصِ بينَهُ وبينَ العفوِ) عنهُ ؛ إمَّا (مطلقاً) ؛ بأنْ لم يتعرَّضْ لمالٍ ، (أو علىٰ مالٍ) يأخذُهُ العافي ، (إلا في أربع مسائلَ) :

(إحداها : إذا قَطَعَ الوليُّ يَدَيِ القاتلِ ولم يَمُتْ) وكانتْ ديتُهُ كديةِ القتيلِ أو أَزيْدَ منها ؛ (يُخيَّرُ بينَ القِصاصِ والعفوِ) عنهُ (مجَّاناً لا علىٰ مالٍ) ؛ لأنَّهُ استوفىٰ ما يُقابِلُ الدِّيةَ ، بخلافِ ما لو قَطَعَ يداً واحدةً ؛ فلهُ العفوُ بنصفِ ديةٍ ، واليدُ المُسْتوفاةُ مقابَلةٌ بالنَّصفِ الآخَر .

(النَّانيةُ : إذا جُنِيَ علىٰ عبدٍ ، ثمَّ أُعتِقَ وماتَ) بالجِنايةِ (وأرشُ الجِنايةِ مثلُ الدِّنةِ مثلُ اللَّنةِ أو أكثرُ) منها ؛ (يُخبِّرُ الوليُّ بِينَ العفوِ والقِصاصِ ، فإنِ اختارَ المالَ . . فهوَ للسَّيِّد) ؛ لأنَّهُ استحقَّهُ بالجِنايةِ الواقعةِ في مِلْكِهِ ، ولا شيءَ للعافي ، فإنْ زادتْ على الأَرْشِ . . فالزَّائدُ للعافي ؛ لأنَّهُ وَجَبَ بسببِ الحُرِّيَّةِ .

(قلتُ : لا قِصاصَ في هذه ِ الصُّورةِ إذا كانَ الجاني حُرّاً ، واللهُ أعلمُ) ؛ لعدم المُكافأةِ . النَّاللةُ : إذا قَتَلَ المرهونُ مَنْ يُكافِئُهُ ؛ فلسيِّدِهِ القِصاصُ ، فإنِ اختارَ المالَ . . لم يُدفَعْ إليهِ ، بل يُجعَلُ رهناً مكانَهُ .

الرَّابعةُ : أَنْ يقتلَ أحدُ عبدَيْهِ الآخَرَ ؛ فلهُ القِصاصُ ، والعفوُ دونَ المالِ .

فصل

(النَّالِثَةُ : إذا قَتَلَ المرهونُ مَنْ يُكافِئُهُ ؛ فلسيِّدهِ القِصاصُ) ؛ لأنَّهُ وليُّ الدَّمِ ، وفاتَ الرَّهنُ بفواتِ العينِ وبدلِها ، (فإنِ اختارَ المالَ . . لم يُدفَعُ إليهِ ، بل يُجعَلُ رهناً مكانَهُ) ؛ أي : مكانَ المرهونِ ؛ لأنَّهُ بدلُهُ .

(الرَّابِعةُ : أَنْ يَقِتلَ أَحدُ عَبدَيْهِ الآخَرَ ؛ فلهُ القِصاصُ) ؛ للزَّجرِ والانتقامِ ، وهنَ أَخْرَجُ إلىٰ ذلكَ مِنَ الأجانبِ ، (و) لهُ (العفوُ دونَ المالِ) ؛ أي : بغيرِ مالٍ ؛ لأنَّ السَّيِّدَ لا يثبتُ لهُ علىٰ عبدِهِ مالٌ .

(فصل) في وجوب القِصاص بغير مباشرةِ القتل

(يجبُ القِصاصُ مِنْ غيرِ مباشرةِ القتلِ) ؛ يعني : يجبُ بالسَّببِ ؛ وهوَ ما يُؤثِّرُ في ما يُؤثِّرُ في النَّافِ^(١) ، كما يجبُ بالمباشرةِ ؛ وهيَ ما يُؤثِّرُ في النَّافِ النَّافِ النَّافِ ويُحصَّلُهُ ؛ كحزَّ الرَّقَبةِ .

فيجبُ (علىٰ شاهدِ الزُّورِ إذا رَجَعَ بعدَ القتلِ بشهادتِهِ) ، وقالَ : (تعمَّدتُ

 ⁽١) والسببُ : إمَّا حِسِّيٌّ ؛ كالإكراه ، وإمَّا عُرْفيٌّ ؛ كتقديم الطعام المسموم إلى الضيف غير المُميّرٌ ، وإمَّا شرعيٌّ ؛ كشهادة الزور . ٩ شرقاوي ٥ (٣٦٠/٢) .

الكَذِبَ وعَلِمتُ أَنَّهُ يُقتَلُ بشهادتي)(١) ، فإنْ قالَ : (لم أعلمُ أنَّهُ يُقتَلُ بها) : فإنْ كانَ ممَّنْ لا يخفىٰ عليهِ ذلكَ . . فلا اعتبارَ بقولِهِ ، أو ممَّنْ يخفىٰ عليهِ ؛ لقُرْبِ عهدِهِ بالإسلام . . فشِبهُ عمدٍ ، ذَكَرَهُ في « الرَّوْضةِ » كـ « أصلِها »(٢) .

ولا حاجةَ إلى التَّقييدِ بالزُّورِ معَ قولِهِ : (إذا رَجَعَ) .

(وعلى المُكرِهِ) بكسرِ الرَّاءِ^(٣) .

(وكذا المُكرَهُ) بفتحها (في الأظهرِ) ؛ لأنَّهُ قَتَلَهُ عمداً عُدُواناً لاستبقاءِ نَفْسِهِ ، كما لو قَتَلَهُ المُضْطَرُّ ليأكلَهُ .

والثَّاني : لا قِصاصَ عليهِ ؛ لأنَّهُ آلةٌ للمُكرِهِ .

وقتلُ المُكرَهِ _ بفتحِ الرَّاءِ _ مباشرةٌ لا سببٌ ؛ فذِكْرُهُ هنا استطرادٌ .

ولا يَنحصِرُ السَّبُِ فيما ذَكَرَهُ ؛ إذْ منهُ : إلقاءُ غيرِهِ في نارٍ لا يُمكِنُهُ الخلاصُ منها ، وتقديمُ طعام مسموم بسمَّ يقتلُ غالباً لغيرِ مُميَّزِ^(٤) .

والتَّرجيحُ مِنْ زيادتِهِ (٥) .

⁽۱) قوله : (وقالَ : تعمَّدتُ . . .) إلىٰ آخره : خَرَجَ به : ما إذا لم يقل ذلك ؛ فلا قَوَدَ على المعتمد . « شرقاوى » (۲۲۰/۳) .

⁽٢) روضة الطالبين (٢١/ ٢٩٩ - ٣٠٠) ، الشرح الكبير (١٢٧ / ١٢٧) .

 ⁽٣) ولو إماماً أو مُتغلبًا ، ومنه إمامٌ خِيف مِنْ سَطُوته ؛ لاعتياده فعلَ ما يحصلُ به الإكراه لو خولف ، فأمرُهُ كالإكراه . • شرقاوي » (٣٦١/٣) .

⁽٤) قوله : (لغير مُميِّز) مُتعلِّقٌ بـ (تقديم) ، أمَّا لو قدَّمه لبالغ عاقل ولم يعلم حالَ الطعام ، فأكله فمات . فديةٌ ؛ لشبه العمد . انظر ق تحفة المحتاج ؛ (٣٨٣/٨) .

⁽٥) نصَّ الماتن عليها في د دقائق التنقيح ، (ق ١٢٨) ، وانظر د اللباب ، (ص٣٥٤) .

فصل

الجِنايةُ على العبدِ كالحُرِّ ، إلا في سبعِ مسائلَ : لا يُقتَلُ بهِ حُرُّ ولا مُبعَّضٌ ، والواجبُ قيمتُهُ ، وتُعتبَرُ أوصافُهُ في ضمانِ نَفْسِهِ ، والذَّكَرُ فيهِ والأَنْثى سواءٌ ، ويجبُ في قتلِهِ نقدُ البلدِ ، ولا قسامةَ فيهِ .

(فصل)

في الجِنايةِ على العبدِ

[ما تُخالِفُ بهِ الجنايةُ على العبدِ الجنايةَ على الحُرِّ]

(الجِنايةُ على العبدِ ك) الجِنايةِ علىٰ (الحُرِّ) فيما مرَّ ، (إلا في سبعِ مسائلَ : لا يُقتِلُ بهِ حُرِّ ولا مُبعَضٌ) ؛ لعدم المُكافأةِ .

(والواجبُ قيمتُهُ ، وتُعتبَرُ أوصافُهُ في ضمانِ نَفْسِهِ) ، كسائرِ الأموالِ المُتلَفَةِ ، بخلافِ الحُرِّ فيهِما ؛ فإنَّ واجبَهُ الدِّيةُ ، ولا تُعتبَرُ أوصافُهُ في ضمانِ نَفْسِهِ ، بل ديةُ المَعِيبِ كديةِ السَّليم .

(والذَّكَرُ فيهِ) ؛ أي : في حُكُمِ الجِنايةِ (والأُنْثَىٰ.. سواءٌ) ، بخلافِهِ في الحُرِّ ؛ فإنَّ ديةَ الأُنثَىٰ على النُصفِ مِنْ ديةِ الذَّكَرِ ، والخُنثَىٰ كالأُنثَىٰ .

(ويجبُ في قتلِهِ) مثلاً (نقدُ البلدِ) ، بخلافِ قتلِ الحُرِّ ؛ تجبُ فيهِ الإِبِلُ بالنَّصِّ عليها(١) .

(ولا قَسَامةَ فيهِ) ؛ بناءً علىٰ أنَّ العاقلةَ لا تَحمِلُهُ ، فأُلجِقَ بالبهائمِ ، وهـٰذا قولٌ جرىٰ عليهِ كـ « أصلِهِ » هنا^(۲) ، والأظهرُ : ما صَحَّحَهُ المَحَامِليُّ في

⁽۱) رواه النسائي (۸/۷ه)، والدارمي (۲٤۱۰)، والحاكم (۳۹۱/۱ ۳۹۷) عن سيدنا عمرو بن حزم رضي الله عنه، وانظر (الأم ١ (٢٥/١) .

⁽٢) انظر د اللباب ، (ص٣٥٥) .

فصل

الشِّرْكةُ في القتلِ أنواعٌ:

أحدُها : لا يسقطُ فيها القِصاصُ عن أحدٍ منهُم ؛ بأنْ يكونَ الكلُّ عمداً عُدُواناً بلا شُبْهةِ .

المُقنِع ؛ أنَّه يُقسَمُ فيهِ كالحُرِّ (١) ؛ بناءً علىٰ أنَّ العاقلةَ تَحمِلُهُ ، وهوَ الأصحر (٢) .

(فصل) في الاشتراكِ في القتلِ [أنواعُ الشِّرْكةِ في الجناياتِ]

(الشَّرْكةُ في القتل) وغيرِهِ مِنَ الجِناياتِ. . (أنواعٌ) ثلاثةٌ :

(أحدُها: لا يسقطُ نيها) الأَوْلىٰ: (فيهِ) (القِصاصُ عن أحدٍ منهُم (٢٠) ؛ بأنْ يكونَ الكلُّ عمدًا عُدُواناً بلا شُبْهةٍ) (٤٠) ؛ لِمَا روى الشَّافعيُّ وغيرُهُ: أنَّ عمرَ قَتَلَ نَفَراً خمسةً أو سبعةً برجلٍ قَتَلُوهُ غِيلةً (٥٠) ، وقالَ : (لو تَمَالاً عليهِ أهلُ صَنْعاةَ . . لَقَتَلْتُهُم جميعاً) (١٠) ، ولم يُتكَرْ عليهِ ، فصارَ إجماعاً ، وسواءٌ كانتُ

(١) المقنع (ق ٢٠٨).

(٢) فتكونُ المسائلُ المُستثناةُ ستاً لا سبعاً.

(٤) قوله: (الكلُّ)؛ أي: فعلُهُم؛ وهو القتل.

 ⁽٣) أي : مع وجود المكافأة ونسبة القتل إلى فعل كلُّ ؛ بأنْ يكونَ فعلُ كلُّ واحدٍ له دخلٌ في الزُّمُوق وإنْ لم يقتل على انفراد . • شرقاوي » (٢٦٣/٢) .

⁽٥) مُعَنَىٰ (غِيلة) : قالَ الشَّيخُ الدَّعِيريُّ : بأنْ يأخذوه إلىٰ موضعٍ لا يراهم أحدٌ ، فالحُرِفُهُ . من هامش (ب) ، وانظر (النجم الوهاج ١ (٣٧٦ /) .

 ⁽٦) مسند الشافعي (٣٣٣)، ورواه مالك (٢/ ٨٧١) ، والبيهقي (٨/ ٤٠) ، وقوله : (تمالاً) ؟
 أي : اجتمع ، وخص صنعاء بالذُّكر ؛ لأنَّ القَتَلةَ كانوا منها ، أو لأنَّها أكبرُ بلد باليمن .

جراحةُ بعضِهم أَفْحَشَ أو عددُ جراحاتِ بعضِهِم أكثرَ ، أم لاً^(١) .

نَعَمْ ؛ لو كانتْ جراحةُ بعضِهِم ضعيفةً لا تُؤثِّرُ في الزُّهُوقِ ؛ كالخَدْشةِ الخفيفةِ . . فلا اعتبارَ بها ، وهاذا معلومٌ .

(والنَّاني : لا قِصاصَ فيهِ علىٰ أحدٍ ؛ بأنْ يكونَ بعضُهُم) ؛ أي : فِعْلُهُ (خطأً أو شِبْهَ عمدٍ) ؛ لأنَّ الموتَ حَصَلَ بفعلَينِ لا يجبُ بأحدِهِما القِصاصُ ، فغُلُبَ المُسقطُ ، كما يُغلَّبُ فيما إذا قَتَلَ المُبقَّضُ رقيقاً .

(والنَّالَثُ : يسقطُ فيهِ القِصاصُ عن أحدِهِما دونَ الآخَرِ ؛ إِمَّا لاستحالةِ إِيجَابِ القِصاصِ على الشَّريكِ ؛ لكونِهِ سَبُعاً ، أو حيَّةً (٢) ، أو قاتلَ نَفْسِهِ)(٢) ، أو نحوَها ، (أو لمانعٍ ؛ كشريكِ أحدِ الأصولِ ، أو الصَّبِيِّ ، أو المجنونِ) ؛ لحصولِ القتلِ بفعلَينِ عمدَينِ ، فلا يُوثِّرُ فيهِ امتناعُ القِصاصِ على الشَّريكِ لمعنى يَخُصُّهُ ، وخالفَ شريكَ المُخطِئِ : بأنَّ الخطأَ شُبْهةٌ في الفعلِ أَوْرَثَتْ في فعلِ الشَّريكِ شُغهةً في الفعلِ أَوْرَثَتْ في فعلِ الشَّريكِ شُبْهةً في الفعلِ ، وإنَّما هي في الذَّاتِ ،

 ⁽٢) قوله: (سَبُّماً ، أو حَيَّةً) ؛ أي : بقيد أنْ يكونَ فعلُهُما يقتلُ غالباً ، وأنْ يكونَ شريكُهُما مُكافِئاً لمَنْ قتله ، وأنْ يكونَ فعلُهُما بغير واسطة عاقل ، وإلا قُتل مُمسِكُهُما أيضاً . انظر وحاشية الشرقاوى ٥ (٢/ ٣٦٤) .

⁽٣) بِأَنْ جَرَحَ نَفْسَهُ وجرحه غيرُهُ فمات منهما . ﴿ شرقاوي ﴾ (٢/ ٣٦٤) .

وفيهما قولٌ .

قلتُ : الأظهرُ : وجوبُ القِصاصِ في الكلِّ ، إلا أنَّ النَّوويَّ صَحَّحَ في الكلِّ ، إلا أنَّ النَّوويَّ صَحَّحَ في التَّنبيهِ » عدمَ الوجوبِ علىٰ شريكِ السَّبُعِ أوِ الحيَّةِ ، واللهُ أعلمُ .

فصل

وذاتُ أحدِهِما غيرُ ذاتِ الآخَرِ .

(وفيهِما) ؛ أي : الصَّبِيِّ والمجنونِ (قولٌ) ؛ أنَّهُ يسقطُ القِصاصُ عن شريكِهما أيضاً ؛ بناءً على أنَّ عمدَهُما خطأٌ ، والأصحُّ : أنَّ عمدَهُما عمدٌ (١) .

(قلتُ : الأظهرُ : وجوبُ القِصاصِ في الكلِّ) ؛ أي : كلِّ مِنَ المذكوراتِ في النَّوعِ النَّالِثِ ، كما تقرَّز ، (إلا أنَّ النَّوويَّ صَحَّحَ في « تصحيحِ التَّنبيهِ » عدمَ الوجوبِ على شريكِ السَّبُعِ أوِ الحيَّةِ (٢٠ ، واللهُ أعلمُ) ؛ إذْ لا تكليفَ عليهِما ، فكانا كالمُخطِئ .

(فصل)

في الجِنايةِ علىٰ غيرِ النَّفْسِ

(الجِنايةُ علىٰ ما دونَ النَّفْسِ : قد تكونُ بقطعِ طَرَفٍ) ؛ كيدٍ ورِجْلٍ ، (أو بغيرِهِ) ؛ أي : بجُرْحٍ يُشَقُّ (معَ انتهائِها) ؛ أي : الجِنايةِ (إلىٰ عَظْمٍ ؛

أي : إنْ كان لهما نوعُ تعييز ، فإنْ لم يكن لهما تعييزٌ . . فهو كشريك المُخطئ . انظر ا تحفة المحتاج ا (٤٠٨/٨) .

 ⁽٢) الذي في مطبوع (تصحيح التنبيه) (١٥٨/٢) الوجوب ، ثمَّ رجعت إليه (ق ٣٣) من نسخة أزهرية برقم : (٥٧٨٩) فوجدتُها موافقة لنقل الشارح .

كالمُوضِحَةِ في الرَّأسِ والوجهِ ، وكذا في غيرِهِما في الأصحِّ ؛ ففيهِما القصاصُ ، ولا قِصاصَ فيما سوئ ذلكَ .

كالمُوضِحَةِ في الرَّأْسِ ، و) في (الوجهِ^(۱) ، وكذا في غيرِهِما) مِنْ ساترِ البدنِ (في الأصحِّ ؛ ففيهما) ؛ أي : القطعِ والجُرْحِ المذكورَينِ (القِصاصُ) ؛ لتيشُرِ ضبطِهِما واستيفاءِ مِثْلِهِما ، ومُقابِلُ الأصحِّ : لا قِصاصَ في مُوضِحَةِ غيرِ الرَّأْسِ والوجهِ ؛ لأنَّهُ لِسَ لها فيهِ أَرْشٌ مُقدَّرٌ .

وقولُهُ : (وكذا في غيرِهِما في الأصحِّ). . مِنْ زيادتِهِ^(٢) ، ولو أَخَّرَهُ عمَّا بعدَهُ. . كانَ أَوْلىٰ ؛ لأنَّ الخلافَ إِنَّما هوَ في القِصاصِ في الإيضاحِ فيهِ ، لا في كونِ ذلكَ إيضاحاً .

(ولا قِصاصَ فيما سوىٰ ذلكَ) ؛ مِنْ هاشِمةٍ تَهشِمُ العظمَ^(٣) ، ومُنقَّلةٍ تُنقَّلُهُ ، ومَأْمُومةٍ تبلغُ خَرِيطةَ الدِّماغِ^(٥) ، ودَامِغةٍ تَخرِقُها ، ونحوِ ذلكَ ؛ لعُسْرِ ضبطها .

تنثت

[في الجِنايةِ على المعاني]

لو أَوْضَحَهُ فَذَهَبَ ضَوءُهُ.. أَوْضَحَهُ ، فإنْ ذَهَبَ الضَّوءُ ، وإلا أَذْهَبَهُ بأخفُ مُمكِنٍ ؛ كتقريبِ حديدةٍ مُحْمَاةٍ مِنْ حَدَقتِهِ ، أو وضع كافورٍ فيها ، ولو لَطَمَهُ لَطْمةً

 ⁽١) قوله : (كالمُوضِحَةِ) الكافُ استقصائيّة ؛ إذ لا قَوْدَ في غير الموضحة كما سيذكره بعد قليل .
 د شرقاوى ، (٣٦٤/٢) .

⁽٢) نصَّ الماتن عليها في و دقائق التنقيح ، (ق ١٢٨) ، وانظر و اللباب ، (ص٣٥٧) .

⁽٣) أي : تكسرُهُ وإنْ لم تُوضِحْهُ . ﴿ تحفة المحتاجِ ﴾ (٨/ ٤١٥) .

 ⁽٤) قوله : (ومُنقَلةٍ) بكسر القاف المُشدَّدة أفصحُ مِنْ فتحها ، وقوله : (تُنقَلُهُ) بتشديد القاف ،
 وتخفيفها مع فتح المُشنَّاة .

⁽٥) أي : المُحيطة به المُسمَّاة بـ (أمُّ الرأس) . لا تحفة المحتاج ١ (٨/ ٤١٥) .

فصل

القِصاصُ إلى الرِّجالِ مِنَ الورثةِ إذا عَرَفُوا كيفيَّتُهُ .

قلتُ : الصَّحيحُ : ثبوتُهُ لكلِّ وارثٍ ، فإنِ اتَّفقُوا علىٰ مَنْ يستوفي ، . . .

تُدهِبُ ضوءَهُ غالباً فذَهَبَ . . لَطَمَهُ مِثْلَها ، فإنْ لم يذهبْ . . أُذهِبَ بالمُعالَجةِ .

والسَّمعُ كالبصرِ ؛ يجبُ القِصاصُ فيهِ بالسَّرايةِ ؛ لأنَّ لهُ محلّاً مُنضبِطاً ، وكذا البطشُ والذَّوقُ والشَّمُ في الأصحِّ .

فصل)

في مُستوفِي القِصاصِ

(القِصاصُ) يُفوَّضُ (إلى الرِّجالِ مِنَ الورثةِ إذا عَرَفُوا كيفيَّتَهُ) ، بخلافِ النِّساءِ ؛ لعَجْزِهِنَّ ، وكذا الخَناثيٰ فيما يظهرُ ، وإنْ كانَ الصَّحيحُ ثبوتَهُ لكلً الورثة ، كما زادَهُ بقوله :

(قلتُ : الصَّحيحُ : ثبوتُهُ لكلِّ وارثٍ) ، كالدَّيةِ^(١) ، ويُنتظَرُ غائبُهُم^(٢) ، وكمالُ صبيِّهم ومجنونِهِم^(٣) ، ويُحبَسُ القاتلُ^(٤) ، ولا يُخلَّىٰ بكفيلِ .

(فإنِ اتَّفَقُوا) ؛ أي : المُستجقُّونَ (علىٰ مَنْ يستوفي). . فذاكَ ، وليسَ لهُم أَنْ يجتمعوا علىٰ مُباشرةِ استيفائِهِ ؛ لأنَّ فيهِ تعذيباً للمُقتصُّ منهُ ، فيستوفِيهِ باتَّفاقِهِم أَحدُهُم أَو أَجنبيُّ ، إلا أَنْ يكونَ في طَرَفٍ ؛ فسيأتي أنَّهُ يَعيَّنُ الأجنبئُ (٥٠ .

 ⁽١) فإنَّها ثابتة لهم بحسب إرثهم . • شرقاوي ١ (٢/ ٣٦٥) .

⁽٢) أي : إلىٰ حضوره أو إذنه .

⁽٣) أي : بالإفاقة مِنْ جنونه .

 ⁽٤) أي : وجوباً مِنْ غير توقُّف علىٰ طلب وليُّ ولا حضور غائب ؛ ضبطاً للحقُّ مع عُذْر مُستجِقةٍ .
 د شرقاوى ١ (٣٦١ /٢) .

⁽٥) انظر (٢/١٥٥).

وإلا أُقرِعَ ، ويدخلُها العاجزُ ، ويستنيبُ على الصَّحيح .

ولا يُستوفىٰ إلا بإذنِ الإمام ، ويُعزَّرُ المُستقِلُّ

(وإلا) ؛ أي : وإنْ لم يتَّقِقُوا علىٰ مَنْ يستوفِيهِ ؛ بأنْ أرادَ كلِّ منهُم أنْ يستوفِيهِ ؛ بأنْ أرادَ كلِّ منهُم أنْ يستوفيهُ بنَفْسِهِ . . (أُقْرِعَ) بينَهُم وجوباً ؛ فمَنْ خرجتْ لهُ القُرْعةُ . . تولَّاهُ ، للكنْ بإذنِ الباقِينَ على الأصعِّ ؛ لبنائِهِ على الدَّرْءِ ، فرُبَّما يَعفُونَ .

(ويدخلُها العاجزُ) عنِ المُباشرةِ ، (ويستنيبُ) إذا خرجتْ لهُ (على الصَّحيح) ؛ لأنَّهُ صاحبُ حقَّ كالقادر .

والثَّاني: لا يدخلُها ؛ لأنَّها إنَّما تَجْرِي بينَ المُستوِينَ في الأهليَّةِ ، وفي « أصلِ الرَّوْضةِ » : أنَّه الأصحُ عندَ الأكثرِينَ (١) ، وصَحَّحَهُ الرَّافعيُّ في « الشَّرحِ الصَّغيرِ » (١) ، ونَقَلَ في « الكبيرِ » ترجيحَهُ عنِ الإمامِ وجماعةِ ، وترجيحَ الأوَّلِ عنِ البَغويُ (٣) ، وهوَ أَوْجَهُ (١) ، للكنَّ الفتوى على ما في « الرَّوْضةِ » ؛ لكونِهِ قولَ الأكثرِينَ ، ولنصِّ الشَّافعيُّ عليهِ في « الأمُّ » (٥) ، ومعَ هلذا : فالظَّاهرُ - كما في « المَطْلَبِ » - : أنَّهُ لا يجوزُ الاستيفاءُ بعدَ خروج القُرْعةِ إلا بإذنِ العاجزِ جَزْماً (١).

(ولا يُستوفىٰ) قِصاصٌ (إلا بإذنِ الإمامِ) ولو بنائبِهِ ؛ لخَطَرِهِ ، واحتياجِهِ إلى النَّظَرِ ؛ لاختلافِ العلماءِ في شروطِه^(٧٧) ، (ويُعزَّرُ المُستقِلُ) مِنَ المُستجقَّينَ

 ⁽١) روضة الطالبين (٢١٥/٩) ، وهو المعتمد . انظر (تحفة المحتاج) (٨/٣٥٤) ، و(نهاية المحتاج ، (٧/٣٠٠) .

 ⁽٢) انظر وعجالة المحتاج ، (٤/ ١٥٣٥) ، وو بداية المحتاج ، (٤/ ٦٢).

⁽٣) الشرح الكبير (٢٥٧/١٠)، وانظر (نهاية المطلب (١٤٧/١٦) ، و(التهذيب ١ (٧٠/٩٠).

⁽٤) في (د، هـ) : (وهووجه) .

 ⁽٥) الأم (٦/٥٠)، وانظر (المهمات) (٨/١٨٢).

⁽٦) المطلب العالي (ص ٤٨٨).

⁽٧) ويُستثنىٰ مِن اعتبار الإذن صورٌ ذكرها ابن حجر في ◘ تحفته ◘ (٨/ ٤٣٧) .

بذلكَ ، ولا يأذنُ الإمامُ إلا لعارفٍ بذلكَ في نَفْسٍ لا طَرَفٍ في الأصحِّ ، واللهُ أعلمُ.

فإنْ قَتَلَ بَوَطْءٍ.. دُسَّ فِيهِ خَشَبَةٌ حتىٰ يموتَ ، أو بجائفةٍ.. فهل يُفعَلُ بهِ مِثْلُها ، أو تُحَزُّ رقبتُهُ ؟ وجهان .

قلتُ : الأصحُّ : حَزُّ الرَّقَبةِ فيهما ، واللهُ أعلمُ .

(بذلكَ) ؛ لافتناتِهِ على الإمام ، ويقعُ عن القِصاص(١) .

(ولا يأذنُ الإمامُ إلا لعارفِ بذلكَ) ؛ أي : باستيفائِهِ ؛ فيأذنُ لهُ (في نَفْسٍ) ؛ لأنَّها مضبوطةٌ ، (لا) في (طَرَفٍ) وإنْ سَرَتِ الجِنايةُ إلى النَّفْسِ مِنَ الطَّرَفِ (في الأصحُّ ، واللهُ أعلمُ) ؛ لأنَّهُ لا يُؤمَنُ أنْ يزيدَ في الإيلامِ بترديدِ الآلةِ .

والنَّاني : يجوزُ ، كما في النَّفْسِ .

واعتبارُ العارفِ باستيفائِهِ عُلِمَ ممَّا مرَّ^(٢).

(فإنْ قَتَلَ بِوَطْءٍ) ؛ كأنْ لاطَ بغيرِهِ . . (دُسَّ فيهِ) ؛ أي : في دُبُرِهِ (خَشَبَةٌ) قريبةٌ مِنْ آلتِهِ (حتىٰ يموتَ) في وجهِ ؛ لقُرْبِهِ مِنْ فعلِهِ ، وتُحَرُّ رقبتُهُ في الأصحِّ كما يأتي $^{(7)}$ ؛ لامتناع المُماثَلةِ للفاحشةِ ، وقد أُمِرْنا بإحسانِ القِتْلةِ $^{(1)}$ ، (أو) قَتَلَ (بجائفةٍ . . فهل يُفعَلُ بهِ مِثْلُها) تحقيقاً للمُماثَلةِ في فعلِهِ ، (أو تُحَرُّ رقبتُهُ) لعدمِ تحقُّق المُماثَلةِ فيهِ ؟ (وجهانِ) .

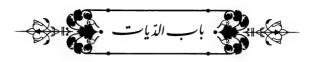
(قلتُ : الأصحُّ : حَزُّ الرَّقَبَةِ فيهِما) ؛ أي : الصُّورتَينِ ، (واللهُ أعلمُ) ؛ لِمَا تقرَّرَ .

أي: ويحصلُ القصاصُ بقتل المُستحِنُ المذكور وإنْ تعدَّىٰ به ، فيحرمُ عليه ، وقبل : يُكرَهُ .
 د شرقاوي ١ (٣٦٦) .

⁽٢) انظر (٢/١٥).

⁽٣) أي: بعد قليل

⁽٤) كما رواه مسلم (١٩٥٥) عن سيدنا شدَّاد بن أوس رضي الله عنه .



هيَ نوعانِ :

مُغلَّظةٌ في العمدِ وشِبْهِ العمدِ ، وهيَ أَثْلاتٌ : ثلاثونَ حِقَّةً ، وثلاثونَ

(باب الدّيات)

جمعُ (دِيَةِ) ، والهاءُ عِوَضٌ مِنْ فاءِ الكلمةِ (١) ؛ إذْ أصلُها : (وِدْيٌ)(٢) ؛ يُقالُ : (وَدَيْتُ الطَّفِيثُ دِيتَهُ ، وهيَ (٣) المالُ الواجبُ بالجِنايةِ على الحُرِّ في نَفْسٍ أو طَرَفٍ أو نحوِهِ (٤) ، كما يُعلَمُ مِنْ كلامِهِ ؛ حيثُ قالَ : (هيَ نوعان) :

[الدِّيةُ المُغلَّظةُ]

أحدُهُما : (مُغلَّظةٌ في العمدِ وشِبْهِ العمدِ) مطلقاً ، وفي الخطاِ إِنْ كَانَ القتلُ في حَرَمِ مكَّةَ ، أوِ الأَشْهُرِ الحُرُمِ ، أوِ المقتولُ مَحْرَماً ذا رَحِم ، كما ذَكَرَهُ في البابِ الآتي^(ه) ؛ (وهيَ) ؛ أي : المُغلَّظةُ (أَثْلاكٌ : ثلاثونَ حِقَّةً ، وثلاثونَ

⁽١) فوزنُ (دِيَة) : (عِلَةُ) .

 ⁽۲) بكسر الواو بوزن (وِعْد) ؛ نُقلت كسرتُها للدَّال وحُذفت وعُوَّض عنها الهاء في الآخر . انظر
 د حاشية الشرقاوى ٤ (٢/ ٣٦٧) .

 ⁽٣) أي: شرعاً ، وأمّا لغةً : فهي دفعُ الدية ، وقيل : المالُ الواجبُ في النفس فقط . انظر
 وحاشية الشرقاري ١ (٢٩٧٧) .

⁽٤) قوله: (بالجِناية على الحُرُ)؛ أي: المعصوم، أمَّا الرقيقُ: ففيه القيمةُ بالغة ما بلغت، وأمَّا غيرُ المعصوم؛ كزانٍ مُحصَنٍ، وقاطع طريق، ومُرتدُ، وتارك صلاة، وحربيُّ.. فلا ديةً فيه إذا لم يكن الفاتلُ مثلهُم. • شرقاوي • (٣٦٧/٢).

⁽٥) انظر (٢/٩٢٥_٥٣٠).

جَذَعةً ، وأربعونَ خَلِفَةً ؛ أي : حواملَ .

ومُخفَّقةٌ في الخطأِ ، وهميَ أخماسٌ : عشرونَ بنتَ مَخَاضٍ ، وعشرونَ بنتَ لَبُون ، وعشرونَ ابنَ لَبُونِ ، وعشرونَ حقَّةً ، وعشرونَ جَذَعةً .

جَذَعةً ، وأربعونَ خَلِفَةً ؛ أي : حواملَ) ؛ لخبرِ التَّرْمِذيُّ في العمدِ ، وخبرِ أبي داودَ في شبه بذلكَ (١) .

والخَلِفةُ : بفتح الخاءِ المُعجَمةِ وكسرِ اللَّام وبالفاءِ (٢) .

[الدِّيةُ المُخفَّفةُ]

(و) ثانِيهِما: (مُخفَّفةٌ في الخطأِ) فيما عدا ما قدَّمتُهُ آنِفاً؛ (وهيَ أخماسٌ: عشرونَ بنتَ مَخَاضٍ، وعشرونَ بنتَ لَبُونٍ، وعشرونَ ابنَ لَبُونٍ، وعشرونَ حِقَّةٌ، وعشرونَ جَذَعةٌ)؛ لخبر التَّرْمِذيِّ بذلكَ^(٣).

وقولُهُ في النَّوعِ الأوَّلِ : (في العمدِ وشِبْهِ العمدِ) ، وفي الثَّاني : (في الخطأِ) . مِنْ زيادَتِهِ ^(٤) ، ولو تَرَكَهُما . كانَ أَوْلِيٰ ؛ ليسلمَ مِنَ الإيرادِ عليهِ فيهِما بما ذَكَرْتُهُ ، ومِنَ التَّكُرارِ ؛ فإنَّهُ ذَكَرَهُما فيما يأتي^(ه) .

وما قالَهُ في التَّنليثِ والتَّخميسِ. . إنَّما يأتي في دِيةِ الرَّجُلِ المسلم ؛ وهيَ مثةُ بعيرٍ ، فيُقاسُ بها دِيةُ اليهوديِّ والنَّصْرانيُّ ؛ وهيَ ثلاثةٌ وثلاثونَ وثُلُثٌ ، وديةُ

 ⁽١) سنن الترمذي (١٣٨٧) ، سنن أبي داود (٤٥٤١) عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

⁽٢) انظر ما سبق في (١/ ٦٩١) .

⁽٣) سنىن الشرمذي (١٣٨٦) ، ورواه النسائي (٤٣/٨) ، وأحمد (٤٥٠/١) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

⁽٤) نصَّ الماتن عليها في (دقائق التنقيح) (ق ١٢٨) ، وانظر (اللباب) (ص ٣٥٩) .

⁽٥) انظر (٢/ ٢٩هـ ٥٣٠).

وتجبُ الدِّيةُ : في النَّفْسِ ، والطَّرَفِ ، والجُرْحِ .

المَجُوسيِّ والوَثْنَيِّ ؛ وهيَ ستَّةٌ وثُلثُنانِ ، ودِيةُ أُنْثِي كلِّ منهُم ؛ وهيَ على النَّصفِ منْ دِيتِهِ ، وكذا الخُنْفِي .

[ما تجبُ فيهِ الدِّيةُ كاملةً]

(وتجبُ الدِّيةُ : في النَّفْس ، والطَّرَفِ ، والجُرْح) ، والمَعْنىٰ .

(ثُمَّ مِنْ ذلكَ: ما يجبُ فيهِ جميعُ الدِّيةِ) ؛ أي : دِيةِ المَجْنيُّ عليهِ ؛ (وهوَ عَشَرَةٌ : النَّفْسُ) الحُرَّةُ المعصومةُ ، (والشَّمُّ) مِنَ المَنْخِرَينِ ؛ لأنَّهُ مِنْ أعظمِ المنافعِ كالبصرِ ، (والمارِنُ) ؛ وهوَ ما لانَ مِنَ الأنفِ مُشتمِلٌ على طَرَفَينِ وحاجزٍ ؛ لخبرِ عمرِو بنِ حَزْمٍ : (وفي الأنفِ إذا استُؤصِلَ المارنُ الدَّيةُ الكاملةُ) رواهُ البَيْهَةيُّ (١) .

(واللِّسانُ) لناطق ولو لأَلْكَنَ وأَرَتَّ وأَلْنُغَ وطِفْلِ^(٢) ؛ لخبرِ ابنِ حَزْمٍ : (وفي اللِّسانِ الدِّيةُ) . (والكلامُ) ؛ لأنَّهُ مِنْ أعظمِ اللِّسانِ الدِّيةُ) . (والكلامُ) ؛ لأنَّهُ مِنْ أعظمِ المنافعِ ، ونَقَلَ الشَّافعيُّ في " الأمِّ » فيهِ الإجماعَ (٤) ، وإنَّمَا تُؤخَذُ دِيتُهُ إذا قالَ أهلُ الخِبْرة : لا يعودُ نُطقَهُ .

(والحَشَفَةُ) ؛ لأنَّ ما عداها مِنَ الذَّكَرِ كالتَّابعِ لها ، كالكفِّ معَ الأصابع ،

السنن الكبرئ (٨/ ٨٨) .

⁽٢) في لسان الأخرس أصالة أو لعارض حكومة . انظر (تحفة المحتاج ١ (٨/ ٤٦٧) .

⁽٣) صحيح ابن حبان (٦٥٥٩) .

 ⁽٤) الأم (٦/ ٢٩٤)، وتجبُ في إبطاله الديةُ كاملةً وإنْ كان لا يُحسِنُ بعض الحروف خِلْقةً . انظر
 د تحفة الطلاب ، مع د الشرقاوي ، (٣٦٩/٢) .

فَمُعظَمُ مَنافعِ الذَّكَرِ ـ وهوَ لذَّةُ المُباشرةِ ـ يتعلَّقُ بها ، وأحكامُ الوَطْءِ تدورُ عليها ، فكانتْ كالذَّكرِ في إيجابِ الدِّيةِ ، ودليلُهُ فيهِ : خبرُ عمرِو بنِ حَزْمٍ : (في الذَّكرِ

(والإفضاءُ) للمرأة بوَطْء ، أو غيرِه ؛ كإصْبَع مِنْ زوجٍ أو غيرِه ؛ وهوَ رفعُ ما بينَ مدخلِ ذَكرِ ومَخْرَج بولِ^(۲) ، واقتصرَ في « الرَّوْضةِ » كـ « أصلِها » على النَّاني في ثبوتِ الخيارِ بكونِها مُفْضاةً (٣) ، قالَ الماوَرْديُّ : (وعلى النَّاني تجبُ اللَّيةُ في الأوَّلِ مِنْ بابِ أَوْلىٰ ، وعلى الأوَّلِ تجبُ في النَّاني حُكُومةٌ) (١٠) ، وقالَ المُتَولِّي : (الصَّحيحُ : أنَّ كلَّا منهُما إفضاءٌ مُوجِبٌ للدِّيةِ ؛ لأنَّ الاستمتاعَ يختلُ بكلٍ منهُما ؛ فلو أذالَ الحاجزَين . لزَمَهُ ويتانِ) (٥٠) .

(والعقلُ) ؛ روى البَيْهَقيُّ خبرَ : (في العقلِ الدِّيةُ)^(١) ، ونَقَلَ ابنُ المُنذِرِ فيهِ الإجماعُ^(٧) ، فإنْ زالَ بجرحِ لهُ أَرْشٌ أو حُكُومةٌ . . وَجَبَ معَ الدِّيةِ .

(وكَسْرُ الصُّلْبِ) إذا فاتَ بهِ المشيُّ أوِ المَنِيُّ أوِ الجماعُ(^) ، فلو كَسَرَ صُلْبَهُ

وفي الأُنْثَيَين الدِّيةُ)(١) .

⁽۱) رواه النسائي (۸/۷)، والدارمي (۲٤۱۱)، والحاكم (۱/ ۳۹۵ـ ۳۹۷)، وابن حبان (۲۵۵۹).

 ⁽٢) وهو ضعيفٌ ، كما نصَّ عليه ابن حجر في (التحفة) (٨/ ٨٨٤) ، والرملي في (النهاية)
 (٣٤١/٧) .

⁽٣) روضة الطالبين (٧/ ١٧٨) ، الشرح الكبير (٨/ ١٣٦) .

⁽٤) الحاوي الكبير (٢٩٣/١٢).

⁽٥) تتمة الإبانة (١٠/ق٥٩ -٦٠).

 ⁽٦) السنن الكبرئ (٨٦/٨) موقوفاً عن سيدنا زيد بن أسلم رضي الله عنه ، وانظر * البدر المنير *
 (٤٦١/٨) .

⁽٧) الإشراف على مذاهب العلماء (٧/ ٤٠٧).

 ⁽٨) قوله : (أو المَنِيُ) ؛ أي : قوة الإمناء ، وقوله : (أو الجماعُ) ؛ أي : أو لذَّةُ الجماع ولو مع=

وسَلْخُ الجلدِ إذا لم يَنبُتْ جلدٌ آخَرُ .

فَذَهَبَ مَشْيُهُ وَجَمَاعُهُ ، أَو مَشْيُهُ وَمَنِيُّهُ . فَذِيتَانِ^(۱) ، وقبلَ : دِيةٌ ، هـٰذا ما في « السَّوضة » كـ « أصلِهـا » وغيـرِهِ^(۲) ، وظـاهـرُ كـلامِ المُصنَّفِ تَبَعـاً للشَّيخِ أَبِي حامدِ : أنَّهُ تجبُ فِيهِ الدَّيْهُ وَإِنْ لَمْ يَهُتْ بِهِ شَيءٌ مَمَّا ذُكِرَ^(۳) .

(وسَلْخُ الجلدِ إذا لم يَنبُثُ) بدلَهُ (جلدٌ آخَرُ) ؛ لأنَّهُ كالجنسِ الواحدِ مِنَ الأعضاءِ ؛ مِنْ حيثُ إنَّهُ مُعَدِّ لغرضِ واحدٍ ، فَوَجَبَ فِي سَلْخِهِ الدَّيةُ .

وتجبُ أيضاً : في الذَّوقِ ، والصَّوتِ ، والبطشِ ، والمشيِ ، والسَّمعِ ، والبصرِ ، والأجفانِ ، والبدَينِ ، وجميعِ ما يجبُ في واحدِهِ نصفُ الدِّيةِ ، كما يُؤخَذُ مَمَّا يأتَى .

[ما يجبُ فيه نصفُ الدِّيةِ]

(ومنهُ : ما يجبُ فيهِ نصفُها ؛ وهوَ أربعةَ عَشَرَ شيئاً) ، بل أكثرُ : (السَّمعُ) بقيدٍ زادَهُ بقولِهِ (١٤ : (أي : مِنْ أُذُنِ واحدةٍ (٥) ، والأَذُنُ ، والعينُ (١٦) ، والبصرُ)

⁽١) وهو المعتمد . انظر (تحفة المحتاج » (٨/ ٤٨٢) ، و(نهاية المحتاج » (٧/ ٣٤٢) .

⁽٢) روضة الطالبين (٣٠٦/٩) ، الشرح الكبير (٤٠٩/١٠] . .

⁽٣) الرونق(ق٧٦) .

⁽٤) نصَّ الماتن عليه وعلىٰ ما بعده في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق ١٢٨) ، وانظر ﴿ اللَّبَابِ ﴾ (ص٣٦٠) .

 ⁽٥) أمَّا لو أزال الأذن وسممَها معاً.. فتجبُ ديةٌ ؛ لأنَّ السمعَ ليس في الأذنين . انظر الحاشية الشرقاوي ا (٢٧١/٣) .

⁽٦) أي : إزالةُ الحَدَقة ، ويلزمُها إزالةُ البصر منها .

أي : مِنْ عينِ واحدةٍ ، والشَّفةُ ، واللَّحْيانِ .

قلتُ : تُكمَّلُ فيهِما الدَّيةُ ، وإنَّما يجبُ نصفُها في أحدِهِما ، واللهُ أعلمُ . واليدُ ، والرَّجْلُ ، وحَلَمَةُ المرأةِ ، وفي حَلَمَةِ الرَّجُلِ حُكُومةٌ ، والخُصْيةُ ، والأَلْيةُ ، والشُّفْرُ ، ونصفُ اللَّسانِ ، ونصفُ الكلام .

ومنهُ : ما يجبُ فيهِ نُلُثُها ؛ وهوَ : المَأْمُومةُ ، والجائفةُ ،

(قلتُ : تُكمَّلُ فيهما الدِّيةُ ، وإنَّما يجبُ نصفُها في أحدِهِما ، واللهُ أعلمُ) .

(واليدُ ، والرَّجْلُ ، وحَلَمَةُ المرأةِ) ؛ وهيَ رأسُ النَّدْي ؛ عملاً بالتَّقسيط في جميعها ، (وفي حَلَمَةِ الرَّجُلِ مُحُكُومةٌ) ؛ لانتفاءِ المنفعةِ فيهِ ، (والخُصْيةُ (۲٪) ، واللَّليةُ ، والشُفْرُ ، ونصفُ اللَّسانِ ، ونصفُ الكلامِ) ، وشَمَّ مَِنخِرٍ ، ونصفُ العقل ؛ بأنْ صارَ يُجَنُّ يوماً ويُفِيقُ يوماً ، وسَلْخُ نصفِ الجلدِ ؛ عملاً بالتَّقسيطِ .

[ما يجبُ فيهِ ثُلُثُ الدِّيةِ]

(ومنهُ: ما يجبُ فيهِ ثُلِنُها ؛ وهوَ : المَأْمُومةُ) ؛ وهيَ الَّتي تَبلُغُ خَرِيطةَ الدِّماغِ ؛ لخبرِ عمرِو بنِ حَزْمٍ بذلكَ ، رواهُ أبو داودَ وغيرُهُ (٣ ، (والجاثفةُ) ؛ وهيَ جُرْحٌ يَنفُذُ إلى جوفٍ ؛ كصدرِ وثُغْرةِ نَحْرٍ ؛ لخبرِ عمرِو بنِ حَزْمٍ أيضاً (٤ ، والدَّامِغةُ ؛ وهيَ الَّتي تَخرِقُ خَرِيطةَ الدَّماغ .

⁽١) أي : مع بقاء الحَدَقة .

 ⁽٢) أي: البيضةُ بقطع جلدتها ، فإنْ سَلَّها وأبقى الجلدةَ.. نقصتْ حكومةٌ مِنَ النصف .
 د شرقاوي ١ (/٣٧١) .

 ⁽٣) سنن أبي داود (٤٥٦٤)، ورواه النسائي (٧/٨٥)، وابن حبان (١٥٥٩)، والحاكم
 (١/ ٣٩٠ - ٣٩٧).

⁽٤) انظر التخريج السابق .

وثُلُثُ اللِّسانِ ، وثُلُثُ الكلام .

ومنهُ : ما يجبُ فيهِ رُبُعُها ؟ وهوَ جَفْنُ العين .

ومنهُ : ما يجبُ فيهِ عُشْرٌ ونصفُهُ ؛ وهوَ المُنقِّلةُ .

ومنهُ : ما يجبُ فيهِ عُشْرُها ؛ وهوَ إصْبَعُ اليدِ أو الرِّجْلِ .

ومنهُ : ما يجبُ فيهِ نصفُ عُشْرِها ؛ وهوَ : المُوضِحَةُ ،

(وثُلُثُ اللِّسانِ ، وثُلُثُ الكلامِ) ، وثُلُثُ العقـلِ ، وثُلُثُ الجُصْيـةِ ، ونحوُها ، وأحدُ طَرَفي الانفِ أوِ الحاجزُ بينَهُما ؛ عملاً بالتَّقسيطِ .

[ما يجبُ فيهِ رُبُعُ الدِّيةِ]

(ومنهُ : ما يجبُ فيهِ رُبُعُها ؛ وهوَ جَفْنُ العينِ) ولو لأعمىٰ ، ورُبُعُ شيءِ ممًّا مرًّ ؛ عملاً بما قُلْنا(١) .

[ما يجبُ فيهِ عُشْرُ الدِّيةِ ونصفُهُ]

(ومنهُ : ما يجبُ فيهِ عُشْرٌ) مِنَ الدِّيةِ (ونصفُهُ ؛ وهوَ المُنقَّلةُ) ؛ لكونِها مسبوقةً بهَشْم وإيضاح .

[ما يجبُ فيهِ عُشْرُ الدِّيةِ]

(ومنهُ : ما يجبُ فيهِ عُشْرُها ؛ وهوَ إِصْبَعُ اليدِ أَوِ الرَّجْلِ) ؛ لخبرِ عمرِو بنِ حَزْم بذلكَ^(٢) .

[ما يجبُ فيهِ نصفُ عُشْرِ الدِّيةِ]

(ومنهُ: ما يجبُ فيهِ نصفُ عُشْرِها ؛ وهوَ: المُوضِحَةُ) في الرَّأسِ

⁽١) أي : وهو التقسيط .

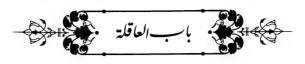
⁽٢) انظر التخريج السابق.

والسِّنُّ ، وأَنْمُلَةُ الإبهام .

والوجهِ ، (والسِّنُّ)^(۱) ؛ لخبرِ عمرِو بنِ حَزْمٍ فيهِما بذلكَ ، (وأَنْمُلَةُ الإبهامِ) ؛ عملاً بالتَّقسيطِ ، وكذا هاشمةٌ بلا إيضاحٍ ، بل ومُنقَّلةٌ بلا إيضاحٍ وهَشْمٍ فيما يظهرُ .

. . .

 ⁽١) أي : الأصليَّةُ التائة المثغورة غيرُ المُقَلَقَلة ، وانظر محترزات هـٰذه القيود في ٩ حاشية الشرقاوي ٩ (٣٧٢/٢) .



(باسب العاقلة)

جمعُ (عاقلِ) (١) ، وجمعُ الجمعِ : (عَواقِلُ) ، سُمَّيتُ بذلكَ ؛ لأنَّهُم كانوا يَعقِلُونَ الإِيلَ بفِناءِ دارِ القتيلِ (٢) ، وقيلَ : لمنعِهِم إيَّاهُ ، وقيلَ : لإعطائِهِمُ العقلَ ؛ وهوَ الدِّيةُ ، وقيلَ : لدفعِهِمُ الإِيلَ بالعُقُلِ ؛ وهيَ الحِبالُ الَّتي تُثنى بها أيدي الإِيلِ إلى رُكَبِها (٣) ، وقد بَيَّنَها بقولِهِ :

[بيانُ العاقلةِ]

(هَيَ الْعَصَبَاتُ) ؛ أي : عَصَباتُ الجاني مِنْ نسبٍ ووَلاءٍ وبيتِ مالٍ ، والمُرادُ في الأوَّلَينِ : الذُّكُورُ المُكلَّفُونَ غيرُ الفقراءِ^(٤) ، فيَحمِلُونَ مالَ جنايتِهِ ، (إلا الأصلَ والفرعَ) ؛ روى الشَّيخانِ عن أبي هُرَيرةَ : أنَّ امرأتَينِ اقْتَنَلَتَا ، فَحَذَفَتْ إحداهُما الأُخْرىٰ بحَجَرٍ فقتلَتْها وما في بَطْنِها ، فقضىٰ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ أنَّ دِيةَ جَنِينِها غُرَّةٌ ؛ عبدُ أو أَمَّةٌ ، وقضىٰ بدِيةِ المرأةِ علىٰ

⁽١) أي : علىٰ غير قياس ، والقياسُ : (عُقَلاءُ) ؛ كـ (فاضلِ ونُضَلاءَ) .

⁽٢) أي : يَحبِسُونها بفِنائه .

 ⁽٣) انظر ه تحرير ألفاظ التنبيه ١ (ص٣١١) ، و« كفاية النبيه ١ (٢٠٤/١٦) ، و« النجم الوهاج ١
 (٨/ ٥٣١)) .

 ⁽³⁾ ويُشترَطُ أيضاً : أنْ يكونوا مُجمَعاً علىٰ إرثهم ؛ احترازاً عن ذوي الأرحام ؛ فلا يَعقِلُون إلا إنْ
 عَدِمت عصباتُ النسب والوَلاء وبيت المال ، وأنْ يتَقنقَ الدِّينُ يقيناً . انظر • حاشية الشرقاوي ،
 (٣٧٣/٢) .

عاقلتِها (١٠ ؛ أي : القاتلة ، وفي رواية : (وأنَّ العَقْلَ علىٰ عَصَبَتِها) (٢) ، وفي رواية لأبي داود : (وبَرَّأَ الولدَ) (٣) ؛ أي : مِنَ العقلِ ، ويُقاسُ بهِ الأصلُ ، وروى النَّسَائيُّ خبرَ : « لا يُؤخَذُ الرَّجُلُ بجَرِيرةِ ابنِهِ ١٤) ، وسواءٌ في ذلكَ أصولُ الجاني وفروعُهُ - لِمَا مرَّ (٥) ، ولائَهُم أبعاضُهُ ، فكما لا يَحمِلُ هوَ لا يَحمِلُ أبعاضُهُ - أم أصولُ المُعتِقِ وفروعُهُ ؛ لِمَا روى الشَّافعيُّ والبَيْهَتِيُّ : أنَّ عمرَ قضى علىٰ عليٌّ رَضِيَ اللهُ عنهُما بأنْ يَعقِلَ عن موالي صَفِيَّة بنتِ عبدِ المُطَّلبِ ؛ لأنَّهُ ابنُ أخيها ، دونَ ابنِها الزُّبيرِ (٢) ، واشتَهَرَ ذلكَ بينَهُم ، وقِيسَ بالابنِ سائرُ الأبعاضِ الذَّينَ يتحمَّلونَ .

[ما تَحمِلُهُ العاقلةُ]

(وتَحمِلُ) العاقلةُ (الخطأَ وشِبُهَ العمدِ) ؛ للخبرِ السَّابِقِ في شِبْهِ العمدِ (٧٠) ، وقياساً عليه في الخطأِ ، وفي قولِهِ : (تَحمِلُ) إشارةٌ إلى أنَّ الدَّيةَ تجبُ على الجانى ابتداءً ثمَّ تتحمَّلُهُ العاقلةُ عنهُ ، وهوَ الصَّحيحُ .

[ما لا تَحملُهُ العاقلةُ]

(ولا تَحمِلُ عمداً) قطعاً ، (ولا عبداً) علىٰ ما يأتي فيهِ وإنْ قُتِلَ خطأً أو شِبْهَ

⁽۱) صحيح البخاري (٦٩١٠) ، صحيح مسلم (٣٦/١٦٨١) .

⁽٢) صحيح البخاري (١٩٠٩) ، صحيح مسلم (١٦٨١) ٣٠) .

 ⁽٣) سنن أبى داود (٤٥٧٥) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضى الله عنهما .

⁽٤) سنن النسائي (٧/ ١٢٧) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

⁽٥) أي : في الحديث المذكور من قوله : ﴿ وَبِرَّا الولد ﴾ ، و﴿ لا يُؤخذ

⁽٦) الأم (٦/ ٢٨٥) ، مختصر المزني (ص٣٥٤) ، السنن الكبرئ (٨/ ١٠٧) .

⁽٧) انظر (٢/ ٢٤هـ ٥٢٥) .

عمدِ (١^{٠١)} ، (ولا صُلْحاً) عنِ القَوَدِ ، (ولا اعترافاً) بالجِنايةِ (^{٢١)} ، رُوِيَ ذلكَ عنِ ابنِ عبَّاسِ (^{٣)} ، إلا في العبدِ ؛ فعن عامرِ الشَّعْبيُّ ^(٤) .

(ولا) تَحمِلُ (عن عبدٍ) ، بل يتعلَّقُ الأَرْشُ برقبتِهِ ولو أَمَرَهُ السَّيَّدُ .

نَعَمْ ؛ إِنْ أَمَرَهُ وهوَ غيرُ مُميِّزٍ . . فالضَّمانُ على الآمِرِ .

(ولا) عن (مُرتدً) ؛ لانتفاءِ النُّصْرةِ والوِلايةِ^(ه) ؛ إذْ يُعتبَرُ كونُ المُتحمَّلِ وَلِيَّا لنكاحِ الجاني مِنَ الفعلِ إلىٰ فَوْتِ النَّفْسِ أو غيرِها بفَرْضِ كونِ الفاسقِ عدلاً وكونِ الجاني أُنْشِ⁽¹⁷⁾ .

(ولا) عن (مَنِ انتقلَ مِنْ كَفَرٍ إلَىٰ كَفَرٍ) ؛ لأنَّهُ في معنى المُرتدُّ ؛ مِنْ حيثُ إِنَّهُ لا يُقبَلُ منهُ إلا الإسلامُ .

(ولا) عن (مَنْ رميٰ وهوَ كافرٌ فأصابَ) المَرْميَّ إليهِ (بعدَ الإسلامِ) ؛ لِمَا مرَّ في المُرتدَّ^(۷) .

(ولا) عن (مَنْ أَسْلَمَ واختلفتْ عاقِلَتاهُ) المُسلِمةُ والكافرةُ (وقتَ القتلِ) ؛

⁽١) انظر (٢/ ٢٧٥).

 ⁽٢) أي: ما يترتّبُ على الاعتراف ، إلا إنْ صدّقت العاقلةُ المُعترِف بالجناية ؛ حملتْ عنه . انظر
 د تحفة الطلاب ؛ مع د حاشية الشرقاوي ؛ (٢/ ٣٧٤) .

⁽٣) رواه البيهقي (٨/ ١٠٤) .

⁽٤) رواه الدارقطني (٣٣٧٧) ، والبيهقي (٨/ ١٠٤) .

⁽٥) بل هي في ماله فيما إذا قتل شخصاً خطأً أو شبه عمدٍ . • شرقاوي ، (٢/ ٣٧٤) .

⁽٦) انظر (التحفة) مع (الشرواني) (٢٦/٩) .

 ⁽٧) أي : من انتفاء النصرة والولاية حال الفعل .

ولا مَنْ يجرحُ غيرَهُ ثمَّ يرتدُّ ثمَّ يُسلِمُ ، وفيهِ قولٌ ؛ فهـٰـذهِ عَشْرُ صُوَرٍ .

قلتُ : الأظهرُ : أنَّ العاقلةَ تَحمِلُ العبدَ ، واللهُ أعلمُ .

ويَحمِلُ القاتلُ بعضَ الدِّيةِ والعاقلةُ بعضَها.. في خمسِ صُوَرٍ : المُبعَّضُ ، وإذا جنى ثمَّ ارتدَّ ثمَّ أَسْلَمَ ثمَّ ماتَ

أي : فيهِ ؛ أهوَ قبلَ الإسلامِ أو بعدَهُ ؟ بأنْ قالتِ المُسلِمةُ : (قبلَهُ) ، والكافرةُ : (بعدَهُ) ، ولا بيُّنةَ .

(ولا) تَحمِلُ جميعَ الدِّيةِ عن (مَنْ يجرحُ غيرَهُ ثُمَّ يُرتَدُّ ثُمَّ يُسلِمُ) ، ثمَّ يموتُ المجروحُ ؛ لانتفاءِ الوِلايةِ في الأثناءِ ، (وفيهِ قولٌ) ؛ أنَّها تَحمِلُ عنهُ اعتباراً بالطَّرَفَينِ ، قالَ الرَّبيعُ : (وهوَ الأصحُّ عندي) (١٠ ، وقيلَ : تَحمِلُ النَّلُثَينِ ؛ لوجودِ الإسلامِ في حالينِ ، وسيُعِيدُ المسألةَ لغرضِ آخَرَ (٢٠ .

(فهاذهِ عَشْرُ صُوَرٍ) لا تَحمِلُ فيها العاقلةُ شيئاً .

(قلتُ : الأظهرُ : أنَّ العاقلةَ تَحمِلُ العبدَ) ؛ أي : قيمتَهُ ، (واللهُ أعلمُ) ؛ لأنَّها بَدَلُ آدميٌّ ، كدِيةِ الحُرِّ .

[ما يشتركُ القاتلُ والعاقلةُ في حملِهِ]

(ويَحمِلُ القاتلُ بعضَ الدِّيةِ والعاقلةُ بعضَها) الآخَرَ (في خمسِ صُورٍ) :

إحداها : (المُبعَّضُ) ؛ فيتعلَّقُ بما فيهِ مِنَ الرَّقِّ أقلُّ الأمرينِ مِنْ حِصَّتَيِ الدَّيةِ والقيمةِ ، وتَحمِلُ عاقلتُهُ الباقي .

(و) ثانِيها : (إذا جني) مُسلِمٌ ، (ثمَّ ارتدَّ ثمَّ أَسْلَمَ ثمَّ ماتَ) المَجْنيُّ

 ⁽١) قوله في د الأم ؛ (٦/٦٢١).

⁽٢) انظر (٢/ ٢٧ه ـ ٢٨٥) .

في أحدِ القولَين .

قلتُ : إنَّهُ يجبُ أَرْشُ الجِنايةِ على عاقلتِهِ المسلمينَ ، والباقي إلى تمامِ الدِّيةِ على الجانى ، واللهُ أعلمُ .

وإذا أَوْضَحَ ذِمِّيٌ مُسلِماً ثمَّ ماتَ المَجْنِيُ عليهِ ؛ ضَمِنَ عاقلتُهُ أَرْشَ المُجْنِيُ عليهِ ؛ ضَمِنَ عاقلتُهُ أَرْشَ المُوضِحَةِ ، والباقي في مالِ الجاني ، وإذا قَطَعَ يدَ مسلم ، ثمَّ ارتدَّ وماتَ المَجْنِيُّ عليهِ ، ثمَّ أَسْلَمَ المُرتدُّ ؛ فعليهِ نصفُ الدِّيةِ ، وعلىٰ عاقليهِ نصفُها ، وفيهِ قولٌ ؛ أنَّ جميعَها على العاقلةِ .

قلتُ : حكى القولَينِ الشَّيخُ أبو عليٌّ ، وجَزَمَ آخرونَ بوجوبِ

عليهِ ؛ فتتبعَّضُ الدِّيةُ (في أحدِ القولَينِ) ، وبهِ جَزَمَ جماعةٌ مِنْ شُرَّاحِ « الحاوي $^{(1)}$.

(قلتُ) : بمعنى : (أنَّهُ يجبُ أَرْشُ الجِنايةِ على حاقلتِهِ المسلمينَ ، والباقي إلىٰ تمام الدَّيةِ على الجاني ، واللهُ أعلمُ) ، وتقدَّمَ بيانُ مُقابِل ذلكَ^(٢) .

(و) ثالثُها : (إذا أَوْضَحَ) مثلاً (ذِمِّيٌّ مُسلِماً) ، ثمَّ أَسْلَمَ (ثمَّ ماتَ المَجْنيُّ عليهِ ؛ ضَمِنَ عاقلتُهُ) الذِّمْثِونَ (أَرْشَ المُوضِحَةِ ، والباقي) يجبُ (في مالِ الجاني) ، ولا شيءَ على عاقلتِهِ المسلمينَ .

(و) رابعُها : (إذا قَطَعَ) مُسلِمٌ (يدَ مسلمٍ ، ثمَّ ارتدَّ وماتَ المَجْنيُّ عليهِ ، ثمَّ ارتدَّ وماتَ المَجْنيُّ عليهِ ، ثمَّ أَسْلَمَ المُرتدُّ ؛ فعليهِ نصفُ الدِّيةِ ، وعلىٰ عاقلتِهِ نصفُها) الواجبُ بقطعِ اليدِ ، (وفيهِ قولُ ؛ أنَّ جميعَها على العاقلةِ) ؛ لأنَّ الإسلامَ يَجُبُ ما قبلَهُ .

(قلتُ : حكى القولَينِ الشَّيخُ أبو عليٌّ) السُّنجيُّ ، (وجَزَمَ آخرونَ بوجوبِ

⁽١) انظر ﴿ شرح القونوي ﴾ (ق٢٦١) ، و﴿ حاشية الطاووسي ﴾ (ق٢٧٠) .

⁽٢) انظر (٢/٧٧٥).

الجميع عليهِم إنْ قَصُرَ زمنُ الرِّدَّةِ ، واللهُ أعلمُ .

وفي مسألةِ الاصْطِدام ، كما سنذكرُهُ .

فصل

تُغلَّظُ دِيةُ العمدِ مِنْ ثلاثةِ أَوْجُهِ : كونِها مُثلَّنةً ، حالَّة ، على الجاني ، وتُخفَّفُ دِيةُ الخطأِ : بكونِها مُخمَّسةً ، مُؤجَّلةً ،

الجميع عليهِم إنْ قَصُرَ زمنُ الرِّدَّةِ ، واللهُ أعلمُ) ، وخَصُّوا القولَينِ بطولِ زمنِها .

والنَّقلُ المذكورُ عنِ الشَّيخِ أبي عليٌّ والآخَرِينَ.. لم يذكرُهُ الشَّيخانِ في هـٰـذهِ ، وإنَّما ذكراهُ في الثَّانيةِ^(١) .

(و) خامسُها : (في مسألةِ الاصْطِدام ، كما سنذكرُهُ)^(٢) .

ومعنىٰ تَحَمُّل القاتل بعضَ الدِّيةِ فيها : سقوطُها .

(فصل)

في تغيلظِ الدِّيةِ وتخفيفِها

(تُعَلَّظُ دِيةُ العمدِ مِنْ ثلاثةِ أَوْجُهِ : كونِها مُثلَّنةً) ، كما مرَّ^(٣) ، وكونِها (حالَةً) ، وكونِها (على الجاني) علىٰ قياس أَبْدالِ المُتَلفَاتِ^(٤) .

(وتُخفَّفُ دِيةُ الخطأِ) بثلاثةِ أَوْجُهِ : (بكونِها مُخمَّسةٌ) ، كما مرَّ^(٥) ، وكونِها (مُؤجَّلةٌ) بثلاثِ سنِينَ في النَّفْسِ الكاملةِ^(١) ، كما قالَهُ الشَّافعيُّ

⁽١) انظر و الشرح الكبير ، (١٠/ ٤٧٤) ، وو روضة الطالبين ، (٩/ ٣٥٤) .

⁽٢) انظر (٢/ ٣١٥) وما بعدها .

⁽٣) انظر (٢/١٦هـ٥١٧).

 ⁽٤) قوله : (علىٰ قياس) قيدٌ في الثاني والثالث .

⁽ه) انظر (۲/۱۷ه).

 ⁽٦) أي : بإسلام وحُرثية وذكورة . ﴿ شرقاوى ﴾ (٢/ ٣٧٥) .

على العاقلةِ ، إلا أنْ يكونَ القتلُ في حَرَمِ مكَّةَ أو شهرِ حرامٍ ، أوِ المقتولُ ذا رَحِم مَحْرَم ؛ فتكونُ مُثلَّئةً .

وتُعَلَّظُ دِيةٌ شِبْهِ العمدِ : بكونِها مُثلَّثةً ، وتُخفَّفُ : بأنَّها مُؤجَّلةٌ ، على العاقلة .

رَحِمَهُ اللهُ ؛ أَخْذاً مِنْ إجماعِ الصَّحابةِ (١) ، وبسنتَينِ في المرأةِ والخُنشى المسلمَينِ ؛ في الأُولئِ قَدْرُ ثُلُثِ دِيةِ النَّفْسِ الكاملةِ (٢) ، وفي الثَّانيةِ البَاقي (٣) ، وبسنةٍ أو أكثرَ في الأَطْرافِ والأُرُوشِ والحُكُوماتِ بحسَبِ قِلَّتِها وكثرتها على ما عُرِفَ ممَّا تقرَّرَ ، وكونِها (على العاقلةِ) ؛ لِمَا مرَّ في أوَّلِ الباب(٤) .

(إلا أَنْ يكونَ القتلُ في حَرَمٍ مكَّةَ أو شهرٍ حرامٍ) ؛ مِنْ ذي القَعْدةِ وذي الجِّجَّةِ والمُحرَّمِ ورَجَبٍ ، (أوِ المقتَولُ ذا رَحِمٍ مَحْرَمٍ ؛ فتكونُ) مُغلَّظةً بكونِها (مُثلَّنةً) ، ومُخفَّفةً بالوجهَين الآخرَين .

وقولُهُ مِنْ زيادتِهِ^(٥) : (مَحْرَم) مجرورٌ بالجِوَارِ ، وكانَ الأَوْلَىٰ نصبَهُ^(٢) .

(وتُغلَّظُ دِيةُ شِبْدِ العمدِ : بكونِها مُثلَّنةً ، وتُخفَّفُ : بأنَّها مُؤجَّلةٌ) ، وبأنَّها (على العاقلةِ) . (على العاقلةِ) .

⁽١) الأم (٦/ ٢٧٥) ، وانظر ﴿ بحر المذهب ﴾ (٢١٦/١٦) ، و﴿ كفاية النبيه ﴾ (٢١٨/١٦) .

⁽٢) وهو ثلاثٌ وثلاثون وثُلُثٌ .

⁽٣) وهو السُّدُس ، وتُخفَّفُ أيضاً بسنة في كافرِ معصوم . (تحفة الطلاب ؛ (ص١١٦) .

⁽٤) انظر (٢/٤٢٥_٥٢٥).

⁽٥) نصَّ الماتن عليها في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق١٢٨) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٣٦٣) .

 ⁽٦) الجرُّ بالجوار قليل في النعت - كما هنا - ونادرٌ في التوكيد ، وأنكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار . انظر و مغني اللبيب ، (٨٥٩/٢) ، وو همم الهوامم ، (٢/ ٥٣٥-٣٧٥) .

ف*صل* في الاضطِدامِ

وهوَ أنواعٌ : أحدُها : أَنْ يَصْطَدِمَ راكبانِ فَيَمُوتَا ودائِبَتَاهُما ؛ فعلىٰ كلِّ منهُما نصفُ دِيةِ صاحبِهِ ، ونصفُ قيمةِ دائِبَهِ .

قلتُ : إِنْ قَصَدَا ذلكَ ، فإِنْ كانَ بلا قصدٍ.. فعلى عاقلةِ كلِّ نصفُ دِيةٍ مُخفَّفةٍ ، واللهُ أعلمُ .

> (ف*صل*) (في) بيانِ (الاضطِدام)

ر وهوَ أنواعٌ) خمسةٌ :

(أحدُها : أَنْ يَصْطَدِمَ راكبانِ فيموتا ودابَّتاهُما (١) ؛ فعلىٰ كلِّ منهُما نصفُ دِيةِ صاحبِهِ ، ففعلُهُ صاحبِهِ ، ففعلُهُ هَدُّرٌ في حتَّ صاحبِهِ ، ففعلُهُ هَدُّرٌ في حتَّ صاحبِهِ .

(قلتُ): هلذا (إنْ قَصَدَا ذلكَ)؛ أي : الاصْطِدامَ ، (فإنْ كانَ بلا قصدٍ)؛ كأنْ كان أبلا قصدٍ)؛ كأنْ كانا أعميينِ أو في ظُلْمةٍ.. (فعلىٰ عاقلةٍ كلَّ) منهُما (نصفُ دِيةٍ مُخفَّفةٍ ، واللهُ أعلمُ)؛ لأنَّ ذلكَ خطأً ، وإنْ كانَ بقصدٍ.. فذلكَ عليهِ في وجهٍ ، والأصحُّ : أنَّهُ علىٰ عاقلتِهِ أيضاً ؛ لأنَّهُ شِبْهُ عمدٍ ؛ إذِ الاصطِدامُ لا يُفضِي إلى الموب غالباً ، فلا يتحقَّقُ معَهُ العمدُ المحضُ .

نَعَمِ ؛ التَّفْصيلُ صحيحٌ في كونِ الدَّيةِ مُثلَّنَةً معَ القصدِ ومُخمَّسةً معَ عدمِهِ ، أمَّا نصفُ قيمةِ دائةٍ كلَّ منهُما . . فعلى الآخرِ ، لا على عاقلتِهِ مطلقاً (٢) .

⁽١) معطوف على الضمير المرفوع المتصل بلا فاصل ، وهو ضعيفٌ أو قليل .

⁽٢) أي : في القصد وعدمه .

فإِنْ غَلَبَتْهُما الدَّابَّتانِ. . فالأظهرُ : أنَّ المغلوبَ كغيرِهِ .

ثانِيها : أَنْ تَصْطَدِمَ سفينتانِ ؟ فَحُكْمُهُ كَالرَّاكبَين .

ثالثُها: أَنْ يَصْطَدِمَ ماشيانِ ؛ فإنْ سَقَطَا على القَفَا.. فعلىٰ كلِّ نصفُ دِيةِ صاحبِهِ ، أو على الوجهِ.. هَدَرَا ،

(فإنْ غَلَبَتْهُما الدَّابَّتانِ.. فالأظهرُ : أنَّ المغلوبَ كغيرِهِ) ؛ لأنَّ الضَّمانَ لا يختلفُ بذلكَ ، لـٰكنَّ الدِّيةَ فيهِ لا تكونُ إلا مُخفَّفةً ، والثَّاني : لا ، بل فعلُهُ هَدُرٌ ؛ للعُذْر .

(ثانِيها: أَنْ تَصْطَدِمَ سفينتانِ) فيهِما مَلَّاحانِ ؛ (فَحُكْمُهُ) ؛ أي : اصْطِدامِهِما إذا تَلِفَتا بما فيهِما . . (كالرَّاكبَينِ) ؛ أي : كاصْطِدامِهِما فيما ذُكِرَ .

نَمَمْ (١٠)؛ إنْ قَصَدَ المَلَّاحانِ الاصْطِدامَ بما يُعَدُّ مِثْلُهُ مُغرِقاً.. لَزِمَ كلَّا نصفُ دِيةِ الآخرِ في تركتهِ ، بخلافِ الرَّاكبَينِ .

هـٰذا كلُّهُ إذا لم يَحصُلِ الاصطِدامُ بغلبةِ الرَّياحِ وهَيَجانِ الأمواجِ ، فإنْ حَصَلَ بذلكَ . فلا ضمانَ في الأظهرِ ، ومُقابِلُهُ قِيسَ علىٰ غلبةِ الدَّابَةِ الرَّاكبَ ، وفَرَّقَ الأَوَّلُ : بأنَّ ردَّها باللَّجام مُمكِنٌ ، بخلافِ السَّفينتينِ .

واعلَمْ : أنَّ ما ذُكِرَ في ضمانِهِما وضمانِ الدَّابَتَينِ.. محلُّهُ : إذا كانتا للمَلَّاحَينِ وللرَّاكبَينِ ، فإنْ كانتا لأجنبيُّ .. لَزِمَ كلَّا منهُما نصفُ قيمتِهما .

(ثَالِثُهَا : أَنْ يَصْطَدِمَ ماشيانِ) فيموتا ؛ (فإنْ سَقَطَا على القَفَا . فعلى كلَّ) منهُما (نصفُ دِيةِ صاحبهِ)؛ لِمَا مرَّ (٢٠) ، (أو) سَقَطَا (على الوجهِ . هَدَرًا) (٣٠)؛

 ⁽١) استدراكٌ على قوله : (كالرَّاكبَينِ) المقتضي أنَّهُ لا عمدَ ، وأنَّهُ على العاقلة . (شرقاوي)
 (٣٧٨/٢) .

⁽٢) انظر (٢/ ٥٣١).

⁽٣) ويجوز أيضاً بناء الفعل للمجهول .

أو مُختلِفَين . . هَدَرَ السَّاقطُ على الوجهِ دونَ القَفَا .

قلتُ : المشهورُ : عدمُ التَّفْصيلِ بينَ السُّقُوطِ على الوجهِ أوِ القَفَا ، فإنْ كانَ بلا قصدٍ.. فعلىٰ عاقلةِ كلِّ واحدٍ نصفُ دِيةِ الآخَرِ ، أو بقصدٍ.. فالأصحُّ كذلكَ ؛ فإنَّهُ شِبْهُ عمدٍ ، واللهُ أعلمُ .

رابعُها : أَنْ يَصْطَدِمَ ماشٍ وواقفٌ ؛ فيَهدِرُ الماشي ، وتجبُ دِيةُ الواقفِ علىٰ عاقلةِ الماشي ،

لأنَّ كلَّا منهُما دافعٌ ، (أو مُختلِفَينِ) ؛ أي : سَقَطَ أحدُهُما علىٰ وجهِهِ والآخَرُ علىٰ قَفَاهُ. . (هَدَرَ السَّاقطُ على الوجهِ دونَ القَفَا) .

(قلتُ : المشهورُ : عدمُ التَّفْصيلِ بينَ الشَّقُوطِ على الوجهِ أوِ القَفَا) ، بل يجبُ ما ذُكِرَ مطلقاً ؛ سواءٌ اتَّفَقَ سقوطُهُما أمِ اختلفَ ، وحينتُذِ : (فإنْ كانَ) اصطدامُهُما (بلا قصدِ . . فعلىٰ عاقلةِ كلِّ واحدِ نصفُ دِيةِ الآخرِ) مُخمَّسةً ، (أو) كانَ (بقصدٍ . . فالأصحُ كذلكَ) ، لكنَّها مُثلَّنةٌ ؛ (فإنَّهُ شِبْهُ عمدٍ ، واللهُ أعلمُ) ، والنَّاني : علىٰ كلِّ منهُما نصفُ دِيةِ الآخرِ ؛ بناءً علىٰ أنَّهُ عمدٌ .

و(أو) في قولِهِ : (أوِ القَفَا) بمعنى الواوِ ؛ لأنَّ (بينَ) لا تدخلُ إلا علىٰ مُتعدَّدٍ ، لكنَّ الفقهاءَ كثيراً ما يستعملونَها كذلكَ .

(رابعُها: أَنْ يَصْطَدِمَ ماشٍ وواقفٌ) في طريقٍ فيموتا ؛ (فيَهدِرُ الماشي ، وتجبُ دِيةُ الواقفِ على عاقلةِ الماشي) ؛ لأنَّ الوقوفَ مِنْ مرافقِ الطَّريقِ كالمشي ، للكنَّ التَّلَفَ حَصَلَ بحركةِ الماشي ، فخُصَّ بالضَّمانِ ؛ سواءٌ استمرَّ الواقفُ بمكانِهِ ، أمِ انحرفَ عنِ الماشي فأصابَهُ في انحرافِهِ ، أوِ انحرفَ إليهِ فأصابَهُ بعد تمامِ انحرافِهِ ، بخلافِ ما لوِ انحرفَ إليهِ لمَّا قَرُبَ إليهِ فأصابَهُ في انحرافِهِ ؛ فأَيَّهُما كماشين اصْطَدَمَا .

فإنْ عَثَرَ الماشي بقاعدٍ. . انعكسَ الحُكْمُ ؛ فيَهدِرُ القاعدُ ، وتجبُ دِيةُ الماشي على عاقلة القاعد .

خامسُها : إذا رَمَوْا بالمَنْجَنِيقِ فرَجَعَ الحَجَرُ علىٰ جميعِهِم فماتوا ؛ هَدَرَ مِنْ دِيةِ كلُّ منهُم بحِصَّةِ جنايتِهِ ، وقُسِمَ باقِيها علىٰ عاقلةِ الباقِينَ .

(فإنْ عَشَرَ الماشي بقاعدٍ) في طريقٍ ضَيَّتٍ.. (انعكسَ الحُحُمُ ؛ فيَهدِرُ القاعدُ () و المحكمُ ؛ فيَهدِرُ القاعدُ () و و تجبُ دِيةُ الماشي على عاقلةِ القاعدِ) وإنِ انحرافِهِ ؛ لأنَّ القعودَ ليسَ مِنْ مرافقِ الطَّريقِ الضَّيِّقِ ، فالقاعدُ فيهِ مُتعدُّ ، أمَّا لو كانَ ذلكَ في واسع . . فيُضمَنُ القاعدُ ويَهدِرُ الماشي .

(خامشها) وفي كونِهِ مِنْ أنواعِ الاصطلامِ نَظَرٌ: (إذا رَمَوْا بالمَنْجَنِيقِ) بفتح الميم والجيم (٢٠) ، (فَرَجَعَ الحَجَرُ على جميعهم فماتوا ؛ هَدَرَ مِنْ دِيةِ كلَّ منهُم بِحِصَّةِ جنايتِهِ ، وقُسِمَ باقِيها على عاقلةِ الباقِينَ) ؛ لأنَّ كلاَّ منهُم ماتَ بفعلِهِ وفعلِ الباقِينَ ، فسَقَطَ ما قابلَ فعلهُ (٣٠) .

وإنْ أصابَ غيرَهُم فماتَ : فإنْ لم يَقصِدُوهُ. . فخطأٌ ، وإنْ قَصَدُوهُ. . فعمدٌ إنْ غلبتِ الإصابةُ ، وإلا فشبهُ عمدٍ .

ولوِ اصْطَدَمَ عبدانِ فماتا. . هَدَرَا .

نَعَمْ ؛ إنِ امتنعَ بيعُهُما ؛ كابنَيْ مُستولَدتَينِ أو موقوفَينِ. . فكالمُستولَدتَينِ إذا

⁽۱) ومثلة : النائم . « شرقاوي » (۲/ ۳۷۹) .

⁽۲) أي : على الأشهر والأكثر ، وهي آلةً مشهورة في زمانهم يُرمئ بها الحجارة ، ويجوز فيه كسرً الميم مع فتح الجيم ، ويُقالُ فيه أيضاً : (مَنْجَنُوق) ، و(مَنْجَلِق) ، و(مَنْجَلُون) ، و(مَنْجَنِين) ، وهو فارسيٌ مُعرَّب ؛ لوجود الجيم والقاف . انظر • المصباح المنير » (٧٧٥/٢) ، و• تحرير ألفاظ التنبيه » (ص٣٠١-٣٠١) .

⁽٣) انظر د حاشية الشرقاوي ١ (٣٨٠ / ٢) .

فصل

اصْطَدَمَتَا فماتتا ؛ فإنَّ على سيِّد كلِّ منهُما فداءَ النِّصفِ الَّذي جَنَتْ عليهِ مُستولَدتُهُ للآخر باقلُ الأمرَين ؛ مِنْ قيمتِها وأَرْشِ الجنايةِ .

(فصل) في الجِنايةِ على الجَنِينِ

(إذا ضَرَبَ) مثلاً (() (بطنَ امرأةٍ) ضَرْبةً مُؤثِّرةً ، (فألقتْ جَنِيناً مَيِّناً) حُرَّاً مسلماً (() ، في حياتِها أو بعدَ موتِها. . (وجبتْ فيهِ إِنْ كانَ جنينَ حُرَّةٍ غُرَّةٌ ؛ عبدٌ أو أَمَةٌ) ؛ لِمَا مرَّ في (بابِ العاقلةِ) (()) ، ويُعتبَرُ أَنْ تكونَ مُميَّزةً سليمةً مِنْ عيبِ مَبيعِ (أ) ، (وقَدَّرَهُ العلماءُ) على القديمِ (بخمسينَ دِيناراً) عُشْرِ دِيةِ الأمِّ (()) ،

⁽١) فرع ": مَنْ معه طعام " ذو رائعة تُوتُو الإجهاض : إذا عَلِمَ أَنْ الطعام كذلك وأنَّ هناك حاملاً... وَجَبَ عليه أَنْ يدفعَ منه لها ما يمنعُ الإجهاض إنْ طلبت ، وكذا إنْ لم تطلب ، فإنْ لم يدفغ واجهضت.. ضَمِنَهُ بالغُرَّة . نعم ؛ لا يجبُ عليه الدفعُ مجاناً . انظر قحاشية الشرواني » (٣٩ / ٣٩) .

 ⁽٢) ويُشترَطُ أَنْ يكونَ معصوماً عند الضرب ، وإلا ؛ بأنْ أسلمت الحربيّةُ الحامل بعد الضرب . . فلا
 يُعتبرُ ذلك . « شرقاوى » (٢/ ١٨٠ ـ ٣٨١) .

⁽٣) انظر (٢/٤٢٥).

⁽٤) وبلوغٌ قيمة الغُرَّة نصفَ عُشْر دية أب الجنين ، أو عُشْر دية الأمٌ ، وقوله : (عيبِ مَبِيع) ؛ وهو ما نقَصَ العينَ أو القيمة نقصاً يفوتُ به غرضٌ صحيح ؛ فلا يُحبَّرُ على قَبُول معيب ؛ كأمَةٍ حامل وخَصِيعٌ وكافر بمحلٌ تقِلُ الرخبةُ فيه ؛ لأنَّه ليس مِنَ الخيار . انظر « تحفة المحتاج » (٢/ ٤٢) ، و « حاشية الشرقاوى » (٢/ ٢٨) .

 ⁽٥) انظر «الحاوي الكبير» (٢١٧/١٢)، و«نهاية المطلب» (٢١٦/٢٠)، و«التهذيب»
 (٢١٤/٧).

ويُقسَمُ علىٰ ورثتِهِ ، فإنْ كانَ جَنِينَ أَمَةٍ . . ففيهِ عُشْرُ قيمةِ أُمِّهِ ذَكَراً كانَ أو أُنثىٰ لسيِّهِه .

وتجبُ فيهِما الكفَّارةُ ، فإنْ أَلْقَتْهُ حيّاً ودامَ أَلَمُهُ إلىٰ موتِهِ. . ففيهِ كلُّ الدّيةِ أو القيمةِ ،

وهيَ مِنَ الإِبِلِ على الجديدِ خمسٌ^(١) ، فتجبُ عندَ فَقْدِ الغُرَّةِ ، (ويُقسَمُ) ذلكَ (على ورثتِهِ) بتقديرِ انفصالِهِ حيّاً ثمَّ مويّهِ .

(فإنْ كانَ جَنِينَ أَمَةٍ.. ففيهِ عُشْرُ قيمةِ أُمَّهِ) يومَ الجِنايةِ (ذَكَراً كانَ أو أَنْشَىٰ لسيِّهِ) على وزانِ اعتبارِ الغُرَّةِ في الحُرِّ بعُشْرِ دِيةِ أُمَّةٍ ^(٢٢) ، فإنْ كانتُ أُمُّهُ مقطوعة الأطرافِ وهوَ سليمٌ.. قُوَّمتْ سليمةٌ ، بخلافِ العكسِ ؛ لأنَّ نُقْصانَ الجَنِينِ قد يكونُ مِنْ أَثْرِ الجِنايةِ ، واللَّائقُ الاحتياطُ والتَّغليظُ ، وما ذَكَرَهُ في الجَنينِ ليسَ مَنُوطاً بحُرِّيَّةٍ أُمَّةٍ ورقَها ، بل بحُرِّيَّةٍ ورقَّهِ .

(وتجبُ فيهما) ؛ أي : في الجَينَينِ الحُرِّ والرَّقِيقِ ؛ أي : في كلِّ منهُما. . (الكفَّارةُ) ؛ لأنَّهُ آدميٌّ معصومٌ ، (فإنْ أَلقَتُهُ حيّاً ودامَ أَلَمُهُ إلىٰ موتِهِ . ففيهِ كلُّ الدَّيةِ) إنْ كانَ رقيقاً ؛ لأنَّا تيقَّنَا حياتَهُ ، وقد ماتَ بالجنايةِ .

وتقييدُهُ بدوامِ الأَلَمِ إلى الموتِ. . مِنْ زيادتِهِ^(٣) ، ولو تَرَكَهُ. . كانَ أَوْلىٰ ؛

⁽١) الأم (٦/٤٥).

⁽٢) اعتبر الشارح في (التحرير » (ص ١٥٠) عُشْرَ أقصىٰ قِيمٍ أَمْهِ ، وهو المعتمد ، وعبارتُهُ مع (التحفة » (ص ١١٧) : (وإلا ؛ أي : وإنْ لم يكنِ الجننُ حُرَّاً. . فعليه عُشُرُ أقصىٰ قِيمٍ أَمْهِ ؛ مِن الجناية إلى الإلقاء ؛ أمَّا وجوبُ العُشْرِ . . فعلىٰ وِذان اعتبار المُزَّة في الحُرِّ بعُشُر دية أَمْهِ ، وأمَّا وجوبُ أقصى القِيَم_ وهو ما في (أصل الرَّوْضة » - . . فعلىٰ وِذان الغصب) .

⁽٣) نصَّ الماتن عليها في و دِّقائق التنقيع ، (ق ١٢٨) ، وانظر (اللباب) (ص٣٦٦) .

وإنْ بَقِيَ زماناً بلا أَلَمٍ ثمَّ ماتَ. . فلا ضمانَ ، فإنْ تنازعا في ذلكَ. . فالقولُ قولُ الجانى ؛ أنَّهُ لم يَمُتْ مِنْ جنايتِهِ .

وأقلُّ ما يكونُ جَنِيناً : أَنْ يَتبيَّنَ فيهِ شيءٌ مِنْ خَلْقِ الآدميُّ ، وبهِ تَنقضِي العِدَّةُ ، ويَتِمُّ الاستبراءُ ، وتَصيرُ أمَّ ولدٍ .

قلتُ : بل تَنقضي بهِ العِدَّةُ وإنْ لم تَكُنْ فيهِ صورةٌ ظاهرةٌ

فإنَّ الحُكْمَ كذلكَ وإنْ ماتَ حينَ خَرَجَ .

(وإنْ بَقِيَ زماناً بلا أَلَمٍ ثمَّ ماتَ. . فلا ضمانَ) فيهِ ؛ لأنَّا لم نتحقَّقْ موتَهُ بالجنايةِ .

(فإنْ تنازعا في ذلكَ) ؛ أي : في أنَّهُ ماتَ بجِنابِتِهِ أو لا.. (فالقولُ قولُ الجاني) بيمينِهِ ؛ (أنَّهُ لم يَمُتْ مِنْ جِنابِتِهِ) ؛ لأنَّهُ الأصلُ .

وتجبُ في الجَنِينِ اليهوديِّ أوِ النَّصْرانيِّ غُرَّةٌ كَثُلُثِ غُرَّةٍ مسلمٍ^(١) ، كما في يبتِهِ .

(وأقلُ ما يكونُ) الحَمْلُ (جَنِيناً : أَنْ يَتبَيَّنَ فِيهِ شَيِّ مِنْ خَلْقِ الآدميِّ) ؛ كلحم قالَ القوابلُ : فِيهِ صورةٌ خَفِيَّةٌ (٢٠) ، (وَبِهِ تَنقضِي العِدَّةُ ، ويَتِمُّ الاستبراءُ ، وتَصِيرُ) الأَمَّةُ (أَمَّ ولدٍ) .

(قلتُ : بل تَنقضِي بهِ العِدَّةُ) ويَتِمُّ بهِ الاستبراءُ (وإنْ لم تَكُنْ فيهِ صورةٌ ظاهرةٌ

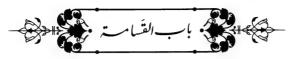
⁽١) قوله : (اليهوديُّ أوِ النَّصْرانيُّ) ؛ أي : المعصومَين .

 ⁽۲) قوله: (قال القوابلُ) ؛ أي: أربعٌ منهن ، ومثلُ القوابل: أهلُ الخبرة من الرجال العدول أقلَّهُم اثنان ، وقوله: (صورة)؛ أي: ولو لنحو عين أو يد ، وقوله: (خفيّة)؛ أي: على غير القوابل وظاهرةٌ لهن ، ومثلُهن : غيرُهن ً مِن أهل الخبرة . انظر « تحفة المحتاج » (٩/ ١٤) ، و« حاشية الشرقاوي» (٣٨٠ /٢) .

ولا خَفِيَّةٌ إذا قالَ القوابلُ : إنَّهُ مبدأُ خَلْقِ آدميٌّ ، واللهُ أعلمُ .

ولا خَفِيَّةٌ إذا قالَ القوابلُ : إنَّهُ مبدأُ خَلْقِ آدميٍّ ، واللهُ أعلمُ) ؛ لحصولِ براءةِ الرَّحِمِ بهِ ، وإنَّما لم تجبْ بهِ الغُرَّةُ ، ولم تَصِرْ بهِ الأَمَةُ أمَّ وللهِ ؛ لأصلِ البراءةِ في الأوَّلِ ، وانتفاءِ اسمِ الولدِ في الثَّاني .





هي حَلِفُ المُدَّعِي علىٰ قتل ادَّعاهُ .

(باب القَساسة)

(هيَ) بفتحِ القافِ (حَلِفُ المُدَّعِي علىٰ قتلٍ ادَّعاهُ)(١) ، وهــٰذا مِنْ زيادتِه^(٢) .

[شروطُ القَسَامةِ]

(وهيَ جائزةٌ بخمسةِ شروطٍ) :

أحدُها : (أَنْ يكونَ هناكَ لَوْثُ) بالمُثلَّنَةِ ، وزادَ تفسيرَهُ بقولِهِ (٣٠ : (وهوَ قرينةٌ لصدقِ المُدَّعِي) ؛ كأنْ وُجِدَ قتيلٌ في مَجَلَّةٍ أو قريةٍ صغيرةٍ لأعدائهِ (٤٠ ، أو تفرقَ عنهُ جممٌ .

(و) ثانِيها : (أَنْ تَقَعَ الدَّعُولَىٰ علىٰ مُعيَّنِ أَو مُعيِّنِينَ) ، كساثرِ الدَّعاوىٰ ؛

 ⁽١) وهي لغة : مصدر (أَقْسَمَ يُقسِمُ قَسَامةً) : إذا حَلَفَ ؛ مِنَ (القَسَم) ؛ وهو اليمين .

⁽٢) نصَّ الماتن عليها في و دقائق التنقيح ، (ق١٢٨) ، وانظر و اللباب ، (ص٣٦٦) .

⁽٣) نصنَّ الماتن عليه في (دقائق التنقيع) (١٢٨٥) ، وانظر (اللباب) (ص٣٦٦) ، وقوله : (تفسيرُهُ) ؛ أي : شرعاً ، وأمَّا لغةً : فهو بمعنى القوَّة ؛ لقوَّته بتحويله اليمينَ لجانب المُدَّعي ، أو الضَّعفِ ؛ لأنَّ الأيمانَ حُجَّةٌ ضعيفة . (تحفة المحتاج) (٥٠/٩) ، وانظر « تحرير ألفاظ النبيه) (ص٣٣٩) .

 ⁽٤) قوله : (قتيلٌ) ؛ أي : أو بعضُهُ إذا تحقَّق موتَّهُ بانفصاله ؛ كرأسه ، بخلاف نحو يده . انظر
 د حاشية الشرقاوي » (٣٨٣/٢) .

فلو قالَ : (قتلَهُ أحدُ هاؤلاءِ). . لم تُسمَعْ دَعُواهُ(١) ؛ لإبهام المُدَّعيٰ عليهِ .

(و) ثالثُها : (أَنْ تَكُونَ) الدَّعُوىٰ (في النَّفْسِ ، دُونَ الطَّرَفِ) والجُرْحِ (في النَّفسُ ؛ الأَظهرِ) ؛ لأنَّ القَسَامةَ علىٰ خلافِ القياسِ ، فيُقتصَرُ فيها علىٰ مَورِدِ النَّصُّ ؛ وهوَ النَّفسُ .

والثَّاني : لا فَرْقَ ؛ إلحاقاً لذلكَ بها .

والتَّرجيحُ مِنْ زيادتِهِ^(٢) .

(و) رابعُها : (ألَّا يختلطَ بالمُدَّعىٰ عليهِم) مِنَ الأعداءِ (غيرُهُم) ، كما نقلَهُ النَّوَويُّ في " شرح مسلم " عن نصِّ الشَّافِعيُّ (") ، وقالَ في " الرَّوْضةِ " كـــ " أصلِها " : (الشَّرطُ ألَّا يُساكِنَهُم غيرُهُم)(!) .

(و) خامسُها: (أنْ يَحلِفَ المُدَّعي خمسينَ يميناً) (٥٠)؛ لخبرِ « الصَّحيحَين » بذلكَ (٦٠) ، المُخصَّصِ لخبرِ البَيِّهَةِيَّ : « البيَّنةُ على المُدَّعي ،

أي: إنْ لم يكن ثَمَّ لَوْتٌ ، فإن كان.. سُمعتْ لتحليفهم ، ويحلفُ كلُّ واحد خمسين ، فإن
 امتنع واحدٌ.. بَبَتَ اللَّوتُ ؛ فيحلفُ المُدَّعي حيننذِ خمسين ، ويستحنُّ الدِّية ، وبهـٰذا يُجمَعُ
 بين الكلامين المُتعارضين . و شرقاري ، (٢/ ٣٨٣) .

⁽٢) نصَّ الماتن عليها في و دقائق التنقيع ، (ق١٢٨) ، وانظر و اللباب ، (ص٣٦٦) .

⁽٣) شرح صحيح مسلم (١٤٥/١١) ، وانظر * مختصر المزني » (ص٣٦٠) .

⁽٤) روضة الطالبين (١٠/١٠) ، الشرح الكبير (١١/١١) .

⁽٥) أي : ولو كانتْ مُتفرَّقة بجنون أو غيره ، ويُبيئنَ في كلَّ صفة القتل ، ويُشِيرَ للمُدَّعن عليه عند حضوره ؛ فيقولَ : (والله ؛ هـلذا قَتَلَ ابني ـ مثلاً ـ عمداً ـ أو شبة عمد ، أو خطأً ـ منفرداً) أو (مع غيره) ، ويرفعَ نسبَ المُدَّعنِ عليه عند غَيْبته ، أو يُعرَّفهُ بما يمتازُ به مِنْ قبيلة أو حِرْفة أو لقب . انظر ٥ حاشية الشرقاوي ١ (٣٨٣٣) .

⁽٦) صحيح البخاري (٣١٧٣)، صحيح مسلم (١٦٦٩) عن سيدنا سهل بن أبي حَثْمة رضي الله عنهما .

فإنْ كانُوا عدداً.. حَلَفَ كلِّ بقَدْرِ حِصَّتِهِ مِنَ الإِرْثِ ، ويُجبَرُ الكسرُ ، فإنْ نَكَلُوا.. رُدَّتِ الأيمانُ على المُدَّعىٰ عليهِ ، فإنْ كانُوا عدداً.. فهل يَحلِفُ كلُّ واحدٍ منهُم يميناً واحدةً ، أو مجموعُهُم خمسينَ ، أو كلُّ واحدٍ خمسينَ ؟ أقوالٌ ؟ أظهرُها : الأوَّلُ ، وإذا حَلَفَ المُدَّعىِ.. استحقَّ الدِّيةَ .

ولا يجبُ القِصاصُ في العمدِ على الأظهرِ.

واليميرُ، علىٰ مَنْ أَنْكَرَ) (١) .

(فإنْ كانُوا) ؛ أي : المُدَّعُونَ (عدداً. . حَلَفَ كلُّ بقَدْرِ حِصَّتِهِ مِنَ الإِرْثِ ، وَيُجبَرُ الكسرُ) ؛ لأنَّ اليمينَ الواحدةَ لا تتبعَّضُ ؛ فلو كانوا ثلاثةَ بَيْينَ . . حَلَفَ كلُّ واحدِ سبعةَ عَشَرَ يميناً ، (فإنْ نَكَلُوا . . رُدَّتِ الأيمانُ على المُدَّعيٰ عليهِ) .

(فإنْ كانُوا عدداً. . فهل يَحلِفُ كلُّ واحدٍ منهُم يميناً واحدةً) ؛ لأنَّها ليستُ ممَّا وَرَدَ فيهِ النَّصُّ بالخمسينَ ، (أو) يَحلِفُ (مجموعُهُم خمسينَ) يميناً مُوزَّعةً عليهِم كالمُدَّعِينَ ، (أو) يَحلِفُ (كلُّ واحدٍ خمسينَ) يميناً ؛ لأنَّها يمينُ دم ؟ فيهِ (أقوالٌ ؛ أظهرُها : الأوَّلُ) ، صوابُهُ : الثَّالثُ ، والفَرْقُ بينهُ وبينَ تعدُّدِ المُدَّعِي : أنَّ كلاَّ مِنَ المُدَّعِي عن نَفْسِهِ القتلَ كما يَنفِيهِ مَنِ انفردَ ، وإذا تعددَ المُدَّعُونَ لا يُمْبِثُ كلُّ واحدٍ لنَفْسِهِ ما يُمْبِثُ الواحدُ لو انفردَ .

(وإذا حَلَفَ المُدَّعي . . استحقَّ الدِّيةَ) في قتلِ الخطأِ وشِبْهِ العمدِ على العاقلةِ (٢) ، وفي العمدِ على المُقسَم عليهِ .

(ولا يجبُ القِصاصُ في العمدِ على الأظهرِ) ؛ لخبرِ البخاريُّ : ﴿ إِمَّا أَنْ يَدُوا

⁽١) السنن الكبرى (١٠/ ٢٥٢) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضى الله عنهما .

 ⁽٢) قوله: (استحقَّ الدية)؛ أي: في الحرِّ، والقيمةَ في الرقيقَ؛ لقيام الحُجَّة بحلف المُذَّعي،
 كما له قامت به يئةٌ . (شرقاوى) (٣٨٤/٣) .

ولا تزيدُ أيمانُ القَسَامةِ علىٰ خمسينَ ، إلا في جَبْرِ الكسرِ ، وأنْ يموتَ الحالفُ قبلَ تمامِ الأيمانِ ؛ فيستأنفُها وارثُهُ .

صاحبَكُم ، أو يُؤذِنُوا بحرب مِنَ اللهِ »(١) .

والثَّاني : يجبُ فيهِ القِصاصُ ؛ لخبرِ « الصَّحيحَينِ » : « أتَحلِفُونَ وتستحقُّونَ دمَ صاحبِكُم ؟ " (٢) ؛ أي : دمَ قاتل صاحبِكُم .

وأجابَ عنهُ الأوَّلُ: بأنَّ التَّقديرَ: (وتستحقُّونَ الدَّيةَ بسببِ دمِ صاحبِكُم) ؛ جمعاً بينَ الخبرين (٣٠).

والتَّرجيحُ في هـٰـذهِ وفيما قبلَها. . مِنْ زيادتِهِ (٤) .

(ولا تزيدُ أيمانُ القَسَامةِ علىٰ خمسينَ^(٥) ، إلا في جَبْرِ الكسرِ) ؛ للضَّرورةِ ، كما مرَّ بيانُهُ^(١) ، (و) إلا (أنْ يموتَ الحالفُ قبلَ تمامِ الأيمانِ^(٧) ؛ فيستأنفُها وارثُهُ) ؛ إذْ لا يستحتُّ أحدٌ شيئاً بيمينِ غيرِهِ ، بخلافِ ما إذا أقامَ شاهداً وماتَ ؛ فإنَّ وارثُهُ يجوزُ أنْ يُقِيمَ شاهداً آخَرَ ويُكمَّلَ البيَّنةَ ؛ لأنَّ كلَّ شهادةٍ مُستقِلَّةً .

ويُستثنى أيضاً : ما لو غابَ بعضُهُم فحَلَفَ الحاضرُ ، ثمَّ حَضَرَ الغائبُ

⁽١) صحيح البخاري (٧١٩٢) ، ورواه مسلم (٦/١٦٦٩) عن سيدنا سهل بن أبي حَثْمة رضي الله عنهما .

⁽٢) انظر التخريج السابق.

 ⁽٣) أي: بين الدليلين الواردين في الخبر الواحد، ويُفهمُ مِنْ صنيعه: أنَّهما دليلان في خبرين مُستقلِّن، وعبارتُهُ في ٩ شرح البهجة ٩ (٢٧٨/٥) ، و٩ شرح المنهج ٩ (٢/١٥١) . . سالمة من الإيهام .

⁽٤) نصَّ الماتن عليها في (دقائق التنقيح) (ق٨٦٨) ، وانظر (اللباب) (ص٣٦٧) .

 ⁽٥) وكذلك غيرُها مِنْ أيمان الدماء . انظر و حاشية الشرقاوي (٢/ ٣٨٥) .

⁽٦) انظر (٢/١٤٥).

٧) خَرَجَ به : ما لو أتمَّها قبل موته ؛ فيأخذُ الوارثُ الدّيةَ مِنْ غير حلف ، وكأنَّه تلقّاها مِنْ مُورَّئه .

 ١ شرقاوي ١ (٣٨٥ /٢) .

فصل

إذا فَتَلَ بسحرِهِ ، واعترفَ بأنَّهُ يقتلُ غالباً.. وَجَبَ عليهِ القِصاصُ ، وإنْ قالَ : (لا يقتلُ) ، أو : (لا يقتلُ إلا نادراً).. لم يجبِ القِصاصُ ، والدَّيةُ في مالِهِ ؛ لأنَّ عملَ السِّحرِ

وحَلَفَ ؛ فلو كانَ لهُ ابنانِ وغابَ أحدُهُما وأرادَ الحاضرُ الحَلِفَ. . حَلَفَ خمسينَ ، فإذا حَضَرَ الغائبُ. . حَلَفَ خمساً وعشرينَ .

(**ف**صل) في القتل بالسِّحُرِ^(۱)

(إذا قَتَلَ) آدميّاً (بسحرِهِ^(۲)، واعترفَ بأنَّهُ)؛ أي : بأنَّ سحرَهُ (يقتلُ غالباً.. وَجَبَ عليهِ القِصاصُ)، كالقتلِ بالسَّيفِ أو نحوِهِ، (وإنْ قالَ : « لا غلباً.. وَجَبَ عليهِ القِصاصُ)؛ لأنَّهُ في الأُولىٰ^(۳) يقتلُ »، أو : « لا يقتلُ إلا نادراً ».. لم يجبِ القِصاصُ)؛ لأنَّهُ في الأُولىٰ^(۳) وهيَ مِنْ زيادتِهِ عمدٌ فيما يظهرُ ، للكنْ لا قَوَدَ فيهِ ؛ لاحتمالِ صِدْقِ دَعْواهُ ، وفي النَّانيةِ شبهُ عمدٍ .

(والدَّيةُ في مالِهِ) ، لا على العاقلةِ ، إلا أنْ يُصدَّقُوهُ في النَّانيةِ ؛ لِمَا مرَّ أنَّهُم لا يَحمِلُونَ عمداً ولا اعترافاً (٤) ، وهـنذا أَوْلَىٰ مِنْ تعليلِهِ بقولِهِ : (لأنَّ عملَ السَّحرِ

 ⁽١) تعلمُ السحر وتعليمُهُ حرامٌ من الكبائر إجماعاً ، فاستحلالُهُ كفر ، إلا لغرض شرعي ، ومذهبُ العلماء : أنَّهُ حقَّ وله حقيقة ، خلافاً للمعتزلة الذين قالوا : إنَّهُ تخييلٌ وتمويه . انظر ٥ حاشية الشرقاوي ٥ (٢٥٥/٢) .

 ⁽٢) خَرَجَ : القتلُ بالعين والدعاء ؛ فلا قَوْدَ ولا دية فيها ، لكن يُمنعُ العائنُ مِنَ المخالطة للناس إلى
 أنْ يموتَ أو تُغوّرَ عينهُ . انظر ٥ حاشية الشرقاوي ١ (٣٨٦ / ٣٨٦) .

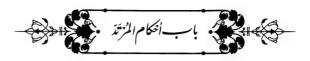
 ⁽٣) أي : قولة : (لا يقتل) ، وهي ساقطة من (ح) ، وموجودة في (ط) ومطبوع * اللباب »
 (٣٦٨) .

⁽٤) انظر (٢/ ٢٥٥ - ٢٦٥) .

معَ اعتقادِهِ كُفْرٌ) ؛ أي : رِدَّةٌ مِنْ فاعلِهِ ، فلا تحملُ عنهُ العاقلةُ ، كما مرَّ^(۱) . وعُلِمَ مِنْ كلامِهِ : أنَّ القتلَ بالسَّحرِ لا يثبتُ بالبيِّنةِ ؛ لأنَّ الشَّاهدَ لا يعلمُ قصدَ السَّاحرِ ، ولا يُشاهِدُ تأثيرَ السَّحرِ .

0 0 0

⁽۱) انظر (۲/۲۱ه).



فيهِ وفي تاركِ الصَّلاةِ قولانِ :

أحدُهُما: يُقتلانِ في الحالِ.

والثَّاني : بعدَ ثلاثةِ أيَّام .

قلتُ : الأظهرُ : الاستَتابةُ في الحالِ ،

(باب-أيحام المُزتَد)

[حُكْمُ المُرتد ، وتاركِ الصَّلاةِ كسلاً]

(فيهِ وفي تاركِ الصَّلاةِ) كَسَلاً (قولانِ) :

(أحدُهُما : يُقتلانِ في الحالِ) ؛ لخبرِ البخاريِّ : « مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ.. فاقتلُوهُ »^(۱) ، وخبرِ : « أُمِرْتُ أَنْ أُقاتِلَ النَّاسَ حتىٰ يَشْهَدُوا أَنْ لا إِلَكَ إِلاَ اللهُ وَأَنَّ مُحمَّداً رسولُ اللهِ ، ويُقِيمُوا الصَّلاةَ ، ويُؤتُوا الزَّكاةَ ، فإذا فَعَلُوا ذلكَ.. فقد عَصَمُوا مِنِّي دماءَهُم وأموالَهُم ، إلا بحقِّ الإسلامِ » رواهُ الشَّيخانِ (٢٠ ، ويُعتبَرُ في النَّانِ (٣٠ : إخراجُهُ الصَّلاةَ عن وقتِ الضَّرورةِ .

(والثَّاني) : يُقتلانِ (بعدَ ثلاثةِ أَيَّامٍ) ؛ لاحتمالِ أَنْ تكونَ لهُما شُبُهةٌ ، فتزولَ عنهُما في هنذهِ المُدَّةِ .

(قلتُ : الأظهرُ : الاستتابةُ في الحالِ) وجوباً في المُرتدُ ، وكذا في تاركِ

⁽١) صحيح البخاري (٦٩٢٢) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضى الله عنهما .

⁽٢) صحيح البخاري (٢٥) ، صحيح مسلم (٢٢) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضى الله عنهما .

⁽٣) أي : تارك الصلاة كسلاً .

وصَحَّحَ النَّوَويُّ في " التَّحقيقِ » استحبابَ استتابةِ تاركِ الصَّلاةِ ، واللهُ أعلمُ .

الصَّلاةِ علىٰ ما اقتضاهُ كلامُ الشَّافعيِّ و ﴿ الرَّوْضةِ ﴾ و ﴿ أَصلِها ﴾ و ﴿ المجموعِ ﴾ (``)، (و) لكن (صَحَّحَ النَّوويُّ في ﴿ التَّحقيقِ ﴾ استحبابَ استنابةِ تاركِ الصَّلاةِ (``) واللهُ أعلمُ)(``) ، وعليهِ فَرَّقَ الإِسْنَويُّ : بأنَّ الرِّدَّةَ تُخلِّدُ في النَّارِ ، فوَجَبَ إنقاذُهُ منها ، بخلافِ تركِ الصَّلاةِ (١٤) .

والرَّدَةُ (٥): هيَ قَطْعُ الإسلامِ بنيَّةِ كَنْرٍ أَو قُولِهِ ، أَو فَعْلِ مُكَفِّرٍ ؛ وَهُوَ مَا تَعَمَّدَهُ المُكلَّفُ استهزاءٌ صريحاً بالدِّينِ ، أَو جُحُوداً لهُ ؛ كالِقاءِ مُصحَفٍ بقاذورةٍ ، وسجودٍ لصنم أو شمس .

[الفرقُ بينَ الرِّدَّةِ والكفرِ الأصليِّ]

(وتُفارقُ الرِّدَّةُ الكفرَ الأصليَّ في اثنتي عَشْرَةَ مسألةً) :

(لا يُقَرُّ عليها) أحدٌ ؛ فلا يُقبَلُ مِنَ المُرتدِّ إلا الإسلامُ ، (ويُلزَمُ بأحكامِ المسلمينَ) ؛ لالتزامِهِ لها بالإسلام ، (ولا يصحُّ ابتداءُ نكاحِهِ) ؛ لأنَّهُ غيرُ

⁽۱) مختصر المزني (ص۱۲۸)، روضة الطالبين (۱۲/۲۶)، الشرح الكبير (۱۳/۲۶)، المجموع (۳/۱۷)، والاستتابة في تارك الصلاة : بأنْ يُؤمَرَ بفعل الصلاة ، ويُتوعَّدَ بالقتل إنْ تركها، فإنْ فعلها بعد ذلك تُرك، وإلا قُتل، ولا يُقتَلُ بالفائنة إلا إن تُؤعَّدَ علىٰ تركها قبلُ . « شرقاوى » (۲/۲۸۷).

⁽٢) التحقيق (ص١٦٠) .

 ⁽٣) أفنىٰ شبخُنا الرمليُّ بما صَحَّحَهُ النوويُّ في (التحقيق) ؛ أنَّ استنابةَ تارك الصلاة مُستحبةً ،
 نافرفهُ . من هامش (ب) ، وهو المعتمد ، وانظر (فتاوى الشهاب الرملي ، (٢ / ٣١) .

 ⁽٤) المهمات (٣/ ٢٧٥) ، كافي المحتاج (١/ق٢٠٩) .

 ⁽٥) أي : شرعاً ، وأمَّا لغة : فهي الرجوع عن الشيء إلىٰ غيره .

ويَبَطُلُ إِنْ لَم يُسلِمْ قَبَلَ انقضاءِ العِدَّةِ ، وتَحرُمُ ذبيحتُهُ ، ويُهدَرُ دمُهُ ، ولا يَستقِرُ لهُ مِلْكٌ ، ولا يُسبىٰ ، ولا يُفادىٰ ، ولا يُمَنُّ عليهِ ، ولا يَرِثُ ، ولا يُورَثُ ، وهل يضمنُ ما أَتْلَفَهُ في القتالِ ؟ وجهانِ .

مُبقّى ، (ويَبطُلُ) النَّكاحُ برِدَّةِ أحدِ الزَّوجَينِ (إنْ لم يُسلِمْ قبلَ انقضاءِ العِدَّةِ) ، كما مرَّ في محلّهِ (١) .

(وتَحرُمُ ذبيحتُهُ) ؛ أي : المُرتدُّ ، كما تَحرُمُ مُناكحتُهُ ، (ويُهدَرُ دمُهُ) ؛ لخبر : « مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ . . فاقتلُوهُ »(٢) .

(ولا يَستقِرُّ لهُ مِلْكٌ) ، بل هوَ موقوفٌ ؛ إنْ هَلَكَ مُرتدًّا.. بانَ زوالُهُ بالرُّدَّةِ ، وإنْ أَسْلَمَ.. بانَ أَنَّهُ لم يَزُلُ ، ولا يَصِحُّ بيعُهُ وهِبتُهُ ورَهْنَهُ وكتابتُهُ على الجديد^(٣).

(ولا يُسبىٰ ، ولا يُفادىٰ ، ولا يُمَنُّ عليهِ) ؛ لأنَّه غيرُ مُبقَّىٰ ، (ولا يَرِثُ ، ولا يُوثُ ،

بخلافِ الكافرِ الأصليِّ في جميع ذلكَ .

[هل يضمنُ المُرتدُّ ما أتلفَهُ ؟]

(وهل يضمنُ ما أَتَلَفَهُ) مِنْ نَفْسِ أو مالٍ أو نحوِهِما (في القتالِ^(٥) ؟ وجهان) .

⁽١) انظر (٢/ ٣٤٧).

⁽۲) سبق تخریجه فی (۲/ ۵٤۵).

⁽٣) الأم (١/٧٧٥، ٣/١٥١).

⁽٤) انظر (٢/٢٦٩).

خَرَجَ به: ما إذا أتلف شيئاً في غيره ؛ فإنَّه يضمنُهُ اتفاقاً . ﴿ شرقاوى ﴾ (٣٨٩ / ٢) .

قلتُ : أصحُّهُما عندَ بعضِهم : لا ضمانَ ، وخالفَهُ البَغَويُّ ، واللهُ أعلمُ .

(قلتُ : أصحُّهُما عندَ بعضِهِم) كصاحبِ " التَّبيهِ " : (لاضمانَ) عليهِ (١٠) ، كأهلِ البَغْيِ (٢٠) ، وأَفَرَهُ النَّويُّ (٣٠) ، (وخالفَهُ البَغْيُ) ؛ فقالَ : يضمنُ (٤٠) ، (واللهُ أعلمُ) ، قالَ في " المُهمَّاتِ " : (وهوَ الصَّحيحُ ؛ فإنَّهُ اللَّذِي نصَّ عليهِ الشَّافعيُ في أكثرِ كتبِهِ ، كما قالَهُ الماوَرْديُّ ، وصَحَّحَهُ الشَّيخُ أبو حامدٍ وجماعاتٌ ، ونَقَلَهُ ابنُ الرُّفْعةِ عنِ الجمهورِ ، وقَطَعَ بهِ القاضي أبو حامدٍ وغيرُهُ) (٥٠) .



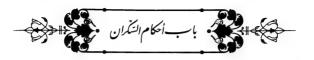
⁽۱) التنبيه (ص١٤٢).

 ⁽٢) أفتى شيخُنا الرَّمْليُّ: أنَّهُ كأهل البَغْي؛ لا ضمانَ عليه ، قالَ : وقالَ البُلْفِينيُّ : (إنَّهُ المنهورُ) ، فاغْرِفْهُ . من هامش (ب) ، وانظر « فتاوى الشهاب الرملي » (٢٩/٤) ، و « البيان » (٢٢/١٢) ، و « تحرير الفتاوي » (٢٠/٥٢) .

⁽٣) أي : في (تصحيح التنبيه) ، وانظر (روضة الطالبين) (١٠/١٥) .

⁽٤) التهذيب (٢٩٦/٧) .

 ⁽٥) المهمات (۱/۳۱) ، وانظر (الحاوي الكبير) (۱/۷٤٤) ، و(مختصر المزني)
 (ص ٣٦٧ ، ٣٧٤) ، و(كفاية النبيه) (۲/۱ ۳۲۵ - ٣٧٥) .



والشُّكُورُ : تَرْكُ الحِشْمةِ عمَّا كانَ يُحتشَمُ منهُ قبلَ ذلكَ . قلتُ : الأصحُّ : أنَّ مَرْجعَهُ إلى العُرْف ، واللهُ أعلمُ .

وتَنفُذُ جميعُ تصرُّفاتِهِ ؛ سواءٌ أكانتْ لهُ أو عليهِ ،

(باب أحكام السّكران)(١)

(والسُّكْرُ : تَرْكُ الحِشْمةِ عمَّا كانَ يُحتشَمُ منهُ قبلَ ذلكَ) .

(قلتُ : الأصحُّ^(٢) : أنَّ مَرجِعَهُ إلى العُرْفِ ، واللهُ أعلمُ) ، وقيلَ غيرُ ذلكَ ، كما يُعرَفُ ممَّا ذَكَرْتُهُ في " شرح البَهْجةِ » في (بابِ الطَّلاقِ)^(٣) .

[حُكْمُ تصرُّفاتِ السَّكْرانِ]

(وتَنفُذُ جميعُ تصرُّ فاتِهِ) ؛ أي : السَّكْرانِ ؛ كالمُكلَّفِ ، ولاتُمَاقِ الصَّحابةِ على مُواخَدْتِهِ بالقَدْفِ ؛ (سواءٌ أكانتْ لهُ أو عليهِ) ؛ كرِدَّتِهِ وإسلامِهِ عنها () . كانَ مسلماً مِنْ حينَ أَسْلَمَ ، للكنَّهُ إذا أفاقَ نَعرِضُ عليهِ الإسلامَ ؛ فإنْ وَصَفَهُ () . كانَ مسلماً مِنْ حينَ أَسْلَمَ ، وإلا فكافرٌ مِنَ الآنَ ، نَقَلَهُ ابنُ الصَّبَاعُ عنِ النَّصَ () ، وجرئ عليهِ البَنْدَنِيجيُّ وإلا فكافرٌ مِنَ الآنَ ، نَقَلَهُ ابنُ الصَّبَاعُ عنِ النَّصَ () ،

⁽١) السكرانُ حيثُ أُطلِق ينصرفُ للمُتعدِّي . ﴿ شرقاوي ١ (٣٨٩ /٢) .

⁽٢) ني (و،ز): (الأرجح).

 ⁽٣) انظر و الغرر البهية » (٤/٧٤).

 ⁽٤) قوله : (كورِتَّيو) راجعٌ للتصرفات التي عليه ، وقوله : (وإسلامِهِ عنها) راجعٌ للتي له ؛ ففي
 كلامه لفتٌ ونشر مُشؤش .

⁽ه) أي : ذَكَرَه ؛ بأنْ نطق بالشهادتين ، أو قال : (أنا مسلم) .

 ⁽۲) انظر دمختصر المزني ٤ (ص٣٦٨)، ودالشرح الكبير ٤ (١٠٧/١١)، ودكفاية النبيه ٤
 (٣٠٦/١٦).

وفي قولٍ : لا ، ولا يُصلِّي حالَ السُّكْرِ ، ويَقضِي بعدَ زوالِهِ ، وإذا ارتدَّ. لم يُستَتَبْ حتىٰ يُفِيقَ ، وكذا لا يُقامُ الحدُّ في السُّكْر .

والمَحَامِليُّ والغَزاليُّ والعِمْرانيُّ وغيرُهُم (١).

(وفي قولٍ : لا) يَنفُذُ شيءٌ مِنْ تصرُّفاتِهِ ؛ لأنَّهُ غيرُ مُكلَّفٍ ، وقيلَ : يَنفُذُ فيما عليه دونَ ما لهُ ؛ تغليظاً عليه .

(ولا يُصلِّي حالَ الشُكْرِ) ؛ لعدمِ تمييزِهِ^(٢) ، (ويَقضِي) ما فاتَهُ (بعدَ زوالهِ)^(٣) ؛ تغليظاً عليهِ .

(وإذا ارتدَّ.. لم يُستَنَبُ) ؛ يعني : لا تَصِحُّ استنابتُهُ (حتىٰ يُفِيقَ) ؛ لأنَّ الشُّبْهةَ لا تزولُ في ذلكَ الحالِ ، وهاذا أحدُ وجهَينِ في « الرَّوْضَةِ » كـ « أصلِها » بلا ترجيحٍ ، ثانيهما : تَصِحُّ استنابتُهُ ، للكنْ يُستحَبُّ أَنْ تُوخَّرَ للإفاقةِ (٤) ، قالَ في « المُهمَّاتِ » : (وهاذا هوَ الصَّحيحُ ؛ فقد قالَ الماوَرُديُّ : إنَّهُ ظاهرُ المذهب ، وقالَ الرُويانيُّ : إنَّهُ الأصحُ)(٥) .

(وكذا لا يُقامُ) عليهِ (الحدُّ في الشُّكْرِ) ، بل يُؤخَّرُ إلىٰ أَنْ يُفِيقَ ؛ ليرتدعَ ، فإنْ أُقِيمَ عليهِ في سُكْرِهِ.. اعتُدَّ بهِ على الأصحِّ ؛ لأنَّهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ أُتِيَ بسَكْرانَ فأَمَرَ بضربهِ ، رواهُ البخاريُّ^(١) .

 ⁽۱) انظر «الوسيط» (۶۰(۲۰)»)، و«البسيط» (٥/ق١١٣)، و«البيان» (٤٨/١٢)،
 و«الشرح الكبير» (١٠٧/١١).

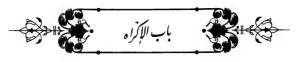
 ⁽٢) أمَّا إذا كان في أوائل نشوة الشُكْر وكان زمنُ الصَّحْو يَسَعُ الصلاةَ.. فإنَّها تصعُ ؛ الأنَّه مُميّرٌ حيثند . « شرقاوى ٩ (٢٠ / ٣٩) .

 ⁽٣) أي : إذا كان مُتعدِّياً ، كما يُستفاد مِنَ التعليل . • شرقاوي ، (٢/ ٣٩٠) .

⁽٤) روضة الطالبين (۱۰/ ۷۱_ ۷۲) ، الشرح الكبير (۱۰۷/۱۱) .

 ⁽٥) المهمات (١٩٧/٨) ، وانظر (الحاوي الكبير) (١٧٦ - ١٧٧) ، و بحر المذهب)
 (٢ (٢٤٢ / ١٢)) .

⁽٦) صحيح البخاري (٦٧٨١) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .



لا يَنفُذُ شيءٌ مِنْ تصرُّفاتِ المُكرَهِ .

قلتُ : بشرطِ قُدْرةِ المُكرِهِ علىٰ تحقيقِ

(باب) خسكم (الإكراه)

(لا يَنفُذُ شيءٌ مِنْ تصرُّفاتِ المُكرَهِ) بغيرِ حقَّ ؛ كتلفُّظِهِ بكلمةِ كفرٍ وطلاقِهِ ؛ لأدلَّةٍ ؛ كقولِهِ تعلىٰ : ﴿ إِلَا مَنْ أُكَرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَيْنُ بِالْإِيمَانِ ﴾ [النحل: ١٠٦] ، وخبرِ : « لا طلاق في إغلاقِ » رواهُ الحاكمُ وصَحَّحَهُ علىٰ شرطِ مسلم (١) ، وفَسَّرَ الشَّافعيُّ وغيرُهُ الإغلاقَ بالإكراهِ (٢) .

والحاصلُ : أنَّهُ لا أَثَرَ لقولِهِ ، إلا في الصَّلاةِ ؛ حيثُ تَبطُلُ بهِ ، وفي طلاقِ زوجةِ المُكرِهِ لهُ^(٣) ، وبيعٍ مالهِ ، ونحوهِما ، ولا لفعلهِ ، إلا في الرَّضاعِ ، والوَطْءِ ، والحَدَثِ ، والتَّحوُّلِ عنِ القِبْلةِ ، وتركِ القيامِ في الفريضةِ معَ القدرةِ ، والفعل المُضمَّن ؛ كالقتل ونحوهِ ، والذَّبع .

[شروطُ حصولِ الإكراهِ]

(قلتُ) : وإنَّما يَحصُلُ إكراهُهُ (بشرطِ قُدْرةِ المُكرِهِ) لهُ (علىٰ تحقيقِ

 ⁽١) المستدرك (١٩٨/) ، ورواه ابن ماجه (٢٠٤٦) ، والدارقطني (٣٩٨٨) عن سيدتنا عائشة رضى الله عنها .

 ⁽۲) انظر و معالم السنن ١ (٣٤٢/٣) ، و والنهاية في غريب الحديث والأثر ١ (٣٧٩/٣) ،
 و و البيان ١ (١٠/١٧) ، و والنجم الوهاج ١ (٧٠٣٠٥) .

 ⁽٣) بأن قال المُكرِهُ : (طَلَقْ زوجتي وإلا قتلتُكَ) ، فطلَق ؛ فإنَّه يقعُ على الصحيح . • روضة الطالبين » (٨/ ٨ ٥) .

ما هَدَّدَهُ بِهِ بِوِلايةِ أَو تَغَلَّبٍ ، وعَجْزِ المُكرَءِ عن دَفْعِهِ بهربِ أو غيرِهِ ، وظَنِّهِ أَنَّهُ إنِ امتنعَ حَقَّقَهُ ، ويَحصُلُ بتخويفٍ بضربٍ شديدٍ ، أو حبسٍ ، أو إتلافِ مالٍ ، ونحوها على الصَّحيح ، واللهُ أعلمُ .

ولا إكراهَ في الزُّنيٰ ؛ لأنَّهُ لا يَحصُلُ إلا بنشاطٍ في الباطن .

قلتُ : الأصحُّ : تَصَوُّرُ الإكراهِ عليهِ ، واللهُ أعلمُ .

ما هَدَّدَهُ بِهِ بِوِلايةِ أَو تَعَلُّبٍ ، وعَجْزِ المُكرَهِ عن دَفْيهِ بهربٍ أَو غيرِهِ) ؛ كالاستعانةِ بغيرهِ ، (وظَنَّهِ أَنَّهُ إِنَّ امْنِيَعَ حَقَّقُهُ) .

[ما يحصل به الإكراه]

(ويَعصُلُ) الإكراهُ (بتخويفِ بضربِ شديدِ ، أو حبسٍ) طويلٍ ، (أو إتلافِ مالٍ ، ونحوِها) ؛ كأخذِ المالِ (على الصَّحيحِ ، واللهُ أعلمُ) ، ويختلفُ ذلكَ باختلافِ طبقاتِ النَّاسِ وأحوالِهِم .

ومُقابِلُ الصَّحبِحِ وجهانِ : أحدُهُما : يُشترَطُ تخويفٌ بقتلٍ ، والنَّاني : يُشترَطُ تخويفٌ بقتلٍ ، والنَّاني : يُشترَطُ تخريفٌ بقتلٍ أو قطعٍ أو ضربٍ يُخافُ منهُ الهلاكُ ، وهـٰذا هوَ الأصحُّ في الإكراهِ على القتل .

ولا يَعصُلُ الإكراهُ بالتَّخويفِ بالعقوبةِ الآجِلَةِ ؛ كقولِهِ : (لَأَضْرِبنَّكَ غداً)(١) .

(ولا إكراهَ) يُتصرَّرُ (في الزَّفىٰ ؛ لأنَّهُ لا يَحصُلُ إلا) بانتشارٍ ، وهوَ إنَّما يَحصُلُ (بنشاطِ في الباطن) ، وهوَ يَقتضِي الاختيارَ .

(قلتُ : الأصحُ : تَصَوُّرُ الإكراهِ عليهِ ، واللهُ أعلمُ) ؛ لأنَّا لا نُسلُّمُ أنَّهُ

 ⁽١) ولا يحصلُ أيضاً بالتخويف المُستحَّقُ ؛ كقوله لمَنْ عليه قصاصٌ : (افعل كذا وإلا اقتصصتُ منك) .

ويجبُ القِصاصُ على المُكرِهِ - بالكسرِ - والمُكرَهِ - بالفتح - على الأظهرِ .

لا يَحصُلُ إلا بانتشارٍ ، بل يَحصُلُ أيضاً بإدخالِ الذَّكَرِ بإِصْبَعِ أو نحوِهِ ، ولأنَّ الانتشارَ تَقتضيهِ الطَّبيعةُ عندَ المُلامَسةِ .

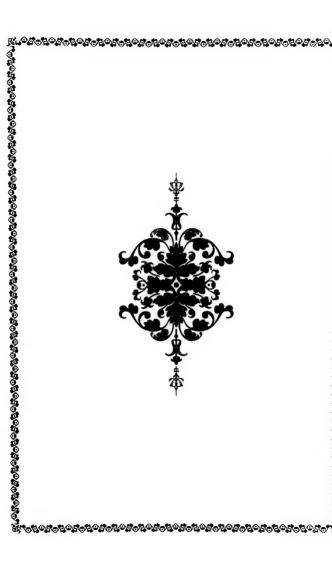
(ويجبُ القِصاصُ على المُكرِهِ - بالكسرِ - و) علىٰ (المُكرَهِ - بالفتحِ - على الأظهر) ، وهاذا تَقَدَّمَ في (فصلٌ : يجبُ القِصاصُ مِنْ غيرِ مُباشرةِ القتل)(١) .



⁽۱) انظر (۲/ ۰۰۷).









(کتاب ایجهاد)(۱)

الأصلُ فيهِ قبلَ الإجماعِ: آياتٌ ؛ كقولِهِ تعالىٰ: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ ﴾ [النوة: ٢١] ، ﴿ وَأَفْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَلَجْدَتُهُ وَالنوية: ٢١] ، ﴿ وَأَفْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدُنَّمُوهُمْ ﴾ [الناه: ٢٩] . ﴿ وَأَفْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدُنُّمُوهُمْ ﴾ [الناه: ٢٩] .

وأخبارٌ ؛ كخبرِ « الصَّحيحَينِ » : « أُمِرْتُ أَنْ أُقاتِلَ النَّاسَ حتى يَقُولُوا : لا إلك إلا اللهُ " (٢) .

[حُكْمُ الجهادِ]

(هَوَ) بعدَ الهِجْرةِ ، كما مرَّ بيانُهُ في (كتابِ الصَّلاةِ)^(٣). . (فرضُ كفايةٍ) كلَّ سنةٍ مرَّةً (٤٠) ؛ كإحياءِ الكعبةِ ، وقالَ تعالىٰ : ﴿ لَا يَسْتَوِى ٱلْقَنِيدُونَ مِنَ الْمُعْمِينِ . . . ﴾ إلىٰ قولِهِ : ﴿ وَكُلَّ وَعَدَ اللّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [النساء : ١٥٥) ، ففاضَلَ بينَ

 ⁽١) وهو لغة : مأخوذٌ مِنَ الجَهْد - أي : المشقّة - أو الجُهْد ؛ أي : الطاقة ، وشرعاً : قتال الكفار لنصرة الإسلام .

⁽۲) سبق تخریجه فی (۲/ ۶۵۰).

⁽٣) انظر (١/١٧٣).

⁽٤) أي : إنْ كان الكفار ببلادهم ؛ بدليل الاستثناء الآتي .

 ⁽٥) وتحصلُ الكفاية : بأنْ يشحنَ الإمامُ الثغور بمكافئينَ للكفار ، مع إحكام الحصون والخنادقِ
 وتقليدِ الأمراء ذلك ، أو بأنْ يدخلَ الإمامُ أو نائبُهُ دارَ الكفر بالجيوش لقتالهم . • تحفة الطلاب » (ص١١٩) .

إلا أنْ يُحِيطُ العدوُّ بالمسلمينَ ؛ فيصيرُ فرضَ عينٍ .

ويُبدَأُ بِقِتَالِ أَهْلِ الرِّدَّةِ قِبلَ أَهْلِ الحربِ ؛ فَيُقَاتَلُونَ مُقْبِلِينَ ومُدبِرِينَ ، ولا يُقبَلُ منهُم إلا الإسلامُ أوِ السَّيفُ ، وكذا أَهْلُ الحربِ ، إلا إنْ كانوا أَهْلَ كتاب

المُنجاهدينَ والقاعدينَ ، ووَعَدَ كلَّأَ الحُسْنيٰ ، ولو كانَ فَرْضَ عينٍ.. لَمَا وَعَدَ القاعدينَ بها .

(إلا أَنْ يُحِيطَ العدوُّ بالمسلمينَ ؛ فيصيرُ فرضَ عينِ)(١) ؛ فيلزمُهُمُ الدَّفعُ اللَّفعُ بالمُمكِنِ ؛ لأنَّ إحاطتَهُم بنا خَطَرٌ عظيمٌ لا سبيلَ إلى إهمالِهِ ، فإنْ أَمْكَنَ تأهُّبُ لقتالٍ . وَجَبَ المُمكِنُ ؛ حتىٰ علىٰ فقيرٍ ، وولدٍ ، ومَدِينِ ، وعبدٍ ، وامرأةٍ بلا إذن (١) .

[أهلُ الرِّدَّةِ يُقاتَلُونَ قبلَ أهل الحرب]

(ويُبدَأُ بقتالِ أهلِ الرَّدَّةِ قبلَ) قتالِ (أهلِ الحربِ) ؛ لأنَّها أَفْحَشُ أنواعِ الكفرِ ؛ (فيُقاتَلُونَ مُقبِلِينَ ومُديرِينَ ، ولا يُقبَلُ منهُم إلا الإسلامُ أوِ السَّيفُ) ؛ لأنَّهُم مُهدَرُونَ ، كما مرَّ بيانُهُ ٢٠٠٠ .

(وكذا) يُقاتَلُ (أهلُ الحربِ) ؛ لِمَا مرَّ^(٤) ، (إلا إنْ كانوا أهلَ كتابٍ) ،

 ⁽١) قوله : (إلا أنْ يُعِيطَ) ، ومعنىٰ إحاطته بنا : دخولُهُ بلدةً لنا ، وقوله : (فيصيرُ فرضَ عينٍ) ؛
 أي : على المُحاط بهم . ٥ شرقاوي ٥ (٣٩٣/٢) .

⁽٢) قوله : (بلا إذنٍ) قيدٌ في الولد وما بعده ؛ أي : لا يُشترَطُ في الوجوب إذن من الأصل وصاحب الدَّين والسيَّد والزوج .

⁽٣) انظر (٢/١٤٥).

⁽٤) انظر (٢/ ٥٥٧ - ٥٥٨)، ويبجبُ عرضُ الإسلام أوَّلاً على الكفار ؛ بأنْ ندعوهم إليه إنْ عَلمُنا أنَّ الدعوةَ لم تَبلُقُهُم ، فإنْ قاتلناهم قَبلَكُ . حَرَمَ ولا ضمان ، أمَّا مَنْ بَلَغَتُهُ الدعوةُ . . فلنا قتلُهُ ابتداءً ولو بما يَمْمُ ؛ كنار ومنجنيق ، وللكن يُستحبُّ عرضُ الإسلام عليه . • شرقارى • (٢/ ٣٩٤) .

وبَلْلُوا الجِزْيةَ ، ويتخيَّرُ الإمامُ في الأسيرِ بينَ المَنِّ ، والفِداءِ ، والقتلِ ، والاسترقاقِ .

قلتُ : المُرادُ بالتَّخْييرِ : فعلُ الأَحَظِّ للمسلمينَ ، فإنْ خَفِيَ. . حَبَسَهُم حتى يظهرَ ، واللهُ أعلمُ .

إلا النِّساءَ ، والصِّبْيانَ ، والمجانينَ ، والعبيدَ ؛ فيُرَقُّونَ بِمُجرَّدِ الأَسْرِ .

أو كانَ لهُم شُبْهةُ كتابٍ ، (وبَلَلُوا الجِزْيةَ) ؛ فإنَّهُم يُقَرُّونَ علىٰ دِينِهِم بها ، كما سيأتى في بابها(١) ، وسيأتى أنَّ الكُفَّارَ يُقرُّونَ أيضاً بالأمانِ والهُدْنةِ(٢) .

[أحكامُ الأسارى]

(ويتخيَّرُ الإمامُ في الأسيرِ بينَ المَنِّ) عليهِ بتخليةِ سبيلِهِ مجَّاناً ، (والفِداءِ) بأَسْرى المسلمينَ أو بمالٍ ، (والقتلِ) بضربِ رَقَبَتِهِ ، (والاسترقاقِ) ؛ للاتَّباعِ فيها^(٣) ، ويكونُ مالُ الفِداءِ ورقابُهُم إذا استُرِقُوا كسائرِ أموالِ الغنيمةِ .

(قلتُ : المُرادُ بالتَّخْييرِ : فعلُ الأَحَظَّ للمسلمينَ) مِنَ الأربعةِ ، (فإنْ خَفِيَ) عليهِ الأَحَظُّ في الحالِ. . (حَبَسَهُم حتىٰ يظهرَ) لهُ فيفعلَهُ ، (واللهُ أعلمُ) .

(إلا النِّساءَ) ، والخَنَاثيٰ ، (والصِّبْيانَ ، والمجانينَ ، والعبيدَ ؛ فَيُرَقُّونَ بِمُجرَّدِ الأَشْرِ) ، فيكونونَ كسائر أموالِ الغنيمةِ .

⁽۱) انظر (۲/ ۲/ ۸۷۰ ۸۷۰ ۹۷۰).

⁽٢) انظر (٢/ ٥٨٥) وما بعدها .

⁽٣) أي : في الأمور الأربعة ، ومحلُّ ثبوتِ هذه الخصال : في غير يهودي تنصَّر أو بالعكس ثمَّ بلَّغناه المأمنَ ثمَّ أَسَرْناه ، أمَّا هو : فيتخيَّرُ الإمامُ بين قتله وإرقاقه ، ثمَّ إنْ لم يُسلِمْ . قُتل رقيقاً ، فلا يُقبَلُ منه إلا الإسلام . انظر * الشرح الكبير » (١١/١١ ع ـ ٤١١) ، و * حاشية الجمل علىٰ شرح المنهج » (١٩٧/٥) ، و * حاشية الشرقاوي » (٣٩٥/٢) ، و * البدر المنيج » (١٩٧٠) ، و * البدر المنيج » (١٩٧٠) .

ويُقتَلُ الشَّيخُ الفاني والرَّاهِبُ وإنْ لم يَكُنْ لهُ رأيٌ ولا تدبيرٌ في الأظهرِ .

ولا جهادَ على المذكورينَ في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمُرْضَىٰ. . . ﴾ الآية .

وذِكْرُ العبيدِ مِنْ زيادتِهِ^(١) .

(ويُقتَلُ) جوازاً (الشَّيخُ الفاني) ؛ أي : الهَرِمُ ، (والرَّاهِبُ وإنْ لم يَكُنْ لهُ) ؛ أي : لكلِّ منهُما (رأيٌ ولا تدبيرٌ) ولا قتالٌ (في الأظهرِ) ؛ لعمومِ الأَدلَّةِ .

وقولُهُ : (ولا تدبيرٌ). . يُغنِي عنهُ ما قبلَهُ .

والثَّاني : لا يجوزُ قتلُهُم ؛ لأنَّهُم لا يُقاتِلُونَ ؛ فمَنْ قاتَلَ منهُم ، أو كانَ لهُ رأيٌ في القتالِ وتدبيرِ أمرِ الحرب. . جازَ قتلُهُ قطعاً .

والتَّرجيحُ مِنْ زيادتِهِ^(٢) .

[موانعُ الجهادِ]

(ولا جهادَ على المذكورينَ في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلضُّمَفَا ٓ وَلَا عَلَى الْمَرْضَىٰ . . . ﴾ الآية (التوبة : ١٩]) .

(قلتُ : تفصيلُ ذلكَ : أنَّهُ لا جهادَ علىٰ صبيُّ ومجنونٍ) ؛ لعدمِ تكليفِهِما ، (وامرأةٍ) ؛ لضعفِها عنِ القتالِ ، ومِثْلُها : الخُنْيٰ ، (ومريض) يتعذَّرُ قتالُهُ ، أو يَشُقُّ عليهِ مشقَّةً شديدةً ، ولا عِبْرةَ بالصُّداعِ والحُمَّى الخفيفَّةِ ، (وذي عَرَج

⁽١) نصَّ الماتن عليها في " دقائق التنقيح " (ق١٢٨) ، وانظر " اللباب " (ص٣٧٣) .

⁽٢) نصَّ الماتن عليها في ﴿ دقائق التنقيع ﴾ (ق١٢٨) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٣٧٣) .

بَيْنٍ) وإنْ قَدَرَ على الرُّكوبِ ، ولا عِبْرةَ بيسيرٍ لا يمنعُ المشيّ (وأَقْطَعَ وأَشَلَّ) ولو لِيَدٍ ؛ لأنَّ مقصودَ الجهادِ البَطْشُ والنِّكايةُ ، وهوَ مفقودٌ فيهِما ، (وعادمِ أُهْبَةِ قتالٍ) ؛ مِنْ سلاحٍ ونفقةِ وراحلةٍ في سفرِ القصرِ ، فاضلٍ جميعُ ذلكَ عن نفقةِ مَنْ تلزمُهُ نفقتُهُ وما ذُكِرَ معَها في الحجِّ .

(وضُبِطَ بأعذارِ الحجِّ) ، قالَ في " المِنْهاجِ " وغيرِهِ : (وكلُّ عُذْرٍ مَنَعَ وجوبَ حجِّ مَنَعَ الجهادَ) (١) ؛ أي : وجوبَهُ ، (إلا خوف طريقٍ مِنْ كُفَّارٍ ، وكذا مِنْ لُصُوصِ المسلمينَ على الصَّحيحِ ؛ فإنَّهُ عذرٌ في الحجِّ دونَ الجهادِ) ؛ لبنائِهِ على مُصادَمةِ المَخاوفِ .

ومُقابِلُ الصَّحيح : يُقيِّدُها بالكُفَّارِ .

(ويُعتبَرُ أيضاً إذنُ صاحبِ الدَّينِ الحالِّ) في سفرِ المَدِينِ إذا كانَ مُوسِراً ٢٠ ؛ مُسلِماً كانَ ربُ الدَّينِ أو زِمِّيًا ، بخلافِ المُؤجَّلِ ، والحالُّ إذا كانَ المَدِينُ مُسِماً ؛ لا يُعتبَرُ فيهِ ذلكَ ٣٠ ، ولوِ استنابَ المُوسِرُ مَنْ يَقضِي دَينَهُ مِنْ مالٍ حاضرِ . . جازَ لهُ السَّفرُ بدونِ إذنِ ربُ الدَّين .

⁽۱) منهاج الطالبين (ص٥١٥)، وانظر والتهذيب؛ (٤٤٩/٧)، ووروضة الطالبين؛ (٢١٤/١)، وو كفاية النبيه؛ (٣٦٣/١٦)، وو تتمة الندريب؛ (٢١٤/٤).

⁽٢) قوله : (إذنُ صاحبِ الدَّبينِ) ؛ أي : أو ظنَّ رضاه وهو مِنْ أهلِ الإذن والرِّضا ؛ بأنْ كان رشيداً ، فإن كان محجوراً عليه . لم يَجُرُّ لمَدِينه السفرُ مطلقاً ؛ لأنَّهُ لا يُعتبَرُ إذنهُ ولا رضاه ، ولا أثَرَ لإذن وليه ؛ إذ لا مصلحةً له في ذلك ، وشَمِلَ الدَّبنُ : الكثيرَ والقليل ؛ كالمرهم والفَلْس . انظر • حاشية الشرقاوي • (٣٩٦/٣) .

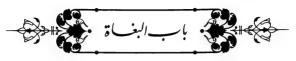
⁽٣) أي : الإذن .

والأبوَين المسلمَين ، واللهُ أعلمُ .

(و) يُعتَبَرُ أيضاً إذنُ (الأبوَينِ المسلمَينِ) في سفرِ الابنِ للجهادِ وغيرِهِ مثّا يَغلِبُ فيهِ الخوفُ ، (واللهُ أعلمُ) ، لا في سفرِ تعلَّم فرضِ عينٍ ، ولا فرضِ كفاية ؛ كطلبِ درجةِ الفتوىٰ ، ولا غيرِهِما مثّا لا يَغلِبُ فيهِ الخوفُ .

فإنْ أَذِنَ أَبُواهُ والغَرِيمُ في الجهادِ ، ثمَّ رَجَعُوا بعدَ خروجِهِ وعَلِمَ بهِ . . وَجَبَ عليهِ الْرُجُهُ عليهِ الْمُثَّ عليهِ الرَّجُوعُ إِنْ لَم يَحضُرِ الصَّفَّ ، إلا أَنْ يخافَ على نَفْسِهِ أَو مالِهِ ؛ فلا يلزمُهُ الرَّجوعُ . . حَرُمَ الانصرافُ في الرَّجوعُ . . حَرُمَ الانصرافُ في الأظهر .

0 0 0



(بابالبغاة)

جمعُ (باغٍ) ، سُمُّوا بذلكَ ؛ لمُجاوزتِهِمُ الحدَّ ، وهم مُخالِفُو الإمامِ بتركِ الانقيادِ لهُ^(۱) ، أو منع حقَّ توجَّه عليهِم^(۲) ؛ كالزَّكاةِ .

والأصلُ فيهِ قبلَ الإجماعِ: قولُهُ تعالىٰ: ﴿ وَإِن طَابَهْنَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِينِينَ الْمُؤْمِينِينَ الْمُؤْمِينِينَ الْقَتَالُواْمِ ، للكنّها تشملُهُ ؛ لعمومِها (٢٠) ، أو تقتضِيهِ (٤٠) ؛ لأنّهُ إذا طُلِبَ القتالُ لبَغْيِ طائفةٍ على أَخْرىٰ . . فلِلْبَغْي على الإمام أَوْلىٰ .

وقتالُهُم واجبُ (٥) .

[أنواعُ قتالِ المسلمينَ]

ولمَّا شاركَهُم في طلبِ القتالِ طائفتانِ أُخْرِيانِ. . جَمَعَ الثَّلاثةَ بقولِهِ : (قتالُ المسلمينَ ثلاثةُ أنواع) :

 ⁽١) قوله : (وهم مخالفو الإمام) ؛ أي : مسلمون مخالفو الإمام ولو جائراً بتأويلٍ باطلٍ ظناً وشؤكة . انظر ٩ حاشية الشرقاري ١ (٣٩٨/٢) .

 ⁽۲) أي : وقد طُلب منهم .

 ⁽٣) لأنَّ (الطائفة) تُطلق على الواحد الصادق بالإمام ؛ فشمولُها له على هذا بطريق المنطوق ،
 وعلى ما بعدة بطريق القياس الأولَّوي ؛ فلذا قدَّم العِلَّة الأولىٰ على الثانية . « شرقاوي »
 (٣٩٩/٢) .

⁽٤) أي : بطريق القياس كما مرّ .

 ⁽٥) أي : على الإمام أو نائبه بالشروط الآتية .

البُغاةُ ، والخوارجُ ، وقُطَّاعُ الطَّريقِ .

فَيُقانَلُ الفريقانِ الأَوَّلانِ مُقبِلِينَ غيرَ مُدبِرِينَ ، ولا يُذفَّفُ علىٰ جريحِهِم ،

پىدى ، درىم ، دود و مىپيى غير سېږين ، ود يىت غىي ، روپوچ،

(البُغاةُ) ؛ وهم مَنْ ذُكِرَ .

(والخوارجُ) ؛ وهم صِنْفٌ مِنَ المبتدعةِ يعتقدونَ أنَّ مَنْ أتى كبيرةً كَفَرَ وحَبِطَ عملُهُ وخُلِّدَ في النَّارِ ، وأنَّ دارَ الإسلامِ تصيرُ بظهورِ الكبائرِ فيها دارَ كفرٍ وإباحةٍ .

(وَقُطَّاعُ الطَّرِيقِ) ؛ وهم طائفةٌ يترصَّدونَ في المَكامِنِ ؛ لأخذِ مالٍ ، أو لقتلٍ ، أو إرعابٍ مُكابرةٌ (١ ؛ اعتماداً على الشَّوكةِ ، معَ البعدِ عنِ الغَوْثِ .

[أحكامُ البُغاةِ والخوارجِ]

(فيُقاتَلُ الفريقانِ الأوَّلانِ مُقبِلِينَ غيرَ مُدبِرِينَ) إذا كانوا في إدبارِهِم غيرَ مُتحرِّفِينَ لقتالِ ، ولا مُتحبِّرِينَ إلىٰ فئةِ ، ولا مُجتبِعِينَ تحتَ رايةِ زعيبِهِم .

(ولا يُذفَّفُ على جريجهم)(٢) ؛ للنَّهي عن ذلكَ فيما رواهُ الحاكمُ وصَحَّحُهُ (٣) ، ولأنَّ القصدَردُهُمُ إلى الحقَّ لا قتلُهُم .

ولا يُقاتَلُونَ حتىٰ يبعثَ إليهِمُ الإمامُ أميناً فَطِناً ناصحاً يسألُهُم ما يَنقِمُونَ منهُ^(٤)، فإنْ ذَكَرُوا مَظْلِمةً أو شُبْهةً. . أزالَها ، فإنْ أَصَرُّوا . . نَصَحَهُم ووَعَظَهُم

⁽١) قوله: (مُكابرةً) حالٌ منَ الأخذ وما بعده .

⁽٢) التَّذْفيفُ : تعجيلُ القتل وإسراعُهُ .

⁽٣) المستدرك (٢/ ١٥٥) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضى الله عنه .

⁽٤) أي : يكرهون ، وقوله : (حتىٰ يبعث) ؟ أي : وجوباً ، وقوله : (أميناً قَطِناً) ؛ أي : ندباً إن كان البعث لمُجرَّد السؤال ، فإنْ كان للمناظرة وإزالة الشبهة . كان واجباً ، والمُرادُ بالأمين : العدلُ العارف بالعلوم والحروب ، وبالفطن : الحاذقُ الماهر في المناظرة ، وبالناصح : مَنْ عندَهُ نصحٌ لأهل العدل ، وقبل : للبغاة . انظر * حاشية الشرقاوي * (٢٠٠٧) .

فإذا انقضتِ الحربُ.. ردَّ عليهِم ما أَخَذَ مِنْ أموالِهِم ، وأَخَذَ منهُم ما أَخَذُوهُ مِنْ أهلِ العدلِ ، ولا يجبُ ضمانُ ما أَتْلَفُوهُ مِنْ نَفْسٍ ومالٍ في حالةِ القتالِ في الأظهرِ ، ويُشترَطُ في ذلكَ : أنْ يكونَ

وأَمَرَهُم بالعَودِ إلى الطَّاعةِ ، فإنْ أَصَرُّوا . . دعاهُم إلى المناظرةِ ، فإنْ لم يُجِيبُوا ، أو أجابُوا وغُلِبُوا وأَصَرُّوا مُكابِرِينَ . . آذَنَهُم بالقتالِ^(١) ، فإنِ استَمْهَلُوا فيهِ^(٢) . . اجتهدَ وفَعَلَ ما رآهُ صواباً .

(فإذا انقضتِ الحربُ) وأُمِنتْ غائلتُهُم (٣).. (ردَّ عليهِم ما أَخَذَ مِنْ أُمولِ العدلِ) ، أموالِهِم) (عَلَيْهِم وسلاحِهِم ، (وأَخَذَ منهُم ما أَخَذُوهُ مِنْ أَهلِ العدلِ) ، ولا تُستعمَلُ خيلُهُم وسلاحُهُم إلا لضرورةٍ .

(ولا يجبُ) عليهِم (ضمانُ ما أَتَلَفُوهُ مِنْ نَفْسٍ ومالٍ في حالةِ القتالِ في الأظهرِ) ، كأهلِ العدلِ ، والنَّاني : يَضْمَنونَ ؛ لأَنَّهُم مُبطِلُونَ ، ودُفِعَ بشُبْهةِ تأويلِهِم .

أمًّا في غيرِ حالةِ القتالِ. . فيَضْمَنونَ ؛ جَرْياً على الأصلِ في الإتلافاتِ . والتَّرجيحُ منْ زيادتِه (٥٠) .

[شروطُ جَرَيانِ أحكام البُغاةِ والخوارج عليهِم]

(ويُشترَطُ في ذلكَ) ؛ أي : فيما ذُّكِرَ مِنْ حُكْمِ البُّغاةِ والخوارج : (أَنْ يكونَ

⁽١) أي : أعلمهم به وجوباً .

⁽٢) أي : طلبوا الإمهال في القتال .

 ⁽٣) أي : شرُّهُم ؛ لقودهم إلى الطاعة ، أو تفرُّقهم وعدم توقُّع عَوْدهم . • شرح المنهج ٠
 (٣) أي : شرُّهُم ؛ لقودهم إلى الطاعة ، أو تفرُّقهم وعدم توقُّع عَوْدهم . • شرح المنهج ٠

⁽٤) وهاذا الردُّ واجبٌ .

⁽٥) نصَّ الماتن عليها في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق١٢٨) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٣٧٣) .

لهُم تأويلٌ وشَوْكةٌ ، وأنْ يَنصِبُوا إماماً ، وإلا فهم كقُطَّاع الطَّريقِ .

قلتُ : الأصحُّ : أنَّهُ لا يُشترَطُ نصبُ إمام ، واللهُ أعلمُ .

ويُتبَعُ قُطًّاعُ الطَّريقِ حتىٰ يتفرَّقُوا ، ولا يُذفَّفُ علىٰ جريحِهِم .

لهُم تأويلٌ) غيرُ قطعيِّ البطلانِ يعتقدونَ بهِ جوازَ تركِ انقيادِهم للإمامِ أو منعِهِمُ الحقَّ ، (وشَوْكةٌ) ؛ أي : قوَّةٌ ؛ بحيثُ يحتاجُ الإمامُ في ردَّهِم إلىٰ كُلْفةِ مالِ وقتالِ ، (وأنْ يَنصِبُوا) لهُم (إماماً) ؛ لتجتمعَ بهِ شَوْكتُهُم ، (وإلا) ؛ أي : وإنِ انتفىٰ شيءٌ ممّاً شُرِطَ . . (فهم كَقُطَّاع الطَّريقِ)(١) ، وسيأتي حُكْمُهُم(٢) .

(قلتُ : الأصحُّ : أنَّهُ لا يُشترَطُ نصبُ إمامٍ ، واللهُ أعلمُ) ؛ لأنَّ عليًا قاتلَ أهلَ الجَمَلِ ولا إمامَ لهُم ، وأهلَ صِفْينَ قبلَ نصبٍ إمامِهم .

[أحكامُ قُطَّاعِ الطَّريقِ]

(ويُتبَعُ قُطَّاعُ الطَّريقِ) بالقتالِ (حتىٰ يتفرَّقُوا ، ولا يُذنَّفُ علىٰ جريجِهِم) ؛ لِمَا مرَّ في نظيرِهِ^(٣) .

(قلتُ : قالَ البَنَويُّ) فيما يتعلَّقُ بالخوارجِ : (إذا قاتلَ الخوارجُ . . فهم كَقُطَّاعِ الطَّريتِ) ، وإلا تُركُوا^(٤) ، (وجَرزَمَ بعِ في المُحرَّدِ)

 ⁽١) أي : فيضمنون ما أتلفوه ؛ سواءٌ في حال الحرب أم لا . نعم ؛ ذو الشوكة بلا تأويل لا يضمن
 ما أتلفه في حال قتال ؛ لضرورته ؛ سواءٌ كان مسلماً أم مرتذاً على المعتمد . « شرقاوي »
 (٤٠٣/٢) .

⁽۲) انظر (۲/۲۲۰ ۲۰۵).

⁽٣) انظر (٢/١٤٥).

⁽٤) التهذيب (٧/ ٢٨٠) .

و" المِنْهاجِ " ، وحكى الإمامُ في تكفيرِهِم وجهَينِ ، قالَ : (فإنْ لم نُكفُرْهُم. . فلهُم حُكُمُ المُرتدِّينَ ، وقيلَ : البُغاة) ، واللهُ أعلمُ .

و « المِنْهاجِ »)(١) ، ونَقَلَهُ في « الرَّوْضةِ » و « أصلِها » عنِ البَغَويِّ بعدَ قولِهِما عنِ الجمهورِ : (لو بَعَثَ الإمامُ إليهِم والياً فقتلوهُ . . فعليهِمُ القِصاصُ ، وهل يتحتَّمُ قتلُ قاتلِهِ عن اللَّهِ مُشَهَرَ السَّلاحَ ، أو لا ؛ لأنَّهُ لم يَقصِدُ إخافةَ الطَّريقِ ؟ وجهانِ) ، زادَ في « الرَّوْضةِ » : (قلتُ : أصحُّهُما : لا يتحتَّمُ)(٢) .

(وحكى الإمامُ في تكفيرِهِم وجهَينِ) ، والمذهبُ : أنَّهُم لا يُكفَّرونَ ، (قالَ : فإنْ لم نُكفَّرُهُم . . فلهُم حُكُمُ المُرتدِّينَ) ؛ فلا تَنفُدُ أحكامُهُم ، ويُقاتلُونَ مُقيلِينَ ومُديرِينَ ، ويَضْمَنونَ ما أَتلَفُوهُ مطلقاً ، (وقبلَ) : حُكُمُ (البُغاقِ ، واللهُ أَعلَمُ) ؛ فتَنفُذُ أحكامُهُم ، ويُقاتلُونَ مُقبِلِينَ لا مُديرِينَ ، ولا يَضْمَنونَ ما أَتلَفُوهُ حالةَ القتالُ (٣) .

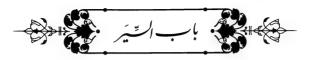
والمُوافِقُ لِمَا مرَّ : ترجيحُ الثَّاني .

0 0 0

⁽۱) المحرر (٣/ ١٣٨٩) ، منهاج الطالبين (ص٤٩٩) .

⁽٢) روضة الطالبين (١٠/ ٥١) ، الشرح الكبير (٨٠/١١) .

⁽٣) انظر ﴿ نهاية المطلب ﴾ (١٤٠/١٧) .



ما أَخَذَهُ أهلُ الحربِ مِنْ مالِ مسلم. . يسترجعُهُ مالكُهُ قبلَ القِسْمةِ وبعدَها.

(باب السيّر)

بكسرِ السِّينِ وفتحِ الباءِ : جمعُ (سِيرةِ)(١) ؛ وهيَ السُّنَةُ والطَّريقةُ (٢) ، والمُرادُ (٢) : أحكامُ الجهادِ المُتلقَّاةُ مِنْ سِيرِ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ في غَزَواتِهِ (١) ، فتَرْجَمَ بها ، وتَرْجَمَ فيما مرَّ عنِ القتالِ بـ (الجهادِ) ، ومنهُم مَنْ جَمَعَ بينَهُما في بابٍ ؛ فتَرْجَمَ بعضُهُم عنهُما بـ (السِّيرِ)(٥) ، وبعضُهُم بـ (الجهادِ)(١) ، وبعضُهُم بهما (٧) ، وبعضُهُم بـ (قتالِ المُشرِكِينَ)(٨) .

[حُكْمُ المالِ المُسترَدِّ مِنْ أهلِ الحربِ]

(ما أَخَذَهُ أهلُ الحربِ مِنْ مالِ مسلم) أو ذِمِّيٌ ، ثمَّ أُخِذَ منهُم. . (يسترجعُهُ مالكُهُ قبلَ القِشمةِ وبعدَها)^(٩) ، ويُعوَّضُّ الإمامُ مَنْ ظَهَرَ ذلكَ في نصيبِهِ مِنْ بيتِ

⁽۱) ك (سِدْرة وسِدَر).

⁽٢) قوله : (وهمَى) ؛ أي : السيرةُ لغةً .

⁽٣) أي : اصطلاحاً .

 ⁽٤) وهي التي خَرَجَ فيها ، أو في سراياه ؛ وهي التي لم يخرج فيها صلَّى الله عليه وسلَّم .

⁽٥) كما فعل صاحب (الحاوي الكبير) (٣/١٤)، و(المهذب) (٢٢٥/٥)، و(البيان) (٩٣/١٢) ، و(البيان) (٩٣/١٢) ، وغيرهم .

⁽٦) كما فعل صاحب (التلخيص) (ص٦٠٣) ، وصاحب (الغاية والتقريب) (ص١٤٣) .

⁽٧) كما فعل الجرجاني في (التحرير ١ (٢٨٥ /٢) .

⁽٨) كما فعل صاحب (التنبيه) (ص ٢٣١) .

 ⁽٩) قوله : (يسترجعُهُ) ؛ أي : إنْ عُرِفَ مالكُهُ ، وإلا فهو مالٌ ضائع أمرُهُ لبيت العال . ٤ تعليق =

والمالُ المأخوذُ مِنْ أهل الحرب قَهْراً. . غنيمةٌ .

قلتُ : وكذا ما أَخَذَهُ واحدٌ أو جمعٌ مِنْ دارِ الحربِ سرقةً ، أو وُجِدَ كهيثةِ اللَّهَطةِ في الأصحّ ، واللهُ أعلمُ .

وتُخمَّسُ الغنيمةُ ، إلا السَّلَبَ ؛ فهوَ للقاتل في الأظهرِ .

المالِ ، فإنْ لم يَكُنْ فيهِ شيءٌ . . أعادَ القِسْمة (١) .

[الغنيمةُ وبعضُ أحكامِها]

(والمالُ المأخوذُ مِنْ أهلِ الحربِ قَهْراً. . غنيمةٌ)(٢) ، وكذا غيرُ المالِ مِنَ الاختصاصاتِ .

(قلتُ : وكذا ما أَخَذَهُ واحدٌ أو جمعٌ مِنْ دارِ الحربِ سرقةً ، أو وُجِدَ كهيثةِ اللَّقَطةِ) ممَّا يُعلَمُ أنَّهُ لهُم فأَخَذَهُ ؛ فإنَّهُ غنيمةٌ (في الأصحُّ ، واللهُ أعلمُ) ؛ لأنَّ دخولَهُ دارَ الحرب والتَّغريرَ بالنَّفْسِ يقومُ مَقامَ القتالِ .

والثَّاني : يختصُّ بهِ مَنْ أَخَذَهُ ؛ لأنَّهُ ليسَ مأخوذاً بقوَّةِ الجندِ ولا بقوَّةِ الإسلامِ حتى يكونَ فَيُثنَّا^(٣) ، ولا بالقتالِ حتى يكونَ غنيمةً .

(وتُخمَّسُ الغنيمةُ ، إلا السَّلَبَ ؛ فهوَ للقاتلِ في الأظهرِ) ، كما مرَّ بيانُ ذلكَ في (باب قَسْم الغنيمةِ والفيءِ)(٤) .

⁼ ياغثان على القوت ؛ (ص٢٩٥).

 ⁽١) أي: بعد ردّ مال المسلم إليه . انظر (التهذيب) (٥/ ١٥١) .

⁽٣) في (ب، د، هـ): (السلاح)بدل (الإسلام).

⁽٤) انظر (١/ ٧٣٩، ٤١٧هـ ٤٤٧).

ويجوزُ الأكلُ مِنْ طعامِ الغنيمةِ في دارِ الحربِ بلا ضمانٍ ، فإنْ فَضَلَ منهُ بعدَ الوصولِ إلىٰ دارِ الإسلام شيءٌ . . رُدَّ إلى المَغْنَمَ .

والثَّاني : يُخمَّسُ كسائرِ أموالِ الغنيمةِ ؛ فخُمُسُهُ لأهلِ الخُمُسِ ، والباقي للقاتل .

والتَّرجيحُ مِنْ زيادتِهِ^(١) .

فعلى الأوَّلِ : إنَّما تُخمَّسُ الغنيمةُ بعدَ إخراج السَّلَبِ .

(ويجوزُ) لمَنْ شَهِدَ الوَقْعةَ قبلَ القِسْمةِ (الأكلُ مِنْ طعامِ الغنيمةِ في دارِ الحربِ) وقبلَ رجوعِهِ إلى عامِرِ الإسلام (٢٠ ؛ لخبرِ البخاريُّ عنِ ابنِ عمرَ رَضِيَ اللهُ عنهُما: (كُنَّا نُصِيبُ في المَغاذِي العَسَلَ والعِنَبَ فنأكلُهُ ولا نرفعُهُ)(٣٠ ، وفييَ اللهُ عنهُما: (كُنَّا نُصِيبُ في المَغاذِي العَسَلَ والعِنَبَ فنأكلُهُ ولا نرفعُهُ)(٣٠ ، ولأنَّ الحاجة في تلكَ الأماكنِ داعيةٌ إليهِ ، ويجوزُ عَلْفُ البهائمِ تِبْناً وشَعِيراً ونحوَهُما ، وذبحُ مأكولِ للحمِه (٤٠ ؛ (بلا ضمانٍ) لذلك ، (فإنْ فَضَلَ منهُ بعدَ الوصولِ إلى) عامِر (دارِ الإسلام شيءٌ . . رُدَّ إلى المَغْنَم)(٥٠ ؛ لزوالِ الحاجةِ .

قالَ : (وقولي : ﴿ فَإِنْ فَضَلَ . . . ﴾ إلىٰ آخرِهِ . . أَحْسَنُ مِنْ قولِهِ : ﴿ فَإِذَا خَرَجُوا . . . ﴾ ؛ لأنَّ الأصحَّ : امتدادُ ذلكَ إلىٰ وصولِ عُمْرانِ الإسلام ولو خَرَجُوا

⁽١) نصَّ الماتن عليها في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق٨٦٨) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٣٧٤) .

 ⁽٢) قوله: (الأكلُ)؛ أي: النبشُطَّ والتوشعُ بنحو الأكل، وله ذلك على سبيل الإباحة
 لا الملك؛ فهو مقصورٌ على انتفاعه، كالضيف لا يتصرَّفُ فيما قُدَّمَ له إلا بالأكل، فليس له بيعُهُ ولا هيئةُ ولا تضييفُ أحد به. انظر ٥ حاشية الشرقاوي ٥ (٢٠٤/٢) .

⁽٣) صحيح البخاري (٣١٥٤) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

 ⁽٤) لا لأخذ جلده وجعلهِ سقاءً أو غيره ، ويجبُ ردُّ جلده إنْ لم يُؤكَلُ معه . • تحفة الطلاب ،
 (١٢٠ - ١٢١) .

أي : قبل قسمته ، أمَّا بعد قسمته . . فيْرَدُّ للإمام ليقسمَهُ إنْ أمكن ، فإنْ لم يُمكِنْ لقِلَته وتفرُّقِ
 الغانمين . . ردَّه للمصالح . • شرقاوي » (٢ / ٤٠٥) .

مِنْ دار الحرب)(١).

[حُكْمُ الانصرافِ عن صفِّ القتالِ]

(ويَحرُمُ) على المُقاتِلِ^(٢) (الانصرافُ عنِ الصَّفُ إذا لَم يَزِدُ عددُ الكفَّارِ علىٰ مِثْلَيْنَا) ، بخلافِ ما إذا زادَ ؛ لقولِهِ تعالىٰ : ﴿ فَإِن يَكُنْ مِنْكُمْ مِّأَنَّةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِيُواُ مِأْتَنَيْنِ . . . ﴾ الآيةَ [الانفال : ٦٦] (٣) ، وهوَ أمرٌ بلفظِ الخبرِ ^(١) ؛ إذْ لو كانَ خبراً ^(٥). . لَم يَقَعْ بخلافِ المُخبَرِ عنهُ ^(١) .

والمعنىٰ في وجوبِ المُصابَرةِ لمِثْلَيْنا : أنَّ المسلمَ علىٰ إحدى الحُسْنَينِ ؛ إمَّا أَنْ يُقتَلَ فيدخلَ الجنَّةَ ، أو يَسْلَمَ فيفوزَ بالأجرِ والغنيمةِ ، والكافرَ يُقاتِلُ على الفوزِ بالأُنيا .

وخَرَجَ بالصَّفَّ : ما لو لَقِيَ مسلمٌ كافرَينِ ؛ فلهُ الانصرافُ وإنْ كانَ هَوَ الَّذي طَلَبَهُما؛ لأنَّ فرضَ الجهادِ والنَّباتِ إنَّما هوَ في الجماعةِ (٧٧) ، للكنْ قالَ البُلْقِينيُّ : (الأظهرُ بمُقتضىٰ نصَّ الشَّافعيُّ في " المُختصَرِ » : أنَّهُ ليسَ لهُ الانصرافُ)(٨) .

⁽١) دقائق تنقيح اللباب (ق١٢٨- ١٢٩) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٣٧٤) .

 ⁽٢) أي : المقاتل الذي لزمة الجهاد ؛ وهو المسلم البالغ العاقل الذّكر الحرُّ المستطيع ، والانصراف عن الصفّ بقيده حرامٌ من الكبائر . انظر و حاشية الشرقاوي ٤ (٢ / ٢٥٥) .

 ⁽٣) وقوله : (يكن) ضُبط بالمثناة الفوقية في بعض النسخ ، وهي قراءة جماعة ما عدا عاصماً وحمزة والكسائي وخَلَفاً . انظر (إتحاف فضلاء البشر ١ (ص٢٩٩) .

⁽٤) أي : لِتَصْبِرُ منةٌ لمنتَين . • تحفة الطلاب ، (١٢١٠) .

⁽٥) أي : لفظاً ومعنى .

 ⁽٦) لأنَّ الخُلْفَ في إخبار الله تعالى مُحالٌ ؛ فلو كان خبراً على حقيقته . للَّزِمَ الخُلْفُ ؛ لأنَّ المئة قد لا تغلبُ المثنين .

 ⁽٧) وهو المعتمد . انظر (تحفة المحتاج) (٢٤٣/٩) ، و(نهاية المحتاج) (٨/ ٦٥) .

⁽٨) انظر د مختصر المزنى ١ (ص٣٧٨) ، ود تحرير الفتاوي ١ (٣٠٢ /٣) .

إلا مُتحرِّفاً لقتالٍ ، أو مُتحيِّزاً إلىٰ فئةٍ .

فعلى الأوَّلِ : كلامُ المُصنَّفِ أَحْسَنُ مِنْ قولِ « اللَّبابِ » : (ولا ينحرفُ مسلمٌ عن كافرَين)(١) .

(إلا مُتحرِّفاً لقتالِ) ؛ كمَنْ ينصرفُ ليَكُمُنَ في موضعِ ويَهجُمَ ، أو ينصرفُ مِنْ مَضِيقِ ليتبعَهُ العدوُّ إلىٰ مُتَّسَعِ سهلِ للقتالِ ، (أو مُتحيِّزاً إلىٰ فئةِ) يَستنجِدُ بها ولو بعيدةً ؛ فلا يَحرُمُ انصرافُهُ ؛ قالَ تعالىٰ : ﴿ إِلَّا مُتَحَرِّفًا . . . ﴾ [الانفال : ١٦] الآنةَ .

(وَيُقْتَلُ كُلُّ كَافِرٍ ، إِلا خمسةً ؛ كما ذَكَرْنَا) ؛ وهمُ : النَّسَاءُ ، والصَّبْيانُ ، والممانينُ ، والشَّيخُ الفاني ، والرَّاهبُ ؛ علىٰ قولِ فيهما ، لكنْ قَدَّمَ المُصنَّفُ أَنَّ الأَظهرَ فيهِما خلافُهُ ، وأنَّ العبيدَ لا يُقتَلُونَ أيضاً (٢) ، وقدَّمتُ أنَّ الخَنَاثيٰ كذلكَ (٢) .

[حُكْمُ نصبِ المنجنيقِ وغيرِهِ أثناءَ القتالِ]

(ويجوزُ نصبُ المِنْجَنِيقِ عليهِم) ، وحصارُهُم في البلادِ والقِلاعِ ، (وإرسالُ الماءِ والنَّارِ إليهِم) وإن كانَ فيهِم نساءٌ وصِبْيانٌ ، (إنْ لم يَكُنْ فيهِم مسلمٌ أو مُستأمَنٌ) ؛ قالَ تعالىٰ : ﴿ وَمُذُوهُمُ وَأَحْصُرُوهُمْ ﴾ [النوبة : ٥] ، وحاصرَ رسولُ اللهِ

⁽١) اللباب (ص٣٧٤) ، وفيه : (كافر) بدل (كافرين) ، وانظر ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق١٢٩) .

⁽٢) انظر (٢/٩٥٩-٥٦٥).

 ⁽٣) انظر (٢/ ٥٥٩) ، وكذلك لا يُقتَلُ الرُّسُلُ ؛ لجريان السنة بعدم قتلهم ، وهذا إذا لم يَجْرِ منهم خيانةٌ أو سبَّ للمسلمين . انظر • شرح التحرير • (ص ١٢١) ، و• حاشية الشرقاوي •
 (٤٠٧ /٢) .

فإنْ كانَ . . فَيُكرَهُ إِنْ وَجَدَ منهُ بُدّاً ، وعَقْرُ دَوَابُهِم في حالِ القتالِ ، ورَمْيُهُم ولو تترَّسُوا بأطفالِهم في الأظهر .

صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ أهلَ الطَّاثِفِ ، رواهُ الشَّيخانِ^(١) ، ونَصَبَ عليهِمُ المِنْجَنِيقَ ، رواهُ البَيْهَقِيُ^(٢) ، وقِيسَ عليهِ إرسالُ الماءِ والنَّار .

(فإنْ كانَ) فيهِم مسلمٌ أو مُستأمَنٌ . . (فيُكرَهُ) ذلكَ (إنْ وَجَدَ منهُ) الإمامُ (بُدَاً) ؛ أي : غِنى^{(٢} .

(و) يجوزُ (عَقْرُ دَوَابِّهِمُ) الَّتِي يُقاتِلُونَ عليها (في حالِ القتالِ) ؛ لدفعِهِم ، أو لظَفَرِ بهِم ، وكذا لو خِفْنا بعدَ أنْ غَيِمْناها أنْ يأخذُوها ويُقاتِلُونا عليها .

وَمَحَلُّ ذَلكَ^(٤) : في غيرِ حَرَمِ مكَّة ، فلو تحصَّنَ بحَرَمِها طائفةٌ مِنَ الكُفَّارِ. . لم يَجُزْ قتالُهُم بما يَعُمُّ ، كما نصَّ عليهِ في " الأمِّ "^(٥) .

(و) يجوزُ (رَمْيُهُم) إذا الْتَحَمَ الحربُ^(١) (ولو تترَّسُوا بأطفالِهِم) ونساثِهِم (في الأظهرِ) وإنْ لم تَدْعُ ضرورةٌ إلىٰ رَمْيِهِم ، ورَجَّحَهُ في « الرَّوْضةِ » ؛ لئلًّا يتَّخِذُوا ذلكَ ذَريعةً إلىٰ تعطيل الجهادِ^(٧) .

 ⁽١) صحيح البخاري (٤٣٢٥)، صحيح مسلم (١٧٧٨) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما،
 ووقع في ٩ مسلم ١ : (عمر) بدل (عمر) ، وصوّب الدارقطني وغيره ما في ٩ البخاري ١٠ انظر
 ٩ شرح صحيح مسلم ١ للنوري (١٣٣/١٢) ، و٩ إرشاد الساري ١ (١٩٩/٦).

⁽٢) السنن الكبرئ (٩/ ٨٤) عن سيدنا أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه ، وانظر (البدر المنير) (١٩٦١- ٩٤ ، ٩٦) .

⁽٣) عبارة (تحفة المحتاج) (٢٤٢/٩) : (يُكرَهُ ذلك حيثُ لم يضطرُ إليه ؛ كأنْ لم يحصلِ الفتحُ إلا به ؛ تحرُّزاً مِنْ إيذاء المسلم ما أمكن) .

⁽٤) أي : القتل بما يَعُمُّ ؛ مِنْ نصب منجنيق وغيره .

⁽٥) الأم (٤/٣/٧).

 ⁽٦) لفظُ (الحرب) مُؤنَّثُ ، وقد تُذكَّر - كما هنا - إذا أُريد بها معنى القتال .

⁽٧) روضة الطالبين (١٠/ ٢٤٤_ ٢٤٠) ، وفي هامش (ب) : (أفتىٰ شيخُنا الرَّمْلئُ بما في =

ولو ماتَ مُستأمَنٌ بدارِ الإسلامِ. . فمالُهُ لورثتِهِ ، فإنْ لم يَكُنْ لهُ وارثٌ. . فهرَ فَيْءٌ .

والثَّاني : لا يجوزُ إنْ لم تَلْعُ ضرورةٌ، ورَجَّحَهُ في ﴿ المنهاجِ ﴾ كـ ﴿ أَصلِهِ ﴾ (١٠)؛ لنهيهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ عن قتلِ النِّساءِ والصِّبْيانِ ، رواهُ الشَّيخانِ (٢٠) .

والتَّرْجيحُ مِنْ زيادتِه^{ِ(٣)} .

[حُكْمُ مالِ المُستأمن بدارِ الإسلام]

(ولو ماتَ مُستأْمَنٌ بدارِ الإسلامِ.. فمالُهُ) الأَوْلىٰ: (فَحَقُهُ)(٤) (لورثيهِ)(٥)؛ لأنَّهُ حَقُّ ثَبَتَ للمَوْرُوثِ ، فيتقلُ لورثيهِ كغيرِهِ مِنَ الحقوقِ ، (فإنْ لم يَكُنْ لهُ وارثٌ.. فهوَ فَيْءٌ) ؛ فيُخمَّسُ خُمُسُهُ خمسةَ أخماسٍ تُعطىٰ للمذكورِينَ في آيةِ الفيءِ(٢) ، كنظيرِهِ في آيةِ الغنيمةِ(٧) ، والباقي للمُرتَزقةِ ؛ وهمُ المُرصَدُونَ للجهادِ(٨).



الرَّوْضة ، مِنَ الجواز ، فاغرِفْهُ) ، وهو المعتمد ، لـكن مع الكراهة ، وانظر • فتاوى الشهاب الرملي ، (٤/ ٤٤٧) ، و • تحفة المحتاج ، (٩/ ٢٤٢) .

⁽١) منهاج الطالبين (ص٥٢٠) ، المحرر (٣/ ١٤٨٠) .

 ⁽۲) صحيح البخاري (۳۰۱۵) ، صحيح مسلم (۲۵/۱۷٤٤) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

⁽٣) نصَّ الماتن عليها في (دقائق التنقيح) (ق٢٩٥) ، وانظر (اللباب) (ص٣٥٥) .

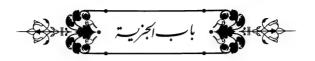
⁽٤) أي: ليشملَ الاختصاصَ.

 ⁽٥) أي : كلُّهُ إِنْ كان مستغرقاً ، وإلا فقدر حصَّته . هـٰذا ؛ إِنْ كان الوارثُ بدارنا كالمال ، فإنْ كان
بدار الحرب . لم يُعطَّهُ ؛ لعدم التوارث بينهما حينتذ .

 ⁽٦) وهي قولُهُ تعالىٰ : ﴿ مَا أَفَاتَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَهِ وَالرَّسُولِ وَلِنِى ٱلْقُرْقَىٰ وَٱلْمَسَكِينِ وَٱرْنِ
 السّبيل . . . ﴾ [الحشر : ٧] .

 ⁽٧) وهي قولُهُ تعالى: ﴿ وَاَعْلَوْا أَنْمَا غَنِمْتُم مِن شَوْهِ فَأَنْ لِلَهِ خُمْسَــمُ وَلِلرَّمُولِ وَلِذِى الْقُسْرِينَ وَالْمِنَاتِ
 (١/١٤) وهي قولُهُ تعالى: ﴿ وَاعْلَمُوا أَنْمَا غَنِيْتُم مِن شَوْهِ فَأَنْ لِلّهِ خُمْسَــمُ وَلِلرَّمُولِ وَلِذِى الْقُسْرِينَ وَالْمِنالِ

⁽٨) انظر ما سبق تعليقاً في (٧٤٤/١) .



(باب انجزیت)

تُطلَقُ الجِزْيةُ^(۱) : على العقدِ ، وعلى المالِ المُلتزَمِ بهِ^(۱۲) ، وهيَ مأخوذةٌ مِنَ المُجازاةِ ؛ لكفّنا عنهُم^(۱۳) .

والأصلُ فيها قبلَ الإجماعِ: قولُهُ تعالىٰ: ﴿ فَالْمُواْ اَلَذِیْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ إلى قولِهِ: ﴿ فَاللَّهُ مَا يَلِهِ وَهُمْ صَافِرُونَ ﴾ [النوبة: ٢٩] ؛ أي ينتزمونها مُنقادِينَ لحُكُم الإسلامِ ، وقد أَخَذَ النَّبئُ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ الجِزْيةَ مِنْ مجوسِ هَجَرٍ ، كما رواهُ البخاريُّ (٤) ، ومِنْ أهلِ نَجْرانَ ، كما رواهُ البَخاريُّ أَنَّهُ ، ومِنْ أهلِ نَجْرانَ ، كما رواهُ أبو داودُ (٥) ،

والمعنىٰ في ذلكَ (٧) : أنَّ في أَخْذِها معونةً لنا وإهانةً لهُم ، وربَّما يَحمِلُهُم

⁽١) أي : شرعاً علىٰ كلُّ مِنَ الأمرَين ، ولغةً على الثاني . ﴿ بجيرمي على الخطيب ﴾ (٤/ ٢٧٥) .

⁽٢) أي : بالعقد .

 ⁽٣) أي: فهي جزاةً لعصمتهم مناً وشُخناهم بدارنا ؛ فهي إذلالٌ لهم ، لا في مقابلة تقريرهم على كفرهم ، وقبل : مأخوذة بن الجزاء بمعنى القضاء ؛ قال الله تعالىٰ : ﴿ وَانْتُمْوَا يُوَكَا لاَ كَبْرَى نَشْسُ عَنَ لَا يَعْمَلُ عَلَيْكَ ﴾ [الجزء : ٨٤] ؛ أي : لا تقضي . انظر ٩ تحفة الطلاب ٩ (ص ١٣١) ، و٩ حاشية الشرقارى ٩ (٢٠٩ / ٤٠) .

⁽٤) صحيح البخاري (٣١٥٧) عن سيدنا عبد الرحمان بن عوف رضي الله عنه .

⁽٥) سنن أبي داود (٣٠٤١) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

⁽٦) السنّن الكبرئ (١٩٥/٩) مرسلاً عن أبي الحُوّيرِث رحمه الله تعالى ، وانظر « البدر المنير » (١٩٦/٩٩) .

⁽٧) أي : الحكمةُ في أخذ الجزية .

ذلكَ على الإسلام.

[أركانُ الجزيةِ]

وأركانُها خمسةٌ : صِيغةٌ (١)، وعاقدٌ (١)، ومعقودٌ لهُ (٦)، ومالٌ معقودٌ عليه (٤)، ومكانٌ قابلٌ للتّقرير فيه (٥٠).

وصِيغتُها : كأنْ يقولَ الإمامُ : (أَقْرَرُتُكُم بدارِ الإسلامِ ـ أو أَذِنتُ في إقامتِكُم بها _ على أَنْ تَبذُلُوا الجِزْيةَ وتنقادُوا لحُكْمِ الإسلامِ)(١٦) ، فيقبلُ الكافرُ .

ويُشترَطُ ذِكْرُ قَدْرِها .

[مقدارُ الجزيةِ]

و(أقلُها : دينارٌ لكلِّ سَنَةٍ) عن كلِّ واحدٍ ؛ لقولِهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ لمعاذٍ لمَّا بَكُنْهُ إلى اليمنِ : ﴿ خُذْ مِنْ كلِّ حالمٍ - أي : مُحتلِمٍ - ديناراً ، أو عَدْلَهُ مِنَ المَمَافِرِ » ثيابٌ تكونُ باليمنِ ، رواهُ أبو داودَ والتَّرْمِذيُّ ، وصَحَّحَهُ ابنُ حِبَّانَ والحاكمُ () ، وهذا عندَ قوَّةِ المسلمينَ ، وإلا فتجوزُ بأقلَّ مِنْ دينار ، كما نَقَلَهُ

 ⁽١) وشروطُها: اتصالُ القَبُول بالإيجاب ، وعدمُ التعليق ، وعدمُ التأقيت ، وذِكْرُ قَدْر الجزية .
 د الىاقوت النفيس ، (ص ٢٩٩) .

⁽٢) وهو الإمامُ أو نائبه . ﴿ الياقوت النفيس ﴾ (ص ٢٩٨) .

 ⁽٣) وشروطة : البلوغ ، والعقل ، والحرّئية ، والذكورة ، وكونه مِنْ أهل الكتاب ، أو ممّن له شبهة كتاب . « الياقوت النفيس » (ص ٢٩٨) .

⁽٤) وشرطُهُ : كونُهُ ديناراً فأكثرَ كلَّ سنة . ﴿ الياقوت النفيس ﴾ (ص٢٩٩) .

⁽٥) وهو ما سوى الحجاز . (الياقوت النفيس) (ص٢٩٩) .

 ⁽٦) قوله : (لحكم الإسلام) ؛ أي : الذي يعتقدون تحريمه ؛ كزنئ وسرقة ، دون غيره ؛ كشرب خمر ونكاح مجوس محارم . • تحفة الطلاب ١ (ص ١٢١) .

⁽٧) سنن أبي داُود (٣٩٣٨) ، سنن الترمذي (٦٢٣) ، صحيح ابن حبان (٤٨٨٦) ، المستدرك (٣٩٨/١) عن سيدنا معاذ بن جبل رضي الله عنه ، وقوله : (أو عِذَلُهُ) ؛ أي : بدلَهُ .

قلتُ : وتُستحَبُّ مُماكستُهُ؛ حتىٰ يأخذَ مِنْ مُتوسَّطٍ دينارَينِ ، وغنيَّ أربعةً ، ولو عُقِدَتْ بأكثرَ ، ثمَّ عَلِمُوا جوازَ دينارٍ. . لَزِمَهُم مَا التزمُوهُ ، فإنْ أَبَوْا. .

الدَّارِميُّ عنِ المذهبِ(١) ، وقالَ الزَّرْكَشيُّ : (إِنَّهُ ظَاهِرٌ)(٢) .

وظاهرُ الخبرِ : صِحَّةُ العقدِ بدينارِ ، وبما قيمتُهُ دينارٌ ، وظاهرُ كلامِ المُصنَّفِ : تعيُّنُ الدِّينارِ ، وهو المنصوصُ الموجودُ في كتبِ الأصحابِ ، كما في المُصنَّفِ التَّوْضةِ الآ^(۲) ، وعليهِ : إذا عَقَلَ بهِ . . فلهُ أَنْ يَاخَذَ عنهُ عِوْضاً ، كسائرِ الدُّيونِ المُستقِرَّةِ ؛ بشرطِ الَّا يَنقُصَ عن قَدْرِ دينارٍ ؛ لأَنَّ الحقَّ للمسلمينَ ، وإنَّما امتنعَ عَقْدُها بما قيمتُهُ دينارٌ ؛ لأَنَّ قيمتَهُ قد تَنقُصُ عن دينار آخِرَ المُدَّةِ .

(قلتُ : وتُستحَبُّ) للإمامِ (مُماكستُهُ)(٤) ؛ أي : الكافرِ ؛ أي : مُشاحَّتُهُ في قَدْرِ الجِزْيةِ (٥٠) ؛ (حتىٰ يأخذَ مِنْ مُتوسِّطٍ دينارَينِ ، وغنيًّ أربعةً) ؛ للخروجِ مِنْ خلافِ أبي حنيفةَ ؛ فإنَّهُ لا يُجِيزُها إلا كذلكَ (٢) ، ويُعتبَرُ الغِنىٰ وغيرُهُ وقتَ الأخذ (٧) ، لا وقتَ العقدِ .

(ولو عُقِدَتْ بأكثرَ) مِنْ دينارٍ، (ثمَّ عَلِمُوا جوازَ دينارٍ. . لَزِمَهُم ما التزمُوهُ)؛ كمَنِ اشترىٰ شيئاً بأكثرَ مِنْ ثمنِ مِثْلِهِ ثمَّ عَلِمَ الغَبْنَ ، (فإنْ أَبُوْا) بَذْلَ الزَّيادةِ. .

⁽١) الاستذكار (ق١١٤).

⁽٢) نقله الشارح في ﴿ الأسنى ﴾ (٤/ ٢١٥) عن الأذرعي ، وانظر ﴿ قوت المحتاج ﴾ (٩/ ٤٤٩) .

⁽٣) روضة الطالبين (١٠/ ٣١١) ، وانظر د الأم ، (٤٢٦/٤) .

 ⁽३) بل لو عَلِمَ أو ظنَّ إجابتَهُم إلى الزيادة.. وجبتْ عليه المماكسةُ . «تحفة المحتاج»
 (٨٤/٩) .

⁽٥) يُستثنىٰ مِنْ ذلك : السفيهُ ؛ فلا يصحُّ العقدُ له بأكثرَ مِنْ دينار احتياطاً لماله ؛ سواءً عقد هو أم وليُّهُ . ١ شرقاري ١ (٢ / ٤١١) .

⁽٦) انظر (التجريد ؛ للقدوري (٦٢٣٦/١٢) ، و(الاختيار لتعليل المختار ؛ (٦٦/٤) .

⁽٧) أي : وهو آخِرُ الحولِ .

فَالْأُصِّحُ : أَنَّهُم نَاقِضُونَ ، وَاللهُ أَعْلَمُ .

والأظهرُ : وجوبُها علىٰ فقير .

قلتُ : ولو عَجَزَ عنِ الكسبِ ، فإذا فرغتْ سنةٌ وهوَ مُعسِرٌ. . ففي ذِمَّتِهِ حتىٰ يُوسرَ ، واللهُ أعلمُ .

ولا جِزْيةَ على امرأةٍ ، ولا صبيٍّ ، ولا مجنونٍ ،

(فالأصعُّ : أنَّهُم ناقِضُونَ) للعهدِ ، (واللهُ أعلمُ) ، كما لو أَبُوا بَذُلَ أصلِ الجزْيةِ .

والنَّاني : لا ، ويُقنَعُ منهُم بالدِّينار ، كما يجوزُ ابتداءُ العقدِ بهِ .

(والأظهرُ : وجوبُها علىٰ فقيرٍ) .

(قلتُ : ولو عَجَزَ عنِ الكسبِ) ؛ لإطلاقِ الآيةِ والخبرِ السَّابقَينِ^(١) ، ولأنَّها تُؤخَذُ لحَقْنِ الدَّم ، وعِوَضاً عنِ الشُّكنىٰ ، وقد حصلا .

والنَّاني : لا تجبُ عليهِ ، كالزَّكاةِ والعَقْل .

قَالَ البَنْدَنِيجِيُّ : (وعلى القولَينِ تُعقَدُ لهُ الذَّمَّةُ)^(٢) ، (فإذا فرغتْ سنةٌ) لهُ (وهوَ مُعسِرٌ . . ففي ذِمَّتِهِ) الجِزْيةُ (حتىٰ يُوسِرَ ، واللهُ أعلمُ) ، كسائرِ المُعسِرينَ .

[مَنْ لا تجبُ عليهِمُ الجِزْيةُ]

(ولا جِزْيةَ على امرأةٍ) ، ولا خُنثىٰ ؛ لأنَّ آيتَها السَّابقةَ للذُّكورِ ، (ولا) علىٰ (صبيًّ ولا مجنونٍ) ؛ لعدمِ تكليفِهِما ، ولأنَّ الجِزْيةَ لحَفْنِ الدَّمِ ، والصَّبيُّ

⁽١) انظر (٢/٥٧٥_٥٧٥).

⁽٢) انظر (كفاية النبيه) (١٧/ ٤٥) .

وتختصُّ بمَنْ لهُ كتابٌ ، أو شُبْهةُ كتاب ؛ عربيّاً كانَ أو عَجَميّاً .

والمجنونَ مَحْقُونا الدَّمِ ، ولا جِزْيةَ علىٰ مَنْ فيهِ رقِّ (١) .

[الجِزْيةُ خاصَّةٌ بأهلِ الكتابِ]

(وتختصُّ) الجِزْيةُ (بمَنْ لهُ كتابٌ) ولو بزعمِهِ ؛ كزاعمِ التَّمشُكِ بصُحُفِ إبراهيمَ وزَبُورِ داودَ عليهِما الصَّلاةُ والسَّلامُ ، (أو) لهُ (شُبَهةُ كتابٍ) ؛ وهوَ المَجُوسيُّ ، بخلافِ عَبَدَةِ الأَوْثانِ والشَّمسِ والقمرِ ونحوِهِم (٢) ؛ لِمَا مرَّ أوَّلَ البَابِ (٣) ؛ (عربياً كانَ أو عَجَمياً) ؛ لعموم الأَدِلَّةِ .

[ما يشترطه الإمام في عقد الجِزْيةِ]

(ويشترطُ) الإمامُ (عليهِم : أنَّ مَنْ ذَكَرَ اللهَ تعالىٰ) ، أو كتابَهُ ـ كما في « اللَّبابِ » كغيرِهِ (عُ) ـ (أو نبيَّهُ مُحمَّداً صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ ، أو غيرَهُ مِنَ الأنبياءِ ، أو دينَ اللهِ تعالىٰ بما لا ينبغي () ، أو زنىٰ بمسلمةٍ () ، أو أصابَها باسم نكاحٍ ،

⁽١) ولو مُبعَّضاً ، ولا تجب أيضاً علىٰ سيَّده . • تحفة المحتاج ، (٩/ ٢٧٩) .

 ⁽٢) أي : كعبدة الملائكة والطبائعيين والمُعطَّلين والفلاسفة والدهريين وغيرهم ، وتُعقَدُ للسامرة والصابئة إنْ لم تُكفَّرهم اليهود والنصارى ولم يخالفوهم في أصل دينهم . انظر • حاشية الشرقاوى ٥ (٢ / ٤١١) .

⁽٣) أي : مِنْ مفهوم الآية والخبر السابقين .

⁽٤) اللباب (ص٣٧٦)، وانظر (مختصر العزني) (ص٣٨٥)، و(الإقناع) للماوردي (ص١٨٠).

 ⁽٥) قوله: (أو دينَ الله)؛ أي: بما لا يتديَّنون به؛ فهو قيدٌ في ذلك أيضاً . انظر وحاشية الشرقاوى ١ (٢/ ١٢) .

⁽٦) أي : مع علمه بإسلامها ، وكذا لواطُّهُ بمسلم ، وكالزُّنن مُقدِّماته . • نهاية المحتاج ، (٨/ ١٠٤).

أو فَتَنَ مسلماً عن دِينِهِ ، أو قَطَعَ عليهِ الطَّريقَ ، أو دَلَّ أهلَ الحربِ علىٰ عَوْرةِ للمسلمينَ ، أو آوىٰ عَيْناً لهُم... فقد نَقَضَ عهدَهُ ، وأَحَلَّ دمَهُ ، وبَرِثتْ منهُ ذِمَّةُ اللهِ تعالىٰ ورسولِهِ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ ،

أو فَنَنَ مسلماً عن دِينِهِ ، أو قَطَعَ عليهِ الطَّريقَ ، أو دَلَّ أهلَ الحربِ علىٰ عَوْرةِ للمسلمينَ ، أو آوىٰ عَبْناً لهُم) ؛ أي : جاسُوساً لأهلِ الحربِ(''. . (فقد نَقَضَ عهدَهُ ، وأَحَلَّ دَمَهُ ، ويَرثث منهُ ذِقَةُ اللهِ تعالىٰ ورسولِهِ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ) .

وظاهرُ كلامِهِ كـ « أصلِهِ » : أنَّهُ يلزمُهُ أَنْ يَشرُطَ عليهِمُ انتقاضَ العهدِ بهاذهِ الأمورِ (٢٠) ، وليسَ كذلكَ ، بل إِنْ شَرَطَهُ عليهِم بشيء منها ففعلُوهُ . . انتقضَ العهدُ ، وإلا فلا ، وهاذا ما صَحَّحَهُ في « المنهاجِ » كـ « أصلِهِ » و« الشَّرِحِ الصَّغيرِ »(٣) ، وكذا صَحَّحَهُ في « الرَّوْضَةِ » كـ « أصلِها » تَفَقَّها ، للكنْ صَحَّحَ قبلُهُ في « أصلِها » عدمَ الانتقاضِ بهِ مطلقاً (٤) ؛ لأنَّها لا تُخِلُ بمقصودِ العقدِ (٥) ، واستغربهُ الزَّرْكَشيُّ ، ثمَّ قالَ : (والنَّقضُ _ يعني : مع شرطِ الامتناعِ أو الانتقاضِ - أَرْجَحُ ؛ فقد نصَّ عليهِ الشَّافعيُّ في « الأمِّ » ، ونقلَهُ عنهُ ابنُ الصَّبَاغِ ورَجَّحَهُ ، وقالَ القاضي حُسَينٌ : إنَّهُ المذهبُ ، وصَحَّحَهُ الفُورانيُّ ، وصاحباً « البيانِ » و« الكافي » ، وغيرُهُم)(٢) .

⁽١) أو فعلَ نحوَ هاذه الأمور ؛ كأن قتل مسلماً عمداً ، أو قذفه .

⁽٢) انظر (اللباب) (ص٢٧٦) .

 ⁽۳) منهاج الطالبين (ص۲۸ ه) ، المحرر (۳/ ۱۹۲۲) ، وهو المعتمد . انظر (بداية المحتاج)
 (۳۱۶/۶) ، و(تحفة المحتاج) (۳۰۲/۹) ، و(نهاية المحتاج) (۱۰٤/۸) .

 ⁽٤) قوله: (به) ؛ أي : المذكور من الأمور السابقة ، أو الشيء منها ، وقوله : (مطلقاً) ؛ أي :
 سواء شرط الانتقاض أم لا .

⁽٥) روضة الطالبين (۲۰/ ٣٢٩) ، الشرح الكبير (۲۱/ ٥٤٧) .

 ⁽٦) خادم الرافعي والروضة (١٧/ق١٧٦_ ١٧٦)، وانظر ا الأم ، (٤٧٢/٤)، و(البيان)
 (٢٨٧/١٢)، و(كفاية النبيه ، (١٩/٤٩٥).

(و) يشترطُ عليهِم (ألَّا يُسمِعُوا المسلمينَ كفرَهُم) ؛ كقولِهِم : (ثالثُ ثلاثةٍ) ، (و) لا (قولَهُم في عُزَيرٍ والمسيحِ عليهِما الصَّلاةُ والسَّلامُ ، ولا صوتَ ناقُوسٍ) ؛ وهوَ خَشَبَةٌ طويلةٌ يضربُها النَّصارىٰ بأُخرىٰ دونَها لأوقاتِ صَلَوَاتِهِم ، ونحوَ ذلكَ ؛ لِمَا فيها مِنْ إظهارِ شعارِ الكفرِ .

وظاهرُ كلامِهِ كـ ﴿ أَصلِهِ ﴾ أيضاً : أنَّهُ يلزمُهُ أَنْ يَشُرُطُ عليهِم هـٰذهِ الأمورَ ، وليسَ كذلكَ ؛ فإنَّهُم يُمنَعُونَ منها وإنْ لم يَشرُطُها عليهِم ، وكذا جميعُ المعطوفاتِ الآتية .

(فإنْ فَعَلُوا) شيئاً ممَّا ذُكِرَ . . (عُزَّرُوا) ، بل وحُدُّوا فيما يَقتضِي وجوبَ الحدِّ عليهم .

(و) يشترطُ عليهِم أَنْ (لا يُحدِثُوا في دارِ الإسلامِ كنيسةً ، ولا مُجتمَعاً لصلاتِهِم) ؛ كبِيعةِ ، فإنْ وُجِدَ فيها شيءٌ مِنْ ذلكَ . . لا يُنقَضُ ؛ لاحتمالِ أنَّهُ كانَ في قريةٍ أو بَرِّيَّةٍ فاتَّصلَ بهِ عِمَارةُ المسلمينَ ، وإنْ عُرِفَ إحداثُ شيءِ منهُ . . نُقضَ .

(و) أَنْ (لا يُظهِرُوا فيها حملَ خمرِ ^(١) ، ولا إدخالَ خِنْزِيرِ ^(٢) ، و) أَنْ (لا

 ⁽١) بأنْ شربوه جهاراً في الأسواق مثلاً ولم يُخفُوهُ ، قال الرَّمْلي في (النهاية ، (٨/ ١٠٤)) : (ومتىٰ أَظْهروا خمراً . . أريفت ، ويُحلَفُ ناقوسٌ أُظْهر . . . ويُحدُون لنحو زنن وسرقة ، لا خمر) .

 ⁽۲) الإدخالُ ليس بقيد ؛ فلو قال : (ولا خنزيراً).. لكان أُولى . انظر • حاشية الشرقاوي »
 (۲) (۲ ۲ ۲ ۲).

يُحدِثُوا بناءً يُطاوِلُونَ بهِ بناءَ المسلمينَ .

قلتُ : الأصحُّ : تحريمُ مُساواةِ جارِهِ المسلم ، واللهُ أعلمُ .

ويُفرُّقُوا بينَ هَيْتاتِهِم في المَرْكَبِ والمَلْبَسِ وبينَ هَيْتاتِ المسلمينَ ، ويَعقِدُوا الزَّنانِيرَ علىٰ أَوْساطِهِم ، ولا يدخلوا مسجداً ، ولا يَسْقُوا مسلماً خمراً ، ولا يُطعِمُوهُ لحمَ خِنْزِيرٍ ،

يُحدِثُوا) فيها (بناءً يُطاوِلُونَ بهِ بناءَ المسلمينَ) المُجاوِرِينَ لهُم بمَحَلَّتِهِم وإنْ رَضِيَ بهِ المسلمونَ ؛ لحقَّ الإسلام .

(قلتُ : الأصحُّ : تحريمُ مُساواةِ جارِهِ المسلمِ) في البناءِ أيضاً ، (واللهُ أعلمُ) ؛ للتَّمييز بينَ البناءَين .

(و) أَنْ (يُفرِّقُوا بينَ هَيْئاتِهِم في المَرْكَبِ والمَلْبَسِ وبينَ هَيْئاتِ المسلمينَ) ؛ فيُمنَعُونَ مِنْ ركوبِ الخيلِ ، ويركبونَ الحميرَ والبِغالَ بإكافٍ ورِكابِ خَشَبٍ^(١) ، لا حديدِ ولا شُرُج ؛ تمييزاً لهُم عنِ المسلمينَ .

(و) أَنْ (يَعقِدُوا الزَّنانِيرَ) فوقَ الثَّيابِ (علىٰ أَوْساطِهِم) ، والزَّنانِيرُ : جمعُ (زُنَّارِ) بضمَّ الزَّايِ ؛ وهوَ خيطٌ غليظٌ يُشَدُّ بهِ الوسطُ .

(و) أَنْ (لا يدخلوا مسجداً) بغير إذنِ منَّا ، إلا لحاجةِ (٢) ، لا لأكلِ وشربٍ ونحوهِما ، وجلوسُ الحاكم فيهِ إذنّ إنْ كانَ لهُ خصومهُ (٣) .

(و) أَنْ (لا يَسْقُوا مسلماً خمراً ، ولا يُطعِمُوهُ لحمَ خِنْزير) ، أو نحوَهُ (٤٠٠ .

أي: يركبونها عَرْضاً ؛ بأنْ يجعلوا أرجلَهُم مِنْ جانبٍ واحد . انظر (تحفة المحتاج)
 () (۲۹۸/۹) .

⁽٢) فيجوزُ الدخولُ مع إذنِ مسلم مُكلَّف . ق تحفة المحتاج ، (١/ ٢٧٣_ ٢٧٣) .

 ⁽٣) قال ابن حجر في (التحفة) (٢٧٣) : (ويظهر : أنَّ جلوسَ مفتٍ به للإفتاء كذلك) .

⁽٤) أي : المذكور مِنَ الخمر واللحم والخنزير ؛ فنحوُ الخمر : كلُّ ما يُؤثِّر في العقل ؛ =

.

[حُكْمُ سُكْني الكافرينَ الحجازَ]

(ولا يُمكَّنُ كافرٌ مِنْ سُكُنى الحجازِ)(١) ؛ وهوَ مكَّةُ والمدينةُ والبَمَامةُ وقُراها(٢) ؛ روى البَيْهَقيُّ عن أبي عُبَيدةَ بنِ الجرَّاحِ : آخِرُ ما تكلَّم بهِ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ : ﴿ أَخْرِجُوا البهودَ مِنَ الحجازِ "(٣) ، وروى الشَّيخانِ خبرَ : ﴿ أَخْرِجُوا المُشرِكِينَ مِنْ جزيرةِ العربِ "(٤) ، ومسلم خبرَ : ﴿ لَأُخْرِجَنَّ البهودَ والنَّصارىٰ مِنْ جزيرةِ العربِ "(٥) ، والقصدُ منها : الحجازُ المُشتمِلةُ هي عليهِ ، فلو دخلوهُ بغيرِ إذنِ الإمامِ . . أَخْرَجَهُم وعَزَّرَهُم إِنْ عَلِمُوا أَنَّهُم ممنوعونَ منهُ .

ولكونِهِ عبارةً عنِ الأمكنةِ المذكورةِ.. أنَّتُهُ المُصنَّفُ في قولِهِ : (ويجوزُ المرورُ فيها) للكافرِ^(١)، (وأنْ يُقِيمَ فيها ثلاثةَ أيَّامٍ) غيرَ يومَيِ الدُّخولِ والخروجِ ؛ لأنَّها في حُكْمِ القليلِ ، فلا تجوزُ الزِّيادةُ عليها في مكانِ واحدٍ .

(ولا يُمكِّنُ مِنْ دخولِ الحَرَمِ) ؛ أي : حَرَمِ مكَّةَ ، فإنْ كانَ رسولاً . خَرَجَ

[·] كالحشيش ، ونحوُ الخنزير : فرعُهُ ، ونحوُ لحمه : سائرُ أجزائه . ٩ شرقاوي ١ (٢ ١٤ ٢) .

⁽١) أي : الاستيطانِ به والإقامةِ فيه . انظر (تحفة المحتاج) (٩/ ٢٨٠_ ٢٨١) .

 ⁽٢) أي : كالطائف وجُدَّة ، وكخيبر واليَّنبُع ، وما أحاط بذلك . انظر (تحفة المحتاج) مع
 (١ الشرواني) (٩/ ٢٨٢ - ٢٨٢) .

⁽٣) السنن الكبرئ (٢٠٨/٩) ، ورواه الدارمي (٢٥٤٠) ، وأحمد (١٩٥/) .

⁽٤) صحيح البخاري (٣١٦٨) ، صحيح مسلم (١٦٣٧) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

⁽٥) صحيح مسلم (١٧٦٧) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضى الله عنهما .

⁽٦) أي : مَا عدا حَرَمَ مكَّةَ ، كما يُعلم ممَّا سيأتي .

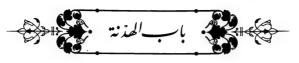
فإنْ ماتَ. . لم يُدفَنْ فيهِ ، فإنْ دُفِنَ . . نُبشَ ، ما لم يتفتَّتْ .

إليهِ الإمامُ ، أو نائبٌ يسمعُهُ ويُخبِرُ الإمامَ ، وإنْ دَخَلَهُ ومَرِضَ فيهِ.. نُقِلَ وإنْ خيفَ موثّهُ .

(فإنْ ماتَ.. لم يُدفَنْ فيهِ ، فإنْ دُفِنَ.. نُبِشَ) وأُخرِجَ منهُ^(١) ، (ما لم يتفتَّتْ) ، وإنْ مَرِضَ في غيرِهِ مِنَ الحجازِ وعَظُمَتِ المَشْقَةُ في نقلِهِ.. تُرِكَ ، وإلا نُقِلَ ، فإنْ ماتَ فيهِ وتعذَّر نقلُهُ.. دُفِنَ هناكَ .



⁽١) أي : وجوباً إلىٰ خارج الحجاز ، فإن شقَّ. . فإلىٰ غير الحرم منه .



(بابالمذنة)(۱)

هيَ^(٢) مُصالَحةُ أهلِ الحربِ علىٰ تركِ القتالِ مُدَّةً مُعيَّنةً بِعِوَضٍ أو غيرِهِ ، وتُسمَّىٰ أيضاً : (مُوادَعةً)، و(مُسالَمةً)، و(مُهادَنةً) مِنَ الهُدُونِ ؛ وهوَ السُّكُونُ^(٣) .

والأصلُ فيها قبلَ الإجماعِ: قولُهُ تعالىٰ: ﴿ فَيَسِيحُواْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ ؛ أي : كُونُوا آلِئِسَ فَيها ﴿ اَرْبَدَهَ أَلَّهُ مِنَا اللَّهِ اللَّهَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللهُ عَلَمُ قُرَيشاً عَامَ الحُدَيبِيّةِ ، كما رواها الشَّيخانِ (٤٠) .

[مُدَّةُ الهُدْنةِ]

(يجوزُ للإمامِ^(٥) عَقْدُ الهُدْنةِ أربعةَ أَشْهُرٍ) فأقلَ إِنْ لم يَكُنْ بالمسلمينَ ضعف (٦)؛ للآيةِ ؛ فإنَّها نزلتْ في أَقْوىٰ ما كانَّ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ عندَ مُنصَرَفِهِ

 ⁽١) وهي العقد الثاني ممّا يُفِيدُ الكفارَ الأمانَ ، وأصلُها الجواز ، وقد تجبُ إِنْ ترتبَ علىٰ تركها لحوقُ ضرر لنا لا يمكن تداركُهُ . انظر * نهاية المحتاج › (١٠٦/٨) ، و* حاشية الشرقاوي › (٢١٧/٢) .

⁽٢) أي : اصطلاحاً ، وأمَّا لغةً : فهي المصالحة .

⁽٣) أي : لسكون الفتنة بها . (نهاية المحتاج) (١٠٦/٨) .

⁽٤) صحيح البخاري (٢٦٩٨)، صحيح مسلم (١٧٨٣) عن سيدنا البراء بن عازب رضي الله عنهما .

⁽٥) أو نائبهِ ، كما سيأتي التنبيه عليه في (٥٨٨/٢) .

⁽٦) ويُشترَط وجودُ المصلحة ، ولا يكفي انتفاء المفسدة . انظر 1 تحفة المحتاج ١ (٣٠٥/٩) .

أو على أنَّهُ متى بدا لهُ نَقَضَ العهدَ ، فإنْ كانَ بالمسلمينَ ضعفٌ. . جازتِ الزِّيادةُ إلى عشر سنينَ .

مِنْ تبوكَ^(۱) ، (أو على أنَّهُ متىٰ بدالهُ) أو لمسلم عدلِ ذي رأي (نَقَضَ العهدَ)، وليسَ لهُ أَنْ يَزِيدَ على المُدَّةِ المشروعةِ^(۱)، ولا يجوزُ: (هادَنْتُكُم ما شاءَ اللهُ)؛ للجَهالةِ، وأمَّا قولُهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ: «هادَنْتُكُم ما شاءَ اللهُ اللهُ اللهُ عليهِ وسَلَّمَ: «هادَنْتُكُم ما شاءَ اللهُ اللهُ اللهُ عليهِ وسَلَّمَ: «هادَنْتُكُم ما شاءَ اللهُ اللهِ على اللهُ عليهِ وسَلَّمَ: «هادَنْتُكُم ما شاءَ اللهُ اللهِ على اللهُ عليهِ وسَلَّمَ اللهُ عليهِ وسَلَّمَ اللهُ عليهُ ما عندَ اللهِ بالوحي .

(فإنْ كانَ بالمسلمينَ ضعفٌ.. جازتِ الزَّيادةُ) على الأربعةِ (إلى عشرِ سنينَ) بحسَبِ الحاجةِ ؛ لأنَّه صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ هادَنَ قُرَيشاً في الحُديبِيةِ على وضعِ الحربِ عشرَ سِنِينَ ، رواهُ أبو داود (٤٤) ، فلو زادَ على الجائزِ.. بَطَلَ في الزَّائدِ فقطْ ؛ تفريقاً للصَّفْقةِ ، فإنْ أَطْلَقَ.. فَسَدَ العقدُ ؛ لأنَّ الإطلاق يَقتضِي التَّابِيدَ ، وهوَ مُمتنِمٌ ؛ لمُنافاتِهِ المقصودَ مِنَ المصلحةِ ، وقبلَ : يُحمَلُ على أربعةِ أَشْهُر.

[بعضُ أحكام الهُدْنةِ]

(ولا يجوزُ) عَقْدُها (علىٰ خَرَاجٍ يُدفَعُ إليهِم) ؛ أي : إلىٰ أهلِ الحربِ^(٥) ؛

 ⁽١) انظر د الأم ، (١٩٩٤ ، ٤٥٦) ، وو تفسير الطبري ، (١٩٦/١٤) ، ود الدر المنثور ،
 (١٢٠/٤ - ١٢٥) .

⁽٢) قوله: (وليس له) ؛ أي: للمذكور مِنَ الإمام والمسلم العدل .

 ⁽٣) رواه بنحوه البخاري (٢٧٣٠) ، ومسلم (٦/١٥٥١) عن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله
 عنه .

⁽٤) سنن أبي داود (٢٧٦٦) عن سيدنا المسور بن مخرمة رضي الله عنهما ومروان بن الحكم .

نعم ؛ لو اضطررنا لبذل مالِ لفداء أسرى يُعذّبونهم ، أو لإحاطتهم بنا وخِفْنا استئصالَهُم لنا . .
 وَجَبَ بذلة ، ولا يملكون ذلك ؛ لفساد العقد حينتذ . • شرقاوي • (۲ /۲ ٤) .

ولا يجوزُ لمسلم دفعُ مالِ لمُشرِكِ لحَقْنِ دمِهِ ، إلا أَنْ يُجِيطَ بهِ العدوُ ، أو يُؤسَرَ ، أو يلزمَهُ القِصاصُ ، فيبذُلُ الدَّيةَ .

فإنْ هادنَهُمُ الإمامُ على ما لا يجوزُ. . فَسَدَ الشَّرطُ .

قلتُ : والعقدُ ، واللهُ أعلمُ .

فإنْ جاءَتْنا منهُمُ امرأةٌ أو عبدٌ مسلمانِ.. فالأظهرُ : أنَّهُ لا يُعطىٰ زوجُها مهراً ، ولا سيِّدُهُ قيمةً ،

لقولِهِ تعالىٰ : ﴿ فَلَا نَهِمْنُوا وَنَدْعُوا إِلَى السَّلِّرِ وَأَنْتُدُ ٱلْأَعْلَوْنَ ﴾ [محمد: ٣٠] .

(ولا يجوزُ لمسلم دفعُ مالِ لمُشرِكِ لحَفْنِ ديهِ) ولو في غيرِ هُذُنةِ ؛ لذلكَ (١) ، (إلا أَنْ يُحِيطَ بهِ العدوُّ ، أو يُؤسَرَ) بفتحِ السَّينِ ، (أو يلزمَهُ القِصاصُ) لهُ ؛ كأنْ قتلَ قبلَ إسلامِهِ كافراً ؛ (فيبذُلُ) لوارثِهِ بعدَ إسلامِهِ (الدَّمةَ) ؛ لعفهَ عنهُ .

(فإنْ هادنَهُمُ الإمامُ علىٰ ما لا يجوزُ) ؛ كمنعِ فكَّ أَسْرانا ، ورَدُّ مسلمِ أَسَرُوهُ وأَفْلَتَ منهُم ، وعقدِ ذِقَةٍ لهُم بدونِ دينارٍ ، أو علىٰ أنْ يُقِيمُوا بالحجازِ^(٢٢) ، أو يدخلوا الحَرَمَ ، أو يُعلهِرُوا الخمرَ بدارِنا . . (فَسَدَ الشَّرطُ) ؛ لأنَّهُ أَحَلَّ حراماً .

(قلتُ : والعقدُ ، واللهُ أعلمُ) ، كسائرِ العقودِ المُقترِنةِ بالشُّروطِ الفاسدةِ .

(فإنْ جاءَتْنا منهُمُ امرأةٌ أو عبدٌ مسلمانِ) أو أَسْلَما عندَنا.. (فالأظهرُ : انَّهُ لا يُعطىٰ زوجُها مهراً ، ولا سيَّدُهُ قيمةً) ؛ لأنَّ الإسلامَ هوَ الَّذِي أَحالَ بينَهُ وبينَ

⁽١) أي: للآية السابقة .

⁽٢) قال القليوبي في (حاشيته على شرح التحرير) (ق ١٩٠): (الصواب: إسقاط لفظ دعلى ٤؛ لأمّ ما [ذُكر] مِنْ أفراد ما لا يجوز كما تقدّم في الجزية ، فهو عطفٌ على (منع ٤) و ولفظ (على ٤) يقتضي عطفة على (ما لا يجوز ٤) فيكونُ ممّا يجوزُ وشرطُهُ مُفسِدٌ ، وليس كذلك ، فتأمّل وافقح) .

فإنْ قُلْنا : يُعطىٰ وكانَ العبدُ صغيراً. . فقولانِ : أحدُهُما : لا يُعطىٰ حتىٰ يبلغَ فيُظهِرَ الإسلامَ أو يُرَدَّ عليهِ ، والثَّاني : يُعطىٰ أقلَّ الأمرَينِ ؛ مِنْ قيمتِهِ أو ثمنِهِ . ويختصُّ عَقْدُها بالإمام ، أو بمَنْ فَوَّضَ إليهِ ذلكَ .

حقّهِ^(۱) ، والنَّاني : يُعطىٰ ذلكَ ؛ لأنَّا أَحَلْنا بينَهُ وبينَ حقّهِ وهوَ مُتقوَّمٌ ، والأُولىٰ تقدَّمتْ في (الصَّداق)^(۱) .

والتَّرجيحُ مِنْ زيادتِه^{ِ(٣)} .

(فإنْ قُلْنا : يُعطى) السَّيِّدُ القيمة (وكانَ العبدُ صغيراً . . فقولانِ : أحدُهُما : لا يُعطى اقلَّ ويُرَةً عليهِ ، والنَّاني : يُعطى أقلَّ الأيمطى) سيّدُهُ شيئاً (حتى يبلغَ فيُظهِرَ الإسلامَ أو يُرَةً عليهِ ، والنَّاني : يُعطى أقلَّ . الأمرَينِ ؛ مِنْ قيمتهُ أقلَّ . . فالزَّائدُ في النَّمنِ كالمبدولِ تَبَرُّعاً ، أو النَّمنُ أقلَّ . . فهرَ الَّذي فاتَ عليهِ ، والقياسُ : لزومُ القيمةِ مطلقاً ـ كما في البالغ ـ على القولِ بالتَّغريم .

(ويختصُّ عَقْدُها) للكفَّارِ مُطلقاً أو لأهلِ إقليم (بالإمام ، أو بمَنْ فَوَّضَ) هوَ (إليهِ ذلكَ) ؛ لأنَّها مِنَ الأمورِ العِظامِ ، فاختصَّتْ بهِما ؛ لأنَّهُما أَعْرَفُ بالمَصالِحِ وأَفْدَرُ على التَّدبير مِنْ غيرهِما .

ولا يُهادِنانِ إلا إنْ ظَهَرَ لهُما مصلحةٌ لنا ؛ كَفِلَتِنا ، أَو قِلَّةِ مَا لَنَا ، أَو تَوَقَّعِ إسلامِهِم باختلاطِهِم بنا ، فإنْ لم تظهرْ لهُما مصلحةٌ . لم يُهادِناهُم ، بل يُقاتَلُوا إلىٰ أَنْ يُسلِمُوا أَو يَبَذُلُوا الجزْيةَ إِنْ كانوا مِنْ أَهلِها^(٤) .

 ⁽١) قوله : (أحالَ) الأُولىٰ : إسقاطُ همزته ؛ لأنَّهُ من الحيلولة ؛ فهو ثُلاثيُّ ؛ قال تعالىٰ : ﴿ وَعَالَ بَكِذَا) .
 بَيْنَهُمَا ٱلْمَوْجُ ﴾ [مود: ٤٣] ، أمَّا الرُّباعيُّ.. فمن الحوالة ؛ كـ (أحلتُ فُلاناً بكذا) .
 د شرقاوى » (١٩/٢) .

⁽٢) انظر (٢/ ٣٩٠) .

⁽٣) نصَّ الماتن عليها في د دقائق التنقيح ؛ (ق٢٩٥) ، وانظر د اللباب ؛ (ص٣٧٨) .

⁽٤) قوله : (يُقاتَلُوا) كذا في النسخ ، والقياسُ : (يُقاتَلُون) .

فإنْ نَقَضُوا . . بُلِّغُوا المَأْمَنَ ، ثمَّ كانوا حرباً للمسلمينَ .

ويجوزُ أمانُ كلِّ مسلم .

وإذا تحاكمَ مسلمٌ وكافرٌ. . وَجَبَ الحُكْمُ بِينَهُما ،

(فإنْ نَقَضُوا) العهدَ وكانوا بدارِنا (١٠٠ . . (بُلِّغُوا المَأْمَنَ) ؛ أي : ما يَأْمَنونَ فيهِ مِنَ المُسلِمِينَ وأهلِ عهدِهِم ؛ وفاءً بالعهدِ ، (ثمَّ كانوا حرباً للمسلمينَ) ، فيأتي فيهم ما مرَّ في (كتاب الجهادِ)(٢) .

[بعضُ أحكام الأمانِ]

(ويجوزُ أمانُ كلِّ مسلمٍ)(٢) مُكلَّفٍ مُخْتَارِ حربيّاً واحداً أو عدداً محصوراً(٤)، لا أهلَ ناحيةٍ أَشْهُرٍ ، فلو زادَ على لا أهلَ ناحيةٍ أَشْهُرٍ ، فلو زادَ على الجائزِ . بَطَلَ الزَّائدُ فقطْ ؛ تَفْريقاً للصَّفْقةِ ، فإنْ أَطْلَقَ . . حُمِلَ على أربعةِ أَشْهُر ، ويُبلَّغُ بعدَها المَأْمَنَ .

[تحاكمُ الكفَّارِ عندَ المسلمينَ]

(وإذا تحاكمَ) عندَنا (مسلمٌ وكافرٌ^(٥). . وَجَبَ) علينا (المُحكُمُ بينَهُما) جزماً^(١) ؛ إذْ لا يُمكِنُ ردُّ المُسلِمِ إلىٰ حاكم الكفَّارِ ، ولا تركُهُما مُتنازِعَينِ ،

⁽١) فإنْ كانوا بدارهم . . جازتِ الإغارةُ عليهم ولو ليلاً . • شرقاوي ، (٢ / ٢٠) .

⁽٢) أي: ما مرَّ في الحربيِّين من أحكام.

 ⁽٣) هذذا هو العقد الثالث ممّا يُفيد الكفارَ الأمانَ ، وقوله : (أمانُ) ؛ أي : تأمين كلّ مسلم ، وهو مضاف إلى فاعله .

 ⁽³⁾ أي : بألًا ينسد باب الجهاد بتأمينه ، ومُحترزاتُ هاذه القيود ذكرها الشارح في التحقة الطلاب ،
 (ص١٢٣) ، وانظر التحقة المحتاج ، مع الشرواني ، (٢٦٦/٩) .

⁽٥) قوله : (تحاكم) المُرادُ : طلبَ أحدُّهُما الحُكْمَ .

 ⁽٦) والضابط في الوجوب: أنْ يكونَ أحدُ الطالبَينِ ذِمْيًا أو مسلماً ، والآخرُ غيرَ حربي .
 د شرقاوى ١ (٢٢ / ٢١) .

وكذا بينَ كافرَين في الأظهر ، والنَّاني : نتخيَّرُ .

(وكذا بينَ كافرَينِ في الأظهرِ) ؛ قالَ تعالىٰ : ﴿ وَأَنِ اَحْكُمْ بَيْنَهُم بِمَاۤ أَنزَلَ اللَّهُ ﴾ [الماندة : ٤٩] .

(والنَّاني : نتخيَّرُ) ؛ لأنَّهُ تعالىٰ قالَ في المُعاهَدِينَ : ﴿ فَإِن جَآءُوكَ فَأَحْكُمُ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضَ عَنْهُمْ ﴾ [المائدة : ١٤] ، ويُقاسُ بهِم أهلُ الذَّمَّةِ ، لئكن لا نتركُهُم على النُّزاع ، بل نحكمُ بينَهُم أو نَرُدُّهُم إلىٰ حاكم مِلَّتِهِم .

وَأُجِيبَ : بِأَنَّ الآيةَ النَّانيةَ منسوخةٌ بالأُولِيٰ ، كما قالَهُ ابنُ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهُما^(۱) .

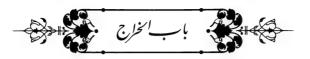
ولو كانَ الكافرانِ مُختلِفَيِ الحُكْمِ ؛ كيهوديِّ ونَصْرانيُّ.. وَجَبَ الحُكْمُ جَزْماً ؛ لأنَّ كلاً لا يرضئ بمِلَّةِ الآخرِ ، وقبلَ : على القولَينِ .

والتَّرْجيحُ فيما ذَكَرَهُ مِنْ زيادتِهِ (٢) .



⁽١) رواه أبو داود (٣٥٩٠) ، والنسائي في (السنن الكبرى) (٦٣٣٦) .

⁽٢) نصَّ الماتن عليها في و دقائق التنقيح ، (ق١٢٩) ، وانظر و اللباب ، (ص٣٧٩) .



الأرضُ نوعانِ :

أحدُهُما : ما فُتِحَ عَنْوةً ؛ فهوَ غنيمةٌ ، فإنِ استطابَ الإمامُ عنهُ أَنْفُسَ الغانِمِينَ ، ووَقَفَهُ ووَضَعَ عليهِ خَرَاجاً . . لَزِمَ دفعُهُ في حالتَيِ الكفرِ والإسلامِ ، وهوَ أُجرةً على الأظهرِ ، والنَّاني : ثمنٌ .

(بابلىنخارج)

(الأرضُ) المأخوذةُ مِنَ الكُفَّارِ (نوعانِ) :

[الأرضُ المفتوحة عنوةً]

(أحدُهُما : ما فَتِحَ عَنْوةً) ؛ أي : فَهْرَأَ^(۱) ؛ (فهوَ غنيمةٌ) كما مرّ^(۱) ، (فإنِ استطابَ الإمامُ عنهُ أَنْفُسَ الغانِمِينَ) فيما يَخُصُّهُم بعِوَضِ أو بغيرِهِ ، (ووَقَفَهُ) على المسلمينَ ، (ووَضَعَ عليهِ) برِضا الكُفَّارِ (خَرَاجاً) مُنجَّماً يُؤخَذُ منهُم كلَّ عام . (لَزِمَ) ؛ أي : لَزِمَهُم (دفعُهُ في حالتي الكفرِ والإسلام ، وهو أجرةٌ على الأظهرِ ، والنَّاني : ثمنٌ) ، وهما مبنيًّانِ على أنَّ عمرَ رَضِيَ اللهُ عنهُ لمَّا فَتَحَ سوادَ العراقِ وَقَفَهُ لهُم ، والأصحُح :

⁽١) كأرض مصر والشام والعراق . انظر د تحفة الطلاب ١ (ص١٢٣) .

⁽٢) انظر (١/٧٣٨).

⁽٣) سُمِّيَ سواداً ؛ إمَّا لكثرته ؛ مأخوذٌ مِنْ سواد القوم إذا كَثُرُوا ، وإمَّا لسواده بالزرع والأشجار ؛ لأنَّ الخضرة تُرئ مِنَ البُعْد سواداً ، وإمَّا لأنَّ العربَ تجمعُ بين الخضرة والسواد في الاسم ، وإمَّا لأنَّ الشمسَ ما كانت تطلعُ على الأرض ؛ لالتفاف الأشجار وازدحامها وتستُّرها ؛ فسمُيتُ لذلك سواداً . انظر • كفاية النبيه ، (١٥٤/١٧) .

ثانيهِما : ما فَتِحَ صُلْحاً ؛ فإنْ شُرِطَ كونُ الأرضِ للمسلمينَ.. فهوَ كالنَّوعِ الأَوْلِ ، وإنْ شُرِطَ كونُها لهُم علىٰ أَنْ يُؤدُّوا عنها خَرَاجاً كلَّ سَنَةٍ.. فحُكْمُهُ حُكْمُ الجزْيةِ .

الأوَّلُ^(۱) ، وفي كلِّ منهُما عُدُولٌ عنِ الأصلِ^(۱) ؛ مِنْ أنَّهُ لا بُدَّ مِنَ العِلْمِ بقَدْرِ العِرَض ، ومِنْ أنَّهُ لا يجوزُ تأبيهُ الإجارةِ .

ثمَّ المأخوذُ يُصرَفُ في مصالحِ المسلمينَ ؛ الأهمُّ فالأهمُّ ، ويجوزُ صرفُهُ للفقراءِ والأغنياءِ مِنْ أهل الفَيءِ وغيرِهِم .

وتحريرُ ذلكَ : أنَّ الإمامَ مُخيَّرٌ في حِصَّةِ الغانِمِينَ : بينَ وقفِها وقِسْمَةِ رَيْمِها ، وبيعِها وقِسْمةِ ثمنِها ، وقسمتِها هي .

وأمًّا حِصَّةُ الخُمُسِ.. فسهمُ المَصالِحِ لا سبيلَ إلىٰ قِسْمتِهِ ، بل يُوقَفُ ويُصرَفُ رَيْعُهُ فيها ، أو يُباعُ ويُصرَفُ ثمنُهُ إليها ، والوقفُ أَوَّلَىٰ ، والأَسْهُمُ الباقيةُ كجصَّةِ الغانِمينَ .

[الأرضُ المفتوحة صُلْحاً]

(ثانيهِما : ما فَتِحَ صُلْحاً (٣) ؛ فإنْ شُرِطَ كونُ الأرضِ للمسلمينَ . . فهوَ كالنَّوعِ الأوَّلِ) فيما مرَّ ، ولا يُشترَطُ في المأخوذِ فيهِما بلوغُهُ ديناراً عن كلُّ حالمٍ ، (وإنْ شُرِطَ كونُها لهُم) ، أو لم يُشرَطْ كونُها لأحدٍ ؛ (علىٰ أنْ يُؤدُوا عنها خَرَاجاً كلَّ سَنَةِ . . فَحُكْمُهُ حُكْمُ الجِزْيةِ) ، بل هوَ جِزْيةٌ ، للكنَّةُ جُعِلَ على

⁽٢) في (د): (عن النص).

⁽٣) كأرض مكَّة ، كما سيأتي آخر الباب .

ويسقطُ بالإسلام ؛ ولهـٰذا كانَ بيعُ دُور مكَّةَ جائزاً ؛ لأنَّها فُتِحتْ صُلْحاً .

الأرضِ ؛ فيُشترَطُ بلوغُهُ ديناراً عن كلِّ حالمٍ عندَ التَّوزيعِ علىٰ عددِ رؤوسِهِم^(١) ، ولا يُؤخَذُ مِنْ أراضي مَنْ لا جزْيةَ عليهِ ؛ كصبيًّ وامرأةٍ .

ويلزمُهُم ذلكَ زَرَعُوا أم لا^(٢) ، ولهُم بيعُ تلكَ الأرضِ وهبتُها وإجارتُها ، وإذا آجَرَ بعضُهُم بعضاً أو مسلماً . . فالخَرَاجُ على المُكرِي ، والأُجْرةُ على المُكْترِي ، وإذْ باعَها . . انتقلَ الواجبُ إلىٰ رقبتِهِ .

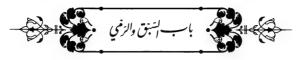
(ويسقطُ) الخَرَاجُ (بالإسلام) ؛ لِمَا مِرَّ أَنَّهُ جِزْيةٌ (٣) ؛ (ولهـٰذا) ؛ أي : ولكونِها مِلْكاً لهُمُ ـ المعلومِ ممَّا ذُكِرَ ـ (كانَ بيعُ دُورِ مكَّةَ جائزاً ؛ لأنَّها فُتِحتْ صُلْحاً) .



⁽١) وهـُـذا قبل إسلامهم ، أمَّا بعدَهُ : فلا يُشترَطُ ذلك .

⁽٢) قوله : (ذلك) ؛ أي : الخراجُ .

⁽٣) انظر (٢/ ٩٩ - ٩٩) .



(باب النبق) علے انخیل ونخوها (والزمي) بالتهام ونخوهسا

معَ أَنَّ السَّبْقَ يشملُ الرَّمْيَ (١).

[ما يجوزُ المسابقةُ عليهِ والرَّميُ بهِ]

(روى أبو هُرَيرةَ رَضِيَ اللهُ عنهُ : أنَّ رسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ قالَ : ا لا سَبُقُ إلا في نَصْلٍ أو خُف أو حافرٍ ،) رواهُ التُرْمِذيُّ وحَسَّنَهُ ، وابنُ حِبَّانَ وصَحَّحَهُ (٢) ، ويُروىٰ : (سَبُقَ) بسكونِ المُوحَّدةِ مصدراً ، ويفتحِها ؛ وهوَ المالُ الَّذي يُدفَعُ إلى السَّابق .

⁽١) وهنذا الباب لم يَسبِقِ الشافعيّ رضي الله عنه أحدٌ إلى تصنيفه ؛ فهو أوّلُ مَنْ أدخله في الفقه ، وكان ماهراً في الرمي ؛ فيُصِيبُ تسعة مِنْ عشرة ، ويُخطئ عمداً في العاشرة ؛ مخافة أنْ تُصِيبُ العبنُ ، والمسابقةُ والرميُ لقصد الجهاد شنّةٌ للرجال إجماعاً ، ومباحةٌ لغير قصد جهاد ، وواجبةٌ إنْ تعبّن لقتال الكفّار ، ومكروهة إذا كانت سبباً في قتالٍ قريب كافر لم يسبَّ اللهَ ورسولةً ، ومُحرَّمةٌ إنْ قُصد بها مُحرَّم ؛ كقطع الطريق ، ويكرَهُ لمَنْ علم الرميّ تركّهُ كراهةً شديدة . انظر ومُحرَّمةٌ إنْ قُصد بها مُحرَّم ؛ كقطع الطريق ، ويكرَهُ لمَنْ علم الرميّ تركّهُ كراهةً شديدة . انظر مناقب الشافعي ؛ للبيهفي (١٩٥/٥ ، ١٧٧/١ - ١٢٩) ، و و أسنى المطالب ، (١٢٨/٤) ، و و الياقوت النصرية (ص٣١٣)) ، و و الياقوت النصرية (ص٣١٣)) .

⁽٢) سنن الترمذي (١٧٠٠) ، صحيح ابن حبان (٤٦٩٠) ، ورواه أبو داود (٢٥٧٤) ، والنسائي (٢٢٦/٦) ، وابن ماجه (٢٨٧٨) .

قَالَ الشَّافِعيُّ رَضِيَ اللهُ عنهُ : (الخُفُّ : الإِبِلُ ، والحافرُ : الخيلُ ، والنَّصْلُ : كلُّ نَصْل مِنْ سَهْم أو نُشَّابةٍ) .

قلتُ : الأظهرُ : صحَّةُ المُسابقةِ علىٰ فِيلِ ، وبَغْلِ ، والرَّمْيِ بمَزارِيقَ ، ورماحٍ ، واللهُ أعلمُ . ورِماحٍ ، واللهُ أعلمُ .

(قالَ الشَّافعيُّ رَضِيَ اللهُ عنهُ: الخُفُ : الإِيلُ ، والحافرُ : الخيلُ ، والحافرُ : الخيلُ ، والنَّصْلُ : والنَّصْلُ : كُلُّ نَصْلٍ مِنْ سَهُم) ، وهنذا يُغنِي عن قولِهِ : (أو نُشَّابةٍ)(1) ؛ إذِ السَّهامُ السَّهامُ السَّهامُ الصَّغارُ العربيَّةُ ـ والنَّشَّابَ ؛ وهيَ السَّهامُ الفاسيَّةُ .

(قلمتُ : الأظهرُ : صحَّةُ المُسابقةِ علىٰ فِيلٍ ، وَبَغْلٍ) ، وحمارٍ ، (والرَّمْيِ بَمَزارِيقَ ، ورِماحٍ ، وبأحجارٍ) باليدِ^(٢) ، وبالمِقْلاعِ ، (ومِنْجَنِيقِ ، وكلِّ نافعِ في الحربِ) غيرِها ممَّا يُشيهُها^(٣) ، (واللهُ أعلمُ) ؛ أخذاً مِنَ الخبرِ السَّابق . السَّابق .

والثَّاني : لا ؛ قَصْراً للخبرِ علىٰ ما فَسَّرَهُ بهِ الشَّافعيُّ ؛ لأنَّهُ الَّذي يُستعمَلُ في الحربِ غالباً .

والمَزارِيقُ : الرَّماحُ الصِّغارُ ؛ فعَطْفُ الرَّماحِ عليها مِنْ عطفِ العامِّ على الخاصِّ .

⁽۱) مختصر المزني (ص٣٩٥) .

⁽٢) أمَّا المسابقةُ عَلَىٰ رفعها مِنَ الأرض. . فلا تجوزُ . • شرقاوي ، (٢/ ٤٢٤) .

⁽٣) بخلاف غيرها ؟ كطير ، وغوم ؟ فلا يصعُ السبقُ عليه بعوض ، ويَحرُمُ ؟ لأنَّهُ مِنَ القمار المُحرَّم ، وتعبيرُ و التحرير » (ص١٥٨) بقوله : (وكلَّ آلة حرب) . . أولئ من قوله : (وكلَّ آلة حرب) . . أولئ من قوله : (وكلَّ الفهر . . .) ؛ لإيهام ذلك إدخالَ البندق ونحوه . انظر قتحفة الطلاب » (ص١٢٣) ، وقد حاشية الشرقاري » (٢/ ٢٥٥) .

ويَحِلُّ أخذُ عِوَض عليهما ، ويجوزُ كونُهُ مِنَ الإمام وغيرهِ مِنَ الرَّعيَّةِ ؛ بأنْ يقولَ : (مَنْ سَبَقَ منكُما. . فلهُ في بيتِ المالِ ـ أو عليَّ ـ كذا) ، ومِنْ أحدِهِما ؛ فيقولُ : (إِنْ سَبَقْتَني. . فلكَ عليَّ كذا ، أو سَبَقْتُكَ . . فلا شيءَ لي عليكَ)، فإنْ أُخْرَجَ كلٌّ منهُما مالاً.. لم يَجُزْ ، إلا بمُحلِّل فرسُهُ كُفْءٌ لفرسَيْهما .

[حُكْمُ أَخذِ العِوَضِ على السَّبْقِ والرَّمي]

(ويَحِلُّ أخذُ عِوَضٍ عليهِما) ؛ أي : على السَّبْقِ والرَّمْيِ (١) ، (ويجوزُ كونُهُ مِنَ الإمام وغيرِهِ مِنَ الرَّعيَّةِ ؛ بأنْ يقولَ : ﴿ مَنْ سَبَقَ منكُما. . فلهُ في بيتِ المالِ ــ أو على - كذا ") ؛ لِمَا في ذلكَ مِنَ الحثِّ على المُسابقةِ وبَذْلِ مالِ في طاعةٍ.

(ومِنْ أحدِهِما) ؛ أي : أحدِ المُتسابِقَين ؛ (فيقولُ : ﴿ إِنْ سَبَقْتَنَى. . فلكَ عليَّ كذا ، أو سَبَقْتُكَ . . فلا شيءَ لي عليكَ ١) .

(فإنْ أَخْرَجَ كلٌّ منهُما مالاً) على أنَّهُ إنْ سَبَقَهُ الآخَرُ فهوَ لهُ. . (لم يَجُزُ) ؛ لأنَّ كلًّا منهُما مُتردِّدٌ بينَ أنْ يَغنَمَ وأنْ يَغرَمَ ، وهوَ صورةُ القِمَارِ المُحرَّم ، (إلا بمُحلِّل فرسُهُ كُفُّءٌ لفرسَيْهِما) ؛ إنْ سَبَقَ. . أَخَذَ مالَهُما ، وإنْ سُبِقَ . . لم يَغرَمْ شيئاً ، كما يُعلَمُ ممَّا يأتي (٢) .

وكذا يُعتبَرُ في فرسِ كلِّ منهُما أنْ يكونَ كُفْنًا لفرس الآخَرِ ، فلو قُطِعَ بتخلُّفِ فرس أحدِهِما ، أو أَمْكَنَ تقدُّمُهُ بنُدُورٍ. . لم يَجُزُ ؛ لأنَّ قضيَّةَ المُسابقةِ تَوَقُّعُ سَبْق

⁽١) أي : ممَّا مرَّ مِنَ الأمور السابقة ، بخلاف ما مرَّ تعليقاً ، ومثلُهُ : المصارعةُ ، والشُّطْرَنج ، والمسابقةُ بالسفن والأقدام ؛ فكلُّ ذلك جائزٌ بلا عِوَض ؛ لأنُّه يحتاجُ إلىٰ حساب في بعضه ؛ ففيه فروسيَّة ، وأمَّا مُهارَشُهُ الدِّيكة ومُناطَحةُ الكِباش واللَّعبُ بالطاولة ونحوُها.. فحرامٌ مطلقاً بعوض ودونه . انظر ﴿ حاشية الشرقاوي ﴾ (٢/ ٢٤٤_ ٤٢٥) .

⁽٢) انظر (٢/ ٩٧).

قلتُ : فإنْ سَبَقَهُما. . أَخَذَ العِوَضَينِ ، فإنْ سَبَقَاهُ وجاءا معاً . . فلا شيءَ لأحدٍ ، وإنْ جاءَ معَ أحدِهِما . . فمالُ هاذا لنفسِهِ ، ومالُ المُتأخِّرِ للمُحلِّلِ وللَّذي معَهُ ، وقيلَ : للمُحلِّلِ ، وإنْ جاءَ أحدُهُما ، ثمَّ المُحلِّلُ ، ثمَّ الآخَرُ . . فمالُ المُتأخِّرِ للأوَّلِ في الأصحِّ ، واللهُ أعلمُ .

كلُّ ليسعىٰ فيَتعلَّمَ أو يُتعلَّمَ منهُ ، وذكرتُ في ﴿ شرح البَهْجةِ ﴾ ما لهُ بما هنا تَعَلُّقُ (١٠) .

(قلتُ : فإنْ سَبَقَهُما. . أَخَذَ العِوَضَينِ) ؛ جاءا معاً أو أحدُهُما قبلَ الآخَرِ ، وقبلَ : مالُ المُتأخِّرِ للمُحلِّلِ والثَّاني ؛ لأنَّهُما سبقاهُ ، وقبلَ : للثَّاني فقطْ .

(فإنْ سَبَقَاهُ وجاءا معاً. . فلا شيءَ لأحدٍ)(٢) ؛ لعدمِ سبقِهِ ، وعدمِ سبقِ أحدِهِما الآخرَ .

(وإنْ جاءَ معَ أحدِهِما) وتأخَّرَ الآخَرُ. . (فمالُ هـٰذا لنفسِهِ ، ومالُ المُتأخِّرِ للمُحلِّلِ وللَّذي معَهُ) ؛ لأنَّهُما سبقاهُ ، (وقيلَ : للمُحلِّلِ) فقطْ ؛ اقتصاراً لتحليلِهِ علىٰ نَفْسِهِ .

(وإنْ جاءَ أحدُهُما ، ثمَّ المُحلِّلُ ، ثمَّ الآخَرُ . فمالُ المُتأخِّرِ للأوَّلِ في الأصحِّ ، واللهُ أعلمُ)؛ لسبقِهِ الاثنَينِ ، والثَّانِي : لهُ وللمُحلِّلِ ؛ لسبقِهِما الآخَرَ ، والثَّالثُ : للمُحلِّلِ فقطْ ؛ لِمَا مرَّ ، والرَّابعُ : لنفسِهِ ، كما أنَّ مالَ الأوَّلِ لنفسِهِ .

[شروطُ السّباقِ]

(ويُشترَطُ لهُ) ؛ أي : للسّباقِ (خمسةُ شروطٍ)^(٣) :

⁽١) انظر * الغرر البهية ، (٥/ ١٨١ - ١٨٢) .

⁽٢) أي : فمالُ كلِّ لنفسه ، ولا غُنْم ولا غُرْم . ﴿ شرقاوي ﴾ (٢/ ٤٢٥) .

⁽٣) العبارة في « التحرير ٢ (ص١٥٨) : (ويُشترَط للسبق شروطٌ ؛ منها) ؛ وهي أَوْليٰ ؛ لأنَّ =

عِلْمُ المُبتدَأِ، والمُنتهىٰ، والجُعْلِ، فإنْ أَخَذَ بهِ رهناً أو ضَمِيناً.. جازَ، والمُحلِّلُ على ما ذَكَرْناهُ، وأنْ يكونَ بينَ شخصَينِ ؛ فإنْ قالَ : (الزمِ عَشَرَةَ أَرْشَاقٍ، فإنْ كانَ صوابُكَ أكثرَ.. فلكَ كذا).. لم يَجُزْ ؛ لأنَّهُ يُناضِلُ نَفْسَهُ بنَفْسِهِ.

(عِلْمُ) المَوضِعِ (المُبتدَأِ) منهُ ، (و) المَوضِعِ (المُنتهىٰ) إليهِ ، وتَسَاوِي المُتسابقَين فيهما(١) ؛ فلو شُرِطَ تقدُّمُ مُبتداً أحدِهِما أو مُنتهاهُ . . لم يَجُزُ .

(و) عِلْمُ (الجُعْلِ) ؛ عَيْناً كانَ أو دَيْناً ، كسائرِ الأَعْواضِ ، (فإنْ أَخَذَ بهِ رهناً أو ضَمِيناً . . جازَ) ، كسائر أعواض العقودِ اللَّازمةِ .

(والمُحلِّلُ علىٰ ما ذَكَرْناهُ) ؛ ليخرجَ العقدُ عن صورةِ القِمار .

(وأَنْ يكونَ بِينَ شخصَينِ) فأكثرَ ، (فإنْ قالَ : ارْمٍ عَشَرَةَ أَرْشَاقِ) ؛ أي : رَمِياتِ ، (فإنْ كانَ صوابُكَ أكثرَ) مِنْ خطئِكَ . . (فلكَ كذا . . لم يَجُزْ ؛ لأنَّهُ يُناضِلُ نَفْسَهُ بِنَفْسِهِ) ، وكذا لو قالَ : (ارْمٍ عَشَرَةً عنّي وعَشَرَةً عنكَ ؛ فإنْ كانَ صوابُكَ في عَشَرَتًكَ أكثرَ . . فلكَ علىً كذا) .

هنذا ؛ وما ذَكَرَهُ مِنْ عدمِ الجوازِ وجهُ (٢) ، والأصحُ : ما نَقَلَهُ في « الرَّوْضةِ » و الْصَلِها » عنِ الجمهورِ ؛ الجوازُ ؛ لأنَّهُ بَذْلُ المالِ لغرضِ صحيح ؛ وهوَ تحريضُهُ على الرَّمْي ومُشاهَدةُ رَمْيِهِ ، للكنَّهُ ليسَ بنضالٍ ، بل هوَ جُعالةً (٣) .

ويُشترَطُ : بيانُ البادئ منهُما بالرَّمْي ، وتعيينُ الفَرَسَينِ ولو بالوصفِ ، وبيانُ

شروطة لا تنحصرُ في الخمسة التي ذكرها صاحبُ (التنقيح) ، وذكر العلامة الشاطريُّ في
 (ص ٣١٤ - ٣١٥) ثلاثة عشرَ شرطاً ، فراجمها .

⁽١) أي : في الموضع المبتدأ منه والمُنتهين إليه .

⁽٢) قوله : (وما ذكره) ؛ أي : مِنْ مثال ا المتن ٣ .

٣) روضة الطالبين (١٠/ ٣٨٠) ، الشرح الكبير (٢١٦/١٢) .

ويجوزُ جَعْلُ السَّبَيِ للمُصلِّي ؛ وهوَ الَّذي يَلِي السَّابقَ ، وللنَّالثِ والرَّابعِ . قلتُ : بشرطِ نَقْصِ كلِّ واحدٍ عنِ الَّذي قبلَهُ ؛ فلو شُرِطَ للنَّاني مِثْلُ الأوَّلِ. . لم يَصِحَ ، واللهُ أعلمُ .

قَدْرِ الغَرَضِ طُولاً وعَرْضاً ، إلا أنْ يُعقَدَ بموضعٍ فيهِ غَرَضٌ معلومٌ ؛ فيُحمَلُ المُطلَقُ عليه (١) .

(ويجوزُ جَعْلُ) بعضِ (السَّبَقِ) بفتحِ الباءِ (للمُصَلِّي ؛ وهوَ الَّذي يَلِي السَّابقَ ، وللنَّالثِ والرَّابع) وغيرِهِم .

(قلتُ) : إنَّما يجوزُ ذلكَ (بشرطِ نَقْصِ كلِّ واحدٍ) منهُم (عنِ الَّذي قبلَهُ ؛ فلو شُرِطَ للنَّاني مِثْلُ الأوَّلِ. . لم يَصِحَّ ، واللهُ أعلمُ) .

واعلَمْ : أَنَّ النَّقْصَ إِنَّمَا يُشترَطُ في الأخيرِ ، وأمَّا غيرُهُ : فالشَّرطُ فيهِ : عدمُ زيادة كِلُ على مَنْ قبلَهُ ؛ لأَنَّ كلَّ أحدٍ يسعى أَنْ يكونَ سابقاً مطلقاً ، أو بالنَّسْبة إلى الأخيرِ ؛ فلو شُرِطَ للأخيرِ مِثْلُ ما للَّذي قبلَهُ أو أَزْيَدُ ، أو لغيرِهِ أَزْيَدُ مِنَ الَّذي قبلَهُ أو أَزْيَدُ ، أو لغيرِهِ أَزْيَدُ مِنَ الَّذي قبلَهُ . لم يَصِحَّ في حقِّهِ ، وإلا لم يجتهد أحدٌ في السَّبْقِ ، فيفوتُ المقصودُ ؛ فلو كانوا ثلاثةٌ وشُرِطَ للأوَّلِ عَشَرَةٌ ، وللنَّاني ثمانيةٌ ، وللتَّالثِ تسعةٌ . . بَطَلَ في حقِّ النَّالثِ قبطْ .

[أسماء خيل السّباقِ]

وخيلُ السِّباقِ يُقالُ للجائي منها أوّلاً : السَّابقُ والمُجَلِّي ، وثانياً : المُصلِّي ، وثالثاً : المُسلِّي ، ورابعاً : التَّالي ، وخامساً : العاطفُ ، وسادساً : المُرتاحُ ،

 ⁽١) ويُشترَطُ أيضاً : إمكانُ سَبَق كلِّ مِنَ الراكبَينِ والراميَينِ ، وإمكانُ قطعه المسافة بلا ندور ، وعلمُ المسافة بالأذُرُع أو المعاينة . انظر * تحفة الطلاب * (ص١٢٤) ، و* حاشية الشرقاوي *
 (٢/ ٢٥) .

وسابعاً : المُرمَّلُ^(١) ، وثامناً : الحَظِيُّ ، وتاسعاً : اللَّطِيمُ ، وعاشراً : السُّكَيتُ ، ويُقالُ لهُ : الفسْكِلُ .

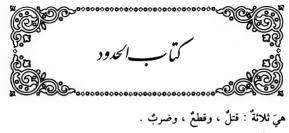


 ⁽١) كذا ضبطه الإسنوي في (المهمات) (٨٣/٩) ، ويُقال فيه أيضاً : المُؤمِّلُ ، وضبط هنذا المُخيرُ المجدُ اللغوي في (القاموس) (٣٢٠ /٣) بفتح العيم المشددة ؛ ولعلهُ الظاهر ؛ لأنَّ صاحبَهُ يرجو ويأملُ فيه ألَّا يبقى أخبراً .









فالقتلُ في أربعةٍ :

(كتاب الحدود)

جمعُ (حدُّ) ؛ وهوَ لغة : المنعُ ، وشرعاً : عقوبةٌ مُعيَّنةٌ علىٰ ذَنْب (١) . وسُمِّيتُ حدّاً ؛ لمنعِها مِن ارتكاب الذُّنْب ، وقيلَ : لأنَّ اللهَ حَدَّدَها وقَدَّرَها ، فلا يُزادُ عليها ولا يُنقَصُ .

[أنواعُ الحدودِ]

(هَيَ ثَلَاثَةٌ : قَتلٌ ، وقطعٌ ، وضربٌ) ، وقد يُتبَعُ بنفي ، كما سيأتي

[مواضعُ حدُّ القتل]

(فالقتلُ) يكونُ (في أربعةِ) :

⁽١) قوله : (عقوبة) ؛ أي : وجبت حقاً لله تعالى ، كما في الزُّنيٰ ، أو للآدميُّ ؛ كما في القذف ، وإذا تكرَّر منه الزُّني منة مرَّة مثلاً . . كفي حدٌّ واحد حيثُ كان مِنَ الجنس ، أمَّا إذا أُقيم عليه الحدُّ ثمَّ زنر بعد ذلك . . فيقام عليه الحدُّ ثانياً ، وهاكذا ، فإذا مات الزاني ولم يَتُب. . لم يُحَدُّ في الأخرة ، وإذا تاب عند الموت. . لم يسقطْ عنه الحدُّ ، وإذا زني بزوجة شخص. . كان للزوج حتٌّ على الزاني، ولا يسقطُ بتوبة الزاني. ﴿ شرقاوي ﴾ (٢٧/٢)، وانظر ﴿ حاشية الشُّرْرَامَلُسي (٧/ ٤٢٣) .

⁽۲) انظ (۲/۲۰۲، ۲۰۹).

الرِّدَّةِ ، والزُّنيٰ معَ الإحصانِ ، وتركِ الصَّلاةِ ، وقطع الطَّريقِ إذا قَتَلَ .

وشرطُ الإحصانِ : الحُرِّيَّةُ ، والبلوغُ ، والعقلُ ، والإصابةُ في النّكاحِ الصَّحيح ؛ وهوَ بهنذهِ الصَّفةِ .

(الرِّدَّةِ) ؛ لِمَا مرَّ في (باب أحكام المُرتدِّ)(١) .

(والزُّانيٰ معَ الإحصانِ) ؛ لأمرِهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ بالرَّجْمِ فيهِ في أخبارِ مسلم وغيرو(٢٠ .

(وتركِ الصَّلاةِ) كَسَلاً ؛ لِمَا مرَّ في الباب السَّابق (٣) .

(وقطعِ الطَّريقِ) بقيدِ زادَهُ بقولِهِ (أَنَ اللهِ عَلَمَ) ؛ أي : قاطعُها مُكافِئهُ ؛ لِمَا سيأتي في بابهِ (^(ه) .

[ضابط الإحصان]

(وشرطُ الإحصانِ) ؛ أي : ما يُعتبَرُ في تحقَّقِهِ : (الحُرِّيَّةُ ، والبلوغُ ، والمعقلُ ، والإصابةُ في النّحاح الصّحيحِ ؛ وهوَ) ؛ أي : والمُصِيبُ مُنَّصِفٌ (بهاذهِ الصّفةِ) ؛ أي : بالحُرِّيَّةِ والبلوغِ والعقلِ ؛ سواءٌ في ذلكَ الرَّجلُ والمرأةُ ، وإنَّما اعتبُرَ في الإحصانِ ذلكَ ؛ لأنَّهُ وصفُ كمالٍ ، فلا يكونُ معَ النَّقصِ ؛ مِنْ رِقٌ ، وصِباً ، وجنونِ ، وعدم إصابةِ في نكاح صحيح (1) .

⁽١) انظر (٢/٥٤٥).

 ⁽۲) صحيح مسلم (۱۱۲/۱۲۹۱) ، ورواه البخاري (۱۸۲۰ ، ۱۸۲۹) عن سيدنا أبي هريرة وابن
 عباس رضي الله عنهم .

⁽٣) أي: (باب أحكام العرتد). انظر (٢/ ٥٤٥) .

⁽٤) نصَّ الماتن عليه في (دقائق التنقيح) (ق١٢٩) ، وانظر (اللباب) (ص٣٨٣) .

⁽٥) انظر (٢/٦١٦).

 ⁽٦) فلا يكونُ بوط؛ في ملك اليمين ، ولا بوط، الشبهة ، ولا بنكاح فاسد . ٩ تعليق باغيثان على
 القوت ١ (ص ٢٧٤) .

والقطعُ في السَّرقةِ ، وقطعِ الطَّريقِ إذا أُخَذَ المالَ . والضَّرْبُ ثلاثةٌ : للشُّرْبِ : أربعونَ سَوْطاً ، ...

وقولُهُ : (الصَّحيح . . .) إلىٰ آخرِهِ . . مِنْ زيادتِهِ^(١) .

وتُعتبَرُ الصَّفاتُ النَّلاثُ حالَ الرِّنى أيضاً ؛ فيشملُ ذلكَ : ما لوِ استمرَّ على الحُرِّيَّةِ والعقلِ إلىٰ فراغِد مِنَ الزِّنى ، وما إذا طَرَأَ بعدَ الإصابةِ في النَّكاحِ جنونُ أو رِقٌ ثمَّ زالَ ثمَّ زَنَىٰ ؛ فإنَّهُ يُرجَمُ ، ويخرجُ : ما لو وَطِئ في النَّكاحِ بالصَّفاتِ المذكورةِ ، ثمَّ النَّكاحِ بالصَّفاتِ المذكورةِ ، ثمَّ النَّرَقُ ، ثمَّ النَّرَةَ ،

[مواضعُ حدِّ القطع]

(والقطعُ) يكونُ (في) شيئينِ : (السَّرقةِ ، وقطعِ الطَّريقِ) بقيدِ زادَهُ بقولِهِ^(۲) : (إذا أَخَذَ المالَ) ؛ لِمَا يأتى في بابَيْهما^(٣) .

[مواضعُ حدِّ الضَّرْبِ]

(والضَّرْبُ ثلاثةٌ) الأنسبُ بما مرَّ : (في ثلاثةٍ) :

(للشُّرْبِ) ؛ أي : لشرب المُسكِرِ المائعِ (أ أربعونَ سَوْطاً) ، أو نحوَهُ ؛ كيدٍ ونعلٍ ؛ لأنَّهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ أُتِيَ بشاربِ فقالَ : " اضْرِبُوهُ بالأَيْدِي والنِّعالِ وأطرافِ الشَّيابِ " رواهُ الشَّافعيُّ () ، وفي " البخاريُ "

⁽١) نصَّ الماتن عليها في و دقائق التنقيح ، (ق١٢٩) ، وانظر و اللباب ، (ص٣٨٣) .

⁽٢) نصَّ الماتن عليه في (دقائق التنقيح) (ق١٢٩) ، وانظر (اللباب) (ص٣٨٣) .

⁽٣) انظر (٢/٢١٢، ٦١٦).

⁽٤) أي : أصالةً وإن انعقد ، وحَرَجَ به : الجامدُ أصالةً ؛ كالحشيش والبنج ؛ فلا حدَّ فيه ، بل فيه التعزيرُ إلا إذا اشتدَّ بحيثُ قَلَفَ بالزَّبَد وأطرب ؛ فيكونُ كالخمر في النجاسة والحدُّ . انظر د التحفة ، مم د الشرواني ، (١٦٨/٨) .

 ⁽٥) مسند الإمام الشافعي (٢٩٣) ، الأم (٤٤٧/٦) عن سيدنا عبد الرحمثن بن أزهر رضي الله عنهما .

وللقذفِ: ثمانونَ ، ولزِنى البِكْرِ: مئةٌ ، والعبدُ والمُبعَّضُ في ذلكَ على النَّصْف مِنَ الحُرِّ ، فإنْ ماتَ بسبب ذلكَ . فدمُهُ هَذُرٌ .

نحوُهُ (١) ، وفي « مسلم » عن عليَّ رَضِيَ اللهُ عنهُ : (جَلَدَ النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ أربعينَ ، وجَلَدَ أَبو بكرٍ أربعينَ ، وعمرُ ثمانينَ ، وكلِّ سُنَّةٌ ، وهاذا أَحَبُّ إلىَّ)(٢) ، قالَ: (لأنَّهُ إذا شَرِبَ سَكِرَ ، وإذا سَكِرَ هَذَىٰ ، وإذا هَذَى افتریٰ)(٣).

(وللقذفِ) ؛ أي : لقذفِ المُكلَّفِ الحُرِّ المسلمِ العفيفِ عن وَطْءِ يُحَدُّ بِهِ الْمَانُونَ) ؛ أي : العَفِيفاتِ بِهِ (٤٠٠ . . (ثمانونَ) ؛ قالَ تعالىٰ : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُعْصَنَدَتِ ﴾ ؛ أي : العَفِيفاتِ ﴿ ثُمُ لَوْ يَأْتُولُ مُرْتَعَنِينَ جَلَدَةً ﴾ [النور : ٤٤] .

(ولزِنى البِكْرِ) ؛ وهوَ غيرُ المُحصَنِ : (مثةٌ) ؛ قالَ تعالى : ﴿ اَلزَانِيَةُ وَالزَّانِيَ فَالْمِيْدُواْ لِمَّلَ وَعِدِيْتُهُمَّا مِأْنَةً جَلَانَةٍ ﴾ [النور : ٢] .

هـٰذا كُلُّهُ في الحُرِّ ، (و) أمَّا (العبدُ والمُبقّضُ في ذلكَ).. فهما (على النَّصْفِ مِنَ الحُرِّ)، كنظائرهِ ، والمُرادُ بهما : الجنسُ الصَّادقُ بالذَّكَرِ وغيرهِ .

(فإنْ ماتَ) المحدودُ (بسببِ ذلكَ (٥٠). . فدمُهُ هَذُرٌ) ؟ لأنَّ التَّلَفَ حَصَلَ مِنْ واجب عليهِ .

⁽۱) صحيح البخاري (۱۷۷۵ ، ۱۷۷۲) عن سيدنا عقبة بن الحارث وسيدنا أنس بن مالك رضى الله عنهما .

⁽٢) صحيح مسلم (١٧٠٧) ، وقوله : (وهـٰـذا) ؛ أي : الجلدُ ثمانين .

 ⁽٣) رواه مالك (٢/ ٨٤٢) ، والنسائي في (السنن الكبرئ (٥٢٦٩) ، والحاكم (٤/ ٣٧٥) ،
 وزادا : (وعلى المفتري ثمانون جلدةً) .

 ⁽³⁾ عبارة الشارح في (التحقة) (ص١٢٤) : (... العفيفِ عن زنئ ، ووطءِ مَحْرَمٍ مملوكة ،
 ووطءِ دُبُرِ حليلةٍ) ؛ فقولةُ هنا : (عن وطء يُحَدُّ به) ليس قبداً ، وانظر (حاشية البجيرمي على الخطيب) (١٨٢/٤) .

⁽٥) خَرَجَ به : مَنْ مات بالتعزير ؛ فهو مضمونٌ . ﴿ شرقاوي ﴾ (٢٩/٢) .

ولا يُقامُ الحدُّ علىٰ حاملٍ حتىٰ تَضَعَ ، ولا سَكْرانَ ولا مُغمَّ عليهِ حتىٰ يُفِيقَ ، ولا في حَرَّ وبَرْدٍ مُفرطَين .

قلتُ : بل تُقامُ الحدودُ في الحَرِّ والبَرْدِ المُفرِطَينِ ، إلا أنَّهُ يُستحَبُّ تأخيرُ الجَلْدِ إلى زوالِ ذلكَ على اضطراب فيهِ ، واللهُ أعلمُ .

[موانعُ تعجيلِ الحدِّ]

(ولا يُقامُ الحدُّ علىٰ حاملٍ) ولو مِنْ زِنى (حتىٰ تَضَعَ) الولدَ وتُرضِعَهُ ويُوجَدَ لهُ كافلٌ بعدَ فَطْمِهِ^(١) ؛ سواءٌ وُجِدَ ما يستغني بهِ عنها؛ مِنْ مُرضِعةٍ أو لَبَنِ بهيمةٍ يَجلُّ شُرْبُهُ ، أم لا ، بخلافِ نظيرِهِ مِنَ القَوَدِ وحدُّ القذفِ ؛ لأنَّ الحدودَ مَبنيَّةٌ على المُساهَلةِ .

(ولا) على (سَكُرانَ ولا مُغمىً عليهِ حتىٰ يُفِيقَ) كلِّ منهُما ؛ ليرتدعَ ، ومسألةُ السَّكُرانِ تقدَّمتْ في (بابِ أحكامِهِ) معَ زيادةً (٢) ، (ولا في حَرِّ وبَرْدٍ مُفرِطَينِ) ؛ لئلًا يُؤدِّيَ إلى الهلاكِ .

(قلتُ : بل تُقَامُ الحدودُ في الحَرِّ والبَرْدِ المُفرِطَينِ) ؛ لوجوبِها ، بل قد نكونُ النَّفْسُ مُستوفاةً بها^(٣) ، (إلا أنَّهُ يُستحَبُّ تأخيرُ الجَلْدِ إلىٰ زوالِ ذلكَ على اضطراب فيهِ ، واللهُ أعلمُ) ؛ ففي « الرَّوْضةِ » : (المذهبُ : وجوبُهُ ، ومعَ ذلكَ

 ⁽١) قوله: (وتُرضِعَهُ)؛ أي : مدَّة الرضاع كلَّها؛ وهي السنتان وإن استغنى عن اللبن قبلهما ،
 هـذا في حدِّ الزَّنَىٰ والشرب ، أمَّا حدُّ القذف : فَيُعتَرُّ إرضاعُها اللَّبَا فقط ، ومثلُهُ : القَوْدُ؛
 لأنَّهُما حتُّ آدميُّ ، بخلاف غيرهما ؛ فإنَّهُ حثُّ الله تعالى . انظر * حاشية الشرقاوي *
 (٢٩٩٢٤) .

⁽٢) انظر (٢/٥٥٠).

 ⁽٣) أي : فيما إذا كان واجبُها القتل بالرجم ، وهو إضرابُ انتقاليٌ . انظر دحاشية الشرقاوي .
 (٢٢٩/٢) .

ولا في مرضٍ ، إلا ألَّا يُرجئ بُرْؤُهُ ؛ فيُجلَدُ بمِّثْكَالِ عليهِ منهُ غُصْنٍ ؛ بحيثُ تَمَسُّهُ الأغصانُ ، أو يَنكِسِ بعضُها ببعضِ ؛ لينالَهُ أَلَمُها .

لا ضمانَ بتركِ التّأخيرِ)(١) ، وفي (المنهاجِ " كـ (أُصلِهِ " : (مُقتضىٰ هلذا : استحبابُهُ)(٢) .

(ولا في مرض ، إلا الَّا يُرجىٰ بُرْوُهُ) عادةً ؛ (فَيُجلَدُ بِمَثْكَالِ)^(٣) ؛ أي : شِمْرَاخِ (عليهِ منهُ غُضْنِ ؛ بحيثُ تَمَسُّهُ الأغصانُ ، أو يَنكِسِنُ بعضُها ببعضٍ ؛ لينالهُ أَلَمُها) ، فإنِ انتفى المَسُّ والانكباسُ ، أو شُكَّ . لم يسقطِ الحدُّ ، وهاذا بخلافِ الأيمانِ ؛ حيثُ اكتُفِي فيها بالضَّرْبِ الَّذي لا يُولِمُ ؛ لأنَّ مَبْناها على العُرْفِ ، والحدودِ على الزَّجْرِ ، وهوَ لا يَحصُلُ إلا بالإيلام .

قَالَ : (وقولي : " إلا ألَّا يُرجىٰ بُرْؤُهُ ". . أَحْسَنُ مِنْ قولِهِ : " إلا أنْ يُخافَ مونَّهُ ")(نا ً .

[مواضعُ التَّغريبِ]

(والنَّفْيُ) ؛ وهوَ التَّغريبُ (ثلاثةٌ) الأنسبُ بما مرَّ : (في ثلاثةٍ) :

(في المُخنَّثِينَ) بفتح النُّونِ أَشْهَرُ مِنْ كسرِها (٥٠ ؛ أي : المُتشبَّهِينَ بالنَّساءِ ؛

 ⁽١) روضة الطالبين (١٠/ ١٧٧) ، وفي هامش (ب) : (أفتئ شيخُنا الرمليُّ بما في ٩ الروضة ٤ ؛ مِنْ وجوب التأخير ، فاعُرِفْ ذلك) ، وانظر ٩ فتاوى الشهاب الرملي ١ (٢٤/٣٣ ٣٣) ، ومثلُ ذلك : حدُّ السرقة ، وأمَّا حدُّ القرد والقذف. . فلا يُؤخّران . ٩ شرقاوي ١ (٢٩٩/٤) .

⁽٢) منهاج الطالبين (ص٥٠٤) ، المحرر (٣/ ١٤١٦) .

 ⁽٣) الْمِثْكَالُ : غصن النخل الذي عليه بُسْرٌ ، وهو بمنزلة العنقود للعنب ، فإذا يَبِسَ. . فهو عُرْجُون ، ويُقالُ أيضاً : (عُنْكُول) ، و(إِنْكال) .

⁽٤) دقائق تنقيح اللباب (ق٢٩٥) ، وانظر (اللباب) (ص٣٨٤) .

⁽٥) قوله : (بَفْتُح النَّونِ) وهو وإنْ كان علىٰ صيغة اسم المفعول. . بمعنى اسم الفاعل ؛ فهو مِنَ =

لِمَا روى البخاريُّ عنِ ابنِ عبَّاسِ رَضِيَ اللهُ عنهُما قالَ : (لَعَنَ النَّبِيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ المُختَّيْنِ مِنَ الرِّجالِ ، والمُترجُّلاتِ مِنَ النِّسَاءِ) ، وقالَ : " أَخْرِجُوهُم مِنْ بيوتِكُم " ، وأَخْرَجَ فُلاناً ، وأَخْرَجَ فُلاناً () ، وروى أبو داودَ : أنَّ النَّبِيَّ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ أُتِيَ برجلٍ قد خَضَبَ يَدَيْهِ ورِجْلَيْهِ ، فقالَ : " ما هلذا ؟ " ، فقبلَ : إنَّهُ يتشبّهُ بالنِّساءِ ، فأَمَرَ بهِ ، فنُفِيَ إلى النَّقِيع () .

(وقُطَّاعِ الطَّريقِ) بقيدِ زادَهُ بقولِهِ^(٣) : (إذا لم يقتلوا ولم يأخذوا مالاً) ؛ لِمَا يأتي في بابهِ^(١) .

ولا يتعيَّنُ فيهِ وفيما قبلَهُ النَّهيُ ، بلِ المُرادُ : التَّعزيرُ ، فيَحصُلُ بسائرِ ما يُعزَّرُ بهِ ؛ مِنْ ضربٍ وحبسٍ وغيرِهِما ، وإنَّما نصَّ عليهِ فيهِما ؛ للنَّصِّ عليهِ في دليلَيْهِما .

(وَزِنَى البِّكْرِ) ، ويُغرَّبُ فيهِ الحُرُّ سنةً ؛ لأخبارِ مسلمٍ وغيرِهِ (٥٠ ، (ويُغرَّبُ

النوادر التي اسمُ فاعلها على صيغة اسم المفعول ؛ كـ (مُحصَن) ؛ فالقياسُ : الكسرُ وإنْ لم
 يكن مشهوراً . ٥ شرقاوي ٥ (٢ - ٤٣٠) .

⁽١) صحيع البخاري (١٨٣٤) ، وفي (ب، د، هـ): (وأخرجوا) بدل (وأخرج) في الموضعين ، وفي رواية سيدنا أبي ذر رضي الله عنه في الثاني : (وأخرج عمرُ) ، وعلى المثبت يكونُ المُخرِجُ في كلا الموضعين هو رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم . انظر ١ إرشاد السارى ١ (٢٦/١٠) .

 ⁽۲) سنن أبي داود (٤٩٢٨) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، والنَّقيعُ : موضعٌ قريبٌ من المدينة .

⁽٣) نصَّ الماتن عليه في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق١٢٩) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٣٨٤) .

⁽٤) انظر (٢/٦١٦).

 ⁽٥) صحيح مسلم (١٦٩٠ ، ١٦٩٧) ؛ الأول عن سيدنا عبادة بن الصامت رضي الله عنه ، والثاني عن سيدنا أبي هريرة وسيدنا زيد بن خالد الجهني رضي الله عنهما ، وروى الثاني أيضاً البخاري (١٨٢٧) .

العبدُ نصفَ سنةٍ في الأظهر ، والنَّاني : سنة ، والنَّالثُ : لا يُغرَّبُ .

وهلِ اللَّواطُ وإتيانُ البهائمِ كالزُّنىٰ ، أو يُقتَلُ فاعلُ ذلكَ مطلقاً ، أو يُعزَّرُ ؟ ثلاثةُ أقوالِ .

قلتُ : الأظهرُ في اللَّواطِ : أنَّهُ كالزِّنيٰ ، وفي إتيانِ البهيمةِ : التَّعزيرُ ، واللهُ أعلمُ .

والله اعلمَ .

العبدُ نصفَ سنةٍ في الأظهرِ) على النّصفِ مِنَ الحُرِّ ، (والنَّاني : سنةٌ) ؛ لأنَّ ما يتعلَّقُ بالطَّنِعِ لا يفترقُ فيهِ الحالُ بينَ الحُرِّ والعبدِ ؛ كَمُدَّةِ العُنَّةِ والإيلاءِ ، (والنَّالثُ : لا يُغرَّبُ) ؛ لأنَّ فيهِ تفويتاً لحقِّ السَّيِّدِ .

والتَّرجيحُ مِنْ زيادتِهِ (١) ، والمُبعَّضُ كالعبدِ .

[حُكْمُ اللَّواطِ وإتيانِ البهائم]

(وهلِ اللَّواطُ وإتيانُ البهائمِ كالرَّنىٰ) ؛ في أنَّهُ يُفصَّلُ فيهِ بينَ المُحصَنِ وغيرِهِ ؛ لأنَّهُ زِنِى فأَشْبَهَ الرَّنىٰ بقُبُلِ المرأةِ ، (أو يُعتَلُ فاعلُ ذلكَ مطلقاً) ؛ لخبرَينِ فيهِما رواهُما الحاكمُ (٢) ، (أو يُعزَّرُ) ؛ كسائرِ المعاصي الَّتي لا حدَّ فيها ولا كفَّارةَ ؟ (ثلاثةُ أقوالِ) .

(قلتُ : الأظهرُ في اللَّواطِ : أنَّهُ كالزَّنىٰ) بقُبُلِ المرأةِ ، (وفي إتيانِ البهيمةِ : التَّعزيرُ (٣) ، واللهُ أعلمُ) ، ومَحَلُّ ما قالهُ في اللَّواطِ : بالفاعل ، أمَّا المفعولُ بهِ :

⁽١) نصَّ الماتن عليها في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق١٢٩) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٣٨٤) .

 ⁽۲) المستدرك (٤/ ٣٥٥) عن سيدنا ابن عباس وسيدنا أبي هريرة رضي الله عنهم .

 ⁽٣) ويحصلُ التعزيرُ بنحو حبس وضرب غيرِ مُبرَّح ؛ كصفع ؛ وهو الضربُ بجُمْع الكف أو بسطها ، ويجبُ أنْ يَتَقَصُهُ الإمامُ عن أدنى حدَّ المُمزَّر ، فيَتَقَصُ في تعزير الحرَّ بالضرب عن أربعين ، وبالحبس أو النفي عن سنة ، وفي تعزير غيره بالضرب عن عشرين ، وبالحبس أو النفي عن نصف سنة .

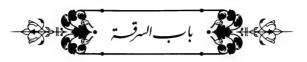
فيُجلَدُ ويُغرَّبُ وإنْ كانَ مُحصَناً ، كما قَدَّمتُهُ في (بابِ ما يُفسِدُ الصَّومَ)(١) . ورسُرطُ الحدِّد : التَّكليفُ ـ إلا السَّكْرانَ ـ والنزامُ الأحكام ، وعِلْمُ التَّحريم .



والتعزيرُ يُخالِفُ الحدَّ في ثلاثة أشياءَ : أنَّهُ يختلف باختلاف الناس ، وتجوزُ الشفاعة فيه والعفوُ ، بل يُستحبَّان ، وأنَّهُ مضمون .

وللمُعلَّم تعزيرُ المُتعلَّمِ منه ولو كان المُعلَّم كافراً حيثُ كان أصلحَ مِنْ غيره أو تعيَّن للتعليم ، ومِنْ ذلك : الشيخُ مع الطلبة ؛ فله تأديبُ مَنْ حصل منه ما يقتضي تأديبُهُ فيما يتعلَّقُ بالتعلُّم . انظ • حاشية الشرقاري ؛ (٢/ ٣٤)) .

⁽۱) انظر (۱/۲۸۷).



شرطُ القطع في السَّرِقةِ : أنْ تبلغَ قيمةُ المسروقِ رُبُعَ دينارٍ ،

(باب السرِّسة)

بفتح السِّينِ وكسرِ الرَّاءِ ، ويجوزُ إسكانُها معَ فتح السِّينِ وكسرِها .

والأصلُ في القطعِ بها قبلَ الإجماعِ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَاقْطَـهُوَا آَيْدِيَهُمَا﴾ [المالد: ٣٥] ، وغيرُهُ مِنَ الأخبار الآتي بعضُها .

وهيَ لغةً : أخذُ المالِ خِفْيةً ^(١) ، وشرعاً : أخذُهُ خِفْيةً مِنْ حِرْزِ مِثْلِهِ بشروطٍ تأتى .

فلا قَطْعَ علىٰ مُختلِسٍ ؛ وهوَ مَنْ يعتمدُ الهَرَبَ كما سيأتي^(٢) ، ولا مُنتهِبٍ ؛ وهوَ مَنْ يعتمدُ القُوَّةَ والغَلَبَةَ ، ولا خائنِ ؛ كالمُودَع يجحدُ^(٣) .

[شروطُ القطع في السَّرقةِ]

ثمَّ (شرطُ القطع في السَّرِقةِ) ثلاثةٌ :

(أَنْ تَبِلغَ قِيمةُ المسروقِ رُبُعَ دينارٍ) ؛ لخبرِ مسلم : " لا تُقطَعُ يدُ سارقِ إلا في رُبُعِ دينارٍ فصاعداً الله ، والدِّينارُ : المِثْقَالُ الخالصُ ، وقِيسَ برُبُعِدِ ما يُساوِيهِ

 ⁽۱) الأولى: (الشيء) بدل (المال)؛ حتىٰ يشملَ الاختصاص . انظر • تحفة المحتاج ، مع
 • الشرواني ، (١٧٤/٩) .

⁽٢) انظر (٢/ ٦١٨).

⁽٣) أي : الوديعةَ .

⁽٤) صَحيح مسلم (١٦٨٤/٢) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها ، ورواه البخاري بنحوه (٦٧٩٠).

في القيمةِ ؛ فلا قَطْعَ بدونِ رُبُعُ^(١) .

(وأَنْ يَأْخَذَهُ) السَّارَقُ (مِنْ حِرْزِ مِثْلِهِ)(٢) ؛ فلا قَطْعَ بسرقةِ ما لِيسَ بمُحرَزٍ بِحِرْزِ مِثْلِهِ) السَّارِقُ المُرَاحُ ، ومَنْ بَحِرْزِ مِثْلِهِ ؛ لخبرِ : • لا قَطْعَ في شيء مِنَ الماشيةِ إلا فيما آواهُ المُرَاحُ ، ومَنْ سَرَقَ مِنَ اللَّمِجَنِّ . . فعليهِ القَطْعُ » رواهُ أبو داودَ وغيرُهُ " ، ولأنَّ الجِنايةَ تَعظُمُ بمُخاطَرةِ أخذِهِ مِنَ الحِرْزِ ، فحُكِمَ بالقطعِ زَجْراً ، بخلافِ ما إذا جَرَّاهُ المالكُ ومَكَنَهُ بتضييعِ .

والمِجَنُّ : التُّرْسُ ، وكانتْ قيمتُهُ ثلاثةَ دراهمَ ، وهوَ محمولٌ على أنَّ هلذا القَدْرَ كانَ رُبُعَ دينار ؛ لخبر مسلم السَّابقِ^(٤) .

ويختلفُ الحِرْزُ باختلافِ الأموالِ والأحوالِ ، ولم يَحُدُّهُ الشَّرعُ ولا اللَّغةُ ، فرُجِعَ فيهِ إلى العُرْفـِ^(٥) ؛ كالقبض والإحياءِ .

(وألَّا يكونَ لهُ) ؛ أي : للسَّارقِ (فيهِ) ؛ أي : في المسروقِ (شُبُهةٌ) ؛ لأنَّ الحدَّ يُدرَأُ بها ، (وهيَ ثلاثةٌ : شُبْهةُ مِلْكِ ، و) شُبُهةُ (شِرْكةٍ ،

⁽١) ولا بمغشوش لم تبلغُ قيمته ربع دينار خالصاً . ﴿ تحفة الطلابِ ﴾ (ص١٢٥) .

 ⁽٢) الأخذُ ليس بشرط ، بل المدارُ على إخراجه مِنَ الحِرْز ولو بسبب ؛ كأنْ قطع جبيهُ فانصب منه نصاب ؛ فيقطع بذلك وإنْ لم يأخذه . انظر « حاشية الشرقاوي » (٢٣٣/٢) .

 ⁽٣) سنن أبي داود (٤٣٩٠) ، ورواه النسائي (٨٥/٨) عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ، والمُراحُ : الموضعُ الذي تأوي إليه الماشيةُ ، وانظر * البدر المنير * (٨٥٣/٨ - ٢٥٣) .

⁽٤) انظر (٢/٦١٢).

 ⁽٥) نقد يكونُ الشيء حِرْزاً في وقتِ دونَ وقت بحسب صلاح أحوال الناس وفسادها وقوَّةِ السلطان وضعفه ، وضبطه الغزاليُّ بما لا يُمَدُّ صاحبُ المال مُضيِّعاً له فيه ؛ فلو دَفَنَ مالَهُ في صحراء بحيث لم يطلع عليه أحدٌ . ل لم يقطع بسرقته . ٩ شرقاوي ١ (٢/ ٤٣٤) .

وولادةٍ ، والأظهرُ : قطعُ أحدِ الزُّوجَين بسرقةِ مالِ الآخر .

فتُقطَعُ أَوَّلاً يدُهُ ، فإنْ عادَ.. فرجْلُهُ اليُسْرِيٰ ، ثمَّ يدُهُ اليُسْرِيٰ ، ثمَّ رجْلُهُ التُمنين،

و) شُبْهةُ ﴿ وَلادةٍ ﴾ ؛ فلا قَطْعَ بسرقةِ مالِ سيِّدِهِ ، أو مالِ نَفْسهِ مِنْ يدِ غيرهِ ؛

كمُرتَهن ومُستأجر ، ولا بسرقةِ المالِ المُشترَكِ ، أو مالِ أصلِهِ أو فرعِهِ .

(والأظهرُ : قَطْعُ أحدِ الزَّوجَين بسرقةِ مالِ الآخَر) المُحرَزِ عنهُ ؛ لعموم الأدلَّةِ . والنَّاني : المنعُ؛ للشُّبْهةِ؛ فإنَّها تستحقُّ النَّفقةَ عليهِ ، وهوَ يَملِكُ الحَجْرَ عليها. والنَّالَثُ : يُقطَّعُ الزَّوجُ دونَ الزَّوجةِ .

والتَّرجيحُ مِنْ زيادتِهِ (١) .

(فتُقطَعُ أُوَّلاً يدُهُ) اليُمْني (٢)؛ قالَ تعالى: ﴿ فَأَقطَ عُوَّا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة: ٣٨]، وقُرئَ شاذًا : (أيمانَهُما)(٣) ، والمُرادُ : مِنَ الكُوعِ ؛ للأمرِ بهِ في سارقِ رداءِ صَفْوانَ ، رواهُ الدَّارَقُطْنيُّ (٤) ، (فإنْ عادَ) بعدَ قَطْعِها. . (فرجْلُهُ اليُسْرِيٰ) مِنَ الكعبِ(٥) ، (ثمَّ يدُهُ اليُسْرِيٰ ، ثمَّ رِجْلُهُ اليُمْنِيٰ) ، وبعدَ ذلكَ يُعزَّرُ .

⁽١) نصَّ الماتن عليها في و دقائق التنقيح ؛ (ص٣٦٣) ، وانظر و اللباب ؛ (ص٣٨٥).

⁽٢) ولو كانتْ مَعِيبةً ؛ كفاقدة الأصابع ، أو زائدتها ، أو شلَّاءَ ؛ لعموم الآية ، ولأنَّ الغَرَضَ التنكيلُ ، بخلاف القَوَد ؛ لأنَّهُ مبنيٌّ على المماثلة . • شرقاوي • (٢/٣٥٤) ، ولفظُ (اليمنيٰ) لعلَّهُ جاء متناً في بعض النسخ ، وفي هامش (و) : (﴿ اليمنيٰ ﴾ ليست في نسخة المصنف التي بخطه ، وهي ثابتة في أصل المحاملي) .

وهي قراءة سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، كما رواه البيهقي (٨/ ٢٧٠) ، والقراءةُ الشاذَّةُ كخبر الواحد في الاحتجاج بها ، وانظر • البدر المنير ، (٨/ ١٨٤_ ١٨٥) ، و• تحفة الطلاب (ص١٢٥) .

سنن الدارقطني (٣٤٦٦) عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما .

أى : بعد اندمال اليد اليمنى ، فإن والى دون تمهُّل فمات المقطوعُ بسبب ذلك . . فلا ضمان .

ويسقطُ بقطعِ يُشرئ عن يُمْنىٰ ، وبالعكسِ ، وبقطعِ يدِ عن رِجْلٍ ، وبالعكسِ . ويجبُ رَدُّ المسروقِ والمغصوبِ إلىٰ صاحبِهِ ، فإنْ تَلِفَ. . فقيمتُهُ .

ويُغمَسُ مَحَلُ قَطْعِهِ بزيتِ أو دُهْنِ مُغْلَى (١٠) ، قبلَ : هوَ تتمَّةٌ للحدُّ ، والأصحُّ : أنَّهُ حتَّ للمقطوع ؛ فمُؤنتُهُ عليهِ ، وللإمام إهمالُه (٢٠) .

(ويسقطُ) الحدُّ (بقطعِ يُشرىٰ عن يُمْنىٰ) مِنْ يدِّ أَو رِجْلِ^(٣)، (وبالعكسِ^(١)، وبالعكسِ (وبقطعِ يدِ عن رِجْلٍ ^(٥)، وبالعكسِ) وإنْ أساءَ القاطعُ؛ لأنَّ الغرضَ الزَّجْرُ والتَّنكيلُ.

(ويجبُ) معَ ذلكَ^(١) (ردُّ المسروقِ والمغصوبِ إلىٰ صاحبِهِ ، فإنْ تَلِفَ. . فقيمتُهُ) إنْ كانَ مُتقوَّماً^(٧) ، ومِثْلِهُ إنْ كانَ مِثْلِيّاً ؛ لخبرِ أبي داودَ وغيرِهِ : « على البدِ ما أَخَذَتْ حتى تُودِّيَهُ ١^{٨٨} ؛ أي : أو بدلُهُ إنْ تَلِفَ .

وذِكْرُ المغصوبِ هنا مِنْ زيادتِهِ^(٩) ، وليسَ فيهِ كبيرُ جَدُوىٰ ، معَ أنَّهُ بعدَ أنْ زادَهُ كانَ الأنسبُ أنْ يقولَ : (إلىٰ صاحبهما) .

0 0 0

 ⁽١) بضمُ الميم وفتح اللام ببنائه للمجهول مِنْ (أُغْلاهُ) ، ويجوزُ فتحُ الميم وكسرُ اللام على أنَّه مِنَ
 الثَّلاثي . انظر ٥ حاشية الجمل ١ (٢٩/١) .

⁽٢) ما لم يُؤدُّ تركُهُ لتلفه ؛ لتعذُّر فعلِهِ من المقطوع بنحو إغماء . ﴿ تحفة المحتاج ﴾ (١٥٦/٩) .

⁽٣) قال الشرقاوي في الحاشية) (٢/ ٤٣٦) : (هذا ضعيفٌ ، والمعتمدُ : عدمُ سقوطه ، فلا يقعُ الموقع ، بل له ديتُها أو قصاصُها ، وتَعَطَّمُ يدُهُ البعنيٰ) ، وهذا إذا كان مُتعمداً ، فإن كان غالطاً . فإنَّهُ يجزئ . انظر و تحفة المعتاج ، مم الشرواني) (١٥٧/٩) .

 ⁽³⁾ وذلك في الرَّجُلَينِ ؟ بأنْ سرق ثانياً ، فيستحقُّ قطع الرجل اليسرئ ، فقطعت عنها اليمنئ ، وفي
الرَّجُل مع اليد ؟ بأنْ سَرَقَ ثالثاً ؟ فالواجبُ قطعُ اليد اليسرئ ، فقطعت عنها الرَّجُلُ اليمنى .
 انظر ٥ حاشية الشرقاوي ٥ (٢٣٦/٢)) .

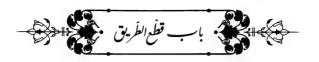
⁽٥) هذا ضعيفٌ . و شرقاوي ، (٤٣٦/٢) .

⁽٦) أي : مع الحدُّ المذكور .

⁽٧) أي : أقصى القِيَم ، كما يضمنُ منافعَ المسروق أيضاً . ﴿ تحفة المحتاج ﴾ (٩/ ١٥٤) .

⁽۸) سبق تخریجه في (۲/ ۱٤۵).

⁽٩) انظر (اللباب) (ص٣٨٦) .



إِنْ لَمْ يَقْتُلْ قَاطَعُ الطَّرِيقِ ولا أَخَذَ مالاً.. عُزِّرَ بحبسِ وتغريبِ وغيرِهِما ، وإِنْ قَتَلَ ولم يقتلُ.. قُطِعَتْ يَدُهُ وإِنْ أَخَذَ المالَ ولم يقتلُ.. قُطِعَتْ يَدُهُ البُسْرِيٰ ، ... البُمْنِيٰ ورَدُهُ البُسْرِيٰ ، ...

(باب قطع الظريق)

تَقَدَّمَ في (باب البُغاةِ) ما يُؤخَذُ منهُ تعريفُهُ (١) .

والأصلُ فيهِ قبلَ الإجماعِ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ إِنَّمَا جَزَّوُواْ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولُهُ . . ﴾ الآية [المالد: ٣٣] .

(إِنْ لَمَ يَقَتُلُ قاطعُ الطَّريقِ ولا أَخَذَ مالاً. . عُزَّرَ) بِما زادَهُ بقولِهِ^(٢) : (بحسِ وتغريبٍ وغيرِهِما)^(٣) ؛ لإرعابِهِ غيرَهُ ، والحَبْسُ في غيرِ موضعِهِ أَوْلىٰ .

(وإنْ قَتَلَ ولم يأخذُ مالاً . . قُتِلَ حَتْماً) ؛ للآيةِ ، ولأنَّهُ ضَمَّ إلىٰ جِنايتِهِ إخافةَ السَّبيل المُقتضِيةَ زيادةَ العقوبةِ ، ولا زيادةَ هنا إلا تَحَتَّمُ القتل .

(وإِنْ أَخَذَ المالَ) الَّذِي يُقطَعُ بِهِ في السَّرقةِ (ولم يقتلْ. . قُطِمَتْ يَدُهُ البُمُنىٰ ورِجُلُهُ البُمُنىٰ ويَدُهُ البُسْرىٰ) ؛ للآيةِ ، وإنَّما قُطِعَ بِهِ في المَسْمِنِ ويَدُهُ البُسْرىٰ) ؛ للآيةِ ، وإنَّما قُطِعَ مِنْ خلافِ ؛ لئلًا يفوتَ جنسُ المنفعةِ عليهِ .

⁽١) انظر (٢/١٤٥).

⁽٢) نصَّ الماتن عليه في (دقائق التنقيح) (ق١٢٩) ، وانظر (اللباب) (ص٣٨٦) .

⁽٣) حتى تظهرَ توبتُهُ . ٥ تحفة الطلاب ٤ (ص١٢٦) .

فإنْ قتلَ وأَخَذَ المالَ. . قُتِلَ وصُلِبَ ، فإنْ تابَ قبلَ الظَّفَرِ بهِ. . سَقَطَ عنهُ انحتامُ القتلِ ، والعفوِ . انحتامُ القتلِ ، والدِّيةِ ، والعفوِ .

(فإنْ قتلَ وأَخَذَ المالَ) المذكورَ^(١).. (قُتِلَ وصُلِبَ) ثلاثةَ أيَّامٍ بعدَ قتلِهِ وغَسْلِهِ وتكفينهِ والصَّلاة عليهِ^(٢) ، ثمَّ يُنزَلُ^(٣) .

(فإنْ تابَ قبلَ الظَّفَرِ بهِ. . سَقَطَ عنهُ انحتامُ القتلِ) ، وكذا القطعُ والصَّلْبُ والتَّعزيرُ ؛ لقولِهِ تعالىٰ : ﴿ إِلَّا اَلَّذِينَ تَابُواْ . . .﴾ الآيةَ [الماندة : ٣٤] ؛ بخلافِ ما لو تابَ بعدَهُ^(٤) ؛ لمفهومِها ، ولتُهُمةِ الخوفِ .

ولا يسقطُ بالنَّوبةِ سائرُ الحدودِ ، إلا قتلُ تاركِ الصَّلاةِ ؛ فإنَّهُ يسقطُ بالتَّوبةِ ولو بعدَ رفيهِ إلى الحاكم ؛ لأنَّ مُوجِبَهُ الإصرارُ على التَّرْكِ ، لا التَّرْكُ الماضي^(٥) .

(ويُخيَّرُ وَلِيُّ القتيلِ فيهِ) ؛ أي : في القاتلِ إذا تابَ قبلَ الظَّفَرِ . . (بينَ القَتلِ ، والعَفوِ) بأقلَّ مِنَ الدِّيةِ ، أو مجَّاناً ؛ كما في القتلِ في غيرِ قطعِ الطَّريقِ . الطَّريقِ .

(قلتُ : ويُشترَطُ) أنْ يكونَ (لهُ) ؛ أي : لقاطع الطَّريقِ (شَوْكةٌ) ؛ أي :

⁽١) أي : المذكورَ شرطُهُ في (باب السرقة) ؛ فـ (أل) في (المال) للعهد الذهني .

⁽٢) قوله : (وصُلِبَ) الأَوْلَىٰ : (ثمَّ صُلِبَ) ، كما عبَّر في التحرير ، (ص١٦٢) ؛ لأنَّ الواوَ لا تقتضى الترتيب ، بخلاف (ثم) .

 ⁽٣) هذا إنْ لم يُخَفْ تغيُّرُهُ قبلَها ، وإلا أُنزل حينئذِ ، قال الأذرعيُّ : وكأنَّ المُرادَ بالتغيُّر هنا :
 الانفجارُ وحده ، وإلا فعن حُسِتْ جيفةُ العيت ثلاثاً.. حَصَلَ النَّشُ والتغيُّرُ غالباً .
 د شرقاوى » (٢٩/٣٤) ، وانظر فوت المحتاج » (١٨٨/٩) .

⁽٤) أي: بعد الظَّفَر به .

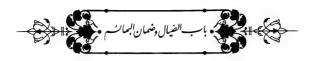
 ⁽٥) وهـنذا كلُّهُ بالنسبة إلى الظاهر ، أمَّا بينه وبين الله تعالىٰ. . فتسقطُ بها جميعُ الحدود . ١ تعليق باغيثان على القوت ، (ص ٢٨٣) .

فلا يدخلُ فيهِ مُختلِسٌ يتعرَّضُ لآخِر قافلةٍ يعتمدُ الهَرَبَ ، واللهُ أعلمُ .

قُوَّةٌ ؛ سواءٌ أكانَ واحداً أم عدداً ؛ (فلا يدخلُ فيهِ مُختلِسٌ) ؛ وهوَ مَنْ (يتعرَّضُ لآخِرِ قافلةٍ) و(يعتمدُ الهَرَبَ) ، ولا مُنتهِبٌ ، ولا خائنٌ ، (واللهُ أعلمُ) .

وقولُهُ : (لآخِرِ قافلةِ). . جَرْيٌ على الغالبِ ، وإلا فحُكْمُ المُتعرَّضِ لأوَّلِها وجانبها كذلكَ .

000



لهُ دفعُ كلِّ صائلِ عن نَفْسِ أو طَرَفٍ أو أهلِ أو مالٍ ؟

(باب القيال وضمان البمالس)(١)

مِنْ (صَالَ عليهِ) : إذا استطال (٢) .

[أحكامُ الصِّيالِ]

(لهُ)؛ يعني: لكلِّ مِنَ المَصُولِ عليهِ وغيرِهِ.. (دفعُ كلِّ صائلٍ عن) معصومٍ مِنْ (نَفْسٍ أو طَرَفٍ أو أهلٍ أو مالٍ) وإنْ قَلَّ ؛ لخبرٍ: ﴿ مَنْ قُتِلَ دونَ دينِهِ.. فهوَ شهيدٌ، ومَنْ قُتِلَ دونَ مالِهِ.. فهوَ شهيدٌ، ومَنْ قُتِلَ دونَ مالِهِ.. فهوَ شهيدٌ، ومَنْ قُتِلَ دونَ مالِهِ.. فهوَ شهيدٌ، ومَنْ قُتِلَ دونَ أهلِهِ.. فهوَ شهيدٌ، وما التَّرْمِذَيُّ وصَحَّحَهُ^{٣٢)}.

قَالَ المُصنَّفُ : (وقولي : ﴿ عَن نَفْسٍ. . . ﴾ إلى آخرِهِ . . أَحْسَنُ مِنْ إضافتِهِ ذلكَ إلى المَصُولِ عليهِ ؛ فإنَّهُ يتناولُ ذلكَ مِنْ غيرِهِ أيضاً ، والتَّصْريحُ بالطَّرَفِ مِنْ زيادتي)(٤) .

أي : وضمان مُتلَفِ البهاشم ؛ فالمصدرُ مضافٌ لمفعوله المحذوف ؛ وليس المرادُ ضمانَ نفسِ
 البهاشم ، كما يُوهِمُهُ ظاهرُ العبارة . انظر • حاشية الشرقاوي » (٢ / ٤٤٠) .

 ⁽٢) وهـنذا لغة ، وأمّا شرعاً : فهو الاستطالة والوثوب على الغير بغير حقّ . • الياقوت النفيس •
 (ص ٢٨٩) .

 ⁽٣) سنن الترمذي (١٤٣١)، ورواه أبو داود (٤٧٧٢)، والنسائي (١١٦/٧) عن سيدنا سعيد بن زيد رضي الله عنه .

⁽٤) دقائق تنقيح اللباب (ق١٢٩) ، وانظر (اللباب) (ص٣٨٧) .

سواءٌ أكانَ آدمِيّاً أم غيرَهُ ، ويدفعُهُ بالأخفّ ، فإنْ لم يندفعْ إلا بالقتل فقَتَلُهُ. . لم بحث ضمانه .

قلتُ : ولا يجبُ الدَّفْعُ عن مالٍ ، ويجبُ عن بُضْع ، وكذا عن نَفْسٍ قَصَدَها كافرٌ أو يهيمةٌ ، . . .

(سواءٌ أكانَ) الصَّائلُ (آدمِيّاً أم غيرَهُ) ؛ لظاهر الخبر (١) .

وصَرَّحَ منْ زيادتِه بقولِهِ (٢) : (ويدفعُهُ بالأخفِّ) فالأخفُّ ؛ لقولِهِ تعالى : ﴿ آَدْفَعٌ بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [الموسود: ٩٦] ، فإنْ أَمْكَنَ بكلام ، أوِ استغاثةٍ ، أو هَرَبِ. . حَرُمَ ضربٌ ، أو بضربِ بيدٍ. . حَرُمَ سَوْطٌ ، أو بسَوْطٍ . . حَرُمَ عصاً ، أو بقطع عُضو . . حَرُمَ قتلٌ (٣) .

(فإنْ لم يندفعُ إلا بالقتل فقَتَلَهُ. . لم يجبُ ضمانُهُ) بقَرَدٍ ، ولا دِيةٍ ، ولا قيمةٍ ، ولا كفَّارةٍ ؛ لظاهر الخبر السَّابقِ(٤) .

(قلتُ : ولا يجبُ الدَّفْعُ عن مالِ) لا رُوحَ فيهِ ، والمُرادُ : مالُهُ ؛ لأنَّ لهُ أنْ يُبِيحَهُ ، أمَّا مالُ غيرِهِ (٥).. فيجبُ الدَّفعُ عنهُ ، (ويجبُ عن بُضْع) ؛ لأنَّهُ لا سبيلَ إلىٰ إباحتِهِ ، (وكذا عن نَفْس قَصَدَها كافرٌ أو بهيمةٌ) ؛ أمَّا الكَافرُ : فلأنَّهُ

⁽١) قوله : (آدميّاً) ؛ أي : ولو كان مسلماً ، أو كافراً ، أو حُرّاً ، أو رقيقاً ، أو مكلفاً ، أو غيرَ مُكلَّف ، والمرأةُ كالرجل ولو كانتْ حاملاً ؛ فإذا صالت علىٰ إنسان ولم تندفعُ إلا بقتلها مع حَمْلِها. . جاز على المعتمد ، ولا ضمان . انظر (حاشية الشرقاوي) (٢/ ٤٤٠) .

نصَّ الماتن عليه في و دقائق التنقيح ؛ (ق١٢٩) ، وانظر و اللباب ؛ (ص٣٨٧) .

ومتى انتقل لمرتبةٍ مع الاكتفاء بدونها. . ضَمِنَ . ﴿ تحفة المحتاج ﴾ (١٨٧/٩) .

ومحلُّ رعاية الترتيب : في المعصوم ، أمَّا غيرُهُ ؛ كحربيٌّ ومُرتدُّ.. فله قتلُهُ ؛ لعدم حرمته ، ويُستثنى أيضاً : ما لو الْتَحَمَ القتالُ بينهما واشتدَّ الأمرُ عن الضبط ؛ فتسقطُ مُراعاةُ الترتيب . انظر ﴿ تحقة الطلاب ﴾ (ص١٢٦) .

⁽٥) أي : إذا كان في يده ؛ كوديعة ، وأمَّا مالُ الغير مطلقاً . فلا يجب . انظر (التحفة) مع د الشرواني ، (۹/ ۱۸۵) .

لا مسلمٌ في الأصحِّ ، واللهُ أعلمُ .

وكذا لو دَخَلَ بيتَهُ وامتنعَ مِنَ الخروجِ بعدَ أَمْرِهِ بهِ ؛ فلهُ ضربُهُ وإنْ أتىٰ ذلكَ علىٰ نَفْسِهِ .

ولو عضَّ ءُضُواً مِنْ أعضائِهِ ، ولم يندفعْ إلا بانتزاعِهِ مِنْ فِيهِ ، فانتثرتْ أَضْراسُهُ. . لم يضمنْ .

إِنْ كَانَ مُرتِدَاً أَو حربيّاً.. فلا حُرْمةَ لهُ ، أَو ذِمِّيّاً.. فبالصِّيالِ بَطَلَتْ حُرْمتُهُ ، وأَمَّا البهيمةُ : فلحقارتِها ، (لا مسلمٌ في الأصحِّ ، واللهُ أعلمُ) ؛ فيجوزُ الاستسلامُ لهُ^(۱) ؛ لخبرِ أبي داودَ : ﴿ كُنْ خيرَ ابنيْ آدمَ »^(۲) ؛ يعني : قابِيلَ وهابِيلَ ، وقَيَّدَهُ الإمامُ وغيرُهُ بمَحْقُونِ الدَّمِ^(۳) ؛ ليخرجَ غيرُهُ ؛ كالزَّاني المُحصَنِ ، وتاركِ الصَّلاةِ (١٠) .

والثَّاني : يجبُ دفعُهُ ، كما يجبُ على المُضْطَرِّ إحياءُ نَفْسِهِ بالأكلِ . والوجوبُ فيما ذُكِرَ مُقيَّدٌ بما إذا لم يَخَفْ على نَفْسهِ .

(وكذا لو دَخَلَ) غيرُهُ (بيتَهُ وامتنعَ مِنَ الخروجِ بعدَ أَمْرِهِ بهِ) ولم يتأتَّ إخراجُهُ إلا بالضَّرْبِ ؛ (فلهُ ضربُهُ وإنْ أَتَىٰ ذلكَ علىٰ نَفْسِهِ) ؛ لتعدِّيهِ .

(ولو عضَّ) مِنْ غيرِهِ (عُِضْواً مِنْ أعضائِهِ ، ولم يندفعْ إلا بانتزاعِهِ) ؛ أي : المُضْو (مِنْ فِيهِ) ، فانتزعَهُ (فانتثرتْ أَضْراشهُ . لم يضمنْ) ؛ سواءٌ أكانَ ظالماً

 ⁽۱) بل يُستحَبُّ . انظر * أسنى المطالب * (١٦٨/٤) ، ومحلُّ جوازه : ما لم يقدر على الهرب ،
وإلا وَجَبَ وحَرُمَ الوقوف ، وما لم يكن إماماً عادلاً مُتوحِّداً في زمانه أو شجاعاً أو عالماً ؛ فلا
يجوزُله . انظر * تعليق باغيثان على القوت * (ص ٢٨٩) .

⁽٢) سنن أبي داود (٤٢٥٩) عن سيدنا أبي موسى الأشعري رضي الله عنه .

 ⁽٣) نهاية المطلب (٣٦٧/١٧)، وانظر ٥ تتمة التدريب ٥ (٢٠٧/٤)، و٥ تحرير الفتاوي ٥
 (٣) ٢٦٤)، و٥ بداية المحتاج ٥ (٢٤٨/٤).

⁽³⁾ وهو المعتمد . انظر « تحفة المحتاج » (٩/ ١٨٤) .

ولوِ اطَّلَحَ في بيتِهِ ، فطَعَنَ عينَهُ بعُودِ أو رماهُ بحَصَاةٍ ، فذهبتْ . لم يضمنْ .

أَم مظلوماً ؛ لأنَّ العضَّ لا يجوزُ بحالٍ ، كذا عَلَّلُوهُ ، وحَمَلَهُ ابنُ أَبِي عَصْرونِ علىٰ ما إذا أَمْكَنَهُ التَّخلُّصُ بلا عضِّ ، وإلا فهوَ حقٌّ لهُ ، نَقَلَهُ عنهُ الأَذْرَعيُّ وقالَ : (إِنَّهُ صحيحٌ)(١) .

أمًّا إذا اندفعَ بغيرِ الانتزاعِ.. فيضمنُ ؛ لتركِهِ الواجبَ عليهِ مِنَ التَّخليصِ بالأسهل ؛ مِنْ فكُ لَخيَيْهِ وضرب شِدَقَيْهِ^(٢) .

قالَ المُصنَّفُ : (وقولي : ﴿ ولم يندفعْ إلا بانتزاعِدِ مِنْ فِيهِ ﴾. . أَخسَنُ مِنْ قولِهِ : ﴿ فانتزعَهُ مِنْ فِيهِ ﴾ ؛ فإنَّهُ مَنىٰ قَدَرَ بأخفَّ مِنْ ذلكَ . . ضَمِنَ)^(٣) .

(ولوِ اطَّلَعَ) غيرُهُ (في بيتِهِ ، فطَعَنَ عينَهُ بعُودٍ أو رماهُ بحَصَاةٍ ، فذهبتْ) عينُهُ . . (لم يضمنْ) ؛ لخبرِ « الصَّحيحينِ » : « لوِ اطَّلَعَ أحدٌ في بيتِكَ ولم تأذنْ لهُ ، فحَذَفْتُهُ بحَصَاةٍ ، ففَقَأْتَ عينَهُ . . ما كانَ عليكَ مِنْ جُناح »(٤) ، وفي روايةٍ

 ⁽١) قوت المحتاج (٩/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧) ، وانظر (الانتصار) (٤/ ق٥٥) .

⁽٢) قوله : (مِنْ فَكَ...) إلىٰ آخره : بيانُ للأسهل ، وكان الأولى التعبيرَ بالكاف ؛ لعدم انحصار الأسهل فيما ذُكِرَ ، بل منه سلُّ يد ، فعضٌ ، فقَنْ عن ، فقَلْعُ لحي ، فعصرُ خصية ، فشقُ بطن ، ولا يلزمُه تقديمُ الإنذار بالقول حيثُ عَلِمَ عدمَ إفادته ، ومتى انتقل لرتبة مِنْ هذا المراتب مع الاكتفاء بما دونها . ضَمِنَ . انظر ٥ تحفة المحتاج ، (١٨٨/٩) ، و٥ حاشية الشرقاوي ، (٢/ ٤٤٤) .

⁽٣) دقائق تنقيح اللباب (ق٢٦٩) ، وانظر ا اللباب ا (ص٣٨٧) .

⁽٤) صحيح البخاري (٢٨٨٨) ، صحيح مسلم (٢١٥٨) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، وقوله : (فحذفته) كذا في النسخ ، وكذا رواه أبو ذر الهروي بالحاء المهملة ، قال القرطبي : الرواية بالمهملة خطأ ؛ لأن في نفس الخبر أنه الرمي بالحصاة ، وهو بالمعجمة جزماً ، ونص الشارح على إعجامه في « فتح العلام » (ص ١٩٠) ، وانظر « إرشاد الساري » (٥٦/١٠) .

قلتُ : بشرطِ تعمُّدِ النَّظَرِ ، وأنْ يكونَ مِنْ كُوَّةٍ أو ثُقْبٍ ، وأنْ يكونَ لصاحبِ الدَّارِ فيها حُرْمةٌ ، وألَّا يكونَ للنَّاظرِ فيها مَحْرَمٌ ولا زوجٌ ، واللهُ أعلمُ .

صَحَّحَها ابنُ حِبَّانَ والبَّيْهَقيُّ : ﴿ فَلا قَوَدَ وَلا دِيةً ﴾(١) .

ولو أصابَ قُرْبَ عينِهِ بلا قصدٍ فجَرَحَهُ ، فسرىٰ إلىٰ نَفْسٍ أو غيرِها. . فكطَغْنِ العين ؛ لقُرْب الخطأِ .

(قلتُ : بشرطِ تعمُّدِ النَّظَرِ) ؛ لأنَّ عدمَ تعمُّدِهِ لا تَعَدِّيَ فيهِ ، (وأنْ يكونَ) النَّظَرُ (مِنْ كُوَّقٍ) بفتحِ الكافِ ، وحُكِيَ ضمُّها ، (أو ثُقْفٍ) ؛ إذا كانَ كلَّ منهُما ضَيَّقاً ، بخلافِ ما إذا كانَ واسعاً ، أو نَظَرَ مِنْ بابِ مفتوحٍ ؛ لتقصيرِ ربُ الدَّارِ ، وكالنَّظْرِ مِنْ ثُقْبٍ ضَيَّتِي : النَّظُرُ مِنْ سطحٍ ومَنارةٍ ؛ لانتفاءِ التَّقصيرِ ، (وأنْ يكونَ لصاحبِ الدَّارِ فيها تحرْمةٌ) وإنْ كانتْ مستورةً ، (وألَّا يكونَ للنَّاظرِ فيها مَحْرَمٌ ولا زوجٌ) ولا متاعٌ ، (واللهُ أعلمُ) ، بخلافِ ما لو كانَ لهُ فيها شيءٌ مِنْ ذلكَ ؛ للسَّنهِ النَّظَرِ ، إلا أنْ تكونَ مَحْرَمُهُ مُتجرِّدةً ؛ فلهُ الطَّعْنُ ؛ إذْ ليسَ لهُ النَّظُرُ للعورةِ .

[أحكامُ ما تُتلِفُهُ البهائمُ]

(وإذا أَتْلَفَتِ البهيمةُ شيئاً وصاحبُها معَها. . ضَمِنَ ما تُتلِفُهُ بيدِها أو رِجْلِها أو ذَنَبها) أو غير ذلكَ () ، (ليلاً أو نهاراً ؛ سواءً أكانَ راكباً) عليها (أو قائداً

 ⁽١) صحيح ابن حبان (٦٠٠٤) ، السنن الكبرئ (٣٣٨/٨) ، والقصدُ مِنْ هــٰـذه الرواية : بيانُ عدم الجُناح في الحديث السابق .

 ⁽۲) قوله : (ضَمِنَ)؛ اي : ولو صبياً ، أو مجنوناً ، أو رقيقاً ؛ أَذِنَ سِيُدُهُ أَم لا ، ويتعلَّقُ مُتلَفُها برقبته فقط ، ما لم يكن موقوفاً ، وإلا فعلى الواقف . ا شرقارى ١ (١٤٢ / ٤٤١) ، ويضمن =

أو سائقاً ، أو قَطَّرَها فقَطَعَتِ التَّقْطِيرَ ، فإنْ لم يَكُنْ معَها ، فأَتْلَفَتْ زرعاً ونحوَهُ نهاراً.. لم يَضْمَنْهُ ، وإنْ كانَ ليلاً.. ضَمِنَهُ ، إلا أنْ يكونَ الزَّرعُ مُحَوَّطاً عليهِ لهُ بابٌ ، فتَرَكَهُ صاحبُهُ مفتوحاً ،

أو سائقاً) لها ، (أو قَطَّرَها نقَطَعَتِ التَّقْطِيرَ)^(۱) ؛ لأنَّها في يدِهِ ، وعليهِ تَعَهُّدُها

والمُرادُ بصاحبِها : مَنْ هوَ معَها ؛ سواءٌ أكانَ مالكاً أم لا ؛ كأجيرِ ومُستأجِرٍ ، ومُستجِير وغاصب .

قالَ : (وقولي : ﴿ أَو ذَنَّبِهَا ﴾. . مِنْ زيادتي)^(٢) .

وحفظُها .

(فإنْ لم يَكُنْ مَهَا ، فأَتْلَقَتْ زرعاً ونحوَهُ نهاراً.. لم يَضْمَنْهُ ، وإنْ كانَ لللهَ.. ضَمِنَهُ) ؛ للخبرِ الصَّحيحِ في ذلك ، رواهُ أبو داودَ وغيرُهُ (") ، وهوَ على وَفْقِ العادةِ في حفظِ الزَّرعِ ونحوهِ نهاراً والبهيمةِ ليلاً ، (إلا أنْ يكونَ الزَّرعُ مُحَوَّطاً عليهِ) و(لهُ بابٌ ، فترَكهُ صاحبُهُ مفتوحاً) ، فدخلتْ وأَتْلَفَتُهُ ، أو حَضَرَ صاحبُهُ وتهاونَ في دفعِها ، أو لم يُفرِّط صاحبُها في رَبْطِها ؛ بأنْ أَحْكَمَهُ فعَرَضَ حلَها ؛ فلا يضمنُهُ ، وكذا لو بالتْ أو راثتْ بطريقِ ، فتلِفَ به نَفْسٌ أو مالٌ .

ويحترزُ عمَّا لا يُعتادُ ؛ كركضٍ شديدٍ في وَحَلٍ ، فإنْ خالفَ. . ضَمِنَ ما تولَّدَ منهُ .

صاحب اليد إذا لم يُقصر صاحبُ المُتلَف ، فإنْ قصر ؛ كأنْ وضعه بطريقِ أو عرَّضه لها.. فلا ضمان على ذي اليد . • باغينان • (ص ٢٩٠) .

 ⁽١) قوله : (أو قُطَّرَها) ؛ أي : جعلها علىٰ نسق واحد كالقطار .

⁽٢) دقائق تنقيح اللباب (ق١٢٩) ، وفي مطبوع (اللباب) (ص٣٨٧) ومخطوطه : (أو فعها) .

 ⁽٣) سنن أبي داود (٣٥٦٩) ، ورواه مالك (٧٤٧/٢) ، والنسائي في (السنن الكبرئ)
 (٧٥٥٣) ، وابن ماجه (٢٣٣٢) مرسلاً عن حرام بن مُحيَّصة رحمه الله تعالى ، وانظر (البدر المنبر) (١٩/٩ - ٢٢) .

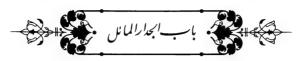
وكذا يضمنُ إتلافَها إذا أَوْقَفَها في طريقِ ليسَ لهُ إيقافُها فيهِ .

(وكذا يضمنُ إتلافَها إذا أَوْقَفَها في طريقٍ ليسَ لهُ إيقافُها فيهِ) عادةً ؛ لمُخالفتِهِ العادة .

وهِرَّةٌ تُتَلِفُ طعاماً أو نحوَهُ : إِنْ عُهِدَ ذلكَ منها. . ضَمِنَ مالكُها في الأصحُّ ليلاً ونهاراً (` ، وإلا فلا في الأصحِّ .



 ⁽١) كما يضمنُ مُرسِلُ الكلب العقور ما يُتلِفُهُ ؛ لأنَّ مثلَ هذه ينبغي أنْ تُربَطَ ويكفَ شرَّها ، وكذا
 كلُّ حيوانِ مُولِع بالتعدِّي ؛ كالجمل والحمار اللَّذينِ عُرفا بعقر الدواب وإتلافها . • مغني المحتاج ، (٢٧٣/٤) .



إذا بنى جدارَهُ مُستقِيماً ، فمالَ إلىٰ مِلْكِهِ ، فأَثْلَفَ نَفْساً أو مالاً. لم يَضْمَنْ .

وإنْ مالَ إلىٰ غيرِ مِلْكِهِ مِنْ شارعِ أو غيرِهِ ، فقَدَرَ علىٰ رفعِهِ ، فلم يفعلْ حتىٰ سَقَطَ فأتَّلُفَ نَفْساً أو مالاً أو صَيْداً في الحَرَم. . ضَمِنَهُ .

قلتُ : الأصحُّ : عدمُ الضَّمانِ في الصُّورة الثَّانيةِ أيضاً ، واللهُ أعلمُ .

(باب البحدار المائل)(١) وماأنجِقَ ب مماياً تي

(إذا بنىٰ) أحدٌ (جدارَهُ) ماثلاً أو (مُستقِيماً ، فمالَ إلىٰ مِلْكِهِ) وسَقَطَ ، (فَأَتْلَفَ نَفْساً أو مالاً . . لم يَضْمَنْ) ؛ لأنَّ لهُ أنْ يبنىَ فى مِلْكِهِ كيفَ شاءَ .

(وإنْ مالَ) المُستقِيمُ (إلىٰ غيرِ مِلْكِهِ مِنْ شارعِ أو غيرِهِ ، فقَدَرَ علىٰ رفعهِ) إنْ تمكَّنَ منهُ ، (فلم يفعلْ حتىٰ سَقَطَ فأَتْلُفَ نَفْساً أو مالاً أو صَيْداً في الحَرَمِ. . ضَمِنَهُ) ؛ لتقصيرهِ بتركِ رفعِهِ وإصلاحِهِ .

(قلتُ : الأصحُّ : عدمُ الضَّمانِ في الصُّورةِ النَّانيةِ أيضاً) ؛ وهيَ ما إذا مالَ إلىٰ غيرِ مِلْكِهِ ، (واللهُ أعلمُ) ؛ لأنَّ المَيْلَ لم يَحصُلْ بفعلِهِ ، بخلافِ ما إذا بناهُ ماثلاً إلىٰ غير مِلْكِهِ .

 ⁽١) قوله: (الماثل) لو أسقطه. لكان أولئ؛ لأنَّهُ ذَكَرَ حكمَ غير الماثل أيضاً ، بل هو المُصرَّح به في «المتن»، ولا فرق في المثيل بين أنْ يكونَ في الابتداء أو يطراً عليه . «شرقاوي»
 (٤٤٨/٢) .

وإِنْ أَذْخَلَ مِلْكُهُ سَبُماً أَو حَيَّةً ، فَقَتَلَ إنساناً.. لم يَضْمَنْهُ ، فإِنْ كانَ في الحَرَم وأَتْلَفَ صَيْداً.. ضَمِنَ الجزاءَ .

ولو حَفَرَ بِئراً في مِلْكِهِ ، فسَقَطَ فيها إنسانٌ أو غيرُهُ. . لم يَضْمَنْهُ ،

أمًّا إذا لم يَقدِرْ على رفعِهِ. . فلا ضمانَ قطعاً .

ومحلُّ ما قالَهُ : في غيرِ مسألةِ الصَّيدِ ؛ لِمَا سيأتي في نظيرِها مِنْ حفرِ البئرِ(١) .

قالَ : (وتَصْوِيرِي مسألةَ الجدارِ بأنْ يَبَنِيَهُ مُستقِيماً. . مِنْ زيادتي ، وإنْ كانَ مفهوماً مِنْ قولِهِ : (وإذا مالَ ») انتهىٰ(٢٠ .

وقد عرفتَ أنَّهُ في الصُّورةِ الأُولىٰ ليسَ شرطاً.

(وإنْ أَذْخَلَ مِلْكَهُ سَبُعاً أو حيَّةً) أو نحوَهُما ، (فقَتَلَ إنساناً.. لم يَضْمَنْهُ) ؛ لعدمِ تَعَدِّيهِ ، (فإنْ كانَ) قد أَذْخَلَهُ (في الحَرَمِ وأَنْلَفَ) فيهِ (صَيْداً.. ضَمِنَ الجزاءَ) ؛ لحُرْمةِ الحَرَم .

(ولو حَفَرَ بثراً) غيرَ عُدُوانٍ ؛ كأنْ حَفَرَها (في مِلْكِهِ) ، أو في مَوَاتٍ للتَّملُّكِ أَو للسِّمالُّكِ أَو الارتفاقِ ، (فسَقَطَ فيها) ، وفي نسخةِ : (فيهِ)^(٣) (إنسانٌ أو غيرُهُ) فتَلفَ. . (لم يَضْمَنُهُ) .

نَعَمْ ؛ إِنْ دعاهُ وكانتْ مُغطَّاةً ولم يُعْلِمْهُ المالكُ بها ، فَدَخَلَ فَسَقَطَ فيها فَلَفَ. . ضَمِنَهُ ؛ لأَنَّهُ غَرَّهُ .

⁽١) أي: بعد قليل.

⁽٢) دقائق تنقيح اللباب (ق٢٦٩) ، وانظر (اللباب) (ص٣٨٨) .

⁽٣) جاء بالتذكير في (و، ز) هنا وفي الموضع الآتي قريباً.

وإنْ سَقَطَ فيها صيدٌ وكانَ في الحَرَمِ. . لَزِمَهُ الجزاءُ .

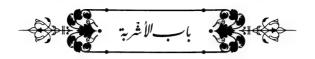
ويُستثنىٰ ممَّا قالَهُ : ما ذَكَرَهُ بقولِهِ : (وإنْ سَقَطَ فيها) ، وفي نسخةٍ : (فيهِ) (صيدٌ وكانَ في الحَرَم . . لَزِمَهُ الجزاءُ) ؛ لحُرْمةِ الحَرَم .

تنمسة

[في ضمان ما يُتلِفُهُ الجاني]

ما يُضمَنُ بشيءٍ ممَّا ذُكِرَ : إنْ كانَ إنساناً وللجاني عاقلةٌ. . فعلىٰ عاقلتِهِ ، وإلا ففي ذِمَّتِهِ أو رقبتِهِ .





هيَ نوعانِ :

مُسكِرٌ ، وهوَ حرامٌ ؛ كَثْرَ أو قَلَ ، سواءٌ أكانَ مِنْ عنبِ أو رُطَبِ أو تمرٍ أو زَبيبٍ أو عسلِ أو غيرِها ، طُبِخَ أم لا ، ولو للتّداوِي .

(با ب الأشربة) [مُحكمُ الشَّرابِ المُسكِرِ]

نَعَمْ ؛ مَنْ غَصَّ بلُقُمةِ ولم يَجِدْ غيرَهُ. . حلَّ إساغتُها بهِ ، بل وَجَبَ ، وكذا لوِ انتهى الأمرُ بالعَطْشانِ إلى الهلاكِ ولم يَجدْ غيرَهُ .

⁽١) صحيح البخاري (٥٥٨٥) ، صحيح مسلم (٢٠٠١) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

 ⁽۲) سنن النسائي (۲/۱۸) ، ورواه الدارمي (۲۱٤٤) ، والدارقطني (۲۱٤٠) عن سيدنا سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه .

⁽٣) قوله: (ولو للتداوي)، ويجوزُ التداوي بصرف النجس، إلا صرف المُسكِر، ولا يُحدُ إذا شربها للتداوي على معتمد (المنهج) وإنْ وَجَدَ غيرها، أمَّا لو استُهلِكت الخمرة في الدواء ؟ بأنْ لم يبقَ لها وصفٌ.. فلا يحرمُ استعمالُها كصرف باقي النجاسات، هنذا إنْ عُرِف، أو أخبره طبيبٌ عدلٌ بنفعها، ولم يجد ما يقومُ مقامَةُ من الطاهرات. انظر (تحفة المحتاج) (/ ١٧٠/) ، و (حاشية الشرقاوي (/ / ٤٤٩)).

وغيرُ المُسكِرِ إِنْ كَانَ نَجِساً.. لم يَحِلَّ تناولُهُ ، إِلاَ الماءَ النَّجِسَ والبولَ للعطشِ ، قالَ في "حَرْمَلَةَ »: (إِذَا وَجَدَ ماءً طاهراً ونَجِساً.. توضَّأ بالطَّاهر ، وشَربَ النَّجسَ) .

وغيرُ الأشربةِ ممَّا يُزِيلُ العقلَ ؛ كالبَنْج^(١). . حرامٌ أيضاً ^(٢) .

[حُكْمُ الشَّرابِ غيرِ المُسكِرِ]

(وغيرُ المُسكِرِ إِنْ كَانَ نَجِساً) ؛ كالدَّمِ.. (لَمْ يَجِلُّ تناولُهُ) لغيرِ التَّدَاوِي ، (إلا الماءَ النَّجِسَ والبولَ) ونحوَهُما ؛ فيَجِلُّ تناولُها (للعطشِ) للضَّرورةِ معَ عدم إزالةِ العقل .

(قَالَ) الشَّافِعيُّ (في « حَرْمَلَةَ »(٢) : إِذَا وَجَدَ) الشَّخصُ (مَاءٌ طَاهِراً و) مَاءٌ (نَجِساً . . توضَّأَ بِالطَّاهِرِ) وجوباً ؛ لأنَّهُ صَارَ مُستحِقاً للتَّطهُّرِ بهِ ، (وشَرِبَ النَّجِسَ)(٤) ، وصَحَّحَ في « الرَّوْضةِ » تبعاً لاختيارِ الشَّاشيُّ : أَنَّهُ يشربُ الطَّاهرَ ويتيمَّمُ (٥) ، قالَ في « المُهمَّاتِ » : (والمُفتىٰ بهِ : الأوَّلُ)(٢) .

⁽١) أي : والأَفْيون ، وكثير الزعفران وجوزة الطيب والحشيشة . • شرقاوي ، (٢/ ٤٥٠) .

 ⁽٢) أي : إنْ كَثْرَ ، بخلاف ما لو قلَ ، والعُرادُ بالقليل : ألَّا يُؤثِّرَ في العقل ولو تخديراً وفتوراً ،
 وبالكثير : ما يُؤثِّرُ فيه كذلك . انظر • حاشية الشرقاوي » (٢/ ٤٥٠) .

 ⁽٣) أي : في الكتاب الذي يرويه حرملة عنه ، فسمّى الكتاب باسم راويه وناقلِه _ وهو حرملة _ مجازاً واتساعاً . انظر ا المجموع ١ (١٨٧/١) .

 ⁽٤) انظر «المهمات» (۲۹۷/۲)، و«خبايا الزوايا» (ص٤٤٥)، و«النجم الوهاج»
 (١٨/٨٤٥).

 ⁽٥) روضة الطالبين (١٠٠/١) ، حلية العلماء (٢٤٨/١) ، وفي هامش (ب) : (أفتل شيخُنا الرَّمْليُّ : أنَّه يشربُ الطاهر ويتبتَّم ، كما في (الروضة ٤ ، فاغرِفُهُ) ، وانظر (فتاوى الشهاب الرملي ٤ (١٧/١ - ٩٨) .

⁽٦) المهمات (٢٩٧/٢) ، والمعتمد : هو ما صحَّحه النووي في ا الروضة ، .

وإنْ كانَ طاهراً: فإنْ كانَ مُضِرًا ؛ كالسُّمِّ ، أو مستقذَراً غالباً.. فهوَ حرامٌ ، إلا الماءَ الآجنَ ، فإنِ انتفى ذلكَ كلُّه.. فهوَ حلالٌ .

(وإنْ كانَ) غيرُ المُسكِرِ (طاهراً : فإنْ كانَ مُضِراً) بمَنْ يتناولُهُ ؛ (كالشُّمَّ ، أو مُستقذَراً غالباً) ؛ كالمُخاطِ والبُصاقِ . . (فهوَ حرامٌ) ؛ لتضرُّرِه بهِ واستقذارِهِ لهُ ، (إلا الماءَ الآجِنَ) ؛ أيِ : المُتغيِّرُ (١) ؛ فلا يَحرُمُ تناولُهُ ، كاللَّحمِ المُتنِ (٢) ، فلس بحرام .

(فَإِنِ انتفَىٰ ذَلكَ كَلُّهُ) ؛ أي : ما ذُكِرَ ممَّا يَقتضِي التَّحريم⁽¹⁾.. (فهوَ حلالٌ) ؛ لانتفاء عِلَّةِ التَّحريم .

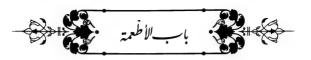


⁽١) أي : بطاهر ، أمَّا المتغيِّرُ بنجس. . فنجسٌ ، وليس الكلامُ فيه .

⁽٢) أي : إذا لم يضرّ .

 ⁽٣) أي: كلينهما ؛ لأنّ الكلامَ في الأشربة لا الأطعمة ، وكلينهما : ريقُ الأطفال والزوجات حالَ التقبيل ؛ فليس بحرام . انظر (حاشية الشرقاوي) (٢/ ٤٥١) ، وفي الضبّ نظّر ؛ إذ كيف يكونُ له لبنّ ؟!

⁽٤) والمقتضي أربعة : الإسكارُ ، والاستقذار ، والإضرار ، والنجاسة .



قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ : ﴿ يَسْتَلُونَكَ مَاذَآ أُمِلَ لَمُمُّ قُلُ أُمِلَ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَتُ ﴾ ، فخاطبَ بهاذا العربَ ، قالَ الشَّافعيُّ رَضِيَ اللهُ عنهُ : (وكانوا يتركونَ مِنْ خبيثِ المآكِلِ ما لا يتركهُ غيرُهُم) .

(باب الأطعمة) لمباسة وغيرها من كيوان وغيره

(قالَ اللهُ تعالىٰ : ﴿ يَسْتَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَ لَهُمُّ قُلُ أُحِلَ لَكُمُ الطَّيِبَثُ ﴾ [المالدة : ٤] ، فخاطبَ بهاذا العرب ، قالَ الشَّافعيُّ رَضِيَ اللهُ عنهُ : وكانوا) ؛ أي : العربُ (يتركونَ مِنْ خبيثِ المآكِلِ ما لا يتركهُ غيرُهُم) (١١) ؛ فالمُرادُ بالطَّيّاتِ في الآيةِ : ما تَستطِيبُهُ العربُ وتَشتهِيهِ ، لا الحلالُ ؛ لأنَّهُم سألوهُ عمَّا يَجِلُّ لهُم ، فكيفَ يقولُ : أُجِلَّ لكمُ الحلالُ ؟!

واسمُ الطَّيِّبِ يقعُ : على الحلالِ ، ومنهُ : ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِبَتِ ﴾ [السومنون : ٥١] ، وعلى الطَّاهرِ ، ومنهُ : ﴿ فَتَيَمَّدُوا صَحِيدًا طَيِّبًا ﴾ [الساء : ٣٤] ، وعلى ما لا أذى فيهِ ؛ كقولِهِم : (هذا يومٌ طَيِّبٌ) ، و(ليلةٌ طَيِّبةٌ) ، وعلى ما تَستطيبهُ النَّفُسُ ؛ كقولِهم : (هذا طعامٌ طَيِّبٌ) .

[ما يَحرُمُ أَكلُهُ مِنَ الحيواناتِ الطَّاهرةِ] (وكلُّ طاهر) ؛ كسمكِ.. (يَجلُّ أكلُهُ) علىٰ ما يأتي بيانُهُ ، (إلا أربعةً)

⁽١) الأم (٢/ ٦٤٠) ، مختصر المزني (ص٣٩٣) .

الحَشَراتِ ، والآدميَّ ، والمُضِرَّ ؛ كالسُّمِّ ، والمُستقذَرَ ؛ كالمَنِيِّ والمُخاطِ ، وتَجلُّ الأنعامُ والطُّيُورُ ، إلا ذواتِ المَخالِبِ .

معَ ما يأتي: (الحَشَراتِ)^(۱) ؛ وهيَ صِغارُ دوابٌ الأرضِ ؛ كخُنْفُساءَ ودُودٍ^(۲) ؛ لاستخباثِها ، (والآدميَّ) ؛ لحُرْمتِهِ ، (والمُضِرَّ^(۲) ؛ كالشُّمُّ) ، والحَجَرِ والخُرَفِ؛ لضررِهِ ، (والمُستقذرَ ؛ كالمَنِيُّ والمُخاطِ) ؛ لاستقذارِه⁽¹⁾، ومنهُ : ما يعيشُ في بَرُّ وبحرٍ ؛ كضِفْدِعٍ وسَرَطانٍ ، كما سِيأتي بيانُهُ في البابِ الآتي^(۵) .

[حُكْمُ الأنعامِ والطُّيُورِ]

(وتَحِلُّ الأنعامُ) ؛ وهيَ الإِبلُ ، والبقرُ ، والغنمُ ؛ لقولِهِ تعالىٰ : ﴿ أَحِلَتَ لَكُمْ بَهِيمَةُ ٱلأَنْفَكِ ﴾ [المائدة : ١] ، (والطُّيُورُ) ؛ كدجاجٍ وحَمَامٍ ، (إلا ذواتِ المَخالِبِ) ؛ كبازٍ ، وشاهِينٍ ، وصَفْرٍ ، ونَسْرٍ ، وعُقابٍ ؛ فلا تَحِلُّ ؛ للنَّهيِ عنها في خبر مسلم (١٦) .

(قلتُ : الأصحُ : تحريمُ بَبَّغا) بفتح المُوحَّدتَينِ وتشديدِ النَّانيةِ وإعجام

 ⁽١) ويُستثنىٰ منها : القنفذُ ، واليربوع ، والوَبْر ، وبنت عِرْس ، والجرادُ ، والضبُ . انظر
 المجموع ١ (١٣/٩) .

 ⁽٢) أي : مُنفرد ، أمَّا إذا كان مختلطاً بطعام أو خَلُّ ؛ بأنْ لم يخرج منه وكان مُتولداً منه . . فيحلُّ أكلهُ معه ، بخلاف النحل إذا اختلط بالعسل مثلاً ؛ فإنَّهُ لا يحلُّ أكلهُ معه ، إلا إذا تهرَّالْ أجزاؤُهُ فيه . انظر « حاشية الشرقاوي » (٢٠٤٣) . و« تعليق باغيثان » (ص ٣١١) .

⁽٣) أي : ضرراً بيُّناً لا يُحتمل عادة ، لا مُطلَقَ الضَّرر . ﴿ شرقاوي ﴾ (٢/ ٤٥٣) .

 ⁽٤) والاستقذار يكونُ مِنْ ذوي الأطباع السليمة ؛ فلو استقذر شخصٌ غيرَ المُستقذَر. . فلا النفات إلى طبعه .

⁽٥) انظر (٢/ ٦٤٧ ـ ٦٤٨) .

٦) صحيح مسلم (١٩٣٤) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

وطاوُس ، واللهُ أعلمُ .

والضَّبُعُ ، والنَّعْلَبُ ، والضَّبُّ ، واليَرْبُوعُ .

العينِ وبالقصرِ^(١) ؛ وهوَ المعروفُ بالدُّرَّةِ ، (وطاؤسٍ) وإنْ لم يكونا مِنْ ذواتِ المخالب ، (واللهُ أعلمُ) ؛ لأنَّهُما مُستخبَّنانِ ، والنَّاني : يمنمُ ذلكَ .

ويَحرُمُ أيضاً ما في مَعْناهُما ؛ كخُطَّافٍ ، ونَهَّاسٍ ، ونَحْلٍ ، وذُبابٍ ، وبَجَع^(٢) ، ولَفْلَتِ .

[حُكْمُ الضِّباع والضِّبابِ ونحوِها]

(و) يَجِلُّ (الضَّبُعُ) بضمَّ الباءِ ؛ سُبْلَ جابرٌ رَضِيَ اللهُ عنهُ عنِ الضَّبُعِ : أَصَيْدٌ يُؤكَلُ ؟ قالَ : نعم ، قيلَ لهُ : أقالَهُ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ ؟ قالَ : نعم ، رواهُ التِّرْمِذيُّ وقالَ : (حسنٌ صحيحٌ) (٣) .

(والنَّغَلُبُ ، والضَّبُّ ، واليَرْبُوعُ)؛ لأنَّ العربَ تَستطِيبُها ، وروى الشَّيخانِ: أنَّ الضَّبُ أُكِلَ علىٰ مائدةِ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ بَحَضْرِتِهِ⁽¹⁾ .

[حُكْمُ الخيلِ والبِغالِ ونحوِها]

(وتَحرُمُ اللَّوابُ ، إلا الخيلَ) ؛ روى الشَّيخانِ عن جابرٍ : (نهى رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ يومَ خيبرَ عن لحوم الحُمُو الأهليَّةِ ،

⁽١) في (ب، د، هـ) : (وإعجام الغين) بدل (وإعجام العين) ، وكلا التعبيرَينِ صحيحٌ ، وهـلــُه الله ذكرها في « القاموس » (٩٩/٣) بصيغة التضعيف ، وقدَّم عليها أخرى ؛ وهي (بَبْغاء) .

⁽٢) المعتمد : أنَّ البجعَ حلالٌ . انظر (تحفة المحتاج) مع (الشرواني) (٩/ ٣٨٠) .

⁽۳) سنن الترمذي (۱۷۹۱).

 ⁽٤) صحيح البخاري (٢٥٧٥) ، صحيح مسلم (١٩٤٧) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

ويُكرَهُ لحمُ الجَلَّالةِ .

قلتُ : كذا صَحَّحَهُ النَّوَويُّ ، وصَحَّحَ الرَّافعيُّ تحريمَهُ إذا تغيَّرَ ،

وأَذِنَ في لحومِ الخيلِ)(١) .

وروىٰ عنهُ أيضاً أبو داودَ : (ذَبَعْنا يومَ خيبرَ الخيلَ والبِغالَ والحميرَ ، فنهانا رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ عنِ البِغالِ والحميرِ ، ولم يَنْهَنا عنِ الخيلِ) ، وإسنادُهُ علىٰ شرطِ مسلم^(٢) .

وتَجِلُّ حُمُّرُ الوَّحْشِ .

[حُكْمُ الجلَّالةِ]

(ويُكرَهُ لحمُ الجَلَّالةِ) ؛ مِنْ نَعَمِ ودَجاجٍ وغيرِهِما إذا ظَهَرَ تغيُّرُ لحمِها بأكلِها الجَلَّة الجَلَة الجَلَة الجَلِها . الجَلَّة (٣) ، بفتح الجيم (٤) .

(قلتُ : كذا صَحَّحَهُ النَّوَويُّ^(٥) ، وصَحَّحَ الرَّافعيُّ تحريمَهُ إذا تغيَّرَ)^(١) ؛ وذلكَ للنَّهيِ عن أكلِ لحمِها وشُرْبِ لبنِها ، رواهُ أبو داودَ وغيرُهُ^(٧) ، والنَّهيُ يَصدُقُ بالكراهةِ والتَّحريم ، ويَجْرِي الخلافُ في لَبَيْها وبيضِها وجِلْدِها ورُكُوبِها

⁽١) صحيح البخاري (٤٢١٩) ، صحيح مسلم (١٩٤١) .

⁽۲) سنن أبي داود (۳۷۸۹) .

 ⁽٣) قوله : (إذا ظَهَرَ تغيُّرُ لحيها)؛ أي : طعيهِ أو لونِهِ أو ريحِهِ . • تحفة الطلاب)
 (ص ١٢٨) .

 ⁽³⁾ وبكسرها وضمّها أيضاً ، كما في (القاموس » (٣٣٩/٣) ، والمشهورُ : الكسرُ ثمَّ الفتح ،
 كما في (الناج » (١/٨/ ٢٢٢) ؛ وهي البعرةُ ، وتُطلق على العَذِرة .

⁽٥) منهاج الطالبين (ص٥٣٩_٥٥) .

⁽٦) المحرر (٣/ ١٥٦٢) .

 ⁽٧) سنن أبي داود (٣٧٨٥)، ورواه الترمذي (١٨٢٤)، والحاكم (٣٤/٢) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

فإنْ عُلِفتْ طاهراً فطابَ. . حَلَّ ، واللهُ أعلمُ .

ويَحرُمُ كلُّ ذي نابٍ مِنَ السِّباع .

بلا حائلٍ ، وعلى التَّحريمِ يكونُ لحمُها وما أُلحِقَ بهِ نجساً ، وهيَ في حياتِها طاهرةٌ .

(فإنْ عُلِفتْ طاهراً فطابَ) لحمُها بزوالِ تغيُّرِهِ. . (حَلَّ ، واللهُ أعلمُ) مِنْ غيرِ كراهةِ ؛ لانتفاءِ عِلَّتِها .

وخَرَجَ بِعَلْفِها : طِيبُ لحمِها بعدَ الذَّبحِ بغَسْلِهِ أَو طَبْخِهِ ؛ فلا تنتفي بهِ الكراهةُ .

وكالجَلَّالةِ فيما ذُكِرَ : السَّخْلةُ المُربَّاةُ بلبنِ أتانِ أو كَلْبةِ أو نحوِهِما ، لكنْ قالَ ابنُ سُراقةَ : (لا يَفسُدُ لحمُها بذلكَ) .

[حُكْمُ ذواتِ الأنيابِ مِنَ السِّباعِ]

(ويَحرُمُ كلُّ ذي نابٍ مِنَ السَّباعِ) ؛ كأسدٍ ، ونَمِرٍ ، وذِثْبٍ ، ودُبِّ ، وفِيلٍ ، ودُبِّ ،

[المنصوصُ على تحريمِهِ في القرآنِ]

(والمنصوصُ علىٰ تحريمِهِ) في القرآنِ (عشرةٌ : المَيْنةُ ، والدَّمُ ، ولحمُ الخِنْزِيرِ ، وما أُهِلَّ لغيرِ اللهِ بهِ) ؛ أي : ذُبِحَ على اسمِ غيرِهِ ، والإِهْلالُ : رفعُ

⁽١) صحيح البخاري (٥٥٣٠) ، صحيح مسلم (١٩٣٢) عن سيدنا أبي تعلبة الخُشَني رضي الله

والمُنخَنِقةُ ، والمَوْقُوذةُ ، والمُتردِّيةُ ، والنَّطِيحةُ ، وما أَكَلَ السَّبُعُ ، إلا ما ذَكَيْتُم ، وما ذُبِعَ على النُّصُبِ ، والإِثْمُ ؛ وهوَ الخمرُ .

ويَحِلُّ كَسْبُ الحجَّامِ مِنْ غيرِ كراهةٍ .

الصَّوتِ ، وكانوا يرفعونَهُ عندَ الذَّبحِ لآلهتِهِم بقولِهِم : (باسمِ اللَّاتِ والعُزَّىٰ) ونحوَهُ .

(والمُنخَنِقةُ) ؛ أي : النّي انخنقَتْ فماتَتْ ، (والمَوْقُودَةُ) ؛ أي : المقتولةُ ضرباً ، (والمُنخَنِقةُ) ؛ أي : النّي وقعتْ مِنْ عُلْوٍ إلى سُفْلٍ فماتَتْ ، (والنَّطِيحةُ) ؛ أي : المقتولةُ نَظْحاً ، (وما أَكَلَ) منهُ (السَّبُعُ) فماتَ ، (إلا النَّطِيحةُ) ؛ أي : على اسمِ الأصنامِ ، وهذا معلومٌ مِنْ (ما أُهِلَّ لغيرِ اللهِ بهِ)؛ فلهذا عَدَّمُما المُصنَّفُ كَ "أصلِهِ" واحداً (٢) ، (والإِثْمُ ؛ وهوَ الخمرُ) ؛ قالَ في " اللَّبابِ " : لقولِهِ عَزَّ وجَلَّ : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِيَ ٱلْفَوَحِثَى مَا طَهُرَمِنُهُ وَمَا الشَّاعُو (٣٠) : قالَ الشَّاعُو (٣٠) : [الاعراف: ٣٠] ، قالَ الشَّاعُو (٣٠) : [الرافرافر]

شَـرِبْتُ الإثـمَ حتىٰ ضَـلً عَقْلِي ﴿ كَذَاكَ الإثـمُ يَذَهَبُ بِالعَقُولِ (٤)

[حُكْمُ كَسْبِ الحجَّام]

(ويَحِلُّ كَسْبُ الحجَّامِ مِنْ غيرِ كراهةٍ) ؛ لأنَّهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ حَجَمَهُ أَبِو طَيْبِةَ ، فأَمَرَ لهُ بصاعٍ مِنْ تمرٍ ، وأَمَرَ أهلَهُ أَنْ يُخفَّفُوا عنهُ

وهاذا الاستثناء لجميع ما تقدّم .

⁽٢) اللباب (ص٣٩٢) .

 ⁽٣) أورد البيت أبو بكر الأنباري في الزاهر ١ (٢١/٢) ، وابن فارس في (معجم مقاييس اللغة)
 (١/ ١٦) ، والجوهري في (الصحاح) (١٨٥٨/٥) .

 ⁽٤) اللباب (ص٣٩٣ـ ٣٩٣)، وانظر (الحاوي الكبير) (٣٧٨/١٣)، و(بحر المذهب)
 (١١٩/١٣)، و(كفاية النبيه) (٣٩٨/١٧).

قلتُ : الأصحُّ : كراهتُهُ ، وكراهةُ كلِّ ما كُسبَ بمُخامَرةٍ نَجس ، واللهُ أعلمُ. ويُكرَهُ الأخذُ على الرُّقيةِ ،

خَر احَهُ ، رواهُ الشَّيخان(١) .

(قلتُ : الأصحُّ : كراهتُهُ (٢) ، وكراهةُ كلِّ ما كُسِبَ بمُخامَرةِ نَجِس) ؛ كخِتانٍ ودَبْغ ، (واللهُ أعلمُ) ؛ لأنَّهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ سُئِلَ عن كُسب الحَجَّام ، فنهي عنهُ وقالَ : « أَطْعِمْهُ رقيقَكَ ، واعْلِفْهُ ناضحَكَ » رواهُ ابنُ حبَّانَ وصَحَّحَهُ ، والتَّرْمذيُّ وحَسَّنَهُ (٢) ، وهوَ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ إِنَّما أَعْطَى الأجرةَ لأبي طَيْبةَ وهوَ رقيقٌ ، فالكراهةُ إنَّما هيَ للحُرِّ ، والفرقُ مِنْ جهةِ المعنىٰ : شرفُ الحُرِّ ودَناءةُ غيره .

وخَرَجَ بِمَا يُخَامِرُ النَّجِسَ : نحوُ الفَصْدِ والحِياكةِ ؛ فلا يُكرَهُ ؛ بناءً على أنَّ عِلَّةَ الكراهةِ مُخامَرةُ النَّجاسةِ ؛ وهيَ العِلَّةُ الصَّحيحةُ عندَ الجمهور ، وقيلَ : عِلَّتُهَا دَناءَةُ الحِرْفةِ ، قالَ البُلْقِينيُّ : (وهوَ المُعتمَدُ المنصوصُ في «الأمِّ» و المُختصر ")(أ ؛ فعليهِ : يُكرَهُ ذلكَ أيضاً (٥٠ .

[حُكْمُ أخذِ الأجر على الرُّقيةِ]

(ويُكرَهُ الأخذُ) لأجر (على الرُّقْيةِ) هـٰذا ضَعَّفَهُ الشَّيخُ أبو حامدٍ ، وصَحَّحَ

⁽۱) صحيح البخاري (۲۱۰۲) ، صحيح مسلم (۱۵۷۷) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه ، وقوله ۚ : ﴿ وَأَمَرَ أَهَلَهُ . . . ﴾ إلىٰ آخره ؛ أي : وأَمَرَ مواليَهُ أن يُخفِّفُوا عنه ما يُؤدِّيه لهم كلَّ يوم ، وكان خراجُهُ ثلاثةَ آصُع ، فوضع عنه صاعاً . انظر ﴿ إرشاد الساري ﴾ (٤٠ / ٤) .

أى : للحُرُّ وإنْ كسبه قَنُّ . ﴿ تَحْفَة المحتاج ﴾ (٣٨٨/٩) .

صحيح ابن حبان (٥١٥٤) ، سنن الترمذي (١٢٧٧) عن سيدنا مُحيَّصة بن مسعود رضى الله عنه ، والناضِحُ : الجملُ الذي يُسقىٰ به الماء ، والمُرادُ : مُطلَقُ الدابَّة .

انظر (الأم ؛ (٧/ ٤٤١) ، و(مختصر المنزني ؛ (ص٣٩٤) ، و(تحرير الفتاوي ؛ . (277 /7)

المعتمد : عدمُ الكراهة في الحِرَف التي لا تُخامِرُ النجاسة . انظر ﴿ نهاية المحتاج ﴾ (٨/ ١٥٨).

فإنْ أَخَذَ. . كُرهَ لهُ الأكلُ منهُ .

ولا يجوزُ أخذُ الأجرةِ على أداءِ الشَّهادةِ ولو لم يتعيَّنْ عليـهِ ، إلا أنْ يأخذَ أجرةَ ركوبهِ فيما إذا كانَ بينَهُ وبينَ الحاكم مسافةٌ .

عدمَ الكراهةِ (۱) ، ويَدُلُّ لهُ : خبرُ « البخاريِّ » في الرَّاقي بـ (فاتحةِ الكتابِ) في السَّفرِ ؛ حيثُ أَخَذَ عليها ثلاثينَ شاةً ، فقالَ أبو سعيدِ الخُدْريُّ : لا تُحدِثُوا شيئاً حتى نأتي ـ أو نسألَ ـ النَّيَّ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ ، فلمَّا قَدِمْنا المدينةَ . ذَكَرْناهُ للنَّبِيُ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ ، فقالَ : « وما كانَ يُدرِيهِ أَنَّها رُفْيَةٌ ؟! افْسِمُوا واضْرِبُوا لليَّبِيُ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ : « إنَّ لي بسهم » (۱) ، وفي « البخاريُّ » أيضاً : قالَ النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ : « إنَّ أَخْرًا كتابُ اللهِ » (۱) .

(فإنْ أَخَذَ) عليها أَجْراً وقُلْنا بكراهةِ الأخذِ. . (كُرهَ لهُ الأكلُ منهُ) .

[حُكْمُ أَخَذِ الأَجِرِ علىٰ أَداءِ الشَّهادةِ وتحمُّلِها]

(ولا يجوزُ) للشَّاهدِ (أخذُ الأجرةِ علىٰ أداءِ الشَّهادةِ ولو لم يتعيَّنْ عليهِ) (أ) ، قالَ الرَّافعيُّ : (وَوَجَّهُوهُ : بأنَّهُ فرضٌ عليهِ ، وقد يُوجَّهُ أيضاً : بأنَّهُ كلامٌ يسيرٌ لا أَجرَ لمِثْلِهِ) مِنْ مَحَلِّهِ إلىٰ مَحَلُّ الأداءِ وإنْ لم يركبْ ؛ (فيما إذا كانَ بينَهُ وبينَ الحاكم مسافةٌ) ؛ أي : مسافةُ العَدْويٰ فما

 ⁽١) الرونق (ق٨٨)، أو يُحمَلُ كلام (المتن على الرُّقية التي لا أصل لها، بل إن كان فيها مُحرَّم ؛ لنحو اشتمالها على اسم أعجميً لا يُعرَفُ معناه.. حَرُم . انظر (حاشية الشرقاوي) (٢/٧٥٧) .

⁽٢) صحيح البخاري (٥٠٠٧) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

⁽٣) صحيح البخاري (٧٣٧) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

 ⁽٤) نعم ؛ له أن يقول : (لا أذهبُ معك إلىٰ فوق مسافة العَدُوىٰ إلا بكذا وإنْ كَثُرُ) . • تحفة المحتاج ، (٢٦٩/١٠) .

⁽٥) الشرح الكبير (١٣/ ٨١) .

فَوَقَهَا ؛ فيجوزُ (١) ، قالَ البَغَويُّ : (ويجبُ لهُ أيضاً نفقةُ الطَّريقِ)(٢) .

قالَ الشَّيخُ أَبُو حامدٍ : (ولو كانَ فقيراً يَكسِبُ قوتَهُ يوماً بيومٍ ، وكانَ في صَرْفِ الزَّمانِ إلىٰ أَداءِ الشَّهادةِ ما يشغلُهُ عن كسبِهِ . . لم يلزمْهُ الأداءُ ، إلا إذا بَذَلَ لهُ المشهودُ لهُ قَدْرَ كسبه في ذلكَ الوقتِ)(٣) .

وخَرَجَ بالأداءِ : النَّحَمُّلُ ؛ فلهُ أخذُ الأجرِ عليهِ وإنْ تعيَّنَ عليهِ ، كما في تجهيزِ الميَّتِ ، قالَ السَّرَخْسيُّ : (ومحلُّهُ : إذا دُعِيَ ليتحمَّلَ ، فإنْ أتاهُ المشهودُ عليهِ . فلا أجرَ لهُ)(٤) .

وَفَرَّقُوا بِينَ التَّحمُّلِ والأداءِ : بأنَّ الأخذَ على الأداءِ يُورِثُ تُهُمةٌ قويَّةٌ ، معَ أنَّ زمنَهُ يسيرٌ لا تفوتُ بهِ منفعةٌ مُتقوَّمةٌ ، بخلافِ زمن التَّحمُّل .

قَالَ المُصنَّفُ : (والتَّصريحُ بقولي : « ولو لم يتعيَّنْ عليهِ ».. مِنْ زيادتي)(٥) .



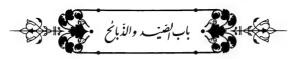
 ⁽١) أو كان دونَ مسافة العَدْوىٰ كن يحصلُ له مشقّة بالمشي ، أو لا يليقُ بمنصبه ذلك ؛ فله أخذُ
 أجرة الركوب في هنذه الأحوال وإن لم يركب ، وإن زادت على أجرة المثل . انظر ٩ حاشية الشرقاوى ١ (٢٥٨/٢) .

⁽٢) التهذيب (٨/ ٢٢٧) .

 ⁽٣) انظر د الرونـق ١ (ق٨٨) ، ود الشـرح الكبيـر ١ (٨١/١٣) ، ود تحـريـر الفتـاوي ١
 (٣٩/٣) .

⁽٤) انظر * الشرح الكبير * (١٩/ ٨٧) ، و* الغرر البهية * (٥/ ٢١٣) ، والشَّرَخْسيُّ : هو الإمام الكبير الزاهد الورع أبو الغرج عبد الرحمان بن أحمد بن محمد التُّويْزِي الزَّاز (ت ٤٩٤هـ) ، صاحبُ * التعليقة » في الفقه ، وأحدُ كبار تلاميذ القاضي حسين . انظر * تهذيب الأسماء واللغات * (٢٦٣/) ، و* طبقات الشافعية الكبرئ * (٥/ ١٠١ ـ ١٠٤) .

⁽٥) دقائق تنقيح اللباب (ق ١٢٩) ، وانظر (اللباب) (ص٣٩٣) .



الصَّيدُ أنواعٌ :

الأوَّلُ والنَّاني : المقدورُ علىٰ ذبحِهِ ؛ بأنْ يصطادَهُ بيدِهِ أو بشبكةٍ ؛ فذكاتُهُ في الحَلْقِ واللَّبَّةِ .

(باب لِصَيْب، بمغنی لَمَصِیب، (والذَّبائح)(۱)

جمعُ (ذَبيحةٍ)^(۲) .

[أنواعُ المَصِيدِ مِنْ حيثُ اصطيادُهُ]

(الصَّيدُ أنواعٌ) أربعةٌ :

(الأوَّلُ والثَّاني : المقدورُ علىٰ ذبحِهِ ؛ بأنْ يصطادَهُ بيدِهِ أو بشبكةٍ) أو نحوِهِما^(٣) ؛ (فذكاتُهُ) بنوعَيْهِ (في الحَلْقِ) ؛ وهوَ أَعْلى العُنُّتِ ، (واللَّبَّةِ) بفتحِ اللَّم ؛ وهيَ أسفلُهُ .

(قلتُ : وذلكَ) يَحصُلُ (بقطعِ الحُلْقُومِ) بضمَّ الحاءِ ؛ (وهوَ مخرجُ النَّفَس ، والمَرِيءِ) بفتح الميم وبالمدِّ^(٤) ؛ (وهوَ مَجْرى الطَّعام) ، وهوَ تحتَ

 ⁽١) والأصل فيهما قبل الإجماع : قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَأَسْكَادُوا﴾ [المائدة : ٢] ، وقوله تعالىٰ :
 ﴿ إِلَّا مَاذَكُتُهُ ﴾ [المائدة : ٣] .

⁽٢) بمعنى: مذبوحة . (تحفة الطلاب) (ص ١٢٩) .

⁽٣) كالجائه لمضيق لا ينفلتُ منه . ﴿ تحفة الطلاب ﴾ (ص١٢٩) .

⁽٤) وهو معطوفٌ على (الحلقوم) ؛ أي : تحصل بقطع كليهما .

واللهُ أعلمُ .

النَّالَثُ : أَنْ يَصِطَادَهُ بِإرْسَالِ سَهُمْ وَنَحْوِهِ ، فَإِنْ خَرَجَتْ رُوحُهُ قَبَلَ أَنْ يَقَدِرَ على ذَبِحِهِ . . حَلَّ .

قلتُ : متىٰ لم يُدرِكُ فيهِ حياةً مُستقِرَّةً ، أو أَدْرَكَها وتعذَّرَ ذبحُهُ بلا

الحُلْقُوم ، (واللهُ أعلمُ) ؛ لأنَّ الحياة تُفقَدُ بفقدِهِما(١) .

(النَّالثُ : أَنْ يصطادَهُ بإرسالِ سهم ونحوِهِ) ؛ كرُمْحِ^(٢) ، (فإنْ خرجتْ روحُهُ قبلَ أَنْ يَقدِرَ على ذبجهِ . حَلَّ) ؛ لقولِهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ في بعيرٍ نَدَّ فضُرِبَ بسهم : " إِنَّ لهاذهِ البهائمِ أَوابِدَ كأُوابِدِ الوَحْشِ ، فما غَلَبَكُم منها . . فاصنعُوا بهِ هَكذا » رواهُ الشَّيخانِ^(٣) ، وقد أَوْضَحَ المُصنَّفُ ذلكَ بقولِهِ :

(قلتُ : متىٰ لم يُدرِكْ فيهِ حياةً مُستقِرَّةً (٤٠) ، أو أَذْرَكَها وتعذَّرَ ذبحُهُ بلا

 ⁽١) وخَرَجَ بقطعهما : قلعُهُما ؛ كأنْ قلع رأسَ عصفور مثلاً بيده أو ببندقة مثلاً ؛ فلا يَجلُ ، ولا بُلًا
 مِنْ قطعهما دفعةً واحدة ، لا في دفعتين ؛ فلو قطع بعض الحلقوم وانتهين إلى حركة مذبوح ، ثمَّ
قطع الباقي مع التراخي . لم يَجلُ . انظر ٥ حاشية الشرقاوي ٥ (٢/ ٤٥٩) .

⁽٢) أي: نحو السهم مِنْ كُلُ مُحلَّدٍ كَرُمُح ، لا مُنقَلٍ ؛ كَبُنْدُق الرَّصاص والطين ؛ فلا يَجِلُ ، إلا إذا أذركَ فيه حياة مُستقِرَّة ، ويجوزُ الرميُ ببندق الطين مطلقاً ، وأمَّا بندق الرَّصاص.. فلا يجوزُ الرميُ به إلا بشرطين : حِنْقِ الرامي ، وتحثُلِ المَرْمي ؛ بألا يموتَ منه غالباً ؛ كالإوزُ ، بخلاف ما يموتُ منه غالباً ؛ كالعصفور ؛ فالكلامُ في مقامَين في حِلِّ المَرْميُ وجواز الرمي . انظر • حاشية الشرقاوي » (٢/ ٩٥٩) .

⁽٣) سبق تخریجه فی (۱/ ٣١٢_ ٣١٢) .

⁽٤) يقعُ في كلام الفقهاء ثلاث عبائر ؛ وهي : الحياة المُستقِرَّة ، والحياة المُستمِرَّة ، وحركة المذبوح ، والفرقُ بينها : أنَّ المُستقِرَّة : تكونُ الرُّوح في الجسد ، ومعها إبصارٌ ونطقٌ وحركة اختياريَّة لا اضطراريَّة ، والمُستمِرَّة : هي الباقيةُ إلى انقضاء الأجل إمَّا بموت أو قتل ، وحركة المذبوح : هي التي لا يبقئ معها إبصارٌ ولا نطقٌ ولا حركة اختياريَّة . انظر وحاشية الشرقاوي ، (٢ / ٤٥٩) .

تقصيرٍ ؛ بأنْ سَلَّ السَّكِينَ فماتَ قبلَ التَّمكُّنِ ، أوِ امتنعَ بقُوَّتِهِ فماتَ قبلَ القُدُرةِ.. حَلَّ ، وإلا فلا ، واللهُ أعلمُ .

الرَّابِعُ : أَنْ يصطادَهُ بجارحةِ طيرٍ أو سَبُعٍ ، فإنْ لم يَقدِرْ علىٰ ذبحِهِ حتىٰ خرجتْ رُوحُهُ . حَلَّ بستَّةِ شروطٍ :

تقصيرٍ ؛ بأنْ سَلَّ السَّكِّينَ فماتَ قبلَ النَّمَكُّنِ) مِنَ النَّبْحِ ، (أوِ امتنعَ) منهُ (بقُوَّتِهِ فماتَ قبلَ القُدُرةِ) عليهِ . . (حَلَّ ، وإلا فلا ، واللهُ أعلمُ) .

[شروطُ الصَّيدِ بالجوارح]

(الرَّابِعُ : أَنْ يصطادَهُ بجارحةِ طيرٍ أَو سَبُع ، فَإِنْ لَم يَقَدِرْ عَلَىٰ ذَبِحِهِ حَتَىٰ خرجتُ رُوحُهُ. . حَلَّ) ؛ لقولِهِ تعالىٰ : ﴿ قُلْ أُجِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِبَتُ وَمَا عَلَمْتُم مِّنَ ٱلْجُوَارِج مُكَلِّينَ﴾ [الماند: ٤] ؛ أي : صَيْدُهُ(١). . (بستَّةِ شروطِ) :

(أحدُها: أَنْ تكونَ الجارحةُ مُعلَّمةً) ؛ للآية ، (وعلامةُ ذلكَ: أَنْ يسترسلَ بإرسالِهِ) (أَنْ) أَنْ (ينزجرَ بإرسالِهِ) أَنَّ (و) أَنْ (ينزجرَ بإنزجارِهِ) في ابتداءِ الأمرِ وبعدَ شِدَّةِ عَدْوِهِ ، ونَقَلَ في " الرَّوْضةِ " كـ " أصلِها " عنِ الإمامِ: أَنَّ هنذا في جارحةِ السَّباعِ ، لا في جارحةِ الطَّيرِ ؛ إذْ لا مَطْمَعَ في انزجارِها بعدَ طَيرانِها (") ، وكلامُ المُصنَّفِ شاملٌ لها ، فيُعتبَرُ ذلكَ فيها أيضاً ،

⁽١) أي : أُحِلَّ لكم الطيُّباتُ ومَصِيدُ ما علَّمتُم مِنَ الجوارح .

 ⁽٢) قوله: (بإرسالهِ)؛ أي: المذكورِ؛ وهو الجارحة؛ فاستعملها مؤنثة أزّلاً نظراً للفظ، ثمَّ مُذكَرةً نظراً للمعنى، وسينبُهُ عليه الشارح في (٦٤٦/٢).

 ⁽٣) روضة الطالبين (٣٤٦/٣)، الشرح الكبير (٢٠/١٢)، وهو المعتمد. انظر «نهاية المطلب» (١٠٥/١٨)، و« تحفة المحتاج» (٣٣٠/٩).

ويُعسِكَ الصَّيدَ ، ولا يأكلَ منهُ ، ويتكرَّرَ ذلكَ مرَّةً بعدَ أُخْرَىٰ ؛ بحيثُ يُظَنُّ تأدُّئُهُ .

الثَّاني : أَنْ يُدمِيَهُ ؛ فلو قَتَلَهُ بثِقَلِهِ. . فقولانِ .

وعليهِ نصَّ الشَّافعيُّ في « الأمِّ » ، نَقَلَهُ البُلْقِينيُّ ، ثمَّ قالَ : (ولم يُخالِفهُ أحدٌ مِنَ الاصحاب، وقد اعتبرَهُ في « البسيطِ »، ثمَّ ذَكَرَ مقالةَ الإمام بلفظِ : « قيل »)(١).

قَالَ المُصنَّفُ : (وتعبيري بأنْ يسترسلَ بإرسالِهِ. . أَوْلَىٰ مِنْ تعبيرِهِ بقولِهِ : « أَنْ يَسْتَشْلِيَ إِذَا أُشْلِيَ » ؛ فإنَّ المُوافِقَ لكلامٍ أهلِ اللَّغةِ أَنَّ الإشلاءَ هوَ الزَّجْرُ ، وفي ذلكَ اضْطِراكِ)(٢) .

(و) أَنْ (يُمسِكَ الصَّيدَ) ، هنذا مِنْ زيادتِهِ (٣) .

(و) أَنْ (لا يأكلَ منهُ) ؛ لقولِهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ : " فإنْ أَكلَ. . فلا تأكلُ ؛ فإنَّما أَمْسَكُهُ علىٰ نَفْسِهِ ، رواهُ الشَّيخانِ^(١٤) .

(و) أَنْ (يَنكرَّرَ) منهُ (ذلكَ) ؛ أي : ما تقدَّمَ مِنَ الأمورِ المذكورةِ (مرَّةً بعد أُخْرَىٰ ؛ بعيثُ يُظنُّ تَاذُبُهُ) ، والرُّجوعُ في ذلكَ إلىٰ أهلِ الخِبْرةِ بالجوارحِ . ويُعتبَرُ في مُرْسِلِهِ : أَنْ يكونَ بصيراً ، كما سيأتي في (بابِ أحكامِ الأعمىٰ) (٥٠). الشَّرطُ (النَّاني : أَنْ يُدمِيَهُ ؛ فلو) لم يُدْمِهِ ، بل (قَتَلَهُ بُشِقِلِهِ . . فقولانٍ) .

⁽١) انظر د الأم ، (٢/ ٩٩) ، ود البسيط ، (٦/ق٦) ، و تحرير الفتاوى ، (٣/ ٣٨٧) .

 ⁽٢) دقائق تنقيح اللباب (ق٢١٩) ، وانظر (اللباب) (ص٩٤) ، ويُقال أيضاً بمعنى الدعاء ؛
 على أنَّ الزَّبيديَّ في (تاج العروس) (٣٩ /٣٩) نَقَلَ عن ابن الأعرابي وجماعة أنَّهُ يُقال :
 (أَشْلاهُ على الصيد) بمعنى (أَغْراه) ، ومنعه ثعلبٌ وابن السُكيت .

⁽٣) نصَّ الماتن عليها في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق٢٩٩) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٣٩٤) .

⁽٤) صحيح البخاري (١٧٥) ، صحيح مسلم (١٩٢٩) عن سيدنا عدي بن حاتم رضي الله عنه .

⁽٥) انظر (٢/٧٤٧).

قلتُ : الأظهرُ : حلُّهُ ، واللهُ أعلمُ .

فكُلُوا ١(٢).

وأمًّا في إرسالِ السَّهم. . فلا بُدًّ مِنْ إدمائِهِ قولاً واحداً .

النَّالَثُ : أَلَّا يَغِيبَ عنهُ فَيجِدَهُ مَيِّتاً ، إلا أَنْ تكونَ ضربتُهُ إِيَّاهُ بحيثُ يعلمُ أنَّهُ لا يبقىٰ معَها رُوحٌ .

الرَّابِعُ : ألَّا يتردَّىٰ بعدَ ذلكَ مِنْ عُلْوٍ ، ولا يقعَ في ماءِ أو نارٍ ، إلا أنْ تكونَ ضربتُهُ لا يعيشُ معَها .

(قلتُ : الأظهرُ : حِلْهُ ، واللهُ أعلمُ) ؛ لقولِهِ تعالىٰ : ﴿ فَكُلُواْ مِنَّا آمْسَكَنَ عَلَيْكُمْ ﴾ [المائدة : ٤] ، وليسَ كالإصابةِ بعُرْضِ السَّهمِ (١١) ؛ فإنَّ ذلكَ مِنْ سوءِ الرَّميِ .
 والثَّاني : يَحرُمُ ؛ لمفهوم خبرِ : ﴿ مَا أَنْهَرَ الدَّمَ ، وذُكِرَ اسمُ اللهِ عليهِ . .

(وأمَّا في إرسالِ السَّهمِ.. فلا بُدِّ مِنْ إدمائِهِ قولاً واحداً) ، كالذَّبحِ في الحَلْق .

(النَّالثُ : أَلَّا يَفِيبَ عنهُ) الصَّيدُ (فَيَجِدَهُ مَيَّتاً)، وإلا فَيَحرُمُ ؛ لاحتمالِ مرتِهِ بسببِ آخَرَ ، (إلا أَنْ تكونَ ضربتُهُ إيَّاهُ بحيثُ يعلمُ أَنَّهُ لا يبقىٰ معَها رُوحٌ) ؛ فَيَجِلُ .

(الرَّابِعُ : أَلَّا يتردَّىٰ بعدَ ذلكَ) ؛ أي : بعدَ ضربِهِ لهُ (مِنْ عُلُوٍ) إلىٰ سُفْلٍ ، (و) أَنْ (لا يقعَ في ماءِ أو نارٍ) ؛ لاحتمالِ موتِهِ بالسَّبِ الثَّاني^(٣) ، (إلا أَنْ تكونَ ضربتُهُ) إيَّاهُ بحيثُ (لا يعيشُ معَها) ؛ فيَجِلُّ .

⁽١) قوله : (بمُرْض السَّهم) بضمُّ العين ؛ أي : جانبه . • تحفة المحتاج ، (٣٢٨/٩) .

⁽٢) رواه البخاري (٢٥٠٧ َ) ، ومسلم (١٩٦٨) عن سيدنا رافع بن خَدِيج رضي الله عنه .

 ⁽٣) انظر تفصيل مسألة الواقع في الماء في و حاشية الشرقاوي (٢ / ٤٦١) .

الخامسُ : أَنْ يُرسِلَهُ على صيدٍ ؛ فإنْ أَرْسَلَهُ على غيرِ شيءٍ ، فأَخَذَ صيداً وقَتَلَهُ . حَرُمَ ، ومِثْلُهُ : في الرَّمي .

السَّادسُ : أَنْ يُرسِلَ الجارحةَ ؛ فلوِ استرسلَ بنَفْسِهِ وقَتَلَ.. لم يَحِلَّ ، إلا أَنْ يَرَجُرَهُ فينزجرَ ثمَّ يُرسِلَهُ .

ولو قَدَّهُ نصفَين . . حلًّا .

(الخامسُ : أَنْ يُرسِلَهُ على صيدٍ) شخصاً أو نوعاً ('') ، (فإنْ أَرْسَلَهُ على غيرِ شيءٍ ('') ، فأَخَذَ صيداً وقَتَلَهُ . حَرُمَ ، ومِثْلُهُ : في الرَّميِ) بسهم أو نحوه (''') .

(السَّادسُ : أَنْ يُرسِلَ الجارحةَ ؛ فلوِ استرسلَ بنَفْسِهِ وقَتَلَ) صيداً.. (لم يَحِلَّ) ؛ لانتفاءِ الإرسالِ ، (إلا أَنْ يَرْجُرَهُ فينزجرَ ثمَّ يُرسِلَهُ) ؛ فيَجِلُّ ؛ لوجودِ الإرسالِ .

وقدِ استعملَ المُصنَّفُ الجارحةَ تارةَ مؤنَّثةً ؛ نَظَراً للَّفظِ ، وتارةً مُذكَّرةً ؛ نَظَراً للمعنى .

(ولو قَدَّهُ) بسهم أو نحوِهِ (نصفَينِ. . حلًا) ؛ أي : النُصْفانِ ؛ تَسَاوَيا أو تَفَاوَتا ؛ لإطلاقِ الأخبارِ .

⁽١) قوله : (شخصاً) ؛ أي : بأن يَقصِدَ واحداً مِنَ الشَّيُود بعينه ؛ كقول الصائد له : (غزالٌ) مُشِيراً إلىٰ مُعيِّن ، وقوله : (أو نوعاً) ؛ أي : بأن يَقصِدَ صيداً في جملة صُيُود ؛ كأن يُرسِلَها علىٰ قطيع ظِباء ولم يَقصِدُ واحداً منه بعينه ، فإنْ قصد المُرسِلُ واحداً بعينه مِنَ القطيع وقصدتِ الجارحةُ غَيرَهُ . حلَّ وإنْ أدركه المُرسِلُ ميَّتاً . انظر ا حاشية الشرقاوي ١ (٢١/٣٤)) .

⁽٢) كأن أرسله اختباراً لقوَّته . ﴿ تحفة الطلابِ ﴾ (ص١٢٩) .

 ⁽٣) أي : بأنْ أَرْسَلَ السهمَ أو نحرَهُ علىٰ غير شيء اختباراً لقوَّته مثلاً ، فأصاب صيداً وقتله ؛ فإنَّهُ
 يحرمُ .

ويَحِلُّ السَّمكُ ولو ماتَ وطَفَا ، وجميعُ دوابٌ الماءِ ، إلا الضَّفْدِعَ ، والحيَّةَ ، وذواتِ الشُّمُومِ ، وما يَستقذِرُهُ الإنسانُ ، وموتُها كقتلِها ، إلا ما يَعِيشُ في غيرِ الماءِ .

قلتُ : لا يَحرُمُ مِنْ حيوانِ البحرِ سوى الضَّفْدِعِ ، والسَّرَطانِ ، والسُّرَطانِ ، والسُّرَطانِ ،

[حُكْمُ حيوانِ الماءِ]

(ويَحِلُّ الشَّمكُ ولو ماتَ وطَفَا) _ بفتحِ الطَّاءِ والفاءِ _ فوقَ الماءِ ؛ أي : عَلاهُ ؛ لقولِهِ تعالى : ﴿ أَيِلَ لَكُمْ مَنْيَدُ ٱلْبَحْرِ ﴾ [المائدة: ٩٦] .

(و) يَجِلُّ (جميعُ دوابِّ الماءِ) وإنْ لم تَكُنْ على صورةِ السَّمكِ المعروفِ ، (إلا الضَّفْدِعَ) بكسرِ الضَّادِ والدَّالِ على الأَشْهَرِ^(١) ، (والحيَّةَ) ، ويُغنِي عنها قولُهُ : (وذواتِ السُّمُومِ ، وما يَستقذِرُهُ الإنسانُ) ، وفي هاذا نَظَرٌ ، كما يُؤخَذُ مِنْ عدم استثناءِ المُصنِّفِ لهُ فيما يأتي (٢) .

(وموتُها) ؛ أي : دواتِ الماءِ الَّتِي يَجِلُّ أكلُها . . (كقتلِها) بالذَّكاةِ ؛ لأنَّ حِلَّها لا يتوقَّفُ علىٰ ذكاةٍ ، (إلا) ؛ أي : للكنْ (ما يَعِيشُ في غيرِ الماءِ) ممَّا يَجِلُّ أكلُهُ . . لا يَجِلُّ إلا بذكاتِهِ ، ولا يَخْفىٰ ما في تقريرِهِ مِنَ التَّكلُّفِ لو جُعِلَ الاستثناءُ مُتَّصلاً .

(قلتُ : لا يَحرُمُ مِنْ حيوانِ البحرِ سوى الضَّفْدِع ، والسَّرَطانِ ، والسُّلَخْفاةِ)

⁽۱) وبفتحهما كـ (جَعْفَر) ، وبضمُّ الضاد وفتح الدال كـ (جُنْدَب) ، وأمَّا بكسر الضاد مع فتح الدال كـ (وِرْهُم) . . فقليلٌ أو مردودٌ .

⁽٢) انظر (٢/ ١٤٧ ـ ١٤٨) .

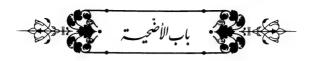
والتَّمْساح ، واللهُ أعلمُ .

بضمَّ السَّينِ وفتحِ اللَّامِ^(۱) ، (والتَّمْساحِ) ، وذواتِ السُّمُومِ ، (واللهُ أعلمُ) ؛ للاستخباثِ ، بل وللسُّمَّيَّةِ في الأخيرةِ ، وقد نُهِيَ عن قتلِ الضَّفْدِعِ^(۱) . وهذه الأشياءُ المُستثناةُ كما تعيشُ في البحر تعيشُ في البَرِّ .



⁽١) ويُقالُ فيها أيضاً: (سُلْحَفَاة)، و(سِلْحَفَاة)، و(سُلَخْفَاء)، و(سُلَخْفَا) ، (وسُلَخْفِيّة) .

 ⁽٢) أي: ولو حلّ. . لم ينه عن قتله ، وفي (هـ) : (أكل) بدل (قتل) ، والنهيّ رواه أبو داود
 (٣) ه والحاكم (٣/ ٤٤٥ - ٤٤٥) عن سيدنا عبد الرحمان بن عثمان التيمي رضي الله



(بابالأضحية)

بضمَّ الهمزةِ وكسرِها ، معَ تخفيفِ الياءِ وتشديدِها : اسمٌّ لِمَا يُذبَحُ مِنَ النَّعَمِ تقرُّباً إلى اللهِ تعالىٰ مِنْ يومِ العيدِ إلىٰ آخِرِ أَيَّامِ التَّشريقِ^(١) ، كالضَّجِيَّةِ ؛ بفتحِ الضَّادِ وكسرِها^(١) .

والأصلُ فيها قبلَ الإجماعِ: قولُهُ تعالىٰ: ﴿ فَصَلِ لِرَبِكَ وَأَنْحَرُ ﴾ [التورثر: ٢] ؛ أي : صَلَّ صلاةً العبدِ وانْحَرِ النُّسُكُ ، وخبرُ مسلمٍ عن أنسٍ رَضِيَ اللهُ عنهُ : (ضَحَّى النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ بكَبْشَينِ أَمْلَحَينِ أَقْرَنَينِ ، ذَبَحَهُما بيدِهِ ، وسَمَّىٰ وكَبَرْ ، ووَضَعَ رِجْلَهُ علىٰ صِفَاحِهِما) (٣) .

والأَمْلَحُ : قيلَ : الأبيضُ الخالصُ ، وقيلَ : الَّذي بياضُهُ أكثرُ مِنْ سوادِهِ (٤٠٠ .

⁽١) وهي مأخوذةٌ من (الضَّحوة) ؛ سُمِّيت بأوَّل زمان فعلها ؛ وهو الضحن . • شرح المنهج) (/ ٢/ ١٨٧) ، وقوله : (اسمِّ . . .) إلىٰ آخره : هذا تعريفُها شرعاً ، وقال الشَّبْر امَلُسي : (الظاهرُ مِنْ صنيعه : توافقُ معناها لغةً وشرعاً) ، وقوله : (مِنَ النَّعَم) خَرَجَ به : اللجاجُ ، والإورُّ ، وبقر الرحش . انظر • حاشية الشرقاوي • (٢/ ١٦٤) .

 ⁽۲) فنيها ستُ لغات ، وجمعها على الأربعة الأوّل : (أضاحي) بالتشديد في المُشدَّد ، والتخفيف في المُشفَّف ، وعلى الأخبرَينِ : (ضَحَايا) ؛ كـ (عَطِيّة وعَطَايًا) ، ويُمثالُ فيها أيضاً : (أضحاة) ، وجمعُها : (أضحت) بالتنوين ؛ كـ (أرطاة وأرطئ) ، وسُميَّت باوَّل زمان فعلها ؛ وهو الشَّحن .

 ⁽٣) صحيح مسلم (١٩٦٦) ، ورواه البخاري (٥٥٦٥) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه ،
 والكبشُ : فحلُ الضَّأن في أيُّ سنَّ كان .

⁽٤) وقيل غيرُ ذلك . انظر (شرح النووي على مسلم ١ (١٢٠/١٣) .

الدِّماءُ واجبةٌ ؛ وهيَ شيئانِ : دماءُ الحجِّ ، والأُضْحيَّةِ المنذورةِ ، فإنْ عَيَّنَها. لم يَجُزْ بيهُها .

وسُنَّةٌ ؛ وهيَ : الأُضْحِيَّةُ ، والعَقِيقةُ ، والوَلِيمةُ .

ولا يُجزِئُ في الأُضْحِيَّةِ إلا الجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ، والنَّنِيُّ مِنْ غيرِهِ، فجَذَعُ الضَّأْنِ: ما دَخَلَ في النَّانيةِ ، ونَنِيُّ المَعْزِ والبَقَرِ : في النَّالثةِ ، والإِبلِ : في السَّادسةِ،

[الدِّماءُ الواجبةُ والمسنونةُ]

(الدِّماءُ) نوعان :

(واجبة "؛ وهيَ شيئانِ : دماءُ الحجّ) المُتقدِّمُ بيانُها في بابِهِ^(۱) ، (و) دماءُ (الأُضْحيَّةِ المنذورةِ ، فإنْ عَيَّنَها) للتَّضْحيةِ ابتداءً أو عمًّا في ذِمَّتِهِ.. (لم يَجُزْ بيعُها) ؛ لخروجها عن مِلْكِهِ .

(وسُنَّةٌ ؛ وهي : الأُضْحيَّةُ) غيرُ الواجبةِ ، (والعَقِيقةُ ، والوَلِيمةُ) (٢) .

[ما يُجزِئُ في الأُضْحيّةِ]

(ولا يُجزِئُ في الأُضْحَيَّةِ إلا الجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ ، والنَّبِيُّ مِنْ غيرِهِ) ؛ أي : مِنْ مَغْزِ وإِيلٍ وبقرٍ ؛ اقتصاراً على الواردِ فيها عنِ النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ وأصحابِهِ رَضِيَ اللهُ عنهُم .

(فَجَذَعُ الضَّأْنِ : مَا دَخَلَ فِي) السَّنةِ (الثَّانيةِ) ، إلا أَنْ يُجذِعَ قَبلَها (٣) ؛ فَبُجزِئُ ، (وثَنِيُّ المَمْزِ والبَقَرِ) : مَا دَخَلَ (فِي) السَّنةِ (الثَّالثةِ ، و) ثَنِيُّ (الإبل) : مَا دَخَلَ (فِي) السَّنةِ (السَّادسةِ) ؛ وذلك لخبرِ أحمدَ : « ضَحُّوا

⁽۱) انظر (۱/ ۸۷۱ ۸۸۱).

⁽٢) أي : غيرُ الواجبتَينِ أيضاً .

⁽٣) أي: إلا أنْ يسقط مُقدَّمُ أسنانِه قبلها .

بالجَذَعِ مِنَ الضَّأْنِ ؛ فإنَّهُ جائزٌ »(١) ، ولخبرِ مسلم : « لا تَذْبَحُوا إلا مُسِنَّة ، إلا أَنْ يَعسُرَ عليكُم ؛ فاذْبَحُوا جَذَعَة مِنَ الضَّأْنِ »(١) ، قالَ النَّوَويُّ : (قالَ العلماءُ : المُسِنَّةُ : هميَ التَّنِيَّةُ مِنَ الإبلِ والبقرِ والغنمِ فما فوقَها ، وقضيَّةُ الخبرِ النَّاني : أنَّ جَذَعَة الضَّأْنِ لا تُجزِئُ إلا إذا عَجَزَ عنِ المُسِنَّةِ ، والجمهورُ على خلافِهِ ، وحَمَلُوا الخبرَ على الاستحبابِ ، وتقديرُهُ : « يُستحَبُّ لكُم ألَّا تَذْبَحُوا إلا مُسِنَّةً ، فإنْ عَجَزَتُم . فَجَذَعَةَ ضَأْنِ »)(٢) .

(وتُجزِئُ الشَّاةُ عن واحدٍ ، والبعيرُ والبقرةُ عن سبعةٍ) ، وإنْ كانَ لكلِّ واحدٍ أهلُ بيتٍ ، أهلُ بيتٍ ، فالتَّضْعيةُ سُنَّةُ كفايةٍ لكلِّ أهلِ بيتٍ ، وسُنَّةُ عين لمَنْ ليسَ لهُ أهلُ بيتٍ (٥٠ .

وكلٌّ مِنَ الشَّاةِ والبعيرِ والبقرةِ يقعُ على الدَّكرِ والأنثىٰ ، وإجزاءُ كلَّ مِنَ الاَّحيرَينِ عنِ السَّبعةِ . مَقِيسٌ على ما في خبرِ مسلمِ عن جابرِ : (نَحَوْنا مَعَ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ بالحُدَيْنِيَةِ البَدَنَةَ عن سبعةٍ ، والبقرةَ عن سبعةٍ) المُعَمْرةِ .
سبعةٍ) (١٠) ؛ أي : في التَّحلُّلِ للإحصارِ عنِ العُمْرةِ .

 ⁽۱) مسند الإمام أحمد (٣٦٨/٦)، ورواه البيهقي (٢٧١/٩) عن سيدتنا أم بلال بنت هلال الأسلمية رضى الله عنهما.

⁽٢) صحيح مسلم (١٩٦٣) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

⁽۳) شرح صحیح مسلم (۱۱۷/۱۳).

 ⁽٤) قال آبن حجر في (التحقة) (١/ ٣٤٥) : (يحتملُ أنَّ المُرادَ بأهل البيت هنا : ما يجممُهُم نفقةُ منفق واحد ولو تبرُّعاً) ، وقال الرملي _ كما في (حاشية الشَّبْرُ اللَّسي) (١٣١ /٨) _ :
 (الأقربُ أنَّ المُرادَ بأهل البيت : مَنْ تلزم نفقتُهُم) .

 ⁽٥) ويُكرَّهُ تَركُها ؛ للخلاف في وجوبها ، ومِنْ ثَمَّ كانتْ أفضلَ مِنْ صدقة التطوع . انظر • تحفة المحتاج » (٩/ ٣٤٤) ، و• الغرر البهية » (٥/ ١٦٢) .

⁽٦) صحيح مسلم (١٣١٨).

ولا تجوزُ فيها العَوْراءُ البَيِّنُ عَوَرُها ، والعَرْجاءُ البَيِّنُ عَرَجُها ، والمريضةُ البَيِّنُ مَرَضُها ، والعَجْفاءُ النِّي لا تُنقى ، والجَرْباءُ البَيِّنُ جَرَبُها .

قلتُ : وضابطُهُ : ما نَقَصَ اللَّحْمَ ، واللهُ أعلمُ .

1 1 2

[ما لا تجوزُ التَّضْحيةُ بهِ]

(ولا تجوزُ فيها) ؛ أي : الأُضْحيَّةِ (العَوْراءُ البَيِّنُ عَوَرُها ، والعَرْجاءُ البَيِّنُ عَرَرُها ، والعَرْجاءُ البَيِّنُ عَرَجُها ، والمريضةُ البَيِّنُ مَرَضُها ، والعَجْفاءُ النَّي لا تُنقِي) ؛ لخبرِ التَّرْمِذيُ بذكُ بذكَ () ، و(لا تُنقِي) : مأخوذٌ مِنَ (النَّفي) بكسرِ النُّونِ وإسكانِ القافِ ؛ وهوَ المُثَ ؛ أي : لا مُخَ لها (٢) ، (والجَرْباءُ البَيِّنُ جَرَبُها) ؛ قياساً على ما ذُكِرَ (٣) .

(قلتُ : وضابطُهُ) ؛ أي : ما ذُكِرَ مِنَ العيوبِ البيَّنةِ : (ما نَقَصَ اللَّحْمَ ، واللهُ أعلمُ) .

وخَرَجَ بِالبَيِّنِ : اليسيرُ ؛ فلا يَضُرُّ ؛ لأنَّهُ لا يُؤثِّرُ في اللَّحْم .

نَعَمْ ؛ يَضُرُّ يسيرُ الجَرَبِ ، خلافاً لِمَا أَفْهَمَهُ كلامُهُ ، وقدِ استدركَهُ في « المِنْهاجِ » على « المُحرَّرِ » ؛ فقالَ : (قلتُ : الصَّحيحُ المنصوصُ : يَضُرُّ يسيرُ الجَرَبِ) () ، وصَحَّحَهُ في « أصلِ الرَّوْضةِ » (٥) ؛ لأنَّهُ يُفسِدُ اللَّحْمَ والوَدَكَ (٢) .

 ⁽۱) سنن الترمذي (۱٤٩٧) ، ورواه أبو داود (۲۸۰۲) ، والنسائي (۷/ ۲۱۵) ، وابن ماجه
 (۲۱۱۶) عن سيدنا البراء بن عازب رضى الله عنهما .

 ⁽٢) أي: في عظامها ؛ لما بها مِنَ الهُزال .

 ⁽٣) فإن ذبح مع هذه الصفات المذكورة . لم يكن أُضْحيّة ، للكن يُثابُ عليها ثواب المُتصدّق إذا تصدّق به . • شرقارى ١ (٢ / ٤١) .

 ⁽٤) منهاج الطالبين (ص٣٧٥) ، وانظر (المحرر ١ (١٥٤٨ /٣) ، و(الأم ١ (٢/ ١٨٨) .

 ⁽٥) روضة الطالبين (٣/ ١٦٤) ، واختار الإمامُ والغزاليُّ المنعَ بالكثير فقط ، كما أفهمه ظاهرُ
 د المتن ٩ .

⁽٦) الوَدُك : دسمُ اللحم والشحم .

وتُجزِئُ مكسورةُ القَرْنِ ، وفاقدتُهُ . ويُستحَبُّ فيها عَشَرَةُ أمور : اسْتِسْمانُها ،

(وتُجزِئُ مكسورةُ القَرْنِ ، وفاقدتُهُ) ؛ إذ لا يتعلَّقُ بهِ كبيرُ غَرَضٍ^(١) ، وكذا المخلوقةُ بلا ضَرْعٍ وأَلْيةٍ ، كما يُجزِئُ ذَكَرُ المَعْزِ ، بخلافِ المخلوقةِ بلا أُذُنِ^(٢) ؛ لأنَّ الأُذُنَ عُِضْوٌ لازمٌ غالباً ، قالَ في « الرَّوْضةِ » : (والذَّنَبُ كالأَلْيةِ)^(٣) .

وقولُ المُصنِّفِ : (وفاقدتُهُ). . مِنْ زيادتِهِ (؛) .

تنبيب

[في حُكْم التَّضْحيةِ بالحامل]

نَقَلَ النَّوَويُّ في «مجمّوعِهِ » عنِ الأصحابِ : أنَّ الحاملَ لا تُجزِئُ في الأُضْحَيَّةِ ؛ لأنَّ المقصودَ منها اللَّحْمُ ، وهوَ يَقِلُّ بسببِ الحملِ^(٥) ، وقالَ ابنُ الرُّغْعَةِ : (المشهورُ : أنَّها تُجزئُ)^(١) .

[ما يُستحَبُّ في الأُضْحيَّةِ]

(ويُستحَبُّ فيها عَشَرَةُ أمورٍ) :

(اسْتِسْمانُها)(٧) ؛ لقولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَكَبِرَ ٱللَّهِ ﴾ [الحج : ٣١] ، قالَ

(١) في (ب، د، هـ) : (كثير)بدل (كبير)، ولم تُضبط في (ج).

⁽٢) أيّ : بأن لم يُخلَق لها أذنّ أصلاً ، أمّا صغيرةُ الأذن. . فتُجْزِئ ؟ لعدم نقصها في نفسها ، ومثلُ الأذن : اللّسانُ مِنْ بابِ أَوْلَىٰ . ﴿ شرقاوي ﴾ (٢٦/٣) .

⁽٣) روضة الطالبين (١٩٦/٣) .

⁽٤) نصَّ الماتن عليها في (دقائق التنقيح) (ص٣٦٤) ، وانظر (اللباب) (ص٣٩٧).

⁽٥) المجموع (٥/ ٤٠١) ، وهو المعتمد . انظر ٥ تحفة المحتاج ١ (٩/ ٣٥١) .

⁽١) كفاية النبيه (٨٣/٨ ـ ٨٤) ، وعلَّله : بأنَّ ما حصل مِنْ نقص في اللحم بسبب الحمل ينجبرُ بالجنين ، ورَدُوهُ : بأنَّ المنقولَ الأوَّلُ ، وبأنَّهُ قد لا يكونُ فيه جبرُ اصلاً ؛ كالمُلقة ، وبأنَّ زيادةَ اللحم لا تجبرُ عيباً ؛ كمَرْجاء أو جَرْباء سمينة . انظر • تحفة المحتاج ، (٣٥١/٩) .

⁽٧) أي : كونُها سمينةً ولو بغير فعله ؛ فالسِّينُ للمبالغة لا للطلب . ﴿ شرقاوي ﴾ (٢٦٦/٢) .

العلماءُ : هوَ اسْتِسْمانُ الهدايا واستحسانُها(١) ، ولأنَّ لحمَ السَّمينةِ أَطْيَبُ وأَكْثَرُ .

(وألَّا تكونَ مكسورةَ القَرْنِ)، ولا فاقدتَهُ؛ لخبرِ مسلمِ السَّابقِ أَوَّلَ البابِ(٢).

(وألَّا تُذبَحَ إلا بعدَ صلاةِ الإمامِ) العيدَ ؛ للاتَّباعِ ، رواهُ الشَّيخانِ^(٣) ، (فإنْ ذَبَحَها قبلَها وقد مضئ بعدَ طلوعِ الشَّمسِ قَدْرُ ركعتَينِ وخُطْبتَينِ خفيفاتٍ. . جازَ) ، وإلا فلا ؛ لأنَّ وقتَ التَّضْحيةِ إنَّما يدخلُ بمُضِيِّ ذلكَ .

(وأنْ يكونَ الذَّابِحُ مسلماً) ؛ لأنَّهُ يتوقَّىٰ ما لا يتوقَّاهُ غيرُهُ ، (فلو ذَبَحَها كتابيِّ . . جازَ) وإنْ خالفَ المُستحبَّ ، (وذبحُ حائضٍ أو مجنونٍ أو صبيٍّ) متَّا^(٤) . . (أحبُ إليَّ منهُ) ؛ أي : مِنْ ذبح الكتابيِّ ؛ لِمَا مُرَّ^(٥) .

(وأنْ يكونَ الذَّبِحُ نهاراً وإنْ جازَ ليلاً) معَ الكراهةِ ؛ لأنَّهُ قد يُخطِئ المَذْبَحَ ،

 ⁽١) فشرها بذلك سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما ومجاهد رحمه الله تعالى . انظر و تفسير الطبري ٤ (١٣/٤) ،
 (١٩٢٨ / ١٣٦ ـ ٢٢٢) ، و و النكت والعينون ٤ (١٣/٤) ، و و الدر المنشور ١ (٤٦/٦) ،
 و و المهذب ١ (٢/ ٨٣٤) ، و و نهاية المطلب ١ (١/٥ /١٧) .

⁽٢) انظر (٦٤٩/٢) .

⁽٣) صحيح البخاري (٥٥٤٥) ، صحيح مسلم (٧/١٩٦١) عن سيدنا البراء بن عازب رضي الله عنهما .

 ⁽³⁾ أي : إذا كان كلِّ منهما مُميّزاً ، وإلا فلا تصلحُ . انظر التحقة ، مع الشرواني ،
 (٣٦٢/٩) .

 ⁽٥) أي : مِنْ أنَّهُ يتوقَّىٰ ما لا يتوقَّاه غيرُهُ .

وأَنْ يرتادَ لها مَوْضِعاً لَيِّناً ، وألَّا يأخذَ مِنْ شَغْرِهِ ولا ظُفُرِهِ شيئاً في العَشْرِ ، وأَنْ يُوجِّهَ الذَّبيحةَ إلى القِبْلةِ ، وأَنْ يُسمِّيَ اللهَ تعالىٰ ، فإنْ صلَّىٰ على النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ ، أو قالَ : (اللَّهمَّ منكَ وإليكَ ؛ فتقبَّل منّى).. فلا بأسَ ،

ولأنَّ الفقراءَ لا يحضرونَ فيهِ حضورَهُم بالنَّهارِ .

(وأنْ يرتادَ) ؛ أي : يطلبَ (لها مَوْضِعاً لَيَّناً) ؛ لأنَّهُ أَسْهَلُ لها .

(واَلَّا يَاخَذَ) ؛ أَيِ : المُضحَّى (مِنْ شَغْرِهِ وَلا ظُفْرُهِ شَيْئًا في العَشْرِ) ؛ أَي : عَشْرِ ذي الحَجَّةِ حتىٰ يُضحَّيَ (١) ؛ لخبرِ مسلم : " إذا رَأَيْتُم هلالَ ذي الحَجَّةِ وَأَرادَ أَحَدُكُم أَنْ يُضحَّيَ . . فلْيُمسِكْ عن شَغْرِهِ وَأَظْفَارِهِ "٢١ ، وفي رواية : " فلا ياخذَنَّ مِنْ شَغْرِهِ وأَظْفَارِهِ شَيْئًا حتىٰ يُضحَّي "٢١ .

(وأنْ يُوجِّهَ الذَّبيحةَ إلى القِبْلةِ) ؛ للاتَّباعِ ، رواهُ الشَّيخانِ^(؛) ؛ وذلكَ بأنْ يُوجِّهَ مَذْبَحَها ، وقيلَ : جميعَها ، ويتوجَّه هوَ إليها أيضاً .

(وأَنْ يُسمِّيَ اللهَ تعالىٰ) ؛ بأَنْ يقولَ عندَ الذَّبحِ : (باسمِ اللهِ) ؛ للاتَّباعِ ، رواهُ الشَّيخانِ^(ه) ، (فإنْ صلَّىٰ) معَ ذلكَ (على النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ ، أَو قالَ : اللَّهمَّ) ، هـنذا (منكَ وإليكَ ؛ فتقبَّلْ منِّى . . فلا بأسَ) ، بل يُستحَبُّ ،

⁽١) فإنْ أخذ. . كُره ، وقيل : حَرُمَ . • تحفة المحتاج ، (٣٤٧/٩) .

⁽٢) صحيح مسلم (١٩٧٧ / ٤١) عن سيدتنا أم سلمة رضى الله عنها .

 ⁽٣) رواها مسلم (٤٢/١٩٧٧) ، وقوله : (فلا يأخذنَ مِنْ شعره) ؛ أي : ولو شعرَ عانة أو إِبْط أو ظفر ، وكذا سائرُ أجزاء بدنه الظاهرة .

 ⁽³⁾ لم أجده فيهما ، وعزاه الشارح في « الأسنى » (۱/ ۳۹) إلى أبي داود وغيره ، وقد رواه
 أبو داود (۲۷۹۵) ، وابن ماجه (۳۱۲۱) ، وأحمد (۳/ ۳۷۵) ، والحاكم (۲۱۷۱) عن
 سيدنا جابر رضي الله عنه .

⁽٥) صحيح البخاري (٩٨٥) ، صحيح مسلم (١٩٦٠) عن سيدنا جندب بن عبد الله البَجلي رضي الله عنه ، والأكمل في التسمية : أنْ يقولَ : (بسم الله الرحمان الرحيم) .

وَالَّا يُبِينَ رَاسَهَا ، فإنْ ذَبَحَها مِنْ قَفَاها وتَخَرَّكَتْ بعدَ قطعِ رأسِها. . حَلَّتْ ، وإلا فلا .

وآخِرُ وقتِها : غروبُ الشَّمسِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ .

واختارَ الماوَرْديُّ أَنَّهُ يُكبِّرُ قبلَ التَّسْميةِ وبعدَها ثلاثاً (١) ؛ لأنَّها في أيَّامِ التَّكبيرِ ، ثمَّ يَختِمُ بقولِهِ : (وللهِ الحمدُ)(٢) ، ولا يجوزُ أنْ يقولَ : (بـاسـمِ اللهِ واسـمِ مُحمَّدِ) ؛ لإيهامِو التَّشْريكَ (٣) .

(وألَّا يُبِينَ رأسَها) ؛ لِمَا في إبانتِهِ مِنْ عدمِ الإحسانِ في الذَّبِح ، (فإنْ ذَبَكها مِنْ قَفَاها وتَحَرَّكَتْ) ، أو عَلِمَ حياتَها بغيرِ الحركةِ (بعدَ قطعِ رأسِها. . حَلَّتْ (٤) ، وإلا فلا) ، وعصى في الشُّقِينِ ؛ للتَّعذيبِ ، ولعدولِهِ عنِ المَذَبَحِ فيهما ، ولإفسادِ اللَّحم في الثَّاني (٥) .

(وآخِرُ وقتِها) ؛ أي : التَّضْحيةِ : (غروبُ الشَّمسِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْريقِ) ؛ لخبرِ ابنِ حِبَّانَ : « في كلِّ أيَّام التَّشْريقِ ذبعٌ »^(١) .

نَعَمْ ؛ إِنْ لَم يَذَبَحِ الواجبةَ حَتى فاتَ الوقتُ . . ذَبَحَها بعدَهُ قضاءً .

⁽١) وهو المعتمد . انظر (تحفة المحتاج) (٣٢٦/٩) .

⁽٢) الحاوي الكبير (١٥/ ٩٥).

⁽٣) في (ب، د، هـ): (الشريك).

 ⁽٤) أي : حيثُ وَصَلَ إلىٰ قطع الحُلْقُوم والمري، وفيه حياةٌ مُستقِرَة ، وإلا بأنْ وصل إلىٰ ذلك وعيشُهُ
 عيشُ مذبوح . . فلا يَعِلُ ؛ لصيرورته ميتة . • شرقاوي ١ (٢٩٨/٢) .

⁽٥) أي: في حال عدم حِلُ لحمها ، ومِنَ السنن أيضاً : أنْ تكونَ الإبلُ عند النحر قائمة معقولة ركية يسرئ ، والبقرُ والغنم عند الذبح مُضجَعة لجنبٍ أيسرَ مشدودة القوائم غير الرجل اليمنئ ، وأنْ يَحدُدُ اللّذية ، وأنْ يتصدُقَ بكلُ الأضحيّة إلا لُقَماً يأكلُها تبرُّكاً ؛ فإنها مسنونةٌ . انظر • تحفة الطلاب ، (ص. ١٣٠) .

⁽٦) صحيح ابن حبان (٣٨٥٤) عن سيدنا جُبير بن مُطعِم رضي الله عنه .

ولو ذَبَحَ كلٌّ مِنْ رجلَين أُضْحيَّةَ صاحبِهِ.. ضَمِنَ كلٌّ ما بينَ القيمتَين ، وأَجْزَأَتْ عن الأُضْحيَّةِ .

وتُنحَرُ الإِبلُ والبقرُ ، وتُذبَحُ الغنمُ ، ولو عَكَسَ. . جازَ .

[حُكْمُ ما لو ذبحَ كلٌّ مِنْ رجلَين أُضْحيَّةَ صاحبهِ]

(ولو ذَبَحَ كلٌّ مِنْ رجلَينِ أُضْحيَّةَ صاحبِهِ (١٠). . ضَمِنَ كلٌّ) منهُما (ما بينَ القيمتَين) ؛ أي : قيمتِها حيَّة وقيمتِها مذبوحة ؛ لأنَّ إراقةَ الدَّم قُرْبةٌ مقصودةٌ وقد فَوَّتَهَا ، (وأَجْزَأَتْ) كلُّ منهُما (عن الأُضْحِيَّةِ) الواجبةِ ؛ فيُفرِّقُها صاحبُها تَفْرقة سائر الضَّحايا ؛ لأنَّها مُستحِقَّةُ الصَّرفِ إلىٰ هـٰذهِ الجهةِ ، فلا يُشترَطُ فعلُهُ ؛ كردٍّ الوديعةِ ، ولأنَّ ذبحَها لا يفتقرُ إلى النَّيَّةِ ، فإذا فَعَلَهُ غيرُهُ.. أَجْزَأَ ، كإزالةِ الخَبَثِ .

[بعضُ أحكام متعلِّقةٍ بالذَّبح]

(وتُنحَرُ الإِبلُ والبقرُ ، وتُذبَحُ الغنمُ) ، والمنقولُ : أنَّهُ يُسَنُّ نحرُ الإِبل^(٢) ، وذبحُ البقرِ والغنم(٣) ؛ للاتُّباع ، رواهُ الشَّيخانِ(١٤) ، (ولو عَكَسَ. . جازَ) مِنْ غير كراهةٍ ؛ لأنَّهُ لم يَرِدْ فيهِ نهيٌّ .

⁽١) أي : الواجبة ، كما هو واضح من السياق ، وانظر (روضة الطالبين) (٣/ ٢١٤) ، و(تحرير الفتاوي ۽ (٣/ ٤١٦) .

أى : ونحوها ممَّا طال عنقُهُ ؛ كالإوزُّ والنَّعام ، ولا بُدَّ في النحر مِنْ قطع كلُّ مِنَ الحلقوم والمرىء .

أي : ونحوهِما مِنْ كلُّ مَا قَصُرَ عَنْقُهُ .

أَمَّا نحرُ الإَّبل : فرواه البخاري (١٧١٣) ، ومسلم (١٣٢٠) عن سيدنا ابن عمر رضى الله عنهما ، وأمَّا ذبحُ الغنم : فرواه البخاري (٥٥٥٨) ، ومسلم (١٩٦٦) عن سيدنا أنس رضى الله عنه ، وأمَّا ذبح البقر : فرواه مسلم (١٣١٨/ ٣٥٥) عن سيدنا جابر رضى الله عنه .

ومَوضِعُ النَّحْرِ : اللَّبَةُ ، والذَّبحِ : أسفلُ مَجامِعِ اللَّحْيَيْنِ ، وكمالُ الذَّبحِ : قطعُ الحُلْقُومِ والمَرِيءِ والوَدَجَيْنِ ، وأقلُّ مُجزِيٍّ : قطعُ الأُوَّلَيْنِ .

فصل

تُسَنُّ العَقِيقةُ عنِ الغلامِ شاتانِ ، وعنِ الجاريةِ شاةٌ ،

(ومَوضِعُ النَّحْرِ : اللَّبَةُ ، و) مَوضِعُ (النَّبِحِ) : الحلقُ ؛ وهوَ (أسفلُ مَجامِعِ اللَّحْبَيْنِ ، وكمالُ النَّبحِ : قطعُ الحُلْقُومِ والمَرِيءِ والوَدَجَيْنِ) بفتحِ الواوِ والدَّالِ^(۱) ؛ وهما عِزقانِ في صَفْحتَيِ العُنُقِ يُجِيطانِ بالحُلْقُومِ ، وقيلَ : بالمَرْيءِ ، (وأقلُ مُجزئٍ) في الذَّكاةِ : (قطعُ الأوَّلينِ) ؛ أي : الحُلْقُومِ والمَريءِ ، وتقدَّمَ بيانُهُما (۱) .

(فصل)

في العَقِيقةِ

وهيَ لغةً : الشَّعُرُ الَّذي علىٰ رأسِ الولدِ حينَ ولادتِهِ ، وشرعاً : ما يُذبَحُ عنِ الولدِ لولادتِهِ .

(تُسَنُّ العَقِيقةُ عنِ الغلامِ) ، وهيَ في حقِّهِ (شاتانِ^(٣) ، وعنِ الجاريةِ) ، وهيَ في حقِّها (شاةٌ) ؛ لـلأمرِ بـذلـكَ ، رواهُ التَّرْمِـذيُّ وقـالَ : (حسنٌ صحيحٌ)^(٤) ، ويَحصُلُ أصلُ السُّنَّةِ في عقيقةِ الغلامِ بشاةٍ (٥) ، كما في (الرَّوْضةِ »

⁽١) ويُسمَّيانِ بالوَريدَين أيضاً .

⁽٢) انظر (٦٤١/٢) .

 ⁽٣) أي : متساويتان ، وتُجزئ شاةٌ في أصل السنة ، وأقلُّ الكمال : ما ذكره الماتن ، والأكمل :
 ثلاثٌ إلى سبع ، ثمَّ بعيرٌ ، ثمَّ بقرة . انظر (الإقناع) مع (الخطيب » (٣٤٤/٤) .

 ⁽٤) سنن الترمذي (١٥١٣) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

 ⁽٥) وكالشاة : سُبُعُ بَدَنة أو بقرة . (شرقاوي) (٢/ ٤٧١) .

ولا يُكسَرَ العظمُ ، بل تُفصَّلُ الأعضاءُ ، ويَطبُخُها ويُطعِمُها .

فصل

كَانَ أَهلُ الجاهليَّةِ يتقرَّبونَ إلى اللهِ تعالَىٰ بأمور فأَبْطَلُها بقولهِ :

ك « أصلِها »(١) ، قالَ الإِسْنَويُّ : (والمُتَّجِهُ : أنَّ الخُنْسُ كالجاريةِ)(٢) .

(و) يُسَنُّ أَنْ (لا يُكسَرَ العظمُ ، بل تُفصَّلُ الأعضاءُ)^(٣) ؛ تفاؤلاً بسلامةِ أعضاءِ الولدِ^(١) ، ويُسَنُّ أَنْ تُدْبَعَ يومَ سابع ولادتِهِ^(٥) .

(ويَطبُخُها) العاقُ ندباً بحُلْوٍ ؛ تفاؤلاً بحلاوةِ أخلاقِ الولدِ ، (ويُطعِمُها) للفقراءِ ، وبَغَمُها إليهِم أَوْليُ مِنْ أَنْ يدعوَهُم .

والعقيقةُ في الحقيقةِ كالأُضْحيَّةِ ؛ في سُنَيِّتِها ، وجنسِها ، وسِنْها ، وسلامتِها ، والاَّعلِ ، والتَّصَدُّقِ ، والإهداءِ ، وقَدْرِ المأكولِ منها ، وغيرِ ذلك ، كما هوَ مبسوطٌ في المُطوَّلاتِ ، للكنْ لا يجبُ التَّمْليكُ مِنْ لحمِها نِيناً ، كما عُلِمَ ، وبعضُ هاذهِ الأمورِ بالنَّسْبةِ إلى الأُضْحيَّةِ . عُلِمَ مِنْ (بابِ الهَدْي) في عموم حكمِهِ (١٠) .

(فصل)

[في ذكرِ أمورٍ كانَ يفعلُها أهلُ الجاهليَّةِ فَأَبْطَلَها الشَّارِءُ]

(كانَ أهلُ الجاهليَّةِ يتقرَّبونَ إلى اللهِ تعالىٰ بأمورٍ) أربعةٍ ، (فأَبْطَلَها بقولِهِ :

⁽١) روضة الطالبين (٣/ ٢٣١) ، الشرح الكبير (١١٨/١٢) .

 ⁽٢) إيضاح المشكل من أحكام الخنثى المشكل (ق٤٨) ، واعتمده ابن حجر ، واعتمد الرمليُّ أنَّ الخنثىٰ كالذكر . انظر (تحفة المحتاج) (٩/ ٣٧١) ، و (بهاية المحتاج) (١٤٦/٨) .

⁽٣) فإنْ كسره. . لم يكره ، لنكنَّهُ خلافُ الأَوْلَىٰ . • تحفة المحتاج ، (٩/ ٣٧٢) .

⁽٤) وقضيّة ماذا: أنّه لا بأس بكسرها لوعنّ عنه بعد موته . ٩ بشرى الكريم ١ (ص ٧٠٦) .

 ⁽٥) ويسمَّىٰ فيه . انظر (حاشية الشرقاوي ١ (٢/ ٤٧١) .

⁽٦) انظر (١/٨٧٤).

﴿ مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ . . . ﴾ الآية .

فالبَحِيرةُ : الَّتِي تُنتَجُ بُطُوناً سبعةً ، وقيلَ : خمسةً ، وقيلَ : كلُّها إناثٌ ، فَيَشُقُ مالكُها أُذْنَها ويُخلِّي سبيلَها ، ولا ينتفعُ بلَبَيْها ، بل يَحلُبُهُ في البَطْحاءِ .

والسَّائبةُ نوعانِ :

﴿ مَاجَعَلَ اللَّهُ مِنْ جَعِيرَةٍ . . . ﴾ الآبةَ [المائدة : ١٠٣]) ؟ أي : ما أَوْجَبَها ولا أَمَرَ بها .

(فَالْبَحِيرةُ) _ مِنْ (بَحَرَ) ؛ أي : شَقَ _ : هي (الَّتِي تُنتَجُ) ببنائِهِ للمفعولِ (() (بُطُوناً سبعةً) ؛ ذُكُوراً وإناناً أو أحدَهُما (() ، (وقيلَ : خمسةً كذلكَ ، (وقيلَ) : خمسةً (كلُها إناثٌ) ، وقيلَ : خمسةً آخِرُها ذَكَرٌ ، (فَيَشُنُ مالكُها أُذُنَها ويُخلِّي سبيلَها (() ، ولا ينتفعُ) بها ولا (بلَبَيْها ، بل يَحلُبُهُ) للضُّيوفِ (فِي البَطْحاءِ) (() وهي مَسِيلٌ واسعٌ فيهِ دُقاقُ الحصيٰ _ ولا تُطرَدُ عن ماءِ ولا مَرْعي .

(والسَّائبةُ نوعان) :

(أحدُهُما : العبدُ يُعتِقُهُ الرَّجلُ سائبةٌ ؛ أي : لا ينتفعُ بهِ ولا بوَلائِهِ) .

(النَّاني : البعيرُ يُنجِحُ) مِنْ (أَنْجَعَ) ؛ أي : يَقضِي ؛ بمعنىٰ : يَحمِلُ

⁽١) أي : صورةً والمُرادُ الفاعل . انظر ما سبق في (٢/ ٧٧) .

 ⁽٢) قوله : (ذكوراً وإناثاً) ؛ أي : في كلُّ بطنٍ ذكرٌ وأنثىٰ ، وقوله : (أو أحدَهُما) ؛ أي : السبعةُ
 أَشَار ذكر رُ فقط أو إناث فقط .

⁽٣) قوله : (مالكُها) ؛ أي : مالكُ الشاة أو الناقة التي نُتِجت .

⁽٤) في (ب ، د) : (يُخلِّه) بدل (يحلبُّهُ) ، ولم تُضبط في (ج) ، والمثبثُ لفظ الشافعي في د الأم » (٢/٨٥٥) ، وانظر « حاشية الشرقاوي » (٤٧٣/٢) .

عليهِ صاحبَ الحاجةِ ، فيُسيِّبُهُ ولا يكونُ عليهِ سبيلٌ .

والوَصِيلةُ نوعانِ :

أحدُهُما : أَنْ تُنتَجَ الشَّاةُ الَّتِي وَقَّنُوا لها إِناثًا ، فإذا نُتِجتْ بعدَ ذلكَ ذَكَراً. . قالوا : (وَصَلَتْ أخاها) .

(عليهِ) مالكُهُ (صاحبَ الحاجةِ ، فيُسيَّبُهُ) لقضاءِ حواثجِ النَّاسِ عليهِ ، (ولا يكونُ) لهُ (عليهِ مبيلٌ) ؛ أي : طريقٌ إلى الانتفاعِ بهِ ، وقد كانَ الرَّجلُ إذا مَرِضَ أو غابَ يقولُ : (إنْ شفاني اللهُ ـ أو قَدِمتُ مِنْ سفري ـ فناقتي سائبةٌ) ، فإذا حَصَلَ ذلكَ . . سَيِّبَها وجَعَلَها كالبَحِيرةِ في تحريم الانتفاع بها عليهِ .

(والوَصِيلةُ نوعانِ) :

(أحدُهُما : أَنْ تُنتَجَ الشَّاةُ الَّتِي وَقَنُوا لَهَا) البُطُونَ (إِناثًا ، فإذا نُتِجتْ بعدَ ذلكَ ذَكَراً . . قالوا : وَصَلَتْ) بالإناثِ (أخاها) ، ويُقالُ : إِنَّهُ إِنْ كَانَ آخِرُ البُطُونِ ذَكَراً . . ذَبَحُوهُ لآلهتِهِم ، وأَكَلُوا منهُ ، أو أنثى . . تَرَكُوها في الغنمِ ، أو ذَكَراً وأنثى . . قالوا : (وَصَلَتِ الأَنثىٰ أخاها) ، فلم يَذبَحُوهُ لأجلِها ، والمُصنَّفُ جَعَلَ الأخيرَ مِنَ النِّتَاجِ ذَكَراً ، وغيرُهُ جَعَلَهُ أَنثىٰ ، وجرىٰ عليهِ في ﴿ اللَّبَابِ " () .

(النَّاني : أَنْ تُنتَجَ خمسةَ أَبْطُنِ عَناقَينِ عَناقَينِ في كلَّ بطنٍ ، فيُقالَ : هذه وَصِيلةٌ تَصِلُ كلَّ ذي بَطْنِ بأخ لهُ معَهُ) في البطنِ ، (وقيلَ : إنَّهُم كانُوا يُوصِلُونَها) ؛ أي : يُسمُّونَها وصِيلةٌ (في ثلاثةِ أَبطُنِ ، و) في (خمسةٍ) ،

⁽١) اللباب (ص٣٩٩) .

وسبعةٍ .

والحامِي : الفَحْلُ يَضرِبُ في إِبِلِ الرَّجلِ عَشْرَ سنينَ ، فيُخلَّىٰ سبيلُهُ ، ويقولونَ : (حَمَىٰ ظَهْرَهُ) ، فلا ينتفعونَ مِنْ ظهرِهِ بشيءٍ ، وقيلَ : أَنْ يكونَ لهُ مِنْ صُلْبِهِ أو ممَّا خَرَجَ مِنْ صُلْبِهِ عَشْرٌ مِنَ الإبل .

(و) في (سبعةٍ)، وعبارةُ الشَّيخِ أبي حامدٍ : (وأقلُّها ثلاثةٌ ، وأكثرُها سبعةٌ)(١) .

(والحامِي) : هوَ (الفَحْلُ) الَّذي (يَضرِبُ في إِبِلِ الرَّجلِ عَشْرَ سنينَ) فَاكْثَرَ^(٢) ، (فَيُخلَّىٰ سبيلُهُ) ، ولا يُطرَدُ عن ماء ولا مَرْعى ، (ويقولونَ) : الآنَ قد (حَمَىٰ ظَهْرُهُ ، فلا ينتفعونَ مِنْ ظهرِهِ بشيءِ^(٣) ، وقيلَ) : هوَ (أَنْ يكونَ لهُ مِنْ صُلْبِهِ أَو ممَّا خَرَجَ مِنْ صُلْبِهِ) مِنْ أُولادِهِ . . (عَشْرٌ مِنَ الإِبِلِ) فأكثرَ ، وجَعَلَ الشَّبِحُ أَبُو حامدٍ هـٰذَين القولين نوعَين ، كما في الوَصِيلةِ^(٤) .

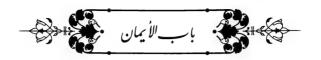
000

⁽١) الرونق(ق٩١)، وفيه: (تسعة) بدل (سبعة).

 ⁽٢) قوله: (يَضِر ك) ؛ أي : يَنْزُو على الإناث .

⁽٣) أي : لا بركوب ولا حَمْل . ﴿ شرقاوي ١ (٤٧٣/٢) .

⁽٤) الرونق (ق٩١).



هيَ نوعانِ : واقعةٌ في خُصُومةٍ ، وغيرِها .

فالَّتي في الخُصُومةِ: قد تكونُ لدفعٍ ؛ وهيَ يمينُ المُنكِرِ ، وقد تكونُ لاستحقاقِ ؛ وهيَ خمسةٌ : اللَّعانُ ، والقَسَامةُ ، واليمينُ معَ

(باب الأيمان)

جمعُ (يَمِينِ)^(١) .

والأصلُ فيها قبلَ الإجماعِ : آياتٌ ؛ كقولِهِ تعالىٰ : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّفْوِ فِيَ أَيْمَانِكُمْ مَ . . ﴾ الآيةَ [المالد: ٨٩] ، وأخبارٌ ؛ منها : أنَّهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ كانَ يَحلِفُ : ﴿ لَا وَمُقلِّبِ القلوبِ ﴾ رواهُ البخاريُّ (٢) .

واليمينُ ، والحَلِفُ ، والإيلاءُ ، والقَسَمُ. . بمعنى .

(هيَ نوعانِ : واقعةٌ في خُصُومةٍ ، و) واقعةٌ في (غيرِها) .

[الأيمانُ الواقعةُ في الخُصُوماتِ وأنواعُها]

(فالَّتي) تقعُ (في الخُصُومةِ : قد تكونُ لدفع ؛ وهي يمينُ المُنكِرِ) للحقّ ،
 (وقد تكونُ لاستحقاقِ ؛ وهي خمسةٌ : اللَّعانُ ، والقَسَامةُ (٢) ، واليمينُ معَ

 ⁽١) وأصلُها في اللغة : اليد اليمنى ، وأُطلقت على الحلف ؛ لأنَّهُم كانوا إذا تحالفوا وَضَعَ أحدُهُم
يمينة في يمين صاحبه ، فسُمِّي باسم مجاوره مجازاً مرسلاً ، وهي شرعاً : تحقيق أمرٍ مُحتمِلِ
بلفظ مخصوص. انظر ٥ حاشية الشرقاوي ٤ (٢/ ٤٧٤) ، و٥ الياقوت النفيس ٤ (ص ٣١٧).

⁽٢) صحيح البخاري (٦٦١٧) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

 ⁽٣) أي : مع اللَّوْث ؛ فإنَّ المُستحِقُّ يحلف ويستحقُّ الدِّية . ٩ شرقاوى ٩ (٢/ ٧٥٤) .

الشَّاهدِ في الأموالِ ، والمردودةُ بعدَ النُّكُولِ ، والأظهرُ : أنَّها كالإقرارِ ، لا البيَّةِ ، واليمينُ معَ الشَّاهدَينِ في سبعِ مسائلَ : الرَّدُّ بالعيبِ ، ودَعْوى البِّكرِ المُثَّةَ ، والجراحة في عُضْو باطن ،

الشَّاهدِ في الأمواكِ ، و) اليمينُ (المردودةُ) على المُدَّعي (بعدَ التُّكُوكِ) ، كما هيَ مُبيَّنةٌ في أبوابِها ، وفي عدِّ اللَّعانِ مِنَ اليمينِ الَّتي للاستحقاقِ لا للدَّفعِ. . وَقُفةٌ (١) .

(والأظهرُ : أنَّها) ؛ أي : المَرْدُودةَ (كالإقرارِ) مِنَ المُدَّعَىٰ عليهِ ، (لا البيَّنةِ) ؛ تغليباً لجانبِ البيَّنةِ) تغليباً لجانبِ المُدَّعى ؛ فتُنزَّلُ يمينُهُ منزلةَ بيَّنةٍ يُقيمُها (٢٠) .

والتَّرْجيعُ مِنْ زيادتِهِ^(٣) .

[مسائلُ اليمين معَ الشَّاهدَين]

(واليمينُ معَ الشَّاهدَينِ) ، وتقعُ (في سبعِ مسائلَ) ، بل أكثرَ ؛ وهيَ : (الرَّدُ) ؛ أي : دعوىٰ ردُّ المبيعِ (بالعيبِ^(٤) ، ودَعْوى البِكْرِ) أو الثَّيْبِ (العُنَّةَ) على الزَّوج^(٥) ، (و) دَعْوى (الجِراحةِ في عُضْوٍ باطنٍ) ادَّعى الخَصْمُ أنَّهُ غيرُ

إنَّما كانت يمينُ اللعان يمينَ استحقاق ؛ لأنَّهُ يستحقُّ بحلفه الحدَّ عليها ، وأمَّا دفعُ الحدُّ عنه . .
 فهو حاصلٌ غيرُ مقصود ؛ فلا وقفة في كلام الماتن . انظر ٩ حاشية الشرقاوى ١ (٢/ ٤٧٥) .

 ⁽٢) فعلى الأظهر : يجبُ الحقُّ بفراغ المدَّعي مِنْ يمين الردَّ مِنْ غير افتقار إلى حُكم ، بخلافه على القول الثاني . انظر ٥ تحفة المحتاج ٤ (٢٠/ ٢٢٢) .

⁽٣) نصَّ الماتن عليها في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق١٣٠) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٤٠١) .

⁽٤) صورتُهُ : أَنْ يختلفا في شيء هل هو عيبٌ أو لا ، فقامتْ بيئةٌ بأنَّهُ عيبٌ ، ثمَّ اختلفا في قِدَمه وحدوثه وأَمْكَنَ كلَّ منهما ، فيحلفُ المشتري علىٰ قِدَمه ، فالمحلوفُ عليه غيرُ ما قامتْ به السئةُ . انظر و حاشية الشرقارى ٤ (٢/ ٧٥) .

⁽٥) استُشكلَ : بأنَّ العُنَّةَ لا تثبتُ إلا بالإقرار أو البيُّنة على الإقرار ، ولا يُمكِنُ ثبوتُها بالبينة ، =

ودَعْوى الإعسارِ ، وعلى الغائبِ ، والميِّتِ ، وفيما إذا قالَ لامرأتِهِ : (أنتِ طالقٌ أمسِ) ، ثمَّ قالَ : (أردتُ مِنْ غيري) ؛ فيُقِيمُ في هـٰــذهِ الصُّورِ البيّنةَ ، ويَحلِفُ معَها .

سليم (١١) ، (ودَعُوى الإعسارِ) ؛ أي : إعسارِ نَفْسِهِ إذا عُهِدَ لهُ مالٌ (٢) ، (و) الدَّعُوى (على الغائبِ ، و) على (الميّتِ) ، ووَلِيُّ الصَّغيرِ والمجنونِ ، (وفيما إذا قالَ لامرأتِهِ : ﴿ أنتِ طالقٌ أمسِ » ، ثمَّ قالَ : أردتُ) أنَّها طالقٌ (مِنْ غيري (٣) ؛ فَيُقِيمُ في هاذهِ الصُّورِ البيَّنةَ) بما ادَّعاهُ ، (ويَحلِفُ معَها) ؛ طلباً للاشتظهار (١٤) .

ومُرادُهُ بالمحلوفِ عليهِ في الأُولَىٰ : قِدَمُ العيبِ ، وفي الثَّانيةِ : عدمُ الوَطْءِ ، وفي الثَّانيةِ : عدمُ الوَطْءِ ، وفي الأخيرةِ : إرادةُ طلاقِ غيرِهِ .

ويُمكِنُ تصويرُها : بما إذا ثبتِ المُنةُ بالإقرار ، فضَرَبُ القاضي له سنةً ، ثمَّ بعد السَّنة ادَّعى الوطء ؛ الوطء ؛ الوطء ؛ الوطء ؛ الوطء ؛ الوطء فيها وأنكرتُهُ وهي بكرٌ ؛ فلا بُدَّ أَنْ تُقيم البيَّنةَ ببكارتها وتحلف على عدم الوطء ؛ لاحتمال عود البكارة ، ومعنى كون هاذه دعوى المُنَّة : أنَّ البمينَ والبيَّنةَ إنَّما حصلا بسببها ؛ فالمُرادُ : الدعوى الكانتُ ثبيًا . . فيُصدَّقُ هو فالمُرادُ : الدعوى الكانتُ ثبيًا . . فيُصدَّقُ هو في دعوى الوطء بيمينه . • شرقاوي ، (٢/ ٤٧٥ ـ ٤٧٦) .

⁽١) صُورتُهُ : أَنْ يَختَلَفَا فَي أصل الَجنايَة ؛ أي : هل جنى أو لا ؟ فلا بُنَّ مِنْ بِيَّة على وجودها ، فإذا ثبت ثمَّ اختلفا في سلامة العضو المجنيُّ عليه وعدمها ؛ أي : هل هو سليمٌ فتجبَ فيه الدُّية ، أو أَشَلُّ فتجبَ فيه الحكومة ؟ وكان ذلك العضوُ مِنَ الأعضاء الباطنة ؛ كالذَّكر والأُنْشِينِ . فيحلفُ المجنيُّ عليه أنَّهُ كان سليماً بعد قيام البيّة بذلك ، أمَّا لو ثبتت الجناية مِنْ أوَّل الأمر ، ثمَّ اختلفا في السلامة وعدمها : فإنْ كان الاختلافُ في عضو ظاهر . . صُدُق الجاني بيمينه ، أو باطن . . صُدُق المجنيُّ عليه كذلك . انظر و حاشية الشرقاري و (٢/ ٢٧٤) .

 ⁽٢) صورَّتُهُ: أَنْ يَكُونَ عَلَيه دينٌ ويُطالَبَ به ، فيدَّعيَ تلف ماله بسببِ ظاهر لم يُعرَف ؛ فلا بُدَّ مِنْ
 بيئة على وجود ذلك السبب ، ثمَّ يحلفُ على تلف المال به . ١ شرقاري ١ (٢٧٦/٢) .

⁽٣) أي : بأنْ كانتْ متزوِّجةً قبل ذلك ، كما سيأتي .

⁽٤) أي : الاحتياط ؛ لاحتمال تزوير البيُّنة . • شرقاوي ، (٢/ ٤٧٦) .

والَّتي في غيرِ الخُصُومةِ.. ثلاثةٌ : لغوُ اليمينِ ؛ كقولِهِ : (لا واللهِ) ، و(بلئ واللهِ) ، و(بلئ واللهِ) ، وهما غيرُ مُنعقِدَينِ ، واليمينُ المُكرّةِ ، وهما غيرُ مُنعقِدَينِ ، واليمينُ المعقودةُ بالاختيارِ ؛ فإنْ كانتْ علئ ماضٍ هوَ فيها فاجرٌ . . فهيَ اليمينُ الغَمُوسُ .

[الأيمانُ الَّتِي تقعُ في غيرِ الخُصُومةِ]

(و) اليمينُ (النّبي) تقعُ (في غيرِ الخُصُومةِ . . ثلاثةٌ : لغوُ اليمينِ ؛ كقولِهِ :
« لا واشْ ِ » ، و « بلى واشْ ِ » مِنْ غيرِ قصدِ حَلِفٍ ، ويمينُ المُكرَو ، وهما غيرُ
مُنعقِدَينِ) ؛ إذ لا يُقصَدُ بلغو اليمينِ تحقيقُ شيءٍ ، وفعلُ المُكرَو مرفوعٌ عنهُ
القَلَمُ ، وظاهرُ كلامِهِ كغيرِهِ : أنَّهُ لا فَرْقَ بينَ جمعِهِ (لا واشْ) و (بلى واللهِ)
وإفرادِهِما ، وهوَ ظاهرٌ () ، وقولُ الماوَرْديِّ في الجمع : (الأولى لغوٌ ، والنَّانيةُ
مُنعقِدةٌ ؛ لأنَّها استدراكُ مقصودٌ منهُ) () . يُرَدُّ : بأنَّ الفَرْضَ عدمُ القصدِ () .

وفي معنى اللَّغْوِ : ما لو حَلَفَ علىٰ شيءٍ ، فَسَبَقَ لسانُهُ إلىٰ غيرِهِ .

(واليمينُ المعقودةُ بالاختيارِ ؛ فإنْ كانتْ علىٰ ماضٍ هوَ فيها فاجرٌ) ؛ أي : مُتعمِّدٌ للكذبِ. . (فهيَ اليمينُ الغَمُوسُ) ؛ لأنَّها تَغمِسُ صاحبَها في الإثمِ أو النَّارِ ، وهيَ مِنَ الكبائرِ .

وقد لا تنعقدُ البمينُ ؛ وذلكَ في الواجبِ وقوعُهُ (١٤) ؛ كقولِهِ : ﴿ وَاللَّهِ ؛

⁽۱) رمز إلى اعتماده في (د).

⁽٢) الحاوي الكبير (١٥/ ٢٨٩) .

 ⁽٣) أي : فَرْضَ المسألة ؛ حيثُ قال المُصنَّفُ في تعريفه : (مِنْ غير قصدِ حَلِفٍ) ؛ فإنَّهُ صريعٌ في
 أنَّ لغز اليمين لا قصدَ فيها ، وأنَّ شرطها عدمُ القصد . انظر ٥ حاشية الشرقاري ١ (٢/ ٤٧٧).

 ⁽٤) خَرَجَ به : المستحيلُ عادةً ؛ فتنعقدُ فيه إثباتاً ونفياً ؛ نحوُ : (واللهِ ؛ الأصعدُنُّ السماءَ) ، أو :
 (الا أموتُ) ، وتلزمُ الكفارةُ في الحال . انظر (تعليق باغيثان على القوت) (ص٣١٧) .

والأيمانُ خمسةٌ : الحَلِفُ باللهِ تعالىٰ ، أو باسمٍ مِنْ أسمائِهِ ، أو صفةٍ مِنْ صفاتِهِ ، أو بطلاقِ ، أو عَتَاقِ ، أو نذرِ مالٍ ، أو عبادةٍ ، وفي الأخيرةِ قولٌ .

قلتُ : المُرادُ : نذرُ اللَّجَاجِ ؛ وهوَ تعليقُهُ علىٰ ما لا يُرِيدُ حصولَهُ ؛ كـ(إِنْ كَلَّمْتُهُ.. فللهِ عليَّ

لأموتنَّ) ، أو : (لا أصعدُ السَّماءَ) ؛ إذ لا يُتصوَّرُ فيهِ الحِنْثُ .

[أنواعُ الأيمانِ مِنْ حيثُ المحلوفُ بهِ]

(والأيمانُ) مِنْ حيثُ المحلوفُ بهِ (خمسةٌ) :

الأوَّلُ: (الحَلِفُ باللهِ تعالىٰ ، أو باسمٍ مِنْ أسمائِهِ) المُختصَّةِ بهِ ؟ كـ (الإلهِ) ، و (الرَّحمانِ) ، و (خالقِ الخَلْقِ) ، (أو صفةٍ مِنْ صفاتِهِ) () كـ (عظمةِ اللهِ) ، و (عِبْرِياتِهِ) ، و (كِبْرِياتِهِ) ، و (كِبْرِياتِهِ) .

والأربعةُ الباقيةُ : ما ذَكَرَها بقولِهِ : (أو بطلاقِ ، أو عَتَاقِ ، أو نذرِ مالٍ ، أو) نذرِ مالٍ ، أو) نذرِ هالٍ ، أو) نذرِ هالٍ ، أو) نذرِ عليهُ عَشَرَةُ دراهمَ للفقراءِ) ، أو : طالقٌ) ، أو : (فعليَّ عَشَرَةُ دراهمَ للفقراءِ) ، أو : (فعليَّ صومٌ) ، (وفي الأخيرةِ قولٌ) ؛ أنَّهُ ليسَ بحَلِفٍ إذا لم يُعلَّقُ بشيءٍ ؛ كـ (لله عليَّ صومٌ) ؛ لعدم ذِكْرِ الشَّرطِ .

(قلتُ : المُرادُ) هنا بنذرِ المالِ ونذرِ العبادةِ ليكونا يمينَينِ : (نذرُ اللَّجَاجِ) والغَضَب ؛ (وهو تعليقهُ على ما لا يُرِيدُ حصولَهُ ؛ كـ « إنْ كَلَّمْتُهُ ٢٠٠٠ . فللهِ على ً

 ⁽١) سواة الصفات التي قامتُ بالذات ؛ كصفات المعاني ، أو غيرِها ؛ كالمَظْمة ، ومثلُها : الصفاتُ السلبيّة على المعتمد ، وكذا الإضافيّة ؛ كالأزليّة ، بخلاف الصفات الفعليّة ؛ كالخَلْق والرَّزْق والرَّزْق والإمانة . . فلا ينعقدُ بها اليمينُ وإن نوى . انظر ٥ حاشية الشرقاوي ، (٢/٧٧٤) .

 ⁽٢) أو : (إنْ لم أُكلَّمهُ)، أو : (إنْ لم يكنِ الأمرُ كما قلتُ) ؛ فالأوَّلُ منعٌ، والثاني حثٌ، والثالثُ تحقيقُ خبرٍ ؛ فنذُرُ اللَّجَاج : هو أنْ يمنعَ نفسَهُ أو غيرَها مِنْ شيء أو يحثَّ عليه أو يُحقَّقَ =

عتقٌ) أو (صومٌ) ، وصَحَّحَ الرَّافعيُّ أنَّ فيهِ كفَّارةَ يمينٍ ، والنَّوَويُّ التَّخييرَ بينها وبينَ فعل ما التزمَ ، ورَجَّحَهُ العراقيُّونَ ، واللهُ أعلمُ .

عتقٌ » أو «صومٌ » ، وصَحَّحَ الرَّافعيُّ أنَّ فيهِ) إذا وُجِدَ المُعلَّقُ عليهِ (كفَّارةَ يمينٍ) ؛ لأنَّهُ يُشبِهُ اليمينَ (١) ، (و) صَحَّحَ (النَّوويُّ التَّخير بينها وبينَ فعلِ ما التزمَ (٢) ، ورَجَّحَهُ العراقيُّونَ ، واللهُ أعلمُ) ؛ لوجودِ شِبْهِ اليمينِ والنَّذرِ ، وعليهِ : يتخيَّرُ في قولهِ : (فعليَّ نذرٌ) بينَ كفَّارةِ يمينِ وقُرْبةٍ مِنَ القُرَبِ الَّتِي تُلتزمُ بالنَّذرِ ، وتعيينُها إليهِ ، كما في « الرَّوْضةِ » و « أصلِها » عنِ القاضي وغيرِه (٣) ، بالنَّذرِ ، وتعيينُها إليهِ ، كما في « الرَّوْضةِ » و « أصلِها » عنِ القاضي وغيرِه (٤) ، ومن نصل عليهِ الشَّافعيُّ وجرئ عليهِ البَعْويُّ والمَرُّوذيُّ مِنْ الرَّطلاقِ وإنْ جرئ عليهِ في أولئنكَ مُفرَّعاً على لزومِها فيما مرَّ ، وهوَ أَوْلَىٰ مِنَ الرَّطلاقِ وإنْ جرئ عليهِ في « المنهاج » ك « أصلِهِ » ك « أسلِه » أسلَه » أسلِه » أسلِه » أسلِه » أسلِه » أسلِه » أسلَه أسلِه » أسلِه » أسلِه » أسلِه » أسلَه أسلَه » أسلَه أسلَه »

وما يُستعمَلُ في اللهِ وفي غيرِهِ سواءً ؛ كـ (الشَّيءِ) ، و(الموجودِ) ، و(الموجودِ) ، و(العالِم) ، و(الحيِّ) . . ليسَ بيمينٍ إلا بنيَّةِ (١٦ ، وما يُستعمَلُ فيهِما للكنَّة في اللهِ أَغْلَبُ ؛ كـ (الرَّحيمِ) ، و(الخالقِ) ، و(الرَّازقِ) ، و(الرَّبُّ) . . ليسَ بيمين إنْ أرادَ غيرَهُ تعالىٰ .

وخَرَجَ بما ذُكِرَ : الحَلِفُ بغيرِهِ ؛ كالحَلِفِ بالنَّبيُّ ، والكعبةِ ، والملائكةِ ،

خبراً غضباً بالتزامِ قُرْبة ، واللَّجَاج : هو التَّمادي في الخصومة . انظر ٥ حاشية الشرقاوي ١
 (٤٧٨/٢) .

⁽١) المحرر (٣/ ١٦٠٨).

⁽٢) منهاج الطالبين (ص٥٥٣) .

⁽٣) روضة الطالبين (٣/ ٢٩٦) ، الشرح الكبير (١٢/ ٢٥٠ ـ ٢٥١) .

⁽٤) الأم (٢/ ٥٥٥) ، التهذيب (١٤٨/٨) .

⁽٥) منهاج الطالبين (ص٥٥٥) ، المحرر (٣/ ١٦٠٨) ، وانظر (تحرير الفتاوي ؛ (٣/ ٥١٥) .

⁽٦) بأنْ أَراده تعالىٰ بها ، بخلاف ما إذا أراد بها غيرَهُ أو أطلق . • تحفة المحتاج ، (٦/١٠) .

وحروفُ القَسَم أربعةٌ : الألفُ ، والباءُ ، والنَّاءُ ، والواوُ .

قلتُ : لا تُعرَفُ الألفُ مِنْ حروفِ القَسَمِ ، ولو قالَ : (اللهُ أَ) ورَفَعَ أو نَصَبَ أو جَرَّ . . فليسَ بيمين إلا بنيَّةِ ، واللهُ أعلمُ .

والصَّحابةِ ؛ فلا ينعقدُ ، بل هوَ مكروهٌ .

[صِيغُ اليمين الحرفيّةُ والاسميّةُ]

(وحروفُ القَسَمِ أربعةٌ : الألفُ ، والباءُ ، والنَّاءُ ، والواوُ) ؛ نحوُ : (آللهِ) ، و (باللهِ) ، و (تاللهِ) ، و (واللهِ) ، و الأصلُ في النَّلاثةِ الأخيرةِ : الباءُ المُوحَّدةُ ، ثمَّ الواوُ ، ثمَّ الباءُ ، أللهُ الفوقيَّةُ ؛ لإبدالِها مِنَ الواوِ ، والواوِ مِنَ الباءِ ، قالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ () ، وقالَ الماوَرْديُّ : (الأصلُ : الواوُ ، ثمَّ الباءُ ، ثمَّ النَّاءُ) () ، وكانَّهُ نَظَرَ لغلبةِ العُرْفِ .

(قلتُ : لا تُعرَفُ الألفُ مِنْ حروفِ القَسَمِ) ؛ أي : ليستْ مشهورةً فيهِ ، وإلا فقد تأتي لهُ ، كهاءِ التَّنبيهِ ؛ نحوُ : (هاءَ اللهِ ؛ لَأَفعَلَنَّ) ؛ بمدُها وقَصْرِها(٣) ، وكاللَّمِ في الأمرِ الَّذي يُتعجَّبُ منهُ ؛ نحوُ : (للهِ ؛ لَتُبْعَثُنَّ!!) ، بخلافِ نحو : (للهِ ؛ لقد قامَ زيدٌ) .

(ولو قالَ : ٱللهُ ﴾ ؛ لَأَفعلَنَّ كذا ، (ورَفَعَ أو نَصَبَ أو جَرَّ) أو سَكَّنَ... (فليسَ بيمينِ إلا بنتَةٍ ، واللهُ أعلمُ) ؛ فيكونُ كنايةً ، واللَّحْنُ لا يمنعُ انعقادَ اليمينِ ؛ على أَنَّهُ لا لحنَ فيه في الحقيقةِ ؛ فالرفعُ بالابتداءِ ؛ أي : (اللهُ أَحلِفُ بهِ لَأَفعلَنَّ) ، والنصبُ بنزعِ الخافضِ ، واللجرُّ بحذفِهِ وإبقاءِ عملهِ ، والإسكانُ

 ⁽١) الكشاف (٣/ ١٢٢) ، وانظر د مغنى اللبيب ٤ (١٥٨ / ١) .

⁽۲) الحاوي الكبير (۲۷٦/۱۵) .

 ⁽٣) قال النَّوويُّ في ٥ شرح مسلم ٤ : (قال أصحابُنا : إنْ نوئ بها ـ يعني : بهاء التنبيه ـ اليمينَ . .
 كانتْ يميناً ، وإلا فلا) . من هامش (أ، ب) ، وانظر ٥ شرح مسلم ٥ (٢٠/١٢) .

وألفاظُ اليمينِ : (أُقسِمُ باللهِ) ، و(أَشْهَدُ باللهِ) ، و(أَعزِمُ باللهِ) ، فإنْ لم يذكر اللهَ تعالىٰ . . فليسَ بيمين .

وينقطعُ حُكْمُ اليمينِ بخمسةٍ : البِرُّ ، والجِنْثُ ، والاستثناءُ المُتَّصِلُ ، وانحلالُ اليمينِ ، واستحالةُ البِرُّ ؛ كحَلِفِهِ علىٰ شربِ ماءِ هاذا الكُوزِ ، فانصبُّ .

بإجراءِ الوَصْلِ مُجْرَى الوقفِ .

[صِيَغُ اليمين الفعليَّةُ]

(وألفاظُ البمينِ) ؛ أي : صِيَغُها الفعليَّةُ : (﴿ أُقْسِمُ باللهِ ﴾ ، و﴿ أَشَهَدُ باللهِ » ، و﴿ أَشَهَدُ باللهِ » ، و ﴿ أَحَلِفُ باللهِ » ، و ﴿ أَخَلَفُ باللهِ » ، و ﴿ خَلَفَتُ باللهِ) ، و ﴿ خَلَفَتُ باللهِ) ، و ﴿ خَلَفَتُ باللهِ) ، و محلُ ذلكَ : إذا لم يُرِدُ بالمضارعِ الوعدَ بالحَلِفِ ، وبالماضي الإخبارَ عن خَلِفٍ ماضٍ ، فإنْ أرادَ ذلكَ . . لم يكنْ يميناً .

(فإنْ لم يذكرِ اللهَ تعالىٰ) ؛ أي : اسمَهُ أو صفتَهُ في صيغةٍ.. (فليسَ بيمين) ؛ لفقدِ المحلوفِ بهِ .

[قواطعُ حُكْم اليمينِ]

(وينقطعُ مُحُكُمُ اليمينِ بخمسةٍ) ؛ وهي : (البِرُّ ، والجِنْثُ ، والاستثناءُ) بمشيئةِ اللهِ أو بعدمِها (المُتَصِلُ) بالحَلِفِ إِنْ نواهُ قبلَ فراغِهِ منهُ ؛ كقولِهِ : (واللهِ ؛ لأَفعلَىنَّ كذا إِنْ شَاءَ اللهُ) ، أو : (إِنْ لَـم يَشَـلِ اللهُ) ، (وانحلالُ اليمينِ) ؛ كأنْ وَقَّتَ حَلِفَهُ بمُدَّةٍ وانقضتْ ، (واستحالةُ البِرِّ ؛ كَحَلِفِهِ علىٰ شربِ ماءِ هـٰذا الكُوزِ ، فانصبَّ) بغيرِ اختيارِهِ (١٠) .

⁽١) قوله : (فانصبَّ) أشار بالفاء المُفِيدة للتعقيب : إلىٰ أنَّ صبُّهُ قبل تمكُّنه ، وهو قيدٌ أوَّلُ ، =

ومَنْ حَلَفَ علىٰ يمينٍ ، فرأىٰ غيرَها خيراً منها. . فلْيَأْتِ الَّذي هوَ خيرٌ ، ثمَّ لِيُكفِّرُ عن يمينِهِ ، فإنْ قَدَّمَ الكفَّارةَ . . جازَ ، إلا الصَّيامَ .

وظاهرٌ : أنَّ انحلالَ اليمين يشملُ الصُّورَ كلُّها ، إلا صورةَ الاستثناءِ .

[التَّكفيرُ قبلَ الحِنْثِ وبعدَهُ]

(ومَنْ حَلَفَ علىٰ يمينِ ، فرأىٰ غيرَها خيراً منها. . فلْيَأْتِ الَّذي هوَ خيرٌ ، ثمَّ لِيُكَفِّرُ عن يمينِهِ) ؛ لظاهرِ خبرِ " الصَّحيحَينِ » : " إنِّي لا أَحلِفُ علىٰ يمينِ فأرَىٰ غيرَها خيراً منها. . إلا كَفَرتُ عن يَمِينِي ، وأتيتُ الَّذي هوَ خيرٌ "(١) .

(فإنْ قَدَّمَ الكفَّارةَ) على الحِنْثِ الجائزِ أو غيرِهِ (٢).. (جازَ) ؛ لقولِهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لعبدِ الرَّحمْنِ بنِ سَمُرةَ : ﴿ إذَا حَلَفَتَ على يمينِ فرَأَيتَ غيرَها خيراً منها.. فكَفَّرْ عنْ يمينِكَ ، ثمَّ اثْتِ الَّذي هوَ خيرٌ ١٣٥، ولأنَّ الكفَّارةَ حقّ ماليٌّ يتعلَّقُ بسببَينِ ، فجازَ تقديمُها على أحدِهِما ؛ كزكاةِ الفِطْرِ (٤) ، (إلا الصَّيامَ) ؛ فلا يجوزُ تقديمُها على الحِنْثِ ؛ لأنَّهُ عبادةٌ بدنيَّةٌ ، فلا يجوزُ تقديمُها على وقتِ وجوبِها بغيرِ حاجةٍ ؛ كصومٍ رمضانَ ، ولأنَّ العَجْزَ إنَّما يتحقَّقُ بعدَ الوجوبِ ، واحتَرَزُوا بغيرِ الحاجةِ : عنِ الجمع بينَ الصَّلاتينِ (٥) .

وقوله: (بغير اختياره) قيد ثان ، أخرَجَ بهما : ما لو تمكّن مِنَ الشرب ولم يشرب ثمَّ انصبَّ ،
 وما لو كان صبُّهُ باختياره ؛ فيحنث فيهما . « شرقارى » (٢/ ٨٥٠) .

⁽۱) صحيح البخاري (٦٦٢٣) ، صحيح مسلم (١٦٤٩) عن سيدنا أبي موسى الأشعري رضي الله عنه .

⁽۲) كالحرام ؛ بأنْ حَنِثَ بترك واجب أو فعل حرام .

⁽٣) رواه البخاري (٦٦٢٢) ، ومسلم (١٦٥٢) عن سيدنا عبد الرحمان بن سمرة رضي الله عنه .

 ⁽³⁾ أي: فإنَّ لها سببين: رمضان، وجزءاً مِنْ شؤالٍ، ويجوزُ تقديمُها على أحدهما.
 دشرقاوي ١ (٢/ ٤٨١).

 ⁽٥) السببان فيه : هما الوقتُ الأصليُّ والبلوغُ ، وقد قدَّمَها علىٰ ثاني سببيها الذي هو الوقتُ
 الأصليُّ ، والحاجةُ هي السفر . ﴿ جمل علىٰ شرح العنهج » (٧٩٦/٠) .

وإنْ حَلَفَ على التَّرُوُّجِ على امرأتِهِ ، أو تركِهِ ، فتزوَّجَ وهيَ في عِدَّةٍ منهُ رَجْعيَّةِ . . بَرَّ في الأُولى ، وحَنِثَ في النَّانِيةِ .

ولو حَلَفَ لا يَسكُنُ ، أو لا يُساكِنُ ، أو لا يركبُ ، أو لا يَلبَسُ ؛ وهوَ بهذهِ الصَّفاتِ فاستدامَ . . حَنِثَ .

ولو قالَ : (لا آكُلُ هـٰـذهِ التَّمرةَ) ، و(لا أُخرجُها

[مسائلُ في الأيمانِ]

(وإِنْ حَلَفَ على التَّزُوِّجِ على امرأتِهِ ، أو) على (تركِهِ) ؛ أي : تركِ التَّرَوُّجِ عليها ، (فتزوَّجَ) فيهِما (وهيَ في عِدَّةٍ منهُ رَجْعيَّةٍ. . بَرَّ في الأُولىٰ ، وحَنِثَ في النَّانِيةِ) ؛ لأنَّ الرَّجْعيَّةَ في حُكْم الزَّوجةِ .

(ولو حَلَفَ لا يَسكُنُ ، أو لا يُساكِنُ ، أو لا يركبُ ، أو لا يَلبَسُ ؛ وهوَ بهانه الصَّفاتِ فاستدامَ فيها تُسمَّىٰ سُكُنىٰ ومُساكنةً ورُكُوباً ولُبُساً (٢) ، بخلافِ ما لو حَلَفَ لا يتزوَّجُ ، أو لا يتطهَّرُ ، أو لا يتطيَّبُ ، أو لا يتطيَّبُ ، أو لا يتطيَّبُ ، أو لا يعلم أ ، أو لا يعلم أ ، أو لا يعدخلُ ، أو لا يحرجُ ؛ وهو بهذه الصَّفاتِ فاستدامَها ؛ لا يَحنَثُ ؛ لأنَّ الاستدامة فيها لا تُحرَّجُ ؛ وهو تطهُراً . . إلى آخرِهِ ؛ إذ لا يُقالُ : (تزوَّجتُ شهراً) ، ولا : (تظهّرتُ شهراً) . ولا : (تظهّرتُ شهراً) . . إلى آخرِه ، بخلاف الأمور السَّابقة .

(ولو قالَ : ﴿ لَا آكُلُ هَاذَهِ النَّمَرةَ ﴾) وهيَ في فيهِ ، (و(لا أُخرِجُها

 ⁽١) فيجبُ الخروجُ حالاً بنيّة التحوّل مع الخروج ؛ ليتميّزَ خروجُهُ عن المساكنة عن خروجه لقضاء
 حاجته وإن بقي في الدار متاعُهُ وأهلهُ ؛ لأنّهُ حلف على سكنى نفسه . انظر ١ حاشية الشرقاوي ١
 (٤٨٢/٢) .

⁽٢) وكذا كلُّ ما يتقدَّرُ بمُدَّة ؛ كقيام ومُشاركة فلانٍ . ﴿ شرقاوي ﴾ (٢/ ٤٨٣) .

ولا أُمسِكُها). . بَرَّ بأكلِ بعضِها ، وإنْ حَلَفَ لا يأكلُ هـٰذو التَّمرةَ ، فاختلطتْ بتمرِ كثيرِ ، فأكَلَهُ إلا تمرةً . . لم يَحنَثْ ، والورغُ : أنْ يُحنَّثَ نَفْسَهُ .

ولو حَلَفَ لا يأكلُ حِنْطةً فأكلَ دقيقاً أو سَوِيقاً ، أو لا يأكلُ لحماً فأكَلَ أَلْيةً أو شَخْماً أو لحماً غيرَ لحم النَّعَم والصَّيدِ ، أو لا يأكلُ رُطَباً فأكلَ تمراً ، أو لا يأكلُ لَبَناً فأكلَ زُبْداً أو جُبْناً ، أو لا يشربُ سَويقاً فأكلَهُ ، أو لا يأكلُ خُبْزاً

ولا أُمسِكُها ».. بَرَّ بأكلِ بعضِها) في الحالِ ؛ لأنَّهُ لم يأكلُها ولم يُخرِجُها ولم يُسِكُها ، فإنْ لم يأكل بعضَها في الحالِ. . حَنِثَ بالإمساكِ .

(وإنْ حَلَفَ لا يأكلُ هاذهِ النَّمرةَ ، فاختلطتْ بنمرٍ كثيرٍ) أو قليلٍ بحيثُ لا تُعرَفُ ، (فأَكَلَهُ إلا تمرة (١) . لم يَحنَثُ) ؛ لجوازِ أَنْ تكونَ هيَ المحلوف عليها ، (والورعُ : أَنْ يُحنَّفُ نَفْسَهُ) فيُكفِّرَ ؛ لاحتمالِ أَنَّها غيرُ المحلوفِ عليها ، ولخبرِ التَّرْمِذيِّ والنَّسَائيُّ : " دَعْ ما يَرِيبُكَ إلىٰ ما لا يَرِيبُكَ "(٢) ؛ أي : اترُكِ المشكوكَ فيه وخُذْ بغيرهِ .

(ولو حَلَفَ لا يأكلُ حِنْطةً فأكلَ دقيقاً أو سَوِيقاً) منها أو عَجِينَها أو خبزَها ، (أو لا يأكلُ لحماً فأكلَ ألْيةً أو شَخْماً أو لحماً غيرَ لحم النَّمَم والصَّيدِ) والخيلِ والطَّيرِ ، (أو لا يأكلُ رُطَباً فأكلَ تمراً (") ، أو لا يأكلُ لَبَناً فأكَلَ رُبُداً أو جُبْناً (") ، أو لا يأكلُ خُبْزاً فأكَلَ رُبُداً أو جُبْناً (") ، أو لا يشربُ سَوِيقاً فأكَلَهُ (") ، أو لا يأكلُ خُبْزاً

⁽١) أو بعضَها وشكَّ هل هي المحلوثُ عليها أو غيرُها . • تحفة المحتاج ، (١٠/ ٤٤) .

 ⁽۲) سنن الترمذي (۲۰۱۸)، سنن النسائي (۳۲۷/۸) عن سيدنا الحسن بن علي رضي الله
 عنهما .

⁽٣) أي : أو غيرَهُ مِنْ بقيَّة أنواعه قبل الرُّطَب . ﴿ شرقاوي ١ (٢/ ٤٨٤) .

 ⁽³⁾ أو سمناً ، والقِشْطة مِنَ اللبن ، وكذا اللّبَأُ غيرُ المعمول بالنار . انظر * حاشية الشرقاوي *
 (٢/ ٤٨٤) .

 ⁽٥) قوله : (سَوِيقاً) ؛ أي : مثلاً ؛ لأنَّ مثلة كل مائع ؛ كاللَّبن . « شرقاوي » (٢/ ٨٤٤) .

فَأَذَابَهُ وشَرِبَهُ ، أو لا يشربُ شيئاً فذاقَهُ ، أو لا يُكلِّمُ فُلاناً فسَلَّمَ علىٰ قوم هوَ فيهم ولم يَثُوهِ ، أو كَتَبَ إليهِ كتاباً ، أو أَرْسَلَ إليهِ رسولاً ، أو لا يأكلُ رَأْساً فيهم ولم يَثُوهِ ، أو لا يأكلُ رَأْساً فأكلَ غيرَ رأس الغنم. . لم يَحنَثْ في هـلذا كلّهِ .

قلتُ : الأَظهرُ فَيما إذا أَطْلَقَ ولم يَنُو استثناءَهُ ولا السَّلامَ عليهِ. . الحِنْثُ ،

فَأَذَابَهُ وَشَرِبَهُ (١) ، أو لا يشركِ شيئاً فذاقَهُ ، أو لا يُكلِّمُ فُلاناً فسَلَّمَ علىٰ قومٍ هوَ فيهم ولم يَنْوِهِ ، أو كَتَبَ إليهِ كتاباً ، أو أَرْسَلَ إليهِ رسولاً ، أو لا يأكلُ رَأْساً) ولا نيَّةَ لهُ (فَأَكَلَ غِيرَ رأسِ الغنمِ) ، وفي نسخةٍ مِنَ " اللَّبابِ " : (النَّمَمِ)(٢). . (لم يَحنَثْ في هنذا كلِّهِ) ؛ لأنَّ ما فَعَلَهُ غيرُ ما حَلَفَ عليهِ ، أو غيرُ المُتبادِرِ منهُ . ثمَّ استدركَ على " اللَّبابِ " في الأخيرتين ؛ فقالَ :

(قلتُ : الأظهرُ فيما إذا أَطْلَقَ) السَّلامَ علىٰ قومٍ فيهِمُ المحلوفُ عليهِ (ولم يَنْوِ استثناءَهُ ولا السَّلامَ عليهِ . الحِنْثُ)^(٣) ؛ فعدمُ الحِنْثِ يتوقَّفُ على استثنائِهِ .

وقولُهُ : (ولم يَنْوِ استثناءَهُ ولا السَّلامَ عليهِ) . . تفسيرٌ لـ (أَطْلَقَ) ؛ فلو عَطَفَهُ بالفاءِ . . كانَ أَوْليٰ .

وما ذَكَرَهُ في هـٰذهِ المسألةِ يُخالِفُ ما لو حَلَفَ لا يدخلُ علىٰ فُلانِ ، فدَخَلَ علىٰ قومٍ هوَ فيهِم ؛ فإنَّهُ يَحنَثُ وإنْ نوى اللُّخولَ علىٰ غيرِهِ ، وفُرَّقَ : بأنَّ اللُّخُولَ لكونِهِ فعلاً لا يتبعَّضُ ، فلا يدخلُهُ الاستثناءُ ، بخلافِ السَّلام .

 ⁽١) قوله : (خُبْرَاً) ؛ أي : مثلاً ، وهو يشملُ كل مخبوز ولو مِنْ أرز أو فول أو حمص ، أو غير ذلك مِنْ كلُ ما يُتَّخذُ مِنَ الحبوب ؛ فيحنث بذلك مَنْ حَلَفَ لا يأكلُ الخبز . • شرقاوي ، (٢/ ٤٨٥ ـ ٤٨٥) .

⁽٢) هي كذلك في النسخة (ط) من اللباب ، والنسخة (و) من التنقيع .

 ⁽٣) أي : إنْ عَلِمَ به وذكر الحلف . • تحفة المحتاج ، مع • الشرواني ، (٣٣/١٠) .

وإذا حَلَفَ لا يأكلُ رأساً. . حَنِثَ بما يُباعُ وحدَهُ دونَ غيرِهِ ، إلا ببلدِ تُباعُ فيهِ مُفرَدةً ، واللهُ أعلمُ .

(وإذا حَلَفَ لا يأكُلُ رأساً.. حَنِثَ بما يُباعُ وحدَهُ)(١) ؟ وهوَ رأسُ الإبلِ والمقرِ والغنمِ ؟ لأنَّهُ المُتباورُ عُرْفاً(١) ، (دونَ غيرِهِ) ؟ كرؤوسِ طير وحوت وصيدٍ ، (إلا ببلدٍ تُباعُ فيهِ مُفرَدةً ، واللهُ أعلمُ) ؟ فيَحنَثُ بأكلِها فيهِ ، بخلافِ أكلِها في غيرِهِ ؟ لا يَحنَثُ بهِ في وجهِ صَحَّحَهُ النَّوويُّ في " تصحيحِ التَّبيهِ "(٢) ، وفي " الرَّوْضةِ » كـ " أصلِها » : (رَجَّحَهُ الشَّيخُ أبو حامدٍ والرُّويانيُّ ، والأَقُوى : الجِنْثُ ، وهوَ أقربُ إلى ظاهرِ النَّصَّ)(٤) .

تنمت

[في الكلام على ما بنى به الإمامُ الشَّافعيُّ مسائلَ الأيمانِ]

قَالَ القَفَّالُ: (سمعتُ الشَّيخَ أَبَا زيدِ يقولُ: لا أدري ماذا بنى الشَّافعيُّ عليهِ مسائلَ الأيمانِ: إنِ اتَّبعَ اللَّفظَ ؛ فَمَنْ حَلَفَ لا يأكلُ الرُّؤوسَ ينبغي أنْ يحنتُ بكلُّ رأسٍ ، وإنِ اتَّبعَ العُرْفَ.. فأصحابُ القُرىٰ لا يَعُدُّونَ الخيامَ بيوتاً ، ولم يُفرَقَى بينَ القَرُوعُ والبَدَويُّ)(٥).

⁽١) أي : مِنْ شأنه ذلك ؛ وافق عرفَ بلد الحالف أو لا . ﴿ تحفة المحتاج ؛ (١٠/ ٣٤) .

⁽٢) ولا يحنث إلا بأكل رأس كاملة لا ببعضها ، فإن جمع ونكّر ؛ بأن قال : (رؤوساً) . . لم يحنث إلا بثلاث ؛ لأنّها أقلُّ الجمع ، وإنْ عرّف ؛ نحوُ : (لا آكلُ الرؤوس) . . حَنِثَ بواحدة ؛ نظَراً للجنس ، لا ببعضها ، هـنذا إن كان الحلف بالله تعالىٰ ، فإنْ كان بالطلاق . . لم يحنث إلا بثلاث مطلقاً . انظر « حاشية الشرقاوى » (٢/ ٨٦٤) .

⁽٣) تصحيح التنبيه (٢/ ١٠٤) .

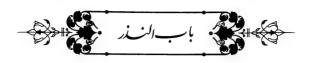
 ⁽٤) روضة الطالبين (٢٧/١١) ، الشرح الكبير (٢٩٤/١٢) ، والمعتمد : الحنث . انظر (تحفة المحتاج ٤ (٣٥/١٠) .

⁽٥) انظر (نهاية المطلب ؛ (٣٤٢/١٨) ، و(الشرح الكبير ؛ (٣٤٦/١٢) ، و(روضة الطالبين ؛ (٨١/١١) ، و(الأم ؛ (٧/ ١٦٥- ١٦٦) .

قالَ الرَّافعيُّ : (والفرقُ : أنَّهُ يَتَّبِعُ اللَّفظَ تارةً ؛ وذلكَ عندَ ظهورِهِ وشمولِهِ ، وهو الأصلُ ، وتارةً يَتَّبِعُ العرفَ إذا اشتَهَرَ واطردَ)(١) .



⁽١) الشرح الكبير (٣٤٦/١٢) .



(باب النذر)

بالمُعجَمةِ ، هوَ لغةً : الوعدُ بخيرٍ أو شرُ^(۱) ، وشرعاً : قالَ الماوَرْديُّ : (الوعدُ بخيرِ $(^{(1)})$ ، وقالَ غيرُهُ : (التزامُ قُرْبةِ غيرِ واجبةِ عَيْناً $(^{(7)})$.

والأصلُ فيهِ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَلَـيُوفُواْ نُذُورَهُمْ ﴾ [الحج : ٢٩] ، وقولُهُ : ﴿ يُطِيعُ اللهُ . ﴿ وَفَي يُطِيعُ اللهُ . . فَلْ يُطِيعُ اللهُ . . فَلْ يُعطِيعُ اللهُ . . فَلْ يَعطِيهِ ﴾ (٤) ، وخبرُ مسلم : ﴿ لا نَذَرَ فِي معطيةِ اللهُ . وخبرُ مسلم : ﴿ لا نَذَرَ فِي معطيةِ اللهِ ، ولا فيما لا يَملِكُهُ ابنُ آدمَ ﴾ (٥) .

وهل هوَ مكروهٌ أو قُرْبةٌ ؟ فيهِ كلامٌ ذَكَوْتُهُ في « شرح البَهْجةِ »^(٦) .

[أركانُ النَّذرِ]

وأركانُهُ : ناذرٌ (٧) ،

⁽١) سواءً كان كلٌّ منهما مُنجِّزاً أو معلقاً . ﴿ شرقاوي ﴾ (٢/ ٤٨٧) .

⁽۲) الحاوى الكبير (۱۵/ ٤٦٣) .

 ⁽٣) انظر «كفاية النبيه» (٨/٤٨٨) ، و(النجم الوهاج » (٩٥/١٠) ، و(تتمة التدريب »
 (٣٠٧/٤) .

⁽٤) صحيح البخاري (٦٦٩٦) عن سيدتنا عائشة رضى الله عنها .

⁽٥) صحيح مسلم (١٦٤١) عن سيدنا عمران بن حصين رضى الله عنهما .

 ⁽٦) وخَتَمَ كلامَهُ بقول ابن الرفعة : (والظاهرُ : أنَّهُ قربةٌ في نذر التبرُّر دون غيره) ، وهو المعتمد .
 انظر ٩ الغرر البهية ١ (٢٠٧/٥) ، و٩ التحفة ، مع ٩ الشرواني ١ (١٨/١٠) .

⁽٧) وشُرط فيه : إسلامٌ في نذر التبرُّد ، واختيارٌ ، ونفوذُ تصرُّفه فيما يَنذُرُهُ ، وإمكانُ فعله =

لا يَصِحُّ إلا في قُرْبَةِ ؛ كالتزامِ حجَّ ، أو عُمْرةٍ ، أو صلاةٍ ، أو صومٍ ، فإنْ نَذَرَ مُحرَّماً ؛ كالصَّلاةِ مُحدِثاً ، والصَّومِ حائضاً ، وذَبْحِ ولدِهِ ، وإحراقِ . . .

ومنذورٌ^(١) ، وصيغةٌ^(٢) .

[نذرُ اللَّجَاجِ والتَّبرُّرِ]

وهوَ نوعانِ :

نذرُ لَجَاجٍ ، وتقدَّمَ حُكْمُهُ في (بابِ الأيمانِ)^(٣) .

ونذرُ تَبَرُّرٍ ، وهوَ نوعانِ :

نذرُ مُجازاةٍ ؛ كــ(إنْ شفى اللهُ مَرِيضِي. . فللَّهِ عليَّ صومٌ) .

والتزامِ قربةٍ ابتداءً ؛ كـ (للهِ عليَّ صومٌ) .

وعلىٰ كلِّ حالِ : (لا يَصِحُ) النَّدُرُ (إلا في قُرْبةٍ ؛ كالتزامِ حجِّ ، أو عُمْرةٍ ، أو صلامٍ ، أو صومٍ) ، ويلزمُهُ فعلُ الحجِّ والعُمْرةِ بنَفْسِهِ إِنْ كَانَ صحيحاً ، فإنْ كَانَ مَعْضُوباً . . استناب ، كما في حِجَّةِ الإسلامِ ، ويُستحَبُّ تعجيلُهُ في أوَّلِ زمنِ الإمكانِ ، فإنْ تمكَّنَ وَأَخَرَ فماتَ . . حُجَّ مِنْ مالِهِ .

(فإنْ نَذَرَ مُحرَّماً ؛ كالصَّلاةِ مُحدِثاً ، والصَّومِ حائضاً ، وذَبْعِ ولدِهِ ، وإحراقِ

للمنذور . (الياقوت النفيس) (ص ٣٢١) .

 ⁽١) وشُرط فيه : كونُهُ قربةً لم تتعيّن . ٩ شرقاوي ١ (٢/ ٤٨٧) .

 ⁽٢) وشُرط فيها: لفظ يُشعِرُ بالتزام ، وفي معناه : الكتابةُ مع النيّة ، وإشارةُ الأخرس . انظر
 د حاشية الشرقاوي ١ (٤٨٧/٢) .

⁽٣) انظر (٢/ ١٦٨ ـ ١٦٨) .

 ⁽٤) وأقلُ ما يلزمُهُ منها : ركعتان يَسلُكُ بهما مسلك واجب الشرع ؛ مِنْ قيام فيهما ونيّة الفَرْضيّة وغير ذلك . ٩ شرقاوي ٩ (٤٨٨/٢) .

مالِهِ ، أو مُباحاً ؛ كأكلِ طعام طَيْبٍ ، ولُبْسِ ثوبٍ حَسَنٍ. . لم ينعقدْ نذرُهُ .

فإنْ نَذَرَ الحجَّ في سنة بعينها ، فحَصَرَهُ عَدُوٌّ. . فلا قضاءَ عليهِ ، كما لو نَذَرَ أُضْحِيّةً بعينها فماتتْ .

وإنْ مَنَعَهُ مرضٌ ، أو ضلالُ طريق ، أو نِسْيانٌ ، أو تَوَانٍ. . قضاهُ .

مالِهِ ، أو) نَذَرَ (مُباحاً ؛ كأكلِ طعامٍ طَيَّبٍ ، ولُبُسِ ثوبٍ حَسَنٍ. . لم ينعقذُ نذرُهُ) فيهما ؛ للخبرَينِ السَّابقَينِ^(١) ، ولخبرِ أبي داودَ : « لا نذرَ إلا فيما ابتُغِيَ بهِ وجهُ اللهِ ع^(٢) .

(فَإِنْ نَذَرَ الحَجَّ في سنةٍ بعينِها ، فَحَصَرَهُ عَدُوٌّ) أَو سُلْطانٌ أَو رَبُّ دَيْنِ وهُوَ لا يَقَدِرُ على وفائِهِ . . (فلا قضاءَ عليهِ ، كما لو نَذَرَ أُضْحَيَّةٌ بعينِها فمانتُ) ؟ لا قضاءَ عليه .

(وإنْ مَنَعَهُ) بعدَ الإحرامِ (مرضٌ ، أو ضلالُ طريقٍ ، أو نِشيانٌ (٢٠) ، أو) مَنَعَهُ مُطلقاً (تَوَانٍ (٤٠ . . قضاهُ) ، كما لو نَذَرَ صومَ سنةٍ مُعيَّنةٍ فَأَفْطَرَ فيها بعذرِ المرضِ ؛ فإنَّهُ يقضي (٥) ، وإنَّما لم يجبِ القضاءُ بحَصْرِ العدرُ ؛ لاختصاصِهِ بجوازِ التَّحلُّل بهِ مِنْ غيرِ شرطٍ ، بخلافِ الأمورِ المذكورةِ .

أمَّا إذا مَنَعَهُ شيءٌ منها قبلَ الإحرامِ. . فلا قضاءً ؛ لأنَّ المنذورَ حَجٌّ في تلكَ السَّنةِ ولم يَقدِرْ عليهِ ، كما لا تستقرُّ حِجَّةُ الإسلام والحالةُ هاذهِ ، ذَكَرَهُ في

⁽١) انظر (٢/ ٦٧٧).

⁽٢) سنن أبي داود (٣٢٧٣) عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

 ⁽٣) أي : للطريق ، أو الوقت ، أو النسك ، ونسيانُ الطريق عَيرُ إضلاله ؛ لأنَّ سبقَ النسيان يقتضي
 معرفتَه ، بخلاف الإضلال . • شرقاوى ، (٢/٩٨٩) .

⁽٤) قوله : (مطلقاً) ؛ أي : قبل الإحرام أو بعده .

 ⁽٥) وجرئ عليه ابن حجر ، والمعتمدُ عند الرمليُّ : أنَّهُ لا يقضي بعذر المرض ، واتَّققا علىٰ أنَّهُ
 يقضى بعذر السفر . انظر ٤ تحفة المحتاج ٤ (٨٢/١٠) ، و٩ نهاية المحتاج ٤ (٨٢٥/٨) .

ولو نَذَرَ صومَ سنةِ بعَيْنِها. . صامَها ، إلا الأيَّامَ المنهـيَّ عنها ، ولا يَقضيها ، ولا شهرَ رمضانَ .

وإِنْ نَذَرَ صومَ اليومِ الَّذي يَقدَمُ فيهِ فُلانٌ . . صحَّ نذرُهُ في الأظهرِ ، فإِنْ قَدِمَ ليلاً . . انحلَّ النَّذرُ ، أو نهاراً . . قضاهُ ، فإِنْ نَذَرَ صومَ اليومِ الَّذي يَقدَمُ فيهِ فُلانٌ أبداً ، فقَدِمَ يومَ الاثنينِ . . صامَ كلَّ يوم اثنينِ يستقبلُهُ ، إلا ما ذَكَرْناهُ ،

« الرَّوْضةِ » كـ « أصلها »(١) .

(ولو نَذَرَ صومَ سنةِ بعَيْنِها (٢٠ . صامَها) عن نذرِهِ ، (إلا الأيّامَ المنهيّ عنها) ؛ وهي : يوما العيدِ ، وأيّامُ التَشْريقِ ، وأيّامُ الحيضِ والنّفاسِ ، (ولا يَقضِيها) ؛ لأنّها غيرُ قابلةٍ للصَّومِ ؛ لحُرْمتِهِ فيها ، فلا تدخلُ في النّذرِ ، (ولا) يقضي (شهرَ رمضانَ) عنِ النّذرِ ؛ لأنّه غيرُ داخلٍ فيهِ ؛ لعدمِ قَبُولِهِ صومَ غيرِهِ .

(وإِنْ نَذَرَ صومَ اليومِ اللّذي يَقدَمُ فيهِ فُلانٌ. . صحَّ نذرُهُ في الأظهرِ) ؛ لإمكانِ العِلْمِ بقدومِهِ قبلَ يومِهِ ، فَبُيتُ النّيَّةَ ، والنَّانِي قالَ : لا يُمكِنُ الوفاءُ بهِ ؛ لانتفاء تبيتِ النّيَّةِ ؛ لانتفاء العِلْمِ بقدومِهِ ، (فإنْ قَدِمَ ليلاً) ، أو يومَ عيدٍ أو نحوهِ ، أو في رمضانَ . . (انحلَّ النَّذُرُ) ؛ لعدمِ قَبُولِ ما عدا الأخير للصّومِ ، والأخيرِ لصومِ غيرِه ، (أو نهاراً) غيرَ ما ذُكِرَ وهوَ مُعَظِرٌ أو صائمٌ عن غيرِ نذرهِ . . (قضاهُ) ، كما لو نَذرَ صومَ يوم مُعيَّن ففاتَهُ .

(فَإِنْ نَذَرَ صَوْمَ اليَّوْمِ الَّذِي يَقَدَمُ فِيهِ فُلانٌ أَبداً ، فَقَدِمَ يَوْمَ الاَنْنَيْزِ. . صَامَ كلَّ يَوْمِ النَّيْنِ يَسْتَقْبَلُهُ ، إلا مَا ذَكَرْنَاهُ) مِنَ الأَيَّامِ الَّتِي لا تَدخلُ في نَذْرِ الصَّوْمِ ،

⁽١) روضة الطالبين (٣/ ٣٢١) ، الشرح الكبير (٢١/ ٣٨٥) .

 ⁽٢) خَرَج : ما لو نذر سنة مطلقة ؛ فيجبُ تتابعُها إنْ شرطه في نذره ، وإلا فلا . د شرقاوي ،
 (٤٩٠/٢) .

والأظهرُ : أنَّهُ لا يجبُ قضاؤُها .

(والأظهرُ : أنَّهُ لا يجبُ قضاؤُها) ؛ لذلكَ ، والنَّاني : يجبُ ؛ لأنَّ مجيءَ الاثنَينِ فيها غيرُ لازم .

ومِنْ توجيهِهِ مُلِمَ : أنَّ محلَّهُ(١) : في أَثَانِي غيرِ رمضانَ ، وفي الاثنينِ الخامس مِنْ رمضانَ(٢) ، دونَ بقيَّةِ أَثَانِيهِ .

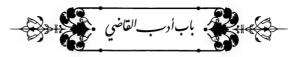
والتَّرجيحُ في هـٰـذهِ والَّتي قبلَها مِنْ زيادتِهِ (٣) .

0 0 0

⁽١) أي : الخلافِ .

⁽٢) أي : فيما لو وقع فيه خمسةُ أثانينَ . • شرواني على التحفة ، (١٠ / ٨٤) .

⁽٣) نصَّ الماتن عليها في و دقائق التنقيح ؛ (ق١٣٠) ، وانظر و اللباب ؛ (ص٤٠٦) .



(باب أدب القاضي) وما يُذكر معب

(يُستحَبُّ ألَّا يقعدَ للحُكْمِ في مسجدٍ) ، بل يُكرَهُ اتَّخاذُهُ مجلساً لهُ ؛ صَوْناً لهُ عنِ ارتفاعِ الأصواتِ واللَّغَطِ الواقعَينِ بمجلسِ القضاءِ عادةً (١) ، ولوِ اتَّمَقتْ قضيَّةُ أو قضايا وقتَ حضورِهِ في المسجدِ لصلاةٍ أو غيرِها. . فلا بأسَ بفَصْلِها .

(و) أَنْ (لا) يَقَعُدَ للحُكْمِ (مُحتجِباً) عنِ النَّاسِ ؛ فلا يَتَّخِذُ لهُ حاجباً حيثُ لا زحمةَ ، بل يُكرَهُ لهُ اتَّخاذُهُ ؛ لخبرِ : « مَنْ وَلِيَ مِنْ أمورِ النَّاسِ شيئاً فاحتَجَبَ. . حَجَبُهُ اللهُ يومَ القيامةِ » رواهُ أبو داودَ والحاكمُ وصَحَّحَ إسنادَهُ (٢) .

(و) أَنْ (يكونَ ساكنَ الجَأْشِ) ؛ أي : القلبِ (مِنْ كلِّ شيءٍ) يُفزِعُهُ ؛ فيُكرَهُ لهُ أَنْ يَقضِيَ في حالِ غَضَبٍ^(٣) ، وجوعٍ وشِبَعٍ مُفرِطَينِ ، وكلِّ حالٍ يسوءُ

⁽١) قوله : (صوناً له...) إلىٰ آخره ، ولأنَّه قد يحتاج إلىٰ إحضار المجانين والصغار والحائضات والكفار ، فإنَّ علم تنجيسَهُ ، أو إدخالَ نجاسة فيه ، أو دخولَ نحو حائض ممَّا يُمنشئ منه التنجيسُ ، أو نحوَ ذلك . . حُرِّمَ ، واللَّفطُ : هو اللهجُ بالكلام فيما لا يعني ؛ سواءً كان برفع صوت أم لا . انظر « حاشية الشرقاري » (٢/ ٤٩١) .

⁽٢) سنن أبي داود (٢٩٤٨) ، المستدرك (٤/ ٩٣- ٩٤) عن سيدنا أبي مريم الأزدي رضي الله عنه.

⁽٣) غير الشديد الذي يُخرِجُهُ عن حالة الاستقامة ، وإلا حَرُمَ القضاء عينند . وبالجوري على الغزي ١ (١٩٩/٤) ، وقوله : (في حال غضب) ؛ أي : ولو لله على معتمد الرملي ، خلافاً لابن حجر ؛ فإنه يقضي عنده حينئذ . انظر و نهاية المحتاج ١ (٢٥٤/٨) ، وو تحفة المحتاج ١ (٢٥٤/٨) .

خُلُقُهُ فيهِ ، والأصلُ فيهِ : خبرُ : « لا يَحكُمْ أحدٌ بينَ اثنَينِ وهوَ غَضْبانُ » رواهُ الشَّيخانِ^(۱) .

(و) أَنْ (يشهدَ الجنائزَ ، ويعودَ المَرْضَىٰ ، ويأْتِيَ مَقْدَمَ) ؛ أي : وقتَ قُدُومِ (الحاجِّ) وغيرِهِ مِنَ الغائبِينَ لزيارتِهِم ؛ لأنَّ ذلكَ قُرْبَةٌ ، فإنْ لم يُمكِنْهُ التَّعميمُ. . أَتَىٰ بمُمكِنِ كُلِّ نوع ، وخَصَّ مَنْ عَرَفَهُ وقَرُبَ منهُ .

(و) أَنْ (يَحضُرَ الولائمَ كَلَها) إذا كانتْ لمَنْ لا خصومةَ لهُ ، وكانتِ الدَّعوةُ عامَّةُ ، (أو يتأخَّرَ عنها كلَّها) ، والمُرادُ : أنَّهُ يُندَبُ حضورُها ، فإنْ كَثُرتْ وقطعتْهُ عن الحُكْم. . تَرَكَ إِجابةَ الكلِّ .

نَعَمْ ؛ لو كانَ يَخُصُّ بعضَهُم قبلَ تَوْليتهِ. . فلا بأسَ باستمرارهِ .

وفَرَّقُوا بينَ الولاثمِ والأنواعِ الَّتِي قبلَها: بأنَّ أَظْهَرَ الأغراضِ فيها الإكرامُ لا النَّوابُ ، وفي تلكَ الأنواعِ بالعكسِ^(٢) ، وتقدَّمَ أنَّ الإجابةَ إلىٰ وليمةِ العُرْسِ واجبةٌ بشرطِها^(٣) .

(ولهُ أَنْ يقولَ للخَصْمَينِ) إذا حضرا عندَهُ: (تكلَّما)، أو: (ليتكلَّمِ المُدَّعي منكُما)، (وأنْ يسكتَ حتىٰ يبتدئَ أحدُهُما)، ولو قالَ ذلكَ نقيبُهُ.. فهوَ أَوْلَىٰ .

⁽۱) صحيح البخاري (۷۱۰۸) ، صحيح مسلم (۱۷۱۷) عن سيدنا أبي بكرة الثقفي رضي الله عنه .

 ⁽٢) أي : الغرضُ منها الثواب ، فلا يُحرَمُ منه . قشرقاوي ٤ (٢/٩٣)) .

⁽٣) انظر (٢/ ٣٩٥).

وإذا اجتمعَ خصومٌ. . قُدِّمَ السَّابقُ بدَعْوىٰ واحدةٍ ، وإنْ ظَهَرَ مِنْ خصمٍ لَدَدٌ. . نهاهُ ، فإنْ عادَ. . زَبَرَهُ ، ويُشاورَ العلماءَ الأُمَناءَ ، ولا يُقلِّدَ غيرَهُ ،

(وإذا اجتمع خصومٌ) يدَّعُونَ.. (قُدِّمَ السَّابِقُ) فالسَّابِقُ منهُم (١١) ، فإنْ جُهِلَ ، أو جاؤُوا معاً.. أَقُوعَ بِينَهُم ، وقُدَّمَ مَنْ خرجتْ قُرْعَتُهُ ، ويُقدَّمُ مسافرونَ مُستوفِزُونَ على مقيمينَ (٢١) ، ونشوةٌ على رجالِ وإنْ تأخَّروا ، ما لم يَكثُرُوا ، ولا يُقدَّمُ سابقٌ وقارعٌ إلا (بدَغوى واحدة) ؛ لئلا يُطوّلُ على الباقينَ ، والمسافرُ يُقدَّمُ بجميعِ دعاويهِ على الأرجعِ في « الرَّوْضةِ » إنْ لم يَضُرَّ بالباقينَ إضراراً بيُناً ، وإلا فيُقدَّمُ بواحدة (٢) ، ومثلُهُ : المرأةُ .

(وإنْ ظَهَرَ مِنْ خصمٍ لَكَدٌ) ؛ أي : شِدَّةُ خصومةٍ.. (نهاهُ ، فإنْ عادَ.. زَبَرَهُ) ؛ أي : انتهرَهُ ، والمُرادُ : عَزَّرَهُ بما يراهُ ؛ مِنْ كلامٍ ، أو ضربٍ ، أو حبس ، أو غيرها .

(و) أَنْ (يُشاوِرَ العلماءَ الأُمُناءَ) في الحُكْمِ عندَ تعارضِ الآراءِ والمذاهبِ ؟ ليأخذَ بالأرجعِ عندَهُ ؟ قالَ تعالىٰ : ﴿ وَشَاوِرُهُمْ فِي ٱلأَشْرِ﴾ [آل عمران : ١٠٩] ، ولأنَّهُ أَبْعَدُ مِنَ التُّهُمةِ ، وأَطْيَبُ للخصومِ ، بخلافِ الحُكْمِ المعلومِ بنصَّ أو إجماعٍ أو قياس جليَّ .

(ولا يُقلِّذَ) إذا كانَ مُجتهِداً (غيرَهُ) ، بل يأخذُ بما ظَهَرَ لهُ باجتهادِهِ ؛ لأنَّ

 ⁽١) قوله : (قُدِّمَ) ؛ أي : وجوباً إن كان المُدَّعي مسلماً وتعيَّن على القاضي فصلُ الخصومة ، أمَّا الكافر : فيُقدَّم عليه المسلم المسبوقُ ، وأمَّا إذا لم يتعيَّن عليه فصلُها. . فيُقدَّم مَنْ شاء . انظر حاشية الشرقاوي ١ (٤٩٣/٢) .

 ⁽٢) المُستوفِزُون : العازمون على الرحيل ؛ بأنْ شدُّوا الرّحال ليخرجوا مع رفقتهم ولو كان السفرُ
 للنزهة . ﴿ شرقاوي ﴾ (٢/ ٤٩٣) .

⁽٣) روضة الطالبين (١١/ ١٦٥).

والأظهرُ: أنَّ لهُ الحُكُمَ بِعِلْمِهِ ، إلا في حدودِ اللهِ تعالىٰ ، وإنْ ظَهَرَ لهُ الخَطأُ.. نَقَضَ حُكْمَهُ ، فإنْ كانَ ذلكَ بالاجتهادِ.. حَكَمَ به فيما يستقبلُ ، ولا ينقضُ الأوَّلَ .

ولا يقبلُ الجَرْحَ والتَّعديلَ والتَّرجمةَ إلا مِنْ عدلَينِ ،

المجتهدَ لا يُعلَّدُ مجتهداً ، (والأظهرُ : أنَّ لهُ الحُكُمَ بعِلْمِهِ)(١) ، كما يَحكُمُ بشاهدَينِ ، بل أَوْلىٰ ؛ لأنَّ العِلْمَ فوقَ الظَّنِّ ، ويُصرَّحُ فيهِ بأنَّهُ حَكَمَ بعِلْمِهِ(٢) ، والنَّاني : لا ؛ لأنَّ فيهِ تُهُمةً ، (إلا في حدودِ اللهِ تعالىٰ) ؛ لندبِ السَّتْرِ في أسبابها ، ولا يقضى بخلافِ عِلْمِهِ .

والتَّرجيحُ والاستثناءُ المذكورانِ مِنْ زيادتِهِ (٣) .

(وإِنْ ظَهَرَ لهُ الخطأُ) في حُكْمِهِ بنصِّ كتابٍ ، أو سُنَّةٍ ، أو إجماعٍ ، أو قياسٍ جليًّ . . (نَقَضَ حُكْمَهُ) ، وحُكُمْ غيرِهِ كحُكْمِهِ ، (فإِنْ كانَ ذلكَ) ؛ أي : ظهورُ الخطأِ (بالاجتهادِ . حَكَمَ بهِ) ؛ أي : بهذا الاجتهادِ (فيما يستقبلُ ، ولا ينقضُ) حُكْمَهُ (الأوَّلَ) ؛ لأنَّ الاجتهادَ لا يُنقَضُ بالاجتهادِ .

(ولا يقبلُ) القاضي (الجَرْحَ والتَّعديلَ والتَّرجمةَ) بنقلِ كلامِ الخُصُومِ أوِ الشُّهُودِ إليهِ. . (إلا مِنْ عدلينِ)^(٤) ؛ فلا يكفي قولُ المُدَّعىٰ عليهِ : (هوَ عَدْلٌ وقد غَلِطَ في شهادتِهِ عليَّ) ؛ لأنَّ الاستزكاءَ حقَّ للهِ تعالىٰ ، ولأنَّ الحُكْمَ بشهادتِهِ حُكْمٌ بتعديله ، وهوَ لا يثبتُ بواحدٍ .

⁽١) أي : إن كان مجتهداً . انظر احاشية الشَّبْرَامَلِّسي ١ (٨/ ٢٧٧) .

⁽٢) ويُندَبُ أَنْ يكونَ ظاهرَ التقوىٰ والورع . انظر ﴿ نهاية المحتاجِ ﴾ (٨/ ٢٥٩) .

⁽٣) نصَّ الماتن عليها في و دقائق التنقيح ١ (ق١٣٠) ، وانظر و اللباب ١ (ص٧٠ ٤) .

 ⁽³⁾ ويجبُ ذكرُ سبب جَرْح ؛ كزنئ وسرقة وإن كان فقيها ؛ للاختلاف فيه دون سبب التعديل .
 د شرقاوي ٥ (۲۹٦/۲) .

وإنِ ارتابَ في الشُّهُودِ. . سألَهُم مُتفرِّقِينَ ، ولا يُقبَلُ التَّعديلُ حتىٰ يقولَ : (عدلٌ عليَّ ولي) .

قلتُ : الأظهرُ : الاكتفاءُ بقولِهِ : (عدلٌ) ، واللهُ أعلمُ . ويُشترَطُ أنْ تكونَ معرفتُهُ بهِ باطنةً مُتقادِمةً ، وينبغي كونُ المُعدَّل

(وإنِ ارتابَ في الشُّهُودِ^(۱).. سألهُم مُتفرِّقِينَ)^(۱) عن وقتِ تحمُّلِ الشَّهادةِ ومكانِهِ ، وعن تحمُّلِهِ وحدَّهُ أو معَ غيرِهِ ، وأنَّهُ كَتَبَ شهادتَهُ أو لا ، وأنَّهُم كُتُبُوا بحِبْرِ أو مِدَادِ^(۱) ، ونحوِ ذلكَ ؛ لتزولَ الرَّيهُ .

(ولا يُقبَلُ النَّعديلُ) ممَّنْ عَدَّلَ غيرَهُ (حتىٰ يقولَ) في حقِّهِ : هوَ (عدلٌ عليَّ ولي) ، قالَ الإمامُ : (وهوَ أَبْلَغُ عباراتِ التَّرْكيةِ)(⁽¹⁾ .

(قلتُ : الأظهرُ : الاكتفاءُ بقولِهِ) : هوَ (عدلٌ ^(ه) ، واللهُ أعلمُ) ؛ لأنَّهُ أَثْبَتَ العدالةَ الَّتي اقتضاها قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَأَشْهِدُواْ ذَوَى عَدْلِ مِّنكُونِ﴾ [الطلان : ٢] .

(ويُشترَطُ) في شهادتِهِ بتعديلِ غيرِهِ : (أَنْ تَكُونَ مَعَرَفَتُهُ بَهِ باطنةً مُتقادِمةً) لصُحْبةِ أَو جِوارِ أَو مُعاملةٍ ؛ ليتأتَّى لهُ التَّعديلُ ، (وينبغي كونُ) كلَّ مِنَ (المُعدَّلِ

 ⁽١) قوله : (وإنِ ارتابَ) ليس قيداً ، بل متى لم يعلم العدالة . . وَجَبَ طلبُ التزكية وإن زاد الشهودُ
 على النصاب . انظر ١ حاشية الشرقاوي ١ (١٩٦/٣) .

⁽٢) قوله: (سألهم)؛ أي: ندباً.

 ⁽٣) قوله: (كُتْبُوا) بضمُ الكاف وتشديد التاء المكسورة ، أو بفتحهما ؛ وقوله: (يجِبُر) ؛ أي : أسود ، وقوله: (أو مِداد) يشملُهُ وغيرَهُ ؛ كالأحمر والزعفران . انظر دحاشية الشرقاوي ، (٢٩٦/٢) .

⁽٤) نهاية المطلب (١٨/ ٢٨٤).

⁽٥) والأصحُّ : اشتراطُ لفظِ شهادة معه ؛ فيقولُ : (أشهدُ أنَّهُ عدلٌ) . انظر (التحفة) مع الشرواني (١٦٠/١٠) .

وكاتبِ القاضي وصاحبِ مَشُورتِهِ عالماً فقيهاً ، ويَختِمَ كِيسَ الرَّقاعِ ، ولا يفتحَها حتىٰ ينظرَ إلىٰ خَتْمِها ، ولا يقبلَ كتابَ قاضٍ إليهِ.. إلا بشهادةِ عدلَين .

وكاتبِ القاضي وصاحبِ مَشُورتِهِ عالماً) بما يُحتاجُ إليهِ في التَّعديلِ والكتابةِ والمَشُورةِ^(١) ، (فقيهاً) بما يُحتاجُ إليهِ في الفقهِ .

(و) ينبغي أنْ (يَختِمَ (٢) كِيسَ الرِّقاعِ) الَّتي فيها الأَنْصِباءُ المَفْسُومةُ أو أسماءُ الشُّركاءِ أو المُدَّعِينَ إذا جاؤُوا معاً ، (ولا يفتحها حتىٰ ينظرَ إلىٰ خَتْمِها) ؛ أي : خَتْم كِيسِها ؛ لأنَّهُ أَبْعَدُ عن التُّهُمةِ .

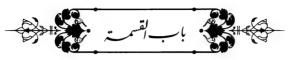
(ولا يقبلَ) القاضي (كتابَ قاضٍ) بسماعِهِ بيَّنةً أو بحُكْمِهِ (إليهِ.. إلا بشهادةِ عدلَين) عندَهُ بذلكَ^(٣) ؛ فلا يكفى غيرُهُما .



 ⁽١) قوله: (وصاحبِ مَشُورتِهِ)؛ وهو الرسولُ الذي يُرسِلُهُ للمُزكِّين؛ وهم الجيرانُ والأصحاب الذين يعرفون أحوالَ الشهود. انظر * حاشية الشرقاوي * (٢٩٧/٢) .

⁽٢) أي : ندباً .

⁽٣) قوله: (بذلك)؛ أي: يشهدان بذلك؛ أي: بما فيه مِنَ السماع أو الحكم، وصورةً المسألة: أنْ يكونَ للمُدَّعي مالٌ على غائب، فيحضرَ للقاضي ويسألَهُ إنهاءَ الحال إلى قاضي بلد الغائب إنْ لم يكن له مالٌ في عمله، وإلا قضاه منه، فيكتبَ ويُشهِدَ عدلين يُؤدِّبان عند القاضي الآخر؛ إمَّا بحُكم إنْ حَكمَ ليستوفيَ الحقَّ، أو بسماعٍ حُجَّة ليحكمَ بها ثمَّ يستوفيَ الحقَّ، ويُسمِّيها إنْ لم يُعدَّلها، وإلا فله تركُ تسميتها. ٥ شرقاوي ١ (١٩٧) ؟)



أجرةُ القاسمِ مِنْ بيتِ المالِ ، فإنْ لم يَكُنْ.. فعلى الشُّرَكاءِ ، والأظهرُ : أنَّها علىٰ قَدْر الحِصَص ، لا الرُّؤُوس ،

(باب لقسمته)

هيَ تمييزُ الحِصَصِ بعضِها مِنْ بعضٍ (١) .

والأصلُ فيها قبلَ الإجماعِ: قولُهُ تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ ...﴾ الآيةَ [الساء : ٨] ، وكانَ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ يَقسِمُ الغنائمَ بينَ أربابِها ، رواهُ الشَّيخان (٢) .

(أجرةُ القاسمِ) الَّذي نَصَبَهُ الإمامُ (مِنْ بيتِ المالِ) ؛ لأنَّهُ مِنَ المَصالِحِ العامَّةِ ، وعبارةُ (المنهاجِ » وغيرِهِ : (ويجعلُ الإمامُ رزقَ منصوبِهِ مِنْ بيتِ المالِ)("" ، والمُرادُ : يرزقُهُ قَدْرَ كفايتِهِ وكفايةِ مَمُونِهِ علىٰ ما يَلِيقُ بهِ .

(فإنْ لم يَكُنْ) فيهِ شيءٌ (أَ عَذَّرَ الأَخَذُ منهُ. . (فعلى الشُّرَكاءِ) أَجرتُهُ ، كما لو كانَ القاسمُ منصوبَهُم ، ولأنَّ العملَ لهُم .

(والأظهرُ : أنَّها علىٰ قَدْرِ الحِصَصِ) المأخوذةِ ، (لا) علىٰ (الرُّؤُوسِ) ؛

 ⁽١) قوله: (هي)؛ أي: لغة وشرعاً، كما قال الشَّبْرَامَلِّسي، وقال الحلبي: (معناها لغة: التفريق، وشرعاً: ما ذكره الشارح). انظر قحاشية الشرقاوي ١٤ (٩٧/٣).

 ⁽۲) صحيح البخاري (۳۱۳۸) ، صحيح مسلم (۱۰۹۳) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

⁽٣) منهاج الطالبين (ص٥٦٦) ، وانظر (مختصر المزني ١ (ص٤٠٩) ، و (الوسيط ١ (٧/ ٣٣٤) .

⁽٤) قوله: (فيه) ؛ أي: بيتِ المال.

فإنِ اتَّقَقَ الشُّرَكاءُ على القِسْمةِ إلا واحداً ، وكانَ بعضُهُم ينتفعُ بهِ بعدَ القِسْمةِ . . قُسِمَ وإنْ لم ينتفع الباقونَ .

قلتُ : الأصحُّ فيما لو كانَ لهُ عُشْرُ دارٍ لا يَصلُحُ لسُّكُنىٰ ، والباقي لآخَرَ. . إجبارُ صاحبِ العُشْرِ بطلبِ صاحبِهِ ، دونَ عكسِهِ ، واللهُ أعلمُ .

لأنَّها مِنْ مُؤَنِ المِلْكِ كالنَّفقةِ ، هنذا إنْ كانَ العملُ بإيجارِ فاسدٍ ، أو بإيجارِ صحيحِ غيرِ مُفصّلِ لِمَا علىٰ كلُّ واحدٍ ، وإلا فعلىٰ كلُّ منهُم ما سمَّاهُ مِنَ الأجرةِ ؟ سواءٌ أكانَ مُساوِياً لأجرةِ مِثْلِ حِصَّتِهِ أم لا .

ومُقابِلُ الأظهرِ : أنَّها على الرُّؤُوسِ ؛ لأنَّ العملَ يقعُ لهُم جميعاً .

والتَّرجيحُ مِنْ زيادتِهِ^(١) .

(فإنِ اتَّفَقَ الشُّرَكاءُ على القِسْمةِ إلا واحداً ، وكانَ بعضُهُم ينتفعُ بهِ) ؛ أي : بما يَخُصُّهُ (بعدَ القِسْمةِ) دونَ بعضٍ . . (قُسِمَ) قِسْمةَ إجبارٍ (") (وإنْ لم ينتفعِ الباقونَ) بما صارَ إليهِم ؛ تمييزاً لحقوقِهِم .

(قلتُ : الأصحُّ فيما لو كانَ لهُ عُشْرُ دارٍ) مثلاً (لا يَصلُحُ لشُكْنىٰ ، والباقي لاَخَرَ) يَصلُحُ لهُ لمَنْ ، والباقي لاَخَرَ) يَصلُحُ لها . . (إجبارُ صاحبِ العُشْرِ بطلبِ صاحبِ العُشْرِ ، (واللهُ أعلمُ) ، والفرقُ : أنَّ صاحبُ العُشْرِ ، (واللهُ أعلمُ) ، والفرقُ : أنَّ صاحبَ العُشْرِ مُتعنَّتٌ في طلبِ مُضيَّعٌ لمالِهِ ، والآخَرَ معذورٌ .

ووجهُ مُقابِلِ الأصحِّ في الأُولىٰ : ضَرَرُ صاحبِ العُشْرِ ، وفي الثَّانيةِ : تمييزُ مِلْكِهِ .

⁽١) نصَّ الماتن عليها في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق١٣٠) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٢٠٩) .

 ⁽٢) أي : في قسمة الإفراد والتعديل ، ولا إجبار في قسمة الردّ أصلاً . انظر • حاشية الشرقاوي •
 (٢ / ٤٩٩) .

[كيفيَّةُ القِسْمةِ]

(ويُقسَمُ بالقُرْعةِ)(١) ؛ بأنْ تُعدَّلَ السَّهامُ كيلاً ، أو وزناً ، أو عَداً ، أو فَداً ، أو فَداً ، أو فَرَعاً ، ويُعسَمُ بالقُرْعةِ ، ويُدرَجَ في بنادِقَ مُستوِيةٍ ، ثمَّ يُخرِجَ مَنْ لم يَحضُرُها رُفْعةَ على جزء أو اسم ، فيُعطى الجزءُ لمَنْ خرجتْ لهُ ، ويُفعَلُ كذلكَ في الرُفْعةِ الثَّانيةِ ، وتتعيَّنُ الثَّالثُهُ للباقي إنْ كانتْ أثلاثاً ، وتعينُ مَنْ يُبتداً بهِ مِنَ الشُّركاءِ والأجزاءِ . مَنُوطٌ بنَظَرِ القاسم .

ويُجرَّأُ المقسومُ (علىٰ أقلَ السِّهامِ إِنِ اختلفتِ الأَنْصِباءُ ؛ كنصفٍ وثُلُثِ وسُدُسٍ) ؛ فيُجزَّأُ سَنَّةَ أَجزاءِ ؛ لأَنَّ ذلكَ يَنادًىٰ بهِ القليلُ والكثيرُ .

(ويُحترَزُ) في قِسْمةِ الأرضِ ونحوِها (عن تفريقِ حِصَّةِ واحدٍ) ؟ وهوَ في غيرِ الأقلِّ في كتابةِ الأجزاءِ في ستَّ رِقاعٍ إذا بُدئ بصاحبِ السُّدُسِ ، وخَرَجَ على اسمِهِ الجزءُ الثَّاني أو الخامسُ ، فتُعرَّقُ حِصَّةُ غيرِهِ ، فيُبدَأُ بمَنْ لهُ النَّصفُ مثلاً ، فإنْ خَرَجَ على اسمِهِ الجزءُ الأوَّلُ أوِ الثَّاني.. أُعطِيهُما والثَّالَثَ ، وثُنِّي بذي الثُّلُثِ ، فإنْ خَرَجَ على اسمِهِ الجزءُ الرَّابعُ . . أُعطِيهُ والخامسَ ، وتعيَّنَ السَّادسُ لذي الشَّدُسِ ، وفي كتابةِ الأسماءِ في ثلاثِ رِقاعٍ أو ستَّ . . يُخرَجُ على الجزءُ الأوَّلِ ، فإنْ خَرَجَ على النَّاني ، فإنْ خَرَجَ اللهُ في الشَّدُسِ . . أَخَذَهُ ، ثمَّ يُخرَجُ على النَّاني ، فإنْ خَرَجَ السمُ ذي الشَّدُسِ . وَتعيَّنتِ النَّلاثُ الباقيةُ لذي النَّفي ، فإنْ خَرَجَ اللهُ في النَّاني ، فإنْ خَرَجَ اللهُ النَّاني ، فإنْ خَرَجَ اللهُ لذي النَّلني ، فإنْ خَرَجَ اللهُ المَاقِيةُ لذي النَّاني . والنَّاني . والنَّاني . والنَّاني ، والنَّاني . والنَّاني النَّصفِ .

ولا يَخْفى الحُكْمُ لو خَرَجَ اسمُ ذي النَّصْفِ قبلَ اسمِ ذي النُّلُثِ ، أوِ اسمُ أحدِهِما أوَّلاً وتَوَسَّطَ بينَهُما اسمُ ذي السُّدُسِ ، ولا تفريقَ لحِصَّتِهما في ذلكَ .

⁽١) أي : وجوباً مع عدم التراضي بدونها . « شرقاوي » (٢/ ٤٩٩) .

ولا يُجبَرُ علىٰ جَعْلِ السُّفْلِ لواحدٍ والعُلْوِ لآخَرَ ، وإنِ ادَّعَىٰ بعضُهُم غَلَطاً. . قُبِلَ قُولُهُ بيمينِهِ .

قلتُ : إِنْ كَانَ ذَلكَ في قِسْمةِ إجبار . . فالقولُ قولُ

وإنِ استوتِ الأَنصِباءُ. . جُزَّئَ المقسومُ عليها ، كما هوَ ظاهرٌ .

وقولُهُ : (كنصف. . .) إلىٰ آخرهِ . . مِنْ زيادتِهِ (١) .

(ولا يُجبَرُ) أحدٌ (علىٰ جَعْلِ السُّفْلِ لواحدِ والمُلْوِ لاَخَرَ) ؛ لِمَا فيهِ مِنَ الضَّررِ.

[أنواعُ قسمةِ ما لا يَعظُمُ ضررُهُ]

واعلَمْ : أنَّ ما لا يَعظُمُ ضررُهُ قِسْمتُهُ أَنواعٌ :

أحدُها : بالأجزاءِ(٢) ؛ كمِثْليٌّ ، ودارٍ مُتَّفقةِ أبنيةٍ ، وأرضٍ مُشتبِهةِ الأجزاءِ .

النَّاني : بالتَّعديلِ^(٣) ؛ كأرضٍ تختلفُ قيمةُ أجزائِها بحسَبِ قوَّةِ إنباتٍ ، وقُرْبِ ماءٍ .

ويُجبَرُ المُمتنِعُ عليها فيهِما .

النَّالَثُ : بالرَّدُ^(٤) ؛ بأنْ يكونَ في أحدِ جانبَيِ الأرضِ بثرٌ أو شجرٌ لا تُمكِنُ قسمتُهُ ، فيَرُدَّ مَنْ يأخذُهُ قسطَ قيمتِهِ ، ولا إجبارَ فيهِ ، وهوَ بيعٌ ، وكذا التَّعديلُ ، وقِسْمةُ الأجزاءِ إفرازٌ في الأظهر .

(وإنِ ادَّعىٰ بعضُهُم) علىٰ بعضٍ (غَلَطاً) في القِسْمةِ. . (قُبِلَ قولُهُ بيمينِهِ) ؛ لاحتمالِ ما ادَّعاهُ .

(قلتُ) : ليسَ كذلكَ ، بل (إنْ كانَ ذلكَ في قِسْمةِ إجبارٍ . . فالقولُ قولُ

⁽١) نصَّ الماتن عليها في ﴿ دَقَائق التنقيح ﴾ (ق١٣٠) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٤٠٨) .

⁽٢) وهو ما استوت فيه الأنصباء صورة وقيمة . ﴿ الياقوت النفيس ﴾ (ص ٣٣٢) .

 ⁽٣) وهو ما عُدُلت فيه الأنصباءُ بالقيمة ولم يحتج لردُّ شيء آخَرَ . ١ الياقوت النفيس ١ (ص ٣٣٣) .

 ⁽٤) وهو ما احتيج فيه لردُّ شيء آخَر . • الياقوت النفيس ، (ص ٣٣٣) .

المُدَّعىٰ عليهِ بيمينهِ ، فإنْ أقامَ المُدَّعي بذلكَ بيَّنةً.. عُمِلَ بها ونُقِضَتِ القِسْمةُ ، وإنْ كانَ في قِسْمةِ تَرَاضٍ وقُلْنا : إنَّها بيعٌ.. فالأصحُّ : أنَّهُ لا أَثْرَ للغَلَطِ ، فلا فائدةَ لهذهِ الدَّعْوىٰ ، وإنْ قُلْنا : إفرازٌ.. فالقولُ قولُ المُدَّعىٰ عليهِ بيمينهِ ، ولا تُنقَضُ إلا بإقامةِ المُدَّعِي بيَّنةً بذلكَ ، واللهُ أعلمُ .

وإنِ استُحِقَّ بعضُ المقسومِ ، أو ظَهَرَ على الميَّتِ دَيْنٌ.. نُقِضَتِ القِسْمةُ . قلتُ : إنْ كانَ المُستحَقُّ شائعاً.. بَطَلَتِ القِسْمةُ فيهِ ، وفي الباقي قَوْلا تفريق الصَّفْقةِ ،

المُدَّعىٰ عليهِ بيمينِهِ) ، فإنْ نَكَلَ وحَلَفَ المُدَّعي. . نُقِضَتِ القِسْمةُ ، (فإنْ أقامَ المُدَّعى بذلكَ بيَّنةً . . عُمِلَ بها ونُقِضَتِ القِسْمةُ) ، كغيرِها مِنَ الخُصُوماتِ .

(وإِنْ كَانَ فِي قِسْمةِ تَرَاضٍ وقُلْنا : إِنَّها بِيعٌ.. فالأَصعُ : أَنَّهُ لا أَثَرَ للغَلَطِ ، فلا فائدةَ لهاذهِ النَّعُوىٰ) ، كما لا أَثَرَ للغَبْنِ فِي البيعِ والشَّراءِ ، والنَّاني : لهُ أَثَرٌ ؛ لأَنَّهُما تَرَاضَيا ؛ لاعتقادِهِما أَنَّها قسمةُ عَذْلٍ ، فَتُنْقَضُ القِسْمةُ إِنْ قامتْ بَيِّنَةٌ بالغلط ، ويحلفُ الشَّريكُ إِنْ لم تَقُمْ .

(وإِنْ قُلْنا) : إِنَّهَا (إِفرازٌ . . فالقولُ قولُ المُدَّعىٰ عليهِ بيمينِهِ ، ولا تُنقَضُ) القِسْمةُ (إلا بإقامةِ المُدَّعِي بيَّنةً بذلك ، واللهُ أعلمُ) ، أو بحَلِفِهِ بعدَ نكولِ المُدَّعىٰ عليهِ ؛ لأنَّ الإفرازَ لا يتحقَّقُ معَ التَّفاوتِ .

(وإنِ استُحِقَّ بعضُ المقسومِ ، أو ظَهَرَ على الميَّتِ) بعدَ القِسْمةِ (دَيْنٌ. . نُقِضَتِ القِسْمةُ) ؛ لأنَّ مقصودَها تمييزُ الحُقُوقِ ، وبالاستحقاقِ يصيرُ المُستحِقُّ شريكَ كلِّ واحدٍ ، والتَّصرُفَ فيما خَلَّفَهُ الميُّتُ قبلَ وفاءِ دينِهِ. . باطلٌ .

(قلتُ) : ليسَ ذلكَ علىٰ إطلاقِهِ في الأُولىٰ ، بل (إنْ كانَ المُستحَقُّ شائعاً) ؛ كالثُلُثِ. . (بَطَلَتِ القِسْمةُ فيهِ ، وفي الباقي قَوْلا تفريقِ الصَّفْقةِ) ؛ وإنْ كانَ مُعيَّناً . . بَطَلَتْ ، إلا أنْ يكونَ مِنَ النَّصيبَينِ سواءً ، واللهُ أعلمُ .

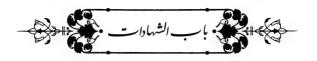
ولا يُقسَمُ صِنْفٌ مِنَ المالِ معَ غيرهِ .

قلتُ : إذا كانتِ الشَّرْكةُ في دارَينِ أو حانوتَينِ ، وطَلَبَ أحدُهُما جَعْلَ كلَّ لواحدٍ.. فلا إجبارَ ، أو عَبِيدٍ أو ثيابٍ مِنْ نوعٍ.. أُجبِرَ ، أو مِنْ نوعَينِ.. فلا إجبارَ ، واللهُ أعلمُ .

ففي قولٍ : يَبطُلُ فِيهِ أَيضاً ، والأظهرُ : يَصِحُّ ويثبتُ الخِيارُ ، (وإنْ كانَ مُعبَّناً. . بَطَلَثُ ، إلا أنْ يكونَ) المُعيَّنُ (مِنَ النَّصبيبَنِ) أوِ الأَنصِباءِ (سواءً ، واللهُ أعلمُ) ؛ فلا تَبطُلُ ؛ لوصولِ كلِّ منهُم إلىٰ قَدْرِ حقِّهِ ، بخلافِ ما إذا لم يَكُنْ سواءً ؛ لأنَّ ما بَقِيَ لكلِّ لا يكونُ قَدْرَ حقِّهِ ، بل يحتاجُ أحدُهُما إلى الرُّجوعِ على الآخر ، وتعودُ الإشاعةُ .

(ولا يُقسَمُ) قِسْمَةَ إجبارٍ (صِنْفٌ مِنَ المالِ مِعَ غيرِهِ) ؛ كَضَأْنَتَينِ مصريَّةٍ وشاميَّةٍ ، فامتناعُهُما في النَّوعِ أوِ الجنسِ مِعَ غيرِهِ.. بالأَوْلَىٰ ، بخلافِ مُتَّحِدَيِ الصَّنْفِ ؛ لا يمتنعُ فيهِما ذلكَ .

(قلتُ): ليسَ على إطلاقِهِ ، بل (إذا كانتِ الشَّرْكَةُ) لاثنينِ مَثَلاً بالسَّوِيَةِ الْقَيْنِ مَثَلاً بالسَّوِيَةِ القيمةِ ، (وطَلَبَ أحدُهُما جَعْلَ كلَّ لواحدٍ.. فلا إجبارَ) في قِسْمتِهما كذلكَ ؛ سواءٌ تَجَاوَرا أَم تَبَاعَدا ؛ لشِدَّةِ اختلافِ الأغراضِ باختلافِ المَحَالُ والأبنيةِ ، (أو) في (عَبِيدِ أو ثيابٍ) أو غيرِهما (مِنْ نوعٍ.. أُجبِرَ) المُمتنعُ ؛ لقِلَّةِ اختلافِ الأغراضِ فيها ، (أو مِنْ نوعَينِ) أو أكثرَ ؛ كعبدَينِ تُركيَّ وهِنْديُّ ، أو ثوبَينِ إِبْرَيْسَم وكتَّانِ.. (فلا إجبارَ ، واللهُ أعلمُ) ؛ لشِدَةِ اختلافِ الأغراضِ فيها .



هيَ سبعةُ أنواعٍ :

أحدُها : يُقبَلُ فيهِ شاهدٌ واحدٌ ؛ وهوَ رُؤْيةُ هلالِ رمضانَ في الأظهر .

(باب الشهادات)

جمعُ (شهادةِ)^(۱) .

والأصلُ فيها : آياتٌ ؛ كقولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَلَاتَكُتُمُواْ ٱلشَّهَـٰكَةَ﴾ [البقرة : ٢٨٣] ، وقولِهِ : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَتْنِينِ يَجَالِكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٨٣] ٬٬

وتتحقَّقُ : بشاهدٍ ، ومشهودٍ بهِ ، ومشهودٍ لهُ ، ومشهودٍ عليهِ ، وستُعلَّمُ كلُّها .

[أنواعُ الشُّهاداتِ بالنِّسْبةِ للمشهودِ بهِ]

وقَسَمَ الشَّهاداتِ بالنَّسْبةِ للمشهودِ به إلىٰ أنواع ؛ فقالَ : (هيَ سبعةُ أنواع) : (أحدُها : يُقبَلُ فيهِ شاهدٌ واحدٌ ؛ وهوَ رُؤْيةُ هلاكِ رمضانَ في الأظهرِ)^(٣) ؛ قالَ ابنُ عمرَ : (أخبرتُ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ أنِّي رأيتُهُ ، فصامَ وأَمَرَ النَّاسَ

 ⁽١) والشهادة لغة : الحضورُ ، وشرعاً : إخبارُ الشخص بحثَّ لغيره علىٰ غيره بلفظ (أشهدُ) .
 د الياقوت النفيس ١ (ص ٣٣٤) .

 ⁽۲) وأخبار أيضاً ؛ كخبر البخاري (۲۲۱۹) ، ومسلم (۲۲۱/۱۳۸) عن سيدنا ابن مسعود رضى الله عنه : (ليسَ لكَ إلا شاهداكَ أو يمينهُ) .

 ⁽٣) قوله : (هلال رمضان) ؛ أي : وتوابعه ، دون شهر نَذَرَ صومَهُ عند ابن حجر ، خلافاً للرملي . انظر " تحقة المحتاج » مع « الشرواني » (١٠/ ٢٤٥) .

النَّاني : شاهدٌ ويمينٌ ؛ في الأموالِ خاصَّةً .

النَّالثُ : شاهدٌ وامرأتانِ ؛ في الأموالِ ، وعُيُوبِ النِّساءِ خاصَّةً .

الرَّابعُ : شاهدانِ ؛ في الحُدُودِ ، والنَّكاحِ ، والقِصاصِ ، والحُقُوقِ .

بصيامِهِ) رواهُ أبو داودَ وابنُ حِبَّانَ ، وقالَ : (صحيحٌ علىٰ شرطِ مسلمٍ)(١) .

والثَّاني : يُشترَطُ فيهِ اثنانِ ، كغيرِهِ مِنَ الشُّهُورِ .

(النَّاني) : يُقبَلُ (شاهدٌ ويمينٌ ؛ في الأموالِ) وحقوقِها وعُقُودِها ؛ كبيع وإقالةٍ وحَوَالةٍ ، (خاصَّةً) ؛ روئ مسلمٌ وغيرُهُ عنِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهُما : أنَّهُ صلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ قضئ بشاهدٍ ويمينٍ ، قالَ عمرُو بنُ دينارِ الرَّاوي عنِ ابنِ عبَّاس : (وذلك في الأموالِ)(٢) .

(النَّالثُ) : يُقبَلُ (شاهدٌ وامرأتانِ ؛ في الأموالِ وعُيُوبِ النِّسَاءِ) وسائرِ ما يُقبَلْنَ فيهِ (خاصَّةٌ)^(٣) ؛ لعموم قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَاَسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُ لُّ وَأَمْرَأَتَكَانِ﴾ [البدة : ٢٨٧] .

(الرَّابِعُ) : يُقبَلُ (شاهدانِ ؛ في الحُدُودِ ، والنَّكاحِ ، والقِصاصِ ، والحَقُوقِ) النَّي يُقبَلُ فيهِ مَنْ تقدَّمَ وغيرِها ، فيتعيَّنانِ فيما لا يُقبَلُ فيهِ مَنْ تقدَّمَ ؛ روىٰ مالكٌ عنِ الزُّهْرِيُّ : (مَضَتِ السُّنَةُ أَنَّهُ لا تجوزُ شهادةُ النِّساءِ في الحُدُودِ ، ولا في النَّكاح والطَّلاقِ) () ، وقيسَ بالنَّلاقِ ما في معناها ؛ كقِصاصِ ورَجْعةِ ،

 ⁽۱) سنن أبي داود (۲۳٤۲)، صحيح ابن حبان (۳٤٤٧)، ورواه الحاكم (۲۳/۱) ،
 ويحتمل : أنَّ لفظ (والحاكم) سقط من الشارح أو الناسخ ، والله تعالى أعلم .

⁽۲) صحيح مسلم (۱۷۱۲) ، ورواه أبو داود (۳۱۱۰) ، وأحمـــد (۳۲۳/۱) ، والبيهقــي (۱۱۷/۱۰) ، وانظر ^و البدر العنير ، (۱۳۲۶_۱۲۲) .

 ⁽٣) كعيوب النساء ، وسائر ما تختصُّ بمعرفته النساء ، كما سيأتي .

⁽٤) رواه ابن أبي شيبة (٢٩٣٠٧) ، وانظر " البدر المنير " (٩/ ١٧٤ ـ ١٧٥) ، و" التلخيص =

الخامسُ : شاهدانِ ويمينٌ ؛ في سبع مَسائِلَ ذَكَرْناها في (الأيمانِ) .

السَّادسُ : أربعُ نِسُوةٍ ؛ في عُيُوبِ النِّساءِ .

السَّابِعُ: أربعةٌ مِنَ الرِّجالِ ؛ في الشَّهادةِ على الزِّني .

قلتُ : ويكفي في الشَّهادةِ على الإقرارِ بهِ.. اثنانِ في الأظهرِ ، واللهُ أعلمُ .

وإسلامٍ ورِدَّةٍ ، وجَرْحٍ وتعديلٍ ، وموتٍ وإعسارٍ .

(الخامسُ) : يُقبَلُ (شاهدانِ ويمينٌ ؛ في سبعِ مسائلَ ذَكَرْناها في « الأيمانِ ») ، وتقدَّم الكلامُ عليها ثُمَّةً (١) .

(السَّادسُ) : يُقبَلُ (أربعُ نِسُوةٍ ؛ في عُيُوبِ النَّساءِ) الَّتي تحتَ الفَّيابِ ؛ كَبَرَصٍ ورَتَقٍ وقَرَّنٍ ، وفي سائرِ ما تختصُّ بمعرفتِهِ النّساءُ ، أو لا يراهُ الرّجالُ غالباً ؛ كَبَكارةٍ وولادةٍ ، وحيضٍ ورَضَاعٍ ؛ روى ابنُ أبي شيبةَ عنِ الزُّهْريُّ : (مَضَتِ السُّنَةُ أَنَّهُ تجوزُ شهادةُ النِّساءِ فيماً لا يَطَلِعُ عليهِ غيرُهُنَّ مِنْ وِلادةِ النِّساءِ وعيوبِهِنَّ)(٢) ، وقِيسَ بذلكَ ما في معناهُ .

(السَّابِعُ) : يُقبَلُ (أربعةٌ مِنَ الرَّجاكِ ؛ في الشَّهادةِ على الرِّنيٰ) ؛ قالَ تعالىٰ : ﴿ وَالَّذِينَ رَبُونَ الْمُحَصَنَكِ ثُمُ لَرَ يَأْتُوا إِلَّارِيَةَ شُهَادًة . . ﴾ الآية [النور : ٤] .

(قلتُ : ويكفي في الشَّهادةِ على الإقرارِ بهِ) ؛ أي : بالزَّنيٰ . . (اثنانِ في الأُظهرِ ، واللهُ أعلمُ) ، كغيرِهِ ، والثَّاني : لا ، بل لا بُدَّ فيهِ مِنْ أربعةٍ ؛ كفعلِهِ ، ولا بُدَّ في الشَّهادةِ بالزِّنيٰ مِنْ ذِكْرِهِ مُفسَّراً ؛ فيقولونَ : (رَأَيْناهُ أَدْخَلَ ذَكَرَهُ ـ أُو قَدْرَ

الحبير ، (٤/ ٣٨٠)، و المدونة ، (٤/ ٢٥-٢٦)، وقوله : (مضت الشُّة) ؛ أي : استقرَّتْ .

⁽١) انظر (٢/ ١٦٤_ ١٦٥) .

⁽٢) المصنف (٢١٠٩٨).

وإنْ رَجَعُوا عنِ الشَّهادةِ : فإنْ كانَ قبلَ الحُكْمِ.. لم يَحكُمْ ، أو بعدَهُ.. غَرِمُوا في العِبَثْقِ والطَّلاقِ والقتلِ والقطعِ والوقفِ وغيرِها ، وكذا في الأموالِ على الأظهر .

الحَشَفَةِ منه - في فَرْجِها على سبيلِ الزِّني) .

[حُكْمُ الرُّجوع عنِ الشَّهادةِ]

(وإنْ رَجَعُوا) ؛ أي : الشُّهُودُ (عنِ الشَّهادةِ : فإنْ كانَ) رجوعُهُم (قبلَ الحُكُمِ () . لم يَحكُمْ) بها الحاكمُ () ؛ لأنَّهُ لا يدري أَصَدَقُوا في الأوَّلِ أم في الثَّاني ، فلا يبقى ظنُّ الصَّدْقِ فيها .

(أو بعدَهُ) وقبلَ استيفاءِ مالِ.. استُوفِيَ ، أو عُقُوبةِ.. فلا ؛ لأنَّها تَسقُطُ بالشُّبهةِ ، والرُّجُوعُ شُبْهةٌ ، والمالُ لا يسقطُ بها ، أو بعدَ الاستيفاءِ.. (غَرِمُوا) للمشهودِ عليهِ (في العِنْقِ والطَّلاقِ) البائنِ (والقتلِ والقطعِ والوقفِ وغيرِها) ؛ كالرَّضاعِ المُحرِّمِ واللَّعانِ ؛ لتفويتِهِم عليهِ حَقَّهُ ؛ فلو قالوا في القتلِ : (تَعَمَّدُنا شهادةَ الزَّنى حدَّ المُعادةَ الزَّنى حدًّ الفَلفِ ، في حَدَّونَ في شهادةِ الزَّنى حدً القذفِ ، ثمَّ يُرجَمُونَ ، ولو رَجَعُوا عنِ الشَّهادةِ بطلاقِ رجعيً .. فلا غُرمَ ؛ إذ لم يُعوِّنُوا شيئاً ، فإنْ لم يُراجِعْ حتى انقضتِ العِدَّةُ .. الْتَحَقَى بالبائنِ وغَرِمُوا ، وقيلَ : لا بُتقصيرِه بتركِ الرَّجعةِ .

(وكذا) يَغرَمُونَ لهُ (في الأموالِ على الأظهرِ)؛ لحصولِ الحَيْلُولةِ بشهادتِهم.

⁽١) أي : ولو بعد ثبوت شهادتهم . (شرقاوي ١ (٢/٥٠٣) .

 ⁽۲) أي : امتنع عليه حكمُهُ بها وإنْ أعادوها بعد ذلك ؟ لأنَّه لا يدري. . . إلى آخره ، ولزوال سبب الحكم . انظر و حاشية الشرقاوي) (/ ٥٠٣/٢) .

 ⁽٣) ويُعْسَقُون بذلك ، فإنْ رجعوا دون قولهم ذلك . فلا يُعْسَقُون . انظر (أسنى المطالب)
 (٣٨١/٤) .

والثَّاني : لا وإنْ أَتَوْا بما يُفضِي إلى الفَوَاتِ ؛ كمَنْ حَبَسَ المالكَ عن ماشيتِهِ حتى ضاعث^(١) .

وقد يُصدِّقُ المشهودُ لهُ الشُّهُودَ في الرُّجوع ، فيلزمُهُ ردُّ المالِ .

والتَّرجيحُ مِنْ زيادتِهِ ، وكذا قولُهُ : (إنْ كانَ قبلَ الحُكْمِ لم يَحكُمْ)(٢) .

ومتىٰ رَجَعُوا كَلُّهُم.. وُزُعَ عليهِمُ الغُرُمُ بالسَّوِيَّةِ ، أو بعضُهُم وبَقِيَ منهُم نصابُ (٢٠).. فلا غُرُمَ على الرَّاجع ؛ لقيامِ الحُجَّةِ بَمَنْ بَقِيَ ، وإنْ نَقَصَ النَّصابِ ولم تَزِدِ الشُّهُودُ عليهِ النَّصابِ ؛ كثلاثةٍ رَجَعَ منهُمُ اثنانِ.. غَرِمَ الرَّاجعُ القِسْطَ مِنَ النَّصابِ ، وقيلَ : مِنَ العددِ ؛ فَيَغرَمانِ النَّصفَ على الأوَّلِ ، والتَّلُيْنِ على النَّانِي .

[شروطُ الشَّاهدِ]

(وشرطُ الشَّاهدِ) ؛ أي : شرائطُهُ كما في « اللُّبابِ »(٥). . (سبعةٌ) :

(الإسلامُ) ؛ فلا تُقبَلُ شهادةُ كافرِ ولو علىٰ مِثْلِهِ ؛ لقولِهِ تعالىٰ : ﴿ شَهِيدَيْنِ مِن يَجَالِكُمْ ﴾ [البقر: ٢٨٦] ، والكافرُ ليسَ مِنْ رجالِنا .

 ⁽١) قال الرافعي : (ولعلَّ صورتَهُ فيما إذا لم يقصدْ منعَهُ عن الماشية ، وإنَّما قصد حبسَهُ فأفضى
الأمرُ إلىٰ هلاكها ؛ فإنَّ المُتولِّي حكىٰ وجهين في الضمان فيما لو منعه سقي زرعه حتىٰ فسد) .
 انظر ٩ الشرح الكبير ٥ (٥ / ٤٠٤) ، و٩ تحرير الفتاوى ٥ (٢ / ١٨٥) .

⁽٢) نصَّ الماتن عليها في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق١٣٠) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٢١ ٤) .

 ⁽٣) كما إذا رجع مِنَ الثلاثة واحدٌ فيما يثبتُ بشاهدَين ؛ كغير زنى . انظر ٥ نهاية المحتاج ١ (٨/ ٣٣١).

⁽٤) فإذا شَهِدَ اثنان فيما يثبتُ بهما ؛ كالقتل ، ثمَّ رَجع أحدُهُما. . فعليه النصفُ . • بداية المحتاج ، • (٤) . (٥١٨/٤) .

 ⁽٥) اللباب (ص٣٠٣) ، وهاذه الشروط تُعتبَرُ عند التحقّل والأداء في النكاح ، وعند الأداء فقط في غيره . • شرقاوي » (٢/ ٥٠٥) .

والبلوغُ ، والعقلُ ، والحُرِّيَّةُ ، والعدالةُ ، والبَصَرُ ، وألَّا يكونَ مُغفَّلاً .

قلتُ : ويُشترَطُ فيهِ أيضاً المُرُوءةُ ؛ وهيَ التَّخلُّقُ بخُلُقِ أمثالِهِ في زمانِهِ ومكانهِ ، واللهُ أعلمُ .

(والبلوغُ ، والعقلُ) ؛ فلا تُقبَلُ شهادةُ صبيٍّ ومجنونِ ؛ لأنَّهُ إذا لم تُقبَلُ شهادتُهُما علىٰ أَنْفُسِهما. . فعلىٰ غيرهِما أَوْلىٰ .

(والحُرِّيَّةُ) ؛ فلا تُقبَلُ شهادةً مَنْ فيهِ رِقٌ ؛ لأنَّهُ ناقصُ الحالِ قليلُ المُبالاةِ ، فلا يَصلُحُ لهنذهِ الأمانةِ .

(والعدالةُ)(١) ؛ فلا تُقبَلُ شهادةُ فاستِ ؛ لقولِهِ تعالىٰ : ﴿ إِن جَآءَكُمُ فَاسِقُ بِنَبَا ٍ فَنَسَبَيْنُواْ﴾ [الحجرات : ٦] .

نَعَمْ ؛ إِنْ كَانَ فِسقَّهُ بِتأويلِ ؛ كذي بِدْعةٍ (٢). . قُبِلَتْ شهادتُهُ .

(والبَصَرُ) ؛ فلا تُقبَلُ شهادةُ أعمىٰ ؛ لانسدادِ طريقِ المعرفةِ عليهِ معَ اشتباهِ الأصواتِ ، إلا في مواضعَ تأتي في (باب أحكام الأعمىٰ)(٣) .

(وألَّا يكونَ مُغفَّلاً) ؛ إذِ المُغفَّلُ الَّذي لا يضبطُ لا يُوثَقُ بقولِهِ ، ولا يَقدَحُ الغَلَطُ اليسيرُ ؛ لأنَّ أحداً مِنَ النَّاسِ لا يَسلَمُ منهُ .

(قلتُ : ويُشترَطُ فيهِ أيضاً المُرُوءةُ) لهُ ؛ (وهيَ التَّخَلُقُ بِخُلُقِ أَمثالِهِ في زمانِهِ ومكانِهِ^(٤) ، واللهُ أعلمُ) ؛ فالأكلُ أوِ الشُّرْبُ في سوقٍ لغيرِ سُوقيُّ^(٥) ، والمشيُّ

⁽۱) أي : بعدم ارتكاب كبيرة ، أو إصرار على صغيرة ، ولم تغلب طاعات عمره الغالب على معاصيه . وشرقاوي ١ (٢/ ٥٠٥) .

⁽٢) أي : لا يكفر ولا يفسق ببدعته ، وإلا فلا تقبل . انظر • الإقناع ، (٢/ ٣١٥) .

⁽٣) انظر (٢/٤٤٧_٥٤٧).

⁽٤) وذلك لأنَّها لا تنضبط ، بل تختلفُ باختلاف الأشخاص والبلدان . ﴿ أَسَنَى المطالبِ ﴾ (٤/ ٣٤٧).

⁽٥) وهـٰذا إذا كان دون عذر ، فإن كان عذرٌ ؛ كأنْ غلبه جوعٌ أو عطشٌ واضطرَّ إلىٰ ذلك. . فإنَّهُ=

فيهِ مكشوفَ الرَّأْسِ ، وقُبْلةُ زوجتِهِ أو أَمَتِهِ بحَضْرةِ النَّاسِ ، وإكثارُ حكاياتٍ مُضْحِكةٍ بينَهُم.. يُسقِطُها ؛ لإشعارها بالخِسَّةِ .

وسَكَتَ عن اشتراطِ النُّطْقِ ؛ لأنَّ الشَّهادةَ لا تتأدَّىٰ بدونِهِ (١) .

[حُكْمُ الشَّهادةِ على الشَّهادةِ في غير الحدودِ]

(وتجوزُ الشَّهادةُ على الشَّهادةِ) ؛ للحاجةِ إليها ؛ فإنَّ شُهُودَ الواقعةِ قد يموتونَ أو يَغِيبُونَ ، ولأنَّ الشَّهادةَ حقَّ لازمٌ ، فتَنْبُثُ بالشَّهادةِ ، كالإقرارِ .

وتَحَمُّلُها: بأنْ يَسترعِيَهُ الأصلُ^(٢)؛ فيقولَ: (أنا شاهدٌ بكذا، وأُشهِدُكَ على شهادتي)، أو بسمعَهُ يشهدُ عندَ قاضٍ، أو يعلى شهادتي)، أو يسمعَهُ يشهدُ عندَ قاضٍ، أو يقولَ: (أَشْهَدُ أَنَّ لَفُلانٍ على فُلانٍ كذا عن ثمنِ مَبيع) أو غيرِهِ.

ولْيُبيِّنِ الفرغُ عندَ الأداءِ جهةَ التَّحمُّلِ ، فإنْ لم يُبيِّنْها ووَثِقَ القاضي بعِلْمِهِ. . فلا بأسَ ؛ كأنْ يقولَ : (أشهدُ علىٰ شهادة فُلانِ بكذا) .

وشَرْطُ قَبُولِها : تَعَذُّرُ أَو تَعَشُّرُ الأصلِ بموتِ أَو عَمَى أَو مرضٍ يَشُقُّ بهِ حُضُورُهُ ، أَو غَيْبَتِهِ لَفوقِ مسافةِ عَدُوىٰ ، وأَنْ تُسمَّى الأصولُ لتُعرَفَ عدالتُهُم^(٣) ، ولا يُسْترَطُ أَنْ تُزِكِّيُهُمُ الفروعُ ، فإنْ زَكَّوْهُم. . قُبِلَ منهُم .

لا يُسقِطُها ، وكذلك لو كان صائماً وقصد المبادرة لسنة الفطر . انظر و حاشية الشرقاوي ،
 (٥٠٦/٢) .

 ⁽١) وسكت أيضاً عن اشتراط السمع ، وعن الرشد ، وعن عدم الاتهام . انظر (الياقوت النفيس)
 (ص ٣٣٦-٣٣٧) .

⁽٢) أي : يلتمسَ منه رعايةَ الشهادة وحفظُها . ﴿ أَسَنَّىٰ ﴾ (٣٧٨) .

 ⁽٣) ويُشترَطُ أيضاً تبيينُ الفرعِ عند الأداء جهة التحمُّل . انظر ا تعليق باغيثان على القوت ا
 (٣٤) .

ويشهدُ علىٰ كلِّ واحدٍ مِنْ شاهدَي الأصل شاهدانِ .

قلتُ : الأظهرُ : أنَّهُ تكفي شهادةُ اثنَينِ على الشَّاهدَينِ ، واللهُ أعلمُ .

وهل تجوزُ في الحُدُودِ ؟ قولانِ .

قلتُ : الأظهرُ : جوازُها في عُقُوبةٍ لآدميٌّ ، دونَ حُدُودِ اللهِ تعالىٰ ، واللهُ أُعلمُ .

ولا تُقبَلُ شهادةُ ستَّةِ لستَّةِ : العبدِ لسيِّدِهِ ، والسَّيِّدِ لعبدِهِ ، والوالدِ لولدِهِ ، والولدِهِ ، والولدِهِ ، والولدِهِ .

(ويشهدُ علىٰ كلِّ واحدٍ مِنْ شاهدَيِ الأصلِ شاهدانِ) ؛ لأنَّ شهادتَهُما علىٰ واحدِ قائمةٌ مَقَامَ شهادتِهِ ، فلا تقومُ مَقَامَ شهادةِ غيرِهِ كشهادتِهِ .

(قلتُ : الأظهرُ : أنَّهُ تكفي شهادةُ اثنينِ على الشَّاهدَينِ ، واللهُ أعلمُ) ، كما لو شَهدًا على مُقرَّين .

[حُكْمُ الشَّهادةِ على الشَّهادةِ في الحُدُودِ]

(وهل تجوزُ) الشَّهادةُ على الشَّهادةِ (في الحُدُودِ ؟ قولانِ) .

(قلتُ : الأظهرُ : جوازُها في عُقُوبةٍ لآدميًّ) ؛ كقَوَدٍ وحدٌ قَذْفِ ، (دونَ حُدُودِ اللهِ تعالىٰ) ؛ كحدٌ الرِّنىٰ والشُّرْبِ ، (واللهُ أعلمُ) ؛ لأنَّ حقَّهُ تعالىٰ مبنيٌّ على المُساهَاةِ ، بخلافِ حقَّ الآدميُّ .

والنَّاني : تجوزُ في حُدُودِ اللهِ تعالىٰ أيضاً ؛ لأنَّها مِنَ الحُقُوقِ الَّتِي تَثَبُّتُ بالشَّهادةِ ، ويجبُ استيفاؤُها إذْ ذاكَ ، فكانتْ كحقُّ الآدميُّ .

[مَوانعُ قَبُولِ الشَّهادةِ]

(ولا تُقبَلُ شهادةُ ستَّةٍ لستَّةٍ) ؛ للتُّهُمةِ : شهادةُ (العبدِ لسيِّدِهِ ، والسَّيِّدِ لعبدِه ، والوالدِ لولدِهِ ، والولدِ لوالدِهِ ، والولدِ لوالدتِهِ ، والوالدةِ لولدِها) . قلتُ : شهادةُ العبدِ مردودةٌ مطلقاً ، وشهادةُ السَّيِّدِ لعبدِهِ هيَ شهادةٌ لنَفْسِهِ ، ولو عَبَّرَ عنِ الأربعةِ الأخيرةِ : بأنَّهُ لا تُقبَلُ شهادةُ أصلِ لفرعٍ ، ولا فرعٍ لأصلِ . لكانَ أَخْصَرَ وأَعَمَّ ، وتُقبَلُ شهادتُهُما علىٰ أبيهِما بطلاقِ ضَرَّةٍ أمُّهما أو قذفِها في الأظهر ، واللهُ أعلمُ .

وتُقبَلُ شهادةُ أحدِ الزَّوجَينِ للآخَرِ ، والأخ لأخيهِ .

(قلتُ : شهادةُ العبدِ مردودةٌ مطلقاً) مِنْ غيرِ تقييدِ بسيَّدهِ ، كما عُلِمَ ممَّا مَرِّ ، وهاذا غيرُ مرَّ ، وهاذا غيرُ مرَّ ، وهاذا غيرُ على النَّكاحِ ونحوهِ . فلا تُعَدُّ ممَّا ذُكِرَ ، وهاذا غيرُ ظاهرِ في شهادتِه لهُ بالنَّكاحِ ونحوهِ .

(ولو عَبَّرَ عنِ الأربعةِ الأخيرةِ : بأنَّهُ لا تُقبَلُ شهادةُ أصلٍ لفرعٍ ، ولا فرعٍ لأصلِ . . لكانَ أَخْصَرَ وأَعَمَّ)(٢) .

(وتُقبَلُ شهادتُهُما) ؛ أي : شهادةُ فرعَينِ (علىٰ أبيهِما بطلاقِ ضَرَّةِ أَمُهِما أو قنفِها في الأظهرِ^{٣)} ، واللهُ أعلمُ) ؛ إذ لا تُهُمةَ في ذلكَ .

والنَّانِي : لا تُقبَلُ ؛ لأنَّ أمَّهُما تنتفعُ بذلكَ .

والأوَّلُ قالَ : لا عِبْرةَ بِمِثْلِ هـٰذا الانتفاع .

(وتُقبَلُ شهادةُ أحدِ الزَّوجَينِ للآخَرِ، و) شهادةُ (الأخِ لأخيهِ)؛ إذْ لا تُهُمةَ .

⁽۱) انظر (۲/۱۹۹) .

⁽٢) وقد عبَّر بذلك الشارح في (تحرير تنقيح اللباب) (ص ١٧٥) .

⁽٣) قوله : (بطلاق ضرَّة أمُهما) ، وصورتُهُ : أنْ تكونَ الضرَّة هي المُدَّعية ؛ بأن ادَّعت أنَّ زوجَها طلقها ، وأقامت ولديه يشهدان ، أو شهدا بذلك حسبة مِنْ غير سَبَق دعوى ، فإنْ كان المُدَّعي الأب لإسقاط نفقة ونحوها . لم تُعبَل شهادتُهما ؛ للتهمة ، وكذا لو ادَّعتُهُ أمُهُما . انظر * نهاية المحتاج » (١٠٠٣/٣) ، و • حاشية الشرقاوي » (١٠٨/٣) .

ومَنْ رُدَّتْ شهادتُهُ لمعنى فزالَ ، فأعادَها.. قُبِلَتْ ، إلا الفاسقَ بعدَ التَّوبةِ.. والأظهرُ في تعارضِ البيِّنتَينِ : سقوطُهُما ،

(ومَنْ رُدَّتْ شهادتُهُ لمعنىً) ؛ ككفرِ ظاهرِ ورِقِّ وصِباً ، (فزالَ ، فأعادَها. . قَبِلَتْ) ؛ إذْ لا عارَ عليهِ فيما لأجلِهِ رُدَّتْ شهادتُهُ ، (إلا الفاسقَ) (١٠ ؛ فإنَّهُ إذا أعادَها (بعدَ التَّوبةِ) لا تُقبَلُ ؛ لأنَّهُ يُخفي فِسْقَهُ ، والرَّدُّ يُظهِرُهُ ، فيسعىٰ في دفعِ عارِ الرَّدُ السَّابقِ .

وكالفاسق : العدوُ ، ومَنْ لا مُرُوءةَ لهُ ، ومَنْ غَلِطَ في شهادتهِ الأُولى ، ومَنْ خَلِطَ في شهادتهِ الأُولى ، ومَنْ شَهِدَ حُدَّ بشهادتهِ بالزُّن لنقصِ العددِ ، ثمَّ أعادَها معَ مَنْ يَيَمُّ بهِ العددُ ، ومَنْ شَهِدَ لمُكاتَبِهِ بشيءِ ، أو لعبدِهِ بنكاحٍ أو نحوهِ ، فرُدَّتْ شهادتُهُ ، ثمَّ أعادَها بعدَ عِنْههما .

[حُكْمُ تعارضِ البيّنتينِ]

(والأظهرُ في تعارضِ البيِّتتينِ^(٢) : سقوطُهُما) ؛ فلوِ ادَّعَىٰ كلِّ مِنِ اثنينِ عَيْناً في يدِ ثالثِ لم يُقِرَّ بأنَّها لأحدِهِما ، وأقامَ كلَّ منهُما بيَّنةً بها. . سَقطَتا ؛ لتناقضِ مُوجَبِهِما^(٣) ، فأَشْبَها الدَّليلَينِ إذا تعارَضَا ولا مُرجِّحَ ، فيُصارُ إلى التَّحليفِ ، فيَحلفُ لكلِّ منهُما يميناً .

وترجيحُ سقوطِهِما مِنْ زيادتِهِ (٤) .

 ⁽١) عبارة الشارح في (التحوير) (ص ١٧٦) : (إلا مَنْ يُتَّهم) ، وهي أَوَّلني ؛ لأنَّها تشمل الأمور الآتة .

 ⁽۲) وذلك بأن لم تُؤرّخا بتاريخينِ مختلفين ؛ بأن أطلقتا ، أو أزّختا بتاريخ واحد ، أو أطلقت إحداهما وأزّخت الأخرى . • شرقاري • (٥٠٨/٢) .

⁽٣) بفتح الجيم ؛ وهو الملكُ . ﴿ شرقاوي ﴾ (٥٠٨/٢) .

⁽٤) نصَّ الماتن عليها في (دقائق التنقيح) (ق ١٣٠) ، وانظر (اللباب) (ص ١١٢) .

والنَّاني : تُستعمَلانِ ؛ إمَّا بالوقف ، أو القسْمةِ ، أو القُرْعةِ ؛ أقوالٌ .

(والنَّاني : تُستعمَلانِ) ؛ صيانة لهُما عنِ الإلغاءِ بقَدْرِ الإمكانِ ، فتُنزَعُ العينُ منهُ ، وعليهِ : تُستعمَلانِ (إمَّا بالوقفِ) حتى يتبيَّنَ الأمرُ أو يَصطَلِحا ؛ كما لو زَوَّجَها وليَّانِ مُرتَّباً وجُهِلَ السَّابقُ ، (أوِ القِسْمةِ) بينَهُما ؛ أي : يكونُ لكلُّ منهُما نصفُها ؛ لاستواءِ حُجَّتَيْهِما ، (أوِ القُرْعةِ) ؛ فيأخذُها مَنْ خرجتْ قُرْعتُهُ .

فهنذهِ (أقوالٌ) ثلاثةٌ ؛ قالَ الإمامُ تَبَعاً للقاضي : (أَعْدَلُها الأوَّلُ)(١٠ ، وصَحَّحَهُ الفارِقيُّ (٢٠ ، وفي " البيانِ » عنِ الرَّبيع : أنَّهُ أصحُّ (٣) .

فإنْ أَقَرَ النَّالَثُ بأنَّها لأحدِهِما (٤) . . رُجِّحتْ بيَّنتُهُ ، ولو كانتِ العينُ في يدِهِما وأقاما بيُنتينِ . . بَقِيَتْ في يدِهِما كما كانتْ علىٰ قولِ السُّقُوطِ ، وتُجعَلُ بينَهُما علىٰ قولِ السُّقُوطِ ، وتُجعَلُ بينَهُما علىٰ قولِ القِسْمةِ ، ولا يَجِيءُ الوقفُ ، وفي القُرْعةِ وجهانِ .

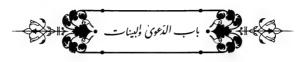


 ⁽۱) نهاية المطلب (۱۰۲/۱۹)، وانظر دالتهذيب، (۸/۳۲۹)، ودتحرير الفتاري، (۳/۷۰۷).

⁽٢) انظر (النجم الوهاج) (١٠/ ٤٣٢) .

 ⁽٣) البيان (١٦٤/١٣) ، وانظر (المهمات ٥ (١٦٢/٩) ، و (توشيح التصحيح) (ق٣٠٣) ،
 و (تحرير الفتاوي ٥ (٣/ ٧٥٧) .

⁽٤) أي : قبل البيئة أو بعدُها . ﴿ تحفة المحتاج ؛ (٣٢٦/١٠) .



لا تُسمَعُ دَعْوىٰ مُحالٍ ؛ كمِثْلِ أُحُدٍ ذَهَبًا أو فضَّةً ، أو

(باب الدّعويٰ ولبينات)

الدَّعُوىٰ لغةً : الطَّلَبُ ، وشرعاً : إخبارٌ للحاكمِ بحقٌ علىٰ غيرِهِ علىٰ وجهٍ مخصوصِ(١) .

وأُفرِدَتْ ؛ لأنَّ حقيقتَها واحدةٌ ، وجُمِعَتِ (البيِّناتُ) ؛ لاختلافِها .

والأصلُ في ذلكَ : خبرُ " الصَّحيحَينِ " : " لو يُعطى النَّاسُ بدَعُواهُم. . لَادَّعَىٰ ناسٌ دماءَ رجالٍ وأموالَهُم ، وللكنَّ اليمينَ على المُدَّعَىٰ عليهِ "^(٢) ، وفي " البَيْهَةِيِّ " بإسنادِ حسنِ : " البيَّنةُ على المُدَّعي ، واليمينُ علىٰ مَنْ أَنْكَرَ "^(٣) .

وإِنَّمَا كَانَتِ البَيْنَةُ عَلَى المُدَّعَى ؛ لأَنَّهَا حُجَّةٌ قُويَّةٌ ؛ لانتفاءِ التَّهُمةِ ، وجانبُهُ ضعيفٌ ؛ لأنَّهُ يدَّعي خلافَ الظَّاهرِ ، فكُلِّفَ الحُجَّةَ القريَّةَ ليُمْوَّيَ بها ضعفَهُ ، وعكسُهُ المُدَّعِيٰ عليهِ ، فاكتُهِيَ منهُ بالحُجَّةِ الضَّعِيفةِ .

(لا تُسمَعُ دَعُوىٰ مُحالِ^(؛) ؛ كمِثْل) جبل (أُحُدِ ذَهَباً أو نضَّةً ، أو) دَعُوىٰ

 ⁽١) قوله: (للحاكم)؛ أي: أو المُحكَّم، وقوله: (بحقُ)؛ أي: للمُدَّعي، ويُشترَط
حضورُ الخصمِ لها ولإقامة البيَّنة عليه عند الحاكم. انظر (تعليق باغيثان على القوت)
 (٣٤٧).

⁽٢) صحيح البخاري (٤٥٥٢) ، صحيح مسلم (١٧١١) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

⁽٣) السنن الكبرى (١٠/ ٢٥٢) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضى الله عنهما .

⁽٤) انظر شروط الدعوي في « الياقوت النفيس » (ص ٣٤٣ ـ ٣٤٣) .

ما أَبْطَلَهُ الشَّرعُ ؛ كثمنِ خمرٍ أو خِنْزِيرٍ أو حُرٌّ ؛ ومَنْ لا عبارةَ لهُ ؛ كصبيٌّ أو مجنونٍ ، وفي معناهُما : المحجورُ عليهِ لسَفَهِ .

قلتُ : ليسَ في معناهُما ؛ فدَعْواهُ مسموعةٌ ، واللهُ أعلمُ .

وإذا صَحَّتِ الدَّعْوىٰ : فإنْ أَفَرَّ المُدَّعىٰ عليهِ ، وإلا حُلِّفَ إنْ لم تَكُنْ بيَّنةٌ ، إلا في خمس مسائل : أنْ يُدَّعىٰ بلوغُ صبيًّ فيُنكِرَ، أو علىٰ إنسانِ عينٌ ، فيقولَ :

(مَا أَبْطَلَهُ الشَّرعُ ؛ كثمنِ خمرٍ أو خِنْزِيرٍ أو حُرَّ) ؛ للنَّهيِ عنهُ ، (و) دَعُوىٰ (مَنْ لا عبارةَ لهُ ؛ كصبيَّ أو مجنونِ ، وفي معناهُما : المحجورُ عليهِ لسَفَهِ) .

(قلتُ : ليسَ) هوَ (في معناهُما) ؛ لأنَّه مُكلَّفٌ ، ولا تعلُّقَ للحَجْرِ بدَعُواهُ ؛ (فَدَعُواهُ مسموعةٌ ، واللهُ أعلمُ) .

(وإذا صَحَّتِ اللَّعُوىٰ : فإنْ أَقَرَّ المُدَّعَىٰ عليهِ) بالحقِّ . . فذاكَ ، (وإلا) ؛ بأنْ أَنكَرَ . . (حُلِّفَ إِنْ لَم تَكُنْ بِيَّنةٌ)(١) ، فإنْ كانتْ . . عُمِلَ بِما شَهِدَتْ بهِ ؛ لخبر البَيْهَقِيِّ السَّابِقُ^(٢) .

[المسائلُ الَّتي لا يُحلَّفُ فيها المُدَّعيٰ عليهِ]

(إلا في خمس مسائل) لا يُحلَّفُ فيها المُدَّعيٰ عليهِ :

إحداها : (أَنْ يُدَّعَىٰ بلوغُ صبيٍّ) عليهِ (فَيُنْكِرَ) ؛ فلا يُحلَّفُ ؛ لأنَّ حَلِفَهُ يُمْبِتُ صِباهُ ، والصَّبِيُّ لا يُحلَّفُ^(٢) .

وثانيتُها: مَا ذَكَرَهُ بَقُولِهِ: (أَوَ) يُدَّعِينَ (عَلَيْ إِنسَانِ عَينٌ ، فيقُولَ:

 ⁽١) فإنْ نكل.. حكم الحاكمُ بنُكُوله، وردَّ البمينَ على المُدَّعي، فإنْ حلف.. استحقَّ.
 د الياقوت النفيس ١ (ص ٢٤٣ ـ ٣٤٥) .

⁽٢) انظر (٢/٥٠٧).

 ⁽٣) نعم ؛ الكافر المَشْيِئُ الذي أنبت وقال : (تعجَّلتُ الإنباتَ).. يُحلَّفُ ؛ لسقوط القتل ؛ بناءً على أنَّ الإنبات علامةٌ للبلوغ . • تحفة الطلاب • (ص١٣٧) .

(هيَ لولدي الطُّفْلِ) ، وفيهِ قولٌ آخَرُ ؛ أنَّهُ يُحلَّفُ .

قلتُ : الأظهرُ : أنَّهُ يُحلَّفُ أنَّهُ لا يلزمُهُ تسليمُها ، واللهُ أعلمُ .

وأَنْ يُدَّعَىٰ عليهِ عَقْدانِ في عَقْدٍ ؛ كنكاحٍ وبيعٍ وإجارةٍ ، فَيُثِرَّ بأحدِهِما ويُنكِرَ الآخَرَ ، وفيهِ قولُ ثانِ ؛ أنَّهُ يُحلَّفُ للآخَر .

(وقف على الفقراء) ، أو : (لرجل لا أَعرِفُهُ) ، أو : (وقف على الفقراء) ، أو : (وقف على الفقراء) ، أو : (مسجد كذا) ؛ فتنصرف عنه الخصومة ؛ لأنّه تبرّاً مِن العين ، فلا يُحلَف ، وينزِعُها الحاكمُ مِنْ يدِهِ ، فإنْ أقامَ المُدّعي بيّنة على استحقاقِها . أَخَذَها ، وإلا خَفْظها إلى أنْ يظهرَ مالكُها ، (وفيه قول آخرُ ؛ أنّه) لا تنصرف عنه الخُصُومة ، ولا تُنزَعُ العينُ منه ، بل (يُحلّف) ؛ لأنّ الظّاهرَ أنّ ما بيدِهِ مِلْكُهُ ، وما صَدَرَ عنه ليس بهْزِيل ، وهذا هوَ الأظهرُ ؛ كما قال :

(قلتُ : الأظهرُ : أنَّهُ يُحلَّفُ أنَّهُ لا يلزمُهُ تسليمُها) إنْ لم تَكُنْ بيَّنةٌ بها ، (واللهُ أعلمُ) .

وإنْ أَقَرَّ بها لمُعيَّنِ حاضرِ تُمكِنُ مُخاصَمتُهُ وتحليفُهُ.. سُبْلَ؛ فإنْ صَدَّقَهُ.. صارتِ الخُصُومةُ معَهُ ، وإنْ كَذَّبَهُ.. تُرِكَ في يدِ المُقِرَّ^(۱) ، وإنْ أَقَرَّ بها لغائبٍ.. انصرفتِ الخُصُومةُ عنهُ ، ووُقِفَ الأمرُ حتىٰ يَقدَمَ الغائبُ ؛ فإنْ كانَ للمُدَّعي بيّنةٌ.. قُضِيَ بها ، وإلا فلهُ تحليفُ المُدَّعىٰ عليهِ أنَّهُ لا يلزمُهُ تسليمُهُ إليهِ .

(و) ثالثتُها : (أَنْ يُدَّعَىٰ عليهِ عَقْدانِ في عَقْدٍ) واحدٍ ؛ (كنكاحٍ وبيعٍ وإجارةٍ) وغيرِها ، (فيُقِرَّ بأحدِهِما ويُنكِرَ الآخَرَ) ؛ فلا يُحلَّفُ للآخَرِ ؛ بناءً علىٰ عدم صحَّةِ الجمعِ بينَ عقدَينِ ، (وفيهِ قولٌ ثانٍ ؛ أنَّهُ يُحلَّفُ للآخَرِ) .

⁽١) قوله : (تُرِكَ) ؛ أي : المذكور ؛ وهو العين ، والأَوْلَى : التأنيث ، ومثلُ ذلك يُقال في (تسليمُهُ) الآتي قريباً .

قلتُ : هوَ الأظهرُ ؛ بناءً على صِحَّةِ الجمعِ بينَ عقدَينِ ، واللهُ أعلمُ . أو يُدَّعىٰ على حاكم جَوْرٌ في حُكْم ، أو على شاهدِ شهادةُ زُورٍ . ولا يمينَ في حدَّ ، إلا في اللِّعانِ ، والقذفِ . والحَلِفُ على البَتِّ ؛ نَفْياً كانَ أو إثباتاً إذا كانَ علىٰ فعل

(قلتُ : هوَ الأظهرُ ؛ بناءً علىٰ صِحَّةِ الجمعِ بينَ عقدَينِ) ، وهوَ الأظهرُ ،

ورابعتُها وخامستُها : ما ذَكَرَهُ بقولِهِ : (أو يُدَّعَىٰ علىٰ حاكمٍ جَوْرٌ في حُكُمٍ ، أو علىٰ شاهدٍ شهادةُ زُورٍ) ؛ فلا يُحلَّفانِ ؛ لأنَّهُما أمينانِ شرعاً ، ولو فُتِحَ بأَبُ تحليفِهما . . لاشتدَّ الأمرُ ، ورَغِبَ القُضاةُ عنِ القضاءِ ، والشُّهُودُ عن أداءِ الشَّهادةِ .

[اليمينُ في الحدودِ]

(ولا يمينَ في حدَّ ('' ؛ لأنَّه يُدرَأُ بالشَّبْهةِ ، (إلا في) حدَّ (اللَّعانِ) ؛ فلكلَّ مِنَ النَّوجَينِ أَنْ يُلاعِنَ (') ؛ لأنَّ فيهِ دَرْأَ حدُّ ، (و) إلا في حدَّ (القذفِ) ؛ فللقاذفِ أَنْ يُحلِّفَ المقذوفَ أنَّهُ لم يَزُنِ ؛ لذلكَ (") ، واستثناءُ الشَّيخِ أبي حامدِ معَ ذلكَ القَسَامةَ (اللَّهَ على بصحيح .

[الحَلِفُ يكونُ على البتِّ]

(والحَلِفُ) يكونُ (على البَتِّ ؛ نَفْياً كانَ أو إثباتاً إذا كانَ علىٰ فعلِ

(واللهُ أعلمُ) .

 ⁽١) صورتُه : أنْ يدَّعيَ إنسانٌ على آخَرَ أنَّهُ زنن أو شرب الخمر أو نحو ذلك ، فأنكر المُدَّعئ عليه ؟
 فلا يُحلَّفُ على نفي ذلك . ٩ شرقاوي ٩ (١٩ / ١١ ٥) .

⁽٢) زاد في بعض النسخ : (الآخر)، وشُطب عليه في (أ).

 ⁽٣) أي: الأنَّ فيه دَرًا الحدُ ، فإنْ حلف المقذوف.. حُدَّ القاذفُ ، وإنْ لم يحلف : فإنْ حلف القاذفُ . . لم يُحدُّ واحدُ منهما ، وإلا حُدًا ؛ فيُحدُّ القاذفُ في صورتينِ . • شرقاري ، (٢/ ١٥).

⁽٤) الرونق (ق٩٦) .

نَفْسِهِ أو عبدِهِ أو بهيمتِهِ ، وكذا إنْ كانَ علىٰ إثباتِ فعلِ غيرِهِ ، فإنْ كانَ علىٰ نَفْيِهِ ؛ كدَعُوىٰ إنكاحِ ولِيَّينِ ، وعلىٰ ميِّتٍ ، أو أنَّهُ باعَ حيواناً على البراءةِ ، فوَجَدَ بهِ عَيْباً.. فيُحلَّفُ الوارثُ علىٰ نفي العِلْمِ .

فإنْ مَنَعَهُ إنسانٌ حَقَّهُ ، ولم يَصِلْ إلىٰ أخذِهِ ،

نَفْسِهِ)(١) ؛ لأنَّه يعلمُ حالَ نَفْسِهِ ، (أو) علىٰ فعلِ (عبدِهِ أو بهيمتِهِ) ؛ لأنَّهُ اللَّهُما ماللهُ ، وفعلُهُما كفعلِهِ ، (وكذا إنْ كانَ علىٰ إلباتِ فعلِ غيرِهِ ؛ (كَدَعُوىٰ) يَسهُلُ الوقوفُ عليهِ ، (فإنْ كانَ علىٰ نَفْيِهِ) ؛ أي : نفي فعلِ غيرِهِ ؛ (كَدَعُوىٰ) كُلُّ مِنِ اثنينِ على امرأة عِلْمَها بسَبْقِ نكاحِهِ في (إنكاحِ ولِيَّينِ) لها بهما مُرتَّباً معَ إشكالِ السَّابِقِ منهُما . فتُحلَّفُ أنَّها لا تعلمُ سَبْقَ نكاحِهِ ؛ لأنَّهُ يَعسُرُ الوقوفُ عليهِ ، (و) كالدَّعُوىٰ (علىٰ ميَّتِ) ؛ بأنَّ لهُ عليهِ حقّاً ، (أو أنَّهُ باعَ) منهُ عليهِ ، (و) كالدَّعُوىٰ (علىٰ ميَّتِ) ؛ بأنَّ لهُ عليهِ حقّاً ، (أو أنَّهُ باعَ) منهُ المِاءِ على البراءةِ) ومَنْ عَبَرَ عنِ الوارثِ بالبائعِ ـ كالشَّيخِ أبي حامدِ ("- المِلْمِ) ؛ لِمَا مرَّ (") ، ومَنْ عَبَرَ عنِ الوارثِ بالبائعِ ـ كالشَّيخِ أبي حامدِ (") - المِلْمِ) ؛ لِمَا مرَّ (") ، ومَنْ عَبَرَ عنِ الوارثِ بالبائعِ ـ كالشَّيخِ أبي حامدِ (") - المَامَةِ .

ولو قالَ : (فتُحلَّفُ المرأةُ أوِ الوارثُ). . كانَ مُوفِياً بجوابِ المسألتَينِ .

[حُكْمُ مَنْ قَدَرَ علىٰ أخذ حقِّهِ مِنْ مالِ الخَصْمِ]

(فإنْ مَنَعَهُ إنسانٌ حقَّهُ) مُقِرّاً بهِ أو مُنكِراً لهُ (؛) ، (ولم يَصِلْ إلىٰ أخذِهِ) منهُ ،

⁽١) كبيع وإتلاف وغصب .

⁽٢) أي : من عُسْر الوقوف على العيب ، وانظر (١٠٦/٢) .

⁽٣) الرونق (ق٩٦).

⁽٤) قولَه : (فإنْ مَنعَهُ. . .) إلىٰ آخره : واقعٌ في جواب شرط مُقدَّر تقديرُهُ : (إذا علمتَ ما تقدَّم . . فإنْ منعه إنسان . . .) إلىٰ آخره .

وَقَدَرَ عَلَىٰ مَالِ لَهُ. . فَلَهُ أَخْذُهُ عَن حَقِّهِ ؛ سُواءٌ أَكَانَ مِنْ جَنسِهِ أَم لا .

فإنْ نَكَلَ الخَصْمُ عنِ اليمينِ.. لم يُحكَمْ عليهِ بالنُّكُولِ ، وقد يُتوهَّمُ ذلكَ في مسائلَ :في مسائلَ :

(وقَدَرَ علىٰ مالِ لهُ. . فلهُ أَخْدُهُ عن حقّهِ)(١) بدونِ رفع إلىٰ قاضٍ وإنْ كانَ لهُ بهِ بيّنةٌ ؛ (سواءٌ أكانَ مِنْ جنسِهِ) ؛ أي : جنسِ حقّهِ ، (أم لا) إنْ فقدَ جنسَ حقّهِ ؛ للضّرورةِ ، وإذا جازَ الأخذُ . . فلهُ كسرُ بابٍ ونقبُ جدارٍ لا يَصِلُ إلى المالِ إلا به(٢) .

[الحُكْمُ بِالنُّكُولِ وما يتعلَّقُ بِهِ]

(فإنْ نَكَلَ الخَصْمُ) المُدَّعىٰ عليهِ (عنِ اليمينِ) الَّتي توجَّهتْ عليهِ. . (لم يُحكَمْ عليهِ بالنُّكُولِ) ، بل يُحلَّفُ المُدَّعي بعدَ ردَّ اليمينِ عليهِ ؛ لأنَّهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ رَدَّ اليمينَ علىٰ طالبِ الحقِّ ، رواهُ الحاكمُ وصَحَّحَ إسنادَهُ^(٣) .

والتُكُولُ: أَنْ يقولَ: (أنا ناكلٌ)، أو يقولَ لهُ القاضي: (اخْلِفُ)، فيقولَ: (لا أَحلِفُ)، فإنْ سَكَتَ.. حَكَمَ القاضي بنُكُولِهِ إذا لم يظهرْ أنَّ سكوتَهُ لدَهْشةِ أو غَباوةٍ أو نحوِهِما، وقولُ القاضي للمُدَّعي: (اخْلِفُ).. كالحُكْمِ بالتُكُولِ.

(وقد يُتوهَّمُ ذلكَ) ؛ أي : الحُكْمُ بالنُّكُولِ.. (في) خمسِ (مسائلَ) وليسَ حُكْماً بهِ :

⁽١) هنذا إذا لم يخف فتنةً ، وإلا وَجَبَ الرفعُ للحاكم أو نحوه . انظر ا فتح المعين ، (ص ٦٩٦ـ ١٩٧٧) .

⁽٢) ولا يضمنُهُ كالصائل . ٩ فتح المعين ، (ص ١٩٧) .

 ⁽٣) المستدرك (١٠٠/٤) ، ورواه الدارقطني (٤٤٩٠) ، والبيهقي (١٨٤/١٠) عن سيدنا ابن عمر رضى الله عنهما .

إذا ادَّعَىٰ رَبُّ المالِ مُسقِطاً للرَّكاةِ ؛ كدفعِها لساعٍ آخَرَ واتَّهمَهُ السَّاعي.. حَلَّقهُ ؛ فإنْ نَكَلَ.. حَكَمَ عليهِ بالزَّكاةِ ؛ للوجوبِ السَّابِي إذا قُلْنا بوجوبِ السَّابِي إذا قُلْنا بوجوبِ السَّابِي ، فإنْ قُلْنا باستحبابِها - وهوَ الأصحُّ - . . لم يُطالَبْ بشيء ، وإذا ادَّعَىٰ مُسقِطاً للجزيةِ ؛ كإسلامِهِ في أثناءِ السَّنةِ ، أو للخَرَاجِ ؛ كدفعِهِ لعاملِ آخَرَ ، ونكَلَ عنِ اليمينِ . أُخِذَتْ منهُ على القولِ بوجوبِها ، أو ادَّعىٰ رَبُ الحائطِ خطاً الخارصِ بمُحتمَل ونكلَ . . حَكمَ عليهِ بخَرْصِهِ ،

إحداها: (إذا ادَّعَىٰ رَبُ المالِ) الرَّكَويُّ (مُسقِطاً للزَّكاةِ ؛ كدفيها لساعِ آخَرَ واتَّهَمَهُ السَّاعي.. حَلَّفَهُ ؛ فإنْ نَكَلَ) عنِ اليمينِ.. (حَكَمَ عليهِ بالرَّكاةِ) ؛ لا للنُّكُولِ ، بل (للوجوبِ السَّابقِ) الَّذي لم يأتِ لهُ بدافع (إذا قُلْنا بوجوبِ البَّابقِ) الله المينِ) عليهِ ، (فإنْ قُلْنا باستحبابِها _ وهوَ الأصحُّ) لبناءِ الرَّكاةِ على المُواساةِ.. _ (لم يُطالَبُ بشيءٍ) .

وقولُهُ : (إذا قُلْنا. . .) إلىٰ آخرهِ . . مِنْ زيادتِهِ (١) .

(و) ثانيتُها وثالثتُها : (إذا ادَّعَىٰ) رجلٌ (مُسقِطاً للجزيةِ ؛ كإسلامِهِ في أثناء السَّنةِ ، أو) مُسقِطاً (للخَرَاجِ ؛ كدفعِهِ لعاملِ آخَرَ ، ونَكَلَ) فيهِما (عنِ البمينِ . أُخِذَتْ منهُ) الجزيةُ ، وكذا الخراجُ ؛ لكونِهِما أجرةً ، وهذا (على القولِ بوجوبها) ؛ أي : اليمين ، وهوَ الأصحُجُ .

ورابعتُها : ما ذَكَرَهُ بقولِهِ : (أَوِ ادَّعَىٰ رَبُ الحائطِ) ؛ يعني : النَّخُلُ أَوِ الْعنبَ (خطأً الخارصِ بمُحتمَلٍ) بفتح الميم () ؛ كخمسةِ أَوْسُقِ في مئةٍ ، (ونكَلَ . . حَكَمَ عليهِ بخَرْصِهِ) ؛ أي : الخارصِ إِنْ قُلْنا بوجوبِ اليمينِ عليهِ ، فإنْ قُلْنا باستحبابِها - وهوَ الأصحُّ - قُبِلَ قُولُهُ ، وإنِ ادَّعَىٰ بما يَبَعُدُ . لم يُقبَلُ

⁽١) انظر د اللباب ، (ص٤١٥) .

 ⁽۲) أي : بقدر مُحتمَل .

أوِ ادَّعىٰ حاضرُ الوَقْعةِ سهمَ المُقاتِلةِ ، وادَّعى البلوغَ ولم يحلفْ. . لم يُعطُّ شيئاً .

وزادَ بعضُهُم مسألةً سادسةً ؛ وهيَ ولدُ الحَوْبِيِّ إِذا أَنْبَتَ وقالَ : (استعجلتُهُ بدواءِ) ؛ قُبِلَ قولُهُ بيمينِهِ ، فإنْ نَكَلَ. . قُتِلَ ، وهــٰذا خطأٌ ؛ لأنَّ إحلافَهُ حُكْمٌ عليهِ بالبلوغ .

and the same of th

قولُهُ ، كما لوِ ادَّعىٰ مَيْلَ الحاكمِ ، أو كَذِبَ الشَّاهدِ ؛ لا يُعْبَلُ إلا ببيَّنةِ .

نَعَمْ ؛ في القَدْرِ المُحتمَلِ منهُ وجهانِ ؛ أصحُّهُما : يُقبَلُ قولُهُ فيهِ .

وقولُهُ : (بمُحتمَلِ) مِنْ زيادتِهِ (١٠ .

وخامستُها: ما ذَكَرَهُ بقولِهِ: (أَوِ ادَّعَىٰ حاضرُ الوَقْمَةِ سَهُمَ المُقَاتِلَةِ) مِنَ الغنيمةِ ، (وادَّعَى البلوغَ) ليستحقَّ ، فاتُهِمَ (ولم يحلفْ. . لم يُمْطَ شيئاً) ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ البلوغ .

(وزادَ بعضُهُم) كابنِ القاصِّ (مسألةً سادسةً ؛ وهيَ ولدُ الحَرْبيُّ إذا أَنْبَتَ) اللهُ عانتَهُ (وقالَ : استعجلتُهُ بدواء) حتى نَبَتَ ؛ (قَبِلَ قولُهُ بيمينِهِ) في دفعِ القتلِ عنهُ ؛ لخَطَرِ الدَّمِ ، وإنْ لم يُقبَلُ منهُ في الجزيةِ ؛ لسهولتِها ، (فإنْ نَكُلُ) عن اليمين . . (فُتِلَ) (٢٠ ؛ لا للنُّكُولِ ، بل للكفر الظَّاهر .

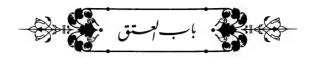
(وهـٰذا) ؛ أي : إحلاقُهُ (خطأٌ ؛ لأنَّ إحلاقَهُ حُكُمٌ عليهِ بالبلوغِ) ؛ إذْ لا يُحلَّفُ إلا البالغُ ، فكيفَ يَتبُتُ بهِ صِباهُ ؟!

وأُجِيبَ : بأنَّهُ لا بُدَّ مِنْ إحلافِهِ ؛ لأنَّ الدَّليلَ الظَّاهرَ موجودٌ ، فلا يُترَكُ بمُجرَّدِ قولِهِ .



⁽١) نصَّ الماتن عليها في " دقائق التنقيح " (ق٠٦٣) ، وانظر " اللباب " (ص١٥٥) .

⁽٢) التلخيص في الفقه (ص٦٤٦) .



(بابلىستق)

بمعنى الإعتاقِ^(١) ؛ وهوَ إزالةُ الرِّقِّ عنِ الأدميِّ^(٢) .

والأصلُ فيهِ قبلَ الإجماعِ : قولُهُ تعالَىٰ : ﴿ فَكُ رَقِبَةٍ ﴾ [البلد: ١٦] ، وقولُهُ : ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي َ الْعَرَابُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ أي: بالإسلام، ﴿ وَأَنْصَمْتَ عَلَيْسِهِ ﴾ [الاحزاب: ٢٧]؛ أي : بالعسلام، ﴿ وَأَنْصَمْتُ عَلَيْسِهِ ﴾ [الأحزاب: ٢٧]؛ أي : بالعتقِ ، وخبرُ " الصَّحيحينِ » : " أيُما رجلٍ أَعْتَقَ امْرًا مُسلِماً . . استنقذَ اللهُ بكلُّ عُضْوٍ منهُ عُضْواً منهُ مِنَ النَّارِ ؛ حتى الفَرْجَ بالفَرْجِ "(٣) ، وتظاهَرَتِ النُّصُوصُ والإجماعُ على أنَّهُ قُرْبةٌ .

[أركانُ العتقِ] وأركانُهُ ثلاثةٌ : مُعتِقٌ^(١) ، وعتيقٌ^(٥) ، وصِيغةٌ^(٦) .

(١) أي : فالعتن أسمُ مصدر لـ (أعتن) الذي مصدرهُ (الإعتاق) ؛ كـ (أكرمَ إكراماً) ، و(أجملَ إجمالاً) ، وإنتما جعله أسم مصدر ولم يجعله باقياً على مصدريته ؛ ليُرتُب عليه التعريفَ ؛ وهو قوله : (إزالةُ الرقِّ . . .) إلى آخره . • شرقاوي » (١٣/٢)) .

 (٢) قوله : (وهو) ؛ أي : شرعاً ، وأمّا لغةً : فمعناه : الاستقلالُ ، ويُطلَقُ على حلّ القيد أو الإطلاق . ٥ شرقاري ١ (١/ ١٥٥) .

(٣) صحيح البخاري (٢٥١٧ ، ٢٥١٧) ، صحيح مسلم (٢٣/١٥٠٩) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) وشُرط فيه : كُونُهُ مالكاً للرقبة ، مُختاراً ، أهلَ تبرُّعِ وولاء . انظر دحاشية الشرقاوي ،
 (٢٤/١٥) ، ود الياقوت النفيس ، (ص ٣٤٧) .

(٥) وشُرط فيه : ألّا يتعلَّق به حنَّ لازمٌ غيرُ عتن يمنعُ بيعهُ. انظر الحاشية الشرقاوي ١ (٢/١٥).

(٦) وشُرطَ فيها : لفظٌ يُشعِرُ بالعتق ، وفي معناه : ما مرَّ في (الضمان) ؛ مِنَ الكتابة وإشارة =

هوَ نوعان :

أَحَدُهُما : إجبارٌ ؛ بأنْ يشتريَ العبدُ نَفْسَهُ ، أو يَملِكَ أَحَدَ أَصُولِهِ أَو فروعِهِ ، أو يشهدَ بعتقِ عبدٍ ، فتُرَدَّ شهادتُهُ ، ثمَّ يَملِكَهُ .

ثَانيهِما : اختيارٌ ؛ فيقعُ بصريح ، وكنايةٍ بنيَّةٍ .

فالصَّريحُ : العتقُ ، والحُرِّيَّةُ .

قلتُ : الأصعُّ : أنَّ فكَّ الرَّقبةِ صريحٌ أيضاً ، واللهُ أعلمُ .

[العتقُ الإجباريُّ]

ثمَّ (هوَ نوعانِ : أحدُهُما : إجبارٌ) ؛ أي : عتقُ إجبارٍ ؛ (بأنْ يشتريَ العبدُ نَفْسَهُ(١٠) ، أو يَملِكَ) الشَّخصُ (أحدَ أصولِهِ أو فروعِهِ ، أو يشهدَ بعنتي عبدٍ ، فترُدَّ شهادتُهُ ، ثمَّ يَملِكُهُ) ؛ فإنَّهُ يَعتِقُ عليهِ في ذلكَ قَهْراً .

[العتقُ الاختياريُّ وصِيَغُهُ]

(ثانيهِما : اختيارٌ) ؛ أي : عتنُ اختيارٍ ؛ (فيقعُ بصريحٍ ، وكنايةٍ بنيَّةٍ ؛ فالصَّريحُ : العتقُ ، والحُرِّيَّةُ) ؛ أي : ما اشتُقَّ منهُما ؛ كـ (أنتَ عتيقٌ) ، أو (مُعتَقٌ) ، أو (أعتقتُكَ) ، أو (حُرِّ) ، أو (مُحرَّدٌ) ، أو (حَرَّرْتُكَ) .

(قلتُ : الأصحُ : أنَّ فكَّ الرَّقبةِ) ؛ أي : ما اشتُقَّ منهُ ؛ كـ (أنتَ مفكوكُ الرَّقبةِ) ، أو (فكَكُنتُها) . . (صريحٌ أيضاً ، واللهُ أعلمُ) ؛ لورودِه في القرآنِ ، كما مرَّ (٢٠) .

والثَّاني : كنايةٌ ؛ لاستعمالِهِ في غيرِ العتقِ .

الأخرس ولو بالعجمية ، أو مضافةً لجزئه أو لله تعالىٰ . • شرقاوي ، (٢/ ٥١٥) .

⁽١) أي : من سيده .

⁽٢) انظر (٢/٧١٣).

والكنايةُ : ما سوى ذلكَ مِنَ الألفاظِ الَّتي تُشبِهُ العتقَ .

فإنْ أَعْتَقَ في الصَّحَّةِ. . فمِنْ رأسِ المالِ ، أو في مرضِ موتِهِ . . فمِنَ الثُّلُثِ ، إلا في مسألتَينِ : عتقِ أمِّ الولدِ ، وأنْ يموتَ المُعتَّقُ قبلَهُ ولا مالَ لهُ غيرهُ على أحدِ القولينِ لابنِ سُرَيج .

(والكنايةُ : ما سوىٰ ذلكَ مِنَ الألفاظِ الَّتِي تُشبِهُ العتقَ) ؛ كقولِهِ : (لا مِلْكَ لي عليكَ)، أو: (لا سُلْطانَ لي عليكَ)، أو : (لا سبيلَ لي عليكَ) ، أو : (لا خِدْمةَ لي عليكَ) ، ومنها : (أنتَ إعتاقٌ)، أو : (تحريرٌ)، أو: (فكُّ رقبةٍ).

(فإنْ أَغْتَقَ) رقيقاً (في) حالِ (الصَّحَّةِ . . فمِنْ رأسِ المالِ) يُحسَبُ عتقهُ ، (أو في) حالِ (مرضِ موتِهِ) ولا دينَ عليه يَستغرِقُ . . (فمِنَ النَّلُثِ) ؛ لأنَّ العتنَ تبرُّعٌ ، وهوَ في مرضِ الموتِ مُعتبَرٌ مِنَ الثَّلُثِ ، كما مرَّ في (الوصيَّةِ) (الإ في مسألتينِ : عتقِ أمَّ الولدِ) وإنِ استولدَها في مرضِهِ ، (وأنْ يموتَ المُعتَقُ) بفتحِ التَّاءِ (قبلَهُ) ؛ أي : قبلَ سيِّدِهِ (ولا مالَ لهُ غيرُهُ) ؛ فإنَّ العتقَ مِنْ رأسِ المالِ في الأولى قطعاً ، وفي التَّانيةِ (على أحدِ القولينِ لابنِ سُرَيجٍ) ، كما مرَّ في (الوصيَّةِ) () ، إلا أنَّ التَّانيةَ مُصوَّرةٌ ثَمَّةَ بعتقِ مُعلَّقٍ بصفةٍ وُجِدتْ في المرض .

(قلتُ : فيهِ) ؛ أي : في حُكْمِ النَّانِيةِ (ثلاثةُ أَوْجُهِ ؛ أصحُها عندَ الصَّيْدَلانيُّ : أنَّهُ يموتُ كلُّهُ رقيقاً ، وبهِ أجابَ الشَّيخُ أبو زيدٍ) محمَّدُ بنُ أحمدَ

⁽١) انظر (٢/١٢٦).

⁽٢) انظر (٢/ ١٢٦_ ١٢٧).

في مجلسِ الشَّيخِ أبي بكرِ المَحْمُوديِّ فرَضِيَهُ ؛ لأنَّ ما يعتقُ ينبغي أنْ يَحصُلَ للورثةِ مِثْلاهُ ، ولم يَحصُلْ لهُم هنا شيءٌ ، والثَّاني : يموتُ كلَّهُ حُرّاً ، والثَّالَثُ : ثُلُثُهُ حرِّ ، وباقِيهِ رقيقٌ ، واللهُ أعلمُ .

المَرْوَزِيُّ (في مجلسِ الشَّيخِ أبي بكرٍ) مُحمَّدِ بنِ محمودِ (المَحْمُوديِّ) المَرْوَزِيُّ ، (فَرَضِيَّهُ) وحَمِدَهُ عليهِ ؛ (لأنَّ ما يعتقُ ينبغي أنْ يَحصُلَ للورثةِ مِثْلاهُ ، ولم يَحصُلُ لهُم هنا شيءٌ)(١) .

(والثَّاني : يموتُ كلُّهُ حُرّاً) ؛ لأنَّ ما يتلفُ في حياةِ الموروثِ لا حقَّ فيهِ للورثةِ .

(والثَّالثُ : ثُلُثُهُ حرٌّ ، وباقِيهِ رقيقٌ ، واللهُ أعلمُ) ، كما لو ماتَ بعدَ موتِ سيِّدِهِ .

وظاهرُ كلامِ الشَّيخَينِ هنا: ترجيحُ الأوَّلِ^(٢)، لكنَّهُما اقتصرا في (الوَصَايا) على نَقْلِ تصحيحِ الثَّاني عنِ الأستاذِ^(٣)، وهوَ قضيَّةُ توجيهِ الجماهيرِ الآتي فيما إذا لم يَكُنْ لهُ مالٌ، وصَوَّبَهُ الزَّرْكَشيُّ ؛ لنصَّ نَقَلَهُ عنِ الشَّافعيُّ^(٤).

قَالَ الشَّيخَانِ : (وَفَائِدَةُ الْخَلَافِ تَظْهَرُ فِي شَيْتَينِ :

أحدُهُما : لو وَهَبَ في المرضِ عبداً لا يملكُ غيرَهُ وأَقْبَضَهُ وماتَ العبدُ قبلَ موتِهِ ؛ فإنْ قُلْنا في مسألةِ العتقِ : يموتُ رقيقاً . . ماتَ هنا على مِلْكِ الواهبِ ؛

 ⁽١) انظر * الشرح الكبير > (٣٤٨/١٣) ، و* روضة الطالبين > (١٣٦/١٣) ، و* طبقات الشافعية الكبرى > (٢٢١ /٣) ، و* قوت المحتاج > (٤٣١/٤٣ / ٤٣٧) .

⁽٢) الشرح الكبير (٣٤٨/١٣) ، روضة الطالبين (١٣٦/١٢) .

 ⁽٣) الشرح الكبير (// ٢٣٩) ، روضة الطالبين (٢ / ٢٩١) ، والأستاذ : هو الإمام الكبير المتكلم النظار الفقيه الأصولي البحر أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي الأشعري (ت ٢٩٤هـ) .

⁽٤) خادم الرافعي والروضة (١٩/ق١٩) .

وإذا أَعْتَقَ أحدُ الشَّريكينِ نصيبَهُ.. عَتَقَ عليهِ جميعُهُ إِنْ كَانَ مُوسِراً بذلكَ ، فإنْ كَانَ مُعسِراً ، أو أَوْصَىٰ بعتقِ نصيبِهِ بعدَ موتِهِ.. لم يَسْرِ ،

فعليهِ مُؤنةُ تجهيزِهِ ، وإنْ قُلْنا : يموتُ حُرّاً . . ماتَ هنا علىٰ مِلْكِ الموهوبِ لهُ ؛ فعليهِ مُؤنةُ تجهيزهِ ، وإنْ قُلْنا بالنَّالَثِ . . وُرُعَتِ المُؤنةُ عليهما .

النَّاني : إذا كانَ لهـٰذا العبدِ ولدَّ مِنْ عتيقةِ . . كانَ وَلاءُ الولدِ لمَوَالِي أُمِّهِ ؛ فإنْ قُلْنا : يموتُ حُرَّاً . . انجرَّ الوَلاءُ إلىٰ مُعتِقِ الأبِ ، وإنْ قُلْنا : يَعتِقُ ثُلْثُهُ . . انجرَّ وَلاءُ ثُلُثِهِ ، وإنْ قُلْنا : لا يَعتِقُ منهُ شيءٌ . . فلا انجرارَ)(۱) .

أمًّا لو كانَ لمُعتِقِهِ مالٌ غيرُهُ ٢٧ .. فعن جماهيرِ الأصحابِ : لا يُحسَبُ العتقُ مِنَ الثُّلُثِ ، ويُجعَلُ كانَّهُ لم يَكُنْ ؛ لأنَّ الوصيَّةَ إنَّما تتحقَّقُ بالموتِ ، فإذا لم يَبْقَ إلى الموتِ.. لم يدخل في الحسابِ .

(وإذا أَغَتَقَ أحدُ الشَّريكَينِ نصيبَهُ. . عَتَقَ عليهِ جميعُهُ إِنْ كَانَ مُوسِراً بِذَلكَ) (") ؛ أي : بالباقي ، وعليهِ قيمتُهُ لشريكِه (") ، (فإنْ كانَ مُعسِراً (٥٠) ، أو أَوْصَىٰ بعتقِ نصيبِهِ بعدَ موتِهِ) ولو مُوسِراً ، فامتثل (١٠) . (لم يَشرٍ) ؛ وذلكَ لخبرِ الصَّحيحَين » : ﴿ مَنْ أَعْتَقَ شِرْكاً لَهُ فِي عبدٍ ، وكانَ لهُ مالٌ يَبلُغُ ثَمَنَ العبدِ . .

⁽١) الشرح الكبير (٣٤٨/١٣) ، روضة الطالبين (١٣٦/١٢) .

⁽٢) هـُـذَا مُحترَزُ قول ﴿ المتن ﴾ : ﴿ وَلَا مَالَ لَهُ غَيْرُهُ ﴾ .

 ⁽٣) أي : عند الإعتاق ، وضابطُ البسار : أنْ يملكَ فاضلاً عن جميع ما يُترَكُ للمفلس ما يفي
 بقيمته . ٤ تحفة المحتاج ١ (٣٦٠/١٠) .

 ⁽³⁾ أي : وقت الإعتاق ، وللشريك مطالبة المعتق بدفع القيمة وإجبارهُ عليها ؛ فلو مات . . أُخذت مِنْ تركته ، فإنْ لم يطالبه الشريك . . فللعبد المطالبة ، فإن لم يطالبه . . طالبه القاضي . انظر دحاشية الشرقاوي ١٥ (١٦/٢) .

⁽٥) أي : عند الإعتاق . ﴿ تحفة المحتاج ﴾ (١٠/١٠) .

⁽٦) أي : الوصيُّ .

قُوُّمَ العبدُ عليهِ قيمةَ عَدْلٍ » ؛ أي : لا زيادةَ ولا نقصَ ، « فأَعْطَىٰ شُرَكاءَهُ حِصَصَهُم ، وعَتَقَ عليهِ العبدُ ، وإلا فقدْ عَتَقَ منهُ ما عَتَقَ »^(١) ، ووجهُ دَلالتِهِ على

الأخيرةِ : أنَّ الميَّتَ مُعسِرٌ ، فلا سرايةَ عليهِ ، فإنْ كانَ المُعتِقُ مُوسِراً ببعضِ الباقي. . عَتَقَ عليهِ منهُ ما أَيْسَرَ بهِ ، وعليهِ قيمتُهُ لشريكِهِ .

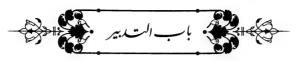
الباقي. . عَتَقَ عليهِ منهُ ما أَيْسَرَ بهِ ، وعليهِ قيمتُهُ لشريكِهِ . (ومتىٰ ضاقَ الثُّلُثُ) عن جميع ما أَعْتَقَهُ وكانَ العتقُ دُفْعةَ واحدةً^(٢). . (مُثِّرَ

العتقُ بالقُرْعةِ) ؛ فلو أَعْنَقَ ثلاثة َ لا يملكُ غيرَهُم قيمتُهُم سواءٌ دُفْعةً . عَتَقَ أحدُهُم بقُرْعةٍ ، وكذا لو قالَ : (أعتقتُ ثُلُثكُم) ، أو : (ثُلُثكُم حُرُّ) ، أو : (أعتقتُ ثُلُثَ كلَّ عبدِ منكُم) ؛ لأنَّ إعتاقَ البعض كإعتاق الكلِّ .



⁽١) صحيح البخاري (٢٥٢٢) ، صحيح مسلم (١٥٠١) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، وقوله : (وإلا) راجعٌ لقوله : (وكان له مالٌ) ؛ أي : وإلا ؛ بأنْ لم يكنْ له مالٌ أصلاً ، أو له مالٌ لا يَقِي بقيمة الكلّ . . فقد عَتَى منه ما عَتَى ؛ وهو حصّتُهُ فقط في الأوّل ، أو هي وبعضُ حصَّةِ شريكه في الثاني . انظر ٥ حاشية الشرقاوي ٥ (٢٥١/٢)) .

 ⁽٢) أي : بغير حرف مُرتَّب ؛ سواءٌ كان العتق منجِّراً ؛ كان قال : (اعتقتكُم) ، أو مُملَّقاً بالموت ؛
 كان قال : (إذا مثُّ . . فأنتم أحرارٌ) ، أو : (غانمٌ وسالمٌ وبكرٌ أحرارٌ) . « شرقاوي ،
 (٢/ ١٦ - ١٧ ٥) .



هوَ تعليقُ عتقِ بصفةٍ في الأظهرِ ؛ فلا يجوزُ الرُّجُوعُ عنهُ ، إلا بأنْ يُخرِجَهُ

(باب التدبير)

هوَ لغةً : النَّظَرُ في العواقبِ^(١) ، وشرعاً : تعليقُ عتقِ بالموتِ الَّذي هوَ دُبُرُ الحياةِ .

والأصلُ فيهِ قبلَ الإجماعِ: خبرُ الصَّحيحينِ »: أنَّ رجلاً دَبَّرَ غلاماً ليسَ لهُ مالٌ غيرُهُ ، فباعَهُ النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ (٢) ؛ فتقريرُهُ لهُ وعدمُ إنكارِهِ يَدُلُّ علىٰ جوازِهِ .

[أركانُ التَّدبير]

وأركانُهُ ثلاثةٌ : رقيقٌ (٣) ، وصِيغةٌ (٤) ، ومالكٌ (٥) .

ثمَّ (هَوَ تعليقُ عَنْقٍ بصفةٍ في الأظهرِ) ؛ لأنَّهُ لا يحتاجُ إلىٰ قَبُولِ بعدَ الموتِ ، والثَّاني : وصيَّةٌ ؛ لأنَّهُ يُعتبَرُ مِنَ الثُّلُثِ .

وعلى الأظهرِ : (فلا يجوزُ الرُّجُوعُ عنهُ) بقولٍ ولا غيرِهِ ، (إلا بأنْ يُخرِجَهُ

⁽١) أي: التأمُّلُ فيها.

 ⁽۲) صحيح البخاري (۱۷۱٦) ، صحيح مسلم (۹۹۷/۹۹۷) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

⁽٣) أي : غيرُ أمُّ ولد ، ولو كان مكاتباً ومُبعَّضاً .

 ⁽٤) وتُحرط فيها : لفظ يُشعِرُ بالتدبير ، وفي معناه : ما مرّ في (الضمان) . «شرقاوي »
 (٢/ ٨/٥٥) ، وانظر (٢/ ١٧٦) .

⁽٥) وشرطُهُ : اختيارٌ ، وعدمُ صِباً وجنونٍ . انظر « حاشية الشرقاوي » (٢ / ١٨ ٥) .

عن مِلْكِهِ .

ولا يتبعُها أولادُها في التَّدْبير في الأظهر .

عن) ، وفي نسخةٍ : (مِنْ) (مِلْكِهِ) ببيع أو نحوهِ ، كسائر التَّعليقاتِ (١) .

(ولا يتبعُها) ؛ أي : المُدبَّرةَ (أولادُها) الحادثونَ بعدَ التَّذبيرِ بنكاحِ أو زِنى (في التَّذبيرِ في الأظهرِ) ، كما لا يتبعُ المَرْهُونةَ ولدُها ؛ بجامعِ أنَّ كلَّا منهُما يقبلُ الرَّفْعَ .

والنَّاني : يتبعونَها ، كما يتبعُ المُستولَدةَ ولدُها ؛ بجامعِ العتقِ بموتِ السَّيِّدِ . هـٰذا إذا انفصلوا قبلَ موتِ السَّيِّل^(٢) ، وإلا عَتَقُوا معَها^(٣) .

والتَّرْجيحُ في هـٰـذهِ والَّتي قبلَها مِنْ زيادتِهِ (٤) .

(قلتُ : ولو دَبَّرَ حاملاً (٥٠ . ثَبَتَ لهُ) ؛ أي : لحملِها (حُكْمُ التَّذبيرِ على المَذهبِ) ؛ لأنَّه بمنزلةِ جزء منها ، وفي قولٍ مِنَ الطَّريقِ الثَّاني مبنيٍّ علىٰ أنَّ الحملَ لا يُعلَمُ : ليسَ لهُ حُكْمُ التَّذبيرِ .

وعلى المذهبِ : (فإنْ ماتتْ) في حياةِ السَّيِّدِ وانفصلَ الحملُ ، (أو رَجَعَ في تدبيرِها) بالقولِ ؟ بناءً على القولِ بصِحَّةِ الرُّجوعِ بهِ ، أو بالفعلِ بعدَ انفصالِ

 ⁽١) راجعٌ لقوله : (فلا يجوز . . .) إلى آخره ؛ أي : كما أنَّ سائرَ التعليقات لا رجوعَ فيها ؛ بناءً على أنَّ التدبيرَ تعلينُ عتن بصفة . • شرقاوي ٤ (١٩٨٨) .

⁽٢) قوله : (هذا) ؛ أي : محلُّ الخلاف .

⁽٣) أي : لأنَّ الحُرَّةَ لا تلدُ إلا حرّاً . ﴿ تحفة المحتاج ﴾ (١٠/٣٨٧) .

⁽٤) نصَّ الماتن عليها في (دقائق التنقيح) (ق١٣٠) ، وانظر (اللباب) (ص١٤٥) .

⁽٥) أي : يملكُها وحملُها ، ولم يستثنِهِ . ﴿ تحفة المحتاجِ ﴾ (٢٨٧/١٠) .

دامَ تدبيرُهُ ، واللهُ أعلمُ .

وصفتُهُ : أَنْ يقولَ : (أَنتَ حُرِّ ـ أَو عَتِيقٌ ـ بعدَ موتي) ، فإنْ قالَ : (بعدَ موتِ فُلانِ). . فهوَ عتقٌ بصفةٍ .

ويجوزُ تدبيرُ الصَّبيِّ ، ووصيَّتُهُ في قولِ الأظهرُ خلافُهُ .

الحملِ.. (دامَ تدبيرُهُ) ؛ أي : الحملِ المُنفصِلِ والمُتَّصِلِ ، (واللهُ أعلمُ) ، كما لو دَبَّرَ عبدَين ، فماتَ أحدُهُما قبلَ موتِ السَّيِّدِ ، أو رَجَمَ فيهِ .

[صفة التَّدبير]

(وصفتُهُ (۱) : أَنْ يقولَ : ﴿ أَنتَ حُرُّ _ أَو عَتِيقٌ _ بعدَ موتِي ﴾) ، أو : (إذا _ أو متى _ مثُّ فأنتَ حُرُّ) ، أو : (أعتقتُكَ بعدَ موتي) ، أو : (دَبَّرتُكَ) ، أو : (أنتَ مُدبَّرٌ) ، (فإنْ قالَ) : أنتَ حرُّ _ مثلاً _ (بعدَ موتِ فُلانٍ) ، أو موتي ومرتِهِ. . (فهوَ عتقٌ) ؛ أي : تعليقُ عتقِ (بصفةٍ) .

[حُكْمُ تدبيرِ الصبيِّ ووصيَّتِهِ]

(ويجوزُ تدبيرُ الصَّبيِّ) المُميِّر ، (ووصيَّتُهُ في قولٍ) ؛ إذْ لا تضييعَ فيهِما ، بل المالُ باقِ عليٰ مِلْكِهِ ، لـٰكن (الأظهرُ خلافُهُ) ، كهبتِهِ وإعتاقِهِ .

والتَّرْجيحُ مِنْ زيادتِهِ^(٢) .

ويجوزُ ذلكَ مِنَ المحجورِ عليهِ بسَفَهٍ ؛ لصحَّةِ عبارتِهِ .

⁽١) في بعض النسخ : (وصيغته).

⁽٢) نصَّ الماتن عليها في (دقائق التنقيح) (ق١٣٠)، وانظر (اللباب) (ص٤١٧).

وإنْ دَبَرَ ثُمَّ كاتبَ ، أو كاتبَ ثُمَّ دَبَّرَ . . جازَ ، وسبقتِ الكتابةُ بينَ (الرَّهنِ) و(الإقرار) .

[حُكْمُ كتابةِ المُدبَّرِ أو العكس]

(وإنْ دَبَرَ ثُمَّ كاتبَ ، أو كاتبَ ثمَّ دَبَرَ . جازَ) ؛ فيكونُ الرَّقيقُ في كلَّ منهُما مُدبَراً مُكاتباً ، فيَعيقُ بالنَّسْبَقِ مِنْ موتِ السَّيِّدِ وَاداءِ النَّجُومِ ، وذلك في النَّانيةِ مَقِيسٌ على تعليقِ عِنْقِ المُكاتَبِ بصفةِ ، وفي الأُولى مبنيٌ على الأظهرِ أنَّ التَّذبير تعليقُ عِنْقِ بصفةِ ، فإنْ قُلْنا : وصيّةٌ . بَطَلَ بالكتابةِ ، وإذا عَتَى بالأَسْبَقِ . بَطَلَ المُتاخِّرُ ، إلا فيما إذا ماتَ السَّيِّدُ قبلَ الأداءِ وتنجيزِ العِنْقِ في المسألةِ النَّانيةِ ؛ فقالَ المُتاخِّرُ ، إلا فيما إذا ماتَ السَّيدُ قبلَ الأداءِ وتنجيزِ العِنْقِ في المسألةِ النَّانيةِ ؛ فقالَ الشَّيخُ أبو حامدِ : (تَبطُلُ الكتابة) (١) ، وقالَ ابنُ الصَّبَاغِ : (لا تَبطُلُ ، بل يَعيَثُ بالنَّذبيرِ عنِ الكتابةِ ، فيتبعُهُ ولدُهُ وكَسْبُهُ) (٢) ، قالَ الزَّرْكَشْقُ : (وهوَ الرَّاجحُ ؛ بالنَّذبيرِ عنِ الكتابةِ لا عنِ الإيلادِ ؛ حتى يتبعُها ولدُها وكَسْبُها) ، ثمَّ قالَ : أنَّها تَعيْقُ عنِ الخلافُ في تعليق عِنْق المُحاتَب بصفةٍ ، والتَّذبيرُ تعليقٌ بصفة) (١) . ثمَّ قالَ : (وأُجريَ الخلافُ في تعليق عِنْق المُحاتَب بصفةٍ ، والتَّذبيرُ تعليقٌ بصفة) (١) . ثمَّ قالَ :

(وسبقتِ الكتابةُ)؛ أي: حُكْمُها في بابِها (بينَ « الرَّهنِ » و« الإقرارِ »)() ، و التَّنبيةُ على هذا مِنْ زيادتِه (°) .



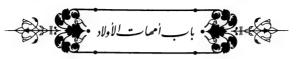
 ⁽۱) انظر «الرونس» (ق۹۸)، و «الشرح الكبير» (۲۲٤/۱۳)، و «روضة الطالبين»
 (۱۹۷/۱۲).

 ⁽٢) وهو المعتمد . انظر (تحفة المحتاج) (٣٨٦/١٠) ، و(نهاية المحتاج) (٨/١٠٤) .

⁽٣) انظر (خادم الرافعي والروضة) (١٩ / ق ٢٠٩ ـ ٢١١) ، و الشرح الكبير ؛ (١٣ / ١٣٥) .

⁽٤) انظر (٢/ ١٨٩ ـ ١٩٧).

⁽٥) انظر (اللباب) (ص٤١٧).



(باب أمهات لأولاد)

جمعُ (أُمَّهَةِ) أَصلِ (أُمُّ)^(١) ، قالَهُ الجَوْهَرِيُّ ، قالَ : (وقالَ بعضُهُم : يُقالُ في البهائم : « أُمَّاتٌ »)^(٢) .

والأصلُ فيهِ : خبرُ : ﴿ أَيُّمَا أَمَةٍ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا . فهيَ حُرَّةٌ عَنْ دُبُرٍ مِنهُ ﴾ رواهُ الحاكمُ وصَحَّحَ إسنادَهُ (٣) ، وخبرُ : أَنَّهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ قالَ في ماريّةَ أَمَّ إِبراهيمَ لمَّا ولدتْ : ﴿ أَعْتَقَهَا ولدُها ﴾ ؛ أي : أَنْبُتَ لها حقَّ الحُرِّيَّةِ ، رواهُ ابنُ حَرْم وصَحَّحَهُ (٤) .

[ما تحصلُ بهِ أُمِّيَّةُ الولدِ]

(اختلفَ قولُ الشَّافعيِّ رَضِيَ اللهُ عنهُ في أنَّ أُمُّيَّةَ الولدِ تَحصُلُ بالعُلُوقِ بحُرٌّ) ولو في مِلْكِ غيرِ الواطئ ، (أو بوقوع الوَطْءِ) الأَوْليٰ : (بالمُلُوقِ بهِ)

 ⁽١) والمُستولَدة : هي الأَمَةُ التي وضعت ما تجبُ فيه غُرَّةٌ بإحبال سيَّدها الحرِّ . (الياقوت النفيس)
 (ص ٣٥٥) .

 ⁽۲) الصحاح (۱۸۹۳)، وانظر (شرح الشافية) للرضي (۲۰ / ۷۰)، وا شرح الأشموني)
 (۲) ۸۱۰ ۸۱۰).

 ⁽٣) المستدرك (۱۹/۲) ، ورواه ابن ماجه (۲۵۱۵) ، وأحمد (۳۱۷/۱) عن سيدنا ابن عباس رضى الله عنهما .

⁽٤) المحُلَّىٰ (١٨/٩)، ورواه ابن ماجه (٢٥١٦)، والحاكم (١٩/٢) عن سيدنا ابن عباس رضى الله عنهما، وانظر (البدر المنير) (٧٥٦/٩/٧٠).

في مِلْكِهِ .

قلتُ : الأظهرُ : النَّاني ، وعليهِ التَّفْريعُ ؛ فلو وَطِئَ أَمَّةَ غيرِهِ علىٰ ظنَّ أَنَّهَا زوجتُهُ الحُرَّةُ أو أَمَّتُهُ ، أو نَكَحَ أَمَّةً غُرَّ بحُرِّيَتِها ، أوِ اشترىٰ أَمَّةٌ شراءً فاسداً علىٰ ظنَّ الصَّحَّةِ . فعلى الأَوَّلِ : همَ أَمُّ ولدٍ في هـٰذهِ الصُّورِ ؛ لأَنَّها عَلِقَتْ بحُرٍّ ، وعلى النَّاني : لا ؛ لأنَّهُ لم يَقَع الوَطْءُ في مِلْكِهِ ، واللهُ أعلمُ .

(في مِلْكِهِ) ؛ قولانِ^(١) .

(قلتُ : الأظهرُ : النَّاني ، وعليهِ التَّفْريعُ ؛ فلو وَطِئَ أَمَةَ غيرِهِ علىٰ ظنَّ أَنَّها زوجتُهُ الحُرَّةُ أو أَمَتُهُ ، أو نَكَعَ أَمَةٌ غُرَّ بحُرِّيَّها ، أو استرىٰ أَمَةٌ شراءً فاسداً علىٰ ظنَّ الصَّحَّةِ . فعلى الأوَّلِ : هيَ أَمُّ ولدٍ في هـنذهِ الصُّورِ ؛ لأنَّها عَلِقَتْ بحُرِّ ، وعلى الثَّاني : لا ؛ لأنَّهُ لم يَقَعِ الوَطْءُ) الأَوْلىٰ : (العُلُوقُ) (في مِلْكِهِ ، واللهُ أعلمُ) ، وسواءٌ عَلِقَتْ بوطءٍ مُباحٍ أم حرامٍ ؛ كأنْ كانتْ أَمَتُهُ مُزوَّجةً ، أو مَحْرَماً لهُ ، أو مسلمةً وهو كافرٌ .

وقد عُلِمَ أَنَّ العِبْرةَ بالعُلُوقِ لا بالوَطْءِ ؛ فلو عَلِقَتْ منهُ باستدخالِ ماثِهِ. . ثَبَتَتْ أُمُّيَّةُ الولدِ ، كما يَتْبُتُ النَّسَبُ .

[ما تصيرُ بهِ الأَمَةُ أمَّ ولدٍ]

(وأقلُّ ما تصيرُ بهِ) أَمَتُهُ (أمَّ وللِـ : أنْ تضعَ ما ظَهَرَ فيهِ شيءٌ مِنْ خَلْقِ الاَدميِّ ولو كانَ خَفِيّاً تختصُّ بمعرفتِهِ القَوابِلُ) ؛ كَمُضْغةِ فيها صورةُ اَدميُّ ظاهرةٌ أو خفيّةٌ

⁽١) انظر د الأم ، (٦/٦٤٦/٦) ، ود مختصر المزني ، (ص٤٤٢) .

ولسيِّدِها إجبارُها على النِّكاحِ في الأظهرِ ، والنَّاني : لا يُزوِّجُها إلا برِضاها ، والنَّالَّ : لا يُزوِّجُها أصلاً .

أَخْبَرَ بها القَوابِلُ^(۱) ، بخلافِ مُضْغةِ لِيسَ فيها ذلكَ وإنْ أَخْبَرَ القَوابِلُ بأنَّهُ مبدأُ خَلْقِ آدميُّ ولو بَقِيَ لَتَخَطَّطَ ؛ فلا تَثْبُتُ بها أُمِّيَّةُ الولدِ^(٢) ، كما لا تجبُ فيها الغُرَّةُ .

قالَ : (وقولي : " ولو كانَ خَفِيّاً تختصُّ بمعرفتِهِ القَوابِلُ ". . مِنْ زيادتي ، وحذفتُ منهُ قولَهُ : " وتنقضي بهِ العِدَّةُ " ؛ لأنَّ النَّصَّ انقضاءُ العِدَّةِ بهِ وإنْ لم تظهرْ فيهِ صورةٌ خفيَّةٌ لكنْ قالَ القَوابِلُ : إنَّهُ مبدأُ خَلْقِ آدميُّ ولو بَقِيَ لَنَصَوَّرَ)(") .

[حُكْمُ تزويج السَّيِّدِ أمَّ الولدِ]

(ولسيِّدِها إجبارُها على النِّكاح في الأظهرِ) ، كالقِنَّةِ .

(والنَّاني : لا يُزوِّجُها إلا برِضاها) ، كالمُكاتَبةِ ؛ بجامعِ أنَّ كلَّا منهُما ثَبَتَ لهُ حَقُّ الحُرِّيَّةِ بسبب لا يَملِكُ السَّيِّدُ إبطالَهُ .

(والنَّالثُ : لا يُزوَّجُها أصلاً) ؛ لأنَّها ناقصةٌ في نَفْسِها ، ووِلايتُهُ عليها كذلكَ ، فأشْبَهَتِ الصَّغيرةَ إذا زَوَّجَها الأخُ برضاها .

ومعلومٌ : أنَّ مَحَلَّ ذلكَ : إذا كانَ سيُّدُها مسلماً ، فإنْ كانَ كافراً وهي مسلمةً . فليسَ لهُ تزويجُها على الأصحِّ .

والتَّرْجيحُ فيما ذَكَرَهُ مِنْ زيادتِهِ (١٠) .

⁽١) وهنَّ أربعُ نسوة ، أو أخبر بها رجلان ، أو رجلٌ وامرأتان . • باغيثان على القوت ، (ص ٣٥٥)

 ⁽٢) قوله : (بها) ؛ أي : المضغةِ التي ليس فيها صورةٌ ولو خفيّةٌ .

⁽٣) دقائق تنقيح اللباب (ق ١٣٠) ، وانظر (اللباب) (ص ٤١٨) ، و(الأم) (٦/ ٢٦٥) .

⁽٤) نصَّ الماتنُّ عليها في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق١٣٠) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص١٤٥) .

[ما تُفارِقُ بهِ أمُّ الولدِ المُدبَّرَ]

(وتُفارِقُ أمُّ الولدِ المُدبَّرَ في ثمانِ مسائلَ) :

(لا تُباعُ ، ولا تُوهَبُ) ؛ لخبرِ : ﴿ أُمَّهَاتُ الأولادِ لا يُبَعْنَ ولا يُوهَبْنَ ولا يُوهَبْنَ ولا يُوهَبْنَ ولا يُورَثْنَ ، يستمتعُ منها سيَّدُها ما دامَ حيّاً ، فإذا ماتَ. . فهيَ حُرَّةٌ ﴾ رواهُ ابنُ القطَّانِ وقالَ : (رجالُهُ كَلَّهُم ثقاتٌ)(١) .

(ولا تُرهَنُ) ؛ لأنَّ فيهِ تسليطاً على البيع^(٢) ، (ولا تُزوَّجُ في قولٍ) مَرَّ^(٣) ، (وعِنْقُها مِنْ رأسِ المالِ) ، كما مرَّ في (الوصيَّةِ) و(العتقِ)^(٤) .

(ولا يضمنُ سيَّدُها جنايتَها النَّانيةَ) وإنْ فُدِيَتِ الأُولى (في الأظهرِ) ؛ لأنَّ جناياتِها كواحدةٍ ؛ إذِ الاستيلادُ إتلافٌ ، ولم يوجدْ إلا مرَّةً واحدةٌ (، كما لو جنى العبدُ جناياتِ ثمَّ قَتَلَهُ سيِّدُهُ .

والثَّاني : عليهِ لكلِّ واحدةٍ فداءٌ ؛ لأنَّهُ مُنِعَ مِنْ بيعِها عندَ الجنايةِ الثَّانيةِ كما في الأُولِم, .

بيان الوهم والإيهام (٢/ ٨٨ ، ٥/ ٤٤٦ على ٤٤٠) ، ورواه الدارقطني (٤٣٤٧) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما ، وانظر ا البدر المنير ١ (٩/ ٥٥٥ - ٥٥٧) .

 ⁽٢) الصحيح : أنَّ المُدبَّرة كذلك ، كما سيُنبَّه عليه تعليقاً بعد قليل ، وعليه : فلا فرق .

⁽٣) انظر (٢/٧٢٥).

⁽٤) انظر (٢/١٢٦، ٧١٥).

 ⁽٥) وخَرَحَ بالجناية الثانية : الأولى ؛ فإنّ السيّد يضمنها بأقلّ الأمرَينِ مِنْ قيمتها وأرش الجناية .
 انظر • حاشية الشرقاوي » (٢/ ٢٤)) .

ويتبعُها ولدُها قطعاً ، ولا تصحُّ الوصيَّةُ بها .

وإنْ كاتبَها ثمَّ استولدَها. . لم تَبطُلِ الكتابةُ ، وإنِ استولدَها ثمَّ كاتبَها. . جازَ .

والنَّالَثُ : كالنَّاني إنْ وقعتِ الجنايةُ النَّانيةُ بعدَ فداءِ الأُولَىٰ ، وكالأوَّلِ إِنْ أَخَّرَ الفداءَ عنِ الجناياتِ ، وإذا قُلْنا : إنَّها كواحدةٍ . . فَيَفْدِيها بالأقلِّ مِنْ قيمتِها والأُرُوشِ ، فتشتركُ الأُرُوشُ الزَّائدةُ على القيمةِ فيها بالمُحاصَّةِ ؛ حتىٰ لو أَفْبَضَ الفداءَ للأُولىٰ قبلَ وقوع النَّانيةِ . . استرجعَ بالحِصَّةِ .

والتَّرْجيحُ المذكورُ مِنْ زيادتِهِ^(١) .

(ويتبعُها ولدُها) في العتق (قطعاً) .

(ولا تصحُّ الوصيَّةُ بها) ؛ لأنَّها لا تقبلُ النَّقْلَ (٢) .

بخلافِ المُدبَّرةِ ؛ فإنَّها تُباعُ ، وتُوهَبُ ، وتُرهَنُ^(٣) ، وتُزُوَّجُ قطعاً ، وعتقُها مِنَ النُّلُثِ ، ويضمنُ سيَّدُها جنايتَها النَّانيةَ كما في القِنِّ ، ولا يتبعُها ولدُها في الأظهرِ كما مرَ^(٤) ، وتَصِيخُ الوصيّةُ بها .

(وإنْ كاتبَها) ؛ يعني : أَمَتَهُ ، (ثمَّ استولدَها . . لم تَبطُلِ الكتابةُ) وإنْ كانَ وَطُوْهُ المُكاتَبةَ حراماً ، (وإنِ استولدَها ثمَّ كاتبَها . . جازَ) ، وصارتْ فيهِما مُستولَدةً مُكاتَبةً ؛ فتَعتِقُ بالأَسْبَقِ مِنْ موتِ السَّيِّدِ وَاداءِ النُّجُومِ .

⁽١) نصَّ الماتن عليها في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق١٣٠) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص١٨٤) .

⁽٢) أي : الانتقالَ مِنْ ذَمَّة إلىٰ ذَمَّة . ﴿ شرقاوي ﴾ (٢/ ٥٢٤) .

 ⁽٣) هَـٰذا رأيٌ ضعيف جرئ عليه تبعاً للبُلْفيني . انظر (حاشية الشرقاوي) (٢/ ٥٢٥) ، وما سبق في (٢/ ١٨٣) .

⁽٤) انظر (٢/ ٧٢٠).

وإنْ أَسْلَمَتْ أَمُّ وَلَدِ نَصْرانيٍّ. . حِيلَ بينَهُما ، وأُلزِمَ بنفقتِها حتىٰ يُعتِقَها ، أو يموتَ ، أو يُشْلِمَ .

ولا يجوزُ بيعُ أمَّ الولدِ ، إلا في ثلاثِ مسائلَ : المَرْهُونةِ ، والجانيةِ ، وأمَّ ولدِ المُكاتَب .

(وإنْ أَسْلَمَتْ أَمُّ وللهِ) شخصِ (نَصْرانيٍّ) أو نحوِهِ (١٠) . . (حِيلَ بينَهُما (٢٠) ، وأَلْزِمَ) السَّيِّدُ (بنفقتِها حتىٰ يُعتِقَها ، أو يموتَ) فتَعتِقَ ، (أو يُسْلِمَ) فتُسلَّمَ إليهِ .

[المسائلُ الَّتي تُباعُ فيها أمُّ الولدِ]

(ولا يجوزُ بيعُ أمَّ الولدِ ، إلا في ثلاثِ مسائلَ : المَرْهُونةِ ، والجانيةِ) إذا كانَ المسائكُ مُعسِراً حالةَ الاستيلادِ ، (وأمَّ ولدِ المُكاتَبِ) ؛ لانتفاءِ الحُرِّيَّةِ عنهُ ، ويُستنىٰ : بيعُها مِنْ نَفْسِها ؛ فيَصِعُ^(٣) ، كما نقلَهُ الشَّيخانِ عن « فتاوى القفَّالِ » وأقرَّاهُ (٤) ؛ لأنَّه عقدُ عَتَافةٍ في الحقيقةِ ، قالَ الأَذْرَعيُّ : (والظَّاهرُ : أنَّ استيلادَ المُفلِس حالة الحَجْر كاستيلادِ الرَّاهن)(٥) .

(قلتُ) : مَا ذَكَرَ في أُمِّ ولدِ المُكاتَبِ ليسَ علىٰ إطلاقِهِ ، بل (إنْ وَلَدَنْهُ في

أي : مِنْ أهل الكتاب ، بل ولو كان مِنْ غيرهم ، ولو عبّر بـ (كافر) . . لشّمِلَ جميعَ ذلك .
 انظر ، تحفة الطلاب ، (ص١٣٦) ، و * حاشية الشرقاوى ، (٢٦٢/٢) .

⁽٢) أي : وَجَبَ على الحاكم إنْ عَلِمَ بذلك ، فإن لم يعلمْ به وعلم به بعضُ الأجانب. . وَجَبَ عليه إعلامُ الحاكم . (شرقاوي ١ (٢٦٦/٣) .

⁽٣) وعليه : فتصيرُ المسائلُ المُستثناةُ أربعاً .

 ⁽٤) الشرح الكبير (٩٩٢/١٣) ، روضة الطالبين (٣١٤/١٢) ، وانظر (فتاوى القضال)
 (ق.٨٥١) .

⁽٥) قوت المحتاج (٦٦٣/١٢) .

الكتابةِ ، أو بعدَ عتقِهِ لدونِ ستَّةِ أَشْهُرٍ . . تَبِعَهُ رِقَاً وعتقاً ، ولا تصيرُ مُستولَدةً في الأظهرِ ، وإن ولَدَّتُهُ بعدَ العتقِ لفوقِ ستَّةِ أَشْهُرٍ وكانَ يَطَوُّها. . فهوَ حُرِّ وهيَ أَمُّ ولدٍ ، واللهُ أعلـمُ .

الكتابةِ)؛ أي: قبلَ عتقِ أبيهِ، (أو بعدَ عتقِهِ لدونِ ستَّةِ أَشْهُرٍ) منهُ.. (تَبِعَهُ رِقَاً وعتقاً)؛ لأنَّ المُلُوقَ وَقَعَ في الرُّقِّ، وهرَ قبلَ عتقِ أبيهِ مملوكٌ لهُ يمتنعُ بيعُهُ ولا يَعتِقُ عليهِ^(١)؛ لضعفِ مِلْكِهِ^(٢)، (ولا تصيرُ) أثنُهُ (مُستولَدةً في الأظهرِ)؛ لأنَّها عَلقَتْ بِمملوكِ، فأشْتَهَت الأَمَةَ المنكوحة .

والنَّاني : نعم ؛ لأنَّهُ ثَبَتَ لولدِها مِنْ سيَّدِها حقُّ الحُرَّيَّةِ ؛ حيثُ تَكاتَبَ عليهِ ، وامتنعَ بيعهُ ، فنَبَتَ للأمَّ أيضاً حُرْمةُ الاستيلادِ .

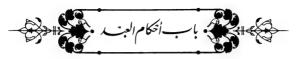
وأجابَ الأوَّلُ : بأنَّ حنَّ الحُرَّيَّةِ للولدِ لم يثبتْ لهُ للاستيلادِ في المِلْكِ ، وإنَّما ثَبَتَ لصيرورتِه مِلْكاً لأبيهِ ، كما لو مَلَكَ ولدَهُ بهبةٍ أو غيرِها .

(وإن ولَدَنْهُ بعدَ العتقِ لفوقِ ستَّةِ أَشْهُرٍ) منهُ ، بل أو لستَّةِ أَشْهُرٍ (وكانَ يَطَوُّها . . فهوَ حُرُّ وهيَ أَمُّ وللهِ ، واللهُ أعلمُ) ؛ لظهورِ العُلُوقِ بعدَ الحُرُّيَّةِ ، ولا يَطَوُّها . . فالاستيلادُ على الخلافِ السَّابق . . فالاستيلادُ على الخلافِ السَّابق .



⁽١) قوله : (يمتنعُ) ؛ أي : عليه وعلى سيَّده ؛ لأنَّهُ مكاتبٌ حكماً . ٩ شرقاوي ٥ (٢٦/٢٥) .

 ⁽٢) أي : بل يتوفَّفُ عتقهُ على عتقه ، وهذا معنىٰ قولهم : (إنَّهُ مكاتبٌ عليه) . انظر ٥ حاشية الشرقاري ٥ (٢٦/٢) .



يُفارِقُ الحُوَّ في مسائلَ : لا تلزمُهُ الجُمُعةُ ، ولا تنعقدُ بهِ ، ولا الحجُّ والمُمْرةُ إلا بنذرٍ ، وعورةُ الأَمَةِ كالرَّجُلِ ، ويجوزُ النَّظَرُ إلىٰ وجهِها لغيرِ مَحْرَم .

(باب أتكام العب)

أي : والأَمَةِ ، بل قالَ ابنُ حَزْمٍ : (لفظُ ﴿ العبدِ ﴾ يتناولُها ﴾(١) .

[ما يُفارِقُ فيهِ العبدُ الحُرَّ]

(يُفارِقُ) العبدُ (الحُرَّ في مسائلَ) :

(لا تلزمُهُ الجُمُعةُ ، ولا تنعقدُ بهِ)^(٢) ، كما مرًا في بابِها^(٣) ، (ولا) يلزمُهُ (الحجُّ و) لا (المُعْرةُ)، كما مرًا في مَحَلِّهما^(٤) ، (إلا بنذر)؛ ^(ه) فيلزمانهِ كالحُرِّ.

(وعورةُ الأَمَةِ كالرَّجُلِ) ؛ أي : كعورتِهِ^(١٦) ؛ بجامعِ أنَّ رأسَ كلِّ منهُما ليسَ بعورةٍ، (ويجوزُ النَّظَرُ) ؛ أي: نَظرُ الرَّجُلِ (إلىٰ وجهِها) وسائرِ ما عدا ما بينَ السُّرَّةِ والرُّكْبَةِ (لغيرِ مَحْرَم)؛ لأنَّ ذلكَ ليسَ بعورةٍ منها، وهــلذا هو الأصحُّ عندَ الرَّافعيِّ ^(٧)،

⁽١) المُحلِّيٰ (٨/ ٤٢٤) .

⁽٢) للكنَّها تصحُّ منه ، وتُجزِئُهُ عن ظُهره . انظر (٥٣٦/١) .

⁽٣) انظر (١/ ٢٨٥، ٥٣٥ ـ ٣٦٥) .

⁽٤) انظر (١/ ٨١٢).

 ⁽٥) قوله: (إلا بنذر)؛ أي: مأذونِ فيه، وإلا فالعبدُ لا يصعُ نذرهُ بغير إذن سيّده، كما صرّح به في
 د الجوهر الفرد فيما يُخالف فيه الحرُّ العبد، من هامش (د)، وانظر د الجوهر الفرد، (ق٦٠١).

⁽٦) أي : كعورته في الصلاة فقط .

 ⁽٧) الشرح الكبير (٧/ ٤٧٤) .

ولا يجوزُ أَنْ يكونَ شاهـداً ، ولا تَرْجُماناً ، ولا قائفاً ، ولا قاسماً ، ولا قاسماً ، ولا خارصاً ، ولا خارصاً ، ولا كاتبَ حُكْمٍ ، ولا أميناً لحاكمٍ ، ولا إماماً ؛ أي : الإمامة العُظْمِيٰ ، ولا قاضياً ، ولا يُقلَّدُ أمراً عامًا ، ولا يَملُكُ ، ولا يَطلُّ بالنَّسرُي ،

والأصعُّ عندَ النَّوويِّ كالمُحقِّقينَ : أنَّهُ يَحرُمُ النَّظَرُ إلىٰ جميع ذلكَ(١).

(ولا يجوزُ أَنْ يكونَ) العبدُ (شاهداً ، ولا تَرْجُماناً) يُترجِمُ كلامَ الخَصْمِ أَوِ الشَّاهدِ للحاكمِ ، (ولا قائفاً (٢) ، ولا قاسماً ، ولا خارصاً (٣) ، ولا مُقوَّماً (٤) ، ولا كاتبَ حُكُم (٥) ، ولا أميناً لحاكم ، ولا إماماً ؛ أي : الإمامة المُظْمئ) ، وهذا التَّفسيرُ مِنْ زيادتِهِ (١) ، (ولا قاضياً ، ولا يُقلَّدُ أَمراً عاماً) ؛ لنقصِهِ بالرَّقِّ ،

نَعَم ؛ المُكاتَبُ يَملِكُ ، للكنَّهُ ملكٌ ضعيفٌ (٧) .

(ولا يَملِكُ) شيئًا وإنْ مَلَّكَهُ سيَّدُهُ ؛ لأنَّهُ مملوكٌ ، فأَشْبَهَ البهيمة .

(وَلا يَطَأُ) العبدُ ولو مُكاتَباً (بالتَّسرِّي) ولو بإذنِ سيِّدِهِ؛ لعدم مِلْكِهِ أو ضعفِهِ (^^)،

 ⁽۱) روضة الطالبين (۷/۲۳)، وهو المعتمد. انظر (تحفة المحتاج) (۱۹۹/۷-۲۰۰)،
 و(نهاية المحتاج) (۱۹۳/-۱۹۶۱).

 ⁽٢) أي: مُلجِقاً للأنساب عند الاشتباه ؛ لأمر خصَّهُ الله تعالىٰ به . • شرقاوي • (٢/ ٢٧٥) .

 ⁽٣) أي : للنخل والعنب ، والخَرْص : الحزر والتخمين ؛ لأنَّ الخارصَ يطوفُ بالشجر ، ويُقدَّر ثمرتة رَطْباً ثم يابساً بطريق التخمين . انظر ١ حاشية الشرقاوي ١ (٧٧/٢) .

 ⁽٤) أي : يُقدِّمُ السُّلَعَ ؛ لأنَّ ذلك شهادة بالقيمة . نعم ؛ يجوزُ منه فتحُ باب السلعة ؛ لأنَّهُ لم يَحصُرُ
 ثمنَها فيما قاله . • شرقاوي ١ (٢/ ٧٢٥) .

 ⁽٥) وهو الذي يكتبُ الوثائق ؛ لأنَّه يُشترَطُ فيه أنْ يكون عدلاً ذَكَراً حُرًا عارفاً بكتابة محاضِرَ
 وسِجِلَّاتٍ ، والمحاضر : جمع (مَحْضَر) ؛ وهو الورقةُ التي يُكتَبُ فيها الدعوىٰ مِنْ غير
 ختم ، والشَّجِلَّات : ما تُختَمُ ؛ وهي الحُجَبُ المعروفة . انظر ٥ حاشية الشرقاوي ١ (٧٧/٢).

إن أي : حتى يُخرِجَ به الإمامة في الصلاة ، وانظر (دقائق التنقيح) (ق ١٣٠) ، وانظر (اللباب)
 (ص ٤٢١) .

⁽٧) ولذلك يمتنعُ عليه وطءُ مملوكته ولو بإذن السيُّد . • شرقاوي • (٢٧/٧٥) .

⁽٨) تعليلٌ على اللفِّ والنشر المُرتَّب؛ فعدمُ المِلْك تعليلٌ لحرمة وطء العبد، وضعفُهُ تعليل لحرمة=

ولا تلزمُهُ الزَّكاةُ ، إلا زكاةً الفطرِ .

قلتُ : أي : تجبُ عليهِ ابتداءً ، ويتحمَّلُها السَّيِّدُ ، وليسَ معناهُ أنَّهُ يجبُ عليهِ إخراجُها ، واللهُ أعلمُ .

ولا يُكفِّرُ في الحجِّ، والكفَّاراتِ بمالٍ ، ولا يأخذُ مِنَ الزَّكاةِ والكفَّارةِ شيئاً، إلا سهمَ المُكاتَبِينَ ، ولا يصومُ غيرَ الفرضِ إذا أَضَرَّ ذلكَ بهِ ، إلا بإذنِ سيِّدِهِ ،

وخوفاً مِنْ هلاكِ الأَمَةِ بالطَّلْقِ ، ولو حَذَفَ (بالشَّسرَّي) وذَكَرَ بدلَهُ (بالمِلْكِ). . كانَ أَوْليْ ؛ لأنَّ التَّسرَّيّ يُعتبَرُ فيهِ الإنزالُ ، وهوَ ممنوعٌ مِنْ وَطْءِ أَمَتِهِ مطلقاً^(١) .

(ولا تلزمُهُ) ولو مُكاتَباً (الرَّكاةُ) ؛ لعدمِ مِلْكِهِ أو ضعفِهِ ، (إلا زكاةُ الفطرِ) لغيرِ المُكاتَبِ^(٢) .

(قلتُ : أي : تجبُ عليهِ ابتداءً ، ويتحمَّلُها السَّيِّدُ ، وليسَ معناهُ أنَّهُ يجبُ عليهِ إخراجُها ، واللهُ أعلمُ) ؛ لِمَا مرَّ^(٣) .

(ولا يُكفِّرُ في الحجِّ ، و) لا في سائرِ (الكفَّاراتِ بمالٍ) ؛ لِمَا مرَّ (٤) .

(ولا يأخذُ مِنَ الرَّكاةِ والكفَّارةِ شيئاً ، إلا سهمَ المُكاتَبِينَ) في الزَّكاةِ ؛ فللمُكاتَب أنْ ياخذَ منهُ .

(ولا يصومُ غيرَ الفرضِ إذا أَضَرَّ ذلكَ) ؛ أي : الصَّومُ (بهِ ، إلا بإذنِ سيِّدِهِ) ، وتَزِيدُ الأَمَةُ المُباحةُ للسَّيِّدِ بأنَّها لا تصومُ بحضرتِهِ إلا بإذبِهِ وإنْ

وطء المكاتب ، ومثلُ ذلك يُقال فيما سيأتي بعد أسطر .

⁽١) أي : سواءٌ وُجد إنزالٌ أم لا . انظر « حاشية الشرقاوي » (٢/ ٧٢٥) .

 ⁽٢) وأمَّا المكاتبُ: فلا تلزمهُ ؛ لضعف ملكه ، ولا سيَّادهُ ؛ لاستقلاله عنه . انظر • تحفة المحتاج » (٣٠٠/٣) .

⁽٣) أي : من عدم ملكه ، وانظر (٧٠٣/١) .

⁽٤) أي: من عدم ملكه .

ولا يُلزِمُهُ إقرارُهُ بالمالِ في الحالِ ، ولا يُسهَمُ لهُ مِنَ الغنيمةِ ، ولا يأخذُ اللَّقَطَةَ إلا على حُكْمِ غيرِهِ ، ولا يكونُ وليّاً في النَّكاحِ ، ولا في القِصاصِ ، ولا في الحَدِّ ، ولا تيرِثُ ، ولا يُورَثُ ، ولا يكونُ وَصِيّاً ، ولا تصحُّ كفالتُهُ بدونِ إذنِ سيِّدِهِ ، ويجبُ في قبلِهِ قيمتُهُ ، وفي أطرافِهِ ما نَقَصَ مِنْ قيمتِهِ في قولٍ .

ء ۾

لم يُضِرَّ بها الصُّومُ .

(ولا يُلزِمُهُ) إِنْ كَانَ غيرَ مُكَاتَبٍ ولا مأذونِ لهُ في المُعاملةِ (إقرارُهُ بالمالِ في الحالِ) ؛ إذْ لا مالَ لهُ ، بل يُلزمُ ذِقَتَهُ ليُطالَبَ به بعدَ عِثْقِهِ .

(ولا يُسهَمُ لهُ مِنَ الغنيمةِ) ، بل يُرضَخُ لهُ .

﴿ وَلَا يَأْخَذُ اللَّقَطَةَ إِلَا عَلَىٰ حُكُم غَيْرِهِ ﴾ ؛ بأنْ يأذنَ لهُ في أخذِها نيابةً عنهُ .

(ولا يكونُ وليّاً في النِّكاحِ ، ولا في القِصاصِ ، ولا في الحَدِّ) ، ولا في غيرِها ؛ لنقصِهِ .

(ولا يَرِثُ ، ولا يُورَثُ (١) ، ولا يكونُ وَصِيّاً) ، كما عُلِمَتْ في مَحَالّها (٢) .

(ولا تصحُّ كفالتُهُ بدونِ إذنِ سيِّدِهِ)^(٣) ؛ لأنَّهُ إثباتُ حقَّ عليهِ ، فأَشْبَهَ النُّكاحَ .

(ويجبُ في قتلِهِ قيمتُهُ ، وفي أطرافِهِ ما نَقَصَ مِنْ قيمتِهِ في قولٍ) ؛ نَظَراً إلىٰ أَنَّهُ مالٌ ، بخلافِ الحُرِّ ؛ فإنَّهُ يجبُ في قتلِهِ ديتُهُ ، وفي أطرافِهِ أَرْشُها إِنْ كانَ مُقدَّراً ، والا فالحُكُومةُ .

⁽۱) انظر (۲/۲۱۹، ۷۳۸).

⁽٢) انظر (٢/١٢٠، ٢٦٩).

 ⁽٣) قوله: (ولا تصنعُ كفالتُهُ) بالمعنى الشامل لضمانه ولو مُكاتباً ، وأمَّ ولد ، ومُدبَراً ، ومُعلَّقاً عتقُهُ بصفة ، وكذا المُبتَّف إذا لم تكنْ مهاياةٌ ، أو كانتْ وضَمِن في نوبة السيّد . • شرقاوي • (٢/ ٨٢٥) .

قلتُ : الأظهرُ : أنَّ ما ضُمِنَ مِنَ الحُرِّ بالدِّيةِ ضُمِنَ مِنَ العبدِ بالقيمةِ ، واللهُ أعلمُ .

وحَدُّهُ على النِّصفِ ، ولا يُرجَمُ في الرِّنىٰ ، ولا يتحمَّلُ الدِّيةَ ، ولا تُتَحمَّلُ عنهُ ، ولا تَحمِلُ العاقلةُ قيمتَهُ علىٰ قولِ .

قلتُ : الأظهرُ : أنَّها تَحمِلُ قيمتَهُ ، واللهُ أعلمُ .

ويتزوَّجُ بأَمَنَينِ ، ولا يجمعُ بينَ أكثرَ مِنِ امرأتَينِ ، وطلاقُهُ اثنتانِ ،

(قلتُ : الأظهرُ : أنَّ ما ضُمِنَ مِنَ الحُرِّ بالدِّيةِ) مِنْ نَفْسِ أو غيرِها ؛ كيدٍ. . (ضُمِنَ مِنَ العبدِ بالقيمةِ ، واللهُ أعلمُ) ، وما ضُمِنَ منهُ بالحُكُومةِ. . ضُمِنَ مِنَ العبدِ بما نَقَصَ مِنْ قيمتِهِ .

(وحَدُّهُ على النَّصفِ) مِنْ حدِّ الحُرِّ ، (ولا يُرجَمُ في الزَّنيٰ) ، كما مرَّا في (الحدودِ)(١) .

(ولا يتحمَّلُ اللَّيةَ) عن غيرِهِ ؟ لأنَّ غيرَ المُكاتَبِ لا يَملِكُ شيئاً ، والمُكاتَبَ ليسَ مِنْ أهلِ المُواساةِ ، (ولا تُتُحمَّلُ عنهُ) ، بل مُوجَبُ جنايتِهِ يتعلَّقُ برقبتِهِ ، (ولا تَحمِلُ العاقلةُ قيمتَهُ على قولٍ) ، بل تجبُ في مالِ الجاني حالَّة ، كقيمةِ البهيمة .

(قلتُ : الأظهرُ : أنَّها تَحملُ قيمتَهُ ، واللهُ أعلمُ) ، كما مرَّ (٢) .

(ويتزوَّجُ بَأَمَتينِ ، ولا يجمعُ بينَ أكثرَ مِنِ امرأتَينِ ، وطلاقُهُ اثنتانِ) ، كما مرَّ في (النّكاح)^(٣) .

⁽۱) انظر (۲/۱۰۲، ۲۰۳).

⁽٢) انظر (٢/ ٥٢٧).

⁽٣) انظر (٢/٣١٢، ٣٥٨).

وعِدَّةُ الأَمَةِ قُرُءانِ ، ولا لِعَانَ بينَها وبينَ سيِّدِها ، ولا يُنفئ في الزَّنئ في قولِ ، وإنْ نُفِيَ . . فنصفُّ سنةٍ .

قلتُ : الأظهرُ : تغريبُهُ نصفَ سنةٍ ، واللهُ أعلمُ .

ويتزوَّجُ بحُرَّةٍ وأَمَةٍ في عقدٍ واحدٍ ، وصَدَاقُ الأَمَةِ لغيرِها ، ولو زَنَتْ. . فلها مهرُ المِثْل في قولٍ .

قلتُ : الأَظهِرُ : خلافُهُ ، واللهُ أعلمُ .

(وعِدَّةُ الأَمَةِ قُرْءان)(١) ، أو شهرٌ ونصفٌ ، كما مرَّ في (العِدَدِ)(٢) .

(ولا لِعَانَ بينَها وبينَ سيِّلِها) $^{(7)}$ ، كما مرَّ في بابِه $^{(1)}$.

(ولا يُنفىٰ) ؛ أي : يُغرَّبُ (في الرِّنَىٰ في قولٍ ، وإنْ نُفِيَ^(ه). . فنصفُ سنة)^(۱) .

(قلتُ : الأظهرُ : تغريبُهُ نصفَ سنةٍ ، واللهُ أعلمُ) ، كما مرَّ في (الحُدُودِ) (٧).

(ويتزوَّجُ بحُرَّةٍ وأَمَةٍ في عقدٍ واحدٍ) ، كما مرَّ في (النُّكاحِ) ، (وصَدَاقُ الأُمَةِ) مِلْكٌ (لغيرِها) ؛ أي : لسيِّدِها لا لها ، (ولو زَنَتْ.. فلها مهرُ المِثْلِ في قولِ) ؛ لأنَّ زناها لا يُسقطُ حقَّ سيِّدِها .

(قلتُ : الأظهرُ : خلافُهُ ، واللهُ أعلمُ) ؛ لأنَّهُ لا مهرَ لبَغِيٌّ .

⁽١) أي : في عدَّة الطلاق ، أو شهرانِ وخمسُ ليالٍ في عدَّة الوفاة . • شرقاوي ، (٢/ ٥٣٩) .

⁽٣) لأنَّ شرطَ المُلاعِن أنْ يكونَ زوجاً ، وأمَّا اللَّمانُ بينها وبين زوجها. . فيقعُ .

⁽٤) انظر (٢/ ٥٥٥ ـ ٤٥٦) .

⁽٥) أي : على القول بالنفي .

⁽٦) زاد في (ز): (في الأظهر).

⁽٧) انظر (٢/ ٢٠٩ ـ ٦١٠) .

⁽٨) انظر (٢/٣١٢، ٣٥٨).

ولا يلحقُ ولدُها سيَّدَها حتىٰ يعترفَ بوَطْنِها ، ولا يُقتَلُ بهِ حُرٌّ ولا مُبعَّضٌ ، ويُؤدَّىٰ بهِ فرضُ الكفَّاراتِ ، ولا يتزوَّجُ بنَفْسِهِ ، ويُكرَهُ على النُّكاح .

قلتُ : الأظهرُ : أنَّهُ ليسَ للسَّيِّدِ إجبارُ العبدِ عليهِ ، وإنَّما يُجبِرُ الأَمَةَ ، واللهُ أعلمُ .

وقَسْمُ الأَمَةِ على النِّصفِ ، ولا يُحَدُّ قاذفُهُ .

(ولا يلحقُ ولدُها سيَّدَها حتىٰ يعترفَ بوَطْنِها) ، بخلافِهِ في النَّكاحِ ؛ لأنَّ فراشَهُ أَقْهِ ئن .

(ولا يُقتَلُ بِهِ حُرٌ ولا مُبعَضٌ) ؛ لِمَا مرَّ في (الجناياتِ)(١) .

(ويُؤدَّىٰ بهِ فرضُ الكفَّاراتِ) ؛ أي : بعتقِهِ عنها ، بخلافِ الحُرِّ .

(ولا يتزوَّجُ بَنَفْسِهِ) ، بل لا بُلَّ مِنْ إذنِ سيِّدِهِ ، كما مرَّ في (النَّكاحِ)^(٢) ، (ويُكرَهُ) ؛ أي : ولسيِّدِهِ أنْ يُكرِهَهُ (على النِّكاح) .

(قلتُ : الأظهرُ : أنَّهُ ليسَ للسَّيِّدِ إجبارُ العبدِ عليهِ ، وإنَّما يُجبِرُ الأَمَةَ ، واللهُ أَعلمُ) ، كما مرَّ في (النَّكاح)^(٣) .

(وقَسْمُ الأَمَّةِ على النِّصفِ) مِنْ قَسْمِ الحُرَّةِ ، كما مرَّ في بابِهِ (١٠) .

(ولا يُحَدُّ قاذفُهُ) ، بل يلزمُهُ التَّعْزيرُ ، كما مرَّ في (باب اللِّعانِ)(٥) .



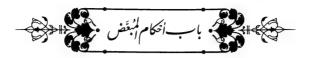
⁽١) انظر (٢/ ٤٩٥_٤٩٦، ٥٠٠).

⁽٢) انظر (٣٥٨/٢) .

⁽٣) انظر (٢/ ٢٢٢_ ٣٢٣) .

⁽٤) انظر (٢/٢٠٤).

⁽ه) انظر (۲/۷۵۷).



هوَ في بعضِها كالعبدِ ؛ وهوَ : النَّكاحُ ، والطَّلاقُ ، والعِدَّةُ ، والحُدُودُ ، والشَّهادةُ ، ووجوبُ الجُمُعة ، وانعقادُها ، والقصّاصُ ،

(باب أنحام لمُبَقَض) من ذكر وأنثى [المُبَعَّضُ كالعبدِ في مسائل]

(هَوَ في بعضِها كالعبدِ ؛ وهوَ : النَّكاحُ) ؛ فلا يَستقِلُّ بهِ ، ولا يجمعُ أكثرَ مِنِ امرأتَينِ ، ويَنكِحُ أَمَتَينِ ، ويَنكِحُ أَمَةً وحُرَّةً بعقدِ واحدٍ .

(والطَّلاقُ) ؛ فلا يَملِكُ إلا طلقتَين .

(والعِدَّةُ) ؛ فتعتدُّ المُبعَّضةُ بقُرْءَينِ ، أو بشهرِ ونصفٍ .

(والحُدُودُ)؛ فالمُبعَّضُ فيها على النَّصفِ مِنْ حدَّ الحُرِّ، ولا يُرجَمُ في النَّرِد، ولا يُرجَمُ في النَّرد، ولا يُحدُّ قاذفُهُ^(۱).

(والشُّهادةُ) ؛ فلا تُقْبَلُ منهُ .

(ووجوبُ الجُمُعةِ ، وانعقادُها) ؛ فلا تجبُ عليهِ ، ولا تنعقدُ بهِ وإنْ وَقَعَتْ في نَوْبَتِهِ .

(والقِصَاصُ) ؛ فلا يُقتَلُ بهِ حُرُّ ولا مُبعَّضٌ ، وإنْ لم تَزِدْ حُرِّيَّةُ القاتلِ^(٢) ؛ إذْ لا يُقتَلُ بجزءِ الحُرِّيَّةِ جزءُ الحُرِّيَّةِ ، وبجزءِ الرُّقُّ جزءُ الرَّقُّ ، بل يُقتَلُ جميعُهُ

⁽١) بل يُعزَّرُ .

⁽٢) أي : سواءٌ زادتُ أو نقصتُ أو ساوت . و شرقاوي ، (٢/ ٥٣١) .

ونفقةُ الأقاربِ ، وكونُ قاذفِهِ لا يُحَدُّ ، ولا خيارَ للمُبعَّضةِ إذا عَتَقَتْ تحتَ عبدِ ، ولا يَرثُ ، ولا يُورثُ .

قلتُ : الأظهرُ : أنَّهُ يُورَثُ عنهُ ما جَمَعَهُ بِحُرِّيَّتِهِ ، واللهُ أعلمُ .

بجميعِهِ ؛ أي : وهوَ مُتعذَّرٌ ، فعُدِلَ إلى بدلِهِ ، وقضيَّةُ كلامِهِ : أنَّهُ يُعتَلُ بعبدٍ ، وليسَ مُراداً بقرينةِ ما يأتي (١٠) .

(ونفقةُ الأقاربِ) ؛ فلا تلزمُهُ كالعبدِ ، هذا ما في « اللَّبابِ » و « رَوْنَقِ الشَّيخِ أَبِي حامدٍ » (" الظَّاهرُ : (الظَّاهرُ : أَبِي حامدٍ » (" البسيطِ » : (الظَّاهرُ : أَنَّهَا تلزمُهُ ؛ لأَنَّها كالغراماتِ) (") .

(وكونُ قاذفِهِ لا يُحَدُّ) ، هاذا داخلٌ في الحُدُودِ ، كما مرَّ (٤) .

(ولا خيارَ للمُبعَّضةِ إذا عَتَقَتْ) ؛ يعني : للأَمَةِ إذا عَتَقَ بعضُها (تحتَ عبدٍ) ، بخلافِ ما لو عَتَقَتْ تحتَ مُبعَّض .

(ولا يَرِثُ ، ولا يُورَثُ) ، ويكونُ ما مَلَكَهُ في الثَّانيةِ لمالكِ الباقي .

(قلتُ : الأظهرُ : أنَّهُ يُورَثُ عنهُ ما جَمَعَهُ بِحُرِّيَّتِهِ ، واللهُ أعلمُ) ، كالحُرِّ .

وبَقِيَ مسائلُ أُخَرُ :

منها : أنَّهُ لا يلزمُهُ حجِّ ولا عُمْرةٌ (٥) ، ولسيِّدِهِ أنْ يُحلِّلَهُ إذا أَحْرَمَ بغيرِ إذنِهِ ، ولا يَصِحُّ ضمانُهُ بغير إذنِهِ .

⁽۱) انظر (۲/۷۳۹).

⁽۲) اللباب (ص۲۲۶) ، الرونق (ق۹۹).

 ⁽٣) روضة الطالبين (٩/ ٧٩) ، الشرح الكبير (١٠ / ٨٦) ، وهو المعتمد ، وانظر ٥ البسيط ٤
 (٤/ ق٠٩٧) ، و٥ تحفة المحتاج ٥ (٣٤٤/٨) ، و٥ نهاية المحتاج ٥ (٢١٨/٧) .

⁽٤) انظر (٢/ ٤٥٧).

⁽٥) إلا إذا نذرهما ، كما مرَّ في العبد الخالص .

وفي بعضِها كالحُرِّ ؛ وهوَ أنَّهُ لا يُقتَلُ بعبدٍ ، ويُكفِّرُ بالمالِ إنْ كانَ مُوسِراً ، وغيرُهُما .

وأمَّا ما هوَ في بعضِها كالحُرِّ وفي بعضِها كالعبدِ. . فهوَ المِلْكُ ، وغيرُهُ .

ومحلُّهُ فيهِما : إذا لم تَكُنْ مُهاياةٌ ، أو كانتْ ووَقَعَ الإحرامُ والضَّمانُ في نَوْبَةِ سَيِّدِهِ ، وهيَ باقيةٌ في الأُولئ .

ولا يكونُ قاضياً ، ولا وَلِيّاً ، ولا كُفُوْاً لمَنْ عَتَقَتْ كلُّها .

ولا يَنكِحُ الحُرُّ المُبعَّضةَ إلا إنْ خافَ العَنَتَ ولم يَجِدْ طَوْلَ حُرَّةٍ ، كالأَمَةِ .

[المُبعَّضُ كالحُرِّ في مسائلَ]

(وني بعضِها كالحُرِّ ؛ وهوَ أنَّهُ لا يُقتَلُ بعبدٍ) الأَوْلَىٰ : (بمَنْ فيهِ رِقٌّ)(١) .

(ويُكفِّرُ بالمالِ) غيرِ العِنْقِ (إنْ كانَ مُوسِراً) ببعضِهِ الحُرِّ .

(وغيرُهُما) ؛ كجوازِ تنفُّلِهِ في نوبتِهِ ، وصِحَّةِ تصرُّفاتِهِ بغيرِ إذنِ سيِّدِهِ فيهِما^(۲) ، وصِحَّةِ وصيَّتِهِ ؛ قياساً على التَّوْريثِ منهُ ، وجوازِ وَطْنِهِ أَمَنَّهُ ، للكنْ بشَرْطِ أَنْ يَاذَنَ لَهُ فِيهِ مالكُ بعضِه^(۳) .

[المُبعَّضُ كالحُرِّ والعبدِ في مسائلَ]

(وأمَّا ما هوَ في بعضِها كالحُرِّ وفي بعضِها كالعبدِ.. فهوَ المِلْكُ) ؛ فيَملِكُ ببعضِهِ الحُرِّ دونَ البعضِ الآخرِ ، (وغيرُهُ) ؛ كالجنايةِ عليهِ ؛ فيجبُ بها ما يُقابِلُ الحُرِّيَّةَ بقسْطِها مِنَ الدِّيةِ^(٤) ، وما يُقابلُ الرَّقَّ بقسْطِه مِنَ القيمةِ .

⁽١) وجه الأولويَّة : أنَّ العبدَ ظاهرٌ في القِنِّ . انظر ﴿ حاشية الشرقاوي ؛ (٢/ ٥٣١) .

⁽٢) أي : في تنفُّله وتصرُّفه .

 ⁽٣) المعتمد : أنَّهُ لا يجوزُ له وطء مُته وإن أذن المالك . انظر ٥ حاشية الشرقاوي ١ (٢ / ٣٥) .

⁽٤) أي : بحصَّتها منها ، فإنْ كان نصفُهُ حُرّاً وقُتل. . وَجَبَ فيه نصفُ دية ونصف قيمة . انظر =

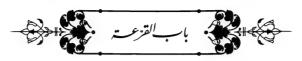
وكالحضانة ؛ فإنَّها بينَ السَّيِّدِ والقريبِ^(۱) ، فإنِ اتَّهَقا على مُهَايَأةٍ ، أو على كونِهِ عندَ أحدِهِما ، أو على استنجارِ حاضنةٍ . . فذاكَ ، أو تَمَانَعَا . . استأجرَ الحاكمُ حاضنةً ، وأَوْجَبَ المُؤْنةَ عليهما .

وكتزويجِ المُبعَّضةِ ؛ فيُرَوَّجُها سيَّدُها معَ قريبِها ، ثمَّ معَ مُعتِقها ، ثمَّ معَ السُّلْطانِ .

0 0 0

و حاشية الشرقاوي ، (٢/ ٥٣٢) .

⁽١) أي : بين سيَّد المُبعَّض وقريب المُبعَّض . انظر ﴿ حاشية الجمل ﴾ (١٦/٤) .



قد تكونُ في الأموالِ ؛ وذلكَ في تعارضِ البيَّنتَينِ علىٰ قولِ ، وتمييزِ العتقِ مِنَ المِلْكِ ، والقِسْمةِ .

(باب*القزعت*)

[القُرْعةُ في الأموالِ]

(قد تكونُ في الأموالِ ؛ وذلكَ) في ثلاثِ مسائلَ : (في تعارضِ البيَّنتينِ علىٰ قولٍ) تقدَّمَ بيانُهُ في (الشَّهاداتِ) () ، (و) في (تمييزِ العتقِ مِنَ المِلْكِ (٢٠ ، و) في (القِسْمةِ) ، كما مرًا في مَحَلِّهما (٣٠ .

[القُرْعةُ في غيرِ الأموالِ]

(وقد تكونُ في غيرِها ؛ وذلكَ) في سبعِ مسائلَ : (في ابتداءِ القَسْمِ بينَ الزَّوجاتِ ، و) في (السَّفَرِ بواحدةِ) منهُنَّ ، (و) في (تنازعِ وُلاةِ النِّكاحِ و) وُلاةٍ (القِصاصِ عندَ الاستواءِ () في (تزاحُمِ عددٍ في إحياءِ مَوَاتٍ) ليسَ

⁽١) انظر (٢/٤٠٧).

 ⁽٢) أي : فيما لو أعنق ثلاثة لا يملك غيرَهُم في مرض موته وقيمتُهُم سواءٌ ؛ فلا يَعتِقُ إلا واحدٌ بقرعة . انظر (حاشية الشرقاوي ٥ (٢٢/٢) .

⁽٣) انظر (٢/ ٦٩٠-٧١٨).

 ⁽٤) الاستواء في ولاية النكاح: بالاتّحاد في الدرجة ، وفي القصاص: بعدم عَجْز بعضهم عن ≃

أو في مَعْدِنٍ ظاهرِ ، أو في الدَّعْويٰ عندَ حاكم .

ثمَّ تارةً يكتبُ الأسماءَ ويُخرِجُها على السَّهامِ ، وتارةً يكتبُ السَّهامَ ويُخرجُها على الأسماءِ .

بِمَعْدِدٍ ، (أو في) إحياءِ (مَعْدِنِ ظاهرٍ) أو بـاطـنِ ، كمـا ذَكَـرَهُ الشَّيـخُ أبو حامدٍ (١) ، (أو في الدَّعُولُ عندَ حاكم) ، كما مَرَّتْ في أبوابِها .

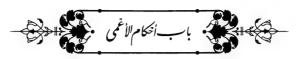
(ثمَّ تارةً يكتبُ) القاسمُ (الأسماء ويُخرِجُها على السَّهامِ ، وتارةً يكتبُ السَّهامَ ويُخرِجُها على الأسماء) ، كما مرَّ بيانهُ في (باب القِسْمةِ) () .



الاستيفاء . انظر (حاشية الشرقاوي) (۲/ ۵۳۲) .

⁽١) الرونق (ق٩٩) .

⁽٢) انظر (٢/ ٦٩٠).



هوَ كالبصيرِ ، إلا في سبعِ مسائلَ : لا جهادَ عليهِ ، وكراهةُ إمامتِهِ في أحدِ القولَينِ ، واستحبابُها في الآخرِ .

قلتُ : النَّصُّ : استواءُ الأعمىٰ والبصيرِ في ذلكَ ، واللهُ أعلمُ .

(باب أنكام الأغمى)

[المسائلُ الَّتي يُخالِفُ فيها الأعمى البصيرَ]

(هوَ كالبصيرِ) في أحكامِهِ ، (إلا في سبعِ مسائلَ) ؛ وهيَ : أنَّهُ (لا جهادَ عليهِ) ؛ لقولِهِ تعالىٰ : ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلْأَضَّىٰ حَرَبُ ﴾ [النتج : ١٧] ؛ أي : في تركِ الجهادِ (١١) .

(وكراهةُ إمامتِهِ) في الصَّلاةِ (في أحدِ القولَينِ ، واستحبابُها في) القولِ (الآخَرِ) ؛ فعليهِ : هوَ أَوْلَىٰ مِنَ البصيرِ ؛ لأنَّهُ أَخْشَعُ ، وعلى الأوَّلِ : البصيرُ أَوْلَىٰ ؛ لأنَّهُ أَخْفَظُ عنِ النَّجاسةِ ، وذِكْرُ الكراهةِ غريبٌ .

(قلتُ : النَّصُّ : استواءُ الأعمىٰ والبصيرِ في ذلكَ^(٢) ، واللهُ أعلمُ) ؛ لتعارض المعنيين .

⁽١) قال الرحماني - كما في الحاشية الشرقاوي ال ٥٣/٣٠) - : (وإذا جاهد. . فهل يحرمُ لأنَّهُ إلقاءُ النَّفْس في التهلكة ، أو يُكرَهُ فقط ، أو يُتنَبُّ لطلب الشهادة ؟) قال الشرقاوي : (والظاهر : أنَّهُ مُباحٌ ، إلا إذا تحقَّق الضَّررَ بسبب عدم مَنْ يقودُهُ مثلاً ؛ فيحرمُ ، أو ظَنَّهُ ؛ فيكرَهُ) .

 ⁽٢) الأم (٢١٤/١) ، مختصر العزني (ص١٦٦) ، والمعتمد : أنَّ الأعمىٰ كالبصير حيثُ لم يزد
 أحدُهُما بشيء . انظر قبشرى الكريم ؛ (ص ٣٦١) .

ولا يجتهدُ في القِبْلةِ ، ولا يَصِحُ بيعُهُ ، ولا شراؤُهُ ، ولا دِيةَ في عينيهِ ، ولا يُقبَلُ شهادتُهُ ، إلا في أربعةِ مَواضِعَ : التَّرْجمةِ ، والنَّسَبِ ، وما تَحَمَّلُهُ وهوَ بصيرٌ .

قلتُ : إنْ كانَ المشهودُ لهُ وعليهِ معروفَي الاسم والنَّسَبِ ، واللهُ أعلمُ .

(ولا يجتهدُ في القِبْلةِ) ؛ لأنَّ أُدِلَّتُهَا بَصَريَّةٌ ، وبَصَرَهُ مفقودٌ .

(ولا يَصِحُّ بِيمُهُ ، ولا شراؤُهُ)(١) ، ولا نحوُهُما ممَّا تُعتبَرُ فيهِ الرُّوْيَةُ ؛ كالهبةِ والرَّهْن ؛ فيُوكِّلُ فيها .

(ولا دِيةَ في عينَيهِ)(٢) ، بل فيهما الحُكُومةُ .

[المواضعُ الَّتي تُقبَلُ فيها شهادةُ الأعمىٰ]

(ولا تُقبَلُ شهادتُهُ ، إلا في أربعةِ مَواضِعَ) :

(التَّرْجمةِ) ؛ أي : ترجمتِهِ كلامَ الخُصُومِ أوِ الشُّهُودِ للقاضي ؛ لأنَّها تفسيرٌ للفظ لا يحتاجُ إلى مُعايَنةِ وإشارةِ^(٣) .

(والنَّسَبِ) ونحوهِ ممَّا يَتُبُتُ بالاستفاضةِ ؛ كالموتِ والمِلْكِ إنْ كانَ المشهودُ لهُ معروفَ الاسم والنَّسَب .

(وما تَحَمَّلُهُ وهوَ بصيرٌ) .

(قلتُ) : هنذا (إنْ كانَ المشهودُ لهُ وعليهِ معروفَيِ الاسمِ والنَّسَبِ ، واللهُ أعلمُ) ، بخلافِ مجهولَيْهما أو أحدِهما .

انظر ما سبق في (۲ / ۱۵ ، ۲۰) .

 ⁽٢) هذذا تستثنيّ مِنَ الوجوب على غيره له ؟ أي : لا وية راجبة في حدقة العينين أو إحداهما على
 مَنْ أزالهما أو إحداهما ؛ فالمُرادُ : عينيه اجتماعاً وانفراداً . ٩ شرقاوي ٥ (٥٣٣)) .

 ⁽٣) أي : إشارة الغير له بإصبعه مثلاً ، وكان الأولىٰ إسقاطَ ذلك ؛ لأنَّهُ زائلًا على المُدّعىٰ .
 د شرقاوي ، (٣٤/٢) .

وأنْ يقبضَ على المُقِرُّ حتىٰ يشهدَ عليهِ عندَ القاضي .

قلتُ : ويُخالِفُهُ في مسائلَ أُخَرَ :

أحدُها : أنَّهُ يُكرَهُ أنْ يكونَ مُؤذِّناً وحدَهُ ، فإنْ كانَ معَهُ بصيرٌ . لم يُكرَهُ .

ثانِيها : أنَّه لا تجبُ عليهِ الجُمُعةُ ، إلا إنْ وَجَدَ قائداً مُتبرَّعاً أو بأجرةٍ وهوَ قادرٌ عليها ، فلو أَحْسَنَ المشيّ بالعصا بلا قائدٍ.. لَزِمَهُ ، كما ذَكَرَهُ القاضي الحسينُ ، وإطلاقُ الأكثرينَ يُخالِفُهُ .

(وأنْ يقبضَ على المُقِرِّ حتىٰ يشهدَ عليهِ عندَ القاضي) بما سَمِعَهُ مِنْ نحوِ طلاقٍ أو عِثْقِ أو مالٍ لشخصِ معروفِ الاسم والنَّسَبِ .

[مسائلُ أُخْرىٰ يُخالِفُ فيها الأعمى البصير]

(قلتُ : ويُخالِفُهُ في مسائلَ أُخَرَ) :

(أحدُها : أنَّهُ يُكرَهُ أَنْ يكونَ مُؤذِّناً وحدَهُ) ؛ لأنَّهُ رَبَّما غَلِطَ في الوقتِ ، ولأنَّهُ يُغوِّتُ على النَّاسِ فضيلةَ أوَّلِ الوقتِ باشتغالِهِ بمعرفتِهِ ، (فإنْ كانَ معَهُ بصيرٌ) يُخبِرُهُ بهِ.. (لم يُكرَهُ) ؛ لانتفاءِ العِلَّةِ .

(ثانِيها : أنَّهُ لا تجبُ عليه الجُمُعةُ) ؛ لتضرُّرِهِ ، (إلا إنْ وَجَدَ قائداً مُتبرَّعاً أو بأجرةٍ) ؛ أي : أجرةٍ مِثْلِ (وهوَ قادرٌ عليها) ، فاضلةٍ عن مُؤْنةِ يومِهِ وليلتِهِ ، (فلو أَحْسَنَ المشي بالعصا بلا قائدٍ . . لَزِمَهُ ، كما ذَكَرَهُ القاضي الحسينُ) والمُتولِّينَ ، (وإطلاقُ الأكثرِينَ يُخالِفُهُ) ؛ لِمَا فيهِ مِنَ المَشَقَّةِ ، بل صَرَّحَ والمُتولِّينَ ، (وإطلاقُ الأكثرِينَ يُخالِفُهُ) ؛ لِمَا فيهِ مِنَ المَشَقَّةِ ، بل صَرَّحَ

⁽١) تتمـة الإبـانـة (٢/ق١٤١)، وانظر (المجموع (٤/٣٥٧)، و(كافي المحتـاج ا (١/ق٢١١)، و(النجم الوهاج (٤٤/٢)).

ثالثُها : الحجُّ ؛ فيُعتبَرُ في وجوبِهِ عليهِ معَ وجودِ الزَّادِ والرَّاحلةِ. . وجودُ قائدٍ ، وهوَ في حقَّهِ كالمَحْرَم في حقَّ المرأةِ .

رابعُها : أنَّهُ لا يُثبَتُ في ديوانِ المُرْتَزِقةِ في الغزوِ ، وهاذا غيرُ كونِهِ لا جهادَ عليهِ .

خامسُها : أنَّهُ لا يجوزُ إعتاقُ العبدِ الأعمىٰ عن الكفَّارةِ .

الشَّاشيُّ بأنَّهُ غيرُ صحيحِ ('' ، قالَ : (وذَكَرَ أيضاً _ يعني : القاضيَ _ أنَّ مَنْ Y لا يَقدِرُ على المشي لزَمَانةٍ أو كِبَرٍ إذا قَدَرَ علىٰ مَنْ يحملُهُ إلى الجامعِ . . لَزِمَهُ القصدُ إليهِ ، وليسَ بصحيح) انتهى ('') .

(ثالثُها : الحجُّ) ، ومِثْلُهُ : المُمْرةُ ؛ (فَيُعتبَرُ فِي وجوبِهِ عليهِ معَ وجودِ الزَّادِ والرَّاحلةِ . . وجودُ قائدٍ) يَتُودُهُ ويُركِبُهُ ويُنزِلُهُ مُتبرَّعاً أو بأَجرةٍ ، (وهوَ في حقَّهِ كالمَحْرَم في حقَّ المرأةِ) ؛ فيجبُ استنجارُهُ بأجرةٍ مِثْل .

(رابعُها: أنَّهُ لا يُتَبَتُ في ديوانِ المُرتزِقةِ في الغزوِ) ؛ إذْ لا كفايةَ فيهِ ، (وهـٰذا غيرُ كونِهِ لا جهادَ عليهِ) ؛ فلا يُقالُ : إنَّهُ مُكرَّرٌ مَعَهُ .

(خامسُها : أنَّهُ لا يجوزُ إعتاقُ العبدِ الأعمىٰ عنِ الكفَّارةِ)^(٣) ؛ لأنَّ العمىٰ يُخِلُّ بالعمل والكَسْب .

 ⁽١) قال الشرقاوي في الحاشية (٢/ ٣٤٥) نقلاً عن شيخه عطاية الأجهُوريّ : (يُحمَلُ كلامُهُ.
 أي : القاضى على مَنْ منزلُهُ قريبٌ مِنَ المسجد بحيثُ لا يتضرّرُ أصلاً ؛ فلا تضعيفَ) .

 ⁽٢) حلية العلماء (٢/ ٢٦٣ ـ ٢٦٣) ، وفي هامش (ب) : (أفنىٰ شيخُنا الرَّمْليُّ : أنَّهُ لا يجبُ عليه [الجمعةُ] في الصُّورة الأُولىٰ والثانية ، وكلامُ القاضي حسين ضعيفٌ ، فاغرِفهُ ، والله أعلم) ، وانظر * فتاوى الشهاب الرملي * (١٩/٢) .

٣) خَرَجَ بالكفَّارة : النذرُ ؛ فإذا نَذَرَ عنقَ رقبة . . أجزأه عنقُ الأعمىٰ على الأصعُ مِنْ وجهَينِ .
 ١ شرقاري ١ (٢/ ٣٤٥) .

سادسُها: أنَّهُ لا حَضَانةَ للعَمْياءِ والأعمىٰ ، كما في كلامِ الإمامِ الإيماءُ إليهِ ؛ لأنَّها مُراقَبةٌ على اللَّحَظاتِ ، وصَرَّحَ بهِ عبدُ الملكِ المَقْدِسيُّ في « فتاوِيهِ » ، وهوَ مِنْ أثمَّةِ أصحابنا ، ومِنْ أقرانِ ابن الصَّبَّاغ .

سابعُها : أنَّهُ تُكرَهُ ذَكاتُهُ وإنْ كانتْ حلالاً .

ثَامَنُها : أنَّهُ يَحرُمُ صيدُهُ برمي وكلبٍ في الأصحِّ .

(سادشها: أنَّهُ لا حَضَانة للعَمْياءِ والأعمىٰ ، كما في كلامِ الإمامِ الإيماءُ اليهداءُ اليهداءُ ؛ لأنَّها مُراقَبةٌ على اللَّحَظاتِ) ، وهي مُنتفِيةٌ عنهُما ، (وصَرَّحَ بهِ عبدُ الملكِ) بنُ إبراهيمَ (المَقْدِسيُّ في « فتاويهِ »(٢) ، وهوَ مِنْ أَثمَّةِ أصحابِنا ، ومِنْ أَثرانِ ابنِ الصَّبَاغِ)(٣) ، قالَ ابنُ الرَّفْعةِ : (وقد يُقالُ : إنْ باشرَ غيرُهُ وهوَ مُدبَّرٌ أمورَهُ . . فلا مَنْعَ ، كما في الفالجِ)(٤) ، وذَهَبَ في « المُهِمَّاتِ » أيضاً إلىٰ ثبوتِها لهُ ؛ قالَ : (لأنَّهُ لا يلزمُ الحاضِنَ تعاطِيها بنَفْسِهِ ، بل لهُ الاستنابةُ فيها ، وقد صَرَّحُوا بجوازِ استئجارِ أعمى للحفظِ إجارة ذِمَّة لا إجارة عين)(٥) .

(سابعُها : أنَّهُ تُكرَهُ ذَكاتُهُ وإنْ كانتْ حلالاً) ؛ لأنَّهُ قد يُخطِئُ المَذْبَحَ .

(ثامنُها : أنَّهُ يَحرُمُ صيدُهُ برمي وكلبٍ)(١٦ وإنْ دَلَّهُ بصيرٌ (في الأصحُّ) ؛ لأنَّهُ لا يرى الصَّيدَ ، فلا يَصِحُّ إرسالُهُ .

⁽١) نهاية المطلب (١٥/ ٥٥٥).

 ⁽۲) انظر وطبقات الشافعية الكبرئ ؟ (٨٦/٤ ـ ٨٨) ، وو النجم الوهاج ؟ (٣٠٣ ـ ٣٠٣) ،
 وو بداية المحتاج ؟ (٣٣/٣٣) .

 ⁽٣) انظر دسير أعلام النبلاء ٤ (١٩١/١٩ ٣٢) ، ودطبقات الشافعية الكبرئ ١ (٥/١٦٢_)
 (١٦٤) .

⁽٤) كفاية النبيه (٢٩٩/١٥) .

⁽٥) المهمات (١٢١ /٨) .

⁽٦) قوله : (صيده) ؛ أي : مَصيده .

تاسعُها : أنَّهُ لا تجوزُ وِلايتُهُ الإمامةَ العُظْميٰ ، ولا القضاءَ ، واللهُ أعلمُ .

والثَّاني : يَحِلُّ كذبحِهِ .

ويَجُرِي الخلافُ في صيدِ الصَّبِيِّ غيرِ المُميِّزِ والمجنونِ بالكلبِ والسَّهمِ ، قالَ في (المجموع » : (والمذهبُ هنا : الحِلُّ)(١) .

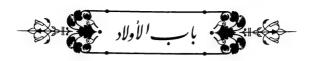
(تاسعُها : أنَّهُ لا تجوزُ وِلايتُهُ الإمامةَ العُظْمىٰ ، ولا القضاءَ ، واللهُ أعلمُ) ، كالشَّهادة ، بل أوَّلىٰ .

ولا يكونُ ساعياً في الزَّكاةِ ، ولا خارِصاً ، ولا قاسِماً ، والبصيرُ أَوْلَىٰ منهُ بغَسْلِ الميَّتِ ، ولا يُجزِئُ في الغُرَّةِ ، ويضمنُهُ مَنْ رمىٰ عَينَهُ إذا وَضَعَها علىٰ شِقً البابِ(٢) .

0 0 0

⁽١) المجموع (٨٧/٩) .

 ⁽٢) إذ مِنْ شروط رمى الناظر أنْ يكونَ بصيراً ، كما يُفهم ممًّا سبق في (٢/ ١٢٢) .



ولدُ الحُرَّةِ حُرِّ ، والمملوكةِ مملوكٌ ، وولدُ أمَّ الولدِ تَبَعٌ لها ، وفي ولدِ المُدبَّرة والمُعتَقة بصفة والمُكاتَبة . . قولان .

(ولدُ الحُرَّةِ حُرِّ ، و) ولدُ (المملوكةِ مملوكٌ) ؛ تبعاً لهُما ، وقد يَعرِضُ لهُما ما يَمكِسُ ذلكَ ؛ كأَمَةٍ أَوْصىٰ مالكُها بما تَحمِلُهُ ، فأَعْتَقَها وارثُهُ بعدَ موتو^(۲) ، وكأَمَةٍ ظَنَّها الواطئ لها حُرَّةً^(۱۲) .

وولدُ المُبعَّضةِ حُرُّ عندَ العراقبِّينَ ، وقيلَ : يتبعَّضُ^(٤) ، واختلفَ فيهِ تصحيحُ الرَّافعيُّ^(٥) .

(وولدُ أمَّ الولدِ) الحادثُ بعدَ الاستيلادِ (تَبَعٌ لها) في حقَّ الحُرَّيَّةِ ، فيَعيَقُ بعدَ موتِ السَّيِّدِ ، (وفي ولدِ المُدبَّرةِ والمُعتَقةِ بصفةٍ) عُلِّقَ بها العتقُ⁽¹⁾ ، (والمُكاتَبةِ . . قولانِ) ؛ أحدُهُما : يتبعُها ؛ كولدِ أمَّ الولدِ ، وثانيهِما : لا ؛ كولد المرهونة .

 ⁽۱) كولد الأُضْحيَّة . « شرقاوى » (۲/ ۳۵) .

⁽٢) فتصيرُ الأَمَةُ حُرَّةً والولدُ رقيقاً للموصىٰ له . انظر و حاشية الشرقاوي ١ (٢/ ٥٣٦) .

⁽٣) أي : فعلقت منه ؛ فولدُها حُرٌّ . انظر ﴿ حاشية الشرقاوي ﴾ (٢/ ٥٣٦) .

⁽٤) وهو المعتمد . انظر (نهاية المحتاج ٤ (٢٨٨/٦) .

⁽ه) الشرح الكبير (۱۲/۸ ، ۱۷/۱۰ - ۱۷/۱۹ ، ۱۲/۹۱۳ ، ۱۹۹/۱۳ ه) ، وانظر « المهمات » (۱۸/۸) .

⁽٦) في (ب ، د ، هـ) : (المُعتِق) ، وعليها : فيكون (علق) مبنيّاً للفاعل .

قلتُ : الأظهرُ : أنَّ ولدَ المُدبَّرةِ لا يتبعُ أُمَّهُ ؛ فلو دَبَّرَ حاملاً . . ثَبَتَ لهُ حُكُمُ التَّذبيرِ على المذهبِ ، والأظهرُ : أنَّ ولدَ المُعتَقةِ بصفةٍ لا يتبعُها في العتقِ ، وأنَّ ولدَ المُكاتَبةِ يتبعُها رقاً وعتقاً ، وليسَ عليهِ شيءٌ ، واللهُ أعلمُ .

(قلتُ : الأظهرُ : أنَّ ولدَ المُدبَّرةِ) ؛ أي : الحادثَ بعدَ التَّدْبيرِ بنكاحٍ أو زِنى . . (لا يتبعُ أُمَّهُ ؛ فلو دَبَّرَ حاملاً . . ثَبَتَ لهُ حُكْمُ التَّدْبيرِ على المذهبِ) ، كما مرَّ في بابِهِ معَ زيادةٍ (١) .

(والأظهرُ : أنَّ ولدَ المُعتَقةِ بصفةٍ) إذا حَدَثَ مِنْ نكاحٍ أو زِنيَ بعدَ التَّعليقِ وانفصلَ قبلَ وجودِ الصَّفةِ. . (لا يتبعُها في العتقِ) ، والقولانِ فيه كالقولَينِ في ولدِ المُدبَّرةِ ، ولو كانتْ حاملاً عندَ وجودِ الصَّفةِ . . عَتَقَ الحَمْلُ قطعاً ، والحاملُ عندَ التَّعليقِ كالحاملِ عندَ التَّعليقِ ، كما صَحَّحَهُ التَّعليقِ ، كما صَحَّحَهُ التَّعليقِ ، كما صَحَّحَهُ التَّعليقِ ، كما صَحَّحَهُ التَّعليقِ ، تصحيح التَّبيهِ »(٢) .

(و) الأظهرُ : (أنَّ ولدَ المُكاتَبةِ) الحادثَ بعدَ الكتابةِ (يَتِبعُها رِقَاً وعتقاً) ؟ لأنَّهُ مِنْ كَسْبِها ، فتوقَّفَ أمرُهُ على رِقِّها وحُرُّيَتِها ، والنَّاني : هوَ مملوكُ للسَّيِّدِ يَتصرَّفُ فيهِ بالبيعِ وغيرِهِ ، كولدِ المرهونةِ ؛ بجامعِ أنَّ كلاَّ منهُما يقبلُ الفسخَ ، (وليسَ عليهِ شيءٌ) للسَّيِّدِ مِنْ مالِ الكتابةِ ولا غيرِهِ ، (واللهُ أعلمُ) ؛ لأنَّهُ لم يوجدُ منهُ التزامٌ ، وحتُ المِلْكِ فيهِ للسَّيِّدِ كأُمِّهِ ، وفي قولٍ : لها ؛ لأنَّهُ يَمتِنُ بعتِها ، فلو قُبِلَ . . فقيمتُهُ على الأول للسَّيِّدِ ، وعلى الثَّاني لأمَّهِ .

وأَفْهَمَ قُولُهُ : (يتبعُها رِقاً وعتقاً) : أنَّها لو عَجَزَتْ أو ماتتْ قبلَ العتقِ . . لم يَمتِقْ ، وأنَّهُ لو قالَ : (أنا أُؤدِّي النُّجُومَ مِنْ كَسْبِي لأَعتِقَ) ، أو (لتَعتَقَ هيَ

⁽۱) انظر (۲/۷۲۰۷۱).

⁽٢) تصحيح التنبيه (١/ ٤٤٤).

وولدُ الأُضْحِيَّةِ أُضْحِيَّةٌ ، وولدُ الهَدْي هَدْيٌ .

قلتُ : أي : الواجبتَينِ ، ولهُ معَ ذلكَ أكلُ جميعِهِ ، واللهُ أعلمُ .

فَأَعَتِنَ). . لم يُمكَّنْ منهُ ؛ لأنَّ عتقَهُ تابعٌ لعتقِها بأدائِها أو نحوهِ ، وأنَّهُ لا يتبعُها في غيرِ ما ذُكِرَ ؛ فلا يجوزُ للسَّيِّدِ مُعاملتُهُ ، كما جَزَمَ بهِ البُلْقِينيُّ تفقُّها (١) ، ولهُ مُكاتبتُهُ ، كما جَزَمَ بهِ الماوَرْديُّ ؛ لأنَّ الحاصلَ لهُ كتابةٌ تَبْعَيَّةٌ لا استقلاليَّةً (١) .

(وولدُ الأُضْحَيَّةِ أُضْحَيَّةٌ ، وولدُ الهَدْيِ هَدْيٌ) .

(قلتُ : أي : الواجبتَينِ) بالتَّعيينِ ابتداءً بغيرِ ندرٍ ، أو بهِ ، أو عن ندرٍ في الذَّئةِ ؛ سواءً أكانتا حاملَينِ عندَ التَّغيينِ أم حَملتَا بعدَهُ ، (ولهُ مع ذلكَ أكلُ جميعِهِ ، واللهُ أعلمُ) ، كاللَّبَنِ ، نَقَلَهُ الرَّافعيُّ عن تصحيحِ الغزاليُ^(٣) ، وجَزَمَ بهِ في المنهاجِ » تَبَعاً لـ « المُحرَّرِ » () ، وصَحَّعَ الرُّويانيُ أنَّهُ يجبُ التَّصَدُّقُ بجميعِهِ كأُمُّهِ أَنَّهُ يجبُ اللَّصَدُقُ بجميعِهِ كأُمُّهِ أَنَّهُ) ، وجَزَمَ بهِ البارِزيُّ وغيرُهُ (١) ، وجرئ عليهِ الأَذْرَعيُّ (١) ، قالَ : (وهوَ قضيَّةُ كلام الجمهورِ ، ونقلهُ العِمْرانيُّ وغيرُهُ عنِ العراقيَّينَ) (٨٠٠) .

⁽١) انظر (تحرير الفتاوي ١ (٣/ ٨٣١) ، و (حاشية الشهاب الرملي على الأسني ١ (٤٩٩/٤) .

⁽Y) الحاوى الكبير (Y18/1A).

 ⁽٣) الشرح الكبير (١١٣/١٢ ـ ١١٤) ، وانظر «الوسيط» (١٥١) ، و« الوجيز»
 (٢١٤/٢) .

 ⁽٤) منهاج الطالبين (ص٥٣٨) ، المحرر (٣/ ١٥٥٢) ، واعتمده الرملي في • النهاية ٤
 (١٤٣/٨) .

⁽٥) بحر المذهب (١٩٩/٤ ، ٢٠٤) ، وفي (ب، د، هـ) : (النووي) بدل (الروياني) ، وانظر 3 المجموع ، (٨/ ٣٣١) .

 ⁽٦) تيسير الفتاوي من تحرير الحاوي (ق٠٩٠) ، وانظر (حاشية الطاوسي على الحاوي الصغير)
 (ق٣١٤) .

⁽٧) واعتمده الشارح في (الأسنى ١ (١/ ٥٤٧) ، وابن حجر في (التحفة ١ (٩/ ٣٦٥) .

⁽٨) قوت المحتاج (١١٨/١٠) ، وانظر ا البيان ، (١٥/٤) .

وولدُ المَبِيعةِ تَبَعُ لها ؛ أي : حَمْلُها ، والأظهرُ : أنَّهُ مُقابَلٌ بجزء مِنَ الثَّمن .

وولدُ المرهونةِ ، والجانيةِ ، والمُؤجَّرةِ ، والمُعارةِ ، والمُوصىٰ بها إذا وَلَدَتْ قبلَ موتِ السَّيِّدِ ، وولدُ المُوصىٰ بخِدْمتِها ، والموهوبةِ إذا وَلَدَتْ قبلَ القبض. . ليسَ تبعاً لها .

وولدُ المغصوبةِ ، والمُعارةِ ، والمقبوضةِ ببيع فاسدٍ ، والمَبِيعةِ قبلَ

(وولدُ المَبِيعةِ تَبَعٌ لها ؛ أي : حَمْلُها) الموجودُ عندَ البيعِ ؛ فهوَ مَبِيعٌ ، (وولدُ المَبِيعةِ عَلَى الأصحُ ؛ مِنْ أَنَّهُ (والأظهرُ) علىٰ هاذا : (أَنَّهُ مُقابَلٌ بجزءِ مِنَ النَّمنِ) ؛ بناءً على الأصحُ ؛ مِنْ أَنَّهُ معلىٰ جُكْمَ المعلوم .

وقولُهُ : (أي : حَمْلُها) مِنْ زيادتِهِ ، وكذا التَّرْجيحُ المذكورُ (١٠ .

(وولدُ المرهونة (٢٠)، والجانية ، والمُؤجَّرة ، والمُعارة (٢٠)، والمُوصىٰ بها إذا وَلَدَتْ قبلَ موتِ السَّبِّدِ) وقد حَمَلَتْ بهِ بعدَ الوصيّة ، (وولدُ المُوصىٰ بخِدْمتِها ، والموهوبة إذا وَلَدَتْ قبلَ القبضِ . ليسَ تبعاً لها) فيما قامَ بها ؛ لضعفِهِ عنِ الاستنباع ، أمّّا إذا وَلَدَتِ المُوصىٰ بها بعدَ موتِ السَّيِّدِ وقد حَمَلَتْ بهِ بعدَهُ أيضاً (٤٠) ، أو الموهوبةُ بعدَ القبضِ . فإنَّهُ يتبعُها ؛ لحصولِ المِلْكِ فيها للقابلِ حسَنن

(وولدُ المغصوبةِ ، والمُعارةِ ، والمقبوضةِ ببيعِ فاسدٍ ، والمَبِيعةِ قبلَ

⁽١) نصَّ الماتن عليهما في ﴿ دقائق التنقيح ﴾ (ق١٣٠) ، وانظر ﴿ اللبابِ ﴾ (ص٢٥٥) .

⁽٢) أي : سواءٌ كانتْ آدميَّةً أم لا ، والمُرادُ : الولد الحادث بعد الرهن ، أمَّا لو كانت حاملاً به عنده.. فإنَّه يَسعُها . « شرقاوى » (٢٩/٣) .

 ⁽٣) ذِكْرُها هنا مِنْ حيثُ عدمُ دخول ولدها في العاريّة ، وذِكْرُها فيما سيأتي مِنْ حيثُ ضمانُ ولدها
 تبعاً لها . ٩ شرقاوى ١ (٢/ ٩٣٩) .

⁽٤) قوله: (بعدَهُ) ؛ أي : بعد الموت .

القبضِ ، والمقبوضةِ بالسَّومِ . . تَبَعٌ لها في الضَّمانِ) ؛ لأنَّ وضعَ اليدِ عليهِ تابعٌ لوضع اليدِ عليها .

وولدُ المُرْتدُ إِنِ انعقدَ قبلَ الرَّدَّةِ ، أو بعدَها وأحدُ أبوَيهِ مسلمٌ . . فمسلمٌ ، أو مُرْتدًانِ . . فمسلمٌ عندَ الرَّافعيُّ ؛ لبقاءِ عُلْقةِ الإسلامِ فيهِما^(١) ، ومُرْتدُّ عندَ النَّوويُّ ؛ تبعاً لهُما^(١) .

غاتمت

[في تبعيَّةِ الولدِ لأبوَيهِ نَسَباً ورِقّاً وحُرِّيَّةً وغيرَها]

الولدُ يتبعُ الأبَ في النَّسَبِ ، والأمَّ في الرَّقُ والحُرِّيَّةِ ، كما مرَّ^(٣) ، وأَشْرَفَهُما في الدِّينِ وإيجابِ البدلِ وتقريرِ الجِزْيةِ ^(٤) ، وأَخَفَّهُما في عدمٍ وجوبِ الرَّكاةِ ، وأَخَسَّهُما في النَّجاسةِ وتحريمِ الذَّبيحةِ والمُناكَحةِ ^(٥) ، واللهُ أعلمُ بالصَّوابِ .

> وصلى الندعلى سيدنا ومولانامم، على آله وصحب، وسلم سليما أبدأ للى يؤم الذين

0 0 0

⁽١) الشرح الكبير (١١/ ١٢٠]) .

 ⁽۲) روضة الطالبين (۷۷/۱۰) ، وهو المعتمد . انظر (تحفة المحتاج ، (۹۹/۹) ، و(نهاية المحتاج ، (۷۲/۱۶) .

⁽٣) انظر (٧٤٩/٢) .

 ⁽٤) قوله: (وإيجاب البدل)؛ أي: فالمُتولَّدُ بين حمارِ وحشيَّ وحمارِ أهليَّ إذا قتله المُحرِمُ..
 وَجَبَ بدلُهُ من الأوَّل، وقوله: (وتقريرِ الجزية)؛ أي: فمَنْ كان لأبيه دون أمّه كتابُ أو شبهةً
 كتاب.. أُثِرَّ هو بالجزية كأبيه. • شاطري علىٰ بغية المسترشدين ١ (١١٠/١).

 ⁽٥) قوله: (وتحريم الذبيحة والمناكحة)؛ أي: فالمُتولَّدُ بين كتابيٌ ومجوسيٌ لا تَحِلُ ذبيحتُهُ ولا نكاحُهُ وإنْ كان أنثى . (شاطري على بغية المسترشدين ١ (١١٠/١) .

[خاتمت*الثارح*]

قَالَ مُؤلِّفُهُ عَفَا اللهُ عَنهُ ونَفَعَنا ببركاتِهِ (١) : تمَّ الشَّرِحُ بحمدِ اللهِ ومَنَّهِ (٢) ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على نبيّةٍ مُحمَّدٍ وآلِهِ وصحبِهِ ، وكانَ تمامُهُ ليلةَ عَرَفةَ سنةَ تسعٍ وسبعينَ وثمانِ منةِ (٣) .

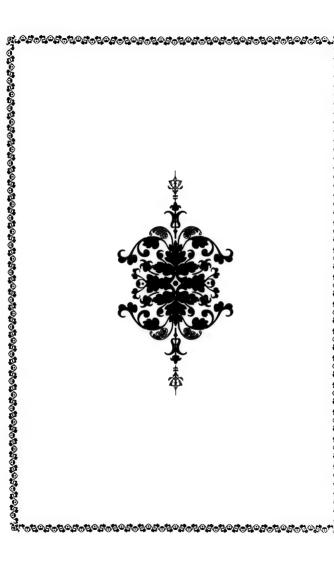


 ⁽١) في (ب، هـ) : (فسح الله تعالى في مدته) بدل (عفا الله عنه ونفعنا ببركاته) ، وفي (د) :
 (رحمه الله) .

⁽۲) في (د): (وعونه ومنته) بدل (ومنه).

⁽٣) في هامش (ب): (بلغت مقابلة وتصحيحاً بسماع مؤلفه).





خاتمت النسخية (أ)

نَجِزَ بحمد الله وعونه ، وفضلِهِ وكرمه ، علىٰ يد أفقر عَبِيدِ الله محمَّدِ ولدِ المُولَف ابن محمَّد بن أحمد بن زكريًا الأنصاريُّ الشافعيُّ ، عفا الله عنه وعن والديه وعن جميع المسلمين ، والحمدُ لله وحدَهُ ، وصلَّى الله علىٰ سيِّدنا محمَّد وعلىٰ آله وصحبه وسلَّم ، وكان ذلك يومَ الجُمُعة ثالثَ عَشَرَ شهر شوَّالِ المُعظَّم قَدْرُهُ ، سنةَ ثمانين وثمانِ منةٍ ، أحسن الله عاقبتنا وعاقبتَها في خير وعافيةٍ وسلامة ، مِنْ غير مِحْنة ولا نَكد .

وإِنْ تَجِــذْ عَيْبِــاً فسُــدً الخَلَــلا فَجَـلَّ مَـنْ لاعبــبَ فيــهِ وعــلا

غاتمت النسخة (ب)

وصلَّى الله علىٰ سيِّدنا محمَّدٍ وعلىٰ آله وصحبه وسلَّم .

ملكه الفقير أحمد بن محمَّد بن محمَّد بن عبد المولئ (. . .) القادريُّ الشافعيُّ .

غاتمت النسخية (ج)

والحمد لله ربّ العالمين ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، استنساخاً بتاريخ ثالث عشرين جمادى الثاني ، سنة أربع وتسعين وثمان مئة ، ملكه من فضل الله تعالى الفقير تقي الدين بن الفقير عزّ الدين النفيلي ، تغمّده الله برحمته ، وأسكنه فسيح جنّته ، آمين آمين آمين ، بمحمّد والأنبياء والمرسلين .

غاتمت النسخت (ه)

وصلَّى الله علىٰ سيِّدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلَّم ، ورضي الله تعالىٰ عن أصحاب رسول الله أجمعين .

غاتمت النسخية (ز)

والحمد لله وحده ، من كتابة العبد الفقير إلى رحمة ربه الخفي الحفي محمد بن الشيخ على الحنفي ، غفر الله له ولوالديه ، ولجميع المسلمين .

وكان الفراغ منه : في يوم الأحد خامسَ عَشَرَ شهر ربيع الأول سنةَ تسع وثمانين وثمان مئة ، وصلَّى الله على سيدنا محمَّد وسلَّم تسليماً كثيراً (. . .) .

0 0 0



أولاً: المصادر والمراجع المخطوطة:

١- الإبانة عن أحكام فروع الديانة (ج١)، للإمام الكبير الفقيه المحقق البحر أبي القاسم عبد الرحمن بن محمد بن أحمد الفوراني المروزي (ت٤٦١هـ)، نسخة دار الكتب القومية (القاهرة، مصر)، ذات الرقم (٧٢٢٩٥٨).

١ الابتهاج بحواشي المنهاج ، للإمام الفقيه جلال الدين أبي البقاء محمد بن عبد الرحمن الصديقي
 البكري (ت ١٩٨٩هـ) ، نسخة أيا صوفيا (إستانبول ، تركيا) ، ذات الرقم (١١٢٠) .

٣- الابتهاج في شرح المنهاج (ج١) ، للإمام البحر المجتهد شيخ الإسلام وقاضي القضاة تقي الدين أبي الحسن علي بن عبد الكافي السبكي الأنصاري (ت٧٥٦هـ) ، نسخة المكتبة الظاهرية (دمشق ، سورية) ، ذات الرقم (٢٠٢٠) .

٤- نسخة ثانية (ج٠١) ، المكتبة الأزهرية (القاهرة ، مصر) ، ذات الرقم العام (٤٨٢٨٢) ،
 والخاص (٢٨٠٣) .

و- الاستذكار ، للإمام الفقيه البحر أبي الفرج محمد بن عبد الواحد بن محمد الدارمي البغدادي
 الدمشقي (ت٤٤٨هـ) ، نسخة المكتبة الأزهرية (القاهرة ، مصر) ، ذات الرقم العام (٣٩٩٥٣) ، والخاص (١٤٠٢) .

٦-الإشارات إلى ما وقع في المنهاج من الأسماء والأماكن واللغات ، للإمام الفقيه الحافظ المتبحر المتفن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي ابن الملقن المصري (ت٤٠٨هـ) ، نسخة المكتبة البلدية (الإسكندرية ، مصر) ، ذات الرقم (١٢٩٤) .

٧- الأقسام والخصال ، للإمام الفقيه أبي بكر أحمد بن عمر بن يوسف الخفاف (معدود في طبقة ابن الحداد المصري المتوفى سنة ٥ ت ٣٤٥هـ ٥) ، نسخة مكتبة تشستربيتي (دبلن ، إيرلندا) ، ذات الرقم (٥١١٥) .

 ٨_ الاعتناء والاهتمام بفوائد شيخَي الإسلام (السراج والجلال البلقينيين) ، جمع الإمام شيخ الإسلام وقاضي القضاة الفقيه المتفنن علم الدين صالح بن عمر بن رسلان البلقيني (٣٨٦هـ) ، نسخة المكتبة الأزهرية (القاهرة ، مصر) ، ذات الرقم العام (٤٠٨٦) ، والخاص (٥٦٨) . ٩- الانتصار لما جرد في المذهب من الأخبار والاختيار (ج٢ ، ٤) ، للإمام الفقيه القاضي شرف الدين أبي سعد عبد الله بن محمد بن هبة الله ابن أبي عصرون البغدادي الدمشقي (ت٥٨٥هـ)، الدين أبي سعد عبد الله بن محمد بن هبة الله ابن أبي عصرون البغدادي الدمشقي (ت٥٨٥هـ).

١- إيضاح المشكل من أحكام الخنثى المشكل ، للإمام الأصولي الفقيه النحوي المتفنن جمال الدين أبي محمد عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي (٣٧٧٠هـ) ، نسخة المكتبة الأزهرية (القاهرة ، مصر) ، ذات الرقم العام (٢٦٦٣٠) ، والخاص (١٩١٥) .

١١ - البسيط في المذهب (ج١، ٤، ٥، ٦)، للإمام المجدد حجة الإسلام الفقيه الأصولي المتكلم أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت٥٠٥هـ)، نسخة المكتبة الظاهرية (دمشق، صورية)، ذات الرقم (٢١١١، ٢١١١، ٢١١٢، ٢١١٤).

17_ تتمة الإبانة (ج٢، ٣، ٦، ٨، ٩)، للإمام الفقيه الأصولي المتكلم أبي سعد عبد الرحمن بن مأمون المتولي النيسابوري (ت٤٧٨هـ)، نسخة مكتبة أحمد الثالث (إستانبول، تركيا)، ذات الرقم (٥٠).

١٣ نسخة ثانية (ج١)، نسخة مكتبة دار الكتب المصرية (القاهرة، مصر)، ذات الرقم (١١٣٦).

١٤ تحفة الأحباب بفضائل أحد الأقطاب ، للإمام الفاضل العابد زين العابدين بن محيي الدين بن ولي الدين الأنصاري الخزرجي (١٠٦٨هـ) ، نسخة جامعة محمد بن سعود (الرياض ، السعودية) ، ذات الرقم (١٦٤٧) .

 ١٥ التحقيق ، لشيخ الإسلام وإمام الشافعية الزاهد العابد الورع محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ) ، نسخة مكتبة أيا صوفيا (إستانبول ، تركيا) ، ذات الرقم (١٠٤٢) .

١٦ تسهيل المقاصد لزوَّار المساجد ، للإمام البحر الفقيه شهاب الدين أبي العباس أحمد بن العماد بن يوسف الأقفهسي (١٥٠٥هـ) ، نسخة المكتبة الأزهرية (القاهرة ، مصر) ، ذات الرقم العماد بن يوسف الأقفهسي (١٦٢٥) .

١٧_ تصحيح التنبيه ، لشيخ الإسلام وإمام الشافعية الزاهد العابد الورع محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ) ، نسخة المكتبة الأزهرية (القاهرة ، مصر) ، ذات الرقم العام (٩٧٨٥) ، والخاص (٢٣٦) .

١٨- التعجيز مختصر الوجيز ، للإمام الفقيه البارع تاج الدين أبي القاسم عبد الرحيم بن محمد بن يونس الموصلي البغدادي (ت١٧٦هـ) ، نسخة مكتبة أيا صوفيا (إستانبول ، تركيا) ، ذات الرقم (١٠٦٤) .

٩ - تكملة كافي المحتاج إلى شرح المنهاج (ج٢) ، للإمام الفقيه الأصولي المحرر بدر الدين أبي عبد الله بن بهادر الزركشي (ت٤٩٤هـ) ، نسخة المكتبة الأزهرية (القاهرة ، مصر) ، ذات الرقم العام (٤٣٣٤٩) ، والخاص (٢٦٦٩) .

٢٠ التوسط والفتح بين الروضة والشرح (ج١) ، للإمام البحر الفقيه المفتي شهاب الدين
 أبي العباس أحمد بن حمدان بن أحمد الأذرعي الحلبي (ت٢٨٣هـ) ، نسخة المكتبة الأزهرية
 (القاهرة ، مصر) ، ذات الرقم العام (٥٦٤٥) ، والخاص (٧٣٨) .

١٦ توشيح التصحيح ، للإمام الأصولي قاضي القضاة تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت٧١٥هـ) ، نسخة المكتبة الأزهرية (القاهرة ، مصر) ، ذات الرقم العام (٤٨٣١٧) ، والخاص (٢٨٣٨) .

٣٢ تيسير الفتاوي من تحرير الحاوي ، للإمام المحقق قاضي القضاة الفقيه الأديب المتفنن شرف الدين أبي القاسم هبة الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم ابن البارزي الحموي (٣٣٥هـ) ، نسخة المكتبة البلدية (الإسكندرية ، مصر) ، ذات الرقم (١٣١٩) .

٣٣ جواهر البحر المحيط (ج٢) ، للإمام الفقيه البحر الورع نجم الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن مكي القمولي (٣٦٧٥هـ) ، نسخة المكتبة الأزهرية (القاهرة ، مصر) ، ذات الرقم العام (٢٣٣٥) ، والخاص (٢٦٣٥) .

٤٢ الجوهر الفرد فيما يخالف فيه الحر العبد ، للإمام شيخ الإسلام وقاضي القضاة الفقيه المتفنن علم الدين أبي البقاء صالح بن عمر بن رسلان البلقيني (ت ٨٦٨هـ) ، نسخة المكتبة الأزهرية (القاهرة ، مصر) ، ذات الرقم العام (٧٠٧) ، والخاص (٥٢٥) .

٥٦ حاشبة الإطفيحي على شرح المنهج (فتح الوهاب) ، المسماة : • تحرير ذوي الألباب على شرح منهج الطلاب ، للإمام الفقيه المحدث شمس الدين أبي عبد الله محمد بن منصور الإطفيحي الوفائي (ت١١١٥هـ) ، نسخة المكتبة الأزهرية (القاهرة ، مصر) ، ذات الرقم العام (٨٩٨٠٤) ، والخاص (٣٨٩٥) .

٢٦_ حاشية خضر الشويري على شرح التحرير (تحفة الطلاب) ، للإمام الفقيه خضر الشويري (من علماء القرن الحادي عشر) ، ذات الرقم العام (٩٩٢) ، والخاص (٦٢) .

٧٧_ حاشية الرملي على تحفة الطلاب ، للإمام الفقيه المجدد المفتي المحرر شمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة الرملي (ت١٠٠٤هـ) ، نسخة المكتبة الأزهرية (القاهرة ، مصر) ، ذات الرقم العام (١٣٣٠٢٦) ، والخاص (٢٨٣٤) .

٢٨ حاشية الزيّادي على شرح العنهج (فتح الوهاب) ، للإمام الفقيه المحقق نور الدين علي بن يحي الزيّادي المصري (ت٢٤٠هـ) ، نسخة المكتبة الأزهرية (القاهرة ، مصر) ، ذات الرقم العام (١١٥٢) ، والخاص (١٠٧٧) .

٣٩ حاشية الشبراملسي على شرح المنهج (فتح الوهاب) ، للإمام الفقيه المتفنن المحرر نور الدين أبي الضياء علي بن علي الشبراملسي (٣٠٥٠هـ) ، نسخ المكتبة الأزهرية (القاهرة ، مصر) ، ذات الرقم العام (٤٨٣٣٦) ، والخاص (٢٨٥٧) .

٣٠ حاشية الشمس الشويري على شرح التحرير (تحفة الطلاب) ، لشيخ الإسلام الإمام البحر
 الفقيه المفتي المحقق شمس الدين محمد بن أحمد الشويري (ت١٠٦هـ) ، نسخة المكتبة الأزهرية
 (القاهرة ، مصر) ، ذات الرقم العام (٤١٢٥) ، والخاص (٢٠٦) .

٣١. حاشية شيخ الإسلام على المطول ، للإمام شيخ الإسلام وقاضي القضاة الفقيه المفسر الأصولي المسند المتفنن زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (٣٦٦هـ) ، نسخة معفوظة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (الرياض ، السعودية) ، برقم (١٧٣٤) .

٣٢ حاشية الطاوسي على الحاوي الصغير ، للإمام الفقيه علاء الدين محمد بن أبي بكر بن محمد الطاوسي القزويني (ت بعد ١٩٧٥) ، نسخة المكتبة الأزهرية (القاهرة ، مصر) ، ذات الرقم العام (١١٧٥) ، والخاص (١١٧) .

٣٣ حاشية الغزولي على شرح التحرير (وهي عبارة عن تجريد بعض زيادات زكريا الأنصاري على د تحفة الطلاب ، التي أوردها في د شرح التنقيح ، ، مع فوائد يسيرة) ، للعلامة محمد حجازي الغزولي ، نسخة المكتبة الأزهرية (القاهرة ، مصر) ، ذات الرقم العام (٢٠٣٨) ، والخاص (٨٣٣) .

٣٤ حاشية القليوبي على الإقناع ، للإمام المتكلم الفقيه المحدث شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي (ت١٠٦٥ هـ) ، ذات الرقم العام سلامة القليوبي (ت١٠٦٥ هـ) ، ذات الرقم العام (٤٠٨١٧) ، والخاص (٢٤٦٢) .

٣٥ حاشية القليوبي على شرح التحرير (تحفة الطلاب) ، للإمام المتكلم الفقيه المحدث شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي (ت١٠٦٩هـ) ، نسخة المكتبة الأزهرية (القاهرة ، مصر) ، ذات الرقم العام (٤٢٣٢٥) ، والخاص (٢٦٤٥) .

٣٦_ نسخة ثانية ، المكتبة الأزهرية (القاهرة ، مصر) ، ذات الرقم العام (٦٠٣١) ، والخاص (٨٢٦) .

٣٧_ حاشية المدابغي على شرح التحرير (تحفة الطلاب) ، للإمام الفقيه النحوي المحقق بدر الدين حسن بن علي المنطاوي المدابغي الأزهري (ت١١٧٠هـ) ، نسخة المكتبة الأزهرية (القاهرة ، مصر) ، ذات الرقم العام (٩٠٩) ، والخاص (٣٨) .

 ٣٨ - حلية المؤمن ، للإمام الفقيه البحر فخر الإسلام أبي المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد الروياني (٥٠٢ - ٥٠٠ م. نسخة المكتبة الظاهرية (دمشق ، سورية) ، ذات الرقم (٢٧٠٦) .

٣٩- خادم الرافعي والروضة (ج٣٦ ، ١٧ ، ١٩) ، للإمام الفقيه الأصولي المحرر بدر الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت٧٩٤هـ) ، نسخة أحمد الثالث (إستانبول ، تركيا) ، ذات الرقم (١٧٢) .

٤٠ نسخة ثانية (ج١) ، المكتبة الظاهرية (دمشق ، سورية) ، ذات الرقم (٧٣٧٥) .

١٤ نسخة ثالثة (ج١٨) ، المكتبة الأزهرية (القاهرة ، مصر) ، ذات الرقم العام (٥٦٧٧) ،
 والخاص (٧٥٥) .

٢٤ دقائق تنقيح اللباب ، للإمام شيخ الإسلام وقاضي القضاة الحافظ المحدث الفقيه المحقق ولمي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم ابن العراقي (ت٨٣٦هـ) ، نسخة مكتبة جامعة الملك سعود (الرياض ، السعودية) ، ذات الرقم (٣٠٢٥) .

٣٤ الديباج في توضيح المنهاج ، للإمام الفقيه الأصولي المحرر بدر الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت٩٩٤هـ) ، نسخة المكتبة الأزهرية (القاهرة ، مصر) ، ذات الرقم العام (٢٢٦٠١) ، والخاص (١٨٨٦) .

3٤ الرونق ، للإمام الفقيه أبي حامد العراقي ، وينسب لشيخ العراقيين وحافظ المذهب الإمام المجدد أبي حامد أحمد بن محمد بن أحمد الإسفرايني البغدادي (ت٤٠٦هـ) ، نسخة المكتبة الفلامية (دمشق ، سورية) ، ذات الرقم (٤٢٩٥)) .

٥٤ الشافي في الفروع ، للإمام الفقيه القاضي الأديب أبي العباس أحمد بن محمد بن أحمد
 الجرجاني (٢٨٦٠هـ) ، نسخة مكتبة أيا صوفيا (إستانبول ، تركيا) ، ذات الرقم (١٢٠٠) .

٦٦ الشامل (ج١)، للإمام البحر الفقيه المحقق المحدث أبي نصر عبد السيد محمد بن عبد الواحد ابن الصباغ البغدادي (ت٤٧٧هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية (القاهرة ، مصر)، ذات الرقم العام (٢٩٩٢) ، والخاص (١٣٣٣٥٥) .

٧٤ شرح البهجة الوردية ، المسمى : « النهجة المرضية في شرح البهجة الوردية » ، للإمام شيخ الإسلام وقاضي القضاة الحافظ المحدث الفقيه المحقق ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم ابن العراقي (ت٢٢٥هـ) ، نسخة المكتبة الأزهرية (القاهرة ، مصر) ، ذات الرقم العام (١٣٣٢٥٤) ، والخاص (٤٩١١) .

٤٨_ الشرح الصغير على الوجيز (ج١) ، للإمام الفقيه المحرر الحجة أبي القاسم عبد الكريم بن

محمد الرافعي القزويني (ت٦٢٣هـ) ، نسخة السيدة زينب (القاهرة ، مصر) ، ذات الرقم (١٨٨٨) .

٤٩_نسخة ثانية (ج١) ، المكتبة الظاهرية (دمشق ، سورية) ، ذات الرقم (٧١٧) .

٥٠ ـ نسخة ثالثة (ج٢) ، مكتبة برنستون (برنستون ، أمريكا) ، ذات الرقم (٣٠٩) .

 ١٥ مـ شرح القونوي على الحاوي الصغير ، للإمام قاضي القضاة الفقيه النحوي البلاغي المتفنن علاء الدين أبي الحسن علي بن إسماعيل بن يوسف القونوي الدمشقي (٣٢٩هـ) ، نسخة المكتبة الأزهرية (القاهرة ، مصر) ، ذات الرقم العام (١٠٤٨) ، والخاص (٧٥) .

٢٥ شرح جامع المختصرات ومختصر الجوامع ، للإمام الفقيه الزاهد كمال الدين أبي العباس أحمد بن عمر بن أحمد المدلجي النشائي (٥٦٥هـ) ، نسخة المكتبة الأزهرية (القاهرة ، مصر) ، ذات الرقم العام (٥٦٤٦) ، والخاص (٧٣٩) .

٥٣ شرح منهاج الطالبين ، للإمام الفقيه الأصولي الفرضي المتفنَّن شمس الدين أبي عبد الله محمد بن علي بن محمد القاياتي القاهري (ت ١٨٥٠هـ) ، نسخة عبارة عن كراس ضمن مجموع محفوظ في مكتبة باريس الوطنية ، برقم (١٠١٣) .

٤٥ ـ غاية الوصول إلى شرح الفصول ، للإمام شيخ الإسلام وقاضي القضاة الفقيه المفسر الأصولي المسند المتفنن زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (٣٢٦٥هـ) ، نسخة المكتبة الأزهرية (القاهرة ، مصر) ، ذات الرقم العام (٥٠١٨) ، والخاص (١٠١) .

٥٥ غنية الفقيه في شرح التنبيه (ج۱) ، للإمام الفقيه المتقن شرف الدين أبي الفضل أحمد بن موسى بن يونس الإربلي الموصلي (ت٦٢٣هـ) ، نسخة مكتبة أيا صوفيا (إستانبول ، تركيا) ، ذات الرقم (١٢١٧) .

٥٦ فتاوى البغوي ، للإمام الفقيه المفتي المفسر محيى السنة أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوي (ت٥١٦هـ) ، نسخة المكتبة السليمانية (إستانبول ، تركيا) ، ذات الرقم (٦٧٥) .

٥٥_ فتاوى القفال ، للإمام البحر شيخ الخراسانيين الفقيه المفتي أبي بكر عبد الله بن أحمد بن عبد الله القفال الصغير المروزي (٣١٧هـ) ، نسخة المكتبة السليمانية (إستانبول ، تركيا) ، ذات الرقم (٦٧٥) .

٩٥ - فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل ، للإمام شيخ الإسلام وقاضي القضاة الفقيه المفسر الأصولي المسند المتفنن زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (ت٩٦٦هـ) ، نسخة الدرية (القاهرة ، مصر) ، ذات الرقم العام (٢٥٤١) ، والخاص (٣١٤) .

٦٠ فتح الوهاب بشرح الآداب ، للإمام شيخ الإسلام وقاضي القضاة الفقيه المفسر الأصولي
 المسند المتفنن زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (ص٩٢٦هـ) ، نسخة المكتبة الأزهرية
 (القاهرة ، مصر) ، ذات الرقم العام (١٥٩٦) ، والخاص (١٧٦) .

٦١ الفصول المهمة في علم ميراث الأمة ، للإمام الفقيه الفرضي الرياضي النحوي شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن عماد الدين ابن الهائم القرافي المقدسي (ت٥٩٥هـ) ، نسخة المكتبة العكتبة الكريرية (القاهرة ، مصر) ، ذات الرقم العام (٧٦٣٨) ، والخاص (١٣٩) .

٣٦ كافي المحتاج إلى شرح العنهاج (ج١، ٢) ، للإمام الأصولي الفقيه النحوي المتفنن جمال الدين أبي محمد عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي (٣٣٤٧هـ) ، نسخة المكتبة الأزهرية (القاهرة ، مصر) ، ذات الرقم العام (٩٦٤١) ، والخاص (٣٣٤) .

٣٦_ المجموع شرح المهذب (ج٥) ، لشيخ الإسلام وإمام الشافعية الزاهد العابد الورع محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ) ، نسخة مكتبة فيض الله أفندي (إستانبول ، تركيا) ، ذات الرقم (٨٤٢) .

3- مختصر المهمات ، للإمام شيخ الإسلام وقاضي القضاة الحافظ المحدث الفقيه المحقق ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم ابن العراقي (٥٠٦٦هـ) ، نسخة المكتبة الأزهرية (القاهرة ، مصر) ، ذات الرقم العام (٥٠٥١) ، والخاص (٩٩٧) .

٦٥ مرشد السائل إلى تصحيح المسائل (مختصر (الروضة)) ، للإمام الفقيه النحوي الفرضي شمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد الحجازي القليوبي القاهري (٣٠٤٥هـ) ، نسخة مكتبة تشستربيتي (دبلن ، إيرلندا) ، ذات الرقم (٣٠٩٥) .

٦٦ مغني الراغبين في منهاج الطالبين (تصحيح المنهاج المختصر) ، للإمام الفقيه المفتي نجم الدين أبي الفضل محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن ابن قاضي عجلون الدمشقي (ت ١٩٧٦هـ) ، نسخة المكتبة الأزهرية (القاهرة ، مصر) ، ذات الرقم العام (٤١٩١٨) ، والخاص (٢٦٠٨) .

٦٧ المقنع في الفقه ، للإمام الفقيه القاضي أبي الحسن أحمد بن محمد بن أحمد الضبي المحاملي
 (ت. ٤١٥هـ) ، نسخة مكتبة أيا صوفيا (إستانبول ، تركيا) ، ذات الرقم (١٤٣٨) .

٦٨_ منهج الوصول إلى تحرير الفصول ، للإمام شيخ الإسلام وقاضي القضاة الفقيه المفسر

الأصولي المسند المتفنن زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (ت٩٢٦هـ) ، نسخة المكتبة الأزهرية (القاهرة ، مصر) ، ذات الرقم العام (٥٧٧١) ، والخاص (١٠٨) .

٦٩ النبيه في اختصار التنبيه ، للإمام الفقيه البارع تاج الدين أبي القاسم عبد الرحيم بن محمد بن يونس الموصلي البغدادي (ت٦٧٦هـ) ، نسخة المكتبة الأزهرية (القاهرة ، مصر) ، ذات الرقم العام (٣٦١٠٥) ، والخاص (٢٣٣٢) .

٧٠ نكت التنبيه ، لشيخ الإسلام وإمام الشافعية الزاهد العابد الورع محيي الدين أبي زكريا
 يحيى بن شرف النووي (٣٦٦٠هـ) ، نسخة المكتبة الأزهرية (القاهرة ، مصر) ، ذات الرقم العام (١٣٣٠٥٩) ، والخاص (٤٧١٦) .

١٧- الودائع لمنصوص الشرائع ، للإمام المجدد القاضي البحر شيخ مذهب الشافعية أبي العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادي (٦٣٠٦هـ) ، نسخة مكتبة أيا صوفيا (إستانبول ، تركيا) ، ذات الرقم (١٥٠٢) .

ثانياً : المصادر والمراجع المطبوعة :

١- الابتهاج في شرح المنهاج ، (كتاب النكاح) ، للإمام البحر المجتهد شيخ الإسلام وقاضي القضاة تقي الدين أبي الحسن علي بن عبد الكافي السبكي الأنصاري (ت٢٥٦هـ) ، تحقيق يوسف مغربي ، وهي عبارة عن رسالة ماجستير نوقشت سنة (١٤٢٩هـ) في جامعة أم القرى (مكة المكومة ، السعودية) .

٢- الإبريز الخالص عن الفضة في إبراز معاني خصائص المصطفى صلى الله عليه وسلم التي في الروضة ، للإمام شيخ الإسلام وقاضي القضاة الفقيه المتفنن جلال الدين عبد الرحمن بن عمر بن رسلان البلقيني (ت ٨٤٣٦هـ) ، تحقيق سليم محمد عامر ، ط١ ، (١٤٣٦هـ _ ٢٠١٥م) ، دار أروقة ، عمان ، الأردن .

٣- إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين ، للإمام الشريف الحافظ المحدث المسند اللغوي أبي الفيض محمد بن محمد مرتضى الزبيدي الحسيني (١٢٠٥هـ) ، ط١٠ (١٤١٤هـ ١٩٩٤م) ، طبعة مصورة لدى دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

٤- إتحاف الفضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، للإمام القارئ شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد البناء الدمياطي (١١١٧٠هـ) ، تحقيق أنس مهرة ، ط٣ ، (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٥- الإتقان في علوم القرآن ، للإمام المفسر الحافظ الفقيه النحوي البلاغي جلال الدين أبي الفضل

عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (١٩١٦هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبع سنة (١٩٧٤هـ ـ ١٩٧٤م) لدى الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر .

٦- إثمد العينين في بعض اختلاف الشيخين ، للإمام الفقيه النحرير علي بن أحمد بن سعيد باصبرين
 الحضرمي (٢٠٥٠هـ) ، طبع سنة (١٤١٤هـ ١٩٩٤م) لدى دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

٧- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ، للإمام المجدد المجتهد الفقيه تقي الدين أبي الفتح
 محمد بن علي بن وهب ابن دقيق العيد القشيري (ت٥٠١هـ) ، تحقيق محمد حامد الفقي ، ط١ ،
 ١٣٧٢هـ ١٩٥٣م) ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ، مصر .

٨ ـ الأحكام الوسطى من حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، للإمام الحافظ المحدث الفقيه
 عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الإشبيلي الأندلسي (١٨٥٨ هـ) ، تحقيق حمدي عبد المجيد
 وصبح السامرائي ، طبع سنة (١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م) لدى مكتبة الرشد ، الرياض ، السعودية .

٩- إحياء علوم الدين ، للإمام المجدد حجة الإسلام الفقيه الأصولي المتكلم أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (٥٠٥٠) ، تحقيق اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج ، ط١ ،
 ٢٣٢) . دار المنهاج ، جدة ، السعودية .

 ١٠ الاختيار لتعليل المختار ، للإمام الفقيه المحدث المحرر مجد الدين أبي الفضل عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي (٣٦٨٦هـ) ، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين ، ط١ ، (١٤٣٠هـ ـ .
 ٢٠٠٩) ، دار الرسالة العالمية ، دمشق ، سورية .

 ١١ ـ الأذكار ، المسمى : • حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار المستحبة في الليل والنهار ، ، لشيخ الإسلام وإمام الشافعية الزاهد العابد الورع محيى الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ) ، ط١ ، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .

11_ إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ، للإمام المقرئ الحافظ المتفنن شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد القسطلاني (ت٩٢٣هـ) ، ط٧ ، (١٩٠٥هـ _ ١٩٢٣هـ) ، المطبعة الكبرى الأميرية ، القاهرة ، مصر .

11_ الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ، للإمام الفقيه الأصولي المتكلم إمام الحرمين أي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (ت٤٧٨هـ) ، تحقيق محمد موسى وعلي عبد الحميد ، ط1 ، (١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر .

١٤ الأسماء والصفات ، للإمام الفقيه الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي الخسروجردي
 (تـ٢٥٨هـ) ، تحقيق العلامة محمد زاهد الكوثري ، المكتبة الأزهرية ، القاهرة ، مصر .

١٥ أسنى المطالب في شرح روض الطالب ، للإمام شبخ الإسلام وقاضي القضاة الفقيه المفسر
 الأصولي المسند المتفنن زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (٩٢٦هـ) ، ط١ ،
 ١١٥٣هـ) ، المطبعة العيمنية ، القاهرة ، مصر .

١٦ ـ الأشباه والنظائر ، للإمام الأصولي قاضي القضاة تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (١٤١٠هـ) ، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض ، ط١ ، (١٤١١هـ ـ عبد الكافي السبكي (١٤١١هـ) ، بينان .

١٧ الإشراف على مذاهب العلماء ، للإمام الفقيه الحافظ أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (١٤٢٥هـ) ، تحقيق أبي حماد صغير أحمد ، ط١ ، (١٤٢٥هـ ١٤٢٥م) ، مكتبة مكة الثقافية ، رأس الخيمة ، الإمارات .

١٨ الإصابة في تمييز الصحابة ، للإمام الحافظ المحقق البحر شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (١٣٥٥هـ) ، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض ، ط١ ، (١٤٥هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

١٩ إصلاح المنطق، للإمام اللغوي الأديب أبي يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكيت (ت٤٤٦هـ) ، شرح وتحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون ، ط١ ، (١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م) ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر .

٢٠ إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين ، للعلامة الفقيه أبي بكر عثمان بن محمد شطا
 البكرى الدمياطي (ت ١٣١٠هـ) ، ط١ ، دار إحياه الكتب العربية ، القاهرة ، مصر .

٢١ الأعلام ، للأستاذ البحاثة المؤرخ خير الدين بن محمود الزركلي الدمشقي (ت١٣٩٦هـ) ،
 ط١٥ ، (٢٠٠٢) ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان .

٢٢ الإقتاع في حل ألفاظ أبي شجاع ، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني
 (ت٧٧٧هـ) ، ط٢ ، (١٤١٢هـ - ١٩٩١م) ، دار القلم العربي ، حلب ، سورية .

٣٣ الإقتاع في الفقه الشافعي ، للإمام الفقيه القاضي المفسر الأديب أبي الحسن علي بن محمد الماوردي البغدادي (ت٤٥٠هـ) ، تحقيق خضر محمد خضر ، ط١ ، (١٤٢٠هـ) ، دار إحسان ، طهران ، إيران .

٢٤ الأم، لإمام المذهب المجتهد أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس الشافعي المطلبي (٣٠٠١هـ) ، دار الوفاء ، (١٤٢٢هـ) ، دار الوفاء ، المنصورة ، مصر .

٦٥- إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع ، للإمام المؤرخ نقي الدين
 أبي العباس أحمد بن علي بن عبد القادر العبيدي المقريزي (ت٥٨٥هـ) ، تحقيق محمد النميسي ،
 ط١ ، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٣٦_ إنباء الغمر بأبناء العمر ، للإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (١٣٦٥هـ) ، من منشورات العسقلاني (١٣٦٥هـ _ ١٩٦٩م) ، من منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، مصر .

٧٧- الأنساب ، للإمام الحافظ النسابة المؤرخ أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (١٣٨٢ هـ ١ ١٩٦٢ هـ ١ ١٩٦٢ م) ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، الهند .

٢٨ الأنوار لأعمال الأبرار ، للإمام الفقيه جمال الدين يوسف بن إبراهيم الأردبيلي (ت بعد ٧٧٥هـ) ، طبع سنة (١٣٣٦هـ) لدى دار الكتب العربية الكبرى ، القاهرة ، مصر .

٩ - الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف ، للإمام الفقيه الحافظ أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (١٤٠٢هـ) ، تحقيق أبي حماد صغير أحمد ، ط١ ، (١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٥م) ، دار طبية ، الرياض ، السعودية .

٣٠ الإيضاح في مناسك الحج والعمرة ، لشيخ الإسلام وإمام الشافعية الزاهد العابد الورع محيى الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ) ، تحقيق عبد الفتاح حسين رواه المكي ، ط٢ ، الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ط١٧٦هـ) ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان . المكتبة الإمدادية ، مكة المحرمة ، السعودية .

٣١ بحر المذهب في فروع المذهب الشافعي ، للإمام الفقيه البحر فخر الإسلام أبي المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد الروياني (٣٠٠٥هـ) ، تحقيق طارق السيد ، ط١ ، (١٤٣٠هـ _ ١٤٣٠) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٣٦ بداية المحتاج في شرح المنهاج ، للإمام القاضي الفقيه المؤرخ بدر الدين أبي الفضل محمد بن أبي بكر بن أحمد ابن قاضي شهبة الأسدي (٣٠٤مهـ) ، تحقيق أنور الشيخي ، ط١ ، (٣٠٤مهـ) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .

٣٣_البداية والنهاية ، للإمام الحافظ العؤرخ المفسر عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (٣٠٤٧هـ) ، تحقيق يوسف البقاعي ، طبع سنة (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م) لدى دار الفكر ، يبروت ، لبنان . ٣٤ بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، للإمام الفقيه المحرر المتبحر علاء الدين أبي بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني (ت٥٨٧ه) ، طبع سنة (١٣٢٨ه) لدى المطبعة الجمالية العامرة ، مسعود ، مصر .

٣٥ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، للإمام القاضي الفقيه محمد بن علي الشوكاني الصنعاني (ت١٢٥٠هـ) ، دار المعرفة (نسخة مصورة عن مطبعة السعادة بمصر) ، بيروت ، لبنان .

٣٦_ البدر الطالع في حل جمع الجوامع ، للإمام الفقيه البارع الأصولي المحقق جلال الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أحمد الأنصاري المحلي الشافعي (ت٨٦٤هـ) ، تحقيق مرتضى علي الداغستانى ، ط1 ، (١٤٢٦هـ ــ ٢٠٠٥م) ، مؤسسة الرسالة ناشرون ، دمشق ، سورية .

٣٧ البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير ، للإمام الفقيه الحافظ المتبحر المتفنن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي ابن الملقن المصري (ت٥٠١هـ) ، تحقيق ثلة من المحققين ، ط١ ، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م) ، دار الهجرة ، الرياض ، السعودية .

٣٨ بشرى الكريم بشرح مسائل التعليم ، للإمام الفقيه المحقق سعيد بن محمد باعلي باعشن
 الحضرمي (٢٠٠١هـ) ، ط1 ، (١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .

٣٩. بغية الأنام في فتح العلام بشرح الإعلام بأحاديث الأحكام ، للإمام شيخ الإسلام وقاضي القضاة الفقيه المفسر الأصولي المسئد المتفنن زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (ت٣٦٦هـ) ، دار التقوى ودار الفيحاء ، دمشق ، سورية .

٤- بغية المسترشدين في تلخيص فتاوى بعض الأثمة من العلماء المتأخرين مع ضم فوائد جمة من
 كتب شتى للعلماء المجتهدين ، لمفتي حضرموت الفقيه العارف الحبيب وجيه الدين عبد الرحمن بن
 محمد المشهور الحسيني الحضرمي (ت٢٠١٠هـ) ، تحقيق ثلة من المحققين ، ط١ ، (١٤٣٩هـ ـ ١٤٠١٨م) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .

١٤ بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين ، للإمام المؤرخ الفقيه القاضي المفتي رضي الدين أبي البركات محمد بن أحمد بن عبد الله الغزي العامري (١٣٤٦هـ) ، تحقيق عبد الله الكندري ، ط١ ، (١٣٤١هـ - ٢٠٠٠م) ، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان .

٤٢_ بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام ، للإمام المحدث أبي الحسن علي بن محمد بن عبدالملك ابن القطان الكتامي الحميري الفاسي (ت٢٢٨هـ) ، تحقيق الحسين آيت سعيد ، ط ١ ، (١٤٨هـ ١٩٩٧م) ، دار طببة ، الرياض ، السعودية .

٣٤- البيان في مذهب الإمام الشافعي ، للإمام الفقيه الأصولي أبي الحسين يحيى بن أبي الخير العمراني (١٥٠٥هـ) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية

31 ناج العروس من جواهر القاموس، للإمام الشريف الحافظ المحدث المسند اللغوي أبي الفيض محمد بن محمد مرتضى الزبيدي الحسيني (١٣٠٥هـ)، تحقيق عبد الستار فراج وآخرين، ط١، (١٣٥٥هـ - ١٩٦٥م)، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت.

٥٤- تاريخ ابن حجي، للإمام المؤرخ شهاب الدين أبي العباس أحمد بن حجي الحسباني الدمشقي (١٤٦٤هـ)، دار ابن حزم، الدمشقي (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م)، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.

 13_ التاريخ الكبير ، لإمام الحفاظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ) ، دائرة المعارف العثمانية النظامية ، حيدر آباد الدكن ، الهند .

٧٤ تاريخ بغداد ، للإمام الحافظ المؤرخ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٣٤٦هـ) ، تحقيق مصطفى عطا ، ط١ ، (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٨٤ تبصير المنتبه بتحرير المشتبه ، للإمام الحافظ المحقق البحر شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (٣٨٥٠هـ) ، تحقيق محمد علي النجار ، طبع سنة (١٩٦٧م) لدى المكتبة العلمية ، بيروت ، لبنان .

٩٤ ـ النبيان في آداب حملة القرآن ، لشيخ الإسلام وإمام الشافعية الزاهد العابد الورع محيى الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ) ، تحقيق محمد الحجار ، ط٣ ، (١٤١٤هـ ١٩٩٤ م. ١ ١ ١٩٩٤

• ٥- تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام الأشعري ، لإمام الدنيا الحافظ ثقة الدين أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر الدمشقي (٢٠١٥هـ) ، ومعه مقدمة العلامة المحقق محمد زاهد الكوثري ، تحقيق أنس محمد عدنان الشرفاوي ، ط١ ، (١٤٤٠هـ - ٢٠١٨م) ، دار التقوى ، دمشق ، سورية .

١٥ - تنمة الإبانة (غالب كتاب الصلاة) ، للإمام الفقيه الأصولي المتكلم أبي سعد عبد الرحمن بن مأمون المتولي النيسابوري (١٣٠٦هـ) ، تحقيق نسرين حمادي ، رسالة دكتوراه نوقشت سنة (١٤٨٨هـ ـ ٢٠٠٧م) في جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، السعودية .

٥٢ نسخة ثانية (كتاب الحيض)، تحقيق غادة العقلا، رسالة ماجستير نوقشت سنة
 ١٤٢٩هـــ ٢٠٠٨م) في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

٣٥_ تتمة تدريب العبتدي وتهذيب المنتهي (تبدأ بـ ٩ باب النفقات ٤) ، للإمام شيخ الإسلام وقاضي القضاة الفقيه المتفنن علم الدين أبي البقاء صالح بن عمر بن رسلان البلقيني (٣٨٦٨هـ) ، تحقيق نشأت المصري ، ، ط١ ، (١٤٣٣هـ ٢٠١٢م) ، دار القبلتين ، الرياض ، السعودية .

٤٥ التجريد ، للإمام شيخ الحنفية أبي الحسين أحمد بن محمد بن أحمد القدوري البغدادي (٣٢٠٦هـ) ، دار السلام ، (٣٢٠١هـ) ، دار السلام ، القهرة ، مصر .

٥٥ تحرير ألفاظ التنبيه ، لشيخ الإسلام وإمام الشافعية الزاهد العابد الورع محيى الدين أبي زكريا
 يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ) ، تحقيق عبد الغني الدقر ، ط١ ، (١٤٠٨هـ) ، دار القلم ،
 دمشق ، سورية .

٦٥ تحرير الفتاوي على د التنبيه ، ود المنهاج ، ود الحاوي ، ، المسمى : د النكت ، على هذه المختصرات الثلاثة ، للإمام شيخ الإسلام وقاضي القضاة الحافظ المحدث الفقيه المحقق ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحمن الزواوي ، ط١ ، اليم زرعة أحمد بن عبد الرحمن الزواوي ، ط١ ، السعودية .

٧٥ تحرير تنقيح اللباب ، للإمام شيخ الإسلام وقاضي القضاة الفقيه المفسر الأصولي المسند المتفنن زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (٣٢٦٥هـ) ، تحقيق عبد الرؤوف الكمالي ، ط١ ، (١٤٤٤هـ ٣٠٠٣م) ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان .

٥٨ التحرير في فروع الفقه الشافعي ، للإمام الفقيه القاضي الأديب أبي العباس أحمد بن محمد بن أحمد الجرجاني (٢٠٠٨هـ) ، دار الكتب العلمية ، يبروت ، لبنان .

٩٥ تحفة الطلاب شرح تحرير تنقيح اللباب ، للإمام شيخ الإسلام وقاضي القضاة الفقيه المفسر
 الأصولي المسند المتفنن زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (١٣٦٣هـ) ، ط١ ،
 ١٣٤٠هـ) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، مصر .

٦- تحفة المحتاج في شرح المنهاج ، للإمام الفقيه المفتي المحقق المتفنن شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي المكي (ت٩٧٤هـ) ، تحقيق لجنة من العلماء ، ط١ ، (١٣٥٧هـ _ 19٣٨م) ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، مصر .

١٦_ تحفة المريد على جوهرة التوحيد ، لشيخ الأزهر الإمام الفقيه المتكلم برهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الباجوري (ت١٢٧٦هـ) ، تحقيق الدكتور علي جمعة ، ط١ ، (١٤٢٢هـ) ، دار السلام ، القاهرة ، مصر .

٦٢ التحقيق ، لشيخ الإسلام وإمام الشافعية الزاهد العابد الورع محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (١٤١٣هـ) . تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض ، ط١ ، (١٤١٣هـ _ ١٩٩٢م) ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان .

٣٦- تخريج إحياء علوم الدين ، المسمى : المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار ، اللإمام المجدد القاضي شيخ الإسلام الحافظ المحدث المسند الفقيه المتفنز زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٣٦٠٠هـ) ، تحقيق أشرف عبد المقصود ، ط1 ، (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م) ، مكتبة دار طبرية ، الرياض ، السعودية .

١٦- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، للإمام المفسر الحافظ الفقيه النحوي البلاغي جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق محمد عوامة ، ط١ ، الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق محمد عوامة ، السعودية .

10_ التدريب في الفقه الشافعي ، المسمى: (تدريب المبتدي وتهذيب المنتهي) ، للإمام المجدد شيخ الإسلام المفسر الفقيه المفتي الأصولي النحوي المتفنن سراج الدين أبي حفص عمر بن رسلان الكناني البلقيني (١٤٣٥هـ) ، تحقيق نشأت المصري ، ط١ ، (١٤٣٣هـ _ ٢٠١٢م) ، دار الشادن ، السعودية .

٦٦-الترغيب والترهيب ، للإمام الحافظ زكي الدين أبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت٦٥٦هـ) ، تحقيق مصطفى محمد عمارة ، ط٣ ، (١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م) ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت ، لبنان .

٦٧ تشنيف المسامع بجمع الجوامع ، للإمام الفقيه الأصولي المحقق المتفنن بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله المراركشي (٣٩٤٠هـ) ، تحقيق سيد عبد العزيز وعبد الله ربيع ، ط١ ، ١٤٨هـ ١٤٩٨م) ، مكتبة قرطبة ، القاهرة ، مصر .

١٦ـ تصحيح التنبيه ، لشيخ الإسلام وإمام الشافعية الزاهد العابد الورع محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (٦٤١٧هـ) ، تحقيق محمد عقلة الإبراهيم ، ط١ ، (١٤١٧هـ 199٦) ، ورسمة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

٦٩ التعليقة ، للإمام حبر الأمة الفقيه القاضي أبي علي حسين بن محمد المروروذي (٣٦٠٤هـ) ، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود ، ط١ ، مكتبة نزار الباز ، مكرمة المكرمة ، السعودة .

٧٠ تعليم المتعلم في طريق التعلم ، للإمام الفقيه برهان الدين الزرنوجي (ت بعد ٩٩٥هـ) ،
 تحقيق صلاح الخيمي ونذير حمدان ، ط٣ ، (١٤٣٥هـ ٢٠١٤م) ، دار ابن كثير ، دمشق ،
 سورية .

١٧ تغليق التعليق على صحيح البخاري ، للإمام الحافظ المحقق البحر شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (١٤٠٥هـ) ، تحقيق سعيد القزقي ، ط١ ، (١٤٠٥هـ) ، المكتب الإسلامى ، بيروت ، لبنان . دار عمار ، عمان ، الأردن .

٧٢ نفسير الرازي ، المسمى : (التفسير الكبير) أو (مفاتيح الغيب) ، للإمام المجدد المتكلم المفسر الأصولي فخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر الرازي (ت٦٠٦هـ) ، ط١ ، (١٤٠١هـ _ ١٤٩٨) ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

٣٧ تفسير الطبري، المسمى: ٩ جامع البيان عن تأويل آي القرآن ١، للإمام المجتهد المفسر المؤرخ أبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري (٣٠٠هـ)، تحقيق أحمد شاكر، ط١، ١٤٣٠هـ) ، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان .

٤٧٤ تكملة السبكي للمجموع ، للإمام البحر المجتهد شيخ الإسلام وقاضي القضاة تقي الدين أبي الحسن علي بن عبد الكافي السبكي الأنصاري (ت٥٧٥٦هـ) ، تحقيق محمد نجيب المطيعي ، مكتبة الإرشاد ، جدة ، السعودية .

٧٥ التلخيص الحبير في تخريع أحاديث الرافعي في الشرح الكبير ، للإمام الحافظ المحقق البحر شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (٣٥٥هـ) ، تحقيق حسن بن قطب ، ط١ ، (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م) ، مؤسسة قرطبة ، القاهرة ، مصر .

٧٦ التلخيص ، للإمام الكبير الجليل شيخ الشافعة الفقيه الأصولي أبي العباس أحمد بن أبي أحمد ابن القاص الطبري البغدادي (٣٣٥٥-) ، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض ، ط٢ ، (١٤٣١هـ - ٢٠٠٠م) ، مكتبة نزار الباز ، مكة المكرمة ، السعودية .

٧٧ التمهيد لما في العوطأ من المعاني والأسانيد ، للإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد الله ابن التمري القرطبي (٣٣٥هـ) ، تحقيق مصطفى العلوي ومحمد البكري ، طبع سنة (١٩٩٧هـ ١٩٩٧م) لدى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الرباط ، المغرب .

٨٧- التنبيه في الفقه ، للإمام الفقيه الأصولي النظار أبي إسحاق إبراهيم بن علي الفيروزابادي الشيرازي (٣٦٥٠هـ) ، تحقيق لجنة من العلماء ، طبع سنة (١٣٧٠هـ - ١٩٥١م) لدى مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، مصر .

٩٧- التنقيح في شرح الوسيط ، لشيخ الإسلام وإمام الشافعية الزاهد العابد الورع محيى الدين
 أبي زكويا يحيى بن شرف النووي (٦٥١٥هـ) ، تحقيق أحمد محمود إبراهيم ، ط١ ، (١٤١٧هـ ـ المين المين القاهرة ، مصر .

٨٠ ـ تهذیب الأسماء واللغات ، لشیخ الإسلام وإمام الشافعیة الزاهد العابد الورع محیی الدین
 أبي زكریا یحیی بن شرف النووي (ت١٧٦هـ) ، تحقیق مصطفی عطا ، طبع سنة (١٤٢٨هـ ـ المين العلمية ، بيروت ، لبنان .

١٨ تهذيب اللغة ، للإمام اللغوي أبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهري الهروي (ت٣٧٠هـ) ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط١ ، (١٣٨٤هـ ١٩٦٢م) ، الدار المصرية ، القاهرة ، مصر .

٨٢ ـ التهذيب في الفقه الشافعي ، للإمام الفقيه المفتي المفسر محيى السنة أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوي (١٦٣٥هـ) ، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض ، ط١ ،
 ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

۸۳ ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للإمام النحوي أبي محمد بدر الدين حسن بن قياسم المرادي (تـ ٧٤٩هـ) ، تحقيق عبد الرحمن سليمان ، ط١ ، (١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٨م) ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر .

٨٤ ـ ثبت الإمام شيخ الإسلام ابن حجر الهيتمي المكي الشافعي ، للإمام الفقيه المفتي المحقق المتفنن شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي المكي (ت٩٧٤هـ) ، تحقيق أمجد رشيد ، ط١ ، (١٤٣٥هـ) ، دار الفتح ، عمان ، الأردن .

٥٥ ـ ثبت شيخ الإسلام القاضي زكريا بن محمد الأنصاري ، للإمام شيخ الإسلام وقاضي القضاة الفقية المفسر الأصولي المسند المتفنن زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (٣٦٦٠هـ) ، بتخريج الحافظ السخاوي (٣٠١٠هـ) ، تحقيق محمد الحسين ، ط١ ، (١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م) ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان .

٨٦ ـ جامع الشروح والحواشي ، للباحث السيد عبد الله محمد بن علي الحبشي الحضرمي ، طبع في المركز الثقافي سنة (١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م) ، أبو ظبى ، الإمارات . ۸۷ - الجامع لشعب الإيمان ، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهةي (ت٤٥٨هـ) ، تحقيق عبد العلي حامد ، ط١ ، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م) ، مكتبة الرشد ، الرياض ، السعودية . الدار السلفة ، ومباى ، الهند .

٨٨ ـ الجمع والفرق، للإمام الفقيه المحقق أبي محمد عبدالله بن يوسف ابن حيويه الجويني (٣٠٠٤هـ)، دار الجيل، (٣٣٠٤هـ)، دار الجيل، يروت، لنان.

٩٩ ـ الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر ، للإمام الحافظ المؤرخ شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٣٠هـ) ، تحقيق إبراهيم عبد المجيد ، ط ١ ، (١٩٤٩هـ ـ ١٩٩٩هـ) ، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان .

٩- حاشية ابن حجر على فتح الجواد بشرح الإرشاد ، للإمام الفقيه المفتي المحقق شهاب الدين
 أبي العباس أحمد بن محمد بن محمد ابن حجر الهيتمي (٣٤٧٠هـ) ، تحقيق عبد اللطيف
 عبد الرحمن ، ط۱ ، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٥م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

91 حاشية ابن عابدين ، المسماة : (د المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار ؟ ، للإمام الفقيه الأصولي المحقق المتفنن السيد محمد أمين بن عمر ابن عابدين أفندي الدمشقي (١٢٥٢هـ) ، متحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض ، طبعة خاصة ، (١٤٢٣هـ -٣٠٠٣م) ، دار عالم الكتب ، الرياض ، السعودية .

97 حاشية ابن قاسم على تحفة المحتاج ، للإمام الفقيه الأصولي النحوي المحقق شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي (١٩٣٨هـ) ، تحقيق لجنة من العلماء ، ط١ ، (١٣٥٧هـ ١٩٣٨م) ، المكبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، مصر .

9- حاشية الباجوري على شرح ابن قاسم الغزي على متن أبي شجاع ، لشيخ الأزهر الإمام الفقيه المتكنم المتفنن برهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري المصري (١٧٧٦هـ) ، تحقيق محمود الحديدي ، ط۱ ، (١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .

98_ حاشية البجيرمي على الإقناع ، المسمأة : " تحفة الحبيب على شرح الخطيب " ، للإمام الفقيه المحقق سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي المصري (ت١٣٢١هـ) ، طبع سنة (١٤١٥هـ ١٩٩٥) لدى دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

٩٥_ حاشية البجيرمي على شرح المنهج (فتح الوهاب) ، المسماة : ﴿ التجريد لنفع العبيد ؛ ،

للإمام الفقيه المحقق سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي المصري (ت١٢٢١هـ)، طبع سنة (١٣٦٩هـ-١٩٥٠م) لدى مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، مصر .

19 حاشية الترمسي على المنهج القويم ، المسماة : « المنهل العميم بحاشية المنهج القويم » ، و« موهبة ذي الفضل على شرح العلامة ابن حجر مقدمة بافضل » ، للإمام الفقيه المتفنن محمد محفوظ بن عبد الله الترمسي الجاوي المكي (ت١٣٣٨هـ) ، تحقيق اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج ، ط١ ، (١٣٣٢هـ ١٩٣١م) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .

92 حاشية الجمل على شرح المنهج (فتح الوهاب) ، المسماة : (فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب) ، للإمام الفقيه سليمان بن عمر العجيلي الأزهري المعروف بالجمل (ت٢٠٤هـ) ، ط١ ، (١٣٠٥هـ) ، المطبعة الميمنية ، القاهرة ، مصر .

٩٨ حاشية الدسوقي على المختصر ، للإمام النحوي البلاغي المتكلم المحقق العتفنن محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي (١٣٣٥هـ) ، ط١ ، (١٣١٧هـ) ، وهي صادرة ضمن شروح التلخيص ، المطبعة البولاقية ، القاهرة ، مصر .

٩٩ حاشية الرملي على أسنى المطالب ، للإمام المحقق الفقيه المفتي المتفنن شهاب الدين أبي العباس أحمد بن حمزة الرملي (ت ٩٥٥٠هـ) ، ط١ ، (١٣١٣هـ) ، المطبعة الميمنية ، القاهرة ، مصر .

١٠٠ حاشية السندي على سنن ابن ماجه ، المسماة : (كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه) ،
 للإمام الفقيه المحدث المفسر نور الدين محمد بن عبد الهادي التتوي السندي (١١٣٨هـ) ، دار
 الجيل ، بيروت ، لبنان .

١٠١ حاشية الشاطري على بغية المسترشدين ، للإمام الفقيه المفتي المتفنن الحبيب أحمد بن عمر
 الشاطري الحسيني الحضرمي (١٣٦٠هـ) ، تحقيق ثلة من المحققين ، ط١ ، (١٤٣٩هـ الشاطري الحسيني المنهاج ، جدة ، السعودية .

١٠٢_حاشية الشبراملسي على النهاية ، للإمام الفقيه المتفنن المحرر نور الدين أبي الضياء علي بن علي الشبراملسي (ت١٠٨٧هـ) ، طبع سنة (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م) لدى دار الفكر ، بيروت ، لـنان .

١٠٣ حاشية الشرقاوي على شرح التحرير (تحفة الطلاب) ، للإمام شيخ الإسلام الفقيه المتفنن عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشرقاوي (ت١٣٦٧هـ) ، طل ، (١٣٦٠هـ ـ ١٩٤١م) ، مطبعة مصطفى البابى الحلبى ، القاهرة ، مصر .

١٠٤ حاشية الشرواني على تحفة المحتاج، للعلامة الفقيه عبد الحميد بن حسين الشرواني الداغستاني (ت١٣٥٧هـ)، بعناية لجنة من العلماء، ط١، (١٣٥٧هـ ١٩٣٨م)، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، مصر.

١٠٥ حاشية الشهاب القليوبي على المطلع ، المسماة : « الدرة البهية على شرح المقدمة الإيساغوجية ، للإمام المتكلم الفقيه المحدث شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي (١٠٦٥هـ) ، طبعت مع « المطلع شرح إيساغوجي في علم المنطق » ، تحقيق بلال محمد حاتم السقا ، ط١ ، (١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م) ، دار التقوى ، دمشق ، سورية .

١٠٦ حاشية الصبان على شرح الأشموني ، للإمام النحوي المحقق المتفنن أبي العرفان محمد بن علي الصبان المصري (١٠٦٥هـ) ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعيد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، مصر .

۱۰۷ حاشية العطار على البدر الطالع شرح جمع الجوامع ، لشيخ الإسلام الإمام الأصولي النحوي المتفنن حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي (ت١٢٥٠هـ) ، دار الكتب العلمية (طبعة مصورة) ، بيروت ، لبنان .

۱۰۸ حاشية القليوبي على شرح المحلي على المنهاج ، للإمام المتكلم الفقيه المحدث شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي (ت١٩٦٥هـ) ، طبع سنة (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م) لدى دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

٩٠١ ـ حاشية عبد الرحمن الشربيني على الغرر (شرح البهجة الوردية)، لشيخ الإسلام الفقيه المحقق عبد الرحمن بن محمد بن أحمد الشربيني (ت١٣٢٦هـ)، المطبعة الميمنية، القاهرة، مصر.

١١٠ الحافظ العراقي وأثره في السنة ، للعلامة المحدث المسند أحمد معبد عبد الكريم ، ط١ ،
 ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م) ، دار أضواء السلف ، الرياض ، السعودية .

۱۱۱_ الحاوي الصغير ، للإمام المحقق الفقيه نجم الدين عبد الغفار بن عبد الكريم القزويني (ت-١٦٥هـ) ، تحقيق صالح اليابس ، ط١ ، (١٤٣٠هـ) ، توزيع دار ابن الجوزي ، الدمام ، السعودية .

١١٢ الحاوي الكبير في فقه مذهب الشافعي ، للإمام القاضي الفقيه المفسر الأديب أبي الحسن علي بن محمد الماوردي البغدادي (ت٥٤٥هـ) ، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود ، ط١ ،
 ١٩٩٩هـ ١٩٩٩م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

۱۱۳ الحاوي في الطب، للفيلسوف الطبيب المنفنن أبي بكر محمد بن زكريا الرازي (ت٣١٣هـ)، عني به هيثم خليفة طعيمي، ط١، (١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

١١٤ حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، للإمام الحافظ النحوي البلاغي المتفنن جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١ ، (١٩٨٧هـ ١٩٦٧) ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، مصر .

١١٥ حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء ، لفخر الإسلام الإمام الفقيه أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال الفارقي (١٩٨٨م) ، مكتبة الرسالة الحديثة ، عمان ، الأردن .

١١٦ الحواشي المدنية على المنهج القويم (الحواشي الوسطى) ، للإمام الفقيه المفتي المحقق شمس الدين أبي عبد الله محمد بن سليمان الكردي الدمشقي المدني (١١٩٤٥هـ) ، طبع سنة (١٢٥٨هـ) لدى المطبعة العامرة ، القاهرة ، مصر .

١١٧ ـ حياة الحيوان الكبرى ، للإمام الفقيه الأديب المتفنن كمال الدين أبي البقاء محمد بن موسى الدميرى (ت٨٠٨هـ) ، ط1 ، (١٢٨٤هـ) ، المطبعة العامرة ، القاهرة ، مصر .

١١٨ ـ خبايا الزوايا ، للإمام الفقيه الأصولي المحرر بدر اللدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (١٤٠٣هـ) ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الكويت .

١١٩ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، للإمام النحوي اللغوي عبد القادر بن عمر البغدادي (١٩٩٠هـ) ، مكتبة الخانجي ، (١٩٩٥هـ) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر .

١٢٠ الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، للأستاذ علي باشا
 مبارك (١٣١٦هـ) ، ط١ ، (١٣٠٦هـ) ، المطبعة الأميرية الكبرى ، القاهرة ، مصر .

١٢١ خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ، للعلامة المؤرخ الباحث الأديب محمد أمين بن نضل الله المحبي الحموي الدمشقي (١١١١هـ) ، ط١ ، (١٢٨٤هـ ١٨٦٨هـ) ، طبعة مصورة عن نشرة المطبعة الوهبية لدى دار صادر ، بيروت ، لبنان .

١٢٢_ خلاصة البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير ، للإمام الفقيه الحافظ المتبحر المتفنن سراج الدين أبي حفص عمر بن على ابن الملقن المصرى (تـ٥٠٤هـ) ، تحقيق حمدي عبد المجيد ، ط١ ، (١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م) ، مكتبة الرشد ، الرياض ، السعودية .

١٢٣ خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى صلى الله عليه وسلم ، للإمام الشريف الفقيه المفتي المورخ نور الدين أبي الحسن علي بن عبد الله بن أحمد السمهودي الحسني (١٩١١هـ) ، تحقيق محمد الأمين الجكيني ، طبع على نفقة السيد حبيب أحمد .

١٢٤ الدر المختار شرح تنوير الأبصار ، للإمام الفقيه الأصولي النحوي المتفنن علاء الدين محمد بن علي بن محمد الحصكفي الدمشقي (١٠٨٨-١هـ) ، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض ، طبعة خاصة ، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م) ، دار عالم الكتب ، الرياض ، السعودية .

١٢٥ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للإمام النحوي اللغوي المقرئ أبي العباس احمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت٥٥٦هـ) ، تحقيق أحمد الخراط ، طبع سنة (١٠٥هـ ١٩٨٦هـ) لدى دار القلم ، دمشق ، سورية .

١٢٦ الدر المنثور في التفسير بالمأثور ، للإمام الحافظ الفقيه النحوي البلاغي المتفنن جلال الدين
 أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (١٤٦٠هـ) ، ط١ ، (١٤٣٣هـ - ٢٠١١م) ، دار
 الفكر ، بيروت ، لبنان .

١٢٧ درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة ، للإمام المؤرخ تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي بن عبد القادر العبيدي المقريزي (١٤٥٠هـ) ، تحقيق محمود الجليلي ، ط١ ، أحمد بن علي بن عبد القادر العرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .

١٢٨ الدقائق المحكمة في شرح المقدمة ، للإمام شيخ الإسلام وقاضي القضاة الفقيه المفسر الأصولي المسند المتفنن زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (١٣٦٣هـ) ، تحقيق محمد غياث الصباغ ، ط١ ، (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) ، دار مناهل العرفان ، دمشق ، سورية .

١٢٩ ـ دقائق العنهاج ، لشيخ الإسلام وإمام الشافعية الزاهد العابد الورع محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ) ، تحقيق إياد الغوج ، ط١ ، (١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م) ، المكتبة المكية ، مكة المكرمة ، السعودية . دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان .

١٣٠ ـ دقائق تنقيح اللباب (مطبوع بذيل (التنقيح)) ، للإمام شيخ الإسلام وقاضي القضاة الحافظ المحدث الفقيه المحقق ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم ابن العراقي (٣٦٦هـ) ، تحقيق محمد حسين الدمياطي ، ط١ ، (١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م) ، دار ابن القيم ، الرياض ، السعودية . دار ابن عفان ، القاهرة ، مصر .

١٣١ ـ الدليل الشافي على المنهل الصافي ، للإمام المؤرخ جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن

تغري بردي (ت٤٧٨هـ) ، تحقيق فهيم محمد شلتوت ، ط٢ ، (١٩٩٨م) ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، مصر .

١٣٢ ـ ديوان الراعي النميري ، للشاعر الأموي الفحل أبي جندل عبيد بن حصين الراعي النميري (ت٩٩٠ ـ) ، شرح وتحقيق واضح الصمد ، ط١ ، (١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م) ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان .

١٣٣ - ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد ، للإمام الحافظ الشريف نقي الدين أبي الطبب محمد بن أحمد بن علي الحسني الفاسي (٣٨٦٠هـ) ، تحقيق كمال يوسف الحوت ، ط١ ، ١٤٥٠هـ - ١٩٩٨مـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

١٣٤ ذيل طبقات الحفاظ ، للإمام الحافظ الفقيه النحوي البلاغي المتفنن جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (١٩٩٠هـ) ، تحقيق زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية ، يروت ، لبنان .

١٣٥ الذيل على العبر في خبر من عبر ، للإمام شيخ الإسلام وقاضي القضاة الحافظ المحدث الفقيه المحقق ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم ابن العراقي (٣٨٢٦هـ) ، تحقيق صالح مهدى عباس ، ط١ ، (١٩٨٩هـ ١٩٨٩م) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

۱۳٦- الذيل على رفع الإصر ، ويسمى : ﴿ بغية العلماء والرواة › ، للإمام الحافظ المؤرخ شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ) ، تحقيق جودة هلال ومحمد محمود صبيح .

١٣٧ فيات الأعيان ، المسمى : (درة الحجال في أسماء الرجال) ، للإمام أبي العباس أحمد بن محمد ابن القاضي المكناسي (ت١٣٩٠هـ) ، تحقيق محمد الأحمدي ، ط١ ، (١٣٩١هـ ١٩٧١م) ، دار التراث ، القاهرة ، مصر . المكتبة العتيقة ، تونس .

١٣٨ ـ رفع الإصر عن قضاة مصر ، للإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر المسقلاني (ت١٩٩٨ هـ) ، مكتبة المسقلاني (ت١٩٩٨ هـ) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر .

١٣٩_ روض الطالب ونهاية مطلب الراغب ، للإمام الفقيه الشاعر الأديب النادرة شرف الدين أبي محمد إسماعيل بن أبي بكر ابن المقري اليمني (ت٩٣٧هـ) ، تحقيق خلف المطلق ، ط١ ، (١٤٣٤هـ ٢٠٠٣م) ، دار الضياء ، الكويت .

١٤٠_ روضة الطالبين وعمدة المفتين ، لشيخ الإسلام وإمام الشافعية الزاهد العابد الورع

۱٤۱ ـ رياض الأفهام في شرح عمد الأحكام ، للإمام الفقيه النحوي تاج الدين أبي حفص عمر بن علي بن سالم اللخمي الفاكهاني (ت٧٣٤هـ) ، تحقيق نور الدين طالب ، ط١ ، (١٤٣١هـ ـ على بن ٢٠١٠ م ادر النوادر ، دمشق ، سورية .

١٤٢ ـ الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ، للإمام الفقيه اللغوي الأديب المتفنن أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري الهروي (٣٧٠هـ) ، تحقيق مسعد السعدني ، ط١ ، دار الطلائع ، القاهرة ، مصر .

187 - الزاهر في معاني كلمات الناس ، لإمام اللغة والأدب أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري
 (ت٣٢٨هـ) ، تحقيق حاتم الضامن ، ط١ ، (١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،
 لبنان .

١٤٤ ـ زيادات الزيادات ، للإمام الفقيه القاضي أبي عاصم محمد بن أحمد العبادي الهروي (٣٠٤٥هـ) ، تحقيق غالب المطيري ، ط١ ، (٣٠١٦) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

١٤٥ - سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد ، للإمام المحدث المؤرخ شمس الدين محمد بن يوسف الصالحي الشامي (١٤١٨ هـ) ، تحقيق مصطفى عبد الواحد ، ط١ ، (١٤١٨هـ ١٩٩٧م) ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، مصر .

١٤٦ السلوك لمعرفة دول الملوك ، للإمام المؤرخ تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي بن عبد القادر العبيدي المقريزي (ت٥٤٥٠هـ) ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، ط١ ، (١٤١٨هـ ... ١٩٩٧م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

١٤٧ سنن ابن ماجه ، للإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني (٣٧٣٠هـ) ، دار إحياء الكتب (٣٧٣٠هـ) ، دار إحياء الكتب العبية ، القاهرة ، مصر .

١٤٨ سنن أبي داود ، للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٣٢٥هـ) ،
 تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، المكتبة المصرية ، بيروت ، لبنان .

9 ١٤٩ ـ سنن الترمذي ، للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (٣٩٥٠ هـ) ، تحقيق أحمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عوض ، ط٢ ، (١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م) ، طبعة مصورة لدى دار إحياء التراث ، بيروت ، لبنان .

• ١٥-سنن الدارقطني ، للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ) ، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين ، ط١ ، (١٤٢٤هـ . ٢٠٠٤م) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

١٥١ ـ سنن الدارمي ، المسمى : ﴿ مسند الدارمي ﴾ ، للإمام الحافظ أبي محمد عبد الله بن عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (١٤١٢هـ ـ ٢٠٠٠م) ، دار المختى ، الرياض ، السعودية .

١٥٢_ السنن الكبرى ، للإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٠هـ) ، تحقيق حسن شلبى ، ط1 ، (١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠١م) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

١٥٣ ـ السنن الكبرى ، للإمام الفقيه الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (تـ٤٥٨ ـ) ، ط١ ، (١٣٤٤ هـ ١٩٢٥ م) ، دائرة المعارف العثمانية النظامية ، حيدر آباد الدكن ، الهند .

١٥٤ سنن النسائي الصغرى ، المسماة : ﴿ المجتبى من السنن › ، لـ الإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ) ، تحقيق العلامة عبد الفتاح أبو غدة ، ط٢ ، أي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (١٤٠٦هـ ١٤٠٦م) ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، سورية .

١٥٥_ السنن ، للإمام الحافظ المفسر أبي عثمان سعيد بن منصور الخراساني (٣٢٢٠هـ) ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، ط1 ، (١٤٠٣هـ _١٩٨٢م) ، الدار السلفية ، بومباي ، الهند .

١٥٦ ـ سير أعلام النبلاء ، للإمام للحافظ المؤرخ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ) ، تحقيق ثلة من المحققين بإشراف شعيب الأرنؤوط ، ط٣ ، (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

١٥٧ ـ السيرة النبوية ، للإمام الحافظ المؤرخ المفسر عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (٣٤٠٠هـ) ، تحقيق مصطفى عبد الواحد ، ط١ ، (١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٦م) ، دار المعرفة ، يبروت ، لبنان .

١٥٨ ـ السيرة النبوية ، للإمام المؤرخ النسابة أبي محمد عبد الملك بن هشام الحميري المعافري (٣١٥٥هـ) ، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي ، ط٢ ، (١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٥م) ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، مصر .

١٥٩ ـ السيف المسلول على مَنْ سبَّ الرسول صلى الله عليه وسلم ، للإمام البحر المجتهد شيخ الإسلام وقاضي القضاة تقي الدين أبي الحسن علي بن عبد الكافي السبكي الأنصاري (٣٥٦٠هـ) ، تحقيق إياد الغوج ، ط1 ، (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م) ، دار الفتح ، عمان ، الأردن .

١٦٠_ شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، للإمام المؤرخ أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن

محمــد ابــن العمــاد الحنبلــي (تـ١٠٨٩هــ) ، تحقيــق محمــود الأرنــؤوط ، ط١ ، (١٤٠٦هــــ ١٩٨٦م) ، دار ابن كثير ، دمشق ، سورية . دار ابن كثير ، بيروت ، لبنان

۱٦١ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، المسمى : • منهج السالك إلى ألفية ابن مالك • ، للإمام النحوي نور الدين أبي الحسن علي بن محمد الأشموني (ت نحو ٩٠٠هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١ ، (١٣٧٥هـ ١٩٥٥م) ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان

١٦٢_شرح التصريح على التوضيح ، للإمام النحوي زين الدين الشيخ خالد بن عبد الله الجرجاوي الأزهري المعروف بالوقاد (ت ٩٠٠هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

۱٦٣_ شرح السنة ، للإمام الفقيه المفتي المفسر محيي السنة أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوي (١٦٣٥هـ) ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش ، ط٢ ، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م) ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .

178_ شرح سنن أبي داود ، للإمام الصوفي المحدث الفقيه النحوي شهاب الدين أبي العباس أحمد بن حسين ابن رسلان المقدسي الرملي (ت ٨٤٤هـ) ، تحقيق ثلة من الباحثين ، ط١ ، (١٤٣٧هـ _ ١٤٣٠ م) ، دار الفلاح ، الفيوم ، مصر .

170_شرح شافية ابن الحاجب ، للإمام النحوي نجم الأثمة محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (ت نحر ٦٨٦ هـ) ، تحقيق ثلة من الباحثين ، (١٣٩٥هــ ١٩٧٥م) ، طبعة مصورة لدى دار الكتب العلمية ، سروت ، لينان .

١٦٦ شرح الفصول المهمة في مواريث الأمة ، للإمام الفقيه الفرضي بدر الدين محمد بن محمد سبط المارديني الدمشقي (١٤٢٥هـ) ، تحقيق أحمد العريني ، ط١ ، (١٤٢٥هـ _ ٢٠٠٤م) ، دار العاصمة ، الرياض ، السعودية .

١٦٧ شرح كتاب سيبويه ، للإمام القاضي الفقيه النحوي الأديب أبي سعيد الحسن بن عبد الله ابن المنزربان السيرافي (٣٠٠٨ م) ، تحقيق أحمد مهدلي وعلي سيد علي ، ط١ ، (٢٠٠٨م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

17۸_ شرح المحلي على المنهاج ، المسمى : « كنز الراغبين شرح منهاج الطالبين » ، للإمام الفقيه البارع الأصولي المحقق جلال الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أحمد الأنصاري المحلي الشافعي (تـ١٤٣٤هـ) ، تحقيق محمود صالح الحديدي ، ط۱ ، (١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .

١٦٩ شرح مختصر التبريزي ، للإمام الفقيه الحافظ المتبحر المتفنن سراج الدين أبي حفص

عمر بن علي ابن العلقن المصري (ت٨٠٤هـ) ، تحقيق وائل زهران ، ط١ ، (١٤٢٤هـ) ، دار الفلاح ، الفيوم ، مصر .

١٧٠ شرح مختصر خليل ، للإمام المحقق الفقيه النحوي المتكلم المتفنن أبي البركات أحمد بن
 محمد بن أحمد العدوى الدردير (١٢٠١٥هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

۱۷۱ شرح مسند الشافعي ، للإمام الفقيه المحرر الحجة أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني (٣٣٦هـ) ، وزارة الأوقاف القزويني (٣٣٠٠هـ) ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الدوحة ، قطر .

۱۷۲_شرح مشكل الآثار ، للإمام الحافظ محدث الديار المصرية وفقيهها أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي المصري (ت٣٢١هـ) ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، ط١ ، محمد بن مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

1۷۳_ شرح مشكل الوسيط ، للإمام المحدث المفتي الفقيه تقي الدين أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح الشهرزوري (تـ٦٤٣٣هـ) ، تحقيق عبد المنعم بلال ، ط١ ، (١٤٣٢هـ ـ ٢٠٠١م) ، دار كنوز إشبيليا ، الرياض ، السعودية .

١٧٤_شرح مفصل الزمخشري ، للإمام النحوي اللغوي موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يميش الموصلي (ت٣٤٦هـ) ، دار الكتب يعيش الموصلي (ت٣٠٠١هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

1۷۵ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، للإمام اللغوي أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣هـ) ، دار العلم للملايين ، الفارابي (ت٣٩٣هـ) ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان .

1٧٦_ صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، للإمام الحافظ أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي (ت٣٥٥هـ) ، مؤسسة الرسالة ، البستي (ت٣٥٨هـ) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

1۷۷_ صحيح ابن خزيمة ، العسمى : • مختصر المختصر من العسند الصحيح عن النبي 難 ، بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه 難 ، من غير قطع في أثناء الإسناد ، ولا جرح في ناقلي الأخبار » ، للإمام الحافظ أبي بكر محمد بن إسحاق ابن خزيمة النيسابوري (٦١١هـ) ، تحقيق محمد الأعظمى ، ط٣ ، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م) ، المكتب الإسلامى ، بيروت ، لبنان

١٧٨_ صحيح البخاري ، المسمى : • الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ

وسننه وأيامه » ، لإمام الحفاظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ) ، عني به محمد زهير الناصر ، ط٣ ، (١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٥م) ، طبعة مصورة عن الطبعة السلطانية اليونينية ، دار طوق النجاة ، بيروت ، لبنان . دار المنهاج ، جدة ، السعودية .

1٧٩_ صحيح مسلم ، المسمى : • المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله على العدل عن العدل إلى رسول الله على المهام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦٦هـ) ، المطبعة العامرة ، القاهرة ، مصر ، وتم اعتماد ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي في تحقيقه لطبعة دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

١٨٠ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، للإمام الحافظ المؤرخ شمس الدين أبي الخير محمد بن
 عبد الرحمن السخاوي (٣٠٢٠هـ) ، طبعة مصورة عن نشرة القاسمي لدى مكتبة الحياة ، ببروت ،
 لنان .

1۸۱_ طبقات الحفاظ ، للإمام الحافظ الفقيه النحوي البلاغي المتفنن جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) ، مراجعة لجنة من العلماء ، ط١، (١٤٠٣هـ _ ١٩٨٣م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

۱۸۲ طبقات الشافعية الكبرى ، للإمام الأصولي قاضي القضاة تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن على عبد الكافي السبكي (ت٧٧١هـ) ، تحقيق محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو ، ط٢ ،
۱۳۸۳ هـ ١٩٦٤ م) ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، مصر .

۱۸۳ طبقات الشافعية ، للإمام الأصولي الفقيه النحوي المتفنن جمال الدين أبي محمد عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي (ت٧٧٧هـ) ، تحقيق كمال يوسف الحوت ، ط١ ، عبد الرحيم) ، دار الكتب العلمية ، يبروت ، لبنان .

1٨٤_ طبقات الشافعية ، للإمام الفقيه المؤرخ أبي بكر بن هداية الله المصنف الحسيني الكوراني (١٨٤٠هـ ـ ١٩٨٢م) ، دار الآفاق الجديدة ، بروت ، لبنان .

١٨٥ طبقات الشافعية ، للإمام الفقيه المؤرخ تقي الدين أبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر ابن قاضي شهبة الأسدي (١٤٠٧هـ) ، تحقيق الحافظ عبد العليم خان ، ط١ ، (١٤٠٧هـ) ، دار عالم الكتب ، بيروت ، لبنان .

١٨٦_ طبقات الشافعيين ، للإمام الحافظ المؤرخ المفسر عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (٣٤٠هـ) ، تحقيق أحمد هاشم عمر ومحمد زينهم محمد عزب ، ط١ ، (١٤٩٣هـ ١٩٩٣م) ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، مصر .

۱۸۷ الطبقات الصغرى ، المسماة : " لواقح الأنوار القدسية في مناقب العلماء والصوفية ، ، للإمام الرباني العربي الفقيه المحدث أبي المواهب عبد الوهاب بن أحمد الشعراني (ت٩٧٣هـ) ، تحقيق أحمد السايح وتوفيق وهبة ، ط١ ، (٤٣٦ هـ ـ ٢٠٠٥م) ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، مصر .

١٨٨ طبقات الفقهاء الشافعية ، للإمام البحر الفقيه القاضي أبي عاصم محمد بن أحمد بن حمد الهروي العبادي (٦٩٦٤ م) في ليدن ، هولندا .

١٨٩_ طبقات الفقهاء الشافعية ، للإمام المحدث المفتي الفقيه تقي الدين أبي عمرو عثمان بن عبد البرحمن ابن الصلاح الشهرزوري (ت٦٤٣هـ) ، تحقيق محيي الدين نجيب ، ط١ ، عبد البرحمن) ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان .

• ١٩- طبقات الفقهاء ، للإمام الفقيه الأصولي النظار أبي إسحاق إبراهيم بن علي الفيروزابادي الشيرازي (ت٤٧٦هـ) ، تحقيق إحسان عباس ، ط١ ، (١٩٧٠م) ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان .

۱۹۱ ـ الطبقات الكبرى ، المسماة : • الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية ، ، للإمام المتنفن زين الدين محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين الحدادي المناوي (تا١٠٣١هـ) ، تحقيق محمد أديب الجادر ، ط٣ ، (٢٠١٢) ، دار صادر ، بيروت ، لبنان .

197- الطبقات الكبرى ، المسماة : (لواقع الأنوار في طبقات الأخيار) ، للإمام الرباني المربي الفقيه المحدث أبي المواهب عبد الوهاب بن أحمد الشعراني (ت٩٧٣هـ) ، طبع سنة (١٣١٥هـ) لدى المطبعة العامرة ، القاهرة ، مصر .

19۳_ الطبقات الكبرى ، للإمام الحافظ العؤرخ أبي عبد الله محمد بن سعد الهاشمي البصري (ت-١٣٦٨هـ) ، دار صادر ، بيروت ، (ت-٢٣٠هـ) ، دار صادر ، بيروت ، لبنان .

198_طبقات المفسرين ، للمؤرخ أحمد بن محمد الأدنه وي (من علماء القرن الحادي عشر) ، تحقيق سليمان الخزي ، ط۱ ، (۱٤۱۷هـ ۱۹۹۷م) ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، السعودية .

١٩٥ ـ طرح التثريب في شرح التقريب ، للإمام المجدد القاضي شيخ الإسلام الحافظ المحدث المسند الفقيه المتفنن زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي الكردي (٥٠٠هـ) ، طبعة مصورة لدى دار إحياء النراث العربي ، القاهرة ، مصر .

١٩٦ العجالة السنية على ألفية السيرة النبوية ، للإمام الفقيه الحافظ زين الدين محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين القاهري المناوي (٣٦٠ ١هـ) ، تحقيق سعد عبد الغفار علي ، ط١ ، (٣١٤هـ ٢٠٠٤م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

١٩٧ عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج ، للإمام الفقيه الحافظ المتبحر المتفنن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي ابن الملقن المصري (٣٠٠ هـ) ، تحقيق عز الدين البدراني ، ط١ ، أبي حفص عمر بن علي الربد ، الأردن .

١٩٨ ــ العزيز في شرح الوجيز ، المعروف بـ (الشرح الكبير) ، للإمام الفقيه المحرر الحجة أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني (ت٦٢٣هـ) ، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود ، ط1 ، (١٤١٧هـــ ١٩٩٧م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

١٩٩ ـ العقد المذهب في طبقات حملة المذهب ، للإمام الفقيه الحافظ المتبحر المتفنن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي ابن الملقن المصري (ت٤٠٨هـ) ، تحقيق أيمن الأزهري وسيد مهنا ، ط١ ، (١٤١٧هـ ١٩٩٧م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٢٠٠ العين ، للإمام اللغوي النحوي العروضي أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي
 البصري (ت١٧٥هـ) ، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، دار الهلال ، بيروت ،
 لـنان .

۲۰۱ غاية البيان شرح زبد ابن رسلان ، للإمام الفقيه المجدد المفتي المحرر شمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة الرملي (٣٤٠ هـ) ، مراجعة وضبط أحمد عبد السلام شاهين ، ط ١ ، ١٤٤١هـ ١٩٩٤ م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٢٠٢ الغاية في اختصار النهاية ، لسلطان العلماء الإمام البحر الرباني عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الشافعي (ت٦٠١٦هـ) ، تحقيق إياد الطباع ، ط١ ، (١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م) ، دار النوادر ، بيروت ، لبنان .

٣٠٦ الغرر البهية في شرح منظومة البهجة الوردية ، للإمام شيخ الإسلام وقاضي القضاة الفقيه المفسر الأصولي المسند المتفنن زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (٣٦٦٦هـ) ، ط١ ، (١٣٦٥هـ) ، المطبعة الميمنية ، القاهرة ، مصر .

3 ° 7 عربب الحديث ، للإمام اللغوي المحدث الفقيه أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (٣٨٤هـ) ، دائرة المعارف (٣٨٤هـ) ، دائرة المعارف المثمانة النظامة ، حيدر آباد الذكن ، الهند .

٢٠٥ الغيث الهامع شرح جمع الجوامع ، للإمام شيخ الإسلام وقاضي القضاة الحافظ المحدث الفقيه المحقق ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم ابن العراقي (٢٠٢٦هـ) ، تحقيق محمد تامر حجازي ، ط١ ، (١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٢٠٦ فتاوى الإمام النووي ، المسماة : « المسائل المنثورة » ، لشيخ الإسلام وإمام الشافعية الزاهد العابد الورع محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ) ، جمع وترتيب تلميذه علاء الدين بن العطار (ت٢٧٤هـ) ، تحقيق محمد الحجار ، ط٦ ، (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان .

۲۰۷ الفتاوى الحديثية ، للإمام الفقيه المفتي المحقق شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد ابن حجر الهيتمي (ت٩٧٤هـ) ، تحقيق أحمد عناية ، ط١ ، (١٤٣٦هـ محمد بن محمد ابن حجر الهيتمي ، سورية .

۲۰۸ فتاوى الشهاب الرملي ، للإمام الفقيه المفتي المحقق شهاب الدين أبي العباس أحمد بن حمزة الأنصاري الرملي (ت٩٥٧هـ) ، ط۱ ، (١٣٥٧هـ) ، مطبعة عبد الحميد أحمد حنفي ، القاهرة ، مصر .

٢٠٩_ فتاوى القاضي حسين ، للإمام حبر الأمة الفقيه القاضي أبي علي حسين بن محمد المحروروذي (ت٤٦٢هـ) ، جمع تلميـذه الإمـام محيـي السنـة الحسيـن بـن مسعـود البغـوي (ت٥١٦هـ) ، وار (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م) ، دار الفتح ، عمان ، الأردن .

۲۱۰ فتاوى القفال ، للإمام البحر شيخ الخراسانيين الفقيه المفتي أبي بكر عبد الله بن أحمد بن عبد الله المعتبر المروزي (١٤٣٦هـ) ، تحقيق مصطفى محمود الأزهري ، ط١ (١٤٣٢هـ _ ١٤٣٠ م. راد ابن القيم ، الرياض ، السعودية . دار ابن عفان ، القاهرة ، مصر .

۲۱۱ فقي ومسائل ابن الصلاح في التفسير والحديث والأصول والفقه ، للإمام المحدث الفقيه المفتي تقي الدين أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح الشهرزوري (ت٦٤٣هـ) ، تحقيق عبد المعطى قلعجى ، ط١ ، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

٢١٧_ فتح الباري شرح صحيح البخاري ، للإمام الحافظ المحقق البحر شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (٣٥٥هـ) ، بعناية محب الدين الخطيب وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ، ط١ ، (١٩٧٠هـ ـ ١٩٧٠م) ، طبعة مصورة عن نشرة المطبعة السلفية لدى مكتبة الغزالى ، دمشق ، سورية .

٢١٣ فتح الجليل على شرح ابن عقيل ، للإمام الفقيه النحوي الأديب الشاعر المتفنن شهاب الدين أحمد بن أحمد بن محمد السجاعي البدراوي الأزهري (١٩٧٥هـ) ، تحقيق بلال محمد حاتم السقا ، ط١ ، (١٤٤٥هـ ١٣٣٠م) ، دار التقوى ، دمشق ، سورية .

٢١٤ فتح الرحمن بشرح زبد ابن رسلان ، للإمام المحقق الفقيه المفتي المتفنن شهاب الدين أبي العباس أحمد بن حمزة الرملي (١٤٣٠هـ) ، تحقيق سيد شلتوت ، ط١ ، (١٤٣٠هـ ميد المنهاج ، جدة ، السعودية .

٥٢١- فتح العلي بجمع الخلاف بين ابن حجر وابن الرملي ، للإمام الفقيه الحبيب عمر بن حامد بن عمر بافرج الحسيني الحضرمي (٣٤٧١هـ) ، تحقيق شفاء هيتو ، ط١ ، (١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .

٢١٦ فتح القدير للعاجز الفقير (شرح الهداية للمرغيناني) ، للإمام الفقيه الأصولي المحقق كمال الدين محمد بن عبد الواحد ابن الهمام السيواسي (ت ٨٦١هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

٢١٧ فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين ، للإمام الفقيه المفتي زين الدين أحمد بن محمد الغزالي الفناني المليباري (١٤٣٥هـ) ، تحقيق قاسم النوري ، ط٢ ، (١٤٣٣هـ ٢٠٢٢م) ، دار التقوى ، دمشق ، سورية .

٢١٨ فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب ، للإمام شيخ الإسلام وقاضي القضاة الفقيه المفسر الأصولي المسند المتفنن زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (٩٣٦٥هـ) ، طبع مصورة دون تاريخ .

۲۱۹_ الفردوس بمأثور الخطاب، للإمام الحافظ أبي شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي (ت٥٠٩هـ ١٩٨٦م)، دار الكتب الديلمي (ت٥٠٩هـ ١٩٨٦م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

۲۲۰ فقه اللغة وسر العربية ، للإمام المؤرخ اللغوي الأديب أبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي (ت٢٤٩هـ) ، تحقيق خالد فهمي ، ط۱ ، (١٤١٨هـ ١٩٩٨م) ، مكتبة الخانجي ، الثعالم ة ، مصر .

۲۲۱_ فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلمات ، للعلامة الشريف المحدث المسند محمد عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني الإدريسي الحسني (ت١٣٨٢هـ) ، تحقيق إحسان عباس ، ط٢ ، (١٩٨٢م) ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .

٢٢٢_ الفوائد المدنية فيمن يفتي بقوله من أثمة الشافعية ، للإمام الفقيه المفتي المحقق شمس الدين

أبي عبد الله محمد بن سليمان الكردي الدمشقي المدني (ت١٩٤٤هـ) ، تحقيق بسام الجابي ، ط١ ، (٢٠١١ م) ، دار الجفان والجابي ودار نور الصباح ، دمشق ، سورية .

٣٢٣ القاموس المحيط ، للإمام اللغوي المتبحر مجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الشيرازي الفيروزابادي (١٩٥٠هـ) ، طبع سنة (١٤٠٠هـ - ١٩٥٠م) عن نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة البولاقية سنة (١٩٥٠هـ) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر .

٤٣٢_ القواعد الكبرى ، المسمى : • قواعد الأحكام في مصالح الأنام • ، لسلطان العلماء الإمام البحر الرباني عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الشافعي (١٦٠٠هـ) ، تحقيق نزيه حماد وعثمان ضميرية ، ط١ ، (١٤٢١هـ) ، دار القلم ، دمشق ، سورية .

٢٢٥ قوت المحتاج في شرح المنهاج ، للإمام البحر الفقيه المفتي شهاب الدين أبي العباس أحمد بن حمدان بن أحمد الأذرعي الحلبي (٣٧٨هـ) ، تحقيق عيد محمد عبد الحميد ، ط١ ، (١٤٣٧هـ _ ٢٠١٥هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٣٢٦ الكافية الشافية (أصل و ألفية ابن مالك ، وهو مطبوع مع و الشرح ») ، لإمام العربية جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق عبد المنعم هريدي ، ط١ ، (١٩٨٢هـ - ١٩٨٢م) ، من منشورات مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، السعودية .

۲۲۷_ الكامل في التاريخ ، للإمام المؤرخ أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم ابن الأثير
 الجزري (ت ١٣٦٠هـ) ، تحقيق عمر تدمري ، ط١ ، (١٤١٧هـ _ ١٩٩٧م) ، دار الكتاب العربي ،
 بيروت ، لبنان

۲۲۸_ الكامل في ضعفاء الرجال ، للإمام الحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (٣٦٥هـ) ، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض ، ط١ ، (١٤١٨هـ ١٩٩٧م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

۲۲۹ الكتاب ، لشيخ العربية الإمام أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه البصري (١٤٠٠هـ) ، مكتبة الخانجي ، العام ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر .

٢٣٠ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للإمام اللغوي النحوي المفسر جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (١٣٥٠هـ) ، ط٣ ،
 ٢٠٠١هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .

٢٣١ - كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ، لمحدث الشام الإمام أبي الفداء إسماعيل بن محمد الجراحي العجلوني الدمشقي (١٦٢٦هـ) ، ط١ ، ١٩٥١هـ - ١٩٣٢هـ) ، ط١ ، مصر .

۲۳۲ کشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، للإمام المؤرخ مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي حاجى خليفة التركي (ت٢٠١هـ) ، طبع سنة (١٩٤١ م) لدى مكتبة المثنى ، بغداد ، العراق .

٣٣٣ ـ الكشف والبيان عن تفسير القرآن ، للإمام الحافظ المفسر أبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (ت٤٣٦هـ ، تحقيق ثلة من الباحثين ، ط١ ، (١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٥م) ، دار التفسير ، جدة ، السعودية .

٢٣٤ كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار ، للإمام الفقيه الصوفي الزاهد السيد نقي الدين أبي بكر بن محمد بن عبد المؤمن الحسيني الحصني الدمشقي (ت٩٨٩هـ) ، تحقيق عبد الله ابن سميط وشادى عربش ، ط٢ ، (٩٤٩هـ - ٢٠٠٩) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .

٥٣٠- كفاية النبيه في شرح التنبيه ، للإمام الفقيه أقضى القضاة نجم الدين أبي العباس أحمد بن محمد ابن الرفعة الأنصاري (١٠٠٠هـ) ، تحقيق مجدي باسلوم ، ط١ ، (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٣٣٦_ الكليات ، للإمام النحوي اللغوي المتفنن الشريف أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت١٩٤٠هـ) ، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري ، ط٢ ، (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

۲۳۷ الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري ، للإمام الحافظ الفقيه النحوي محمد بن يوسف بن علي الكرماني البغدادي (ت٧٦٦هـ) ، ط٢ ، (١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م) ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت ، لبنان .

۸۳۸_ الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة ، للإمام المؤرخ نجم الدين محمد بن محمد الغزي (١٩٦٧ هـ) ، دار الكتب العلمية ، يروت ، لبنان .

٢٣٩_ اللباب في الفقه الشافعي ، للإمام الفقيه القاضي أبي الحسن أحمد بن محمد بن أحمد الضبي المحاملي (١٤١٦هـ) ، دار البخاري ، الضبي المحاملي (١٤١٦هـ) ، دار البخاري ، المدينة المنورة ، السعودية .

٢٤٠ لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ ، للإمام المحدث المسند المؤرخ تقي الدين أبي الفضل

محمد بن محمد ابن فهد الهاشمي العلوي المكي (ت٨٧١هـ) ، ط١ ، (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

۲٤١ لسان العرب ، للإمام اللغوي الحجة جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم بن علي ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (١٤١٥هـ) ، ط٣ ، (١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م) ، دار صادر ، بيروت ، لبنان .

٢٤٢ ليس في كلام العرب ، للإمام النحوي اللغوي الأديب أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني (٣٠٠٥هـ) ، تحقيق أحمد عطار ، ط٢ ، طبع في مكة المكرمة سنة (١٣٩٩هـ ـ 1949م) .

٣٤٣ متمة الأذهان من التمتع بالإقران بين تراجم الشيوخ والأقران ، للإمام المؤرخ الحافظ المتفنن شمس الدين محمد بن طولون الصالحي (٣٥٥٠هـ) ، والمؤرخ جمال الدين يوسف بن حسن بن عبد الهادي (٣٠٠هـ) ، بانتقاء العلامة الأديب شهاب الدين أحمد بن محمد بن الملا الحصكفي (٣٠٠هـ) ، تحقيق صلاح الدين الشيباني الموصلي ، دار صادر ، بيروت ، لبنان .

٢٤٤ المجموع شرح المهذب ، لشيخ الإسلام وإمام الشافعية الزاهد العابد الورع محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ) ، تحقيق وتكميل محمد نجيب المطيعي ، مكتبة الإرشاد ، جدة ، السعودية .

٢٤٥_ المحرر في فقه الإمام الشافعي ، للإمام الفقيه المحرر الحجة أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني (١٤٣٤هـ) ، تحقيق نشأت المصري ، ط١ ، (١٤٣٤هـ _ ٢٠١٣م) ، دار السلام ، القاهرة ، مصر .

٢٤٦ المحكم والمحيط الأعظم ، للإمام اللغري الأديب أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده العرسي (ت٤٥٠هـ) ، دار الكتب العرسي (ت٤٥٨هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٣٤٧_ المحلى بالآثار ، لعالم الأندلس الإمام المحدث الفقيه أبي محمد علي بن أحمد ابن حزم الظاهري (ت٥٦٥هـ) ، الطبعة المنيرية ، الظاهري (١٣٤٧هـ) ، الطبعة المنيرية ، القاهرة ، مصر .

٢٤٨_ مختار الصحاح ، للإمام الفقيه اللغوي الأديب زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت بعد ٦٦٦هـ) ، طبع سنة (١٩٨٦ م) لدى مكتبة لبنان ، بيروت ، لبنان .

٢٤٩_ مختصر أبي شجاع ، المسمى : (متن الغاية والتقريب) ، للإمام القاضي الفقيه أبي شجاع

شهاب الدين أحمد بن الحسن الأصفهاني (ت بعد ٥٠٠هـ)، تحقيق شادي عربش، ط٢، (١٤٢٦هـــ ٢٠٠٥م)، دار المنهاج، جدة، السعودية.

٢٥٠ مختصر اختلاف العلماء ، للإمام الحافظ محدث الديار المصرية وفقيهها أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي المصري (٣٦٦هـ) ، تحقيق عبد الله أحمد ، ط٢ ، أحمد بن محمد بن مدار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان .

٢٥١ مختصر البويطي ، للإمام الشهيد المجتهد الفقيه البحر أبي يعقوب يوسف بن يحيى البويطي (٣٦١هـ) ، تحقيق أيمن السلايمة ، وهي عبارة عن رسالة ماجستير نوقشت سنة (١٤٣١هـ) في الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، السعودية .

٢٥٢ مختصر التبريري (مختصر الوجيز) ، للإمام الفقيه الأصولي الزاهد أمين الدين المظفر بن أبي محمد بن إسماعيل الواراني التبريزي (ت٦٦١هـ) ، (طبعة خاصة) بتحقيق محمد الأمين الداغستاني . الداغستاني وأبي إبراهيم الداغستاني .

٣٥٣ـ مختصر المزني ، للإمام المجتهد الفقيه أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني (ت٢٦٤هـ) ، تحقيق محمد زهري النجار ، طبع سنة (١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م) لدى دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

٢٥٤_ المخصص ، للإمام اللغوي الأديب أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (٣٠٤١هـ) ، تحقيق خليل إبراهيم جفال ، ط١ ، (١٤١٧هـ ١٩٩٦م) ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت ، لبنان .

٢٥٥ المخلصيات ، للإمام الحافظ محمد بن عبد الرحمن المخلص (٣٩٣٠هـ) ، تحقيق نبيل
 جرار ، ط١ ، (١٤٢٩ هـ ٢٠٠٨) ، من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، قطر .

٢٥٦_ المدونة الكبرى ، لإمام دار الهجرة المجتهد أبي عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت١٧٩هـ) ، برواية الإمام سحنون بن سعيد التنوخي عن الإمام عبد الرحمن بن قاسم ، ط١ ، (١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

۲۵۷_ مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان ، للإمام العارف الفقيه المؤرخ الأديب عفيف الدين أبي السعادات عبد الله بن أسعد اليافعي (٣٦٦٠هـ) ، طبع سنة (١٤٩٣هـ) للدي دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، مصر .

٢٥٨_ المراسيل ، للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٧٧٥هـ) ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، ط١ ، (١٩٨٨هـ ١٩٨٨م) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

٢٥٩_ مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح ، للإمام الفقيه المفتي أبي الإخلاص حسن بن عمار بن على الشرنبلالي الوفائي (١٩٥٦هـ) ، طبع سنة (١٣٥٧هـ) لدى المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، مصر .

٢٦٠ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، للإمام الفقيه المحدث المتفنن نور الدين أبي الحسن علي بن سلطان محمد ، المعروف بـمـلا علي القاري (ت١٠١٤هـ) ، ط١ ، (١٤٢٢هـ علي بدروت ، لبنان .

٢٦١_ المساعد على تسهيل الفوائد، للإمام النحوي قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقبل المصري (٣٦٥هـ) ، تحقيق محمد كامل بركات ، طبع سنة (١٤٠٠هـ _ ١٤٠٠) ، من منشورات جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، السعودية .

٢٦٢_المسائل التي يدخل فيها العبد المسلم في ملك الكافر ، للإمام المجدد شيخ الإسلام المفسر الفقيه المفتي الأصولي النحوي المتفنن سراج الدين أبي حفص عمر بن رسلان الكناني البلقيني (ت٥٠٥هـ) ، تحقيق أحمد الحمير ، ط١ ، (١٤٣٦هـ ٢٠١٥م) ، دار أروقة ، عمان ، الأردن .

71٣- المستدرك على الصحيحين ، للإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (ت8٠٥هـ) ، ط١ ، (١٣٤٠هـ-١٩٢١م) ، دائرة المعارف العثمانية النظامية ، حيدر آباد الدكن ، الهند .

٢٦٤_ مسند أبي داود الطيالسي ، لـلإمـام الحـافـظ أبي داود سليمـان بـن داود الطيالسي (٣٠٤هـ - ١٩٩٩م) ، دار هجر ، القاهرة ، مصر .

٢٦٥ مسند أبي يعلى ، للإمام الحافظ أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي
 (ت٣٠٧هـ) ، تحقيق حسين أسد ، ط١ ، (١٤٠٤هـ ١٩٨٤م) ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، سورية .

٢٦٦_ مسند الإمام أحمد ، للإمام الحافظ المجتهد أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني
 (ت٢٤١هـ) ، طبع سنة (١٣١٣هـ) ، المطبعة الميمنية ، القاهرة ، مصر .

٢٦٧_ مسند الإمام الشافعي ، لإمام المذهب المجتهد أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس الشافعي المطلبي (ت٢٠٤هـ) ، بترتيب العلامة السندي ، تحقيق يوسف الزواوي وعزت العطار ، طبع سنة (١٣٧٠هـ ـ ١٩٥١م) لدى دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٢٦٨_مسند البزار ، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (ت٢٩٢هـ) ،

تحقيق ثلة من الباحثين ، ط١ ، بدأت سنة (١٩٨٨م) وانتهت سنة (٢٠٠٩م) ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، السعودية .

٢٦٩ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، للإمام اللغوي أبي العباس أحمد بن محمد بن على الفيومي الحموي (ت نحو ٧٧٠هـ)، ط٥، (١٩٢٢م)، المطبعة الأميرية، القاهرة،

٧٧٠ المصنف ، للإمام الحافظ أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت١١٦هـ) ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، ط٢ ، (١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م) ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .

٢٧١ ـ المصنف ، للإمام الحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة العبسي الكوفي (ت٢٣٥هـ)، تحقيق محمد عوامة ، ط١ ، (١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م)، دار القبلة ، جدة ، السعودية . مؤسسة علوم القرآن ، دمشق ، سورية .

٢٧٢ المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية ، للعلامة اللغوى الأديب المتفنن أبي الوفا نصر بن نصر يونس الهوريني الأزهري (ت١٢٩١هـ) ، تحقيق طه عبد المقصود ، ط١ ، (١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م) ، مكتبة السنة ، القاهرة ، مصر .

٢٧٣ـ المطلب العالى في شرح وسيط الإمام الغزالي (كتاب القراض) ، للإمام الفقيه أقضى القضاة نجم الدين أبي العباس أحمد بن محمد ابن الرفعة الأنصاري (ت٧١٠هـ) ، تحقيق محمد مروان جواد ، رسالة ماجستير نوقشت سنة (١٤٣٤هـ) في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، السعودية .

٢٧٤ نسخة ثانية (كتاب إحياء الموات) ، تحقيق مسعد السناني ، رسالة ماجستير نوقشت سنة (١٤٣١هـ) في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، السعودية .

٢٧٥ نسخة ثالثة (كتاب النكاح) ، تحقيق فرحات صنانة ، رسالة ماجستير نوقشت سنة (١٤٣٤ هـ) في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، السعودية .

٢٧٦_ نسخة رابعة (كتاب العدد)، تحقيق أحمد العمري، رسالة ماجستير نوقشت سنة (١٤٣٧هـ) في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، السعودية .

٢٧٧_ معالم السنن ، للإمام الحافظ أبي سليمان حمد بن محمد ابن الخطاب الخطابي (ت٣٨٨هـ) ، تحقيق محمد راغب الطباخ ، ط١ ، (١٣٥١هـ ـ ١٩٣٢م) ، المطبعة العلمية ، حلب ، سورية .

٢٧٨_ المعجم الكبير ، للإمام الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ) ، 797

تحقيق حمدي عبد المجيد ، ط٢ ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، مصر .

٩٧٦ المعجم المؤسس للمعجم المفهرس ، للإمام الحافظ المتبحر شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (١٥٥٦هـ) ، تحقيق محمد شكور المياديني ، ط١ ، أحمد بن علي ابن مؤسسة الرسالة ، يبروت ، لبنان .

۲۸۰ معجم المؤلفين ، للأستاذ البحاثة عمر بن رضا كحالة (ت١٤٠٨هـ) ، ط١ .
 ١٤١٤هـ ١٩٩٣م) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

٢٨١ معجم مقاييس اللغة ، للإمام اللغوي الأديب أبي الحسين أحمد بن فارس الرازي
 (ت٣٩٥هـ) ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط۱ ، (١٣٩٩هـ ١٩٧٩م) ، دار الفكر ، دمشق ،
 سهرية .

۲۸۲_ معرفة السنن والآثار ، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٥٥٨هـ) ، تحقيق عبد المعطي قلعجي ، ط١ ، (١٤١٢هـ ١٩٩١م) ، من منشورات جامعة الدراسات الإسلامية ، كراتشي ، باكستان . دار الوعي ، حلب ، سورية ، القاهرة ، مصر . دار قتيبة ، دمشق ، سورية ، بيروت ، لبنان . دار الوفاء ، القاهرة ، مصر .

٢٨٣_ معرفة الصحابة ، للإمام الحافظ المؤرخ أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (٣٠٤٠هـ) ، دار الوطن ، الرياض ، الحديث عادل العزازي ، ط١ ، (١٤١٩هـ _ ١٩٩٨م) ، دار الوطن ، الرياض ، السعودية .

٢٨٤_مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، للإمام النحوي جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (٣٢٠٠هـ) ، تحقيق صلاح السيد ، ط٢ ، (١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م) ، دار السلام ، القاهرة ، مصر .

٢٨٥_ مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الغطيب الشربيني (ت ٩٩٧ هـ) تحقيق محمد خليل عيتاني ، ط١ ، (١٤١٨هـ _ ١٩٩٧م) ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

٢٨٦_ المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية (ألفية ابن مالك) ، للإمام الأصولي الفقيه النحوي أبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي (ت٧٩٠هـ) ، تحقيق ثلة من الباحثين ، ط1 ، (١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م) ، نشر معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، السعودية

٢٨٧_ مناقب الشافعي ، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ) ، تحقيق

السيد أحمد صقر ، ط١ ، (١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م) ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، مصر .

۲۸۸ مناهل العرفان من فتاوى وفوائد الشيخ فضل بن عبد الرحمن ، للعلامة الفقيه اللوذعي فضل بن عبد الرحمن بن محمد بافضل الحضرمي (ت١٤٢١هـ) ، ط١ ، (١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .

٩٨٩ منهاج الطالبين وعمدة المفتين ، لشيخ الإسلام وإمام الشافعية الزاهد العابد الورع محيى الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (٣٦٧٦هـ) ، تحقيق محمد محمد طاهر شعبان ، ط١ ، الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (٣٦٤٠هـ ١٠٤٨ م. ١٤٢٠) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية

• ٢٩- العنهاج شرح صحيح مسلم بن العجاج ، لشيخ الإسلام وإمام الشافعية الزاهد العابد الورع محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ) ، ط٢ ، (١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

٢٩١ منهج الطلاب ، للإمام شبخ الإسلام وقاضي القضاة الفقيه المفسر الأصولي المسند المتفنن زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (ت٩٣٦هـ) ، تصحيح لجنة من علماء الشافعية في الأزهر ، طبع سنة (١٣٤٤هـ) لدى مطبعة القاهرة ، القاهرة ، مصر .

۲۹۲_ المنهج القويم بشرح مسائل التعليم ، للإمام الفقيه المفتي المحقق المتفنن شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي المكي (ت٩٧٤هـ) ، تحقيق قصي الحلاق ، ط١ ، أحمد بن ١٤٧هـ ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .

٣٩٣ المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي ، للإمام المؤرخ جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي بن عبد الله المصري (ت٤٠٥هـ) ، تحقيق محمد محمد أمين ، طبع سنة (١٤٠٥هـ . ١٩٨٤م) لدي الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، مصر .

٢٩٤_ المهذب في فقه الإمام الشافعي ، للإمام الفقيه الأصولي النظار أبي إسحاق إبراهيم بن علي الفيروزابادي الشيرازي (ت٤٧٦هـ) ، تحقيق محمد الزحيلي ، ط١ ، (١٤١٢هــ ١٩٩٢م) ، دار القلم ، دمشق ، سورية . الدار الشامية ، بيروت ، لبنان .

٢٩٥- المهمات في شرح الروضة والرافعي ، للإمام الأصولي الفقيه النحوي المتفنن جمال الدين أبي محمد عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي (ت٧٧٧هـ) ، تحقيق أحمد بن علي الدمياطي ، ط١ ، (١٤٣٠هـ _ ٢٠٠٩م) ، مركز التراث الثقافي المغربي ، الدار البيضاء ، المغرب . دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان .

٢٩٦_المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، للإمام المؤرخ تقي الدين أبي العباس أحمد بن

علي بن عبد القادر العبيدي المقريزي (ت٥٤٥هـ) ، ط١ ، (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

 ٢٩٧ المواهب اللدنية بالمنع المحمدية ، للإمام المقرئ الحافظ المتفنن شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد القسطلاني (٣٢٣هـ) ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، مصر .

٢٩٨_ الموطأ (رواية الليثي) ، لإمام دار الهجرة المجتهد أبي عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت١٤٠٦هـ) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، طبع سنة (١٤٠٦هـ ــ ١٩٥٥ م) لدى دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

۲۹۹_الموطأ (رواية أبي مصعب الزهري) ، تحقيق بشار عواد معروف ومحمود خليل ، ط٥ ،
۲۹۹_۱۶۳۱ م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

 ٣٠٠ الموطأ (رواية محمد بن الحسن) ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، ط٢ ، المكتبة العلمية . بيروت ، لبنان .

٣٠١_ الميزان الشعرانية المدخلة لجميع مذاهب المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية المعمروف بـ * الميزان الكبرى ، للإمام الرباني المربي الفقيه المحدث المتفنن أبي المواهب عبد الوهاب بن أحمد الشعراني (٣٧٣٠هـ) ، تحقيق عبد الرحمن السعدي ، ط١ ، (١٤٤٣هـ _ _ _ ٢٠٢٢م) ، دار التقوى ، دمشق ، سورية .

٣٠٢ النبراس شرح شرح العقائد النسفية ، لإمام المعقول محمد عبد العزيز بن أحمد الفرهاري ،
 طبع سنة (١٤٤٠هـ ـ ٢٠٠٩م) لدى مكتبة الأستانة ، إستانبول ، تركيا .

٣٠٣ نجم المهتدي ورجم المعتدي ، للإمام القاضي الفقيه فخر الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن عثمان بن عمر ابن المعلم القرشي (٣٠٥هـ) ، تحقيق بلال محمد حاتم السقا ، ط ١ ، الحد (٢٠١٩هـ ٢٠١٩) ، دار التقوى ، دمشق ، سورية .

٣٠٤ النجم الوهاج في شرح المنهاج ، للإمام الفقيه الأديب المتفنن كمال الدين أبي البقاء محمد بن موسى بن عيسى الدميري (١٨٠٠هـ) ، تحقيق اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج ، ط١ ، (١٤٦٥هـ _ ٢٠٠٤م) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .

٣٠٥ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، للإمام المؤرخ جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي بن عبد الله المصري (٣٤٠٠هـ) ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دار الكتب ، القاهرة ، مصر .

٣٠٦_ نصب الراية لأحاديث الهداية ، للإمام الفقيه المحدث جمال الدين أبي محمد عبد الله بن

يوسف الزيلمي (ت٧٦٧هـ) ، تحقيق محمد عوامة ، ط١ ، (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م) ، مؤسسة الريان ، بيروت ، لينان . دار القبلة للثقافة الإسلامية ، جدة ، السعودية .

٣٠٧ نظم المقيان في أعيان الأعيان ، للإمام الحافظ الفقيه النحوي البلاغي المتفنن جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩٩١٦هـ) ، تحقيق فيليب حتى ، طبعة مصورة لدى دار الكتب العلمية عن المطبعة السورية الأمريكية .

٣٠٨_ نظم الفرائد ، لإمام العربية جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الأندلسي (٣٠٨هـ) ، تحقيق سليمان العايد ، طبع سنة (١٤٠٩هـ) لدى مجلة جامعة أم القرى (العدد الثانى) ، مكة المكرمة ، السعودية .

٣٠٩ النكت والعيون ، للإمام القاضي الفقيه المفسر أبي الحسن علي بن محمد الماوردي البغدادي (ت٤٥٠هـ) ، تحقيق السيد بن عبد الرحيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان . مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، لبنان .

۳۱۰ نهاية المحتاج إلى شرح العنهاج ، للإمام الفقيه المجدد المفتي المحرر شمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة الرملي (ت١٠٠٤هـ) ، طبع سنة (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م) لدى دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

٣١١_ نهاية المطلب ، للإمام الفقيه الأصولي المتكلم إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني (ت٢٠٧٧هـ) ، تحقيق عبد العظيم الديب ، ط١ ، (١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .

٣١٣ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر ، للإمام اللغوي مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري (٣٠٠٦ ـ) ، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي ، (١٣٨٣ ـ ـ ـ ١٩٦٣ م) ، طبعة مصورة لدى دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

٣١٣ النور السافر عن أخبار القرن العاشر ، للعلامة المؤرخ السيد عبد القادر بن شيخ بن عبد الله الميدروس الحسيني الحضرمي (٣٨٠ ١هـ) ، تحقيق محمود أرنؤوط وآخرين ، ط١ ، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٤١ م ، دار صادر ، بيروت ، لبنان .

٣١٤ نيل الأمل في ذيل الدول ، للإمام المؤرخ زين الدين عبد الباسط بن أبي الصفاء غرس الدين خليل بن شاهين الملطي (٣٠٠٠هـ) ، تحقيق عمر عبد السلام تدمري ، ط١ ، (١٤٢٢هـ _ ٢٠٠٢م) ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان .

٣١٥_ الهداية شرح بداية المبتدي ، للإمام البحر المحقق الفقيه الأصولي الحافظ المحدث برهان

الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الصديقي المرغيناني الفرغاني (ت٥٩٣هـ) ، تحقيق سائد بكداش ، ط١ ، (١٤٤٠هـ ـ ٢٠١٩م) ، دار السراج ، المدينة المنورة ، السعودية .

٣١٦ هدية العارفين ، للعلامة الباحث إسماعيل بن محمد أمين الباباني البغدادي (٣٩٥٠ م) لدى دار إحياء (٣٩٩٠ هـ) ، طبعة مصورة عن نشرة وكالة المعارف الجليلة بإستانبول (١٩٥١ م) لدى دار إحياء النراث العربي ، بيروت ، لبنان .

٣١٧ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للإمام الحافظ النحوي البلاغي المتفنن جلال الدين أبي المفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ص٩٩١١هـ) ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، مصر .

٣١٨_ الوجيز في الفقه الشافعي ، للإمام المجدد حجة الإسلام الفقيه الأصولي المتكلم أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت٥٠٥هـ) ، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض ، ط١ ، (١٤١٨هـ ــ ١٩٩٧م) ، دار الأرقم بن أبى الأرقم ، بيروت ، لبنان .

٣١٩_ وسائل الحاجات وآداب المناجاة ، للإمام المجدد حجة الإسلام الفقيه الأصولي المتكلم أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت٥٠٥هـ) ، تحقيق أحمد محمود أونلو ، ط١ ، (٢٠٢٠) ، دار باب العلم ، إستانبول ، تركيا .

٣٢٠ الوسيط في المذهب ، للإمام المجدد حجة الإسلام الفقيه الأصولي المتكلم أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت٥٠٥هـ) ، تحقيق أحمد إبراهيم ومحمد تامر ، ط١ ، (١٤١٧هـ ١٩٩٧م) ، دار السلام ، القاهرة ، مصر .

٣٢١_ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، للإمام القاضي المؤرخ الأديب أبي العباس شهاب الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن خلكان الإربلي (ت٦٨١هـ) ، تحقيق إحسان عباس ، ط١ ، (١٣٨٨هـ ـ ١٩٩٨م) ، دار صادر ، بيروت ، لبنان .

٣٢٧ الباقوت النفيس في مذهب ابن إدريس ، للإمام الفقيه المفني المتفنن الحبيب أحمد بن عمر الشاطري الحسيني الحضرمي (ت١٣٦٠هـ) ، مع تعليقات العلامة سالم بن سعيد باغيثان (١٣٨٦هـ) ، تحقيق اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج ، ط١ ، (١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .





محتوى انجز دالأول

	• , •
٧/١ .	ين يدي الكتاب
18/1	نرجمة موجزة للإمام المحاملي
19/1	نرجمة شيخ الإسلام أبي زرعة العراقي
٤٣/١	نرجمة شيخ الإسلام زكريا الأنصاري
٧١/١	كلمة حول كتاب (فتح الوهاب)
۸٧/١	منهج العمل في الكتاب
94/1	وصف النسخ الخطية
۱۰۳/۱	صور النسخ المعتمدة
	• • •
119/1	• • • • « فَخُ الوِهَا بِ بِشِرَحَ تَنْقِيحِ اللَّبِابِ »
177/1	خطبة الكتاب
140/1	شرح خطبة الماتن شرح خطبة الماتن
	ربع البادات ویب از بر: (کتاب الطهارة)
144/1	ويب البر: (كتاب الطهارة)
144/1	كتاب الطهارة
187/1	أنواع المطهرات
187/1	الكلام على المطهر الأول؛ وهو الماء
184/1	أنواع مطلق الماء
104/1	فرعان: الفرع الأول: في حكم الماء إذا وقع فيه نجاسة وشُك هل هو قلتان .

108/1	الفرع الثاني: في حكم المائعات غير الماء إذا لاقت النجاسة
108/1	الكلام على المطهر الثاني؛ وهو التراب
100/1	الكلام على المطهر الثالث؛ وهو الدابغ
101/1	أنواع الطهارات
109/1	باب الوضوء
109/1	موجِب الوضوء
17./1	ما يفترض له الوضوء
171/1	ما يسن له الوضوء
177/1	فرائض الوضوء
177/1	الكلام على النية
100/1	نوافل الوضوء
100/1	سنن الوضوء
194/1	آداب الوضوء
199/1	تنبيه: في الفرق بين السنة والأدب
199/1	مكروهات الوضوء
۲۰۲/۱	شروط الوضوء
۲۰٥/۱	باب أسباب الحدث
۲۰۷/۱	نواقض الوضوء
1/577	باب الغسل
1/577	موجبات الغسل
	فرعان من «المجموع»: الفرع الأول: فيما لو خرج الدم من قبلي الخنثى
141/1	المشكل أو من أحدهما
177/1	الفرع الثاني: فيما لو خرج المني كذلك
141/1	فروض الغسل
140/1	فرع: فيما لو كان به جراحة انقطع دمها وأمكن إيصال الماء إلى الظاهر

نوافل الغسل
سنن الغسل
ُداب الغسل
مكروهات الغسل
لىروط الغسل
نرع: في أنه هل يجب على السيد أن يشتري لمملوكه ماء الطهارة عن الحدث؟ ٢٤٥/١
با يحرم بالجنابة
رع: في شرح: «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة، ولا جنب» ٢٥٣/١
لأغسال المسنونة
اب التيمم
لكلام على آلة التيمم
يفية التيمم
لحالات التي يجمع فيها بين التيمم وبين الوضوء أو الغسل ٢٦٩/١
سباب التيمم التي تعاد فيها الصلاة
سباب التيمم التي لا تعاد فيها الصلاة٧٥٠١
وجب التيمم
ا يحرم في التيمم
روض التيمم
سنن التيمم ٢٨٣/١
اب التيمم ۲۸۶/۱
كروهات التيمم
ىروط التيمم
بطلات التيمم
غروق بين الوضوء والتيمم
اب بيان النجاسة و إز التها

٣٠١/١	أنواع النجاسة من حيث ذاتها
1/317	أنواع النجاسة من حيث حلولها وإزالتها
444/1	فرع: في ندب النظر إلى حجر الاستنجاء قبل رميه
۲۲۲/۱	باب مسح الخفين وبقية المسحات الواقعة في الطهر
441/1	- شروط المسح على الخفين
T{1/137	الفروق بين مسح الخف وغسل الرجل
1/137	باب الحيض وما يذكر معه من الاستحاضة والنفاس
۳٤٧/١	سنُّ الحيض
T{9/1	محرمات الحيض
۲٥٣/١	تنبيه: في حكم من طلق زوجته في الطهر، ثم طلقها ثانياً في الحيض
T0 8 / 1	أحكام الحيض غير ما مر
۲/۱ ۵۳	أحكام الاستحاضة
778/1	أحكام النفاس
۲/۱۳۳	١ فرع من «المجموع»: في تصديق الزوجة وتكذيبها في دعوى الحيض
* 7 V /1	كتاب لصلاة
1/957	أنواع الصلاة من حيث الفرضية وغيرها
۲۷۰/۱	أنواع الصلاة المفروضة على الأعيان
۲۷۰/۱	أنواع الصلاة المفروضة على الكفاية
۲۷۱/۱	أنواع فرض الكفاية من غير الصلاة
۲۷۲/۱	أنواع الصلاة المسنونةأنواع الصلاة المسنونة
* V0/1	ا الكلام <i>على</i> آكد السنن
۳۷۷/۱	، فرع يتضح به ما تقرر وإن كان في بعضه تكرار
۳۷۸/۱	بي سي

الأوقات التي تكره فيها الصلاة
باب أحكام الصلاة من شرائط وفرائض وسنن ومكروهات۳۸۷ ا
شروط الصلاة
فروض الصلاة
سنن الصلاة
أقسام سنن الأبعاض
أقسام سنن الهيئات
فرع من «المجموع»: فيما يسن للمأموم إذا اقتصر الإمام على تسليمة واحدة . ٢/ ٤٣٢
الكلام على سنة السواك ١ ٤٣٤
الأمور التي يستحب لها السواك١٥٥٥
فوائد السواك
مكروهات الصلاة
باب ما يفسد الصلاة ٤٤٦/١
باب الأذان ١/٥٥٤
ما يشرع له الأذان والإقامة
صيغة النداء في العيدين والخسوفين وغيرها ٢٩٥٩
شروط الأذان
من يكره أذانه
مبطلات الأذان١/٥٦٥
سنن الأذان١/٢٦٦
مكروهات الأذان
صفة الأذان ١١/١٧٤
الفرق بين الأذان والإقامة
خاتمة: في بيان عدد المؤذنين٧٣١٨
ىاب مو اقيت الصلاة المكتوبة ١/ ٤٧٥

وقت الظهر ٤٧٦/١
وقت العصر
وقت المغرب
وقت العشاء
فروع من «المجموع»: الفرع الأول: في أوقات العشاء الأربعة
الفرع الثاني: في حكم البلاد التي لا يغيب الشفق فيها
الفرع الثالث: في مقدار الوقت بين العشاءين وما ينبني عليه
وقت الصبح
الكلام في وقت الضرورة١٨٧٨
فرعان: الفرع الأول: في وجه تسمية ما سبق أصحاب أعذار ٤٩٠/١
الفرع الثاني: في حكم طرو العذر في أول الوقت أو أثنائه ٤٩٠/١
باب الإمامة في الصلاة
من لا تجوز إمامته
من تجوز إمامته مع الجهل بحاله
من تصح إمامته لمن هو مثله خاصة
من تصح إمامته لصلاة دون صلاة
من تكره إمامته
من إمامته أولى من غيره
من تختار إمامته
الأولى بالإمامة عند توفر الأهلية
تتمة: في ذكر فروع تتعلق بالفقرة السابقة
باب كيفية صلاة السفر
الكلام على رخصة القصرالكلام على رخصة القصر
شروط القصر

تتمة: في أيهما أفضل: القصر أو الإتمام؟	017/1
الكلام على رخصة الجمع	017/1
حكم الجمع للمطر	۱۸۸۱
شروط الجمع	019/1
فرع: في عدم جواز الجمع بالمرض والوحل والخوف ١/	077/1
•	017/1
C .	017/1
•	070/1
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	077/1
	040/1
	1/570
	۱/۷۳۵
	۱/۸۳۰
	044/1
	08./1
	0 8 1 / 1
	0 8 7 / 1
	087/1
	0 8 8 / 1
	0 2 7 / 1
	0 2 V / 1
	0 8 1 / 1
·	۰۰۰/۱
Ŧ 1	۰۰٠/۱
الصور التي يجب فيها تقديم الحاضرة على الفائتة ١/	001/1

الكلام في إعادة الصلاة
باب صلاة المريض والغريق والمعذور بعذر من الأعذار المتقدمة في باب
مواقيت الصلاة١/٥٥٦
نتمة: فيما لو أفسد صلاته في الوقت ثم صلاها فيه
باب صلاة العيدين؛ عيد الفطر وعيد الأضحى١٥٥٥
ما تخالف به صلاة العيد صلاة الجمعة ١٠/٥٠٥
ما تخالف به صلاة الأضحى صلاة الفطر١١٢١٥
خاتمة: في استحباب إحياء ليلتي العيدين٠٠٠٠
باب صلاة الاستسقاء
أنواع الاستسقاء
ما تخالف به صلاة الاستسقاء صلاة العيد ١ ٧٢٧٥
خاتمة: في استحباب الاستسقاء بأهل الصلاح١٥٥٠٠
باب صلاة الكسوفين؛ كسوف الشمس وكسوف القمر١٠٧٠٠
ما تخالف به صلاة الكسوفين صلاة العيد
فرعان: الفرع الأول: فيمن صلى الكسوف وحده ثم أدركها مع الإمام ١ / ٨١٥
الفرع الثاني: في حكم الصلاة جماعة من الزلازل ونحوها ٢٨١/١. ١٠٠٠٠ ١٨١/٥
باب صلاة التطوع
السنن الرواتب
صلاة الوتر
أنواع الوتر من حيث الفصل والوصل ٨٦٦/١١٠١٠.
صلاة الضحى
صلاة التوبة١٥٩٥
صلاة التراويح١١٩٥٠
صلاة قيام الليل
صلاة تحة المسجد

متى تكره تحية المسجد
صلاة التسبيح
صلاة الاستخارة١٠/١
صلاة الزوال
صلاة سنة الرجوع من السفر
صلاة سنة الوضوء
الكلام على صلوات أخرى لم يذكرها الماتن ١١٥/١
الكلام على قضاء النوافل
باب السجود
سجود التلاوة
سجود الشكر
سجود السهو
موجبات سجود السهو
صور تكرر سجود السهو
ما يلزم المأموم لحتى الائتمام
ما يسقط عن المأموم لحق الائتمام
باب صلاة الجماعة
الخلاف في حكم صلاة الجماعة
أعذار ترك الجماعة
شروط القدوة
أنواع إدراك الصلاة
باب ما يحرم لبسه واستعماله بجلوس أو غيره ٦٤٤/١
ما يستثنى للرجل استعماله من الحرير والذهب
نروع مهمة تتعلق باللباس وغيره

كتاب الجن لز	1/705
ما يجب في الميت بعد موته	100/1
أحكام الشهيد	107/1
شهداء الآخرة	101/1
أحكام السقط	۱/۰۲۲
بعض الأحكام عند تجهيز الميت	171/1
السنة في كفن الرجل والمرأة	1/177
ي	778/1
	111/1
القبور	174/1
, and the second se	
كمّا ب الزكاة أداء ومنعاً	۱/۱۷۲
حكم الناس في الزكاة أداء ومنعاً	۱/۳۷۲
ما يجب إخراجه لحق الله تعالى	1/375
ما تجب فيه الزكاةما	۱/۵۷۶
شروط الزكاةشروط الزكاة	۱/٥٧٢
ما لا يعتبر فيه الحول	۱/۸۷۶
باب زکا ۃ ا لناض	۱/ ۰۸۰
 نصاب الذهب والفضة	٦٨٠/١
زکاة الحلیزکاة الحلی	۱/ ۲۸۲
رك العقدار الواجب في زكاة غير الماشية	٦٨٢/١
	۱۸۳/۱
اوفات وجوب الرفة	٦٨٤/١
باب رکاه النجاره	789/1
بالدنكاة الثهم يتنبين والمتناء والمتناء والمتناء والمتناء والمتناء والمتناء والمتناء والمتناء والمتناء	1/1/1

1/9/5	زكاة الإبل
191/1	زكاة البقر
197/1	زكاة الغنم
194/1	متى يجزئ إخراج الذكر من النعم؟
198/1	بعض شروط وجوب زكاة النعم
190/1	باب زكاة المستنبتات
194/1	وقت إخراج زكاة المستنبتات
194/1	شرط وجوب زكاة المستنبتات
199/1	كيفية إخراج زكاة المستنبت عند اختلاف نوعه
٧٠٠/١	الخلاف في كيفية ضم زرعَي العام
٧٠٢/١	باب زكاة الفطر
٧٠٢/١	وقت وجوب زكاة الفطر
۱/۳۰۷	من تجب عليه زكاة الفطر
٧٠٣/١	من لا تجب عليه زكاة الفطر
٧٠٥/١	مقدار الواجب إخراجه في زكاة الفطر
٧١٠/١	باب أخذ القيمة في الزكوات
۷۱۳/۱	باب اجتماع زكاتين باب اجتماع زكاتين
٧١٤/١	باب المبادلة
V17/1	باب الخلطة
V\7/\	خلطة الشيوع والجوار
v\v/\	شروط الخلطة في زكاة المواشي
٧٢٠/١	شروط الخلطة في زكاة النقود والثمار وغيرهما
vr1/1	رون فرع: فيمن ملك نصاب نعم، ثم باع نصفها في أثناء الحول شائعاً
vrr/1	باب تعجيل الزكاةباب تعجيل الزكاة
VY4/1	يب عصين موت باب زكاة المعدن والركاز

۱۱۲۲۷	باب قسم الصدقات
۷۴۸/۱	باب قسم الغنيمة والفيء
V٣9/1	أحكام الغنيمة
V	أحكام الفيء
V	فرع: في أحكام النفل
V£7/1	باب الكفارة
1/534	ب به مصر التحقيق المنطهار والقتل والجماع
v01/1	الواجب في كفارة اليمين
٧٥٣/١	خاتمة: فيما لو عجز عن خصال الكفارة
٧٥٤/١	باب الفدية
٧٥٤/١	موجب المُدُّ
V0V/1	مُوجِّب المُدَّين
٧٥٨/١	موجِب الدم
V0A/1	
V0A/1 V17/1	
	موجِب الدم كتاب الصيام مروط صحة الصوم
V 17/1	كتاب لصيام شروط صحة الصوم
V77/1 V70/1	كتاب إصيام شروط صحة الصوم
V74/1 V70/1 V77/1	كتاب الصيام شروط صحة الصوم
V*/\ V*/\ V\\/\ V\\/\ V\\/\	كتاب الصيام شروط صحة الصوم شروط وجوب الصوم فروض الصوم أنواع صوم الفرض
V1"/1 V10/1 V11/1 V11/1 V1A/1 V1A/1	ـــــــــــــــــــــــــــــــــ
V1*/1 V10/1 V11/1 V11/1 V11/1 V11/1 V11/1	شروط صحة الصوم
V1"/1 V10/1 V11/1 V11/1 V11/1 V11/1 V11/1 V1/1	شروط صحة الصوم
V1"/1 V10/1 V11/1 V10/1 V10/1 V10/1 V10/1	شروط صحة الصوم
V1"/1 V10/1 V11/1 V11/1 V11/1 V11/1 V11/1 V1/1	شروط صحة الصوم

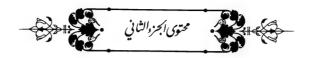
۷۸۲/۱	باب ما يفسد الصوم
۷۸٥/۱	ما يخالف فيه الوطء في الدبر الوطء في القبل
٧٨٧/١	ما يترتب على من أفسد صومه
٧٨٨/١	من يجب عليه الإمساك في رمضان مع الإعادة
v ٩١/١	باب الإفطار في رمضان
v ٩١/١	الإفطار الواجب الموجب للقضاء
v41/ 1	الإفطار الجائز الموجب للقضاء
V97/ 1	الإفطار الموجب للفدية
1\ 7 PV	الإفطار الموجب للفدية والقضاء
۷۹0/۱	باب ما يكره في الصوم
v 99/1	باب ما يصل إلى الجوف ولا يفطر
۸٠١/١	باب الاعتكاف
۸٠١/١	باب الاعتكاف
۸۰۲/۱	مفسدات الاعتكاف
۸۰٤/۱	مجوزات الخروج من المعتكف
	,
۸٠٩/١	كأب الحج
۸۱۱/۱	شروط وجوب الحج
۸۱۳/۱	شروط وجوب العمرة
۸۱۳/۱	أنواع الحجأنواع الحج
۸۱٤/۱	بيان الإفراد والتمتع والقران
۸۱٤/۱	_ تعريف الإفراد
A1 E / 1	تعريف التمتع
۸۱٥/۱	ر۔ تعریف القران
۱/۲۱۸	ر- شرط وجوب دم التمتع

شروط وجوب دم القرآن۸۱۸/۱
ميقات الإحرام بالعمرةميقات الإحرام بالعمرة
أركان العمرة
باب أركان الحج وواجباته وسننه ٨٢٢/١
$\Lambda \Upsilon \Upsilon / \Gamma$ أركان الحج
شروط الطواف
سنن الطواف
واجبات الحج
MTE/\ \dots \qquad \text{NTE} \\ \dots \qquad \qquad \text{NTE} \\ \dots \qquad \qqquad \qqqq \qqq \qqqq \qqq \qqqq \qqq \qqqq \qqq \qqqq \qqq \qqqq \qqq \qqqq \qqq \qqqq \qqq \qqqq \qqq \qqqq \qqq \qqqq \
الخطب المسنونة
تنبيه: في بيان أركان العمرة وواجباتها وسننها
باب محظورات الإحرام
باب الإحلال من النسك
صور الإحلال من النسك
تنبيه: في ترجيح بعض عبارات «المتن» نقلاً عن «الدقائق» ١ / ٨٥١
شروط التحلل بالإحصار١/٥٥٥
ما يكون به الإحصارما يكون به الإحصار
ما يحصل به التحلل للمحصّر١/ ٨٥٧
باب جزاء الصيد
جزاء الصيد المثلي الوارد عن السلف
باب رمي الجمار ١٨٦٦/١
وقت رمي جمرة العقبة يوم النحر ٢٦٦/١
وقت الرمي أيام التشريق
باب مواقيت الحج والعمرة المكانية

تحديد اماكن ومسافة المواقيت السابقة
باب الهَدْي ١/ ٨٧٤
الدماء المنصوص عليها في كتاب الله تعالى
الدماء غير المنصوص عليها في كتاب الله تعالى
أنواع الدماء باعتبار حكمها
باب إفساد الحج ١/ ٨٨٢
باب فوات الحج
حكم من فاته الوقوف بعرفة
باب مكروهات الحج١٨٦١ باب مكروهات الحج
باب نذر الهَدْي
مقدمة في تعريف النذر وبيان أركانه وأنواعه
أحكام نذر الهدي
باب كيفية الاستطاعة للحج١ ٨٩٥/١
الاستطاعة بالنفس
الاستطاعة بالغير١ ١/ ٨٩٧
حكم من مات وفي ذمته حج
باب الصَّرورة
حکم من نوی نسکاً نفلاً وعلیه فرض
من لا يلزمه الحج
أقسام الناس في لزوم الحج وعدمه ومباشرتهم له
حكم من عرض عليه وجوب الحج قبل الوقوف
باب دخول حرم مكة
حكم دخول مكة بغير إحرام
الأحكام المختصة بحرم مكة١١٠١

917/1	باب كيفية حج النساء
914/1	الأحكام الخاصة بالنساء في الحج
918/1	خاتمة: في زيارة قبر سيد السادات عليه أفضل الصلوات وأتم التسلميات
	• • •
910/1	محتوى الجزء الأول





0/4 أركان البيعأركان البيع أركان البيع المراد ال أقسام العقود الجارية من متعاقدين٩/٩ تنبيه: في تسوية المصنف بين بيع الأعمى وشرائه فيما سيأتي١٧/٢ تلقى الركبان للبيع أو الشراء١٨/٢ 1A/Y بيع العنب ممن يتخذه خمراً، ونحوه٢٣/٢ بيع العربون ۲۳/۲

71/7	باب بيوع الاعيان
77/57	بيع العين الحاضرة
77/57	بيع العين الغائبة
۲۸/۲	شرط بيع العين الغائبة
۲۰/۲	باب لزوم البيع
۲۲/۲	متى يزول ملك البائع عن المبيع؟
۲ / ۵۲	باب بيع الصفات
۲۱/۲	شروط السلم
٤١/٢	ما لا يصح السلم فيه
٤٨/٢	باب الربا
٤٩/٢	الربا في الصرف والمطعوم والمشروب
٤٩/٢	حكم البيع إذا اتحد الجنس
٥٠/٢	علة الربا في الصرف وغيره
٥١/٢	بيان قاعدة: (مُدُّ عَجوة)
٥٢/٢	حكم البيع إذا اختلف الجنس
0 2 / 7	باب المرابحة
00/4	بيع المحاطّة
٥٧/٢	_ باب الخيار في أنواع البيع
٥٧/٢	خيار المجلس
٥٧/٢	خيار الشرط
٥٩/٢	- خيار الرؤية
٦٠/٢	حكم بيع الأعمى وشرائه
٠ / ١٦	مبي فروع تتعلق بخيار الرؤية
۲/ ۲۲	رسي خيار التخيير
۲/ ۳۲	خبار العببخبار العبب

78/7 .	خيار تلقي الركبان
70/7 .	خيار تفريق الصفقة
. ז/ור	خيار العجز عن الثمن
. ۲/۷۶	خيار الامتناع من العتق المشروط
. ۲/۷۶	خيار عدم الحرفة المشروطة
. ۲/۸۶	خيارات أخرى زادها الماتن
۷۲/۲ .	فصل: في حكم شراء الباثع ما باعه بعد التفرق والقبض
۷۳/۲ .	حكم بيع الحيوان بالحيوان
۷٤/٢ .	باب البيوع الباطلة قطعاً أو في قول صحيح أو ضعيف
۷٤/٢ .	بيع ما لم يقبض
٧٤/٢ .	ما يستثنى من بطلان بيع ما لم يقبض
۲/۲۷	بيع ما لا يُقدر على تسليمه
۷٦/٢ .	ما يستثنى من بطلان بيع ما لم يُقدر على تسليمه
٧٧/٢ .	بيع حبّل الحَبّلة
٧٨/٢ .	بيع المضامين والملاقيح
٧٩/٢ .	البيع بالشرط
٧٩/٢ .	ما يستثنى من بطلان البيع بالشرط
۸۳/۲ .	بيع الملامسة
۸٤/٢ .	بيع المنابذة
۸٥/٢	بيع المحاقلة
۸٥/٢	بيع ما لم يملك
۸٦/٢ .	بيع اللحم بالحيوان
۸٧/٢ .	بيع اللبن بالحيوان
۸۸/۲ .	_ بیع شاة لبون بمثلها
۸۸/۲ .	بيع الحصاة

۲/ ۹۸		بيع الماء الجاري
۲/ ۹۸		بيع الثمرة قبل التأبير
۹٠/٢	تمر	بيع الرطب بمثله أو بـ
91/7	الجافة أو بمثلهاالجافة أو بمثلها	_
91/4	ﻪﭘﺪﯨ	_
97/7	- ونحوهما	
۹۳/۲	- ب وما تولد من أحدهما	_
94 /4	المكاتب	_
97/7		
•		_
98/4		
9 2 / Y		_
90/4		بيع الغَرَر
90/4	صفقة حلالاً وحراماً	حكم ما إذا جمعت ال
۹٧/٢		بيع الفُضولي وشراؤه
۹۸/۲	الكافر	بيع العبد المسلم من
١٠٠/٢	يها العبد المسلم في ملك الكافر ابتداء	
1.7/7		-
1.4/		۰.۲ شروط بيع العرايا
1.0/	ين مختلفي الحكم	_
1.7/٢		البيع بشرط البراءة مز
۲/ ۸۰۱		البيع بشرط العتق
1.9/٢	ب ول	البيع بشرط رهن مجه
۲/۱۱۱		باب الصلح
۲/۱۱۱		•
۲/۳/۲		شرط الصلح

ىكم صلح الأجنبي١١٣/٢
اب الحوالة
ركان الحوالة
اب الوصية١١٩/٢
ركان الوصية
خلاف في كيفية تملك الوصية بعد موت الموصي
سروط الوصية
لوصية تحسب من الثلث
اب المساقاة والمزارعة
حكام المساقاة
لأحكام التي يخالف بها النخل والعنب بقية الثمار ١٣٠/٢
حكام المزارعة
حكم المخابرة
اب الإجارة
رگان الإجارة
لمروط الإجارة ٢/١٣٧
بد المستأجر يد أمانة
اب العارية ً
ركان العارية
لعارية مضمونة إلا ما استثني
 صفة العارية وما تنفسخ به
ب الوديعة
تواع الوديعة نواع الوديعة
عربي

100/4	باب القِراض
107/4	أركان القِراض
109/5	باب الوكالة
109/5	أركان الوكالة
17.1	المواضع التي لا يصح التوكيل فيها
178/4	باب الشِّرْكة
170/5	شِرْكة الأبدان
170/5	شِرْكة الوجوه
170/5	شِرْكة المفاوضة
170/1	شِرْكة العِنان
177/5	جميع الشركات باطلة إلا العنان بشروط
۲/ ۱۷۰	باب الهبة
۲/ ۱۷۰	أركان الهبة
۲/ ۱۷۰	أحكام الهبة بعوض أو دونه
1/1/1	أحكام العُمْري
1/7/1	بيان الرُّقْبى
140/1	باب الضمان
140/4	أركان الضمان
1/1/1	ضمان البدن
۲/ ۷۷۷	ضمان المال
144/1	ضمان الأعيان
1797	ضمان الدرك
۲/ ۲۸۱	باب الرهن
۲/ ۳۸۲	أركان الرهن
۱۸۳/۲	ما يحوز رهنه وما لا يجوز

فرع: فيما يُستثنى من عدم جواز رهن المرهون ١٨٦/٢
الرهن أمانة إلا في مسائل
باب الكتابة
أركان الكتابة
شروط الكتابة
الكتابة الفاسدة كالصحيحة إلا في أمور أربعة ١٩٣/٢
بعض أحكام الكتابة الصحيحة
صور أخذ المال على العتق
باب الإقرارباب الإقرار
أركان الإقرارأركان الإقرار
أنواع الإقرار من حيث الصحة وعدمها
تنبيه: في أنه لا يعمل بالإقرار إلا إذا كان المقرُّ به في يد المقِرُّ ٢٠٦/٢
باب الشفّعة
أركان الشفعة
ما تثبت فيه الشفعة
طلب الشفعة على الفور
باب الغصب
حكم إبطال الغاصب ما عمله في المغصوب ٢١٢/٢
أنواع المضمَّنات للمال
_ أنواع الضمان من حيث المضمون به
عي تعدد سبب الضمان
باب اللقطةباب اللقطة
ر أنه او الملتقطات

747/7	باب الاجال
7777	الآجال المضروبة بالشرع
77 377	الآجال المضروبة بالعقد
744/	باب الحجر
744/1	الحجر الخاص
747	الحجر العام وأنواعه
7	باب التفليس
7 2 7 7 3 7	ديون المفلس التي تُقدَّم على حق الغرماء
۲۰۰/۲	باب الوقف
۲۰۰/۲	أركان الوقف
۲۰۰/۲	أنواع التبرعأنواع التبرع
701/7	شروط الوقف
7/107	باب إحياء الموات
7/107	البلاد نوعان من حيث الإحياء وعدمه
Y 0 A /Y	المعادن نوعان من حيث الإحياء وعدمه
7/177	حمى الإمام وغيره
774/	تنمة: في الكلام على خُفَّاظ الحمى
	ربع الأحوال اشخصيت بريع الأحوال الشخصيت
Y\0/Y	ویب اُ بر: (کتاب الفرائض)
7/457	كتاب الفرائضكتاب الفرائض
7/ 757	شروط الإرث
7\157	أسباب الإرث
7/9/7	موانع الإرثموانع الإرث
YV 1 /Y	الوارثون من الرجال

الوارثات من النساء
بيان ذوي الأرحام
الوارثون بالفرض من الرجال
الوارثون بالتعصيب
الفروض المذكورة في القرآن
فرض الثلثين
فرض الثلث
فرض السدس
فرض النصف
فرض الربع
فرض الثمن
نصل: في العول
نصل: في بيان الحجب
۔ نصل: في بيان من يقوم مقام غيره في الإرث
فصل: في بيان إرث بنت الابن والأخت للأب
- فصل: في بيان عدد أصول المسائل
نصل: في بيان التصحيح
فصل: في الاختصار في مسائل الفرائض
الاختصار بين الرؤوس والسهام
الاختصار بين الرؤوس وأنواعه٢٩٣/
نصل: في بيان المناسخة
 نصل: في بيان المُشَرِّكة
نصل: في بيان ميراث الجد
ں ہے.۔ نصل: فی بیان میراث المرتد وولد الزنی والمنفیّ بلعان
۸۲۲

فصل: في بيان حكم اجتماع جهتيْ فرض او جهتيْ تعصيب او جهتيهما في	
شخص واحد	۲۰۱/۲
· فصل: في بيان ميراث الخنثى المشكل، والمفقود، والحمل	۲۰۳/۲
كآ ب النكاح	۲۰۷/۲
أقسام النكاح	۲۱۰/۲
أقسام النكاح الحرام	۲۱۰/۲
النكاح المحرم لعينه وأنواعه ٢	۲۱۰/۲
النكاح المحرم للجمع وأنواعه ٢	۲/۱۱۳
مُلْغَرَةً : في امرأة لها زُوجان ويحل لها أن تتزوج	۲/۳/۲
	۲/۲/۳
أنواع النكاح المحرم بسبب	۲/۳/۳
أنواع النكاح المكروه	٣١٥/٢
النكاح الحلال٢	7/117
خصائص سيدنا محمد ﷺ في النكاح	۲/۷/۳
	771/7
فصل: في بيان الأولياء	770/7
شروط الولي	444/4
العضْل وأحكامه	۲۲۰/۲
شروط الشهود	۲۲ / ۲
فصل: في بيان الأنكحة الباطلة٢	220/2
نكاح الشغار	220/2
نكاح المتعة	۲۲۷/۲
نكاح المُحْرِم٢	۲۳۷/۲
إنكاح وليَّينُ امرأة لزوجين٢	٣٤٠/٢

461/4	نكاح المعتدة والمستبرأةههه
781/7	نكاح المرتابة
71737	نكاح المسلم الكافرة
7/ ٧3٣	نكاح المرتدة
7/ ٧٤٣	حكم ما لو طرأ الارتداد على أحد الزوجين
7/137	نكاح الكافر المسلمة
7443	نكاح ملك اليمين
7/ 937	نكاح الحرة عبدهانكاح الحرة عبدها
٣٥٠/٢	فصل : في بيان الأنكحة المكروهة
۲۰۰/۲	الخطبة على الخطبةالخطبة على الخطبة على الخطبة على الخطبة المناسبة الم
T07/T	حكم خطبة المعتدة
۲/ ۲ ه	نكاح المحلل
۲/ ۲۵۳	نكاح الغرور بحرية امرأة أو نسبها
T0V/T	أنكحة أخرى مكروهة
T01/	فصل: في نكاح العبيد وطلاقهم، وشروط نكاح الأمة
۲۱۰/۲	حكم تزوج الحر بأمتين
۲۱۰/۲	شروط تزوج الحر بالأمة
۲/۳/۲	فصل: في العيوب في النكاح
7/7/7	العيوب المُثبِتة للخيار في حق الزوجين
۲/ ۱۳	العيوب المُثنِيَّة للخيار في حق الزوج
٣ ٦٦/٢	العيوب المُثيِّتة للخيار في حق الزوجة
۳۱۸/۲	فصل: في الإسلام على النكاح
۳٦٨/٢	حكم النكاح بإسلام أحد الزوجين
۲۷۰/۲	حكم النكاح بإسلام الزوجين معاً
۲۷۱/۲	حكم من أسلم على نسوة

1 40/1	فصل: في حيار العتيفه
۲/۷۷	فصل: في الاستمتاع بالحائض
TV9/T	كتاب الصداق
۲۸۲/۲	أحكام المهر المسمى بالعقد
۲۸۳/۲	بمن يعتبر بهن مهر المثل ؟
۳۸٤/۲	مواضع وجوب مهر المثل
٣٨٤/٢	مواضع مهر المثل في النكاح
۲۸۷/۲	مواضع مهر المثل في الوطء
۲۸۸/۲	مهر المثل في الخلعم
7/ 827	مهر المثل في الرضاع
۲/ ۹۸۳	مهر المثل في الرجوع عن الشهادة
74./٢	مهر المثل في مجيء زوجة الكافر مسلمة وقت الهدنة
7/197	تشطير المهر في الهبة
747/7	فصل: في المتعة
748/7	فصل: في الوليمة
740/7	شروط وجوب إجابة الدعوة
7/197	حكم التصوير
7/197	حكم نثر السكر ونحوه
741	باب القَسْم والنشوز
741/	القَسْم نوعان: خاص وعام
741/	أنواع الفَسْم الخاص
٤٠١/٢	القَسْم العام
۲/ ۳۰ ع	أحكام النشوز
2.7/4	باب الخلع

أركان الخلع
ما تخالف به المختلعة الرجعية
كتا ب الطلاق
أركان الطلاق
أنواع الطلاق
أنواع الفسخ
أنواع الطلاق الصريح
أنواع الطلاق بالكناية
الفرق بيت الطلاق والفسخ
أنواع الطلاق بدءاً بالسني
الطلاق البدعي
الطلاق غير السني والبدعي وأنواعه
ما يصح فيه التعليق دون التنجيز
ما لا يقع فيه الطلاق المعلق بصفة مع وجودها ٢/ ٤٢٥
ما يقع فيه الطلاق المعلق بصفة دون وجودها ٢٦٦/٢
تعليق الطلاق بمحال
حكم من ملك زوجته بعد طلاق أو لعان أو ظهار ٤٢٨/٢
خاتمة: في حكم تعليق الطلاق بالمشيئة ونحوها ٢٩ ٤٢٩
باب الرجعة
أركان الرجعة
ألفاظ الرجعة الصريحة والكناية ٢ ٤٣١/٢
ما تخالف به الرجعة النكاح ٤٣٢/٢
شرط الرجعة ٢ ٢٣٧٤
باب الإيلاء ٢/ ١٣٥

أركان الإيلاء ٢/ ٣٦١
ألفاظ الإيلاء الصريحة والكناية ٤٣٦/٢
مدة الإيلاء
الأيمان التي ينعقد بها الإيلاء
كفارة الإيلاء
مبطلات حكم الإيلاء
باب الظهار ٢/ ٤٤٦
أركان الظهار ٢/ ٤٤٦
كفارة الظهار
باب اللعان
أركان اللعان
صورة اللعان
ثمرات اللعان
متى تتأبد حرمة المرأة على زوجها؟
ملاعنة الأجنبية والموطوءة بشبهة
متى تتكرر اليمين؟
شرط اللعان
صور القذف التي لا توجب الحد٧ ٥٧ ٢
تنبيه: في أنه يلاعِن لنفي النسب وإن لم يسبقه قذف
ما يشترطُ في اللعان أيضاً ٢/ ٥٥٩
باب العِدَد
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
نوعا التربص

الاستبراء وأنواعه	1/113
أسباب الاستبراء الواجب	۲/ ۱۲ ع
الاستبراء المستحب	7/ 1/5
صور العدة بأقصى الأجلين	7/ 1/5
باب الرضاع	٤٧٣/٢
أركان الرضاع	٤٧٣/٢
شروط الرضاع المحرِّم	٤٧٣/٢
حكم الرضاع من أكثر من مرضع لصاحب لبن واحد ٢	£VV /Y
باب النفقات	٤٨٠/٢
سبب وجوب النفقة	٤٨٠/٢
نفقات النسب	٤٨٠/٢
شروط وجوب النفقة	٤٨١/٢
نفقات الملك	£ 1 7 / 7
مقدار نفقة الزوجة	٢/ ٣٨٤
استواء الذكور والإناث في وجوب النفقة	٢/ ٥٨٤
ما تسقط به النفقة	7\ 113
باب الحضانة ٢	£ A V / Y
تقديم الأم على الأب في الحضانة	£ A V / Y
مسائل تقديم الأب على الأم في الحضانة	٤٨٨/٢
تقديم أقارب الأم على أقارب الأب	٤٨٩/٢
ترتيب من له الحضانة	1/ 943
أحكام النسب ٢	٤٩٠/٢
ربع ابحنا يات والمخاصمات	
وین اُر: (کتاب ابحنایات)	£97°/Y
	£90/Y

المكافأة في القصاص
أنواع القتل من حيث الحكم ٢٩٦١/
أنواع القتل من حيث الإتلاف
مسقطات القتل العمد
صور قتل المسلم بالكافر٢ ٢٠٠١
صور قتل الحر بالعبد۲/۱۰۰
باقي مسقطات القتل العمد
فصل: في موجّب القتل۲/۲۰۰۰
المسائل المستثناة في التخيير بين القصاص والعفو على مال أو مطلقاً ٢ / ٥٠٥
فصل: في وجوب القصاص بغير مباشرة القتل ٢٠٦/٢ ٥٠٦/٢
فصل: في الجناية على العبد٢٠٨٠٠
ما تخالف به الجناية على العبد الجناية على الحر٠٠٠ ٢٠٨١
فصل: في الاشتراك في القتل ٢/ ٥٠٩
أنواع الشُّرِكة في الجنايات٢/٥٠٩
فصل: في الجناية على غير النفس
تنمة: في الجناية على المعاني
فصل: في مستوفي القصاص
باب الديات ٢٦/١٥
الدية المغلظة ٢٦/١٥
الدية المخففة
الديه الدية كاملة٠١٨/٢ ما تجب فيه الدية كاملة
ما يجب فيه نصف اللدية ۲۰۰۲۰
ما يجب فيه ثلث الدية
ما يجب فيه ربع اللاية ٢/ ٢٧٥
ما يجب فيه عشر الدية ونصفه

077/7	ما يجب فيه عشر الدية
7\ 770	ما يجب فيه نصف عشر الدية
7\370	باب العاقلة
078/7	بيان العاقلة
070/7	ما تحمله العاقلة
٥٢٥/٢	ما لا تحمله العاقلة
۲/ ۲۲۵	ما يشترك القاتل والعاقلة في حمله
079/7	فصل: في تغليظ الدية وتخفيفها
۲/ ۱۳ه	فصل: في بيان الاصطدام
٥٣٥/٢	فصل: في الجناية على الجنين
۲/ ۲۹ه	باب القسامة
۲/ ۳۹ه	شروط القسامة
0 2 7 / 7	فصل: في القتل بالسحر
080/7	باب أحكام المرتد
080/7	حكم المرتد، وتارك الصلاة كسلاً
0 2 7 / 7	الفرق بين الردة والكفر الأصلي
0 E V / Y	هل يضمن المرتد ما أتلفه؟
0 2 9 / Y	باب أحكام السكران
0 2 9 / Y	حكم تصرفات السكران
001/7	باب حكم الإكراه
001/7	
007/7	ما يحصل به الإكراه
. ,	•
000/٢	کتا ب انجهاد
00V/Y	حكم الجهاد

مل الردة يقاتلون قبل أهل الحرب ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
حکام الاُساری
وانع الجهاد
ب البغاة
واع قتال المسلمين
حكام البغاة والخوارج٧٤
روط جريان أحكام البغاة والخوارج عليهم ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
حكام قطاع الطريق
ب السَّيَر
كم المال المسترد من أهل الحرب ٨/٢ ٨/٢
هنيمة وبعض أحكامها
كم الانصراف عن صف القتال
كم نصب المنجنيق وغيره أثناء القتال
كم مال المستأمن بدار الإسلام
ب الجزية ٢/٥
كان الجزية
ندار الجزية
ن لا تجب عليهم الجزية
جزية خاصة بأهل الكتاب
يشترطه الإمام في عقد الجزية٩/٢
كم سكني الكافرين الحجاز
· ب الهدنة
ـة الهدنة
ض أحكام الهدنة
ض أحكام الأمان٧٩٠٠.

تحاكم الكفار عند المسلمين	01/1
باب الخراج	091/4
	091/4
الأرض المفتوحة صلحاً	097/7
باب السبق على الخيل ونحوها ، والرمي بالسهام ونحوها	098/7
ما يجوز المسابقة عليه والرمي به	098/4
حكم أخذ العوض على السبق والرمي	7/ 500
	۰۹٧/٢
أسماء خيل السباق	099/Y
كتا ب الحدود	7/115
أنواع الحدود	7.47
مواضع حدالقتل	۲۰۳/۲
	7.8/7
مواضع حد القطعمواضع حد القطع	7.0/7
مواضع حدالضرب	7.0/7
موانع تعجيل الحد	7.47
مواضع التغريب	۲۰۸/۲
حكم اللواط وإتيان البهائم	71./٢
باب السرقة	7/7/5
شروط القطع في السرقة	7/7/5
باب قطع الطريق	7/215
باب الصيال وضمان البهائم	719/7
أحكام الصيال	719/7
أحكام ما تتلفه البهائم	7777

باب الجدار المائل وما ألحق به مما يأتي
تتمة: في ضمان ما يتلفه الجاني
باب الأشربة
حكم الشراب المسكر ٢٩ /٢
حكم الشراب غير المسكر ٢٠٠/٢
باب الأطعمة المباحة وغيرها من الحيوان وغيره٢ ٢ ٦٣٢
حكم الأنعام والطيور
حكم الضباع والضباب ونحوها٢١
حكم الخيل والبغال ونحوها ٢ ٦٣٤
حكم الجلَّالة
حكم ذوات الأنياب من السباع٢١٦٢
المنصوص على تحريمه في القرآن ٢٣٦/٢
حكم كسب الحجام
حكم أخذ الأجر على الرقية ١٣٨/٢
حكم أخذ الأجر على أداء الشهادة وتحملها ٢٩٩٢٢
باب الصيد بمعنى المصيد والذبائح ٢٤١/٢
أنواع المصيد من حيث اصطياده
شروط الصيد بالجوارح ٢٤٣/٢
حكم حيوان الماء ٢١٧/٢
باب الأضحية ١/٩٤٦
الدماء الواجبة والمسنونة ٢٥٠/٢
ما يجزئ في الأضحية١٥٠/٢
ما لا تجوز التضحية به ٢٥٢/٢
تنبيه: في حكم التضحية بالحامل ١٥٣/٢
ما يستحب في الأضحية١٥٣/٢

حكم ما لو ذبح كلٌّ من رجلين أضحية صاحبه ٢/ ١٥٧
بعض أحكام متعلقة بالذبح
فصل: في العقيقة
فصل: في ذكر أمور كان يفعلها أهل الجاهلية فأبطلها الشارع
باب الأيمان ۲٦٣/٢
الأيمان الواقعة في الخصومات وأنواعها
مسائل اليمين مع الشاهدين
الأيمان التي تقع في غير الخصومة
أنواع الأيمان من حيث المحلوف به
صيغ اليمين الحرفية والاسمية
صيغ اليمين الفعلية
قواطع حكم اليمين
التكفير قبل الحنث وبعده
مسائل في الأيمان
تتمة: في الكلام على ما بني به الإمام الشافعي مسائل الأيمان ٢/ ١٧٥
باب النذر
أركان النذر
نذر اللجاج والتبرر
باب أدب القاضي وما يُذكر معه
باب القسمة
كيفية القسمة
أنواع قسمة ما لا يعظم ضرره
باب الشهادات
أنواع الشهادات بالنسبة للمشهود به
حكم الرجوع عن الشهادة

79A/Y	شروط الشاهد
٧٠٠/٢	حكم الشهادة على الشهادة في غير الحدود
٧٠١/٢	حكم الشهادة على الشهادة في الحدود
٧٠١/٢	موانع قبول الشهادة
٧٠٣/٢	حكم تعارض البيَّنتين
٧٠٥/٢	باب الدعوى والبينات
٧٠٦/٢	المسائل التي لا يُحلَّف فيها المدعى عليه
٧٠٨/٢	اليمين في الحدود
٧٠٨/٢	الحلف يكون على البتُّ
٧٠٩/٢	حكم من قدر على أخذ حقه من مال الخصم
٧١٠/٢	الحكم بالنكول وما يتعلق به
V17/7	باب العتق
٧١٣/٢	أركان العتق
V18/Y	العتق الإجباري
V18/Y	العتق الاختياري وصيغه
V19/Y	باب التدبير
V19/Y	أركان التدبير
VY 1 /Y	صفة التدبير
VY 1 /Y	حكم تدبير الصبي ووصيته
۲/۱۲۷	حكم كتابة المدبر أو العكس
٧٢٣/٢	باب أمهات الأولاد
٧٢٣/٢	ما تحصل به أمية الولد
VY £ /Y	ما تصير به الأمة أم ولد
VY 0 /Y	حكم تزويج السيد أم الولد
٧٢٦/٢	ما تفارق به أم الولد المديَّر

Y X X Y	المسائل التي تباع فيها أم الولد
٧٣٠/٢	باب أحكام العبد
٧٣٠/٢	ما يفارق فيه العبد الحر
۱/۷۳۷	باب أحكام المبعَّض من ذكر وأنثى
۷۳۷/۲	المبعَّض كالعبد في مسائل المبعَّض
7/ 077	المبعَّض كالحر والعبد في مسائل
V	باب القرعة
V£1/Y	القرعة في الأموال
V £ 1 / Y	القرعة في غير الأموال
V £ 4 / Y	باب أحكام الأعمى
V £ 4 / Y	المسائل التي يخالف فيه الأعمى البصير
V £ £ / Y	المواضع التي تقبل فيها شهادة الأعمى
V & 0 / Y	مسائل أخرى يخالف فيها الأعمى البصير
V E 9 / Y	باب حكم الأولاد من الآدميين وغيرهم
٧٥٣/٢	خاتمة: في تبعية الولد لأبويه نسباً ورقاً وحرية وغيرها
V0 E /Y	- خاتمة الشارح
	• • •
V00/Y	خواتيم النسخ الخطية
	فهرس أهم مصادر ومراجع التحقيق
	محتوى الجزء الأول
	محتوى الجزء الثاني

